

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا

شعبة أصول الفقه

التحقيق

في أصول الفقه

شرح ، المنتخب في أصول المذهب ، لحسام الدين الإخسيكتي سنة ١١٤٤هـ

تأليف :

علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري

سنة ١٢٣٠هـ

القم الاول

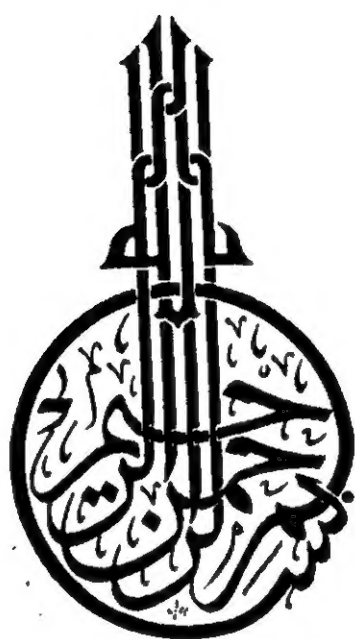
دراسة وتحقيق :

محمد سعيد باقلقل

لنيل الشهادة العالمية العالية ، الدكتوراه ،

بإشراف فضيلة الدكتور ،

عمر بن عبد العزيز محمد



” بسم الله الرحمن الرحيم ”

(١) ((لا يشكر الله ، من لا يشكر الناس))

✽ أشكر الدولة ، ممثلة في ملكها ، على إنشائها هذه
الجامعة الاسلامية ، في المكان المناسب . . . وفي الوقت المناسب .
✽ أشكر الجامعة - ممثلة في رئيسها - على ما تبذله من
جهد متواصل ، في سبيل أداء رسالتها ، والقيام بمهمتها ، على
أكمل وجه ، وأتم صورة .

✽ أشكر قسم الدراسات العليا بالجامعة - ممثلاً في رئيسه -
الشيخ / عبدالله حمد الغنيمة على حسن الرعاية ، وجميع
العناية ، وأشكر كافة الإداريين بالقسم وعلى رأسهم مدير الإدارة
الزميل / محمد صالح النامي شكراً تعجز الكلمات عن التعبير عنه .

✽ أشكر هيئة التدريس بالجامعة عامة ، وقسم الدراسات
العليا خاصة ، ولا سيما شيخنا الفاضل الدكتور / جلال الدين
عبد الرحمن جلال على ما أفادني به من لطيف إشارات ، ودقيق
توجيهات .

(١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه : أبو داود
رقم (٤٨١١) ، في كتاب (الأدب) ، باب (في شكر
المعروف) (١٥٢/٥) ، وسكت عنه ، والترمذي رقم
(١٩٥٥) في كتاب (البر) باب (ما جاء في الشكر لمن
أحسن إليك) ، وقال : هذا حديث صحيح ، ورقم (١٩٥٦)
عن أبي سعيد وقال : هذا حديث حسن ، وأخرجه أحمد
في المسند عن الأشعث بن قيس (٢١٢/٥) .

✧ وأقدم أخص شكرى ، وخالص امتناني لشيخى الهمام
وأستاذى فى الوسط والختام ، المشرف على هذه الرسالة ،
صاحب الفضل والفضيلة ، والاخلاق العالية النبيلة ، الدكتور
عمر عبد العزيز محمد ، على ما أسبغ على أثناء الاشراف من مـ
وتوجيه ، ونصح وتوجيه ما يسر لى العمل فى اعداد هذه الرسالة .

فكم آثرني على راحته ، وثمين وقته ، وكشف لى عن دفين
كنزه ، وأذن لى بالفصوص إلى جواهر بحره ، لألتقط نفيس آرائه
وقيم ملاحظاته ، وسديد توجيهاته حتى تسير هذه الرسالة
فى طريق لا ترى فيها عوجا ولا أمثاء، وتظهر فى أحسن صورة ممكنة .

لقد صحبته سنين عددا ، وكأنى لم أصحب إلا الحلم والرعاية ،
والدقة والأمانة ، والصدق والعناية ، لو صور التواضع ، لصور نفسى
شخصه ، ولو قيس الاخلاص لما قيس إلا بإخلاصه ، فله دره من
عالم محقق صبور ، وللحرص على الوقوف عند الحق دؤوب وفخور .

فله من الله المثوبة وحسن الجزاء ، ومنى خالص الشكر
والدعاء .

✧ وأشكر كل من له فضل تعليمي وإرشادى ، سواء كان ذلك
فى حقل هذه الرسالة ، أم فى غيرها .

أزجى لجميع هؤلاء الأفاضل والأركان الشكر خالصا ، والدعاء
صادقا ، « فلا شكر الله من لا يشكر الناس » .

المقدمة

” بسم الله الرحمن الرحيم ”

الحمد لله الذى أظهر بدائع مصنوعات ، على أحسن نظام ،
 وبنى على أصول الشريعة طريق معرفة الاستنباط لقواعد الأحكام ،
 وأحكم بنيانه بالكتاب والسنة غاية الأحكام ، ثم زينه بمصايح الإجماع
 والقياس ، فصار شامخ البنا ، محكم الأساس ، أحمده على
 نعمه العظام ومننه الجسام ، ما حلت الأرواح فى الأجسام ،
 وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام ،
 شهادة عبد شكر خيره ، ولم يعرف لها غيره ، وأشهد أن سيدنا
 محمدا عبده ورسوله ، خير من شرح الله بالاسلام صدره ، ورفع
 قدره ، فجرت بحار العلوم على لسانه ، وسالت أنهار الحكم من
 بينانه ، صلى الله عليه وعلى آل والأصحاب ، الذين نالوا فى
 شريف ساحته كرامة الاستحسان والاستصحاب ، ومن اقتدى بهم ،
 وسلك سبيلهم الى يوم الدين .

أما بعد ..

فإن الاشتغال بالعلم ، من أفضل القرب ، وأجل
 الطاعات وخير ما أنفق فيه نفيس الأوقات ، فهو ميرات النبوة :
 أحق المفاخر بالتوقير والتبجيل ، وأولى الفضائل بالتفضيل
 والتحصيل ، من جمعه فقد جمع العز والشرف ، ومن عدمه فقد
 عدم مجامع الخير ، فهو يقوى الضعيف ، ويزيد عز الشريف ،
 بنوره يهتدى من ظلمات الغواية ، إلى سبيل الرشاد ، ويرتقى
 من حضيض الجهالة إلى ذروة الاجتهاد ، ولا سيما علم الأصول ،

الجامع بين المنقول والمعقول ، الذى هو أصعب علوم الدين مدارك وأدقها مسالك ، وأعمها عوائد ، وأتمها فوائد ، لولا هو لبقيت لطائف علوم الدين كأمثة الآثار ، ونجوم سما الفقه مطموسة الأنوار . فهو من أعظم العلوم مقدارا ، وأجلها شرفا ومنارا لا تدخل فوائده تحت الإحصاء ، ولا تدرك محاسنه بالاستقصاء ، اذ به تعرف الأحكام ، ويميز بين الحلال والحرام .

وهو عماد الاجتهاد ، وأساسه الذى قام عليه البناء التشريعى من حيث استخراج الأحكام من النصوص ، ضمن إطار علمي من الضوابط ، وفى ظل قواعد عامة تمنع الزلل وتباعد من الانحراف ، وإن مثله بالنسبة للفقه ، كمثل علم النحو بالنسبة للغة ، فالنحو ميزان يضبط القلم واللسان من الوقوع فى اللحن ، وكذلك علم الأصول يضبط الفقيه المجتهد ، ويمنعه من الخطأ فى الاستنباط . وبه يتبين الاستنباط الصحيح من غيره ، وبدونه لا يعرف المشتغلون بالفقه ، مصادره التى منها أخذت أحكامه ، ولا يدركون مسالك الأئمة فى الاستنباط ، ولا يحيطون بمناهج استخراجهم للأحكام ، من منابعها الأولى ، فى عصور ما قبل التدوين ، وهذا أمر ينير السبل أمام الباحث ، ليدرك كيف أن هذه الشريعة ، الغنية بأصولها وفروعها ، كانت - ولا تزال - قادرة على أن تعد الانسانية ، - فى ميدان الأنظمة والتشريع - بما يضمن لها الخير ، والمنعة ، والعدالة المطلقة .

فعلم الأصول ، من العلوم التي يحتاج اليها المجتهد في اجتهاده ، ولا يستغني عنها الفقيه في بحثه ودراسته ، أو تفريع الأحكام على مذهب الأئمة المجتهدين ، والوصول إلى أحكام الحوادث التي لم تكن في زمنهم .

ولما كانت الغاية المتوخاة ، من علم الأصول امتداد المجتهدين بقواعد الاستنباط وقوانينه ، فإن الحاجة اليه تشتد في الوقت الحاضر ، حيث الاتجاه العام ، إلى تركيز النظر في التراث الفقهي وتقويمه ، وإلى اجتهاد فقهي جديد جامع بين الأصالة والمرونة ، لمواجهة متطلبات العصر ومشكلاته ، ولن يتحقق هذا الا اذا اتخذ الاجتهاد مسارا صحيحا ، مبنيا على أسس سليمة ، ودعائم متينة من المعرفة التامة بالعلوم الشرعية واللغوية ، والتي يأتي هذا العلم في مقدمتها .

ولأهمية هذا العلم وعلو منزلته ، اعتنى المسلمون به على مختلف العصور أعظم عناية ، فحرص العلماء عليه ، ونشطت جهودهم فيه ، حتى زخرت المكتبة الإسلامية بعدد لا حصر له من المؤلفات في هذا الفن ، متنوعة الأساليب ، ففيها المطول والمختصر ، والمبسط والمعقد .

ولا زالت أغلب كتب الأصول أسيرة الخزانات والمكتبات ، ولم تجد من يتفرغ لأخراجها وتحقيقها ، وبسهل طريقها إلى عالم القراء ، ليقفوا على ما فيها من كنوز كوهي ولا شك في حاجة إلى التحقيق والدراسة والتدقيق .

اذ بعض هذه المصنفات ، لا يوجد له إلا نسخة فريدة ،
وقد تكون أصابها التآكل والخروم ، وإذا لم تتناولها يد التحقيق
لازدادت سوءا يوما بعد يوم ، ولا أخالها على مر الأوقات
والأزمان ، إلا ستدخل فى خبر كان .

ومن المعلوم أن اعتماد العلماء قديما فى نشر مؤلفاتهم
- فى الجملة - رهين النساخ ، فاتخذ كثير من النساخ مهنة
النسخ حرفة ، فكان منهم النساخ العاديين ، ومنهم من يدرك
فنا دين فن ، ومنهم من كان من العلماء ، فوقع فى جملة ذلك
أخطاء ، وتصحيفات ، وتحريفات ، وسقط عبارات ، وتكـرار
أخرى ، مما أخرج كثيرا من العبارات عن مجراها ومقصدها ،
وحمل المؤلف ما لا يتحمله ، بل وصل الأمر إلى الخطأ فى نسبة
المؤلفات لأصحابها ؛ لتشابه المصنفات وأسماء المؤلفين .

إلا أن حركة التدوين من طريق النسخ سلفت من الإضافات
والتحريفات الشنيعة ، والتصرف بالعبارات التصرف المقصود ،
فلم يكن ذلك من دأب ولا صنيع النساخ ، فان خوف الله أضفى
على النفوس سلامة ونبل مقصد .

كل هذا جعل تمحيص التراث اليوم ، وتحقيقه ضرورة
علمية ، لا تقل أهمية ، بل تزيد على كتابة كثير من المصنفات
وكم من مصنفات فى هذا العصر أنفى أصحابها أعمارهم فى
تصنيفها ، وهى فى التراث مركونة بأوسع ، وأشمل ، وأدق مما
صنفوه ، وتراثنا هو الأصل فالاهتمام به أولى .

ولما كنت فى مرحلة " الماجستير " قد كتبت موضوعا ،
 تاقت نفسى لأن يكون موضوع " الدكتوراه " تحقيق مخطوط ،
 لأدرب على الكتابة فى المنهجين ، وأفوز بكلا الحسنيين ، ولأسهم
 بدورى فى اخراج دوة من درر تراثنا الخالد ، التى تنشد الفواص
 البارع .

والتحقيق ليس فنا جديدا على هذه الأمة ، بل هو فن
 إسلامي أصيل ، له قواعده وأصوله ، وما علم الرواية والدراية
 فى الحديث ، وما العناية ببعض المصنفات بتخريج أحاديثها
 وآثارها ، أو شرح ألفاظها ولغاتهما ، والتعريف بأعلامها
 والأماكن التى وردت فيها ، إلا هو فن التحقيق بعينه ، الذى
 يفوق فى دقته ما نسبه المستشرقون لأنفسهم ، من زيادة علم
 التحقيق ، بل لا مجال للمقارنة البتة .

وعلم التحقيق فى مصنفات التراث ما هو الا قيس من ذلك
 الفن الاسلامي العريق .

وكم نحن اليوم فى حاجة إلى بحث ذلك التراث وتمحيصه
 خصوصا التراث الذى ألف بعد أن اتسعت حركة التأليف ،
 وتنوعت العلوم والفنون .

وبعد كتاب " التحقيق " من كنوز هذا التراث الضخم
 ويعتبر من كتب أصول فقه الأحناف التى وصلت إلينا فى شكل
 كتاب متكامل ، منسق مترابط ، وقد احتل هذا الكتاب مكانة
 مرموقة ، بين كتب الأصول التى دونت من بعده ، بل يعد واحدا

من بين الكتب المهمة ، التي عليها مدار أصول الفقه الحنفي ،
فكتب الحنفية التي أتت بعده مشحونة بذكره حيث امتلأت بأقواله ،
وازدانت بترجيحاته ومختاراته ، وتجمعت بتعريفاته ومناقشاته .

فكان ولا بد - والحال هذه - من إبراز هذا الكنز
الدفن إلى حيز الوجود ، ليتبوأ مكانته بين ما حقق من كتب
التراث ، ولتكتمل بظهوره المكتبة الأصولية ، وليلبي رغبة
علمية طالما راودت أذهان الباحثين .

خطة البحث :

تتكون خطة البحث من قسمين : الدراسي ، والتحقيق .

الأول : القسم الدراسي :

ويشتمل على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة :

(أ) التمهيد

في

عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول في : الحالة السياسية وأثرها في شخصية المؤلف .

المبحث الثاني في : الحالة الاجتماعية وأثرها في شخصية المؤلف .

المبحث الثالث في : الحالة العلمية وأثرها في شخصية المؤلف .

(ب) الباب الأول

في

حياة المؤلف ، ومكانته العلمية

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول في : التعريف بالمؤلف - وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول في : اسمه ولقبه ونسبته

المبحث الثاني في : مولده .

المبحث الثالث في : نشأته وأسرته .

المبحث الرابع في : شيوخه .

المبحث الخامس في : تلاميذه .

الفصل الثاني في : حياته العلمية وآثاره - وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول في : طبiquه عند الأصوليين .

المبحث الثاني في : مكانته بين الأصوليين وثناء الناس عليه

المبحث الثالث في : مؤلفاته

المبحث الرابع في : رحلاته العلمية

المبحث الخامس في : أخلاقه وتواضعه

المبحث السادس في : وفاته

(ج) الباب الثاني

في

التعريف بالكتاب ودراسته

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول في : وصف الكتاب - وفيه مبحثان :
المبحث الأول في : اسمه ، ونسبته إلى المؤلف ، وتاريخ تأليفه
المبحث الثاني في : وصف مخطوطات الكتاب .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب التحقيق - وفيه ثمانية مباحث :
المبحث الأول : مصادر الكتاب
المبحث الثاني : " التحقيق " أسلوبا ومنهجاً .
المبحث الثالث : الإمام الشافعي في كتاب " التحقيق "
المبحث الرابع : تقويم الكتاب
المبحث الخامس : أثر " التحقيق " في كتب الأصول .
المبحث السادس : سرعة انتشاره ، ورد قواعده .
المبحث السابع : مقارنة بين الكشف والتحقيق .
المبحث الثامن : ملاحظات حول " التحقيق " .

(د) الباب الثالث

ترجمة موجزة عن مؤلف المتن الامام الاغسيكتي

ويشتمل على فصلين :
الفصل الأول : في : التعريف بالمؤلف - وفيه أربعة مباحث :
المبحث الأول في : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته .
المبحث الثاني في : مكانته ، وثنا الناس عليه .
المبحث الثالث في : شيوخه وتلاميذه
المبحث الرابع في : مولده ووفاته
الفصل الثاني : في : التعريف بالكتاب - وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول في : اسمه ، وتوثيقه ، ونسخه .

المبحث الثاني في : أهميته ، ومميزاته .

المبحث الثالث في : شروحه

(هـ) الخاتمة

منهجى فى التحقيق

الثانى : القسم التحقيقى :

وبشتمل على : تحقيق مخطوط الكتاب ، وتحريه مسائله

والفهارس .

وكل أملئ: أن يكون جهدى المبذول خالصا لوجه الله الكريم ،

مسهما فى تذليل طريق معرفة علم أصول الفقه ، مؤتيا ثماره الطيبة

لدى رواد هذه المعرفة ، وهو جهد بشرى لا يدرك الكمال ، ويحتاج

إلى التهذيب ، والتوجيه السديد ، اللذين نرجو من المهتمين

بهذا الميدان المتفضل بهما مشكورين لتلافى كل خلل ونقص .

ونسألك اللهم هداية وتوفيقا ، ونعوذ بك من أن تزل

القدم ، بعد ثبوتها على الطريق المستقيم ، أو ينحرف القلم عن

الصواب ، أو يلتوى اللسان عن الحق ، أو تتطلع النفس إلى

ما سواك ، فسبحانك لا حول لنا ، ولا قوة إلا بك ، عليك توكلنا

واليك أنبنا واليك المصير .

القسمُ الدَّرَاسِي

تمهید

التمهيد
في
عصر المؤلف

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول في : الحالة السياسية وأثرها في شخصية المؤلف .

المبحث الثاني في : الحالة الاجتماعية وأثرها في شخصية المؤلف .

المبحث الثالث في : الحالة العلمية وأثرها في شخصية المؤلف .

الانسان مدني بطبعه ، فلا يمكن أن يعيش معزولا عما يحيط به ، خاضع لتأثير العوامل في المجتمع والبيئة .

ولذلك كان لزاما علينا قبل أن نتكلم عن حياة " المؤلف " ، أن ندرس العصر الذي عاش فيه ، توخيا لادراك العوامل التي واكبت سير حياته ، لأن شخصية الانسان تتأثر في كثير من أحوالها بما يدور حولها من أمور : سياسية ، وأحوال اجتماعية وثقافية .

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما للعصر الذي يعيش فيه الانسان من أثر في تكوين شخصيته ، وتكيف اتجاهها وتعيين طريقها ومنهجها .

لذلك نلقي بصيما من الضوء على العصر الذي عاش فيه " مترجمنا " عبدالعزيز البخاري - رحمه الله - لتتجلى أمامنا شخصيته .

والكلام على عصر " البخاري " يمكن توزيعه على ثلاثة مباحث :

الأول : الكلام على الحالة السياسية .

الثاني : الكلام على الحالة الاجتماعية .

الثالث : الكلام على الحالة العلمية .

المبحث الأول في

الحالة السياسية وأثرها في شخصية المؤلف

~~~~~

ان الكلام على الحالة السياسية في عصر : " عبدالعزيز البخاري " يعني الكلام على الحالة في القرن السابع ، وبالأخص النصف الثاني منه وأوائل القرن الثامن ، وذلك لأن حياة " مترجمنا " امتدت إلى سنة ٧٣٠ هـ .

تميزت هذه الحقبة من الزمن التي عاش فيها " مترجمنا " بالاضطرابات ، والفتن ، وعدم الاستقرار ، والتنافس والتناحر على مناصب الدولة ، وتفكك العالم الاسلامي الى دويلات صغيرة منفصلة متعادلة ، ولم يكن للخلافة في ذلك الحين غير الاسم فقط ، والدولة العباسية - التي لا تزال قائمة ببغداد - تلفظ أنفاسها الأخيرة وأصبح الخلفاء المعوية في أيدي القواد والوزراء ، واقتصرت سلطة الخليفة على المظهر الديني فقط . (١)

وبالجملة فان هذه الفترة تعتبر من أخطر الفترات التي مرت في تاريخ الأمة الاسلامية ، شهدت ويلات عظام ، ونكبات جسام أهمها : -

---

(١) أنظر : تاريخ التمدن الاسلامي ( ٥١٠ / ٢ ) ، تاريخ الاسلام السياسي ( ١٣٤ / ٤ ) ، محاضرات في تاريخ الامم الاسلامية ( ٥٣٩ ) ، القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ( ٥١ ، ٥٣ ، ٦٠ ) .

- ( ١ ) الحروب الصليبية .
- ( ٢ ) ظهور التتار ، واستيلاؤهم على بغداد ، وزحفهم إلى الشام ومصر .
- يقول ابن الأثير في أحداث ٦١٧ هـ : " ولقد بلي الاسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم ، منها : ظهور هؤلاء التتار - قبحهم الله - أقبلوا على المشرق ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها ، ومنها خروج الفرنج - لعنهم الله - من المغرب إلى الشام وقصدتهم ديار مصر ، وملكهم شمر دمياط منها ، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم " . (١)

#### ١ - الحروب الصليبية :

ظل الصليبيون يتربصون بالمسلمين الدوائر ، وكلما سئمت لهم فرصة انقضوا على بلاد المسلمين كالوحوش الكاسرة ، ففي ٦١٥ هـ استولوا على دميا وقتلوا خلقا كثيرا ، وقد كان في هذا الشفر حامية من المسلمين بقيادة الكامل (٢) المولى ، من قبيل أبيه

- (١) راجع الكامل في التاريخ ( ١٢ / ١٣٨ ) .
- (٢) هو الملك الكامل بن العادل ، أبو المعالي ، تولى السلطة بعد وفاة أبيه ٦١٥ هـ ، وكان جيد الفهم ذكيا ذا بأس شديد عادل ، أخذ دمياط من الفرنج سنة ٦١٧ هـ وتوفي سنة ٦٣٥ هـ .
- انظر : البداية والنهاية ( ١٣ / ٩٢ ، ١٤٩٠ ) ، السلوك ( ١ / ١ / ٢٥٨ ) .



العادل<sup>(١)</sup> ، فلما توفي العادل حصل خلاف فى السلطة ، فترك  
الكامل الشفر لتدراك الموقف فلحقه الجند فدخل الأعداء الشفر  
بسلام .

واجتمع شمل المسلمين بعد ذلك ، واستردوا دمياط من  
الصليبيين ، ثم عقد بينهم وبين الملك الكامل صلح لمدة معينة .<sup>(٢)</sup>

ولما نشب خلاف بين ملوك بنى أيوب اغتتم الصليبيون الفرصة  
وقاده فريدريك الثانى ، امبراطور ألمانيا حملة صليبية جديدة ٦٢٦ هـ  
(١٢٢٨ م) وكان هدفه الاستيلاء على مصر ، والمناطق التى كان  
صلاح الدين طرد منها الصليبيين بما فيها بيت المقدس ، فدخل  
معنه الملك الكامل فى مفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية نصت على  
تسليم القدس للامبراطور فريدريك فأثار ذلك موجة سخط فى جميع  
البلاد الاسلامية وحصل ارجاف عظيم .<sup>(٣)</sup>

- (١) هو الملك العادل أبو بكر، محمد بن أيوب شقيق صلاح الدين  
وكان حازما قويا صالحا توفي سنة ٦١٥ هـ .
- انظر : الكامل (٣٥٠/١٢) ، شذرات الذهب (٦٥/٥)  
وفيات الاعيان (٤٨/٢) .
- (٢) أنظر : البداية والنهاية (٨٠/١٣) ، الكامل (٣٢٤/١٢)  
شذرات الذهب (٦٦/٥) ، السلوك (١/ق/١-١٩٦-٢٠١)  
النجوم الزاهرة (٢٣١/٦) .
- (٣) البداية والنهاية (١٢٣/١٣) ، الكامل (٤٨٢/١٢) ،  
السلوك (١/ق/٢-٣٥٥) ، النجوم الزاهرة (٢٧١/٦) ،  
شذرات الذهب (١١٨/٥) .

وبعد وفاة الكامل استرد ابنه الملك الصالح أيوب القدس من الصليبيين .

ولما شاع خبر استرداد المسلمين للقدس في أوروبا جهز ملك فرنسا 'لويس' التاسع حملة عسكرية قادها بحرا الى مصر (٦٤٦هـ) ،  
(١٢٤٨م) وكان مصيرها الهزيمة الساحقة ووقع الملك في الأسر  
( سنة ٦٤٧هـ ) ، ( ١٢٤٩م ) .

ولما قامت دولة المماليك على انقاض الدولة الأيوبية ، اتبعت السياسة التي سار عليها سلاطين الدولة الأيوبية في جهادها ضد الصليبيين .

فقام السلطان بيبرس <sup>(١)</sup> الذي تولى سنة ٦٥٨ هـ بحملات عسكرية قادها بنفسه وانتزع من يد الفرنج بعد سلسلة من المعارك حصن الكرك الشهير ، سنة ٦٦١هـ والقيسارية وبعض القلاع سنة ٦٦٣ هـ ، وفي سنة ٦٦٦هـ استولى على يافا ثم على انطاكية وقلاعها .

وعندما توفي الظاهر بيبرس في دمشق سنة ٦٧٦هـ (١٢٧٧م) كانت معظم المدن والقلاع سقطت ولم يبق في ايدي الصليبيين من المدن الهامة سوى " عكا " و " طرابلس " وبعض القلاع على الساحل وفي حماة .

---

(١) هو : الملك الظاهر ، أبو الفتح ، أحد المماليك البحرية ، تولى سلطة مصر سنة ٦٥٨ هـ وكان شجاعا مباشرا الحروب بنفسه وله الفتوحات العظيمة توفي سنة ٦٧٦هـ .  
الهداية والنهاية ( ٢٧٤ / ١٣ ) ، النجوم الزاهرة ( ١٢٠ / ٧ )  
حسن المحاضرة ( ٢٦٤ / ٢ ) .

وعلى غرار ما قام مابه بيبوس فقد استمر السلطان المنصور  
قلاوون يحارب الصليبين بشجاعة وحماس فاستولى على حصن المرقب  
جنوب شرقى بايناس سنة ٦٨٤ هـ وتلاه سقوط مدينة طرابلس بعد  
حصار دام شهرا سنة ٦٨٨ هـ .

وبسقوط طرابلس لم يبق بيد الصليبين سوى مدينة " عكا " .  
المحصنة ، فقام السلطان الأشرف خليل الذى تولى الحكم بعد وفاة  
والده المنصور قلاوون سنة ٦٨٩ هـ بأعداد جيش زوده بآلات الحصار  
وزحف به الى " عكا " وشد الحصار عليها حتى سقطت سنة ٦٩٠ هـ .

وهكذا تهاوت القلاع والحصون ، واستعاد المسلمون جميع  
المدن ، وطهرت البلاد من بقايا الفرنج الصليبين ، وطويت آخر  
صفحة من وجودهم فى الشرق .

وعادوا أدراجهم يجرى زبول الخيبة إلا أنه مما يستوقف  
الباحث هنا الإشارة الى أن أوروبا عندما قامت بحملاتها الصليبية  
كانت متأخرة علميا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، فساعدتها الاتصال  
المباشر بالشرق الاسلامي الغني بتراته الحضارى ، وثرواته  
الاقتصادية والعلوم والفنون على التطور والتقدم .

أجل أن الحروب الصليبية تركت أثرا بالغ الأهمية فى أوروبا  
تمثل فى الفوائد والمكاسب التى جنتها من الشرق خلال قرنهم  
السادس والسابع هجوى ، الثانى عشر والثالث عشر ميلادى .

أما بالنسبة للشرق الاسلامي المزدهر فلم يستفد من أوروبا  
المتأخرة فى تلك العصور شيئا سوى الخراب والدمار ، بدليل

لم يكن عندها من العلوم ، والفنون ، والابتكارات ، والصناعات لينقلها أبناء الشرق ، الذى أمد عالم الغرب بانتاجه الحضارى العلمى والثقافى ، أيام كان غائما فى ظلام القرن الوسطى .

وخلاصة القول : ان الأثر الذى أحدثته الحروب الصليبية فى الشرق تمثل فى وثبة التضامن الاسلامى لمجابهة جحافل أوروبا ، ومقاومة خطرهما . وبفضل هذا التضامن الذى اتخذ شعاره الجهاد فى سبيل الله ، ونصرة الاسلام ، تحقق النصر العظيم ، وتحسرت البلاد من الفرنج والصليبيين .

## ٢ - حروب التتار :

بعد أن توطد حكم المغول فى البلاد التى اكتسعوها ، وقضوا على العمران الحضارى فيها ، جددوا غاراتهم على البلاد الاسلامية بقيادة ( هولاكو ) بن تولى بن جنكيزخان ، وكان فى عنفه وبطشه كجده الذى لم يدخل بلدا الا خربها ، وعلى منواله سار غازيا سفاحا بجيش جرار الى فارس والعراق والشام ، واجتاح بلاد فارس ، ونهب وأحرق المدن والقرى التى مرت فيها جحافلهم وهي فى طريقها الى بغداد .

ولما وصل الى " همدان " أرسل خطابا الى الخليفة المستعصم بالله يدعو الى التسليم ، فأبى وأمر قواده بالاستعداد للحرب .

وكان وزير الخليفة مؤيد الدين محمد بن العلقمى يعمل فى الخفاء ضد الخليفة ، وتبين فيما بعد بأنه كان على

(١) اتصال بالمغول .

### سقوط بغداد :-

حاصر ( هولاكو ) بغداد في شهر المحرم سنة ( ٦٥٦ هـ ) ،  
( ١٢٥٨ م ) بجيشه البالغ عدده نحو ٢٠٠ ألف مقاتل ، وظل يهدك  
أسوارها من الناحية الغربية والشرقية حتى انهار بعض أجزاء منها .  
وعندئذ أوفد الخليفة بالاتفاق مع أعيان المدينة وزيره  
ابن العلقمي ليطالب الصلح من ( هولاكو ) ، وتسليم بغداد لـه  
على شرط أن يؤمن للخليفة والسكان على أرواحهم وأموالهم ،  
فوافق القائد المغولي ولكن كان ذلك خدمة .

فبعد أن دخل المدينة قتل الخليفة ولديه : أحمد  
وعبد الرحمن ثم نهبها وأباحها لجنده فخرّبوها وظلّوا يقتلون أهلها  
أياماً وليالي ويستباحون كل شيء . . . ، وقضوا على التراث حرقاً  
وغرقاً وأصبحت المدينة قاعاً صفصفاً .

(١) أكد بعض المؤرخين منهم ابن كثير في " البداية والنهاية " :

أن الوزير محمد بن العلقمي عمل على تصفية جيش الخليفة  
العباسي حيث ظل يسرح ضباطه وجنوده حتى أفقده قوته ،  
ثم كاتب المغول وسهل لهم اجتياح البلاد .

وابن العلقمي : هو محمد بن أحمد الأسدي الرافضي ،  
وزير المستعصم بالله ، اشتغل في صباه بالأدب وارتقى  
إلى رتبة الوزارة ٦٤٢ هـ ، وبقي فيها إلى سقوط بغداد  
ومدة قصيرة في عهد هولاكو فوقع له إهانة من هولاكو نقيض  
مقصوده فمات كمداً سنة ٦٥٦ هـ .

البداية والنهاية ( ١٩٦ / ١٣ ) ، شذرات الذهب ( ٢٧٢ / ٥ ) .

ومن بين الذين قتلوا فى تلك المذابح الرهيبة الامراء ،  
والعلماء ، ورجال الدولة ، والأئمة ، وخطباء المساجد ،  
وحملة القرآن ، ولم ينج من كبار القوم ، وأعيان المدينة الا البعض  
الذين التجأوا الى دار الوزير ابن العلقمي المرضى عنه ———  
( هولاكو ) .

وباستيلاء المغول على العراق وقتلهم للخليفة المستعصم بالله  
زالت الخلافة العباسية ، بعد حكم دام خمسة قرين وربع القرن ،  
كان بدايته سنة ١٣٢ هـ ، وآخره سنة ٦٥٦ هـ ( ٧٥٠ - ١٢٥٨ م )  
ولم تعد بغداد مركز الاسلام ، ومعين الثروة ، والرخاء ، وكعبة  
العلماء ، ولم يحدثنا التاريخ بأن حضارة كالحضارة الاسلامية فى  
بغداد قد اختفت فى مثل هذه السرعة ، وأصبحت حاضرة العباسيين  
طعمة تلتهمها النيران المستعرة ، وتفرقها الدماء المهرقة .<sup>(١)</sup>

#### سقوط حلب ودمشق :-

تحول (هولاكو) بعد أن سيطر على فارس والعراق لفسزو  
بلاد الشام والأقاليم الأخرى التى كانت تحت حكم المعاليك وأرسل  
ابنه ( اشموط ) على رأس جيش ليمهد له الطريق فاندفع فى  
اتجاه حلب ولم يمر فى طريقه على مدينة أو قرية الا وخرها ونهبها  
حتى وصل الى موقع قريب من حلب فتوقف حتى وصل ( هولاكو ) .

(١) أنظر : تاريخ مختصر الدول لابن العبري (٢٦٩ - ٢٧٢)

تاريخ الاسلام لحسن ابراهيم (١٥٤/٤ - ١٦١) ، السلوك

للمقرئزى (١/ق/٢/٤٠٩) .

وفى شهر صفر سنة ٦٥٨ هـ أطبق المغول على حلب وحاصروها عدة أيام ، ثم أعطى ( هولاكو ) الأمان لأهلها ، ولكنه غدر بهم بعد أن فتحوا أبواب المدينة وقتل كثيرا منهم ونهب أموالهم .<sup>(١)</sup>

ومن حلب أرسل ( هولاكو ) جيشا الى دمشق بقيادة أحد كبار قواده واسمه ( كتبغا ) فاحتلها فى أواخر شهر صفر الذى تم فى العاشر منه سقوط حلب .

ودمر المغول القلعة ، وخرّبوا بعض القصور والمساجد ، ونهبوا وقتلوا جماعة من وجهاء المسلمين .

وحاول ( هولاكو ) ارهاب قطز<sup>(٢)</sup> سلطان دولة المماليك فى مصر فبعث له من حلب رسالة تهديد ، ويطلب منه التسليم والطاعة فاغتاظ السلطان قطز وعزم على مجابهة المغول وقتالهم .

وفى تلك الاثناء بلغ ( هولاكو ) موت أخيه الخاقان الأكبر فعاد الى فارس وأتاب منه فى بلاد الشام القائد المغولي ( كتبغا ) وبعد ذلك بخمس سنوات توفى ( هولاكو ) .

(١) تاريخ مختصر الدول لابن العبري ( ٢٧٢ ) ، تاريخ الاسلام ( ١٦٠ / ٤ ) .

(٢) هو الملك المظفر ( قطز بن عبد الله ) أخى ممالك المعز التركمانى أحد ممالك الصالح أيوب بن الكامل ، كان شجاعا بطلا كثير الخير ناصحا للاسلام قتله جنده سنة ٦٥٨ هـ .  
الهداية والنهاية ( ٢٢٥ / ١٣ ) ، السلوك ( ١ / ٢ / ٤٣٥ ) .

هزيمة المغول في عين جالوت :

كان هدف المغول بعد ان استولوا على بلاد الشام الزحف إلى مصر ، البلد الاسلامي الذي سبق وقاوم بهسالة حملات الفرنج الصليبيين ، وهزمها وانتصر عليها .

وقام السلطان المظفر قطز باعداد الجيوش لقتال المغول الذين توغلوا في زحفهم حتى وصلوا الى ساحل غزة ، وانطلقت جيوش المسلمين لملاقاة العدو والسفك الجبار ، وعلى بعد خمسين ( كيلومترا ) من غزة اشتبكت طلائع الجيوش الاسلامية بقيادة الأمير بيبرس بالمغول الذين كانوا تمركزوا في تلك المنطقة ، وسجلت الانتصار الأول على الغزاة ، ثم واصل بيبرس تقدمه .

وبالوقت نفسه كانت تزحف القوات الاسلامية الرئيسية بقيادة السلطان المظفر قطز عبر فلسطين الى الشام ، وعند ( عين جالوت ) على مقربة من مدينة بيسان بفلسطين ، دارت رحى المعركة الكبرى في شهر رمضان المبارك ٦٥٨ هـ ( ١٢٦٠ م ) هزمت فيها قسوات المغول شر هزيمة وقتل أميرهم ( كتبغا ) .

واستمر الجيش الاسلامي يطارد الفلول الهاربة حتى وصلوا دمشق فاستردها في ٢٧ رمضان ومنها واصل بيبرس سيره الى حلب وطرد منها المغول .<sup>(١)</sup>

---

(١) البداية والنهاية (١٣/ ٢٢٠) ، ايران ماضيها وحاضرها (٦٦) ، التاريخ الاسلامي لابراهيم أحمد (٣٨٢) .



وبذلك تحررت بلاد الشام من الغزاة المدمرين وعادت اليها الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار ، وتلى ذلك فترة امتازت بالنمو والازدهار ، وتنظيم دوائر العدل ، برئاسة القاضي حسام الدين الحنفي الذي أوفده السلطان قلاوون .

### توقف الزحف المغولي :-

تعتبر معركة عين جالوت من الوقائع التاريخية الحاسمة فقد هزم فيها المغول الغزاة لأول مرة منذ ظهور ( جنكيز خان ) واجتياحه للصين ، وتركستان ، وخراسان ، واكتساح حفيده ( هولاكو ) فارس والعراق ، وسوريا ، ذلك لأن النصر العظيم الذي حققه الجيش الاسلامي في موقعة ( عين جالوت ) قد أوقف الزحف المغولي الكاسح ، وأنقذ الحضارة الاسلامية ، وحى أقطار البحر المتوسط من دمار المغول الرهيب...

تلك كانت نتائج هذه المعركة الفاصلة التي غيرت وجه التاريخ ومحت من أذهان الشعوب الاسطورة القائلة : ان المغول لا يغلبون .

### الدولة المغولية الالهغانية<sup>(١)</sup> في ايران :-

بعد وفاة ( هولاكو ) خلفه ابنه ( أبا قاخان ) سنة ٦٦٣ هـ وسار على سياسة أبيه في معاداة المماليك ، وأرسل حملات إلى

---

(١) اتخذ ( هولاكو ) لقب ( ايل خان ) فاصبح لقباً متوارثاً لمن بعده وسميت به الدولة المغولية في إيران .

(١) الشام بامت بالفشل ، وكاتب ملوك أوروبا ليتحالفوا معه ضد المسلمين ،  
وهلك سنة ٦٨٠ هـ ، وفي هلاكه نهاية للعهد الوثني المغولي .

ثم بدأت مرحلة جديدة بتولي ( تكودار ) بن ( هولاكو ) .  
سنة ( ٦٨١ هـ ) فأسلم وتسمى ( أحمد ) ، وأسلم بإسلامه كثير من  
المغول ، وبنى المساجد والمدارس فبدأت تعود الحياة إلى نشاطها  
السابق ، وترك سياسة معاداة العماليك ولكن قواده من المغول قتلوه  
بسبب إسلامه سنة ( ٦٨٣ هـ ) . (٢)

ثم جاءت فترة أخرى استمرت من سنة ( ٦٨٣ - ٦٩٤ م ) حكم  
فيها ( أرغين بن أباقا ) فكان كما يصفه المؤرخون - سفاكا للدماء ،  
وهلك سنة ٦٩٠ م فخلفه أخوه كيخاتو إلى ٦٩٤ هـ .

وفي سنة ( ٦٩٤ هـ ) تولى ( غازان ) بن ( أرغين ) واعتنق  
الإسلام ، ودخلت الدولة في إيران عهدا جديدا ، فساد الأمن ،  
وأسلم كثير من المغول ، وصار طابع البلاد في تبرز العاصمة إسلاميا .

ولكن رغم هذا فقد سار ( غازان ) على سياسة تقوم على  
معاداة العماليك وانتزاع الشام من أيديهم ، وقد قام بعدة حملات

---

(١) انظر : إيران ماضيها وحاضرها ( ٦٢ ) ، السليوك

( ١ / ق / ٣ / ٦٨٠ ) ، مغول إيران ( ٧٢ - ٧٨ ) البداية

والنهاية حوادث ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٦ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ .

(٢) مغول إيران ( ٧٩ - ٨٠ ) .

فى بلاد الشام واحتلها مدة من الزمن ، ولكن المماليك انتصروا عليه  
فى النهاية وهزموه شر هزيمة . (١)

وقد ذكر البعض أن ( غازان ) لم يكن مخلصا فى إسلامه وإنما  
اعتنقه لمصلحة تعود عليه ، وذكروا أشياء تدل على ما ذهبوا  
إليه . (٢)

ولذا لما قدم لغزو الشام تخرج الشاميون فى قتاله ، لأنهم  
مسلم ، فأفتاهم أحد العلماء<sup>(٣)</sup> المشهورين بقتاله ، واعتبره وجنوده  
خوارج .

توفى ( غازان ) سنة ( ٧٠٣ هـ ) وخلفه أخوه ( أولجايتو )  
واعتنق الاسلام وسمى نفسه ( خدا بنده ) أى عبد الله وبنى مدينة  
السلطانية بالقرب من قزوین واتخذها عاصمة بدلا من تبريز ، توفى  
سنة ( ٧١٦ هـ ) . (٤)

وخلفه ابنه ( أبو سعيد ) وسار على سياسة معاداة المماليك  
المسلمين وكانت بينه وبين السلطان محمد بن قلاوین صداقة وطيدة  
توفى أبو سعيد سنة ٧٣٦ هـ . (٥)

(١) السلوك ( ١ / ق / ٣ / ٨٨٦ - ٨٩٦ ) ، النجوم الزاهرة

( ٨ / ١٢١ - ١٥٨ ) ، بدائع الزهور ( ١١٢ - ١٢٣ ) ، مغول

ایران ( ٨٠ ) .

(٢) راجع : الدرر الكامنة ( ٣ / ٢٩٢ ) ، مغول ایران ( ٢٣ ) .

(٣) هو شيخ الاسلام ابن تيمية ، البداية والنهاية ( ١٤ / ٢٣ - ٢٤ ) .

(٤) ایران ماضيها وحاضرها ( ٦٩ - ٧٠ ) .

(٥) مغول ایران ( ١٢٢ ) .

بعد عهد أبي سعيد ضعفت دولة الايلخانات وتنازع على  
عرشها كثير من أفراد الأسرة الحاكمة مما مهد لقيام الدولـة  
التيـموريـة . (١)

### بلاد ما وراء النهر : -

وبلاد ما وراء النهر ، وبالأخص " بخارى " موطن " مترجمنا " ومركز الثقافة القديمة التي ذاع صيتها في الآفاق لم تسلم هي الأخرى من الويلات والنكبات ، بل ظلت طوال حقبة من الزمن وهي تعاني من الغزو المغولي ، وتتعرض بسببه للخراب والدمار مرات عديدة .

أول ما بدأ المغول سلسلة حروبهم على المسلمين بالهجوم على بلاد ما وراء النهر ، فلم يكذبنتهي (جنكيز خان ) من إخضاع القسم الأكبر من بلاد الصين حتى تحول لغزو البلاد الإسلامية فبدأ بالدولة الخوارزمية في " تركستان " التي كانت استقلت عن الخلافة العباسية ، وبسطت سيادتها على بلاد ما وراء النهر .

واتخذ ( جنكيز خان ) حادث القاء القبض على بعض تجار من المغول ، وقتلهم في خراسان ، ذريعة لاجتياح بلاد ما وراء النهر ، وأرسل يهدد السلطان علاء الدين خوارزم بأمره بالخضوع والاستسلام ، فرفض وأعد قواته لمواجهة المغول .

---

(١) إيران ماضيها وحاضرها ( ٧٠ ) ، مغول إيران ( ١٢٢ ) .

لم يتمكن جيش الخوارزم من الصعود طويلا أمام قوات المغول الزاحفة ، حتى انهار وهلك معظمه ، وفر السلطان علاء الدين الى بلاد قزوين ، واندفع ( جنكيز خان ) بجيوشه الى مدينة بخارى الزاهرة فاقحمها ، وقتل أهلها ، ذبح ثلاثين ألفا من رجالها ، وسبى آلاف من نساءها ، ثم قام بحرق الجوامع ، والمدارس ، والمنازل ، حتى أتى على حرق المدينة بكاملها .

ومن بخارى واصل المغول سيرهم الى " سمرقند " والمدن الأخرى فاعملوا المذابح الوحشية فى سكانها ودمروها ، لا تأخذهم فيهم رافة ولا رحمة ، فاذا ما أغاروا على دولة لا يتركون فيها شيئا الا سلبوه ، ولا يخرجون عنها الا بعد أن تكون قفرا لأن غايتهم لم يكن مجرد الفتح والاستيطان ، والاستيلاء والغنم فقط ، بل أن من غايتهم الكبرى ، وهدفهم الأسمى - حسب ظنهم - هو اراقة دماء الأبرياء ، وتعذيب أرواح العباد ، وتدمير البلاد ، وهدم العمران ، فأخذوا يذبحون الشعوب ذبح الشياه ، ويدكون البلاد دكا ، ولم تنج بلاد حل بهم هذا الجيش المغولي .

وما كاد يمر عام ( ٦١٢ هـ ) حتى سقطت بلاد تركستان فى قبضة ( جنكيز خان ) وتلتها خراسان وأذربيجان وبعض مدن فارس ٦١٨ - ٦١٩ ، حيث عمها الدمار والنهب والمذابح الرهيبة .

هذا ما فعله المغول فى اجتياحهم لهذه البلاد الاسلامية بقيادة ملكهم ( جنكيز خان ) الذى توفى بعد عودته الى عاصمته قرة قورم بمنغوليا سنة ( ٦٢٤ هـ ) ( ١٢٢٧ م ) وخلفه ابنه ( تولى )<sup>(١)</sup> .

(١) راجع : الكامل ( ١٢ / ١٤٧ ) ، البداية والنهاية حوادث ( ٦١٦ - ٦١٨ ) الجزء ( ١٣ ) ، تاريخ الاسلام السياسي ( ١٤٣ / ٤ - ١٥٥ ) ، القاضي ناصر الدين البهزاوى ( ٦٧ ) .



### قيام دولة الجغتائين ببلاد ما وراء النهر :

وبعد هذه الحروب المدمرة أصبحت بلاد ما وراء النهر - بما فيها بخارى ، وسمرقند - خاضعة تحت نفوذ المغول ، وهكذا فصلت هذه المنطقة العزيزة عن العالم الاسلامي ، وولى عليها ( جغتای ) ابن ( جنكيز خان ) ، وأنشأ المغول بها دولة أسموها ( خانية الجغتائين ) نسبة الى ( جغتای ) ، لتقابل الدولة الايلخانية في ايران .

أظهر ( جغتای ) حسن النية ، وأراد أن يجبر كسر هذا الاقليم ، ويضمد جراحه ، فولى عليه أحد المسلمين من وجهاء بخارى - مسعود بك - الذي أخذ بعزم ونشاط يبنى ببخارى المنشآت الجديدة ، فبنى المساجد ، والمدارس ، ومنها : المدرسة المسعودية المشهورة ، حتى لم يأت عام ( ٦٣٢ هـ ) والاواماد بناء بخارى من جديد . (١)

مات جغتای سنة ( ٦٤٠ هـ ) ، وتوالى على حكم اقليم ما وراء النهر من بعده أحفاده ، ويذكر المؤرخون أن عهد ما بعد ( جغتای ) من حكام هذا الاقليم من الجغتائين كان أسودا ملطخا بالدماء ، أثار الرعب في النفوس ، وأذاقها لباس الجوع والخوف ، وعانت بلاد ما وراء النهر من جرائه معاناة شديدة وتعرضت " بخارى " بالذات للخراب والدمار من جديد مرتين :

---

(١) تاريخ بخارى ( ١٨٣ - ١٨٥ ) .

الأولى : ( ٦٧١ هـ ) :

فى عهد دوا\* بن بورقان - الذى استمر حكمه فترة طويلة من ( ٦٧١ - ٧٠٦ هـ ) وكان عهده مظلماً اتسم بالحروب الدموية أفضعها حربه مع ( أبا قحان ) حاكم الدولة الایلخانية بإيران الذى لم ينس هذا الأخير غزو ( بورقان ) والد ( دوا\* ) على دولته سنة ٧٦٦ هـ ، فبقى يكن العدا\* ويتحين ساعة الانقراض ، حتى وافته الفرصة ( ٦٧١ هـ ) فهجم على ( بخارى ) مكشراً عن أنياب الانتقام وعمل فيها السلب والنهب ، وأسر من أهلها خمسين ألفاً ، واندفع يخرّب المباني ، والمساجد ، والمنشآت ، وحول المدرسة السمعدية الذائعة الصيت الى كومة رماد تذرّوها الرياح ، وهاد ادراجه تاركاً " بخارى " تستعمر بنيرانه اذ ليس همه الا الحرق والفرق ، واهلاك الحرث والنسل .<sup>(١)</sup>

الثانية : ( ٧١٦ هـ ) :

وكانت فى عهد ( أسن بغا ) ، وبسبب اعتدائه على الدولة الایلخانية ، حيث عبر نهر جيحون معتدياً ( ٧١٥ هـ ) وهزم حاكم خراسان ، فاضطر سلطان الایلخانين ( خدا بنده ) - أى عبد الله - المسلم أن يغزو الجغتائين فى عقردارهم ، وسهل له مهمته هذه شقيق ( لأسن بغا ) اسمه ( يساور ) كان قد فر من أخيه ولجأ اليه . وقد من الله على ( يساور ) بالاسلام ، فخرج لحرب

---

(١) جامع التواريخ ( ٥٨ / ٢ - ٦٠ ) ، تاريخ بخارى ( ١٩٦ ) .



أخيه ، وأمه ( خدا بنده ) بفرقتين قويتين عبر بهما جيحون سنة ( ٧١٦ هـ ) وهزم أخاه شرهزيمة ، ولان ( أسن بفا ) بالفرار ، لتعرض بلاد ما وراء النهر لأفزع ضروب الدمار ، فقد أخرج سكان بخارى وسمرقند وترمز من ديارهم ، ونفوا منها في الشتاء القارص فمات الآف منهم في الطريق .

واختفى ( أسن بفا ) وتولى بعده ( كيك ) — ( دوا ) واستمر في الحكم من ( ٧١٨ الى ٧٢١ هـ ) . (١)

ثم جاءت بعد ذلك فترة جديدة ، وبزغ فجر عهد جديد ومشرق ، وهو عهد ( ترما شيرين ) الذي امتد من ( ٧٢٢ هـ ) الى ( ٧٣٠ هـ ) ، نعمت بلاد ما وراء النهر فيه بالاستقرار التام حيث اسلم هذا الأمير وحسن اسلامه ، وكان غيوراً ورعاً ، بلغ من ورعه أن عنفه أحد الشيخ في إحدى الحفلات العامة على مسمع منه ، فلم يصخب ولم يفضب بل استقبل حديثه بدموع الندم والتوبة .

قتل ( ترما شيرين ) شهيداً بتدبير خليفته —وازن ، وأنزل هذا الظالم بسكان ما وراء النهر ألوان الخسف والعذاب مما جعلهم يستنجدون بالأمراء المسلمين في الأقاليم المجاورة . (٢)

(١) تاريخ بخارى (ص ١٩٨ - ١٩٩) .

(٢) انظر : المرجع السابق .

## أثر الحياة السياسية

في

شخصية الشيخ عبد العزيز البخاري

=====

وبعد فهذه نبذة يسيرة عن سير الحياة السياسية في  
العصر الذي عاش فيه " مترجمنا " وقد تبين لنا من خلالها أن عصره  
كان عصر خوف ، وحرب ، واهادة ، وطمس للتراث الاسلامي  
على ايدي الغزاة ، عرساد فيه الاضطراب والفوضى .

وقد عاش " البخاري " تلك الأحداث منذ كان في المهد  
صبيا ، الى أن بلغ من العمر عتيا ، فمن حين نشأ وهو يعاين  
الدمار والخراب ، ويكابد الويلات والنكبات .

ولا شك أن أمثال هذه الحوادث ، لا بد وأن تتترك  
الأثر الكبير في حياة من يعيش في خضمها ، لاسيما اذا كان من  
الشخصيات المرموقة ، كالبخاري وأقرائه من العلماء ، اذ من  
المحتمل أن تكون هذه الشخصيات ، هدفا من الأهداف وربما  
كانت محط الأنظار فتضطر للتدخل .

ان تلك الأحداث رغم جسامتها وضخامة أمرها ، ورغم  
أن " البخاري " - رحمه الله - قد نشأ في معتركها ، الا أنها  
لم تكن تحزمه عن طلب العلم ، بل أذكت قريحته ، وشحذت  
عزمته في سبيل مواصلة رحلته العلمية ، ليجعل من نفسه ترسا  
لردع ضربات الأعداء الملحدين ، الذين يعيشون بالقيم والمقدسات

وشعائر الدين ، فلازم العلماء ، ولازمت التلاميذ ، وظل صامدا  
صمود الأسود ، شامخا شموخ الجبال الرواسي ، ما برح أقليمه  
أهدا ، ولا حدثته نفسه بمغادرة لبلاد ، ويتركها مرتعا خصبا  
لأعداء الإنسانية والدين يعيشون فيها فسادا وكان الأمر لا يعنيه  
بل احتسب وصبر وصابر ، ورابط ، شأنه في ذلك كشأن  
غيره من علماء عصره العاملين المخلصين ، الذين لم تفت في عضدهم  
أمثال هذه الحوادث ، بل تمنحهم القوة والمنعة ، ولا تزيدهم  
المحن الا صبرا وثباتا على الحق ، وتولد عندهم رد فعل معاكس  
فتراهم في معتركها ينشطون للتدريس والتأليف ، حفظا لعلوم الدين  
ونكاية بالمعتدين .

فان نكبة البلاد بالمغول وحرقتهم للمؤلفات العلمية ،  
ورميهم ابها في البحر ، أوقد فيهم النشاط في التأليف ،  
وحفزهم الى جمع المتفرق ، واحياء المدارس والتعويض عما فات .

## المبحث الثاني

في

## الحالة الاجتماعية



مما لا شك فيه أن الحالة الاجتماعية للبلاد تكون خاضعة للأحوال السياسية ، ، فنتيجة لسوء الأحوال السياسية التي ذكرناها وما كان فيها من فوضى وشقاق اضطربت الحالة الاجتماعية في البلاد ، ودب الرعب والفزع في نفوس العباد حتى أصبح لا يطمئن أحد على نفسه وماله ، وأصاب الجذب والقحط أكثر البلاد الإسلامية ، فارتفعت الأسعار من قلة المحصول ، مما سبب متاعب في الحياة العامة ، وضرا في ممتلكات الناس ، وما بدر على الجوامع والمدارس .<sup>(١)</sup>

وعاش الناس في محنة عظيمة، من الغلاء في الأسعار ، فتعذر وجود القوت ، حتى أن الواحد منهم لا يجد ما يسد رمقه ، ويحفظ حياته .

اشتد الجوع بالناس حتى أصبحوا يأكلون القطط والكلاب والميثة ، بل لقد بلغ بهم الحال الى ما هو أشنع من ذلك فأكلوا لحوم الآدميين ، فقد مات في السجن شخص فأكل لحمه أهل السجن ، وبلغ بهم الأمر الى بيع فلذات أكبادهم

---

(١) انظر : البداية والنهاية ( ٣٤٣/١٣ ، ٢٦/١٤ )

بدائع الزهور ( ١٣٣/١ ) ، ناصر الدين البيضاوي

نظير لقمة يطعمونها . (١)

مات جمع كثير نتيجة الجوع والفاقة ، حتى عجز الناس عن  
موااة الموتى ، فوقع الوباء من شدة عفونتهم ، ومن شرب المياه  
المتزجة بجنثهم ، انها نكبة لم يعرف الاسلام من بين ما نزل  
به من الخطوب خطبا أشد هولا منها . (٢)

وان من نجا من هذه المهالك ، لم يسلم من جرر الحكام  
الذين أثقلوا كاهله بالضرائب ، وأجبروه على أداء المكسوس  
والغرامات ، لتقوية الجانب الحربى والعسكرى ، فأدى ذلك  
الى تدهور الحياة الاقتصادية . (٣)

وفى الجملة نستطيع أن نسرّد بعض خصائص ذلك المجتمع  
مجملة فيما يلى :

( ١ ) تكوين المجتمع :

كان المجتمع الاسلامى يتكون من عناصر مختلفة الألسوان  
والأجناس ، متعددة الديار واللغات ، متباينة فى الطبائع

(١) انظر : البداية والنهاية ( ١٦٢ / ١٢ ) ، النجوم

الزاهرة ( ٣٢٥ / ٦ ) ، مرآة الجنان ( ١٠٦ / ٤ ) .

(٢) انظر : البداية والنهاية ( ١٦٢ / ١٣ - ٢٠٣ ) ،

النجوم الزاهرة ( ٣٢٢ / ٦ ) ، ناصر الدين البيضاوى

• ( ٢٩ )

(٣) البداية والنهاية ( ١١١ / ١٤ ) .

والعادات والتقاليد ، وفى فهم الحياة ، وألوان المعيشة ، ولكن الاسلام صهرهم فى بوتقة واحدة مصداقا لقوله تعالى ( إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ بِاعْبُدِينَ ) (١) .

غير أن أفراد هذا المجتمع فى القرن السابع ، وبداية الثامن صاروا يقيمون فى دويلات متعددة ، مفككة الروابط متنازعة متناحرة ، فتكون منهم مجتمع لا يعرف الاستقرار ، بل فيه من عوامل الاضطراب الشيء الكثير . (٢)

## ( ٢ ) طبقات المجتمع :

تكون المجتمع الاسلامي آنذاك من جماعات عدة ، وكان من الطبيعي أن يكون المجتمع الذى يقوم على هذا النحو مكونا من طبقات يتلو بعضها بعضا فى المراتب الاجتماعية وفى السلطان والنفوذ ، وكان أبرزها طبقتين :

### الأولى : طبقة الحكام والأمراء .

الثانية : طبقة العلماء والفقهاء : ظهرت طبقة العلماء فوق سائر طبقات الشعب الأخرى ، ونالت الكثير من احترام الشعب مما اضطر معه الحكام الى التقرب اليهم ، ورفع شأنهم واحترامهم وتوليتهم كثيرا من الوظائف الدينية لضمان السيطرة على الشعب بواسطتهم . (٣)

(١) سورة الأنبياء ( ٩٢ ) .

(٢) خطط المقرئى ( ٢٢١/٢ ) ، ناصر الدين البيضاوى ( ١٣ ) .

(٣) البداية والنهاية ( ٣٢٢/١٣ ، ١٤/١٢ - ١٨ ) .

وفى ( بخارى ) وفى أيام ( الجفتائين ) كان الشيوخ يستمتعون بقدر معلوم من الحماية ، وكان من يشتهر بالـوع والتقوى يستمتع فى بلاد ما وراء النهر بنفوذ لم تعرف له البلاد الاسلامية الأخرى نظيرا ، وكانت المناصب الدينية وقفا على طبقات من العلماء من أسر معينة أشهرها أسرة ( ستاجي ) وأسرة ( خاوند ) التى كانت تقطن بخارى . (١)

### ( ٣ ) القيم الدينية :

ظل المسلمون يتهاونون فى أمور دينهم جيلا بعد جيل ، وبمضى القرن السابع ظهرت صور كثيرة فى المجتمع الاسلامي من صور الانحلال الخلقي ، وشيوع المنكرات ، الأمر الذى حفز كثيرا من العلماء والفقهاء الى الوقوف فى وجه هذا التيار ، ومكافحته بكل وسيلة ، فاكثروا من مجالس الوعظ فى المساجد ، وطالبوا الحكام ازالة هذا المنكر ، وأنكروا عليهم التساهل فى الأمر . (٢)

### ( ٤ ) الفرق الاسلامية :

فكما كان المجتمع كثير الأجناس والطبقات ، كان أيضا كثير الفرق والنحل ، التى انتشر أمرها ، وزاد خطرهما آنذاك وكان هذا أحد العوامل التى ساعدت التتار والصليبيين

(١) تاريخ بخارى ( ٢٠٣ ) .

(٢) شذرات الذهب ( ٣٠٢/٥ ) ، البداية والنهاية

( ١٨/١٤ ) ، السلوك ( ١/ق/٢/٥٥٣ ) ، ناصر

الدين البيضاء ( ١٥ ) فما بعدها .

على غزو البلاد الاسلامية ، ويسرت لهم العيش زمنا طويلا في البلاد .  
 وكان أشرف هذه الفرق خطرا " الاسماعيلية الحشاشين " الذين لهم في الكيد لأهل السنة والجماعة تاريخ سيء قبيح مشهور وكان أهل السنة يقفون لهم بالمرصاد على مر الأزمان والدهور .<sup>(١)</sup>

وعلى الجملة فان الاستقرار الديني تابع للاستقرار السياسي ويتبعهما الاستقرار الاجتماعي الذي يسفر عن وجوه الحضارة والمدنية والرقى ، فلو كانت الحياة السياسية في المجتمع الاسلامي مستقرة لتبعها الاستقرار الديني لا الفوضى الطائفية ، ولكان ذلك أدعى لبروز الشخصيات العلمية وانسياقها وراء معارفها لا الانخراط في سلك الاضطرابات والفوضى وعدم الاستقرار الذي تحار فيه العقول ، وتتشتت الأفكار .

---

(١) تاريخ ابن الوردي ( ٨٧/٢ ) ، ناصر الدين البيضاوي



## أثر الحالة الاجتماعية

فى

شخصية الشيخ عبدالعزيز البخارى

=====

من الأمور المسلم بها عند علماء الاجتماع : أن الانسان منى بطبعه ، لا غنى له عن مخالطة أفراد مجتمعه ، والتأثر بهم والتأثير فيهم ، لا سيما اذا كان شخصية تحتل مكانة رفيعة بين طبقات مجتمعه ، وتقابل من قبل أفرادها بالتقدير والاحترام ، وترتبطها بهم علاقة مباشرة ، وصلة وثيقة " كمتزوجنا " - رحمه الله - وعامة علماء عصره آنذاك ، اذ كان الناس يهرعون اليهم للمشورة والفتوى ولحل شجارهم والصلح بينهم ، فلا بد من أن يعايش قضاياهم فيتألم لآلامهم ويسعد بسعادتهم واستقرارهم ويطمئن باطمأنانهم .

فالمجتمع الذى عاش فيه " البخارى " وجدت فيه طبقات مختلفة فى أحوالها ومعاشها ، وقد حف بالغلاء والقحط فسوء الأحوال هذه الاجتماعية والمعيشية لا بد وأن تترك عظيم الأثر فى نفسه ، وتدفعه للعمل على التخلص مما حل بمجتمعه ، والاسهام فى رفع الموبقات عنه .

\*

\*

\*

### المبحث الثالث في

### الحالة العلمية وأثرها في شخصية المؤلف

رافق الحياة السياسية المضطربة ، والحياة الاجتماعية المتأخرة ،  
حركة علمية واسعة النطاق ، فلم تكن جوانب الحياة العامة على درجة  
واحدة من المساواة .

فلئن كانت الحياة السياسية في النصف الثاني من القرن السابع  
الهجري ، ومطلع الثامن - كما عرفنا - قد شهدت تفككا يمزق أوصال العالم  
الاسلامي ، ويجعل بعض أجزائه عرضة لهجمات الأعداء ، نجد الحياة  
العلمية تنطلق في نشاط متواصل ، تدفعها رغبة البقية الباقية من  
العلماء والمصنفين - الذين نجوا من الغزاة - في احياء ما ألمات التتار  
من تراشهم ، ويقويها شعورهم بخطورة الموقف ، فשמروا عن ساعد الجـد  
كي يتذكروا ما بقي من التراث ، والاتبان بهديل يقوم مقام الذي أبهىـد  
على أيدي الغزاة .

فبلاد ما وراء النهر : بقيت في هذه الفترة تحت وطأت المغول  
الذين لم يلتفتوا الى الآداب المحلية ، والعلوم الدينية ، وانما عملوا على  
انهاء حياة المدن ، وترقية الصناعة والتجارة ، مراعين في ذلك  
منافعهم الخاصة . (١)

ورغم عدم اعتناء المغول - في بلاد ما وراء النهر - بالعلوم الدينية  
الا أنا نجد تحفزا شديدا من قبل العلماء للتدريس والتأليف ، واقبالا

(١) تاريخ الحضارة الاسلامية ( ١٢٨ ) .

ملحاً من قبل طلاب العلم لتلقي العلوم الشرعية ، كان نتيجة ذلك كله  
 انشاء المدرسة السعودية في بخارى في عهد ( جفتاي ) —  
 ( جنكيز خان ) فازدحت بالطلاب الذين أقبلوا عليها من كل حدب  
 وصوب لتحصيل شتى ضروب المعرفة . (١)

وقد تعرضت هذه المدرسة المشهورة للخراب والدمار مرات وكسرات  
 منها سنة ( ٦٧١ هـ ) حين غزا ( أباقا خان ) مدينة بخارى ، وكلماً  
 هدمت أعيدت من جديد لتبقى على معر الزمان والدهر مناراً يشع بالنور . (١)

هذا في بلاد ما وراء النهر .

أما إيران : فمعلوم أن جنوب إيران لم يتعوض لغزو المغول حيث  
 ان ولاية فارس وكرمان اعترف امراؤها بالمغول ودفعوا اليهم الأتوات على  
 أن يتركونهم وشأنهم وتم لهم ذلك ، فنجست هذه المنطقة من تخريب  
 المغول ، وأصبحت ملجأ العلماء الفارين من أيدي الجلاديين ،  
 فاتخذوها مقراً لهم ، وأخذوا يظهرين همهم في نشر ما يحملون  
 من علوم ومعارف ، فظهرت في هذه المنطقة حركة علمية نشطة خرجت  
 مئات العلماء في شتى الاختصاصات ، من بينهم الفلكي الكبير قطب الدين  
 الشيرازي المتوفى ( ٧١٠ هـ ) . (٢)

والمغول أنفسهم - بعد أن توطنوا في إيران - تقبلوا أفكار  
 العلماء ، فتغيرت أفكارهم ، وتجردوا عن طبيعة الغزو ، ورغبوا

(١) انظر تاريخ بخارى ( ١٢٨ ) .

(٢) تاريخ الحضارة الاسلامية ( ١٢٧ ) ، القاضي ناصر الدين

البيضاوي ( ٨٧ ) .

تدرجيا فى اعتناق الإسلام ، فاتخذوا لهم وزراء من المسلمين ، حتى لم يأت عام ( ٦٩٤ هـ ) الا وأعلن ( غازان ) - الحاكم المغولي فسى ايران - اسلامه ، فأتاح للدولة عهدا ذهبيا عظيما ، ونشطت الحركة العلمية وازدهرت ، فبنى فى تبريز رباطا ، ومدارس دينية ، ومكتبة فخمة ، وأقام لأصحاب العلوم الدينية ضاحية مؤلفة من ثلاثين ألف بيت جمع فيها العلماء والطلاب واستمر الحال على ذلك حتى قيام الدولة التيمورية . (١)

أما الشام : فقد أصبحت مركزا كبيرا من مراكز الحياة الفكرية ، تكاثرت فيها المدارس العامة ، ودور الحديث والقرآن ، حتى أصبح عددها يربو على الثمانين ، عمل على تعميرهاحكامها وبعض المياسير من أهلها ، ومن العوامل الفعالة التى ساعدت على قيام هذه النهضة الفكرية فى الشام ، هجرة العلماء بعد حملة التتار على بغداد ، التى كانت مركز العلوم الاسلامية .

أما مصر : التى لم يصلها شر المغول ، بل كان لها الفخر والاعتزاز بأن لقنت الغزاة درسا لم ينسوه فى عين جالوت ، ففى الوقت الذى بدأ الضعف يعمل عمله فى العراق والأندلس كانت مصر تتمتع بحركة علمية وثقافية واسعة ، لها كبير الأثر فى انتشار العلوم والآداب ، وكثرة العلم والعلماء .

---

(١) تاريخ بخارى ( ١٢٨ ) ، مغول ايران ( ٤٨ ) فما بعدها ،  
البقاضي ناصر الدين البيضاوى ( ٩٢ ) .

فقد هاجر كثير من العلماء الى مصر من بغداد والشام بعد أن اجتاحتها الغزو المغولي ، ومن الأندلس بعد أن انتشرت فيها الفتن والتطاحن المستمر ، فاستقروا بها ، واتخذوها وطناً ، لتكون مجال نشاطهم الفكرى ونتاجهم العلمى، فى ضروبه العديدة المختلفة فامتزجت الثقافات الآتية من الشرق والغرب فى الطبيعة المصرية ، لتمد الأمة الاسلامية فى شتى أقطارها بنتاج علمي كان له الأثر الواضح على الفكر الثقافى فى هذا العصر الملى\* بالآحداث والنكبات .

وهكذا نجد أن الحركة العلمية قد نشطت نشاطاً ملحوظاً حتى عمت جميع أنحاء العالم الاسلامي ، ويمكن مصدر قوتها فى البلاد التي لم يستطع المغول احتلالها مثل مصر والشام والأندلس، ومن المشرق الاسلامي بلاد فارس وكرمان ، حيث أصبحت هذه المدن وخاصة مصر والشام وبلاد فارس ، مهبط العلماء الذين فروا من قبضة المغول ، وهاجروا اليها وقاموا بممارسة مسئولياتهم العلمية على أكمل وجه، وهكذا تضافرت جهود العلماء من مختلف الجنسيات لخدمة الاسلام وعلومه .

ومن الملاحظ أيضاً أنه قد رافق هذه الحركة العلمية ، والنهضة الثقافية ظهور طائفة من العلماء فى مختلف العلوم قل أن يوجد مثلهم : كالموفق ابن قدامة ( ت. ٦٢٠ هـ ) ، الرافعي ( ت. ٦٢٣ هـ ) ، ابن الاثير ( ٦٣٠ هـ ) ، ابن الصلاح ( ت. ٦٤٣ هـ ) ، مجد الدين ابن تيمية الجد ( ت. ٦٥٢ هـ ) ، الحافظ المنذرى ( ت. ٦٥٥ هـ ) ، عز الدين بن عبد السلام ( ت. ٦٦٠ هـ ) ، أبوشامة ( ت. ٦٦٥ هـ ) ،

القرطبي ( ت ٦٧١ هـ ) ، محيى الدين النووى ( ت ٦٧٦ هـ ) ، ابن سيد  
الناس ( ت ٦٨١ هـ ) ، ابن النحاس ( ت ٦٩٨ هـ ) ، ابن دقيق —  
العبد ( ت ٧٠٢ هـ ) ، الخازن - صاحب التفسير ( ت ٧٢٥ هـ ) ،  
ابن جزى ( ت ٧٤١ هـ ) ، الذهبى ( ت ٧٤٤ هـ ) ، أبو حيان ( ت ٧٤٥ هـ )  
ابن القيم ( ت ٧٥١ هـ ) ، الزيلعى ( ت ٧٦٢ هـ ) ، ابن عقي —  
( ت ٧٦٩ هـ ) ، ابن كثير ( ت ٧٧٤ هـ ) .

وغيرهم كثير اسهبت كتب التاريخ والتراجم ذكر أحوالهم ومعاناتهم  
فى سبيل نشر العلم وبناء الحضارة العظيمة ، وانتشرت مؤلفاتهم —  
ودراساتهم الاسلامية فى العالم أجمع .

ويسجل لهذه الفترة أيضا تقدم علم أصول الفقه بخاصة وتفوقه ،  
اذ تهيأ له من أعلام الفكر الاسلامي المتخصصين فيه ، والمشاركين فى  
غيره من العلوم ما جعلهم نموذج المجتمع العلمي ، ومخط أنظاره ،  
ومطمح ناشئته أمثال : الآمدى ( ت ٦٣١ هـ ) ، والأخسيكى ( ٦٤٤ هـ )  
وابن الحاجب ( ٦٤٦ هـ ) ، قوام الدين الكاكي ( ٧٤٩ هـ ) ، والزنجاني  
( ٦٥٦ هـ ) ، وشهاب الدين ابن تيمية الملقب بابى المحاسن —  
( ٦٨٢ هـ ) ، والقرافى ( ٦٨٤ هـ ) ، والبيضاوى ( ٦٨٥ هـ ) وشمس  
الدين الأصفهاني ( ٦٨٨ هـ ) ، والخبازى ( ت ٦٩١ هـ ) ، وابن الساعاتي  
الحنفي ( ت ٦٩٤ هـ ) ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ( ٧٢٨ هـ ) ، وصدر  
الشريعة ( ٧٤٧ هـ ) ، والأصفهاني الملقب بأبى الثناء ( ٧٤٩ هـ ) ،  
وعضد الدين الايجي ( ٧٥٦ هـ ) وتقي الدين السبكي ( ٧٥٦ هـ ) ، قوام  
الدين الاتقاني ( ٧٥٨ هـ ) ، والعلائي ( ٧٦١ هـ ) ، وابن مفلح

(٥٧٦٣هـ) ، والتلمساني (٥٧٧١هـ) ، وتاج الدين ابن السبكي  
 (٥٧٧١هـ) ، وابن قاضي الجبل (٥٧٧١هـ) ، والشاطبي (٥٧٩٠هـ)  
 والتفتازاني (٥٧٩١هـ) ، والزركشي (٧٩٤) ، وابن رجب الحنبلي  
 (٥٧٩٥هـ) ، وابن فرحون (٥٧٩٩هـ) .

وغيرهم كثير من كانوا طليعة الوسط العلمي آنذاك ، فصار طلبه  
 العلم ينتحلون طريقتهم ، ويتشبهون بهم ، مما أوجد نشاطا  
 أصوليا لا يضارعه نشاط في مجال الدراسات الاسلامية تأليفيا ،  
 وتدريسا ظلت الأجيال الاسلامية وما زالت عالة على انتاج الأصوليين  
 في هذه الفترة .

ومن خلال ما تقدم ندرك مدى التقدم العلمي النشاط الذي  
 اتصف به عصر " مترجمنا " ومع هذا فقد درج كثير من الكتاب والمؤرخين  
 على وصف القرن السابع والذي بعده بعصر الانحطاط وعدم التجديد  
 والابتكار .

والذي أراه أنه ليس من الانصاف وصف هذه الفترة من الزمن  
 بالتأخر العلمي ، فان هذه الفترة زخرت بعلماء أجلاء وجهابذة  
 فضلاء ، وظفرت بشخصيات ، ومفكرين ومجتهدين عظاما ، بذلوا  
 جهودا أصيلة ، وأولوا العلم عناية فائقة ، فأضافوا بذلك ثروة  
 جديدة من العلوم ، وأسهموا في تنشيط الحركة العلمية اسهاما  
 ملموسا رغم ما حل بهم من الحروب المتواصلة .

بأدنى نظرة الى كتب الطبقات والتراجم يتبين لنا ما أنجزه  
 هذا العصر من علماء أعلام في مختلف العلوم والفنون ، فالحافظ

ابن حجر فى كتابه " الدرر الكامنة " ذكر من أعيانه خمسة آلاف ومائتين وأربعة ( ٥٢٠٤ ) ، كما أن الشوكاني قد ألف كتابا خاصا فى محاسن من بعد القرن السابع ، وهو كتابه المعروف : " البدر الطالع " .

هؤلاء العلماء الأعلام تركوا كنوزا علمية كفيلا لرسم صورة جليية عن مدى نشاط الحركة الفكرية ، والنهضة العلمية آنذاك ، وجديرة لمسح الصورة المشوهة التى ملقت فى الأذهان عن الحياة العلمية وقتئذ .

ان ما يوجد فى المكتبات الاسلامية الآن ، من الانتاج العلمى لذلك العصر ، وما يوجد لدينا من نفائس الكتب التى ألفت فيه ، لدليل على الحركة العلمية النشطة والمتنوعة فى شتى العلوم ، وعلى أن العلماء حملوا لواء الثقافة دين كل ولا ملل ، ولم يوجهوا جهدهم على لبن معين من ألوان الثقافة ، بل أن جنهدهم شمل جميع فنون المعرفة ، ووزع على جميع ميادين العلوم ، مما جعل هذا العصر يزدهر بالعلوم المختلفة رغم الأحوال السياسية التى عكرت وكدرت صفاءه . (١)

---

(١) راجع : تاريخ آداب اللغة العربية ( ٢١٠ ) ، الأدب العربى وتاريخه لمحمود مصطفى ( ٢٣٦/٢ ) ، تاريخ الشعوب الاسلامية لبروكلمان ( ٢٦ ) ، تاريخ التمدن الاسلامى ( ٣٧/٣ ) .



وظهر الابتكار والتجديد فى التأليف ، ولم يقتصر على العلوم الشرعية بل شمل مختلف الفنون ، فظهرت المعاجم التاريخية ، والجغرافية ، والموسوعات المختلفة الضخمة الوافية المرتبة حسب السنين ، أو على حروف المعجم ، كما فعل ياقوت المتوفى (٦٢٦هـ) " بمجمع البلدان " ، أو " معجم الأدباء " ، وابن خلكان المتوفى (٦٨١هـ) فى " وفيات الأعيان " ، والذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) ، فى طبقاته وسيره ، والعمرى المتوفى (٧٤٩هـ) فى كتابه " مسالك الأبحار فى ممالك الأمصار " وهو كتاب فى الجغرافية يقع فى أربعة عشر جزءاً ، والصفدى المتوفى (٧٦٤هـ) فى " الوافى بالوفيات " .

وغيرها من الموسوعات التى جمعت ما لم يجمعه المتقدمون .

كذلك نجد ازدهاراً فى علوم اللغة حيث صنفت أهم كتب النحو ، والصرف ، والعروض ، ككتب ابن مالك المتوفى (٦٧٢هـ) وابن الحاجب المتوفى (٦٤٦هـ) ، ووضعت معاجم اللغة الواسعة " كالعباب " للصنعاني المتوفى (٦٥٠هـ) ، و" لسان العرب " لابن منظور المتوفى (٧١١هـ) ، و" نهاية الأرب " " للنويرى " المتوفى (٧٣٣هـ) فى ثلاثين جزءاً .

ونتيجة لهذه الجهود المكثفة والمخلصة فقد عادت الثقافة الإسلامية فى نهاية القرن السابع أحسن مما كانت عليه فى بدايته ، وعاد للنهضة العلمية نشاطها وقوتها وحيويتها . (١)

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ( ١٧٤ ) ، القاضي ناصر الدين البيضاوى ( ١٠٥ ) .

والذى ساعد على ازدهار هذه الحركة العلمية والفكرية الكثير من العوامل نذكر منها :

( ١ ) انتشار دور التعليم ، من مساجد ، ومدارس ، ومكتبات ، ومراكز ثقافية ، ومواطن سكنى العلماء والطلبة ، وقد تنافس الأمراء والمحسنون فى إنشاء هذه المؤسسات ، وأوقفوا عليها الأموال الطائلة ليستمر نفعها أحقابا ، وتولى التدريس فيها نخبة صالحة من المدرسين والعلماء من أصحاب الكفاءة التامة ، والمهارة فى فن التدريس . (١)

يقول ابن بطوطة : " وأما المدارس فى القرن الثامن فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها " . (٢)

( ٢ ) اسلام حكام المغول ، وغالبية رعاياهم ، وتأثروا بالمدول الاسلامية المجاورة لهم ، مثل المماليك فى مصر والشام ، واقتناعهم التام بأهمية العلوم وأنها أقوى الأسلحة لتقدم الشعوب ، فشجعوا على علوم اللغة والتفسير وغيرهما من العلوم النقلية ، كما أولوا اهتماما كبيرا بالعلوم العقلية والطب والهيئة بشكل خاص .

( ٣ ) اهتمام الخلفاء ، والسلاطين ، والوزراء والأمراء بالعلوم وتنافسهم فيه ، وتشجيعهم للعلماء ، اذ كان العلماء يحتلون منزلة مرموقة عند الحكام ، فقد كانوا يجلسونه ويكرمونه ، ويستعينون

---

(١) المزهر للسيوطي ( ٦٥٢ / ٢ ) ، حسن المحاضرة ( ٢٦٤ / ٢ ) ،

القاضي ناصر الدين البضاوى ( ٩٥ ) .

(٢) رحلة ابن بطوطة ( ٢٠ / ١ ) .

بهم ، ويرفعون من قدرهم وشأنهم ويولونهم المراكز الحساسة ،  
والمناصب العالية في الدولة . (١)

وخلاصة القول : فان هذا العصر كان عصرا مجيدا زاخرا  
بعلمائه الأفاض ، غنيا بثروته العلمية التي جمعت فيه في علوم  
الدين واللغة ، والتاريخ وغيرها ، حتى أنه ليعتبر بحق عصر  
المؤلفات المطولة ، والموسوعات الجامعة ، في علوم القرآن والتفسير ،  
والحديث ، والفقه ، والتاريخ وطبقات الرجال .

---

(١) انظر الأسباب التي ساعدت على ازدهار وانتشار الحركة العلمية  
في هذا العصر في : تاريخ أدب اللغة العربية ( ٧٤ ) ،  
تاريخ الأدب الفارسي لرضا زاده ( ١٢٩ ) ، الاسلام والحضارة  
العربية ( ٣٠٢ / ١ - ٣٠٣ ) ، تاريخ الشعوب الاسلامية ( ٢٤٩ )  
القاضي ناصر الدين البهزاوي ( ١٠١ - ١٠٣ ) .

## أثر الحالة العلمية في شخصية الشيخ عبدالعزيز البخاري

---

هذه نظرة عاجلة عن حالة الحياة العلمية في عصر الشيخ عبدالعزيز البخاري ، ولا شك من أن تترك مثل تلك الحركة العلمية النشطة بصماتها على من عايشها من العلماء أو طلاب العلم ، فالإنسان - كما قلنا - ابن بيئته يكتسب منها الاخلاق ، والعلوم والثقافة ، خاصة شخص كشخص " البخاري " نشأ منذ نعومة أظفاره طالبا للعلم متشوقا اليه ، لهفوا به ، عاش في بيت من بيوته ، تربى وترعرع فيه ، كفى مؤنة الحياة ، فلا يشغله عن طلب العلم شاغل ، ولا تتجاذبه المشاغل فلا بد من أن يجد في هذه الحياة العلمية ضالته المنشودة فسعى في طلب العلم سعيا حثيثا ليجاري تيار هذه الحركة النشطة حتى نبغ في شتى العلوم ، وبالأخص في الفقه وأصوله ، وساهم مساهمة فعالة في نشر الثقافة والفكر فأنتى حياته في التحصيل ، والتدريس والتأليف ، حتى تتلمذ عليه أكابر العلماء ، وأصبح من الأفاضل الذين يشار اليهم بالبنان ، ويعدون من كبار شيوخ ذلك الزمان .

\* \* \*

هذه صورة مجملة للحياة السياسية ، والعلمية والثقافية للعصر الذي عاش فيه الشيخ عبدالعزيز البخاري ونرجو أن تساعد هذه اللمحة فيلقاء الضوء على حياته العلمية ، وما كان لها من تأثير على اتجاهه ونهجه في التأليف .

## الباب الأول

### حياة المؤلف ومكانته العلمية

ويحتوى هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف

الفصل الثاني : حياته العلمية وآثاره

## الفصل الأول

### التعريف بالمؤلف

ويشتمل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : في : اسمه ولقبه ونسبه
- المبحث الثاني : في : مولده
- المبحث الثالث : في : نشأته وأسرته
- المبحث الرابع : في : شيوخه
- المبحث الخامس : في : تلاميذه

### تمهيد

لزاما على كل باحث أراد أن يتقدم بدراسة كتاب من كتب التراث ، أن يهذل قصارى جهده ، وكل ما في وسعه ، في سبيل التعريف بمصنفه ، فيقدر وقوف القارئ على أخبار المصنف والعامه بأحواله ، تكون ثقته بالكتاب وطمأنينة نفسه على أبحاثه ومسائله .

ولذا حرصت كل الحرص على أن ألم بكل أخبار هذا المحقق الأصولي ، - عبد العزيز بن أحمد البخاري - إذا ما تعذر الالمام بجميعها .

فأخذت أطوف بين مراجع التاريخ ، وانتقل بين كتب التراجم ، وقد فوجئت بأن هذا العالم كان قليل الحظ عند كل من كتب عن الأعلام ، وترجم لمشاهير الرجال ، فلم يذكروا من أخباره إلا الشيء اليسير ، ولم يدونوا من سيرته إلا اليسير القليل ، وهو مكرر في كتب الرجال .

وكنيت أعيد النظر في مراجع التاريخ ، وأطيل البحث في ثنايا الأخبار ، عسى أن أظفر بأكثر مما حظيت به ، ليطمئن قلبي ، وتقر عيني .

وأخيرا .. جمعت شتات ما كتب عن هذا العلامة وأودعته هذه الترجمة كساهمة متواضعة أقدمها

بين يدي كتاب " التحقيق " ليتسنى للقارىء العزيز  
الاطلاع على أوفر حظ من حياة " مؤلفه " .  
.. رحمه الله ..

\*

\*

\*

\*

\*

\*



المبحث الأول

في :

اسمه و لقبه و نسبته

=====

اسمه : عبدالعزيز بن أحمد بن محمد .

لقبه : علاء الدين .

ومن ألقابه أيضا : " صاحب الكشف الكبير " و " صاحب التحقيق " . (١)

والكشف هو : كتابه : " كشف الأسرار " شرح " أصول  
البيدوى " وإنما قيد بالكبير احترازا عن " كشف الأسرار "  
شرح المصنف على " المنار " للنسفي . (٢)

(١) أنظر : تاج التراجم ( ٩٢ ) .

(٢) هو : عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي ، حافظ  
الدين ، أبو البركات ، فقيه أصولي مفسر ، من تصانيفه :  
" مدارك التنزيل وحقائق التأويل " في التفسير ،  
و " منار الأنوار " في أصول الفقه ، و شرحه " كشف الأسرار "  
و " الكافي " في شرح " الوافي " ، و " كنز الدقائق "  
وكلاهما في فروع الفقه الحنفي ،

توفي - رحمه الله - ( سنة ٧١٠ هـ ) .

انظر : الجواهر المضية ( ٢٩٤ / ٢ ) ، تاج التراجم  
( ٣٠ ) ، الفوائد البهية ( ١٠٩ ) ، كشف الظنون  
( ١١٩ / ١ ، ١١٦٨ / ٢ ، ١٢٧٤ ) ، إيضاح المكنون  
( ٩٨ / ١ ) ، هدية العارفين ( ٤٦٤ / ١ ) .

المبحث الأول

في :

اسمه و لقبه و نسبه

=====

اسمه : عبدالعزيز بن أحمد بن محمد .

لقبه : علاء الدين .

ومن ألقابه أيضا : " صاحب الكشف الكبير " و " صاحب التحقيق " . (١)

والكشف هو : كتابه : " كشف الأسرار " شرح " أصول  
البيزدي " وإنما قيد بالكبير احترازا عن " كشف الأسرار "  
شرح المصنف على " المنار " للنسفي . (٢)

(١) أنظر : تاج التراجم ( ٩٢ ) .

(٢) هو : عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي ، حافظ  
الدين ، أبو البركات ، فقيه أصولي مفسر ، من تصانيفه :  
" مدارك التنزيل وحقائق التأويل " في التفسير ،  
و " منار الأنوار " في أصول الفقه ، و شرحه " كشف الأسرار "  
و " الكافي " في شرح " الوافي " ، و " كنز الدقائق "  
وكلاهما في فروع الفقه الحنفي ،

توفي - رحمه الله - ( سنة ٧١٠ هـ ) .

انظر : الجواهر المضية ( ٢٩٤ / ٢ ) ، تاج التراجم  
( ٣٠ ) ، الفوائد البهية ( ١٠١ ) ، كشف الظنون  
( ١١٩ / ١ ، ١١٦٨ / ٢ ، ١٢٢٤ ) ، إيضاح المكنون  
( ٩٨ / ١ ) ، هدية العارفين ( ٤٦٤ / ١ ) .

فقد كانت مجمع الفقهاء ، ومعدن الفضلاء ، خرج منها من العلماء  
فى كل فن خلايق لا يحصرن ، ومن أعلام أهلها الامام قسـدوة  
المشائخ ، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى صاحب  
الصحيح المتوفى ( سنة ٢٥٦ ) هـ .

ومنهم : ابن سينا ، الحسين بن على الحكيم البخارى ،  
الذائع الصيت ، صاحب التصانيف المتوفى ( سنة ٤٢٨ ) هـ<sup>(١)</sup>.

---

(١) لمزيد الاطلاع على تاريخ بخارى وأعلامها انظر :  
معجم البلدان ( ٣٥٣/١ - ٣٥٦ ) ، تهذيب الأسماء  
( ٣٧/٣ ) ، اللباب فى معرفة الأنساب ( ١٢٥/١ ) ،  
آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ( ٥٠٩ ) ، تاريخ  
بخارى للنرخشي .

## المبحث الثاني

في

مولده

لم يشر أحد من المؤرخين الذين ترجموا له وكتبوا سيرته إلى تاريخ ولادته ولو تلميحاً فضلاً عن التصريح ، ولعل السبب في ذلك يعود لواحد من أمرين ، وإن شئت قلت لهما معا :

الأول : ما أصاب العباد والبلاد في عصر ولادة المؤلف من حروب وويلات وخراب ، ودمار اجتاحت هذه المناطق فأهلكت الحرث والنسل ، والحقت بالناس الذعر والخوف ويومها " تذهل كل مرضعة عما أرضعت " ، فهذه الحوادث المؤلمة أنست الناس أنفسهم ، وشغلتهم عن تدوين سنة ولادة أبنائهم أفلاذ اكبادهم<sup>(١)</sup>.

الثاني : أن " مترجمنا " ليس أول عالم مشهور لم يصرح أحد بتاريخ ولادته ، بل هناك الجم الغفير من مشاهير العلماء الذين لم يعرف تاريخ ولادتهم ، والكثير الذين لم يستطع المؤرخون أن يجزموها جزماً قاطعاً ، بأ نهم من مواليد سنة كذا بل ترددوا واختلفوا ، حتى الذين اهتموا بتدوين طبقات المحدثين لم يعثروا على تاريخ ميلاد رجال من أصحاب الحديث رغم بحثهم المضني ، وحرصهم الشديد على معرفة ذلك لما يترتب عليه من أمور مهمة في علم الحديث .

(١) انظر : كتاب " القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في الفقه " لشيخنا د . جلال عبد الرحمن ( ١٣٢ ) .

والسبب في هذا يعود الى أن المولود لا يعبا به حين ولادته ، لأن الناس لا يدرون ما عسى أن يكون ، ولا يعرف قدره الا بعد نبوغه ، فاذا ظهرت عليه أمارات النبوغ وأيقن الناس أن سيكون له شأن عظيم حينئذ اهتموا بأمره وتتبعوا أخباره وأحواله ، ودونوا سيرته ، وما أقللوا غيبا من ترجمته ، ولذا لا نجد عائدا سميت شهرته بين الناس إلا ودونت سنة وفاته وان لم يعلم تاريخ ميلاده .

لذا لا نستطيع أن نجزم بأن " مترجمنا " من مواليد سنة بعينها ، ولكن من خلال تتبعنا لتواريخ حياة ووفيات مشايخه وأقرانه وتلاميذه نستطيع أن نستشف زما مناسبا يقرب الى حد ما من زمان ولادته .

فن بين تلاميذه - كما سيأتي - جلال الدين عمر ابن محمد بن عمر الخبازي ، وقد تصافت كتب التراجم التي تناولت سيرته على أنه توفي ( سنة ٦٩١ هـ )<sup>(١)</sup> ،

(١) انظر :

الجواهر المضية ( ٦٦٨ / ٢ ) ، مفتاح السعادة ( ١٨٩ / ٢ ) ، تاج التراجم ( ٤٧ ) ، الدارس ( ٥٠٤ )  
الفوائد البهية ( ١٥١ ) .

وذكر ابن كثير <sup>(١)</sup> أنه توفي وله ثنتان وستين سنة .

يقول الحافظ ابن كثير في كتابه " البداية والنهاية " - عند كلامه على أحداث ( ٦٩١ هـ ) وفيها ترجم للخبازي يقول في نهاية ترجمته : " . . توفي لخمس بقين من ذى الحجة منها ، وله ثنتان وستين سنة " . <sup>(٢)</sup>

ويعزز ما أورده ابن كثير في " البداية والنهاية " ما جاء في " مفتاح السعادة " :

" . . . الشيخ جلال الدين الخبازي ، له حواشي على " الهداية " وكتاب " المغني " في أصول الفقه ، كان فقيها عالما مات لخمس بقين من ذى الحجة سنة إحدى وتسعين وستمئة في عشر السبعين " . <sup>(٣)</sup>

(١) هو أبو الفداء ، اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو\* بن درع القرشي الشافعي ، البصري الأصل الدمشقي النشأة ، ولد سنة ٧٠١ هـ ، وقرأ على شيخ الاسلام ابن تيمية ، وعلى الشيخ الحافظ المؤرخ شمس الدين الذهبي الذي وصف تلميذه ابن كثير بقوله : " الامام المفتي المحدث البار فقيه متفنن ، ومفسر نقاد ، وله تصانيف مفيدة " من مؤلفاته : " تفسير القرآن " وهو من أفيد كتب التفسير و " البداية والنهاية " في التاريخ وغير ذلك توفي ٧٧٤ هـ . انظر : شذرات الذهب ( ٣١ / ٦ ) ، ذيل تذكرة الحفاظ ( ٥٧ ) ، البدر الطالع ( ١٥٣ / ١ ) .

(٢) البداية والنهاية ( ٣٥١ / ١٣ ) .

(٣) مفتاح السعادة ( ١٨٩ / ٢ ) .

فمن هنا أصبح واضحا أن الشيخ البخارى - رحمه الله -  
- وهو تلميذ " مترجمنا " - من مواليد سنة ( ٦٢٩ هـ ) .

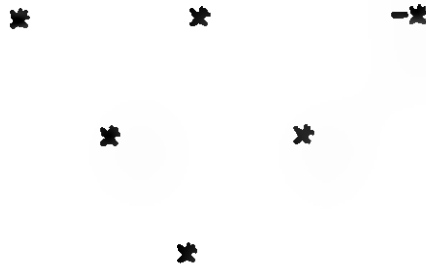
وإذا نظرنا الى الأمور باعتبار ما هو الغالب فيها ،  
والغالب فى مثل هذا الأمر الذى نحن بصدده أن يكون الشيخ  
أكبر سنا من تلميذه ، وفى حالات نادرة يكون العكس ، نستطيع  
القول بأن شيخنا " البخارى " - رحمه الله - كان موجـودا  
سنة ( ٦٢٩ هـ ) ، ويكون - رحمه الله - ممن مد الله له  
فى عمره حتى جاوز المائة عام .

وان أعطينا اعتبارا للحالات النادرة التى يكون التلميذ  
أكبر سنا من شيخه ، فلا ينتهى بنا القول الى هذا الحد ،  
بل هذا يلقي بصيما من الضوء على حياة " مترجمنا " العلمية ،  
ويكشف لنا جانبها من جوانبها المهمة ، وهو : نبوه المبكر ،  
وسريان شهرته ، منذ الصغر ، حتى تتلمذ عليه من هو فى  
سن شيوخه ، وهو ما يسميه المحدثون : رواية الأكابر عن  
الأصغر .

وبهذا الاعتبار لا نستطيع أن نحدد سنة بعينها نجزم  
على أنه كان حيا فيها .

وعموما نستطيع أن نقطع بأن " مترجمنا " كان يعيش  
فى النصف الثانى من القرن السابع الهجرى

لأنه الزمن الذى عاش فيه جل شيوخه وتلاميذه وأقرانه  
والله أعلم . -





### المبحث الثالث

في :

### نشأته و أسرته

نشأ شيخنا " عبدالعزيز البخاري " - رحمه الله - في  
 " مايرغ " <sup>(١)</sup> وهي قرية كبيرة على طريق " بخاري " ، وعاش في  
 كف عمه " محمد بن محمد بن الياس المايرغي " فترعرع في  
 حجره ، وتربى في بيته .

كذا ذكر ذلك " شيخنا البخاري " عن نفسه في مقدمة  
 كتابه " كشف الأسرار " حيث يقول - رحمه الله - : (( . . . ظنا  
 منهم اني لما استسعدت بخدمة شيخني ، وسيدى وسنــــدى  
 واستاذى وعمي ، فتاح أقفال المشكلات ، كشف غوامــــس  
 المعضلات ، فخر الحق والدين ملاذ العلماء في العالمين ،

---

(١) " مايرغ " بفتح الميم ، وسكون الألف والياء المثناة من  
 تحت ، وفتح الميم الثانية وسكون الراء ، بعدها عين  
 معجمة كذا ضبطها صاحب " اللباب " و " الجواهر  
 المضيئة " و " الطبقات السنية " ، وضبطها ياقوت :  
 بفتح اليا وضم الميم الثانية .  
 انظر :

اللباب ( ١٥٨ / ٣ ) ، الجواهر المضيئة ( ٢٥٦ / ١ ، ٣٠٩ / ٤ )  
 الطبقات السنية ( ٣٦ / ٢ ) ، معجم البلدان ( ٤٠٨ / ٤ ) .

محمد بن محمد بن الياس المايبرغي أفاض الله عليه سجال  
إنعامه وغفرانه ، ونشأت في حجره برواتبه وأفضاله ،  
وربيت في بيته بصنائع جوده ونواله ، لعلني فزت بدرر من  
غرر فرائده ، وأخذت حظا وافرا من موائد فوائده ، وأنه  
قد كان مختصا بين العلماء باتفاق الأنام بتحقيق دقائق  
مصنفات فخر الاسلام <sup>(١)</sup> .

ويبدو - ن تتبع أحوال أسرة " مترجمنا " - أن هذه  
الأسرة يكتنفها العلم والصلاح ، وهذا من أكبر العوامل التي  
تسهل للمرء سبيل بلوغ قمة المجد العلمي ان كان يجد في  
نفسه طموحا لمثل هذه المكانة .

فعنه : محمد بن محمد بن الياس المايبرغي من أكابر  
علماء عصره ، عاش " مترجمنا " أول حياته تحت ظل رعايته  
وعنايته ، فاعتنى به غاية الاعتناء منذ نعومة أظفاره ، فلزم  
التعليم واشتغل بجملة من العلوم كمادة علماء عصره ، حتى  
بز أقاربه وفاق نظرائه ، ولم يكن له شاغل يشغله عن التحصيل  
حينها ، لأن عمه قد كفاه ذلك بماله من المكانة في مجتمعه  
وبلده .

---

(١) يتصرف من " كشف الأسرار " ( ٣ / ١ ) .

لذا . . . " فترجمنا " لم ينس فضل عمه عليه ، يعتز به ويفخر ، وينسب إليه - بعد الله - فضل ما ناله من المفاخر يشيد به دائما في كتبه ، حتى لا تكاد تخلو مقدمة ——— من مقدماتها من ذكره . (١)

وأما والده : أحمد محمد البخاري ، فلم أقف له على ترجمة مع كثرة التتبع ، ولم أعلم عنه شيئا يذكر ، والغالب أنه لم يكن من أهل العلم ، أو كان منهم ولكنه لم يشتهر فاغفل المؤرخون ذكره ، والاحتمال الأول أقرب ، لأنه لم يرد من " عبد العزيز البخاري " نفسه أنه أخذ من والده شيئا من العلم ، ولم يرد ذلك من أحد غيره .

وأما عن أولاده وعقبه فكتب التراجم والتاريخ التي تناولت سيرة " المؤلف " لم تتعرض لذكر أولاده ، لا بقليل ولا كثير .

فلا يعلم أكان له أولاد أغفلهم التاريخ فعاشوا في طي النسيان ، أو لم ينجب على الإطلاق ، أو كان من شغلهم طلب العلم ، والتدريس والتأليف عن الزواج كلية ، شأنه في ذلك كشأن كثير من الأئمة الاعلام كالامام النووي ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ، والشيرازي . . . وغيرهم - والله أعلم - .

---

(١) انظر : " كشف الأسرار " ( ٣ / ١ ) .

" التحقيق " ( ٩ ) .

### المبحث الرابع

في :

#### شيوخه

ان مما تدرك به مكانة المرء ، وتعرف منزلته ، هو معرفة شيوخه وأساتذته الذين تلقى عنهم ، وتأثر بهم ، فإن للشيخ في نفس التلميذ الأثر ما ليس لأحد غيره من الناس ، حتى والده ، وان لقوة شخصية الشيخ وقدرته العلمية ، لأكبر الأثر في بناء شخصية التلميذ ، ونضج عقلية .

ونحن اذا عرفنا شيوخ الشيخ "عبد العزيز البخاري" عرفنا أنه تلقى علوم أول نشأته بـ ( مايمرغ ) - كما تقدم - ، ثم انتقل الى بخاري وأخذ عن مشايخها وعلمائها .

وبعد التتبع في كتب التراجم تمكنت من الوقوف على شيخين من كبار مشايخه - وهما :

( ١ ) المايمرغي : (١)

هو : فخر الدين محمد بن محمد بن الياس المايمرغي - نسبة الى "مايمرغ" ، عم المؤلف ، كان عالما فاضلا ، فقيها

(١) انظر : الفوائد البهية ( ١٨٦ ) ، الجواهر المضيئة

أصوليا ، أخذ عن حسام الدين محمد بن محمد بن عمــــر  
الاخسيكتي - صاحب المنتخب الحسامي - وهو المختصر الذي  
شرحه مترجمنا في كتابه " التحليل " الذي نحن بصدد  
تحقيقه .

ومن مشايخ المايهرقي أيضا شمس الأئمة الكردي<sup>(١)</sup> أخذ  
عنه الفقه وقرأ عليه " الهداية " عن المصنف .

(١) هو : محمد بن عبد الستار الكردي نسبة الى كردر - على  
وزن جعفر - قرية بخوارزم ، ويلقب بشمس الأئمة تفقّه  
على برهان الدين أبي الحسن على بن أبي بكــــر  
المرغيناني - صاحب الهداية - وقرأ على ناصر الدين  
المطرزي - صاحب المغرب - وقدم بخارى وأخذ من  
عماد الدين عمر الزرنجى وغيرهم .

ومن تفقه عليه المايهرقي ، ومحمد بن محمود الكردي ووحيد  
الدين الضرير ، وغيرهم ، أقرله بالفضل والتقدم أهل  
زمانه حتى قيل : انه أحصى علم الفروع والأصول بعد  
أبي زيد الدبوسي .

ولد في : الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة ٥٥٩ هـ ،  
ومات يوم الجمعة تاسع المحرم ٦٤٢ هـ .

الفوائد البهية ( ١٧٦ ) ، تاج التراجم ( ٦٤ ) ، النجوم  
الزاهرة ( ٣٥١/٦ ) ، طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده  
( ١٠٧ ) ، هدية العارفين ( ١١٢/٢ ) ، الجواهر  
المضيئة ( ٢٢٨/٣ ) .

ولا ينكر أحد ما لهذا الشيخ من أثر كبير على - مترجمنا -  
كما تقدم .

وقد أخذ - البخارى - عن شيخه وعنه : المنتخب  
الحسامى من المؤلف ، كما اشار الى ذلك فى مقدمة كتابه  
" التحقيق " حيث قال : (( أخبرني بهذا الكتاب عمى  
وشيخي وسيدى وسندى ومولاي ، وهو الامام الكبير المعظم  
والهمام التحرير المكرم . . )) الى أن قال : (( محمد  
ابن محمد بن الياس الماهرقي ، تفعمده الله بالرحمة والرضوان ،  
وأسكنه أعلى منازل الجنان عن المصنف . . )) .

كما قرأ " شيخنا " على عمه أيضا كتابه " الهداية " .  
فى الفقه عن محمد بن عبد الستار الكردى عن المصنف - أى مصنف  
" الهداية " (١) .

ومن تلاميذ " الماهرقي " حسام الدين السفناقي (٢)

(١) الفوائد البهية ( ١٨٦ ) .

(٢) هو : الحسين بن على بن الحجاج بن على السفناقي  
حسام الدين ، الفقيه الحنفي الأصولي النحوى ،  
والسفناقي - نسبة الى سفناق - بكسر السين المهملة  
وسكون الغين المعجمة ثم نون بعدها ألف ثم قاف - بلد  
فى تركستان ، تفقه على شيخه عبد العزيز البخارى وهما :  
الماهرقي ، وحافظ الدين الكبير فهو من أقران المؤلف  
==

قرأ عليه " الهداية " وبعد السفناقي من أقران - البخاري .

( ٢ ) محمد بن محمد بن نصر البخاري : (١)

هو : أبو الفضل محمد بن محمد بن نصر البخاري ،  
حافظ الدين ولد ببخاري ( سنة ٦١٥ هـ ) كان متقنا محققا  
مشتهرا بالرواية وجودة السماع .

قال عنه تلميذه - أبو العلا البخاري - كان اماما عالما  
زاهدا ، عابدا ، مفتيا ، مدرسا نحريا ، فقيها ، قاضيا ،  
مدققا محدثا جامعاً لأنواع العلوم .

من شيوخه : محمد بن عبد الستار الكردي ، قرأ  
عليه الأدب وسائر العلوم .

== وقد عهد اليه بالفتوى وهو شاب لنجايته ، ورحل إلى  
دمشق وبغداد واجتمع بعلمائها ، وانتفع بعلمه  
طلابها ، صنف في العلوم المختلفة التصانيف المفيدة  
منها : شرح " الهداية " في الفقه ، و " الكافي "  
في شرح أصول البزدوي ، وشرح " المنتخب الاخشيكتي "  
مات سنة ٧١١ هـ ، وقيل ٧١٤ هـ .

الفوائد البهية ( ٦٢ ) ، تاج التراجم ( ٢٥ ) ، الجواهر  
المضيئة ( ١١٤ / ٢ ) ، الطبقات السنية ( ١٥٠ / ٣ ) ،  
طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ( ١١٩ ) ، كشف  
الظنون ( ١١٢ / ١ ، ٤٠٣ ، ٤٨٤ ، ١٧٢٥ / ٢ ،  
١٨٤٩ ، ١٩٢٩ ، ٢٠٣٢ ) .

( ١ ) انظر : الفوائد ( ١٩٩ ) ، مفتاح السعادة ( ٢٦٦ / ٢ )  
الجواهر المضيئة ( ٣٣٧ / ٣ ) .

وأبى الفضل عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي : (١)

قال صاحب الفوائد البهية :

" عبد العزيز بن أحمد البخارى أخذ عن حافظ الدين —  
الكبير محمد البخارى عن الكردى ، عن صاحب الهداية —  
نجم الدين عمر النسفى عن أبى اليسر محمد البزدوى عن اسماعيل  
ابن عبد الصادق بن عبد الكريم البزدوى عن أبى المنصور الماترىدى  
عن أبى بكر الجوزجاني عن محمد " (٢) — أى محمد بن الحسن  
الشيحاني . -

(١) هو : جمال الدين عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد —  
ابن عبد الملك المحبوبي ، نسبة الى محبوب أحد أجداده ،  
ينتهي نسبه الى عبادة بن الصامت ، شيخ الحنفية —  
بما وراء النهر ، وأحد من انتهى اليه رئاسة المذهب  
الحنفي حتى كان يلقب : بأبى حنيفة الثاني .  
قال الذهبي : عالم الشرق ، شيخ الحنفية ، —  
مؤلفاته : شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ،  
وكتاب الفرق ، توفي سنة ٦٣٠ هـ .  
الفوائد البهية ( ١٠٨ ) ، العبر ( ١٢٠ / ٥ ) ، الجواهر  
المضيئة ( ٤٩٠ / ٢ ) ، كشف الظنون ( ٥٦٤ / ١ ) ،  
شذرات الذهب ( ١٣٧ / ٥ ) .

(٢) انظر : الفوائد البهية ( ٩٤ ) .



ومن تلاميذه أيضا : حسام الدين السفناقي ، وأحمد  
ابن أسعد الخريفعني <sup>(١)</sup> ، ومحمود بن محمد البخاري <sup>(٢)</sup> ،  
وأبو العلاء شمس الدين ، محمود الكلاباذي البخاري <sup>(٣)</sup> .

(١) هو : برهان الدين أحمد بن أسعد بن محمد الخريفعني  
البخاري ، أخذ عن الشيخين حميد الدين علي الضرير  
وحافظ الدين محمد البخاري وهما عن شمس الأئمة الكردي  
تلميذ صاحب الهداية ، وتفقه عليه أمير كاتب الاتقانسي  
صاحب غاية البيان .  
الفوائد البهية ( ١٥ ) .

(٢) هو : محمود بن محمد بن داود ، أبو المعامد  
اللؤلؤي البخاري ، كان أمارا فاضلا ، شيخا صالحا عارفا  
بالمذهب والتفسير ، فقيها تفقه على جمع من الفقهاء  
العظام منهم : برهان الاسلام الزرنوجي تلميذ صاحب  
الهداية ، وحميد الدين الضرير ، ولد ببخاري سنة ٦٢٧ هـ  
واستشهد في وقعة التتار ببخاري سنة ٦٧١ هـ .

الفوائد البهية ( ٢١٠ ) ، تاج التراجم ( ٧٢ ) ، الجواهر  
المضيئة ( ٤٤٧ / ٣ ) ، كشف الظنون ( ١٨٦٨ / ٢ ) ،  
إيضاح المكنون ( ٤١٠ / ١ ) ، هدية العارفين  
( ٤٠٥ / ٢ ) .

(٣) هو : محمود بن أبي بكر الكلاباذي البخاري الفرضي ،  
والكلاباذي : نسبة الى كلاباذ - بفتح الكاف ثم لام ألف  
ثم باء موحدة تحتية ، فالف فذال معجمة - محلة كبيرة  
==

توفي شيخ " مترجمنا " حافظ الدين البخارى فى النصف  
الثانى من شعبان ببخارى ٦٩٣ هـ ، ودفن بكلاهات - رحم الله  
الجميع - .

---

(=) ببخارى ، والفرض - بفتح الفاء نسبة الى علم الفرائض  
اذ اُبدع فيها وفي غيرها ، وكان عارفا بالحديث والرجال  
جم الفضائل .  
ولد سنة ٦٤٩ هـ ، وقيل سنة ٦٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٠٠ هـ .  
انظر : الفوائد البهية ( ٢١٠ ) ، تاج التراجم  
( ٧٠ ) ، الجواهر المضيئة ( ٤٥٣ / ٣ ) ، كشف  
الظنون ( ١٢٤٩ / ٢ ) ، شذرات الذهب ( ٤٥٧ / ٥ ) ،  
هدية العارفين ( ٤٠٦ / ٢ ) .

## المبحث الخامس

في

### تلاميذه

جد الشيخ عبد العزيز البخاري في تحصيل العلم — ومعرفتها حتى أتقن جملة منها إتقاناً بلغه التقدم فيها ، فأصبح من الأعلام المشهورين ، فكان المقدم في الفقه والأصول فأهله ذلك لأن يقبل عليه التلاميذ ، وينهلون من مناهله العذب الزلال .

ولكن حقيقة الشيخ لا تبدو واضحة ، وصورته لا تكون جلية إلا إذا وقفنا على آثاره في تلاميذه ، فان التلميذ أثر من آثار استاذة ، وشجرة من شجاره ، يشيع به ذكره ، ويعرف فضله وينتشر علمه ، وان كبار الأئمة المتقدمين ما كنا نعرف عنهم شيئاً لولا تلاميذهم الذين نشروا في المشرق والمغرب علمهم ، وحملوا للناس في شتى البقاع آثارهم .

ولقد قرأنا عن كثير من الأئمة الذين اندثر ذكرهم وضمحل أثرهم وتلاشى صيتهم بعد أن امتلأت الدنيا بسمعتهم وأشياء حياتهم ، وما ذاك إلا لأنهم لم يمنحوا تلاميذ يحيين لهم الذكر ، ويحملون عنهم العلم ، وينشرون منهم الرأي .

وكلما كانت شخصية التلميذ قوية بارزة ، ومكانته مشهورة مرموقة كلما كان ذلك رفعة لقدرا استاذة .

ولقد كان الشيخ - عبدالعزيز البخاري - محظوظا - من جهة التلاميذ ، فقد تتلمذ عليه من صار من كبار علماء المذهب الحنفي ، كالخبازي ، والكاكي ، وغيرهما ، وحسب البخاري شرفا ورفعة أن يكون أمثال هؤلاء العلماء الأجلاء من تلاميذه ، وحسبهم شرفا أن يكون عبدالعزيز البخاري شيخا وأستاذا ومريسا لهم .

ومن علم أن أمثال من ذكرت - ممن سأترجم لهم تلامذة لهذا العالم المحقق ، عرف عظيم قدره ، وسمو منزلته ، ومدى فضله في العصر الذي عاش فيه ، إلى عصرنا هذا ونحن نجني ثمار جهدهم ، ونستضيء بنور علمهم .

وسأقتصر على بعض من هؤلاء الذين تتلمذوا على شيخنا " البخاري " ، وذكرهم المترجمون ، ووصلت إلينا أسماء - ممن يأتي ذكرهم :

#### ( ١ ) الخبازي : (١)

هو : عمر بن محمد بن عمر ، أبو محمد ، جلال الدين

---

(١) انظر ترجمته في : كشف الظنون ( ١٠٢٢/٢ ، ١٧٤٩ ،

١٧٥٠ ، ١٨٢٦ ) ، هدية العارفين ( ٧٨٧/٥ ) ،

البداية والنهاية ( ٣٥١/١٣ ) ، الجواهر المضيئة

( ٦٦٨/٢ ) ، مفتاح السعادة ( ١٨٩/٢ ) ، تنج

التراجم ( ٣٥ ) ، شذرات الذهب ( ٤١٩/٥ ) ،

الفوائد ( ١٥١ ) .

الخندي <sup>(١)</sup> ، كان فقيها بارعا ، زاهدا ناسكا عارفا بالذهب  
جامعا للفروع والأصول ، مصنفا في فنون كثيرة ، صنف فـي  
الفقه فشرح " الهداية " ، وفي الأصول أصول الدين  
وأصول الفقه ، وتصدر للتدريس والافتاء زمنا طويلا .

رحل الى بغداد وذاع صيته ، ثم قدم دمشق فـدرس  
بالعزبة البرانية ، ثم حج وطور بمكة سنة ثم رجع الى دمشق  
فدرس بالخاتونية .

وذكر الحافظ البرزالي : أنه لما مات كان مدرسا  
بالخاتونية ومن شرطها أن يكون المدرس بها من أفضل  
الحنفية . <sup>(٢)</sup>

قال الذهبي عنه : (( المفتي الزاهد الحنفي ، رأيتـه  
لما قدم دمشق يدرس بالعزبة ، البرانية ثم حج ودرس  
بالخاتونية )) <sup>(٣)</sup> .

- (١) نسبة الى " خجند - بضم الخاء - وفتح الجيم وسكون  
النون ، وهي بلدة من بلاد ما وراء النهر سيحون  
على شاطئه ، بينها وبين سمرقند عشرة أيام ، ويقال  
" خجنده " بزيادة " الهاء " ، وهي مستطـط رأس  
الخابزى .
- معجم البلدان ( ٣٤٧ / ٢ ) ، الجواهر المضيئة ( ١٨٩ / ٤ ) .
- (٢) انظر : الجواهر المضيئة ( ٦٦٩ / ٢ ) .
- (٣) انظر : المنهل الصافي ( ١٤٩ / ٦ ) ، الجواهر  
المضيئة ( ٦٦٨ / ٢ ) .

وقال ابن كثير عند ترجمته : " . . أحد مشايخ الحنفية الكبار ، أصله من بلاد ما وراء النهر ، من بلد يقال لها خجندة ، واشتغل ودرس بخوارزم ، وأعاد ببغداد ، ثم قدم دمشق فدرس بالعزية والخاتونية البهرانية ، وكان فاضلا بارعا منصفًا منصفًا في فنون كثيرة " (١) .

وقال صاحب الفوائد : " أخذ عن علاء الدين عبدالعزيز البخاري عن فخر الدين محمد المايبرغي عن شمس الأئمة محمد ابن عبد الستار الكردي عن صاحب الهداية ، وبلغ رتبة الكمال " (٢) .  
ومن تلاميذه : أبو العباس أحمد بن مسعود القونوي (٣)

- 
- (١) البداية والنهاية (٣٥١/١٣) .  
(٢) الفوائد البهية (١٥١) .  
(٣) هو أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن أبو العباس القونوي ، فقيه ، أصولي ، لغوي ، نحوي .  
قال صاحب الفوائد : " أخذ عن جلال الدين عمر الخبازي عن عبدالعزيز البخاري عن فخر الدين محمد المايبرغي عن شمس الأئمة الكردي عن صاحب الهداية " .  
سكن دمشق وتوفي بها ، من مؤلفاته : شرح عقيدة الطحاوي ، وشرح الجامع الكبير للشيباني في أربع مجلدات سماه " التقرير " ولم يكمل تبليغه فكماله ولده محمود .  
الطبقات السنية (١٠٦/٢) ، الفوائد (٤٢) ،  
الجواهر المضيئة (١٢٥/١) ، كشف الظنون (٥٦٩/١) .

والبدر الطويل ، داود الرومي المنطقي <sup>(١)</sup> ، وهبة الله  
ابن أحمد التركستاني . <sup>(٢)</sup>

من مؤلفاته : " المغني " في أصول الفقه ، وشرح  
" الهداية " <sup>(٣)</sup> للمرغيناني في الفقه ، وشرح لكتابه  
" المغني " .

(١) هو داود بن أفلح بن علي الرومي ، المعروف بالبدر  
الطويل نشأ بمدينة قونية وقرأ الأدب واللغة ، تفقه  
على جلال الدين عمر الخبازي لما قدم دمشق ، وأقام  
بها نحو من ثلاثين سنة ثم توجه الى حلب ودرس بها  
نحو من خمسين سنة ، ثم خرج متوجها الى قلعة  
المسلمين فأدركه أجله ، وتوفي سنة ٧١٥ هـ .

الطبقات السنية ( ٢٣١ / ٣ ) ، الفوائد البهية ( ٧٢ ) ،  
هدية العارفين ( ٣٦٠ / ٥ ) .

(٢) هو : هبة الله بن أحمد بن معلى بن محمود التركستاني  
شجاع الدين ، كان فقيها أصوليا نظارا فارسا فني  
البحث ، صنف شرح " الجامع الكبير " ، وشرح " عقيدة  
الطحاوي " ، وتبصرة الأسرار شرح " المنار " توفي  
سنة ( ٦٧١ هـ ) .

الفوائد البهية ( ٢٢٣ ) ، هدية العارفين ( ٥٠٦ / ٦ ) .

(٣) انظر : الفوائد البهية ( ١٥١ ) ، هدية العارفين  
( ٧٨٧ / ١ ) ، الجواهر ( ٣٩٨ / ١ ) .

توفي - رحمه الله - بدمشق لخمس بقين من ذى الحجة

سنة ٦٩١ هـ ، وله اثنتان وستين سنة .

(٢) الكاكي : (١)

هو : قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكي<sup>(٢)</sup>  
الحنفي فقيه أصولي .

قال صاحب الفوائد : " .. أخذ عن علاء الدين  
عبد العزيز البخاري ، وقرأ عليه " الهداية " ، ومن حسام  
الدين السفناقي وهما من فخر الدين محمد بن محمد المايبرغي<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر :

الفوائد البهية ( ١٨٦ ) ، كشف الظنون ( ١١٨٢ ) ،  
١٨١١ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ) ، هدية العارفين  
( ١٥٥ / ٢ ) ، مفتاح السعادة ( ٢٦٨ / ٢ ) ، الجواهر  
المضيئة ( ٢٩٤ / ٤ ) ، طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده  
( ١٢٢ ) .

(٢) والكاكي : نسبة الى " كاك " قال طاش كبرى زاده :  
( ( قيل انه بلغتهم بائع الكعك ، ونقل عن  
السمعاني انه قال : أظن أنها قرية من قري  
بخاري ) ) .

انظر : مفتاح السعادة ( ٢٦٨ / ٢ ) .

(٣) الفوائد البهية ( ١٨٦ ) .



قدم القاهرة ، فأقام بجامع " مارد بن " يفتى ويدرس السي  
أن مات .

من تصانيفه : شرح " الهداية " سماه " معراج الدراية " و  
" عين المذهب " جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة .

قال اللكنوى فى الفوائد : (( وقد طالعت عين المذهب  
وهو مختصر نافع )) <sup>(١)</sup> ، وله كتاب " جامع الأسرار " شرح  
" المنار " للنسفى .

وكتاب : " بنیان الوصول فى شرح الأصول " شرح فيه  
" أصول البزدوى " .

توفى - رحمه الله - سنة ٧٤٩ هـ بالقاهرة .

( ٣ ) الكرلانى : <sup>(٢)</sup>

هو : جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمى الكرلانى ،  
كان عالما فاضلا تضرب به الأمثال .

قال صاحب الفوائد : (( وأخذ عن عبد العزيز البخارى  
صاحب كشف البزدوى عن حافظ الدين الكبير )) .

---

(١) الفوائد البهية ( ١٨٦ ) .

(٢) انظر ترجمته فى :

الفوائد البهية ( ٥٨ ) ، مفتاح السعادة ( ٢٦٧/٢ ) .

ومن تلاميذه : ناصر الدين البزازي <sup>(١)</sup> ، وعبد الأول  
ابن برهان الدين <sup>(٢)</sup> ، وطاهر بن اسلام <sup>(٣)</sup> .

(١) هو : محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي  
الخوارزمي الحنفي المعروف بالبزازي ، قال فـسـي  
" الفوائد " : " كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول  
وحاز قصبات السبق في العلوم " .  
من مؤلفاته : " الفتاوى البزازية " المشهورة ، وكتاب  
في مناقب أبي حنيفة ، و " شرح مختصر القدوري " .  
توفي في رمضان سنة ٨٢٧ هـ .

الفوائد البهية ( ١٨٧ ) ، كشف الظنون ( ٢٤٢ / ١ ) ،  
١٢٢٩ ، ١٦٣٣ ، ١٦٨١ ، ١٨٣٧ ) ، هدية  
العارفين ( ١٨٥ / ٢ ) .

(٢) هو : عبد الأول بن برهان الدين علي بن عماد الدين  
ابن جلال الدين فقيه متقن ، محدث مفسر جامع بين  
أشتات العلوم تفقه على السيد جلال الدين الكراني  
وروى عنه الهداية معنعا الى جده الأعلى صاحب  
الهداية .  
وأخذ عنه شمس الدين القرمي ، وكتب له اجازة سنة ٨١٤ هـ .  
الفوائد البهية ( ٨٥ ) .

(٣) هو : طاهر بن اسلام بن قاسم بن أحمد الخوارزمي  
الشهير بسعد غدبوش ، أخذ العلم عن جلال الدين  
الكراني ، وحسام الدين السفناقي ، من مصنفاته :

ومن مصنفاته : شرح على " الهداية " سماه " الكفاية " وهو المشهور بأيدي الناس .

#### ( ٤ ) الجبلى :

محمد بن محمد الجبلى . ذكره طاش كبرى زاده <sup>(١)</sup> فى كتابه مفتاح السعادة ، عند كلامه على شروح " المنار " فقال :  
( ( ومن شروح " المنار " " جامع الأسرار " ، وهو شرح نفيس فى الغاية ، الا أنا لم نعرف مصنفه <sup>(٢)</sup> ، غير أنى رأيت فى ذيل بعض نسخ هذا الشرح أن اسمه محمد بن محمد الجبلى ،

(=) جواهر الفقه كتاب لطيف ، ذكر فيه أنه لما عاد من الحج وقدم الروم ثم عاد الى مصر فألفه فيها ناقلا من الكتب المتداولة ، وقد فرغ منه بفترة رمضان سنة ٧٧١ هـ .  
الفوائد البهية ( ٨٤ ، ٨٥ ) ، كشف الظنون ( ٦١٥ ) ، معجم المؤلفين ( ٣٥ / ٥ ) .

(١) هو : أحمد بن مصطفى بن خليل الرومى الحنفى ، المعروف بطاش كبرى زاده ، عصام الدين ، أبو الخير ، عالم مشارك فى كثير من العلوم ، من تصانيفه : " مفتاح السعادة ومصباح السيادة " فى موضوعات العلوم ، و " الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية " ، و " شرح " الفوائد الغيائية " فى المعاني والبيان .  
ولد فى ربيع الأول ٩٠١ هـ وتوفى فى رجب ٩٦٨ هـ .

انظر : شذرات الذهب ( ٣٥٢ / ٨ ) ، كشف الظنون

( ١١ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٥٦ ، ٨٠ ) ، معجم المؤلفين ( ١٧٧ / ٢ ) .

(٢) سبقت الإشارة الى مصنفه وهو : قوام الدين الكاكي .

وأنه من تلاميذ عبدالعزيز البخاري صاحب " الكشف " فسي  
شرح " أصول البزدوي " ، ومن تلامذة حافظ الديــــــــــــن  
النسفي <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : مفتاح السعادة ( ١٨٨ / ٢ ) .

## الفصل الثاني

### حياته العلمية وآثاره

ويشتمل على :

- |                 |                                       |
|-----------------|---------------------------------------|
| المبحث الأول :  | طبقاته عند الحنفية                    |
| المبحث الثاني : | مكانته بين الأصوليين وثناء الناس عليه |
| المبحث الثالث : | مؤلفاته                               |
| المبحث الرابع : | رحلاته العلمية                        |
| المبحث الخامس : | أخلاقه وتواضعه                        |
| المبحث السادس : | وفاته                                 |

### طبقة عند الحنفية

قسم الحنفية طبقات علمائهم الى سبع طبقات (١) :

#### الطبقة الأولى :

طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول ، واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة ، الكتاب ، السنة ، والاجماع ، والقياس ، على حسب تلك القواعد من غير تقليد لأحد ، لا في الفروع ولا في الأصول .

#### الطبقة الثانية :

طبقة المجتهدين في المذاهب ، كأبي يوسف ، ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة (٢) - رحمة الله عليهم - القادريين

(١) انظر : النافع الكبير شرح الجامع الصغير (٤) ، الفوائد البهية (٦) ، الطبقات السنية (١/٣٣) .

(٢) هو النعمان بن ثابت الكوفي ، الإمام أبو حنيفة . الإمام

الفقيه ، والمجتهد الكبير ، إمام أهل الرأي ، وصاحب الفضائل والمناقب الكثيرة . قال ابن المبارك : « مارأيت في الفقه مثلاً لأبي حنيفة ، ومارأيت أدورع منه » . ولد سنة « ٨٠ » هـ ، ... وتوفي ببغداد سنة « ١٥٠ » هـ . السنة التي ولد فيها الشافعي .

وفيات الأعيان (٥/٤٠٥) ، الانتقاء (١٢٢) ، شذرات الذهب (١/٢٢٧) .

على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة ، على مقتضى القواعد التى قررها استاذهم أبو حنيفة - رحمه الله - . فانهم وان خالفوه فى بعض الأحكام فى الفروع ، لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول ، وبه يمتازون عن المعارضين فى المذهب ، ويفارقونهم ، كالشافعي - رحمه الله - ونظرائه المخالفين لأبي حنيفة - رحمه الله - فى الأحكام غير مقلدين له فى الأصول .

### الطبقة الثالثة :

طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن أصحاب المذهب - كالخصاف <sup>(١)</sup> ، وأبي جعفر الطحاوى

(١) هو أحمد بن عمرو ، وقيل عمر ، بن مهير ، وقيل مهران الشيباني ، أبو بكر الخصاف ، قال اللكنوى : (( الخصاف يقال لمن يخصف النعل وغيره ، وانما اشتهر بالخصاف ، لأنه كان يأكل من صنعه )) . كان رحمه الله - فقيها فرضيا ، مقدما عند الخليفة المبتدى بالله ، ورعا ، من تصانيفه كتاب " أحكام الوقف " و " الحيل " و " الوصايا " و " الشروط " و " الرضاع " توفى سنة ٢٦١ هـ .  
انظر :

الجواهر المضية ( ٢٣٠ / ١ ) ، تاج التراجم ( ١٢ ) ،  
الطبقات السننية ( ٤١٨ / ١ ) ، الفوائد البهية ( ٢٩ ) ،  
كشف الظنون ( ٢١ / ١ ، ٤٦ ، ٦٩٥ ، ١٠٤٦ / ٢ ) ،  
١٣٩٥ ، ١٤٠٠ ، ١٤١٦ ، ١٤٢٥ .

المتوفى سنة ٣٢١ هـ . وأبى الحسن الكرخي <sup>(١)</sup> ، وشمس الأئمة <sup>(٢)</sup>  
الحلواني ، وشمس الأئمة السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ ،

(١) هو : عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهيم ، أبو الحسن  
الكرخي ، كان زاهدا ، ورعا صبورا على العسر صواما  
قواما ، وكان شيخ الحنفية بالعراق له من المؤلفات :  
" المختصر " و " شرح الجامع الكبير " و " شرح الجامع  
الصغير " و " رسالة في الأصول " .  
توفى سنة ٣٤٠ بهمداد وعاش ثمانين سنة .  
انظر :

الجواهر المضية ( ٤٩٣ / ٢ ) ، تاج التراجم ( ٣٩ ) ،  
شذرات الذهب ( ٣٥٨ / ٢ ) ، كشف الظنون ( ٥٦٣ / ١ ) ،  
٥٢٠ ، الفوائد البهية ( ١٠٨ ) ، إيضاح المكنون  
٠ ( ٣٥٤ / ١ )

(٢) هو : عبدالعزيز بن أحمد بن صالح البخاري الحلواني ،  
وقيل الحلواني - وهذه النسبة إلى عمل الحلوى وبيعها -  
إمام الحنفية في وقته ببخاري ، سمع منه السرخسي ، ومن  
تصانيفه " المبسوط " توفى ببخاري سنة ٤٥٦ هـ ، وقيل  
٤٤٨ هـ .  
انظر :

الجواهر المضية ( ٤٢٩ / ٢ ) ، تاج التراجم ( ٣٥ ) ،  
الفوائد البهية ( ٩٥ ) ، كشف الظنون ( ٤٦ / ١ ) ، ٥٦٨ ،  
١٢٢٤ / ٢ ، ١٥٨ ، ١٩٩٩ ، هدية العارفين  
٠ ( ٥٧٧ / ١ )



(١)

وفخر الاسلام البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ ، وفخر الدين قاضى خان  
وأمثالهم ، فانهم لا يقدرين على المخالفة لشيخ لا فى الأصول  
ولا فى الفروع ، ولكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى  
لا نص فيها ، حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها .

### الطبقة الرابعة :

طبقة أصحاب التخرج من المقلدين - كالرازي - (٢) أحمد

(١) هو : حسن بن منصور بن محمد ، فخر الدين قاضى خان  
الأوزجندى الفرغانى كان اماما كبيرا ، وبحراً عميقاً وغواصاً  
فى المعانى الدقيقة ، من تصانيفه : " الفتاوى " و  
" الوقعات " و " الأمالى " و " شرح الزيادات " و " شرح  
الجامع الكبير " و " شرح الجامع الصغير " ، توفى ٥٩٢ هـ .  
تاج التراجم ( ٢٢ ) ، الجواهر المضية ( ٩٣ / ٢ ) ، الفوائد  
البهية ( ٦٥ ) .

(٢) وجعل الجصاص من أصحاب هذه الطبقة يحتاج الى اعادة  
نظر ، والظاهر أنه أعلى منزلة ، وأدنى نظرة الى مؤلفاته  
فى الفقه ، والتفسير ، والأصول يدحض هذا الظلم فى  
تصنيفه فى الطبقة الرابعة ، بل هو لا يقل شأناً عن صنفوا  
فى الطبقة الثالثة من المجتهدين فى المسائل التى لا رواية  
فيها عن صاحب المذهب .

==

ابن علي الرازي الجصاص - وأضرابه . فانهم لا يقدرّون على الاجتهاد أصلاً ، لكنهم لا حاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين ، وحكم مهم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب ، أو عن واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصل ، والمقايضة على أمثاله ونظرائه من الفروع وما وقع في بعض المواضع من " الهداية " من قوله : (( كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي ——— هذا القبيل .

#### الطبقة الخامسة :

(١) طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسن القدوري

(=) قال محمد بدر الدين النعماني انتصاراً لظلم الجصاص وجعله في هذه الطبقة : (( . . انه ظلم في حقه وتنزيل له عن محله ، ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين عدّهم من المجتهدين كشمس الأئمة وغيره كلهم عالة عليه فهو أحق بأن يجعل من المجتهدين في المذهب )) .

انظر : هامش الفوائد البهية ( ٢٧ ) .

(١) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر ، أبو الحسين البغدادى القدورى - بضم القاف والدا ل وسكون الواو - قال السمعاني : " نسبة الى بيع القدور " . انتهت اليه رئاسة الحنفية بالعراق ، صاحب " المختصر " المشهور توفي سنة ٤٢٨ هـ .

وصاحب الهداية ، وأمثالهم ، وشأنهم ترجيح بعض الروايات على بعض بقولهم : هذا أوفق للقياس ، وهذا أرفق للناس ، وهذا أولى ، وهذا أصح رواية .

### الطبقة السادسة :

طبقة المقلدين القادرين على التمييز الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب ، وظاهر الرواية والرواية النادرة<sup>(١)</sup>

(=) انظر :

الجواهر المضية ( ٢٤٧/١ ) ، تاج التراجم ( ٧ ) ،  
الأنساب للسمعاني ( ٧٦/١٠ ) ، الطبقات السنية  
( ١٩/٢ ) ، الفوائد البهية ( ٣٠ ) ، كشف الظنون  
( ٤٦/١ ، ١٥٥ ، ٣٤٦ ، ٤٦٦ ، ١٦٣١/٢ ،  
١٦٣٤ ، ١٨٣٨ ) .

(١) رتب الحنفية كتب الفقه عندهم ومساائل علمائهم على طبقات ثلاث :

### الأولى مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية :

وهي مسائل مروية عن أئمة المذهب وهم : أبو حنيفة ،  
وأبو يوسف ، ومحمد ، ويلحق بهم زفر ، والحسن  
ابن زياد وغيرهما من تلاميذ الامام ، لكن الغالب  
الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة ( الامام  
وصاحبه ) .

== وكتب ظاهر الرواية للامام محمد ، هي الكتب الستة المعتمدة وهي : " المبسوط " ويعرف " بالأصل " ، و " الزيادات " ، و " الجامع الكبير " و " الجامع الصغير " و " السير الكبير " ، و " السير الصغير " ، وقد جمعت هذه الكتب الستة في مختصر " الكافي " لابن الفضل المروزي المعروف بالحاكم الشهيد ، المتوفى سنة ٣٤٤ هـ ، ثم شرحه السرخسي في كتابه " المبسوط " وهو كتاب معتمد في نقل المذهب .

وانما سميت هذه الكتب بظاهر الرواية ، لأنها رويت عن محمد بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة أو مشهورة .

#### الثانية مسائل النوادر :

وهي المروية عن أئمة المذهب المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة ، بل اما في كتب آخر لمحمد غيرها ك (( الكيسانيات )) و (( الهررونيات )) و (( الجرجانيات )) و (( الرقييات )) ويقال لها : غير ظاهر الرواية ، لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى .

وأما في كتب لغير محمد : ككتاب " المجرّد " للحسن بن زياد وغيره ، وكتب " الأمالي " المروية عن أبي يوسف .

والأمالي : جمع املاء ، والاملاء : أن يقعد العالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيقول بما فتح الله عليه من ظهر قلبه وتكتبه التلاميذ ثم يجمعون ما يكتبونه في المجالس ويصير كتابا فيسمونه الاملاء ، والأمالي ، وكان ذلك عادة السلف .

وأما بروايات مفردة كرواية ابن سماعه ، ومعلّى بن منصور وغيرهما في مسائل معينة .

==

كأصحاب المتنون المعتبرة من المتأخرين <sup>(١)</sup> ، وشأنهم أن لا ينقلوا  
في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة .

### (=) الثالثة الواقعات والفتاوى :

وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ،  
ولم يجدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب وهم : أصحاب  
أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وهم كثيرون .  
فمن أصحابهما مثل : عصام بن يوسف ، وابن رستم ، ومحمد  
ابن سماعة وأبي سليمان الجرجاني ، وأبي حفص البخاري .  
وأما من بعدهم فمثل : محمد بن سلمة ، ومحمد بن مقاتل  
ونصر بن يحيى ، وأبي القاسم بن سلام .  
انظر : حاشية ابن عابدين ( ٦٤ / ١ ) ، الطبقات السنية  
٠ ( ٣٤ / ١ )

(١) يقصد الحنفية بالمتنن المعتبرة للمتأخرين الكتب الأربعة  
وهي : " المختار " و " الكنز " و " الوقاية " و " مجمع  
البحرين " ، ومنهم من يعتمد على ثلاثة " الوقاية " و " الكنز "  
و " مختصر القدوري " .

ويقول الحنفية : ما في المتنن مقدم على ما في الشروح  
مقدم على ما في الفتاوى ، إلا إذا وجد ما يدل على الفتوى  
في الشروح والفتاوى فحينئذ يقدم ما فيها على ما في المتنن ،  
لأن التصحيح الصريح أولى من التصريح الالتزامي ، ولم  
يريدوا بالمتنن كل المتنن ، بل المتنن التي مصنفوها ميزون  
بين الراجح والمرجوح ، والمقبول والمردود ، والقوي  
والضعيف ، فلا يوردون في متونهم إلا الراجح والمقبول

الطبقة السابعة :

طبقة المقلدين الذين لا يقدرين على مذكرو ولا يفرقون بين  
الغث والسمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجدون  
كحاطب ليل .

وكما هو ملحوظ أن ترتيب هذه الطبقات غير خاضع للترتيب  
الزمنى ، بل هى مرتبة حسب المكانة العلمية ولا اعتبار لتقدم سنه  
الوفاة أو تأخرها ، فهى أشبه بمراتب الرواة عند المحدثين  
إذا رتبنا حسب عدالة الرواة دون التفات الى زمن الوفيات. (١)

ولهذا نجد هنا أن البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ والسرخسى  
المتوفى سنة ٤٩٠ هـ قدما على القدورى المتوفى سنة ٤٢٨ هـ ،

---

(=) والقوى ، وأصحاب هذه المتن الأربعة السابقة كذلك . هذا  
فى عرف المتأخرين .

وأما فى عرف المتقدمين قبل أزمنة المصنفين المذكورين ، فحيث  
قالوا : ما فى المتن مقدم ، أرادوا به متون كبار مشايخ  
الحنفية وأجلة فقهاءهم كتصانيف الطحاوى ، والكرخى ،  
والجصاص ، والخصاف ، والحاكم وغيرهم ، فافطن لهذا  
الفرق بين المتن .

انظر : تعليق محمد بدر الدين النعسانى فى هامش  
الفوائد البهية ( ١٠٦ ) .

● (١) انظر : تقريب التهذيب ( ٤ / ١ ) .

وان الخفاف المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، وقاضى خان المتوفى سنة ٥٩٢ هـ  
قد جعلنا فى طبقة واحدة وهي الطبقة الثالثة .

واذا أردنا أن نجد مكان شيخنا من بين هذه الطبقات ،  
فهو أقرب الى أصحاب الطبقة الخامسة ، ولا أخاله يبتعد عنهم  
كثيرا - والله أعلم - .

هذا وللحنفية تقسيم آخر لعلمائهم باعتبار التسلسل التاريخي  
وهو أشبه بطبقات الرواة عند المحدثين <sup>(١)</sup> .

فصنف الحنفية علماءها بحسب هذا الاعتبار الى سلف وخلف  
ومتأخرين ويعد " مترجمنا " من المتأخرين .

فالسلف عندهم : من زمان أبى حنيفة الى زمان محمد  
ابن الحسن المتوفى سنة (١٨٩) هـ .

والخلف : من محمد بن الحسن الى زمان شمس الأئمة الحلواني  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ وقيل سنة ٤٤٨ هـ .

والمتأخرون : من زمن شمس الأئمة الحلواني الى زمان  
حافظ الدين البخارى المتوفى سنة ٦٩٣ هـ شيخ " مترجمنا " .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (٥/١) .

## المبحث الثاني

في :

### مكانته بين الأصوليين وثناء الناس عليه

ان مما لا يشك فيه ذو خبرة بهذا الفن أن علاء الدين البخارى من كبار الأصوليين المتأخرين الذين دونوا فيه ساهموا في تطويره وترتيبه وتهذيبه .

فالبخارى - رحمه الله - لم يكن في أصول الفقه من يقف بساحله ، أو يكتفى بظاهره ، بل خاض غماره واقتحم لجنته فسير أغواره ووقف على حقيقته ، حتى عد من الأصوليين الذين تميزوا باستقلال الرأي وحرية الفكر ، شهد له بها الأصوليون والمؤلفون ، وان كتابه " كشف الأسرار " و " التحقيق " في أصول الفقه مرآة هذه الحقيقة ، ومصدق هذه الشهادة ، يشهدان له بها ، وبخصائص علمية أخرى غيرها .

فحسبه من المكانة العلمية والشهرة في الأصول ما لكتابيه من الشيوع والانتشار منذ أن ألفهما إلى عصرنا هذا حتى أصبحا لشعولهما ، من الكتب الهامة التي صنفت في أصول الفقه ، ومرجعا من كبار المراجع التي يرجع إليها الأصوليون في تأليفهم في هذا الفن .



قال اللكنوى : (( وهما كتابان معتبران عند الأصوليين  
وعليهما اعتماد أكثر المتأخرين ))<sup>(١)</sup> .

فأثار " البخارى " العلمية كانت بحق - ولا تزال - مرجع  
العلماء ، وملاذ المحققين ، حتى بالنسبة لعلماء عصره فضلا  
عن المتأخرين .

يقول العالم العلامة قوام الدين الكاكي فى خاتمة كتابه  
" جامع الأسرار " شرح " المنار للنسفي " : (( ... وهذه  
فوائد التقطتها من فوائد شيخنا ملاء الدين عبد العزيز بن أحمد  
البخارى ، ومن فوائد حافظ الدين النسفي ))<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الفوائد البهية ( ٩٥ )

(٢) كشف الظنون ( ١٨٢٤ / ٢ ) .

"وللبخارى" عند المتأخرين من علماء الأحناف ، وخاصة الأصوليين منهم ، مكانة سامية ، ومنزلة عالية إذ يعدونه من الرجال الفحول ، المحققين فى الأصول فنجد الشراح وأصحاب الحواشي إذا اشتد النزاع فى مسألة من المسائل وقوى الجدل يسارعون الى تحقیقاته فيخمدون بها لهيب الخلاف ، فكثيرا ما تكون تقريراته محلا لتحريض النزاع ، وآراؤه حسما لموضع الخلاف .

وإذا خالف "البخارى" أحدا من علماء الحنفية المتقدمين فى الراى ، نظر المتأخرون الى رأيه بعين الاعتبار وما رموا به عبر الجدار .

يقول عزى زاده <sup>(١)</sup> فى حاشيته على شرح "المنار"

---

(١) هو مصطفى بن محمد الشهير بعزى زاده ، فقيه ، أصولي ، ومن قضاة الجيش ، ولي قضاء الشام ، ومصر ، والقسطنطينية وغيرها ، من آثاره : حاشية على "الفرر والدرر" لملا خسرو فى فروع الفقه الحنفى وتعليقه على "الأشباه والنظائر" لابن نجيم ، وحاشية على شرح "مغنى اللبيب" لابن الصائغ فى النحو ، و"نتائج الأفكار" حاشية على شرح "منار الانوار" لابن ملك فى أصول الفقه ، ولد سنة ٩٧٧هـ وتوفى سنة ١٠٤٠هـ .

انظر : كشف الظنون ( ٩٩ ، ١١٩٩ ، ١٢٥٣ ،

١٨٢٥ ) ، معجم المؤلفين ( ٢٧٩ / ١٢ ) .

بعد أن نقل اعتراضاً اعترض به " البخارى " على فخر الاسلام  
 البزدوى صاحب أصول الفقه المعروف المتوفى سنة ( ٥٤٨٢ هـ ) ،  
 يقول فى خاتمة المطاف : ( ( . . . وان شئت كمال الاطلاع على  
 حقيقة الحال ، فعليك بكتب هؤلاء الرجال ) (١) .

ولم يكن " شيخنا " - رحمه الله - ذا نبوغ فى علم الأصول  
 فحسب ، أما الأصول فقد حظ ركابه بها ، وألقى اليه بهزامه ،  
 حتى كان - رحمه الله - المتمكن منه ، المتحكم فيه ، بل  
 نبغ فى فنون متعددة ، الا أن شهرته فى الأصول - التى  
 لا ينازع فيها أحد - قد غطت على شئ من شهرته فى بقية  
 العلوم المختلفة ، والا فهو فقيه من الطراز الأول ، قد بلغ فيه  
 منزلة عظيمة ، وتبوأ مكانة عالية ، سلم له بذلك علماء عصره .

ولا أدل على ذلك من التماس العلامة قوام الديين  
 الكاكي - صاحب المصنفات القيمة فى الفقه والأصول - وطلبه  
 من " البخارى " أن يكتب له شرحاً على " الهداية " وبعبارة  
 أن ألح الكاكي فى الطلب لم يجد " شيخنا " متحياً الا الى

---

(١) انظر : حاشية عزمى زاده على شرح المنار ( ٤ ) .

موافقته ، وتنفيذ رغبته ، فشرح له " الهداية " فى الفقه الحنفى ، ومن ثم شرح الكاكى نفسه كتاب " الهداية " مستفيدا من شرح شيخه البخارى - رحمة الله على الجميع - .

ويكفى المرء معرفة بحقيقة فقه " مترجمنا " أن يطلع على الفروع الفقهية التى ذكرها فى كتابه " التحقيق " الذى بين أيدينا ، فانه سيجد فيه : ما يدل على مكانة " البخارى " فى الفقه الحنفى خاصة والمقارن عامة ، ويجد البرهان الجلي والدليل العملي على اطلاع " مترجمنا " الواسع على كتب المتقدمين التى اكثر النقل عنها ، واستحضاره لكل ما فيها استحضارا عجيبا ، حتى أنه يخيل للقارى أنه لا يعزب عن علمه مسألة من مسائلها .

ومن كانت هذه مكانته كان الثناء عليه من الناس عطرا ، وذكره فيهم مشتهرا ، وتدلنا الألقاب التى وصف بها " البخارى " على مكانته العلمية .

قال فيه أبو الوفاء القرشى الحنفى <sup>(١)</sup> فى كتابه :  
" الجواهر المضيئة " :

---

(١) هو : عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم أبو محمد القرشى ، كان عالما فاضلا ، جامعا للعلوم سمع وحدث وأفتى ودرس ، من مصنفاته " العناية فى

(( عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري ، الامام  
البحر في الفقه والأصول ))<sup>(١)</sup> .

ووصفه العلامة الرهاوي بقوله + : (( الامام العالم  
العلامة ، علاء الدين ، عبدالعزيز بن أحمد البخاري ،

---

(=) تحرير أحاديث الهداية " و " شرح معاني الآثار  
للطحاوي " و " الرد على ابن أبي شيبه عن أبي حنيفة ((  
و " الجواهر المضيئة " في طبقات الحنفية .  
توفي - رحمه الله - ( سنة ٥٧٧هـ ) .  
انظر :

تاج التراجم ( ٣٧ ) ، الفوائد البهية ( ٩٩ ) .

(١) الجواهر المضيئة ( ٤٢٨ / ٢ ) .

صدر الوقت ، ونادرة الزمان ، صاحب المصنفات المفيدة ،  
" كالكشف " و " التحقيق " .. )<sup>(١)</sup> .

هذه نبذة يسيرة عن مكانة " مترجمنا " العلمية في الأصول  
والفقه ، يمكن للقارىء أن يعرف من خلالها شخصيته الفقهية  
والأصولية .

---

(١) حاشية الرهاوى على شرح " المنار " ( ٣٣٣ ) .

### المبحث الثالث

فى :

#### مؤلفاته

خلف الشيخ البخارى - رحمه الله - انتاجا علميا قيما يدل على رسوخ قدمه فى العلوم والمعارف ، ومشاركته فى سائر الفنون العقلية والنقلية ، واحاطته بالمنطق والمفهوم ، ويشهد لـه بعلو كعبه ، وطول باعه فى علم أصول الفقه خاصة ، اذ هو فيه بحر لا تكدره الدلاء ، تنساب الأصول من قلمه انسياب نهـر جارف يحمل معه الثراء ، والعمق ، وحسن التعليل ، قدرة على الترجيح ، وقوة فى الاستنباط ، وبراعة فى التشهير والتضعيف والاختيار .

لست أروم بقولى هذا التنقيص من ثقافة " البخارى " الحديثية ، والأدبية ، واللغوية ، وغيرها ، وانما القصد أن نشبت أن حظه من هذه الفنون دون حظه فى الميدان الأصولي والفقهى وهذا لا يضيره شيئا .

وكنـت أود - لو اسعفتنى المصادر - أن أرتب مؤلفاته على حسب تصنيفها السابق فاللاحق وهكذا ليكون ذلك أقرب الى بيان تطور التأليف عند " شيخنا " منذ بدأ به ، الا أنسى لم أجد بين المراجع شيئا يخص ما أبغيه ، اذا استثنينا إشارة المؤلف فى مقدمة " التحقيق " الى أنه سيشرع فى تأليفه

بعد فراغه من املاء " كشف الأسرار " (١) .

ولهذا كان من العسير ترتيب كل مؤلفاته ترتيبا زمنيا مقترنا  
بأطوار حياته ، فأثرت ترتيبها حسب ما نالت من الشهرة .

( ١ ) " كشف الأسرار " شرح " أصول الهزدوى " :

رغم أن الذين شرحوا " أصول الهزدوى " جم غفير من  
فحول العلماء ، إلا أن شرح " البخارى " قد ارجى سدوله  
على سائر الشروح واستأثر بالظهور والبروز ، ونال حظا وافرا من  
الشهرة ، وتلقته علماء المذهب الحنفى بالقبول والترحاب ، وذاع  
صيته بين المشتغلين بأصول الفقه عامة ، وأولوه عناية فائقة .

يقول طاش كبرى زاده فى كتابه " مفتاح السعادة " :  
( ( وعلى " أصول الهزدوى " شروح كثيرة ، أحسنها وأشهرها  
شرح عبدالعزيز البخارى المسمى " بالكشف " ( (٢)

وقال حاجي خليفة (٣) فى " كشف الظنون " عند

(١) التحقيق ( ٧ ) .

(٢) مفتاح السعادة ( ٢ / ١٨٥ ) .

(٣) هو : مصطفى بن عبدالله ، الشهير بـ ( كاتت جلى )  
والمعروف ( بحاجي خليفة ) مؤرخ عارف بالكتب  
ومؤلفها ، مولده ووفاته بالقسطنطينية ، تولى أعمالا  
==



ذكره لشرح " أصول البزدوى " ( . . فقام جمع من الفحول بأعباء توضيحه ، وكشف خبياته وتلميحه ، منهم . . ) الى أن قال : ( ) والشيخ الامام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخارى الحنفى المتوفى ( ٧٣٠ هـ ) وشرحه أعظم الشروح ، وأكثرها افئدة وبهانا ، وسماه " كشف الأسرار " (١)

وقال اللكنوى معلقا على كلام حاجي خليفة : ( . . وهو كما قال - أى حاجي خليفة - فانه مشتمل على فوائد خلت منه الزهر المتداولة ، ومتضمن لتحقيقات وتفريعات لا توجد في الشروح المتطاولة ) (٢) .

---

== كتابة في الجيش ، وارتحل كثيرا ، من مصنفاته :  
 " كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون " و " تحفة  
 الكبار في أسفار البحار " و " سلم الوصول الى طبقات  
 الفحول " في التراجم توفي سنة ١٠٦٢ هـ .  
 انظر :

مقدمة كشف الظنون ، هدية العارفين ( ٢ / ٤٤٠ ، ٤٤١ )  
 معجم المؤلفين ( ١٢ / ٢٦٢ ) .

(١) كشف الظنون ( ١ / ١١٢ ) .

(٢) الفوائد البهية ( ٩٤ ) .

( ٢ ) كتاب " التحقيق " شرح " المنتخب في أصول المذهب " :

المعروف بالمنتخب الحسامي نسبة لمؤلفه وهو الكتاب الذي مقدمه بين يدي القراء الأعزاء - وسيأتي الكلام عليه تفصيلا -

( ٣ ) كتاب " رد قراح التحقيق " :

- وسيأتي الكلام عليه - .

( ٤ ) شرح كتاب " الهداية " <sup>(١)</sup> : في الفقه الحنفي

( ٥ ) كتاب " الأربعين " <sup>(٢)</sup> في الحديث .

( ٦ ) تخريج أحاديث " الكشاف " <sup>(٣)</sup> .

( ٧ ) كتاب " الألفية " <sup>(٤)</sup> :

وذكر فيه فناء المسجد ، وفناء الدار ، وفناء المصر .

(١) انظر : الجواهر المضية ( ٤٢٨ / ٢ ) ، مفتاح السعادة

( ٢ / ١٨٥ ) ، تاج التراجم ( ٣٥ ) .

(٢) انظر : هدية العارفين ( ٥٨١ / ٥ ) .

(٣) تنمة كشف الظنون ( ٩٨ ) .

(٤) كشف الظنون ( ١٣٩٥ / ٢ ) ، هدية العارفين

( ٥٨١ / ٥ ) .

تلك هي مصنفات " البخارى " المشار اليها فى كتب الطبقات ، والتراجم وفهارس المخطوطات وله مصنفات أخرى تشير اليها كتب الشروح والحواشي منها : -

( ٨ ) فوائد على أصول السرخسى .

( ٩ ) حاشية على أسئلة الخجندى .

( ١٠ ) حاشية الهداية .

( ١١ ) الحاشية المسماة " بالتحجير " .

يقول " الرهاوى " فى حاشيته على شرح " المنار " ( . . الامام علاء الدين بن أحمد البخارى صاحب المصنفات المفيدة " كالكشف " و " التحقيق " شرح الاخسيكتى ، والحاشية المسماة " بالتحجير " و " حاشية على أسئلة الخجندى " و " حاشية الهداية " و " فوائد على أصول شمس الأئمة السرخسى " . (١)

هذه هي " مؤلفاته " التى استطعنا الوقوف عليها فى كافة الفنون ، والقارىء لكتب " شيخنا " عبدالعزيز البخارى - رحمه الله - يلمس أن الشيخ كان ذا قدرة فائقة فى التأليف والتصنيف

---

(١) حاشية الرهاوى على شرح المنار ( ٣٣٣ ) .

ساعده على ذلك علمه الواسع ، وإطلاعه الكبير ، وبحته الدقيق  
واسلوبه السلس الرصين ، ورأيه السديد ، مع التمكن من عدة  
علوم تضافرت جميعها على منحه هذه القدرة ، والمن عليه بهذه  
الموهبة .

الا أنه رغم هذا كله لم يكن - رحمه الله - من المكثرين من  
التأليف ، حتى أن أكثر كتبه لم يشرع في تأليفها طواعة من قبل  
نفسه ، ولكن بعد أن ألح عليه بتأليفها الملحن والتمس منه  
الطالبون من تلاميذ وأصحاب ، الذين لا حيلة له على رد طلبهم ،  
ولا مندوحة له في مخالفتهم ، ولعل هذا من ورع الرجل إذ كان  
يتهمب التأليف كما كان السلف يتهمبون الفتوى فيتدافعونها فيما بينهم .  
والمتتبع لمقدمات كتب " مترجمنا " يلمس هذه الظاهرة عنده .

ففي مقدمة " كشف الأسرار " يقول - رحمه الله - : (( وقد  
سألني اخواني في الدين ، وأعواني على طلب اليقين ، أن أكتب  
لهم شرحا يكشف عن أوجه غوامض معانيه نقابها )) الى أن قال :  
(( فاستعفيت عن هذا الأمر الخطير ، وتشبثت بأهداب المعاذير  
فلم يزد هم الا المبالغة في الإلحاح على ، والاقامة في موقف  
الاقتراح لدى ، فلم أجد بدا من انجاح مسؤلهم ، ولا مندوحة  
من تحقيق مأولهم ))<sup>(١)</sup> .

وفي مقدمة " التحقيق " يقول : (( . . فالتس مني زمرة  
الأصحاب وخلص الأحاب ، بعد فراغي من املاء كشف الاسرار أن أشرع

فى شرح دقائق معضلاته ، وبسط حقائق مشكلاته ، وأن أرفع  
عن نفائس لطائفه الحجاب ، وأن أكشف عن عرائس حقائقه  
النقاب فأجبتهم الى انجاح مستؤلهم . . . (١)

وفى مقدمة " قواعد التحقيق " يقول : ( . . . والتس منى  
زمرة الأصحاب ، أن أقف فى معرض الجواب ، واتصدى لرفع اعتراضاته  
بالكشف عن المباني ، واتعرض لازالة تلك الشبهة ببيان حقائق  
المعاني ، فأجبتهم الى مستؤلهم وشرعت فى انجاح مأمولهم . . . ) (٢)

وشرحه " للهداية " لم يشرع فيه الا نزولا عند رغبة  
تلميذه قوام الدين الكاكي .

ولا عجب فى هذا فليس هو أول شخصية علمية مرموقة قل  
انتاجها الفكرى ، بل هناك من العلماء الأعلام الذين يشار  
اليهم بالبنان لم يؤلفوا كتابا واحدا ، نذكر منهم على سبيل المثال  
لا الحصر :

بهاء الدين ، محمد بن عبد البر بن يحيى بن تمام السبكي  
الشافعي - المتوفى ( ٧٧٧ هـ ) ، كان الاسنوى يقدمه ويفضله على  
أهل عصره .

(١) التحقيق ( ٧ ) .

(٢) انظر : رد قواعد التحقيق مخطوط ( ١ / ٢ ) .

وكان هو يقول : (( أعرف عشرين علما لم يسألنى عنها  
بالقاهرة أحد ، وأقرأت الكشف بعدد شعر رأسى )) .

قال ابن حبيب عنه : (( شيخ الاسلام وبهاؤه ، ومصباح  
أفق الحكم وضيائه ، وشمس الشريعة وهدرها ، وحبر العلوم  
وبحرها ، كان إماما فى المذهب ، حجة فى التفسير واللغة والنحو  
والأدب ، قدوة فى الأصول والفروع ، درس وأفاد وهدى بفتاويه  
إلى سبيل الرشاد )) .

قال العماد الحسيني : (( ومع سعة علمه لم يمتصف  
شيئا ))<sup>(١)</sup>

ومثله : برهان الدين ، أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد  
ابن هلال الزرعي الدمشقي المتوفى ( ٧٤١ هـ ) .

قال عنه ابن العماد : (( كان بارعا فى أصول الفقه ،  
والفرائض ، والحساب ، وإليه المنتهى فى التحرى وجودة الخط ،  
وصحة الذهن ، وسرعة الادراك ، وقوة المناظرة ، تفقه وتخرج  
به جماعة ولم يصنف كتابا معروفا ))<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شذرات الذهب ( ٦ / ٢٥٤ ) .

(٢) شذرات الذهب ( ٦ / ١٣٠ ) .

وهكذا جاءت مؤلفات " شيخنا " - رحمه الله - قليلة من حيث العدد ، ولكن قيمة التراث الذى يتركه الانسان خلفه لا يقاس بالكم ، اذ أن كثيرا من المكثرين فى التأليف لم يكن لتأليفهم ذلك الحظ الوافى من العناية بها بعد مماتهم ، ولكن العبرة بالكيف .

فكم وكمن المقلين فى التأليف الذين لم يتركوا سوى كتاب أو كتابين ، كانت لتأليفهم المكانة العليا ، والمنزلة الرفيعة العظمى ، شغلوا بها أجيالا كثيرة بعدهم كالكتب التى خلفها الإمام الشافعى مثلا فهى على الرغم من أنها لم تتجاوز العدد اليسير ، إلا أنها كانت ولا زالت أصل أصول المذهب .

والبخارى - رحمه الله - رغم أنه لم يترك لنا إلا ثروة ضئيلة من المؤلفات من حيث العدد ، ولكنها كبرة من حيث الفائدة والمضمون ، فان آثاره فى الأصول خاصة لا ينكر فضلها أحد ، وعلى وتدها تدور رحى كثير من كتب الأصوليين الذين جاءوا من بعده ، فهى على قلتها ذات قيمة كبرى فى المكتبة الإسلامية ، بل هى خالدة خلود هذه المكتبة ، ولن يمر على الدنيا عصر إلا وهو يرى أن الإمام عبد العزيز البخارى حي فيه بعلمه التى تركها فى مؤلفاته ، لا سيما مؤلفاته فى أصول الفقه التى سارت فى الناس مسير الشمس .

## المبحث الرابع

في :

### رحلاته العلمية

الترحال من شيم ذوى الطموح من الرجال ، الذين عرفهم التاريخ ، وكان لهم كبير التأثير فى مجتمعاتهم ، وبلغ الأثر فى أوطانهم وشعوبهم ، وذلك لأنهم أما أن يرحلوا من بلد هم طلبا لمزيد من العلم وأملأ فى الالتقاء بالأفذاذ من العلماء ، وأما فرارا من ضيم جائر والتجاء إلى موطن فيه الاطمئنان والأمان ، وأما رجاء نيل قسط من الراحة والاستجمام ، يعمود للنفس بعده نشاطها ، وللجسم صحته وحيويته .

قال الامام الشافعى :

سافر تجد عوضا عن تفارقـــــــــــــــــه

وانصب فان لذيد العيش فى النصب

فالأسد لولا فراق الغاب ما قنصت

والسهم لولا فراق القوس لم يصيب

ومن الأقوال المأثورة : " الحركة ولود والسكون عاقر " .

وما ان اتسع فكر " مترجمنا " ونضج عقله واكتملت درايتـــــــــه

حتى حفزته حوافز الاستزادة العلمية الى التطلع الى ما عند



فحول علماء ما وراء النهر - من الأقاليم الأخرى غير بخارى - ممن عوارف ، فألزم نفسه بارتقاء معارج الصعوبات استجابة لعقله الخلاق ، وفكره الوثاب ، وهذه شيمة من شيم ذوى النفوس الكبرى ، والعقول العظمى التى لا تقنع بالكمال ، بل تسعى دوماً إلى التربع على ذروة درجاته حتى تغتنى فى منتهى المعارف ، فصدق عليه وعلى أمثاله قول أبى الطيب المتنبى :<sup>(١)</sup>

وإذا كانت النفوس كبارا      تعبت فى مرادها الأجسام  
تاقت نفس " مترجمنا " إلى السفرالى " ترمذ " <sup>(٢)</sup> أشهر

(١) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفى الكندى الكوفى المعروف بالمتنبى الشاعر المشهور ، قدم الشام وجال فى الأقطار واشتغل فى فنون الأدب ، وكان من المكثريين من نقل اللغة والمطلعين على غريبها ، ويستشهد بكلام العرب من النظم والنثر وشعره فى النهاية والقصة ، ادعى النبوة فى السماوة ثم تاب منها قتل ( ٣٥٤ هـ ) . انظر ترجمته فى : " وفيات الأعيان " ( ١ / ١٢٠ ) ، شذرات الذهب ( ٣ / ١٣ ) ، حسن المحاضرة ( ١ / ٥٦٠ ) .

(٢) نقل ياقوت الحموى الاختلاف فى ضبطها فقال : " بعضهم يقول بفتح التاء ، وبعضهم يقول بضمها وبعضهم يقول بكسرهما ، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم ، والذى كنا نعرفه قديما بكسر التاء والميم جميعا " .

مدن ما وراء النهر ، وأهمها عمارة بالعلم والعلماء والثقافات  
الواسعة ، فرحل اليها ، وأخذ بالاتصال بأعلامها ، لاقتسام  
ما يمكن قد شرد له من معارف .

وقد كان محط الاحترام والتقدير من طرف علماء " ترمذ "   
الذين استقبلوه بحفاوة بالغة حيثما حل وارتحل .

جاء " شيخنا " الى ترمذ لعله يجد عند علمائها ضالته ،  
فكان هو ضالته المنشودة فاقبل عليه علماءها ، وازدحمت حولسه  
طلابها ، يرشفون من رحيقه العذب ، وينهلون من معينه  
الصافي .

ولقد آتت هذه الرحلة ثمارها ، وكان من نتائجها ان  
التقى " بشيخنا " علامة " ترمذ " وعلم أعلامها قوام الدين الكاكي  
الذى قصد الشيخ ولازمه ، ليهتزود من علمه الغزير ويتفيا بظلاله  
الوارفة ، لقد استفاد الكاكي من احتكاكه " بالبخارى " تمام  
الفائدة ، أخذ عنه الفقه والأصول ثم سأله أن يضع له شرحا على  
" الهداية " فشرع " البخارى " فى شرحه حتى وصل فيه السى

---

(=) وهي مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهـر  
جيحون من جانبه الشرقي ، والمعشهور من أعلامها الامام  
الترمذى صاحب الصحيح .  
معجم البلدان ( ٢٦ / ٢ ) .

باب النكاح واختارته المنية قبل تمام الأمانة (١) .

ويذكر أصحاب التراجم ، أن لهذا اللقاء الذى تـم  
بين البخارى والكاكى عظيم الأثر على مستقبل حياة الكاكى العلمية  
ونبوغه فى الفقه وأصوله .

يقول صاحب مفتاح السعادة : (( فقل إنه - أى الكاكى -  
روح الله روحه بعد ما أخذ الفقه بترمز عن الشيخ عبد العزيز  
البخارى )) (٢) .

---

(١) انظر : الجواهر المضية (٢/٤٢٨ ، ٤/٢٩٥) ،  
التراجم (٣٥) ، الفوائد البهية (٩٤) ، حاشية  
الرهاوى (٣٣٣) .

(٢) مفتاح السعادة (٢/١٨٩ ، ٢٦٩ ، ٣٤٣) .

المبحث الخامس

في :

أخلاقه وتواضعه

إلى جانب ما كان يتمتع به شيخنا " البخارى " - رحمه الله -  
من ثقافات واسعة ، وصيت طائر فى الآفاق ، وسمو المنزلة ،  
وعظيم المكانة ، فانه كان على جانب أكبر من الاخلاق الطيبة ،  
والاستقامة الرائدة ، مع تواضع جم .

وقديما قالوا : (( كل اناء ينضج بما فيه )) وان لمحة  
خاطفة على مؤلفاته لكفيلة بأن تعطينا صورة صادقة عن هذا السلوك  
النبيل ، والخلق الرفيع الذى يتصف بهما " شيخنا " .

يبرز ذلك واضحا جلليا فى معاملته مع خصومه ، فقد كان  
- رحمه الله - مترفقا ومؤدبا فى ردوده على المخالفين ، يستعمل  
لاعتراضه عليهم عبارات رقيقة تشف عن جمال الطبع وأنس المعاشرة  
كقوله : (( وكان ينبغى أن يكون كذا )) <sup>(١)</sup> ، و (( والأولى  
كذا .. )) <sup>(٢)</sup> ، فما اشتدت لهجته على خصم من خصومه  
ولا جرت على لسانه عبارة قاسية ، أو كلمة نابئة ، فاذا ناقش الخصم  
ناقشه مناقشة هادئة .

---

(١) و (٢) انظر " التحقيق " ( ٩٣١ ، ٩٨٨ ) .

ولا أدل على ما نقول من معاملته مع الذين انتقــدوا  
مؤلفاته مباشرة ، كالسمرقندی الذي طعن في كتاب " التحقيق " ،  
فماثارت لشيخنا ثائرة ، وتلقى نقد خصمه بصدور رجب وصبر جميل ،  
وما أراد " شيخنا " في بادئ الأمر الرد على منتقده ، لولا كثرة  
الملحين الذين التفوا حوله ، والتمسوا منه التصدي لرفع تلك  
الاعتراضات فلم يجد بدا من تحقيق مآمولهم وانجاح مسعولهم .

وعندما رد على منتقده لم يصخب ولم يعنف بل كان  
منصفا لنفسه ، ولخصمه ، خاطبه بكل هدوء ولطف وجرى معه  
وكانه يداعبه بهدوءه وسكينته ووقاره .

فقال في مستهل رده عليه : (( . . . وبعد فان بعض  
أولى التدقيق ، تأمل في كتاب التحقيق ، واعترض على بعض جملته  
وفصوله ، وطعن في كثير من قواعده وأصوله . . . )) الخ <sup>(١)</sup> .

فكما ترى فان " شيخنا " لم يغمط خصمه حقه ولم يبخس  
منه شيئا اعترف له بأنه من أفاضل العلماء ، بل من المحققين  
المدققين منهم .

---

(١) انظر : " رد قواعد التحقيق " مخطوط ( ٢ / ١ ) .

أما يدلنا هذا على أن " مترجمنا " كان صبورا حلما  
 موطأ الاكناف ، حسن الأخلاق ، هينا لينا من غير ضعف ،  
 صلبا في الحق ، وأنه يأخذ أموره بالملاطفة ما أمكنه ، ويحلها  
 كذلك ما استطاع الى ذلك سبيلا .

هذا عن خلقه ، أما عن تواضعه فيكفينا شاهدا عليه  
 ما ختم به كتابه " كشف الأسرار " حيث يقول : (( . . . وكان يهجس  
 في قلبي ، ويدور في خلدي ، من قديم الدهر أن اكتب لهذا  
 الكتاب - أي كتاب أصول البزدوى - شرحا شافيا ينتفع به المتنبه  
 المبتدى ، ويرجع اليه المنبه المنتهي ، وكان يشبطني عن ذلك قلة  
 البضاعة ، ويمنعني عنه عرفاني أني لست من أهل هذه الصناعة . ))<sup>(١)</sup>

---

(١) كشف الأسرار (٢/٤٠٢) .

المبحث السادس

في :

وفاته

إذا كانت المصادر لم تحفظ لنا تاريخ ميلاد الشيخ  
عبد العزيز البخاري ، فانها قد اهتمت بتدوين تاريخ وفاته فاتفقت  
كتب التراجم والسير على أن وفاته كانت سنة ٧٣٠ هـ <sup>(١)</sup> دين أي خلاف  
يذكر .

ما عدا ما وجدته مكتوبا في آخر نسخة المؤلف من كتاب  
" التحقيق " بخط يختلف عن خطه وفيه : (( وكانت وفاة المصنف  
- رحمه الله - في سنة (٧٢٩ هـ) ، وجدت في حاشية نسخة من  
الجواهر المضيئة ، بخط بعض الموثوقين - رحمه الله ما نصه :  
" رأيت بخط شيخنا شمس الدين الخوارزمي الحنفي فيما نقله عن  
شيخه : كان ابتداء مرضه - أي الشيخ عبد العزيز - في أواخر  
ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وسبعمئة وتوفي في سادس عشر محرم  
سنة تسع وعشرين وسبعمئة " (( <sup>(٢)</sup> .

وهكذا . . تنطوي صفحة جليلة لرجل يعد من نسواد  
علماء الأصول خاصة ، قل أن يجود الدهر بمثله .

---

(١) الجواهر المضيئة (٢/٤٢٨) ، الفوائد البهية (٩٤، ٩٥)

• تاج التراجم (٣٥) .

(٢) التحقيق ورقة (٣٢٦/ب) .

حلف الزمان ليأتين بمثله \* حنث يمينك يا زمان ! فكفر

توفى - رحمه الله - تاركاً خلفه في خدمة العلوم الإسلامية  
- عامة - آثاره المشرقة ، وفي هيكल المذهب الحنفى - خاصة -  
لبنيات صلبة تزده دعماً ، فهو وإن كان في عداد الأموات ، إلا أنه  
حي بآثاره النافعة ، وصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
حيث قال : ( إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة :  
إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ) .<sup>(١)</sup>

ومجمل القول فإن " البخارى " كان درة لماعة في جبين  
الأيام ، ذكاً وعلماً ، وصلاًحاً ، ونهلاً وكرم أخلاق وسعة صدر ،  
استطاع أن يبيع نفسه لبارئها ، حيث تفرغ للعلم والتعليم ، أخذاً ،  
وعطاءً ، فكان مناراً به يهتدى ، ومثالاً يقتدى .

(١) أخرجه مسلم - واللفظ له - عن أبي هريرة - رضى الله عنه -  
حديث رقم ( ١٦٣١ ) فى كتاب ( الوصية ) باب ( ما  
يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ) ( ١٢٥٥ / ٣ ) ،  
وأبو داود رقم ( ٢٨٨٠ ) ، فى ( الوصايا ) باب  
( ما جاء فى الصدقة عن الميت ) ، والترمذى رقم ( ١٣٧٦ )  
فى ( الأحكام ) باب ( فى الوقف ) ، والنسائى فى  
( الوصايا ) باب ( فضل الصدقة عن الميت ) ( ٢٥١ / ٦ ) .



رحم الله " البخارى " فى الأولين ، ورحمه فى الآخرين  
 وهدانا للسير على قدم أولئك الأقدمين الذين أفنوا أعمارهم فى  
 سبيل حفظ الشريعة ، وتبليغ الرسالة ، وتأدية الأمانة ،  
 لكى نلقى الله وقد وفينا بما عاهدناه عليه والحمد لله  
 رب العالمين .

\*

\*

\*

\*

\*

\*

## الباب الثاني

التعريف بالكتاب ودراسته

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : وصف الكتاب

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب " التحقيق "

## الفصل الأول

### وصف الكتاب

ويشتمل على بحثين :

الأول : اسمه ، ونسبته الى المؤلف ، وتاريخ تأليفه

الثاني : وصف مخطوطات الكتاب

تمهيدطرق التأليف في علم الأصول

نظرا ما للكتاب من مكانة علمية مرموقة بين كتب أصول الفقه ،  
أرى أنه من المناسب أن أستهل هذا الباب بكتابة نبذة موجزة عن  
طرق التأليف في علم الأصول ، حيث إن الأصوليين طرقا في التأليف  
اختلفت حسب اعتبارات مختلفة أهمها :

( ١ ) باعتبار الإيجاز والاطناب .

( ٢ ) باعتبار الاختلاف في المنهج .

١ - التأليف باعتبار الإيجاز والاطناب :

يمكن أن نصف كتب الأصول من حيث الإطناب والإيجاز إلى  
ثلاثة أقسام :

( ١ ) المطولات ( ٢ ) المختصرات ( ٣ ) الشرح

( ١ ) المطولات :

اتجه هذا الاتجاه عدد كثير من المتقدمين من العلماء ، ومن  
المتأخرين ، ومن الملاحظ أن السمة الغالبة في زمن هذا الاتجاه أنه  
كان في حال وجود الاستقرار، وطمأنينة النفس على سلامة ما تنشره القسرات  
من أن تناله يد العايشين بالتلف ، أي قبل أن يصاب العالم  
الاسلامي بنكبة غزو التتار . نذكر من هذه المؤلفات على سبيل المثال :

( ١ ) الفصول في الأصول : لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص المتوفى

( ٣٢٧٠ هـ ) .

( ٢ ) الأحكام في أصول الأحكام : لابن خزم المتوفى ( ٤٥٦ هـ ) .

- ( ٣ ) " العدة فى أصول الفقه " للقاضي أبى يعلى المتوفى ( ٤٥٨ هـ ) .  
 ( ٤ ) " البرهان " للامام الحرمين الجوينى المتوفى ( ٤٧٨ هـ ) .  
 ( ٥ ) " أصول السرخسى " لأبى بكر محمد بن أحمد السرخسى  
 المتوفى ( ٤٩٠ هـ ) .  
 ( ٦ ) " المستصفى " لأبى حامد الفزالي المتوفى ( ٥٠٥ هـ ) .  
 ( ٧ ) " الاحكام فى أصول الأحكام " لسيف الدين الآمدى ( ٦٣١ هـ ) .

( ب ) المختصرات :

سلك بعض علماء الأصول اختصار تلك الكتب من المطولات ،  
 وللاختصار أسباب أهمها :

- ( ١ ) الحفاظ على التراث الاسلامى من أهدى العاشين ، واعادة  
 ما ضاع منه أثناء الحملات الخارجية على الدولة الاسلامية ، ونهب مكتباتها  
 وتحريقها .

يقول شيخنا : " واذا عدنا الى ما كان عليه الناس فى  
 هذا القرن - السابع الهجرى - نرى العلماء - وقد أزعجهم ما صنعته  
 الغزاة بتراث الاسلام - يندفعون بكل طاقاتهم عاملين لاعادته بتلخيص  
 ما حوته قرائحهم من علوم فى مختصرات بسيطة خفيفة الحمل ، جامعة  
 للعلم ، راعوا فى كتابتها قصر أعمارهم عن إتمامها ، وقصور الهمم  
 عما فيه تكثير للفظ ، وتشحيد للخاطر ، وحفاظا على أفكار من سبقوهم  
 من العلماء ، فأكثروا من التلاخيص النافعة " . (١)

---

(١) انظر : القاضي ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه

( ٢ ) تقريب العلم الى ذهن القارى :

قال المزني في مختصره : " اختصرت هذا الكتاب ، من علم محمد بن ادريس الشافعي - رحمه الله - ومن معنى قوله لأقربه على من أراد . (١)

( ٣ ) تسهيل حفظ المادة وضبطها :

قال ابن برهان : " هذا كتاب اختصرت في فن أصول الفقه ليسهل على المبتدى حفظه وضبطه ، وأضربنا عن الاطناب والتطويل اذ به تضعيف الفائدة . (٢)

( ٤ ) عدم القصد لكتابة كتاب مستقل في الأصول ، بل يجعله المؤلف كمقدمة ووسيلة للكتاب له آخر في الفقه - مثلا - فيذكر الأصول بالاختصار ليكون الناظر في كتابه في الفقه على بصيرة من الأصول ، والقواعد التي درج عليها .

ومن ذلك مقدمة ابن القصار حيث يقول في آخرها :

" هذه مقدمة من الأصول في الفقه ، ذكرتها في أوائل مسائل الخلاف ليفهمها أصحابنا ، ولم استغن الحجاج عليها ، لأنه لم

(١) انظر : مقدمة مختصر المزني ، ولمعرفة المزيد من هذا السبب راجع أيضا الوصول لابن برهان ( ٤٧/١ ) ، شرح الكوكب المنير ( ٣١/١ ) .

(٢) الوصول لابن برهان ( ٤٧/١ ) .

يمكن مقصودى ذلك " (١) .

ومثله كتاب " تنقيح الفصول " اذ جعله القرافى مقدمة  
ثانية لكتاب " الذخيرة " .

ونذكر من هذه المختصرات على سبيل المثال :

( ١ ) " مختصر العدة للقاضي أبى يعلى " : لمحمد بن الحسين

ابن محمد الحنبلى المتوفى ( ٤٥٨ هـ ) .

( ٢ ) " أصول البزدوى " : على بن أحمد البزدوى المتوفى

( ٤٨٢ هـ ) .

( ٣ ) " مختصر المستصفى " : لابن رشد محمد بن أحمد بن أبى

الوليد المتوفى ( ٥٩٥ هـ ) .

( ٤ ) منتهى الوصول والأمل : لابن الحاجب عثمان بن عمر المتوفى

( ٦٤٦ هـ ) .

( ٥ ) " المنتخب فى أصول المذهب " لحسام الدين الاخسيكتى

( ٦٤٤ ) .

( ٦ ) تنقيح الفصول فى اختصار المحصول : للقرافى محمد بن ادريس

( ٦٨٤ هـ ) .

( ٧ ) منهاج الوصول الى علم الأصول : لناصر الدين البيضاوى

( ٦٨٥ هـ ) .

( ٨ ) اختصار المعالم فى الأصول : لعلاء الدين على بن اسماعيل

القونوى ( ٧٢٩ هـ ) .

( ٩ ) الكوكب المنير مختصر التحرير : لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز

الفتوحى ( ٩٧٢ هـ ) .

---

(١) انظر : المقدمة لابن قصار ( ٢٨ / أ ) .

(ج) الشرح :

وبعد أن استقر الأمن ، وساد البلاد الإسلامية ، شعر العلماء بأن هذه المختصرات بأمر الحاجة الى شرح ، توضح ما خفي من معانيها ، وما دق من أسرارها ، فجندوا أنفسهم لشرحها وحل معضلاتها حتى وجد لبعض المتن شرح متعددة .

يقول شيخنا : " وفي نهاية القرن - وقد عادت الطمأنينة الى النفوس ، وتلاش شبح الحرب - بدأ العلماء في كشف وبيان وإيضاح هذه المختصرات ، بهرايين تنبه الزاهل ، وتوقظ الغافل وتعين على تحصيل العلوم " .<sup>(١)</sup>

وبعد كتاب " التحقيق " الكتاب الذي بين أيدينا من هذا القسم الأخير ، اذ هو شرح " المنتخب في أصول الفقه " لحسام الدين الاخسيكتي المتوفى ( ٦٤٤ هـ ) .

ومن أمثلة كتب الشروح أيضا :

- ( ١ ) " الكاشف عن المحصول " شرح محصول الرازي ، لشمس الدين الاصفهاني ( ٦٨٨ هـ ) .
- ( ٢ ) " كشف الأسرار " شرح " أصول الهمداني " لمترجمنا " عبد العزيز البخاري ( ٧٣٠ هـ ) .
- ( ٣ ) " بيان المختصر " شرح مختصر ابن الحاجب ، لأبي الثناء الأصفهاني ( ٧٤٩ هـ ) .

---

(١) القاضي ناصر الدين البيضاوي ( ١٠٨ ) .



( ٤ ) شرح مختصر ابن الحاجب : لعبد الدين الابهجي المتوفى

٠ ( ٧٥٦هـ )

( ٥ ) " الابهج ، شرح منهاج البهزاوى " : لتقى الدين

التبكي ( ٧٥٦هـ ) ، وصل فيه الى مقدمة الواجب ثم

أتم شرحه ابنه تاج الدين ( ٧٧١هـ ) .

( ٦ ) " نهاية السؤل " فى شرح " منهاج الوصول " : لجمال الدين

الاسنوى ( ٧٧٢هـ ) .

## ٢ - التأليف باعتبار اختلاف المنهج :

ان المؤلفين فى علم الأصول - سواء أكانوا من أصحاب

المطولات أو المختصرات أو الشروح - لم يسروا على نهج واحد

بل افترقوا فرقتين ، سلكت كل فرقة طريقة خاصة تباير الطريقة

الأخرى ، اختلفت الطريقتان ، نتيجة الاختلاف فى الغرض ،

واشتهرت احدى الطريقتين باسم طريقة المتكلمين ، وتارة تسمى

بطريقة الشافعية أو الجمهور ، والأخرى باسم الحنفية أو الفقهاء .

وقد استقر الأمر على هذا الاختلاف فى طريقة التأليف فترة

من الزمن ثم طرأت فكرة التقريب بين الطريقتين بالجمع بينهما والمقارنة

بين قواعدها فى مؤلف واحد .

واليك طائفة من الكتب التى ألفت على الطريقتين والتسمى

جمعت بينهما .

فمن الكتب التى ألفت على طريقة المتكلمين :

( ١ ) الرسالة ، للإمام الشافعى المتوفى ( ٢٠٤هـ ) .

- ( ٢ ) التقريب والارشاد : للقاضي أبي بكر الباقلاني ( ٤٠٣ هـ ) .
- ( ٣ ) المعتمد في أصول الفقه : لأبي الحسين البصري ( ٤٧٣ هـ ) .
- ( ٤ ) " المنحول " للغزالي ( ٥٠٥ هـ ) .
- ( ٥ ) " روضة الناظر " لابن قدامة ( ٦١٥ هـ ) .
- ( ٦ ) " المنهاج " للبيضاوي ( ٦٨٥ هـ ) .

ومن الكتب التي ألفت على طريقة الحنفية ( الفقهاء ) :

- ( ١ ) مآخذ الشرائع : لأبي منصور الماتريدي ( ٣٣١ هـ ) .
- ( ٢ ) تقويم الأدلة : لأبي زيد الدبوسي ( ٤٣٠ هـ ) .
- ( ٣ ) " أصول البزدوي " لعلي بن أحمد البزدوي ( ٤٨٢ هـ ) .
- ( ٤ ) " أصول السرخسي " لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ( ٤٩٠ هـ ) .
- ( ٥ ) " المنتخب في أصول المذهب " لحسام الدين الاخسيكتي ( ٦٤٤ هـ ) ، وهو أصل كتاب " التحقيق " الشرح الذي نقوم بتحقيقه .

ومن الكتب التي جمعت بين الطريقتين :

- ( ١ ) " بديع النظام ، الجامع بين أصول البزدوي والأحكام " : لمظفر الدين المشهور بابن الساعاتي الحنفي ( ٦٩٤ هـ ) .
- ( ٢ ) " التنقيح " وشرحه " التوضيح " : لصدر الشريعة المتوفى ( ٧٤٧ هـ ) ، لخص فيه أصول البزدوي ، والمحصل للرازي ، ومختصر ابن الحاجب .

- ( ٣ ) " جمع الجوامع " : لتاج الدين ابن السبكي المتوفى ( ٧٧١ هـ ) وقال : انه جمعه من أكثر من مائة كتاب .
- ( ٤ ) " التحرير " لكمال الدين بن الهمام المتوفى ( ٧٦١ هـ ) .
- ( ٥ ) " مسلم الثبوت " : لمحب الدين بن عبد الشكور ( ١١١٩ هـ ) .

### مقارنة بين طريقتي المتكلمين والأحناف :

نحاول أن نعقد مقارنة موجزة بين هاتين الطريقتين من خلال

ثلاثة عناصر رئيسية :

- ( ١ ) التأسيس .
- ( ٢ ) التقسيم .
- ( ٣ ) التفكير .

#### ( ١ ) التأسيس :

تأسيس القواعد الأصولية عند المتكلمين يعتمد على مدلولات

الأساليب اللغوية وأدلة الشرع والعقل معا .

أما القاعدة الأصولية عند الأحناف فهي مستخلصة من فتاوى

فقهائهم وتخریجاتها ، وهي تقوم على محاولة ضبط فروع أئمة الأحناف بقواعد تعتبر هي الأصول ، ثم رد تلك الفروع اليها .

وعليه فان منهج المتكلمين منهج تجريدي يجعل القواعد

الأصولية مقياس الاستنباط ومعياره .

بينما منهج الأحناف ، منهج عملي تطبيقي ينطلق من النظر

في مسائل الأحكام واستخراج القواعد الأصولية من مجموعها لتكون مقررة

لها .

فمن ثم يتضح الفرق بين هاتين الطريقتين ذلك أن أصول المتكلمين ، قواعد للاستنباط حاكمة عليه وموجهة له .

أما أصول الأحناف فانها مقررة ، وليست بحاكمة . (١)

أثر هذا بدوره على أسلوب معالجة القضايا الأصولية في كل من الطريقتين ، فأسلوب المتكلمين فيه صعوبة ، نظرا لطبيعية المنهج الذى سلكوه فى استخلاص القاعدة الأصولية ، وتعرضه لكثير من القضايا الكلامية ، والمنطقية أحيانا المعقدة .

على حين يتميز أسلوب الأحناف بالسهولة ، لتشابهه كثيرا مع الأسلوب الفقهي .

ثم ان الاستدلال للقاعدة الأصولية عند المتكلمين استدلالا بالقضايا اللغوية ، وما ورد مؤيدا لها من الكتاب والسنة ، وبقضايا المنطق والعقل .

بينما الاستدلال عند الأحناف يكون مفتتحا بالروايات المنقولة فى المسائل الفرعية عن المتقدمين من أئمة الأحناف ، وهي لا تبلغ فى الصعوبة مبلغ تلك القضايا العقلية .

فمن ثم تميزت كتب الأحناف فى علم أصول الفقه بوفرة الشواهد الفقهية بصورة ملموسة ، وهي تمثل الصلة بين القاعدة الأصولية والمسائل الفقهية الفرعية .

ومن المفيد هنا الاستشهاد بما قاله ابن خلدون فى هذا الصدد : " كتب فقهاء الحنفية فى أصول الفقه ، وحققوا

(١) انظر : اصول الفقه لأبى زهرة (٢١) .

تلك القواعد وأوسعوا القول فيها ، وكتب المتكلمون أيضا كذلك ،  
الا أن كتابة الفقهاء فيها أس بالفقهاء ، وألحق بالفروع ، لكثرة  
الأمثلة منها ، والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكت  
الفقهية .

والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل عن الفقه ، ويميلون  
الى الاستدلال العقلي ما أمكن ، لأنه غالب فنونهم ومقتضى  
طريقتهم ، فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى مع الفصوص على  
النكت الفقهية ، والنقاط هذه القوانين من مسائل الفقه  
ما أمكن . (١)

## ( ٢ ) التقسيم :

سلك كل من المتكلمين والأحناف في مؤلفاتهم تقسيما وتبويها  
يميز أحدهما عن الآخر .

يبدأ المتكلمون مؤلفاتهم ، بالمقدمات اللغوية والمنطقية  
فالحكم الشرعي ثم الأدلة وما يتبعها من طرق استفادة الأحكام  
منها ، وحال المستفيد ، كما استقر الأمر أخيرا عند الامام  
الغزالي .

على حين يبدأ الأحناف : بعرض الأدلة الشرعية ، ثم  
معرفة أحوال المجتهدين ، ومنازلهم في الاجتهاد ، ويختتمون  
المباحث الأصولية بباب ( بيان العقل ، وما يتصل به من أهلية  
البشر ) كما استقر الأمر عند الهذوي .

أما الاختلاف في التبويب والتقسيم فهذه خطوط عريضة تبين جانبها من هذا الاختلاف .

يقسم المتكلمين اللفظ باعتبار وضوح الدلالة على المعنى المراد إلى قسمين :

( ١ ) النص ( ٣ ) الظاهر

على حين يقسمه الأحناف أربعة أقسام

( ١ ) الظاهر ( ٢ ) النص

( ٣ ) المفسر ( ٤ ) المحكم

وجاء تقسيم المتكلمين للفظ باعتبار إبهامه عند الدلالة على المعنى إلى قسمين أيضا :

( ١ ) المجمل ( ٢ ) المشكل

على حين يقسمه الأحناف إلى أربعة أقسام :

( ١ ) الخفي ( ٢ ) المشكل

( ٣ ) المجمل ( ٤ ) المتشابه

ومثل هذا الاختلاف في التقسيم بين المذهبين ، جرى الاختلاف أيضا في طرق دلالة الألفاظ على الأحكام .

فعند المتكلمين دلالة اللفظ على الحكم تنقسم إلى قسمين أساسيين هما :

( ١ ) دلالة المنطوق ( ٢ ) دلالة المفهوم

وعند الحنفية تنقسم إلى أربعة أقسام :

- ( ١ ) دلالة العبارة  
( ٢ ) دلالة الإشارة  
( ٣ ) دلالة النص  
( ٤ ) دلالة الاقتضاء

### ( ٣ ) التفكير :

اما الاختلاف في التفكير فانه يتمثل في اختلاف وجهات النظر  
والنتائج والأحكام التي توصل اليها كل فريق بالنسبة لكل موضوع من  
الموضوعات الأصولية .

ولنذكر جملة من الموضوعات المهمة لتوضيح هذا النوع من  
الاختلاف .

### ( ١ ) الأخذ بمفهوم المخالفة :

اعتمده المتكلمون من كافة المذاهب بشروطه المدونة في كتب  
علم الأصول .

وزهب الحنفية الى عدم الاحتجاج به ، في النصوص الشرعية  
بل جعلوه من الاستدلالات الفاسدة .

### ( ٢ ) دلالة العام :

عند المتكلمين ، دلالة العام على أفراده ظنية ، وزهب  
الأحناف الى أن دلالة على جميع أفرادها قطعية .

### ( ٣ ) الاختلاف في بعض أحوال المطلق والمقيد :

ذهب المتكلمون الى أنه متى كان الإطلاق والتقييد في  
سبب الحكم ، والموضوع والحكم واحد الى حمل المطلق على المقيد .

وذهب الحنفية الى عدم الحمل .

( ٤ ) خبر الواحد فيما تعم به البلوى :

ذهب المتكلمين الى قبوله والاحتجاج به ، اذا كان سنده

صحيحاً على حين يرد به بعض الأحناف .

وغير ذلك من الموضوعات الأصولية التي جرى الاختلاف فيها

بين المتكلمين والأحناف اجمالاً وتفصيلاً ، ولمعرفة المزيد من

الاختلاف والشرة المترتبة عليه يرجع الى كتب الأصول من كـ  
الفرق بين .

ولقد كان للأصوليين من كلا المذهبين القدرة التامة على

ابتكار الآراء ، وتفتيق المعاني ، الذي كان ثمرته هذا الانتاج

الفكري الزاخر ، الذي لا يزال المصدر والمورد للأجيال اللاحقة

يمد هم بشروة فكرية لاستنباط أحكام الشرع ما امتد بهم الزمن وما تكاثرت

الحوادث ، ولتقوم بهذا الحجة على صلاحية هذا الدين لكل

زمان ومكان .



اسم الكتاب :

لقد أفنانا الشيخ عبدالعزيز البخارى - رحمه الله - من البحث عن اسم الكتاب ، حيث نعى على اسمه فى المقدمة فقال : " . . وسميته كتاب " التحقيق " لاشتماله على كشف حقائق المعاني ، وانطوائه على شرح دقائق المباني " (١)

كذلك مخطوطات الكتاب التى اطلعت عليها كلها اتفقت على هذه التسمية " التحقيق " وان اختلفت فيما بعد ذلك بنقـــــــــــــــــص أو زيادة للتوضيح ونحوه ، فجاء اسم الكتاب على ورقة العنوان فى النسخ الخمس التى بين أيدينا على النحو التالى :

ففى نسخة " أ " وهى نسخة المؤلف - " التحقيق فى أصول الفقه " .

وفى " ب " " التحقيق فى فن أصول الفقه " .

وفى " ج " " التحقيق " وهو شرح لعبدالعزیز البخارى .

وفى " د " " تحقيق " شرح اخسيكتي .

وفى " هـ " " التحقيق فى الأصول " وهو شرح الاخسيكتسي

الحنفي .

كذلك أكثر المترجمين <sup>(١)</sup> ، ومصادر الأصول التي تنقل عنه تذكره بهذا الاسم . <sup>(١)</sup>

وأن مما يستوقف الباحث ههنا أن صاحب " الفوائد البهية " أطلق عليه اسم " غاية التحقيق " حيث قال عند ترجمته لعبد العزيز البخاري : (( . . وطالعت أيضا شرح " المنتخب الحسامي " واسمها " غاية التحقيق " أوله : " الحمد لله الذي مهد مباني الاسلام )) <sup>(٣)</sup> .

وتابعه في ذلك غيره من المتأخرين مثل بروكلمان في " تاريخ الأدب العربي " <sup>(٤)</sup> والمراغي في كتابه " الفتح المبين " <sup>(٥)</sup> وصاحب كتاب " أصول الفقه تاريخه ورجاله " <sup>(٦)</sup> . بل لقد طبع هذا الكتاب بهذا الاسم في فولكشور - الهند - المطابع العالي ١٣٢٤ هـ .

والذي نقطع به هو : أن الاسم الصحيح للكتاب هو : " التحقيق " وليس " غاية التحقيق " للأمر التالية :

- 
- (١) انظر : مفتاح السعادة ( ١٨٥ / ٢ ، ١٩١ ، ٢٨٦ ) ، كشف الظنون ( ١٨٤٩ / ٢ ) ، هدية العارفين ( ٥٨١ / ٥ ) معجم المؤلفين ( ٢٤٢ / ٥ ) .
  - (٢) انظر على سبيل المثال : " المنار " مع شرحه وحواشيه ( ٤٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٥١٨ ، ٨١٧ ، ٩٤٨ ) .
  - (٣) الفوائد البهية ( ٩٥ ) .
  - (٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ( ٣٤٦ / ٦ ) .
  - (٥) الفتح المبين ( ١٣٦ / ٢ ) .
  - (٦) أصول الفقه تاريخه ورجاله ( ٣١٣ ) .

( ١ ) أن المؤلف نفسه نص في مقدمة الكتاب على هذه التسمية ، وكفى بهذا برهانا .

( ٢ ) أشار المؤلف الى هذه التسمية في مصنفه الذى ألفه بعده وهو " رد قوادح التحقيق " حيث قال فى مقدمته : " وبعد فـان بعض أولى التدقيق تأمل فى كتاب ( التحقيق . . ) " (١)

( ٣ ) كل النسخ المخطوطة للكتاب ذكرته فى ورقة العنوان بهذا الاسم .

( ٤ ) من شهرة الكتاب بهذا الاسم ، أصبح لقبا من ألقاب مؤلفه ، حتى إذا قيل : " قال صاحب التحقيق " ينصرف ذلك الى عبد العزيز أحمد البخارى .

( ٥ ) كتب تراجم وطبقات الحنفية كلها - ما عدا الفوائد البهية - يشير اليه بهذا الاسم .

فأول من أطلق عليه اسم " غاية التحقيق " صاحب " الفوائد البهية " وهو من كتب تراجم الأحناف المتأخرة جدا اذ مات مؤلفه ( سنة ١٣٠٤ هـ ) وتابعه بعض المتأخرين - كما ذكرنا - .

واذا أردنا أن نجمع بين التسميتين ، ونلتص مبررا لهؤلاء الذين أطلقوا عليه اسم " غاية التحقيق " فمن الممكن أن نقول : إن الذين زادوا هذا الوصف فى الاسم ، زادوه من قبل أنفسهم

لقصد رفع الالتباس والتمييز بين كتاب " التحقيق " للبخارى ،  
 وكتاب آخر فى أصول الفقه اسمه " التحقيق " وهو أيضا شرح لمنتخب  
 الاخسيكتي لمؤلفه فخر الدين المايتمى <sup>(١)</sup> ، فاطلقوا على تحقيق  
 البخارى : " غاية التحقيق " للتمييز بينه وبين تحقيق المايتمى ،  
 كما اطلقوا على " كشف الأسرار " للبخارى " الكشف الكبير " للتمييز  
 بينه وبين " كشف الأسرار للنسفي .

ويؤيد ما ذهبنا اليه أن اللكنوى نفسه صاحب " الفوائد  
 البهية " ذكره باسم " التحقيق " فى موضع آخر من كتابه وذلك عند  
 ترجمة " الاخسيكتي " ففى معرض كلامه على شرح مختصر الاخسيكتسي  
 قال : " وقد طالعت من شروحه ، شرح أمير كاتب الاتقاني المسمى  
 " بالتبيين " ، وشرح عبد العزيز البخارى المسمى " بالتحقيق " <sup>(٢)</sup>  
 - والله أعلم - .

#### نسبته الى المؤلف : -

لا يحوم حول كتاب " التحقيق " أى شك أنه للشيخ :  
 عبد العزيز بن أحمد البخارى ، وتتحقق صحة نسبة الكتاب اليه  
 بأمر منها :

( ١ ) وجود اسمه على جميع مخطوطات الكتاب .

(١) انظر : تاريخ الادب العربي لبروكلمان ( ٢٤٦ / ٦ ) .

(٢) انظر : الفوائد البهية ( ١٨٨ ) .

( ٢ ) تصريح المؤلف بنسبة الكتاب اليه في مقدمة الكتاب ، حيث  
صرح بأنه سيشرع في تأليفه بعد فراغه من إملاء " كشف الأسرار " (١)  
ولا يختلف اثنان أن " كشف الأسرار " للمؤلف .

وحين شرع في شرح " منتخب الاخسيكتي " بدأ شرحه بقوله :  
" قال العبد الضعيف ، عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخارى - تاب  
الله عليه وغفر له ولوالديه - : أخبرني بهذا الكتاب " (٢) . الخ .

( ٣ ) يحيل في كتاب " التحقيق " الى كتابه " كشف الأسرار "  
وهو من الكتب الثابتة له حقاً - كما قدمنا - .

( ٤ ) أحالته على كتابه " التحقيق " في كتابه " رد قوادح التحقيق "  
وهو من الكتب التي تأخر تأليفه من كتاب " التحقيق " .

( ٥ ) نسبة أصحاب التراجم ، والطبقات ، الكتاب " للبخارى "  
حينما عرضوا لترجمة حياته . (٣) .

### زمن تأليف الكتاب : -

ليس بين أيدينا ما يثبت الزمن الذي بدأ فيه " البخارى "  
تأليف كتاب " التحقيق " فلم نظفر بما يشير الى ذلك ، ولـم

(١) انظر ص ( ٧ ) .

(٢) انظر ص ( ٩ ) .

(٣) انظر : الجواهر المضيئة ( ٤٢٨ / ٢ ) ، تاج التراجم

( ٣٥ ) ، كشف الظنون ( ١٨٤٩ / ٢ ) ، مفتاح السعادة

( ٢ / ١٩١ ، ٢٦٨ ) ، هدية العارفين ( ٥ / ٥٨١ ) .

تسعفنا المصادر بشىء من هذا ، والذي نستطيع أن نجزم به ، أنه بدأ تأليف " التحقيق " بعد أن انتهى من تأليف " كشف الأسرار " كما صرح بذلك فى مقدمة التحقيق ، حيث قال - بعد وصفه " لمنتخب الاخسيكتي " : " فالتمس مني زمرة الأصحاب ، وخلص الأحباب ، بعد فراغي من املاء " كشف الاسوار " ، أن أشرع فى شرح دقائق معضلاته ، وبسط حقائق مشكلاته .. " (١)

واذا كنا لا ندرى الوقت الذى بدأ " البخارى " فيه بتأليف كتاب " التحقيق " ولكن نعلم أنه فرغ منه فى شهر شعبان من سنة ( ٧١٤ هـ ) كما جاء بخطه فى آخر ورقة من نسخته ، ونصه : " تمت هذه النسخة على يد جامعها فى شعبان من شهر سنة أربع عشر وسبع مائة " (٢)

---

(١) انظر ص ( ٧ ) .

(٢) انظر ( ورقة ( ٣٢٦ ب ) من نسخة المؤلف " أ " .

المبحث الثاني

في

وصف نسخ الكتاب

=====

رجعت في تحقيق الكتاب الى خمس نسخ مخطوطة جعلت  
لكل منها رمزا وفيما يأتي وصف لها :

( ١ ) نسخة ( ( أ ) ) ( نسخة المؤلف نسخها سنة ١٢١٤هـ ) :

وهي النسخة الموجودة بمكتبة " كبريلي " باستنبول بتركيا ،  
تحت رقم عام ( ١٦٤٤ ) ، ورقم خاص ( ٥١٣ ) ، وتوجد بمكتبة  
المخطوطات بالجامعة الاسلامية برقم ( ٦٠١٨ ) ( ميكروفيلم ) .

ومجموع أوراقها ( ٣٢٦ ) ورقة من الحجم الكبير ، ويبلغ  
عدد أسطر كل صفحة منها واحد وعشرين سطرا ، ومتوسط الكلمات  
في كل سطر تقرب من العشرين كلمة .

كتبت هذه النسخة بيد المؤلف ، بخط نسخ واضح ومقروء  
وهي نسخة كاملة تم المؤلف نسخها في شعبان ( ١٢١٤هـ ) وقد  
رمزت اليها بـ ( أ ) .

ومن الأمور التي تثبت أن هذه النسخة هي نسخة المؤلف  
ما يلي :

( ١ ) ما جاء في آخرها : " تمت هذه النسخة على يد جامع  
في شعبان من شهر سنة أربع عشر وسبعمائة " (١)

( ٢ ) خلت هذه النسخة - في مستهل شرح المؤلف للمتن - من عبارات المدح والثناء على المؤلف وبدأت مباشرة بقوله : " قال العبد الضعيف عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري - تاب الله عليه وغفر له ولوالديه - : أخبرني بهذا الكتاب . . " (١) الخ .

بينما بدأت النسخ الأخرى بديباجة حوت المدح الجميل ، والثناء العاطر على المؤلف ، وقد اختلفت هذه الديباجة من نسخة لأخرى ، لأنها عادة تكون من زهادات النساخ والتلاميذ مدحة في الشيخ وقد أشرت الى ذلك في محله (٢) .

( ٣ ) نسخة " ب " قوبلت على نسخة المؤلف ، وقد يذكر على هامشها بعض الفروق ، ويشار الى أن في نسخة المؤلف ( كذا ) ويمكن الأمر كذلك .

من بين ذلك : أن المؤلف - رحمه الله - زاد في هامش ورقة ( ٨ / ب ) تتمته استدركها على تعريف " الخاص " فأثبتها في الهامش ، وكتبت أيضا على هامش " ب " وأشير الى أنها مكتوبة في نسخة المؤلف بخط يده . (٣)

وكتب على ورقة الغلاف ، بخط المؤلف بعض المسائل الفقهية نقلها المؤلف - كما أشار - من كتاب " المغني " في فقه الأحناف منها : - " اذا أوصى بثلاث ماله لمواليه ، وله موال اعتقوه

(١) و(٢) انظر ص ( ٩ ) .

(٣) انظر ص ( ٧٥ ) .



وموال اعتقهم ، فالوصية باطلة ، <sup>أن</sup> إلا <sup>أ</sup>يبين ذلك في حياته .

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - أن الوصية جائزة ، ويدخل فيها الفريقان ، وهو قول زفر - رحمه الله - وجعله قياس ما لو حلف لا يكلم موالى فلان ، فان هناك يدخل الفريقان " .

ولا شك في أن هذه النسخة تعتبر نسخة قيمة نادرة ، إذ هي نسخة المؤلف ، كتبت بخط يده ، وبخط واضح مقروء ، كاملة لا نقص فيها ، سليمة من الطمس والسقط غالبا ، وغير ذلك من العيوب التي تلحق بعض النسخ ، ولهذه المزايا فيها اتخذتها أصلا ، حيث قمت بنقل النص منها كما قمت بإثبات الفروق بين النسخ في الهامش .

## ( ٢ ) نسخة (( ب )) ( تاريخ نسخها سنة ٧٣١ هـ ) :

وهي النسخة الموجودة في مكتبة " لاله لى " باستنبول المكتبة السلمانية ، تحت رقم ( ٧٤٨ ) .

وتوجد في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ( ٤٥٢٨ ) - ميكروفيلم - .

وهي نسخة تامة ، سليمة من الخرم والطمس ، كتبت بخط النسخ المعتاد ، وقد رمزت اليها بالحرف " ب " .

تقع في ( ٣٠٠ ) ورقة من الحجم الكبير ، في كل صفحة ( ٢٥ ) سطرا ، ويشتمل السطر على ( ١٦-١٨ ) كلمة تقريبا .

تاريخ نسخها ( ٧٣١ هـ ) كما يقول ناسخها : على بن صمعا الحنفى : " . . . كان الفراغ منه يوم الأربعاء ، الثاني عشر من شهر رمضان المعظم سنة احدى وثلاثين وسبعمائة ، غفر الله لكتابه ، ولمن نظرفيه ، ودعا له بخاتمة الخير ، ولجميع المسلمين انه على كل شىء قدير " .

وكتب فى غلافها - على يسار اسم الكتاب - : " من كتب الفقير السيد محمد حسن كامل زاده ، ونقرأ تحته عبارة ختم الوقف وهي : ( هذا وقف سلطان الزمان الغازى ، سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفا عنهما الرحمن ) ، وهذا الختم نفسه نجده فى آخر ورقة من النسخة .

وهذه النسخة تلى نسخة المؤلف من حيث الأهمية وذلك لأمر منها :

( ١ ) قوبلت على نسخة المؤلف ، كما هو موضح فى الورقة الأخيرة منها ، فقد جاء فى آخر النسخة ما نصه : ( الحمد لله ، وبعد بلغ مقابلة هذا الكتاب على نسخة مكتوبة بخط المصنف - مكتوب فى آخرها : تمت بخط جامعها - فى شهر شوال سنة تسع وثمانمائة ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ) .

( ٢ ) قرأها ناسخها على عالم من علماء عصره ، كما أشار الى ذلك فى آخر ورقة منها حيث يقول : ( الحمد لله ، اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، أما بعد ، فاني ابتدأت فى

قراءة هذا الشرح المسمى التحقيق على الشيخ بدر الدين القدسي  
أول شهر شعبان سنة تسع وثمانمائة اللهم يا واجد الوجود يسر  
بفهمها ، قال الله تعالى ، اعوذ بالله من الشيطان ، بسم  
الله الرحمن الرحيم : ( سيجعل الله بعد عسر يسرا ) .

وتحت مائه : ( الحمد لله ، وبعد ، لما كان بتاريخ  
يوم الأحد ، من شهر شعبان المبارك سنة اثني عشر وثمانمائة ،  
ختم العبد الفقير الى الله تعالى على بن صمعا الحنفي هذا  
الكتاب قراءة على سيدنا ومولانا بدر الدين القدسي ، مدرس  
المتراية ، وكان البداية في قراءته أوائل شهر شعبان سنة  
تسع وثمانمائة بحمد الله الذي من على بقراءة هذا الكتاب ،  
اللهم يا رب العالمين ، وواجد الوجود ، كما مننت بقراءته  
من على بدوام فهمه ، وافتح علي بفهم ما أشكل علي ، بمنك  
وكرمك ، يا أرحم الراحمين ، الحمد لله على ما وفقني اليه ،  
وأسأله التوبة وخاتمة الخير ، وأسأله أن يفقهنني في الدين ،  
ويعلمني التأويل ، وجميع المسلمين آمين ، اللهم صل على سيدنا  
محمد وآله وصحبه أجمعين ، وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين .

( ٣ ) من الميزات الأخرى التي تمتاز بها هذه النسخة عن  
مثيلاتها من النسخة غير نسخة المؤلف ، أنها أقدمها كتابة ،  
وأبعدها عن النقص في الألفاظ والعبارات ، كما أنها مقابلة على  
المخطوطة المنقولة منها ، ويتضح ذلك من التصحيحات التي  
أوردتها النسخ في الحواشي .

( ٣ ) نسخة (( ج )) ( تاريخ نسخها سنة ٧٣١هـ ) :

وهي النسخة الموجودة في مكتبة : دار الكتب المصرية  
بالقاهرة ، تحت رقم ( ١٦٣ ) أصول فقه .  
وتوجد صورة منها في مكتبة المخطوطات بالجامعة  
الاسلامية تحت رقم ( ٤١٢٩ ) ميكروفيلم .

كتبت بخط نسخ جميل وواضح ، ويوجد بها نقص من  
أولها حيث سقطت منها الصفحة الأولى ، وتبدأ النسخة من  
قوله : ( . . . مسئولهم ، وشرعت في تحصيل مأمورهم . . ) الخ ،  
وقد رمزت الى هذه النسخة بالحرف ( ج ) .

ومن الملاحظ : أن القسم الأول من الكتاب في هذا  
النسخة رقم باعتبار تسلسل الصفحات .

تقع هذه النسخة في ( ٢٧٥ ) ورقة ، من الحجم الكبير ،  
في كل صفحة ( ٢٥ ) سطرا ، ويشتمل كل سطر على ( ١٨-٢٠ )  
كلمة تقريبا .

تاريخ نسخها سنة ( ٧٣١هـ ) كما جاء في آخر ورقة  
منها حيث يقول ناسخها : ( . . كتبه العبد الفقير ، الراجي  
رحمة ربه محمد بن أحمد بن المهلب البعلبكي الأنصاري الحنفي  
لنفسه ، ووافق الفراغ من نسخه ، الليلة السادسة والعشرين  
من شهر رمضان المعظم سنة احدى وثلاثين وسبعمائة ) .

نسخة (( د )) ( تاريخ نسخها ٧٥٠هـ ) : -

وهي النسخة الموجودة في مكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة  
تحت رقم ( ٤٤ ) أصول فقه .

وتوجد صورة منها في مكتبة المخطوطات بالجامعة الاسلامية  
تحت رقم ( ٤١٢٩ ) ميكروفيلم .

كتب بخط فارسي دقيق ، يحتاج الى وقت طويل حتى  
يتمرس الباحث على التعود على قراءته ، ويوجد بها سقط ، بدأ  
من وسط ورقة ( ٥٢ / أ ) واستمر ليشمل عدة أوراق ، لا ندري كم  
عددها بالتمام ، لأن ترقيم أوراق النسخة بقي متسلسلا وكان لم  
يكن بها سقط .

تقع في ( ١٧٢ ) ورقة ، ما عدا الساقط منها ، ورقها  
من الحجم الكبير جدا ، في كل صفحة ( ٢٨ ) سطرا ، معدل  
ما يحويه السطر الواحد ( ٣٨-٣٠ ) كلمة .

كان الفراغ من نسخها ( ٧٥٠هـ ) كما يقول ناسخها ،  
محمد بن حسين السنواسي : ( وقع الفراغ من تحرير هذا  
الكتاب الشريف ، في آخر ربيع الأول ، ليلة الأربعاء ، بعد  
العشاء ، على يد العبد الضعيف النحيف الراجي رحمة ربه اللطيف  
محمد بن حسين السنواسي رزقه الله تعالى علما نافعا ، وأدبها  
كاملا ، وخلقنا حسنا سنة خمسين وسبع مائة ، اللهم اغفر لمن قرأ  
أو نظر أو دعا لكاتبه ، آمين يا رب العالمين ) .

النسخة (( ه )) ( تاريخ نسخها - غير معلوم ) :-

وهي النسخة الموجودة بمكتبة " بنى جامع " باستنبول تحت

رقم ( ٢٤٥ ) .

وفي مكتبة الجامعة الاسلامية - قسم المخطوطات - صورة

منها وقد رمزت الى هذه النسخة بالحرف " ه " .

تقع هذه النسخة في ( ٣١٦ ) ورقة من الحجم الكبير ،

وكل صفحة تحتوى على ( ٢٣ ) سطرا ، في كل سطر حوالي ( ١٨ )

كلمة ، كتبت بخط نسخ جيد وواضح ، صحيحة قليلة الأخطاء

تتفق دائما مع نسخة المؤلف ، وهي تخلو من تاريخ النسخ واسم

الناسخ .

مكتوب في الورقة الأولى منها ، تحت عنوان الكتاب ما

نصه : ( من كلام على رضى الله عنه : " صالح الانسان في حفظ

اللسان " ، ومن كلامه : " يلاكر الانسان من اللسان " ومن

كلامه أيضا : " شرط الألفة ترك الكلفة " .

وتقرأ تحته عبارة ختم الوقف وهي : ( وقف سلطان أحمد

خان بن غازى ) وهذا الختم نفسه نجده في الورقة الأخيرة

من المخطوطة .

وسجل على يسار الختم في الورقة الأولى تعليق الكتاب

لأحد الأفراد وعبارته : " الحمد لله ، من الكتب التى اشتراها

الفقيه عصام الاسلام بن الشيخ يحيى فى سنة ١١٣٧ هجرية " .

## الفصل الثاني

### دراسة تحليلية لكتاب (( التحقيق ))

وفيه ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : مصادر الكتاب
- المبحث الثاني : التحقيق أسلوباً ومنهجاً
- المبحث الثالث : الامام الشافعي في كتاب " التحقيق "
- المبحث الرابع : تقويم الكتاب
- المبحث الخامس : أثر التحقيق في كتب الأصول
- المبحث السادس : سرعة انتشاره ، ورد قواعده
- المبحث السابع : مقارنة بين " الكشف " و " التحقيق "
- المبحث الثامن : ملاحظات حول " التحقيق " .

## المبحث الأول

### مصادر الكتاب

أكثر البخارى من الاشارة الى المصادر التى نقل منها  
وترددت أسماؤها فى كتاب " التحقيق " .

وكان همي وأنا أحقق الكتاب مراجعة النصوص من مصادرها  
الأصول ، ولا سيما التى ذكرت أسماؤها ، ولكن أسبأها حالت دين  
ذلك .

منها : ضياع بعض من الكتب التى ذكرها .  
ومنها : بقاء بعضها مخطوطا ولم يقبض له أن يطبع حتى كتابة  
هذه السطور ، وأكثر المخطوطات منى من الأيدى ، ولا يصل  
إليها الباحث بسهولة ، وربما أثر على المخطوط فيقف نقص أجزاءه  
- أو نحو ذلك - حائلا دين الافادة منه ، وقد يندر المطبوع حتى  
لا يتمكن الحصول عليه .

وعلى الرغم مما ذكرت فاني تمكنت من مقابلة نصوص كثيرة على  
مصادرها وراجعت مصنفات ذكرها المؤلف متبعا المنهج العلمى ،  
ومن خلال ذلك أمكنني معرفة طريقته فى الافادة من المصادر وتعامله  
مع نصوصها .

وتنوعت هذه المصادر وتعددت موضوعاتها ، فقد استقى  
" البخارى " من مناهل كثيرة عذبة سائغة للشاربين ، ولذلك صلة  
بموضوع الكتاب وثقافة المؤلف وسعة اطلاعه ، " فالأصول " - من



العلوم المهمة والكتابة فيه تستند أول ما تستند الى كتب الفقه وأصوله ، التي كان لمصادر هانصيب الأسد من بين مصادر الكتاب ابتداءً بكتب الامام محمد بن الحسن الشيباني ، والامام الشافعي - رحمهما الله - وانتهاءً بما ألف في عصره المؤلف .

ويمكن تصنيف تلك المصادر الى المجموعات التالية :

### كتب التفسير :

- ( ١ ) أحكام القرآن : ( مطبوع )  
للشافعي : أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى  
( سنة ٢٠٤ هـ ) .
- ( ٢ ) التيسير في التفسير :  
للنسفي : نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي المتوفى  
( سنة ٥٣٧ هـ ) ، قال صاحب كشف الظنون : " وهو من  
الكتب المبسطة في هذا الفن " (١)
- ( ٣ ) " الكشف عن حقائق غوامض التنزيل " ( مطبوع ) :  
للزمخشري : جارا لله محمود بن عمر المتوفى ( سنة ٥٣٨ هـ ) .
- ( ٤ ) " مطلع المعاني ومنبع الأمانى " :  
لحسام الدين محمد بن عثمان بن محمد العليا بادي السمرقندي  
قال حاجي خليفة : " وهو تفسير كبير بالقول افتتح فـى  
املائه يوم الاربعاء ثلاث ليال خلون من رجب ٦٢٨ هـ . (٢)

(١) كشف الظنون ( ٥١٩/١ ) ، الفوائد البهية ( ١٤٩ ) .

(٢) كشف الظنون ( ١٧٢١/٢ ) .

- ( ٥ ) " عين المعاني في تفسير السبع المثاني " :  
لمحمد بن طيفور السجاوندى الغزنوى المتوفى فى ( المائــة  
السادسة ) . ( ١ )

كتب الحديث :

- ( ٦ ) صحيح الإمام البخارى :  
للإمام الحافظ محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى ( ٢٥٦ هـ ) .  
( ٧ ) صحيح الإمام مسلم :  
للحافظ الإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى  
المتوفى ( ٢٦١ هـ ) .  
( ٨ ) مصابيح السنة :  
للإمام حسين بن مسعود البغوى المتوفى ( ٥١٦ هـ ) .

كتب الفقه :

- ( ٩ ) الجامع الكبير ( مطبوع ) :  
للإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة - رحمهما الله -  
المتوفى ( ١٨٩ هـ ) .  
( ١٠ ) الجامع الصغير ( مطبوع ) :  
للإمام محمد بن الحسن الشيبانى .

- ( ١١ ) كتاب السير الكبير ( مطبوع ) :  
للامام محمد بن الحسن الشيباني ، وقد طبع مع شرحه  
للسرخسي .
- ( ١٢ ) النوادر :  
للامام محمد بن الحسن الشيباني . (١)
- ( ١٣ ) الزيارات :  
للامام محمد بن الحسن الشيباني ، وقيل إنما سعى بالزيادات ،  
لأنه لما فرغ من تصنيف الجامع ، ذكر فروعا لم يذكرها في  
الجامع ، وصنف هذا الكتاب تفرعا على التفرعات المذكورة  
في الجامعين . (٢)
- ( ١٤ ) شرح الجامع الكبير :  
لفخر الاسلام علي بن محمد بن حسين البزدوى المتوفى ( ٤٨٢ ) هـ .
- ( ١٥ ) شرح الجامع الكبير :  
لشمس الأئمة ابي بكر ، محمد بن سهل السرخسي المتوفى  
( ٤٩٠ ) هـ .
- ( ١٦ ) شرح الجامع الصغير :  
لعبيد الله بن ابراهيم المحبوبي المتوفى ( ٦٣٠ ) هـ .

---

(١) تاج التراجم ( ٣ ، ٥٤ ) .  
(٢) كشف الظنون ( ٩٦٢/٢ ) ، تاج التراجم ( ٥٤ ) ، تاريخ  
الأدب العربي لبروكلمان ( ٢٤٨/٣ ) .

( ١٦ ) " المنتقى " فى فروع الحنفية :

لأبى الفضل ، محمد بن محمد الحاكم الشهيد المتوفى ( ٥٣٣٤هـ )  
قال مؤلفه : " نظرت الى ثلاثمائة مؤلف مثل الأمالى والنوادر  
حتى انتقيت كتاب " المنتقى " .  
وهو من الكتب المفقودة . (١)

( ١٧ ) النوازل من الفتاوى :

لأبى الليث : نصر بن محمد السمرقندى المتوفى ( ٥٣٩٣هـ ) .  
أورد فيه أقوال المشايخ ، وشيئا من أقوال اصحاب المذهب  
مما لا رواية عنهم ليسهل على الناظر فيها طريق الاجتهاد .  
انتهى من تأليفه سنة ٥٣٨١هـ . (٢)

( ١٨ ) المبسوط ( مطبوع ) :

لشمس الأئمة أبى بكر ، محمد بن سهل السرخسى المتوفى  
( ٤٩٠ هـ ) .

( ١٩ ) خلاصة الفتاوى :

للشيخ افتخار الدين طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى  
المتوفى ( ٥٤٢هـ ) .  
قيل : إنه جمع فى فن الواقعات كتابين أحدهما " خزانة  
الواقعات " والثانى كتاب " النصاب " ثم لخصهما فى " خلاصة  
الفتاوى " . (٣)

(١) انظر : كشف الظنون ( ١٨٥١/٢ ) .

(٢) كشف الظنون ( ١٩٨١/٢ ) ، معجم المؤلفين ( ٩١/١٣ ) ،

فهرس الخديو ( ١٤٤/٣ ) .

(٣) كشف الظنون ( ٧١٨/١ ) ، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية

الفقه الحنفى ( ٣٠٦/١ ) .

( ٢٠ ) منظومة النسفي في الخلاف :

تأليف أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى ( ٥٣٢ هـ )  
عدد أبياتها ( ٢٦٦٩ ) بيتا ، رتبها على عشرة أبواب ، الأول  
في قول أبي حنيفة ، والثاني في قول أبي يوسف ، والثالث في  
قول محمد وهكذا حتى إذا انتهى من اختلاف الأقوال عند أئمة  
الحنفية عند الباب الثامن ، عقد الباب التاسع في قول الشافعي  
والعاشر في قول مالك . وعليها شرح كثيرة .<sup>(١)</sup>

( ٢١ ) الإيضاح في الفروع :

لأبي الفضل عبدالرحمن بن محمد الكرمانى الحنفى ( ٥٤٣ هـ ) .<sup>(٢)</sup>

( ٢٢ ) "إشارات الأسرار" :

لأبي الفضل الكرمانى أيضا .<sup>(٣)</sup>

( ٢٣ ) تحفة الفقهاء ( مطبوع ) :

لعلاء الدين ، أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندى المتوفى  
( ٥٣٩ هـ ) .

( ٢٤ ) فتاوى قاضى خان ( مطبوع ) :

لسفخرالدين حسن بن منصور بن محمود قاضى خان الأوزجندى  
المتوفى ( ٥٩٢ هـ ) ، وهي مشهورة ، متداولة بين أئمة  
العلماء .<sup>(٤)</sup>

(١) كشف الظنون ( ١٨٦٢/٢ ) .

(٢) كشف الظنون ( ٢١١/١ ) .

(٣) كشف الظنون ( ٩٦/١ ) .

(٤) معجم المطبوعات ( ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ١٤٨٨ ) ، كشف الظنون

( ٢٥ ) " الهداية " ( مطبوع ) :

للعلامة : على بن أبي بكر المرغيناني المتوفى ( ٥٩٣ هـ ) .  
وهو شرح بداية المبتدىء للمؤلف .

( ٢٦ ) المحيط البرهاني في الفقه النعماني :

لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري  
المتوفى ( ٦١٦ هـ ) ، ويسمى بالمحيط الكبير احترازا عن المحيط  
الصغير ، لرضي الدين محمد بن محمد السرخسي ، وقد جمع  
فيه : مسائل المبسوط ، والجامعين ، والسير ، والزيادات ،  
ومسائل النوادر ، والفتاوى ، والواقعات ، وفوائد أخرى . (١)

( ٢٧ ) ذخيرة الفتاوى :

لبرهان الدين المذكور ، وقد أختصرها من كتابه المحيط  
البرهاني . (٢)

( ٢٨ ) " تنمة الفتاوى " :

لبرهان الدين أيضا . (٣)

( ٢٩ ) الفتاوى الظهيرية

لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري المتوفى ( ٦١٩ هـ ) . (٤)

(١) كشف الظنون ( ١٦١٩ / ٢ ) .

(٢) كشف الظنون ( ٨٢٣ / ١ ) .

(٣) كشف الظنون ( ٣٤٣ / ١ ) .

(٤) كشف الظنون ( ١٢٢٦ / ٢ ) ، معجم المؤلفين ( ٣٠٣ / ٨ ) ،

فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية ( ٣١ / ٢ ) .

( ٣٠ ) أحكام الصغار ( مطبوع ) :

ويسمى أيضا بجامع أحكام الصغار ، لأبي الفتح محمد بن محمد الأسروشنى ( ٦٣٢ هـ ) ، جمع فيه من الأحكام التى تتعلق بالصبي : صلاته ، زواجه ، طلاقه ، تصرفه ، وقفه والحج — عليه . (١)

( ٣١ ) منية المصلى وغنية المبتدى \* ( مطبوع ) :

تأليف سديد الدين محمد بن محمد الكاشغرى المتوفى ( ٧٠٥ هـ ) وهو مختصر فى الصلاة وأحكامها . (٢)

( ٣٢ ) " شرح مختصر الطحاوى " :

والطحاوى هو : أبى جعفر أحمد بن محمد الحنفى المتوفى ( ٣٢١ هـ ) .

قال الطحاوى : " جمعت فيه اصناف الفقه التى لا يسع الناس جهلها " .

وقد رتبته كترتيب مختصر المزنى ، و " المختصر " ( مطبوع ) .

وقد أولع الناس بشرحه ، فشرحه : أبو بكر الرازى المعروف بالجصاص ( ٣٧٠ هـ ) ، وحسين بن على الصهرى ( ٤٣٦ هـ ) ، وشمس الأئمة السرخسى ( ٤٩٠ هـ ) ، وعلاء الدين على بن محمد السمرقندى ( ٥٣٥ هـ ) وغيرهم .

ولم يشر المؤلف الى أى هذه الشروح كان يرجع .

(١) كشف الظنون ( ١٦ / ١ ) ، فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية الفقه

الحنفى ( ٢٢ / ١ ) .

(٢) كشف الظنون ( ١٨٨٦ / ٢ ) ، فهرس الخديو ( ٦٩ / ٣ ) ، فهرس

مخطوطات دار الكتب الظاهرية - الفقه الحنفى ( ١ / ٤٦١ ، ٢ / ٢٣٣ ) .

( ٣٣ ) " المغني " في فروع الحنفية :

لم نقف على مؤلفه ، ولم تتعرض لذكره كتب التراجم .

( ٣٤ ) مختلفات القاضي عبدالغني :

من الكتب المجهولة أيضا .

ومن كتب الفقه الشافعية :

( ٣٥ ) مختصر البويطي :

لأبي يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي المتوفى ( ٥٣٢هـ )  
من أصحاب الشافعي ، وبعد أن ألف البويطي مختصره قرأه على  
الشافعي بحضرة الربيع فلهذا يروى عن الربيع .<sup>(١)</sup>

( ٣٦ ) الوسيط في المذهب ( طبع منه جزآن ) :

للغزالي محمد بن محمد بن محمد المتوفى ( سنة ٥٠٥هـ ) .  
وهو مختصر كتابه : " البسيط " مع زيادات وهو أحد الكتب  
الخمس المتداولة بين الشافعية .<sup>(٢)</sup>

( ٣٧ ) الوجيز في فقه مذهب الامام الشافعي ( مطبوع ) :

للغزالي : أيضا .

والوجيز : مختصر الوسيط .

(١) كشف الظنون ( ١ / ١٦٢٥ ) ، هداية العارفين ( ٢ / ٥٤٩ ) ،

طبقات الاستوى ( ١ / ٢٠ ) .

(٢) كشف الظنون ( ٢ / ٢٠٠٨ ) .



( ٣٨ ) التهذيب :

لمحي المنة الحسين بن مسعود البغوى المتوفى ( ٥١٦ هـ ) .  
وهو تأليف فى الفروع الفقهية محرر ، مهذب ، مجرد من  
الأدلة ، غالبا ، ولخصه الشيخ حسين بن محمد المروزي  
الشافعي وسماه " لباب التهذيب " <sup>(١)</sup> .

ومن كتب الفقه المقارن :

( ٣٩ ) الملخص فى فروع الشافعية والحنفية :  
لأبى سعيد ، محمد بن أحمد القاضي البخارى المتوفى ( ٦٠٤ هـ ) <sup>(٢)</sup> .

كتب أصول الفقه :

( ٤٠ ) أصول الجصاص ( مطبوع ) :  
لأبى بكر ، أحمد بن على الرازى الحنفى المعروف بالجصاص  
المتوفى ( ٣٧٠ هـ ) .

( ٤١ ) تقويم الأدلة :

للقاضي الامام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى الحنفى المتوفى  
( ٤٣٠ هـ ) <sup>(٣)</sup> .

- ( ١ ) كشف الظنون ( ٥١٧ / ١ ) ، طبقات الشافعية لاسنوى ( ٢٠٦ / ١ )  
فهرس دار الكتب المصرية .  
( ٢ ) كشف الظنون ( ١٨١٩ / ٢ ) .  
( ٣ ) كشف الظنون ( ٤٦٧ / ١ ) .

( ٤٢ ) " شرح تقويم الأدلة " :

لفخر الاسلام على بن محمد البزدوى الحنفى المتوفى ( ٤٨٢ هـ ) .  
قال حاجي خليفة : " وهو شرح حسن اعتبره العلماء " (١)

( ٤٣ ) مختصر تقويم الأدلة :

لأبى جعفر : محمد بن الحسين بن محمد فيخر الدين المعروف  
بفخر القضاة المتوفى ( ٥١١ هـ ) (٢)

( ٤٤ ) فوائد التقويم :

لهدر الدين محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردي المعروف  
بخواهر زاده المتوفى ( ٦٥١ هـ ) .

( ٤٥ ) " أصول البزدوى " ( مطبوع ) :

لفخر الاسلام ، على بن محمد بن حسين البزدوى المتوفى  
( ٤٨٢ هـ ) .

( ٤٦ ) أصول السرخسي ( مطبوع ) :

لأبى بكر ، محمد بن أبى سهل السرخسي ، شمس الأئمة المتوفى  
( ٤٩٠ هـ ) .

( ٤٧ ) أصول أبى اليسر :

لمحمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوى ،  
المتوفى ( ٤٩٣ هـ ) (٣)

(١) كشف الظنون ( ٤٦٧/١ ) .

(٢) كشف الظنون ( ٤٦٧/١ ) ، والفوائد البهية ( ١٦٤ ) .

(٣) الجواهر المضيئة ( ٩٩/٤ ) ، تاج التراجم ( ٦٥ ) .

( ٤٨ ) أصول اللامشى :

لهـدرا الدين ، محمود بن زيد اللامشى الحنفى المتوفى فى المائة الثالثة (١).

( ٤٩ ) ميزان الأصول فى نتائج العقول ( مطبوع ) :

لعلاء الدين ، أبى بكر بن أحمد السمرقندى ( المتوفى ٥٣٩هـ ) .

( ٥٠ ) كشف الأسرار عن أصول الـبزدوى ( مطبوع ) :

للمؤلف ، صاحب " التحقيق " عبدالعزيز بن أحمد البخارى

( ٧٣٠هـ ) .

من كتب أصول الجمهور :

( ٥١ ) القواطع فى أصول الفقه :

لابن السمعاني ، أبى المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار

التميمي المتوفى ( ٤٨٩هـ ) .

قال ابن السبكي : " ولا أعرف فى أصول الفقه أحسن من كتاب

القواطع " (٢)

( ٥٢ ) " المعتمد " فى أصول الفقه ( مطبوع ) :

لابى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المتوفى ( ٤٣٦هـ ) .

(١) كشف الظنون ( ١١٤ / ١ ) ، تاج التراجم ( ٧١ ) ، الجواهر

المضيئة ( ٤٣٧ / ٣ ) .

(٢) كشف الظنون ( ١٣٥٧ / ٢ ) ، طبقات الشافعية الكبرى

• ( ٢٤ / ٤ ، ٢٥ ) •

- ( ٥٣ ) " المستصفى من علم الأصول " ( مطبوع ) :  
للفزالي : أبي حامد محمد بن محمد بن محمد المتوفى ( ٥٥٥ هـ ) .
- ( ٥٤ ) المحصول فى علم أصول الفقه ( مطبوع ) :  
لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى ( ٦٠٦ هـ ) .
- ( ٥٥ ) شرح أصول ابن الحاجب :  
ذكره المؤلف مرة دى أن ينسبه لمؤلفه . (١)

كتب اللغة :

- ( ٥٦ ) " الصحاح " ( مطبوع ) :  
للجوهرى ، اسماعيل بن حماد المتوفى ( ٤٠٠ هـ ) .
- ( ٥٧ ) المغرب ( مطبوع ) :  
للمطرزى ، أبى الفتح ناصر الدين المتوفى ( ٦١٠ هـ ) .
- ( ٥٨ ) مفتاح العلوم ( مطبوع ) :  
للسكاكى ، أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر السكاكى المتوفى  
( ٦٢٦ هـ ) .
- ( ٥٩ ) المقدمة فى النحو :  
لابن الحاجب ، جمال الدين ، أبى عمرو عثمان بن عمر بن  
أبى بكر بن يونس الكردى ( ٦٤٦ هـ ) .

كتب متنوعة :

( ٦٠ ) " تبصرة الأدلة " فى علم الكلام :

لأبى المعين ، ميمون بن محمد النسفى المتوفى ( ٨٠٥ هـ ) .<sup>(١)</sup>

( ٦١ ) عصمة الأنبياء ( مطبوع ) :

للرازى ؛ فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن المتوفى ( ٦٠٦ هـ ) .

( ٦٢ ) حصن الأتقياء من قصص الأنبياء :

لمسعود الكازرونى ، وقد كتب بالفارسية .<sup>(٢)</sup>

ومن خلال دراسة مصادر البخارى فى " التحقيق " وطريقته فى

الرجوع اليها والأخذ منها ، أخلص الى الأمور التالية :

١ - ان مصادره متنوعة الموضوعات متعددة الجوانب تنم عن ثقافة كبيرة وهو اتجاه تمثل عند علماء عصره .

٢ - يكثر النقل عن المتقدمين ، وقل ما ينقل عن معاصريه ، وهذا يدلنا على اهتمامه بالقديم من الآراء .

٣ - كان يتحرى الدقة فى النقل ، ولا نعنى بدقة النقل هنا نقل النصوص الحرفي ، بل نقل المعلومات بصورة صحيحة ودقيقة بحيث لا تجد اختلافا فى المادة العلمية عند المقارنة ، لأن طريقته قد تنوعت فى النقل ، فقد استعمل طريقة النقل الحرفي تارة ، وأغفلها

---

(١) كشف الظنون ( ١ / ٣٣٧ ) .

(٢) كشف الظنون ( ١ / ٦٦٧ ) .

تارة أخرى ، وتصرف في بعض العبارات والألفاظ ، لكنه على أى حال كان دقيقا في نقله مثبتا منه لا يخل تصرفه ذلك بالمعنى المراد ، دلت على ذلك المقارنات التي أجريناها بين كتابه وبين ما وصل اليها من الكتب التي نقل منها ، وغالبا ما كان " المؤلف " - رحمه الله - .  
يعنى بنقل النصوص بالفاظها في الحالات التي تستحق ذلك وتتطلبه .

٤ - لقد نبه على كتب لم تصل اليها ، ونقل عنها نصوما حفظت لنا مثل : " أصول أبي اليسر " و " المنتقى " للحاكم الشيبسى ، و " المختلقات " للقاضي عبدالغنى وغيرها .<sup>(١)</sup>

٥ - روى أقوالا سمعها من أفواه شيوخه ومعاصرين ، وجواباتهم عن أسئلة كانت توجه اليهم في حلقات الدرس ومجالس النظر ربما لم تسجل في كتاب ، وبذلك حفظ لنا آراءه لولاه لضاعت .<sup>(٢)</sup>

٦ - ومع كل ذلك فإن " المؤلف " - رحمه الله - لم يتبع دائما أسلوبا واضحا في ذكر مصادره ، قياسا بمناهج البحث العلمي في عصرنا ، فهو في بعض الأحيان يذكر المؤلف ، ولا يذكر كتابه ، فيقتصر مثلا على القول : " قال الشيخ فخر الاسلام في بعض مصنفاته " <sup>(٣)</sup> ، ونحو ذلك مع أن كثيرا من المؤلفين الذين أخذ عنهم قد ألفوا أكثر من كتاب ، وأحيانا يذكر اسم الكتاب ولا يذكر مؤلفه ، وهذا يوهم في بعض الأحيان خاصة

(١) انظر ص ( ٦٨٩ ، ٧٠٧ ، ٧١١ ، ٧١٣ ، ٧١٨ ) الخ .

(٢) انظر ص ( ٢٤٠ ، ٨٣٥ ، ٨٣٩ ) .

(٣) انظر ص ( ٤٠٤ ، ١٠٧٨ ) .

إذا كان مسمى الكتاب لأكثر من مؤلف مثل قوله : " وقد نرى عليه فـسـى  
شرح أصول الفقه لابن الحاجب " (١)

وقد ينقل من مصدر دين أن يصرح باسمه ولا باسم مؤلفه كقوله :  
" وذكر في بعض نسخ الفقه لأصحابنا كذا . . " (٢) وهلم جرا .

ولا شك أن مثل هذا التصرف يسبب الكثير من الازدواج للباحثين  
ومع هذا فإنه من الواجب القول : بأن " البخارى " - رحمه الله - كان  
يكتب للخاصة من العلماء بهذا الفن من أهل عصره ، ولذا فهو  
يفترض المعرفة عندهم وإن ما كان شائعاً في تلك الأعصر قد يكون  
مغموراً في وقتنا هذا .

يضاف الى ذلك : أن طبيعة المادة المنقولة قد تؤدي في كثير  
من الأحيان الى معرفة اسم الكتاب عند أهل المعرفة ، ومن خلال  
ممارستي لمنهج المؤلف في النقل من المصادر لاحظت أنه حين يطلق  
القول فيقول : ( قال شمس الأئمة ) ، فهو يريد السرخسى في أصوله ،  
أو ( قال فخر الاسلام ) ، فهو يريد الهذلي في أصوله ، أو ( قال القاضي )  
فيقصد الدهسوى في " التوقيف " وعندما يقول : ( قال الغزالي ) أى في  
" المستصفى " .

---

(١) انظر ص ( ٨٢ ) .

(٢) انظر ص ( ١٠٣٣ ) .

المبحث الثامنالتحليل أسلوباً ومنهجاً(أ) الأسلوب

يتميز أسلوب عبدالعزيز البخارى بسلامة التركيب ، وسهولة التعبير ، حيث لا يجد القارى معاناة فى فهمه واستيعاب أفكاره ، فهو سهل المنال ، واضح العبارة بين المراد ، يكاد يتفق مع كافة المستويات ، حتى لمتوسطى الثقافة ، وهو جدير بأن يكون فى عداد ما يسمى ( بالسهل الممتنع ) ، ولأسلوبه من المزايا اللغوية الكثير مما يستنبطه من مصادر اللغة ، واستعداده الأدبى الواسع الذى سخره فى سبيل خدمة علم أصول الفقه .

فبنظرة - ولو كانت سريعة - فى كتاب " التحليل " نجد فيه أسلوباً واضحاً دقيقاً ، صاغ فيه المؤلف المسائل الأصولية بأجمل عبارة وأوضح جملة ، وبسط فيه الأصول بعبارات تفيض بغزارة عجيبة من الرقة واللطافة لا خلل فيها ولا تعقيد .

وقد تنوع أسلوب المؤلف فى كتابه " التحليل " بتنوع المقام ، وحسب ما يقتضيه مقتضى الحال .

فالمقدمة : التى صدر بها كتابه تمثل بحق النثر الفنى الشائع فى عصر المؤلف ، فحوت وبدون تكلف أنواعاً من المحسنات البديعية ؛ كبراعة الاستهلال ، والاستعارة ، وفواصل صن السجع ، والجناس ، وغيرها من أنواع البديع التى كانت مقياس البلاغة وأعلى مراتب الانشاء .



فاستهل المقدمة بقوله : " الحمد لله الذى مهد مباني الاسلام  
بالآيات الظاهرة ، وأحكم قواعد الأحكام بالحجج الباهرة ، وأوضح  
معالم الدين بزواهر المنقول والمعقول ، وزين قلائد الشرع بجواهر  
الفروع والأصول ، وأثار منار العلم بأنوار الكتاب والخبر ، وأضحك  
رياض الفقه بأزهار القياس والأثر . . " .

ويستمر المؤلف فى عرض أفكار المقدمة على هذا النمط من الأسلوب  
البديعي .

ويعود مرة أخرى فى الخاتمة الى هذا النوع من الأسلوب الأدبي  
كما بدأه أول مرة فى المقدمة مراعاة لحسن الابتداء والانتهاء .

فيقول فى خاتمة القسم الأول : (( واذ فرغنا بحمد الله  
- جل جلاله - من بيان القسم الأول والبحث عن حقائقه ، والفحص عن  
غوامضه ، والكشف عن دقائقه ، فلنشرع فى تفسير القسم الثانى وتفكيره ،  
بازدليل الجهد فى تنقيره ، وتقريره ، مستعينين بالله - عز وجل - فى  
استنباط لطائفه وتحقيق معانيه ، مستمدين التوفيق منه فى استخراج  
فرائبه وتمهيد مبانيه . . )) (١) .

وقال فى خاتمة الكتاب : (( . . والله أعلم بالصواب واليه المرجع  
والعآب ، قال العبد الضعيف عبد العزيز بن أحمد أحسن الله أحواله ،  
وقرن بالنجاح آماله ، هذا آخر ما قصدته من شرح هذا الكتاب ،

وتتمة ما رمته من انجاح مسئولى الأمانة والأصحاب ، قد يسر الله تعالى على الشروع فى هذا الأمر المهم بفضله وإحسانه ، فأزال لى صعب هذا الخطاب المدلى بهم بجودته وامتثانه . . . )) (١) الخ .

أما أسلوبه فى عرض المسائل والقضايا الأصولية ، فهو أسلوب علمى رصين ، فصيح العبارة ، سهل الفهم ، واضح المعنى متسلسل الأفكار ، خال من التعقيدات الفلسفية ، والمصطلحات المنطقية ، شفاف المضامين ، واضح المفاهيم لا يشوبه غموض .

فقد كان المؤلف يركز أكثر على جانب المعانى دين الألفاظ ، متأثراً بذلك بأسلوب سلفه من الأئمة الفقهاء ، حيث كانوا لا يلتفتون إلا لصحة المعنى .

وقد أشار الى ذلك فى مواضع كثيرة منها قوله عند شرح تعريف " الخاص " : ( . . . ذكر كلمة " كل " فى التعريف وإن كان مستنكراً فى اصطلاح أهل المنطق لأنها لاحاطة بالأفراد والتعريف للحقيقة لا للأفراد . . . ) .

إلى أن قال : ( . . . إلا أن المشايخ لم يلتفتوا إلى اصطلاحاتهم فى الحدود ، وذكروا تعريفات فى تصانيفهم يوقف بها على المراد ، ومعنى اللفظ ، كما هو اللائق بالفقه ، تركها منهم للتكلف ، واحترازاً عما يعنىهم لحصول مراتبهم دونها )) (٢) .

(١) انظر ورقة ( ٣٢٦ / ب ) نسخة " أ " .

(٢) انظر ص ( ٧١ ، ٧٢ ) .

هذه هي السمات البارزة في أسلوب المؤلف - رحمه الله - .  
وقد سخره حتى في معالجة الموضوعات الأصولية الصعبة المنال التي  
تكن صعوبتها في طبيعة مباحثها وعمق أبعادها ، فحتاج السامع  
دقة في التعبير وعناية في الفهم ، إلا أن المؤلف استطاع أن يتناول  
معرض مثل هذه الموضوعات المستعصية الزمام بأسلوب سهل رصين ،  
بعيد عن التكلف والتعقيد ، فتجده يصوغ العبارة الدقيقة صوغاً رائعاً  
بأسلوب مترابط تميز بالشرح والتحليل ، مما يساعد على هضم الأفكار  
واستيعاب المعنى ، وجذب القارئ إلى قراءة الأصول دون شعور  
بالضيق والملل بل يشده ويشحذ عزيمته ، ويزيده إقبالاً على قراءة مسائله  
وتشجيعاً على ورود المزيد من مناهله .

وإن استغلق المعنى أحياناً ، فذلك راجع إلى طبيعته  
البحث نفسه حيث يحتاج إلى استعداد علمي معين ، وعمق في  
التأمل ، وبعد في النظر .

هذا وعبارة المؤلف وسط في أدائه المعاني ليست مقتضبة  
اقتضاباً مغللاً ، ولا سهية إسهاباً مغللاً ، فالإسهاب والإيجاز  
يتوقفان على الموضوع نفسه ، فهو يحاول أن يعطي كل موضوع حقه  
من التفصيل والتحليل والاستدلال ، فإذا كان بحثاً قوى الخلاف  
فيه ، واشتدت الحاجة إلى معرفته ، فإنه يسهب في شرحه ،  
والأوجز وأحال على كتابه " كشف الأسرار " لقصد تجنب الاعداء  
والتكرار . (١)

(١) انظر أمثلة لذلك في ص ( ٨١ ، ٢٢٨ ، ٤٥٤ ) .

ومن ثم جاء أسلوب المؤلف في التأليف ، ومعالجة  
المسائل الأصولية مميزا بالوضوح التام .

\*

\*

\*

\*

\*

\*

(ب) المنهج

لما كان كتاب " التحقيق " عبارة عن شرح لمتن " المنتخب الحسامي " لذا فالمؤلف سيكون ملزما أن يسير في شرحه سير الماتن في متنه ، فأنى له أن يحيد عن نهج المتن ترتيبا ، وتبويباً ، وموضوعات ، فهو من هذه الحيشة مقيد بخطة الماتن العلمية .

ورغم هذا استطاع " المؤلف " من خلال شرحه أن يكون لنفسه تصورا مستقلا في التأليف في فن " أصول الفقه " أقوم من ذلك الذى انتهجه الحسامي في " منتخبه " .

فالحسامي - رحمه الله - عرض الموضوعات والمباحث الأصولية على أنها قواعد مقررة ليس فيها مجال للنقاش والاجتهاد ، باستثناء بعض المسائل التى كان الخلاف فيها قويا بين المتقدمين ، وهذا ولا شك أنه يتلاءم مع المنهج الذى يسلكه أصحاب المختصرات عادة .

ولهذا فإن الباحث يفتقد في " المنتخب الحسامي " الأسلوب التحليلي ، كما يفتقد الاجتهاد والنقاش المثمر الذى يعيشه مع المدونات الأصولية .

وقبل أن نشرع في بيان المنهج الذى سلكه المؤلف في كتاب " التحقيق " شرح " المنتخب الحسامي " يجدر بنا أن نذكر أولا ما كتبه المؤلف من شرحه هذا ، لنقف على الخطوط العريضة التى رسمها لمنهجه .

بعد الثناء الجميل الذى أثنى به المؤلف فى مقدمته ، على  
 متن " المنتخب " وعلى صاحبه قال : ( ( . . يبدأه - رحمه الله -  
 لما اقتصر فيه على الأصول كل الاقتصار روما للتخفيف والاقتصار ،  
 كان مفتقرا الى الكشف والتوضيح ، والتذنيب ، والتجنيح ، فالتمس  
 مني زمة الأصحاب ، وخلص الأحاباب بعد فراغي من إملاء " كشف  
 الأسرار " أن أشرع فى شرح دقائق معضلاته ، وبسط حقائق  
 مشكلاته ، وأن أرفع عن نفائس لطائفه الحجاب ، وأن أكشف عن  
 عرائس حقائقه النقاب ، فأجبتهم الى إنجاح مسئلتهم ، وشرعت فى  
 تحصيل ما مولهم مستعينا بالله فى تسويده وتفكيره متوكلا عليه فى تجويده  
 وتحريره ( ( <sup>(١)</sup> .

لقد وفى المؤلف - رحمه الله - بما وعد ، والتزم بالمنهج  
 الذى أخذه على نفسه ، وسأحاول تفصيل مراده ، وأضيف اليه  
 ما ظهر لى من الأمور التى لم يتصد المؤلف لذكرها .

فمن خلال موضوعات الكتاب الكثيرة الواسعة يستطيع الباحث  
 أن يتبين منهج المؤلف دون عناء ، اذ سلك - رحمه الله - منهجا  
 واضح المعالم ، بين الخصائص ، يلمس الباحث من خلاله عنايته  
 المؤلف بكتابه من حيث الشكل والموضوع .

وتبرز خصائصه فى المظاهر التالية :

---

(١) انظر ص ( ٦ - ٨ ) .



وكان مضمون كتابه كذا .

والملاقيح : ما في البطون من الأجنة ، جمع ملقوح ، أو ملقوحة من لقحت الدابة : اذا حبلى ، وهو فعل لازم فلا يجىء المفعول منه الا موصولا بحرف الجر ، الا أنهم استعملوه محذوف الجار<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) تعريف الاصطلاحات العلمية التى تصادف من أى فن كانت .  
ويهتم بصفة خاصة بتعريف المصطلحات الأصولية فى بدايته كل بحث ، ولما اقتصر العائن على التعريف الاصطلاحي فقط نجد المؤلف يبدأ بالتعريف اللفوى ، ثم يأتى على التعريف الاصطلاحي ويشرحه ، ويذكر محترزاته ويحلله مع الأمثلة والاستشهاد له .

ويقارن بينه وبين التعاريف الأخرى عند غير الحنفية ، اذ لا يكتفى بتعريف واحد بل يذكر تعاريف أخرى منها ما هو موافق لمذهب الحنفية ، ومنها ما هو موافق لمذهب الجمهور ، واذا ترتب على ذلك الخلاف ثمة بينهما .

وأمثلة ذلك كثيرة منها : شرحه " للفرض " بعد قول العائن " فالفرض ما ثبت وجوبه بدليل لا شبهة فيه " .

فقال :- الفرض لغة هو : القطع والتدبير ، قال الله تعالى ( سورة أنزلناها وفرضناها ) : أى قطعنا الأحكام فيها قطعاً ،

(١) انظر ص ( ٨٩٤ ، ٨٩٥ ) .



وقال - عز ذكره - : ( فنصف ما فرضتم ) : أى قدرتم بالتسمية .

ويقال : فرض القاضي النفقة للمرأة : اذا قطعها وقدرها

لها .

وفى الشريعة هو : - (( ما ثبت وجوبه )) - أى لزومه

- (( بدليل لا شبهة فيه )) - كما ذكر فى الكتاب ، مثل الايمان

والصلوات الخمس والزكاة .

وهو أحسن مما قيل : " هو ما يعاقب المكلف على تركه

ويثاب على تحصيله " ، لأنه ليس بجامع : لخروج الصلاة فى

أول الوقت ، والصوم فى السفر عنه ، فانهما يقعان فرضين ، ولا عقاب

على تركهما .

ولا مانع : لدخول الواجب فيه ، وهو غير الفرض على ما

سنبينه . (١)

ومنها : شرحه " للعام " حيث قال :

قوله : - (( العام : وهو كل لفظ ينتظم جمعا من المسميات .

المراد باللفظ : هو الموضوع بقريئة مورد التقسيم وهو عام

كما قلنا .

فبقوله : - (( ينتظم )) - : أى يشمل حصل الاحتراز عن

المشترك فانه لا يشمل معنيين بل يحتمل كل واحد على السواء .

(١) انظر ص ( ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ) .

ويقوله : - (( جمعا )) - احتراز عن التثنية ، فانها ليست  
بعامة بل هي من سائر أسماء الاعداد في الخصوص .

وعن اشتراط الاستغراق : فانه عند أكثر مشايخ ديارنا ليس  
بشرط للعموم ، وعند مشايخ العراق ، وأكثر أصحاب الشافعي وغيرهم  
من الأصوليين هو شرط .

وحد العام عندهم : " هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح  
له بحسب وضع واحد . )) .

فالاستغراق هو الشرط عندهم والاجتماع عندنا .

وتظهر فائدة الاختلاف في العام الذي خص منه فعندهم  
لا يجوز التمسك بعمومه ، لأنه لم يبق عاما ، وعندنا يجوز لبقا  
العموم باعتبار بقاء الجمعية . (١)

( ٣ ) واذا زاد الماتن في التعريف قيودا أو الفاظا لا تدعو الحاجة  
اليها ذكرها .

كما فعل ذلك عند تعريف الظاهر (٢) ، والمجمل (٣) وغيرهما

(١) انظر ص ( ٧٧ - ٨٠ ) ولمزيد الاطلاع انظر ( ٥٩٩ ، ٨٨٦ ،

١٠٢٨ ) .

(٢) انظر ص ( ١٢١ ) فما بعدها .

(٣) ص ( ١٩٢ ) وما بعدها .

واذا ترك الماتن قيودا تخل بالتعريف ذكرها وزادها وأتى  
بالتعريف الصحيح الجامع المانع .

مثال ذلك : اعتراضه على تعريف الماتن للمقتضى حيث  
يقول : " اعلم أن التعريف في الكتاب هو اختيار القاضي الامام  
أبي زهد - رحمه الله - وهو مستقيم على أصله ، حيث جعل المقتضى  
والمحذوف قسما واحدا .

لكن عند من فصل بينهما ، لا بد من أن يزداد فيه قيد يتميز  
به المقتضى من المحذوف ليصير الحد مانعا بأن يقال : " وأما  
المقتضى فزيادة على النص ثبتت شرطا لصحة المنصوص عليه شرعا ،  
أو نحوه " والا فلم يستقم الحد . (١)

( ٤ ) توضيح ما أشكل من المعاني الغامضة في المتن وتبينها تبين  
الاستاذ لطلابه في عبارة سهلة واضحة تزيل اشكالها ، ومن أمثلة  
ذلك :

اعرابه لبعض الألفاظ التي تستشكل على القارىء ادراك اعرابها  
بسهولة (٢) ، وإشارته الى محل عود الضمائر (٣) وذلك - ولا شك -  
مما يكشف عن وجوه المعاني الغامضة ، ويقرب الى القارىء كـ  
بعيد منها .

(١) انظر ص ( ٤٤٤ ) .

(٢) لمثال ذلك انظر ص ( ٢٨٠ ، ٦٠٦ ، ٧٣١ ) .

(٣) لمثال ذلك انظر ص ( ٢٩٠ ، ٣٥٦ ، ٣٩١ ) .

وفى حالات خفاء الفرق بين معاني بعض المصطلحات العلمية ،  
فتلتبس على القارىء ويصبح من العسير عليه التمييز بينها ، نجده  
فى نهاية المطاف يحاول أن يبين الفرق بينها بضرب أمثلة محسوسة  
تساعد على تقريبها من الذهن .

ومن أمثلة ذلك تفرقه بين الخفى والمشكل بهذا المثال  
المحسوس حيث يقول :

" فالخفى : بمنزلة رجل اختفى عن غيره فى بيت ، فيوقف  
عليه بمجرد الطلب .

والمشكل : بمنزلة من اختفى فى بيت بين أمثاله ونظائره  
لا يوقف عليه الا بالتأمل بعد الطلب لىتميز عن أمثاله " (١) .

هـ ) اذا كانت عبارة المتن ذات احتمالات بين تلك الاحتمالات ،  
ومن أمثلة ذلك : أن الماتن قال عند كلامه على موجب الأمر :  
" وموجه عند الجمهور الالتزام الا بدليل " .

فقال الشارح : قوله : - (( وموجه عند الجمهور الالتزام  
الا بدليل )) - يحتتمل أن يكون الاستثناء متصلا ، ويحتمل  
أن يكون منقطعا ، ويحتمل أن يكون المراد من الدليل دليل  
الوجوب ، ودليل الصرف عن الوجوب )) .

ثم بين المعنى على كل احتمال من تلك الاحتمالات (٢).

(١) انظر ص ( ١٨٢ ) وص ( ٩٤٢ ) .

(٢) انظر ص ( ٦١٢ ) وص ( ٧١١ ) .

( ٦ ) ربما لم يصرح الماتن بمقصوده ، ولكن يفهم مقصوده مسن اشارته ، وعندئذ يبين المؤلف مراده .

ومن أمثلة ذلك : أن الماتن قال عند كلامه على حكم العام - (( أنه يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً وبقينا كالخاص )) - :

قال الشارح : " ثم الشيخ - رحمه الله - بين حكم العام قصداً ، وأشار الى حكم الخاص بقوله : - (( كالخاص )) - روماً للاختصار " (١)

( ٧ ) إذا خالف الحسامي ، في مثله غيره من أئمة الحنفية نهى الشارح على ذلك الخلاف ، مع المقارنة والترجيح ، وإذا ترتب على ذلك الخلاف شجرة ذكرها .

ومن أمثلة ذلك : المثال الذي ذكره " الحسامي " عند مسألة : هل يسجور إطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي والمجاز ؟؟ حيث قال : - (( وكذلك قال أبو حنيفة ، ومحمد ، فيمن قال : " لله على أن أصوم رجباً ونوى به اليمين كان نذراً ويمينا وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز " (٢) .

قال الشارح : ثم ذكر الراجح ههنا منونا ، وذكره فخر الاسلام بغير تنوين ، حيث قال : " أن أصوم رجب " وهو أوضح

(١) انظر ص ( ٨٥ ) .

(٢) انظر ص ( ٢٨٦ ) .

لأنه إذا لم يصرف ، ينصرف الى الذى يتعقب اليمين ، لأن صرفه على تقدير ارادة المعين وهو رجب هذه السنة لا يجوز لاجتماع العدل والعلمية فيه كما فى " سحر " اذا أردت سحريومك ، فيظهر أثر وجوب القضاء والكفارة بفوته بلا صوم .

فأما اذا ذكره منونا فالواجب به صوم رجب من عمره غير معين ، فلا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة . . . (١)

( ٨ ) اذا اختار الماتن بعض الألفاظ واستحسنها دون غيرها نبه الشارح على ذلك وبين سبب ذلك الاختيار .

ومن أمثلة ذلك أيضا قول الماتن : - (( باب فى بيان أقسام السنة )) - .

قال الشارح : " وانما اختار لفظ " السنة " دين لفظ " الخبر " كما ذكره غيره ، لأن لفظ السنة شامل لقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - وفعله ، ومنطلق على طريقة الرسول والصحابة - على ما عرف - والشيخ قد الحق بآخر هذا القسم بيان أفعال النبى ، وأقوال الصحابة - صلى الله عليه وسلم - ورضى عنهم ، فاختار لفظا يشمل الكل (٢)

ومن أمثله أيضا : قول الماتن : - (( وهو نظير من هجم عليه وقت الصلاة وهو فى السفر ، أن خطاب الأصل يتوجه اليه ، ثم يتحول الى التراب للعجز الحالى )) -

(١) انظر ص ( ٢٩٠ ) .

(٢) انظر القسم الثانى من كتاب " التحقيق " نسخة (أ) الورقة ( ١٣٢ / ب ) ، .

فقال الشارح : " وانما اختار لفظ الهجوم دين الدخول ،  
لأن معناه الاتيان بفتة ، والدخول من غير استئذان ، واتيان  
وقت الصلاة بهذه الصفة " .

( ٩ ) ربما لا يتفق الشارح " البخارى " مع الماتن " الحسامي " في مسألة ما أوردى من الآراء فيرد عليه .

ومن ذلك قول الماتن في مبحث الكتابة : " وسمى البائس والحرام ونحوهما كنايات الطلاق مجازا ، لأنها معلومة المعاني . " (١)  
قال الشارح : " وقوله هذه الكلمات معلومة المعاني لا يجدي به نفعا ، لأنها مع كونها معلومة المعاني مستترة المراد ، وكل كناية بهذه المثابة ، فان قوله : " طويل النجار " ، " كثير الرماد " معلوم المعنى لغة ولكنه مستتر المراد . " (٢)

( ١٠ ) ولقد كان من منهج المؤلف أيضا أنه : بالاضافة الى ما في المتن من اعتراضات ، وجوابات ، يأتي باعترضات أخرى ممكنة ثم يقرر أجوبتها .

( ١١ ) واذا لم يتبين " للبخارى " مراد " الحسامي " اعترف - تواضعا منه - بقصر فهمه ولم يجزم بأن مراد الماتن كذا .

(١) انظر ص ( ٣٥٦ ) .

(٢) انظر ص ( ٣٦١ ) وص ( ٧٤٠ ) .

ومثال ذلك قوله عند نهاية شرحه " للمؤول " حيث قال :  
 " ولم يتضح لي وجه الحاقة بهذا القسم " (١) .

( ١٢ ) قد يعقب البخارى على من سبقه من شراح " منتخب الحسامي " فعندما عرف الحسامي النص بقوله : - (( وهو ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في المتكلم . . )) - .

قال الشارح - رحمه الله - قوله : - (( والنص وهو . . . )) -  
 كذا .

ذكر أكثر من تصدى لشرح هذا الكتاب ، أن قصد المتكلم اذا اقترن بالظاهر صار نصا ، وشرطوا في الظاهر ان لا يكون معناه مقصودا بالسوق أصلا ، فرقا بينه وبين النص .

قالوا : " لو قيل : " رأيت فلانا حين جاءني القوم " " كان قوله : " جاءني القوم " ظاهرا في مجىء القوم ، لكونه غير مقصود بالسوق .

ولو قيل ابتداء : " جاءني القوم " كان نصا في مجىء القوم لكونه مقصودا بالسوق .

وهذا لأن الكلام اذا سبق لمقصود كان فيه زيادة ظهور وجلاء بالنسبة الى غير المسوق له ، ولهذا كانت عبارة النص راجحة على اشارته .



قالوا : " واليه اشار المصنف بقوله : - )) بمعنى فـى المتكلم )) - .

قلت : هذا كلام حسن ولكنه مخالف لعامة الكتب ، فان شمس الأئمة - رحمه الله - ذكر فى أصول الفقه " الظاهر " : ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل مثل قوله تعالى : ( يا أيها الناس اتقوا ربكم ) ، وقوله - جل ذكره - : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) . وقوله تعالى : ( فاقطعوا أيديهما ) .

فهذا ونحوه ظاهر يوقف على المراد منه بسماع الصيغة .

وهكذا ذكر القاضي الامام أبو زيد فى " التقويم " وصدر الاسلام أبو اليسر فى : " أصول الفقه " أيضا ، والسيد الامام أبو القاسم السمرقندى وغيرهم .

فثبت أن عدم السوق فى " الظاهر " ليس بشرط ، بل هو ما ظهر المراد منه سواء كان مسوقا أو لم يكن .

ألا يرى كيف جمع شمس الأئمة - رحمه الله - وغيره فى إيراد النظائر بين ما كان مسوقا وغير مسوق ؟ وان أحدا من الأصوليين لم يذكر فى تحديده للظاهر هذا الشرط ، ولو كان منظورا اليه لما غفل عنه الكل .

وليس ازدياد وضوح " النص " على " الظاهر " بمجرد السوق  
كما ظنوا . . )) الى آخره . (١)

### ثانيا : التزامه الموضوعية :

المؤلف - رحمه الله - قد تقيد بشرح الكتاب ولا يحيد عنه الى الأطراف ، ولهذا نجده اذا جاءت مناسبة للاستطراد والخروج عن موضوع البحث ، أو كانت تمت مسألة لا تمت الى الموضوع بوشيجة قريبة أعرض عنها وأشار الى الموضوع الطبيعي لبحثها .

ففي مسألة " الحسن والقبح " لم يقف الا قصيرا ثم قال :  
 " وفي تحقيق الحسن والقبح ، وكونها عقليين ، أو شرعيين كلام طويل لنا ولا شعيرة ليس هذا موضع تقريره " (١) .

وبهذا برهن " البخارى " - رحمه الله - موضوعية تامة وذلك هو التزامه بعنوان الكتاب شكلا ومضمونا ، وهذا نتيجة تصور فكري واضح لمباحث الكتاب وموضوعاته المتشعبة مما سهل عليه صياغته في قالب علمي متماسك

### ثالثا : تركيزه على تحرير محل النزاع :

ومن الجوانب المنهجية أيضا في عرض " البخارى " للمسائل الأصولية ، اهتمامه بتحرير محل النزاع عندما يتشعب الخلاف على غير مורده ، وتتوارد الأدلة على غير نقطة النزاع .  
 فحينما تتعدد أوجه المسألة فتوجد أوجه متفق عليها ، واخرى مختلف فيها ، فانه يبدأ بتقرير المتفق عليه بينهم ، ثم يتبع هذا

(١) انظر ص (٨٦٢) و (٦٨٢) .

عادة أقوال العلماء ومواقفهم في المختلف فيه من ذلك الموضوع في صورة مجملة ، ثم يعود الى ذكرها ثانيا بشكل مفصل مع عرض مختلف وجهات نظر أصحابها ، واستدلالاتهم ثم موقفه من كل منها ونقض ما لا يراه في عرض مسهب وتحليل تام .

كما فعل عند كلامه على المطلق والمقيد حيث قال :

" ثم ورود المطلق والمقيد على وجوه :

أما ان وردا في غير الحكم من السبب والشرط : مثل قوله عليه الصلاة والسلام : أدوا عن كل حروم عهد كذا . . . " أدوا عن كل حروم عهد من المسلمين كذا " . ومثل قوله - عليه الصلاة والسلام - " لا نكاح الا بشهود " لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل " .

أو في حكم واحد في حادثة واحدة اثباتا ، كما لو قيل في الظهار : " اعتق رقبة " ثم قيل : " اعتق رقبة مسلمة " .

أو نفيا : كما لو قيل : " لا تعتق مدبرا " لا تعتق مدبرا كافرا " .

أو في حكمين في حادثة واحدة مثل تقييد صوم الظهار بأن يكون قبل التماس ، وإطلاق اطعامه عن ذلك .

أو في حكمين في حادثتين ، كتقييد الصيام بالتتابع في كفارة القتل ، وإطلاق الاطعام في كفارة الظهار .

أو في حكم واحد في حادثتين كإطلاق الرقبة في كفارتسي الظهار واليمين ، وتقييدها بالإيمان في كفارة القتل ، واليه أشير

بقوله " وان كان فى حادثتين " .

فهذه ستة أقسام ، واتفق الأصوليون على أنه لا حمل فى القسم الثالث والرابع ، والخامس ، لعدم المناقاة فى الجمع بينهما .

وذكر بعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - الحمل فى القسم الرابع .

واتفق أصحابنا وأصحاب الشافعى - رحمهم الله - على وجوب حمل المطلق على المقيد فى القسم الثانى .

والى الاحتراز عن هذا القسم أشار الشيخ - رحمه الله - بقوله :  
- (( بعد أن يكونا حكمن )) - .

واختلفوا فى القسم الأخير :

فعند بعض أصحابنا ، وجميع أصحاب الشافعى - رحمه الله - الحمل واجب فى القسم الأول من غير حاجة الى قياس ونحوه .  
وعند عامة أصحابنا : لا حمل فيه .

واتفق أصحابنا فى القسم الأخير على أنه لا حمل فيه .

وعند أصحاب الشافعى يجب الحمل ، لكنهم اختلفوا :

فقال بعضهم : يحمل المطلق فيه على المقيد بموجب اللفظة من غير نظر الى قياس ودليل ، وجعلوه من باب المحذوف الذى سبق الى الفهم معناه كقوله تعالى : " والذاكرين الله كثيرا والذكرات " .

وقال أهل التحقيق منهم : انه يحمل على المقيد بقياس مستجمع لشرائطه وهو الصحيح عندهم . - (١)

ثم عاد الى أوجه الخلاف ، وفصلها مبينا أدلة كل فريق . (١)

ومن أمثلة ذلك موضوع : الزيادة على النص ، حيث يقول :  
 " قوله : - (( والزيادة على النص نسخ )) - وهو القسم الرابع  
 من الأقسام المذكورة .

اتفق العلماء على أن الزيادة على النص ان كانت عبادة مستقلة  
 بنفسها ، كزيادة وجوب الصوم أو الزكاة بعد وجوب الصلوات لا يكون نسخا  
 لحكم المزيد عليه ، لأنها زيادة حكم في الشرع من غير تغيير للأول .

واختلفوا في غير هذه الزيادة اذا ورد متأخرا عن المزيد عليه تأخرا  
 يجوز القول بالنسخ في ذلك القدر من الزمان ، كزيادة شرط الايمان في  
 رقبة الكفارة ، وزيادة التقصير على الجلد في حد الزاني ، بعد  
 اتفاهم على أن مثل هذه الزيادة لو وردت مقارنة للمزيد عليه لا تكون  
 نسخا ، كورود رد الشهادة في حق القذف متأخرا للجلد ، فانه لا يكون  
 نسخا له للقرآن .

فقال عامة العراقيين من مشايخنا وأكبر المتأخرين من مشايخ  
 ديارنا أنها تكون نسخا معنى ، وان كان بيانا صورة .

وقال أكثر أصحاب الشافعي : انها لا تكون نسخا ، والله ذهب  
 أبو علي الجبائي وأبو هاشم وجماعة من المتكلمين .

ونقل عن بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - أن الزيادة ان غيرت  
 المزيد عليه تغييرا شرعيا بحيث لو فعله كما كان يفعله قبل الزيادة يجب

استثناه ، كانت نسخا : كزيادة ركعة على ركعتي الفجر .

وان لم تكن كذلك لا تكون نسخا : كزيادة التغريب في حـد الزاني ، وزيادة عشرين على الثمانين في حد القاذف لو فرضنا ورود الشرع بها ، واليه ذهب الفزالي ، وعبد الجبار الهمداني مـن المعتزلة .

وأثر الخلاف يظهر في جواز الزيادة على الكتاب ، والخبر المتواتر والمشهور بخبر الواحد والقياس .

عندنا : لا يجوز ، لكن الزيادة نسخا ، وعندهم يجوز لكونها بيانا .<sup>(١)</sup>

ثم استطرده بذكر أدلة كل فريق مع مناقشة الأدلة .

---

(١) انظر التحقيق ورقة (١٧٢/ب) نسخة (أ) .

### رابعاً : اهتمامه بآراء الأقدمين من الحنفية :

يولى البخارى عنايته الخاصة بنقل آراء علماء وأئمة الأحناف وخاصة السابقين منهم وتوضيح موقفهم من كل مسألة تعرض لها ، سواء كان رأياً فردياً لواحد منهم أو منسوباً لهم بصورة جماعية .

والاقتباس التالى عن حكم الحديث المشهور يعطى صورة صادقة لهذا الجانب حيث يقول : " وأما حكمه فقد اختلفوا فيه : فذهب بعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - الى أنه ملحق بخبر الواحد ، فلا يفيد الا الظن .

وذهب أبو بكر الجصاص وجماعة من أصحابنا الى أنه مشل المتواتر فيثبت به علم اليقين ، لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة .

وذهب عيسى بن أبان من أصحابنا الى أنه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين ، فكان دين المتواتر فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى التى هي تعدل النسخ ، وان لم يجز النسخ به مطلقاً ، وهو اختيار القاضى أبى زيد وعامة المتأخرين .

وقال أبو اليسر : وحاصل الاختلاف راجع الى الكفار .

فعند الفريق الأول من أصحابنا : يكفر جاحده .

وعند الفريق الثانى : لا يكفر جاحده .

ونص شمس الأئمة - رحمه الله - على أن جاحده لا يكفر

بالاتفاق واليه أشير فى الميزان أيضاً .

وعلى هذا لا يظهر أثر الاختلاف فى الأحكام " (١)

#### خامسا : اهتمامه بالتفريعات الفقهية :

اهتم المؤلف - رحمه الله - بالتفريعات الفقهية تمثيلا واستشهادا للمسائل الأصولية المعروضة ، فافاض من المسائل الفقهية وتحليلها تحليلا دقيقا لغرض توضيح القاعدة الأصولية ، ومطابقتها للمسائل الفرعية ، فما ينتهى من فرع فقهي تفصيلا وتحليلا حتى ينتقل منه الى فرع آخر مشابه ، وكثيرا ما يقوده العرض لبعض الفروع الى المقارنة بينها وبين فروع أخرى ، وكثرتها اغتننا من ضرب المثال لها .

وأكثر استشهاده بالمسائل الفرعية من فتاوى أئمة الأحناف الأقدمين ، واستشهاده بصورة رئيسية بأراء الامام أبى حنيفة والصاحبين أبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر وغيرهم من أئمة الأحناف .

وهذا الجانب يشير بوضوح الى طبيعة " اصول الفقه " عند الأحناف ( تعريف الأصول بفروعها ) .

#### سادسا : إيجاده لتفسيرات للأحكام والمسائل :

لقد اهتم المؤلف - رحمه الله - بإعطاء تفسيرات وتعليلات منطقية معقولة للأحكام الكلية والمسائل الفرعية ، وهو ما يمكن

(١) كتاب التحقيق القسم الثاني ورقة ( ١٣٨ / أ ) نسخة ( أ ) .



أن يسمى ( فلسفة الفقه ) أو ( الفقه التعليلي ) ويدخل فى شكله العام ضمن حكمة التشريع ، حتى يجعل للحكم معنى معقولا ومفهوما يعقله كل واحد فيسهل عليه فهمه وأدائه على وجهه .

ومن هذا قوله عند كلامه على " الأضحية " :

" وذلك لأن معنى العبادة : وهو مخالفة هوى النفس بإزالة المحبوب يحصل به - أى بالتصدق بالشاة أو بالقيمة - إلا أن الشارع نقل القرية من تملك العين ، أو القيمة إلى الأمانة فى أيام النحر ، لتطهير الطعام ، فإن الناس أضاف الله تعالى يوم العيد ، ولهذا كره الأكل قبل الصلاة ليكون أول ما تناولوا من طعام الضيافة ، ومن عادة الكريم أن يضيف بأطيب ما عنده ، ومال الصدقة يصير من الأوساخ ، لازالة الآثام بهنزلة الماء المستعمل ، واليه أشار الله تعالى فى قوله : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ) ولهذا حرم على النبى - عليه الصلاة والسلام - وعلى من التحق به نسبا لكرامتهم ، وعلى الغنى لعدم حاجته ، فلا يليق بالكريم المطلق الغنى على الحقيقة أن يضيف عباده بالطعام الخبيث فنقل القرية من عين الشاة إلى الأمانة لينتقل الخبث إلى الدماء فتبقى اللحوم طيبة ، فيتحقق معنى الضيافة فى هذه الأيام باستواء الغنى والفقير فيه . . . الخ . (١)

### سابعاً : تفاديه التكرار :

حرص المؤلف - رحمه الله - بقدر الوسع على عدم التكرار الا في النادر ، فاذا ما وجد الكلام يتماثل في موضعين لجأ الى الاحالة ، فيشير على القارىء بالرجوع الى الموضع الذى سبق له دراسة الموضوع فيه .

ففي فصل " النهي " مثلاً لم يعد ما سبق له بيانه في فصل " الأمر " من موضوعات مشتركة بينهما .

فقال بعد سياقه لتعريفات " النهي " : (( وهذه العبارات بعضها قريب من بعض ويفهم ما فيها من الاحترازا ت عما ذكرنا في " الأمر " ))<sup>(١)</sup>

ثم قال بعد ذكره لوجوه صيغ " النهي " : (( . . فهي مجاز في غير التحريم والكراهة بالاتفاق .

فأما الكلام في أنها حقيقة في التحريم دون الكراهة ، أو على العكس ، أو مشتركة بينهما بالاشتراك اللفظي أو المعنوي أو موقف فعلى ما تقدم في " الأمر " من المزيف والمختار ))<sup>(٢)</sup> .

وفي بيان أقسام السنة - أيضاً - لم يعد ما سبق له بيانه في مباحث الكتاب الكريم .

فقال : " ثم السنة وأعنى بها قول الرسول هنا ، تشـارك الكتاب في الأقسام المذكورة من الخاص الى المقتضى ، لأن قولـه

(١) انظر ص ( ٨٨٧ ) .

(٢) انظر ص ( ٨٩٠ ) .

- عليه الصلاة والسلام - مثل الكتاب ، وهو كلام مستجمع لوجوه  
الفصاحة والبلاغة فتجرى فيه هذه الأقسام أيضا ، ويكون بيانها  
في الكتاب بيانا فيها <sup>(١)</sup> ، لأنها فرع الكتاب في كونها حجة ،  
اذ هي صارت حجة بالكتاب ، وتفارقه في طرق الاتصال الينا . . . " (٢)

### ثامنا : ربطه بين الموضوعات :

حرص " المؤلف " - رحمه الله - على ايجاد علاقة ذهنية  
بين المباحث والموضوعات بعضها مع بعض ، وهذا ما يضطره كثيرا  
الى ذكر فقرات تمهيدية في بداية كل بحث تمهيدا للدخول في  
المبحث الجديد ، وبهذا يشير الى الترابط التام والتسلسل  
الذهني بين الموضوع السابق والموضوع اللاحق .

فعند قول الماتن : القسم الثاني في وجوه البيان بذلك  
النظم .

قال : ( فالقسم الذي مر بيانه كان تقسيم النظم نفسه  
بحسب توحيد المعنى وتكرره ، وهذا القسم في تقسيمه بعد  
التركيب بحسب ظهور المعنى للسامع وتفاوت درجاته ، لأن المراد  
من البيان ههنا اظهار المتكلم المعنى للسامع وذلك انما يكون  
بعد التركيب . ) <sup>(٣)</sup>

(١) أى في السنة .

(٢) انظر القسم الثاني من كتاب التحقيق ورقة ( ١٣٢ / ب )

نسخة ( أ ) .

• (٣) ص ( ١٣٥ ) وانظر أيضا ص ( ٣٨٦ ) .

واستكمالا عنده لهذا الجانب المنهجي فانه يضع خطة الموضوع في مقدمة الكلام عليه ، ويشير الى أجزائه وكيفية ترتيبه لها ، لا عطاء القارىء تصورا ذهنيا أوليا عنه .

مثال ذلك في باب القياس بدأ بقوله : ( . . . ) يشتمل على بيان نفس القياس أى لغة وشريعة ، وشرطه ، وركنه وحكمه ، ودفعه ، لأن الكلام لا يصح الا بمعرفة معناه وضعاً واصطلاحاً اذ لو لم يكن له معنى لم يكن مفيداً وكان مهملًا كالحن الطيور . ولا يعتبر الا عند شرطه ، لأن توقف المشروط على الشرط كتوقف صحة الصلاة على الطهارة ، وصحة النكاح على حضور الشهود أمر ظاهر .

ولا يقوم الا بركنه ، لأن ركن الشئ نفس ذلك الشئ أو بعض ما هو داخل في ماهيته .

ولم يشرع الا لحكمة ، لأن الشئ إنما يخرج من حد السفه والعبث الى حد الحكمة بكونه مفيداً ، وذلك إنما يتحقق بالحكم .

وبعد تحقق هذه الجملة ، بقي للسائل ، ولاية الدفع ، كما ستعرفه فلم يكن بد من هذه الجملة ( ١ )

ثم بدأ في تفسير القياس لغة ثم اصطلاحاً . . الخ .

---

(١) انظر: التحقيق ورقة ( ١٧٧ / ب ) من نسخة المؤلف  
( أ ) .

### تاسعا : محاولة تضيق شقة الخلاف :

ليس من منهج " البخارى " التردد لسقطات المخالفين ،  
والتعمد لتوسيع فجوة الخلاف بل يحاول تضيقها ما أمكن ، والتماسه  
تفسيرات ومبررات لأصحابها ، لتكون أفكارهم متفقة مع ما يراه جمهور  
الأمة .

ففي معرض حديثه على " المتشابه " واختلاف العلماء فى  
علم الراسخين له ، حاول المؤلف ان يؤلف بين أقوالهم فقال :  
( ثم قيل : لا اختلاف فى هذه المسألة فى الحقيقة ، لأن من  
قال : بأن الراسخ فى العلم يعلم تأويله أراد به أنه يعلمه ظاهرا  
لا حقيقة ، ومن قال : انه لا يعلمه أراد به أنه لا يعلمه حقيقة ،  
وانما ذلك الى الله سبحانه وتعالى ) . (١)

### عاشرا : اصطناع اسلوب الحوار :

استعرض المؤلف كثيرا من الآراء ، وناقش طائفة منها ،  
ويقوده النقاش أحيانا الى ذكر البراهين المختلفة واصطناع اسلوب  
الجدل والحوار متخذا من معالجته للموضوعات طريقة السؤال والجواب  
فهو يتصور أسئلة تلقى عليه فيجيب عنها ويستعمل فى مثل هذا  
قوله : " فان قلت " أو " فاذا قيل " ثم يورد الاعتراض ويعرج  
عليه بقوله : " قلت " أو " قلنا " أو " فالجواب " .

(١) انظر ص ( ٢١٤ ، ٢١٥ ) .

ولم يكن " البخارى " أول من اتخذ هذا الأسلوب —  
النقاش وجعله أساسا فى منهجه بل لقد كان شائعا معروفا عند  
المؤلفين القدامى ، والقصد منه توضيح الآراء وتقريبها الى ذهن  
القارى .

### الحادية عشر : تلخيصه للمسائل :

إذا كانت المسائل متشعبة فصل القول فيها ، ثم فى  
خاتمها أتى بخلاصة موجزة مفيدة ، وهذا مما يدل على قوة علمه  
وتمكنه من فهم الموضوع المتناول له بالشرح .  
والأمثلة على ذلك كثيرة ، وكثرتها اغنتنا عن ضرب الأمثال  
لها . (١)

وهكذا نلاحظ أن شيخنا البخارى قد تميز بأسلوب سهل  
رصين ، ومنهج اصولي فريد ، استمد بها من طول اتصاله ومخالطته  
للعلماء والشيخ ، وكثرة مدارسته وتدريسه لمصنفات الفقه وأصوله ،  
وتعمق فهمها وجودة استيعابه لنصوصها ، وسهر أغوارها ، والبحث  
فى دقائقها .

اننا نلتص بأسلوبه الفريد ومنهجه الدقيق ، من كل تراثه  
الممتاز الذى خلفه ، وخاصة كتبه فى الأصول ، وفى مقدستها كتاباه  
" العظيمان : " الكشف " و " التحقيق " فهما النموذج الحسى  
الرفيع لفكر " مترجمنا " ومنهجه وأسلوبه ونهجه .

---

(١) انظر على سبيل المثال من (٤٣٩ ، ٤١٠ ، ٤٩٧) .

### المبحث الثالث

الامام الشافعي في كتاب " التحقيق "

=====

لقد اهتم الشيخ عبدالعزيز البخاري بالمقارنة بين آراء الأحناف وآراء غيرهم خصوصا الامام الشافعي - رحمه الله - الذي حظيت آراؤه لدى المؤلف باهتمام خاص ، اذ تكاد آراؤه دائما تذكر في مقابل آراء أئمة الأحناف عند الاختلاف شأنه في هذا شأن سلفه من الأصوليين الأحناف .

ولا تتوقف الدراسة المقارنة عند " البخاري " بين آراء الامام الشافعي وعلماء الأحناف عند سرد الخلاف وال ترجيح ، بل يعرض أيضا للمسائل الشرعية الفرعية التي نتجت عن الخلاف في القاعدة الأصولية على مذهب الفريقين .

وتغليب البخاري آراء الامام الشافعي بالمقارنة يحمل على القول بأن كتاب التحقيق " كتاب أصول فقه مقارن مع مذهب الامام الشافعي - رحمه الله - .

وان مما يستوقف الباحث في كتاب ( التحقيق ) الطريقة المثلى التي انتهجها المؤلف أثناء عرضه لآراء الشافعي - رحمه الله - وتتجلى في المظاهر التالية :

التزامه الأدب مع الشافعي :

تميزت الطريقة التي عامل بها " البخاري " آراء الشافعي بالتقدير والموضوعية ، فاذا جاء ذكره ترحم عليه ودعا له ، ورغم

أن المؤلف قد عارضه في موضوعات عديدة ، إلا أن لهجته لم تشتد عليه مرة ، مخالفاً في ذلك عادة سلفه من أئمة الحنفية كالبيزدوى ، والسرخسي ، بل خالف حتى نهجه في «الكشف» إذا كانت تشتد لهجتهم عليه أحياناً عند نقدهم لبعض آرائه ، خاصة عند كلامهم في الفوارق الفكرية بين الحنفية والشافعية .

ففي صدر كلام البيزدوى في قبول أخبار الآحاد عرض في باب مستقل ( باب بيان قسم الانقطاع ) وتكلم عن القسم الرابع من أقسام الانقطاع معنى ، وهو : ( الحديث الذي أعرض عنه الأئمة — أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — بأن ظهر منهم الاختلاف في تلك الحادثة ولم تجر المحاجة بينهم بذلك الحديث ) .<sup>(١)</sup>

فالشافعي يقبل مثل هذا الحديث والحنفية تردده .

وعلق البيزدوى على موقف الإمام الشافعي من هذا النوع من الأحاديث بقوله : " فهذا انقطاع باطن معنوي ، أعرض عنه — الخصم ، وتمسك بظاهر الانقطاع كما هو دأبه " .<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف في " الكشف " عند شرحه لكلام البيزدوى :

( ... ) - ( أعرض عنه الخصم ) - : أي الشافعي حيث لم يلتفت

(١) انظر : أصول البيزدوى ( ٢/٣ ) ، أصول السرخسي ( ١/٣٦٤ )

" التحقيق " ( ١/١٤٢ ) نسخة ( أ ) .

(٢) أصول البيزدوى ( ١٩/٢ ) .



الى هذا النوع من الانقطاع الظاهر ، حتى رد المراسيل لانقطاعها  
صورة ، وان كانت متصلة معنى ، - ( كما هو دأبه ) - : أى  
عادته فى بناء الأحكام على الظواهر (١)

وبمثل هذا قال السرخسى : ( والشافعى أعرض عن طلب  
الانقطاع معنى ، واشتغل ببناء الحكم على ظاهر الانقطاع فى  
المرسل فترك العمل به مع قوة المعنى فيه كما هو دأبه ، فانه يبني  
على الظاهر أكثر الأحكام وعلماؤنا يبنون الفقه على المعاني المؤثرة  
التي يتضح الحكم عند التأمل فيها ) (٢)

أما فى " التحقيق " فقد تجاوز " المؤلف " نقد الامام الشافعى  
واتسم أسلوبه معه بالتأدب والهدوء التامين ، واكتفى بقوله :  
( رابعها : ان لا يكون (٣) متروك الحاجة عند ظهور  
الاختلاف ، فانهم اذا تركوا الحاجة به مع وقوع الاختلاف فيما  
بينهم ، يكون مردودا عند بعض أصحابنا المتقدمين ، وعامة  
المتأخرين .

وخالفهم فى ذلك غيرهم من الأصوليين وأهل الحديث  
قائلين : بأن الحديث اذا ثبت سنده وصح فخلافاً للصحابي

(١) " كشف الاسرار " شرح " أصول البزدوى " ( ٢٠ / ٣ ) .

(٢) أصول السرخسى ( ١ / ٣٧٠ ) .

(٣) أى الحديث .

اياء وتركه العمل والمحااجة به لا يوجب رده ، لأن الخبر حجة على كافة الأمة والصحابى محجوج به كغيره <sup>(١)</sup> .

ثم استطرذ بذكر دليل الحنفية وضرب أمثلة فرعية نتجت من الخلاف فى هذه المسألة دين أى تعنيف على أحد

ومن أمثلة ذلك أيضا : ما جاء فى ( باب متابعة أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - والاعتداء بهم ) .

فقد ذكر البزدوى فى هذا المبحث موقف أئمة الأحناف من حكم تقليد الصحابى ، وذكر مقالة الامام الشافعى فى عدم وجوب التقليد ، وهى مخالفة لموقف الأحناف ، وأخيرا علق على موقف الامام الشافعى ووجد فى هذا فرصة للتنويه بشأن الأحناف ومنحاهم الاجتهادى .

فقال : " فقد ضيع الشافعى عامة وجوه السنن ، ثم مال الى القياس ، الذى هو قياس الشبه ، وهو ليس بمصالح ، لاضافة الوجوب إليه ، فما هو الا كمن ترك القياس ، وعمل باستصحاب الحال ، فجعل الاحتياط مدرجة الى العمل بلا دليل ، فصار الطريق المتناهى فى أصول الشريعة وفروعها على الكمال هو

---

(١) التحقيق ورقة ( ١٤٢ / أ ) من نسخة ( أ ) .

طريق أصحابنا بحمد الله ، اليهم انتهى الدين بكماله وبفتواهم  
قام الشرع الى آخر الدهر بخصاله ، لكنه بحر عميق لا يقطعه  
كل سابع ، والشروط كثيرة لا يجمعها كل طالب . (١)

ونهج " المؤلف " فى شرحه " الكشف " نهج الهزدوى فى  
مئته فوافقه فيما قاله وزاد عليه وما قاله :

( . . . ) (( فقد ضيع الشافعي - رحمه الله - عامة وجسوه  
السنن )) - : فانه رد المراسيل مع كثرتها ، ولم يقبل  
رواية المجهول من القرن الأولى مع شهادة الرسول - عليه الصلاة  
والسلام - لهم بالخيرية وفيه تعطيل كثير من السنة ، ولم يسر  
تقليد الصحابة ، وفيه اعراض عن كثير مما فيه شبهة السماع .

- (( كمن ترك القياس )) - : أى لم يجوز العمل به ،  
وعمل باستصحاب الحال ، مثل داود الأصفهاني الظاهري وأمثاله  
من نفاة القياس .

- (( فجعل )) - : أى الشافعي - (( الاحتياط )) -  
برد المراسيل ، ورواية المجهول وقول الصطبي احتياطاً .

- (( مدرجة )) - : أى طريقاً ووسيلة الى الوقوع فى العمل  
بما ليس بدليل موجب ، وهو قياس الشبه ، وفى أصله شبهة :

---

(١) أصول السرخسى ( ٢٢٤ / ٣ ) .

أى فى أصل القياس الصحيح شبهة ، ففي قياس الشبه أولى ،  
 أو جعله وسيلة الى العمل بما ليس بدليل موجب وهو نفس القياس ،  
 وأنه مظهر وليس بمثبت وفى أصله شبهة ، أنه صواب أو خطأ ،  
 ولا شبهة فى أصل السنة ، وإنما الشبه فى طريقها (١)

ويقول السرخسى بهذا الصدد :

( وأصحابنا هم المتسكنون بالسنة والرأى فى الحقيقة ، فقد  
 ظهر منهم تعظيم السنة ما لم يظهر من غيرهم معن يدعى أنه صاحب  
 الحديث ، لأنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لقوة درجتها ،  
 وجوزوا العمل بالمراسيل ، وقد موا خبر المجهول على القياس ، وقد موا  
 قول الصحابي على القياس ، لأن فيه شبهة السماع ) .

الى أن قال :

(( ... فأما الشافعى - رحمه الله - حين لم يجوز العمل  
 بالمراسيل فقد ترك كثيرا من السنن ، وحين لم يقبل رواية  
 المجهول فقد عطل بعض السنة أيضا ، وحين لم يرتقليد الواحد  
 من الصحابة فقد جوز الاعراض عما فيه شبهة السماع ، ثم جوز العمل  
 بقياس الشبه وهو مما لا يجوز أن يضاف اليه الوجوب بحال ، فمما  
 حاله الا كحال من لم يجوز العمل بالقياس أصلا ، ثم يعمل  
 باستصحاب الحال فحمله ما صار اليه من الاحتياط على العمل بهلا  
 دليل ، وترك العمل بالدليل .

(١) كشف الأسرار (٣/ ٢٢٤) .

وتبين أن أصحابنا هم القدوة في أحكام الشرع أصولها وفروعها ، وأن بفتواهم اتضح الطريق للناس . . . (١) .

أما في كتاب " التحقيق " فقد أعرض " البخارى " عن هذا النقد اللاذع للإمام الشافعى ، وضرب عنه صفحا ولم يعرج على ذكره بهنت شفه ، مخالفا بذلك فعل سلفه ، وفعله في " كشفه " . بل تغلبت عنده الموضوعية على التعصب المذهبي ، واكتفى بقوله :

( . . . وقال الشافعى في قوله الجديد لا يقلد أحد منهم وإن كان فيما لا يدرك بالقياس ) .

ثم قال : ( وتمسك القائلون بعدم جواز تقليد الصحابة بأنه قد ظهر منهم الفتوى بالرأى ظهورا لا وجه الى إنكاره ، واحتمال الخطأ في اجتهادهم ثابت لكونهم غير معصومين عن الخطأ كسائر المجتهدين .

ألا ترى أنه كان يخالف بعضهم بعضا ، ويرجع الواحد منهم عن فتواه إلى فتوى غيره ، وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم ولو لم يكن محتملا للخطأ لما جاز لهم المخالفة بآرائهم ، ولوجب عليهم دعاء الناس اليه .

وقد قال ابن مسعود - رضى الله عنه - إن أخطأت فمنى ومن الشيطان . (٢)

(١) أنظر : أصول السرخسى ( ١١٢ / ٢ ) .

(٢) من حديث " المفوضة " ، وفيه أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ، ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها .

وإذا كان قول الصحابي محتتملاً للخطأ لم يجوز لمجتهد آخر تقليده ، كما لا يجوز تقليد التابعي ومن بعدهم من المجتهدين .  
ولأن قول الصحابة لو كان حجة ، لكان لكونهم أعلم وأفضل من غيرهم لمشاهدتهم التنزيل وسماهم التأويل ووقوفهم من أحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - ومراده من كلامه ، على ما لم يقف عليه غيرهم ، ولو كان لذلك لكان قول الأعم الأفضل ، صاحبها كان أو غيره ، حجة على غيره لوجود العلة ، والأمر بخلافه ، إذ ليس للمجتهد تقليد من هو أفضل منه .

== فجاء في بعض الروايات عن ابن مسعود أنه قال : " فأنسي أقول فيها ان لها صداقا كصداق نسائها لا وكس ولا شطط ، وان لها الميراث ، وعليها العدة ، فان يك صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريتان . . " الحديث .

أخرجه أبو داود واللفظ له ، والنسائي وابن ماجه ، والترمذي وقال حسن صحيح ، والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي .

أبو داود رقم ( ٢١١٤-٢١١٦ ) في كتاب ( النكاح ) باب ( فبين تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ) ( ٥٨٨ / ٢ ) .  
والترمذي رقم ( ١١٤٥ ) في ( النكاح ) باب ( في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ) .  
والنسائي في ( النكاح ) باب ( اباحة التزويج بغير صداق ) ( ٣٠٦ / ٢ ) .

• وابن ماجه رقم ( ١٨٩١ ) في ( النكاح ) باب ( الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك ) ( ٦٠٩ / ١ ) .

ثم الشافعي - رحمه الله - لم يفرق بين ما لا يدرك بالرأى من المقادير ونحوها ، وبين غيرها ، لأنه يجوز أنه <sup>(١)</sup> إنما أفتى فيما لا يدرك بالقياس بخبر ظنه دليلاً ولا يكون كذلك ، ومع جواز أن لا يكون دليلاً ، لا يلزم غيره ، كالاتجاه لما احتمل أن لا يكون دليلاً ، لا يكون حجة على مجتهد آخر .

ألا ترى أن قول التابعي وسائر المجتهدين فيما لا يدرك بالرأى ليس بحجة مع أنه لا يظن بهم المجازفة والكذب ، فكذا قول <sup>(٢)</sup> الصحابي .

ثم استرسل " المؤلف " بعد ذلك بذكر الأقوال الأخرى وأدلتها ومن بينها قول الحنفية وأدلتها ، دون أن تصدر منه كلمة قاسية ، ودون التنويه بشأن الأحناف .

وهكذا . . ما رأينا في " التحقيق " ضيق عطف المؤلف ، ونقده بصورة جارحة للامام الشافعي - رحمه الله - بل تلمس اتساع صدره لتعدد الآراء وتباين وجهات النظر ، ما دام فيها منطق ، وعقلانية مقبولة ، مما يدل على مرونة فكرية ، وأفق واسع .

#### مقارنته بين المنهجين :-

لقد اهتم " المؤلف " رحمه الله بالمقارنة بين المسائل الخلافية المنهجية التي اشتد الخلاف فيها بين الحنفية من جهة

(١) أي الصحابي .

(٢) انظر : التحقيق الورقة ( ١٧٨ / ب ) نسخة ( أ ) .

والشافعية وعموم المتكلمين من جهة أخرى ، وأولاها عناية خاصة ،  
وقارن بينها مقارنة الحاذق المدقق مبينا وجوه الالتقاء والفرق ،  
والثمرة الناتجة عن هذا الخلاف .

ومن ابرز ذلك موضوع " المفاهيم " وحجبتها التي خصت  
بفصل مستقل . بدأها الماتن بقوله :

-- ( ومن الناس من عمل في النصوص بوجوه أخر فاسدة ) -- (١)

قال " المؤلف " شارحا : ( واعلم : أن عامة الأصوليين  
من أصحاب الشافعي - رحمه الله - قسموا دلالة اللفظ الى منطوق  
ومفهوم .

وقالوا : دلالة المنطوق : ما دل عليه اللفظ في محل  
النطق ، وجعلوا ما سميناه عبارة ، وإشارة واقتضا من هذا القبيل ،  
وقالوا : دلالة المفهوم : ما دل عليه اللفظ لا في محل  
النطق .

ثم قسموا المفهوم :

إلى مفهوم موافقة : وهو أن يكون المسكوت عنه موافقا فـى  
الحكم للمنطوق .

ويسمونه : فحوى الخطاب ، ولحن الخطاب أيضا ، وهو  
الذى سميناه دلالة النص .

---

(١) انظر ص ( ٤٥٥ ) .



\* والى مفهوم مخالفة : وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به فى الحكم .  
ويسمونه : دليل الخطاب ، وهو المعبر عندنا بتخصيص الشئ بالذكر .

ثم قسموا هذا القسم من المفهوم الى أقسام (١) .

ويسترسل بعد هذا فى ذكر هذه الأقسام فذكر : مفهوم اللقب ، ومفهوم الشرط ، ومفهوم الصفة ، والخلاف فى حجية كل والاستدلال لكل قول ، وجملة من الفروع الفقهية ليهين ما ترتب على ذلك الخلاف الأصولي من اختلاف فى نتائج الأحكام الفرعية .

رجوعه الى كتب الشافعية :-

لم يكتف المؤلف - رحمه الله - بالاهتمام بآراء الشافعي وأقواله والدقة فى نقلها ، بل زاد - على ذلك - الرجوع الى مصادر تلك الآراء والأقوال من كتب الشافعي نفسه ، وكتب أصحابه وأهل مذهبه ، كما سبقت الإشارة الى ذلك عند الحديث على مصادر الكتاب .

ويمكن أن نقسم هذه المصادر الى قسمين :

قسم صرح المؤلف بالرجوع اليه ، وقسم لم يصرح بالرجوع اليه وسأكتفى بالتعثيل لكتب الامام الشافعي نفسه من كلا القسمين :

فمن كتب الامام الشافعي التي صرح بها المؤلف كتاب  
 " أحكام القرآن " فقد سماه باسمه ونسبه له .

فقال عند الكلام على مسألة : " الأمر بعد الحظر " ..  
 قال : " ومن قال : بأن موجب الوجوب قبل الحظر فعامتهم على  
 أن موجب الوجوب بعد الحظر أيضا .

وذهبت طائفة من أصحاب الشافعي - رحمه الله - إلى  
 أن موجب قبل الحظر الوجوب ، وبعده الاباحة ، وعليه دل ظاهر  
 قول الشافعي - رحمه الله - في " أحكام القرآن " . كذا ذكره  
 صاحب " القواطع " . (١)

ومن كتب الامام الشافعي التي رجع اليها المؤلف ولم يصرح  
 بذكر اسمها كتاب " الرسالة " و " الأم " فقد نقل عنهما المؤلف في  
 أكثر من موطن دين الإشارة اليهما ، وقد أدركت ذلك من خلال  
 التتبع للنصوص ومقارنة بعضها ببعض .

فمن الموضوعات التي رجع المؤلف فيها إلى " الرسالة " و  
 " الأم " موضوع " حجية المرسل " .

فبعد أن نقل رأى الامام الشافعي ، ولخص شروطه التي  
 اشترطها لقبول المراسيل نقل عنه قوله :

" .. ولا أستطيع أن أقول ان الحجة تثبت به كبروتها  
 بالمتصل " . (٢)

(١) انظر ص ( ٦٤٠ ) .

(٢) التحقيق ورقة ( ١٣٤ / أ ) نسخة ( أ ) .

وهذا نص الشافعي في " الرسالة " مع تصرف يسير في  
 بعض الفاظه فنص ما جاء في الرسالة : " ولا نستطيع أن نزعـم  
 أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل (١) . (٢) .

كما نقل " المؤلف " نص الامام الشافعي حول قبول  
 مراسيل سعيد بن المسيب قائلا :

( قال (٣) : " وانما قبلت مراسيل سعيد بن المسيب ،  
 لأنني اتبعتها فوجدتها مسانيد ، فأكثر ما رواه مراسلا انما سمعته  
 من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه " .

قال : " ومن هذا حاله أحب قبول مراسيله . " (٤)

وبعد التتبع لمؤلفات الامام الشافعي رحمه الله وجدت كلامه  
 هذا في كتاب " الأم " في " الرهن الصغير " ونصه :  
 " قال - أي المناظر - فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً  
 ولم تقبلوه من غيره ٢٢ " .

(١) كذا في الرسالة . قال المحقق أحمد شاكر : في النسخ  
 المطبوعة " بالمتصل " والذي في الأصل ونسخة ابن جماعة  
 كما هنا ، وكتب عليه في ابن جماعة " صح " وهذه لفظة  
 حجازية .

(٢) انظر : الرسالة ص (٤٦٤) .

(٣) أي الشافعي .

(٤) التحقيق ورقة (١٣٤/أ) نسخة (أ) .

قلنا : " لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعا الا وجدنا ما يدل على تسديده ، ولا أثره عن أحد فيما عرفنا عنه الا ثقة معروف ، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه . . " (١)

تصحيحه لأراء تناقلتها الأحناف عنه خطأ :

رجوع المؤلف الى كتب الشافعي - رحمه الله - والأقدمين من أهل مذهبه عاد بنتائج مشمرة ، اذ لم تتوقف منفعة على تحري الدقة في النقل فحسب ، بل تعدت ذلك الى وقوف المؤلف رحمه الله على آراء ونقول غير صحيحة ، أو مرجوحة جرى علماء الأحناف على تناقلها وعزوها الى الشافعي دون تحري الدقة في نسبتها اليه ، فنبه المؤلف الى عدم صحتها وأتى بالقول الصحيح والراجح عند الشافعية .

ومن أمثلة ذلك : ما تنسبه كتب الأحناف إلى الشافعي - رحمه الله - فيمن قال لزوجته " أنت واحدة " فقالوا إنه يقول : " لا يقع بهذا اللفظ شيء وإن نوى ، لأن واحدة صفة لها وهي لا تحتل طلاقا فألغيت النية كما اذا قال لها " أنت قاعدة " ونوى طلاقا . (٢)

فبعد أن نقل المؤلف هذا القول عن الشافعي كما ينقله أئمة الأحناف عنه قال :

(١) الأم ( ١٨٨ / ٣ ) .

(٢) انظر : المبسوط للسرخسي ( ٦ / ٧٥ ) ، التحقيق ( ٣٧٨ ) .

(( ورأيت في " التهذيب " : " ولو قال لها : " أنت واحدة " ونوى الطلاق شنتين أو ثلاثا فيه وجهان :  
أحدها : لا يقع الا واحدة ، لأن منويه خلاف ملفوظه ،  
والطلاق يقع باللفظ ، ومراعاة اللفظ أولى .

والثاني : وهو الأرجح - يقع ما نوى ومعنى " واحدة " تتوحد منى هذا العدد )) .

فكان ما ذكره أصحابنا غير مأخوذ عنهم ( <sup>(١)</sup> ) أهـ

انصافه للشافعي :

نحا المؤلف - رحمه الله - في مناقشات لأدلة الخصوم منحى غيره من العلماء الذين ينتمون الى مذهب معين في أن يرد على مخالفه وينتصر لمذهبه ، وليس ضروريا أن يكون هذا تعصبا لمذهبه ، بل قد يكون مرجعه الاقتناع التام وطمأنينة الصدر بقوة دلائل المذهب .

والمؤلف - رحمه الله - قد سلك في غالب مناقشاتــــه لأدلة الشافعية هذا المسلك ، فأكثر في عرض أدلة الشافعية والجواب عليها والدفاع عن رأى الأحناف ، وفي أثناء هذا العرض لا يفوته أن يثبت رأى الأحناف ، وهو ما يهجه تدوينه في كل مسألة وموضوع .

وهذا قد يعطي لأول وهلة انطباع تعصب " البخارى " لمذهب الأحناف بحكم انتمائه اليه ، إلا أنه يمكن تصحيح هذا الانطباع بمعرفة موقفه من آراء أئمة الأحناف أنفسهم ، كأبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر وغيرهم فقد ناقش آراءهم بموضوعية تامة ، واستقلال فكرى يعتبر مثاليا ، فكثيرا ما وقف موقف المعارض لبعضهم ورجح بين آرائهم عند اختلافها ، وأحيانا يرجح الرأى الذى يوافق مذهب الشافعي ، وقد يميل الى رأى لأحد المجتهدين غير الأئمة الأربعة - كسفيان الثوري مثلا - إذا رأى الدليل معه ، وهذا غاية فى الاعتدال . (١)

---

(١) انظر : أمثلة على ذلك من ( ٣٠٣ ، ٤٤٨ ، ٧٤٠ ) .

ومن بين هذه المواقف موقفه من مسألة : "الحج هل يجب على الفور أو يجوز فيه التراخي" ، ففي أثناء عرضه للآراء فيها قال :  
( . . . ثم أبو يوسف - رحمه الله - اعتبر جانب التضيق وقال : تتعين الأشهر من العام الأول للأداء كآخر وقت الصلاة للصلاة حتى لو أخر عنه يأثم .

وعند محمد - رحمه الله - وجوبه بطريق التوسع حتى لا تتعين أشهر العام الأول للأداء ، ويجوز له التأخير الى العام الثاني والثالث بشرط أن لا يفوته من العمر .

فان قيل : لما ثبت أن وقته متضيق عند أبي يوسف - رحمه الله - لم يبق مشكلا كوقت الصوم ، ولما ثبت أنه متوسع عند محمد - رحمه الله - زاد الاشكال منه أيضا كوقت الصلاة .

قلنا : انما حكم أبو يوسف - رحمه الله - بالتضيق على سبيل الاحتياط ، حتى لا يؤدي الى تفويت العبادة لا من حيث انه انقطع جهة التوسع بالكلية ، فانه لو أدرك العام الثاني جاز أدائه فيه بالاتفاق .

وانما قال محمد - رحمه الله - بالتوسع نظرا الى ظاهر الحال لا أنه لا يحتمل التضيق عنده .

بدليل أنه لو مات قبل ادراك الأشهر من العام الثاني كان أشهر العام الأول متعينة للأداء عنده فثبت أن الاشكال لم ينزل بها قالا ( .

ثم استرسل بذكر الأدلة وتحليلها الى أن قال : ( واعلم  
أن ما ذهب اليه محمد من القول بجواز التأخير بشرط سلامة العاقبة  
على ما ذكر في الكتاب ، وعامة الكتب مشكل ، لأن العاقبة مستورة ،  
فلا يمكن بناء الأمر عليها .

فانه اذا سألنا سمائل وقال : قد وجب على الحج وأريد  
أن أخره الى السنة التي تأتي ، والعاقبة مستورة عني ، هل يحل  
لي التأخير مع الجهل بالعاقبة أم لا ؟؟

فان قلنا : نعم . فلم يأثم بالموت الذي ليس اليه ؟؟  
وان قلنا : لا يحل . فهو على خلاف مذهبه .

وان قلنا : ان كان في علم الله أنك تموت قبل إدراك السنة  
الثانية ، لا يحل لك التأخير ، وإن كان في علمه أنك تحيي فلـك  
التأخير .

فيقول : وما يدريني . ماذا في علم الله ؟ فما فتواكم في حق  
الجاهل ؟؟

ثم أجاب المؤلف بقوله :

( فلا بد من الجزم بالتحليل ، أو التحريم ، فليزم منسبه  
القول بعدم الاثم وان مات ، كما هو مذهب الشافعي ، أو الاثم  
بنفس التأخير وان لم يموت ، كما هو مذهب أبي يوسف - رحمه الله - )<sup>(١)</sup>

(١) أنظر ص ( ٢٥٥ - ٢٦٠ ) .



وهكذا نلاحظ أن " المؤلف " - رحمه الله - وإن عارض الشافعي في موضوعات عديدة ورجح رأى الأحناف على رأيه ، فقد وافقه وجنح الى رأيه في موضوعات أخرى واتسمت معارضته لآرائه بالتقدير المميز والموضوعية التامة ، وهذا يدل على انصافه واعتداله مع الشافعي وعامة مخالفيه ، ويتجلى هذا الانصاف في ذكر أدلة المخالفين ومناقشتها مناقشة علمية أولا ، وتوضيح حقيقة أقوالهم ثانيا .

وبهذا المنهج تعرض "البخارى" لكثير من موضوعات الخلاف  
الأصولية بين الامام الشافعى - رحمه الله - والأحناف مثل :  
عموم المقتضى ، وأحوال المطلق والمقيد ، وخبر الواحد ، ونسخ  
الكتاب<sup>بالسنة</sup> وغير هذا كثير مما نشره فى ثنايا الكتاب ، مما يدل على  
اهتمام خاص بأراء الشافعى والمقارنة بينها وبين الأحناف .

وبهذا الأسلوب والمنهج استطاع الأحناف أن يبلحقوا بنظرائهم  
من الشافعية والمتكلمين تأليفاً وتجميعاً في علم الأصول .

## المبحث الرابع

## تقسيم الكتاب

ليس هيناً على مثلى أن يقوم أعمال الفحول من الرجال ، فكل  
ميدان فرسان ، ولست من فرسان هذا الميدان ولا أدعى أني من  
أهل هذا الشأن ، غير اني متشبه بمن على هذا الطريق عـول ،  
تمثل بما أنشده الأول :

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم \* ان التشبه بالكرام فـلاح

وبحكم ممارستي للكتاب حيناً من الدهر ، فهما وتحقيقا ودراسة  
أقدمت على هذا الأمر - متبهاً خطورته متصوراً مدى صعوبته -  
واستطعت - مع قصر بامي وقلة بضاعتي - أن أكون في ذلك رأياً متواضعاً  
فأقول متوخياً الإنصاف ما استطعت ، مبيناً ما إليه توصلت :

ان الكتاب يعتبر بحق من كتب أصول الفقه المهمة ، اذ يعد  
مدونة أصيلة في مذهب الأحناف ، تميز بأسلوبه ومنهجه ، وهو ان لسم  
يكن أول كتاب أصولي في هذا المذهب إلا أنه يمثل مرحلة تشيـت  
أصول فقه الأحناف ، اذ عمد مؤلفه - رحمه الله - جاهداً إلى تحقيق  
أصول المذهب وتحريرها واستخراجها من فتاوى الأئمة المتقدمين .

فدون فيه أقوال الأصوليين السابقين من الأحناف حتى أولئك  
الذين لم فعثر على مؤلفاتهم ، ولم نقف على آرائهم واجتهاداتهم  
- كآبي اليسر ، وأبي المعين وغيرهما - إلا من خلال ما ينقله  
" البخاري " - رحمه الله - اذ كان حريصاً أن يبسط آراءهم  
وأدلتهم .

والكتاب الى جانب أنه مدونة أصولية ، فهو مدونة فقهية أيضا ،  
 دون فيها المؤلف آراء أئمة فقهاء الأحناف الأوائل : كأبي حنيفة ،  
 وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر في غالب ما تعرض له من  
 أمثله وشواهد .

ولم يقتصر المؤلف - رحمه الله - على ذكر آراء الأصوليين  
 الأحناف بل ضم اليها آراء الأصوليين الآخرين من الشافعية <sup>خاصة</sup> وأمامية  
 المتكلمين واستدلالاتهم ، مع المناقشات الهادفة ، الأمر الذي  
 جعل كتاب " التحقيق " من الكتب السابقة لتأسيس علم أصول الفقه  
 المقارن .

والكتاب ليس مجرد تصنيف وجمع علمي ، يستهدف تأليف ما كان  
 متفرقا في كتب الأصول ، ومطابن الفقه ، وحكاية أقوال السابقين  
 وإيراد الاعتراضات عليها والجواب عنها ، بل أضاف المؤلف إلى هذا  
 من اجتهاداته وتصحيحاته الكثير النفس ، حتى أصبح ذا رأي معروف  
 عند المتأخرين من الأصوليين الأحناف ، يَخُصُّون آراءه بالذكور ،  
 وينسبون لها ، ويعدونه من كبار المحققين في علم الأصول .

فكتاب هذا كتاب فكر واجتهاد تجلت فيه شخصية مؤلفه ففى  
 وضوح وجلالة ، ويعتبر من بين كتب المؤلف فى الأصول من آخرها  
 تأليفا ، فهو يمثل فى مباحثه قمة النضج عند " المؤلف " فلا بد  
 أن يكون غاية فى حسن التأليف وجمال العرض ، طوع لهنائه المعاني  
 وابتدع فى تحقيق المسائل والموضوعات ، ساعده على هذا اطلاعه

على أعمال السابقين من أئمة الأصول ، فهياً له الاشراف على  
أعمالهم ، الاستفادة منها ، فخرج من كل ذلك بفكر أصيل ومنهج  
مستقل فريد .

وأهمية هذا الكتاب لا تقف عند هذا<sup>الحذر</sup> ، بل حاول المؤلف  
أن يجعل من كتاب " التحقيق " كتاباً نموذجياً في أصول الفقه  
من الناحية الموضوعية والمنهجية ومظاهر هذه المحاولة تبرز في  
الأمر التالية :

الأول : محاولته تصفية علم أصول الفقه من المسائل المنطقية  
والمباحث الكلامية ، حتى في عرضه للأدلة مقتصد ، لا يذكر منها  
إلا القوى الذي يدل على وجهة نظر صاحبه بصورة جازمة ووجهية  
ولذا فقد اقتصر على المعتبر المشر من الأدلة والحجج ، واختصر  
كثيراً من عرض أدلة الموضوعات التي لا تجني من ورائها ثمرة علمية ،  
أو فائدة أصولية شرعية ، مما أحجم بعض الأصوليين في هذا العلم  
وأمدوا لأنفسهم فيها عنان البحث فأكثروا من الأدلة والجدل بقصد  
الرياضة الذهنية للطالب .

فاذا وجد المؤلف - أن طبيعة البحث تقوده إلى مثل هذه  
الموضوعات فإنه يناقشها بقدر محدود ، ويشير إلى الموضع الطبيعي  
لبحثها .

ففي موضوع " التكليف بالمحال " لم يقف الا قصيراً حيث ذكر  
الأقوال مختصرة ، والأدلة مقتضبة ، ثم قال : (( وباقي الكلام يعرف  
في علم الكلام ))<sup>(١)</sup> .

وهو بهذا يوفر على الدارس الوقت والجهد .

الثاني : توخيه سهولة الأسلوب في عرض المسائل الأصولية والحق يقال : إنَّ السُّهولة التي نراها في " التحقيق " لا تَكَادُ توجد في أى كتاب آخر ، ولا نريد الاستدلال على ذلك ، لأنَّ الكتاب كله شاهدٌ عليه ، فالقاءُ نظرةٍ سريعةٍ على بداية الكتاب يُقْنِعُكَ بمدى سهولة الأسلوب فيه ، بالإضافة إلى أنه كتابٌ منقحٌ مهذبٌ حُذِفَ منه ما لا جدوى في ذكره ، ولا طائل في التعليق عليه ، فغير أنَّ تنقيحه لم يكن على حساب الإخلال بالمعنى ، ولا تهذيبه على حساب الوضوح ، فلم يؤدِّ إلى صعوبة الفهم ، والتعقيد ، بل حافظ على جمال اللفظ ، ووضوح المعنى محققاً بذلك قوة البلاغة في كتابه .

الثالث : تغليبُه جانب المعاني على الألفاظ ، وقد اتخذ هذا ديدناً له ، وقانوناً علمياً التزمه على مدى عرضه مسائل وقواعد علم الأصول .

وقد أوضح من هذا المبدأ العلمي المهم في كتابه :  
 " ردِّ قواعد التحقيق " حيث يقول رداً على المُعْتَرِضِ :  
 ( قلت : ليس من دأب السلف الالتفات إلى مثل هذه التكلفات ، والتضيُّق في الأمر إلى هذا الحد ، إذ الالتفات إليها من ضيق العطن ، وقصور الباع عن المقصود ، بل نظرهم إلى المعاني والارشاد إليها بأى لفظ تيسر ، وربما أوردوا ألفاظاً جلية ، وربما

أوردوا ألفاظا خفية منضما اليها ما يزيل خفاها ، واتبعوا في ذلك كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - .

فان الله تعالى قد بين الأحكام والمعاني لها في كتابه بعبارات جلية ، وعبارات خفية منضما اليها قرائن توقف على المراد بالتأمل فيها .

وكذلك الرسول - عليه الصلاة والسلام - في بيان الأحكام أيضا .

فسلكوا هذا الطريق ولم يلتفتوا الى قوانين أهل الفلسفة .

ثم استشهد بكلام الغزالي في " المستصفي " قائلا :

" . . . قال الامام الغزالي - رحمه الله - بعد ذكره ما يحتسّر

في الحد من الألفاظ الوحشية الغريبة ، والمجازية والمشاركة المتردة :  
 " ولو طول مطول ، أو استعلاء مستعير ، أو أتى بلفظ مشترك ومصرف مراده بالتصريح ، أو بالقرينة فلا يستعظم ذلك ، لأن هذه المزايا تحسينات وتزيينات كالأهازير من الطعام<sup>(١)</sup> المقصود ، وانما المتحذلقون يستعظمون مثل ذلك ويستنكرونه غاية الاستنكار لميل طباعهم القاصرة عن المقصود الأصلي الى الوسائل والتوابع . . . "

واستمر في نقل كلام الغزالي الى قوله : " . . . واللفظ غير

مراد لعينه ، الا عند من يحوم حول العبارات ، فيكون اعتراضه عليها وشغفه بها . . . " <sup>(٢)</sup> أهـ .

(١) سقطت من كتاب " رد القوادح " .

(٢) نقل المؤلف كلام الغزالي بتصريف يسير .

انظر : كتاب " رد قوادح التحقيق " الورقة ( ١/٧ - ١/٨ ) ،

المستصفي ( ١٦/١ ، ١٧ ) .

( ٢٢١ )

وفي سبيل تحقيق هذا المبدأ العلمي فإنه تجاهل<sup>عن</sup> الكثير من  
النقاش ، والاستدلالات التي يقدمها الأصوليون في مجال النزاع ،  
لأنها لا تخدم معنى ، فمن ثم اشتهر كتابه هذا بين الأصوليين  
بتحقيق المسائل ، وتحرير النزاع .

الرابع : كثرة استشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث  
النبوية ، وتحليلها بما يتلاءم ومناسبة النقاش ، والمؤلف - رحمه الله -  
قد التزم تطبيق الأصول على الآيات القرآنية والسنة النبوية في غالب  
مباحث الكتاب ، مما يعطي الأصول الصورة العلمية التطبيقية .

ولا يفوته أن يذكر أسباب نزول الآية ، وسبب ورود الحديث  
يستعين بذلك في توضيح ملتبس ، أو توجيه معنى ، لأن من الآيات  
والأحاديث ما لا يعلم على حقيقة معناها إلا من جهة العلم بسبب  
نزولها وورودها .

واعتمد في تفسير الآيات على كلام أئمة التفسير من الصحابة  
والتابعين أمثال : علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن عمر ،  
وعائشة ، وعروة ومجاهد ، وقتادة ، والضحاك ، والحسن البصري  
 وغيرهم . كما كان يعتمد على كتب التفسير المعتمدة .

ويحاول أن يوضح المعنى اللغوي لألفاظ الآيات ، ويقوده  
هذا إلى أن يتعرض لاشتقاق الألفاظ وأصلها ويدخل إلى معناها  
وأحكامها . (١)

(١) انظر ص : ( ١١٨ ، ٢٠٨ ، ٤٧٦ ، ٥٧٢ ، ٧٦٩ ) .

هذا وما يزداد به الكتاب أهمية أنه احتفظ بجملة من أسماء الكتب في الفقه وأصوله وغيرها ومنها ما لم يصل إلينا وكان في ذكرها ، والقتباس منها تأكيد نسبتها إلى أصحابها .

كذلك هناك كثير من العلماء الذين ورد ذكرهم ، ونقل عنهم من الفقهاء ، والأصوليين ، وغيرهم وكان منهم من لم يشتهر في عصرنا ، ولم يعرف عنه الدارسون إلا القليل ، لأنه لم يبق من تراثه شيء ، فكان ذكر آرائه بمثابة حفظ لها ، كأبي اليسر ، والبرغوي ، وقطب الدين القنطري وغيرهم .

وفي الجملة : فإن كتاب " التحقيق " الذي نفضنا عنه الغبار ، ونقدمه بين يدي القراء ، كتاب قيم ، حوى قواعد علم الأصول ومبادئه ومعادئ فصوله ، وآخرها المؤلف بالفوائد الأصولية والمصطلح والفروع الفقهية ، إذ اطلع مصنفه قبل تأليفه على أكثر كتب هذا الفن وما يتعلق به ، واستفاد منها استفادة الناقد البصير ، وأفاد منها ونقل عنها الكثير .

يقول المؤلف - عن نفسه - في خاتمة كتابه " كشف الأسرار " . . . . بعد مطالعات طويلة لكتب المحققين من السلف ومراجعات كثيرة إلى المدققين من فحول الخلف ، في طلب ما يزيل الإغفال ، وتحصيل ما يزيل الإشكال " . أهـ (١)

(١) انظر : كشف الأسرار ( ٤٠٢/٤ ) .



أما سلاسة الكتاب ، وحلاوة أسلوبه ، فإن كل بحث من بحوثه لينطق به ، ويدل على أن مؤلفه كاتبٌ قدير ، وأديبٌ ضليع ، متمكن من اللغة وآدابها وفقهها ، فقرأه صفحات من كتاب " التحقيق " تعطى الدليل القاطع على مقدرة التعبير ، وفصاحة المتناهي .

وقد بذل المؤلف إلى جانب هذه الملكة العلمية مجهوداً جباراً وعناءً شديداً في سبيل تنقيح الكتاب وتهذيبه لجعل منه نموذجاً حياً لدراسة علم الأصول ، بغزارة فوائده ، ونقاته من الحشو والتزويق ، واشتماله على محض المهم وعين التحقيق .

يقول - رحمه الله - في خاتمة " التحليل " :  
 " .. فبذلت مجهودى فى توضيح ما استنبهت من حقائقه ، وأنجزت موعودى فى تشرح ما استصعب من دقائقه ، وبالفيت فى تصحيح ألفاظه ، وتنقيح معانيه ، بقدر الإمكان ، واجتهدت فى شرح لغائه وكشف نكاته بأبلغ بيان ، وأنصح تبیان ، فكم من يوم عانيت فيه شرائد الفكر ، وكم من ليلة قاسيت منها مشاق السهر ، حتى تسر لى هذا التحقيق وقادنى التوفيق إلى هذا الطريق .. " .

\* \* \*

\* \*

## المبحث الخامس

## أثر " التحقيق " في كتب الأصول

يعتبر كتاب " التحقيق " من كتب الأصول التي لها كبير الأثر في الكتب التي دونت من بعده ، بل يعد واحداً من بين الكتب المهمة التي عليها مدار أصول الفقه الحنفي ، فقلما نجد كتاباً أصولياً على مذهب الأحناف متأخراً عنه الا وقد اعتمد عليه ، ونقل منه وأشار إليه ، ومن بينها : " فواتح الرحموت " <sup>(١)</sup> ، وحاشية " الرهاوي " <sup>(٢)</sup> و " عزمي زاده " <sup>(٣)</sup> و " أنوار الحلك " <sup>(٤)</sup> ، على شرح " المنار " لابن ملك و " قمر الأقمار " <sup>(٥)</sup> على " نورد الأنوار " و " نسمات الاسحار " <sup>(٦)</sup> وغيرها من كتب الأصول التي جاءت من بعده ، اذ لا سبيل أن آتي على ذكرها كلها لكثرتها .

أما الكتب التي شرحت " منتخب الاخسيكتي " من بعده فقد تأثرت به تمام التأثير ، فلورجع القاري الى كتابي " النامي " و " النظامي " - مثلاً - وقرأ ولو شيئاً يسيراً منهما للمس ذلك واضحاً جلياً ، وفي كثرة غنى لنا عن ضرب الأمثال له .

(١) انظر على سبيل المثال ص ( ٢٧٨ / ٢ ) .

(٢) انظر على سبيل المثال ص ( ٤١٨ ) .

(٣) انظر على سبيل المثال ص ( ٤٢٥ ، ٥١٨ ، ٨١٧ ، ٩٤٨ ) ،

. ( ٩٤٩ ) .

(٤) انظر على سبيل المثال ص ( ٤٦ ) .

(٥) انظر على سبيل المثال ( ١٧٩ ، ٢٥٣ ) .

(٦) انظر على سبيل المثال ( ١٢٥ ) .

ومن خلال مقابلي لنصوص الكتاب مع نصوص كتب أخرى من كتب أصول الحنفية متأخرة عنه ، لاحظت أن بعضها تنقل عباراتـــــــــــــــــه وآراءه باللفظ تارة وبالمعنى تارة أخرى دين الإشارة اليه .

من بينها : شرح " المنار " لابن ملك ، مما جعل أصحاب الحواشي في بعض الأحيان ينبهون على ذلك .

ففي بداية شرحه " للمنار " وعند قول الماتن : (( وانما تعرف أحكام الشرع ، بمعرفة أقسامها ، وذلك أربعة . . )) .

قال ابن ملك شارحا : ( أى الأحكام الثابتة في الشرع المتعلقة بالقرآن ، احترز به عن القصص ، والأمثال ، والمواظ الواردة في القرآن . . )<sup>(١)</sup> الخ .

قال عزى زاده - معلقا - : (( قوله : " واحترز به عن القصص " الخ في منتخب الاخسيكتي : " وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع الى معرفة أحكام الشرع أربعة " . وقال صاحب التحقيق في تفسيره : ( . . - )) وأقسام النظم والمعنى (( - : أى نظم القرآن ومعناه - )) فيما يرجع الى معرفة أحكام الشرع (( - واحترز به عما لم يحصل به معرفة الأحكام دين القصص والأمثال والحكم وغيرها ) .

---

(١) " المنار " مع شرحه لابن ملك ( ٤٨ ، ٤٩ ) ، التحقيق ( ٥٨ ) .

ونقله الشارح - رحمه الله - بعينه الى شرح هذا المتن وان كان  
بين العبارتين تفاوت ظاهر في افادة ذلك المرام ((<sup>(١)</sup>) انتهى كلام  
عزمي زاده .

وبكثرة تتبعي لكتب الأصول الثمينة تنقل عن " التحقيق " لمست  
أن نقلها عنه في معظم الأحيان لم يكن لقصد الاحالة على مظهران  
المسائل فحسب ، بل أكثر ما يكون القصد منه لتوضيح مشكل أو تصحيح  
رأى ، أو ترجيح قول على قول ، أو كشف غموض ، أو رفع لبس ،  
أو تحقيق مسألة .. أو نحو ذلك وهذا يدل على مدى عمق أثر  
الكتاب في كتب الأصول المتأخرة عنه .

خذ أقرب مثال على ذلك نقول حواشى شرح " المنار " وتتبعها  
ولو في الأماكن التي أحلنا عليها آنفاً ، تبرز لك هذه الحقيقة .

فعند الكلام على تعريف " القرآن " يقول صاحب حاشية أنوار  
الحلك : ( قوله : " وهو مذهب أبي حنيفة " : ليس هذا من  
كلام الشارح ليكون معنى " الأدب في حقه " ، بل هو من جملة مقالة  
الزاعم ، بدليل قول صاحب التحقيق : " ومنهم من اعتقد أنه اسم  
للمعنى دون النظم وزعم أنه مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - " )<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية عزمي زاده على شرح ابن ملك على " المنار " ( ٤٩ ) .

(٢) انظر حاشية الرواوى ( ٤٦ ) ، التحقيق ( ٤٨ ) .

وفى مسألة : " المجاز خلف عن الحقيقة " وعند التمثيل  
بما اذا قال لعبد : " هذا ابني " هل يكون قوله هذا ، خلف  
عن قوله : " هذا حر " ٢٢ . الخ .

قال الرهاوى : ( .. قوله : " هذا غير صحيح " : يعني  
تفسير بعض الشراح الحقيقة بما ذكر ، قال صاحب " التحقيق " :  
" هذا التفسير غير متضح لأن المجاز لا يكون خلفا الا عن حقيقة  
التي نقلت عن محلها الى محل المجاز ، اما عن الحقيقة الثابتة  
لمحل المجاز فلا ، ولو كان لفظ " هذا ابني " خلفا عن لفظ  
هذا حر لما تأتى الخلاف فى قوله : " هذا ابني " للأكرسنا  
منه ، لأن حكم الأصل هو الحرية الثابتة بقوله : " هذا حر " .  
ليس بممتنع فى هذا المحل بل متصور كما فى الأصغر سنا منه فليزوم  
أن يثبت العتق عندهما ، لوجود شرط المجاز : وهو تصور حكم  
الأصل والأمر بخلافه ، بل المراد بالخلفية فى الحكم والتكلم ما قلنا ،  
وهذا الكلام غير منعقد فى نفسه لا يجاب الحكم أصلا ( ١ ) .

وفى فصل " الأمور المعترضة على الأهلية " قسم ابن مـ  
الجنون الى قسمين : عارضى : بأن بلغ عاقلا ثم جن ، وأصلى :  
بأن بلغ مجنونا . وعند قوله : " .. ان الجنون الحاصل قبل البلوغ  
حصل فى وقت نقصان الدماغ على ما خلق عليه من الضعف " .

( ١ ) انظر حاشية الرهاوى ( ٤١٨ ) ، وقد تصرف فى كلام صاحب  
التحقيق تقدما وتأخيرا واختصارا .

انظر : التحقيق ( ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ) .

قال عزمي زاده : ( قوله : " على ما خلق عليه من الضعف " قال في التحقيق : " ان الجنين الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان الدماغ لآفة مانعة عن قبول مبقية له على ما خلق عليه من الضعف الأصلي " .

والشارح قصد ايجاز هذا الكلام فأخل بالمراد فتدبر (١)

ولم تكن كتب الأصول وحدها هي التي تأثرت بكتاب " التحقيق " بل سرى تأثيره الى كتب الفقه ، وكتب المصطلحات العلمية ، وهذا يعطى أقوى الأدلة على امتداد ابعاد تأثير الكتاب على المؤلفات التي أتت من بعده .

فكتب الفقه تنقل عنه المسائل الفقهية التي نشرها المؤلف ففى ثفايا كتابه تفريعا وتمثيلا واستشهادا على القواعد الأصولية .

فالكمال ابن الهمام فى كتابه الشهير " فتح القدير " على " الهداية " - وهو كتاب يعد من أهم كتب فقه الأحناف المقارن - نقل عن " التحقيق " ، التحقيق فى بعض المسائل التي ظهر فيها الخلاف بين أئمة الأحناف روما للتقريب بين الآراء ، والتخفيف من حدة الخلاف .

ففى معرض حديث " ابن الهمام " على حكم النية فى صوم رمضان تعرض لأقوال الحنفية فى مسألة : ما اذا نوى المقيم ، أو المسافر ،

(٢) انظر : حاشية عزمي زاده ( ٩٤٨ ) .

أو المريض ، في رمضان واجبا آخر بأن نوى النذر أو الكفارة  
أو القضاء ونحو ذلك إ . هل يقع صومه عن فرض الوقت ويصح عن  
رمضان ؟؟ أو يقع عما نوى ؟؟

فاتفق الأحناف : في حكم المقيم وأنه يقع عن رمضان .

واختلفوا : في حكم المسافر والمريض .

فعند صاحبين : حكمها كحكم المقيم ، فلا فرق بين

المسافر والمقيم ولا الصحيح

ولا السقيم .

وفرق أبو حنيفة بينهما : فجعل المسافر إذا نوى واجبا

آخر يقع عما نوى .

واختلفت الرواية عنه في المريض :

فمنهم من روى عنه : أن المريض عنده كالسافر - أي يقع

صومه عما نوى - وأخذ بهذه الرواية جماعة من الحنفية كأبي الحسن

الكرخي ، وصاحب الهداية المرغيناني ، وخواهر زاده ، وظهير

الدين الولوالجي ، وظهير الدين البخاري - صاحب الفتاوى -

وأبي الفضل الكرمانى وغيرهم .

ومنهم من روى عنه : أن المريض عنده كالمقيم ، وأخذ بهذه

الرواية جماعة من الحنفية منهم : السرخسى ، والبزدوى .

فذكر ابن الهمام افتراق ائمة الحنفية في هذه المسألة نظرا

لاختلاف الرواية عن أبي حنيفة ثم استدل بكلام المؤلف فـ

التحقيق " للجمع بين هذه الأقوال المتضاربة ، وتضييق شقة

الخلافا .

فما قاله بشأن هذه المسألة : ( ... وأما اخراج المريض إذا نوى واجبا آخر وجعله كالسافر ، فهي رواية الحسن عنه ، وهو اختيار صاحب الهداية ، وأكثر مشايخ بخارى ، لأن رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز ، فكان المسافر نفسى تعلق الرخصة فى حقه بعجز مقدر .

وذكر فخر الاسلام ، وشمس الأئمة أنه يقع عما نوى ، لأن رخصته متعلقة بحقيقة العجز .

قيل : ما قاله خلاف ظاهر الرواية ( .

ثم قال : ( وقال الشيخ عبدالعزيز : \* وكشف هذا أن الرخصة لا تتعلق بنفس المرض بالاجماع ، لأنه يتنوع الى : ما يضر به الصوم نحو : الحميات ، ووجع الرأس ، والعين وغيرها .

وما لا يضر به : كالأمراض الرطوبية ، وفساد الهضم وغيرها ذلك .

والترخص إنما ثبت للحاجة الى دفع المشقة ، فيتعلق فى النوع الأول : بخوف ازدياد المرض ، ولم يشترط فيه العجز الحقيقى دفعا للحرج .

وفى الثانى : بحقيقته .

فاذا صام هذا المريض من واجب آخر ، أو النقل ولم يهلك ظهر أنه لم يكن عاجزا فلم يثبت له الترخص ، فيقع من فرض الوقت .

واذا صام ذلك المريض كذلك يقع عما نوى لتعلقها بعجز مقدر : وهو ازدياد المرض كالسافر .



فيستقيم جواب الفريقين ، والى هذا أشار شمس الأئمة حين قال : " وذكر أبو الحسن الكرخي : أن الجواب في المريض والمسافر سواء على قول أبي حنيفة - رحمه الله - ، وهذا سهو أو مؤول ومراده مريض يطبق الصوم ويخاف منه ازدياد المرض ، فهذا يدل على صحة ما ذكرنا (١) أهـ .

ونقل ابن الهمام هذا من كتاب " التحقيق " بتصرف حيث ذكره مختصرا بحذف بعض فقراته ، والمؤلف في " التحقيق " صدر كلامه هذا بقوله : " قلت وكشف هذه الرخصة . . " الخ (٢)

والتهانوي في كتابه " كشف اصطلاحات الفنون " نقل من " التحقيق " الكثير من التعريفات ، والمقارنات التي يعقدها المؤلف أحيانا للتفريق بين بعض المصطلحات التي قد يصعب التمييز بينهما .

فعند تعريف " الضد " وبين اختلاف أهل العلم في تعريفه حسب اختلاف فنونهم قال : " ثم الضد في اصطلاح الفقهاء يطلق على كل من المتقابلات مطلقا ، صرح به في " التحقيق " (٣)

(١) فتح القدير ( ٢ / ٣١٠ ، ٣١١ ) .

(٢) انظر ص ( ٧٤٠ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ) .

(٣) انظر : كشف اصطلاحات الفنون ( ٨٧٤ ) ط الهند التحقيق ص ( ١٧١ ) .

وبالجملة "فأثر" التحقيق " واضح في كتب الأصول التي  
ألفت بعده على المذهب الحنفي ، حيث امتلأت بأقواله ،  
وازدانت بترجيحاته ومختاراته ، وتجملت بتعريفاته ومناقشات—ه  
لمبقي مؤلفه على مدى الأزمان والدهور أصوليا يستنار بفكره ،  
ويعول عليه في هذا الميدان ، إذ قل أن تجد من كتب الأصول  
ألف بعده خلا عن ذكره وآرائه ، وانك لتجد اسمه يتردد ويكثر  
في المصنفات الأصولية التي جاءت بعده .

\*

\*

\*

xx

\*

\*

المبحث السادس

سرعة انتشاره ، وده قوادحه

~~~~~

لما كان كتاب " التحقيق " بهذه الأهمية ، فسرعان ما انتشر بين طلبة العلم بمجرد أن انتهى المؤلف من تأليفه وأولوه ما يستحقه من عناية واهتمام ، وذلك يعود الى أهمية الكتاب من ناحية ، وأهمية مؤلفه من الناحية الأخرى .

ومن القرائن التي تدلنا على سرعة انتشار الكتاب ، أن أحد العلماء المعاصرين للمؤلف ويسمى " السمرقندى " ^(١) قد تعرض لنقد بعض مسائل الكتاب وألف في ذلك كتابا سماه " قوادح التحقيق " .

وأطلع الشيخ عبدالعزيز البخارى على كتاب " القوادح " وألح عليه جماعة من أصحابه وتلامذته كل الإلحاح أن يتصدى للجواب عن اعتراضات السمرقندى ، فأجاب عنها في كتاب مستقل سماه :

" رد قوادح التحقيق " .

ومعلوم أن كتاب " التحقيق " نفسه ألفه " البخارى " فى أخريات حياته . فهذه الفترة الوجيزة التي تم فيها تأليف كتابين عن كتاب " التحقيق " أحدهما فى الاعتراضات عليه ، والآخر فى

(١) لم تسعنا كتب التراجم بذكر اسمه كاملا بل اكتفت بذكر نسبه الى

" سمرقندى " حتى المؤلف حين رد اعتراضاته فى كتابه :

" رد قوادح التحقيق " لم يتعرض لذكر اسمه مطلقا ، وكتب على

ورقة الغلاف " والقوادح للسمرقندى " .

الجواب عنها ، تدلنا دالة واضحة على سرعة انتشار الكتاب ، ومدى تليف أهل العلم ابتداءً من عصر " البخارى " للاطلاع عليه ، والاشتغال به درسا وفهما تفههما .

فالسمرقندى - رحمه الله - لم يكتف بمجرد القراءة ، بل قرأه قراءة تحصيل وتدقيق ، وليست ثمت مجافاة للحقيقة أن يقال : ان كتاب " التحقيق " مسائله وموضوعاته كانت فى ذهنه ، ومحمل اعتباره وتأمله ، حتى تمكن من التصدى لنقده والاعتراض عليه .

و " البخارى " فى رده تناول تلك الاعتراضات واحداً تلو الآخر وأجاب عنها جواباً مقنعاً ، شافياً ، كافياً .

هذا وما يستوقف الباحث هنا أن صاحب " كشف الظنون " لم ينسب كتاب " رد قواعد التحقيق " لعبد العزيز البخارى - رحمه الله - ولا لأحد من العلماء بعينه بل أطلق فقال :
 " وعلى التحقيق اعتراضات للسيد السمرقندى وأجاب عنها بعض العلماء فى مجلد أوله : الحمد لله الذى شيد بناء الاسلام ومهد قواعده .. ألخ " أهـ^(١)

ومن خلال بحثى ودراستى للكتاب نفسه أيقنت أنه من مؤلفات عبد العزيز البخارى واليك الأدلة على ما أقول :

(١) كشف الظنون (١٨٤٩/٢) .

(١) الكتاب مخطوط ، وتوجد منه نسخة فى مكتبة " كوبرهلى " بتركيا تحت رقم (٢٩٨) ، ويقع فى (١٤٣) ورقة وكل وجه يحتوى على (١٩) سطرا ، وهذه النسخة مصورة بالجامعة الاسلامية وبنسبة صورة منها ، وقد وجد اسمه عليها ، حيث كتب على ورقة العنوان بخط ناسخها ما يلى :

(كتاب " رد قوادح التحقيق " لمؤلف " التحقيق " عبدالعزيز البخارى .

و " القوادح " للسمرقندى) .

وهذا من أقوى الأدلة وأثبتها على صحة نسبة الكتاب للمؤلف .

(٢) ان الناظر فى كتب الشيخ عبدالعزيز البخارى وخاصة " كشف الأسرار " و " التحقيق " لا يجد تفاوتاً بينهما وبين كتاب " رد قوادح التحقيق " لا من حيث الاعتماد على المصادر ولا من حيث الأسلوب وطريقة العرض الا بمقدار ما يتطلبه الموضوع المبحث .

فمن خلال تتبعي لمسائل الكتاب لم أشر على نقل فيه من مصدر متأخر عن زمن " البخارى " والا لو وجد لأدركنا أن الكتاب ليس له ، وانما لأحد العلماء ، من أتى بعده .

وكذلك الأسلوب ، فبكترة ممارستي الطويلة لأسلوب البخارى فى كتابه " التحقيق " و " الكشف " انقدح فى ذهنى طابع أسلوبه العام بحيث استطيع أن أفرق بينه وبين أسلوب غيره ، فوجدت أسلوب " رد قوادح التحقيق " مشابها لأسلوب المؤلف فى " الكشف " و " التحقيق " وكأنه يخرج من مشكاة واحدة .

لآخر
ومعلوم أن أسلوب الكاتب عادة لا يختلف من كتاب إلى كتاب ، لأنه
يتكون نتيجة لمقدمات علمية ، وتؤثر فيه عناصر أخرى شخصية ونفسية .

فبمجرد قراءة القارئ مقدمة " رد قواعد التحقيق " والمقارنة
بينها وبين مقدمتي " الكشف " و " التحقيق " يلمس مصداق
ما نقول .

استهل المؤلف مقدمة الكتاب بقوله :

" الحمد لله الذي شيد بناء الاسلام ومهد قواعده ، وأحكم
أساس الشرع وأيد شواهد ، وأثار بآثار لطفه مناهج الدين ،
وأضاء بأنوار فضله مسائل اليقين ، والصلاة على من انبعث هاديا
الى الطريقة المثلى ، داعيا الى التمسك بالعروة الوثقى ، محمد
أفضل بريته ، وعلى آله وعترته وذريته " (١) .

وهكذا يسترسل المؤلف في مقدمته بهذا الأسلوب الأدبي
الرائع ، ليقدم قطعة نثرية ، تمثل النثر الفني الذي كان سائدا
في عصره ، مشابهة للقطعتين النثريتين في مقدمتي كتابيه :
" الكشف " و " التحقيق " .

ولما وصل في مقدمة الكتاب الى بيان الأسباب التي شذته
الى تأليفه ، نجده يذكر سببا طالما كرره في مقدمات كتبه وهو :
الاستجابة لطلب الأصحاب ، حيث يقول : " . . . والتسمني

(١) رد قواعد التحقيق : (ورقة ٢ / أ) .

زمرة الأصحاب ، أن أقف في معرض الجواب ، وأتصدى لرفع
اعتراضاته بالكشف عن المباني ، واتعرض لازالة تلك الشبهة ببيان
حقائق المعاني ، فأجبتهم الى سؤالهم ، وشرعت في انجـاح
مأمولهم ، مستعينا بالله في الارشاد الى سبيل التحقيق ، متوكلا
عليه في الهداية الى سوا الطريق ، فهو المرشد الى الدين القويم
والهادي الى الصراط المستقيم ، ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ^(١) .

(٣) كثرة احالته على كتابه " الكشف " و " التحقيق " ومنـد
الاحالة ينص في الغالب بقوله : " كما ذكرته في الكشف " أو
" في التحقيق " ونحوها من العبارات ، و " الكشف " و
" التحقيق " قد صحت نسبتهما اليه ، فبالتالي تصح نسبة
كتاب " رد قوادح التحقيق " اليه أيضا .

ومن أمثلة ذلك قوله : " . . قلت هذا السؤال مع جوابه
مذكور في " الكشف " ، وفي عبارة " التحقيق " اشارة اليه أيضا ،
ولكن ميلي الى أن السؤال لازم ، وقد أشرت اليه في آخر الجواب
الذي ذكرته في " الكشف " ^(٢) .

ومن جملة هذه القرائن يجد الباحث نفسه آمنة مطمئنة الى
أن كتاب " رد قوادح التحقيق " من مؤلفات الشيخ / عبدالعزیز
البخاری - رحمه الله - .

(١) انظر : " رد قوادح التحقيق " ورقة (٢ / ١) .

(٢) انظر : " رد قوادح التحقيق " ورقة (٦٧ / ١) .

المبحث السابع

مقارنة بين " الكشف " و " التحقيق "

XX

من خلال دراستي وممارستي لكتاب " التحقيق " ومراجعتي
وكثرة نظري في كتاب " الكشف " للشيخ عبدالعزیز بن أحمد
البخاری يمكن أن اعقد مقارنة موجزة بين الكتابين فأقول :

(١) يعتبر كل من كتاب " الكشف " و " التحقيق " من كتب
الشرح ، " فالكشف " شرح " لأصول البزدوى " و " التحقيق "
شرح " لمنتخب الاغسيكتي " .

(٢) يمتاز كتاب " التحقيق " على " الكشف " بأنه من مصنفات
المؤلف التي ألفها في آخر حياته العلمية ، فمن المقطوع به
أنه - رحمه الله - ألفه بعد " الكشف " كما أشار الى ذلك في
مقدمة " التحقيق " (١) ، ومن الطبيعي أن المؤلف كلما تقدمت
به السن زادت تجاربه واتسمت آراءه بالنضج ، واقترب من الكمال
في أعماله العلمية .

(٣) يعتبر كتاب " التحقيق " وسطا بين الايجاز والاطناب
سرف فيه " البخارى " عنايته الى التحقيق والترتيب ، فهو من
حيث الحجم دون " كشف الأسرار " لميل الأخير الى الاستقصاء

(١) انظر ص (٧) .

والاسباب ، أما " التحقيق " فقد التزم المؤلف فيه بالموضوعية التامة ، فترك كثرة الاستطراد ، وإذا شعر أن الموضوع يجبره الى الاستطراد أحال على " الكشف " ، واقتصر فيه على المقيّد من الأدلة والواضح من الأمثلة ، ونقى الكتاب عن الحشو ، وصفاه من المسائل المنطقية ، والمباحث الكلامية .

وبالجملة " فالكشف " وإن كان أوسع ، إلا أن " التحقيق " قد حوى خلاصة أفكار المؤلف ، وعصاره آرائه الأصولية .

(٤) يمتاز " التحقيق " بأن المؤلف - رحمه الله - قد تولى بنفسه الجواب عن الاعتراضات الواردة عليه ، وهذه لوحدها ميزة نادرة قلما تتوفر لكتاب من الكتب الأصولية ، فهناك الاشكالات الكثيرة الغامضة الواردة على كثير من الكتب تحير الباحثين والمحققين في حلها ، وانتابهم الشك في أمرها ، ولو أثبتت هذه الاشكالات في حياة المؤلفين لتصدوا للجواب عنها ، وأما طوا لثام الشك عن وجه اليقين ، كما فعل " البخارى " - رحمه الله - فى كتابه " رد قواعد التحقيق " .

(٥) ذكر المؤلف - رحمه الله - فى " التحقيق " بعض الضوابط وأوجه الفرق بين بعض المصطلحات العلمية ، ولم يتعرض لذكرها فى " الكشف " رغم سعة .

من ذلك تعداده أوجه الفرق بين المقتضى والمحذوف وحصره إياها فى خمسة أوجه : حيث قال :

" .. والحاصل أن الفرق بينهما يتحقق من أوجه :

أحدها : أن المقتضى شرعي : كثبوت المصدر الذي هو
 " التطلق " في قوله : " أنت طالق " فإنه لما وصفها بالطالقينة
 اقتضى ذلك وجود التطلق من قبله ليصح وصفها بالطلاق شرعا .
 والمحذوف لغوي كما أشار إليه بقوله ^(١) : - ((وهو ثابت
 لغة)) - مثل ثبوت المصدر في قوله : " طلقي نفسك " .

والثاني : أن الكلام لا يتغير بتصريح المقتضى ، وتصريح
 المحذوف قد يتغير - كما بينا - .

والثالث : أنه ليس من شرط المحذوف انحطاط رتبته عن
 المظهر ، لأنه ليس بتابع .
 فإن الأهل ليس يتبع للقرية ، وشرط في المقتضى ذلك ،
 لأنه تبع .

والرابع : أنه في باب الاقتضاء يكون المنصوص والمقتضى مرادين
 للمتكلم كما في قوله : " اعتق عبدك عنى بألف " يكون الاعتصاق
 والتعليك مقصودين للآمر .

وفي باب الحذف يكون المحذوف هو المراد دون المصرح
 به ، فإن المراد في السؤال في قوله تعالى : (وسأل القرية) ^(٢) ،
 هو الأهل دين القرية .

(١) أي قول الماتن .

(٢) سورة يوسف (٨٢) .

والخاص : أن المقتضى لا يقبل العموم عندنا ، والمحذوف يقبله ، عند من فصله عن المقتضى . " أهـ . (١)

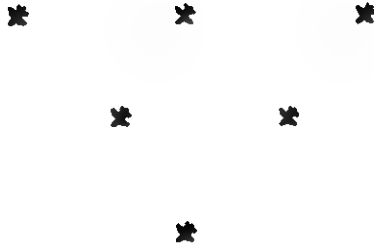
(٦) يمتاز " التحقيق " بخلوه عن النقد الجارح للخصوم المخالفين للأحناف ، والاشادة بمذهب الاحناف وآراء علمائهم ، فقد تغلبت فيه الموضوعية على التعصب المذهبي ، اذ التزم كامل الأدب مع الخصوم خاصة مع الامام الشافعي - رحمه الله - .

بخلاف مسلكه في " الكشف " اذ كان أحيانا يجارى البزدوى في التنويه بشأن الاحناف والتعرض لنقد الخصوم ، نقدا جارحا وقد سبق التمثيل على ذلك .

(٧) يمتاز " التحقيق " على " الكشف " : أن كل موضوع من موضوعاته بحث بحذافيره : تعريفاً وتمثيلاً ، وشرحاً ، وتحليلاً في موضع واحد ، حتى اذا استوفى المؤلف الكلام على موضوع انتقل الى موضوع آخر جديد دون أن يلجأ لاعادة الكلام في شيء من أحكام الأول ، بخلاف " الكشف " فانه يتناول في البداية تعريف المصطلحات وبيان المراد منها ثم يعود لبيان أحكامها تفصيلاً بعد ذلك ، فيطول الفصل بين تعريف الموضوع وأحكامه ، حتى أنك لتجد الموضوع الواحد موزعاً على أجزاء الكتاب .

(١) انظر ص (٤٣٩ - ٤٤١) .

وان كان لا ذنب " للبخارى " فى ذلك ، لأنه خاضع لمنهج
اليزدوى فى مقتنه من حيث التبريد والترتيب ، الا أن هذا لا يمنع
من أن تكون هذه ميزة تميز بها " التحقيق " على " الكشف " .



المبحث الثامنملاحظات حول " التحقيق "

ان ما بينته من قيمة الكتاب وما ذكرته من محاسنه ، لا يمنع من ابداء بعض الملاحظات التي أرى أنه من الواجب التنبيه عليها وكـم وددت لو أن المؤلف تعاشاها ، ولكن مهما بلغ الانسان من العلم فان فوق كل ذى علم عليم ، ومهما وصل من الدقة في التعبير والروعة في المعنى والجمال في الأسلوب ، فان الكمال المطلق لله تعالى والعصمة لا تكون الا للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - .

فمن هذا الباب وقع الشيخ عبدالعزيز البخارى - رغم سعة علمه - في هفوات قلما ينجو منها الانسان ، وقد أشرت اليها في محليها ، ونذكر منها :

(١) استشهاده أحيانا بأحاديث ضعيفة مع وجود الأحاديث الصحيحة التي تقوم مقامها وفيها محل الشاهد .

ومن أمثلة ذلك : أنه اثناء عرضه لوجوه ورود الاطلاق والتقبيد وعند كلامه على الوجه الأول : وهو أن يكون الاطلاق والتقبيد سبب الحكم ، والحكم والموضوع متحدان ^(١) مثل له بحديث : " أدوا من كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من تمر " .

(١) انظر ص (٥٢٦) .

وقد روى الحديث برواية أخرى فيها زيادة " من المسلمين " ((أدوا من كل حر وعبد من المسلمين . . كذا)) ، فمن أجل هذه الزيادة ساق المؤلف الحديث حيث أن الزيادة قيدت الاطلاق الذى فى الرواية الأولى ، والحديث لا يخلو من مقال .

ولو أنه مثل بحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - فى الصحيحين لكان أسلم ، وحديث ابن عمر قد روى بروایتين ، رواية فيها زيادة : " من المسلمين " والأخرى بدون هذه الزيادة .

(٢) فى حالات معدودة ، ركب المؤلف حديثا واحدا من حديثين وقد نهبت على ذلك فى موضعه . (١)

فعند كلامه على النوع الرابع من أنواع الرخصة قال روى " أن النبى - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ، ورخص فى السلم " .

وهذا الحديث مركب من حديثين : حديث النهى عن بيع ما ليس عند الانسان ، وحديث الرخصة فى السلم .

أما حديث النهى : فهو حديث حكيم بن حزام قال : قلت : يا رسول الله ان الرجل ليأتينى فيريد منى البيع ، وليس عندى ما يطلب ، أفباع منه ، ثم ابتاعه من السوق ؟ قال - صلى الله عليه وسلم -

(١) انظر ص (٦١٢) .

((لا تبع ما ليس عندك))^(١) .

وأما حديث الرخصة فهو حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- .
قال : قدم النبي -صلى الله عليه وسلم- المدينة وهم يسلفون فـسـى
الثمار السنة والسنتين فقال -صلى الله عليه وسلم- : ((من أسلف في
شمر فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم))^(٢) .

(١) أخرجه الترمذى رقم (١٢٣٢) فى (البيوع) باب (كراهة
بيع ما ليس عندك) ، وأبو داود رقم (٣٥٠٣) فى (الاجارة)
باب (الرجل يبيع ما ليس عنده) (٧٦٨/٣) ، والنسائى
فى (البيوع) باب (بيع ما ليس عند البائع) (٢٨٩/٧) ،
وابن ماجة رقم (٢١٨٧) فى (التجارات) باب (النهي عن
بيع ما ليس عندك) (٧٣٧/٢) ، قال الترمذى عنه : حديث
حسن صحيح .

وفى الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا :
" لا يحل سلف وبيع ، وشرطان فى بيع ، ولا فربح ما لم
يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك " .
أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود ،
وابن ماجة ، والنسائى وغيرهم .

الترمذى رقم (١٢٣٤) فى (البيوع) باب (ما جاء فى كراهة
بيع ما ليس عنده) (٥٣٥/٣) ، أبو داود رقم (٣٥٠٤) فى
(البيوع) باب (الرجل يبيع ما ليس عنده) (٧٦٩/٣) ،
والنسائى فى (البيوع) باب (سلف وبيع) (٢٨٨/٧) ،
وابن ماجة رقم (٢١٨٨) فى (التجارات) باب (النهي عن
بيع ما ليس عندك) (٨٣٧/٢) .

(١) متفق عليه ، رواه البخارى رقم (٢٢٣٩ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٥٣)
فى (السلم) باب (السلم فى كيل معلوم) فتح البـيـارى

(٣) قد يرد الحديث في صحابي فيرويه في صحابي آخر من ذلك ما مثل به لصيغة الأمر عندما تأتي للتأديب ، فقال : كقوله : عليه الصلاة والسلام - لابن عباس - رضى الله عنهما : (كل مما يليك) ، والمعروف أن الحديث ورد في عمر بن أبي سلمة - رضى الله عنهما - أخرجـــــــــــــــــه البخارى ومسلم ، ومالك ، وأبو داود ، والترمذى وغيرهم قال : كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم - وكانت يدي تطيش فـــــــــى الصفحة ، فقال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((يا غلام سم الله وكل بيمينك ، وكل مما يليك)) ^(١) .

(٤) لا يشير في الغالب الى انتهاء النص الذى ينقله من المصادر ، وبذلك يختلط كلامه بكلام من نقل عنه وتصير مسألة نهاية النقل معقدة نسبيا تشير للباحث بعض الارباك ، اذا لم يكن عارفا بمنهج المؤلف الذى ينقل عنه .

== (٤٢٨ / ٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤) ، ومسلم في (المساقاة) باب (السلم) حديث رقم (٣٤٦٣) (٢٧٥ / ٣) ، والترمذى رقم (١٣١١) في (البيوع) باب (ما جاء في السلف في الطعام والتمر) ، وأبو داود في رقم (٣٤٦٣) في (الاجارة) باب (في السلف) (٧٤١ / ٣) .

والنسائي في (البيوع) باب (السلف في الثمار) (٢٩٠ / ٧) وابن ماجه رقم (٢٢٨٠) ، في (التجارات) باب (السلف في كيل معلوم) (٧٦٥ / ٢) .

(١) انظر ص (٦٢٣) .

هـ) لا يذكر أحيانا كامل شروط الجمهور لبعض المسائل الأصولية الخلافية الهامة التي اشتد الخلاف فيها بين الجمهور والحنفية ، وإذا ذكر بعض هذه الشروط قد لا يذكرها مجتمعة في مكان واحد بل قد يفرقها مراعاة للمسائل الفرعية الخلافية التي نجمت وتفرعت عن تلك المسائل الأصولية .

من ذلك : عرضه لمسألة " مفهوم المخالفة " وبسطه للخلاف القائم بين الجمهور والحنفية في حجيته لم يذكر كل الشروط التي اشترطها القائلون بالحجية ، إذ لو ذكرها لكان فيها الجواب عن كثير من الاعتراضات الواردة عليهم ، ولساعد على تضيق فجوة الخلاف وتقريب وجهات نظر العلماء بعضهم من بعض .

وما ذكره منها لم يذكره في مكان واحد بل وزعه حسب ذكره للمسائل الفرعية التي تفرعت عن مسألة الخلاف في المفهوم .^(١)

٦) يشرع أحيانا في سرد أقوال العلماء في مسألة من مسائل الأصول الخلافية الهامة دين أن يحرم محل النزاع فيها كما فعل في مسألة : ورود اللفظ العام بناءً على سبب خاص ، فهل العبرة تكون بعموم اللفظ أو بخصوص السبب ؟؟^(٢)

٧) وأحيانا يحرم محل النزاع في المسألة بعد ذكر الأقسام لا قبلها ، كما فعل في مسألة القضاء هل يجب بأمر جديد أو يجب بالأمر الأول ؟؟

(١) انظر ص (٤٦٩) فما بعدها .

(٢) انظر ص (٥٦٢) .

فبعد ذكره الخلاف في المسألة وعزو الأقوال الى أصحابها قال بعد ذلك : " والخلاف في القضاء بمثل معقول ، فأما القضاء بمثل غير معقول ، فلا يمكن ايجابه الا بنص جديد بالاتفاق " . (١)

(٨) ينقل أحيانا الاتفاق في مسألة ما وهناك بعض الأئمة له قول مخالف فيها ، كما نقله في مسألة من قرب المظاهر منها خلال الاطعام ، أنه لا يجب عليه ، الاستيناف بالاتفاق ، مع أن الامام مالك يقول : بوجوبه ، ولو لم يبق عليه الا مد واحد . (٢)

(٩) قد يكتفى بنقل بعض الأقوال المرجوحة لأحد الأئمة في مسألة من المسائل الأصولية دون أن يعرج على ذكر القول الراجح عنده ، ومن أمثلة ذلك : ما نقله عن الامام الشافعي - رحمه الله - أنه يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ . (٣)

(١٠) قد يستطرد أحيانا في مناقشة مثال من الأمثلة ، ومعلوم أن مناقشة المثال لا تستحسن ، لأن المثال يضرب لتوضيح المقعول بالمحسوس ، حتى يكون المعنى أسرع الى الفهم ، وقد نه المؤلف نفسه الى هذا أكثر من مرة بقوله : ((. . ولا حاجة لصحة الأصول بعد اقامة الدليل عليه الى ايراد المثال ، بل ايراد المثال للمبالغة في الايضاح والتقريب)) (٤) .

(١) انظر ص (٧٧٤ - ٧٧٩) .

(٢) انظر ص (٥٤٩) .

(٣) انظر ص (٥٦٦) و (١٦٥) .

(٤) انظر ص (٤٢٩) .

ومن أمثلة ذلك استطراده لمناقشة المثال الذى ضربه الماتن :
لاستحالة اجتماع الحقيقة والمجاز مرادين بلفظ واحد ، فمثل بالشوب
الواحد ، إذ يستحيل أن يكون على اللابس ملكا وعارية في زمان واحد .^(١)

(١١) يكرر أحيانا شرح بعض المصطلحات والألفاظ في أكثر من
موضع ، فلفظ " الفور " مثلا شرحه عند كلامه على معنى الفور^(٢)
في مبحث الحقيقة والمجاز .

ثم أعاد ذلك بلفظه عند مسألة : " الأمر المطلق عن الوقت
هل يوجب الأداة " على الفور أو يجوز فيه التراخي .^(٣)

(١٢) عند تعريفه للمصطلحات العلمية ، يقدم أحيانا التعريف
الاصطلاحي على التعريف اللغوي كما فعل عند تعريف " الصريح " .^(٤)

(١٣) جرت العادة من الناحية التنظيمية أن الباب يؤلف من فصول
والفصل يكون مؤلفا من مباحث لا من فصول .

بينما نجد المؤلف - رحمه الله - أحيانا يدخل فصلا ضمن
مبحث فصل آخر .

من أمثلة ذلك : ما فعله في " فصل الأمر " إذ جعل مبحث
" حكم الواجب بالأمر " فصلا ضمن فصل مباحث الأمر .^(٥)

(١) انظر ص (٢٧٠) فما بعدها .

(٢) انظر ص (٣٢٨) .

(٣) انظر ص (٦٧١) .

(٤) انظر ص (٣٤٧) .

(٥) انظر ص (٧٦٥) .

كذلك لم يبوب لفصول الباب الأول ، فلم يقل - مثلا - " باب
 فى بيان الكتاب " - أو نحو ذلك - ولما انتهى منه الى السنة
 قال : " باب فى بيان السنة " وكذلك بقية الأبواب عنون لها ،
 أما الباب الأول فشرع فيه مباشرة بتعريف الكتاب بقوله : " أما الكتاب ..
 الخ " .

وان كان المؤلف فى هذا له عذره ، لأنه مقيد بالمتن تبويبا
 وترتيبها ولكن وددت لو أنه - على الأقل - نبه على ذلك .

(١٤) درج المحققون على مؤاخذه المؤلفين على حذفهم " الفاء " من جواب " أما " ولكن الشيخ عبدالعزيز البخارى قد أفصح عن رأيه فى المسألة فى كتاب " الكشف " حيث قال : ((. . الفاء فى جواب " أما " لازم ، لكن المشايخ قد يتركونها كثيرا ، لأن نظرهم كان الى المعنى ، لا الى اللفظ ، كذا كان يقول شيخنا العلامة ، مولانا حافظ الملة والدين . .))^(١)

وأخيرا . . فان هذه الهفوات لا تحط من قيمة الكتاب ولا تنقص من قدره ، بل تتلاشى أمام المحاسن التى تتميز بها ، ويندرس أثرها اذا ما قورنت بفائدة الكتاب العلمية ، وما سلم مؤلف من أخطاء يقع فيها صاحبه ، وهذا من أقوى العبر ، على استيلاء النقص على البشر .

(١) انظر : كشف الأسرار (١ / ١١١) .

الباب الثالث

ترجمة موجزة عن مؤلف المتن الامام الاخسيكنى

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف

الفصل الثانى : التعريف بالكتاب

الفصل الأول —

التعريف بالمؤلف

وفيه مباحث :

الأول في : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبه

الثاني في : مكانته وشأنه الناس عليه

الثالث في : تلاميذه وشيوخه

الرابع في : مولده ووفاته

المبحث الأول

في

اسمه ، وكنيته ، ولقبه ونسبه

=====

هو: أبو عبدالله ، حسام الدين محمد بن محمد بن عمر
الاخسيكتي الحنفي (١) .

(أبو عبدالله) :

كنيته ، ولا أعرف عن شخصية (عبدالله) هذا شيئا ،
اذ لم يذكر المؤرخون ان الشيخ حسام الدين الاخسيكتي تزوج ،
أو نجل ولدا بهذا الاسم ، وربما تكون هذه الكنية قد اطلقت عليه
كما هو المعتاد بين الذين يكتنون أو يكنيهم الناس قبل زواجهم .

(حسام الدين) :

لقبه ، وعلى هذا اتفقت جميع المصادر التي ترجمت له .

(الاخسيكتي) :

نسبة الى (أخسيكت) اسم مدينة فيما وراء النهر وهي
قصة ناحية فرغانة ، كثيرة الخير ، تقع على نهر الشاش ، وهي
من أنزه بلاد ما وراء النهر .

(١) انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (٣ / ٣٣٤ ، ٤ / ١٢٩)

مفتاح السعادة (٢ / ١٩٠ - ١٩١) ، تاج التراجم (٥٧) ،

طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (١٠٨) ، كشف الظنون

(٢ / ١٨٤) ، هدية العارفين (٢ / ١٢٣) ، معجم

المؤلفين (١١ / ٢٥٣) .

و (أخسيكت) : بفتح الألف وسكون الخاء المعجمة ،
وكسر السين المهملة ، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ،
وفتح الكاف وفي آخرها التاء المثناة .

وقال بعضهم (أخسيكت) : بالتاء المثناة ، منهم
السمعاني ، وتابعه في ذلك كثير من أصحاب كتب الطبقات والتراجم
مثل : القرشي ، صاحب الجواهر المضيئة ، وطاش كبرى زاده ،
صاحب مفتاح السعادة ، واللكنوي ، صاحب الفوائد البهية ...
وغيرهم .

ورجح ياقوت أنها " بالتاء " المثناة حيث قال في معجمه :
" .. وبعضهم يقول بالتاء المثناة وهو الأولى ، لأن المثناة ليست
من حروف العجم " (١)

(الحنفي) :

نسبة الى مذهب الامام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي
(ت. ١٥٠ هـ) . (٢)

(١) راجع في ذلك : معجم البلدان (١٢١ / ١) ، اللباب
في تهذيب الانساب (٣٤ / ١) ، الجواهر المضيئة
(١٢٩ / ٤) ، مفتاح السعادة (١٩١ / ٢) ، الفوائد
البهية (١٨٨) .

(٢) انظر : اللباب لابن الاثير (٣٩٧ / ١) .

المبحث الثاني

في

وكانته وثناء الناس عليه

=====

تجمع المصادر التاريخية التي ذكرت سيرة الشيخ حسام الدين الاخسيكتي ، أنه كان يتطلى بصفات كريمة ، وأخلاق فاضلة ، وأنه كان عالما أصيلا واسع العلم ، وكان من أهل التحقيق جامعاً للفضائل من أشهر علماء وقته ، يحتل مكانة مرموقة بين علماء الأمة عموماً ، وبين علماء الحنفية خصوصاً ، إذ يعد عند الحنفية من أئمتهم الذين نبهوا في الأصول والفروع .

قال القرشي الحنفي في الجواهر المضيئة : " محمد بن محمد ابن عمر الاخسيكتي ^(١) ، صاحب " المختصر " الامام حسام الدين . . ^(٢)

وقال اللكنوي في " الفوائد البهية " :
 " حسام الدين الاخسيكتي ^(٣) كان شيخاً فاضلاً اماماً فاضلاً في الفروع والأصول " . ^(٤)

وقال المؤلف الشيخ عبدالعزيز البخاري في مقدمة " التحقيق " في وصف " الاخسيكتي " والثناء عليه :

(١) كذا في الجواهر (بالثاء) المثلثة .

(٢) الجواهر المضيئة (٣ / ٣٣٤) .

(٣) كذا في " الفوائد البهية " .

(٤) انظر الفوائد البهية (١٨٨) .

" ... الشيخ الامام ، والقوم الهمام ، مالك أزمسة
الأصول والفروع ، ناظم دور المعقول والمسموع ، قدوة أرباب الشريعة
كاشف أسرار الحقيقة ، حسام الملة والدين ، ضياء الأئمة فـى
العالمين ، محمد بن عمر الاخسيكتي . . . " (١)

المبحث الثالث

في

شيوخه وتلاميذه

=====

شيوخه :

زخرت بلاد ما وراء النهر ، بطائفة كبيرة من العلماء ففى شتى العلوم : فى الفقه ، والأصول ، والتفسير ، والحديث ، والنحو ، واللغة ، والأدب ، والقراءات وغيرها ، وشجعت النابهين من أبنائها على البحث والدراسة والتحصيل ، والاستفادة من علماء عصرهم ، فتتلمذ " الاخسيكتى " على نخبة ممتازة من علماء عصره وانتفع بعلمهم ، فحضر حلقات الدرس التى يعقدونها ومجالسهم العلمية فى الجوامع والمدارس ، يتدارسون مختلف العلوم ، ويشتغلون باظهار غوامضها لطلابهم فأسهم " مترجمنا " وشارك ونبغ .

ورغم الجهد الذى بذله مترددا على المشايخ فى مجالس العلم الا أنه لم يكن صاحب حظوة عند أصحاب الكتب والتراجم ممن بعده ، فلم يذكروا أحدا من شيوخه الذين أخذ عنهم العلم ، ولذا لم أشر على أحد منهم فيما بين يدي من مراجع ، بعد بحث وتنقيب استغرق وقتا طويلا ، وجهدا مضنيا وأرجو الله تعالى فى المستقبل القريب أن يعينني على الاطلاع على بعض شيوخه من أخذ عنهم وانتفع بهم .

تلاميذه :

ان عالما " كالاخسيكتى " قضى حياته بالدرس ، والتتبع
والمدارسة والتدريس ، لا بد من أن يزدحم عليه التلاميذ للقراءة
عليه ، والانتفاع بعلمه وذلك لما اتصف به الرجل من أخلاق
فاضلة ، ومعرفة تامة بالفقه وأصوله خاصة ، وسائر العلوم عامة .

ومن أشهر من أخذ عنه وتعلمذ عليه :

(١) محمد بن عمر النوجاباذى :

هو أبو المظفر ، ظهير الدين محمد بن عمر بن محمد —
النوجاباذى البخارى ، كان مولده فى الثانى والعشرين من شوال
سنة (٦١٦ هـ) وكان شيخا عالما فقيها عارفا بالمذهب .

(١) النوجاباذى : نسبة الى " نوجاباذ " بفتح النون ، وقيل
بضمها ، وسكن الواو ، وفتح الجيم وسكن الألف بعدها
باء موحدة بعدها ألف وفى آخرها ذال معجمة قريبة
من قرى بخارى .

راجع :

الجواهر المضية (٢٩٠ / ٣ ، ٣٣١ / ٤) ، طبقات الفقهاء
لطاش كبرى زاده (١١٤) ، الفوائد البهية (١٨٣) ،
ايضاح المكنون (٣٥٥ / ٢) ، معجم البلدان (٨٢١ / ٤)
كشف الظنون (١٤٨٤ / ٢) ، ١٤٨٥ ، ١٦٣٤ ،
هدية العارفين (١٢٩ / ٢) .

قال القرشي " النوجاهاذى تفقه على الكرورى شمس الأئمة ،
 بهخارى ، وعلى محمد بن محمد بن عمر الاخسيكى " أهـ .
 وتتلذذ عليه : ابن الساعاتى الحنفى ^(١) ، وأبو العلاء
 محمود الفرضى ، والقاسم البرازلى ^(٢) .

(١) هو : أحمد بن على بن تغلب مظفر الدين المعروف بابن
 الساعاتى ، أبوه هو الذى عمل الساعات المشهورة على باب
 المستنصرية ببغداد ، ونشأ ابنه هذا ببغداد واشتغل
 بالعلم ، وبلغ رتبة الكمال ، وصار امام العصر فى العلوم
 الشرعية حافظا متقنا فى الفروع والأصول ، ويقال أن الامفيانى
 - شارح المحصول - كان يفضل على ابن الحاجب .
 من مؤلفاته : كتاب " البديع " فى أصول الفقه جمع فيه بين
 " أصول فخر الاسلام البزدوى " و " الأحكام " للآمدى ،
 و " مجمع البحرين " فى الفقه ، جمع فيه بين " مختصر
 القدورى " ، و " المنظومة " مع زوائد ، و شرحه فى
 مجلدين ، وله " الدر المنضود " فى الرد على فيلسوف
 اليهود " يعنى ابن كمونة .

توفى - رحمه الله سنة (٦٩٤ هـ) .
 انظر : تاج التراجم (٦) ، مرآة الجنان (٢٢٧ / ٤) ،
 الجواهر المضيئة (٢٠٨ / ١ - ٢١٢) ، الفوائد البهية
 (٢٦) ، كشف الظنون (٢٣٥ / ١) ، ٧٣٤ ، ١٥٩٩ / ٢ ،
 (١٩٩١) ، هدية العارفين (١٠٠ / ١) .

(٢) هو علم الدين ، أبو محمد ، القاسم بن محمد بن يوسف
 البرازلى الأشبيلي الأصل ، الدمشقى الشافعى ،

من تصانيفه : " كشف الأسرار " فى أصول الفقه و " تلخيص
القدورى و " كشف الابهام ، لدفع الأوهام " .

أما وفاته : فقد ذكر حاجي خليفة : أنه ألف " كشف
الابهام " بالمستنصرية ببغداد سنة (٦٦٨ هـ) ، ثم ذكر عند
كلامه على " مختصر القدورى " أنه لخصه وتوفى (٦٦٨ هـ) ، وجعل
البغدادى هذا تاريخ وفاته .

(٢) محمد المايمرغى :

هو محمد بن محمد بن الياس المايمرغى ، فخر الدين ،
عم الشارح الشيخ عبدالعزيز البخارى ، وشيخه ، وقد أخذ
" البخارى " عن شيخه وعمه " المنتخب الحسامى " عن المؤلف
كما ذكر فى مقدمة شرحه ، وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على
شيخ المؤلف .

(٣) محمد بن محمد بن نصر البخارى :

هو : أبو الفضل ، حافظ الدين ، محمد بن نصر
البخارى وهو من شيوخ المؤلف ، وقد تقدمت ترجمته عند ذكر
شيوخ المؤلف .

(=) محدث ، حافظ ، مؤرخ ، فقيه ، رحل الى حلب
وبعلبك ، ومصر ، وحدث وأفتى ، توفى بالقسرب
من مكة (سنة ٧٣٩ هـ) .

البداية والنهاية (١٨٥ / ١٤) ، شذرات الذهب
(١٢٢ / ٦) ، البدر الطالع (٥١ / ٢) ، الدرر
الكامنة (٢٣٧ / ٣) ، كشف الظنون (٢٨٧ / ١) ،
٢٩٤ ، ١٦٤٧) ، هدية العارفين (٨٣٠ / ١) .

المبحث الرابع

في

مولده ووفاته

لم يذكر المؤرخون الذين كتبوا سيرة الاخسيكتي ، وترجموا له تاريخا يحدد سنة مولده .

أما تاريخ وفاته ، فلم يغفل واحد منهم عن ذكره ، بل أرخوا زمن وفاته باليوم والشهر والسنة .

قال القرشي في الجواهر المضيئة : " الامام حسام الدين مات في يوم الاثنين ، الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة أربع وأربعين وستمائة ، ودفن بمقبرة القضاة السبعة بالقرب من قاضي خان " (١)

(١) انظر الجواهر المضيئة (٣ / ٣٣٤) .

الفصل الثاني

التعريف بالكتاب

وفيه مباحث :

- الأول في : اسمه وتوثيقه ونسخه
- الثاني في : أهميته ومميزاته
- الثالث في : شروحه

المبحث الأول

لدى

اسمه ، وتوثيقه ، ونسخه

اسمه :

اسم الكتاب " المنتخب فى أصول المذهب " ومشهور عند أهل العلم باسم " المنتخب الحسامي " وبعضهم يطلق عليه اسم : " منتخب الاخسيكتى " أو " مختصر الاخسيكتى " (١)

توثيق الكتاب :

الكتاب صحيح النسبة للشيخ حسام الدين الاخسيكتى ، ولم يرتب فى هذا أحد ، فأصحاب التراجم الذين أشرنا اليهم فى ترجمة المؤلف مجمعون كلهم على نسبة هذا الكتاب الى مؤلفه ، فضلا عن وجود منه نسخ مطبوعة ومخطوطة ، وشروح عليه مطبوعة ومخطوطة ، متوافقة متطابقة على نسبة الكتاب الى مؤلفه حسام الدين الاخسيكتى .

نسخه :

نسبة لما للكتاب من شهرة علمية ، فقد انتشرت نسخه المخطوطة فى أكثر مكتبات العالم .

(١) انظر : الجواهر المضيئة (٣/٣٢٤) ، تاج التراجم (٥٧) ، الفوائد البهية (١٨٨) ، كشف الظنون (١٨٤٨/٢) ، مفتاح السعادة (٢/١٩٠) ، هدية العارفين (٢/١٢٣) .

- (١) توجد نسخة منه فى برلين + ٥٢ ، ١٤٥٦ .
- (٢) توجد نسخة منه فى " المتحف البريطانى أول " (١١٨) .
- (٣) توجد نسخة منه فى مانشستر رقم (١٥١) .
- (٤) توجد نسخة منه فى " بنى جامع " باستنبول برقم (٣٠٤) .
- (٥) توجد نسخة منه فى " باتنة بالهند " برقم (٧٥ / ١) : ٧٦٧ -
(٧٦٨) (٥٠٥ / ٢ : ٢٧٢ - ٢٧٣) .
- (٦) توجد نسخة منه فى " المكتب الهندى أول " (٢٩٣ - ٢٩٧) .
- (٧) توجد نسخة منه فى " كلكتا " بالهند رقم (٣٠٢) .
- (٨) توجد نسخة منه فى " عليكرة " بالهند (١٠٩ : ١٣) .
- (٩) توجد نسخة منه فى " القاهرة أول " (٢ / ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ثان
٣٩٥ / ١) .
- (١٠) توجد نسخة منه فى " الاسكندرية " فنون . (١)

وقد طبع هذا الكتاب مستقلا فى لکنوسنة ١٨٧٧ م^(٢) ، كما
طبع مع بعض شروحه - كما سيأتى ذكرها - .

-
- (١) راجع مكان وجود هذه النسخ فى : تاريخ الأدب العربى
لكارل بروكلمان (٣٤٧ / ٦) فما بعدها .
 - (٢) انظر المصدر السابق .

المبحث الثاني

في

أهميته و ميزاتهأهميته :

يحتل كتاب " المنتخب في أصول المذهب " لحسام الدين
الخشيتي منزلة عالية بين نظائره من المختصرات في كتب أصول الفقه
عامة ، ولقى قبولا منقطع النظير بين العلماء والدارسين الأحناف ،
فأصبح محور الدرس والتأليف عند المتأخرين شرحا ، وتعليقا ،
واشتغل به طلاب العلم حفظا وتعلما وتعلما .

يقول " المؤلف " الشيخ عبدالعزيز البخاري في مقدمة
" التحقيق " موضحا أهميته : " . . والعلماء الأئمة الاعلام ،
وأجلة أهل الاسلام ، قد صنفوا في هذا القسم كتباً جمة غزيرة
الفوائد ، كثيرة العوائد واحتاطوا في جودة تصنيفها ، وبالغوا في
حسن تأليفها .

غير أن المختصر المنسوب إلى الشيخ الإمام محمد بن عمر
الخشيتي ، فاق سائر التصانيف المختصرة في هذا الفن ، بحسن
التهديب ، ولطف التشذيب ومثانة التركيب ، ورصانة الترتيب ،
فلذلك شاع فيما بين الأنام بعدا وقربا ، وذاع في بلاد الاسلام
شرقا وغربا . . . (١) .

(١) انظر ص (٥ - ٦) .

ويقول أحمد بن عبد الحق دهلوى فى مقدمة شرحه " النامى " على " الحسامى " فى معرض بيانه لأهمية الكتاب " وان المختصر للامام حسام الملة والدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكى ، عمدة ما صنف فى هذا الفن ، من الكتب المشهورة ، وزبدة ما دى فى هذا الباب ، من الزبر المنثورة ، ولهذا طار كالأمطار فى الأقطار ، وصار كالأمثال فى الأمصار " (١) .

ويقول فيه صاحب كشف الظنون : " . . فتها لك الناس فى تعلمه وتعليه مكين فى تحديثه وتنقيحه " (٢) .

مميزاته :

يمتاز هذا المختصر من بين سائر المختصرات التى ألفت فى أصول الفقه ، أن مؤلفه حرص على أن يقتصر فيه على المسائل التى تختص بعلم أصول الفقه فحسب فصفا من المسائل المنطقية ، والمباحث الكلامية وغيرها من الموضوعات التى اعتجمت فى هذا العلم .

ومن شدة حرصه على ذلك نجده يؤخر الكلام على " حروف المعاني " ويعقد لها بابا مستقلا فى آخر الكتاب ظنا منه بأن " حروف المعاني " ذات علاقة أوثق بعلم النحو لا بمنطق الفقه الصرف .

(١) " النامى " على " الحسامى " (٢) .

(٢) كشف الظنون (١٨٤٩ / ٢) .

يقول صاحب كشف الظنون مبينا هذه الميزة في الكتاب :
 " المنتخب في أصول المذهب " لحسام الدين محمد بن محمد
 ابن عمر الاخسيكتي الحنفي المتوفى ٦٤٤ هـ ، أوله : أما بعد
 حمدا لله على نواله ألخ ، وهو محذوف الفضول ، ومبين الفصول
 متداخل النقوض والنظائر ، منسرد الآلى والجواهر " (١) .

ويقول المؤلف - عبدالعزيز البخارى - فى مقدمة " التحليق "
 مثبتا لهذه الظاهرة فيه ، مبينا الأسباب الداعية الى شرحه :
 " .. بيد أنه - رحمه الله - لما اقتصر فيه على الأصول كل
 الاقتصار ، روبا للتخفيف والاختصار ، كان مفتقرا الى الكشف
 والتوضيح والتذنيب والتجنيح " (٢) .

(٢) تميز أسلوب هذا المختصر بسهولة العبارة ، التى
 تستلزم وضوح المعنى ، وقد أشار " المؤلف " فى مقدمة شرحه
 الى هذا الجانب ، اذ وصفه بأنه يحتاج الى التوضيح والتنقيح
 لاجاز عباراته فحسب ، وليس فى كلامه ما يشعر بصعوبة فيها ،
 بخلاف كلامه على أسلوب " اصول البزدوى " اذ أفصح عن صعوبة
 عبارته التى تستلزم غموض المعنى بقوله :

" ... ثم ان كتاب أصول الفقه المنسوب الى الشيخ
 الامام المعظم ، فخر الاسلام ، ابي الحسن ، على بن محمد

(١) كشف الظنون (١٨٤٩ / ٢) .

(٢) انظر ص (٦) .

ابن الحسين الهزدي تفعمده الله بالرحمة والرضوان ، وأسكنه أعلى
 منازل الجنان ، امتاز بين الكتب المصنفة في هذا الفن شرفاً
 وسموا ، ضمن فيه أصول الشرع ، وأحكامه ، وأدرج فيه ما به نظام
 الفقه وقوامه وهو كتاب عجيب المنعة ، رائع الترتيب ، صحيح
 الأسلوب مليح التركيب ، ليس في جودة تركيبه ، وحسن ترتيبه
 مريمه ، لكنه صعب المرام ، أبقى الزمام ، لا سبيل الى الوصول
 الى معرفة لطفه وغريبه ، ولا طريق الى الاحاطة بطرقه وعجائبه
 الا لمن أقبل بكلية على تحقيقه وتحصيله ، وشد خيازه للاحاطة
 لجملته وتفصيله . . . (١)

(١) انظر كشف الأسرار (٣ / ١) .

المبحث الثالث

في

شروحه

الكتاب مطبوع بطابع العصر الذي ألف فيه ، وهو الايجاز
والاختصار ، ولقد بالغ الاخسيكتي في ايجاز العبارة ، حتى
أوشكت أن تصل الى درجة الاشارة .

ولذلك كان مفتقرا الى الشرح والتوضيح والتنقيح والتصريح ،
ونظرا لما للكتاب من أهمية فائقة ، ومكانة عند الأصوليين ، فقد
انبرى لشرحه كثير من الفحول من أرباب الأصول ، وأولوه ما يستحقه
من رعاية واهتمام ، فأزالوا من وجهه النقاب ، وأوضحوا ما فيه
من اشكالات وصعاب ، حتى اهتم بشرحه بعض المعاصرين ^{للألف} أمثل محمد
ابن عبدالستار الكردي المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ . (١)

يقول اللكنوي في " الفوائد البهية " عند ترجمة الاخسيكتي
" . . . وقد طالعت مختصره المعروف " بالمنتخب الحسامي " نسبة
الى لقبه ، حسام الدين ، وهو مختصر متداول معتبر عند الأصوليين
قد شرحه جمع غفير من الفقهاء الكاملين . . . " (٢)

واليك بيانا يتضمن باختصار أسماء شروحه وتعليقاته :

(١) انظر : تاج التراجم (٦٤) .

(٢) انظر : الفوائد البهية (١٨٨) .

- (١) " المنتخب " شرح " المنتخب " (مخطوط :
تأليف محمد بن محمد بن محمد بن مهيئ النورى الحنفى .
- فرغ من تأليفه بماردى سنة (٦٩٤ هـ) .
(١)
- توجد منه نسخة فى " سليم أفا " (٢٧٤) .
(٢)
- (٢) شرح اللآنى : (مخطوط)
تأليف : مؤيد الدين منصور بن أحمد بن يزيد الخوارزمى
الفقيه الحنفى المعروف بالقانى ، المتوفى (٧٠٥ هـ) .
(٣)
- (٣) شرح النسفى : (مخطوط) :
- لحافظ الدين ، عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى (٧١٠ هـ) .
- وهو شرح مختصر نافع ، وله شرح آخر مطول .
(٤)
- (٤) " الوافى " (مخطوط) :
- تأليف : حسين بن على السفناقى المتوفى (٧١١ هـ)
- وقد أملاه فى مسجد المؤلف (٦٩٠ هـ) ، وأوله : " الحمد لله
الذى جعل قوانين الشرع أصولا " .
(٥)
- توجد منه نسخ فى : باريس أول (٨٨٠ ، ٦٤٥٢) ،
القاهرة أول (٢٦٩ / ٢ ، ٣١ ، ٣٤٧) أيا صوفى
(٦)
(١ / ٩٦ : ٥٨ - ٥٩) .

- (١) هدية العارفين (١٣٨/٢) .
- (٢) انظر : بروكلمان (٣٤٦/٦) .
- (٣) هدية العارفين (٤٧٤/٢) .
- (٤) كشف الظنون (١٨٤٩/٢) .
- (٥) انظر : تاج التراجم (٢٥) ، كشف الظنون (١٨٤٩/٢) .
- (٦) بروكلمان (٣٤٦/٦) .

- (٥) التبيين (مخطوط) :
 - لقوام الدين ، أمير كاتب بن أمير عمر الاتقاني المتوفى (٧٥٧ هـ) .
 - فرغ منه بتستر خلال رحلته الى الحجاز سنة (٧١٦ هـ)^(١)
 - توجد منه نسخ في : الاسكندرية أصول (٥) ، وصورة من هذه
 النسخة بالجامعة الاسلامية تحت رقم (٨٨٧) ، القاهرة أول (٢٣٩ / ٢)
 ثان (٣٧٢ / ١) ، المكتبة الخالدية بالقدس (٢٦ / ١٥) ، برلين
 (٤٨٥٨) ، باريس أول (٨٠٢) ، المتحف البريطاني أول (٢٠٧) ،
 بنى جامع (٣٣٩ - ٣٤١) ، لاله لي بتركيا (٧٤٥) .^(٢)

- (٦) تعليقات التركماني على " التبيين " (مخطوط) :
 - تأليف : أحمد بن عثمان التركماني المتوفى سنة (٧٤٤)^(٣)

- (٧) حاشية السامي :
 - تأليف : محمد يعقوب البهاني المتوفى سنة (١٠٨١ هـ)
 - ألفه بكامل .
 - توجد منه نسخ في : المكتب الهندي أول (١٤٣٧) ، عليكرة
 (١٠١ : ٢) ، مانشستر (١٦٢) .^(٤)

- (٨) " التحقيق " (مخطوط) :
 - تأليف فخر الدين المياهني .
 - توجد بالمكتبة الخالدية بالقدس (١٥ ، ٢٦) .

(١) كشف الظنون (١٨٤٩ / ٢) ، الفوائد البهية (١٨٨) .
 (٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣٤٦ / ٦) .
 (٣) كشف الظنون (١٨٤٩ / ٢) .
 (٤) بروكلمان (٣٤٦ / ٦) .

(٩) شرح الصاغاني (مخطوط) :
تأليف : حسن بن علي الصاغاني .

توجد منه نسخة في " لا له لي " بتركيا رقم (٧٤٩) .

(١٠) دقائق الأصول (مطبوع) :
تأليف : فضل الحق اخوان زاده .
طبع : في الهند ، بدلهي سنة ١٣٠٠ هـ .

(١١) شرح الجانقوهي (مطبوع) :
تأليف : محمد فيض بن حسن جانقوهي .
طبع : في لکنو سنة (١٣١٧) هـ .

(١٢) شرح مولوي محمد ابراهيم (مطبوع) :
طبع في لکنو سنة (١٣١٨ هـ) سنة (١٣٢٤ هـ) .

(١٣) " النامي " شرح " الحسامي " (مطبوع) :
تأليف : أبو محمد عبد الحق بن محمد أمير دهلوي .
(١)
فرغ من تأليفه يوم الخميس الخامس من ربيع أول (١٢٧٦ هـ)
طبع : في دلهي سنة (١٣٢٢ هـ) .

(١٤) " النظامي " شرح " الحسامي " (مطبوع) :
تأليف : نظام الدين قرشي .
طبع : في دلهي سنة ١٩٠٧ هـ .

(١) انظر : النامي (١٦٨ / ٢) .

(١٥) " مفتاح الوصول " (مخطوط) :

لمجهول .

توجد نسخة منه في " لاله لي " بتركيا (٧٤٤) .

(١٦) شرح لمهتدين - هكذا - (مخطوط) :

تأليف : ولد بن أمين بن خواجه محمد بن اسماعيل .

توجد نسخة منه في : رامبور أول (٢٧٤ : ٦٥) .

(١٧) شرح - لمجهول - :

(١) المكتب الهندي أول (١٤٣٨) .

(١) انظر أماكن وجود شروح نسخ الكتاب في : بروكلمان

(٣٤٦/٦) فما بعدها .

(٢٧٤)

الخاتمة

منهج في التحقيق

منهجي في التحقيق

غاية المحقق القصوى : هي اظهار النص على الوجه الذى ارضاه مؤلفه ، ولهذا سرت في تحقيق الكتاب على المنهج المتبع لدى السادة المحققين ، متبعاً في ذلك أهم القواعد المطبقة فسى تحقيق النصوص ، واضعاً نصب عيني بذل كل ما فى وسعي من جهد و طاقة ، ل اخراج هذا الكتاب القيم فى أبهى صورة ، وأحسن مظهر ، ما استطعت الى ذلك سبيلاً .

وعلى هذا كان عملي فى التحقيق على النحو الآتي :

(١) قمت بنسخ النص من نسخة المؤلف المرموز اليها بالحرف ((أ)) لما لها من المزايا الآتفة الذكر ، وكفاها ميزة أنها نسخة المؤلف ، مكتوبة بخط يده .

(٢) اتخذت نسخة المؤلف أصلاً ، وقابلت بقية النسخ عليها ، ولا أحيد عما فيها ، ما دام يحتمل وجها من وجوه الصحة ولو كان مرجوحاً ، أما اذا كان خطأ لا يحتمل الصواب من أى وجه ، فاني أثبت الصواب من النسخ الأخرى ، وأجعله بين معقوفتين وأشير الى ذلك فى الهامش ، وجدير بالذكر أن هذا لم يحصل الا فى مواطن قليلة جداً لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة .

(٣) قابلت بقية النسخ على الأصل مقابلة دقيقة وأثبت بالهامش كل الفروق ، الا ما لا جدوى فى اثباته ، مما يرهق القراء دون أى

فائدة من التنبيه عليه ، ككتابة ما حقه أن يكتب آخره يا بالالف ،
 في بعض النسخ مثل كلمة " سوى ، اشترى " وأمثالها حيث
 كتبت في بعض النسخ بالالف هكذا " سوا ، اشترا " ، ومثل
 كلمة (الصلاة ، والزكاة ، ثلاث ، سأل) وأمثالها حيث كتبت
 (الصلوة ، الزكوة ، ثلث ، سئل) .

والخلاصة : أن مثل هذه القضايا الاملائية لم أنه عليها ،
 لثقل النص ، من غير ضرورة داعية ، بل كتبت مثل هذه الكلمات
 وفق القواعد الاملائية المتعارف عليها اليوم .

(٤) بعد عملية مقابلة بقية النسخ الأربع على الأصل وجدت فروقا
 كثيرة ، فنظرت فيها وامننت النظر ، وأعملت الفكر والعقل ،
 للمقارنة بينها وبين ما في الأصل ، وما توصلت اليه من نتائج
 أثبتتها في الهامش ، دون أن أسس الأصل بشئ - كما تقدم - .

فبينت : الراجح من المرجوح ، والأصح من الصحيح ،
 والأولى من خلافه ، والأنسب من غيره .

(٥) أبدأ كل مسألة ، أو موضوع من الموضوعات التي يريد المؤلف
 شرحه ، أبدأه بكتابة متنه كاملا في أول الصفحة وأفصل بين
 المتن ، وبداية الشرح بعدد من النجوم هكذا :

ليعلم القارىء أن ما فوق الفاصل من النجوم متنا ، ولا أعود
 لكتابة متن في أعلى الصفحة ، ولا لوضع فاصل من النجوم ، الا عند

الشرح في موضوع جديد ، فاصدره بكتابة متنه في أعلى الصفحة ،
وأفصل بينه وبين بداية الشرح بفصل جديد من النجوم وهكذا .

(٦) المتن الذي يدرجه المؤلف في الشرح ، أضعه بين قوسين
مزدوجين هكذا - (()) - للتمييز بينه وبين كلام
الشارح .

(٧) حرصت على الإشارة الى بدأ كل ورقة من أوراق المخطوطات
الخمس ، وأشير الى بدايتها في الصلب أينما وردت بعلامة
(/) ثم أكتب على يسار هذه العلامة في الحاشية رقم
الورقة ، وأرمز للوجه الأيمن من الورقة برقمها مقرونا بالحرف ((أ))
وللوجه الأيسر برقمها مقرونا بالحرف ((ب)) .

(٨) جعلت لكل فصل ، ومسألة عنوانا بارزا بعد أن كان مدرجا
في سطر الشرح والتمن ، ولم أضف عنوانا من عندي محافظة على
إخراج النص على الصورة التي وضعها عليه المؤلف ، إلا ما
اضطرت اليه في حالات نادرة وفي مسائل هامة رأيتها تفتقر الى
عنوان فزدت مصدرا به متن المسألة ، أما أصل المؤلف ، فبقي سليما
لم تنله زيادات المحقق .

والعنوان الذي أزيده أضعه بين معقوفتين هكذا []

(٩) نسبت الآيات الكريمة الواردة في النص الى سورها مع ذكر
رقم الآية .

(١٠) تخريج الأحاديث والآثار سواء وردت في النص بلفظها أو أشار المؤلف إليها ، وحاولت أن يكون تخريجي للأحاديث تخريجا علميا نافعا ، فأذكر رقم الحديث ، ومكانه من الكتاب والباب ، والجزء والصفحة ، وعزوها إلى رواتها ، وإلى كتب السنة ، ولم أكتف - في الغالب - بعزوها إلى الصحيحين فحسب بل ذكرت أماكنها من كتب السنن الأخرى ، والمسانيد والمصنفات والمستدركات ، خاصة إذا كنت أبحث وراء اللفظ الذي يوافق لفظ المؤلف في كتابه .

وكثيرا ما أذكر قول المحدثين في بيان درجة الحديث إذا كان في غير الصحيحين ، معتمدا في ذلك على أهم كتب التخريج والجرح والتعديل .

(١١) تخريج الأبيات الشعرية ، مع شرح غريبها ونسبتها إلى قائلها ، وذكر ترجمتهم ما أمكنني ذلك .

(١٢) ترجمت لكل علم من الأعلام ، الذين ذكرهم المؤلف في النص ترجمة موجزة تبين قدره ، ومنزلته ، وسنة وفاته ، وأهم مؤلفاته ، أن كانت له مؤلفات ، مع بيان مصادر الترجمة ، إلا " البرغرى " و " القاضى عبدالغنى " - من الحنفية - فأنى لم أجد لهما ترجمة بعد البحث ، كما لم أجد توضيحا لكتابينهما " الطريقة " و " المختلفات " في أمثال كشف الظنون .

(١٣) قمت بشرح الألفاظ الغريبة التي وردت في النص ،

وتعريف المصطلحات العلمية لغة واصطلاحاً ثم أحيل على المراجع
التي تعرضت لشرحها وتعريفها .

(١٤) قمت بالتعليق على بعض العبارات التي تفتقر الى بيان
وايضاح ، ولكن بالقدر الذي يزيل غموضها ، ويكشف لبسها ويوضح
المراد منها .

(١٥) قمت بتحقيق الأقوال التي يذكرها المؤلف في المسألة
ونسبت كل قول الى صاحبه في حالة عدم نسبه من قبل المؤلف ،
اذ أن المؤلف عند ذكره للمذاهب فكثيراً ما يقول : " قال بعضهم "
أو " قال بعض العلماء " ، أو " بعض المحققين " ، أو " بعض
المحدثين " أو نحو ذلك .

فأحاول جاهداً أن أذكر ، من هو المراد من هذا البعض
أو على الأقل ذكر أحد القائلين بهذا القول ، مع بيان المرجع
الذي استقيت منه هذه النسبة .

وعند عزو الأقوال الى أصحابها ، أحاول قدر المستطاع
أن لا أنسب قولاً لامام من الأئمة أو لمذهب من المذاهب اعتماداً
على ما نسب اليه من كتب المذاهب الأخرى ، بل حاولت قدر
المستطاع الرجوع الى كتب كل مذهب وكل امام من الأئمة حتى
أكون على يقين فيما أنقله عنه ، أو أنسبه اليه ، فان كثيراً من
الأقوال تنسب لكثير من الأئمة أو المذاهب وعند الرجوع الى كتب
الامام أو المذهب لا نجد هذا القول أو وجدناه قولاً مرجوحاً
أو متروكاً .

(١٦) ولما كان الكتاب قد أورد الكثير من مسائل الخلاف في الفروع ، فاني اعتنيت بهذه المسائل ، فذكرت آراء الفقهاء فيها ، ومواطن الاتفاق والافتراق بين الأئمة مع الاحالة الى مصادرهما من كتب الفقه .

وكذلك هنا أنقل قول كل امام من كتب مذهبه ، ولا أعتمد نقل مذهب من كتب المذاهب الأخرى تحرياً لدقة النقل .

(١٧) حققت المسائل من مصادرهما الأصلية .

فالمسألة الفقهية أحققها من كتب الفقه ، والحديثية من كتب الحديث ، والنحوية من كتب النحو . . . وهكذا أرجع كل مسألة تتعلق بمن الى كتبه الموضوعة له ، ولا أكتفي بذكر الأصوليين لها في كتب الأصول .

(١٨) أرجعت الأصول التي نقلها المؤلف الى مصادرهما ما أمكنني ذلك ، ونهيت الى ما فيها من خلاف في مواضع تستحق ذلك ، وأهملت التنبيه في مواضع أخرى مكتفياً بالإشارة الى أن النص منقول (بتصرف) . اذ تبين لي خلال مراجعة النصوص في مصادرهما ومعارضتها على ما في " التحقيق " أن المؤلف كان يتصرف في العبارة مع الاحتفاظ بالمعنى ، أو يعتمد على حفظه في نقل النص .

غير أنه لكثرة مراجع الشارح في كتابه ، ونقله عن كتب جملة غير موجودة ، فلم أتمكن من الرجوع اليها كأصول أبي اليسر ،

وشرح " تقويم الأدلة " للبردوى ، وشرح الجامع الكبير ،
والتفني في الفقه الحنفي ، وغيرها من المراجع التي يعسر
الرجوع اليها ، اما لفقدها ، أو أنها ليست في متناول الباحثين .

(١٩) عندما يتشعب كلام " المؤلف " في مسألة " ما " أو يكون
كلامه متداخلا ، أو يأتي بجانب من المسألة ويترك بعض الجوانب
ففي هذه الحالة ، أذكر خلاصة للمسألة تتضمن أقوال العلماء
فيها ، وعز كل قول الى قائله ، دين أن أذكر أدلتها ،
لأن المقام لا يسمح بذلك ، غير أنني أحيل القارىء الى المراجع
ليرى الأقوال مع أدلتها ومناقشاتهما .

(٢٠) قمت بدراسة بعض المسائل الهامة التي تشتد حاجة
القراء اليها ولم يتعرض اليها المؤلف ، مع الاحالة على المراجع
التي ألفت بها رغبة لخدمة الكتاب ، وإعانة الباحث من التمكن
على ادراك حاجته بأيسر الطرق وأسهلها ، ولهذا قد اضطر
- في حالات نادرة - الى نوع ما من الاطالة مع مراعاة قواعد
الدراسة والتحقيق ، كما فعلت في مسألة " عموم المشتـرك "

(٢١) قد يكتفى المؤلف في بعض المسائل الخلافية بالإشارة
الى أن فيها خلافا بين العلماء ، ويسكت عنه فأقوم ببيان ذلك
الخلاف بصورة موجزة ثم أحيل على المراجع .

(٢٢) ذكرت الشروط والضوابط لبعض المسائل والقواعد
التي أغفل المؤلف ذكرها .

(٢٣) ربما أطلق المؤلف العبارة في بعض المسائل الخلافية
دون الإشارة الى محل النزاع وتحريمه ، ولذلك قمت بتحرير محل
النزاع فيها حتى يعلم القارىء فيما تجرى الأدلة ويدور النزاع .

(٢٤) عملت فهرس للكتاب تضمنت ما يلي :

- ١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة .
- ٤ - فهرس الشواهد الشعرية .
- ٥ - فهرس الاعلام .
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات .

وأخيرا فهذا كتاب " التحقيق " أقدمه محققا للباحثين
في الشريعة الغراء الناهلين من منهلها العذب ، الجادين في
تطبيقها ، وقد شاء الله أن يظهر محققا على نسخة تعتبر غايية
في القدم والأهمية ، الا وهي نسخة المؤلف نفسه ، كتبت بخط يده .

واني لأرجو أن أكون قد اتقنت عملي فيه ، أو قاربت ، وان
أكون قد وفقت فيما سعيت ، ووصلت الى ما ابتغيت .

فان كان لك فبفضل الله وعنايته ، وتوفيقه ، والا فالذى
يشفع لى أنى بذلت غاية ما فى وسعى من جهد ، فى سبيل
إظهاره وإخراجه بالشكل الذى يناسبه .

فهذا جهد العقل ، والمرجو من الله الاكمال والايفاء ،
وهو المستول أن يتقبل هذا العمل بقول حسن ، وأن يجعله خالصا
لوجهه ، كما أسأله - جلت قدرته - مزيدا من العون والتوفيق ،
في سهيل نشر تراثنا وكنوز اسلافنا ، انه نعم المولى ، ونعم النصير
ومنه نستمد العون والتوفيق .

*

*

*

.....

*

(٢٨٤)

نماذج من صور المخطوطات

من كتابي :

" التحقيق " و " رد قواعد التحقيق "

سجل
٢٥
٤٩٦

كتاب التحقيق في فن
صواعق الفقه للاشيخ
الاسام العالم العامل
في الحق الملائكة
والدين عبد العزيز
بن محمد بن محمد
الحارثي
رحمه الله
سنة واحدة

من
مكتبة
موسى

748

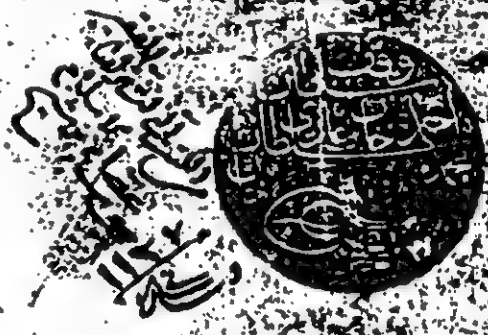


No. 741 (3/6)

كتاب التحقيق في الأصول
وشرحها بحسبك
المعروف

كتاب التحقيق في الأصول
وشرحها بحسبك
المعروف

٤٥٠



٤٥٠

SÜLEYMANIYE B. KÜTÜPHAN	
Konu	Yeni Cami
Yazı	
Emir Kayıtları	345
Emir Kayıtları	237.4

[illegible]

الورقة الأولى من نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الايمان الاسلام الايات الظاهرة والباطنة فواعدا الاحكام بالحق الباطن والظاهر
 بنواميس المنقولة والمعدلة من قبل ايد الشريعة على امور الفروع والاصول وانما العلم بالانوار والاكابر
 وانما العلم بالانوار والاكابر من قبل ايد الشريعة على امور الفروع والاصول وانما العلم بالانوار والاكابر
 بانوارهم والكرامة المحيطة على واثر الآية حملنا مستحق به للعلم بالانوار والاكابر على نظام حكم الله على الامور
 به المديرة من قبله والعلوية والسلام على رسله الهاديين الى الصراط المستقيم من بعد نوحه الذاعلى الى حشايت النعم
 محمد المبعوث الى كافة الانبياء والمرسلين من قبل الله المجد والكرام من قبل الله والجماعة اذ عاين جلاله على انوار
 احدا من القديسين بعد طاق انوار علوم الدين وانطقها عند ذرور القديسين بعد طاق انوار علوم الدين وانطقها عند ذرور
 لتمهيد قواعد الدين والاسلام العالم الذي هو من العلوم الباطنة وحسنها فضلا ووضوحها سائلا وارادتها
 معاني وهو علم اصول الفقه والاحكام لتبسيطها على طلبة العلم في مولد في سنة ١٢٠٠ هـ او ما يركض
 جياذ الفروع وضار اقباسه ولطيفة منسوبة الى احوال طرائق انوار الطبايع في جليلة قواعد واما
 والاعمال الاية الاعلام واجله اهل الاسلام قد صنفوا في هذا القسم كتابا في حكمة كبرية النوايد كبرية
 القواعد المشتملة على الحقائق منطوية على الدقائق واجتاحتها في جودتها في حقايقها والعلوم اخسها في حقايقها
 غير ان المختصر المنسوب الى الامام الميرزا محمد باقر الخراساني قد صنف في هذا القسم كتابا في حكمة كبرية النوايد كبرية
 قدوة انوار الشريعة كاعقب من حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين من حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 الاخس من نور الله شرفه وشرف انوار شرفه فاق ما يراى النماذج المختصرة في هذا القسم من حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 التهذيب والظفر بالشك وبمناقب التركيب في سائر النماذج المختصرة في هذا القسم من حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 في بلاد الاسلام شرفا وشرفا في سائر النماذج المختصرة في هذا القسم من حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 كان مختصرا في الكشف والوضوح والتبسيط في حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 عن الامور ككشف الاسرار في حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 تفاسير لطيفة للجواهر في حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 مستعينا بالله في حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 كشف حقايق المعاني وانطوائه على شرح وقايق المعاني والاسئلة العظيمة في حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 لوجه الكسب في سائر الامور والاحكام في حقايقه حقايق الملة والدين شيئا الاسلام والمسلمين
 والشيخ الامام عبد العزيز بن ابي راس محمد بن محمد بن ابي راس عليه وعلى آله وذريته اجمعين
 بهذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ وهو الاسلام الكبري المعظم والامام الفخر المكنى علم الهدى الامام
 القزويني من آل الله كاشف الغم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا...

الناظم...

والحمد لله الذي هدانا لهذا...
 وادفع محال الذين...
 وانا مناديا...
 شرح...
 الحمد لله الذي هدانا لهذا...
 به المزمع من فضله...
 الداعي الى جنات النعيم...
 وعمل آله واصحابه...
 علوم الدين والطقا...
 الدين والاسلام...
 وادبها وقيادها...
 مسالكه اولى...
 في طلبه قواعد...
 القوم كتابا...
 فيمن تليفها...
 لاصول الفروع...
 الحقيقة حسام...
 فولاها مرقده...
 التذنب لطف...
 من كانا بعدا...
 على الاصول...
 والتدبير والتجسس...

اشهد...

في قولهم اكثر جنس واحد لاننا لانسلم ان الزيادة على الثانية كانت واحدة بل الظاهر هو
 انه عن ثمانية سنين لا غير والفعل كان ثمانية ندليل قوله ثار الخمت غنرا في شدة هذا
 نقول للخرزج حششتا وكفنان والزيادة عليها فنقل مشروعا للعبد بغير من عبده فلا ان
 لا استفال باذا الفعل قبل الكال لا كان مفيد للفرس وبعد الكال لها قبلاتها التحريم
 مكره ولا لمكرم ايضا ما ذكرنا بالموافق ونصلي او يعاقب العصر وار ساذا كعتن دارعا
 بعد العشاء ان شارب كعتن وما ذكرنا بالاذان وتوقاته من الحوائج في بلاد اقام
 وكان بخيرا في الثانية ان ساذن واقام دار شارب فصر عا اقامه فان هراكله بخير من
 العليل والكثرة جنس واحد لاننا لانسلم ان الفرق تحين في القليل بل في الكثرة زيادة
 الثواب وان كان العليل لم يكن التحير مفيدا وعلى هذا الخرزج خرج عليه ما ورد في
 عليه وآله اعلم به واذا فرغنا من هذا هل هلاله عرسا ان القسم لا اذ التحريم عرسا
 والفحص عن غوامضه والكشف عن دقائقه فليسرع في تفسير القسم الثاني وتكثيره
 باذنين الحمد في تقريه وتقريره مستعينين بالله عز وجل ان تنبسط لطائفه ويحقق
 معانيه مستمد من الوفاق فيه في استخراج عرابيه ونهيد مبانينه شاكرين له على نعمته
 ومصلين على رسوله وانبيائه والحمد لله اولادنا واولادنا

في بيان اقسام السنة انما اختار لفظ السنة دون لفظ الخبر كما ذكره غيره من
 لفظ السنة شامل لفظ الرسول عليه السلام وفعله ومما لفظ على طريقة السور والهي
 عما عرفت الشيخ يد الحق باقر هذا القسم بيان افعال الذي واقوال الصحابة مصلحته
 ورض عنهم ما خالف لفظا يشمل الكل في السنة داعيها قول نوري ولها شان في كتاب
 في اقسام المذكورة من الحاشية المختصر لا يقول غلبة الهمزة مثل الكتاب في حكمه في قوله
 الفصاحة والملافة فمعرفه هذه اقسام ايضا ويكون سائر هذه الكتاب سائر ما لانها في
 الكلمات كونها في ادم صارت في الكتاب وتفاوت في طرق اتصالها ما في كتاب

ان شاؤنا اقام وان شا اقتصر على الاقام فان هناك محرم من القليل والكثير فجنس واحد لا لا
 نسلم ان الفرق معيب القليل بل في الكس زيادة الثواب وان كان القليل يسره وكان المحرم
 مفيداً وعلى هذا الخبر يخرج جميع ما مر من مقتضى عليه وانما علم راد فربما علم الله جل جلاله عن
 بيان القسم الاول والخبر عن قتادة والنقص عن غوامض والكشف عن قايده فلم يشع في
 تفسير القسم الثاني وسلمه ما ذل من الخبر في تقبره وتقبره مستعين بالله عز وجل استقام
 لطايفه وبحقيق معانيه متمدين التوفيق منه استخرج عراسة ومتهيد مبايعة شاكرين اعلى نبي
 مطين عظام ركه واسماء والمكرمة اولاً واخراً باب بيان اقسام السنة
 انما اختار لفظ السنة دون لفظ الخبر كاذر غير لان لفظ السنة شامل لقول الرسول صلى الله
 عليه وسلم ومنطلق على طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة على ما عرفت الشيخ قد لخص آخر هذا القسم
 ما ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم افعال الصحابة على الله عليه وسلم ورضي عنهم فاختار لفظ اشتمل السنة
 واعني قول الرسول صلى الله عليه وسلم انما تشارك الكاتب اقسام المذكورة من الخاص الى اللقضي لان قول صلى الله
 عليه وسلم محرم مثل الكاتب هو كلام مستخرج لوجوه الفصاح والبلاغة فخرى فيه هذا لاقسام
 ايضاً ويكون ما في الكتاب بياناً فيها لانها فرع الكتاب كونهما حجة اذ هي صارت حجة بالكتاب
 ومما دق في طرق اتصال النبي فان الكتاب لسر لا طريق واحد هو التواتر والسنة طريق مختلف
 كما استفت عليها فهذا الباب بيان تلك الطرق وما يتصل بها ولما كان هذا القسم كلاماً في الاخبار لا
 بد من بيان حقيقته الخبر فقولنا مطلق على قول مخصوص لا قولاً على الاشارة الى كماله والادلال المعنوي
 كما لا يخبر به على ما في قول ابي الطيب في كم الظلام الليل عندى من يد تحب ان الجانوية يتكلم
 ولكنه حقيقة في الاول لتبادر الفهم اليه عند اطلاق لفظ الخبر دون الباقي واحتمل في خبره
 فصل انه لا حد لانه ضروري المتصور اذ كل واحد يعلم بالضرورة الموضع الذي يحسن فيه الخبر
 ويفرق منه ومن الموضع الذي يحسن فيه الامر ولو لان هذه الكتاب يتصوره ضرورة فان
 كذلك ورد بان العلم الضروري لا يتوهم به خبر في الخبر بعد معرفتها اما قبل ذلك في خبره
 وقيل هو الكلام الذي يدخل فيه الصدق والكذب واعتراض عليه بان خبر الله تعالى وخبر رسول
 لا يدخلها الكذب ولا احتمل لانه فلا يكون علمه ومختار البعض ان الخبر هو ما ترك من امر
 فيه ينسب له الى الاخر نسبة خارجية بحسن السكون عليها وانما قال الامم دون كلتيه او لنظير
 ليشمل الخبر النسائي وقال حكم فيه بنفسه للخبر ما ترك من غير نسبة وقال الحسن السكون عليها

الاول من احسن
 وقيل علم الله تعالى
 وسلك علم الله تعالى

على الموت حاشاه فندبره من الدرع والقداني حاشاه للعدوات ليدبروا حتى لازم
 لولم الاقل من الارش من قعر المدبر من غير خيلاله في ذلك ليجال الخس في المات
 في المقصود وغيره من الرق على الاقل لتفكر في حق المات في حلاله العبد والجز
 حشره في الارض والقداني وان انت قعر العبد اول الال من القطان الدرع
 القدان مختلفان صفة ومغنى واستقام الحيد مليل الرق كخمد العبد المادون
 في المعه منها ومن الطهر ولا يلزم على اذنا غير موسى عليه السلام في الرعي من ثياب
 سر وعشرين على ما اخبرنا تعالى عنه بقوله قال ذلك مني عند انما الاجلين
 نصبت ظلاله من على قاته محرم من الاقل والكثير في جسر واجل لانا انما ان
 كزيادة على الثمانية كانت واجب بل المهر هو الذي ثلث في غير الغفل من كمنه
 دليل قوله فان تمت عشر من عندك وهذا تقول الرق في مسلتنا وكفان في زيادة
 عليه انقل شرح للعبد قمر من عند المان اشغال بلاد السفل قبل الاموال الا ان
 مشد الرق في بول الما قبل انها بالتجربة مكره ولا يلزم انما اذنا في باب النفل
 ويصل الى جليل العصر والشر وكثيرا وبما جوا العشا وان كان يكره ولا ذكر في باب
 لوزان في حاشاه حلوات في الاوان والام وكان غير في الثانية من اش الحوز والام وان
 شا انصر على الاطعمه مان وظله غير القليل والكثير في جسر واجل لانا انما ان في
 غير القليل في الاكثر في زيادة الثواب وان في القليل في وكان في الحوز مفيدا
 وعلى هذا يكون خرج جميع ما ورد في فضائلها واعلم ولا في غنا عما جعله للاع
 بيان في الاوان والبحث عن حقايقه والفيض عن غنا عنه والكشف عن قبايقه
 في شرح في ضمن قسم التلويح في اذنا ليجد في تنقيح وقرره مستعينين
 بالشرح وجل استبطل الطائفة وحقق حاشاه مستعين التوفيق
 منه في استخراج غريبه وتهديبانيه شاكر لكل تمامه وحمل على خير ربه
 وانما

في بيان اقسام النقة

بآيات حافية والبناء على الصواب والرجوع والتمسك قال
 السيد المصنف عبد العزيز في حاشية الحاشية ودرست بالحق اياه هذا آخر
 ما قصده من شرح مكيالات هذا الكتاب وتتم ما مرته من ابحاث سوت حبه
 ولا يصح ما قد مره على على النزوع في هذا الامر اللهم بفضلته وحسانه فاذن
 ان صواب هذا القطر للهدى في يوم امتانه في بيت مجرودي في موضع استهم
 من حاشية في آخره هو مجرودي في شرح ما استعجب من قلقة في الفتى تعجب العاطف
 لا يقع حاشية بقدر لا يمكن ان احدثت في شرح لغاته وكشف كاه بالحق باولاد
 في البيت في حاشية في هذا الفكر في حاشية فابيت فيها منات السهول
 في هذا التحقيق في مقام في السهول لهذا الطريق وذكرك من حلال في حاشية على
 في حاشية الكرامة ولطائف في روعة في الغاية والمسورة في حاشية في حاشية
 في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

نسخة النسخة على يد حاشية في حاشية
 من حاشية في حاشية في حاشية

حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

وذلك من جلال نعم الله تعالى على ولاة الكرامة والخاصة به ورسالت انعامه ونشر
 من فضل العظم وكلمه العظم ان جعل على قناتان ذريته الى الابد اجمعين ووسيل
 الى اللواتي الحول والعقد وان يصرف الى الكرم نفسه وان كرم لعمه
 المنعم المنان المستحسن ارباب (ع) والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 اسرف المرسله ونعم الله تعالى على المرسله
 او كان الفراغ منه يوم الاربعاء الثاني عشر من شهر رمضان المعظم من سنة
 احدى ومائة وسبع مائة عهده لكانه ومن يقره ودعائه بخاتمه الجبروت والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات
 والحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات
 والحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات
 والحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات

الحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات
 والحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات
 والحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات
 والحمد لله الذي جعل في كتابه
 ما لا يحصى من النعم والبركات

استوار من كل السبل الاطاعه كذا...
 حين الدخول في النصارى الاول لم يصح كل واحد منهم...
 هذا اذا دخل حق من علمهم وهذا خلاف قولهم...
 افراد كل واحد من الافراد كانه ليس فيه...
 اسم لغوي سابق لم يوجد لذلك بطل النفي...
 محض هذا الحصر او لانه راس في خطه عشره...
 لان هذه الكلمه تدل على اجتماع دون...
 في انهم اول فلم لا يصرحوا بكلمه كل...
 كان غير واحد من الراضين...
 والمآب قال العبد الضعيف عبد الله...
 اما في هذا اخر ما قصده من تخرج...
 في هذا الامر...
 في وضع ما استنبه من حقايقه...
 فانه بالذات...
 في شرح...
 الفكر...
 التوفيق...
 به...
 رويته الى...
 من...
 وصلوا...
 الراجي...
 الحمد...

كذا هو...
 كذا هو...
 كذا هو...

اوراق
 ٧٥



١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠

كتاب رد قواعد التحقيق

عبد القادر بن الجار
 والفراخ

اسم الجنس ما وضع للماهية موضوعا في وعاء الجنس ما وضع للماهية الضمنية باعتبار حضورها
 في الاشياء النكرة ما وضع للماهية مع انبات عدم التبيين به المعرفة ما وضع للماهية مع اعتبار
 الدعين معها واسم الجنس هو مقدم لعل الامور موجودة في جنسها بالجنس والذكر والمؤنث
 ان قد بالحضور الدقني صار علما للجنس وان ينزل بغير التبيين صار غرضه وان قد بالتبين
 صار مقصودا واعلم ان الجنس هو الراجح الطبيعي واسم الجنس اللفظ الموضوع له وان اسم
 الجنس موضوع للماهية وعلما للجنس الحقيقة الضمنية

٩٩٨

MILLET GENEL KUTUPHANASI
KITAP NO. H. Alipaşa
SAYI 298
YERİ
TASNİF No.

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا

شعبة أصول الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

التحقيق

في أصول الفقه

شرح ، المنتخب في أصول المذهب ، لحسام الدين الإخسيكتي سنة ١٦٤٤هـ

تأليف :

علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري

سنة ١٧٣٠هـ

القم الاول

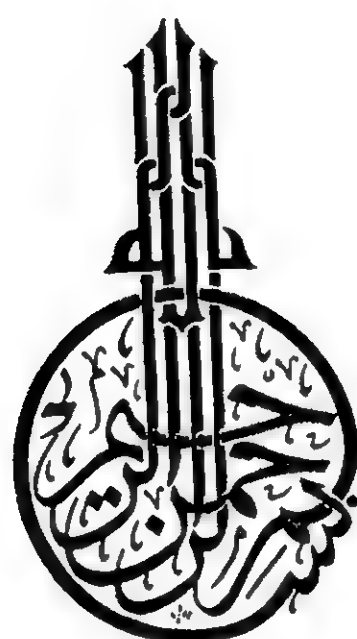
دراسة وتحقيق :

عبد سعيد باقر

لنيل الشهادة العالمية العالية ، الدكتوراه ،

بإشراف فضيلة الدكتور :

عمر بن عبد العزيز محمد



بسم الله الرحمن الرحيم (١)

هو حسبي (٢)

الحمد لله الذى مهد مبادئ الاسلام بالآيات الظاهرة ، وأحكم
قواعد (٣) الأحكام بالحجج الباهرة ، وأوضح معالم الدين بزواهر العقول
والمعقول ، وزين قلائد الشرع بجواهر الفروع والأصول وأثار منار العلم
بانوار الكتاب والخبر (٤) ، وأضحك رياض الفقه

(١) ورد فى "ب" قبل "البسطة" : " كتاب تحقيق لا نظير له فى
الأصول " .

(٢) فى "ب" و "د" " رب يسروتم بالخير " وفى "هـ" " رب تمم
بالخير " .

(٣) القواعد : جمع قاعدة . القاعدة لغة : أصل الأس .

والقواعد : الأساس ، وقواعد البيت أساسه .

وفى التنزيل : (وان يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) .

وقوله تعالى : (فأتى الله بنيانهم من القواعد) .

القاعدة اصطلاحاً : " قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها " .

والفرق بين القاعدة والضابط : أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب

شتى ، والضابط يجمعها من باب واحد . كذا ذكر ابن نجيم .

انظر : الصحاح (٥٢٥/٢) المصباح المنير (٦١٦/٢) لسان

العرب (٣٦١/٣) كشف اصطلاحات الفنون (١١٢٦/٢) ط : الهند

التعريفات (١٧١) الاشباه والنظائر (١٦٦) .

(٤) الخبر لغة : ما ينقل أو يحدث به قولاً أو كتابة

==

.....

=== والجمع : أخبار ، وجمع الجمع أخاير .

والخبر في اصطلاح الأصوليين عرف بتعاريف كثيرة وقل ان سلم واحد منها من خدش .

والذى ارتضاه جمع من الأصوليين هو : " ما يحتمل الصدق والكذب " وزاد بعضهم - كالقرافى والزركشى - قيداً فى آخره وهو " لذاته " .

قال السمرقندى فى " الميزان " : وهذا الحد فاسد لعدم الاطراد فان خبر الله ، ورسوله ، وخبر الأمة بأسرهم لا يحتمل الكذب " . وقال القاضى أبويعلى : " ومن الناس من قال : هذا الحد على ما كانت تعرفه العرب من الأخبار ، ولا يدخل فى ذلك أخبار الله تعالى ، وأخبار رسوله - صلى الله عليه وسلم - " . وعند المحدثين الخبر مرادف للحديث : فيطلقان على المرفوع والوقوف وقيل : الحديث : ما جاء عن النبى - صلى الله عليه وسلم - والخبر ما جاء عن غيره .

وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق : فكل حديث خبر ولا عكس .

انظر : الصحاح (٦٤١/٢) المصباح الخير (١٩٥/١) المعجم الوسيط (٢١٤/١ ، ٢١٥) تذهيب الراوى (٤٢/١ ، ٤٣) قواعد التحديث (٦١) الحدود للهاجى (٦٠) البرهان (٥٦٤/١) العدة (١٦٩/١ ، ٨٣٩/٣) الميزان للسمرقندى (٤٢٠) الواضح (١ / ٢٤ / أ) الوصول لابن برهان (١٣٥/٢ ، ١٣٨) ابن الحاجب (٢ / ٤٥) شرح تنقيح الفصول (٣٤٦) المحصول (٣١٨/١/١ ، ١/٢ / ٣٠٧) البحر المحيط (٢ / ٢٥١ / ب) تيسير التحرير (٢٤/٣) ===

بازهار (١) القياس (٢)

== شرح الكوكب المنير (٢٨٩/٢) فواتح الرحموت (١٠٢/٢) ارشاد

الفحول (٤٣) .

(١) في " ب " و " هـ " (أنهار) .

(٢) القياس لغة : التقدير ، والمساواة ، يقال : قاس النعل بالنعل

إذا قدره به ، وقاس الجراحة بالسجل : إذا قدر عقمها . ويقال :

فلان لا يقاس بفلان أى لا يساويه .

وفي الاصطلاح : تفاوتت عبارات الأصوليين في تعريفه ، تبعاً

لاختلاف نظرتهم إليه من حيث كونه عملاً من أعمال المجتهد لا يتصور

وجوده بمعزل عنه ، أو هو مصدر للحكم بصرف النظر عن وجود

المجتهد أو عدم وجوده . وكلها لا تخلو من اعتراض ولعل أسلمها

تعريف الهضوى وهو : إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر

لاشتراكهما في طة الحكم عند الثبت .

انظر : الصحاح (٩٦٧/٣) الصباح (٦٣٠/٢) " الشهاج " مع

شرح " البدخشى " (٣/٣) شفاء الغليل (١٨) الميزان (٥٥٢) ،

أصول الشاشي (٣٢٥) المعتمد (١٩٥/٢) القياس الشرعي لابن

الحسين البصري (٤٤٣) العدة (١٧٤/١) البرهان (٧٤٥/٢) ،

المستصفى (٢٢٨/٢) الخول (٣٢٣) المحصول (٩/٢/٢) ابن

الحاجب (٢٠٤/٢) تنقيح الفصول (٣٨٣) جمع الجوامع (٢٠٢/٢)

الفقيه والمتفقه (١٧٨/١) الحدود (٦٩) مختصر الطوفى (١٤٥) ،

سلم الثبوت (٢٤٦/٢) نبراس العقول (١٥-١٧-٢٤-٢٧) كشف

الاسرار (٢٦٨/٣) تيسير التحرير (٢٦٣/٢) نزهة المشتاق (٦٣٠) ،

ارشاد الفحول (١٩٨) .

والأثر (١) ، شرع مشارع الأحكام بمزيد لطفه وإنعامه ونهج سبل الحلال
والحرام بآثاره وكرامه ، نحمده على تواتر آلائه حمدا نستحق به
الجزيل من طوله (٢) ، ونشكره على تظاهر نعمائه شكرا نستوجب به المزيد
من فضله ، والصلاة والسلام على رسوله الهادي الى الصراط المستقيم ،
ونبيه الداعي الى جنات النعيم ، محمد البعوث الى كافة الأمم

(١) الأثر : لغة من : أثرت الحديث أثرا - من باب قتل - أى
رويته ونقلته ، و " الأثر - بفتحيتين - اسم منه ، وحديث
مأثور أى منقول .

وخص فقهاء خراسان الموقوف بالأثر اصطلاحا والمرفوع بالخبر .
والمعتمد الذى عليه المحدثون أن يبنى كل هذا أثرا . ويؤيد
ذلك اطلاق الحافظ على نفسه لقب " الأثرى " أى المحدث .
يقول فى ألفيته :

يقول راجى ربه المقتدر عبد الرحيم بن حسين الأثرى
انظر : الصحاح (٥٢٤/٢) المصباح الضير (٨/١) - تدريب
الراوى (٤٣/١) قواعد التحديث (٦١) .

(٢) الطول : الإِنعام ، والعطاء ، والفضل ، ومنه قوله تعالى :
(غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول) .

ترتيب القاموس مادة طول : (١١٢/٣) المصباح الضير (٢)
(٤٥٢) وراجع تفسير القرطبي (٢٩١/١٥) .

والمجبول (١) من سلالة المجد والكرم ، وعلى آله وأصحابه أزهـار
حدائق الدين ، وأنوار أحداق اليقين .

وبعد فان أشرف علوم الدين والطفها عند ذوى اليقين بعد علم
التوحيد وأصول الكلام لتسهيل قواعد الدين والاسلام ، العلم الذى هو أمتن
العلوم أصلا ، وأحسنها فضلا ، وأوضحها شارا ، وأرجحها معيارا ، وهو
علم أصول الفقه والأحكام ، لتبيين (معاهد الحلال) (٢) والحرام ، فهو
لدقة مسالكه أولى ما يركز جياذ القرائح فى مضار اقتباسه ، ولصعوبة
مداركه أخرى ما يراض الطباع فى حلبة قواعد واساسه .

والعلماء الأئمة الأعلام ، وأجلة أهل الاسلام ، قد صنفوا فى
هذا القسم كتباً جمة غزيرة الفوائد ، كثيرة العوائد (٣) واحتاطوا فى
فى جودة تصنيفها وبالغوا فى حسن تأليفها .

(١) المجبول : جبلة الله : أى خلقه . ويقال : جبلة على كذا :
أى طبعه ، وفى الأثر : " جبلة القلوب على حب من أحسن
إليها " . والمجبول هنا بمعنى المخلوق .

الصاح (١٦٥٠ / ٤) ترتيب القاموس (١ / ٤٤٠) المعجم الوسيط
٠ (١٠٥ / ١)

(٢) مطبوسة من " د " .

(٣) فى " ب " و " ج " و " د " زيادة .

عبارة : (مشتلة على الحقائق ، منطوئة على الدقائق) .

غير أن المختصر المنسوب إلى [الشيخ الامام ، والقلم (١)]
 الهمام [(٢) مالك أزمة الأصول والفروع ، ناظم دور المعقول والسموع
 قدوة أرباب الشريعة ، كاشف أسرار الحقيقة ، حسام الطلة والدين ،
 ضياء الأئمة في العالمين ، محمد بن عمر الأخرسي ، نور الله مرقد ، وسقى
 بهما الرضوان مشهده ، فاق سائر التصانيف المختصرة في هذا الفن ،
 بحسن التهذيب ، ولطف التشذيب ، ومثانة التركيب ، ورصانة الترتيب
 فلذلك شاع فيما بين الأنام بعدا وقرها ، وذاع في بلاد الاسلام شرقا وغربا ،
 بيد أنه - رحمه الله - لما اقتصر فيه على الأصول كل الاختصار ، رومما
 للتخفيف والاختصار ، كان مفتقرا إلى الكشف والتوضيح ، والتذنيب (٣)

(١) القلم : الفعل من الابل ، ويطلق على السيد المقدم في الرأي
 والمعرفة وتجارب الأمور . الصحاح (٢٠٠٩/٥) .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في " د " .

(٣) في " ك " (تهذيب) بالباء الموحدة التحتية وهو تصحيف .

والتذنيب - بالنون - : جعل شيئا عقب شيئا لمناسبة بينهما من غير
 احتجاج من أحد الطرفين . من (ذنب) - بالتشديد - إذا جعل
 له ذنبا . يقال : " ذنب الرجل عمامته " : إذا أفضل منها شيئا
 فارخاه كالذنب . " وذنب الكتاب " : إذا ألحق به تنمة .

وذكر صاحب كشف اصطلاحات الفنون : ان التذنيب كالتنبيه ، والفرق
 بينهما في عرف المصنفين - مع أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة -

(أن التنبيه : يستطيع التأمل لو تأمل المباحث المتقدمة أن يتوصل إلى
 فهمه بخلاف التذنيب .

والتجنّيح (١) فالتمس منى زمرة الأصحاب / ، وخلص الأحاب ، بعد أ (٢/ب)
 فراغى عن (٢) / إملاء كشف الاسرار ، أن أشرع فى شرح (٣) دقائق هـ (٢/ب)
 معضلاته ، وبسط حقائق مشكلاته . وأن أرفع عن نفائس لطائفه الحجاب وأن
 أكشف عن عرائس حقائقه النقاب ، فأجهتهم الى (إنجاح) (٤) / ج (١)
 مسئولهم (٥) ، وشرعت فى تحصيل مأولهم مستعينا بالله فى تسويده / ب (٢/ب)

== انظر : لسان العرب (٣٨٩/١) والصاح (١٢٨/١) تـ
 العروس (٤٣٦/٢) المعجم الوسيط (٣١٦/١) الابهاج (٩١/١)
 شرح الاسنوى والبدخشى على منهاج البهافى (٨٤/١) كشف
 اصطلاحات الفنون (١٤٣٣/٢) ط . الهند ، التعريفات (٥٥) .

(١) التجنّيح : من جنّحه - بالتشديد - إذا عمل له جناحين .
 المعجم الوسيط (١٣٩/١) . ولعل المؤلف أتى بلفظ (التجنّيح)
 ههنا مقابلة (للتذنيب) ليضيف إلى جانب المعنى الاصطلاحي
 معنى آخر بلاضها ، منتزعا الصورة الجميلة من طيران الطائر معتدا
 على ذنبه وجناحيه ، وشبه بها شرحه الذى سيضعه على متن
 الحسامى ليقوى على التحليق فى سماء الأصول محتلا مكانة مبروقسة
 بين أمهات الكتب على سبيل الاستعارة المكنية .

(٢) فى " هـ " (من) .

(٣) فى " ر " (كشف) .

(٤) فى " ب " (الحاج) .

(٥) من هنا بداية النسخة " ر " .

وتفكيره ، متوكلا عليه في تجويده وتحريره ، وسميته كتاب " التحقيق " لاشتماله على كشف حقائق المعاني ، وانطوائه على شرح دقائق المبادئ وأسأل الله العظيم أن يجعل ما أقاسيه خالما لوجهه الكريم ، وسببا للوصول الى جنات النعيم ، انه خير مستول ، وأكرم مأمول (١) .

(١) في " د " زيادة (وهو حسبي ونعم الوكيل) .

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد : حمد الله على نواله والصلاة على رسوله محمد
وعلى آله .

قال [العبد الضعيف عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى -
تاب الله عليه وفقر له ولوالديه] (١) : أخبرنى بهذا الكتاب على

(١) اختلفت هذه العبارة من نسخة لأخرى : ففى "ب" قال الشيخ الامام ، العالم العلامة ، مفتى الشرق والغرب ، شيخ الاسلام علا الطة والحق والدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى - مد الله فى حياته وأسكنه يوم القيامة فى جناته " . وفى "ج" و "د" بلفظ " قال الشيخ الامام عبد العزيز بن أحمد ابن محمد البخارى ، تاب الله عليه وفقر له ولوالديه " . وفى "هـ" قال الشيخ الامام العلامة ، كاشف أسرار العلوم بتدقيقه ، ومرصف دور الفوائد وعقائنها فى كشفه وتحقيقه ، الذى نطق بغير الكلام لسان الأصول ، وطوق بجواهر الحكم جيد المنقول والمعقول علا الحق والدين ، نظام الاسلام والمسلمين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى - رضى الله عنه ، ومن أسلافه العظام " .

ولاشك أن مثل هذه الديباجة من زهادات النساخ ووضع التلاميذ

وشيخي وسيدى وسندى (١) وبولاي وهو الامام الكبير المعظم والهمام
 التحرير المكرم علم الهدى ، امام السورى ، مقتدى (٢) الأئمة ، كاشف
 الغمة / ناصب رايات الشريعة ، كاشف آيات الحقيقة امام فخرى (٢/ب)
 الطة والدين ، علاء الاسلام والمسلمين [محمد بن محمد بن الهـاس
 المايغرى] (٣) تغفده الله بالرحمة والرضوان ، وأسكنه أطس (٤)
 منازل الجنان ، عن الصنف — قدس الله روحه — .

قال : - ((أما بعد حمد الله على نواله ، والملاة على
 رسوله محمد وآله)) - :

== مدحة لشيخهم جرت على عادتهم . ولهذا اختلفت فيها عباراتهم
 وهذا ما يؤكد — كما ذكرنا — أن النسخة التى اتخذناها أصلا
 " أ " هى نسخة المؤلف ، كتبت بخط يده . فكلامه كما تراه جاء
 خاليا عن ألفاظ المدح والثناء ، مجردا عن الألقاب حتى عن لقب
 " الشيخ " وهذا هو شأن العلماء الأقدمين حين يعرفون أنفسهم
 بأنفسهم .

- (١) فى " ج " (استاذى) وهو أولى .
- (٢) فى " د " (مفتى) وهو أنسب .
- (٣) ما بين المعقوفتين طموس من " د " .
- (٤) فى " ب " (أعلا) بالمدودة والصواب ما فى (الأصل) ، وفى
 " د " (على) وهو تحريف .

(١)

"أما" : كلمة تضمنت معنى الشرط حتى قيل : إن الأصل في قولهم : "أما زيد فنطلق" . مهما يكن من شيء "فزيد" منطلق استقطبت الجملة الشرطية ، ونابت "أما" منها ، كما نابت كلمة نعم مناب أفعل في جواب من قال لك : أتفعل كذا ؟ . ولتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء ، ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها إلا الاسم .

وتستعمل في الكلام ، لتفصيل إجمال على طريق الاستئناف ، كقولك : جائني (٢) القوم أما زيد فأكرمه ، وأما عمرو فاهنته ، وأما بشر فأعرضت عنه .

ولاستئناف كلام من غير سبق إجمال ، كآماء المذكورة في أوائل الكتب .

وقيل : أول من تكلم بهذه الكلمة ، وفصل بها بين كلامين داود النبي (٣) — عليه السلام — وهو المراد بفصل الخطاب في (٤) قوله تعالى : (وآتيناها الحكمة وفصل الخطاب) (٥)

(١) انظر الكلام على "أما" في :

أمالى الشجرى (٣٤٣/٢) المقتضب (٢٧/٣) الأزهية (١٤٨) ،

مغنى اللبيب (٦) .

(٢) في "ج" (جا) .

(٣) ساقطة من "ج" .

(٤) في "ب" (بقوله) والصحيح ما في الأصل .

(٥) سورة (ص) : (٢٠) .

عند شريح (١) والشعبي (٢) .

و " بعد " من الظروف الزمانية ، والعامل فيه (٣) ههنا كلمة
 " أما " فانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة .

و " الحمد " هو الثناء على الجليل من نعمة وغيرها ، يقال :
 حمدته على إينعائه وحمدته (٤) على شجاعته .

و " الله " اسم تفرد به الباري جل جلاله (٥) مجرى في وصفه
 مجرى الأسماء الأعلام ، لا شركة فيه لأحد ، كذا روى عن الخليل (٦) ،

(١) شريح : هو القاضي شريح بن الحارث بن قيس ، أبو أمية ، من كبار
 التابعين المشهور . أنه أدرك النبي — صلى الله عليه وسلم — ولم
 يلقه ، ولى قضاء الكوفة في زمن عمرو عثمان وعلى ومن بعدهم . حتى
 استعفى أيام الحجاج ، من المعمرين عاش مائة وعشرين سنة ومات سنة
 ٧٨ هـ . وقيل غير ذلك . الاستيعاب (١٤٨ / ٢) الإصابة (١٤٥ / ٢)
 التذكرة (٥٩ / ١) .

(٢) الشعبي : أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي ، من كبار التابعين ،
 أدرك خمسمائة من الصحابة أو أكثر ، ثقة فقيه ، قال مكحول : " ما
 رأيت أفقه منه " له مناقب وشهرة توفي بالكوفة سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك
 وفیات الاعيان (١٢ / ٣) .

(٣) في " ج " (فيها) .

(٤) سقطت من " هـ " .

(٥) في " ك " (سبحانه) وفي " د " (سبحانه وتعالى) .

(٦) الخليل : هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري ،

وابن كيسان (١) ومحمد بن الحسن (٢) والشافعى (٣) - رحمهم الله .

ولهذا أضيف الحمد اليه ، / لأنه لما كان كالعلم للذات ، كان أ (١/٣)

=== يكتنى بأبى عبد الرحمن نحوى ، لغوى ، مبتكر علم العروض ، من مؤلفاته

(العروض) و (الشواهد) و (النقط والشكل) . توفي سنة ١٢٠ هـ

معجم الأديب (١٨١/٤) البلغة فى تاريخ أئمة اللغة : (٢٩) .

(١) ابن كيسان : أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان ، من أعلام التابعين ،

اتفقوا على صلاحه ، وحفظه ووفور طبعه ، مرض بطنى ومات بمكة سنة

١٠٦ ، تهذيب الاسماء (٢٥١/١) وفيات الأعيان (٥٠٩/٢) .

(٢) محمد بن الحسن : هو أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى ،

صاحب أبى حنيفة ، وعنه أخذ الفقه ثم لازم أبا يوسف ، التسقى

بالشافعى وناظره واثنى عليه الشافعى ، كان من أفصح الناس ،

دون فقه أبى حنيفة ونشره توفي سنة ١٨٩ هـ .

الفوائد البهية : (١٦٣) أخبار أبى حنيفة وأصحابه (١٢٠) .

(٣) الشافعى : هو أبو عبد الله محمد بن أدريس بن العباس بن شافع

القرشى الطلبى الامام الجليل ، صاحب المذهب ، والمناقب الكثيرة .

ولد بغزة سنة ١٥٠ وتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ . من مؤلفاته (الأم)

فى الفقه ، و (الرسالة) فى الأصول ، و (احكام القرآن) و (اختلاف

الحديث) ذكر صاحب كشف الظنون ان التأليف فى مناقبه تبلغ الأربعين

أشهرها مناقب البيهقى . الانتفاة : (٦٦) تهذيب الاسماء (١/

٤٥) مقدمات طبقات السبكي وابن هدايه .

ستجمعا (١) لجميع الصفات ، فكان اضافة الحمد اليه ، اضافة له الى جميع أسمائه وصفاته .

ألا ترى (٢) أن الايمان اختص بهذا الاسم ، حيث قال — عليه الصلاة والسلام — : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا (٣) أن لا اله الا الله " (٤) مع ان الايمان بجميع الأسماء والصفات واجب (٥) لأنه مستجمع للمصفات .

والنوال : العطاء .

والصلاة في اللغة : الدعاء (٦) وإذا أضيفت الى الله عزوجل يراد بها الرحمة . والمراد ههنا الدعاء بالرحمة ، الا أن الرسل / اختصوا (١/٣) بالدعاء بهذا اللفظ للتعظيم ، ولما ضمن الدعاء معنى النزول ، ذكرت كلمة (٢/٥) على ، كما في قولك : رحمة الله عليه ، أى : رحمة الله تعالى (٧) نازلة عليه

(١) في " ج " (ستحقا) .

(٢) ، ، و " د " (يرى) .

(٣) في " د " و " هـ " (حتى يقولوا) وقد روى الحديث باللفظين .

(٤) متفق عليه : البخارى : عن ابن عمر في كتاب (الايمان) رقم (٢٥١)

فتح البارى : (٧٤/١) وسلم : عن عمر ، وابى هريرة ، وجابر ، وابن

عمر في (الايمان) رقم (٣٢ — ٣٦) (٥١/١) فما بعدها .

(٥) مطبوسة من " أ " .

(٦) انظر : الصحاح (٢٤٠٢/٦) الصباح المنير (٤٠٩/١) المعجم

الوسيط (٥٢٢/١) .

(٧) سقطت من " ج " .

والرسول من الأنبياء : من جمع الى المعجزة الكتاب المنزل عليه
فعمول بمعنى مفعول .

والنبي : من أوحى اليه ، سواء أنزل عليه كتاب أو لم ينزل .
وآل الرجل : ذريته وأهل بيته ، وقيل : قومه . وآل النبي
متبعوه في التقوى ، كما قال — عليه الصلاة والسلام : " آلى كل مؤمن تقى " (١)

(١) رواء الطبراني في المعجم الصغير عن أنس قال : سئل رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — من آل محمد ؟ فقال : صلى الله عليه
وسلم — : " كل تقى " . قال : وتلا رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — (ان أوليائه الا المتقون) . وفي اسناده نوح بن
أبي مرهم وهو ضعيف ، قال السخاوي عند هذا الحديث : واسانيد
ضعيفة ولكن شواهد كثيرة منها في الصحيحين قوله صلى الله
عليه وسلم : " ان آل بنى فلان ليسوا لي بأولياء " ، وانما ولي الله
وصالح المؤمنين " . اهـ

ونقل صاحب كشف الخفاء عن نجم الدين الغزى أنه قال : " وروى عن
على — رضى الله عنه — أنه السائل ، واسانيد ضعيفة ، ولكن
له شواهد ، ورأيت في بعض كتب النحو بلفظ : (آلى كل مؤمن
تقى) ويستشهد به على اضافة الآلى على الضمير " اهـ .

انظر : المعجم الصغير للطبراني (١١٥/١) المقاصد الحسنة
(٦/١) كشف الخفاء (١٢١) ولمزيد من الاطلاع راجع : الميزان
للذهبي (٢٤٣/٤) لسان الميزان (١٤٦/٦) القول القيم (٤٣)

فيض القدير (٥٦/١) .

ثم ان الرسل وان اختصوا بالصلاة ، الا أن الصلاة على آلهم
عند ذكرهم جائزة ، بطريق التبعية ، للدعاء المأثور : " اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد ، [كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم] (١) (٢)
وذلك لأن ما ثبت تبعاً يعطى له حكم التبوع ، لا حكم نفسه . كضحية
الجنين ، والوكالة الثابتة في عقد الرهن .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

(٢) من حديث متفق عليه : البخارى : فى كتاب (الأنبياء) رقم
(٢٣٦٩) وفى (الدعوات) رقم (٦٣٦٠) باب (هل تصلى على
غير النبى صلى الله عليه وسلم) فتح البارى : (٤٠٢/٦) و
(١٦٩/١١) . وسلم : فى كتاب (الصلاة) رقم (٦٥ و ٦٦
و ٦٩) باب (الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم - بعد
التشهد) (٣٠٥/١) .

فان أصول الشرع ثلاثة

الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة . والأصل الرابع : القياس
المستنبط من هذه الأصول .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله : - ((فان أصول الشرع ثلاثة)) - إلى قوله - ((الأصول)) -
أى ثلاثة أشياء .

الأصل فى اللغة : ما يبنى عليه غيره (١) ، كما ان الفرع

(١) انظر : تاج العروس (٣٠٧/٢) ط : الخيرية بالقاهرة .

الكليات (٨٩/١) الصباح المنير (٢٢/١) الصباح (١٦٢٣/٤)

وللأصل فى اللغة معان كثيرة منها :

(أ) ما ذكره المؤلف : وأختاره أكثر الأصوليين عند تعريفهم للأصل

فى اللغة ، منهم : أبو الحسين البصرى ، وأمام الحرمين

الجوينى ، والمحلى ، والمعضد ، والفتوحى ، وابن عبد الشكور

... وغيرهم .

(ب) " المحتاج إليه " وهو ما أختاره الرازى .

(ج) " مآنه الشئ " : وبه قال القرافى والطوفى .

(د) " ما يستند تحقق الشئ إليه " . وبه قال الأمرى .

(هـ) " ما يتفرع عنه غيره " : وهو ما أختاره ورجحه السبكى فى الإبهاج

راجع : المعتد (٩/١) المحلى على " الورقات " (٩) ابن الحاجب بشرح

المعضد (٢٥/١) شرح الكوكب المنير (٣٨/١) فواتح الرحموت (٨/١)

ما يبتنى على غيره (١) .

والمراد من الأصول ههنا ، الأدلة (٢) ان أصل كل علم ،
ما يستند اليه تحقيق ذلك العلم ، ويرجع فيه اليه ، ومرجع الأحكام الى
هذه الأدلة .

=== المحصول (١١/١/١) شرح تنقيح الفصول (١٥) مختصر الطسوفى

(٧) الأحكام للأمدى (٨/١) التعريفات للجرجانى (٢٨) ارشاد

الفيصول (٣) الإبهاج (٢٠/١) غاية الوصول لشيخنا د / جلال (١٨) .

(١) انظر : الصباح الخير (٥٦٣/١) الصباح (١٢٥٦/٣) .

(٢) وللأصل فى الاصطلاح معان كثيرة منها :

(أ) " الدليل " : وهو المراد هنا ، كقولهم : الأصل فى وجوب

الصلاة قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) . والأصل فى هذه

السألة : الكتاب والسنة : أى دليلها .

(ب) " الراجح " : كقولهم : الأصل فى الكلام الحقيقة .

(ج) " القاعدة المستمرة " : كقولهم : الأصل فى الفاعل الرفع .

(د) " المستصحب " كقولهم : لمن تيقن الطهارة وشكل فى الحدث

الأصل الطهارة : أى المستصحب الطهارة حتى يثبت حدوث

نقيضها ، لأن اليقين لا يزول بالشك .

(هـ) " المقيس عليه " : وهو أحد أركان القياس ، كقولهم : الخمر

أصل للنهيد .

أما اذا أضيف الأصل الى الشرع أو الى الفقه فيراد به الأدلة .

انظر : العدة (٧٠/١) الواضح (٢١/ب) البحر المحيط (٤/ب)

والشرع : الاظهار فى اللغة (١) وهو اما بمعنى الشارع ،
كالعدل والنزور ، بمعنى العادل والزائر ، فيكون المعنى : أدلة
الشارع ، أى : الأدلة التى نصبها الشارع على المشروعات كذا ، وتكون
اللام للعهد ، والمقصود من الاضافة ، تعظيم المضاف ، كقولك : بيت
الله ، وناقة الله .

أو بمعنى المشروع ، كالضرب بمعنى المضروب ، والخلق بمعنى
المخلوق فيكون المعنى : أدلة المشروع ، / أى : الأدلة التى تثبت د (١/٣)
المشروعات بها كذا ، وتكون اللام للجنس ، والمقصود من الاضافة تعظيم
المضاف اليه . كقولك : استاذى فلان ، وكقولنا : الله الهنا ، ومحمد
نبينا . فيكون فيه اشارة الى أن المشروعات الثابتة بهذه الأدلة ، معظمة
يلزم (٢) رعايتها ، ويجب تلقينها بالقبول .

ثم المشروع : يتناول الملل (٣)

== الحصول (٩١/١/١) سراجة الأصول (١٨) شرح الكوكب المنير
(٣٨/١) فواتح الرحوت (٨/١) ارشاد الفحول (٣) غايمة
الوصول لشيخنا د / جلال (١٨ - ٢٠) .

(١) انظر : تهذيب اللغة (١ / ٤٢٤) المصباح الخير (١ / ٣٦٦) .
 (٢) في " هـ " تلزم " .
 (٣) العلل : جمعة ، والعلة في اللغة : عبارة عما اقتضى تغييرا ،
 ومنه سميت علة المريض ، لأنها اقتضت تغير الحال . ومنه قول
 زهير :
 ان تلق يوما على علته هرما
 تلق السحابة منه والندی خلقا

والأسباب (١)

== أما في الاصطلاح فقد عرف الأصوليون العلة بتعريفات كثيرة منها :

الوصف الظاهر المنضبط المشتل على المعنى المناسب لشرعية
الحكم كالقتل العمد العدوان طة للقصاص شرعا .

انظر مباحث العلة في :

الصباح (١٧٢٣/٥) الصباح النير (٥٠٩/٢) الحدود للهاجس
(٧٢) أصول اليزدوى (١٧٠/٤) أصول السرخسي (٣٠١/٢) ،
مختصر الطوفي (٣١) الابهاج (٣٩/٣) التعريفات للجرجاني
(١٥٤) تفسير التحرير (٣٠٢/٣) التقرير والتحرير (١٤١/٣) مرآة
الأصول (٥٢٨) فواتح الرحموت (٢٦٠/٢) كشاف اصطلاحات الفنون
(١٠٣٦/٤) ط . الهند ، المدخل الى مذهب الامام أحمد (٦٦) .

(١) الأسباب : جمع سبب ، والسبب لغة : (ما توصل به الى غيره) .

ومنه قول زهير :

ومن هاب اسباب النايما يئلنه — ولورام أسباب السماء يسلم .

أما السبب اصطلاحا : فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه :
فبعض الأصوليين — كاليزدوى — عرفه بأنه : (وصف ظاهر
منضبط دل الدليل السمعى على كونه معرفا لحكم شرعى) . ومن
الأصوليين — كالقراقرى وغيره — عرفه بأنه : (ما يلزم من وجوده
الوجود ، ومن عدمه العدم لذاته) . ومن أثلته : زوال الشمس
عن كبد السماء ، فان الشارع وضعه سببا لوجوب الظهر . قال تعالى

==

(أقم الصلاة لدلوك الشمس)

والشروط (١) ، كما يتناول الأحكام

=== والفرق بين العلة والسبب :

قال بعض الأصوليين : إنها بمعنى واحد .
 وقال آخرون : إنها متغايران .
 وقال أكثر الأصوليين : إن السبب أعم من العلة .
 انظر : الصحاح (١٤٥ / ١) الكلمات (٢٠ / ٣) أصول البزدوى (٤)
 (١٦٩ /) أصول السرخسى (٣٠١ / ٢) الستمفى (٩٤ / ١) الأحكام
 للآمدى (١٨١ / ١) شرح تنقيح الفصول (٨١) مختصر الطوفى (٣٢)
 التوضيح على التنقيح (٩١ / ٣) نهاية السؤل (٧٠ / ١) الموافقات
 (١٢٩ / ١ و ١٧٩) المحلى على جمع الجوامع (٩٥ / ١) التلويح
 على التوضيح (١٠٢ / ٣) التعريفات للجرجانى (١٢١) تيسير التحرير
 (١٢٨ / ٢) مرآة الأصول (٥٣٧) كشاف اصطلاحات الفنون (١٢٧ / ٣)
 ارشاد الفحول (٦) غاية الوصول لشيخنا د / جلال (١٧٩ - ١٨٢) .

(١) الشروط : جمع شرط ، والشرط لغة : العلامة ، ومنه قوله تعالى
 (فهل ينظرون الا الساعة ان تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها) - محمد
 (١٨) .

والشرط شرعا : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدم وكان خارجا عن الماهية .

والفرق بين الشرط والسبب : ان الشرط اذا وجد لا يستلزم وجوده
 وجود الحكم ، فلا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة ، أما السبب
 فانه يلزم من وجوده وجود الحكم - الا اذا وجد المانع - فاذا

===

كان رمضان فقد وجب الصيام .

فان كان المراد منه [الجميع] (١) - ومن المعلوم أن القياس لا يدخل له في اثبات ما سوى الأحكام - فالمعنى : مجموع الأدلة / التي تثبت بها (٣/ب) المشروعات كذا ، من غير نظر الى أن كل واحد يثبت الجميع أو البعض .

وان كان المراد منه الأحكام لا غير - وهو الظاهر - فالمعنى : الأدلة التي تثبت بكل (٢) واحد منها الأحكام كذا .

أو (٣) هو اسم لهذا الدين المشتغل على الأصول والفروع وغيرها . كالشريعة : يقال : شرع محمد ، كما يقال : شريعته (٤) .

== أنظر : القاموس المحيط (٣٨١/٢) لسان العرب (٣٢٩/٧) ،
 الصباح السير (٤٧٢/١) الكلمات (٢١/٣) الحدود للهاجني (٦٠)
 أصول الهزدي (١٧٢/٤) أصول السرخسي (٣٠٣/٢) الأحكام
 للامدي (١٨٥/١) مختصر ابن الحاجب (٧/٢) شرح تنقيح الفصول
 (٨٢) مختصر الطوفي (٣٢) جمع الجوامع (٢٠/٢) التعريفات
 للجرجاني (١٣١) مرآة الأصول (٥٥٥) المدخل الى مذهب الامام
 أحمد (٦٨) شرح تنقيح الفصول (٨٢ ، ٨٥) مختصر ابن اللحام
 (٦٦ - ٦٧) ارشاد الفحول (٧ ، ١٥٢) غاية الوصول لشيخنا د /
 جلال (١٨٢ - ١٨٤) .

- (١) ساقطة من " ج " .
- (٢) في " د " (لكل) .
- (٣) في " ج " (و) .
- (٤) وهذا تأييد لكون الشرع اسما لهذا الدين كالشريعة ووجهه أنه لا فرق

وكانه انما عدل عن لفظ " الفقه " ، الى لفظ " الشرع " مخالفا
لعامة الأصوليين ، لأن الاضافة تفيد الاختصاص ، وهذه الأدلة — سوى
القياس — لا تختص بالفقه ، بل هي حجة فيما سواء من أصول الدين .
ولفظ الشرع أعم ، ويطلق على أصول الدين كاطلاقه على فروعه ، قال الله
تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا . . .) (١) الآية فيكون
اضافة الأصول الى الشرع أعم فائدة وأكثر تعظيما للأصول .

ثم قدم " الكتاب " على الجميع ، لأنه في الشرع أصل مطلق من
كل وجه ، وبكل اعتبار .

وأعقبه بالسنة لأن كونها حجة ثابت بالكتاب .

== بين الشرع والشرعية لأنه يقال : شرع محمد — صلى الله عليه وسلم —
كما يقال : شريعة محمد : أي دين محمد . وفي صحاح الجوهري
(١٢٣٦ / ٣) الشريعة : " ما شرع الله تعالى لعباده من الدين " هـ
وفي تهذيب اللغة للأزهري (٤٢٤ / ٢) وتاج العروس (٣٩٤ / ٥)
ط : الهند . " الشريعة ما سن الله من الدين وأمر به كالصوم
والصلاة والزكاة والحج وسائر أعمال البر ، ومنه قوله تعالى : (ثم
جعلناك على شريعة من الأمر) — الجاثية : ١٧ — " والأظهر
أن يحمل الشرع هنا على أنه اسم لهذا الدين المشتمل على الأصول والفروع
وغيرهما لأنه حقيقة عرفية والحمل على الحقيقة أولى .

وأخر الاجماع عنهما ، لتوقف موجهيته عليهما . ولكن الثلاثة مع
تفاوت درجاتها ، حجج موجهة / للأحكام قطعا ، ولا تتوقف في اثبات ج (٢)
الأحكام على شئ * ، فقدمت على القياس الذى يتوقف في اثبات الحكم على
المقيس عليه .

ولهذا أفردته بالذكر بقوله : والأصل الرابع (١) : لأنه لما
توقف في اثبات الحكم ، على المقيس عليه ، ولم يمكن اثبات الحكم به ابتداء
كان فرعاً له .

والى هذه الفرصة أشار بقوله : (السستنبط من هذه الأصول)
وان كان فيه احتراز عن القياس العقلى (٢) أيضا .

(١) فى " د " زيادة (القياس) .

(٢) المراد به القياس المنطقى : وهو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا
يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى ، ولو فى الادعاء
ظاهرا ، وينقسم الى قسمين : الاستثنائى والاقترانى .
فالأول : ما اشتمل على مادة النتيجة وصورتها معا ، أو صورة
نقيضها نحو : كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ، لكنه متغير
فهو حادث .

والثانى : ما اشتمل على مادتها فقط كقولنا : العالم حادث ، لأنه
متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث .

• راجع : البرهان للكنهوى (٢٨٥ - ٢٨٦ ، ٣٠٣ - ٣٠٤) ،

التعريفات (١٨١) .

ولما لم يكن الحكم ثابتاً في محل القياس بدون ، كان أصلاً للحكم ،
 واليه أشار بقوله : " والأصل الرابع " فلما كان أصلاً من وجه دون وجهه
 لا يدخل تحت المطلق ، لأنه يتناول الكامل الذي هو موجود في كل وجه
 أو أفرد ، بالذكر ، لأنه ظني في الأصل ، وقطيعته يعارض ،
 وما سواه من الأصول ، على العكس من ذلك . وبعد كونه ظنياً ، أثره
 في تغيير (١) وصف الحكم ، من الخصوص إلى العموم ، لا في اثبات
 أصله [(٢) ، وأثره ما سواه / من الأصول في اثبات أصل الحكم (٣) هـ (١/٤)
 فلذلك وجب تمييزه (٤) عنها .

والاستنباط : استخراج الماء من العين ، يقال : نهط الماء
 من العين : إذا خرج ، فاستعير لما يستخرجه (٥) المرء بفطر ذهنه
 وقوة قريحته من المعاني والتدابير ، فيما يعضل وبهم (٦) فكان في العدول

(١) التعبير " بالتغيير " فيه تسامح ، إذ القياس لا يغير الحكم ولكنه
 يظهر أنه عام .

(٢) ما بين المعقوفتين طموس من " د " .

(٣) المراد بأصل الحكم : الحل والحرمة ، والصحة والبطلان ، والجواز
 والفساد والوجوب ونحوها . والمراد بالوصف الخصوص والعموم ،
 والتقيد والاطلاق ، والحقيقة والمجاز ، والاشتراك
 ونحو ذلك .

(٤) في " د " (تمييزه) .

(٥) في " ج " (يخرجه) .

(٦) انظر : المصباح المنير مادة (نهط) : (٢ / ٢٢٠) الصحاح (٣ / ١٦٣)
 التعريفات (٢٢) .

عن لفظ الاستخراج ، الى لفظ الاستنباط ، اشارة الى الكلفة فى استخراج المعنى من النصوص ، التى بها (١) عظمت أقدار العلماء ، وارتفعت درجاتهم . والى أن حياة الروح والدين بالعلم ، كما أن حياة الجسد بالماء .

/ ومثال الاستنباط من الكتاب : انتقاض الطهارة فى الخارج أ (١/٤)

من غير السبيلين ، بكونه خارجا نجسا ، قياسا على الخارج من السبيلين الثابت حكمه بقوله تعالى " أو جاء أحد منكم من الغائط " . (٢)

ومن السنة : جريان السبا ، فى الجص (٣) ، والنورة (٤)

(١) فى " ج " (عظمت بها) .

(٢) سورة النساء : (٤٢) والمائدة : (٧) .

(٣) الجص : بكسر الجيم وفتحها ، تعريب (كج) بفتح الكاف وتشديد الجيم ، من مواد البناء يستعمل لطلاء الجدران ويتخذ من حجر الجير بعد حرقه . قال أبو حاتم والعمامة تقول الجص بالفتح والصواب بالكسر ، وقال ابن السكيت نحوه .

الصباح (١٠٣٢/٣) المغرب (١٤٧/١) الصباح الخير (١٣٤/١) المعجم الوسيط (١٢٤/١) .

(٤) النورة : بضم النون : حجر الكلس : وهى حجارة بيض رخوة ، من مواد البناء ايضا يقال : نوره اذا طلاه بالنورة .

• تهذيب الاسماء واللغات (١٧٥/٣) الصباح الخير (٧٧٢/٢) ،

المغرب (٤٧٠) .

والحديد ، والصفر (١) بالقدر والجنس ، قياسا على الأشياء الستة
النصوص عليها في قوله عليه الصلاة والسلام : " الحنطة بالحنطة مثلا
بمثل " (٢) الحديث .

ومن الاجماع : سقوط تقوم منافع المنصوب بعلة أنها ليست
بمحرزة ، قياسا على سقوط تقوم منافع البدن ، في ولد المغرور ، المغرور (٣ / ب)
الثابت بالاجماع . فان الصحابة - رضى الله عنهم - لما أوجبوا قيمة
الولد ، [وسكتوا عن تقويم] (٣) الممافع ، صار إجماعا منهم على سقوط
تقومها ، لأن السكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان " .

- (١) الصفر : بضم الصاد ، وكسرهما لغة . النحاس الأصفر .
انظر : الصباح النير (٤٠٤ / ١) المعجم الوسيط (٥١٩ / ١) .
(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : التمر بالتمر والحنطة
بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والطح بالطح مثلا بمثل ، فمن
زاد أو استزاد فقد أرى الا ما اختلفت ألوانه " .
وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه .
سلم : رقم (١٥٨٨) كتاب (الساقاة) باب (الصرف وبيع الذهب
بالورق) (١٢١١ / ٣) والنسائي : في (البعوع) باب (بيع التمر
بالتمر) (٢٧٣ / ٧) وابن ماجه في (التجارات) باب (الصرف وما
لا يجوز متفاضلا يدا يدا) رقم (٢٢٥٣) (٢٥٧ / ٢) .

(٣) ما بين المعقوفتين طموس في " د " .

ثم قيل : في وجه انحصار الأصول على الأربعة : إن الحكم إما
أن يثبت بالوحي ، أو بغيره .

والأول : إما أن يكون متلوا ، وهو الذي تعلق بنظمه
الإعجاز ، وجواز الصلاة ، وحرمة القراءة على الجنب / والحائض ، ب (٤ / أ)
أولم يكن .

والأول : هو الكتاب ، والثاني هو السنة .

وإن ثبت بغيره ، فإما أن يثبت بالرأى الصحيح ، أو بغيره ،
والأول إن كان رأى الجميع ، فهو الإجماع وإن لم يكن ، فهو
القياس .

والثاني : الاستدلالات الفاسدة .

وأفعال النبي - عليه الصلاة والسلام - داخلة فيها (١) ،
ومن جعل أفعاله موجبة ، قال : الدليل الشرعي ، إما أن يكون وارثاً من
جهة الرسول ، أولم يكن .

والأول إن كان متلوا ، فهو الكتاب ، وإن لم يكن فهو السنة .
ويدخل فيها أقوال النبي - عليه الصلاة والسلام - وأفعاله .

والثاني : إن شرط فيه ، عصمة من صدر منه عن الخطأ (٢)

فهو إجماع ، وإن لم / تشترط ، فهو القياس . ج (٣)

(١) الضمير يعود الى السنة .

(٢) في " ب " و " ج " (الخطأ) والصحيح ما اثبتناه .

ولكن الأولى ، أن يضاف ذلك الى الاستقراء (١) الصحيح ،
لأن الدلائل الموجبة للاتصال ، لم تقم الا على هذه الأربعة ، لا أن العقل
/ يوجب حصرها على الأربعة .
هـ (٤ / ب)

(١) الاستقراء : لغة : التتبع ، قال في الصباح الخير : استقرأت
الأمياء تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها .
والاستقراء في اصطلاح الأصوليين : هو تتبع الحكم في جزئياته على
حالة يغلب على الظن أنه في صورة النزاع على تلك الحالة .
وهو نوعان :
(أ) تام : وهو ما كان ثبوت الحكم في كلى بواسطة اثباته بالتتبع
لجميع الجزئيات ما عدا صورة النزاع . وهذا النوع يفيد القطع
في اثبات الحكم في صورة النزاع عند أكثر العلماء .
(ب) ناقص : وهو ما كان ثبوت الحكم في كلى ناشئا عن تتبع أكثر
الجزئيات ما عدا صورة النزاع . وهذا النوع يفيد الظن في اثبات
الحكم في صورة النزاع ، وخالف الرازي وقال : الأظهر أن هذا
لا يفيد الظن الا بدليل منفصل .

انظر : الصباح الخير (٦٠٥ / ٢) التعريفات (١٨) ،
المستصفي (٢٣ / ١) المحصول (٢١٢ / ٣ / ٢) شرح المحلى على
جمع الجوامع مع حاشية الهناني وتقريرات الشرييني (٢٤٥ / ٢) شرح
تنقيح الفصول (٤٤٨) الموافقات (٢٩٨ / ٣) شرح الكوكب الخير
(٤٢٦ / ٢) .

أما الكتاب

فالقُرآن المنزل على الرسول ، المكتوب في المصاحف ، المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة .

وهو اسم للنظم والمعنى جميعا ، في قول عامة العلماء ، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ، إلا أن لم يجعل النظم ركنا لازما في حق جواز الصلاة خاصة .

قوله : - ((أما الكتاب)) - : أى الذى سبق ذكره ، واللام للعهد ، - ((فالقرآن)) - .

الحد (١) : ونعنى به : المعروف للشيء ، حقيقى ورسمى

(١) الحد فى اللغة : المنع ، ومنه سى الهواب حدادا ، لأنه يمنع من يدخل الدار ، والحدود الشرعية حدودا ، لأنها تمنع من العود الى المعصية ، وسمى التعريف حدا ، لمنعه الداخل من الخروج والخارج من الدخول .

انظر : القاموس المحيط (٢٩٦/١) المصباح المنير (١٥١/١) ، لسان العرب (١٤٠/٣) ط : بيروت ، تهذيب اللغة (٤١٩/٣) - (٤٢٢) الأحكام لابن حزم (٤١/١) العدة (٧٤/١) الحدود (٢٣) السوداء (٥٧) البحر المحيط (١/٣٢/أ) الستصنى (٢١/١)

ولفظى (١) .

فالحقيقى : ما أنبأ عن حقيقة الشئ وماهيته . ومن شروطه :
أن يذكر جميع ذاتيات (٢) المحدود ، وأن يحتز فيه عـــــــــــــــــن

=== الواضح (١/٣/١) شرح تنقيح الفصول (٤) التعريفات (٨٣) ،
" جمع الجوامع " والمحلّى عليه مع حاشية المطار (١٧٦/١) شرح
الكوكب المنير (٨٩/١) تحفة الخل الودود فى معرفة الضوابط
والحدود ، لاهى حامد المقدسى (١/٣٨) ارشاد الفحول (٥) .

(١) ومن قسمه هذا القسم الثلاثة : ابن قدامة فى " الروضة " والآدى
فى " السبين " وابن الحاجب فى مختصره .

بينما قسمه القرافى وابن النجار وأبو حامد المقدسى الى خمسة حيث
جعلوا الحقيقى والرسى ينقسم الى قسمين : تام ، وناقص .
انظر : " روضة الناظر " (١٤-١٧) السبين (٧٤) ابن الحاجب
(٦٨/١) شرح تنقيح الفصول (١١) شرح الكوكب المنير (٩٢/١ -
٩٥) تحفة الخل الودود (٥٠/ب ، ٥١/أ) .

(٢) ذاتيات : جمع ذاتى وهو كل وصف يدخل فى ماهية الشئ وحقيقته
دخولا يميزه عن جميع ماعداءه ، ولا يتصور فهم معناه بدون فهمه .

انظر : التعريفات (١٠٧) المستصفى (١٣/١) العضد على
ابن الحاجب (٧٢/١) روضة الناظر بشرح نزهة الخاطر

(٢٩/١) .

اذ لو لم يكن مطردا ، لما كان مانعا ، لكونه أعم من المحدود ، ولو لم يكن منعكسا ، لما كان جامعا ، لكونه أضيق من المحدود ^(١) وعلى التقديرين لا يحصل التعريف (٢) .

ثم ما ذكر (٣) الشيخ — رحمه الله — ليس بحد حقيقى ، سواء أراد به تعريف مجموع الكتاب ، أو تعريف ما يطلق عليه اسم الكتاب فى الشرع ، حقيقة أو مجازا ، حتى دخل فيه الكل والبعض ، لأنه لم

(١) وكون المانع تفسيرا للمطرد ، والجامع تفسيرا للمنعكس ، هو الصحيح الذى عليه الأكثر ، وعكس القرافى ، وأبو الفضل التيمى الحنبلى ، والطوفى الحنبلى ، فقالوا : كونه مطردا هو الجامع وكونه منعكسا هو المانع .

انظر : شرح تنقيح الفصل للقرافى (٧) شرح الكوكب النير (١/٩١) (٢) أنظر تفصيل الكلام من الحد وأقسامه وشروطه فى :

الحدود للهاجى (٢٣) روضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر (١/٢٦) المستصفى (١٢/١) العضد على ابن الحاجب (١/٦٨) شرح تنقيح الفصول (٤) كشف الاسرار (١٢/١) التعريفات (٨٧) ، المحلى على جمع الجوامع (١٢٣/١٢) تحرير القواعد المنطقية (٧٨) فتح الرحمن (٤٥) إيضاح السبهم (٢٣)

والمراجع السابقة .

(٢) فى " ب " و " ج " (ذكره) .

يتعرض فيه للاعجاز ، وهو معنى ذاتى للكتاب المحدود ، وذكر فيه الكتابة
فى المصحف والنقل وهما من العوارض ، ولهذا كان قرآنا قبل الكتابة والنقل
فى زمن النبى - عليه الصلاة والسلام - .

فهو اما رسمى ، ان أراد به المعنى الثانى ، وأحسن الحدود
الرسمية ما وضع فيه الجنس الأقرب ، وأتم باللوازم ، فلذلك قال :
- ((فالقرآن)) - : وهو (١) مصدر كالقراءة قال الله تعالى : (فاذا
قرأناه فاتبع قرآنه) (٢) [أى قراءته] (٣) وأنه بمعنى القرو ههنا
فيتناول جميع ما يقرأ من الكتب السماوية وغيرها .

فاحتترز بقوله - ((المنزل)) - عن غير الكتب السماوية ، وعن
الوحى الذى ليس يتلو ، لأن المراد من المنزل ما أنزل نظمه ومعناه .
والوحى الذى ليس يتلوا بمنزل الا معناه .

وبقوله : - ((على الرسول)) - أى : على رسولنا ، عما أنزل
على غيره من الأنبياء - عليهم السلام - من التوراة والإنجيل (٤)
ونحوهما (٥) .

(١) فى " د " (فهو) .

(٢) سورة القيامة (١٨) .

(٣) العبارة ساقطة من " هـ " .

(٤) فى " د " زيادة (الزبور) .

(٥) فى " د " (نحوها) .

وبقوله : - ((المكتوب فى المصاحف)) - ، عما نسخت تلاوته

وبقيت أحكامه ، مثل : " الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا

من الله " (١) . وعن الوحي الذى / ليس بتلو ، ان لم يجعل القيد هـ (١/٥)

الأول احترازاً عنه / واعتبر مطلق الانزال لفظاً أو معنى . د (١/٤)

(١) من حديث أخرجه الامام مالك فى الموطأ عن عمر بن الخطاب - رضى

الله عنه - فى كتاب (الحدود) باب (ما جاء فى الرجم) (٢/٢)

(٨٢٤) وأخرجه أيضاً ابن ماجه رقم (٢٥٥٣) فى كتاب (الحدود)

باب (الرجم) (٨٥٣/٢) ومن طرق أخرى : من حديث زهد

بن ثابت ، وأبى بن كعب أخرجه : أحمد فى مسنده (١٣٢/٥) ،

(١٨٣) وابن حبان فى موارد الظمان (٤٣٥) ، وقال : فى

اسناده عاصم بن أبى النجود وقد ضعف . والحاكم فى المستدرک

وصححه ، كتاب (الحدود) (٦٠/٤) .

وأصله فى الصحيحين : عن ابن عباس عن عمر قال فى خطبة : " ان

الله بعث محمداً - صلى الله عليه وسلم - بالحق ، وأنزل عليه

الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها

ووعيناها ، رجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورجمنا بعد .

فاخشى ان طال بالناس زمان ان يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم

فى كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله الحديث " .

البخارى : رقم (٦٨٣٠) كتاب (الحدود) باب (رجم الحبلى من

الزنا اذا أحصنت) فتح البارى (١٤٤/١٢) وسلم : رقم (١٦٩١)

(الحدود) باب (رجم الشيب فى الزنا) (١٣١٧/٣) ==

وبقوله : -((المنقول عنه نقلا متواترا))- (١) : عما أختص

بمثل مصحف أبي (٢) - رضى الله عنه - وغيره ما نقل بطريق

=== ولمزيد من الاطلاع راجع : التلخيص الحبير (٥١/٤) الناسخ

والمنسوخ للنحاس (٨) كشف الخفاء (١٥٧٩) .

(١) التواتر لغة : عبارة عن تتابع أشياء واحد بعد واحد بفترة بينهما
ومنه قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا متتاراً) : أى رسولا بعد رسول
بفترة بينهما .

وفى الاصطلاح : ما رواه جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب
عادة عن أمر محسوس .

راجع : القاموس المحيط (١٥٦/٢) الصباح النير (٨٠٦/٢)
المغرب (٤٧٥) الحدود للباجن (٦١) أصول السرخسى (١ /
٢٨٢) اللع (٣٩) المحصول (٣٢٣/١/٢) شرح تنقيح الفصول
(٣٤٩) تيسير التحرير (٣٠/٢) فواتح الرحموت (١١٠/٢) مختصر
الطوفى (٤٩) المدخل الى مذهب أحمد (٩٠) الاحكام للامدى
(٢٠/٢) ارشاد الفحول (٤٦) الاحكام لابن حزم (٩٣/١) تدريب
الراوى (١٧٦/٢) .

(٢) أبى بن كعب بن قيس الأنصارى البخارى ، سيد القراء ، شهد
العقبة الثانية ، وبايع النبى - صلى الله عليه وسلم - فيها ثم
شهد بدرا والمشاهد كلها . أحد فقهاء الصحابة وأقرأهم لكتاب الله
- عزل وجل - قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : " أقرأ
أمتى أبى " قيل أنه مات فى خلافة عثمان - رضى الله عنه - سنة ٣٢ هـ

الآحاد (١) نحو قوله تعالى : " فعدة من أيام أخر (٢) متتابعات " (٣)

=== والاكثر أنه مات في خلافة عمر — رضى الله عنه — سنة تسع عشرة

وقيل سنة عشرين وقيل سنة اثنتين وعشرين .

الاصابة (١٩/١) الاستيعاب (٤٧/١) .

(١) الآحاد لغة : جمع أحد بمعنى واحد ، كأبطال جمع بطل . وأصل

آحاد أأحاد بهمزتين أبدلت الثانية ألفا كآدم .

واصطلاحاً : اختلف الأصوليون في تعريفه .

" أ " فعند الجمهور : ما لم يجمع شروط التواتر .

" ب " وعند الحنفية : ما لم يجمع شروط التواتر والمشهور .

ان قسمة الخبر عند الجمهور ثنائية : متواتر وآحاد والمشهور عندهم

من أقسام الآحاد . وعند الحنفية القسمة ثلاثية : متواتر ومشهور

وآحاد ، فالمشهور عندهم قسماً مستقلاً بذاته .

أنظر : لسان العرب (٧٠/٢) القاموس المحيط (٢٨٣/١) الصباح

السنير (٨٠٧) أصول البزوى مع شرحه كشف الاسرار (٣٧٠/٢) ،

المستصفي (١٤٥/١) الأحكام للأدنى (٤٧/٢) مختصر ابن الحاجب

(٥٥/٢) المحلى على جمع الجوامع (١٢٩/٢) نهاية السؤل (٢٨١/٢)

تيسير التحرير (٣٧/٣) شرح تنقيح الفصول (٣٥٦) فواتح الرحموت

(١٠٠/٢) المدخل الى مذهب أحمد (٩١) ارشاد الفحول (٤٨) ،

جامع الأصول (١٢٤/١) توجيه النظر (٣٣) .

(٢) سورة البقرة (١٨٤) .

(٣) روى عبد الرزاق في مصنفه ، والدارقطنى في سننه وصححه ، والبيهقى في

سننه عن عائشة قالت : نزلت (فعدة من أيام أخر متتابعات) ===

ويقوله : - ((بلا شبهة)) - : عما اختص بمثل مصحف ابن

سمعود (١) - رضى الله عنه - ما نقل بطريق الشهرة (٢) .

=== فسقطت متابعات . قال البيهقي : قولها سقطت : ترد نسخ

لا يصح له تأويل غير ذلك .

انظر : مصنف عبد الرزاق (٢٤٢/٤) سنن الدارقطني (١٩٢/٢)

سنن البيهقي (٢٥٨/٤) تفسير القرطبي (٢٨١/٢) شرح الزرقاني

على الموطأ (١٨٢/٢) فتح الباري (١٨٩/٤) .

(١) هو عبد الله بن سمود بن غافل الهذلي ، من أجلاء الصحابة ، ومن

السابقين الى الاسلام . كان خادما أمينا لرسول الله - صلى الله

عليه وسلم - وكان حجة في القرآن حفظا وفهما ، وأحد المكرمين

من الرواية . وكان - رضى الله عنه - معلما وقاضيا لأهل الكوفة

في خلافة عمر - رضى الله عنه - مات سنة ٣٢ هـ أو ٣٣ هـ

بالدينية .

الاصابة (٣٦٨/٢) الاستيعاب (٣١٦/٢) .

(٢) يشير الى قراءة ابن سمود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) .

قال صاحب الهداية : وهي كالخبر المشهور . ورويت في مصنف

عبد الرزاق عن عطاء أنه قال : بلغنا في قراءة ابن سمود (فصيام

ثلاثة أيام متتابعات) وعن أبي اسحاق والأعشى قالا : من حرف

ابن سمود : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وعن مجاهد قال في

قراءة ابن سمود . . مثله . وروى البيهقي في سننه مثل ذلك .

انظر : مصنف عبد الرزاق (٥١٤/٨) سنن البيهقي (٦٠/١٠) ،

نصب الرامة (٢٩٦/٣) تخریج أحاديث الهداية (٩١/٢) .

وهذا على قول الجصاص (١) ظاهر ، فانه جعل المشهور (٢)

أحد قسمي المتواتر ، وعلى قول غيره / يكون قوله : " نقلا متواترا " ، ج (٤)
احترازا عنهما ، وقوله بلا شبهة تأكيدا ، وهذا الموضع صالح للتأكيد
لقوة شبه المشهور بالمتواتر .

(١) هو أحمد بن علي ، المكنى بأبي بكر الرازي الحنفي ، الملقب
بالجصاص - بفتح الجيم وتشديد الصاد المهملة ، وفي آخره
صاد أخرى - درس الفقه على أبي الحسن الكرخي ، وأخذ الحديث
عن أبي العباس الأصم وغيره . صار امام الحنفية في عصره ، كان
على جانب كبير من الزهد والورع والتقوى والصلاح ، طلب منه أن
يلق القضاة فامتنع توفي سنة ٣٧٠ هـ عن خمس وستين سنة . من
مؤلفاته : " أصول الجصاص " " أحكام القرآن " شرح مختصر
الكرخي .

انظر : الفوائد البهية (٢٧) الفتح المبين (٢٠٣ / ١) .

(٢) المشهور لغة : أسم مفعول من شهرت الشيء : اذا أظهرته
وأعلنته ، وسى بذلك لظهوره . والمشهور من الاخبار في الاصطلاح :
ما كان آحاد الاصل ، متواترا في القرن الثاني والثالث . ووافق
بعض الحنفية الجصاص في جعل المشهور قسما من المتواتر ، وذهب
جمهور الحنفية الى أن المشهور قسم للمتواتر . وحاصل الاختلاف بين
الحنفية راجع الى التكفير فقبل ان الغريق الأول - الجصاص ومن
واقفه - يكفرون جاحده ، والغريق الثاني لا يكفرونه . قال عيسى
بن أبان يضلل جاحده ولا يكفر .

وانما لم يتعرض للاعجاز ، لأن اصلته للأحكام ، لا تتوقف عليه

وانما يتعلق بما ذكر (١) من الأوصاف .

أولفظى ان أراد به المعنى الأول ، يعنى تعريف مجموع الكتاب

لأن القرآن اسم علم لما أنزل على الرسول — عليه الصلاة والسلام — من

الوحي المتلو ، كالتوراة للنزل على موسى ، والانجيل للنزل على عيسى

— عليهما السلام — قال الله تعالى : (انا أنزلناه قرآنا) (٢) *

لكنه لما اطلق على المعنى القائم بذات الله تعالى أيضا فى قولنا :

القرآن غير مخلوق بالاشتراك أو بالمجاز ، أحترز عنـــــــــــــــــه

== وقال الشيخ زكريا الانصارى الشافعى : وقد يسمى الاستفيض مشهورا

وقسم القرافى الأخبار الى متواتروآحاد ، وما ليس بمتواتروآحاد .

انظر : لسان العرب (٤٣١ / ٤) الصباح المنير (٣٨٥ / ١) ،

أصول السرخسى (٢٩١ / ١) كشف الاسرار (٣٦٨ / ٢) تيسير

التحرير (٣٧ / ٣) فواتح الرحموت (١١١ / ٢) شرح تنقيح الفصول

(٣٤٩) غاية الوصول (٩٧) الأحكام للامدى (٣١ / ٢) المدخل

الى مذهب أحمد (٩١) ارشاد الفحول (٤٩) .

(١) فى " ب " و " ج " (ذكرنا) .

(٢) سورة يوسف (٢) .

بقوله : - ((المنزل على الرسول)) - . واحترز (١) - ((بالمكتوب فـى
المصاحف)) - عن المنسوخ تلاوته ، لا عن الوحي الذى ليس بهتلو ، كما
ظنه البعض ، لأنه ليس بداخل / ليجب الاحتراز عنه . وهاق القيسود أ (٥ / ١)
على ما فسرنا .

فعلى هذا الوجه ، المنزل على الرسول ، قيد واحد ، بخلاف
الوجه الأول .

وما قيل : ان هذا تحديد للشئ* بما يتوقف تصوره على ذلك
الشئ ، ان الوجود الذهني للمصحف فرع تصور القرآن فيكون دورا (٢)
وهو باطل غير وارد على هذا التعريف ، لأنه تعريف للكتاب وتوقف وجود
المصحف فى الذهن على تصور القرآن ، لا يمنع صحته ، لأن القرآن معلوم
عند السامع ، متصور فى ذهنه ، وان لم يكن الكتاب معلوما لـــــــ

(١) فى " ب " (فاحترز) .

(٢) الدور : لغة - بفتح الدالة المهمة المشددة - الحركة ، وهو
الشئ* الى ما كان عليه . وفى الاصطلاح : توقف كل من الشئيين
على الآخر . مثاله : كتعريف : الشمس بانها كوكب نهاري ، ثم
تعريف النهار بانه زمان طلوع الشمس فوق الأفق . وهو باطل لاستلزامه
تقدم الشئ* على نفسه ، والمغايرة بين الشئ* ونفسه ولا اجتماع
النقيضين الوجود والعدم فى حالة واحدة .

انظر : المعجم الوسيط (٣٠٢ / ١) الكلمات (٣٣٤ / ٢) التعريفات
(١٠٥) كشاف اصطلاحات الفنون (٢٥٦ / ٢) .

ولولم يكن القرآن معلوما له ، لما صح جعل (١) القرآن (٢) مطلق الحد .

وانما يلزم الدور المذكور ، على من عرف القرآن بمثل ما نقل عن بعض الأصوليين ، أنه قال : القرآن : ما نقل الهنا بين دفتات المصاحف (٣) على أنه يمكن له التفتى (٤) عنه أيضا بأن يقول : المراد من المصاحف ما جمعتة الصحابة من الوحي المتلو في الصحف (٥) فيندفع الدور .

فان قيل : يلزم على اطراد هذا الحد التسمية ، — سوى التي في سورة النمل — (٦) فانها دخلت في الحد ، وليست بقرآن ،

(١) في " ر " (جعله) .

(٢) سقطت من " ر " .

(٣) أنظر : المستفتى (١٠١ / ١) الأحكام للآدى (٢٨ / ١) أصول السرخسى (٢٢٩ / ١) .

(٤) التفتى : أى التخلص ، يقال : تفتى من الأمر تفتصيا : اذا تخلص

منه ، وتفتى من الديون : اذا تخلص منها . وجاء من حديث صفة

القرآن : " لهو أشد تفتصيا من قلوب الرجال من النعم من عقلها " .

انظر : المصباح المنير (٥٢٠ / ٢) مختار الصحاح (٥٠٥) النهاية (٤٥٢ / ٣) .

(٥) في " هـ " (الصحف) .

(٦) وهى بعض آية في قوله تعالى (انه من سليمان وانه بسم الله

الرحمن الرحيم) الآية (٢٠) من سورة النمل .

ان لم يتعلق بها جواز الصلاة ، ولا حرمة القراءة على الحائض [الجنب
والحائض] (١) ، ومن أنكرها / لا يكفر . وانتفاء اللوازم ، يمدل هـ (٥ / ب)
على انتفاء للزوم .

/ قلنا : الصحيح من المذهب أنها من القرآن ، ولكنها ليست أ (٥ / أ)
من كل سورة عندنا ، بل هي آية منزلة للفصل بين السور .

كذا ذكر (٢) أبو بكر الرازي (٣) ومثله روى عن محمد
— رحمهما الله — لأنها كتبت مع القرآن بأمر الرسول — عليه الصلاة والسلام
ونقلت إلينا بين دفات المصاحف ، مع أنهم كانوا يبالغون في حفظ القرآن ،
حتى كانوا يمنعون من كتابة أسامي السور مع القرآن ، ومن التعشير ،
والنقط ، كيلا يختلط بالقرآن غيره ، فلو أبدع ، لاستحال في العادة
سكوت أهل الدين عنه ، مع تصلبهم في الدين . الا أن النقل المتواتر
لما لم يثبت أنها من السورة ، لم يثبت ذلك . وحديث القسمة (٤) —
وهو معروف — دليل ظاهر على ما قلنا .

(١) في " ب " و " ج " (الحائض والجنب) .

(٢) في " د " (ذكره) .

(٣) أنظر : احكام القرآن للجصاص (١٠ / ١) .

(٤) يشير الى الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم في صحيحة ، ومالك
في الموطأ ، وأصحاب السنن ، وأحمد في المسند ، والبخاري
في كتابه (خلق أفعال العباد) من حديث أبي هريرة مرفوعاً

وانما لم يكفر من أنكر كونها من القرآن ، لزعمه أنها أنزلت
وكتبت للتميم بها ، كما تكتب (١) على (٢) صدور الكتب ،

=== قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل ، فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين . قال الله تعالى : حمدنى عبدي . وإذا قال : الرحمن الرحيم . قال الله تعالى : أثني على عبدي . وإذا قال : مالك يوم الدين . قال : مجدنى عبدي (وقال مرة فوض الى عبدي) فإذا قال : اياك نعبد واياك نستعين قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ما سأل . فإذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . قال : هذا لعبدي ولعبدى ما سأل . "

انظر : مسلم : فى كتاب (الصلاة) باب (وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة) رقم (٣٩٥) (٢٩٦/١) مالك فى الموطأ كتاب (الصلاة) باب (القراءة خلف الامام) (٨٤/١) أبو داود رقم (٨٢١) كتاب (الصلاة) باب (من ترك القراءة فى صلاته بفاتحة الكتاب) (١/١) ٥١٣ الترمذى رقم (٤٥٢٢) فى (التفسير) باب (تفسير سورة فاتحة الكتاب) (٣٦٩/٤) النسائى فى (الافتتاح) باب (ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فى فاتحة الكتاب) (١٣٥/٢) ابن ماجه رقم (٣٢٨٤) فى (الأدب) باب (ثواب القرآن) (٢/٢) ١٢٤٣ سند احمد (٢٤٠/٢) خلق أفعال العباد للبخارى (١٥١)

(١) فى " ر " (كتبت) .

(٢) فى " ج " (فى) .

وتذكر عند كل أمر ذي خطر ، لا لكونها من القرآن . والتمسك بمثله يمنع

الاكفار (١) .

وأما (٢) عدم جواز الصلاة ، فقد ذكر / التمرتاشي (٣) ، ج (٥)

في " شرح الجامع الصغير " أنه لو اكتفى بها ، تجوز الصلاة بها عند
أبي حنيفة - رحمه الله - و (٤) لكن الصحيح أنها لا تجوز

(١) حكى النووي : " أنه لا يكفر النافى أنها قرآن اجماعاً " ونقل

أيضاً الغزالي والآمدى عن أبي بكر الباقلاني الاجماع على عدم التفكير .

أنظر : المجموع للنووي (٢٦٦ / ٣) المستصفى (١٠٣ / ١) ،

الاحكام للآمدى (١ / ٢٣٤) مختصر ابن الحاجب (١٩ / ٢) ،

البرهان في علوم القرآن (١٢٥ / ٢) كشف الاسرار (٢٣ / ١) .

(٢) في " د " (فأما) .

(٣) هو : أحمد بن اسماعيل التمرتاشي الخوارزمي . والتمرتاشي نسبة

الى تمرتاش : بضم التاء المثناة الفوقية وضم الميم ، وسكون الراء

المهبطه ثم تاء ثم ألف ثم شين معجمة قرية من قرى خوارزم - امام

جليل القدر من مؤلفاته كتاب (التراويح) وشرح الجامع الصغير

والجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني وهو كتاب عظيم

القدر .

أنظر : الجواهر المضيئة (١٤٧ / ١) الفوائد البهية (١٥)

كشف الظنون (٥٦٢ / ١) .

(٤) سقطت من " ج " .

لأن في كونها آية تامة شبهة ، اذ الصحيح من مذهب الشافعى — رحمه الله — / أنها مع ما (١) بعدها الى رأس الآية ، آية تامة . فاورد (٤ / ب) ذلك شبهة في كونها آية ، فلا يتأدى بها الغرض المقطوع به (٢) .

(١) " ما " سقطت من " د " .

(٢) حاصل أقوال العلماء في البسطة :

اتفق العلماء على أن البسطة بعض آية في (سورة النمل) .
ولمست في أول سورة (براءة) . واختلفوا في كونها آية في أوائل
باقى السور على ثلاثة أقوال :
(أ) الأول : — وهو قول الشافعية — : أن البسطة آية كاملة — من
الفاتحة بلا خلاف عندهم . وأما باقى السور ففيها ثلاثة أقوال ،
أصحها وأشهرها أنها آية كاملة .
والثاني : بعض آية تكون آية تامة مع الآية الأولى من كل سورة .
والثالث : أنها ليست بقرآن في أوائل السور غير الفاتحة .

« ب » الثاني : أن البسطة ليست بآية في أوائل السور مطلقا ، لا فسى
الفاتحة ولا في غيرها . وهو قول مالك والأوزاعى وداود ورواية عن
أحمد .

« ج » الثالث : أن البسطة آية من القرآن الكريم وتتكرر في أوائل السور
للفصل والتميم : وهو قول الحنفية وأحمد في رواية .

انظر : تفسير القرطبى (١ / ٩٢) الطبرى (١ / ١٤٦) المغنى لابن

قدامة (١ / ٤٨٠) المجموع شرح المذهب للنووى (٣ / ٢٦٦) فما

بعدها أحكام القرآن لابن العرب (١ / ٢) الاتقان في علوم القرآن

==

(١ / ٧٨) مناهل العرفان (١ / ٤٢٦)

وأما جواز قراءتها [للحائض والجنب] (١) فعند قصد

التميم ، كجواز قراءة (الحمد لله / رب العالمين) لهما على قصد الشكر (٥/ب)
فأما على قصد قراءة القرآن فلا ، لأن من ضرورة كونها آية من القرآن حرمة
قراءتها عليهما .

قوله : -((وهو))- أى : القرآن -((النظم (٢) والمعنى
جميعا فى قول عامة الفقهاء))- .

أراد بالنظم ، العبارات . وبالمعنى : مدلولاتها . ثم فى
العدول عن ذكر اللفظ ، الذى معناه الرى . يقال لفظ النوى ، أى :
رماه . ولفظت الرى بالدقيق ، أى رمت به (٣) الى ذكر النظم ،
الذى يدل على حسن الترتيب^(٤) (٥) ، فى أنفس الجواهر ، (٦) رعاية
للأدب ، وتعظيم لعبارات القرآن .

=== أصول السرخسى (٢٨٠/١) تيسير التحرير (٧/٢) كشف الاسرار
(٢٣/١) فواتح الرحموت (١٤/٢) الستصى (١٠٢/١) الأحكام
للإدى (٢٣٣/١) مختصر ابن الحاجب (١٩/٢) حاشية الهناني
وتقريرات الشريفي (٢٢٧/١) زاد السير (٧/١) فتاوى ابن تيمية
(٣٩٩/١٣) ارشاد الفحول (٣١) .

- (١) فى " ب " (للجنب والحائض) .
- (٢) ، ، (للنظم) .
- (٣) انظر : الصباح النير (٦٧٣/٢) مختار الصحاح (٦٠١) .
- (٤) فى " د " (التركيب) .
- (٥) فى " ج " زيادة (الذى) .
- (٦) فى " د " زيادة (هو) .

وفى تعريف الخاص وغيره ، ذكر اللفظ ، لأن ذلك تعريفه
من حيث هو خاص ، لا من حيث أنه خاص القرآن فلا يجب فيه رعاية
الأرب .

والمراد من عامة العلماء : جمهورهم ومعظمهم .
ومنهم من أعتقد أنه اسم للمعنى دون النظم . وزعم أنه مذهب
أبى حنيفة - رحمه الله - بدليل جواز القراءة بالفارسية عنده ، ففى
الصلاة بغير عذر ، مع أن قراءة القرآن فيها فرض مقطوع به .

فرد (١) ذلك ، وأشار الى فساد بقوله : وهو الصحيح
من مذهب أبى حنيفة - رحمه الله - . / أى : المختار أن مذهبه هـ (١/٦)
مثل مذهب العامة ، فى أنه اسم للنظم والمعنى (٢) .

وأجاب عما استدل به الزاعم بقوله : الا أنه أى : لكن أبى
حنيفة - رحمه الله - لم يجعل النظم ، ركناً لازماً ، لأنه قال : مبنى
النظم على التوسعة ، لأنه غير مقصود ، خصوصاً فى حالة الصلاة ،
اذ هى حالة السجادة ، / وكذا جنى فرضية القراءة (٣) على التيسير بـ (٥/ب)
قال الله تعالى : (فاقرءوا ما تيسر من القرآن .) (٤) ولهذا تسقط
عن المقتدى ، بتحمل الامام عندنا ، وبخوف فوت الركعة عند مخالفنا

(١) أى الماتن .

(٢) أنظر : أصول البزدوى (٢٤/١) النار مع شرحه وحواشيه (٤٧/١)

(٣) فى " ب " زيادة (فى الصلاة) .

(٤) سورة المزمل (٢٠) .

بخلاف سائر الأركان . فيجوز أن يكتب في بالركن الأصلي ، وهو —
المعنى .

يوضحه : أنه نزل أولاً بلغة قريش ، لأنها أفصح اللغات ،
فلما تعمس قرامته بتلك اللغة ، على سائر العرب ، نزل التخفيف بدعاء
الرسول (١) — عليه الصلاة والسلام — واذن بتلاوته ، بسائر لغات
العرب ، وسقط وجوب رعاية تلك اللغة أصلاً ، واتسع الأمر ، حتى
جاز لكل فريق منهم ، أن يقرأوا بلغتهم ، ولغة غيرهم ، واليه أشار
النبي — صلى الله عليه وسلم — بقوله : " أنزل القرآن على سبعة أحرف
كلها كاف شاف " (٢) فلما جاز للعرب ترك لغته ، إلى لغة غيره ،
من العرب ، حتى جاز للقرشي أن يقرأ بلغة تنهم مثلاً ، مع كمال قدرته
على لغة نفسه ، جاز لغير العربي ترك لغة العرب مع قصور قدرته عنها ،
والاكتماف بالمعنى الذى هو المقصود بالنظم .

(١) فى " ب " (النبى) .

(٢) أخرجه البخارى وسلم ومالك وابوداود ، والترمذى ، والنسائى
وأحمد من حديث عمر بن الخطاب ولغظه فى الصحيحين : " ان
هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه " واللفظ الذى
ذكره المصنف للنسائى .

قال ابن الجزرى : قد نص الامام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام
رحمه الله — ان هذا الحديث تواتر عن النبى — صلى الله عليه وسلم .
انظر : البخارى : رقم (٢٤١٩) كتاب (الخصومات) باب

نصار الحاصل : أن سقوط لزوم النظم عنده (١) رخصة اسقاط

كسح الخف (٢) وقصر الصلاة ، حتى لم يبق اللزوم أصلاً ، فاستوى فيه حالة العجز والقدرة .

/ ولا يستبعد تسمية النظم ركناً مع جواز / تركه حالة القدرة أ (١/٦)

كما لا يستبعد تسمية ما هو زائد على أصل الفرض في أركان الصلاة ركناً ،
بعد ما صار موجوداً ، مع جواز تركه في الابتداء .

=== (كلام الخصوم بعضهم في بعض) ورقم (٤٩٩٢) في (فضائل القرآن)

باب (انزل القرآن على سبعة أحرف) فتح الباري (٥/٢٣) و (٩/

٢٣) سلم : رقم (٨١٨) كتاب (صلاة المسافرين وقصرها) باب

(بيان ان القرآن على سبعة أحرف) (١/٥٦٠) الموطأ : في كتاب

(القرآن) باب (ما جاء في القرآن) (١/٢٠١) أبو داود رقم

(١٤٧٥) في (الوتر) باب (انزال القرآن على سبعة أحرف) (٢/

١٥٩) الترمذي : في (القراءات) باب (القرآن أنزل على سبعة

أحرف) رقم (٤٠١٤) (٤/٢٦٣) النسائي في (الافتتاح) باب

(جامع ما جاء في القرآن) (٢/١٤٩ - ١٥٤) سند أحمد (٥/

٣٨٥) النشر في القراءات العشر (١/٢١) .

انظر آراء العلماء في المقصود من الأحرف السبعة في :

(الرسالة للامام الشافعي : (٢٧٣) تفسير الطبري (١/١١) تفسير القرطبي

(١/٤١) فتاوى ابن تيمية (١٣/٢٩٠) فتح الباري (٩/٢٣) النشر في

القراءات العشر (١/٢٣) البرهان في علوم القرآن (١/٢١٣) شاهل

المرفان (١/١٤٨) ارشاد الفحول (٣١) .

(١) أي عند الامام أبي حنيفة .

(٢) في مد زيادة (والسلم) .

وفى قوله : (خاصة) تنصيص على أن فيما سواه من الأحكام
من وجوب الاعتقاد حتى كفر (١) من انكر النظم منزلاً ، وحرمة كتابة
المصحف بالفارسية ، وحرمة الداومة والاعتقاد (٢) على القراءة
بالفارسية النظم (٣) لازم كالمعنى .

ولا يلزم عليه وجوب سجدة التلاوة ، بالقراءة بالفارسية ، وحرمة
مس مصحف كتب بالفارسية ، على غير المتطهر ، وحرمة قراءة القرآن
بالفارسية على الجنب والحائض ، على اختيار بعض المشايخ ، منهم شيخ
الاسلام خواهرزاده (٤) — رحمه الله — لأنه لم يرو (٥) — عن
المقدمين من أصحابنا فيها رواية نصاً وما ذكرنا جواب التأخير —

(١) فى " ج " (يكفر) .

(٢) فى " د " (الاعتقاد) وهو تحريف .

(٣) فى " ب " و " ج " (فالنظم) .

(٤) هو : أبوبكر محمد بن الحسين بن الحسن البخارى الحنفى المعروف
بخواهرزاده ، فقيه نحوى ، توفى فى جمادى الأولى سنة ٤٨٣ هـ
من آثاره : المسوط فى خمسة عشر مجلداً شرح الجامع الكبير
للشيبانى ، وشرح مختصر القدورى وكلاهما فى فروع الحنفية .

الفوائد البهية (٤٣٣) معجم المؤلفين (٢٥٣/٥) .

(٥) فى " هـ " (ترد) .

فالشيخ - رحمه الله - بنى الجواب على [أصلهم] (١) لا على مختار
 المتأخرين . والمتأخرون / إنما بنوا ما ذكروا على أن النظم ان فات ، هـ (٦/ب)
 فالمعنى الذى هو المقصود / قائم فتثبت (٢) هذه الأحكام احتياطاً (١/٥)
 لا على أن النظم ليس من القرآن .

والدليل عليه أنهم لم يذكروا فيها اختلافاً بين أصحابنا ولو لم
 يكن طريق ثبوت هذه الأحكام ما ذكرنا لا يستقيم هذا الجواب على
 قولهما (٣) لأن النظم لازم عندهما كالمعنى .

وقد ذكر الامام المحبوس - رحمه الله - فى شرح " الجامع
 الصغير " أن حرمة القراءة متعلقة بالنظم والمعنى ، حتى لو قرأ الجنب
 أو الحائض بالفارسية جاز .

وأجيب أيضاً عن سجدة التلاوة ، بأنها ملحقة / بالصلاة ، ب (٦/أ)
 لأن السجدة من أركان الصلاة ، وبينها وبين سجدة التلاوة مشاركة فى
 المعنى ، وهو مطلق السجود ، فيجوز أن تلحق (٤) بالصلاة بواسطتها
 وركنية النظم قد سقطت فى الصلاة ، فتسقط (٥) فيما ألحق بها .

(١) مطبوعة فى " د " .

(٢) فى " د " (فتثبت) .

(٣) أى على قول الصحابين أبى يوسف ومحمد بن الحسن .

(٤) فى " ج " (يلحق) .

(٥) فى " ب " (فيسقط) .

وعن السألتين : بأن المكتوب أو المقروء بالفارسية كلام الله تعالى ، وإن لم يكن قرآنا فيحرم سه لغير التطهر ، وقرآنته للجنب والحائض كالتوراة والانجيل ، والأول أحسن وأشمل .

فان قيل : لما جاز الاكتفاء بالمعنى عنده في الصلاة ، من غير عذر ، لابد من أن يكون ذلك قرآنا ، إذ لا جواز للصلاة بدون القرآن (١) وحينئذ لا يكون الحد المذكور متناولا له لعدم إمكان كتابة المعنى المجرد في المصحف ونقله بالتواتر

وما تعلق المعنى به من العبارة (٢) الفارسية مثلا ليس بمكتوب في المصحف ، ولا منقول بالتواتر أيضا ، فلا يكون الحد [جامعا] (٣) ، أولا يكون المعنى بدون النظم قرآنا . فنهض أن لا تجوز الصلاة .

قلنا : إنما جاز الاكتفاء عنده بالمعنى ، أما لقيام المعنى المجرد في حالة الصلاة مقام النظم والمعنى ، أو لقيام العبارة (٤) الفارسية / الدالة على معنى القرآن ، مقام النظم المنقول كما قال : أبو يوسف (٦ / ب) ومحمد - رحمهما الله - في حالة العجز (٥) فيكون النظم المكتوب

(١) في " ب " (للقرآن) .

(٢) في " د " (العبارات) .

(٣) مطبوعة من " ج " .

(٤) في " د " (عبارة) .

(٥) انظر : (كتاب الأصل) لمحمد بن الحسن الشيباني (١ / ١٥) .

المنقول موجودا تقديرًا وحكمًا ، فيدخل في الحد ، ويكون (١) الحد
جامعًا . ويفسر قوله : " المكتوب في المصاحف ، المنقول عنه نقلًا
متواترًا " . بالكتابة والنقل حقيقة أو (٢) تقديرًا .

أو نقول : هو يسلم أن المعنى بدون النظم ليس بقرآن ، ولكنه
لا يسلم / أن جواز الصلاة متعلق بقراءة القرآن المحدود بل هو متعلق بـ (٧)
بمعناه . ويحمل (٣) قوله تعالى : " فاقرءوا ما تيسر من القرآن " (٤)
على أن المراد وجوب رعاية المعنى دون النظم ، لدليل لاح له فلا يرد
الاشكال . ثم الخلاف فيمن لا يهتم بشئ من البدع وقد تكلم بالفارسية
في الصلاة بكلمة أو أكثر ، غير مؤولة ولا محتلة / للمعاني ، وزاد بعضهم هـ (٧ / ١)
ولم يختل نظم القرآن زهادة اختلال بأن قرأ مكان قوله تعالى : " معيشة
ضنكا " (٥) معيشة تنكا (٦) ، أو مكان " جزاء بما كسب " (٧)
سزا^(٨) . (٩) أما لو قرأ تفسير القرآن فلا يجوز بالاتفاق .

(١) في " ب " (فيكون) .

(٢) في " د " (و) .

(٣) في " ج " (فيحمل) .

(٤) سورة المزمل (٢٠) .

(٥) ، طه (١٢٤) .

(٦) تنكا بالفارسية : أى ضيق " ج " .

(٧) سورة المائدة (٤١) .

(٨) سزا بالفارسية : أى عقوبة هاش " ج " .

(٩) في " ب " و " د " زهادة (بما كسب) .

وعن الامام أبى بكر محمد بن الفضل (١) - رحمه الله - :
 أن الخلاف فيما اذا جرى على لسانه من غير قصد ، أما من تعدد ذلك
 فيكون مجنونا ، أو زنديقا ، والمجنون يداوى ، والزنديق يقتل (٢) .
 وقيل : الخلاف فى (٣) الفارسية ، لأنها قريبة من
 العربية فى الفصاحة ، فأما (٤) القراءة بغيرها فلا يجوز بالاتفاق (٥)
 وقد صح رجوع أبى حنيفة - رحمه الله - الى قول العامة .

- (١) أبوبكر محمد بن الفضل الكمارى - بضم الكاف وتخفيف الميم بعدها
 الألف ، بعدها الراء المكسورة ثم ياء ساكنة - نسبة الى قرية
 ببغارى . كان اماما جليلا ، معتمدا فى الرواية ، رحل اليه
 أئمة البلاد وشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته ، من
 مؤلفاته (الفوائد) فى الفقه . توفى سنة ٣٨١ هـ .
 الفوائد البهية (١٨٤) كشف الظنون (١٢٩٤) هدية العارفين
 (٥٢/٢) .
- (٢) انظر : التقرير والتحبير (٢١٣/٢) تهسير التحبير (٤/٣) .
- (٣) فى " ج " (بالفارسية) .
- (٤) فى " ب " و " ر " (وأما) .
- (٥) والصحيح أن الخلاف فيما عدا العربية مطلقا ، قال الكرخى : والصحيح
 النقل الى أى لغة كانت .
- انظر : المنار مع شرحه وحواشيه (٤٧) فتح القدير (٢٨٦/١) .

رواه نوح بن أبي مريم (١) ذكره فخر الاسلام (٢) - رحمه الله -
 في شرح كتاب الصلاة (٣) . وهو اختصار
 القاضي الامام أبي زيد (٤) ، وعامة المحققين

(١) أبو عصمة نوح بن أبي مريم بن يزيد المروزي ، عالم أهل مرو ، أخذ
 الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث عن الحجاج بن
 ارطأة وغيره ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل ، والمغازي عن ابن
 اسحاق . قال ابن المبارك : " كان يضع الحديث " . وقال
 الحاكم : وضع أبو عصمة حديث فضائل القرآن الطويل . مات
 سنة ١٠٧٣ هـ .

التاريخ الصغير (١٨٩) ميزان الاعتدال (٢٧٩/٣) .

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم فخر الاسلام البزدوى .
 اشتهر بتبحره في الفقه والأصول حتى عد من حفاظ المذهب الحنفي
 ولد سنة ٤٠٠ هـ وتوفي سنة ٤٨٢ هـ . من مؤلفاته : (البسوط)
 في الفقه ، وكنز الوصول الى معرفة الأصول - في أصول الفقه
 وله تفسير للقرآن يبلغ عدد اجزائه مائة وعشرين .
 انظر : مختصر طبقات الفقهاء (٨٥) الفوائد البهية (٥٢) ،
 الفتح المبين (٢٦٣/١) .

(٣) لم يذكران للبزدوى كتابا مستقلا يسمى كتاب الصلاة ، ولكن المصنف
 يقصد أن البزدوى ذكر ذلك في مصنفه (البسوط) عند شرحه
 لكتاب الصلاة كذا بينه في كشف الاسرار (٢٥/١) .

(٤) هو القاضي : عبد الله أو عبيد الله بن عمر بن عيسى أبوزيد الدبوسي

وعليه الفتوى (١) .

=== من أكابر فقهاء الحنفية ، ويضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج من مؤلفاته (تأسيس النظر) و (تقويم الادلة) في أصول الفقه .
 وكتاب (الاسرار في الاصول والفروع) توفي ببخارى سنة ٤٣٠ هـ .
 انظر : (شذرات الذهب ٢٤٥/٣) الفوائد البهية (١٠٩) الفتح المبين (٢٣٦/١) .

(١) انظر رجوع الامام أبى حنيفة عن القول الأول في :

فتح القدير (٢٨٦/١) التقرير والتحبير (٢١٣/٢) تيسير التحرير (٤/٣) الخار مع شرحه وحواشيه (٤٧) مرآة الاصول (٣٤) كشف الاسرار (٢٥/١) فتح المغار (١٢/١) .

وحاصل أقوال العلماء في القراءة بغير العربية في الصلاة ما يلي :

(أ) قول الحنفية : الذي استقر عليه الأمر عند الحنفية وصار عليه الاعتماد والفتوى في المذهب انه لا تصح القراءة في الصلاة بغير العربية للقادر عليها . أما العاجز عن القراءة فيصلى بلا قراءة في أحد القولين عندهم ، وفي القول الآخر له أن يقرأ بالفارسية .

(ب) قول الجمهور : ان العاجز عن النطق بالعربية يصلى بلا قراءة ويصلى بالتسبيح والتهليل ونقل عن الامام مالك أنه يتخذ اماما له يصلى وراءه ، فان أمكنه ولم يفعل بطلت صلاته وان لم يجد اماما سقطت عنه الفاتحة وندب له ان يفصل بين تكبيرة الاحرام والركوع بذكر الله تعالى وتسبيحه .

انظر : المراجع الآتفة الذكر ، والمجموع (٣١٠/٣ - ٣١٢) ،

المغنى لابن قدامة (٤٨٦/١) .

واقسام النظم والمعنى فيما يرجع الى معرفة أحكام الشرع أربعة

الأول :

فى وجوه النظم صيغة ولغة : وهى أربعة .

قوله : (وأقسام النظم / والمعنى ... الى آخره) ب (٦ / ب)

لما كان القرآن اسما للنظم ، والمعنى ، ومعرفة أحكام الشرع
الثابتة بالقرآن ، توقفت على معرفته ، شرع فى بيان أقسامه فقال :
(وأقسام النظم والمعنى) : أى نظم القرآن ومعناه (فيما يرجع الى
معرفة أحكام الشرع أربعة) .

واحترز به عما لم يحصل به معرفة الاحكام من القصص ، والأمثال
والحكم وغيرها . ان هو بحر عميق ، لا تنقضى عجائبه ولا تنتهى غرائبه .

ولا يقال : ليس شئ من القرآن ، مما لا يتعلق به حكم من أحكام
الشرع ، فان وجوب اعتقاد الحقبة وجواز الصلاة وحرمة القراءة على الجنب
والحائض / من أحكام الشرع ، وهى متعلقة بجميع عبارات القرآن ، فكيف (٥ / ب)
يصح هذا الاحتراز .

لأننا نقول : هذه الاحكام وان تعلقت بالجميع ، لم تثبت معرفتها
بالجميع ، بل تثبت (١) ببعض النصوص من [الكتاب أو السنة] (٢)

(١) فى " ب " و " ج " و " هـ " (تثبت) .

(٢) فى " د " (السنة والكتاب) .

فيمص هذا الاحتراز .

واعلم : أن جميع الأقسام ، باعتبار انقسام كل قسم على أربعة أقسام ، وانضمام الأربعة / المقابلة للقسم الثانى إليها ، صار عشرين (٢/١) قسما .

وقد ذكر الشارحون (١) ، فى انحصار هذه الاقسام وجوها وأحسنها ما أذكره (٢) وهو : أن المفهوم من الكلام ، لا يخلو من (٣) أن يكون راجعا الى نفس النظم فقط (٤) أو الى غيره .

فالأول : هو القسم الأول .

والثانى : لا يخلو من (٥) ان يكون راجعا ، الى تصرف المتكلم أو الى غيره .

والأول : أما أن يكون تصرفه تصرف بيان ، أى : القاء معنى الى السامع ، وهو القسم الثانى ، أو غير ذلك ، وهو القسم الثالث . والثانى هو القسم الرابع .

أويقال : التصرف فى الكلام ، لا يكون الا للمتكلم ، أو للسامع ان لا ثالث .

(١) مطبوعة فى " د " .

(٢) فى " ب " (ما سأذكره) .

(٣) فى " ب " (ا ما) .

(٤) فى " د " (فقد) فهو تحريف .

(٥) فى " ب " (ا ما) .

فان كان من جهة المتكلم ، فلا يخلو : من أن يكون فى اللفظ
أوفى المعنى .

والأول : اما أن يكون بحسب الوضع ، أو بحسب الاستعمال
ان لا ثالث .

/ فالأول (١) : هو القسم الأول . هـ (٢/٤)

والثانى : هو القسم الثالث .

وان كان فى المعنى ، فهو القسم الثانى .

وان كان من جهة السامع ، فهو القسم الرابع .

ثم القسم الأول — وهو نفس النظم — لا يخلو : من أن / جـ (٨)

يدل (٢) على مدلول واحد ، وهو الخاص .

أو أكثر بطريق الشمول ، وهو العام . أو بطريق البدل من

غير ترجح (٣) البعض على البعض وهو المشترك .

أو مع ترجحه وهو الشؤل .

ولا يفيد (٤) تقييد الترجح (٥) بالدليل الظنى ، احترازا

عن المفسر ، كما قيده البعض ، فقال : من غير ترجح البعض بدليل

(١) فى " ب " (والأول) .

(٢) فى " ج " (يكون) .

(٣) فى " ب " (ترجيح) .

(٤) فى " هـ " (مفيد) .

(٥) فى " ب " (الترجيح) .

ظنى وهو المشترك .

أومع ترجمه به (١) وهو المؤول . لأن المفسر يبقى حينئذ
داخلا فى قسم (٢) المشترك بل الأولى ترك التقييد ، ومنع الترجيح فى
المفسر لأنه انما يثبت (٣) فيما يبقى فيه احتمال غيره وفى المفسر بطول
جانب المرجوح بالكلية حتى صار مثل الخاص ، بل أقوى فلا (٤) يدخل
فيما نحن فيه .

والقسم الثانى : وهو أن يكون راجعا الى بيان المتكلم لا يخلو من
أن يكون ظاهر المراد للسامع ، أو لم يكن .
والأول : ان لم يكن مقرونا بقصد المتكلم ، فهو الظاهر .

وان كان مقرونا به : فان احتمل التخصيص والتأويل ، فهو النص
والا فان قبل النسخ ، فهو المفسر .

وان لم يقبل ، فهو المحكم .

وان لم يكن ظاهرا المراد : فأما ان كان عدم ظهوره ، لفسير
الصيغة ، أو لنفس الصيغة .

والاول هو الخفى .

والثانى ان أمكن دركه بالتأمل فهو المشكل .

وان لم يمكن فان كان البیان مرجوًّا فيه ، فهو المجمل .

(١) ساقطة من " ب " .

(٢) فى " ج " (القسم) .

(٣) أى الترجيح هامش " هـ " .

(٤) فى " ب " (ولا) .

والا فهو المتشابه .

والقسم الثالث : وهو أن يكون راجعا الى الاستعمال : لا يخلو من أن يكون اللفظ ، استعمالا في موضوعه ، وهو الحقيقة . أولا وهو المجاز . وكل واحد منهما .

ان كان ظاهر المراد بسبب الاستعمال ، فهو الصريح .

والا فهو الكناية .

والقسم الرابع : وهو (١) قسم الاستثمار (٢) لا يخلو

من أن يستدل في اثبات الحكم بالنظم ، أو بغيره .^١ (٢ / ب)

والأول : ان كان النظم سوقا له فهو العبارة .

وان لم يكن فهو الإشارة . .

والثاني : ان كان مفهوما لغة فهو الدلالة .

وان كان مفهوما شرعا ، فهو الاقتضاء .

وان كان مفهوما لغة ولا شرعا فهو التسكات الفاسدة .

ولكن الأولى أن يضرب عن مثل هذه التكاليف صفحا ، لأن بعض

هذه الانحصارات غير تام ، يظهر بأدنى تأمل ، بل يتسك فيه

بالاستقراء التام ، الذي هو حجة قطعا ، لأن الكتاب ما يمكن ضبطه

(١) في " ر " (فهو) .

(٢) في " ر " (الاستدلال) .

فى حق هذه التقسيمات والاستقراء فيما يمكن ضبطه حجة قطعية .

فان قيل : قد جعل الله تعالى الكتاب قسمين : محكما

ومتشابهها . بقوله عز وجل : " هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات / هـ (١/٨)

محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات " (١) فمن أين وقعت هذه

التقسيم المعضلة المخالفة لظاهر الكتاب .

قلنا : كم من شئ يتراعى أنه هو الصواب ، أول وهلة ، فاذا

كشف عنه الغطاء ، بالتأمل ظهر أن الحق غيره - فأنعم (٢) النظر

أولا أن الأقسام التى ذكرها الشيخ - رحمه الله - هل هى موجودة / د (١/٦)

فى الكتاب ؟ فاذا وجدتها فيه ، لم يمكن بد من القبول ، اذ ليس

الخبر بالمعينة . ثم اذا اشتبه عليك النص ، فتأمل فيه هل [هو

مقتضى] (٣) لقصر الكتاب / على القسمين أم لا ؟؟ ولعمرك أنه جـ (١٠)

لا يقتضى ذلك ، لأن قوله تعالى (منه آيات محكمات) (٤)

معناه : بعضه آيات محكمات . وقوله : " وأخر " صفة لمحذوف دل

عليه [الظاهر] (٥) وهو آيات وتقديره : ومنه آيات أخر متشابهات .

(١) سورة آل عمران (٧) .

(٢) فى " ب " (فامعن) وفى " ج " (فأنعم فامعن) بال تكرار .

(٣) مطبوعة من " د " .

(٤) سورة آل عمران (٧) .

(٥) مطبوعة فى " د " .

فهذا يدل أن بعضه محكم وبعضه متشابه ، ولا يدل على أن ليس فيه
غيرهما ، إذ لم يوجد من طرق القصر فيه شيء . ألا ترى (١) أنه
لوعطف عليه وآيات آخر مفسرات ، وآيات آخر مجملات ، لاستقام .
ولو اقتضى الكلام الأول القصر على القسمين ، لم يستقم العطف عليه . كما
لوقيل : منه آيات محكمات والهاقي متشابهات .

وانما خص القسمين بالذكر ، لأنهما في أعلى درجات الظهور
والخفاء .

وأعلم أن المراد من الأقسام في قوله : " وأقسام النظم والمعنى "
التقسيمات دون حقيقة الأقسام ، إذ ليس للقرآن قسم يشتمل على الخاص
والعام ، والمشارك ، والمؤول ، وقسم آخر يشتمل على الظاهر ، والنص
والمفسر ، والمحكم ، وما يقابلها وقسم آخر سوى القسمين ، يشتمل على
الحقيقة والمجاز [والصريح والكناية] (٢) بل جميع القرآن ينقسم إلى
الخاص ، والعام ، والمشارك ، والمؤول باعتبار ، ثم جميعه (٣)
ينقسم إلى : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم ، وما يقابلها
باعتبار آخر . كالحروف تنقسم (٤) إلى

(١) في " د " (يرى) .

(٢) ساقطة من " ب " و " ج " .

(٣) ، ، " ج " .

(٤) في " د " زيادة (جميعها) .

مجهورة (١) ، ومهوسة (٢) ، بجهة . ثم تنقسم (٣) جميعها الى شديدة (٤) ورخوة (٥) بجهة أخرى . ثم —————

(١)(٢) الحروف المجهورة وضدها المهوسة :

والهس لغة : الخفا ، ومنه قوله تعالى : (فلا تسبح الا هسا)
واصطلاحا : جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد
 على المخرج .

وحروفه : عشرة يجمعها قولك " فحثه شخص سكت " .
 وسميت مهوسة لضعفها وجريان النفس معها .
 والجهر لغة : الاعلان .

واصطلاحا : انحباس جرى النفس عند النطق بحروفه لقوة الاعتماد
 على المخرج .

وحروفه : تسعة عشروهي الباقية بعد حروف الهس .
 وسميت " مجهورة " للجهر بها ولقوتها .

انظر : الصحاح (٦١٨/٢) (٩٩١/٣) الصباح النير (١٣٢/١)
 (٧٩٠/٢) النشر في القراءات العشر (٢٠٢/١) الدقائق المحكمة
 في شرح المقدمة الجزرية (٣٩) البرهان في تجويد القرآن (٤٠)
 (٣) في " ب " (ينقسم) .

(٤)(٥) الحروف الشديدة وضدها الرخوة .

والشدة لغة : القوة ، ومنه قوله تعالى (حتى يبلغ أشده) أى
 قوته .

واصطلاحا : انحباس جرى الصوت عند النطق بالحرف للكمال

الاعتماد على المخرج .

ستعملية (١) ومنخفضة (٢) ثم الـ

=== وحروفها : شامية ، مجموعة فى قولك : " أجد قطهكت " .

وسميت شديدة : لقوتها فى مخارجها .

والرخاوة : لغة اللين

واصطلاحا : جريان الصوت مع الحرف لضعف الاعتماد

على المخرج .

وحروفها : ستة عشر حرفا : ث - ح - خ - د - ذ - ر -

ز - س - ش - ص - ض - ظ - غ - ف - ه - و - ي .

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك : " لن عمر "

انظر : الصحاح (٤٩٣ / ٢ ، ٢٣٥٤ / ٦) الصباح (٢٦٦ / ١)

٣٦٢) النشر (٢٠٢ / ١) الدقائق المحكمة (٣٩) البرهان فى

تجويد القرآن (٤١) .

(١) (٢) الحروف الستعملية ، وضدها المنخفضة وتسمى " المستغلة "

الاستعلاء : لغة الارتفاع .

واصطلاحا : ارتفاع اللسان الى الحنك الأعلى عند

النطق بالحروف .

وحروفه : سبعة يجمعها قولك : " خص ضغط قظ " .

والانخفاض : لغة الاستغال .

واصطلاحا : استغال اللسان : أى انحطاطه عن

الحنك الأعلى الى قاع الفم عند النطق بالحرف .

وحروفه : اثنان وعشرون وهى الباقي بعد حروف الاستعلاء .

طبقة (١) ومنفتحة (٢) .. على ما عرف . فلا جرم يجوز أن يكون
لفظ واحد ، خاصا ، وظاهرا ، وحقيقة . ولا يجوز أن يكون / أ (١/٨)
خاصا ، وعاما . وظاهرا وخفيا وحقيقة ومجازا ، بالنسبة الى حكم
واحد .

=== أنظر : الصحاح (١٠٢٤/٣ ، ٢٤٣٥/٦) الصحاح (٢١٠/١)
٥١٠/٢) النشر (٢٠٢/١ ، ٢٠٣) الدقائق المحكمة (٤٠) ،
البرهان في تجديد القرآن (٤١ ، ٤٢) .

(١)(٢) والحروف الطبقة ، أو المنطبقة — وضدها المنفتحة . والاطباق
— أو الانطباق — من صفات القوة .

والأطباق لغة : اللصاق .

واصطلاحا : تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان
عند النطق بالحروف .

وحروفه : أربعة ، الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء .

وسميت طبقة : لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الأعلى
عند النطق بها .

والانفتاح لغة : الافتراق .

واصطلاحا : تجافى كل من طائفتي اللسان والحنك الأعلى
من الأخرى حتى يخرج الريح من بينها عند النطق بالحرف .

وحروفه : خمسة وعشرون وهي ما عدا حروف الاطباق .

وسميت حروفه " منفتحة " لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق
بها .

انظر : الصحاح المنير (٤٣٦/٢ ، ٥٥٢) ===

قوله : " الأول في وجوه النظم " (١) : وجه الشئ ،
طريقة يقال : ما وجه هذا الأمر ، أى ما (٢) طريقته (٣) . والمراد
من الوجوه الأقسام .

وقدم النظم ، لأن التصرف في اللفظ الموضوع للمعنى ، مقدم
على التصرف في المعنى طبعاً فيقدم وضعاً ، وكذا قدم المفرد على المركب
لهذا المعنى .

(٤) (صيغة ولغة) : قيل لكل لفظ معنى لغوى : وهو
ما يفهم من مادة تركيبه .

ومعنى صيغى : وهو ما يفهم من هيئته : أى حركاته وسكناته / هـ (٨ / ب)
وترتيب حروفه ، لأن الصيغة : اسم من الصوغ الذى يدل على التصرف فى
الهيئة ، لا فى المادة (٥) .

فالمفهوم من حروف ضرب ، استعمال آلة التأديب فى محل قابل له
ومن هيئته وقوع ذلك الفعل . فى الزمان الماضى ، وتوحد السند اليه ،

== الصحاح (٣٨٩ / ١ ، ١٥١١ / ٤) النشر (٢٠٣ / ١) الدقائق

المحكمه (٤٠) البرهان فى تجويد القرآن (٤٢) .

(١) فى " ب " زيادة (صيغة ولغة) .

(٢) فى " د " زيادة (وجه) .

(٣) الصباح النير (٨٠٥ / ٢) .

(٤) فى " ب " و " ج " زيادة (قوله) .

(٥) أنظر : الصباح النير (٤١٦ / ١) الصحاح (١٣٢٤ / ٤) .

وتذكيره ، وفير ذلك ، ولهذا (١) يختلف كل معنى باختلاف ما يدل عليه ، كفتح وضرب . الا أن في بعض الألفاظ يختص الهيئة بمادة فلا تدل (٢) على المعنى في فيرتلك المادة ، كما في رجل شلا . فإنا المفهوم من حروفه : ذكر من بنى آدم جاوز حد البلوغ . ومن هيئته كونه مكبرا غير صغر ، وواحدا (٣) غير جمع ، وغير ذلك . ولا تدل هذه الهيئة في أسد ، ونمرطى شى* وفي بعضها كلاهما (٤) يدل على معنى واحد ، وهى الحروف .

ثم فيما نحن فيه (٥) دلالة اللغة والصيغة في الخاص دلالة حروف أسد مثلا على الهيكل المعروف (٦) ودلالة هيئته على توحده ، ج (١٠) وكونه مكبرا ، وغير ذلك .

ولا يخرج الخاص عن الخصوص بالتعرض لشل هذه العوارض فافهم .

وفي العام : دلالة حروف أسد على ذلك (٧) ودلالة هيئته (٨) على تكثره وعمومه .

(١) أى : ولأن الغائرة والاختلاف بين الهيئة والمادة ثابتة " د " .

(٢) فى " ج " (يدل) .

(٣) فى " ب " و " ج " (واحدا) يسقط " واو العطف " .

(٤) أى : الهيئة والمادة .

(٥) أى فى قولنا : " صيغة ولغة " " د " .

(٦) فى " ج " (المخصوص) .

(٧) اسم الإشارة يعود على (الهيكل) .

(٨) مطبوسة فى " أ " .

وفي المشترك : دلالة حروف القرء ، على الحيض أو الطهر ،
ودلالة الهيئة على التوحد .

ولكن الظاهر أنهما (١) ههنا بمعنى واحد (٢) والمقصود
تقسيم اللفظ باعتبار معناه ، في نفس الأمر ، لا باعتبار التكلم والسمع ،
فان المشايخ — رحمهم الله — قلما يلتفتون الى مثل هذه التكاليف السني
لا تليق بهذا الفن .

(١) أى الصيغة واللغة .

(٢) أى بمعنى اللغة " ب " .

الخاص

وهو : كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد ، أو كل اسم وضع
لسمى معلوم على الانفراد .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله " الخاص : وهو كل لفظ وضع لكذا . . . (١)

ذكر كلمة " كل " في التعريف وإن كان ستنكرا في اصطلاح أهل

المنطق ، / لأنها لاحاطة / الأفراد ، والتعريف للحقيقة ، لا للأفراد ب (١/٨)
د (٦/٦)

ولهذا كان من شرط الحد ، أن يستقيم على كل فرد من أفراد المحدود ،
لوجود الحقيقة فيه . فانك اذا قلت : الانسان حيوان ناطق يصدق هذا
الحد ، على كل فرد من أفراد الانسان . فلو قلت : الانسان كل حيوان

(١) والخاص لغة : من خص ، يخص ، خصوصا — من باب قعد —

خلاف عمّ يقال : خصه بالشيء : أفرد به دون غيره ، وفلان

خاص فلان : أى منفرد له . ومنه قوله أبى زيد :

إن امرأ خصنى عدا مؤدته يدي على التثاني لعندى غير مكفور .

انظر تعريف الخاص لغة وفي اصطلاح الأصوليين في : لسان العرب

(٢٤/٧) الصباح (٢٠٥/١) الصباح (١٠٣٧/٣) اساس البلاغة

للزمخشري (١١٢) الميزان (٢٩٢) الحدود للهاجى (٤٤) أصول

البرزوى مع شرحه كشف الأسرار (٣٠/١) شرح الورقات (١٠٦) المعتمد

(٢٥١/١) أصول الشاشى (١٣) أصول السرخسى (١٢٤/١) ،

ناطق ، لا (١) يستقيم إطلاقه (٢) على زيد مثلاً فإنه ليس كل حيوان ناطق . إلا أن المشايخ لم يلتفتوا إلى اصطلاحاتهم (٣) في الحدود ، وذكروا تعريفات في تصانيفهم يوقف بها على المراد ومعنى اللفظ كما هو اللائق بالفقه ، تركا منهم للتكلف ، واحترازاً عما لا يعنيه ، لحصول مرامهم دونها .

/ ثم قوله : - ((كل لفظ)) - : عام يتناول الألفاظ أ (٨ / ب) الموضوعات للمعاني وغيرها ، في قوله : - ((وضع لمعنى)) - خرج غير الموضوعات ، وحصل الاحتراز عن المشترك أيضاً ، لأنه موضوع لمعنيين (٤) أو أكثر .

وبقوله : - ((معلوم)) - خرج المجهول ، فإنه وضع لمعنى و (٥) لكنه غير معلوم للسامع .

- === المعنى في أصول الفقه للخبازي (٩٣) الأحكام للآدي (٢٨٨ / ٢)
 المنحول (١٦٢) السوداء (٥٧١) الميزان (٢٩٣) مرآة الأصول
 (٤٠) مختصر الطوفى (١٠٧) التوضيح على التنقيح (٥٩ / ١) المنار
 مع شرحه وحواشيه (٦١) ارشاد الفحول (١٤١) . ابرز القواعد لشيخنا (٤٤) .
- (١) مطبوعة في الأصل .
 (٢) أى إطلاق الحد .
 (٣) أى اصطلاحات أهل المنطق .
 (٤) فى " د " (للمعنيين) .
 (٥) " الواو " سقطت من " ب " و " ج " .

وبقوله : / - ((على الانفراد)) - : خرج العام ، فانه وضعه (١ / ٩)

لمعنى واحد معلوم شامل للانفراد ، اذا المراد من قوله : " على الانفراد " كون اللفظ متناولا لمعنى واحد ، من حيث انه واحد ، مع قطع النظر عن أن يكون له فى الخارج أفراد أولم يكن (١) .

ولا حاجة الى الاحتراز عن المجهل فى الحقيقة لأن هذا تقسيم ، بالنظر الى أصل الوضع ، والاجمال فى الكلام ليس بأصل بل بالعوارض ، [فالمجهل] (٢) فى أصل وضعه ، لا يخرج عن هذه الأقسام ، ولكنه احتراز عنه نظرا الى الظاهر .

قوله : - ((وكل اسم)) - : انما ذكر الاسم ههنا دون اللفظ ، لأن ما يدل على الشخص المعين ، وهو المراد من المسمى المعلوم ، لا يكون الاسما .

بخلاف القسم الأول (٣) لأن الدلالة على المعنى تحصل (٤) بالافعال والحروف أيضا .

(١) فى " د " (تكن) .

(٢) فى " د " (والمجهل) .

(٣) فانه لا يدل على شخص معين ، لأن الدلالة تحصل بالفعل والحرف . نحو " ضرب " و " من " " د " .

(٤) فى " ب " و " ج " (يحصل) والراجع ما فى الأصل .

وقوله : - ((على الأنفراد)) - ههنا احتراز عن المشترك بهين
 الشخصات ، لأنه بالنسبة الى كل واحد ، اسم وضع لسمى معلوم ،
 لكن لا على الانفراد .

ثم المراد بالمعنى فى قوله : - ((وضع لمعنى)) - ان كان مدلول
 اللفظ يدخل (١) فى التعريف ، الشخصات أيضا لأنها معانى الألفاظ
 الموضوع لها فيكون الحد تاما متناولا خصوص الجنس (٢) والنوع (٣)
 والعين (٤) ويكون افراد خصوص العين بالذكر ، لقوة المغايرة بهينه وبين
 غيره ، ان لا شركة فى مفهومه أصلا ، بخلاف غيره (٥) من أنواع الخصوص .

وهذا كخصيص أولى العلم بالذكر فى قوله تعالى : (يرفع الله
 الذين / آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) (٦) بعد دخولهم ج (١١)
 فى قوله : - ((الذين آمنوا)) - للتفاوت القوى (٧) بينهم وبين
 عامة المؤمنين (٨) فى الدرجة والشرف .

(١) فى " ب " و " ج " (فيدخل) .

(٢) " كإنسان " " د " .

(٣) " كرجل " " د " .

(٤) " كزهد " " د " .

(٥) وهو خصوص الجنس والنوع .

(٦) سورة المجادلة (١١) .

(٧) فى " ج " (الفاحش) .

(٨) ، ، (المسلمين) .

وكتخصص جبريل وميكائيل بالذكر في قوله تعالى : (من كان عدوا
 لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل) (١) بعد دخولهما في عموم الملائكة
 لقوة منزلتهما وشرفهما عند الله - عز وجل - (٢)

وان كان المراد منه : ما هو كالعلم والجهل ، فيكون هذا تعريفا
 لقسم الخاص : الاعتباري ، والحقيقي ، لا تعريف الخاص من حيث هو
 خاص (٣) .

[ويجوز أن يكون الكل تعريفا واحدا ، لأن معناه في الحاصل :
 الخاص : لفظ وضع لمعنى معلوم ، أو لسمى على الانفراد ، إلا أنه بسيط
 في العبارة لفرض : وهو الاحتراز عن : العام ، والمشارك بين الشخصات
 جميعا .

فان قوله : - (على الانفراد) - بالنسبة الى كل لفظ ، احتراز
 عن شيء آخر ، ولولم يبسط في العبارة لم يحصل هذا الغرض] (٤) .

(١) سورة البقرة (٩٨) .

(٢) في " ب " (تعالى) .

(٣) لأن الخاص من حيث هو خاص خال عن العوارض .

(٤) ما بين المعقوفتين مكتوب بخط المصنف في هامش نسخة " أ " .

وأدرج في صلب " ج " وكتب أيضا بهامش " هـ " و " ب " وقال عقب
 ذلك في " ب " : أنه مكتوب في نسخة المؤلف بخط يده . وهذا ما
 يؤيد أن النسخة " أ " التي اتخذناها أصلا هي نسخة المؤلف ، لأن " ب "
 قد قوبلت على نسخة المؤلف .

وتفسيره الشامل للقسمين ما ذكر أبو اليسر (١) : " الخاص
ما يتناول فردا كالرجل والمرأة .

/ والغرض من تحديد كل قسم بحد على حده : هو الإشارة الى ب (٨ / ب)
أن الخصوص يجرى في المعاني والسميات ، / بخلاف العموم فإنه لا أ (٩ / أ)
يجرى الا في السميات . ولهذا ذكر في حد المشترك : هو ما اشترك فيه
معان (٢) أو أسام (٣) ليكون إشارة ، الى أن الاشتراك ، يجرى
في القسمين كالخصوص بخلاف العموم .

(١) هو : صدر الاسلام أبو اليسر : محمد بن محمد بن الحسين بن
عبد الكريم بن موسى الهزدوي — أخو صاحب التصنيف في الأصول —
كان — رحمه الله — بارعا في العلوم أصلا وفرعا . قال عمر بن
محمد النسفي : وكان أبو اليسر شيخ أصحابنا بما وراء النهر " له
تصانيف في الفروع والأصول منها : " المسوط " في الفروع .
توفي — رحمه الله — سنة ٤٩٣ هـ .
الفوائد البهية (١٢٤ ، ١٨٨) تاج التراجم (٦٥ ، ٨٩) .

(٢) في " ب " و " د " (معاني) .

(٣) في " ب " و " د " (أسام) .

والعام

وهو كل لفظ ينتظم جمعا من التسميات لفظا أو معنى .

قوله : (العام (١) : وهو كل لفظ ينتظم جمعا — من

التسميات . . .) (٢)

(١) والعام لغة : اسم فاعل من " عم " بمعنى " شمل " عموما — من

باب قعد — فهو عام " : أى شامل .

يقال : " مطرعام " : أى شامل شمل الأمكنة كلها ، و " خصب

عام " : أى عم الأحياء ووسع البلاد .

ولذلك قال ابن فارس : (العام : الذى يأتى على الجملة لا يفاد

منها شيئا وذلك قوله — جل ثناؤه — (خلق كل دابة من ماء)

سورة النور (٤٥) .

انظر : الصحاح (١٩٩٣/٥) المصباح (٥١٣/٢) الصحاح فى

فقه اللغة (١٧٨ — ١٧٩) " الزهر " (٤٢٦/١) .

(٢) هذا التعريف مبنى على عدم اشتراط الاستغراق فى العام وهو تعريف

شمس الأئمة السرخسى ، وفخر الاسلام الجزدوى بلفظه . وقد سبق

اليه أبو على الشافى فقال : (العام كل لفظ ينتظم جمعا من الأفراد)

واختاره الخبازى غير انه أهدل لفظ (الأفراد) (التسميات) . وبمعناه

عرفه صاحب المنار .

انظر : أصول السرخسى (١٢٥/١) أصول الجزدوى مع شرحه

والمراد [باللفظ] (١) هو الموضوع بقرينة مورد التقسيم وهو عام

كما قلنا .

فيقوله : -((ينتظم))- (٢) أى يشمل . حصل الاحتراز / عن هـ (٩ / ب)

المشترك ، فانه لا يشمل معنيين ، بل يحتمل كل واحد على السواء (٣) .

ويقوله : -((جمعا))- : احتراز عن التثنية ، فانها ليست بعامّة

بل هي مثل سائر أسماء (٤) الأعداد في الخصوص .

وعن اشتراط الاستفراق ، فانه عند أكثر مشايخ (٥) ديارنا ليس

بشرط للعموم ، وعند مشايخ العراق (٦) وأكثر أصحاب الشافعي

=== كشف الاسرار (٣٣ / ١) أصول الشاشي (١٧) المغنى في أصول

الفقه للخبازي (٩٩) السارمع شرحه وحواشيه (٢٨٤) .

(١) في " ب " (من اللفظ) .

(٢) في " د " زيادة (جمعا من السميات) .

(٣) أى : بطريق البدل ، فان لفظ العين مثلا يدل على الافراد لا بسبيل

الانتظام بل بطريق البدل .

(٤) في " ب " (الأسماء) والصحيح ما في الأصل .

(٥) ومنهم الجصاص : أنظر : الميزان للسمرقندي (٢٥٥) أصول السرخسي

(١٣٥ / ١) .

(٦) المراد : مشايخ العراق من الحنفية كابى الحسن الكرخي ، وأبى بكر

الرازي المعروف بالجصاص . والقول باشتراط الاستفراق هو اختيار
المحققين من الحنفية .

===

وغيرهم (١) من الأصوليين هو شرط . وحد العام عندهم : هو : اللفظ د (١/٧)
 المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد (٢) فالاستغراق هو الشرط
 عندهم . والاجتماع عندنا .

=== أنظر : تقويم الأدلة (١٥٧) كشف الاسرار (٣٦/١) شرح النار
 وحواشيه (٢٨٤) فطبعها ، التوضيح (١٩٣/١) مرآة الاصول
 (١٥٤) التقيير والتحبير (١٧٩/١) فطبعها ، تهسير التحريير
 (١٩٠/١) فتح الفغار (٨٦/١) .

(١) في " د " زيادة (رحمهم الله) .
 (٢) من عرفه بهذا التعريف أبو الحسين البصري ، غير أنه لم يذكر في
 تعريفه (بحسب وضع واحد) ، وتابعه أبو الخطاب الحنبلي في
 ذلك . واختاره الفخر الرازي في المحصول وزاد عليه (بحسب وضع
 واحد) وتابعه البيضاوي ، ورجحه الشوكاني وإن كان قد رأى أن يزداد
 على الحد قيد (دفعة) وأحسبه أخذه من شرح الجلال المحلي على
 جمع الجوامع .

أنظر : المعتمد (٢٠٣/١) المدة (١٤٠/١) المحصول (٢/١)
 (٥١٣) منهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل (٢١٢/٢) ارشاد الفحول
 (١١٢) شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٣٩٩/١) .

ولمزيد من الاطلاع على تعريف العام راجع : الحدود للهاجي (٤٤) ،
 الأحكام لابن حزم (٣٦٣/١) شرح تنقيح الفصول (٣٨) المنقول
 (١٣٨) المستصفي (٣٢/٢) اللع (١٥) الموافقات للشاطبي (٣)

٢٦٠ ، ٢٩٨) الوصول الى الأصول لابن برهان (٢٠٢/١)

وتظهر فائدة [الاختلاف] (١) في العام الذي خص منه (٢)

فعندهم لا يجوز التصدك بمسومه ، لأنه لم يبق عاما . وعندنا يجوز لهقاء الصوم باعتبار بقاء الجمعية .

وبقوله - ((السميات)) - : عن المعاني (٣) . فان الصوم لا يجري في المعاني^(٤)

== السوداء (٥٧٤) فواتح الرحموت (٢٥٥/١) الابهاج (٨٢/٢)
الروضة مع شرحها نزهة الخاطر (١٢٠/٢) مفتاح الوصول للتلمساني
(٦٤) . أبرز القواعد الأصولية لشيخنا د . عمر عبد العزيز (٣٩) .

- (١) في " د " (الخلاف) .
- (٢) في " ب " و " ج " زيادة (البعض) وهي أنسب .
- (٣) أي احتراز عن المعاني .
- (٤) اتفق العلماء : على أن الصوم من عوارض الألفاظ ، واختلفوا في أنه من عوارض المعاني أم لا ؟ على ثلاثة أقوال :
الأول : أنه من عوارض المعاني : وبه قال : الجصاص والسرخسي ، والبيهضاوي ، والسبكي ، وابن الحاجب ، والقاضي أبو يعلى
وغيرهم .
- الثاني : أنه ليس من عوارض المعاني : واليه ذهب السهرودي والغزالي في " المستصفى " ، واختاره الشيخ زكريا الانصاري .
- الثالث : أنه من عوارض المعاني مجازا لا حقيقة : وهو قول الموفق ابن قدامة ، وأبي محمد الجوزي ، وأبي الحسين البصري ، والقاضي عبد الجبار ونقله الآمدي عن الأكثرين وهو قول أكثر الحنفية .

انظر هذه الأقول مع أدلتها ومناقشتها في : ==

في المعاني عند التأخرين من شايخنا وقد عرف تحقيقه في الكشف (١) .

ولا يقال : الحد المذكور ليس بجامع ، لأن النكرة المنفية ونحوها عامة — كما نص عليه في هذا الكتاب ، وسائر الكتب — ولم يتناولها هذا الحد ، إذ هي ليست بلفظ موضوع لانتظام جمع من السميات ، بل عمومها ضروري كما عرف .

لأننا نقول : الحدود لبيان الحقائق وعمومها مجازي لصدق حد المجاز عليه . فان رجلا في قوله : ما رأيت رجلا ، لفظ أريد به غير ما وضع له ، العلاقة (٢) بين المحليين ، إذ الرجل وضع للمفرد (٣) ، وأريد به غير موضوعه ، وهو العموم ههنا بقرينة النفي . كما أريد بالاسد الشجاع ، في قوله : ((رأيت أسدا يرمى)) - بقرينة الرمي للعلاقة بينهما .

- === أصول البزدوى مع الكشف (٣٣/١ ، ٣٦) أصول السرخسى (١٢٥/١)
المعتمد (٢٠٣/١) المستصفى (٣٢/٢) ابن الحاجب (١٠١/٢) ،
السودة (٩٧) الأحكام للأمدى (٢٩١/٣) "روية الناظر" مع
شرحها "نزهة الخاطر" (١١٨/٢) نهاية السؤل (٦٨/٢) الميزان
(٢٥٥) "جمع الجوامع" مع شرح "المحلى" (٤٠٣/١) تيسير
البحر (١٩٤/١) فواتح الرحموت (٢٥٨/١) مختصر الطوفى (٩٧)
مختصر البعلى (١٠٦) فتح الغفار (٨٤/١) ارشاد الفحول (١١٣)
(١) أنظر كشف الأسرار (٣٣/١ ، ٣٦)
(٢) في (د) (للعلاقة) .
(٣) في " ج " (للمفرد) .

وقد نرى على مجازيته في شرح أصول الفقه لابن الحاجب (١) وإذا

كان كذلك / لا يمنع عدم دخولها (٢) في الحد صحة . ج (١٢)

(١) جاء في حاشية شرح المنار ما نصه : " قال في التحقيق : وقد نص على مجازيته في شرح أصول الفقه لابن الحاجب ، لكن صاحب التلويح قال : " لا نسلم أنها مجاز كيف ولم يستعمل إلا فيما وضعت له بالوضع الشخصي وهو فرد بهم وقد صرح المحققون من شارحي أصول ابن الحاجب بأنها حقيقة " اهـ

أنظر : حاشية شرح المنار لعزيم زاده (٢٨٥) شرح أصول ابن الحاجب شمس الدين أبي الشتاء محمود بن أبي القاسم الاصفهاني - مخطوط - ٢ (١١٢ / ١) شرح العضد على ابن الحاجب (٩٩ / ٢) فما بعدها .

وابن الحاجب هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبوعمر وجمال الدين الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب . قال أبو شامة : " كان ركنا من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعا في العلوم الأصولية وتحقق علم العربية ومذهب مالك بن أنس " من مؤلفاته : " المختصر " في أصول الفقه ، و " الكافية " في النحو ، و " الشافية " في الصرف توفي سنة ٦٤٦ .

أنظر : الديباج المذهب (٨٦ / ٢) شذرات الذهب (٢٣٤ / ٥) بغية الوعاة (١٣٤ / ٢) .

(٣٢) أي النكرة المنفية .

على أنا ان سلمنا : أن عموماً حقيقى ر لا يقدر ذلك فى صحة
الحد أيضا ، لأن الحد المذكور ، لبيان العام صيغة ولغة ، بدلالة
مورد التقسيم ، لا لمطلق العام . وعموم النكرة المنفية لم يثبت بالصيغة
بل بالضرورة والحد المذكور جامع مانع للعام الصيغى فيكون صحيحا .

ولو لم يشترط الوضع فى اللفظ ، بأن أجرى (١) على إطلاقه ولم
يلتفت الى مورد التقسيم ، لكان الحد متناولا لها ، اذ هى : لفظ
ينتظم جمعا من السميات معنى . فتبين بما ذكرنا أن الحد جامع كما هو
مانع .

وقوله : - (لفظا أو معنى) - : تفسير للانتظام ، لا تقسيم نفسى
الحد فانه (٢) قد تم بقوله : - (ينتظم جمعا من السميات) - .
والتفسير وان كان يقتضى سبق الابهام ، والحد ما يحترز فيه عنه ، لكنه
اذا لم يوجب خلا فى حصول المقصود لا يعبأ به ومثله كثير فى كلام السلف .

والمراد من الانتظام لفظا (٣) : أن تدل صيغته على الشمول
كصيغ الجموع مثل : زيدون ورجال .

(١) فى " ر " (أخرى) وهو تصحيف .

(٢) أى الحد .

(٣) ساقطة من " ر " .

ومن الانتظام معنى : أن يكون الشمول باعتبار المعنى دون
 الصيغة : كمن ، وما ، والقوم والرهط (١) ونحوها . فأنه
 عامة من حيث المعنى ، لتناولها جمعا من السميات . وإن كانت
 صيغها صيغ الخصوص .

(١) الرهط : ما دون عشرة من الرجال ليس فيهم امرأة . وسكون
 الباء أفصح من فتحها . وهو جمع لا واحد له من لفظه .
 انظر : المصباح المنير (١ / ٢٨٧) .

وحكمه :

أنه يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً وبقيناً كالخاص .

قوله : - ((وحكمه)) - : أى (١) حكم العام : وهو الأثر

الثابت به - ((أنه (٢) يوجب الحكم)) - : أى يثبت به - ((فيما تناوله

قطعاً وبقيناً)) - تمييز : أى على وجه انقطع ارادة الغير ، واردة التخصيص

عنه ، وثبت فى ذاته من غير شك .

واليقين : العلم ، وزوال الشك ، فعيل (٣) من يقن الأمر

[يقيناً] (٤) لازم ومتعدد (٥) .

ثم الشيخ - رحمه الله - بين حكم العام قصداً وأشار الى حكم

الخاص [بقوله : - ((كالخاص)) -] (٦) روما (٧) للاختصار .

(١) فى " د " زيادة (واو) .

(٢) الضمير فى (أنه) يعود على العام .

(٣) بمعنى فاعل . المصباح المنير (٨٥٢ / ٢) .

(٤) فى " د " (يقننا) وهو الأصح . أنظر المعجم الوسيط (١٠٦٦ / ٢)

(٥) انظر : المصباح المنير (٨٥٢ / ٢) الصحاح للجوهري (١٩ / ٦) (٣٣

(٦) ساقطة من " هـ " .

(٧) أى طلبها .

ولا خلاف بين الجمهور أن موجب الخاص قطعى واختلف فى موجب

العام الذى لم يخص منه [شىء] (١) .

فعند الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من أرباب العموم (٢) / (١/٩) ب

موجبه ليس بقطعى : وهو مذهب الشافعى واليه ذهب

(١) فى " د " (الشىء) .

(٢) اختلفت آراء العلماء فيها وضعت له ألفاظ العموم على ثلاثة مذاهب :

١ - مذهب الواقفية : وهم الذين ذهبوا الى : أنه اذا ورد لفظ

من ألفاظ العموم وجب التوقف عن العمل به حتى يقوم دليل عموم

أو خصوص . وهو مذهب ابى الحسن الاشعرى وتبعه أبو بكر

الباقلانى وابن سريج ، واختاره الأمدى . ومال اليه أبو سعيد

البردعى من الحنفية .

٢ - مذهب أرباب الخصوص : وهم الذين ذهبوا الى : الجزم

بأخص الخصوص . ومعنى ذلك حمل صيغة العموم على بعض

ما يقتضيه الاسم فى اللغة دون البعض . كالواحد فى الجنس

والثلاثة فى الجمع والتوقف فيما وراء ذلك . وهو مذهب أبى

عبد الله التلجى من الحنفية والجبائى من المعتزلة .

٣ - مذهب أرباب العموم : وهم الذين ذهبوا الى : اثبات الحكم

فى جميع ما يتناول لفظ العام من أفراد ، فالعام على ظاهره

من شمول ما ينطوى تحت تلك الافراد ، لا يصرف عن ذلك الا

بدليل . وهو مذهب الأئمة الأربعة والظاهرية وعليه الجمهور

الشيخ أبو منصور (١) وجماعة من مشايخنا (٢) .

== الأكر من الأصوليين من الحنفية والتكلميين .

أنظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في :

الأحكام للآدي (٢٩٣/٢) شرح تنقيح الفصول (١٩٢) البرهسان
 (٣٢٠/١) الرسالة للشافعي (٥١ - ٥٣) أصول السرغسي (١ /
 ١٣٢) أصول الهزدي مع شرحه كشف الاسرار (٢٩٨/١) المسددة
 (٤٩٠/٢) التهصرة (١٠٥) المعتد (٢٠٩/١) المستصفى
 (٣٤/٢ ، ٣٦ ، ٤٦) المحصول (٥٢٣/٢/١) الأحكام لابن
 حزم (٣٣٩/١) مختصر ابن الحاجب مع شرح المفيد (١٠٢/٢) ،
 النخول (١٨٣) اللع (١٦) نزهة الخاطر (٢٢٣/٢) تيسير التحرير
 (١٩٧/١ ، ٢٢٩) القواعد والفوائد الأصولية (١٩٤) مرقاة
 الأصول شرح المرأة (١٥٥) رفع الحاجب لابن السبكي مخطوط (١ /
 ٣٨٥ ب) ميزان الأصول (٢٧٨) .

(١) هو محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي ، نسبة السبي

(ماتريد) محله بسمرقند ، من أئمة علماء الكلام . من مؤلفاته :

(بيان وهم المعتزلة) و (مأخذ الشرائع) في الفقه و (الجدول)

في أصول الفقه . مات بسمرقند سنة ٣٢٣ هـ .

انظر : الأعلام (٢٤٢/٧) الفوائد البهية (١٩٥) مفتاح السعادة

(٢١/٢) الجواهر الضيفة (١٣٠/٢) الفتح المبين (٢١٨٢/١)

(٢) مشايخ سمرقند من الحنفية . انظر النظامي طي الحلي (٥) المرقاة (١٥٥)

وعند عامة مشايخنا (١) المراقبين : كإبي الحسن الكرخي ،

وأبي بكر الجصاص / وغيرهما (٢) وجبه قطعي كوجب الخاص . أ (١/٩)

وتابعهم في ذلك القاضي الامام أبو زهد وعامة التأخرين منهم الشيخ الحنف

— رحمهم الله — (٣) .

وشرة الاختلاف (٤) تظهر في وجوب اعتقاد العموم وتخصيصه

بالقياس وخبر الواحد ابتداءً .

فمعد الفريق الأول : / لا يجب أن يعتقد [المعوم فيه] (٥) هـ (١/١٠)

ويجوز تخصيصه بهما (٦) .

وعند الفريق الثاني : يجب (٧) ولا يجوز (٨)

(١) في " د " (مشايخ) .

(٢) كعميس بن أبان وأكثر الحنفية . كشف الاسرار (١/٢٩٦) .

(٣) في " ج " (رحمه الله) .

(٤) في " ب " و " د " (الخلاف) .

(٥) مطبوعة من " ج " .

(٦) أي : ابتداءً " هـ " .

(٧) أي يجب اعتقاد العموم .

(٨) أي ولا يجوز التخصيص بالقياس وخبر الواحد .

والحاصل : ان جهور الأصوليين قد اتفقوا على أمور تتعلق بدلالة

العام وانحصر محل النزاع في أمر .

تسك من قال : انه ليس بقطعى ، بأن اليقين والقطع لا يثبت
مع الاحتمال ، لأنه عبارة عن قطع الاحتمال ، ثم احتمال ارادة الخصوص
فى العام قائم ، لأنه لا يرد الا فيها محتله الا ان يثبت بالدليل أنه / د (٢ / ب)

== انتفوا : على ان للعام الفاظا معلومة ضهم من يسهم الأصوليون
ارباب العموم .

وانتفوا : أنه اذا قام دليل على انتفاء احتمال تخصيص العام كالدليل
المعلى فى قوله تعالى (والله بكل شىء عليم) كانت دلالة
العام قطعية انتفاقا .

وانتفوا : على ان العام اذا دخله التخصيص تكون دلالة على ما بقى
من الافراد بعد ان خص منها البعض : دلالة ظنية لا قطعية
فيجوز تخصيصه بالدليل الظنى كخبر الواحد والقياس بلا خلاف .
وانحصر محل النزاع عندهم فى : العام الذى لم يدخله التخصيص
ولم يبق دليل على انتفاء تخصيصه ، هل دلالة كل فرد بخصوصه
قطعية أم ظنية ؟

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية كابن منصور ومن
تبعه من علماء سمرقند : الى أن دلالة ظنية ، وطيه فيجوز تخصيصه
بالدليل الظنى كخبر الواحد والقياس .

وزهب أكثر الحنفية وابن عقيل والفخر اسماعيل من الحنابلة وحكسى
رواية عن أحمد ونقل عن الشافعى ان دلالة قطعية ولا يجوز تخصيصه
بالدليل الظنى .

انظر : أصول الجصاص (١ / ١٥٥ ، ٢٤٥) أصول السرخسى (١ / ١٣٤)

غير محتمل للخصوص ، كقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (١)
 (لله ما فى السموات وما فى الأرض) (٢) . وإذا كان الاحتمال ثابتاً
 [فى نفسه] (٣) لا يمكن القول بثبوت موجهه قطعاً كالقياس و—
 الواحد .

وهذا بخلاف الخاص فان احتمال ارادة المجاز قائم فيه ، وبثبت
 موجهه قطعاً مع ذلك عند الشافعى .

لأن احتمال / المجاز ثابت فى العموم أيضاً مع احتمال التخصيص ج (١٣)
 فكان الاحتمال فيه أكثر وأقوى . فيجوز أن يؤثر فى دفع (٤) القطع واليقين

وحقيقة الفرق : أن احتمال التخصيص لا يخرج العام من حقيقته ،
 لأن العموم باق بعد التخصيص الى الثلاث عند من لم يشترط الاستغراق ،
 لما عرف ، فكان احتمال ارادة التخصيص بمنزلة ارادة سى آخر لهذه

== أصول الهزوى مع شرح كشف الاسرار (٢٩٤/١) الرسالة للشافعى
 (٥٣ — ٥٤) جمع الجوامع والمحلى عليه (٤٠٢/١) السودة (١٠٩)
 التبصرة (١١٩) فتح الغفار (٨٦/١) فواتح الرحموت (٢٦٥/١) ،
 مختصر الطوفى (١٠٥) شرح المعتمد (١٤٩/٢) شرح تنقيح الفصول
 (٢٠٨) ارشاد الفحول (١٥٨) .

(١) سورة الحديد (٣) .

(٢) ، البقرة (٢٨٤) .

(٣) فى " ب " (بنفسه) .

(٤) فى " ب " و " ج " و " د " (رفع) بالراء المهملة .

/ يبينه أن ورود صيغة العيوم على ارادة الخصوص من غير قرينة أ (١٠/١)

تدل عليه ، [يوهيم] (١) التلبس على السامع ويؤدى الى تكليف المحال

— تعالى الله عن ذلك — فلا يجوز ورود العام على ارادة ، ولا ورود الخاص

على ارادة المجاز من غير دليل / يفهم السامع مراد الخطاب (٢) . ب (٩/٣)

(١) فى " ج " (توهيم) بالشئاء الفوقية .

(٢) أنظر مزهدا من أدلة الجمهور والحنفية مع مناقشتها فى هذه المسألة

فى :

أصول السرخسى (١٣٢/١) كشف الاسرار (٢٩١/١) وما بعدها

فتح الغفار (٨٦/١) فواتح الرحموت (٢٦٥/١) المحلى على جمع

الجوامع والبنانى عليه (٤٠٢/١) التبعة (١١٩) اللع (١٦)

نهاية السؤل (٨٢/٢) السوداء (١٠٩) التلويع على التوضيح

(١٩٦/١) الروضة (٢٤٢/٢) مختصر البعللى (١٠٦) .

أو مجهولا : كتخصص عقد الربا ، من (١) سائر أنواع البيع فى

قوله [عزاسه] (٢) : (واحل الله البيع ، وحرم الربا) (٣)

وقيل : ان كان المخصوص معلوما ،بقى العام فى الباقي موجبا

قطعا كما كان ، وان كان مجهولا سقط دليل المخصوص ويبقى العام فى الكل

موجبا قطعا (٤) .

(١) فى " ب " زيادة (بين) .

(٢) فى " ب " و " د " زيادة (تعالى) .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) وذهب الى هذا القول الشيخ أبو الحسن

الكرخى ، وعده الله الجرجاني ومضى بن أبان فى رواية وأبو شور

من أصحاب الحديث ومن كبار أصحاب الشافعى . . . وغيرهم .

وألزم امام الحرمين فى (البرهان) القائلين بهذا القول بالزام فى غاية

القوة حيث قال : " علمنا قطعا أن جميع الألفاظ المتعلقة بالأحكام

فى الكتاب والسنة يتطرق اليها التخصص ، ولو استوعب الطالب عمره

مكبا على الطلب الحديث ، فلا يطلع على عام شرعى لا يتطرق اليه

الاحتمال " اهـ . فليزىم على هذا أن جميع العمومات ليست حجة ،

وهذا على خلاف ما كان عليه الصحابة .

انظر : كشف الاسرار (٣٠٧/١) أصول الشافعى (٢٧) ميزان الاصول

(٢٩٠) المغنى فى الاصول (١٠٨) أصول السرخسى (١٤٤/١) ،

المنار مع شروحه وحواشيه (٣٠٦) التبصرة (١٨٧) البرهان (٤١١/١)

(٤) والى هذا القول مال الشيخ أبو معين من الحنفية .

انظر : كشف الاسرار (٣٠٨/١) فواتح الرحموت (٣٠٨/١) .

أو مجهولا : كتخصيص عقد الربا ، من (١) سائر أنواع البيع ففى

قوله [عزاسه] (٢) : (واحل الله البيع ، وحرم الربا) (٣)

وقيل : ان كان المخصوص معلوما ،بقى العام فى الباقي موجبا

قطعا كما كان ، وان كان مجهولا سقط دليل المخصوص ويبقى العام فى الكل

موجبا قطعا (٤) .

(١) فى " ب " زيادة (بين) .

(٢) فى " ب " و " د " زيادة (تعالى) .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) وذهب الى هذا القول الشيخ أبو الحسن

الكرخى ، وهذا الله الجرجاني ومضى بن أبان فى رواية وأبو شور

من أصحاب الحديث ومن كبار أصحاب الشافعى . . . وغيرهم .

وألزم امام الحرمين فى (البرهان) القائلين بهذا القول بالزام فى غاية

القوة حيث قال : " علما قطعا أن جميع الألفاظ المتعلقة بالأحكام

فى الكتاب والسنة يتطرق اليها التخصيص ، ولو استوعب الطالب عصره

مكبا على الطلب الحديث ، فلا يطلع على عام شرعى لا يتطرق اليه

الاحتمال " ا هـ . فليزى على هذا أن جميع العمومات ليست حجة ،

وهذا على خلاف ما كان عليه الصحابة .

انظر : كشف الاسرار (٣٠٧/١) أصول الشافعى (٢٧) ميزان الاصول

(٢٩٠) المفتى فى الاصول (١٠٨) أصول السرخسى (١٤٤/١) ،

المنار مع شروحه وحواشيه (٣٠٦) التبصرة (١٨٧) البرهان (٤١١/١)

(٤) والى هذا القول مال الشيخ أبو معين من الحنفية .

انظر : كشف الاسرار (٣٠٨/١) فواتح الرحموت (٣٠٨/١) .

وعندنا يبقى العام حجة بعد التخصيص ، سواء كان المخصوص معلوماً أو مجهولاً ، إلا أنه لا يبقى قطعياً ، بل يصير ظنياً كالقياس وخبر الواحد (١)

(١) وهو القول المختار عند الحنفية ، اختاره أكثر معتبري المذهب كقفر الاسلام الهردوى ، والامام النسفى صاحب النار ، والقاضى الامام أبى زيد ، وصححه شمس الائمة السرخسى حيث قال فى أصوله :
 " والصحيح عندى أن المذهب عند علمائنا — رحمهم الله — فى العام اذا لحقه خصوص يبقى حجة فيما وراء المخصوص سواء كان المخصوص مجهولاً أو معلوماً ، إلا أن فيه شبهة حتى لا يكون موجهاً قطعاً وبقينا بمنزلة ما قال الشافعى — رحمه الله — فى موجب العام قبل المخصوص " .

وفصل جمهور الأصوليين من المالكية والشافعية والحنابلة فقالوا : ان العام يبقى حجة فى الباقي بعد التخصيص ، اذا كان المخصوص معلوماً ، أما اذا كان مجهولاً فلا يبقى حجة ، وهو ما اختاره الامام الجوينى ، والشيرازى والفخر الرازى وغيرهم ، وذكره الآدى عن الفقهاء ثم اختاره ورجحه وذكر أدلته ، ومال الى قول الجمهور بغض الحنفية كاهن الهام وابن نجيم حيث قال فى (فتح الغفار)
 " وهو باق فى المعلوم لا المجمل ، وبهذا ضعف ما ذهب اليه المصنف (النسفى صاحب النار) تبعاً للفخر الرازى ، وهو وان كان هو المختار عندنا كما فى التلويح ، لكنه ضعيف من جهة الدليل فالظاهر هو مذهب الجمهور ، وهو : أنه ان كان مخصوصاً بمجمل فليس بحجة ... وبمعلوم حجة " اهـ .

.....

== هذا ونقل جماعة من الأصوليين الاتفاق على أن العام إذا خص
بمجهول لا يكون حجة في الباقي كما هو ظاهر تقييد البيضاوي وأحسن
الحاجب وقال العضد والتفتازاني : " أما المخصص بمجهول أي مبهم
غير معين فليس بحجة بالاتفاق " ونقل الاسنوي أيضا هذا الاتفاق
عن الآدي وغيره . ونازع بعض الأصوليين - كاهن السبكي وغيره .
في هذا الاتفاق وله الحق في هذه المنازعة لما علم أن من الأصوليين
من قال : أن العام يبقى حجة وإن كان المخصص مبهما كالسرخسي
والبرزدي وأكثر طلبة الحنفية . قال السبكي في الإبهاج : " وحاصل
هذه المسألة أن العام إذا خص بمبهم كما لو قيل : اقتلوا المشركين
إلا بعضهم ، فلا يحتج به على شيء من الأفراد ، إذ ما من
فرد إلا ويجوز أن يكون هو المخرج . وهذا وقد ادعى جماعة فيسه
الاتفاق ، وهي دعوى غير مسبوقة ، فقد صرح ابن برهان في الوجيز
بأن محل الخلاف فيه إذا خص بمبهم . . . " اهـ

والحاصل : فإن ما اقتضاء كلام من نقل الاتفاق مدفع بما نقل ابن
برهان وغيره الخلاف فيه . إلا أن كان مرادهم بالمخصص المبهم
هو ما كان غير مستقل فتصح دعوى الاتفاق حينئذ ، لأن العام إذا خص
بمبهم غير مستقل فليس بحجة اتفاقا عند الجمهور والحنفية معا ، والذي
يساعدنا على تخرجه مرادهم بما ذكرنا تشبه بعضهم على ذلك بقوله تعالى
(أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم) فإن المخصص فيه مبهم
غير مستقل . إذن فخص موضع الوفاق بالمخصص المبهم غير المستقل .
والله أعلم .

==

كما أشار اليه الشيخ (١) بقوله : - ((الا اذا الحقه)) - : أى العام
 - ((خصوص معلوم أو مجهول)) - : أى مخصص معلوم المراد ، أو مجهول
 المراد ، - ((كآية الرها فى البيع)) - : أى كتخصيص الرها ، الذى هو
 مجهول ، لكونه مجملًا من البيع .

== أنظر : أصول الجصاص (٢٤٥/١) فما بعدها ، تقويم الأدلة
 (١٧٢) أصول السرخسى (١٤٤/١) كشف الاسرار (٣٠٧/١)
 وما بعدها ، الضارمع شروحه وحواشيه (٢٩٦) وما بعدها ،
 فتح الغفار (٩٠/١) تيسير التحرير (٣١٣/١) المفتى فى
 الأصول (١٠٨) فواتح الرحموت (٣٠٨/١) ميزان الأصول (٢٩٠)
 مختصر ابن الحاجب والعقد عليه (١٠٨/٢) الابهاج (١٣٧/٢)
 البرهان (٤١٠/١) المحصول (٢٢/٣/١) المستصفى (٥٧٢)
 النخول (١٥٣) المعتد (٢٨٦/١) شرح تنقيح الفصول
 (٢٢٧) الوصول الى الاصول لابن برهان (٢٣٢/١) المدة
 (٥٣٥/٢) التهصرة (١٨٧) نهاية السؤل (١٠٩/٢) الأحكام
 للآدى (٣٣٨/٢) وما بعدها ، نزهة الخاطر (١٥٠/٢) ،
 السوداء (١١٦) مختصر الطوفى (١٠٤) ارشاد الفحول
 . (١٣٧)

(١) فى " ج " زيادة (رحمه الله) .

وآية الربا تطاح مثالا للخصوص المعلوم بعد البيان ، كما تصلح
مثالا للخصوص المجهول قبله (١) فلهذا لم يذكر الشيخ مثال للخصوص
المعلوم .

- (فحينئذ) - : أى فحين لحقه الخصوص ، - (يوجب) - :

/ أى يثبت العام المخصوص منه - (الحكم) - فى الباقي ، أو فى الكل + (١٤)

(١) يريد المؤلف - رحمه الله - أن آية الربا تصلح أن تكون مثالا
للخصوص المجهول وذلك قبل بيان النبى - صلى الله عليه وسلم -
لمعنى الربا . فان البيع فى قوله تعالى : (وأحل الله البيع
وحرم الربا) عام لدخول لام الجنس عليه أو الاستفراق يشمل البيع
المشتمل على الربا والخالى عنه . فخص منه الربا وهو مجهول ،
لأنه فى اللغة الفضل المطلق ، والبيع انما شرع للفضل فلو يكون
الفضل المطلق حراما ينسد باب البيع ، فعلم أن المراد به غيره
فصار مجهولا ، فبينه النبى - صلى الله عليه وسلم - بقوله :
" الحنطة بالحنطة . . . الحديث " .

فالمراد : أن المخصوص فى الآية هو (الربا) مجهول المراد قبل
بيانه - صلى الله عليه وسلم - لا أن التخصيص فى آية الربا
مجهول ، وعلى هذا رأى المؤلف أن الآية تصلح لتكون مثالا للخصوص
المجهول قبل بيانه - صلى الله عليه وسلم - كما هى مثال للمعلوم
بعد بيانه - صلى الله عليه وسلم - .

- ((على تجوز)) - : أى (١) احتمال - ((أن يظهر الخصوص)) - (٢)
 أى التخصيص فى العام بسبب تعليل الخصوص : أى الدليل المخصص ان
 كان معلوم المراد ، والمعلل هو المجتهد ، أو بسبب تفسير الدليل
 المخصص ، ان كان مجهول المراد والمفسد هو الشارع / . وهذا من قبيل د (١/٨)
 اضافة المصدر الى المفعول .

وبيانه : أن دليل الخصوص يشبه الاستثناء (٣) بحكمه :

- (١) فى " ب " و " ج " زيادة (على) .
 (٢) فى " ب " و " ج " زيادة (فيه) كما فى المتن .
 (٣) الاستثناء لغة : مأخوذ من الشئ ، وهو العطف ، ورد بعض الشئ
 على بعضه ومنه : ثنيت الحبل أثنيته : اذا عطف بعضه على
 بعض ، وقيل من : ثنيت عن الشئ اذا صرفته عنه ، وثنيت عنان
 الفرس أى : صرفته .
واصطلاحاً : اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريفه ، وقد عرفه
 القرافى بقوله : الاستثناء : اخراج بعض الجملة ، أو ما يعرض
 لها من الأحوال ، والأزمنة ، والمقاع ، والحال والأسباب بلفظ
 لا يستقل بنفسه مع لفظ المخرج .

انظر : الصباح المنير (١٠٥/١) المغرب (١٢٤/١) التعريفات
 (٢٣) المستصفى (١٦٣/٢) فواتح الرحموت (٣١٦/١) شرح تنقيح
 الفصول (٢٣٧ و ٢٥٦) المحصول (٣٨/٣/١) العدة (٦٥٩/٢) و
 (٦٧٣) مختصر ابن الحاجب والمضد طيه (١٣٢/٢) ==

من حيث انه يبين أن المخصوص لم يدخل تحت الجملة كاستثنا* ولهذا
 شرط اقترانه بالعام كما شرط اقتران الاستثنا* بالاستثنى منه .

ويشبه الناسخ بصيغته [من حيث] (١) [انه] (٢) كلام مستبعد
 بنفسه كدليل النسخ (٣) لولم يسبقه العام ، يفهم منه المراد .

== نهاية السؤل (١١٣/٢) كشاف اصطلاحات الفنون (٢٥٨/١) ،
 المساعد على التسهيل (٥٤٨/١) السوداء (١٥٩) تحرير المنقول
 للمراوى (٣٨/ب) المعتمد (٢٤٢/١) الواضح (١٣٦/٢/ب) ،
 الاستغنا* (٩٨) تخریج الفروع على الأصول (١٥٢) البحر المحيط
 (١/٩٨/٢) شرح الكوكب المنیر (٢٨٢/٣) الأحكام لابن حمزم
 (٣٩٧/١) القواعد والفوائد (٢٤٥) شاهج العقول (١١٢/٢)
 مختصر الطوفى (١١١) مختصر البعلی (١١٢) شرح المحلى للورقات
 مع النفحات (٨٢) .

(١) ساقطة من "ج" .
 (٢) فى "ج" (لأنه) .
 (٣) النسخ لغة يطلق على : الازالة والرفع . يقال : نسخت الشمس
 الظل . أى أزالته ورفعته ، ونسخت الريح الأثر كذلك . وعلى
 النقل والتحويل ومنه : " نسخت الكتاب " أى نقلته . وقوله تعالى
 (انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون) .

واختلفت عبارات الأصوليين فى تعريفه ولم يسلم أى تعريف من اعتراض
 ولعل أقربها ما اختاره ابن الحاجب حيث عرفه بأنه : " رفع الحكم
 الشرعى بدليل شرعى متأخر " .

فإذا كان معلوماً كان محتلاً للتعليل ، وإن كان الاستثناء دليلاً
النسخ ، لا يقبلان التعليل . لأن (١) المانع / من التعليل ففى (١٠ / ب)
الاستثناء عدم استقلاله بنفسه ، وفى النسخ خلوص معنى المعارضة إذ لو
طل صار القياس معارضا للنص ، وبطلاله ، فأذا كان دليل الخصوص
مستبداً بنفسه مينا أن المخصوص لم يدخل تحت الجطة لم يوجد المانع من
التعليل فيحتمل التعليل إذ الأصل فى النصوص هو التعليل وطى تقدير
التعليل ، يصير قدراً تناولته العلة مخصوصاً / ما بقى داخل فى العموم ب (١٠ / أ)
وهو المراد بقوله : - (ان يظهر المخصوص فيه بتعليله) - وذلك
/ القدر مجهول فواجب جهالة الباقي ، وجهالته تقتضى سقوط العمل به (١١ / أ)
الا أنا عرفنا العام موجهاً قطعاً فلا نبطله بالاحتمال والشك ولكن دخلت فيه
شبهة بهذا الاحتمال الذى نشأ من دليل ظاهر ، فواجب العمل دون العلم
كخبر الواحد والقياس .

== انظر : الصحاح الخير (٧٣٧ / ٢) المغرب (٢٩٩ / ٢) ابن الحاجب
مع شرح العضد (١٨٥ / ٢) الاعتبار للحازمى (٨) المحصول (١ /
٤٢٢ / ٣) المحلى على جمع الجوامع (٧٥ / ٢) فواتح الرحموت
(٥٢ / ٢) فتح الغفار (١٣٠ / ٢) الآيات البينات (١٢٩ / ٣) أصول
المرخسى (٥٣ / ٢) المعتد (١٩٦ / ١) السودة (١٩٥) العدة
• (٧٧٨ / ٣) المستصفى (١٠٧ / ١) شرح تنقيح الفصول (٣٠١) .

(١) فى " ج " (لكن) .

(٢) فى " ب " (و) .

وإذا كان مجهولا يجب أن يسقط دليل الخصوص ويبقى (١) العام
 موجبا كما كان نظرا الى شبه النسخ ، وان لا يبقى العام حجة ، لتتمكن
 الجهالة فيه ، نظرا الى شبه الاستثناء . فلما تردد كل واحد منهما بين
 الزوال والبقاء لم [ينطل واحد] (٢) منهما بالشك . فبقى العام
 موجبا ولكن تمكنت فيه شبهة جريئة ببقاء دليل الخصوص فان احتمال لحوق
 التفسير بالمخصص قائم وطى تقدير لحوق التفسير به ، بتحقيق احتمال
 الخصوص في كل فرد من (٣) العام .

فكان العام . قبل لحوق التفسير بالمخصص ، موجبا للحكم في جميع
 الافراد على احتمال ارادة الخصوص ، في كل فرد ، ان كل فرد ، يحتمل
 أن يكون هو الشخص من العام ، وهو معنى قوله : بتفسيره (٤) .
 وبعد لحوق التفسير بالمخصص ، يصير بمنزلة المخصوص المعلوم ،
 فبقى ظنيا أيضا ، لاحتمال التحليل .

فتبين : أن العام بعد التخصيص ، يصير ظنيا معلوما كـ
 المخصوص ، أو مجهولا ، فيجوز تخصيصه بخير الواحد ، والقياس ، بعد
 الوقوف على المعنى .

(١) في " ج " فبقى .

(٢) في " ب " و " ج " (ينطل واحد) .

(٣) في " د " زيادة (أفراد) .

(٤) في " د " زيادة (معلوما) .

كما أن أهل الذمة ، لما خصوا من عموم نص القتال ، ألحق بهم النسوان ، والصبيان ، والعريان ، والقعدون ، والزمنى ، والرهابين (١) بحلة أن كفرهم غير خفض إلى الحراب ، ككفر أهل الذمة فخصوا من النص بالقياس .

وكما في نص الرها ، لما لحق (٢) البهتان بالخصص في الأشياء الستة (٣) ألحق بها غيرها ، بحلة الكيل والجنس ، أو الطعم والجنس وخص بالقياس .

(١) الرهابين : من رهب ، رها - من باب تعب - أى خاف . فهو راهب .

ويطلق الراهب على المتعبد في صومعة من النصارى يتخلّى عن اشغال الدنيا وملذاتها ، زاهدا فيها ، معتزلا أهلها . ويجمع على " رهبان " وقد يكون " الرهبان " واحدا فيجمع على " رهابين " . انظر : الصباح النير (٢٨٦/١) المعجم الوسيط (٢٧٦/١) ، المغرب (٣٥٥/١) الصحاح (١٤٠/١) .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " (ألحق) .

(٣) يشير إلى حديث الرها وقد تقدم تخريجه والكلام عليه .

والمشترك

(١) وهو ما اشترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الانتظام

قوله :- ((والمشارك)) - أى : المشارك فيه ، لأن المفهومات
مشاركة ، واللفظ مشترك فيه ، - ((وهو ما اشترك)) أى : هو
اللفظ الذى اشترك - ((فيه)) - معان أو أسام .

(١) المشارك : لغة : مأخوذ من الاشتراك ، وهو التساوى ، فالاسم
المساوى فى تناول المسميات على البدل يسمى مشتركا .
انظر : تاج العروس (١٥٠ / ٧) ، الصاحبى (١٧١) ، المزهري
٠ (٣٦٩ / ١)

(٢) سبق الى هذا التعريف من الحنفية الشاشى ، والسرخسى ،
وتابعهما الخبازى وغيره ، ويؤخذ على التعريف أنه غير مانع
لشموله المطلق ، وعرفه القرافى بأنه : " اللفظ الموضوع لكل
واحد من معنيين فأكثر " ، وتعريف القرافى اختاره ابن نجيم
وعزاه الى المحققين .

انظر : تعريف المشارك وأمثله فى :

المحصول (٣١٥ / ١ / ١) ، والمبين (٨٨) ، الميزان
(٣٤٠) ، أصول السرخسى (١٢٦ / ١) ، المغنى فى
أصول الفقه (١٢٢) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٣٩ / ١)
أصول الشاشى (٣٨) ، شرح تنقيح الفصول (٢٩) ، فتح
الغفار (١٠٩ / ١) ، ابن الحاجب مع " العضد " (٢٦ / ١) ،
ارشاد الفحول (١٧ ، ١٩) ، أبرز القواعد الأصولية لشيخنا
د . عمر عبد العزيز (٥٥) .

هما كذلك ، عن مثل الشئ * ، فانه قد يتناول العاهيات المختلفة
لكن لا من حيث انها مختلفة ، بل من حيث انها مشتركة فـسـى
معنى واحد . (١)

واعلم : ان ذكر كلمة "أو" في التحديد ، ان كان يؤدي
الى تقسيم الحد ، فهو باطل ، لعدم حصول المقصود . . وهو
التعريف ، وان كان يؤدي الى تقسيم المحدود ، لا الى تقسيم
الحد فهو جائز ، لعدم الاختلاف في التعريف ، ثم ان تناول
القسمين لفظ من ألفاظ الحد فهو تقسيم المحدود ، والا فهو
تقسيم الحد ، كما لو قيل : الجسم ما يتركب من جوهرين (٢)
أو أكثر ، يكون تقسيما للمحدود لتناول التركب اياهما ، ولو قيل :
الجسم ما يتركب من جوهرين أو ماله أبعد ثلاثة ، يكون تقسيما
للحد ، لعدم دخولهما تحت لفظ من ألفاظ الحد فيفسد .

فـقـولـه : - ((معان أو أسام)) - : من قبيل تقسيم المحدود (٣)
لا من تقسيم الحد . لدخولهما تحت قوله : - ((ما اشتراك)) - (٤)

(١) في "هـ" زيادة (وهو الشئية) .

(٢) الجوهر هو : ما يقوم بنفسه ، والقائم للأعراض المتضادة ،

كذواتنا ، والأمتعة ، والمباني .

انظر :

كشاف اصطلاحات الفنون (٢٨٨ / ١) ، ط المصرية ،

التعريفات (٧٩) .

(٣) في "ب" (أسامي) .

(٤) في "ب" زيادة (قبيل) .

كما أن قوله : " لفظا أو معنى " ^(١) تقسيم للمحدود ، لدخولهما تحت قوله : " ينتظم " ^(٢) .

ويمكن أيضا أن يعبر عنهما بلفظ واحد ، بأن يقال — ما اشترك فيه مفهومات مختلفة لا على سبيل الانتظام .
وليس هذا تعريف الشيء بنفسه أيضا ، فان المراد من قوله : " والمشارك " ، المشارك الاصطلاحي ، ومن قوله : " ما اشترك " : الاشتراك اللغوي .

ثم ان كان المراد من المعاني ، مفهومات الألفاظ ،
[فالمراد] ^(٣) من الأسماء : الألفاظ الدالة عليها ^(٤) ، فيمكن أن يجعل لفظ [العين مثلا ، مثلا لاشتراك الأسماء ، ان جعل موضوعا بازاء لفظ] ^(٥) الشمس والينبوع ، والذهب . . وغيرها .
ومثالا لاشتراك المعاني ، ان جعل موضوعا بازاء مفهومات هذه الألفاظ . كذا نقل عن الامام العلامة ، شمس الأئمة الكـرـدى
- رحمه الله - .

وان كان المراد / منها المعاني الذهنية ، كالعلم ، ج (١٦)
والجهل ، وهو الظاهر . فالمراد من الأسماء المسميات :

(١ و ٢) يحيل المؤلف الى تعريف العام الذى سبق تعريفه بأنه :
(كل لفظ ينتظم جمعا من المسميات لفظا أو معنى) .

(٣) فى " ج " (والمراد) .

(٤) أى : على المعاني . هامش " ب " .

(٥) العبارة ساقية من " ج " .

أى الأعيان وكان نظير المشترك بين الأسامي ، لفظ العيسن ،
لاشتراك ما ذكرنا فيه . والمولى لاشتراك المعق والمعتق
وغيرهما فيه . و " القرء " لاشتراك الحيض والطهر فيه .

/ ونظير المشترك بين المعاني : الاخفاء : للاظهار أ (١١/ب)
والستر ، والنهل : للرى ^(١) والعطش . والبيع : لازالة ملك
المبيع بمقابلة الثمن ، وازالة ملك الثمن بمقابلة المبيع . ولفظ
بأن : بمعنى انفصل ، وظهر ، وبعد .

وأعلم ان ^(٢) الاشتراك ^(٣) خلاف الأصل ، حتى لو دار / هـ (١٢/أ)
اللفظ بين الاشتراك وعدمه ، كان الأغلب على الظن عدمه ، لأنه
يخل ^(٤) بالفهم في حق السامع ، لتردد الذهن بين مفوماته ،
وقد يتعذر عليه الاستكشاف لهيبة المتكلم أو لاستنكاف ^(٤) من
السؤال ، فيحمله على غير المراد فيقع في / الجهل ، وربما يظن ب (١١/أ)
المتكلم أن السامع تنبه للقرينة الدالة على المراد ، مع أن السامع
لم يتنبه لها فيتضرر . كمن قال لعبده ، اعط فلانا عينا ،

(١) في " ب " (للمرى) وهو تحريف .

(٢) في " ج " (بأن) .

(٣) في " ج " زيادة (على) .

(٤) في " د " (مغل) .

(٥) في " ج " (الاستنكاف) . يقال : نكفت من الشئ ،

واستنكفت منه : أى امتنعت أنفة منه .

المصباح المنير (٧٦٦/٢) ، النهاية (١٦٦/٥) ، القاموس

المحيط (٢٠٢/٣) .

وأراد به خبزا ، أو شيئا آخر من الأعيان ، فاعطاه دينارا فيتضرر السيد به .

فهذا يقتضى امتناع وضعه ^(١) ، كما ذهب اليه قوم ^(٢) ، ولكن وقوعه لما أبى ذلك بقى اقتضاء المرجوحية وهو المراد بكونه فيـرر أصل . ^(٣)

وسبب وقوعه : اما غفلة من ^(٤) الواضع ، ان كانت ^(٥) اللغات اصطلاحية . كما ذهب اليه أبو هاشم ^(٦) وأتباعه ، بأن نسي

- (١) انظر المسألة في بيان امكان المشترك وجوده في : المحصول (٣٦٠/١/١) ، الأحكام للآمدى (٢٤/١) ، الاسنوى (٢٢٤/١) ، التقرير والتحبير (١٨٢/١) ، ارشاد الفحول (١٩) .
- (٢) في " ج " (جماعة) .
- (٣) وهناك بعض الوجوه الأخرى ذكرها الامام الفخر الرازي في محصوله تدل على أن اللفظ متى دار بين الاشتراك وعدمه كان الأغلب على الظن عدم الاشتراك . المحصول (٣٨١/١/١) .
- (٤) في " د " (عن) .
- (٥) في " د " (كان) .
- (٦) هو : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد ابن حمران بن أبان - مولى عثمان بن عفان - رضى الله عنه - وكنيته أبو هاشم ويقال له - الجبائي : نسبة الى قرية من قرى البصرة ، وهو وأبوه - أبو علي من أكابر المعتزلة ، توفي ببغداد سنة ٣٢١ . وأما أتباعه فهم " البهشمية " فرقة من فرق المعتزلة نسبت اليه .

انظر : العبر (١٨٧/٢) ، مرآة الجنان (٢٨٣/٢) ، طبقات الأصوليين (١٧٢/١) ، الاعتقادات (٤٤) ، التبصير

وضعه الأول ، وقد اشتهر في قوم فوضعه ثانيا لمعنى آخر ،
واشتهر في آخرين ، ثم تراضى الكل بالوضعين . أو اختلاف
الواضعين بأن ما وضعه واضع لمعنى ، وضعه آخر لمعنى آخر ،
ثم اشتهر كلاهما بين الأقسام^(١) ، أو القصد الى تعريف الشيء
لغيره مجملا غير مفصل ، از هو قد يكون مقصودا في بعض
الأحوال ، كالتفصيل في عامة الأحوال .^(٢)

(١) وقد رأى الفخر الرازي أن هذا السبب من أهم أسباب وقوع
المشترك حيث قال في محموله : " السبب الأكثرى - هو :
أن تضع كل واحد من القبيلتين تلك اللفظة لسمى آخر ثم
يشتهر الوضعان فيحصل الاشتراك " . المحصول
المحصول (٣٦٨ / ١ / ١) .

(٢) وهذا تابع لغرض المتكلم ، فقد يكون للانسان غرض فى
تعريف غيره شيئا على التفصيل ، وقد يكون غرضه تعريف
ذلك الشيء على الاجمال بحيث يكون ذكر التفصيل سببا
للمفسدة ، ففي مثل هذه الحال يكون التكلم بالكلام المجمل
من مقاصد العقلاء ومصالحهم . وقد ذكروا فى ذلك ما
رواه البخارى وغيره من حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه -
قال : " أقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة
وهو مردف أبا بكر ، وأبو بكر شيخ يعرف ، ونبي الله
صلى الله عليه وسلم شاب لا يعرف . قال فيلقى الرجل
أبا بكر فيقول : يا أبا بكر من هذا الرجل الذى بين يديك ؟
فيقول : هذا الرجل يهدينى السبيل . قال فيحسب
الحاسب أنه انما يعنى الطريق ، وانما يعنى سبيل
الخير " فتح البارى (٢٤٩ / ٧) .

وان كانت توقيفية ^(١) - كما ذهب اليه الاشعري وابن فورك ^(٢)

(١) وهذا ما اختاره ابن الحاجب ، وقال الآمدى انه الحق .
 وذهب الاستاذ أبو اسحاق الاسفراينى : الى ان الألفاظ
 التى يقع بها التنبيه الى الاصطلاح توقيفى والباقي محتمل .
 ويتوقف القاضى أبو بكر الباقلانى ونقله فى المحصل عن
 جمهور المحققين .
 والذى اختاره الغزالى هو : أن العقل يجوز كل واحد
 من الاحتمالات ، أو الوقوع فليس هناك دليل قاطع على
 واحدة منها . قال فى المستصفى : " فلا يبقى الا رجم
 الظن فى أمر لا يرتبط به تعبد عملي ، ولا ترهق الى اعتقاده
 حاجة ، فالخوض فيه اذا فضول لا أصل له " .
 انظر تحقيق مسألة اللغة هل هي توقيفية أم اصطلاحية فى :
 ابن الحاجب وشرح العضد عليه (١٩٤ / ١) ، المحصل
 (٢٤٣ / ١ / ١) ، الأحكام للآمدى (١٠٤ / ١) ، المستصفى
 (٣١٨ / ١) ، المزهر (١٦ / ١) ، المحلى على جمع الجوامع
 (٢٦٩ / ١) ، نهاية السؤل (٢١١ / ١) ، السودة (٥٦٢)
 ارشاد الفحول (١٢) .

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك - بضم الفاء وفتح الراء - أبو بكر
 الأنصارى الأصبهاني الشافعي ، الفقيه الاصولي النحوى ،
 صاحب التصانيف النافعة فى أصول الدين وأصول الفقه
 ومعاني القرآن ، فقرب من المائة ، وآرائه فى الأصول يعتد
 بها تناقلها الأصوليون فى كتبهم . توفى سنة ٤٠٦ هـ .
 طبقات السبكي (٥٢ / ٣) ، الذرات (١٨١ / ٣) ، الفتح
 المبين (٢٢٦ / ١) .

فللابتلاء ، كما في انزال المتشابه (١) .

فيلزم ما ذكرنا أن لا يدل المشترك على كلا المعنيين

/ بالوضع ، وان لا تجوز ارادتهما منه أيضا ، لأنه لا يتحقق د (٩ / أ)

مقصود الواضع ، فانه ما وضعه الا لفرد من أفراد مفهوماته فقط ،

و (٢) لا يحصل الابتداء ، ولا التعريف الاجمالي أيضا لأنه يصير

معلوما حينئذ من كل وجه فثبت أنه لا عموم له .

(١) انظر أسباب وقوع الاشتراك في :

المحصول (٣٦٨ / ١ / ١) ، مفتاح الوصول (٤٤) ، كشف

الأسرار (٣٩ / ١) فما بعدها ، ميزان الأصول (٣٣٩) ،

فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢٠٠ / ١) .

(٢) في " د " (فلا) .

وحكمه :-

التوقف فيه ، بشرط التأمل ، ليرجح بعض وجوهه

قوله : - ((وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل)) - : معنى يتوقف فيه من غير اعتقاد حكم معلوم سوى أن المراد به حق ، حتى يقوم دليل الترجيح ، لأن الاشتراك ينشأ عن المساواة ، وقد ثبت أن لا عموم للمشارك (١) فكان الثابت به أحد مفهوماته

(١) وحاصل الكلام في هذه المسألة : أن جمهور العلماء قد اتفقوا على أمور تتعلق " بحكم المشترك " ، وانحصر محل النزاع في أمر واحد .

(أولاً) : اتفقوا : على أن الاشتراك خلاف الأصل ، فإذا تردد اللفظ بين الاشتراك وعدمه ، فعدم الاشتراك أرجح .
(ثانياً) : اتفقوا : على أن اللفظ المشترك المتردد بين معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحي شرعي ، إذا ورد في نص شرعي ، تعين أن يراد به معناه الاصطلاحي ما لم تصرفه قرينة إلى معناه اللغوي . كلفظ الصلاة - مثلاً - مشترك بين معنى لغوي ، وهو " الدعاء " ، ومعنى شرعي وهو : " الأقوال والأفعال المفتحة بالتكبير ، والمختتمة بالتسليم " .

فإذا ورد في أي نص شرعي ، فإنه يحمل على المعنى الشرعي لا اللغوي . إلا إذا وجدت قرينة تصرفه عن معناه الشرعي كقوله تعالى : (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) .

فهنا وجدت القرينة الصارفة إلى المعنى اللغوي - وهو الدعاء - لاستحالة إرادة المعنى الشرعي الذي هو العبادة المشروعة .

.....

== (ثالثا) : واتفقوا : على أن المشترك بين معنيين ، أو معان
وليس للشارع عرف خاص يعين أحد المعنيين أو المعاني ففسى
هذا الحال يجب الاجتهاد لتعيين المعنى المراد ، حيث
يستعين المجتهد بالقرائن والأمارات ، وحكمة التشريع
ومقاصده للوصول الى المعنى المراد ، ولا خلاف بين العلماء
فى لزوم الأخذ بالمعنى الذى تدل عليه القرينة ، الا أن
الأنظار قد تختلف فى تقييم هذه القرينة أو القرائن المرجحة
لمعنى على آخر ، فما يكون صالحا للترجيح عند فريق
قد لا يكون صالحا عند آخرين ، وكثيرا ما ينتج ذلك اتجاه كل
الى معنى غير المعنى الذى اتج اليه غيره بناء على تفاوت الأنظار
فيما يصلح للترجيح . وذلك مثل لفظ (قرو) الوارد فى
قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو) .
فانه لفظ مشترك يطلق على الحيض والطهر . ولذا بذل كل
مجتهد غاية جهده واستفرغ ما فى وسعه للوصول الى المعنى
المراد منه ، فاختلفت أقوالهم تبعاً لاختلاف انظارهم فى
القرائن المرجحة فحملته الحنفية والحنابلة على الحيض ، وحملته
المالكية والشافعية على الطهر .

وأخيرا : انحصر محل النزاع فى : اللفظ المشترك الوارد فى
النص الشرعى مشتركا بين معنيين أو معان وتعذر الوصول الى
معرفة المعنى المراد وذلك لأمرين مجتمعين :

أحدهما : عدم وجود عرف خاص للشارع يعين واحداً من
المعنيين أو المعاني .

والآخر : عدم وجود القرائن التى تعين المعنى المراد بحيث
ترجحه على غيره .

==

.....
 = = فهذا : هو موطن تحرير النزاع في هذه المسألة التي يعبر
 عنها أهل العلم بقولهم : الاختلاف في عموم المشترك . أى :
 هل يصح في هذه الحال أن يراد بالمشارك كل واحد من
 معنیه أو معانيه باطلاق واحد ، بحيث يكون الحكم المتعلق
 به ثابتا لكل واحد منها ؟ أم لا يصح ذلك ويجب التوقف
 حتى يقوم الدليل على تعيين واحد من المعنيين أو المعاني .
 فاختلف العلماء في ذلك على أقوال أهمها ثلاثة :

الأول :- الصحة مطلقا : أى يصح أن يراد بالمشارك جميع
 معانيه ، سواء أكان واردا في النفي أم الإثبات بشرط إمكان
 الجمع بين المعنيين أو المعاني ، فإذا امتنع الجمع ، كما في
 الضدين والنقيضين فلا يصح اتفاقا ، وذلك لاستحالة الجمع
 بينهما .

وهو ما ذهب إليه الإمام الشافعي وجماعة من أصحابه وقطع به
 القاضي أبو بكر الباقلاني ، واختاره أكثر الحنابلة ، ونقله
 أبو المعالي عن مذهب المحققين وجماهير الفقهاء .

الثاني : المنع مطلقا : أى لا يصح أن يراد بالمشارك
 إلا واحد من معنیه أو معانيه سواء أكان واردا في النفي
 أم في الإثبات .

وهو ما ذهب إليه جمهورا لحنفية وبعض الشافعية كإمام الحرمين
 والفخر الرازي ، والغزالي ، ونقله القرافي عن مالك وأبي حنيفة
 واختاره من الحنابلة : القاضي أبو يعلى ، وأبو الخطاب ،
 وابن القيم ، وحكاه عن الأكثرين قال في كتابه :
 = =

.....

== " جلاء الأفهام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم "
 وقد ذكرنا على ابطال استعمال اللفظ المشترك في معنييه
 معا بضعة عشر دليلا في مسألة القرء في كتاب : " التعليق على
 الأحكام " .

والثالث : التفصيل : أى يصح أن يراد بالمشترك كل واحد
 من معانيه أو معنييه في النفي دون الاثبات .

وهو ما اختاره بعض علماء الحنفية كالمرغيلاني ، وابن الهمام
 وابن نجيم ، وينو عليه ما جاء في باب الوصية من : (أن من
 أوصى بثلاث ماله لمواليه ، وكان له موال اعتقوه ، وموال اعتقهم
 ومات الموصى قبل البيان بطلت الوصية) وجهوا ذلك : بأن
 اسم المولى مشترك يحتمل أن يراد به المولى الأعلى - وهو
 المعتق - والأسفل - وهو المعتق - ولا يصح ارادة كل
 منهما لأن اللفظ مشترك بينهما وهو وارد في الاثبات ، والمشترك
 اذا ورد في الاثبات لا يفيد العموم .

وما جاء في باب (الايمان) من (أن من حلف لا يكلم موالى
 فلان ، كان قصه شاملا للمولى الأعلى والأسفل ، فيحتمل
 بتكليمه أى واحد منهما ، لأن المشترك وارد في سياق النفي
 فيفيد العموم .

قال ابن الهمام في التحرير : (وفي المبسوط حلف لا أكلم
 مواليك وله أعلون وأسفلون فأبيهم كلم حنث به ، لأن المشترك في
 النفي يعم وهو المختار) .

انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في :

المحصول (٣٧١/١/١) فما بعدها ، أصول السرخسي
 (١٢٦/١ ، و ١٦٣) ، كشف الأسرار (٣٩/١) فما بعدها

من ^(١) غير عين عند السامع من غير ترجيح لأحدهما على الباقي فيجب التوقف ولكن بشرط أن لا يقعد عن طلب المراد ، لأن ادراك المراد فيه محتمل بالتأمل في الصيغة ، أو طلب دليل آخر يعرف به المراد وبالقوف على المراد يزول معنى الاحتمال على التساوى فيجب الاشتغال

== تيسير التحرير (٢٣٥ / ١) فما بعدها ، رفع الحاجب
 (١ / ق ٣٨٦ أ) ، الابهاج (١٦٦ / ١) ، المستقصى
 (٧١ / ٢) ، التبصرة (١٧٤) ، البرهان (٣٤٣ / ١) ، شرح
 تنقيح الفصول (١١٤) ، وما بعدها ، نهاية السؤل (١٦٦ / ١)
 الأحكام للآمدى (٣٥٢ / ٢) ، المنحول (١٤٧) ، العضد
 على ابن الحاجب (١١١ / ٢) ، المسودة (١٦٨) ، جمع
 الجوامع (٢٩٧ / ١) ، المنار وشروحه (٣٣٩ - ٣٤٦) ، التمهيد
 (٤٢) ، شرح الكوكب (١٨٩ / ٣) ، فتح الغفار (١٠٩ / ١) ،
 وما بعدها ، وسلم الثبوت (٢٠١ / ١) ، ميزان الأصول
 (٣٤٣ و ٣٤٦) ، التقرير والتحبير (٢١٣ / ١) ، مـرآة
 الأصول (١٨٥) ، التمهيد (١٧٣) ، مختصر العمل
 (١١٠) ، ابرز القواعد الاصولية لشيخنا د . عمر عبد العزيز
 (٥٥) فما بعدها .

(١) ساقطة من " د " .

بالطلب ليزول الخفاء . كما تأمل علماؤنا - رحمهم الله - في لفظ

"القرء" . المشترك بين الحيض والطهر ، فوجدوا أصل هــذا

التركيب دالا على الجمع . يقال : قرأت الشيء قرآنا : أى / جمعته جـ (١٧)

وضممت بعضه الى بعض . ويقال : ما قرأت هذه الناقة / سلا قسطاً^(١) (١٨٢ / أ)

وما قرأت جنينا : أى لم تضم رحمها على ولد .

وعلى الانتقال أيضا يقال : قرأ النجم : اذا انتقل^(٢) .

وحقيقة الاجتماع في الدم ، فان الدم / هو المجتمع في الرحم هــ (١٢ / ب)

وكذا حقيقة الانتقال في الحيض ، لأن الطهر أصل ، والحيض

عارض ، والانتقال يتحقق من الأصل الى العارض . فكان هــذا

(١) في " ب " (سلى) . قال في " الصحاح " : والسلى :
-مقصود-: الجلد الرقيقة التي يكون فيها الولد من المواشي
ان نزعته عن وجه الفصيل ساعة يولد والا قتلته ، وكذلك
ان اتقطع السلا في البطن ، فاذا خرج السلا سلمت
الناقة وسلم الولد وان اتقطع في بطنها هلكت وهلك الولد .
انظر : الصحاح (٢٣٨٠ / ٦) ، المصباح المنير (٣٣٩ / ١)
المعجم الوسيط (٤٤٧ / ١) .

(٢) انظر مادة " قرأ " في :
الصحاح (٦٥ / ١) ، وتاج العروس ط الكويت (٣٦٨ / ١)
المصباح المنير (٦٠٥ / ٢) ، النهاية (٣٠ / ٤) .

الاسم أولى بالحيز . فقالوا / المراد من " القرو " ^(١) ففى ب (١١ / ب) قوله تعالى : (ثلاثة قرو) ^(٢) الحيز دين الاطهار .

واستدلوا أيضا ، بالأثر ، وهو ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن بعض الصحابة : ((طلاق الأمة شنتان ، وعدتها حيفتان)) ^(٣)

(١) فى " ج " (القرو) .

(٢) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٣) روى هذا الحديث مرفوعا وموقوفا على ابن عمر ، رواه مرفوعا بهذا اللفظ الذى أورده المؤلف ، ابن ماجه عن ابن عمر وفى سنده ضعيفان : عطية العوفى ، ومهر بن شبيب الكوفى ، ومن عائشة رواه أصحاب السنن - سوى النسائى - بلفظ : (طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيفتان) ، والدارمى والبيهقى والحاكم وصححه ووافقه الذهبى .

وفى سنده مظاهر بن أسلم المخزومى . قال الترمذى : حديث عائشة غريب لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا يعرف له فى العلم غير هذا الحديث . قال الترمذى : " والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم وهو قول سفيان الثورى والشافعى وأحمد " .

وقال الحاكم : " مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمى مشايخنا يجرح فإذا الحديث صحيح " .

ورواه مالك فى الموطأ والشافعى عنه عن نافع عن ابن عمر موقوفا ، وصحح الدارقطنى والبيهقى الموقوف .

على أن المراد منها ^(١) الحيض ، لأنه لما صرح فيه بلفظ الحيض وأثر الرق في تنصيف ما ثبت في حق الحردين التبديل ، علم أن الثابت في حق الحرائر الحيض دين الاطهار . ^(٢)

== انظر : ابن ماجة رقم (٢٠٨٠) في (الطلاق) (باب في طلاق الأمة وعدتها) (٦٧١/١) ، وأبوداود رقم (٢١٨٩) في (الطلاق) (باب في سنة طلاق العبد) (٦٣٩/٢) ، والترمذى رقم (١١٨٢) في (الطلاق) (باب ما جاء ان طلاق الأمة تطليقتان) ، والدارمي (١٧٠/٢) ، المستدرک (٢٠٥/٢) ، البيهقي (٣٧٠/٧ و ٤٢٥) ، والدرية تخريج أحاديث الهداية (٧٠/٢) ، نصب الراية (٢٢٦/٣) .

(١) في " ج " و " د " (منه) .

(٢) وهذا قول أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود - رضي الله عنهم أجمعين - كما هو مذهب أبي حنيفة وأحمد .
والقول : بأن المراد من " القرء " الطهر هو قول عائشة وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين .
وتمسك كل من الطرفين بأدلة نقلية ولغوية تعزز رأيه ، فعلى من يرد مزيدا من الاطلاع أن يراجع كتب الفقه .
بدائع الصنائع (١٩٨/٣) ، الأم للشافعي (٢٠٩/٥)
بداية المجتهد (٦٧/٢) : المعنى لابن قدامة (٤٥٢/٧) .

والمؤول

وهو ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأى .

قوله :- ((والمؤول ^(١) : وهو ما ترجح من المشترك بعض وجوهه
بغالب الرأى)) - ^(٢) : قيد بقوله : - ((من المشترك)) و ((بغالب
الرأى)) - وهما ليسا بلازمين ، فان الخفى ، أو المشكل ،
أو المجمل ، اذا زال الخفاء عنه بدليل فيه

(١) المؤول مأخوذ من قول العرب " آل " يؤول أى رجع . وأولته
بكذا ، اذا رجعت وصرفتة اليه ، ومآل هذا الأمر كذا أى
تصير عاقبته اليه . قال تعالى : (هل ينظرون الا تأويله)
أى عاقبته ، وما يؤول اليه أمر بعشيم ونشورهم ، وسمي
المأول مأولا لكونه عاقبة الاحتمال ، ومرجع المراد عند السامع
ورجوع من الظاهر الى ذلك الذى آل اليه فى دلالة .
انظر :

المصباح المنير (٣٩/١) ، معجم مقاييس اللغة (١٥٩/١) ،
١٦٢) ، المغرب (٤٩/١) .

(٢) وقد سبق الى هذا التعريف من الحنفية : أبوزيد الدبوسى
فى (تقويم الأدلة) وأبو علي الشاشى فى أصوله ، والبزدوى
والسرخسى ، وتابعهم فى ذلك الماتن ، والخبارى فى
(المغنى) ، وصاحب المنار وغيرهم .
انظر :

تقويم الأدلة - مخطوط - (١٥٩) ، أصول الشاشى (٣٩) ،
أصول البزدوى مع شرحه كشف الأسرار (٤٣/١) ، أصول
السرخسى (١٢٧/١) ، المغنى (١٢٢) ، المنار مع
شرح وحواشيه (٣٤٦) ، فتح الغفار (١١١/١) .

شبهة ^(١) ، كخبر الواحد ، والقياس يسمى مأولاً أيضاً ^(٢) . كذا
 في الميزان ^(٣) ، والتقويم ^(٤) ، "وأصول" ^(٥) صدر الاسلام ^(٦) .
 وغيرها . ^(٧)

وكذا الظاهر ، والنص ، اذا حمل على بعض احتمالاته
 صار مؤولاً بلا خلاف ^(٨) . فثبت أن الترجيح من "المشترك"

- (١) أى بدليل ظني .
- (٢) ساقطة من "ج" .
- (٣) انظر : ميزان الأصول للسمرقندي (٣٤٨) .
- (٤) انظر : تقويم الأدلة (١٥٩) .
- (٥) في "ج" زيادة (الفقه لـ) .
- (٦) صدر الاسلام : هو أبو اليسر محمد بن محمد بن عبد الكريم
 البزدوى المتوفى سنة ٤٩٣ هـ أخو فخر الاسلام البزدوى - وقد
 تقدمت ترجمته .
- (٧) انظر :
- أصول البزدوى مع شرحه (٤٤ / ١) ، أصول السرخسي
 (١٢٢ / ١) ، المغني في الأصول (١٢٢) ، أصول الشاشي
 (٣٩) ، المنار مع شرحه وحواشيه (٣٤٦) ، فتح الغفار
 (١١١ / ١) .
- (٨) أى عند الحنفية ، لأن النص لا يحتمل التأويل عند
 الجمهور ، وتعيين أحد مدلولي المشترك لا يسمى عندهم
 تأويلاً .
 انظر :
- البرهان (٥١٢ / ١) ، شرح الكوكب المنير (٤٦١ / ٣) ،
 الابهاج (٢١٥ / ١) ، ط بيروت ، تيسير التحرير
 (١٤٤ / ١) ، التقرير والتحبير (١٥٢ / ١) .

ويحتمل أنه انما قيد ^(١) " بالمشترك " ، لأنه لم يرد
بالدول ههنا جميع أقسامه ، بل أراد به نوعا منه ، وهو :
الدول من المشترك ، يعنى : هذا المأول وهو المشترك الذى
ترجح بعض وجوهه بغالب الظن من أقسام الصيغة دون غيره ،
وذلك لأن صيغة المشترك تدل بالوضع قبل التأويل على أحد
مفهوماتها ، وبعد التأويل لم تتغير ^(٢) تلك الدلالة . فإن
" القرء " بعد التأويل وحمله على الحيض ، دال عليه بالوضع ،
كما كان يدل عليه قبله فكان من أقسام الصيغة ، واللغة ، بخلاف

== لأن التأويل : حمل اللفظ عليه نفسه ، والاحتمال شرط له
اذ لا يصح حمل اللفظ على ما لا يحتمله ، والفرق واضح
بينهما ، ولقد فطن ابن قدامة لهذا ، وتفادى بعض ما
أخذ على الغزالي وخالفه - مع اتباعه له فى كثير من
الأحيان - فى تعريف التأويل فقال : (التأويل صرف
اللفظ عن الاحتمال الظاهر الى احتمال مرجوح به
لاعتضاده بدليل ، يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى
دل عليه الظاهر) .

انظر :

المستصفى (٣٨٢/١) ، الاحكام للآمدى (٧٣/٣) ،
ابن الحاجب مع شرحه العضد (١٦٩/٢) ، نزعة الخاطر
شرح الروضة (٣٠/٢) ، البرهان (٥١١/١) ، الحدود
للباحي (٤٨) ، التعريفات (٢٨) ، الآيات البينات
(٩٩/٣) ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانسى
(٥٣/٢) .

(١) فى " ب " و " د " (قيده) .

(٢) فى " هـ " (يتغير) .

سائر أقسام المأول ، فانها قبل التأويل تدل على معان بالوضع
وبعد التأويل تتغير تلك / الدلالة ، فلا يكون من أقسام الصيغة د (٩ / ب)
واللغة .

ألا ترى ^(١) : أن ^(٢) قوله عليه الصلاة والسلام : " المستحاضة
تتوضأ لكل صلاة " ^(٣) يدل بالوضع على وجوب

- (١) في " د " (يرى) .
- (٢) في " ب " و " د " (الى) .
- (٣) هذا الحديث روى من طرق عدة ، وبروايات متعددة ، رواه
ابن ماجه عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي
- صلى الله عليه وسلم - قال : " المستحاضة تدع الصلاة
أيام اقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصوم وتصلي " ،
وأخرجه أيضا أبو داود ، والترمذى ، والحديث لا يخلو
من مقال لكن له شواهد في الصحيحين وخارجها ، فعند
البخارى من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عروة عن
عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش انها استحاضت وسألت
النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال في آخره : " فدعني
الصلاة ، واذا أدبرت فاغسلني عنك الدم وصلي " قال :
وقال أبي : " ثم توضئ لكل صلاة . . " ، وأخرجه
مسلم من طرق ، قال الحافظ في الفتح على قول : " قال
أبي " : ادعى بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب ،
بل هو بالاسناد المذكور ، وادعى آخر أن قوله " ثم توضئ " من
كلام عروة موقوفا عليه ، وفيه نظر ، لأنه لو كان كلامه
لقال : " ثم تتوضأ " .
انظر :

البخارى (٢٢٨) ، كتاب (الوضوء) باب (غسل الدم)

التوضؤ^(١) / لكل صلاة ، وبالتأويل والحمل على الوقت أ (١٢ / ب)
 [تغيرت]^(٢) تلك الدلالة . وقوله - عليه الصلاة والسلام - :
 " لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " ^(٣) : يدل بالوضع على نفي
 الجواز أصلاً ، وبالحمل على نفي الفضيلة لم يتبق تلك الدلالة
 / فلذلك قيد بقوله : " من المشترك " وفيه ضعف سنهيه . هـ (١٣ / أ)

-
- == فتح البارى (٣٣١ / ١) ،
 مسلم رقم (٣٣٣ و ٣٣٤) فى (الحيض) باب (المستحاضة
 وغسلها وصلاتها) (٢٦٢ / ١) .
 أبو داود رقم (٢٩٧ - ٣٠٠) فى (الطهارة) باب (من
 قال تفتسل من طهر الى طهر) (٢٠٨ / ١ ، ٢١١) .
 الترمذى رقم (١٢٥ ، ١٥٦) فى (الطهارة) باب
 (ما جاء فى المستحاضة) .
 النسائى فى الحيض) باب (ذكر الاستحاضة) (١٨١ / ١ -
 ١٨٥) .
 ابن ماجه رقم (٦٢٤ و ٦٢٥) فى (الطهارة) باب
 (ما جاء فى المستحاضة) (٢٠٤ / ١) .
 الموطأ فى (الطهارة) باب (المستحاضة) (٦١ - ٦٣)
 شرح معاني الآثار (١٠٢ / ١) ، نصب الراية (٢٠٢ / ١) ،
 الدراية (٨٩ / ١) .
 (١) فى " ب " و " د " (الوضوء) .
 (٢) فى " ب " (تغير من) .
 (٣) الحديث فى الصحيحين عن عبادة بن الصامت ، بلفظ :
 " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " .
 البخارى : رقم (٧٥٥) ، كتاب (الأذان) باب (وجوب
 القراءة للامام والعاموم . . الخ) فتح البارى (٢٣٦ / ٢) .
 مسلم : رقم (٣٩٤) ، كتاب (الصلاة) باب (وجوب
 قراءة الفاتحة فى كل ركعة) (٢٩٥ / ١) .

ثم قيل : انما دخل / العُـوـل في أقسام النظم ج (١٨)
 صيغة مع أن المراد يتبين فيه بالرأى والاجتهاد ، لأن الحكم
 بعد التأويل يضاف الى الصيغة ، لأن اضافة / الحكم الى ب (١٢ / أ)
 الدليل الأقوى أولى .

ولهذا قالوا : الحكم في المنصوص عليه مضاف الى
 النص لا الى العلة ^(١) لأنه أقوى منها ، وان كان في غير
 محل النص ^(٢) يضاف الى العلة بخلاف المفسر لأن التفسير
 اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافة الحكم الى المفسر ،
 قالوا : وهذا كالمجمل اذا لحقه البيان بخبر الواحد يكون
 ذلك ثابتا قطعاً .

وان كان خبر الواحد لا يوجب الحكم قطعاً ؛ لأن بعد
 البيان يضاف الحكم الى المفسر ، لكونه أقوى لا الى خبر
 الواحد .

ألا ترى ^(٣) أن قوله - عليه الصلاة والسلام - : " اذا
 قلت هذا ، أو فعلت هذا ، فقد تمت صلاتك " ^(٤) ؛ لما

(١) في " د " زهدت هذه العبارة (لأن العلة لا تعتبر في
 مقابلة النص) .

(٢) أي في الفرع هاشم (د) .

(٣) في " د " (يرى) .

(٤) يشير الى حديث (التشهد) المروى عن عبد الله بن مسعود

أخرجه أبو داود رقم (٩٧٠) في كتاب (الصلاة) باب
 (التشهد) (٥٩٣ / ١) . والطحاوي في معاني الآثار
 في كتاب (الصلاة) باب (السلام في الصلاة) (٢٧٥ / ٨)

ولمزيد من الاطلاع على الحديث راجع : الدراية

(١٥٧ / ١) ، نصب الراية (٤٢٤ / ١) .

التحق بيانا بقوله ^(١) تعالى : (وأقيموا الصلاة) ^(٢) ثبتت فرضية ^(٣) القعدة الأخيرة لما ذكرنا .

ولكنه مع هذا التوضيح مشكل ، لأن هذا القسم فى بيان دلالة اللفظ نفسه ^(٤) على المعنى بالوضع من غير نظر الى أمر آخر ، ولهذا انفصل هذا القسم عن الأقسام الأخر لأن فى تلك الأقسام انضم الى دلالة الصيغة معنى آخر انفصل به كل قسم عن غيره ، وإذا كان كذلك لا يستقيم جعل المؤول من هذا القسم وان كان الحكم بعد التأويل مضافا الى الصيغة لأن دلالة الصيغة بواسطة انضمام التأويل اليها ، لا بمجرد الصيغة كما لا يستقيم جعل الظاهر ، والنص ، والحقيقة والمجاز من هذا القسم ، وان كان الحكم ثابتا بالنظم لانضمام معنى آخر اليها وهو التركيب ، والاستعمال فى موضوعه أو غير موضوعه .

وأما قولهم : " المجلد اذا لحقه البيان بخبر الواحد ^(٥)] يكون الثابت به قطعيا ^(٦) ، فليس كذلك لما ذكر فى الميزان أن المجلد اذا لحقه البيان بخبر الواحد ^(٥)] ، فهو

(١) فى " ج " و " هـ " (لقوله) وهو تحريف .

(٢) سورة البقرة (٤٣) .

(٣) فى " د " (ثبت) .

(٤) فى " ج " (بنفسه) .

(٥) ساقطة من " ج " .

(٦) فى " ب " (قطعاً) .

مؤول ، ولما ذكر فيه في موضع آخر اذا زال الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد ، والقياس لا يسمى مفسرا ولكن يسمى مؤولا ^(١) ، ولأن الكشف التام لا يحصل بالبيان الظني ، فلا تثبت به الفرضية ، لأنها لا تثبت الا بما هو قطعي الدلالة والشبوت ، فلا تثبت الفرضية بخبر الواحد ، وان كان قطعي الدلالة في نفسه ، ولا بالعام المخصوص منه ، وان كان قطعي الشبوت ، وأي فرق بين معرفة المراد من المشترك ، بالرأى الذي هو ظني ، وبين معرفة المراد من المجمل بخبر الواحد الذي هو ظني ؟

وأما استدلالهم بالقعدة الأخيرة ففاسد ، لأنها ليست بفريضة قطعية ، بل / هي واجبة ، ولكن الواجب نوعان : واجب (١٣/أ) في قوة الفرض في العمل ، كالوتر عند أبي حنيفة - رحمه الله - حتى منع ذكره صحة الفجر كتذكر العشاء .

/ وواجب دين الفرض في العمل فوق السنة ، كتعيين هـ (١٣/ب) الفاتحة ، حتى وجب سجود السهو بتركها ، ولكن لا تفسد الصلاة .

فالقعدة من القسم الأول ، فلذلك سميناها فرضا ، فأما أن يجب اعتقاد فرضيتها بحيث يكفر جاحداها فلا .

(١) ساقطة من "ج" و"د" .

ألا ترى ^(١) : أن أبا بكر الأصم ^(٢) ، ومالكا ^(٣) لم يكفرا

بانكارهما / فرضيتها ، ولم يكفرا ابن عباس ^(٤) - رضى الله عنهما - ب (١٢ / ب)

(١) فى " ب " (يرى) .

(٢) هو : عبدالرحمن بن كيسان ، أبو بكر الأصم من كبار المعتزلة ، كان من أفصح الناس ، وأفقههم ، فسر القرآن وكان يصلى معه فى مسجده بالبصرة ثمانين شيخا . طبقات المعتزلة (٦٥ - ٦٦) ، طبقات المفسرين للداودى (٢٦٩ / ١) ، الفهرست (٣٤) ، لسان الميزان (٤٢٧ / ٣) .

(٣) هو : الامام مالك بن أنس الأصمى ، امام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة ، جمع بين الفقه والحديث والرأى ولا يفتى أحد ، ومالك فى المدينة ، كان يعظم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يركب دابة فى المدينة ، مناقبه كثيرة جدا ، جمع الحديث فى "الموطأ" روى له أصحاب الكتب الستة . توفى سنة ١٧٩ هـ .

الديباج المذهب (٦٢ / ١) ، وفيات الأعيان (١٣٥ / ٤) .
(٤) هو : عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، ابن عم النبى - صلى الله عليه وسلم - حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، وأحد الستة المكثرين من الرواية عن النبى - صلى الله عليه وسلم - . دعا لها لنبى - صلى الله عليه وسلم - بقوله : اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل . توفى بالطائف سنة ٦٨ هـ .

الاصابة (٢٣٠ / ٢) ، الاستيعاب (٣٥٠ / ٢) ، طبقات المفسرين للداودى (٢٣٢ / ١) ، تهذيب الأسماء (٢٧٤ / ١) .

بانكاره ربا النقد ^(١) ، مع لحوق البيان بآية الربا فى الأشياء الستة ،

(١) يشير الى ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبى صالح الزيات قال : سمعت أبا سعيد الخدرى -رضى الله عنه - يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلا بمثل ، من زاد أو ازداد فقد أربى ، فقلت له : ان ابن عباس يقول غير هذا ، فقال أبو سعيد : لقد لقيت ابن عباس ، فقلت : أرايت هذا الذى تقول أشى سمعته من رسول الله ، أو وجدته فى كتاب الله عز وجل ؟ فقال : كل ذلك لا أقول وأنتم أعلم برسول الله مني ، ولكن أخبرني أسامة أن النبى -صلى الله عليه وسلم - قال : " لا ربا الا فى النسيئة " .

وروى الحاكم رجوع ابن عباس بعد مناقشة أبى سعيد له . من طريق حيان العدوى ، سألت أبا ملجزم عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بعين يدا بيد ، وكان يقول : " انما الربا فى النسيئة " فلقبه أبو سعيد ..

فذكرت القصة والحديث . فقال ابن عباس : استغفر الله العظيم وأتوب اليه ، وكان ينهى عنه أشد النهي .

(البخارى فى البيوع) باب (بيع الدينار بالدينار نساء)

فتح البارى (٣٨١/٤ و ٣٨٢) .

مسلم رقم (١٥٩٦) فى (المساقاة) باب (بيع الطعام

مثلا بمثل) (١٢١٧/٣) .

المستدرک للحاكم (٤٢/٢ و ٤٣) .

ولم يكفر من أنكر تقدير فرضية المسح بالربع ، مع لحوق خبر
 المغيرة ^(١) بيانا لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى : (وامسحوا
 برؤوسكم) ^(٢) . / وكيف يثبت الحكم قطعيا بمثل هذا البيان وفي ج (١٩)
 ثبوته شبهة .

- (١) اخرج : مسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، عن المغيرة
 رضى الله عنه - : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
 توضأ فمسح بناصيته وعلى العامة وعلى الخفين " .
 مسلم : رقم (٨١) فى (الطهارة) باب (المسح على
 الناصية والعمامة) (٢٣٠ / ١ و ٢٣١) .
 أبو داود : رقم (١٥٠) فى (الطهارة) باب (المسح
 على الخفين) (١٠٥ / ١) .
 الترمذى رقم (١٠٠) فى (الطهارة) باب (ما جاء فى
 المسح على العمامة) .
 والنسائي فى (الطهارة) باب (المسح على العمامة مع
 الناصية) (٦٥ / ١) .
 والمغيرة : هو الصحابي المغيرة بن شعبة بن أبى عامر
 ابن مسعود الثقفى ، أسلم عام الخندق ، وكان موصوفا
 بالدهاء والحلم وشهد الحديبية ، وولاه عمر بن الخطاب
 على البصرة مدة ثم نقله الى الكوفة وأمره عثمان عليها زمنا ،
 شهد اليمامة ، وفتح الشام وذهبت عينه يوم اليرموك ، وشهد
 القادسية ونهاوند ، وتوفى سنة ٥٠ هـ وقيل ٥١ هـ .
 الاصابة (٤٥٣ / ٣) ، الاستيعاب (٣٨٨ / ٣) .
 (٢) سورة المائدة (٦) . والقائل بالاجمال فى هذه الآية
 بعض الحنفية خلافا لمذهبهم ورأى جمهورهم .
 قال ابن عبد الشكور فى مسلم الثبوت : ((مسألة : لا اجمال
 فى (وامسحوا برؤوسكم) خلافا لبعض الحنفية)) . ثم
 رد على البعض القائلين بالاجمال ادلتهم وحجتهم ونقضها .
 وقال ابن الهمام فى (التحرير) مثل هذا .
 انظر : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٣٥ / ٢) .
 تيسير التحرير (١٦٧ / ١) .

القسم الثاني

فى وجوه البيان بذلك النظم ، وهى أربعة

قوله : - ((والقسم الثاني فى وجوه البيان بذلك النظم)) :-
 فالقسم الذى مر بيانه ، كان فى تقسيم النظم نفسه بحسب توحيد (١)
 المعنى وتكرره (٢) . وهذا القسم ، فى تقسيمه بعد التركيب ،
 بحسب ظهور المعنى للسامع ، وتفاوت درجاته ، لأن المراد من
 البيان ههنا ، اظهار المتكلم المعنى للسامع ، وذلك انما يكون
 بعد التركيب .

وقيل : قوله : - ((بذلك النظم)) - اشارة الى الخاص
 والعام دون المشترك ، لأن البيان لا يحصل بالمشترك ولا يظهر
 المراد به للسامع ، واليه أشير (٣) فى بعض مصنفات الشيخ الامام
 فخر الاسلام - رحمه الله - : " لكن الاضداد المقابلة لهـذا
 القسم لوجعلت من أقسام البيان كما سنبينه يكون اسم الاشارة
 راجعا الى الجميع .

(١) كما فى (الخاص) .

(٢) كما فى (العام) و (المشترك) و (المؤول) .

(٣) فى " ج " (شير) .

الظاهر :

(١) وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة .

قوله : - ((الظاهر ^(٢) كذا .)) - المراد من الظاهر هو

(١) هذا التعريف مبني على تعريف الأقدمين من علماء الحنفية ، كالدبوسي ، والشاشي ، والبزدوي ، والسرخسي ، وغيرهم ، حيث لم يشترطوا في تعريف الظاهر : " عدم سوق الكلام للمعنى المراد " .

ودرج أكثر المتأخرين على زيادة هذا الشرط . للتفريق بين الظاهر والنص وتابعهم في ذلك كثير من جاء من بعدهم كعبد اللطيف بن ملك في شرحه لكتاب (المنار) ، وبينما سار الفريق الآخر على نهج المتقدمين كصدر الشريعة ابن مسعود . وأول من نبه إلى مخالفة جمهرة المتأخرين للمتقدمين في هذه المسألة المؤلف في كتابه (كشف الأسرار) وفي هذا الكتاب أيضا عند تعريف النص ، ومن ثم تابعه من بعده في هذا التنبيه وقد وجه المؤلف في كتابه النقد للاتجاه الجديد كما سيأتي .

انظر : تقويم الأدلة للدبوسي (٢٠١ - ٢٠٢) ، مخطوطة دار الكتب المصرية ، أصول الشاشي (٦٨) ، أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار (٤٦ / ١) ، وما بعدها ، أصول السرخسي (١٦٣ / ١) ، المنار وشرحه (٣٥٠ / ١) ، التلويح على التوضيح (١٢٤ / ١) ، فواتح الرحموت (١٩ / ٢) فتح الغفار (١١٢ / ١) ، الميزان للسمرقندي (٣٤٩) .

(٢) في " د " زيادة (وهو) .

النص (١)

وهو ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في المتكلم ^(٢) ، نحو قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء .. ^(٣) الآية) فانه ظاهر في الاطلاق ، نص في بيان العدد ، لأنه سبق الكلام لأجله .

(١) النص لغة : من نصت الشيء اذا رفعته . وكل ما أظهر فقد نص ، نصت الظبية جيدها ، رفعته ، ومن قول امرئ القيس :

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش .. اذ هي نصته ولا بمعطل ومنه سميت " منصة العروس " (بكسر الميم وقيل بالفتح) لأن العروس ترتفع عليها على سائر النساء وتظهر لترى .
لسان العرب مادة " ص " (٩٢ / ٧) ، المصباح المنير (٧٤٤ / ٢) ، المغرب (٣٠٥ / ٢) ، الصحاح (١٠٥٨ / ٣) .

(٢) سبق الى هذا التعريف من الحنفية : القاضي أبو زيد الدبوسي ، والشاشي ، والبزدوى ، وزاد السرخسي التعريف وضوحا فقال : " أما النص : فما يزداد وضوحا بقرينة تقتن باللفظ من المتكلم ، وليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا بدون تلك القرينة " أهـ .
وعلى ضوء تلك التعريفات يمكن أن يعرف النص تعريفا أكثر وضوحا بأنه (اللفظ الذي يدل على الحكم الذي سبق لأجله الكلام دلالة واضحة تحتل التخصيص والتأويل احتمالا أضعف من احتمال الظاهر مع قبول النسخ في عهد الرسالة .
انظر : تقويم الأدلة (٢٠١ - ٢٠٢) ، أصول الشاشي (٦٨) ، أصول البزدوى مع شرحه كشف الاسرار (٤٦ / ١)
" التحرير " مع " التيسير " (١٣٦ / ١) مسلم الثبوت (١٩ / ٢) .

(٣) سورة النساء (٣) .

قوله - ((والنص وهو)) - كذا . . ذكر أكثر من تصدى

لشرح هذا الكتاب ، / أن قصد المتكلم إذا اقترن بالظاهر صاراً (ب/١٣)

نصاً ، وشرطوا في الظاهر أن لا يكون معناه مقصوداً بالسوق أصلاً

فرقاً بينه وبين النص .

قالوا : " لو قيل : رأيت فلاناً حين جاءني القوم " .

كان قوله : " جاءني القوم " ظاهراً في مجيئ القوم لكونه غير

مقصود بالسوق .

ولو قيل ابتداءً : " جاءني القوم " كان نصاً / في مجيئ (ب/١٣)

القوم لكونه مقصوداً بالسوق .

وهذا لأن الكلام إذا سبق لمقصود كان فيه زيادة ظهور

وجلاء بالنسبة إلى غير المسوق له ، ولهذا كانت عبارة النص راجحة

على إشارته .

قالوا : " واليه أشار المصنف بقوله : - ((بمعنى فـ))

المتكلم)) - . وبقوله : - ((سبق الكلام لأجله)) - .

قلت : هذا كلام حسن ولكنه مخالف لعامة الكتب ، فإن

شمس الأئمة - رحمه الله ^(١) - ذكر في أصول الفقه الظاهر : ما يعرف

المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ^(٢) . مثاله قوله تعالى :

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) في " أصول الفقه " لشمس الأئمة " السرخسي " زيادة : " وهو

الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره موضوعاً فيما هو

المراد " .

انظر : أصول السرخسي (١/١٦٣) .

(١) يا أيها الناس اتقوا ربكم .

وقوله - جل ذكره - (وأحل الله البيع وحرم الربا) (٢) .

وقوله تعالى : (فاقطعوا أيديهما) (٣) / فهذا ونحوه ظاهر ج (٢٠)

يوقف على المراد منه بسماع الصيغة . (٤)

وهكذا ذكر القاضي الامام أبو وزيد في " التقويم " (٥) وصدر

الاسلام أبو اليسر في " أصول الفقه " أيضا ، والسيد الامام أبو القاسم

السمرقندي (٦) وغيرهم . (٧)

فثبت أن عدم السوق في الظاهر ليس بشرط . بل هو

ما ظهر المراد منه سواء كان مسوقا أو لم يكن . الا يرى كيف جمع

شمس الأئمة - رحمه الله - وغيره في إيراد النظائر بين ما كان مسوقا

وغير مسوق ، وإن أحدا (٨) من الأصوليين لم يذكر في تحديده

للمظاهر هذا الشرط ولو كان منظورا إليه لما غفل عنه الكل .

(١) سورة النساء (١) .

(٢) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٣) سورة المائدة (٣٨) .

(٤) انظر : أصول السرخسي (١٦٣ / ١ و ١٦٤) .

(٥) انظر : تقويم الأدلة (٢٠١ - ٢٠٧) .

(٦) انظر : ميزان الأصول (٣٤٩) .

(٧) انظر : أصول الشاشي (٦٨) ، كشف الاسرار (٤٦ / ١)

فما بعدها ، فتح الغفار (١١٢ / ١) .

(٨) أي من علماء الأصول المتقدمين .

انظر : فتح الغفار (١١٢ / ١) ، التلويح على التوضيح

(١٢٤ / ١) .

وليس ازدياد وضوح النص ، على الظاهر ، بمجرد السوق
 كما ظنوا ، اذ ليس بين قوله تعالى ^(١) : (وانكحوا الايامي منكم) ^(٢)
 مع كونه مسوقا في اطلاق ^(٣) النكاح . وبين قوله تعالى :
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ^(٤) مع كونه غير مسوق فيه ، ^(٥) فرق
 في فهم المعنى للسامع ، وان كان يجوز ان يثبت لأحدهما بالسوق
 قوة تصلح للترجيح عند التعارض ، كالخبرين المتساويين فـ
 الظهور يجوز ^(٦) أن يثبت لأحدهما مزية على الآخر بالشهرة ،
 أو بالتواتر أو ^(٧) غيرهما من المعاني .

/ بل ازدياده بأن يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر (١٠ / ب)
 بقريئة نطقية تنضم اليه ^(٨) سباقا ، أو سياقاً ، تدل ^(٩) على
 أن قصد المتكلم ذلك المعنى بالسوق ، كبيان العدد في الآية
 المذكورة ، لم يفهم بدون اقتران (مثنى وثلاث ورباع) ^(١٠) بها .
 ويؤيده ما قال شمس الأئمة - رحمه الله - في أصول الفقه :

-
- | | |
|------|------------------------|
| (١) | ساقطة من " ج " . |
| (٢) | سورة النور (٣٢) . |
| (٣) | في " ج " (الاطلاق) . |
| (٤) | سورة النساء (٣) . |
| (٥) | أى فى (النكاح) . |
| (٦) | فى " ج " (ويجوز) . |
| (٧) | فى " د " (و) . |
| (٨) | أى : الى النص . |
| (٩) | فى " ج " (يدل) . |
| (١٠) | سورة النساء (٣) . |

" وأما النص فما يزداد ^(١) بيانا بقريضة تقتزن باللفظ من المتكلم

ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا بدون تلك القرينة " ^(٢)

/ واليه أشار القاضي الامام أبو زيد ^(٣) ، وصدر الاسلام هـ (١٤ / ب)

أبو اليسر وغيرهما . ^(٤)

وأما قوله : " بمعنى في المتكلم " : فمعناه ^(٥) أن المعنى

الذى به ^(٦) ازداد النص وضوحا / على الظاهر ليس له صيغة أ (١٤ / أ)

في الكلام تدل ^(٧) عليه وضعا ، بل يفهم بالقرينة ^(٨) التي اقترنت

بالكلام أنه هو الغرض للمتكلم من السوق .

وكذا معنى قوله : " لأنه سبق الكلام لأجله " ^(٩) انه عرف

بعد اقتران قرينة قوله (مثنى وثلاث ورباع) ^(١٠) . وقوله : (فان

خفتم ألا تعدلوا فواحدة) ^(١١) . بالكلام ^(١٢) انه سوق لبيان

(١) في " هـ " زيادة (على الظاهر) .

(٢) انظر : " أصول السرخسي " (١ / ١٦٤) .

(٣) " تقويم الأدلة " (٢٠١) .

(٤) انظر : اصول الشاشي (٦٨) ، أصول البزدوى (١ / ٤٦)

المعنى في أصول الفقه (١٢٥) .

(٥) في " جـ " (معناه) .

(٦) ساقطة من " جـ " .

(٧) في " جـ " (يدل) .

(٨) لا بالسروق .

(٩) في " بـ " زيادة (قد) .

(١٠) سورة النساء (٣) .

(١١) سورة النساء (٣) .

(١٢) متعلق بـ (اقتران) .

وقيل : ما ^(١) : ذهاباً الى / الصفة ^(٢) ولأن الاناث من ج (٢١)

العقلاء يجربن مجرى غير العقلاء . ^(٣)

ومنه : قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) . ^(٣)

(مثنى وثلاث ورباع) ^(٤) . معدولة عن اعداد مكررة ، وانما

منعت (الصرف) ^(٥) لما فيها من العدلين : عدلها — من

(١) أى دون (من) ذهاباً الى صفة العقلاء ، لأن صفات العقلاء لا تعقل .

(٢) وهى قوله (طاب) بمعنى الطيب : أى فانكحوا الطيب من النساء : أى الحلال وما حرره الله فليس بطيب .

انظر : تفسير القرطبي (١١ / ٥) .

(٣) سورة النساء (٣) .

(٤) سورة النساء (٣) .

(٥) فى الأصل " و " ب " و " د " و " هـ " (التصريف) والصحيح ما أثبتناه من " ج " ، لأن مراده أنها منعت من التنوين ، والتنوين من معاني الصرف لا التصريف . قال ابن مالك فى تعريفه :

الصرف تنوين أتى مبيناً * معنى به يكون الاسم أمكنها
أما التصريف : فيطلق على تقلب الكلمة على عدة أوزان ، فتحويل
ضرب الى يضرب وأضرب ، ومضروب ، وضارب ، وضارب - وجمع
ضارب : ضاربين ، وضاربات وتثنيتهما : ضاربان وتصغيرها
ضريرب ، والنسب اليها : ضاربى - أمور تصير فيه لما وقع
لهذه الكلمات فى أبنيتها وتحويلها الى أبنية مختلفة ، فالتصريف
عبارة عن : علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما
لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك . ويدخل
على الأفعال والأسماء ، ولكنه فى الأفعال أكثر أصالة من
الأسماء وذلك لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها .

انظر : الأشعموني (٢٣٦ / ٤) ، ابن عقيل (٣ / ٣٢٠ ، ٤ / ١٩١) .

صيفها^(١) ، وعدلها عن تكررها^(٢) . ومحلها النص على الحال
 مما "طاب" . تقديره : فانكحوا الطيبات لكم معدودات هذا
 العدد ، ثنتين ، ثنتين^(٣) ، وثلاثا ، ثلاثا^(٤) ، وأربعاً ،
 أربعاً . كذا^(٥) في الكشف^(٦) .

وقيل : (ما طاب) : أى ما أدرك ، من طابت الثمرة ،
 إذا أدركت^(٧) . والوجه هو الأول^(٨) .
 فان قيل^(٩) : الذى أطلق للنكاح^(١٠) فى الجمع هو :
 أن يجمع بين ثنتين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرار فى (ثنى
 وثلاث ورباع)^(١١) ؟

- (١) فى " د " (صيفتها) .
- (٢) فى " ب " (تكررها) .
- (٣) و (٤) فى " د " بحذف (الواو) .
- (٥) فى " ج " و " د " زيادة (ذكر) .
- (٦) انظر : الكشف (٢٤٤ / ١) ، والقرطبي (١٥ / ٥) .
- (٧) انظر : تفسير القرطبي (١٢ / ٥) وما بعدها .
- (٨) لأنه على الوجه الثانى يلزم أن لا يجوز نكاح الصغيرة لأنها لم
 تدرك .
- (٩) فى " هـ " (قلت) .
- (١٠) فى " ج " (النكاح) .
- (١١) سورة النساء (٣) .

قلنا : الخطاب لما تناول الجميع ، وجب التكرير ليصيب
كل ناكح يرهد الجمع ما^(١) أراد من العدد الذى أطلق له ، كما يقال
للجماعة : اقتسموا هذا المال ، وهو ألف . درهمين ، درهمين
وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة . ولو أفردت لم يكن له معنى ، ولهذا
عطف بالواو دون أو ، لأنك لو ذهبت فى هذا المثال تقول : اقتسموا
هذا المال درهمين درهمين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو أربعة أربعة ،
أعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموا الا أحد أنواع هذه القسمة بأن
يكونوا متفقين فى عدد منها ، ولا يكون لهم أن يجمعوا بينها ،
بأن يعطوا للبعض درهمين ، ولللبعض ثلاثة ، ولللبعض أربعة .
فكذلك فيما نحن فيه ، ذكر بالواو^(٢) ليعلم أنه يسوغ أن يأخذ كل
واحد / من الناكحين ما أراد من الأعداد المذكورة ، لا أن يكون هـ (١٥ / أ)
للكل الاتفاق على عدد واحد منها دون اختيار أى عدد شاء منها .
قوله : - ((فانه ظاهر فى الاطلاق)) - : أى فى اباحه
نكاح^(٣) ما يستطيعه المرء / من النساء ، لأن أدنى درجات الأمر (١٤ / ب)
الاباحه .

وفى اختيار لفظ الاطلاق ، إشارة الى أن الأصل فى النكاح
الحظر ، لأن النكاح رق وكونها حرة ينافى صيرورتها مملوكة ولأنها
مكرمة بالتكريم الالهى ، كما قال تعالى : (ولقد كرّمنا بنى آدم)^(٤) ،

• (١) مفعول (يصيب)

• (٢) فى " ب " زيادة (واو)

• (٣) ساقطة من " ج "

• (٤) سورة الاسراء (٧٠)

وصيروتها موطوءة / مستفرشة ب (١١ / أ)

/ لا يلائم التكريم ، الا أنه أتيح للضرورة على ما عرف . فأشار ب (١٤ / ب)

بلفظ الاطلاق الى ازالة هذه الحرمة ، التي هي بمنزلة القيد

للمسلم عن المباشرة .

- ((نص في بيان العدد لأنه)) - الضمير للشأن ^(١) -

- ((سبق الكلام لأجل)) - بيان العدد بدليل قوله تعالى :

(فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) ^(٢) . فازداد قوله تعالى :

(فانكحوا ما طاب لكم) ^(٣) وضوحاً بقرينة لحوق العدد به حيث

فهم منه الاطلاق والعدد ، على ما اذا لم يذكر العدد فيه فصار نصاً .

(١) الشأن عند النحاة : هو مضمون الكلام الذي يريد المتكلم

أن يتحدث عنه وينسب الى الشأن ضمير يطلق عليه " ضمير

الشأن " . ويستعمل هذا الضمير في مجال التعظيم ،

كأن المتكلم يذكر هذا الأمر أولاً بوجه مبهم : أى بالضمير

حتى يتنبه الى أهميته ، ثم يفسره بالجملة لينزل الابهام .

ويطلق على هذا الضمير أيضاً " ضمير القصد " ، كما يسميه

الكوفيون : " ضمير المجهول " .

ويمكن منفصلاً ومتصلاً : فان كان منفصلاً كان مبتدأ ، كما في

قوله تعالى : (قل هو الله أحد) وان كان متصلاً اختص

بأفعال القلوب ، وبان واخواتها - كما هو هنا - .

انظر : المعنى لابن هشام (٢ / ٤٩٠) ، الأشمونى

(٢ / ٢٠٨) ، شرح الكافية - للرضي - (٢ / ٢٨) .

(٢) سورة النساء (٣) .

(٣) سورة النساء (٣) .

المفسر

وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصيص

والتأويل (١) نحو قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) (٢)

قوله :- ((والمفسر وهو ما ازداد وضوحا)) - : أى هو كلام ازداد وضوحه

(١) وعرف المفسر بهذا التعريف جلال الدين الخبازى ، وتابعه حافظ الدين

النسفى صاحب المنار ، ويؤخذ على هذا التعريف أن فيه احوالة على النص

لمعرفة المفسر ، حيث قيل : " ما ازداد وضوحا على النص " . والاحالة

مخلة بهذا الغرض .

ولقد تحاشى السرخسى الاحالة حيث عرف المفسر بأنه (اسم للمكتشف الذى

يعرف المراد به مكتوفا على وجه لا يبقى معه احتمال للتأويل) ولكن يؤخذ

على تعريفه : أنه غير جامع ، ان نص على المفسر الذى لحقه بيان التفسير

دون بيان التقرير فقال : " على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل " ولم

يذكر عدم احتمال التخصيص الذى هو من قبيل تفسير التقرير ، الا أن يكون

التأويل عند ، شاملا للتخصيص فلا يرد عليه ذلك .

وعلى ضوء هذه التعريفات يمكن أن يعرف المفسر بأنه : " اللفظ الذى

يدل على الحكم دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال التأويل ، أو التخصيص

ولكنه ما يقبل النسخ فى عهد الرسالة " .

• أنظر : أصول الشاشى (٧٦) السرخسى (١٦٥ / ١) المغنى فى اصول الفقه

(١٢٥) فتح الغفار (١١٣ / ١)

(٢) سورة الحجر (٣٠) وص (٣٨ و ٧٣) .

-((على)) - وضوح - ((النص)) - - ((على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصيص)) -

ان كان عاما ، - ((والتأويل)) - : ان كان خاصا .

وفيه اشارة الى أن النص يحتمل التخصيص والتأويل كالظاهر ، وان

ازداد وضوحه على الظاهر / يعنى المفسر مالا يبقى فى لفظه احتمال قريه بـ (٢٢)
ولا بعيد .

فانه مشتق من المفسر الذى هو انكشاف بلا شبهة (١) - ((نحو

قوله تعالى : " فسجد الملائكة كلهم أجمعون " - (٢) .

فان قوله - عزاسمه (٣) - (فسجد الملائكة) ظاهر فى سجود

جميع الملائكة ، لكنه يحتمل التخصيص ، وارادة البعض . كما فى قوله

تعالى : (وان قالوا الملائكة يا مريم (٤) : أى جبريل - طية السلام

فيقوله : (كلهم) انقطع ذلك الاحتمال ، [وصار] (٥) نصا لازما

وضوحه على الأول .

(١) يقال : فسرت الشئ * فسرا - من باب ضرب - أى بهنته وأوضحته ،

والتثقيل للمبالغة - والمفسر أسم مفعول بمعنى الموضح .

أنظر : الصباح النير (٥٦٧/٢) الصحاح (٧٨١/٢) المعجم

الوسيط (٦٨٨/٢) .

(٢) سورة الحجر (٣٠) وص (٣٨ و ٧٣) .

(٣) فى " ب " (تعالى) .

(٤) سورة آل عمران (٤٢) .

(٥) فى " د " (فصار) .

ولكنه يحتمل التأويل ، والحمل على التفرق (١) . فبقوله : ﴿ أجمعون ﴾ -
انقطع ذلك الاحتمال (٢) وصار مفسرا ، لانقطاع (٣) الاحتمال
عن اللفظ بالكلمة .

(١) أى : بأن يكونوا قد سجدوا متفرقين .

(٢) فى " ج " (فصار) .

(٣) فى " ب " زيادة (ذلك) .

وحكمه :

الايجاب قطعاً بلا احتمال تخصيص ولا تأويل الا أنه يحتمل النسخ
 فاذا ازداد قوة واحكم المراد به عن التبديل سمي محكماً .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

: - ((وحكمه)) - : أى حكم المفسر - ((الايجاب)) - :

أى اثبات الحكم قطعاً من غير اختلاف فيه لأحد .

وقوله : - ((بلا احتمال تخصيص ولا تأويل)) - : اشارة الى
 رجحانه على النص . فقد ذكر فى شرح التقويم (١) : وحكمه اعتقاد
 ما فى النص ، وأنه لا يحتمل التأويل فيكون أولى من النص عند المقابلة .

- ((الا أنه)) - : أى المفسر - ((يحتمل النسخ)) - فى نفس
 الأمر ، وان كان هذا المثال لا يحتله ، لأنه من الاخبارات ، والخبر
 لا يحتمل النسخ . ونعنى به : المعنى القائم باللفظ (٢) لأنه يؤدى
 حينئذ الى الكذب أو الغلط ، وذلك يستحيل على الله تعالى .

(١) أى " تقويم الأدلة " للدبوسى ، وشارحه فخر الاسلام السبزوئى
 صاحب الأصول ، كذا صرح به المؤلف فى كتابه " كشف الأسرار"
 شرح أصول البزدوى (١ / ٥٠) .

(٢) أى : بلفظ الخبر .

فأما اللفظ فيجرب فيه النسخ وان كان معناه محكما فانه يجوز ان لا يتعلق به جواز / الصلاة ، وحرمة القراءة على الجنب ، وهو المراد هـ (١٥ / ب) من نسخ اللفظ (١) .

وكذا الفسر يحتمل الاستثناء ، فان ابلهس استثنى (٢) من قوله تعالى : (فسجد الملائكة) ولكن الشيخ (٣) لم يذكره لأن هذا الاحتمال ينقطع بعد تمام الكلام ، اذ الاستثناء لا يصح متراخيا ، فاما (٤) احتمال النسخ فباق ، لأنه لا يثبت الا متراخيا .

(١) وذلك مثل " الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله " (٢) يشير الى قوله تعالى من سورة الحجر (٣١) : (الا ابلهس أبى أن يكون مع الساجدين) . فان قيل : اذا كان الفسريقةبــــــــــــــ الاستثناء كما في قوله تعالى (الا ابلهس) فانه يحتمل التخصيص . والجواب على هذا من وجهين :
الأول : ان الاستثناء عند الحنفية ليس بمخصص .
الثاني : ان الاستثناء انما يفيد التخصيص لو كان استثناء متصلا واستثناء ابلهس منقطع لأنه جنى .

(٣) في " ب " زيادة (رحمه الله) .

(٤) في " ب " (وأما) .

/ - ((فاذا ازداد)) - : أى المفسر - ((قوة وأحكم المراد به)) - (١/١٥)

الباء تتعلق (١) بالارادة . وضمن " أحكم " معنى انتع ، [أو أمين :

أى] (٢) انتع (٣) المعنى الذى أريد بالمفسر - ((من التبديل ،

سمى محكما -)) .

فظهر بما ذكر (٤) أنه لابد من كون الكلام فى غاية الوضوح ففى

افادة معناه وكونه غير قابل للنسخ ليسى محكما . وهو قول عامة / الأصوليين ب (١٤ / ب)

من أصحابنا .

ومضهم من لم يشترط كونه غير قابل للنسخ . وقال : هو ما لا يحتمل

الا وجهها واحدا . (٥)

وقيل : " هو ما فى العقل بهانه " . (٦)

(١) فى " ب " (يتعلق) .

(٢) ما بين المعقوفتين طسوس من " أ " .

(٣) أنظر : الصباح النير (٢٢٦ / ١) المغرب (٢١٨ / ١) القاموس

المحيط (١٠٠ / ٤) .

(٤) فى " د " (ذكرنا) .

(٥) وهو قول أبى الحسن الكرخى ، واختاره الجصاص . أصول الجصاص

(٣٧٣ / ١) .

(٦) ويروى هذا القول عن الماوردى .

انظر : الاتقان (٢ / ٢) السودة (١٦٢) .

وقيل : " هو الناسخ " (١) .

وقيل : " هو ما يوقف عليه ، ويفهم مراده " (٢) .

وقيل : " هو ما ظهر لكل أحد من أهل الاسلام حتى لم يختلفوا

فيه " (٣) .

(١) ونقل هذا القول عن : ابن عباس وابن مسعود وقتادة والضحاك

وغيرهم : القرطبي (١٠/٤) زاد السير لابن الجوزي (٣٥٠/١)

والطبري في تفسيره " جامع البيان " (١٢٥/٦) والطبرسي في كتابه

" مجمع البيان " (١٥/٣) .

(٢) وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما وأختاره امام الحرمين

الجويني .

انظر : تفسير القرطبي (٩/٤) البرهان (٤٢٢/١) .

(٣) وهو ما ذهب اليه الامام أحمد في رولية ابن ابراهيم ، وهو ما يدل

عليه قول ابن النحاس .

انظر : القرطبي (١١/٤) العدة (٦٨٥/٢) السودة (١٦١)

وهناك أقوال أخرى في المحكم والمثابه لخص أهمها ابن الجوزي

في تفسيره " زاد السير " . وللامام ابن تيمية رسالة في هذا

الموضوع نقلها القاسمي في تفسيره .

انظر : زاد السير (٣٥٠/١) تفسير القاسمي (٧٥٢/٤) ولمزيد

من الاطلاع راجع : الدخول الى مذهب أحمد (٨٨) ضاهر العرفان

• (١٦٨/٢) شرح الكوكب المنير (١٤٠/١) تأويل مشكل القرآن لابن

قتيبة (٨٦ - ١٠٢) .

والتشابه على أضدادها (١) .

والأصح هو الأول لأن مأخذه يدل على أنه لا يقبل النسخ ،
يقال : بناءً محكم : أى مأمون الانتقاض . وأحكمت الصنعة : إذا أمنت
نقضها وتهديلها (٢) .

ثم انقطاع احتمال النسخ قد يكون لمعنى فى ذاته : بأن لا يحتمل

(١) أى على أضداد هذه الحدود : يعنى اختلفت الآراء فى التشابه
حسب اختلافهم فى المحكم لأن التشابه — ضد المحكم .
هامش " ه " .

(٢) وقيل هو من قول القائل : أحكمت فلانا عن كذا : أى رددته
وسمته ، ومنه قول الشاعر :

أبني حنيئة أحكموا سفهاكم ان أخاف عليكمو أن أفضها

ومنه أيضاً حكمة الفرس — بفتح الحاء والكاف جديدة فى اللجام
تكون على أنف الفرس وحنكه تمنعه من مخالفة راكمه — سميت بذلك
لأنها تذلل الفرس لصاحبها حتى تمنعها من الجماع .

وفى النهاية لابن الأثير من حديث ابن عباس — رضى الله عنهما —
" قرأت المحكم على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يبريد
الفصل من القرآن ، لأنه لم ينسخ منه شئ " .

• الصباح السير (٢٢٦/١) القاموس المحيط (١٠٠/٤) النهاية

(٢٦٤/١) الصباح (١٩٠٢/٥) .

التبدل (١) عقلا كالاتيات الدالة على وجود الصانع وصفاته ، وحدث (٢)
العالم ، والاخبارات ويسى هذا محكما لعينه .

وقد يكون بانقطاع الوحي / بوفاة النبي — صلى الله عليه وسلم — ج (٢٣)
ويسى هذا محكما لغيره (٣) .

(١) كذا في الأصل في بقية النسخ (التهديل) وهو الأنسب .

(٢) في " ج " (حدوث) .

(٣) وهذا النوع يشمل الظاهر والنص والفسر والحكم ، لأن كل واحد
منها أصبح محكما من حيث انقطاع احتمال النسخ .

انظر : كشف الاسرار (٥١/١) التوضيح (١٢٦/١) النار
مع شرحه وحواشيه (٣٥٥/١) .

وانما يظهر التفاوت فى موجب هذه الأسامى ، عند التعارض ،
أما الكل فيوجب ثبوت ما انتظمه يقينا .

*** **

قوله : -)) وانما يظهر التفاوت فى موجب هذه الأسامى عند
التعارض))- حتى ترجح النص على الظاهر ، والمفسر عليهما ، والمحكم
على الكل .

/ لأن النص لما كان أوضح بيانا كان العمل به أولى ولأن فيه (١) و (١١ / ب)
جمعا بين الدليلين (٢) ، لإمكان حمل الظاهر على معنى يوافق النص
من غير عكس (٣) .

ولأننا انما لم نعتبر الاحتمال الذى فى الظاهر ، لعدم دليل يعضده
فلما تأيد ذلك الاحتمال بمعارضة النص ، وجب حمله عليه .

وكذا فى النص مع المفسر ، والمفسر مع المحكم .

وفى تسمية تقابل هذه الأقسام تعارضا ، تسامح فى العبارة ، لأن
من شرط حقيقة التعارض ، تساوى الحجتين المتقابلتين (٤) فى القوة .

(١) أى فى ترجيح النص على الظاهر عند التعارض .

(٢) وهما الظاهر والنص .

(٣) أى لا يمكن حمل النص على معنى يوافق الظاهر .

(٤) فى " ب " (المتقابلتين) .

ولم يوجد لما ذكر في الكتاب (١) لكن لما تصور بصورة التعارض من حيث
النفي والاثبات سي به .

مثال التعارض [بين الظاهر] (٢) والنص ، تعارض قوله

تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) (٣) وقوله عز وجل (٤) :
(فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ثلث ورهاع) (٥) فان الأول
ظاهر عام في إباحة نكاح غير المحرمات ، فيقتضي بمعومه جواز نكاح ما وراء
الأربع .

/ والثاني : نص يقتضي اقتصار الجواز على الأربع — كما ذكرنا — هـ (١/١٦)

فيتعارضان فيما وراء الأربع ، فيرجح النص ويحمل الظاهر عليه .

ومثال : التعارض بين النص والفسر : تعارض قوله — عليه

الصلاة والسلام — [الستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وقوله — عليه الصلاة
والسلام —] (٦) " الستحاضة (٧) تتوضأ للوقت كـ

(١) وهو قول الماتن : " ما ازداد وضوحا على الظاهر " وقوله : " ما ازداد

وضوحا على النص " .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) سورة النساء (٢٤) .

(٤) في " ب " (ذكره) .

(٥) سورة النساء (٣) .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٧) ساقطة من " ب " .

صلاة " (١) .

فان الأول نص : لكونه مسوقا في مفهومه ولكنه يحتمل التأويل ، ان

اللام تستعار (٢) للوقت (٣) .

والثاني : لا يحتمله ، / فيكون مفسرا فيرجح (٤) ويحصل (١٥/ب)

(١) قال الزهلي في " نصب الراية " غريب جدا ، وقال الحافظ ابن

حجر في " الدراية " لم أجده هكذا : أي بهذا اللفظ .

انظر : نصب الراية (٢٠٤/١) الدراية تخرج أحاديث الهداية

٠ (٨٩/١)

(٢) في " ب " (يستعار) .

(٣) يقال : آتيتك لصلاة العصر : أي وقتها .

(٤) في " ب " (فترجح)

ووجه التعارض بين الروايتين :

أن الحديث في الرواية الأولى : يدل على وجوب الوضوء على

الستحاضة ، لكل صلاة ، فلا يصح لها أن تصلي بوضوء واحد أكثر

من فريضة واحدة ، ولو في وقت واحد ، أدا كانت تلك الصلاة

أوقضا ، غير أن لها أن تصلي النافلة .

وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأحمد ، وحكى عن عروة والزهري

وسفيان الثوري وأبي ثور .

ويدل الحديث في الرواية الثانية على وجوب الوضوء على الستحاضة

لوقت كل صلاة ، لا لكل صلاة .

وعلى ذلك يصح لها أن تصلي بوضوء واحد ماشا من الفرائض والنوافل

مادام الوقت باقيا .

[الأول عليه] (١) كذا قيل .

ومثاله (٢) من سائل الفقه : ما قال علماؤنا — رحمهم الله —
 فيمن تزوج امرأة الى شهر أنه متعة لا نكاح ^(٣) ، لأن قوله : تزوجت نص
 للنكاح ، ولكن احتمال المتعة فيه قائم ، وقوله : الى شهر مفسر في المتعة
 ليس فيه احتمال النكاح ، فان النكاح لا يحتمل التوقيت بحال ، فاذا

=== وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر .

فالمشهور للمثال يحتجرون الروايتين من باب (النص) في الأولي و
 (المفسر) في الثانية .

ويرد على هذا المثال : أن الروايتين ليستا على صعيد واحد من حيث
 الصحة ، وصلاحيية الاحتجاج ، فالحديث بالرواية الاكثولى في أعلى
 رتب الصحة فقد اتفق عليه الشيخان وأخرجه أصحاب السنن وغيرهم ،
 أما الحديث بالرواية الثانية المشتطه على ذكر (الوقت) فأقل ما فيه أنه لا
 يخلو من مقال حتى قال عنه الزيلعي الحنفى " غريب جدا " فاني يقوى
 على معارضة الحديث الأول .

انظر : نصب الراية (٢٠٤/١) فتح القدير (١٢٥/١) شرح معاني الآثار
 (٦٤/١) المسوط (١٧/٢) المهذب (٤٦/١) المغنى (٤٣١/١)

(١) في " د " (عليه الأول) .

(٢) أى مثال التعارض بين النص والمفسر .

(٣) أتفتت المذاهب الأربعة على حرمة وبطلانه ، وروى عن زفر من الحنفية
 أنه اعتبر الزواج المؤقت صحيحا ، واعتبر شرط التوقيت شرطا فاسدا ،
 لأن النكاح لا يحتمل التوقيت والشرط الفاسد لا يبطل النكاح ، بل

اجتماعا (١) فى الكلام يرجح (٢) المفسر ، ويحمل النص عليه فكان (٣)

متعة لا نكاحا ، كذا ذكر شمس الأئمة — رحمه الله — (٤) .

ونظير تعارض / المفسر والمحكم : تعارض قوله تعالى : (واشهدوا ب (١٥ / أ)

ذوى عدل منكم) (٥) . وقوله — عزاسمه — (ولا تقبلوا لهم شهادة

أهدا) (٦) . فان الأول مفسر فى قبول شهادة العدول لأن الاشهاد

== يصح النكاح ويكون مؤبدا ، ويبطل الشرط .

ورد عليه بأن العقد المؤقت فى معنى المتعة والعبرة فى العقود

للمعانى لا للالفاظ .

أنظر : البسوط (١٥٣ / ٥) القوانين الفقهية (٢١٢) المهذب

(٤٦ / ٢) المغنى (٦٤٤ / ٦) .

(١) أى النص والمفسر .

(٢) فى " ب " و " ج " (ترجح) .

(٣) أى قوله : " تزوجت الى شهر " .

(٤) انظر أصول السرخسى (١٦٦ / ١) .

(٥) سورة. الطلاق (٢)

(٦) قال الله تعالى (والذين يرون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء

فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم

الفاسفون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور

رحيم)

سورة النور الآيتان (٤ و ٥) .

انما يكون للقبول عند الاداء وهو لا يحتمل معنى آخر ، والثانى محكم ،
 لأن التأييد التحق به . والأول بعمومه يوجب قبول شهادة المحدود فى
 القذف ، اذا تاب (١) . والثانى يوجب رده . فيرجح (٢) على
 المفسر كذا فى بعض الشروح .

(١) اختلف العلماء فى قبول شهادة المحدود بالقذف اذا تاب .
 فقالت الحنفية : لا تقبل شهادته أبداً وان تاب وأصلح .
 وقال الجمهور : اذا تاب قبلت شهادته .
 ومنشأ الخلاف فى هذه المسألة يتفرع عن خلافهم فى : " الاستثناء "
 اذا تعقب جملاً معطوف بعضها على بعض وصلح أن يعود الى كل
 منها لو أنفرد . هل يعود الى جميع الجمل ، أو يختص بالجملة
 الأخيرة ؟؟ .
 فاختلفوا فى ذلك على اقوال أهمها :
الأول : ان الاستثناء يختص بالجملة الأخيرة ، الا اذا دل دليل
 على التعميم : وهو مذهب الحنفية ، واختاره الرازى فى " المعالم "
 وتوقف فى " المحصول " والمجد ابن تيمية ، وأبو على الفارسى وبعض
 المعتزلة ، ونقله أبو الحسين البصرى عن الظاهرية .
الثانى : الاستثناء يعود الى جميع الجمل : وهو مذهب الأئمة
 الثلاثة وأكثر أصحابهم وذهب اليه ابن حزم .
الثالث : التفصيل : ان كانت الجملة الثانية تتضمن اضراباً عن الأولى
 كان الاستثناء مختصاً بالجملة الأخيرة ، وان كان ذكر الجملة الأخيرة
 لا يتضمن اضراباً عن الجملة الأولى كان الاستثناء راجعاً الى جميعها :

.....

== وهو قول جماعة من المعتزلة منهم : القاضي عبد الجبار بن أحمد ،
وأبو الحسين البصري .

والرابع : التوقف حتى يبينه الدليل ج : وهو قول كثير من الشافعية
منهم : الفزالي في " المستصفى " و " النخول " و " الفخر الرازي " ،
ونسبه الآدي في " الأحكام " إلى القاضي أبي بكر الباقلاني وجماعة من
الشافعية .

راجع هذه السألة في :

كنز الدقائق (٧٧/٢) " الكتاب " مع شرحه " اللباب " (٥٧/٤) بدائع
الصنائع (٢٧١/٦) بداية المجتهد (٤٥٢/٢) مختصر المزنسى
() المذهب (٢٣٠/٢) المغنى (١٩٧/٩) المحرر
في الفقه الحنبلى (٢٥١/٢) الفصول فى الأصول (٢٦٥/١) أصول
السرخسى (٢٧٥/١) الميزان (٣١٦) تيسير التحرير (٣٠٢/١) ،
٣٠٥ كشف الاسرار (١٢٣/٣) فتح الغفار (١٢٨/٢) التبصرة
(١٧٢) البرهان (٣٨٨/١) العدة (٦٧٨/٢) مقدمة ابن قسار
(١/١٧) المحصول (٦٣/٣/١) المعتد (٢٤٥/١) المستصفى
(١٧٤/٢) النخول (١٦٠) روضة الناظر (٢٢٦) العقد المنظوم
(١/١٥٧) التمهيد للاستوى (٣٩٨) شرح المعالم (٥٠/ب) السوداء
(١٥٦) شرح تنقيح الفصول (٢٤٩) الأحكام لابن حزم (٤٠٧/١)
الواضح (١/١٤٨/٢) الوصول (٢٥١/١) جمع الجوامع (١٧/٢) ،
ابن الحاجب (١٣٩/٢) الأحكام للآدي (٤٣٨/٢) البحر المحيط (٢/٢)
١١٠/أ) الاستغناء (٦٥٧) منهاج البهياوى مع شرحه للاستوى والبد خشى
(١٢٦/٢) تخريج الفروع على الأصول (٣٧٩) القواعد لابن اللحام (٢٥٧)
شرح الكوكب المنير (٣١٢/٣) ارشاد الفحول (١٥٠) .

ولقائل أن يقول : لا أسلم (١) كون الأول مفسرا ، لأن المفسر
 مالا يحتمل شيئا سوى مدلوله الا النسخ ، وقوله تعالى : (وأشهدوا
 ذوي عدل منكم) يحتمل الايجاب والندب ، ويتناول باطلاقة الأعمى
 والعبد وليس بمرادين بالاجماع . فكيف يسمى مفسرا مع هذه الاحتمالات ؟

وكذا لا يلزم من صحة الاشهاد القبول (٢) فان اشهاد العريان
 والمحدودين / في القذف في النكاح صحيح (٣) حتى انعقد النكاح ج (٢٤)
 بشهادتهم وان لم تقبل شهادتهم (٤) .

(١) في " ب " و " ج " (نسلم) .

(٢) لجواز أن يكون للتحمل .

(٣) انظر تفصيل ذلك في :

فتح القدير (١٩٩/٣ - ٢٠٢) المنتقى (٣١٣/٣) المهذب
 (٤٠/٢) المغنى (٤٥١/٦) فما بعدها .

(٤) ويمكن الجواب عن ذلك : بأن المفسر في الآية الكريمة ليس
 (وأشهدوا) ، ولكنه (ذوي عدل) . وان احتمال الاشتراك
 في (وأشهدوا) ، واحتمال التخصيص في ضمير المخاطب من قوله
 تعالى (منكم) لا ينافيان كون (ذوي عدل) مفسرا لاختلاف
 المحل ، والعدالة لا تحتمل غير القبول ، لأنها لم تقصد
 الا القبول ، فهي لا تحتمل الأداء وان احتطت
 الاشهاد .

واعلم أن إيراد المثال ليس من اللوازم ، لأن الأصل يتمهــــد

بالدليل ، لا بالمثال ، وإنما إيراد المثال للتوضيح والتقريب (١) ،
فلا بد من إقامة الدليل أولاً ثم إيراد المثال ، إن شاء للايضاح ، على
سبيل التبرع . فإذا تصد الأصل ، فلا عليك أن لا تتعب في طلب المثال
قوله : - ((أما الكل)) - (٢) : أى كل واحد من هذه الأقسام
الأربعة (٣) ، - ((فوجب ثبوت ما انتظمه يقينا)) - (٤) وهذا
في المفسر والمحكم بلا خلاف .

فأما في الظاهر والنص - على التفسير الذى ذكرنا - ، فهو مذهب
العراقيين من شايخنا كآبى الحسن الكرخى ، وآبى كز الجصاص ، وآبى
ذهب القاضى (٥) الامام أبوزيد (٦) وعامة التأخرين (٧) .
وقال بعض شايخنا : منهم الشيخ أبونصور ، ومن تابعه (٨)

(١) فى " ج " (التقدير) .

(٢) " أل " فى (الكل) للعهد .

(٣) أى الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم .

(٤) تمييز : أى قطعاً .

(٥) ساقطة من " ج " .

(٦) أنظر تقديم الأدلة (٢٠٣) .

(٧) ومنهم السرخسى ، والبزدوى وغيرهما . أصول السرخسى (١٦٥ / ١)

أصول البزدوى مع شرحه الكشف (٤٨ / ١) .

(٨) كآبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى صاحب " ميزان الأصول " وغيره . = = =

" حكم الظاهر وجوب العمل بما وضع له اللفظ ظاهرا لا قطعاً ، / ووجوب هـ (١٦/ب) اعتقاد حقيقة ما أراد الله تعالى منه ، وكذا حكم النص " .

وبه قال أصحاب الحديث ، وأكثر أصحاب الشافعي (١) - رحمه

الله - / وبعض المعتزلة . د (١٢/أ)

متسكين في ذلك بأن ما دخل تحت الاحتمال ع وان كان بعيدا - لا يوجب العلم ، بل يوجب العمل ، كخبر الواحد ، والقياس . وكل عام يحتمل الخصوص ، وكل حقيقة تحتل المجاز ، فلا يثبت القطع مع الاحتمال .

بخلاف المحكم ، والفسر ، لانقطاع الاحتمال من المحكم بالكلمة وعن الفسر بعد وفاة النبي - عليه الصلاة والسلام - .

/ وعندنا لا عبرة للاحتمال اذا لم تدل (٢) عليه قرينة ، لأنه أ (١٦/أ) الناشئ عن ارادة المتكلم ، وهي أمر باطن لا يوقف عليه ، والاحكام لا تتعلق بالمعاني الباطنة ، لخروجها عن الوسع ، كرخص السافر ، لا تتعلق بحقيقة المشقة (٣) ، والنسب بالاعلاق (٤) والتكليف

== من علماء سمرقند . ميزان الاصول (٣٦٠) .

(١) وذلك بناء على أن الظاهر قسم من أقسام النص عندهم .

(٢) في " ج " و " د " (بدل) .

(٣) بل بالسفر الذي هو سبب المشقة .

(٤) في " ج " زيادة (بل بالفراش) . وهي أولى

باعتدال العقل (١) . لكونها أموراً (٢) باطنة خارجة عن ادراك البشر
 فعرفنا أن المراد من الكلام ظاهره عند خلوه عن / قرينة تصرفه (٣) منه ب (١٥ / ب)
 ان لو لم يكن كذلك ، لأدى الى تكليف ما ليس في الوسع ، والى التلبس
 وذلك على صاحب الشرع محال ، بخلاف حالة التعارض ، لأن النص
 المعارض . قرينة تصرفه (٤) عن الظاهر على ما بيننا .

- (١) بل بالبلوغ .
 (٢) في " ب " (أمور) وهو خطأ لأنه خبر كان وخبرها يكون منصوباً
 (٣) في " ج " (انصرافه) .
 (٤) في " ج " (انصرافه) والضمير في " تصرفه " يعود على " الكلام "
 من قوله الآنف الذكر " فعرفنا أن المراد من الكلام ... "

ولهذه الأسماء أضداد تقابلها ضد الظاهر الخفى

قوله : - ((ولهذه الأسماء أضداد تقابلها)) - (١) خص
هذا القسم (٢) بهيأتها ما يقابله من الأضداد (٣) ففى

(١) فى " ب " (يقابلها) .

(٢) أى قسم : الظاهر ، والنص ، والمحكم ، والمفسر .

(٣) الأضداد : جمع " ضد " بكسر الفاء المعجمة .

وفى اللغة يطلق " الضد " على معان منها : المخالف ، والمنافى
فالسواد ضد البياض ، ويقال : ضادنى فلان إذا خالفك ،
فأردت طولاً ، وأراد عرضاً .

والضدان فى اصطلاح الأصوليين والفقهاء : عبارة عما لا يجتمعان
فى شئ واحد من جهة واحدة ، فى زمان واحد وقد يرتفعان
وقد يكونان وجوديين ، كما فى السواد والبياض . وقد يكون أحدهما
سلماً وعدمياً ، كما فى الوجود والعدم .

والمتضادات والمتقابلات عند أهل الأصول شئ واحد ، بخلاف
أهل المعقول . وسيأتى المؤلف على ذكر أقسام التقابل .

أنظر : تهذيب اللغة (٤٥٥ / ١١) معجم مقاييس اللغة (٣ /

٣٦٠) الصباح الخير (٤٢٣ / ٢) تاج العروس (٣١٠ / ٨) ،

• كشف اصطلاح الفنون (٨٧٥) وما بعدها و (١٢٠٥) وما

بعدها ط : الهند ، الكليات (١٣٩ / ٣) المعجم الفلسفى (٣١٨

و (٧٥٤) .

قسم على حده ، دون القسم الذى تقدمه (١) والقسم الذى تأخره (٢)
لأن بيان المقابل لتوضيح المعنى ، فان معرفة الشيء تتأكد (٣) بذكر
مقابله . وتستفيد به زيادة وضوح ، كما قيل :

وبضدها تتبين الأشياء

وهذا القسم (٤) لا يخالف بعضه بعضا ، لأن (٥) الكل
ظهور (٦) ولكن بعضه فوق بعض ، فاحتاج الى بيان ما يقابله فقس
قسم آخر على حده ، بخلاف القسم الأول لأن العام يقابل الخاص ،
والمؤول (٧) والمشارك من وجه . وكذا المجاز يقابل الحقيقة ، والصريح
الكناية . فلا حاجة فيهما (٨) الى بيان (٩) المقابل فى قسم آخر .

- (١) وهو قسم : الخاص ، والعام ، والمشارك والمؤول .
- (٢) وهو قسم : الحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية .
- (٣) فى " هـ " (يتأكد) بالثناة التحتنية .
- (٤) أى قسم الظاهر والنص والمفسر والمحكم .
- (٥) فى " جـ " زيادة (فى) .
- (٦) فى " جـ " (ظهورا) وهو صحيح أيضا ، لأن مع زيادة (فى)
يكون الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم و (ظهورا) اسمها
مؤخرا .
- (٧) فى " بـ " زيادة (يقابل) وهو الأولى .
- (٨) أى فى القسمين : قسم الحقيقة والمجاز ، وقسم الصريح والكناية .
- (٩) فى " بـ " (ذكر) .

ثم هذا القسم (١) داخل في / القسم الثاني (٢) لأن بيان ج (٢٥)

المتكلم قد يكون ظاهر المراد للسامع ، وقد لا يكون . فكان هذا تقسيما للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع وخفائه عليه (٣) .

فما يتعلق بالظهور : أربعة أوجه ، وما يتعلق بالخفاء أربعة أوجه .

فعلى هذا كان الأولى أن يقال : والقسم الثاني : في وجوه البيان بذلك النظم (٤) وهي شامية ، والالزام أن يكون القسم المقابل ، قسما آخر خارجا عن هذا القسم ، وحينئذ يلزم أن يكون أقسام النظم والمعنى خمسة ، وقد ذكرها أربعة .

قوله : -((فخذ الظاهر الخفى ...))-

التقابل على أقسام : تقابل المتناقضين : وهو تقابل النفي والاثبات

(١) أى قسم : الظاهر ، والنص ، والفسر والمحكم .

(٢) أى قسم : الخفى ، والمشكل ، والمجمل ، والتشابه .

(٣) فان قيل : اذا كان هذا تقسيما للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع

وخفائه عليه ، ينبغي أن يكون قسم الحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية داخل فيه .

قلنا : لا يدخل ، لأن ظهور المراد في الحقيقة ، والصريح ، والخفاء

• في المجاز والكناية باستعمال المتكلم لا بالوضع . (هاشم " مختصرا)

(٤) ساقطة من " ب " .

كقولنا (١) : انسان ، لا انسان .

وتقابل المتضايين : كتقابل الأب والابن .

/ وتقابل الطكة (٢) والعدم : كتقابل الحركة والسكون ، عند من هـ (١/١٢)

جعل السكون عبارة عن عدم الحركة .

وتقابل الضدين : وهما أمران وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل

واحد بينهما غاية الخلاف ، كالسواد والبياض والحرارة والبرودة (٣) .

وقد يطلق على كل واحد من هذه المتقابلات ، اسم الضد في اصطلاح

الفقهاء ، كأنهم أرادوا بال ضد ما يقابل الشيء ولا يجتمع معه في محل واحد ،

في زمان واحد ، بجهة واحدة .

ثم الخفاء ان كان أمرا وجوديا كالظهور فهما متضادان حقيقة ، وان لم

يكن فكذلك / في هذا الاصطلاح (٤) فكان الخفى ضد الظاهر . أ (١٦/ب)

(١) في " ب " و " د " (كقولك) .

(٢) أى الوجود (هاشج) .

(٣) والفرق بين النقيضين والضدين : أن النقيضين لا يجتمعان ، ولا يرتفعان

كالعدم والوجود ، والضدين : لا يجتمعان ولكن يمكن ارتفاعهما

كالسواد والبياض يمكن ارتفاعهما عن المحل ويبقى المحل لا أسود ولا أبيض

أنظر : التعريفات (١٣٧) كشف اصطلاح الفنون (٨٧٥) ط : الهند

فتح الرحمن (٤٠) وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول (٩٧) شرح

الكوكب النير (٦٨/١) .

(٤) أى في اصطلاح الأصوليين والفقهاء ، أنظر : كشف اصطلاح الفنون

(٨٧٥) ط : الهند .

الـخـفـى (١)

وهو ما خفى المراد منه بمعارض (٢) غير الصيغة لا ينال الا بطلب (٣)

قوله : - ((وهو ما خفى المراد منه بمعارض غير الصيغة)) -

- (١) الخفاء لغة : بمعنى الستر والكتمان وعدم الظهور . مأخوذ من " خفى كرضي خفاءً ، وخفيه - بضم أوله وكسره - فهو خاف وخفى ويطلق على المعتزل من الناس ، لا خفائه مكانه عليهم . ويقال : فلان خفى البطن ، اذا كان ضامره . ومنه قوله تعالى : (ان تبدوا الصدقات فنمسا هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) البقرة : ٢٧١ القاموس المحيط (٣٢٤ / ٤) الصحاح (٢٣٢٩ / ٦) الصباح (٢١١ / ١)
- (٢) بهذا القيد يخرج أقسام السبب الثلاثة الأخرى وهي : المشكل ، والمجمل والمتشابه ، لأن خفاءها ناشئ من نفس صيغها والفاظها وليس بمعارض كما هو الحال بالنسبة للخفى . والباء في (بمعارض) للسببية انظر : فتح الغفار (١١٥ / ١) المنار مع شرحه وحواشيه (٣٥٩) . شرح مجامع الحقائق من الأصول (٧٥) .

(٣) وعرفه بهذا التعريف كثير من مجتهدى الأصول الحنفية ، وما يؤخذ على هذا التعريف ما يلي :

(أ) وقوع الدور فيه ، حيث عرف الخفى بمادته ، وقد يجاب عن هذا : بأن المراد بالخفاء في التعريف المعنى اللغوي ، فلا

كآيسة السرقة ، فانها خفية ففى حق الطرار (١)

يعنى صيغة الكلام ظاهرة المراد بالنظر الى موضوعها اللغوى ، ولكن

الكلام خفى بالنسبة الى محل بسبب عارض فيه ، كما فى المثال المذكور.

== = يلزم الدور ، الا أن الخروج من الاشتراك والتردد بين معنيين

أولى .

(ب) ظاهرة التعريف : أن الخفى ما خفى معناه ، وهذا الظاهر

غير مراد ، لأن الخفاء ، انما هو فى بعض أفراد ، فاللفظ

فى ذاته واضح الدلالة على معناه الظاهر ، ولكن وقع الاشتباه

فى بعض أفراد ، فلا يعلم ان كان يدخل تحت ذلك اللفظ كدلول

من مدلولاته أم لا ، وينزل هذا الاشتباه بالرجوع الى النصوص

وعلى الأحكام ومقاصد الشريعة .

وفى ضوء ما حكاه العلماء - رحمهم الله - فى تعريف الخفى وبحثهم فيما

يصلح مثالا له يمكن أن يعرف الخفى بتعريف أوضح وأشمل بأنه : (اللفظ

الدال على معناه دلالة ظاهرة ، لكن عرضه من خارج صيغته ما جعل

فى انطباق معناه على بعض أفراد مدلوله غموضا ينزول بالطلب) .

انظر : تقويم الأدلة للدهبوسى (٢٠٤) مخطوط ، أصول السرخسى

(١٦٨ / ١) أصول الشاشى (٨٠) وما بعدها ، كشف الاسرار (٥٢ / ١)

السنار مع شروحه وحواشيه (٣٥٩) فتح الغفار (١١٥ / ١) التحرير مع

• شرحه " تيسير التحرير (١٥٨ / ١) الميزان للسمرقندى (٣٥٣) " التوضيح

مع شرحه " التلويح " (٢٤١ / ١) .

(١) الطرار : لغة مأخوذ من (طر) بمعنى شق وقطع . ومنه الحديث

والنباش (١) لاختصاصهما باسم آخر يعرفان به .

واعترض عليه : بأن الظهور لما كان في الظاهر في نفس الصيغة

== " أنه — صلى الله عليه وسلم — أعطى مرحلة وقال لتمطينها بعض

نساءك يتخذنها طرات بينهن " .

قال ابن الأثير : طرات جمع طرة : أى يقطعنها ويتخذنها مقانسع

وقال الزمخشري : يتخذنها طرات : أى قطعا من الطر وهو القطع

وفى اصطلاح الفقهاء : الطرار هو الآخذ مال الغير ظلما وهو يهتظان

حاضر ، قاصد لحفظه ، بهضرب غلة منه . وهو المعروف بسين

الناس اليوم (بالنشال) .

انظر : الصباح الخير (٤٣٨/٢) المغرب (١٩/٢) الصباح

(٧٢٥/٢) النهاية (١١٨/٣) فتح الغفار (١١٥/١) الهنار مع

شرحه وحواشيه (٣٦١) .

(١) النباش : النيش فى اللغة بمعنى : ابراز الستور ، وكشف الشئ

يقال : نهشته نهشا — من باب قتل — استخرجته من الأرض .

ونهشت الأرض نهشا : كشفتها . ومنه نيش الرجل القبر ، والفاسل

(نباش) للمبالغة .

وفى الاصطلاح : النباش : هو الذى يكشف القبور ويأخذ أكفان الموتى

أنظر : الصباح الخير (٧٢٠/٢) المغرب (٢٨٣/٢) الصباح

(١٠٢١/٣) المعنى لابن قدامة (٢٧٢/٨) .

ينبغي أن يكون خفاً الخفى فى نفس الصيغة لتحقيق (١) المقابلة .

وأجيب عنه بأن اتحاد المحل ^(٢) و^(١) الجهة ونحوهما انما يشترط

لتحقق استحالة الاجتماع ، لا لتحقيق / الضادة ، فان السواد فى محل ب (١٦ / ١)

/ يضاد البياض فى محل آخر ، نظرا الى استحالة اجتماعهما فى أحسـد د (١٢ / ١)

المحلين ، وكذا الأبوة تخالف البنوة ، نظرا لاستحالة اجتماعهما فى

شخص واحد ، بجهة واحدة (٣) .

وكذا الكلام الذى ظهر معناه من كل وجه ، يضاد الكلام الذى خفى

معناه من كل وجه ، وان كان الخفاً والظهور ، فى محلين ، كالمفـرـمـع

المجمل والمحكم مع المتشابه . ولم يمنع من التضاد اختلاف المحل ، فكذا

اختلاف الجهة .

يوضحه : ان الخفاً فى الخفى وان كان بسبب عارض غير الصيغة ،

فهو متحقق فى نفس الكلام . فان آية السرقة نفسها خفية فى حق الطـسـرار

والنباش وان كان الخفاً بعارض . واذا كان الخفاً متحققا فى نفس الكلام ،

كان مضادا للظاهر من الوجه الذى تحقق (٤) فيه الخفاً ، ولهذا استحـال

(١) فى " د " (لتحقيق) .

(٢) فى " ج " (و) .

(٣) وهى جهة الأبوة أو جهة البنوة . هامش (د)

وانظر : المنار مع شرحه وحواشيه (٣٦١) .

(٤) فى " ب " (يحقق) .

أن يكون ظاهرا فيما صار خفيا فيه . فثبت أن الخفى على التفسير المذكور (١)
ضد الظاهر .

ثم لما كان فرض الشيخ — رحمه الله — ببيان تفاوت درجات الخفاء
على مقابلة تفاوت (٢) درجات (٣) الظهور جعل الخفى فى مقابلة
الظاهر ، لأن فيه نفس الخفاء كما أن / فى الظاهر نفس الظهور ، وجعل ج (٢٦)
المشكل فى مقابلة النص لازدياد خفائه على الخفى كازدياد وضوح النص
على الظاهر ، وعلى هذا الاعتبار ، المجهل والمتشابه ، ولو جعل المشكل
فى مقابلة الظاهر باعتبار أن خفاءه / فى نفس الصيغة كظهور الظاهر أو هـ (١٧ / ب)
جعل الخفى فى مقابلة النص باعتبار أن خفاءه يعارض كوضوح النص ، لم
يحصل هذا المقصود (٤) .

- (١) وهو : بسبب عارض غير الصيغة (هاش د) .
(٢) ساقطة من " ج " .
(٣) فى " ب " (درجات تفاوت) .
(٤) أى تفاوت درجات الخفاء ، فلما كان خفاء الخفى أدنى من خفاء
المشكل ، وخفاء المشكل أعلى ، كان الابتداء بالأدنى مقصودا ،
لأن الصير من الأدنى الى الأعلى ، لا من الأعلى الى الأدنى ، فلو
جعل المشكل بمقابلة الظاهر باعتبار الظهور والخفاء فهما بنفس الصيغة
وجعل الخفى بمقابلة النص ، باعتبار الظهور والخفاء فهما يعارض ،
ينبغى أن يبدأ بذكر الأعلى وهو المشكل ، فلا يحصل المقصود ، وهو
رعاية تفاوت درجات الخفاء (هاش د) .

قوله - ((كآية السرقة)) - : وهى قوله تعالى : (والسارق والسارقة

فاقطعوا أيديهما) (١) . فانها وان كانت ظاهرة فى ايجاب القطع ،
على كل سارق (٢) لم يختص باسم آخر ، فهى خفية فى حق الطمرار
والنباش معارض : وهو اختصاصهما باسم آخر ، أى : اختصاص كل واحد
منهما باسم آخر يعرفان به ، أى يعرف كل واحد منهما بذلك الاسم الذى
اختص به فان فعل كل واحد منهما ، وان كان يشبه فعل السارق (٣) / أ (١٧ / ١)

(١) سورة المائدة (٣٨)

(٢) السارق : لغة مأخوذ من سرق - المال - اذا أخذ فى خفاء
أو حيلة ، والسارق فى الاصطلاح : هو العاقل البالغ الآخذ
لمال معتبر شرعا من حرز أجنبى لا شبهة فيه ، خفية وهو قاصد
للحفظ فى نومه أو غيبته .

الصاح (١٤٩٦ / ٤) اللسان (١٥٥ / ١٠) المغرب (٣٩٤ / ١)
الطلبة (٧٦) تهذيب الاسماء واللغات (١٤٨ / ٢) المغنى لابن
قدامة (٢٤٠ / ٨) الطلوع (٣٧٤) درر الأحكام (٧٧ / ٢) حاشية
ابن عابدين (٨٢ / ٤) الكافى (١٠٨ / ٣) روضة الطالبين للنووى
٠ (١١٠ / ١٠)

(٣) فى " د " (السارق) .

ولكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى على ما هو الأصل فبعداً (١)
 بهذه الوساطة عن اسم السرقة فخفيت الآية في حقها واشتبه الأمر أن
 اختصاص كل واحد منهما باسم (٢) لنقصان في فعل السرقة ، أو زيادة
 فيه ، فان كان لزيادة أمكن (٣) الحاقه بالسارق في ايجاب القطع
 بطريق الدلالة (٤) وان كان لنقصان لم يمكن ، فتأملنا في آية السرقة

- (١) اى الطرار والنباش .
 (٢) فى " د " زيادة (آخر) .
 (٣) فى " د " (يمكن) .
 (٤) أى " دلالة النص " : وهى تعدى حكم المنطوق به الى سكوت عنه
 مساواة أو بالاولوية ، لاشتراكهما فى علة تدرك لغة دون حاجة الى
 نظر ، كما فى تحريم الشتم وغيره للوالدين أخذ من قوله تعالى :
 (ولا تقل لهما أف) وهذه الدلالة تسمى عند غير الحنفية (بفهوم
 الموافقة) — كما سيأتى فى مباحث الدلالة — ان شاء الله — .
 وبعد الاتفاق على اعتبار الطرار سارقاً يطبق عليه الحد بالقطع ، حصل
 الخلاف : فى طريق ثبوت الحكم هل كان بدلالة النص أم بعبارة .
 ويراد بعبارة النص : دلالة اللفظ على المعنى المتبادر من الكلام
 الذى سبق له أصالة أو تبعاً " وتسمى عند غير الحنفية (بالمنطوق
 الصريح) فرأى بعضهم أن الحكم ثابت بدلالة النص ، لأنه اثبات
 حكم النص بطريق الأولى بمنزلة حرمة الشتم والضرب بالنص المحرم
 للتأفيف . وليس من القياس الذى يرى الحنفية عدم صلاحيته لأن تثبت
 به الحدود والكفارات . وذهب الى هذا رأى السرخسى ، والمؤلف
 وغيرهم .

فوجدناها (١) في الشرع : عبارة عن أخذ مال الغير على وجه الخفية من حرز لا شبهة فيه ، وهذا المعنى موجود في الطرار وزيادة ، فـان السارق يسارق عين الحافظ الذي قصد حفظه ولكن انقطع حفظه لعارض (٢) نوم أو غيبة ، والطرار يسارق (٣) الأعين التي ترصدت للحفظ مع الانتباه والحضور ، لعارض (٤) غفلة ، فكان فعله أتم سرقة ، واكمل حيلة ، فعرفنا : أن اختلاف الاسم لزيادة حذاقة / في فعله ، وفضل فـسي جنائمه فيثبت وجوب القطع في حقه بالطريق الأولى ، كنبوت حرمة الضرب ب(١٦/ب) بحرمة التأنيف .

== وهري آخرون — ومنهم صاحب فواتح الرحموت وغيره — أن الحكم ثابت بعبارة النص ، لأن السارق يتناول الطرار لفة ان هو سارق ماهر .

انظر : أصول السرخسي (١٦٥٧/١) فواتح الرحموت (٢٠/٢) ،
 " التحرير " لابن الهمام مع شرحه " تيسير التحرير " (١٥٧/١)
 كشف الاسرار (٥٢/١) النار مع شرحه وحواشيه (٣٥٩) .

- (١) أي السرقة .
- (٢) في " ب " و " ج " (معارض) .
- (٣) في " ب " (سارق) .
- (٤) في " ب " (معارض) .

فأما التباش فيسارق عين من عسى يهجم عليه من ليس بحافظ للكفن
ولا قاصد (١) الى حفظه من المارة كيلا (٢) يطلعوا على جنايته (٣)
كالزاني وشارب الخمر يكتفى من الناس كيلا يعثروا على قبح فعله ، وهو
فعل في غاية الحقارة والهوان . فان نبش التراب ، وسلب الكفن من
الأموات ، من أرذل الأفعال (٤) ، وأردأ الخصال بشهادة العرف (٥)

- (١) في "ب" (قاصداً) .
(٢) في "ب" و "د" و "هـ" (لثلا) .
(٣) في "ب" و "ج" (خيانتة) .
(٤) ساقطة من "ج" .
(٥) العرف : في أصل اللغة بمعنى المعرفة ، ثم استعمل بمعنى الشيء
المألوف المستحسن ، قال تعالى : (وأمر بالعرف)
قال الزمخشري : العرف : هو المعروف الجميل من الأفعال .
وفي الاصطلاح : هو ما استقر في النفوس من جهة العقول ، وتلقته
الطبائع السليمة بالقبول " والجمهور على ان العادة ^{والعرف} بمعنى واحد ،
بينما ذهب الآخرون الى التفرقة بينهما بحيث يجعلون العادة أعم
باعتبار أنها جنس يندرج تحته أنواع من جملة " العرف " .
المصباح المنير (٤٨١ / ٢) القاموس المحيط (١٧٣ / ٣) معجم مقاييس
اللغة (٢٨١ / ٤) التمرينات (١٤٩)

والطبع السليم ، فعرفنا أن تبدل الاسم في حقه لنقصان في فعله فلا يمكن
الحاقه بالسارق ، لأن تعديه الحكم بالمعنى الذى هو في الفرع دونه ففى
الأصل ، باطله (١) لاسيما فى الحدود فانها تدرك بالشبهات (٢) .

(١) فى " ج " (باطل) .

(٢) وهذا ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، والشافعى
فى القديم الى الحكم على النباش بالتمزيه بما يردعه ، عن هذا العمل
المشين ، لا باقاة حد القطع . وهو قول ابن عباس والثورى والأوزاعى
ومكحول والزهرى .

ونذهب مالك والشافعى فى الجديد وأحمد ، وأبو يوسف من الحنفية
الى أن النباش سارق يقام عليه حد القطع . ويرون أن لفظ السارق فى
الآية الكريمة يتناوله ، واختصاصه بهذا الاسم المعين ، ليس لنقص
معنى السرقة فيه ، ولكن للدلالة على سبب سرقة وهو النباش . . .
الى آخر ما قالوه .

وهذا هو قول عمرو بن شعوب وعبد الله بن الزبير وعائشة من الصحابة
وهو أيضا قول : أبى ثور والحسن والشعبى والنخعى وقتادة ، وحمام
وعمر بن عبد العزيز وإسحاق وابن المنذر وغيرهم من علماء الأئصار .
ولمزيد من الاطلاع على المسألة انظر :

احكام القرآن لابن العرب (٦٠٨ / ٢) القرطبى (١٦٤ / ٦) فتح القدير

(٢٣٤ / ٤) المسوط (١٥٩ / ٩) حاشية ابن عابدين (٢١٩ / ٣) مختصر

الطحاوى (٢٧٣) بدائع الصنائع (٦٩ / ٧) حاشية الدسوقي (٣٤٠ / ٤)

بداية المجتهد (٤٤٠ / ٢) مغنى المحتاج (١٦٥ / ٤) روضة الطالبين للنووى

(١٤٠ / ١٠) المهذب (٢٧٨ / ٢) المغنى (٢٧٢ / ٨) غاية المنتهى (٣٤٠ / ٣) المحلى

(٣٢٩ / ١١) (٣٥٩) .

المشكل

وضد النص:

وهو مالا ينال المراد منه الا بالتأمل فيه بعد الطلب لدخوله فى اشكاله

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله :- ((وضد النص المشكل : وهو مالا ينال)) :- أى :- ((المراد

منه الا بالتأمل / بعد الطلب لدخوله فى اشكاله)) - د (١/١٣)

(١) وما يؤخذ على هذا التعريف أنه غير " مانع " إذ أقسام المصباح الأربعة - الخفى ، والمشكل ، والمجمل ، والتشابه - تعتبر اخلة فيه - لوجود الخفاء فيها ، ولم يوجد فى التعريف ما يميز المشكل عنها . ولو ذكر فى التعريف منشأ الخفاء ، لحصل التفريق بين الخفى والمشكل ، إذ الفرق الوحيد بينهما : أن الخفاء فى المشكل ناشئ من نفس اللفظ ، وليس منشؤه عارض من خارج اللفظ كما فى الخفى . وبهذا يخرج الخفى من التعريف ، ويبقى المجمل والتشابه ، لأن الخفاء فيهما ناشئ من نفس اللفظ كما فى المشكل ، غير أنه ان أمكن ادراك المراد من اللفظ بالعقل فذلك " المشكل " وان أمكن ادراكه بالنقل لا بالعقل فذلك " المجمل " وان لم يمكن ادراكه أصلاً لا بالعقل ولا بالنقل فيسمى " التشابه " ومن خلال تتبع تعريفات الأصوليين من الحنفية للمشكل ، وأصلته التوضيحية أصبح من الممكن أن يعرف بتعريف أوضح بأن يقال : (هو اللفظ الذى خفى المراد منه ، باللفظ نفسه لدخوله فى أمثاله على وجه لا يدرك ذلك المراد الا بقرائن تميزه عن غيره) .

راجع : " التلويح " على " التوضيح (٢٤١ / ١) فتح الغفار (١١٦ / ١)

قال شمس الأئمة / — رحمه الله — : هو اسم لما يشتبه بدخوله (١) هـ (١٨ / ١)

في أشكاله على وجه لا يعرف المراد (٢) إلا بدليل يتميز / به من بين سائر جـ (٢٧)
الأشكال (٣) .

وقوله - ((لدخوله في أشكاله)) - إشارة إلى سبب الخفاء والـ

ازدياد (٤) خفاؤه على الأول (٥) لأن الداخل في أشكاله كان أكثر خفاءً مما
لم يدخل .

والى مأخذ الاشتقاق (٦) : يقال : أشكل : أى دخل

=== فواتح الرحموت (٢١ / ٢) " التحرير " مع شرحه " تيسير التحرير " (١ /

١٥٨) أصول السرخسي (١٦٨ / ١) أصول الشاشي (٨٠) الضار

مع شرحه وحواشيه (٣٦٣) مجمع الحقائق في الأصول (٧٥) .

في المتن زيادة (فيه)

(١) الباء في " بدخوله " للسببية ، أى بسبب دخوله .

(٢) في " جـ " زيادة (منه) وهذه الزيادة غير موجودة في " أصول

السرخسي " وإن كانت هي الأولى .

(٣) انظر أصول السرخسي (١٦٨ / ١) .

(٤) في " جـ " (زيادة) .

(٥) أى على الخفي .

(٦) الاشتقاق : افعال ، من قولك : اشتقت كذا من كذا : أى اقتطعته

منه . ومنه قول الفرزدق — من قصيدة طويلة يمدح بها زين العابدين .

شتقة من رسول نبعته طابت مغارسه والخيم والشيم

وفى الاصطلاح هو : رد لفظ إلى آخر ، لوافقته له في الحروف الأصلية

===

ومناسبتة في المعنى .

فنى أشكاله (١)

== أنظر : المزهر (٣٤٩/١) المصطلحات البلاغية وتطورها (٢١١) ،
ديوان الفرزدق (١٨٠/٢) كشف اصطلاحات الفنون (١٤٠/٤) ،
المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه (٢٨٠/١) العضد على
ابن الحاجب وحواشيه (١٧١/١) التمرينات (٢٧) .

(١) وأشكاله : جمع شكل — بالفتح — بمعنى الشبه والمثل . يقال : فلان
شكل فلان ، اذا كان يشبهه فى بعض حالاته وأوصافه . ومنه قوله
تعالى : (وآخر من شكله أزواج) قال القرطبي : وقال يعقوب :
الشكل — بالفتح — المثل ، وبالكسر الدل . يقال امرأة ذات شكل :
أى دلال .

وبجمع أيضا على شكول . وقد انشد الشاعر :

فلا تطلبها لى انما ان طلبتها فان الأيامى لسن لى بشكول .

والشكل : اسم فاعل ، من أشكل . يقال : أشكل الأمر ، اذا التبس
وأمر أشكال ، ملتبس . والأشكل من الابل والغنم ، ما خالط
سواده حمرة أو غيره ، كأنه قد أشكل على الناظر لونه . ومنه قول جرير :
فما زالت القتلى تمور دماؤها ••• بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
ومنه وصية على — رضى الله عنه — كما فى (النهاية) لابن الأثير :
" وان لا يبيع من أولاد نخل هذه القرى ودية حتى يشكل أرضها غراسا "
أى حتى يكثر غراس النخل فيها ، فيراها الناظر على غير الصيغة التى
عرفها به ، فيشكل عليه أمرها .

انظر : لسان العرب (٣٧٩/١٣) مادة (شكل) الصباح النير (١/

٣٨٠) المغرب (٤٥٢/١) النهاية لابن الأثير (٤٩٦/٢) ==

وأشاله (١) . كما يقال : أحرم : أى دخل فى الحرم . وأشتى : أى دخل فى الشتاء .

ومثاله (٢) : قوله تعالى : (فأتوا حرثكم أنى شئتم) (٣) ، اشتبه معنى (أنى) طى السامع : أنه بمعنى " كيف " (٤) أو بمعنى " أين " (٥) . فعرف بعد الطلب والتأمل ، أنه بمعنى " كيف " بقرينة الحرث ، وبدلالة حرمة القرهان فى الأذى العارض وهو الحيض

== ديوان جرير (٣٦٥) تفسير القرطبي (٢٢٥ / ١٥) فتح القدير للشوكاني (٤٤١ / ٤) .

(١) ساقطة من " ج " .
 (٢) فى " د " (وأشاله) .
 (٣) سورة البقرة (٢٢٣) .
 (٤) كما فى قوله تعالى حكاية عن زكريا — على نبينا وعليه السلام : (قال رب أنى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا)
 مريم : (٨)

(٥) كما فى قوله تعالى حكاية عن قول زكريا لمريم — على نبينا وعليهما السلام (وكفلها زكريا كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم أبى لك هذا قالت هو من عند الله ان الله يرزق من يشاء بغير حساب) .

• سورة البقرة (٣٧) .

ففى الأذى اللازم أولى (١)

وقوله تعالى : (ليلة القدر خير من ألف شهر) (٢) فان ليلة القدر

توجد فى كل اثنى عشر شهرا فيؤدى الى / تفضيل الشئ على نفسه بثلاث (٣) أ (١٢ / ب)

وثمانين مرة فكان مشكلا . فبعد التأمل عرف أن المراد ، ألف (٤) شهر

ليس فيها ليلة القدر ، لا ألف شهر على الولا ، ولهذا لم يقل : خير من

أربعة أشهر وثلاث وثمانين سنة ، لأنها توجد فى كل سنة لا محالة فيؤدى الى

ما ذكرنا .

(١) ويؤيده سبب النزول : فقد روى الشيخان وأبو داود والترمذى وغيرهم عن

جابر — رضى الله عنه قال : كانت اليهود تقول : اذا جامع الرجل أهله

فى فرجها من ورائها كان ولده أحول ، فأنزل الله سبحانه وتعالى :

(نساؤكم حرثاً فأتوا حرثكم أنى شئتم) .

وما نقل عن بعضهم أنها بمعنى (أمن) لم يصح ذلك النقل ، والثابت

عنهم عكسه وهو الانكار الشديد .

أنظر : أضواء البيان (٢٠٦ / ١) تفسير القرطبى (٩١ / ٣) البخارى :

كتاب (التفسير) تفسير سورة البقرة رقم (٣٩) (١٨٩ / ٩) وسلم رقم

(١٤٣٥) كتاب (النكاح) (١٠٥٨ / ٢) وأبو داود رقم (٢١٦٣)

كتاب (النكاح) (٦١٨ / ٢) والترمذى فى (التفسير) رقم (٢٩٨٢)

(٢) سورة القدر (٣) .

(٣) فى " د " (بثلاثة) والصحيح ما فى الأصل .

(٤) فى " ج " (بألف) ولعله سهو من الناسخ .

وحكمه :

التأمل فيه بعد الطلب .

- ((وحكمه : التأمل فيه بعد الطلب)) - : فان الخفا فيه

لما كان أكثر منه في الخفى ، احتيج فيه الى التأمل بعد الطلب ،
فالخفى : بمنزلة رجل اختفى عن غيره في بيت ، فيوقف عليه بمجرد
الطلب .

والشكل : بمنزلة من اختفى في بيت بين أشاله ونظائره ، لا يوقف
عليه الا بالتأمل بعد الطلب ، ليميز عن أشاله .

ثم معنى الطلب والتأمل أن ينظر السامع أولا في مفهومات اللفظ (١)
فيضبطها ، ثم يتأمل في استخراج المراد منها . كما لو نظر في كلمة (أنى)
فوجد لها مشتركة بين معنيين (٢) لا ثالث

(١) في " ب " و " ج " زيادة (جميعها) وهو مناسب .

(٢) ولقائل أن يقول : فعلى هذا يشكل مثل كلمة " أنى " حيث تجى

مشتركة بين معنى " أين " و " كيف " . فتكون من قبيل المشترك قبل

التأمل وظهور المراد ، ومن قبيل القول أو التفسير بعدها . فكيف

تكون من قبيل الشكل ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا : بأنه وان سلم أنها مشتركة من حيث انها

تجى بمعنى " أين " و " كيف " لكن لا يسلم من أن كونها مشتركة ينافى

لهما (١) فهذا هو الطلب / ثم تأمل فيهما فوجدها بمعنى " كيف " في ب (١٢ / ١)
 هذا الموقع دون " أين " فحصل المقصود . وكما اذا نظر في قوله تعالى :
 (ليلة القدر خير من ألف شهر) (٢) فوجده دالا على مفهومين :
 أحدهما أن تكون خيرا من ألف شهر متوالية .

== كونهما مشكلة ، لأن الآية الواحدة يجوز أن تسمى باسمين متضادين
 من جهتين مختلفتين ، كما في آية السرقة فانها ظاهرة في بيان
 القطع ، خفية في حق الطرار والنهش مجملة في حق النصاب .
 هذا من وجه . ومن وجه آخر : أن الشكل والخفي والمجمل اذا
 زال الخفاء عنها بدليل ظني يسمى مأولا ، فكونه من قبيل المأول كيف
 يمنع كونه مشكلا ؟ فتأمل ؟

انظر : النظام (٩) شرح الساروحواشي (٣٦٤) قمر الأقمار
 (٩١) هامش : " ب و ج " .

(١) بل لقد ذهب قوم الى أن لها معنى ثالثا وهو : (متى) ، وقد
 روى ذلك عن الضحاك . ومنه قول الشاعر
 فاصبحت أنى تأتها تستجربها تجد خطبا جزلا ونارا تأججا
 أنظر : القرطبي (٩٣ / ٣) فتح القدير للشوكاني (٢٢٦ / ١) ،
 الكوكب الدر (٢٧٣) .

(٢) سورة القدر (٣) .

والثاني أن تكون خيرا من ألف شهر غير متوالية ، ولا ثالث لهما .
ثم تأمل فيهما فوجده بالمعنى الثاني لفساد فى المعنى الأول . فظهر
المراد ، وعلى هذا فاعتبرا مثلهما .

وقيل : من نظائره : قوله تعالى : (وإن كنتم جنبا فاطهروا) (١)
فانه مشكل فى حق الفم والأنف ، لأنه أمر بغسل جميع البدن ، والباطن
خارج منه (٢) بالاجماع للتعذر . فبقى الظاهر مرادا وللغم والأنف شبهه
بالظاهر حقيقة وحكما ، وشبهه بالباطن كذلك (٣) على ما عرف (٤) فأشكل
أمرهما باعتبار هذين الشبهين . فبعد الطلب الحقناهما بالظاهر احتياطا ،
ثم وجدنا داخل العين خارجا من الوجوب مع أن له شبهها بالظاهر (٥)
وشبهها بالباطن حقيقة وحكما كالغم .

(١) سورة المائدة (٦) .

(٢) فى " هـ " (عنه) .

(٣) أى حقيقته وحكما .

(٤) أما شبه الفم بالظاهر والباطن حقيقة : فإنه اذا فتح فاه يكسبون
ظاهرا ، واذا ضم شفثيه كان باطنا . ومن حيث الحكم فان الصائم
اذا ابتلع ريقه لا يفسد صومه ، واذا أخذ ماء فى فيه ومجه لا يفسد
صومه كذلك .

انظر : المرأة (١٩٦) مجمع الحقائق (٧٦) هاش " د " .

(٥) فى " د " (مع الظاهر) .

أما حقيقة فظاهر .

وأما حكما : فلأن الماء لو دخل عين الصائم ، أو اكحل الصائم لا يفسد صومه (١) ولو خرج دم من قرحة في عينه ، ولم يخرج من العين لا يفسد وضوءه وان تجاوز عن القرحة (٢) فتأملنا فيـــــــه فوجدناه

(١) وبهذا كان للمعين شبه بالظاهر حكماً .

واختلف الفقهاء في حكم الاكحال للصائم : فذهب الحنفية والشافعية الى أن الاكحال لا يبطل الصوم مطلقا ، سواء وجد طعمه في حلقه أم لا . وقالت المالكية والحنابلة : يبطله ان وجد طعمه في حلقه والا فلا . وقال آخرون منهم ابن أبي ليلى ، وشبرمة ، وسليمان التيمي : أنه يبطل الصوم مطلقا .

انظر : المغنى لابن قدامة (١٠٥ / ٣) فتح القدير (٢ / ٣٣٠) ،

المجموع للنووي (٣١٦ / ٦) القوانين الفقهية (١١٢) .

(٢) وبهذا كان للمعين شبه بالباطن حكما .

واختلف الفقهاء في حكم الدم السائل من الجرح ، هل ينتقض به الوضوء أولا . فقالت الحنفية : اذا سال الدم من الجرح ففيه الوضوء ، وان وقف على رأس الجرح لم يجب . وفرق الحنابلة بين القليل والكثير ، فأوجبوه من الكثير دون اليسير .

وقالت المالكية والشافعية : لا ينتقض به الوضوء مطلقا ولو كان كثيرا ، ان لا نقض عندهم الا في الخارج من السهلين فقط . وعند الشافعية الخارج منها مطلقا ، والمالكية قيدوه بالمعتاد وكان خروجه منهما على وجه الصحة .

خارجا (١) للتعذر ، لأن ايمصال الماء الى داخل العين / سبب للمعى ج (٢٨)
وليس فى ايمصال الماء الى داخل الفم أو ^(٢) الأنف حرج ، فبقى داخلا
تحت الوجوب . هذا هو معنى التأمل بعد الطلب .

قلت : هذا معنى فقهي ولكن ما ذكروه (٣) لا يصلح مثالا للمشكل
لأن المشكل ما كان فى نفسه اشتباه ، وليس ما ذكروه كذلك لأن معنى التطهر
معلوم لغة وشرعا ، ولكنه اشتبه بالنسبة الى الفم والأنف كاشتباه لفظ (٤)
السارق بالنسبة الى الطرار والنهش ، فكان من نظائر الخفى لا من نظائر
المشكل (٥) .

== أنظر : فتح القدير (٣٨ / ١) المغنى لابن قدامة (١٨٥ / ١) المجموع
للنووى (٥٥ / ٢) بداية المجتهد (٢٤ / ١) .

- (١) أى عن وجوب الغسل .
- (٢) فى " ب " و " ج " و " د " (و) .
- (٣) وهو قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) .
- (٤) فى " ب " زيادة (اسم) .
- (٥) ويمكن أن يجاب عن هذا : بأن من غير السلم به كون التطهر معلوما
شرعا قبل الطلب والتأمل ، كيف والاختلاف فيه باق بعد تحقيقه
وذلك أن معنى التطهر ، غسل جميع ظاهر البدن الا أن فيه غوضا
لا يمكن زواله قبل الطلب والتأمل . وقد حدث ذلك الغوض من دخول
باطن الفم والأنف فى أشكاله ، فكان لابد من معرفة أن جميع ظاهر البدن هو
البشرة ، والشعر ، مع داخل الفم والأنف ، وأبدونه ، وذلك من نظائر
المشكل ، لا الخفى الذى ينال بمجرد الطلب . أنظر : التوضيح والتلويح
(٢٤٢ / ١) النظامى (٩) هامش " ب " المرأة (١٩٦) .

وضد المفسر: المجمل

وهو ما ازدحت فيه المعاني فاشتبه المراد به اشتباها لا يدرك
الا بهيان من جهة المجمل كآية الرها .

قوله : - ((وضد المفسر المجمل)) - (١) لأنه لم يبق فيه الا
احتمال البيان في جانب / الخفاء ، كما لم يبق في المفسر الا احتمال د (١٣ / ب)
النسخ في جانب الظهور .

(١) المجمل لغة : السهم ، من أجمل الأمر أهيمه ، وقيل : " المجمل "
" المجموع " ، يقال : أجملت الشيء اذا جمعته من غير تفصيل
وأجملت الحساب : اذا جمعته وجعلته جملة واحدة . وهـ .
" المحصل " من اجملت الشيء اذا حصته ، وقيل من " الجمل بمعنى
الإذابة والخلط .

وأما اصطلاحاً : فله عدة تعريفات ذكرها الأدي والزركشي ،
والشوكاني وغيرهم .

واختار الأدي في تعريفه فقال : " والحق أن يقال : هو مالمسه
دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة اليه " .
وقال الشوكاني : " إن الاولى أن يقال هو ما دل دلالة لا يتعين
المراد بها ، الا بسمعين ، سواء كان عدم التعيين بوضع اللغة أو بعرف
الشرع أو بالاستعمال " اهـ وقد سبق اليه الغزالي في المستصفى .

وقال ابن الحاجب : هو مالم تتضح دلالته .

===

- ((وهو ما ازدحت فيه المعاني)) - أى تدافعت . يعنى :

يدفع كل واحد ما سواه من المعانى لا أنه شمل معانى كثيرة .

والأولى أن يقال : المراد من ازدحام المعانى تواردها على اللفظ من غير رجحان لأحدها على الباقي ، كما فى المشترك فى أصل الوضع الا أن التوارد (١) ههنا أهم [منه] (٢) فى المشترك ، لأنه فى المشترك

== انظر تعريف المجمل لغة واصطلاحاً فى :

المصاح (١٦٦٢/٤) المصباح (١٣٤/١) مقاييس اللغة (٨٠/١)
لسان العرب (١٢٧/١١) الحدود (٤٥) الأحكام للآدمى (٩/٣)
المستصفى (٣٤٥/١) البرهان (٤١٩/١) ابن الحاجب (١٥٨/٢)
شرح تنقيح الفصول (٣٧) البحر المحيط (١/١٦١/٢) كشف الأسرار
(٥٤/١) السحصول (٢٣١/٣/١) تخرىج الفروع على الأصول (١٢٣)
شرح الكوكب الخير (٤١٣/٣) العدة (١٤٢/١) الميزان للسمرقندى
(٣٥٤) التمرهفات (١٠٨) شاهج العقول (١٨٩/١) أصول
السرخسى (١٦٨/١) فتح الغفار (١١٦/١) الاحكام لابن حزم
(٣٨٥/٣) شرح الخطاب على الورقات (١٠٩) اللع (٢٧) ،
ارشاد الفحول (١٦٧) الاجمال والبيان لشيخنا د / جلال (٩) .

(١) أى توارد المعانى على اللفظ " د " .

(٢) فى " ج " (من التوارد) .

باعتبار الوضع . وههنا باعتباره ، وباعتبار غرابة اللفظ وتوحشه (١) من غير اشتراك فيه ، وباعتبار إيهام التكلم الكلام .

وهذا : لأن المجمل أنواع ثلاثة :

نوع لا يفهم معناه لغة ، كالهلوع (٢) قبل التفسير .

ونوع : معناه معلوم لغة ولكنه ليس بمراد ، كالربا والصلاة ،

والزكاة (٣) .

ونوع : معناه / معلوم لغة إلا أنه متعدد (٤) ، والمراد واحد ب (١٢ / ب)

منها ، ولم يمكن تعيينه لانسداد باب الترجيح فيه .

(١) تفسير الغرابة .

(٢) المذكور في قوله تعالى : (ان الانسان خلق هلوعا) فبهينه الله

سبحانه وتعالى بما بعده بقوله : (اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه

الخير منوعا) سورة المعارج (١٩ - ٢١) .

(٣) وغيرها من الألفاظ المنقولة من معناها اللغوي الظاهر الى المعنى

الشرعي كالنكاح والحج والصيام . وهذا النوع أكثر أنواع المجمل وجودا

في النصوص الشرعية .

انظر : أصول السرخسي (١٦٨ / ١) الميزان (٣٥٦) التقرير

والتحسير (١٥٩ / ١) " التوضيح " و " التلويح " (١ /

٢٤٣) .

(٤) في " ب " زيادة (لغة) .

كما اذا أوصى لمواليه ، وله موال اعتقوه ، وموال أعتقهم (١) .
ففى القسم الأخير توارد المعنى باعتبار الوضع ، وفى القسمين الأولين
باعتبار غرابة اللفظ ، وإيهام المتكلم .

(١) ومات قبل أن يبين الذين أرادهم ، ولعدم قول الحنفية ههنا بمعوم
المشترك ، تبطل الوصية ، ويبقى لفظ (الموالى) مجعلا ، لا
يزول خفاؤه الا ببيان من قبل المجعل (بكسر الميم) وهو الوصى
نفسه ههنا ، وبسوته ينقطع رجاء معرفة المراد ، فحكم به بطلان
الوصية .

غير أنه قد روى عن أبى يوسف القول بترجيح الموالى الذين اعتقوا
الوصى محتجا لذلك : بأن القيام بشكر النعم واجب ، وفضل
الانعام فى حق النعم عليه مندوب ، والصرف الى الواجب أولى منه
الى السندوب .

وصاحب العناية : لم يرتض هذا الترجيح ، وأجاب عما أحتج به
أبو يوسف : بأن جهة المعتقدين (بكسر التاء) التى رجحها معارضة
بجهة أخرى مردها الى العرف الذى جرى بوصية ثلث المال للفقراء
والغالب فى المولى الأسفل الفقر ، وفى الأعلى الغنى . والمعروف
عرفا كالمشروط شرطا .

ونذهب محمد بن الحسن : الى أن الموالى اذا تصالحوا جميعا
على أخذ الوصية ، صرفت المهم وصحت .

وما ذهب اليه صاحبان وصاحب العناية لا يجعل المثال بمصدق
على المشترك الذى هو من قبيل المجعل ، بل يجعله فى قبيل المشكل

وقوله : - ((المعاني)) - : ليس بشرط لصيرورته مجملا ، لأن

اللفظ المشترك بين معنيين قد يصير مجملا اذا انسد فيه باب الترجيح (١)

والمراد من المعنى ههنا : مفهوم اللفظ (٢) وقيل : قوله :

" ما ازدحت فيه المعاني " زائد في التحديد ، ان يكفيه أن يقول :

هو ما اشتبه المراد (٣) اشتباها لا يدرك الا بالاستفسار . كـ

== لأن البهتان في المجمع لا يكون الا من قبل المجمع نفسه ، بينما يمكن

في المشكل أن يكون بالبحث والتأمل بعد الطلب .

أنظر : فتح القدير (٤٨٢/١٠) التقرير والتحبير (١٥٩/١) ،

التلويح مع التوضيح (٢٤٣/١) أصول السرخسي (١٦٨/١) ،

كشف الأسرار (٤٣/١ - ٥٥) كشف اصطلاحات الفنون

٠ (٣٥٨/١)

(١) الا أنه من الممكن أن يقال : أن المراد من الجمع - في قول

الماتن " المعاني " ما فوق الواحد ، وبهذا يدخل في الحسد

المشترك بين المعنيين اذا انسد باب الترجيح ، ويندفع الاعتراض

الذي أورده الشارح .

(٢) أي لا المعنى الذي يقابل الجوهر .

(٣) في " ب " و " د " زيادة (منه) .

قال شمس الأئمة — رحمه الله — : هو لفظ (١) لا يفهم المراد منه

الا باستفسار (٢) المجمل (٣) .

وقال القاضى الامام (٤) : هو الذى لا يعقل معناه أصلا

ولكنه احتمل البهتان (٥) .

وقال آخر : هو ما لا يمكن العمل به الا ببيان يلتحق به (٦) .

(١) فى " ب " زيادة (ما) ولا توجد هذه الزيادة فى " أصول

السرخسى " . أصول السرخسى (١ / ١٦٨) .

(٢) فى " أصول السرخسى " زيادة (من) أصول السرخسى (١ / ١٦٨)

(٣) وللتعريف تنمة لم يذكرها الصنف وهى : ... وبهتان من جهته

وذلك اما لتوحش فى معنى الاستعارة ، أو فى صيغة عربية ما يسميه

أهل الأرب لغة غريبة " .

اصول السرخسى (١ / ١٦٨) .

(٤) فى " د " زيادة (أبو زيد) .

(٥) عزوه هذا التعريف لأبى زيد غير دقيق ، لأن أبى زيد عرفه

بقوله : " وهو الذى لا يعقل معناه أصلا لتوحش اللغة وضعا أو المعنى

استعارة " .

تقويم الأدلة لأبى زيد الديبوسى (٢٠٦) .

(٦) وعزاء صاحب (الميزان) الى بعض المشايخ من الحنفية دون أن

• يصرح باسم واحد منهم . ميزان الاصول (٣٥٥) .

وهذا التعريف غير مانع عند الحنفية ، لأنه يشمل أيضا الخفى والمشكل

قلت / : لما حصل المقصود وهو فهم معناه لا ضير في زيادة هـ (١٩/أ)

الكشف وبيان سبب الاشتباه (١) .

- ((كلمة الرها)) - فانها مجملة ، ان الرها : عبارة عن الفضل

== فهو أقرب الى تعريف الجمهور " للمجمل " منه الى تعريف الحنفية ،

ان قسمة المهيم عند الجمهور ثنائية مجمل ومتشابه ، والخفي والمشكل

عنهم من أقسام " المجمل " وليسوا بقسمين مستقلين .

انظر : اللع (٢٧) الحدود للهاجى (٤٥) العدد (١٤٢/١) ،

المحصول (٢٣١/٣/١) البرهان (٤١٩/١) شرح تنقيح الفصول

(٢٧٤ ، ٢٧) المعتد (٣١٧/١) شرح العضد (١٥٨/٢) ،

السستفى (٣٤٥/١) ارشاد الفحول (١٦٢) .

(١) ولقائل ان يقول : ان هذه الزيادة لم تزد التعريف بهانا بقدر

ما جعلته غير جامع ، ان أن قوله : (ما ازدهت فيه المعانى)

قصره على النوع الأخير من المجمل وهو : ما حصل الاجمال فيه لتزاحم

المعانى المتساوية وتعددتها وانتفاؤها القرينة التى ترجح أحد هذه

المعانى ، وذلك كالمشترك اذا أنسد باب الترجيح فيه ، لأن ازدهام

المعانى لا يوجد الا فيه فقط ، ولا يجعل التعريف يشمل القسمين

الأولين الا بنوع شديد من التكليف كأن يقال : ان فى القسمين الأولين

ازدهام المعانى أيضا ، وان لم يكن موجودا حقيقة ، لكنه يوجد تقديرا

بأنه اذا لم يعلم السامع المراد منه فينقل ذهنه مرة الى المعنى ، ومرة

الى غيره فثبت ازدهام .

وفى ضوء التعريفات السابقة ، وما ذكره العلماء من موارد للمجمل

لغة ، والفضل نفسه ليس بمراد بيقين ، إذ البيع لم يشرع إلا للاسترجاع
وتحصل الفضل ، فإن كل واحد من المتبايعين ما لم يرفضه في البذل
المطلوب له لا يبذل ملكه بمقابلته (١) .

ولا يمكن الوقوف عليه لاستتاره وعدم قرينة تدل عليه ، فكان مجعلا .

== جعلته بسببها عدة أنواع ، والأمثلة التي ضربوها لايضاحه . يمكن
أن يعرف المجمل تعريفا أوضح وأشمل بأنه (اللفظ الذي خفي المراد
منه بصيغته خفاء لا يدرك إلا ببيان من المجمل ، سواء كان خفاه
لانتقال اللفظ من المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي أم كان
لتزاحم معانيه التساوية ، أم لغرابة اللفظ نفسه) .

انظر : النامي (٢٠) " التوضيح " و " التلويح " (١٢٦/١) .

(١) في " ج " (في مقابلته) .

وحكمه :

التوقف فيه على اعتقاد حقية المراد به الى أن يأتيه البيان

- ((وحكمه هـ) - : أى حكم المجهل ، - ((التوقف فيه ، واعتقاد حقيقة

المراد به الى أن يأتيه البيان)) - معنى يجب التوقف فيه فى حق العمل

/ دون الاعتقاد لان اعتقاد الحقيقة فيه مع الاجمال ممكن والعمل به غير ممكن ج (٢٩)

فاذا لحقه البيان يجب العمل به كما يجب بالمفسر ، أو الظاهر ، أو الحؤول

أو المشكل ، على حسب تفاوت درجات البيان .

فان البيان ان كان شافيا قطعيا ، كبيان الصلاة ، / والزكاة ،

صار المجهل به مفسرا ، وان كان ظنيا ، كبيان مقدار المسح بحد يـ

السفيرة ، صار مؤولا .

وان لم يكن بيانا شافيا خرج عن حيز الاجمال ، الى الاشكال .

فيجب الطلب والتأمل ، كبيان الربا بالحديث الوارد فى الاشياء الستة ،

فان الربا مع اجماله اسم جنس محلى (١) باللام فيستغرق جميع انواعه ،

والنبي - صلى الله عليه وسلم - بين الحكم فى الأشياء الستة من غير قصر عليها

ان لم يوجد فيه شئ من كلمات القصر وانعقد الاجماع ايضا على أن الربا

(١) فى " ب " و " ج " (محلا) .

ليس بمقتصر عليها ، فصار مؤولاً فيها ، وبقى (١) الحكم فيما وراءها
غير معلوم كما كان قبل البيان ، الا انه لما احتمل ان يوقف على ما وراءها
بالتأمل في هذا / البيان نسيه مشكلاً فيه لا مجمل .

وبعد الادراك بالتأمل والوقوف على المعنى المؤثر صار مؤولاً فيه (٢)
أيضاً ، فوجب العمل به بغالب الظن . كذا قيل .

(١) في " ج " نفى وهو تصحيف .

(٢) أي فيما وراء الأشياء الستة .

وضد المحكم : المتشابه :

وهو ما لا طريق لدركه أصلا حتى سقط طلبه .

قوله : - ((وضد المحكم المتشابه)) ^(١) - ، لأن المحكم لما كان في غاية الظهور بحيث أمن عن النسخ ، كان المتشابه الذي بلغ في الخفاء نهايته بحيث انقطع رجاء البيان عنه في مقابلته - ((وهو ما لا طريق لدركه أصلا)) ^(٢) - ، لأن موجب العقول

(١) المتشابه في اللغة مأخوذ من اشتبهت الأمور وتشابهت ، التهمت وشبه عليه الأمر ليس عليه .
انظر : القاموس المحيط (٤١٢ / ٣) ، أساس البلاغة للزمخشري (٢٢٨) .

(٢) لا خلاف بين العلماء في وقوع المحكم والمتشابه في القرآن لقوله تعالى : (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) ولكنهم اختلفوا في تعريفهما ، فقد ذكر السيوطي في " الاتقان " عشرة تعاريف . والشوكانى ذكر في تفسيره تسعة . واختار المؤلف في كتابه " كشف الأسرار " شرح أصول البزدوى ما اختاره البزدوى وهو : أن المحكم ما ازداد قوة ، وأحكم المراد به من احتمال النسخ والتهديل ، فإذا صار مشتبهاً على وجه لا طريق لدركه حتى سقط طلبه ووجب اعتقاد الحقيقة فيه سعى متشابهاً .

وفي السودة : قال شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية :
" ظاهر كلام أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج الى بيان ، والمتشابه ما احتاج الى بيان " .

فيه خالف / موجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما فاشتبه المراد د (١٤ / أ)
 اشتباها لا يمكن الوقوف عليه أصلاً . (حتى سقط طلبه) ، : أى طلب
 ما يدل على المراد منه ، بخلاف المشكل والمجمل ، لأن طلب
 ما يوقف على المراد فيهما لازم . وذلك مثل اليد ^(١) و ^(٢) [الوجه ^(٣)

== وقال فى رواية ابن ابراهيم : " المحكم " : الذى ليس فيه
 اختلاف ، والمتشابه الذى يكون فى موضع كذا وفى موضع
 كذا . . . "

انظر :

البراهان (٤٢٤ / ١) ، الحدود (٤٨) ، المسودة
 (١٦١ - ١٦٣) ، البحر المحيط (١ / ١٣٨ / أ) ، العدة
 (١٥١ / ١ ، ٦٨٤ / ٢) ، المستصفى (١٠٦ / ١) موافقة
 صريح المعقول لصريح المنقول (١١٩) ، تحرير المنقول
 للمرادى (١٧ / أ) ، الاتقان (٢ / ٢) ، تيسير التحرير
 (٢٠٩ / ١) ، الفقيه والمتفقه (٥٨ / ١) ، محاسن التأويل
 للقاسمى (٧٨٧ / ٤) ، فتح الغفار (١١٣ / ١) ، الواضح
 (١٥١ / ٢ ب) ، روضة الناظر (٦٤) ، مناهل العرفان
 (١٦٧ / ١ ، ١٧٢) ، زاد المسير (٣٥٠ / ١) ، الميزان
 للسمرقندى (٣٥٨) ، مختصر ابن الحاجب (٢٢١ / ٢) ،
 مختصر الطوفى (٤٨) ، فتح القدير للشوكانى (٣١٤ / ١) ،
 كشف الأسرار (٥١ / ١) ، ارشاد الفحول (٣١) .

(١) أى فى مثل قوله تعالى : (بل يداء مبسوطتان) (المائدة

٦٤) ، وقوله : (يد الله فوق أيديهم) (الفتح : ١٠) .

(٢) فى " ب " (والعين والوجه) .

(٣) فى مثل قوله تعالى : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام)

(الرحمن : ٢٧) .

وأمثالها . (١)

فان قيل (٢) : نحن في بيان أقسام ما يعرف به أحكام

الشرع ، ولا يعرف بالمتشابه حكم ، لأن معرفته متوقفة على / معرفة هـ (١٩ / ب)

(١) قال الشيخ محمد الأمين في كتابه : " منهج دراسات لآيات الأسماء والصفات " : " واعلموا أن آيات الصفات كثير ممن الناس يطلق عليها اسم المتشابه ، وهذا من جهة فلفظ ومن جهة قد يسوغ كما يثبتته الامام مالك بن أنس . أما المعانسي فهي معروفة عند العرب كما قال الامام مالك بن أنس - رحمه الله - " الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة " ، كذ لك يقول في النزول : " النزول غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة " ، واطرده في جميع الصفات ، لأن هذه الصفات معروفة عند العرب ، الا أن ما وصف به خالق السموات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئا من صفات المخلوقين ، كما أن ذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزه وأجل أن تشبه شيئا من ذات المخلوقين . فعلى كل حال الشر كل الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق وتنجيس القلب بقذر التشبيه ، فالإنسان المسلم إذا ^{سمع} وصف الله بها ، أول ما يجب عليه أن يعتقد أن تلك الصفة بالغة من الجلال والكمال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينها وبين صفات المخلوقين ، فتكون أرض قلبه طيبة طاهرة للإيمان بالصفات على أساس التنزيه على نحو : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) . "

انظر :

منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (٢١ - ٢٢) ،

درة تعارض العقل والنقل (٣٨٠ / ٥)

(٢) في " هـ " (قلت)

المعنى وقد انقطع رجاء معرفته بالكلية فكيف يستقيم إيراد ههنا ؟؟

قلنا : لا نسلم أنه لا يعرف به حكم ، بل تثبت به معرفة

أن لله تعالى صفة يعبر عنها باليد أو الوجه أو العين ، وإن لم

يعرف ^(١) ما أريد منها ، ومعرفة هذا المقدار ، ووجوب اعتقاده

من أحكام الشرع .

(١) في " هـ " زيادة (حقيقة) .

وحكمه :-

التوقف فيه أبدا على اعتقاد حقيقة المراد به .

وحكمه : - ((التوقف فيه أبدا)) - أراد به في الدنيا
فانه يوقف على المراد منه في الآخرة ، على ما قيل ، لأن انزال
المتشابه للاهتلا ، ولا اهتلا في الآخرة - ((على اعتقاد حقيقة
المراد)) - ^(١) : "على" بمعنى "مع" ^(٢) كما في قوله : "تجبر
فلان" في العلوم على صفرسته : أى "مع" ^(٣) : بمعنى لا يمكن
أن يحكم بشئ في المتشابه أنه هو المراد ، بل يعتقد فيه على
الابهام أن ما أراد الله تعالى منه حق وهو مذهب عامة ^(٤) الصحابة
والتابعين ، وعامة متقدمي أهل السنة ^(٥) من أصحابنا وأصحاب
الشافعي . ^(٦) وهو مختار القاضي الامام أبى زيد ، وفخر الاسلام
وشمس الأئمة وجماعة من المتأخرين . ^(٧)

-
- (١) في "ج" زيادة (به) كما في المتن .
(٢) أى من معانيها "المصاحبة" كما في قوله تعالى : (واتى
المال على حبه) البقرة : ١٧٧ .
انظر : مغني اللبيب (١٥٣ / ١) ، معترك الاقران (٦٧٠ / ٢)
(٣) في "د" زيادة (صفرسته) .
(٤) ساقطة من "ج" .
(٥) في "ب" و "د" زيادة (والجماعة) .
(٦) في "ب" زيادة (رحمه الله) .
(٧) في "ج" زيادة (رحمهم الله) .

فعلى هذا : وجب الوقف على قوله تعالى : (وما يعلم تأويله الا الله) ^(١) . اذ لو وصل ، / فهم منه ، أن الراسخين أ (١٩ / أ) يعلمون تأويله . / فيتغير المعنى . ^(٢) ج (٣٠)

(١) سورة آل عمران (٧) . والآية : (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشبهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا أولو الألباب) راجع تفسير هذه الآية فى : " تفسير القرطبي " (٨ / ٤) ، " مجمع البيان " للطبرسى (١٢ / ٣) ، " زاد المسير " (٣٥٠ / ١) ، محاسن التأويل (٣٥١ / ٤) .

(٢) وعليه تكون " النواو " فى " (والراسخون) للابتداء " ، و (الراسخون) مبتدأ والخبر جملة (يقولون) وبهذا قال ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وعائشة ، وابى ابن كعب ، وعروة بن الزبير ، وقتادة ، وعمر بن عبد العزيز والحسن البصرى ، والفراء ، والكشافى والأخفش وأبو عبيد وشعلب ، وابن الانبارى وغيرهم ، واليه ذهب أبو بكر الباقلانى .

انظر : تفسير البغوى (٣٢١ / ١) ، " زاد المسير " (٣٥٤ / ١) ، تفسير القاسمى (٧٩٥ / ٤) ، " الاتقان فى علوم القرآن " (٣ / ٢) ، " العدة " للقاضى أبى يعلى (٦٨٩ / ٢) ، " الاحكام " لابن حزم (٤٩٢ / ١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٣٣ / ١) ، المدخل الى مذهب أحمد (٨٩) ، مختصر الطوفى (٤٨) ، ارشاد الفحول (٣٢) .

وزهد أكبر المتأخرين الى أن الراسخ يعلم تأويل المتشابه
 وأن الوقف على قوله تعالى : (والراسخون في العلم)^(١) لا على
 ما قبله^(٢) ، وهو مذهب عامة المعتزلة . قالوا : لو لم يكن للراسخ
 حظ في العلم بالمتشابه سوى أن يقولوا : - ((آتينا به كل من عند
 ربنا))^(٣) . لم يكن لهم فضل على

- (١) سورة آل عمران (٧) .
 (٢) وعليه تكون " الواو " في (والراسخون) للعطف ، وبهذا
 قال : ابن عباس في رواية ، ومجاهد ، والضحاك ، ومحمد
 ابن جعفر بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وأبو سليمان
 الدمشقي ، والربيع بن سليمان ، وابن قتيبة وانتصر له
 في كتاب " تأويل مشكل القرآن " ، وابن فورك ، والآمدي
 وأبو البقاء الحنبلي ، واختاره النووي ، وقال ابن الحاجب
 " انه الظاهر " .
 انظر :
 " زاد المسير " (٣٥٤ / ١) ، " تأويل مشكل القرآن " (٩٨) ،
 " املاء ما من به الرحمن " (١٢٤ / ١) ، الاحكام للآمدي
 (٢٣٧ / ١) غامضا شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٨ / ١٦)
 مختصر ابن الحاجب (٢١ / ٢) ، المستصفي (١٠٦ / ١) ،
 " الاتقان في علوم القرآن " (٣ / ٢) ، والبرهان في علوم
 القرآن " (٧٢ / ٢) .
 (٣) سورة آل عمران (٧) .

الجهال لأنهم يقولون ذلك . (١)

(١) ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - بعد أن نقل كلام الامام أحمد في الرد على الزنادقة والجهمية - يقول في فتاويه : " . . . وعلى هذا فالراسخين في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه الذي هو تفسيره ، وأما التأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج فتلك لا يعلمها الا الله ، ولكن قد يقال : هذا المتشابه الاضافي ليس هو المتشابه المذكور في القرآن فان ذلك قد أخبر الله تعالى أنه لا يعلم تأويله الا الله ، وانما هذا كما يشكك على كثير من الناس آيات لا يفهمونها ، وغيرهم من الناس يعرف معناها ، وعلى هذا فقد يجاب بجوابين :

أحدهما : أن يكون في الآية قراءتان ، قراءة من يقف على قوله " الا الله " ، وقراءة من يقف عند قوله : (والراسخين في العلم) وكلتا القراءتين حق . ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، ويراد بالثانية المتشابه الاضافي الذي يعرفه الراسخين تفسيره ، وهو تأويله ومثل هذا يقع في القرآن " ومثل لذلك بأشلة منها : قوله تعالى : (واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة) وقرأ طائفة من السلف (لتصيب الذين ظلموا منكم خاصة) ففي الآية قراءتان أحدهما النفي والأخرى بالاثبات وكل قراءة لها معنى صحيح ، ويصح النفي والاثبات باعتبارين . . . اني آخذ ما قاله - رحمه الله - .

ثم قال : " الجواب الثاني : القطع بأن المتشابه المذكور في القرآن هو تشابهها في نفسها اللازم لها ، وذلك الذي لا يعلم تأويله الا الله ، وأما الاضافي الموجود في كلام من أراد التشابه الاضافي ، فمرادهم أنهم تكلموا فيما اشتبهه

ولم يزل المفسرون الى يومنا هذا يفسرون ويؤولون كل آية ، ولم

نرهم وقفوا على شئ من القرآن لكونه متشابهها ، بل فسروا الكل .

وقال القتبي ^(١) : لم ينزل الله تعالى شيئاً من القرآن ب (٨٨ / ب)

الا لينتفع به عباده ، ويدل به على معنى اراده ، فلو كان

المتشابه لا يعلمه غيره ، للزم للطاعن ^(٢) فيه مقال ، ولزم منه

الخطاب بما لا يفهم ، ولم يبق فيه حينئذ ^(٣) فائدة .

وأما العامة فقالوا : الوقف على قوله عز وجل : (الا الله)

واجب ، وان قوله : (والراسخون) ثنا - مبتدأ من الله تعالى

== سمعناه ، واشكل معناه على بعض الناس ، وأن الجهمية استدلوا

بما اشتبه عليهم واشكل ، وان لم يكن هو من المتشابه الذى

لا يعلم تأويله الا الله ، وكثيرا ما يشتبه على الرجل ما لا يشتبه

على غيره .

انظر :

مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (٣٨١ / ١٢) فما بعدها .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (الدينوري . وقتيبة : بضم القاف وفتح التاء المثناة من فوقها ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وبعدها ياء موحدة ، ثم هاء مائلة ، وهى تصغير « قتيبة » بضم القاف ، وهى واحدة أقتاب ، والأقتاب : الأمعاء ، ورجاسى الرجل . والنسبة إليه « قتيبي » . قال ابن خلكان : « كان فاضلاً ثقةً كان بغداد رحلت بها » . من تصانيفه : « المعارف » ، و « شكل القرآن » و « غريب القرآن » . و « أدب الكاتب » ، و « الشعر والشعراء » نونى ص (٥٢٧٦) .

و « نيات الأعيان » (٤٤ / ٣) ، طبقات المفسرين (٤٥٠ / ١) ، شذرات الذهب (١٦٩ / ٢) .

(٢) فى « ج » (للطاعنين) .

(٣) فى « ج » (حينئذ فيه) .

عليهم بالايمان والتسليم بأن الكل من عنده . بدليل قراءة عبد الله
ابن مسعود - رضي الله عنه - " ان تأويله الا عند الله " . (١)

وقراءة ابي ، وابن عباس - رضي الله عنهم - في رواية طاووس عنه
ويقول الراسخون في العلم آما به " (٢)

ولأنه تعالى ذم من اتبع المتشابه ابتغاء التأويل ، كما ذم
من اتبعه ابتغاء الفتنة بأن يحربه على الظاهر من غير تأويل ومدح
الراسخين بقولهم : (كل من عند ربنا) (٣) ويقولهم : (ربنا
لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا) (٤) أي لا تجعلنا كالذين فنى
قلوبهم زيغ فاتبعوا (٥) المتشابه مؤولين أو غير مؤولين . فدل
هذا على (٦) أن الوقف على قوله : (الا الله) لازم .

(١) وقد نسب هذه القراءة الى عبد الله بن مسعود الطبري ففى
تفسيره ، وابن الجوزى وغيرهما .
تفسير الطبري (٥٠٤ / ٦) ، زاد المسير (٣٥٤ / ١) ،
تفسير القاسمي (٧٩٦ / ٤) .

(٢) ونسب هذه القراءة الى ابي وابن عباس - رضي الله عنهم -
الطبري ، وابن الجوزى وغيرهما .
انظر : تفسير الطبري (٢٠٤ / ٦) ، زاد المسير
(٣٥٤ / ١) ، تفسير القاسمي (٧٩٦ / ٤) ، املا ما من
به الرحمن (٧٣ / ١) ، البيان في غريب اعراب القرآن
(١٩٢ / ١) .

(٣) سورة آل عمران (٧) .

(٤) سورة آل عمران (٨) .

(٥) فى " هـ " (فابتغوا) .

(٦) ساقطة من " ب " .

وروى عن عائشة ^(١) - رضى الله عنها - انها قالت : تلا رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - هذه الآية / وقال : " اذا رأيتم ^(٢) الذين هــ (٢٠ / ١)

يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء لهم ^(٣) الله تعالى فاحذروهم " ^(٤) .

أمر - صلى الله عليه وسلم - بالحد من غير فصل بين من اتبع

ابتغاء الفتنة ، وبين من اتبع لالا ابتغاء الفتنة فيتناول الجميع .

(١) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أسلمت صغيرة

وتزوجها الرسول - صلى الله عليه وسلم - قبل الهجرة وبنى بها

بعد الهجرة ، كناها الرسول - صلى الله عليه وسلم - أم عبد الله

بابن اختها عبد الله بن الزبير وهي من أكثر الصحابة رواية

ولها فضائل كثيرة ومناقب معروفة . قال عطاء : كانت عائشة من

أفقه الناس وأعلم الناس ، وأحسن الناس رأيا . ما ترضى الله عنها

سنة ٥٧ هـ ودفنت بالبقيع .

الاصابة (٣٥٩ / ٤) ، الاستيعاب (٣٥٦ / ٤) ، تهذيب

الاسماء (٣٥٢ / ٢) .

(٢) فى " هـ " (رأيت) ولفظ الحديث (رأيتم) .

(٣) لفظ الحديث (سمى) .

(٤) أخرجه البخارى : رقم (٤٥٤٧) كتاب (التفسير) باب (منه

آيات محكمات) . فتح البارى (٢٠٩ / ٨) ، ومسلم رقم

(٢٦٦٥) فى (العلم) باب (النهي عن اتباع متشابهه

القرآن) (٢٠٥٣ / ٤) ، وأبوداود رقم (٤٥٩٨) فى (السنة)

باب (النهي عن الجدال واتباع المتشابه من القرآن) (٧ / ٥) ،

والترمذى رقم (٢٩٩٦ و ٢٩٩٧) فى (التفسير) باب

(وفى سورة آل عمران)

وعنها أنها قالت : من رسوخهم في العلم أن آمنوا بالمشابه ولم يعلموا تأويله .

وقال عمر بن عبدالعزيز^(١) - رحمه الله تعالى - انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا : (آما به كل من عند ربنا) .

ثم قيل : لا اختلاف في هذه المسألة في الحقيقة ، لأن من قال : بأن الراسخ^(٢) في العلم يعلم تأويله ، أراد به أنه يعلمه ظاهرا لا حقيقة ، / ومن قال : أنه لا يعلمه أراد به د (١٤ / ب)

- (١) هو : أبو حفص : عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم ابن أبي العاص القرشي الأموي ، الخليفة الراشد ، والامام العادل ، سمع من أنس بن مالك ، والسائب بن يزيد ، ويوسف بن عبد الله بن سلام ، وروى عنه خلائق من التابعين منهم : أبو سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر ، والزهرى وغيرهم ، أجمعوا على فضله ووفور علمه ، وصلاحه وزهده وورعه وعدله ، مناقبه أكثر من أن تحصر .
- ولى سنة ٦٣ هـ ، وتوفى رحمه الله سنة ١٠١ هـ .
- تهذيب الأسماء (١٧ / ٢) ، تهذيب التهذيب (٤٧٥ / ٧) .
- (٢) في " د " (الراسخين) ولعله سهو من الناسخ .

أنه لا يعلمه حقيقة وإنما ذلك الى الله سبحانه وتعالى . (١)

(١) وعليه يكون النزاع لفظيا وهو قول الحسين بن محمد بن المفضل الملقب بالراغب صاحب كتاب " المفردات في غريب القرآن " فانه بين أوجه المحكم والمتشابه ثم قال : " وان لكل واحد منهما وجهها حسبما دل عليه التفصيل المتقدم " . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في " الاكيل " : " والمقصود هنا - أى في أمر المحكم والمتشابه - أنه لا يجوز أن يكون الله تعالى أنزل كلاما لا معنى له ، ولا يجوز أن يكون الرسول وجميع الأمة لا يعلمون معناه ، كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين ، وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ ، سواء كان مع هذا ، تأويل المتشابه لا يعلمه الراسخين ، أو كان للتأويل معنيان يعلمون أحدهما ، ولا يعلمون الآخر " . ثم يقول - رحمه الله - " فان معنا من الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره ، وهذا مما يمكن علمه وفهمه وتدبره ، وهذا مما يجب القطع به ، وليس معنا قاطع على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تفسير المتشابه " . الى أن قال - رحمه الله - : " فهذا - أى المتشابه - مما تعرف العلماء معناه ، وان المذموم تأويله على غير تأويله ، فاما تأويله المطابق لمعناه فهذا محمود ليس بمذموم " . انظر :

المفردات في غريب القرآن (٢٥٥) ، الاكيل في المتشابه والتأويل (١٥) ، درر تعارض العقل والنقل (٣٨٠ / ٥) .

والحكمة في انزال التشابه ابتلاء العقل ، لأن في تكليف الأحكام ابتلاء العاقل وله في تفهم معانيها وحكمها مفع السى العقل ، فلولم يبتل العقل الذى هو أشرف الخلاق لاستمر العالم فى أبهة العلم على المرودة . وما استأنس الى التذلل لعز العبودية .

والحكيم اذا صنف / كتابا ، ربما أجمل فيه اجمالا ، وابهم أ (١٩ / ب) فيما افهم منه اشكالا ، ليكون موضع جثوة التلميذ لاستاذ انقيادا . فلا يحرم باستغنائه برأيه هداية منه ^(١) وارشادا ، فالتشابه هو موضع جثوة العقول لبارئها استسلاما واعترافا / بقصورها ^(٢) والتزاما . كذا فى عين المعاني . ^(٣) ج (٣١)

(١) ساقطة من "هـ" .

(٢) فى "ب" (لقصورها) .

(٣) فى "ب" زيادة (والله أعلم) وهو مناسب .

والقسم الثالث

فى وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه فى باب البيان

وهى أربعة :

الحقيقة ، والمجاز ، والصريح ، والكناية .

قوله : - ((والقسم الثالث)) - : أى من الأقسام الأربعة
المذكورة فى أول التقسيم - ((فى وجوه استعمال ذلك النظم
وجريانه فى باب البيان)) - .

اللفظ بسبب استعمال المتكلم يتصف بكونه حقيقة أو مجازا
أو صريحا ، أو كناية لا بالوضع .

فأشار الى جانب المتكلم بقوله : " فى استعمال ذلك
النظم " ، والى جانب اللفظ اتصافه بالحقيقة أو المجاز / بقوله : ب (١٩ / أ)
" وجريانه فى باب البيان " .

*

*

* *

* [الحقيقة والمجاز] (١)

فالحقيقة اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له ، والمجاز اسم لكل لفظ أريد به غير ما وضع له ، لاتصال بينهما معنى كما فى تسمية الشجاع أسداً ، والبهيد حماراً .
أو ذاتا كما فى تسمية المطر سماءً والاتصال سببا من هذا القبيل .

وهو نوعان : أحدهما : اتصال الحكم بالعلة ، كاتصال الملك بالشرء ، وأنه
يوجب الاستعارة من الطرفين ، لأن العلة لم تشرع الا لحكمها ، والحكم لا يثبت
الا بعلة فاستوى الاتصال فعمت العلة .

ولهذا قلنا فمين قال : ان اشتريت عبدا فهو حر ، فاشتري نصف عبد وباعه
ثم اشترى النصف الآخر ، يعتق هذا النصف الآخر .

ولو قال : ان ملكت لا يعتق ما لم يجتمع الكل فى ملكه ، فان عني بأحدهما
الآخر تعمل نيته فى الموضعين ، لكن فيما فيه تخفيف عليه لا يصدق فى القضاء ،
ويصدق ديانة .

فالحقيقة : كل لفظ أريد به ما وضع له .

العنوان من زيادات المحقق .
(١) اختلف فى أصل وقوع المجاز فى اللغة ، فكما أثبتته قوم فقد نفاه آخرون ومن قال :
لا مجاز فى اللغة أصلا الاستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني ، وأبو على الفارسي ،
وشيوخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم . . وغيرهم .

ثم ان القائلين بالمجاز فى اللغة اختلفوا فى جواز اطلاقه فى القرآن .
ومن قال : لا يجوز أن يقال فى القرآن مجاز : محمد بن خويز منداد البصرى
المالكي وغيره من المالكية ، وأبو العباس بن القاص من الشافعية ، وأبو
الحسن الخزرى ، وأبو عبد الله بن حامد ، وأبو الفضل التميمي وغيرهم
من الحنابلة ، وداود بن على وابنه أبو بكر ، وابن حزم وغيرهم من أهل
الظاهر ، ومنذر بن سعيد البوطي وصنف فيه مصنفا .

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - : والذى ندين الله به
ويلزم قبوله كل منصف محقق ، أنه لا يجوز اطلاق المجاز فى القرآن على كلا
القولين .

أما على القول الأول بأنه لا مجاز فى اللغة أصلا - وهو الحق - فعدم
المجاز فى القرآن واضح .

قد ذكرنا ان ذكر كلمة " كل " ستبعد في التعريف ، واعتذرنا عنه ،

وقوله :- « " كل " لفظ » : اشارة الى أن الحقيقة من عوارض الألفاظ دون المعاني . وكذا المجاز ان المراد من كلمة " ما " في تعريفه (١) اللفظ أيضا

(=) " وأما على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن " .

" وأوضح دليل على منعه في القرآن اجماع القائلين بالمجاز : على أن كل مجاز يجوز نفيه ، ويكون نفيه صادقا في نفس الأمر ، فنقول لمن قال : " رأيت أسدا يرمي ، ليس هو بأسد ، وإنما هو رجل شجاع . فيلزم على القول بأن في القرآن محازا أن في القرآن ما يجوز نفيه " ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن ، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن ، وبين نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته ، وأنه كان ذريعة الى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم " اهـ .

وأجاد في ايضاح منع المجاز في القرآن شيخ الاسلام ابن تيمية فقد تناول الموضوع بما لم يتناوله أحد بمثل توسعه ، وكذا تلميذه ابن القيم فقد ذكر بطلانه من خمسين وجها .

انظر : (منع المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز للشنقيطي (٦ / ١٥) في كتابه التفسير ، الفتاوى لابن تيمية (٨٧ / ٢ - ٩٧ ، ١٢ / ٢٧٧ ، ٢٠ / ٤٠٠ - ٤٩٩) . مختصر الصواعق المرسله لابن القيم (٢ / ٢) وما بعدها ، السوداء (١٦٥) الاحكام لابن حزم (٤١٣ / ١) ، رفع الحاجب لابن السبكي (١ / ق ٥٩ - ب) ، التبصرة (١٧٢) اللع (٥) جمع الجوامع (٣٠٨ / ١) مختصر البعلي (٤٤) .

(١) الضمير في كلمة " تعريفه " يعود الى " الماتن " .

واطم بأن الحقيقة ثلاثة أقسام : لغوية ، شرعية ، وعرفية ^(١) . والسبب في انقسامها هذا هو أن الحقيقة لا بد لها من وضع ، ولا بد للوضع من واضع .
فمتى ^(٢) تعين نسبت الحقيقة إليه .
ف قيل : لغوية ، ان كان صاحب وضعها واضع اللغة : كالإنسان المستعمل في الحيوان الناطق ، وقيل : شرعية : ان كان صاحب وضعها الشارع ^(٣)
كالصلاة المستعملة في العبادة المخصوصة . ومتى لم يتعين قيل : عرفية
سواء كان عرفيا عاما : كالدابة ^(٤) / لذوات الأربع ، أو خاصا : كما لكل هـ (٢٠ / ب)

(١) انظر: تفصيل الكلام على الحقيقة وأقسامها في : (أصول الشاشي (٤٢) ، الفصول في الأصول (٣٥٩/١) ، المعتمد (١٦/١) ،
العدة (١٠٧/١) ، التمهيد في أصول الفقه لابي الخطاب (٧٧/١) ،
٢/٢٤٩) الستصفي للفرالي (٣٤١/١) أصول السرخسي (١٧٠/١)
كشف الأسرار (٦٢/١) ، المعتمد على ابن الحاجب (١٣٨/١) ،
المزهر (٣٥٥/١) الطراز (٤٦/١ - ٥٩) ، ارشاد الفحول
(٢١) .

(٢) أي المواضع .

(٣) في " ج " زيادة (هو) .

(٤) الدابة : مشتقة من الدبيب : وهو تقارب الخطو وكل ما دب على الأرض
من حيوان فهو " دابه " بالها " الشدده ، والأصل دابهة على وزن فاعلة
ولتحرك المثليين في كلمة سكن الأول ثم أدغم في الثاني وهو ضمه بالشدة
فقيل " دابة " حسب القاعدة .

وهو خالف بعضهم فاخرج الطير من الدواب . ورد بالسماح وهو قوله تعالى :

(والله خلق كل دابة من ما *) : (سورة النور : آية / ٤٥) .

راجع : الاشتقاق (٩٧ - ٩٨) ، الصباح المنير (٢٢٤ / ١) .

طائفة من الاصطلاحات التي تخصهم ، كالنقض ^(١) ، والقلب ^(٢) ، والجمع ^(٣) والفرق ^(٤) للفقهاء .

(١) النقض لغة : الإبطال والحل ، يقال : نقضت الحبل نقضا حللت بهمه ، ونقضت ما أهرمه اذا أبطلته .

وفي الاصطلاح : هو وجود الوصف المعلن به دون الحكم .

فمثلا : لو روى الوالد ولده بحديدة فقتله ، قتل عد عدوان وهذه طعة القصاص في هذه الصورة وقد تخلف الحكم عنها مع وجودها فهذا نقض للعملة ، لأن الوالد سبب وجود الولد فلا يكون الولد سببا لعدم الوالد .

انظر : الصباح المنير (٢ / ٧٦١) ، المغرب (٢ / ٣٢٢) الحدود للهاجي (٧٦) ، التعريفات (٢٤٥) ، كشف اصطلاحات الفنون (١٤١١ / ٦) ، شرح تنقيح الفصول (٤٠٠) .

(٢) القلب في اللغة : من قلب الشيء قلبا - من باب ضرب - حوله عن وجهه .

وقلبت الرءا حولته وجعلت أعلاه أسفله ، ومنه قوله تعالى (وقلبوا لك الأمور) .

وفي الاصطلاح : جعل المعلول طعة ، والعلة معلولا ، وقيل هو : ثبوت الحكم بدون طعة .

انظر : الصباح المنير (٢ / ٦١٨) ، المغرب (٢ / ١٩٠) التعريفات (١٧٨) ، كشف اصطلاحات الفنون (١١٧٣ / ٥) .

(٣) - (٤) الجمع لغة : الضم وهو مصدر (جمع) من باب منع .

وفي الاصطلاح هو : أن يجمع بين الأصل والفرع لعملة مشتركة بينهما لبصح القياس .

ومقابلته (الفرق) وهو أن يفرق بينهما بأحد ما يختص بأحدهما لئلا يصح القياس . وهو مصدر (فرق) من باب " قتل " يقال : فرقت بين الشيء فرقا فصلت أبعاضه ومنه قوله تعالى (فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين) انظر : الصباح (١ / ١٥٧) المغرب (١ / ١٣٢) كشف اصطلاحات الفنون (٣٣١ / ١) .

والجواهر ، والعرض ، والكون^(١) للمتكلمين والرفع ، (والجبر ، والنصب^(٢))
للنحاة .

ولا يستراب في انقسام المجاز الى نحو هذه الثلاثة ، فان الانسان
الستعمل في الناطق مجاز لغوي ، والصلاة الستعملة في الدعا ، مجاز
شرعي ، وان كانت حقيقة لغوية ، والدابة الستعملة في كل ما يدب مجاز
عرفي ، وان كانت حقيقة لغوية .

وانذا عرفت هذا فاعلم أن المراد من الوضع : وهو تعيين اللفظة بازاء
معنى بنفسها في التعريفين^(٣) - مطلق الوضع قيد دخل فيها الأقسام الستة .
وقوله :- ((لاتصل بينهما معنى . . . أو ذاتا)) :- من تنمة تعريف
المجاز . واحترز به عما اذا استعمل لفظ السما في الأرض مثلا فانه ليس
بمجاز وان كان مستعملا في غير ما وضع له ، بل هو وضع جديد .

وقيل : هو احتراز عن الهزل ، فان الهزل أن يراد بالشئ غير
ما وضع له . ولهذا قيل : المجاز لا يجري في كلام صاحب الشرع ، لأن المجاز
والهزل سواء .

وأجيب عنه / بمنع المساواة فان المجاز أريد به غير ما وضع له اللفظ
لا اتصال بينهما ، والهزل لم يقصد به ما وضع له اللفظ ، ولا ماصح له بطريق الاستعارة .

(١) الكون : هو اسم لما حدث دفعة كانقلاب الماء هوا .

انظر : التعريفات (١٨٨) ، كشاف اصطلاحات الفنون (١٢٧٤) .

(٢) في " د " (النصب والجبر) .

(٣) أي في تعريف الحقيقة والمجاز .

والأظهر أنه ليس بداخل في التعريف . لأنه لم يرد به شيء أصلاً ، فلا حاجة

إلى الاحتراز عنه بقوله لاتصال بينهما ، بل هو احتراز عما ذكرنا . (١)

ولا يقال : تعريف المجاز غير جامع ، لخروج التجوز بتخصيص الاسم^(٢)

ببعض سمياته في اللغة : كتخصيص الدابة بذوات الأربع^(٣) منه إذ ليست

هي مستعلة في غير ما وضعت له .

وخروج التجوز بزيادة الكاف في مثل قوله تعالى : (ليس يكثله شيء)^(٤) ج (٣٢)

(١) انظر: تفصيل الكلام على المجاز في الاصطلاح في : (روضة الناظر

مع شرحها : (١٥/٢) المنار مع شرحه وحواشيه (٣٧٠) ميزان الأصول

(٣٦٧) شرح تنقيح الفصول (٤٤) ، الآمدى (٣٨/١) التقدير

والتحبير (٢٣/٢) الحدود للهاجي (٥٢) والمحلى على جمع الجوامع

وحاشية البناني عليه (٣٠٥/١) ، فوائح الرحموت (٢٠٣/١) الوصول

إلى الأصول (٩٧/١) فتح الغفار (١١٨/١) ، الخصائص (٤٤٢/٢)

الصاحبى (١٩٧) .

(٢) أى : التكلم بالمجاز (الصحاح مادة جوز (٨٧١/٣) تاج العروس :

(٧٨/١٥)

(٣) الضمير في " عنه " يعود إلى " تعريف المجاز " .

(٤) سورة الشورى (١١) .

والآية ليس فيها مجاز زيادة كما يدعى القائلين بوجود المجاز في القرآن ،

لأن العرب تطلق " المثل " وتريد به الذات فهو حقيقة في محله . ودليله

وجوده في القرآن كقوله تعالى : () وشهد شاهد من بني إسرائيل على

مثله () : أى شهد على القرآن أنه حق .

وقوله تعالى : () فان آمنوا بمثل ما آمنتم به () : أى بما آمنتم به ، وتدل

له قراءة ابن عباس : فان آمنوا بما آمنتم به " . وتروى عن ابن سمود أيضاً .

(١) عنه لعدم استعمالها في شئ . أصلاً .

وغير مانع : لدخول الحقيقة العرفية والشرعية فيه ^(٢) لكونهما مستعملتين

في غير ما وضعتا له والحقيقة من حيث هي حقيقة لا تكون مجازاً ^(٣) د (١٥ / أ)

لأننا نجيب عن الأول : بأن حقيقة المطلق / مخالفة لحقيقة المقيد ب (١٩ / ب)

من حيث هما كذلك ، وإذا كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق كل دابة فاستعماله

(=) وجاب أيضاً بأن أداة التشبيه كررت لتأكيد نفي السلبية المنفية في الآية

والعرب ربما كررت بمعنى الحروف لتأكيد المعنى ، كتكرير أداة النفي في

الجمع بين " ما " و " أن " لتأكيد النفي ، كقول دريد بن الصمة

في الخنساء الشاعرة :

ما ان رأيت ولا سمعت به . . . كالיום طالي أنيق جـرب

وكالجمع بين " ان " و " ما " لتوكيد الشرط في قوله تعالى :

(فَأَمَّا نَذِيرٌ بِكَ) (فَأَمَّا تَتَقَفُّهُمْ) (وَإِنَّمَا تَخَافُنَ)

فان قيل هذه الزهادات لم تغير الاعراب والكلام فيما غيره .

فالجواب : أن تغير الاعراب بزيادة كلمة لنكتة ، أو نقصها للدلالة عليها

بالاقتضاء أسلوب من أساليب اللغة والحكم بأنه مجاز لا دليل عليه يجب

الرجوع اليه .

ملخصاً من (منع جواز المجاز في المنزل للتعبير والاعجاز) (٢٦)

(١) الضمير في " عنه " يعود الى " تعريف المجاز " .

(٢) في " د " يوجد محل العبارة بمـاض .

في الدابة المقيدة على الخصوص يكون استعمالا له في غير ما وضع له .

وعن الثاني : (^(١) بأنها لا نسلم أنها ^(٢) غير مستعملة لمعنى ، لأنها

استعملت لتأكيد التشبيه ^(٣) وهو معنى (.

فان ^(٤) الكاف اذا لم يكن لها معنى كانت مستعملة (في غير ما ^(٥))

وضعت له أولا (لأنها لما وضعت لمعنى كان استعمالها لا لمعنى استعمالا

في غير ما وضعت له ضرورة ^(٦)) .

وعلى هذا يصح / الاحتراز عن الهزل كما قالوا . هـ (١ / ٢١)

وعن الثالث : بأنها ^(٧) وان كانتا حقيقتين بالنسبة الى تواضع أهل الشرع

والصرف ، فلا يخرجان بذلك عن كونهما مجازين بالنسبة الى استعمالهما في

غير ما وضعتا له أولا في اللغة اذ لا تناقض بين كون اللفظ حقيقة باعتبار

ومجازا باعتبار آخر .

(١) العبارة ساقطة من " ب " و " د " .

(٢) الضمير في (أنها) يعود الى (الكاف) في قوله تعالى (ليس كمثله

شيء) .

(٣) كان ينبغي أن يقول : لتأكيد نفي التشبيه ، كما أنه في نحو زيد

كمثل الأسد تأكيد التشبيه نفسه ، بناء على أن شأن الحرف تأكيد مضمون

الجملة .

(٤) في الأصل وسائر النسخ (بأن) والصواب ما أثبتناه من " ج " .

(٥) في " د " (لانيها) .

(٦) ساقطة من " د " .

(٧) الضمير في (انهما) يعود على الحقيقة العرفية والشرعية .

ثم الحقيقة : اما " فاعلة " بمعنى " فاعل " من حق الشيء ، بحق
 اذا ثبت ، واما بمعنى " مفعول " من حققت الشيء ، أحقه ^(١) اذا أثبتته
 فيكون معناها الثابتة أو المثبتة في موضعها الأصلي .
 والتاء للتأنيث اذا كانت بالمعنى الأول ولشبه التأنيث :- وهو نقل اللفظ
 من الوصفية - الى الاسمية الصرفة كالنطيحة والأكلية اذا كانت بالمعنى الثاني ^(٢)
 لأن النقل ثان ، كما أن التأنيث ثان .

(١) في " د " (أى) .

(٢) لأن " فعلا " بمعنى " المفعول " يستوى فيه المذكر ، والمؤنث .
 وقال صاحب الفتح انها للتأنيث في الوجهين ، لأنه صفة غير جارية
 على موصوفها ، وانما يستوى المذكر والمؤنث في " فاعل " بمعنى
 " مفعول " اذا كان جاريا على موصوفه نحو : (رجل قتل) و (امرأة
 قتل) .

والا فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو : (مررت بمقتل بنى فلان)
 و (قتيلة بنى فلان) .

وفعل " بمعنى " فاعل " يذكر هو مؤنث سواء أجرى على موصوفه أم لا
 نحو : (رجل ظريف) و (امرأة ظريف) قال ابن مالك :

ومن " فاعل " كقتيل ان تبع موصوفه غالبا " التا " تتنوع
 انظر معنى الحقيقة لغة في : الصحاح (١٩٦٠ / ٤) .

المصباح المنير (١٧٤ / ١) ، المفردات للراغب الأصفهاني (١٢٦)
 مفتاح المعلوم للسكاكي (٥٩٠) ، ابن عقيل على ألفية ابن مالك

والمجاز " فعمل " بمعنى " فاعل " من الجواز بمعنى المهور والتمدى^(٢)
 لأن الكلمة اذا استعملت في غير موضوعها^(٣) (٤) فقد تعدت موضعها .
 وأعلم أن لفظ الحقيقة كما يطلق على الكلمة المستعملة في موضوعها بطريق^(٥)
 الاصاله قد يطلق على المعنى الذى وضع اللفظ له بطريق المجاز اطلاقا
 شائعا . وقد يطلق على ذات^(٦) الشئ . يقال : ما حقيقة هذا الشئ ؟
 وما حقيقة الانسان ؟ والمجاز فى مقابلة القسم الأول .

وأعلم أيضا أن اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز
 لأن شرطهما استعمال اللفظ بعد الوضع ، اما في موضوعه^(٧) ، أو في غير
 موضوعه^(٨) ، / للملاقة كما بينا ، وانتفا* المشروط . (بانتفا* الشرط)^(٩) أ (٢٠ / ب)

(١) وأصل (مجوز) بفتح الميم والواو ، نقلت حركة " الواو " الى " الجيم
 فسكنت الواو وانفتح ما قبلها وهو الجيم فانقلب الواو ألفا على القاعدة
 فصار " مجازا " .

انظر: ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢٢٨ / ٤ ، ٢٣٣)

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٨٢٠ / ٢) تاج المروس (٧٥ / ١٥) ،

المصباح المنير (١٤٠ / ١) المغرب (١٦٨ / ١)

(٣) في " د " (موضعها) .

(٤) في " ج " زيادة (الأصل) .

(٥) في " د " (موضعها) .

(٦) أى ماهيته والحقيقة بهذا المعنى لا يقابلها المجاز .

• انظر: كشاف اصطلاح الفنون (٨٣ / ٢) فما بعده .

(٧) - (٨) في " ب " (موضعه) .

(٩) ساقطة من " د " .

(١) ستفن عن البيان .

والى ما ذكرنا اشارة في قوله : " أريد به ما وضع له " " أريد به غير
ما وضع له " .

واذا ثبت أنه لابد من أن يكون بين محل الحقيقة ، ومحل المجاز (٢)

اتصال يكون ذلك باضا على استعمال اللفظ في محل المجاز اذ لو لم يكن

بينهما (٣) اتصال في نفس الأمر ، أو كان ولكن لم يعتبره الستمل كان ذلك

الاستعمال ابتداءً وضع آخر ، وكان ذلك اللفظ مشتركاً / لامجازاً . ج (٣٣)

فاعلم أن الملما " وان بلغوه الى خمسة وعشرين (٤) نوما بالاستقرا " : كاطلاق

اسم السبب على المسبب ، واسم الكل على البعض ، واسم الملزوم على اللزم

والخاص على العام وعكسها ، وتسمية الشئ باسم ما كان ، واسم ما يسؤل

اليه وغيرها - كما بينها في كتاب " الكشف (٥) " -

(١) في " ب " ستفن .

(٢) في " ج " زيادة (بين) .

(٣) أى بين محل الحقيقة ، ومحل المجاز .

(٤) ذكر الرازى من أنواع العلاقات اثني عشر نوما ، وأحصى السيوطي عشرين

نوما ، والفتوحى خمسة وعشرين . وقال الصفى الهندى : والسفدى

يحضرنا من أنواعها أحد وثلاثون نوما " ثم عددها .

ومن اسباب هذا الاختلاف في العدد أن بعضها يندرج تحت البعض

بآخر ، وفي " الابهاج " ذكر العلاقات جميعها وأشار السى

المتداخل منها .

انظر: المحصول (٤٤١/١/١) ، الابهاج (١٦٤/١ - ٢٠١) الاتقان

(١٢٢/٣ - ١٣٧) مختصر من قواعد العلائق وكلام الاسنوء (٤٠٣/٢)

(٥) انظر: كشف الاسرار (٥٩/٢) فما بعدها .

فالشيخ - رحمه الله (حصره ههنا ^(١)) على المعنى والصورة بقوله :
 " معنى أو ذاتاً " وهو أضبط ما ذكروا ولا يكاد يشذ عنه شئ * ما ذكروا ^(٢)
 لأن كل موجود / من المحسوسات موجود بصورته ومعناه لاثالث ^(٣) ب (٢٠ / أ)
 لهما / فلا يثبت الاتصال (بين الشئين) ^(٤) إلا من أحد هذين الوجهين هـ (٣١ ب)
 وأراد بالمعنى المعنى الخاص المشهور ، إذ لو لم يكن خاصاً ،
 أولم يكن مشهوراً لما صحت الاستعارة ^(٥) حتى لم تجز تسمية شخص أسداً باعتبار

(١) في " ج " (ههنا حصره) .

(٢) في " ب " (ذكرنا) .

(٣) في " ج " زيادة (إذ) .

(٤) في " ج " (للشئين) .

(٥) الاستعارة لغة : من الماربة : أي نقل الشئ * من شخص إلى آخر حتى

تصبح تلك الماربة من خصائص المعار إليه . واستعار ، طلب الماربة .
 وفي اصطلاح أهل البلاغة هي : استعمال اللفظ في غير ما وضع له
 لملاقة الشابهة .

والاستعارة في عرف الأصوليين ترادف المجاز ، وعند أهل البيان قسم
 من المجاز .

راجع : الصباح المنير (٥٢٢ / ٢) الصباح (٧٦١ / ٢) تلخيص
 المفتاح للخطيب القزويني (١٢٠ و ١٢٩) شرح الايضاح له (٢١٣ / ٢)
 اسرار البلاغة (٢٠ ، ٢٨) ، دلائل الاعجاز (٥٣) ، كتاب الصنائع

ومنه قيل : لسقف الميت سماء^(١) . قال الله تعالى : (فليدبر بسبب السى
السط^(٢)) أى^(٣) السقف^(٤) . ثم المطر ينزل من السحاب فكان بينهما
اتصال صورة ، لا معنى . إذ لا مناسبة بين معنى المطر ، ومعنى السحاب
بوجه فسمى المطر باسمه في قولهم : ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم : أى
كنا في طين بسبب المطر ، حتى وصلنا اليكم .
وقول الشاعر^(٥) :

/ إذا نزل السماء بأرض قوم رمناء وإن كانوا غضاها . أ (١١ / ١)
أى : إذا نزل المطر بأرض قوم ، ونبت الكلأ رمناء ، وإن كانوا كارهين غضاها
ولم تلتفت إلى غضبهم .

وإذا ثبت أن طريق الاستعارة في الألفاظ اللغوية الاتصال^(٨) صورة

- (١) الصباح النبير (٣٤٢ / ١) .
- (٢) سورة الحج : آية / ١٥
- (٣) في " ب " زيادة (السى) .
- (٤) تفسير القرطبي (٢٢ / ١٢) .
- (٥) في " ب " (اتصالا) والصواب الرفع ، لأنه اسم كان " مؤخر .
- (٦) الشاعر هو : معود الحكماء معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب .
- معجم الشعراء (٣٩١) ، لسان العرب (٣٩٩ / ١٤) الأقتضاب
(٢٢٠) ، الفضليات (٣٥٩) .
- (٧) جاء في بعض الروايات " إذا سقط السماء " وفي بعضها " إذا نزل
السحاب " .
- (٨) في " ب " (للاتصال) .

أو معنى تجوز الاستمارة في الألفاظ الشرعية بهذين الوجهين أيما باتفاق بين الفقهاء ، خلافا لقوم^(١) . لأن المرب لما استعملت المجاز في كلامهم ووضعت طريق الاستمارة وعرف بالتأمل طريقه يكون اذنا منهم بالاستمارة لكل متكلم من جملةهم أو من غيرهم ، كصاحب الشرع متى وضع طريق التعليل كان اذنا بالقياس لكل من فهم ذلك الطريق ، .

ولأن الاتصال الذي هو طريق الاستمارة ليحقق في المشروع صورة ومعنى ، كما يتحقق في المحسوس ، فتجوز به^(٢) الاستمارة / (ج / ٣٤) فيـــــــــــــــــ

أيضا / (هـ / ٢٢ / ١) لأن جوازها متوقف / على معرفة الطريق ووجوده ب (٢٠ / ب) لا على التوقيف^(٤) .

ثم الاستمارة الجارية في المشروطات - بالمعنى الذي شرعته - نظير
الاستمارة في المحسوسات ، بالاتصال المعنوي ، كاستمارة الحوالة للوكالة ،^(٥)
فان معنى الحوالة : نقل الدين من ذمة الى ذمة . ومعنى الوكالة : نقل ولاية التصرف .

فلذلك استمار محمد - رحمه الله - لفظ الحوالة للوكالة ، فقال فيـــــــــ

(١) فمندهم لا تجرى الاستمارة في الألفاظ الشرعية : كالحوالة ، والوكالة والهبه والصدقة والميراث والوصية . . وغيرها وتجري في الألفاظ اللفظية . انظر : الميزان (٣٩٢) المنار مع شرحه وحواشيه (٤٠١) المسرأة (٢١٢) فتح الغفار (١٢١ / ١) ، كشف الاستار (٦٢ / ٢) ، فواتح الرحموت (٢٢٣ / ١) ، التلويح على التوضيح (١٤٥ / ١) ط / صبيح .

(٢) الضمير يعود على " الاتصال " .

(٣) أي في المشروع . (٤) أي : السماع .

(٥) الحوالة لغة : بفتح الحاء وكسرها مأخوذة من التحول بمعنى الانتقال يقال : حوّل الشيء من مكانه : نقله من مكانه الى آخر . وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع الآخر . وانما سعى هذا المقعد حوالة : لأن ==

وكذا الكفالة^(٢) بشرط براءة الأصيل^(٣) حوالة ، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل

كفالة ، لتشابهها في المعنى^(٤) .

وكذا الميراث^(٥) والوصية^(٦) بينهما اتصال معنوي من حيث ان كل واحد منهما

(١) في " ب " (كذلك) .

(٢) الكفالة لغة : الضم أو الالتزام ، وفي التنزيل : (وكفلها زكريا)

أى ضمها الى نفسه ، وفي الحديث : " أنا وكافل اليتيم كهاتين " وفي الاصطلاح : ضم ذمة الى ذمة في المطالبة مطلقا : بنفس أو بدين أو بعين .

أو التزام حق ثابت في ذمة الغير ، أو احضار من مضمونة ، أو بدين من يستحق حضوره .

ومن أسماؤها : الضمان ، والحالة ، والزمانة .

انظر : المغرب (٢٢٧ / ٢) ، الصباح (١٨١١ / ٤) ، المطلع

(٢٤٨) الطلبة (١٣٩) ، " الكتاب " مع شرحه " اللباب " (١٥٢ / ٢)

مواهب الجليل (٩٦ / ٥) الباقوت النفيس (٩١) ، مفردات الامام

أحمد (٣٩٩) .

(٣) أى براءته عن الدين .

(٤) وهو سهولة وصول الحق للمستحق .

(٥) الميراث : بمعنى الارث وهولفة البقاء ، وانتقال الشئ من قوم الى

قوم آخرين .

وشرعا : حق قابل للتجزؤ يثبت لمستحق بعد موت من له ذلك لقراءة

بينهما أو نحوها .

انظر : الصباح (٢٩٥ / ١) الصباح الصغير (٨١٤ / ٢) ، الطلبة (١٧)

" الكتاب " مع شرحه " اللباب " (١٨٦ / ٤) ، الشرح الصغير (٦١٥ / ٤)

الباقوت النفيس (١٢٩) مفردات الامام أحمد (٤٦٦ / ٢) .

(٦) الوصية لغة : من وصيت الشئ بالشئ اذا وصلت به ، وسى به المعنى

الشرعي ، لأن الموصى لما أوصى بها كأنه وصل ما بعد الموت بها قبله في

يثبت الملك بطريق الخلافة بعد الفراغ من حاجة الميت فيتجوز استتمارة أحدهما للآخر . قال الله تعالى : ((يوصيكم الله في أولادكم))^(٢) أى :
 ———— بـورث .

وكذا الهبة^(٣) والصدقة متصلتان معنى أيضا ، من حيث ان كل واحد منهما تعليق بغير عوض ، فتجوز استتمارة لفظ الهبة للصدقة فيما اذا وهب للفقير شيئا حتى لم يكن له الرجوع ، ولا يمنع الشيوع من الصحة فيمسا اذا وهب^(٤) للفقرين .

واستتمارة لفظ الصدقة للهبة فيما اذا تصدق على الغنى حتى كان له الرجوع ومنع الشيوع من الصحة اذا تصدق على غنيين .

(١) نفوذ التصرف . والوصية اسم بمعنى الصدر ثم سمي به الموصى به
 وشـرعا : تعليق مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ، سواء أكان الملك عنها أم منفعة .

وقيل هي : تبرع بحق مضاف - ولو تقديرا - لما بعد الموت ، ليس بتدبير ولا تعليق عتق .

المصاح (٢٥٢٥/٦) ، المغرب (٣٥٧/٢) ، الكتاب * مع شرحه
 * اللباب * (١٦٨/٤) ، الشرح الصغير (٥٧١/٤) ، الهياقوت
 النفيس (١٣٦) ، مفردات الامام أحمد (٤٦٣/٢) .

(١) كالتجهيز والديـن .

(٢) سورة النساء / آية (١١)

(٣) الهبة لفة : صدر وهب يهب وهبا وهبة بمعنى : أعطى بلا عوض ،

وفي التنزيل : ((يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور))

وفي الاصطلاح : تعليق عين في الحياة بغير عوض .

انظر : المصاح (٢٣٥/١) ، القاموس المحيط (١٤٣/١) المصباح

(٨٤٢/٢) الطلبة (١٠٦) شرح الحدود (٤٢١) ، المطلع (٢٩١) ،

مفردات الامام أحمد (٤٥٧/٢) .

(٤) في " ب " و " د " (للفقرين) .

والاستعارة الجارية بين السبب والسبب ، والعلة والحكم في الشرعيات بالمجاورة التي بينهما نظير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال الصوري ، كما أشار (إليه الشيخ - رحمه الله -)^(١) بقوله : " والاتصال سببا من هذا القبيل " : أي من قبيل الاتصال الذاتي ، لأنه لا مناسبة بين السبب والسبب معنى ، إذ معنى السبب : الإفضاء إلى الشيء ومعنى السبب ليس كذلك .

/ ومعنى العلة الإيجاب والاثبات ، ومعنى الحكم ليس كذلك . أ (٢١ / ب)
فلا يمكن إثبات المناسبة بينهما معنى بوجه ، ولكن العلة والحكم يتجاوران ، وكذا السبب والسبب ، فكان هذا الاتصال من قبيل اتصال المطر بالسحاب .
وخص هذا القسم^(٢) بالإيراد دون القسم الأول^(٣) ، لاحتياجه فيه^(٤) إلى بيان الفرق بين اتصال^(٥) العلة بالحكم ، وبين اتصال السبب بالسبب د (١٦ / ب)

(١) عطف على قوله " الاستعارة الجارية في الشروط " .

(٢) أي : الذاتي لا المعنوي .

(٣) في " ج " (الشيخ - رحمه الله - إليه) .

(٤) أي الماتن .

(٥) أي قسم الاستعارة في الشروط بالاتصال الصوري .

(٦) أي قسم الاستعارة في الشروط بالاتصال المعنوي .

(٧) أي الماتن .

(٨) الضمير في " فيه " يعود على " القسم " في قوله " وخص هذا القسم

بـالإيراد " .

(٩) في " ب " (الحكم بالعلة) .

الذي عليه تهتني المسألة الخلافية وهي استعارة ألفاظ الطلاق للمعتق
 كما ستعرف ، بخلاف القسم الأول فإنه مطرد لا حاجة فيه الى بيان فـرق .
 ونصب " سبها " على التمييز من المفرد وهو الاتصال من غير أن يوجد
 شرطه وهو تمامه بنون الجمع أو التثنية أو التنوين / أو الاضافة ، كما في هـ (٣٣ / ب)
 قولك : عشرون درهما ، ومنوان سنا ، وراقود خلا ، وملئ الاناء سلا / ب (٣٣ / ج)
 اما الحاقا للام بالاضافة من حيث ان اللام تمنع من الاضافة كالاضافة ^(١) ، فكما
 أن المضاف لا يضاف ، فكذلك ^(٢) ما دخل عليه اللام لا يضاف فيتم بها ^(٣) المفرد
 كما يتم بالاضافة .
 او الحاقا لها بالتنوين / من حيث انه لولاها ^(٤) لدخل التنوين فيه ج (٣٥)
 كما الحق البناء ^(٥) في قولك : أحد عشر درهما ، باعتبار أنه لولا ^(٦)
 لدخل التنوين ، فيتم بها ^(٧) الاسم .

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) ساقطة من " ج " و " د " .

(٣)-(٤) الضمير يعود على (اللام) .

(٥) الضمير في " به " يعود على التنوين .

(٦) أي لولا البناء .

(٧) الضمير يعود على (السلام) .

وأما تسامحا لحصول المقصود وهو فهم المعنى ومثله في كلام المشايخ
غير غريب ، لأن نظرهم الى تصحيح المعاني وتقويمها لا الى الألفاظ .
ثم السبب لفظة : ما يتوصل به الى الشيء ، ويقضى اليه ، ومنه يسمى
الحبل سببا للتوصل به الى الماء^(١) فيتناول العلة لوجود معنى الافضا فيها
كما يتناول السبب المصطلح فيدخل في قوله : (والاتصال سببا) الاتصال
بين العلة والحكم ، كما يدخل الاتصال بين السبب والسبب ، فلذلك قال
الشيخ - رحمه الله - : (وهو) : أي ، الاتصال من حيث السببية (نوهان)
قوله : (وانه) : أي هذا الاتصال^(٢) ، (يوجب) : أي يثبت ويجوز
(الاستمارة من الطرفين) حتى جاز ذكر الحكم وإرادة العلة ، كما
جاز عكسه^(٣) ، لأن كل واحد منهما مفتقر الى الآخر^(٤) ، اذ الحكم لا يثبت
الا بعلمته ، فيكون مفتقرا الى العلة وتابعا لها من حيث الوجود . والعلة لم
تشرع ولم تقصد لذاتها وانما شرعت للحكم حتى لا تكون مشروعة في محلل

(١) الصحاح للجوهري (١ / ١٤٥) ، الصباح الخير (١ / ٣١٠) .

(٢) أي اتصال الحكم بالعلة .

(٣) أي ذكر العلة وإرادة الحكم .

(٤) ولما كانت جهة الافتقار مختلفة لم يلزم الدور ، فالعلة مفتقرة الى الحكم

من حيث الشرعية والمقصود ، فانها لم تشرع الا له والحكم مفتقر الى

العلة من حيث الثبوت ، لأنه لا يثبت بدون طته .

انظر: المنار مع الشرح والحواشي (٤٠٢) .

لا يتصور شرع الحكم فيه ، نحو بيع الحر ، ونكاح المحارم ، فكانت مفتقرة الى الحكم ، وتابعة له من حيث الغرض بمنزلة الآلة للشيء * ، ولهذا سعى أهل الأصول الأحكام " العلل المالبة " (١) . والأسباب " العلل الآلية " (٢) . وإذا كان كذلك استوى اتصال كل واحد منهما بالآخر فيعم جواز الاستعارة (٤) من الجانبين (٥) .

/ قوله : - ((ولهذا قلنا)) - أى ولأن جواز الاستعارة يعم الجانبين (٦) (٣) / قلنا كذا .

والسألة على أريهة أوجه :

أحدها : الحلف على ملك عبد منكر ، بأن قال : ان ملكت عبدا فهو ححر ، فملك نصف عبد وءاه ثم ملك النصف الباقي ، حقق هذا النصف في القياس

(١) في " د " (للعلل) .

(٢) أى غائية فانها فائدة وضع الأسباب فواتح الرحموت . (١ / ٢٢٤ . ٠٠)

(٣) أى فانها آلة لتحصيل الأحكام . المرجع السابق .

(٤) في " ب " و " هـ " زيادة (من) .

(٥) أى يجوز استعارة العلة للحكم والحكم للعلة .

(٦) في " ج " (تعمم) .

(٧) يقال : حقق العبد . يمتق العبد - بالهنا* للمعلوم من باب ضرب - لازم يتمدى بالهزة فيقال : أعتقه فهو معتق - على قياس الباب - ولا يتمدى بنفسه . ولهذا قال في البار : لا يقال : حقق العبد وهو ثلاثي هني للفعول ، ولا أعتق بالآلف هنيا للفاعل ، بل الثلاثي لازم ، والرباعي متمدد ولا يجوز عد معتوق " ، لأن مجي " مفعول " من " أفعلت " شأن سموع لا يقاس طيه .

انظر: الصباح السني (٢ / ٤٦٥) ، المغرب (٢ / ٤١) .

لأن الشرط ملك العبد مطلقاً من غير شرط الاجتماع ، وقد حصل فيه متسوق
هذا النصف كما في فصل الشراء .

وفي الاستحسان لا يمتنع ، لأن الملك المطلق يقع على كماله وذلك بصفة
الاجتماع يكون^(١) فاختص به .

الآثر^(٢) أن الرجل يقول : والله ما ملكت ما أتى درهم قط ، ولعله قد ملكها
وزيادة متفرقة ، ولكن لما لم يجتمع في ملكه بعد صادقا والمطلق قد يتقيد
بدلالة العادة ، كمطلق اسم الدراهم يتقيد بنقد البلد فمطلق الملك ههنا

يتقيد بالاجتماع بدلالة العادة / أيضا ، . هـ (٢٣)

وكان أبو بكر الاسكاف^(٣) — رحمه الله — اذا أراد تفهيم أصحابه هذه

المسألة دعا بحمال كان على باب سجده فيقول : يا فلان^(٤) هل ملكت / مائة ب (٣١ ب)

(١) أى على كماله .

(٢) في " ج " و " د " (يرى) .

(٣) هو : محمد بن أحمد أبو بكر الاسكاف البلخي ، من كبار أئمة بلخ ،
من آثاره شرح " الجامع الكبير " للشيباني في فروع الفقه الحنفي توفي
سنة ٣٣٣ هجرية .

انظر : الفوائد (١٦٠) ، كشف الظنون (٥٦٩) هدية العارفين

٠ (٣٧ / ٢)

(٤) واسمه اسحاق ، وكان أيضا خادماً الاسكاف هو اب سجده ، وكان كلما
أراد تدريس هذه المسألة يدعو مسأله حتى عرفت المسألة بالاسحاقية .

* المنار مع شرحه وحواشيه (٤٠٤) ، هامش (أ) و (د) .

أنه يحنث في يمينه .

فإذا اشترى الباقي بعد بيع النصف الأول فقد اجتمع الكل / في عقد ، د (١٦ / ب)

فوجب الحنث ، إلا أن يعنى أن يشتري هذا كاملا فيدين فيما يمينه ويمن

الله تعالى ، ولا يدين في القضا ، لأنه نوى تخصيص العام .

والثالث والرابع : أن يعقد اليمين على ملك عبد يمينه ، أو شراء عبد يمينه ^(١)

والسألة بحالها يعتق النصف في الفصلين ، بخلاف العبد المنكر ، لأن

الاجتماع صفة مرفوعة فيعتبر في غير المعين ولا يعتبر في المعين ، لأنه

تمصرف ^(٦) بالاشارة اليه ^(٧) . كمن حلف لا يدخل هذا الدار ، لا يعتبر فيها صفة

العران ، وتعتبر في غير المعينة .

ولأن الانسان في العادة انما يستجيز من نفسه أن يقول : ما ملكك الف

درهم ، مردها بصفة الاجتماع ، لا بصفة الافتراق في غير المعين ، ولا يستجيز

(١) في " ب " (تمعد اليمين) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) كأن أشار اليه وقال : ان اشتريت هذا العبد ، ونوى به الملك أو ان

ملك هذا العبد ونوى به الشراء ، فاشترى نصفه ثم باعه ، ثم اشترى

النصف الآخر .

(٤) في " ج " (فتمتبر) .

(٥) في " ج " (تمتبر) .

(٦) في " هـ " (يصرف) .

(٧) والصفة في الحاضر لغو ، هامش (هـ) .

ذلك في المعين لا يقول ما ملكت هذا الألف اذا ملكه متفرقا .

وذلك لأن بدون الإشارة الى المعين / قصد نفي الغنى عن نفسه ، ولم أ (٣٣ ب)

يحصل له الغنى اذا كان ملكه متفرقا ، وفي المعين قصد نفي ملكه عن

المحل ، وقد كان ملكه على المشارئها ، وان كان في أزمنة متفرقة كذا في

شرحي الجامع لشمس الأئمة وفخر الاسلام - رحمهما الله - .

والمراد من قوله : (يمتق هذا النصف) في فصل الشراء : هو أن

يكون الشراء صحيحا ، فان كان فاسدا لم يمتق وان اشتراه جملة لأن شرط

حنثه ^(١) قبل أن يقبضه ولا ملك له فيه قبل القبض ، ألا ترى ^(٢) أنه لو اعتقه

لم ينفذ ، ف

فان كان في يده حين اشتراء عتق اذا كان مضمونا بنفسه في يده حتى ينوب

قبضه عن قبض الشراء فيصير متلكا بنفس الشراء فيمتق لوجود الشراء كذا

في المبسوط ^(٥) .

قال المبد الضعيف ^(٦) - عصمة الله - ينفي أن يكون قوله : يمتق

(١) في " د " (ثم) وهو تصحيف من الناسخ .

(٢) في " د " (يرى) .

(٣) كأن قبضه قبل الشراء قبض غصب ، فانه يكون مضمونا بنفسه ، أما ان

قبضه قبض وديعة ، كأن كان وديعة عنده قبل الشراء أو طرية أو أمانة

فلا يكون مضمونا بنفسه .

(٤) في " ب " (الشرط) وهو أنسب .

(٥) انظر المبسوط للسرخسي () .

(٦) في " هـ " (رضي الله عنه) وهو تصرف من الناسخ .

النصف في هذه المسائل قول / أبي حنيفة - رحمه الله - فأما عندهما^(١) (٢٣ ب)
 فينبغي أن يعتق كله ثم تجب السعاية في النصف أو الضمان للاختلاف^(٢)
 المعروف في تجزئ الإعتاق .

قوله : (فان عني باحدهما الآخر) : هو التقريب^(٣) ، يعني : ان عني
 بالملك الشراء حتى لا يشترط الاجتماع فيه فيعتق النصف بصدق^(٤) ديانة وقضاء
 لأنه استعمار الحكم لعلته فيجوز وفيه تغليب عليه فيصدق القاضي / أيضا بـ (٣٣ / ١)
 وان عني بالشراء^(٥) الملك حتى يشترط الاجتماع فيه ، فلا يعتق النصف الباقي
 بصدق ديانة لأنه استعمار العلة لحكمها فتجوز^(٦) ولكن لا يصدق القاضي لأنه
 نوى ما فيه تخفيف عليه ، فلا يقبل قوله للتهمة لا لعدم صحة الاستعارة .
 ثم المراد من قول المشائخ في أشال هذه

- (١) أي عند صاحبهين : محمد بن الحسن ، وأبي يوسف .
 (٢) في " ب " (للسعاية) وهو سهو من الناسخ .
 (٣) " التقريب " لغة : من " القرب " بمعنى " الدنو " . والتقريب
 اصطلاحاً : هو سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب .
 فالمؤلف لما فرغ من تقديم تمهيد للمسألة فرع عليه ما هو المقصود ، وهو
 بيان جواز الاستعارة من الطرفين .
 (٤) في " ج " (صدق) .
 (٥) من باب استعارة العلة للحكم .
 (٦) في " ج " (فيجوز) .

الصورة : يدين / ديانة لا قضا : أنه اذا استفتى ج (٣٧)

فقيهها ، يجيئه على وفق ما نوى ، ولكن القاضي يحكم عليه

بموجب كلامه ، ولا يلتفت الى نيته ، اذا كان فيما نوى

تخفيف عليه كما لو استفتى احد عن فقيه ان لفلان على السف

درهم وقد قضيته ، هل برئت من دينه ؟ يفتيه بالبراءة .

وانذا سمع القاضي ذلك منه يقضى عليه بالدين الا ان

يقيم بينة على (١) الايفاء (٢) . كذا في بعض شروح الجامع (٣) .

..... ❦

(١) ساقطة من (ج)

(٢) في " ج " (بالايفاء)

(٣) شرح البرهاني على " الجامع الكبير " لمحمد بن الحسن الشيباني (د) .

والثاني : اتصال الفرع بما هو سبب محض ليس بعلة وضعت له كاتصال زوال ملك المتعة بالفاظ العتق تبعا لزوال ملك الرقبة وأنه يوجب استعارة الأصل للفرع ، والسبب للحكم دون عكسه ، لأن اتصال الفرع بالأصل في حق الأصل في حكم العدم لاستغنائه عن الفرع . وهو نظير الجملة الناقصة اذا عطف على الكاملة توقف أول الكلام على آخره لصحته وافتقاره اليه فلما الأول فتمام في نفسه لاستغنائه عنه .

*** *** ***

قوله : - ((والثاني)) - :

أي النوع الثاني من الاتصال سببا ، - ((اتصال الفرع)) - : أي الحكم
(١)
- ((بما هو سبب محض ليس بعلة وضعت له)) - :

(٢)
لفظ السبب يطلق على العلة كما يطلق على غيرها لأن معنى الاقتصاء في العلة أكثر منه في غيرها ، لكونها موجبة للحكم .

فبقوله : - ((محض)) - : احتراز عن العلة ، إذ السبب المحض ، لا يكون موجبا للمسبب (٣) بذاته بحال .

(٤)
ثم من شرط السبب المحض أن لا يكون الحكم مضافا اليه ، ولا العلة التي تخللت بينه وبين الحكم . (٥)

(١) الضمير في " له " يعود على " الفرع " أو " الحكم " لانهما هنا بمعنى واحد .

(٢) يقال : البيع سبب الملك ، والنكاح سبب الحمل ، والزنا سبب الحد ، ويراد به العلة . انظر : كشف الاسرار (٢ / ٧١) .

(٣) أي الحكم .

(٤) العائد في " اليه " يعود الى " السبب " .

(٥) أي : ولا تكون العلة التي تخللت مضافة الى ذلك السبب أيضا ، لأن العلة المتخللة لو كانت مضافة اليه لما كان سببا محضا ولكان سببا في معنى العلة إذ السبب ما يكون مفضيا - طريقا - الى الحكم ولا يضاف اليه وجوب الحكم ولا وجوده . والمحض ما يكون كذلك ولا يوجد فيه شائبة العلية ويسمى سببا حقيقيا . انظر : المنار مع شرحه وحواشيه (٤٠٦) ، النامي (٢٦) ، قمر الاقمار (١٠٦) كشف اصطلاح الفنون (٣ / ١٢٢) فما بعدها .

(١) والمراد ههنا انتفاء اضافة الحكم اليه دون علقته ، بدليل أن العلة
 -وهي زوال ملك الرقبة - فيما ذكر من التظير أضيفت ^(٣) الى السبب
 وهو قوله : أنت حرة ، وان لم يضاف الحكم - وهو زوال ملك المتعة - اليه .
 فلذلك فسره بقوله : - ((ليس بعلة وضعت له)) - : يعنى المراد من
 السبب المحض : أن لا يكون علة موضوعة للفسخ ، لا ان ^(٤) / (١/٢٣)
 لا تكون العلة مضافة اليه أيضا ، فان ذلك ليس بشرط ههنا . كاتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العتق ، تبعا لزوال ملك الرقبة .

فانه اذا قال لامته : أنت حرة أو حررتك ، أو " اعتقتك " يزول به
 ملك الرقبة ، وبواسطة زواله ، يزول ملك المتعة حتى لم يحل له الاستمتاع
 بها بعد الا بالنكاح . فكان قوله : " أنت حرة " ونحوه سببا لزوال ملك
 المتعة لكونه مقضيا اليه ^(٦) د (١/١٢) لا علة لتخلل الوساطة / وهى هـ (١/٢٤)
 زوال ملك الرقبة . - ((وانه)) - : أى هذا النوع من الاتصال لا يوجب

(١) أى من قول الماتن ((ليس بعلة وضعت له))

(٢) أى الى السبب .

(٣) فى " ج " تقدمت هذه العبارة بعد قوله (بدليل أن)

(٤) أى : للحكم .

(٥) أى الى السبب .

(٦) أى السبب ، وهو فى المثال قوله " أنت حرة " .

(٧) أى الى " الحكم " وفى المثال : " زوال ملك المتعة " .

أى يجوز - ((استعارة الأصل للفرع والسبب ^(١) للحكم دون عكسه)) - أى عكس المذكور . يعنى لا يجوز استعارة الفرع للأصل ، والحكم للسبب لأن الشرط في صحة الاستعارة أن يكون المستعار له متصلاً بالمستعار منه ، ليصير بمنزلة ^(٢) لازم من لوازمه ، فيصح ذكر الملزوم ^(٣) وإرادة اللزم ^(٤) ، والمسبب مفتقر إلى السبب افتقار الحكم إلى العلة لقيامه به ^(٥) ، فيصح / ذكر السبب وإرادة ب (٢٢/ب) ما هو من لوازمه تقديراً ، وهو المسبب . حتى لو قال لامرأته : " حررتك " أو اعتقتك أو " أنت حرة " . وأراد به الطلاق ، وقع الطلاق .
فاما السبب فمستغن ^(٦) في ذاته عن المسبب لقيامه بنفسه ، وحصول حكمه الأصلي ^(٧) الذى وضع له به ^(٨) ، وثبوت المسبب به ^(٩) من الأصل -
ور

(١) العطف هنا عطف تفسير - كما سيأتى - ليعلم أن المراد من الأصل والسبب ، ومن الحكم والفرع أمر واحد .

- (٢) الضمير فى (لوازمه) يعود على " المستعار منه " .
(٣) المراد به " السبب " .
(٤) المراد به " المسبب " .
(٥) أى لقيام " المسبب " بالسبب . . .
(٦) فى " ب " (فمستغنى) .
(٧) والحكم الأصلي للسبب في المثال المذكور هو " زوال ملك الرقبة " .
(٨) ، (٩) العائد فى " به " يرجع إلى " السبب " .

(١) الاتفاقية ، فان شراء الأمة المجوسية ، والاخت من الرضاعة ، والعبيد

والبهيمة ، جائز لحصول موجهه الاصلى وهو الملك ، / وان لم يحصل ج (٣٨)

حل (٢) ، واذا كان كذلك لا يصير السبب متصلا بالمسبب ، ولا زما له لعدم

افتقاره اليه ، فلا يجوز استعارة المسبب للسبب ، الا اذا كان المسبب

مختصا بالسبب فحينئذ تجوز استعارة المسبب له ، كقوله تعالى اخبارا (٥)

(انى ارانى اعصر خمرا) (٦) اى عنباً . استعير اسم السبب للمسبب لاختصاص

الخمير بالعنب .

(١) اى من الامور التى تجعل تبعا ، لان المسبب محتاج الى السبب من حيث الثبوت ، والسبب لا يحتاج الى المسبب من حيث الشرعية ، اى لم يشرع السبب لذلك المسبب . فالعناق لم يشرع الا لاجل زوال ملك الرقبة ، وزوال ملك المتعة انما حصل معه اتفاقا ، لان العناق قد يوجد بدون زوال ملك المتعة ، كعقيق العبد ، والاخت من الرضاعة ونحوهما . انظر : " التلويح " على " التوضيح " (١٤٨ / ١) ط : صبيح ، قمر القمر (١٠٦)

(٢) اى " حل المتعة " وهو المسبب ههنا وقد تخلف المسبب ايضا مع وجود السبب .

انظر : المنار (٤٠٨) ، هامش (د)

(٣) ساقطة من " ج "

(٤) في " ب " (يجوز) .

(٥) اى حاكيا عن قول الفتى الذى دخل مع يوسف عليه السلام السجن .

(٦) سورة يوسف (٣٦) والخمر اسم للعنب في بعض اللغات ، قال الاصمعي اخبرني المعتمر بن سليمان انه لقي اعرابيا ومعه عنب ، فقال له : ما معك؟ فقال : خمير . وحينئذ لا مجاز في الية .

انظر : فتح القدير (٢٦ / ٣) قمر القمر (١٠٦) .

وكقولهم : " امطرت السماء نباتا " أي «ماء» مستوفى باسم مسببه وهو النبات ^(١)

لاختصاصه به . وكقول الراجز :

اقبل في المستن من ربابه . . . أسنمة الابل في سحابه . ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥)

سمى الماء باسم مسببه وهو أسنمة الابل . لأن الأسنمة لا ترتفع

الا بالنبات ، ولا يوجد النبات الا بالماء ، وذلك لأن المسبب اذا

كان مختصا بالسبب ، صار في معنى العلة والمعلول ، فيصير السبب

اذ ذاك متعلقا بالمسبب أيضا ، من حيث أن المسبب لما لم يحصل الابه ^(٦)

مع كونه مطلوبا ، صار كأن السبب موضوع له ، ومفتقرا اليه ، نظرا الى

الغرض كافتقار العلة الى المعلول ، فيحصل الاتصال من الجانبين .

لا ترى ان الخمر لما اختصت بالعنب صار العنب متصلا بها ومفتقرا اليها ^(٧)

(١) أي الماء

(٢) المستن : موضع الاستئان من " استن الغرس " ونحوه اذ عدا . ومنه
المثل : " استئت الفصال حتى القرى " .

انظره الصحاح (٢١٤٠ / ٥) ، تاج العروس (٢٤٢ / ١) .

(٣) ربابه : بفتح الراء - مفرد " رباب " بالفتح أيضا السحاب الابيض

المتلاصق . وقيل : هو السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون

السحاب . وقد يكون أسود ، وقد يكون أبيض . (الصحاح ٢١٢ / ١) ،

لسان العرب (٤٠٢ / ١) .

(٤) الابل : جمع ابل ، وأبل من أسماء الجموع التي لا واحد لها

من لفظها . الصحاح (١٦١٩ / ٤) .

(٥) في " ب " (من) .

(٦) في " ج " (السبب) وهو تحريف .

(٧) في " پ " و " د " (يرى)

- (١) من حيث ان الخمر ماء العنب ، ولا قيام للعنب بدون ماءه . وكذا
 (٢) النبات ، أو ارتفاع السنام لما لم يحصل الا بالمطر ، صار للمطر
 تعلق به من / حيث الغرض والحكمة فتجوز الاستعارة من الجانبين ٩ (٢٣ / ب)
 فلما زوال ملك المتعة بالفاظ العتق فقد حصل تبعاً واتفاقاً فكسان
 (٣) اتصاله بالأصل عدماً في حق الأصل ، فلا تصح استعارته له .
 فلهذا لو قال لامته : " انت طالق " أو " طلقتك " أو " انت
 باين " أو " انت حرام " ونوى به الحرية ، لا تعتق عندنا .
 (٤) (٥)
 (٦) وقال الشافعي - رحمه الله - : " تعتق وتصح هذه الاستعارة ،
 لان كل واحد من الطلاق والعتاق ، اسقاط مبنى على السرية
 (٨) (٩)

- (١) في " ج " (دون) .
 (٢) في " ج " (و) .
 (٣) أي السبب . وفي المثال قوله : " انت حرة " .
 (٤) في " ب " (يعتق) .
 (٥) وأحمد في رواية .
 انظره فتح القدير (٤٤٤ / ٤) ، المغني (٢٣٢ / ١) .
 (٦) ومالك وأحمد في الرواية الثانية .
 انظره حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لخليل (١٧٧ / ٨) ، روضة
 الطالبين (١٠٨ / ١٢) ، المغني في الموطن السابق .
 (٧) أي اذا نوى .
 انظره : المراجع السابقة .
 (٨) أي اسقاط حق . اذا التصرف اما اثبات كالبيع والاجارة ، والهبة ونحوها
 واما اسقاط كالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص ونحوها .
 انظره : (تغيير التنقيح (٣٧) " التلويح " على " التوضيح (١٤٩ / ١))
 ط / صبيح .
 (٩) السرية لغة : بمعنى التعدية . يقال : سرى الجرح الى النفس معناه :
 دام ألمه حتى حدث منه الموت . وقطع كفه فسرى الجرح الى ساعده : أي تعدى

(١) واللتزم ، حتى احتمل التعليق بالشرط ، والايجاب في المجهول . وسرى
الى الكل اذا وقع في بعض المحل . بأن قال : " نصفك طالق " او نصفك
حر " . ولم يترد بالرد ، ولم يحتمل الفسخ ، فكانا متشابهين معنى ، فتجوز
(٤)

(=) أثره ، وسرى التحريم ، وسرى العتق بمعنى التعدية .
قال في المصباح : " وهذه الالفاظ - أي العبارات - جارية على السنة
الفقهية وليس لها ذكر في كتب اللغة المشهورة .

والمراد بالسراية هنا : ثبوت الحكم في الكل بسبب ثبوته في البعض .
انظره المصباح المنير (٣٢٧ / ١) ، المغرب (٣٩٥ / ١) " التلويح " على
التوضيح (١٤٩ / ١) ط / صبيح ، تغيير التنقيح (٣٢) " فمر الاقمار (١٠٦)
مختصر من قواعد العلائي وكلام الاسنوي (٤٦٢ / ٢) .

(١) اللزوم : لغة : امتناع انفكاك عن الشيء . من " لزم " " يلزم " " لزوماً
بمعنى ثبت ودام .

والمراد به هنا : هو ما لا يقبل الفسخ ولا الرجوع فيه .
انظره الصحاح (٢٠٢٩ / ٥) ، المصباح المنير (٦٦٩ / ٢) التعريفات
(١٩١) ، " التلويح " على " التوضيح " ، " تغيير التنقيح " " فمر
الاقمار " في المواطن السابقة .

(٢) ، (٣) نتيجة كونه " اسقاط احتمل التعليق بالشرط ، واحتمل الايجاب
في المجهول نحو قوله : " أحدكما حر " لان الاثبات لا يحتمل شيئاً من
ذلك . هامش " د " و " هـ " .

(٤) العائد في (فكانا) يرجع الى الطلاق والعناق .

فتجوز استعارة الطلاق للعتاق ، كما جازعكسه .

وقلنا طريق الاستعارة منحصر على الاتصال ذاتا أو معنى وقد عدم الاتصال ب (٩ / ٢٣)

ذاتا لما بيئنا أن اتصال السبب بالمسبب في حكم العدم ، وكذا معننى ،

لان معنى الطلاق رفع القيد لغة وشرعا ، ومعنى العتاق اثبات القوة لنفسه

وشرعا على ما عرف وليس بين ازالة القيد لتعمل القوة الثابتة عليها ، وبين

اثبات القوة بعدما عدت مشابهة . كما ليس بين اطلاق الحى ، واحياء

الميت مشابهة . واذا عدم الاتصال ذاتا ومعنى لاتصح الاستعارة . (١)

وقوله : - ((والسبب للحكم)) - تفسير لقوله : - ((الاصل للفرع)) -

وفائدته دفع وهن من يتوهم أن المراد من الاصل العلة ، ومن الفرع

المعلول كذا قيل .

وقيل : الاصل والفرع ، اعم من السبب والمسبب ، فيتناول غير

المشروعات . والسبب والمسبب مختصان بالمشروعات . ويؤيده / ما ذكره ج (٣٩)

/ شمس الائمة - رحمه الله - * لا يصح استعارة الحكم للسبب كما لا يصح (١٢ / ب) د (٣)

استعارة الفرع للأصل * . (٤)

(١) واعترض صاحب " التلويح " ولم يسلم بأن الاعتاق : اثبات القوة وقال : " بل

هو ازالة الملك " . انظره التفصيل في المسألة في : " التلويح " على

" التوضيح " (١٥٠ / ١) ط / صبيح ، فواتح الرحموت (٢٢٥ / ١)

المرة (٢١٨) .

(٢) ، (٣) في " ب " (تصح) وفي " اصول السرخسي " " يصلح " .

(٤) انظره " اصول السرخسي " (١٨٢ / ١) .

قوله : — ((وهو)) — : أى الاتصال بين السبب والمسبب الذى هو
 ثابت من أحد الجانبين نظير اتصال الجملة الناقصة بالكاملة ، فى قوله :
 زينب طالق وعمة مثلا ، فان قوله : زينب طالق " جملة تامة لوجود
 طرفيها ، وقوله : " وعمة " جملة ناقصة لافتقارها الى الخبر . ولهذا
 لو انفردت ، لاتفيد شيئا ، لكنها بواسطة واو العطف تعلقت بالاولى ، فتوقف
 حكم الاولى ليصح اشتراكهما فى الخبر ، وتصير الثانية مفيدة مثل الاولى ،
 فيقع الطلاق عليهما ، ولكن هذا التوقف ثابت بالنسبة الى الجملة الناقصة
 لافتقارها الى الخبر ، وبالنسبة الى الاولى ، هو فى حكم العدم لكمالها فى
 نفسها .

وهو معنى قوله : — ((فاما الاول)) — : أى الكلام الاول — ((فتسام
 فى نفسه)) — .

والدليل على / التوقف فى حق الثانية ، وقوع الطلقات الثلاث فى ١ (٢٤/٩)
 قوله للمدخل بها : " انت طالق وطالق وطالق " . (٥)

- (١) فى " ب " (احدى) .
- (٢) المسند والمسند اليه .
- (٣) وهو وقوع الطلاق .
- (٤) أى : التوقف .

(٥) وهو مذهب الائمة الاربعة واكثر اتباعهم وجل الصحابة واكثر العلماء ، الا ان
 نوى بتكرير اللفظ تأكيد الاولى ولم ينو العدد فانها لم تقع الا واحدة .
 اما لو قالها مجتمعة دون ان يكرر اللفظ كان قال : انت طالق ثلاثا
 وتعين عليها ثلاثا فى الحال دون الرجوع الى نيته .

وزهب آخرون منهم : أهل الظاهر ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ،
 وابن القيم ، ورواية عن على ، وابن مسعود ، وابن عباس الى ان : طلاق = =

وعلى عدم التوقف في حق نفسها ، عدم وقوع الطلقة الثانية والثالثة

في قوله لغير / المدخول بها : " أنت طالق ، وطالق ، وطالق " هـ (٩/٢٥)

(١)

لأن الجملة الأولى لما لم تتوقف في نفسها ، ثبت موجبها قبل التكلم

(٢)

بالجملة الثانية وقد بان أن لا إلى عدة فيلغو ما بعدها . (٣)

(-) الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة فقط .

انظره الأم (١٨١/٦) فما بعدها ، المغنى (١٠٤/٧ ، ٢٧٤)

بداية المجتهد (٤٦/٢) ، الروضة (٧٨/٨) فما بعدها ، فتاوى

ابن تيمية (٧/٣٣) فما بعدها ، فتح القدير (٤٦٨/٣) فما بعدها

أضواء البيان (٢٢٢/١) فما بعدها .

(١) في " ج " زيادة (حق) .

(٢) في " ج " (فيلغوا) وهو خطأ .

(٣) أي ما بعد الجملة الأولى .

والحاصل : أن لمسألة طلاق الثلاث قبل الدخول صورتان :

الأولى : أن يطلقها ثلاثا مجتمعة بلفظ واحد كأن يقول لها : أنت طالق

ثلاثا . فيقعن عليها ثلاثا عند جمهور العلماء منهم الأئمة الأربعة والأوزاعي

وسفيان وغيرهم .

وروى عن ابن عباس والحسن البصري ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، وغيرهم

من التابعين : أنها تقع واحدة .

الثانية : أن يفرق الطلقات بتكرير اللفظ ثلاثا : كأن يقول : أنت طالق

أنت طالق ، أنت طالق ، كما في المثال الذي ذكره المؤلف .

قال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، وسفيان ، وأبو عبيد ، وغيرهم

تقع واحدة ، لأنها تبين بالأولى لا إلى عدة فلا يلحقها ما بعدها ،

فتصادفها الثانية والثالثة وهي أجنبية .

وفصل مالك وربيعة ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلى وغيرهم فقالوا : أن

قال لها ثلاث مرات أنت طالق سبعا متتابعات حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره .

• وإن هو سكت فيما بين التطلعات بان أن الأولى ولم تلحقها الثانية .

انظره " الكتاب " مع شرحه " اللباب " (٤٩/٣) فتح القدير (٤١/٤ ، ٥٤)

فما بعدها ، الإشراف (١٣١/٢) الأم (١٨٣/٥) الروضة (٧٩/٨) كشاف

القناع (٣٠٥/٥) .

ونظيره أيضا من الأصول اضافة الحكم في المحل المنصوص عليه الى المعنى

بالنسبة الى الفرع لتصح التعدية اليه ، وعدم اضافته اليه ^(١) ^(٢) بالنسبة الى نفس
^(٣) المنصوص عليه لعدم الافتقار اليه بوجود النص الذي هو أقوى منه .

^(٤) ومن الفروع : صحة اقتداء المتفل بمن يصلى صلاة مظنونة مع أنها

غير مضمونة على الامام مضمونة على المقتدى لكن عدم الضمان في حق الامام بعراض
 ظن يخصه فلا يظهر في حق المقتدى ، فتكون صلاته هذه مضمونة في حق المقتدى
 غير مضمونة في حق نفسه .

..... ❦

-
- (١) الضمير في (اضافته) يعود على (الحكم) .
 (٢) أى الى (المعنى) .
 (٣) ساقطة من (د) .
 (٤) في " د " (لمن) .

[حكم الحقيقة والمجاز]

وحكم المجاز : وجود ما أريد به خاصا كان أو عاما كما هو حكم الحقيقة
ولهذا جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - " لا تتبعوا الدرهم
بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين " (١) عاما فيما يحله ويجاوزه .

وأبى الشافعي - رحمه الله - ذلك وقال : لا عموم للمجاز لانه ضروري يصار
اليه توسعة للكلام .

وهذا باطل ، لأن المجاز موجود في كتاب الله تعالى ، والله تعالى يتعالى
عن العجز والضرورات .

قوله : - ((وحكم / المجاز)) - كذا ٠٠٠ : حكم الحقيقة ثبوت ب (٢٣ / ب)
ما وضع له اللفظ خاصا كان اللفظ أو عاما بلا خلاف بين أرباب العموم .

(١) أخرجه : أحمد والطبراني في الكبير عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال : (لا تتبعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع
بالصاعين ، اني أخاف عليكم الرماء) والرماء هو : الربا .

وأصل الحديث في " مسلم " عن أبي سعيد الخدري قال : تزرق تمر
الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخلط من التمر فكا نبيع
صاعين بصاع ، فبلغ ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : (لا صاع
تمر بصاع ، ولا صاع حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين) .

انظره مسند الامام أحمد (١١٣ / ٢) المعجم الكبير للطبراني ()
مسلم : رقم (١٥٩٥) كتاب (المساقاة) باب (بيع الطعام مثلا بمثل
• (١٢١٦ / ٣) •

وحكم المجاز : ثبوت ما استعير له اللفظ ، خاصا كان المجاز أو عاما

خلافا لبعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - .

فالشيخ رحمه الله بين حكم المجاز بالتصريح ، وأشار إلى حكم الحقيقة

كما فعل كذلك في حكم (العام والخاص)^(١) ، روما للاختصار ، وقصدا

إلى بيان الأهم وهو المختلف .

((ولهذا)) - : أي ولأن العموم يجري في المجاز ... إلى آخره

لا خلاف أن حقيقة الصاع ليست بمراعاة ههنا . فان بيع نفس الصاع بالصاعين

جائز بالاجماع . وإنما المراد ما يحله مجازا ، بطريق إطلاق اسم المحل على

الحال ، كما في قوله تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد)^(٢) .

ثم إنه اسم جنس محلي^(٣) بلام التعريف ، فيستغرق جميع ما يحله من^(٤)

المطعم وغيره ، كما لو كان على حقيقته ، فيدل بعبارته وعمومه على أن (ج) (٤٠)

الربا يجري في غير المطعم ، كالجنس والنورة ، كما يجري في المطعم مثل الحنطة .

وبإشارته على أن الكيل هو العلة ، لأنه لما كان المراد من الصاع ما يكال به ،

صار تقدير الكلام : ولا ما يكال بالصاع بما يكال بالصاعين ، أو^(٥) ولا مكلا بمكيلين

(١) في " ب " (الخاص والعام) .

(٢) سورة الاعراف : آية : (٣١) .

والزينة : ما يتزين به الناس من اللباس ، والخطاب لجميع بني آدم أمروا بالتزين عند الحضور إلى المساجد للصلاة ، وللطواف ، فالآية على حقيقتها .

القرطبي (١٨٩ / ٢) أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٢٧٦) فتح القدير (٢ / ٢٠٠)

(٣) الضمير في " إنه " يعود على (الصاع) .

(٤) في " ج " (محلا) .

(٥) في " ب " (أي) وفي الهامش (أو) .

وفي ضم قوله : — ((ويجاوزه)) — الى — ((ما يحله)) — اشارة الى

المعنى المجوز للمجاز ، أى جواز ارادة ما يحلّم باعتبار المجاورة .

قوله : ((وأبى الشافعى — رحمه الله — ذلك)) — : أى عموم هذا الحديث .

وقال : لما صار مجازا لا يمكن القول بعمومه . أو أبى عموم المجاز لان

العموم لا يجرى الا فى الحقائق وقد أريد (٢) ((منه المطعوم)) — بالاجماع (١/٢٤ ب)

فلم يبق غيره مرادا ، وصار كأنه قيل : ولا المطعوم المقدر بالصاع بالمطعوم

المقدر بالصاعين ، فلم يكن له دلالة على حرمة بيع غير المطعوم متفاضلا ، ولا على

كون الكيل علّة . (٦)

(١) فى " هـ " (و) .

(٢) وهذا القول عزاه غير واحد من الحنفية الى الامام الشافعى نفسه ، وصحة

نسبته اليه تحتاج الى اعادة نظر لان الشافعى — رحمه الله — رغم انه أول من جرد الكلام فى أصول الفقه على الراجح الا أنه لم يقسم الكلام الى حقيقة ومجاز فى شىء من كتبه لا فى " الرسالة " ولا فى " الام " .

وفى بعض كتب الحنفية نسب القول الى بعض أصحاب الشافعى .

انظر: الكلام حول " عموم المجاز " فى : " التلويح " على " التوضيح " .

(١/١٦٢ ط / صبيح . اصول السرخسى (١/١٢١) ، الميزان :

(٣٨٥) كشف الاسرار (٢/٤٠) . فما بعدها ، فواتح الرحموت (٢/٢١٥)

المحلى على جمع الجوامع (١/٤٠١) ، شرح الكوكب المنير (٣/١٠٣) .

(٣) فى " ب " (المطعوم منه) .

(٤) فى " ب " و " ج " (نصار) .

(٥) فى " ج " (المكيل) .

هـ (٢٥ / ب) / وتمسك في نفي العموم عن المجاز / ، بان الأصل في الكلام د (٩ / ٨) هو الحقيقة ، لأن الألفاظ وضعت دلالات على المعاني للأفادة ولهذا لا يعارض المجاز الحقيقة ، حتى لا يصير اللفظ المتردد بين الحقيقة والمجاز في حكم المشترك . فكان الأصل أن لا يجوز استعمالها ^(١) في غير موضوعاتها لتأدية ذلك إلى الإخلال بالفهم ، إلا أنهم جؤزوا ذلك ضرورة التوسعة فسي الكلام بمنزلة الرخص الشرعية في الأحكام . فانها تثبت ضرورة التوسعة على الناس . وهذه الضرورة ترتفع بدون اثبات حكم العموم للمجاز ، فلا يصار إليه من غير ضرورة ، وكان المجاز في هذا بمنزلة ما ثبت بطريق الاقتضاء ، فكما لا يثبت هناك (٢) وصف العموم عندكم لأن الضرورة ترتفع بدونه فكذا ^(٣) ههنا عندى . ^(٤) ^(٥)

.....

-
- (١) أى : " الحقيقة " .
 (٢) أى في (الاقتضاء) .
 (٣) أى بدون اثبات حكم العموم (هـ) .
 (٤) في " ب " " هنا " .
 (٥) أى عند الشافعي .

قوله : — ((وهذا)) — : أى ما ذكر الخصم / أن المجاز ضرورى ب (٩ / ٢٤)

— ((باطل)) — فإننا نجد القصيح من أهل اللغة القادر على التعبير

(١)

عن مقصوده بالحقيقة ، يعدل الى التعبير عنه بالمجاز ، لا حاجة

(٢)

وضرورة ، وقد ظهر استحسان الناس للمجازات ، فوق ما ظهر من

استحسانهم للحقائق . فثبت أن قولهم هو ضرورى فاسد ، والدليل

(٣)

عليه أن القرآن فى أعلى رتب الفصاحة ، وارتفاع درج البلاغة ، والمجاز

(٤)

موجود فيه ، حتى عد من غريب بدائع ، وعجيب بلاغته ، قوله

(٥)

تعالى : ((واخفض لهما جناح الذل من الرحمة)) وأن لم يكن للذل

جناح .

(١) فى " ج " (عن) وهو خطأ أدخل بالمعنى .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) فى " ب " (درجة) وأشار بالهامش أن فى نسخة (درج) و " درج " .

جمع " درجة " وهى المرقاة والرتبة . الصحاح (١ / ٣١٤) ،

المغرب (١ / ٢٨٤)

(٤) وهذا الاستدلال غير صحيح ، لانه جعل نفس المدعى دليلا عليه

وهذا يلزم منه الدور والدور باطل .

(٥) سورة الاسراء : آية (٢٤) .

والجناح لغة : يطلق حقيقة على يد الانسان وعضده وابطه ، ومنه قوله

تعالى : ((واضم اليك جناحك)) فاذن فهو مستعمل فى معناه

الحقيقى . وكذا الخفض مستعمل فى حقيقته اذ هو : ضد الرفع ، لأن

مريد البطش يرفع جناحيه ومظهر الذل والتواضع يخفض جناحيه .

فالامر بخفض الجناح للوالدين كناية عن لين الجانب والتواضع لهما .

وهذا اسلوب معروف مشهور عند العرب فمنه قول الشاعر :

وانت الشهير بخفض الجناح . . . فلاتك فى رفعة أجـدلا .

وأما اضافة الجناح الى الذل فلا تستلزم المجاز ، لأن الاضافة فيه كاضافة

حاتم الى الجود فى قولك : " حاتم الجود " فالأصل فيه : الجناح

الذليل فيكون المعنى : واخفض لهما الجناح الذليل من الرحمة .

انظره فتاوى ابن تيمية (٨٧ / ٧) فما بعدها ، (٤٠٠ / ٢٠) فما بعدها .

- (١) وقوله عزاسمه : (وقيل يا أرض ابلعي ماءك وياسماء اقلعي) . وقوله
(٢) جل ذكره : (تجري من تحتها الانهار) . والجري للماء لا للانهار .
(٣) وقوله علت كلمته : (فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض فاقامه) .

(-) فتح القدير للشوكاني (٢ / ٢١٩) ، منح جواز المجاز في المنزل للتعبيد
والاعجاز المطبوع مع الجزء العاشر من أضواء البيان (٣٣) .

- (١) سورة هود (٤٤) .
قيل اريد بالسما " المطر " : أى يا مطر انقطع وليس الامر كذلك .
بل الاقلاع : الامساك ، أى : ياسماء امسكى عن الأمطار .
انظره فتاوى ابن تيمية (٢٠ / ٤٧٢) فتح القدير للشوكاني (٢ / ٥٠٠)
(٢) سورة البقرة (٢٥) المائدة (١١٩) المجادلة (٢٢) ولفظ النهر والنهر
ونحوهما من اللفاظ التى فيها الحال والمحال كلاهما داخل فى الاسم ثم
قد يعود الحكم على الحال ، وتارة على المحل ، فان قيل : حفر النهر
اريد به المحل ، واذا قيل : جرى النهر اريد به الحال .
انظره فتاوى ابن تيمية (٢٠ / ٤٦٤) و (٧ / ١١٢) .
(٣) سورة الكهف (٧٧) . والجواب على نفي المجاز فى الآية من وجهين :
الاول : ان لفظ الارادة استعمله العرب عند الاطلاق فى معناه المشهور
وهو : الميل الذى معه شعور : أى ميل الحى . وتستعمله مقيدا فى الميل
الذى لا شعور فيه وهو ميل الجماد . وكلا الاستعمالين حقيقة فى محله .
ومنه قول الشاعر :

يريد الرمح صدر أبى براء . . . ويعدل عن دماء بنى عقيل
فقوله : يريد الرمح صدر أبى براء : أى يميل اليه .
وكثيرا ما تستعمل العرب " الارادة " فى مشاركة الامر : أى قرب وقوعه
كقرب الجدار من الانقضاء سمي ارادة .

وكقول الراعي :

فى مهمه فلقته به هاماتها . . . فلق الفؤوس اذا أردن نصولا
يعنى بقوله : " أردن " تحركن مشرفات على القصول وهو السقوط
وامثال هذا كثيرة فى اللغة العربية .

وغير ذلك مما لا يعد ولا يحصى . ((والله تعالى يتعالى)) - أى يتنزه

عن المعجز والضرورات ، فثبت أنه ليس بضرورى .

ولا يقال المقتضى ضرورى عندكم حتى انكرتم جواز عمومه أصلا مع أنه موجود

فى القرآن . كما فى قوله تعالى : (فتحرير رقبة) (١) : أى رقبة مملوكة . فليكن

المجاز كذلك .

لأننا نقول : الضرورة فى المقتضى راجعة الى الكلام والسماع ، فإنه انما

يثبت ضرورة تصحيح الكلام شرعا ، لئلا يؤدى الى الإخلال بفهم السامع والضرورة / ج (١٤)

فى المجاز لو ثبتت كانت راجعة الى المتكلم ، لأن ثبوته ، (٥) لتوسعة طريق

التكلم (٦) ولهذا ذكر المجاز فى أقسام استعمال النظم الذى هو راجع الى

المتكلم . والمقتضى فى أقسام الوقوف على المراد الذى هو حظ السامع .

(=) الثانى : انه لا مانع من حمل لفظ " الارادة " على حقيقته المشهورة فى اللغة

لأنه لا يتعذر على الله سبحانه وتعالى خلق هذه الارادة فى الجدار فهو

سبحانه يعلم للجملات ما لانه كما قال جل جلاله : (وان من شئ الا

يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم) .

وقد ثبت فى صحيح البخارى حنين الجذع الذى كان يخطب عليه

- صلى الله عليه وسلم - وثبت فى صحيح مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم قال :

" انى لأعرف حجرا كان يسلم على فى مكة " .

وامثال هذه كثيرة جدا .

انظره فتاوى ابن تيمية (١٠٨ / ٢) و (٤٩٢ / ٢٠) منع جواز المجاز

(٣٣) .

(١) سورة النساء (٩٢) والمجادلة (٣) .

(٢) الضمير فى (فانه) يعود على (المقتضى) .

(٣) فى " هـ " (ثبت) .

(٤) فى " د " زيادة (فى المجاز) وهو تكرار علمه من سهو الناسخ .

(٥) أى المجاز (٦) أى الماتسن .

وإذا كان كذلك ، جاز أن / يوجد المقتضى في القرآن بخلاف المجاز لو كان (٩/٢٥) ضروريا .

وبهذا ظهر أن استدلال الخصم ليس بصحيح ، لأن العموم / من عوارض هـ (٩/٢٦)
 (١)
 الألفاظ على ما عرف والمجاز ملفوظ . فإذا وجد دليل العموم فيه يمكن القول
 (٢)
 بعمومه . فلما المقتضى فغير ملفوظ لغة تحقيقا ، ولا تقديرا . بل هو
 ثابت شرعا فلا يتصور فيه العموم ، بخلاف المحذوف فإنه ملفوظ تقديرا ، فأمكن
 القول بعمومه عند وجود دليله .

.....

(١) في هامش " هـ " اشارة الى أن في نسخة زيادة (لغة) .
 (٢) في " هـ " زيادة (لا) .

ومن حكم الحقيقة والمجاز: استحالة اجتماعهما مرادين بلفظ واحد كما استحالة
 أن يكون للشئ الواحد على اللبس ملكا وعارية في زمان واحد ، ولهذا قال
 محمد في الجامع: لو أن عربيا لأولاه عليه أوصى بثلاث ماله لمواليه ، وله معتق
 واحد فاستحق النصف ، كان النصف الباقي مردودا إلى الورثة ولا يكون لموالي
 موله ، لأن الحقيقة أرادت بهذا اللفظ فبطل المجاز وإنما عمهم الأمان فيما إذا
 استأنوا على أبنائهم ومواليهم؛ لأن اسم الأبناء والموالي ظاهرا يتناول الفروع
 لكن بطل العمل به لتقدم الحقيقة فبقى مجرد الاسم شبهة في حقن الدم فصار
 كإشارة إذا دعا بها الكافر إلى نفسه يثبت بها الأمان لصورة المسألة وإن لم تكن
 ذلك حقيقة وإنما ترك في الاستيمان على الآباء والامهات اعتبار الصورة فسي
 الاجداد والجدات لأن اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل آخر يكون بطريق التبعية
 وذلك إنما يليق بالفروع دون الأصول .

***** (١) ***** (٢)

قوله : (ومن حكم المجاز والحقيقة استحالة اجتماعهما) - : أي اجتماع
 مفهوميهما . . إلى آخره .

اختلف الأصوليون في جواز إطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي ، ومدلوله
 المجازي في وقت واحد .

فذهب أصحابنا ، وعامة أهل الأدب ، والمحققون من أصحاب الشافعي

(١) وعامة المتكلمين الى امتناعه .

وزهد الشافعي - رحمه الله - [وعامة اصحابه] (٢) ، وعامة اهل الحديث ،
والجبائي ، وعبد الجبار من المتكلمين (٤) . السبى جـ (٥) - وازه .

(١) ومنهم القاضي أبو بكر الباقلاني ، قال : استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه محال ، لان الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز فيما لم يوضع له ، وهما متناقضان . واختاره الغزالي .
انظر: المنحول (١٤٧) المسودة (١٦٦) جمع الجوامع والمحل عليه (٢٩٨/١) .

(٢) العبارة ساقطة من " هـ " .

(٣) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري المعتزلي ، اشتهر بمؤلفاته : " تفسير القرآن " و " مشابه القرآن " . ولد سنة ٢٣٥ هجرية وتوفي سنة ٣٠٣ هـ .

انظر: " طبقات المفسرين " للداودي (١٨٩/٢) فرق وطبقات المعتزلة (٨٥) الفرق بين الفرق (١٨٣) .

(٤) هو : القاضي عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار ابن احمد بن خليل الهمداني المعتزلي ، ويتذهب بذهب الشافعي فـ في الفروع من مصنفاته (العمد) في " اصول الفقه " توفي سنة ٤١٥ هـ .
انظر: شذرات الذهب (٢٠٢/٣) تاريخ بغداد (١١٣/١١) .

(٥) وهو قول القاضي ابن يعلى وابن عقيل من الحنابلة . بشرط ان لا يراد باللفظ الواحد معنيان متضادان . راجع هذه المسألة : في اصول السرخسي :
(١٧٣/١) " اصول البزدي مع شرحه " " كشف الاسرار " (٤٥/٢) (اصول الشافعي (٤٣) " المنار " مع شرحه وحواشيه (٣٧٨) تيسير التحرير (٣٦/٢) فواتح الرحموت (٢١٦/١) " التلويح " على " التوضيح " (١٦٥/١) العدة (٧٠٣/٢) المحصول (٤٧٨/١/١) المسودة (١٦٨) مختصر من قواعد العلائي وكلام الاسنوي (٧٧/١) جمع الجوامع والمحل عليه (٢٩٨/١) ارشاد الفحول (٢٢) .

(١)

مستروحين في ذلك ، إلى أنه لا مانع من إرادة المعنيين جميعا ، فإن الواحد

(٢)

منا قد يجد نفسه ، مريدة بالعبارة الواحدة ، معنيين مختلفين ، كما يجدها

مريدة للمعنيين المتفقين جميعا . ونعلم ذلك من أنفسنا قطعاً ، فمن ادعى

استحالته فقد / جحد الضرورة ، وعاند المعقول . ب (٢٤ / ب)

(٣)

ألا ترى أن الواحد منا / قد يجد في نفسه إذا قال لغيره : " لا تنكح د (٨ / ب)

ما نكح أبوك " أو قال : " توطأ من لمس المرأة " . إرادة العقد والوطء

وإرادة المس باليد والوطء . حتى لو صرح به وقال : " لا تنكح ما نكح أبوك

وطئا ولا عقدا " أو " توطأ من اللمس مسا ووطئا ، صح من غير استحالة .

فكذا يجوز أن يحمل قوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم) ^(٤) على الوطء

والعقد . وقوله جل جلاله (أو لمستم النساء) ^(٥) . على الوطء ^(٦) والمس

(١) أي متمسكين هامش " د " و " هـ " .

(٢) في " ج " (نجدها) .

(٣) في " د " (يرى) .

(٤) سورة النساء : (٢٢) .

(٥) في " ب " (عز من قائل) وفي " د " (جل ذكره) .

(٦) سورة النساء (٤٣) والمائدة (٦)

قراءة (لمستم) بحذف الالف التي اختارها المؤلف ، هي قراءة حمزة والكسائي وخلف . وقرأ الباقون : (لمستم) بإثبات الالف .

راجع : " النشرفي القراءات العشر لابن الجزري (٢ / ٢٥٠) وكتابات

" الكشف عن وجوه القراءات السبع " للقيسي (١ / ٣٩١) و (اتحاف فضلاء

البشر في القراءات الأربع عشر (١٩١) .

(١)

بالبعد من غير استحالة .

ولمن ذهب الى امتناعه وجهان :

١ أحدهما : ما أشير اليه في الكتاب (٢) : وهو أن القول بجواز ارادتهما مـوـد

الى المحال فيكون فاسدا .

وبيان الاستحالة من وجهين :

١ أحدهما : أن الحقيقة ما يكون مستقرا في موضوعه مستعملا فيه . والمجاز ما يكون

متجاوزا عن موضوعه مستعملا في غيره . والشئ الواحد في حالة واحد^(٣)تهلا يتصور أن يكون مستقرا في موضوعه ، ومتجاوزا عنه ، ضرورة أن الشئ الواحد^(٤)لا يحل مكانين [في وقت واحد]^(٥) .

وثانيهما : أنه لو صح الاطلاق (٦) عليهما يكون المستعمل مریدا لما وضعت

له الكلمة أولاً لاستعمالها فيه ؛ (٧) غير مرید له أيضا للعدول بها عما

وضعت له ، فيكون موضوعها مرادا ، وغير مراد ، وهو جمع بين النقيضين .

والاستحالة في الوجه الاول باعتبار / اللفظ ، وفي الثاني باعتبار المعنى . ج (٤٢)

واعترضوا على الوجه الاول : باننا لانسلم أن الحقيقة مستقرة في موضعه حقيقة ،

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) يعني به قول الماتن : " استحالة اجتماعهما مرادين بلفظ واحد " .

(٣) - (٥) في " د " تقدمت عبارة " في وقت واحد " بعد قوله : " والشئ الواحد " .

(٤) في " ج " (ان) .

(٦) أي اطلاق اللفظ (د) .

(٧) في " ب " زيادة (و) .

والمجاز / متجاوز عن موضعه كذلك، بل ٢٥/٦ ب^(١)
 اللفظ / صوت وحرف يتلشى كما وجد فيستحيل وصفه بالاستقرار والتجاوز^(٢)
 ولكنه استعمل : أى تلفظ به وأريد به موضعه وغير موضعه ولا استحالة في ذلك
 كما بينا .

وعلى الوجه الثاني : بما لا نسلم لزوم كونه غير مرید لما وضعت^(٣)
 الكلمة له أولاً ، بل اللانم كونه مریداً لما وضعت له أولاً (٥) وثانياً (٦) ، وهو
 المجموع ، ولا يلزم من ارادتهما معا ، ان لا يكون الاول مراداً .

والوجه الثاني : وهو اختيار أكثر المحققين أن إرادة المعنيين تجوز عقلاً
 ولكن لا تجوز لغة^(٧) ، لأن أهل اللغة وضعوا قولهم : " حمار " للبهيمة
 المخصوصة وحدها ، وتجاوزوا به (٨) في البليد وحده ، ولم يستعملوه فيهما معا
 أصلاً .

(١) في " ب " زيادة (حقيقة) .

(٢) في " ج " (متلاشي) .

(٣) أى واعترضوا .

(٤) أى المستعمل .

(٥) أى : حقيقة .

(٦) أى : مجازاً .

(٧) وهذا القول يعزى إلى " الغزالي " وأبى الحسين البصري ، واختاره ابن الهمام
 من الحنفية .

انظر : " التحرير " مع " التقرير والتحرير " (٢٤ / ٢) و " تيسير التحرير "

(٢٦ / ٢) فواتح الرحموت (٢١٦ / ١) ارشاد الفحول (٢٢)

(٨) ساقطة من " ج " و " هـ " .

ألا ترى (١) أن الانسان اذا قال : رأيت حمارا * . لا يفهم منه البهيمة والبليد معا ، واذا قال : " رأيت حمارين " لا يفهم منه أنه رأى أربعة أشخاص بهيمنتين وبليدين . واذا كان كذلك كان استعماله فيهما ، خارجا عن لغتهم فلا يجوز .

وانما قيد بقوله : - ((مرادين)) - احترازا عن جواز اجتماعهما من حيث التناول الظاهري ، كما اذا استأن على الأبناء والموالي . على ما ستعرفه .

أو (٢) احترازا عن جواز اجتماعهما في احتمال اللفظ اياهما . وقوله : ((كما استحال ان يكون الثوب الواحد)) : معناه : أن اللفاظ

للمعاني بمنزلة الكسوة للأشخاص ، / والمجاز من الحقيقة بمنزلة العارية (٣) ب (٧٢٥) من الملك ، فكما يستحيل اجتماع صفة (٤) الملك . . والعارية في الثوب الواحد في استعمال واحد ، . . استحال أن يجتمع في اللفظ الواحد ، كونه حقيقة ومجازا في استعمال واحد .

فان قيل : ان أردتم باستحالة اجتماع الملك والعارية استحالة بنسبة شخصين فذلك ممنوع ، لأن الثوب في حالة استعمال المستعير ، ملوك ومستعار بنسبة المالك والمستعير .

وان أردتم استحالة بنسبة شخص واحد فسلم . ولكن المذكور في الكتاب

(١) في " د " (يرى) .

(٢) في " د " (و) .

(٣) العارية لغة : من عار الشيء اذا ذهب ثم عاد . وقيل من التعاور : أي التداول والتناوب فكأنه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه السي أن يعود اليه . وقيل من العرية : وهي العطية ، وسميت عارية لتعريضها عن العوض .

وشـرعـا : اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه بصيغة .

انظره الصحاح (٢ / ١٦٦) المغرب (٢ / ٨٩) المبسوط (١١ / ١٣٢) القوانين الفقهية (٣٧٣) مغني المحتاج (٢ / ٢٦٤) الاقوت النفيس (١٠٢) ، كشاف القناع (٤ / ٦٧)

(٤) في " ج " (حقيقة) .

لا يطابقه . لأن المذكور فيه ، اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة ، باعتبار معنيين مختلفين ، لا باعتبار معنى واحد ، فلا يستقيم التشبيه .

قلنا : المراد هو التشبيه من حيث الاستعمال لا غير معنى : كما أن استعمال الثوب الواحد في حالة واحدة بطريق الملك والعارية جميعاً مستحيل ، سواء كان بنسبة شخص أو بنسبة شخصين فذلك استعمال اللفظ الواحد ، في حالة واحدة / بطريق الحقيقة والمجاز معاً مستحيل ، سواء هـ (١/٢٧)

كان بنسبة معنى / أو بنسبة معنيين . د (١/٢٨)

(١)

وكان الأحسن في التشبيه أن يقال : كما استحال أن يلبس (١/٢٩)

الثوب / الواحد لابسان (٢) ، كل واحد منهما لبسة بكالهِ ، أحدهما جـ (٤٣)

بطريق الملك والآخر بطريق العارية .

إلا أنه (٣) اختار هذا الوجه من التشبيه لأنه أظهر في الاستحالة وبين استحالة الاجتماع في (٤) المعنيين ، ليعرف به استحالة في معنى واحد (٥)

وليكون فيه إشارة إلى رد قول من زعم من مشايخنا العراقيين ، أن الحقيقة والمجاز لا يجتمعان في لفظ واحد في محل واحد ، ولكن يجوز أن يجتمعا في لفظ واحد ، باعتبار محلين مختلفين . حتى قالوا : ثبت (٦) حرمة الجسَدات وبنات الأولاد ، بقوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) (٧) مع أن اسم الأم والبنات ، للجدّة ، وبنات الولد مجاز ، لأن ما ذكرنا عين مذ هـ الخصوم .

(١) في " ج " و " د " (يلبس) بالبناء للمجهول .

(٢) في " ج " و " د " (لابسان)

(٣) أي " الماتن " .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) أي بطريق " الدلالة " .

(٦) في " ب " و " د " (يثبت) وفي " ج " (ثبتت) .

(٧) سورة النساء : آية (٢٣) .

وحرمة الجدات ، وبنات الأولاد ونحوها ، ثابتة بالاجماع أو بعين النص ،

باعتبار أن الأم في اللغة الأصل (١) ، والبنات الفرع (٢) . فصار كأنه

قيل : " حرمت عليكم أصولكم وفروعكم ، فيدخل فيه الجميع .

(٣)

ولا يقال : " الثوب المرهون (٤) ، إذا استعاره الراهن ولبسه ، يكون

ذلك بطريق الملك والعارية جميعا في زمان واحد .

لأننا نقول : لانسلم أن انتفاعه به (٥) بطريق العارية ، بل بأصل الملك

الذي هو ثابت له .

أذ هو (٦) المطلق للانتفاع إلا أنه كان ممنوعا عنه لتعلق حق المرتهن به

(١) قال في الصحاح : أم الشيء : أصله . والجمع أمات . وأصل الأم ، أمهية
لذلك تجمع على أمهات . وقال بعضهم : الأمهات للناس ، والأمات للبهائم .
انظر : الصحاح (١٨٦٣ / ٥) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط (٦٨٤ / ٢) .

(٣) فسي " ب " (فلا) .

(٤) الرهن في اللغة : الثبوت والدوام يقال : نعمة راهنة : أي ثابتة دائمة وقيل
الحبس . قال الله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) : أي محبوسة .

في اصطلاح الفقهاء : جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر
وفاته .

فالراهن : هو المالك معطى الرهن . والمرتهن : آخذه ، والمرهون : ما أعطى
من المال وثيقة للدين ، والمرهون به : هو الدين .

انظر : الصحاح (٢١٢٨ / ٥) الصباح المنيير (٢٨٢ / ١) المغرب (٣٥٢ / ١)

المبسوط (٦٣ / ٢١) اللباب " شرح " الكتاب " (٥٤ / ٢) الشرح الصغير

(٣٠٣ / ٢) مغنى المحتاج (١٢١ / ٢) المغنى (٣٦١ / ٤)

(٥) ساقطة من " ه " .

(٦) أي أصل الملك .

وقد ابطال حقه بالاعادة والدليل عليه انه لو هلك في يده (١) ، هلك غير مضمون على المرتهن ولم يسقط عن (٢) الدين شيء واطلاق العارية عليه مجاز لان تملك المنافع ممن لا يملكها حقيقة لا يتصور الا انه لما كان للمرتهن ان يسترد لبقاء عقد الرهن ، تصور بصورة الإعارة فلذلك سمي إعارة .

وذكر في بعض الشروح انه (٣) منتفع بطريق العارية دون الملك بدليل ثبوت ولاية الاسترداد للمرتهن الى يده ، وكونه احق بالمرهون من سائر الغرماء / (٤) فلا يكون فيه جمع (٥) بينهما والاول هو الصواب (٦)

قوله : — ((ولهذا)) — : أي ولأن الجمع بين الحقيقة والمجاز متعذر — ((قال محمد)) — — رحمه الله — ((في الجامع)) — أي في الجامع الكبير — ((لو أن عربيا لا ولاء عليه أوصى)) — بكذا (٧) ، قيد به (٨)

- (١) الضمير في (يده) يعود على (الراهن) .
- (٢) في " ب " و " ج " (من) وأشار في هامش " ب " أن في نسخة : (عن)
- (٣) أي " الراهن " .
- (٤) ويثبت هذا الحق للمرتهن باتفاق الفقهاء . قال ابن قدامة في المغني : " وهذا من أكثر فوائد الرهن وهو تقديمه بحقه عند فرض مزاحمة الغرماء ولانعلم في هذا خلافا وهو مذاهب الشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم " .
- انظر : " البدائع " (١٥٣ / ٦) القوانين الفقهية (٣٢٤) مغني المحتاج : (١٣٤ / ٢) المغني (٤٤٨ / ٤) .
- (٥) في " ب " (جمعا) وهو خطأ ، لانه اسم " كان " مؤخر فمحله الرفض .
- (٦) المؤلف — رحمه الله — قد اطلال مناقشة المثال الذي أورده " الماتن " والمثال يضر بليكون توضيحا للمعقول بالمحسوس حتى يكون المعنى اسرع الى القبول عند السامع وهو من محاسن الكلام على ما عرف في علم البيان والمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين .
- (٧) قل الماتن كلام محمد بن الحسن بتصرف وتابعه المؤلف في ذلك . فانظر الجامع الكبير لمحمد بن الحسن (٢٨٨) .
- (٨) أي يكون الموصى عرييا —

- (١) لتصح الوصية ، ان لو كان للموصى موال اعتقوه ، وموال اعتقهم ، بطلت (٢)
- الوصية ، الا ان يبين ذلك في حياته ، لان المولى ينطلق (٣) على المعتقد والمعتقد بالاشتراك فلا يمكن القول بعمومه ، ولا يمكن القول بالتعيين بالتأمل (٤)
- في مقصود الموصى ، لان مقاصد الناس في هذا الباب مختلفة ، فمنهم من يقصد الاعلى مجازاة / لانعامه ، ومنهم من يقصد الاسفل تنميما للاحسان هـ (٢٧/ب)
- ولا يمكن ترجيح الاعلى باعتبار ان مجازاة الانعام ، والشكر عليه واجب وتتم الاحسان مندوب اليه ، / كما قال ابو يوسف - رحمه الله - لان ذلك (٢٦/ب)
- وجوب لا يدخل في الحكم فلا يصح اعتباره في الحكم فبقي الموصى لـه مجهولا وصار الاسم بمنزلة المجهول وانقطع رجاء البيان بالموت فلذلك ، بطلت (٦) الوصية .
- (٧) فاما اذا كان الموصى من العرب فقد صحت الوصية ، لان / العرب جـ (٤٤)
- لاسترق . . . ان الحكم فيهم : اما الاسلام ، او السيف لغلظ كفرهم ، كما في المرتد فلا يثبت عليه الولاء ، فبطل الاشتراك في الاسم ، فصحت الوصية .
- ثم ان كان له موال اعتقهم وموالي الموالي ، كان الثلث لمواليه ، دون موالى مواليه ، لان الاسم للموالي حقيقة لمباشرة اعتاقهم ، ولموالي الموالي مجاز لانه لم يباشر اعتاقهم ، ولكنه سبب لذلك باعتاق الاولين ، فينسبون اليه مجازا

-
- (١) في " هـ " (ليصح)
- (٢) في " د " (بطل)
- (٣) في " جـ " (يطلق) وهو انساب .
- (٤) في " جـ " (ولا) .
- (٥) صيغة جمع ومثله ما جاء في قوله تعالى (ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلىون) ال عمران (١٣٩) وقوله : (فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون) محمد (٣٥) وحذفت الالف للتقاء الساكنين وبقيت الفتحة لتدل عليها .
- انظره اعراب القرآن للنحاس (٤٠٧ / ١) .
- (٦) في " د " (تبطل)
- (٧) في " جـ " (واما) .

والجمع متعذر ، فكانت الحقيقة أولى بالتقديم . وان لم يكن له أحد من الموالى

كان الثلث لموالى الموالى لتعين المجاز مراداً .

وان كان له مولى واحد فله نصف الثلث .

وهو معنى قوله حتى — ((استحق النصف)) — / لما عرف ان الاثنين فى د (١١ / ب)

الوصايا بمنزلة الجماعة اعتباراً للوصية بالميراث ، فان للاثنين فيه حكم الجماعة كالبنيتين والاختين ، والاخوين فى حق (١) حجب الأم من الثلث إلى السدس فلا جرم يستحق الواحد عند انفراذه النصف (٢) دون الثلث ، والنصف الاخر يرد على الورثة . لأن العمل قد وجب بحقيقة هذا الاسم ، فلا يمكن العمل بمجازه بعد .

ولا يلزم عليه ما قال أبو حنيفة — رحمه الله — فيمن أوصى لأقاربه وله عسم ، وأخوال ان النصف للعسم ، والنصف الاخر للأخوال ، لأن اسم الأقارب ينطلق على الكل على سبيل الحقيقة ، الا انه اعتبر الترتيب بالقوة فصح الجمع (٣) . ولا ما اذا كان فى الورثة بنت ، وبنات ابن حيث يستحقن نصيب البنات وهو الثلثان ؛ البنت (٤) النصف ، وبنات (٥) الابن السدس تكلمة للثلاثين مع ان البنت ولد الميت حقيقة ، وبنات الابن أولاده مجازاً .

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) أى نصف الثلث وهو السدس .

(٣) لأنه أوصى بلفظ الجمع وهو قوله (لأقاربي) وأقل الجمع اثنان ، لذا لو كان له عمان فلا شئ للأخوال عند أبى حنيفة . وعند الصحابين وأكثر أهل العلم الثلث بينهم بالسوية .

أنظر: المبسوط (١٥٦ / ٢٧) " الكتاب " للقدوى مع شرحه " الباب " (١٨٠ / ٤)

نتائج الأفكار (١٠ / ٤٧٨) المغنى (١١٨ / ٦) فما بعدها .

(٤) فى " ج " (للبنات)

(٥) فى " ج " (وبنات) .

لأن استحقاقهن السدس لم يثبت بالنص الموجب لاستحقاق البنات وهو قوله تعالى
 (فان كن نساء) (١) الآية . ليلزم الجمع / بين الحقيقة والمجاز بل بالسنة ب (٧٢٦)
 وهي (٢) : " ما روى انه عليه الصلاة والسلام اعطى بنت الابن السدس عند وجود بنت
 الصلب فلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز .

(١) سورة النساء (١١)

(٢) في " ب " (وهو)

يشير الى حديث " هزيل بن شرحبيل " رحمه الله قال : سئل ابو موسى عن ابنة
 وابنة ابن واخت ، فقال : للابنة النصف ، وللأخت النصف ، واثبت ابن مسعود
 فسيتابعني فسئل ابن مسعود واخبر بقول ابي موسى . فقال : لقد ضللت اذا وما أنا
 من المهتدين ، اتقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف
 ولابنة الابن السدس تكلمة للثلاثين وما بقى فلأخت . فأتينا ابا موسى فاخبرناه
 بقول ابن مسعود فقال : لاتسألوني مادام هذا الخبر فيكم .

البخارى : رقم (٦٧٣٦ و ٦٧٤٢) في كتاب (الفرائض) باب (ميراث ابنة ابن
 مع ابنة) وباب (ميراث الاخوات مع البنات عصبة) فتح الباري (١٢ / ١٧ و ٢٤)
 وأبو داود : رقم (٢٨٩٠) في (الفرائض) باب (ما جاء في ميراث الصلب)
 (٣ / ٣١٢) والترمذي رقم (٢٠٩٣) في (الفرائض) باب (ميراث ابنة الابن
 مع ابنة الصلب) (٤ / ٤١٥) وابن ماجه : رقم (٢٧٢١) في (الفرائض)
 باب (فرائض الصلب) (٢ / ٩٠٩)

ثم قوله : — ((لا ولاء عليه)) — (١) تأكيد ، لأن ولاء العتاقة لا يثبت على

العربي ولا ولاء المولاة . لأن من شرط الأول ثبوت الرق وهو منتف عنه هـ (١/٢٨)

ومن شرط الثاني كون المولى الأسفل من غير العرب ، لأنه للانتصار والعربي ينتصر
بقبلته فلاحاجة له (٢) إلى الانتصار بالولاء ، إلا أنه لما كان ممن

المحتمل أن يثبت الولاء على العربي بطريق الندرة ، بأن يتزوج (٤) العربي أممة

الغير فتلد له ولدا ثم اعتقه مولاة / فيكون هذا عربيا عليه ولاء ، صح (٥) التأكيد ١ (١/٢٧)

بقوله : — ((لا ولاء عليه)) .

وقيل : هو احتراز عن أهل الكتاب من العرب فان تقريرهم على الكفر

بالجزية (٦) واسترقاقهم جائزان (٧) بخلاف مشركيهم . والحاصل أن المقصود

(١) هذه العبارة زادها الماتن وليست موجودة في الجامع الكبير لمحمد بن الحسن .

انظر الجامع الكبير (٢٨٨) .

(٢) في " ج " (ولا) .

(٣) ساقطة من " د " .

(٤) في " ج " (تزوج) .

(٥) في " ب " (فيصح) .

(٦) الجزية : لغة من " جزى " يجرى ، جزاء " مثل " قضى ، يقضى قضاء " .

وزناً ومعنى . تقول العرب : جزيت ديني ، اذا قضيته ، ومنه قوله تعالى : (

واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) وقيل : انها مأخوذة من " الاجزاء " .

بمعنى " الكفاية " و " الاغناء " لانها تكفى من توضع عليه في عصمة دمه .

والجزية في الاصطلاح هي : المال الذي يوضع على الذي لا قامته بدار الاسلام

وقيل هي : مال مخصوص يلتزمه كافر مخصوص بعقد مخصوص .

انظر : المصباح المنير (١٢٣ / ١) المغرب (١٤٣ / ١) كشف اصطلاحات الفنون

(٢٨٣ / ١) المعنى (٢٩٥ / ٨) الباجوري (٢٧٦ / ٢) شرح روض الطالب

(٢١٠ / ٤) اللباب (١٤٣ / ٤)

(٧) في " د " (جائز) .

انتفاء الولاة عن الموصى عربيا كان أو غيره ، إلا أن انتفاء الولاة عن العربي لما كان
 ٩ ظهور وضع المسألة فيه .

قوله : ((وانما عمهم الأمان)) - (١) : جواب عما يقال : انكم قد جمعتم / ج (٤٥)

بين الحقيقة والمجاز فيما اذا استأن الكفار على ابنائهم ومواليهم بأن قالوا :
 آمنونا على ابنائنا وموالينا ، حيث اثبت الأمان لابناء الأبناء ، وموالي الموالى ، كما
 اثبت للأبناء والموالى ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن اسم الأبناء ، والموالى
 مجاز في أبناء الأبناء وموالى الموالى . فقال : - ((انما عمهم (٢))) -
 (٣)
 ذكر لفظ الضمير من غير تقدم مرجع لدلالة سياق الكلام عليه . يعنى إنما شمل
 الأمان الأبناء (٤) وأبناء الأبناء ، والموالى (٥) وموالى الموالى (لأن اسم
 الأبناء والموالى يتناول) أى كل واحد منهما - ((الفروع ظاهرا)) - (٦)

(١) الأمان : لغة ضد الخوف مصدر " آمن " أمنا وأمانا وشرعا : عقد يفيد ترك
 القتل والقتال مع الحربين . وركبه اللفظ الدال على الأمان نحو قول المجاهد
 آمنتم ، أو أنتم آمنون أو اعطيتمكم الأمان ، ومن الفرق بينه وبين عقد الذمة أن عقد
 الذمة مؤبد ، ولا يصح إلا من الإمام أو نائبه . كما أنه لا يجوز ضرب الجزية
 على المستأمن .

انظره المصباح المنير (٣٣/١) " الكتاب " مع شرحه " اللباب " (١٢٦/٤)
 فتح القدير (٤٦٢/٥) ، كشف القناع (١٩٢ /) .

(٢) في " ج " زيادة (الأمان)

(٣) في " ب " زيادة (و) .

(٤) في " ج " (للأبناء) وهو خطأ ، لأن الفعل " شمل " يتعدى الى مفعوله
 بدون واسطة حرف الجر .

(٥) في " د " (وموالى) وهو سهو من الناسخ .

(٦) لفظ " ظاهرا " فى أصل المتن متقدم على " يتناول " والشارح قدم وآخر
 السياق فى المتن هكذا : " لأن اسم الأبناء والموالى ظاهرا يتناول الفروع " .
 انظره " الحسامي " مع شرحه " النامي " (٣٢) ، والنظامي (١٤) .

فان بنى الابن ينسبون الى الجد بالبنوة مجازا . يقال : بنو هاشم، ومنو تميم

وقال الله تعالى : (يا بنى آدم) (١) وكذا معتق معتق الرجل ينسب اليه

بالولاء مجازا باعتبار انه سبب لعنته باعتاق الاول .

— (لكن بطل العمل به) — أى بهذا التناول الظاهرى ههنا ، لان الحقيقة

تقدمت على المجاز فى الارادة فلم يثبت الامان لهم باعتبار تناول الاسم اياهم لكن

بقى مجرد صورة الاسم شبهة ، ان الشبهة : ما يشبه الثابت وليس بثابت ، وههنا

بهذه المثابة ، فان ظاهرا طلاق الاسم ، يدل على ثبوت المدلول المجازى (٢) وليس

بثابت .

وقيل : هى (٣) دلالة الدليل مع تخلف المدلول فيثبت الامان به (٤) استحسانا

لان المقصود من الامان حقن الدم أى حفظه عن السفك اذ الاصل فى الدماء ان تكون

محفوظة . لقوله صلى الله عليه وسلم " الاذى بنيان الرب ملعون / من هدم بنيان د (٧٢٠)

السرب " (٥)

ولهذا لم يجز القتل قبل الدعوة الى الاسلام وبعد قبول الجزية فيثبت بأدنى شبهة

((وصار)) أى بقاء مجرد الاسم فى كونه (٦) شبهة مجرد الاسم ، كقبوته بالاشارة
(٧)

فيما — ((اذا دعا بها الكافر الى نفسه)) — ، بأن اشار اليه (٨) ان انزل ان كنت

(١) سورة الاعراف (٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٥) يس (٦١) .

(٢) فى " ج " (المجاز) وهو سهو من الناسخ .

(٣) أى الشبهة .

(٤) أى بالتناول الظاهرى .

(٥) رواه الزمخشري فى " الكشاف " بلفظ " ان هذا الانسان بنيان الله ملعون من

هدم بنيانه " . ولم يخرج ابن حجر فى كتابه " الكافى الشافى فى تخرىج

احاديث الكشاف " .

انظر : " الكشاف (١ / ٢١٠) " الكافى الشافى المطبوع مع الجزء الرابع من

الكشاف (٤٧) .

(٦) فى " ب " (كونها) وأشار فى الهامش ان فى نسخة (كونه) .

(٧) فى " ج " (دعى)

(٨) ساقطة من " د " .

رجلا أو ان كنت تريد القتال ، أو انزل حتى ترى ما أفعله بك فظننه^(١)
 الكافر امانا ، فانه ((يثبت بها الأمان ، لصورة / ب (٢٦ / ب) المسألة / هـ (٢٨ / ب)
 وان لم تكن))^(٢) .

أى هذه الاشارة مسالمة أى امانا ((حقيقة)) .

و- ((ذلك)) - : منصوب المحل على خبر كـ

و- ((حقيقة)) - منتصب على التميز^(٣) .

أو: " أن " ^(٤) لم يكن [سندا] ^(٥) الى " ذلك " و " حقيقة "

خبر كان . أى ، وان لم يكن فعل الاشارة على حقيقته ،
 فان حقيقته للمسالمة^(٦) ولم^(٧) يكن^(٨) قصده

(١) فى " د " (فظن) .

(٢) فى " ب " (يكن) .

(٣) فى " د " (منصوب) .

(٤) أى لفظ " ان " لم يكن مسندا الى كلمة " ذلك " فى قول الماتن .

(٥) فى الأصل وفى " د " و " هـ " (سند) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه من " ب " و " ج " لأنه خبر كان وخبرها يكون منصوبا .

(٦) فى " ج " (حقيقة المسالمة) والمعنى لا يستقيم بها .

(٧) فى " ب " و " ج " (وان لم) .

(٨) ساقطة من " ج " .

ذلك .

/ والدليل عليه حديث عمر - رضي الله عنه - " أيما رجل من المسلمين ، ٩ (٢٧ / ب)

أشار إلى رجل من العدو أن تعال فانك إن جئتني قتلتك فإنا فهو آمن " (١) يعني

ع إذا لم يسمع قوله : " إن جئتني قتلتك " . أولم يفهم .

فتبين بما ذكرنا : أن اثبات الأمان للفروع باعتبار الشبهة ، لا باعتبار

الجمع بين الحقيقة والمجاز .

لا ترى (٢) أن الوصية فيما إذا أوصى لبنى فلان تصرف إلى الأبناء عند

أبي حنيفة - رحمه الله - دون أبناء الأبناء . لأن المجاز لا يزاحم الحقيقة ولا يمكن

العمل بصورة الاسم ، لأن الوصية لا تستحق بالشبهة وعندهما (٣) إنما (٤) تصرف

إلى الكل ، لأن عموم المجاز يتناولهم فإن اسم البنين يطلق في العرف (٥) على

الفريقين وهو نظير مذهبهم في مسألة الحنطة (٦) ، والشرب من الفرات (٧) ، كذا

في المبسوط . (٨)

قوله : - ((وإنما ترك)) - . . . إلى آخره : جواب سؤال يرد على

هذا الجواب ، وهو أن يقال / قد اعتبرتم صورة الاسم شبهة في حقن الدم ج (٤٦)

(١) هذا موقوف على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رواه ابن أبي شيبة في

مصنفه عن مجاهد قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيما رجل من المسلمين

أشار إلى رجل من العدو إن نزلت لاقتلك فنزل وهو يرى أنه أمان فقد آمنه .

انظره مصنف ابن أبي شيبة (١٢ / ٤٥٧) التلخيص الحبير (٤ / ١٢٢) شرح

كتاب السير الكبير (١ / ٢٨٩) .

(٢) في " د " (يرى)

(٣) أي عند الصاحبين : أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن .

(٤) مساقطة من " د " . (٥) في " ج " (في العرف يطلق) .

(٦) (٧) سيأتي ذكر المسألتين قريبا ص ()

(٨) انظره المبسوط للسرخسي (٨ / ١٨١ ، ١٨٢) .

فى الاستيمان على الاباء والامهات فى حق الاجداد والجندات فانهم اذا قالوا :
 " امنونا على ابائنا ، وامهاتنا ، لم يثبت الامان للاجداد والجندات مع ان
 الاسم (١) يتناولهم صورة .

فقال (٢) : " انما ترك ذلك لان اعتبارها بعد صيرورة الحقيقة مرادة
 باللفظ لثبوت الحكم فى محل آخر يكون بطريق التبعية لامحالة ونحو البنين تليق
 التبعية بحالهم ، فاما الاجداد والجندات فلا يكونون (٣) اتباعا للاباء والامهات وهم
 الاصول فلا جسم ترك اعتبار الصورة فى اثبات الامان لهم .

فان قيل : الجد اصل الاب خلقة ، ولكنه تبع له فى اطلاق اسم الاب عليه
 لان اطلاق هذا الاسم عليه بطريق الاستعارة عن الاب ، كاطلاق اسم الابن
 على ابن الابن ، فليق اثبات الامان فى حقهم بطريق التبعية ايضا .

الا ترى (٤) : ان استحقاق الميراث للجد ، وانتقال نصيب الاب اليه
 عند عدمه بهذا الطريق (٥) ، ولا يمنع عنه كونه اصلا للاب خلقة ، فلان يثبت له
 الامان - الذى يثبت بادننى شبهة ولا يمنع عنه (٦) كونه اصلا خلقة - كان اولى .

قلنا : اثبات الامان بظاهر الاسم بعد ارادة الحقيقة منه اثبات له بدليل (٩/٢٤)

ضعيف فيعمل (٧) به اذا لم يمنع عنه معارض كما فى جانب الابناء . فان ابن الابن

(١) أى اسم الاب والام .

(٢) أى : الماتن .

(٣) فى " د " (تكونون) وهو خطأ .

(٤) فى " د " (يرى) .

(٥) أى بطريق الاستعارة عن الاب وهو طريق التبعية .

(٦) ساقطة من " ب " .

(٧) فى " د " (فنعمل) .

تبع للابن من كل وجه ، فأما اذا وجد مُعارض فلا ، كما في جانب/ الالباء هـ (٩/٢٩)
 فان جهة كون الجد تبعا في الاسم ان كانت توجب ثبوت الحكم (١) فجهة
 كونه أصلا من حيث الخلقة ، مانعة عنه ، فيسقط العمل به
 (٢) عند وجود المعارض ، لانه ضعيف في نفسه .
 ولانسلم ان استحقاقه (٣) الميراث / بطريق التبعية ، بل الشرع اقامه ٩ (٩/٢٨)
 مقام الأب ، عند عدمه ، كما اقام بنت الابن / مقام البنت ومبنى ب (٩/٢٧)
 الارث ، على القرب ولاشك ان الأب [أقرب الى الميت]^(٤) من جده
 فلا جرم يستحق الميراث بعد الأب (٥) . وليس هذا من التبعية فسي
 شيء .

-
- (١) وهو الأمـان .
 (٢) أي بالدليل الضعيف .
 (٣) في " د " (استحقاق) .
 (٤) في " د " (الى الميت اقرب) .
 (٥) في " ج " (الابن) وهو خطأ ظاهر .

ولا يقال : اذا اشترى المكاتب أباه يصير مكاتبا عليه ^(١) تبعاً / د (٢٠ / ب)
فليثبت له ^(٢) الأمان ههنا أيضا بشبهة الاسم تبعاً ، وفيه حقن
الدم .

لأننا نقول : الكتابة ^(٣) من شعب الحرية ، لثبوت حرمة
اليد فيهما ، وافضائها الى حرية الرقبة ، فكما تثبت ^(٤) له الحرمة
اذا اشتراه ابنه الحر ، فكذلك تثبت له صفة الكتابة ، اذا اشتراه
ابنه المكاتب ، اثباتاً للحكم بقدر دليله .

والأوجه أن يقال : ليس ما ذكرتم من قبيل ما نحن فيه ،
لأن كلامنا في أن لفظ الأب ، هل يتناول الجد ظاهراً ، أو أن الأمان
يثبت له ابتداءً بصورة الاسم ؟ لا أن يثبت الأمان له
من جهة الابن بطريق السراية ، والكتابة

(١) أى على ابنه .

(٢) ساقطة من " ج " و " هـ " .

(٣) الكتابة لغة : الضم والجمع ، ومنه سميت الكتبة للجيش
العظيم .

وشرعاً : اعتاق السيد عبده على مال في ذمته يؤدي
موجلاً .

وقيل : عقد عتق بلفظها يعوض منجم بنجمن فأكثر .

وسميت كتابة لأن المكاتب يضم بعض النجوم الى بعض ، أو
لأن السيد يكتب بينه وبين رقيقه كتاباً بما اتفقا عليه .

انظر : المصباح المنير (٦٣٣ / ٢) المغني (٤١٠ / ٩)
" الكتاب " مع شرحه " اللباب " (١٢٧ / ٣) ، الباقوت
النفيس (٢٤٠) .

(٤) في " ب " (يثبت) .

فان قيل قد قالوا فيمن حلف لا يضح قدمه في دار فلان انه يقنع
على الملك العارية والاجارة جميعا ويحنث اذا دخلها راكبا او ماشيا
وكذلك قال ابو حنيفة ، ومحمد فيمن قال لله على ان اصوم رجبا
ونوى به اليمين كان نذرا ويمينا وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز
قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول واضافة الدار يراد بها نسبة
السكنى فاعتبر عموم المجاز وهو نظير ما لو قال عبده حريوم يقدم فلان
فقدم ليلا او نهارا عتق لان اليوم متى قرن بفعل لا يمتد حمل على مطلق
الوقت ثم الوقت يدخل فيه الليل والنهار .

قوله : — ((فان قيل ٠٠)) — الى اخره :

اذا حلف لا يضح قدمه في دار فلان ، ولم يسم دارا بعينها ، ولم تكن
له نية ، يقنع على الدار المملوكة ، والمستأجرة ، والعارية . (١)
وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن الاضافة الى فلان بالملك حقيقة
وبغيره مجاز . بدليل صحة النفي في غير الملك ، وعدم صحته في الملك .
وعند الشافعي — رحمه الله — (٢) اذا قال : " لا ادخل مسكن
فلان فكذا / الجواب .

ج (٤٧)

(١) وبهذا القول قالت المالكية والحنابلة وهو قول أبي ثور .

• انظر : المغني (٧٧٣ / ٨) الشرح الكبير (١٤٥ / ٢)

(٢) في " ج " زيادة (تعالى) .

وان قال : بيت فلان ، أو دار فلان ، لا يحنت الا في الملك . (١)

فتبين أن المراد من قوله : — ((قالوا جميعا)) — ، أصحابنا

دون غيرهم ، .

وكذا (٢) لو دخلها (٣) حافيا ، أو متنعلا ، أو راكبا حنث . (٤)

وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز . لأن الدخول حافيا حقيقة هذا اللفظ

وغيره مجاز . بدليل صحة النفي في التنعل والركوب (٥) ، دون الحفاء .

وهذا اذا لم تكن (٦) له نية . فان نوى حين حلف ، أن

لا يضع قدمه فيها ماشيا ، فدخلها راكبا لم يحنث ، ويصدق ديانته

وقضاء ، لأنه نوى حقيقة كلامه ، وهذه حقيقة مستعملة غير مهجورة كذا في

المبسوط . (٧)

— ((وكذلك)) — : أي وكما قالوا جميعا في المسألة المتقدمة

ان الحلف يقع على الملك وغيره ، قال أبو حنيفة ، ومحمد — رحمه الله —
كذا :

(١) انظر الأم للشافعي (٧٢/٧) .

(٢) فسي " ب " (كذلك) .

(٣) فسي " د " (دخل بها) وهو خطأ ظاهر .

(٤) وهو مذهب جمهور العلماء ، وقال أبو ثور : ان دخلها راكبا لم يحنث

لأنه لم يضع قدمه فيها . انظر : المغنى (٧٢٣/٨) ، المبسوط (١٧١/٨)

(٥) بأن يقال : لم يضع قدمه فيها .

(٦) فسي " ب " (يكن) .

(٧) انظر : المبسوط للسرخسي (١٧١/٨) .

والمسألة على ستة أوجه :

ان لم ينو شيئا .

/ أو نوى النذر (١) ولم يخطر بباله اليمين (٢) . هـ (٢٩/ب)

أو نوى النذر ، ونوى أن لا يكون يمينا ، يكون نذرا بالاتفاق حتى

لزمه القضاء بالفوات (٣) دون الكفارة .

ولو نوى اليمين ونوى أن لا يكون نذرا يكون يمينا

بالاتفاق ، حتى لزمته الكفارة بالفوات (٤) دون القضاء .

ولو نواهما (٥) ،

أو نوى (٦) اليمين ولم يخطر بباله / النذر ، كان نذرا (٧) ٩ (٢٨/ب)

في الأول ، ويمينا (٨) في الثاني عند أبي يوسف - رحمه الله -

(١) النذر لغة : الوعد بخير أو شر .

وشرعا : هو التزام قرية لم تتعين .

انظر: المصباح المنير (٢ / ٧٣٢) مغنى المحتاج (٥ / ٨١) .

(٢) اليمين لغة : تطلق على معان منها : " القوة " ومنه قوله تعالى :

(لاخذتا منه باليمين) ، ومنها : اليد اليمنى وقد سمي العضو

باليمين لوفور قوته ومنها : القسم أو الحلف .

وشرعا : عبارة عن عقد قوى به عن الحالف على الفعل أو التارك .

انظر: المصباح المنير (٢ / ٨٥٢) ، المبسوط (٨ / ١٢٦) " الكتاب

مع شرحه " الباب (٤ / ٣) .

(٣) في " د " (بالفوات) .

(٤) في " ب " و " ج " (بالفوات) .

(٥) أي نوى النذر واليمين معا وهذا هو الوجه الخامس .

(٦) وهذا هو الوجه السادس من المسألة .

(٧) حتى يلزمه بالفوات القضاء دون الكفارة .

(٨) حتى يلزمه بالفوات الكفارة دون القضاء .

وكان نذرا ويمينا عندهما (١) حتى يلزمه (٢) القضاء والكفارة بالفوات (٣)
في الوجهين .

وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن النذر واليمين مختلفان

بلا شبهة ، لأن موجب النذر الوفاء بالملتزم ، والقضاء عند الفوت (٤)

لا الكفارة . وموجب / اليمين المحافظة على البر ، والكفارة عند ب(٢٢/ب)

الفوت (٥) لا القضاء . واختلاف أحكامهما يدل على اختلاف ذاتيهما

ثم هذا الكلام للنذر حقيقة ، لعدم توقف ثبوته به (٦) على

قرينة . كما اذا لم ينو شيئا . ولليمين مجاز لتوقف ثبوتها به (٧) على

قرينة ، وهى النية . والتوقف على القرينة من إمارات المجاز .

واذا كان كذلك ، قال أبو يوسف - رحمه الله - " لا يجوز الجمع

بينهما ، فترجح الحقيقة على المجاز في الوجه الأول ، وتسقط الحقيقة

بتعيين المجاز مرادا (٨) في الوجه الثاني .

(١) أى عند أبى حنيفة ، ومحمد .

(٢) فـي " ج " (لزومه) .

(٣) فـي " ج " (بالفوت) .

(٤) فـي " ب " و " د " (الفوات) .

(٥) فـي " د " (الفوات) .

(٦) - (٧) الضمير في (به) يعود على (الكلام) .

(٨) ساقطة من " ج " .

والضمير في قوله : — ((وفيه جمع)) — : راجع الى الجميع
 أى فيما ذكرنا من المسائل . جمع بينهما (١) كما بينا .
 ثم ذكر الرجب (٢) ههنا منونا ، وذكره فخر الاسلام بغير تنوين .
 حيث قال : " أن أصوم (٣) رجب " (٤) وهو أوضح ، لأنه اذا
 لم يصرف ، ينصرف الى الذى يتعقب اليمين ، لأن صرفه على-
 تقدير ارادة المعين وهو رجب هذه السنة لايجوز ، لاجتماع العدل
 [والعلمية فيه . كما فى " سحر " اذا اردت " سحر " يومك ، فيظهر^(٥)
 أثر وجوب القضاء والكفارة بفوته بلاصوم . فأما اذا (٦) ذكر منونا ،
 فالواجب به صوم رجب من عمره غير معين . فلا يظهر أثر وجوب
 القضاء والكفارة ، الا في الوصية ، لأن الفوات لايتحقق فيه الا بالموت
 فتلزمه (٧) الوصية عند الموت بالفدية والكفارة .

- (١) أى بين الحقيقة والمجاز .
 (٢) أى شهر " رجب " ذكره الماتن منونا بقوله : " أن أصوم رجباً " .
 (٣) فى " ج " (الصوم) وهو خطأ من الناسخ .
 (٤) انظر : " أصول البزدوى " مع شرحه " كشف الاسرار " (٥٦ / ٢) .
 (٥) العبارة مطبوعة فى " د " .
 (٦) فب " ج " (ما) وعليه يكون الفعل (ذكر) مبني للمعلوم
 لتستقيم العبارة .
 (٧) فى " ب " (فيلزمه) .

قوله : — (١) وضع القدم صار مجازاً عن الدخول

أى عبارة عنه (٢) ضمن لفظ المجاز معنى العبارة فلذلك ذكر

بصلة عن ، أو كلمة " عن " / بمعنى " في " لأن حروف الصلات ج (٤٨)

ينوب بعضها عن بعض . يعنى : صار الوضع (٣) مجازاً فى

الدخول ، لأن الوضع سببه فاستعير ' لسببه وانا حمل على

الدخول ، لأن مقصود الحالف منع نفسه عن الدخول ، لاعن

مجرد وضع القدم فيصير باعتبار مقصوده ، كأنه حلف لا يدخل

والدخول مطلق لعدم تقيده بالركوب ، والتنعل ، والحفا ، فيحث

بالكل ، لحصول الدخول الذى هو المقصود بالمنع ، لا باعتبار كونه هـ (٩/٣٠)

راكباً ، أو حافياً ، كما فى اعتاق الرقبة عن الكفارة ، يخرج عن

العهد بمطلق الرقبة ، لا يكونها صغيرة أو كبيرة ، أو كافرة ، أو

مؤمنة .

لا ترى (٤) أنه لو وضع قدميه (٥) ولم يدخل ، لا يحث (٦) فى

يمينه . كذا فى فتاوى قاضى خان (٧) / لأنه لما صار مجازاً فى ٩ (٩/٢٩)

(١) فى " د " و " هـ " زيادة (قلنا) .

(٢) أى عن الدخول .

(٣) أى وضع القدم .

(٤) فى " د " (يبرى) .

(٥) فى " ب " (قدمه) .

(٦) فى " د " (لم) .

(٧) انظره فتاوى قاضى خان (٦٦/٢)

الدخول ، لاتعتبر حقيقة به بعد .

واضافة الدار يراد بها نسبة السكنى . لان الدار لاتعادي ولا تهجر لذاتها عادة ، وانما تهجر لبغض صاحبها . فعرّفنا أن المقصود من هذه الاضافة ، نسبة السكنى دون الملك ، فتستعار السدار

لموضع السكنى ، وصار (١) كانه قيل : * لا ادخل موضع سكنى

فلان ، او دارا مكونة لفلان . - (فاعتبر عموم الجـاز) -

١ في صورتين فيدخل في عموم الدخول ، الركوب والمشى ، وفي

عموم السكنى ، الملك والاجارة (٢) والعارية فيحنت في الدار الملوكة

بعموم الجاز لا بالملك حتى لو كان الساكن فيها / غير فلان ، لم يحنت ب (٧٢٨)

وان كانت ملوكة لفلان . كذا ذكر شمس الائمة - رحمه الله - في اصول

الفقه . (٣)

(١) في * ب * (فصار) .

(٢) الاجارة لغة : الاتابة والجازاة ، من الاجرو وهو الموضع .

وشـوا : عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين

معينة او موضوعة في الذمة او عمل معلوم بعوض معلوم .

انظره المغرب (٢٨ / ١) الصحاح (٥٢٦ / ٢) الصباح (١٠ / ١)

الطلبية (٢٦٣) البدائع (١٧٤ / ٤) حاشية الدسوقي مع الشرح

الكبير (٢ / ٤) مغنى المحتاج (٢٣٨ / ٢) المغني (٣٩٨ / ٥)

مفردات الامام احمد (٤٢٢)

(٣) انظره اصول السرخصي (١٢٥ / ١) .

وذكر في فتاوى قاضي خان ، والفتاوى الظهيرية ؛
 ولو حلف لا يدخل دار فلان ، ولم ينوشيثا فدخل
 دارا يسكنها فلان باجارة أو باعارة يحسن في يمينه
 وإن دخل داراً ملوكة لفلان ، وفلان لا يسكنها يحسن
 أيضا (١) . فعلى هذه الرواية لا يندفع السؤال
 لبقاء الجمع بين الحقيقة والمجاز ، إلا أن يجعل^١
 قوله : دار فلان عبارة عما يخاف اليه من
 الدور مطلقا ، فيدخل في عموم الدار المضافة (٢)
 اليه بالسكنى ، وبالملك جميعا .

(١) انظر فتاوى قاضي خان : (٦٦/٢) .

(٢) في " ج " (المضاف) .

قوله : — ((وهو)) — : أى اعتبار عموم المجاز ههنا
 — ((نظير)) — اعتباره — ((فيما (١) اذا قال : عبدى (٢) حر
 يوم يقدم فلان)) . ولم ينو شيئا ، ((فقدم)) — فــــلان
 — ((ليلا أو نهارا ، يحث)) — (٣) مع أنه مستلزم للجمع بين
 الحقيقة والمجاز ، لأن حقيقة اليوم للنهار ، وإطلاقه على الليل
 مجاز — ((لأن اليوم)) — الى آخره (٤) .

وأعلم أن لفظ اليوم ، يطلق على بياض النهار بطريق
 الحقيقة اتفاقا ، وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض
 فيصير مشتركا . وبطريق المجاز عند الأكثر وهو الصحيح لأن حمل
 الكلام على المجاز ، أولى من حمله على الاشتراك عند تعارض
 المجاز والاشتراك (٥) ، لأن المجاز فى الكلام أكثر ، فيحمل على

(١) فى المتن (ما لو) .

(٢) فى المتن (عبده) .

(٣) لفظ المتن (اعتق) .

(٤) أى : الى آخر ما ذكره الماتن .

انظر: متن الحسامي " بشرحه " النامي " (٣٤ / ١) و " النظامي "

(١٥) .

(٥) وهو أيضا مذهب جمهور الأصوليين من المالكية ، والشافعية والحنابلة .

وقال آخرون — منهم التبريزي — بل الاشتراك أولى .

انظر هذه المسألة في :

المحصول (٤٩٢ / ١ / ١) ، شرح تنقيح الفصول (١٢٣) نهاية السؤل

(١٨١ / ٢) الإبهاج (٣٢٦ / ١) ، شرح البدخشي (٣٨٤ / ١)

الاعطب ، ولأنه (١) لا يؤدى الى ابهام المراد ، لأن اللفظ ان خلا
 عن قرينة ، فالحقيقة متعينة . وان لم يخل عنها ، فالذى تعدل
 عليه القرينة - وهو المجاز - / متعين . بخلاف الاشتراك فانه يؤدى هـ (٣٠/ب)
 الى الاختلال [في الكلام] (٢) بعدم (٣) افهام المـــــــراد (٤) .
 ثم لاشك في أنه (٥) ظرف على كلا التقديرين (٦) عند
 الفريقين فيرجح أحد احتمليه / بمظروفه . ج (٤٩)

- (-) المحلي على جمع الجوامع (٣١٣ / ١) غاية الوصول (٢٤٨) مختصر
 البعلي (٤٧) " مسلم الثبوت " مع شرحه ، فواتح الرحموت
 (٢١٠ / ١) ارشاد الفحول (٢٦) .
- (١) في " ج " (وأنه) .
 (٢) في " ج " (بالكلام) .
 (٣) في " ب " و " د " و " هـ " (العدم) .
 (٤) هذا الدليل انما يلزم من لا يجوز حمل المشترك على معنيه أو معانيه
 - وهو مذ هب الحنفية - أما القائل بعموم المشترك فله أن يقول : (عند
 خفاء القرينة يحمل على جميع معانيه) ؟ وحينئذ لا يؤدى الى الاختلال
 في الكلام بعدم افهام المراد .
 انظره المحلي على جمع الجوامع (٣١٣ / ١) ، ارشاد الفحول (٢٦)
- (٥) أى لفظ " اليوم " في قوله " يوم يقدم فلان " .
 (٦) يعنى تقدير " الاشتراك " وتقدير " المجاز " .

فان كان مظلوفه مما يمتد وهو ما يصح فيه ضرب المدة : أى
يصح تقديره بمدة كاللبس ، [والمساكة والركوب] (١) ونحوها ، فانه
يصح أن يقدر بزمان ، يقال : " لبست هذا الثوب / يومئذ " د (٢٠/ب)
وركبت هذه الدابة يوما ، وسأكنته في دار واحدة شهرا " . يحمل (٢)
على بياض النهار ، لأنه يصلح مقدرا له فكان الحمل عليه أولى .
وان كان / مظلوفه . مما لا يمتد كالخروج والدخول ، والقـدم (٢٩/ب)
اذ لا يصح تقدير هذه الاعمال بزمان ، يحمل على مطلق الوقت
اعتبارا للتناسب .

ثم في قوله " أنت حر " أو " عبدى حر يوم يقدم فلان "
أو " أنت طالق " أو " امراته (٤) طالق يوم يقدم فلان " . " اليوم "
ظرف للتحرير أو الطلاق ، لأنه (٥) انتصب به ، وأنها (٦) مما لا

(١) في " ب " و " ج " و " د " (والركوب والمساكة)

(٢) في " د " زيادة (اليوم) .

(٣) الضير في (مظلوفه) يعود على " اليوم " .

(٤) في " د " (امرأتي) .

(٥) أى : " اليوم " .

(٦) أى : " التحرير والطلاق " .

يمتد فيحمل اليوم على مطلق الوقت ، فيحنت اذا قدم ليلا او نهارا ، باطلاق

المجاز (١) . كما في مسألة وضع القدم .

وفي قوله : " امرك بيدك يوم يقدم فلان " او " اختارى لنفسك يوم

يقدم فلان " التفويض ، والتخير مما يمتد فيحمل اليوم على بياض النهار

حتى لو قدم فلان ليلا لا يصير الامر بيدها ولا يثبت لها الخيــــــــــــــــار .

واعلم انه لا اعتبار لما اضيف اليه اليوم وهو القدم في هذه المسائل

مثلا / في ترجيح احد محتطيه به ، لان اضافة اليوم لتعريفه ، وتمييزه ب(٢٨/ب)

من الايام والافوات المجهولة كقوله : " انت طالق يوم الجمعة " او " انت

حريم الخميس " . لا للظرفية ولهذا لم يؤثر " يقدم " (٢) في انتصاب

" يوم " باتفاق اهل اللغة ، اذ المضاف اليه لا يؤثر في المضاف بحال ، بل

هو (٣) منصوب بمظروفه (٤) والتقدير : حررتك في يوم قدم فلان

او فوضت امرك اليك في يوم قدمه (٥) . فكان اعتباره بمظروفه الذي

يؤثر فيه اولى من اعتباره بما لا اثر له فيه . فعرفنا انه لا اعتبار للمضاف

اليه ، في ترجيح احد محتطيه .

(١) أى على مطلق الوقت .

(٢) في " د " (مقدم) .

(٣) أى لفظ " يوم " .

(٤) وهو في المثال قوله : " انت حر " .

(٥) في " ب " (قدم فلان) .

والى ما ذكرنا أنشير في المبسوط في غير موضع ، وكذا
في الهداية . (١)

الأن بعض المشايخ اعتبروا المضاف اليه فيما لا يختلف الجواب
وهو ما اذا كان المظروف والمضاف اليه مما لا يمتد تسامحا نظرا الى ب (٢٥/ب)
حصول المقصود وهو استقامة الجواب . وبعضهم لم يلتفتوا فيه الى
المضاف اليه أصلا (٢) ، نظرا الى التحقيق .

فأما فيما يختلف الجواب فيه بالاعتبارين ، بأن كان أحدهما
متدا ، والآخر غير متد ، فالكلي اعتبروا المظروف ، ولم يلتفتوا
الى المضاف اليه . / كما في مسألة الامر باليد ، فإن هـ (٩/٣١)
الحكل اعتبروا فيها الامر باليد ، الذى هو مظروف ، دون القدم
الذى هو مضاف اليه . وكذا في مسألة الخيار . (٣)

ثبت بما ذكرنا أن المعتبر هو المظروف في هذا الباب لا غير .
وباقى الكلام مذكور في الكشف . (٤)

(١) ذكره صاحب المبسوط في كتاب " الصوم " وفي كتاب " الطلاق "
وفي باب " الخيار منه " وصاحب الهداية ذكره في " الطلاق "
فصل " اضافة الطلاق الى الزمان " .

المبسوط (٩٧/٤ ، ١١٣/٦ ، ٢١٨) " الهداية " —
فتح القدير (٣٦/٤) .

(٢) ساقطة من هـ .

(٣) انظره " العناية " شرح " الهداية " (٣٧/٤) .

(٤) انظره كشف الأسرار (٥١/٢) فما بعدهما .

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّذَرُّ فَمِنْ جَمْعٍ أَيْضًا بَلْ هُوَ تَذَرُّ بِصِيغَتِهِ ، يَمِينُ
بِمَوْجِبِهِ وَهُوَ الْإِيجَابُ ، لِأَنَّ إِيْجَابَ الْمُبَاحِ يَصْلُحُ يَمِينًا كَتَحْرِيمِ الْمُبَاحِ .
وَهَذَا كَثَرَاءُ الْقَرِيبِ فَإِنَّهُ تَمْلِكُ بِصِيغَتِهِ ، تَحْرِيرُ بِمَوْجِبِهِ .

◆◆◆◆◆

قوله : -- ((وأما مسألة النذر فليس بجمع أيضا)) -- : يعنى :

ليس ما ذكروا من ثبوت حكم النذر، واليمين ، في تلك المسألة،
بجمع بين الحقيقة والمجاز . لأن المتنع اجتماعهما صيغة ، ولم
يوجد ههنا ، لأن هذا الكلام - ((نذربصيغته)) - لاغير، ولكنه

((يمين / باعتبار موجب)) أى حكمه وهو أن موجب النذر أى المعنى جـ (٥٠)

المقصود بصيغة النذر ، ايجاب المنذور لا محالة ، / ولا بد من ان (١/٣٠)

يكون المنذور قبل النذر مباح الترك ليصح التزامه بالنذر لأن النذر بما هو واجب في نفسه ، لا يصح على ما عرف ، فإذا لزم المنذور بالنذر ، صار تركه الذي كان مباحا حراما به (١) وصار النذر تحريم المباح بواسطة حكمه ، وهو إيجاب المنذور لا بصيغته ، كما أن الأمر بالشئ نهي عن ضده بواسطة لزوم المأمور به لا بصيغته .

وتحريم المباح ، يمين عندنا (٢) ، لأن النبي - عليه الصلاة والسلام -

(١) ساقطة من "ج" .

(٢) وهو مذهب الحنابلة أيضا ، وقالت المالكية والشافعية تحريم المباح

ليس بمين •

المبسوط (١٣٤ / ٨) فتح القدير (٨٧ / ٥) فما بعدها ، المغني

حرم مارية (١) ، وأوالعسل (٢) على نفسه ، فسمى الله تعالى ذلك
 يمينا . وأوجب فيه الكفارة حيث قال تعالى (يا أيها النبي لم تحرم
 ما أحل الله لك) ^(٣) النبي ^(٤) أن ^(٥) قس

يمينا • وأوجب فيه الكفارة حيث قال تعالى (يا أيها النبي لم تحرم

ما أحل الله لك ^(٣) البنية أن قسما

(=) (٦٩٩/٨) الشرح الكبير للدردير (١٣٥/٢) ، شرح الرسالة

مع حاشية العدوى (٢٨/٢) تفسير القرطبي (١٨/١٢٩).

(۱) هي أم المؤمنين مارية القبطية مولاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وأم ولد إبراهيم ، أهداها له المقوقس القبطي صاحب الاسكندرية

سنة ٧١ هـ • وكان ابوبكر رضي الله عنه ينفق عليها حتى مات ، ثم

عمر حتى توفيت في خلافة سنة ١٦هـ .

الاستيعاب (٤١٠ / ٤) ، الاصابة (٤٠٤ / ٤) .

(۲) اشارة الى بيان تعدد الروايات في سبب نزول الآية • هل كان سبب

النزول : تحريم العسل كما جاء في رواية الصحيحين وغيرهما من حديث

عائشة رضي الله عنها أو تحريم مارية كما رواه النسائي بسند صحيح عن

انس ، والحاكم عنه وصححه ، والدارقطني عن ابن عباس واخرج الطبري

له شاهد مرسل بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشامي.

وأخرجه الدارقطني عن ابن عباس .

انظر: البخاری رقم (۵۲۶۲) فی (الطلاق) باب (لم تحرم ما أحل

الله لك) فتح الباری (۱ / ۳۷۵) وفي (الاطعمة) باب (الحلواء

والعسل) وفى (الأشربة) باب (شراب الحلواء والعسل) ، وفى

(الطب) باب (الدواء بالعسل) وفي (الحيل) باب (ما يكره

من احتيال المرأة مع الزوج (الضرائر) ، وفي (التفسير) (تفسير

• سورة التحريم)

مسلم : (١٤٧٤) فى (الطلاق) باب (وجوب الكفارة على من حرم

امراته ولم ينوالطلاق (۱۱۰۰ / ۲) وابسو داود (۳۷۱۵) فسی

(الاشربة) باب (شراب العسل) (١٠٥ / ٤) والنسائي (١٥١ / ٦)

الحاكم (٤٩٣/٢) الدارقطني (٤١/٤) الطبري (٩٠/٢٨) القرطبي (١٢٥/٤)

(٣) - وفي الترتيب (١)

(١) قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم (١) : أى شرع لكم تحليلها

بالكفارة ، حتى روى مقاتل (٢) : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

اعتق رقبة في تحريم مارية " (٣) وهو مذهب أبى بكر وعمر ، وابن عباس

وابن مسعود ، وزيد (٤) وطاوس

(١) سورة التحريم : (٢)

(٢) هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدى ولأه ، المفسر المشهور ، أحد

العلماء الأجلاء ، قال الإمام الشافعي الناس عيال على ثلاثة ، على

مقاتل بن سليمان في التفسير ، وعلى زهير بن أبى سلمى في الشعر

وعلى أبى حنيفة في الفقه . توفي سنة ١٥٠ هـ بالبصرة .

وفيات الأعيان (٢٥٥ / ٥) ، الشذرات (٢٢٢ / ١) .

(٣) أخرجه الزمخشري في تفسيره عن مقاتل ، والقرطبي عن زيد بن أسلم

التابعي الشامي وأصله عند الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حرم جاريته ، فقال الله تعالى : (

لم تحرم ما أحى الله لك إلى قوله (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم)

فكفر عن يمينه .

انظره سنن الدارقطني (٤٠ / ٤) ، تفسير الزمخشري

(١١٤ / ٤) تفسير القرطبي (١٨٣ / ١٨) الكافي الشافعي تخریج

أحاديث الكشاف (١٧٦ / ٤) فتح القدير للشوكاني (٢٥٠ / ٥)

(٤) هو الصحابي : زيد بن ثابت أبو سعيد الأنصاري الغرضي ، كاتب

الوحي والمصحف ، أسلم قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم للمدينة

أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم يوم تبوك راية بنى النجار وكان عمر

وعثمان يستخلفانه إذا حجا . توفي بالمدينة سنة ٥٤ هـ وقيل غير ذلك

الاصابة (٥٦١ / ١) الاستيعاب (٥٥١ / ١) .

والحسن (١) والثوري (٢) / وأهل الكوفة . فكان النذر بواسطة د (٩/٢١)
موجبه يمينا لابيغته ، بل هو نذر بصيغته / لاغير . ب (٩/٢١)

ومثله ليس بمنتفع ، كشرائه القريب (٣) سعى اعتاقا في الشرع ويستحيل
أن يكون اثبات الملك ازالته ، لكنه بصيغته اثبات الملك ، والملك في
القريب يوجب العتق بالنص ، فكان الشراء اعتاقا بواسطة حكمه
لابصيغته .

وكالهبه بشرط العوض هبة باعتبار الصيغة بيع باعتبار المعنى . وكالاقالة (٤)

(١) الحسن بن يسار أبو سعيد البصري من كبار التابعين جمع بين العلم
والزهد والورع والعبادة وكان فصيحا فقيها ، لقي عائشة وعلياً ولم
يسمع منهما ، وسمع ابن عمر ، وأنسا ، وأبا بكر وعددا من الصحابة
مناقبه كثيرة ، وحيث اطلق الحسن في كتب الفقه والحديث والرجال
والورع فهو المقصود ، مات سنة ١١٠ هـ .

تذكرة الحفاظ : (٧١ / ١) طبقات الحفاظ (٢٨)

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري الكوفي ، أمير المؤمنين
في الحديث ، أحد الأئمة المجتهدين ، عين على قضاء الكوفة فامتنع
قال ابن حبان : " كان من الحفاظ المتقنين ، والفقهاء في الدين
من لزم الحديث والفقه وواظب على الورع والعبادة حتى صار علما يرجع
إليه في الأمار " توفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ . وفيات الأعيان
(٢٨٦ / ٢) تذكرة الحفاظ (٢٠٣ / ١) .

(٣) في " ج " (القرب) وهو خطأ من الناسخ .

(٤) الاقالة في اللغة : الرقع والازالة والإقص : اقاله يقله ، اقاله . ويقال :
" قاله " وهي لغة قليلة . وفي الحديث : " من أقال نادما أقاله
الله من نار جهنم " وفي رواية " أقال الله عثرته " قال ابن الأثير : أي
وافقه على نقض البيع وأجابه إليه .

فسخ في حق المتعاقدين بصيغتها ، بيع في حق ثالث (١)
بمعناها .

وكان ينبغي أن تثبت اليمين بلا نية ، كالعتق في (٢) شراء
القريب بثبت بلا نية . واليه ذهب سقيان الثوري حيث قال :
لو قال لله عليّ أن أصوم غدا فمرض في الغد فافطره أو كان
الحالف امرأة فحاضت ، وجب القضاء والكفارة . إلا أن استعمال
هذه الصيغة غلب في النذر المجرد نصارت (٣) اليمين كالحقيقة
المهجورة فلم تثبت (٤) من غير نية كذا في بعض الشروح .

ولقائل أن يقول : / لا يندفع الجمع بما ذكرتم ، لأن ثبوت هـ (٣١/ب)
اليمين لما توقف على الإرادة (٥) وقد أريد بهذا اللفظ موضوعه وهو
إيجاب العبادة المسماة ، وغير موضوعه وهو اليمين ، ولا معنى للجمع (٩/٢٦)

(-) والاقالة في الاصطلاح : التراضي على رفع العقد ولو في بعض المبيع
انظر : الصحاح (١٨٠٨ / ٥) الصباح المنير (٦٣٠ / ٢) النهاية
(١٣٤ / ٤) المغنى (١٣٥ / ٤) فتح القدير (٤٨٦ / ٦) أسنى
المطالب (٧٤ / ٢)

(١) وهو الشفيع .

الكتاب وشرحه " اللباب " (٣١ / ٢) ملتقى الانهر (٧١ / ٢)

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) في " د " (فصار) .

(٤) في " ب " (يثبت) .

(٥) " الواو " ساقطة من " هـ " .

سوى هذا . وليس ما ذكرتم الا بيان وجه اتصال اليمين بالنذر الذى هو مجوز المجاز (١) ، بخلاف شراء القريب فان ثبوت العتق فيه لا يتوقف على الارادة ، بل يثبت وان نفاء ولم يقصده ، فلا يكون النذر نظيره (٢) .

والجواب الصحيح : ان التحريم يثبت بموجب النذر ولا يتوقف على النية ، فان تحريم ترك المندور به ثابت ، نواه أو لم ينوه (٣) الا انه كونه يمينا يتوقف على القصد ، [فان (٤) النص جعله يمينا عند القصد ، ولم يرد الشرع بكونه يمينا عند عدم القصد] (٥) وثبوته ضمنا فاذا نوى اليمين فحينئذ يكون التحريم الثابت به يمينا لوجود شرطه لكن بموجب النذر لا بطريق المجاز .

وذكر شمس الأئمة في شرح كتاب " الصوم " انه اجتمع في كلامه / كلمتان :

ج (٥١)

أحدهما (٦) : يمين وهو قوله : " لله " . فانه عند ارادة اليمين كقوله : " بالله " . قال ابن عباس : " دخل ادم الجنة فلله

(١) في " د " (مجوز للمجاز) .

(٢) أى نظير شراء القريب .

(٣) في " د " (ينـ)

(٤) في " ب " (لان) .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

(٦) في " د " (أحديهما)

ما غربت الشمس حتى خرج * (١) وهذا لأن * الباء * و * اللام *

يتعاقبان (٢) • قال الله تعالى اخبارا عن فرعون : (انتم له) (٣)

وفي موضع اخر (انتم به) (٤)

والاخرى : نذر وهى قوله : * علي * الا أن عند / الاطلاق

غلب معنى النذر باعتبار العادة ، فحمل عليه ، فاذا نواهما (٥) ففسد (١/٣٠ ب)

نوى بكل لفظ ما هو من احتملاته ، فتعمل نيته ، ولا يكون جمعا بين

الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، بل في كلمتين (٦) وذلك غير

مستبعد • (٧)

فعلى هذا يكون قوله : * على أن أصوم ، [ايجابا في نفسه وجواب

القسم أيضا ان جاز ذلك] (٨) * لا كرمك * في قوله : * والله

ان اكرمتنى لا كرمك * [جواب القسم والشرط جميعا] (٩) وذلك لأنه

(١) أخرجه الحاكم وصححه في كتاب (تواريخ المتقدمين من الانبياء

والمرسلين) في ترجمة * ادم عليه السلام * (٥٤٢ / ٢)

ولمزيد الاطلاع انظر : (البداية والنهاية (١ / ٧٤) الدر المنثور :

(١ / ٣٩) فتح القدير للشوكاني (١ / ٦٩) •

(٢) في * ب * (يتعاقبان) وكذا في المبسوط •

(٣) سورة الشعراء : (٤٩)

(٤) سورة الاعراف : (١٢٣)

(٥) أى : النذر واليمين • (٦) وهما : * لله * و * علي * •

(٧) انظر : * المبسوط * للسرخسي (٣ / ١٣٤) •

(٨) العبارة في * د * (سادا مسد جواب القسم وايجابا في نفسه) •

(٩) العبارة في * د * (جواب الشرط وساد مسد جواب القسم) •

لما اضاف ايجاب الصوم ، الى المستقبل صار (١) كأنه قال : والله
 لأصومن كذا ، فيحتل ان يصلح جواب القسم من حيث المعنى .
 ولو قال : " نذرت أن أصوم رجب (٢) " . ونوى النذر واليمين ،
 فعلى الوجه الأول تصح نية اليمين ويكون نذرا ويمينا . وعلى هذا
 الوجه لا يكون الا نذرا لعدم اللفظ الذى تصح نية اليمين فيه .
 وذكر فى بعض الشروح : ان ظاهر الصيغة للنذر فينصرف اليه ،
 ثم انه بالنية يريد أن يصرفه الى غيره فصدق فيما عليه وهو وجوب
 الكفارة ، ولم يصدق فيما له ، وهو سقوط القضاء الثابت بظاهر الصيغة .
 كن قال : " زينب طالق " وله امرأتان مسمتان (٣) بهذا الاسم ب (٢٩/ب)
 أحدهما (٤) معروفة به (٥) دون الأخرى . فقال : " أردت به الإيقاع
 على غير المعروفة ، دون المعروفة . يصدق في وقوع الطلاق على غير المعروفة
 ولا يصدق في صرف الطلاق عن المعروفة . الا أنه يلزم على هذا الوجه هـ (١/٣٢)
 ما اذا نوى اليمين ونفى النذر حيث يصدق وتكون يمينا بالا تفاق . فعلم
 أن الصحيح ما هو المذكور في الكتاب .

-
- (١) في " هـ " (وصار) .
 (٢) في " ج " (رجباً) ويخرج على ما سبق .
 (٣) في " ب " (مسمتان) .
 (٤) في " ب " (أحدهما) وفي " د " (أحديهما) وهو خطأ .
 (٥) ساقطة من " د " .

ومن حكم هذا الباب : أن العمل بالحقيقة متى أمكن سقط المجاز ، لأن
المستعار لا يزاحم الأصل فان كانت الحقيقة متعذرة : كما اذا حلف لا يأكل
من هذه النخلة ، أو مهجورة : كما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان
صير الى المجاز وعلى هذا قلنا ان التوكيل بالخصومة ينصرف الى مطلق
الجواب ، لأن الحقيقة مهجورة شرعا والمهجور شرعا بمنزلة المهجور عادة
لا ترى أن من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه لأن هجران
الصبي مهجور شرعا .

قوله : - ((ومن حكم هذا الباب)) - : أي باب الحقيقة والمجاز

فالشيوخ رحمهم الله وان لم يعقد لأحكام الحقيقة والمجاز بابا إلا أن الامام

فخر الاسلام - رحمه الله - قد عقد لها بابا (١) ، وذكر فيه / بهذا اللفظ د (٢١/ب)

فتابعه في ذلك (٢) ، أو المراد من الباب النوع ، كما في قوله

صلى الله عليه وسلم " من خرج يطلب بابا من العلم " (٣) أي نوعا

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) " أصول البزدوى " مع شرحه " كشف الأسرار " (٨٣ / ٢) .

(٣) هذا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه الديلمي ، وتمام

الحديث " ... ليرد به باطلا من حق ، أو ضلالا من هدى كان

كعبادة متعبد أربعين عاما " .

انظره كنز العمال حديث رقم (٢٨٨٣٥) (١٠ / ١٦١) .

يعنى : ومن حكم النوع الذى نحن بصدده (١) ، أن العمل بالحقيقة متى أمكن سقط المجاز . يعنى : إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فاللفظ لحقيقته إلى أن يدل الدليل على كونه مجازا كقوله : رأيت اليم حمارا أو " استقبلنى أسد في الطريق " لا يحل على البليد والشجاع الا بقرينة زائدة ، فان لم تظهر (٢) فاللفظ للبهيمة ، والسبع ولا يكون مجمولا . ومن الناس من زعم (٣) أنه إذا استعمل فيهما ، وأمكن أن يراد به المجاز كما أمكن إرادة الحقيقة يكون مجمولا (٤) ولم يكن حمله على أحدهما أولى من حمله على الآخر لتساويهما في الاستعمال ولا قرينة للحقيقة فـي هذا الموضع فصار بمنزلة الاسم المشترك .

- (١) في " ب " زيدت عبارة (وهو النوع الثالث) .
 - (٢) في " ج " (يظهر) .
 - (٣) في " هـ " (عم) وهو من سهو الناس .
 - (٤) ظاهر كلام المؤلف رحمه الله - أن بعض الأصوليين ذهب إلى أنه متى تعارض المجاز مع الحقيقة مطلقا كان ذلك مجمولا ، ولم تعرف نسبة هذا القول لأحد والمعروف : أن الرازي والبيضاوى ذهبا إلى الاجمال فيما إذا تعارضت الحقيقة والمجاز الراجع .
- وخلاصة القول في هذه المسألة : أن القائلين بالمجاز قد اتفقوا على أمور وانحصر خلافهم في أمر واحد .
- فاتفقوا على :

- ١ (أن المجاز إذا كان مرجوحا لا يفهم الا بقرينة فتقدم الحقيقة .
 - ٢ (إذا غلب استعمال المجاز حتى ساوى الحقيقة فتقدم الحقيقة أيضا .
 - ٣ (إذا كان المجاز راجحا ، والحقيقة متعذرة ، أو مهجورة مائة لا تسراد فحينئذ يقدم المجاز .
-

والصحيح ما ذهب اليه العامة ، لأن الواضح انما / وضع اللفظ (ج) (٥٢)
 للمعنى ليكتفى به في الدلالة عليه ، فصار كأنه قال : " اذا سمعتم
 اني (١) تكلم بهذا اللفظ فاعلموا / اني عنيته بهذا المعنى . فمن (١) (٧٣١)
 تكلم بلغته وجب أن يريد به ذلك المعنى فوجب حمله عند الاطلاق عليه .

(-) وانحصر محل النزاع : فيما اذا كان المجاز راجحا والحقيقة مرجوحة

ولكنها غير متعذرة ولا مہجورة فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الاول : تقديم الحقيقة : وهو قول أبي حنيفة

الثاني : تقديم المجاز : وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن

من الحنفية ورجحه القراني واختاره الفتوح .

الثالث : يتساويان فلا ينصرف الى أحدهما الا بدليل لرجحان كل

منهما من وجه : وهو اختيار البيضاوي والاسنوي في " التمهيد "

وقال : وجزم به الامام فخر الدين في " المعالم " وصححه الشيخ

زكريا . انظر : هذه المسألة بالتفصيل والتمثيل والدليل في :

المستصفي (٣٠٩ / ١) " اصول البزدوى " مع شرحه " كشف

الاسرار (٧٧ / ٢) المعتمد (٣٢٤ / ١) " روضة الناظر " مع

شرحها لبدران (٢١ / ٢) المحصول (٤٧٦ / ١ / ١) شرح تنقيح

الفصول (١١٩) فما بعدها ، التمهيد للاسنوي (٢٠٠) " نهاية

السؤل " مع حواشيه " سلم الوصول " (١٢٠ / ٢) القواعد والفوائد

الاصولية لابن اللحام (١٢٢) المنار " مع الشرح والحواشي (٤١٠)

شرح الكوكب المنير (١٩٤ / ١ ، ٢٩٤) " مسلم الثبوت " مع شرحه

فوائح الرحموت (٢٢٠ / ١) ، غاية الوصول شرح لب الاصول (٥١) .

(١) ساقطة من " ج " .

كيف وقد نجد بالضرورة مبادرة الذهن الى فهم الحقيقة أقوى من مبادرته

الى فهم المجاز . وذلك دليل على ما قلنا .

وقولهم : هما في الاستعمال سواء فاسد ، لأن مجرد الاستعمال

للحقيقة والمجاز ، لا يفهم الا بقرينة تنضم اليه ، فاني يتساويان ، واذا لم

يتساويا ، كان المعنى الاصلى ، أولى باللفظ من المعنى العارضى ، عند

عدم دليل يصرفه اليه . وهو معنى قوله : ((المستعار لا يزاحم الاصل)) —

ولهذا قلنا : اذا حلف لا ينكح فلانة وهى منكوحته . أنه يقع

على الوطء دون العقد . حتى لو طلقها ثم تزوجها ، لا يحث قبل

الوطء ، لأن هذا اللفظ في الوطء حقيقة ، وفي العقد مجاز (١) فكان

حمله على الحقيقة أولى . / بخلاف ما اذا كانت المرأة أجنبية حيث يقع ب (٩/٣٠)

(١) ويقول الحنفية قالت المالكية ، وهو قول عند الحنابلة ذكره ابن قدامة

في " المغنى " .

وزهدت الشافعية الى أن النكاح حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء

وصححه ابن قدامة .

وعليه : فلو حلف على النكاح ولم ينوشئاً فانه يحمل على العقد لا على

الوطء .

وزهد آخرون الى : أنه حقيقة فيهما على طريقة الاشتراك : منهم القاضي

أبو يعلى نقل عنه ابن قدامة في " المغنى " قوله : " الا شبه بأصلنا

أنه حقيقة في العقد والوطء جميعا .

انظر : أصول الشاشى (٤٦) تيسير التحرير (٥٠ / ٢) طلبه الطلبة

(٣٩) العدة (٧٠٤ / ٢) شرح تنقيح الفصول (١٢٣) التمهيد

للاسنوى (١٩٠) مختصر من قواعد العلائى وكلام الاسنوى (٤٠٤ / ٢)

على العقد ، لأن وطأها لما حرم عليه ، كانت الحقيقة مهجورة (١)
 شرعا فتعين المجاز .

قوله : - ((فان كانت الحقيقة متعذرة)) - : المتعذر :

ما لا يتوصل اليه الا بمشقة ، كاكل النخلة .

/والمهجور : ما تيسر اليه الوصول ، ولكن الناس تركوه كوضع القدم . هـ (٣٢/ب)

وقيل : في الفرق بينهما ، ان المتعذر لا يتعلق به حكم وان تحقق

والمهجور قد يثبت به الحكم ، اذا صار فردا من أفراد المجاز ((صير

الى المجاز)) - لزوال المانع وللاحتراز عن الالغاء .

فاذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة فيمينه تقع على عينها ، ان كانت

ما يؤكل كقصب السكر ، والرياس (٢) ، والزرجون (٣) الرطب .

(١) " نهاية السؤل " مع حواشيه " سلم الوصول " (١٢٤ / ٢) المغنى
 لابن قدامة (٤٤٥ / ٦)

(١) في " د " (مبهورة) وهو تحريف .

(٢) الرياس : نبات معمري نبت في البلاد الباردة والجبال ذوات الثلوج

تؤكل ضلوعه وتريب ويعصر منه شراب الرياس .

المعجم الوسيط (٢٨٥ / ١) .

(٣) الزرجون : بفتحين هو شجر العنب ، وقيل قضبانه .

المغرب (٢٦٢ / ١) المعجم الوسيط : (٣٩١ / ١)

وان لم تكن (١) ، فعلى ثمرها ان كانت لها ثمرة ، كالنخلة والكرمة (٢)

وان لم تكن لها ثمرة فعلى ثمنها كالخلاف (٣) ونحوه .

وهذا اذا لم تكن له نية ، فاما اذا نوى شيئا فيمينه على ما نسوى

ان كان اللفظ يحتمل ذلك . كذا نقل عن الامام العلامة شمس الائمة الكردى

رحمه الله .

((وعلى هذا)) : أى على ان المجاز يصار اليه عند هجران الحقيقة ،

قلنا : اذا وكل رجلا بالخصومة (٤) مطلقا انه ينصرف الى الجواب استحسانا

حتى لو اقر على موكله يجوز اقراره .

والجواب كلام يستدعيه كلام الغير ويطابقه ، مأخوذ من جاب الفلاة : اذا

قطعها . سعى به لان كلام الغير ينقطع به . (٥)

(١) في " ب " (يكن) .

(٢) في " د " (الكرم) .

(٣) الخلاف : على وزن " كتاب " شجر الصنصاف الواحدة " خلافة " على

تخفيف " اللام " وتشديد ها من لحن العوام .

الصباح المنير (٢١٥ / ١) المعجم الوسيط (٢٥١ / ١)

(٤) بأن قال : أنت وكيل بالخصومة في هذه الدعوى ونحوها .

(٥) الصحاح (١٠٤ / ١) الصباح المنير (١٣٨ / ١) .

وفي القياس لا يجوز اقراره وهو قول أبي يوسف الأول وزفر (١)
والشافعي (٢) - رحمهم الله - لأنه وكله بالخصومة وهي المنازعة والمشاجرة
والاقرار مسالمة ، وموافقة فكان ضد ما امر به والتوكيل بالشئ لا يتضمن
ضده .

وجه (٣) الاستحسان انا تركنا هذه الحقيقة ، وجعلنا كلامه
توكيلا / بالجواب مجازا ، اطلاقا لاسم السبب على (٣١/ب)
المسبب / لأن الخصومة سبب الجواب . أو اطلاقا لاسم الجزء على ج (٥٣)

(١) أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس العنبري من تميم فقيه مشهور
من أصحاب أبي حنيفة . وهو أحد العشرة الذين دونوا " الكتب " جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه
الرأي وهو قياس الحنفية وكان يقول : نحن لاناخذ بالرأي مادام اثر
وانا جاء الاثر تركنا الرأي . ولد سنة ١١٠ هـ باصبهان واقام
بالبصرة وولى قضائها وتوفى بها سنة ١٥٨ هـ .
انظر: الفوائد البهية (٧٥) الجواهر المضيئة (٢٤٣ / ١) ، اخبار
أبي حنيفة واصحابه (١٠٢ - ١٠٨) .

(٢) ويقول زفر والشافعي قالت المالكية والحنابلة .
انظر: المبسوط (٤ / ١٩) البدائع (٢٤ / ٦) الشرح الكبير (٣٧٩ / ٢)
المهذب (٣٥١ / ١) المغنى (٩١ / ٥) تخریج الفروع على الأصول
(٢٠٩) .

(٣) في " د " (ووجه) .

الكل ، لأن الانكار الذى تشأ (١) منه الخصومة ، بعض الجواب
 فيدخل في عمومه الانكار والاترار . وانما حطناه على هذا ، لأن
 التوكيل ، انما يصح شرعا بما يملكه الموكل بنفسه / والذى يتيقن به (١/٢٢)
 أنه ملوك للموكل الجواب لا الانكار ، فانه اذا عرف المدعى محقا
 لا يملك الانكار شرعا . وتوكيله بما لا يملك لا يجوز شرعا ، والديانة
 تمنعه من قصد ذلك ، فكان مهجورا شرعا ، / ولأن الخصومة حرام ب (١/٢٢)
 بقوله تعالى (ولا تنازعوا) (٢) فكانت حقيقتها مهجورة شرعا ،
 والمهجور (٣) شرعا بمنزلة المهجور (٤) عادة ، لأنه لما هجر : أى
 ترك شرعا ، كان من ظاهر حال المسلم الامتناع عنه لدينه وعقله
 فيصير بمنزلة المهجور (٥) عادة ، فلذلك يجب حمله (٦) على المجاز
 كالعبد المشترك بين اثنين يبيع أحدهما نصفه مطلقا ، ينصرف بيعه
 الى نصيبه (خاصة لتصحيح عقده) بهذا الطريق . (٧)

واذا حمل على الجواب ، وأنه قد يكون بنعم ، كما قد يكون بسلا
 فيتناولهما الأمر ، فاذا اقر فقد اتى بالمأمور به فيصح .

-
- (١) في " د " (ينشأ) .
 (٢) سورة الأنفال (٤٨) .
 (٣) - (٤) في " د " (المهجورة) .
 (٥) في " د " (المهجورة) .
 (٦) أى حمل التوكيل .
 (٧) العبارة في " د " (بصيغة خاصة ليصح عقده) .

غيران / عند أبي يوسف - في قوله الآخر - [اقراره يصح] (١) في مجلس هـ (٧٢٣)
القاضي ، وغير مجلس القاضي . لأن الموكل أقامه مقام نفسه مطلقا فيطلبك
ما كان الموكل مالكا له .

وعندهما يترك الاقرار في مجلس القاضي دون غيره . لأن الجواب انما يسمى
خصومة مجازا اذا حصل في مجلس القضاء . لأنه لما ترتب على خصومة
الآخر اياه يسمى (٢) باسمه كما قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة
مثلها) (٣) والمجازاة (٤) لاتكون (٥) سيئة . (٦)

ثم استوضح ما ذكر ان المهجور شرعا كالمهجور عادة بقوله : (الا ترى
أنه لو حلف لا يكلم هذا الصبي ، لم يتقيد الحلف (٧) بزمان صباه) (٨) حتى

-
- (١) في " د " (يصح اقراره) .
(٢) في " د " (سي) .
(٣) سورة الشورى (٤٠)
(٤) في " ب " (الجزاء) . (٥) في " ب " (يكون)
(٦) راجع هذه المسألة في : " الهداية " مع " نتائج الافكار والعناية "
(١٠٦ / ٨) فما بعدها .
(٧) في " ب " (يكون) .
(٨) ساقطة من " د " كما هي زيادة عما في المتن .
(٨) والحاصل في مسائل " الحلف " هذه التي يذكرها المؤلف أنه إذا حلف
لا يكلم هذا الصبي فصار شيخا أو لا يأكل ذبا الحمل فصار كبشا أو البسر
فصار رطبا ، أو الرطب فصار تمرا ، أو لا أكل هذا اللبن فصار سمنا
أو جينا أو لا يدخل هذه الدار فصارت ساحة أو مسجدا أو حماما ثم
دخلها أو أكله .

فذهب الحنفية : أنه لا يحث في البسر ، والرطب والتمر ويحث في
الباقى .

لو كلمه بعد ما كبر حنث في يمينه .

والأصل فيه أن اليمين متى عقدت على شيء بوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به ، منكرا كان أو معرفا احترازا عن الإلغاء . كما اذا حلف لا يأكل رطبا ، أو هذا الرطب ، يتقيد بالوصف ، حتى لو أكله بعدما يس لا يحنث . لأن هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يضره أكل الرطب . وان لم يصلح داعيا لليمين (١) فان كان المحلوف عليه منكرا يتقيد به أيضا ، لأن الوصف حينئذ يصير مقصودا باليمين لأنه المَعْرِفُ للمحلوف عليه ولو ترك اعتباره بطلت اليمين فوجب اعتباره ضرورة ، كمن حلف لا يأكل لحم حمل ، فأكل لحم كبش لم يحنث .

وان كان المحلوف عليه معرفا بالاشارة لا يتقيد / اليمين بالوصف (١/٣٢)٩

كما اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فأكله بعد ما صار كبشا يحنث . لأن

الوصف للتقيد أو للتعريف . (٢)

ولا يصلح للتقيد ههنا (٣) ، لأنه لا يصلح داعيا الى اليمين .

فان من امتنع عن أكل لحم الحمل لضرر يلحقه ، كان أشد امتناعا ممن (٤)

أكل لحم الكبش .

(-) وقالت المالكية والحنابلة : يحنث في الجميع .

وللشافعية : في الرطب والصبي ، والحمل وجهان وقالوا في سائر الصور لا يحنث .

انظر: فتح القدير (١١٨ / ٥) المغني (٨٠٠ / ٨) الروضة (٤٠ / ١١)

رحمة الأمة (٢٢٣) القوانين الفقهية (١٥٩) فما بعدها .

(١) العبارة ساقطة من " ب " و " ج " .

(٢) في " هـ " زيادة (ولا يصلح للتقيد والتعريف) وهو تكرار مخجل .

(٣) في " ج " (هنا) (٤) في " هـ " (عن) .

ولا للتعريف أيضا لحصوله بمعرف أقوى منه وهو الإشارة ، إذ هي فوق الوصف في التعريف ، لكونها بمنزلة وضع اليد على المشار إليه ، فيحمل على المجاز . وهو أن يجعل عبارة عن الذات / كأنه قال : " لا أكل (جـ) (٥٤) لحم هذا الحيوان " .

وإذا ثبت هذا كان ينبغي أن يتقيد اليمين في قوله : " لا أكلم هذا الصبي بوصف الصبا ، لأنه قد (١) يصلح داعيا إلى الحلف بترك الكلام مع الصبيان لسفاهتهم ، وقلة عقولهم ، وسوء أدابهم ، كوصف الرطوبة ، إلا أن هجران الصبي بترك الكلام معه حرام مهجور شرعا لقوله عليه الصلاة والسلام " من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا / (٢) هـ (٣٣/ب) وفي ترك الكلام ترك الترحم ، فكان بمنزلة المهجور (٣) عادة فتترك الحقيقة ، ويصار إلى المجاز / فيجعل كأنه قال : " لا أكلم هذا الذات ب (٩/٣٢) بطريق إطلاق اسم الكل على البعض . فإذا كلمه بعد زوال الصفة يحنت لبقاء الذات .

بخلاف قوله : " لا أكلم صبيا " حيث يتقيد بالصبي وإن كان (٢٧/ب) حراما مهجورا شرعا لأنه صار مقصودا بالحلف لكونه هو المعروف للمحلف عليه ، كما بيّنّا فيجب تقيد اليمين به وإن كان حراما . كمن حلف

(١) ساقطة من " جـ " .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح والحاكم وصححه ووافقه الذهبي .

أبو داود رقم (٤٩٤٣) في (الأدب) باب (في الرحمة) (٢٣٣/٥) . والترمذي (١٩٢٠ - ١٩٢٢) في (البر والصلة) باب (ما جاء في رحمة الصبيان) والحاكم في (البر والصلة ٤/١٧٨)

(٣) في " د " (المهجورة) .

ليشرن اليوم خمرا ، أوليسرقن الليلة • ينعقد اليمين (١) ، وان كان
حراما ، لصيرورة الشرب (٢) والسرقة مقصودين باليمين ، فيحنت ان لم
يشرب ، أولم يسرق • كذا ههنا • (٣)

.....

-
- (١) ويمينه هذه معصية بالاتفاق فيجب عليه حلها حالا بالحنث والكفارة
كما يجب عليه الاستغفار والتوبة •
البسوط (١٢٧ / ٨) ، المغنى (٨٦٣ / ٨) الروضة للنسوى ؛
(٢٠ / ١١) القوانين الفقهية (١٥٩) فما بعدها •
(٢) في " ج " (الشراب)
(٣) في " د " (ههنا)

فان كان اللفظه حقيقة مستعملة ومجاز متعارف كما اذا حلف لا ياكل من هذه الحنطة او لا يشرب من هذه الفرات فعند ابي حنيفة العمل بالحقيقة اولى وعندهما العمل بعموم المجاز اولى .

وهذا يرجع الى اصل وهو ان المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم عند ابي حنيفة حتى صحت الاستعارة به عنده وان لم ينعقد لايجاب الحقيقة كما في قوله لعبداه وهو اكبر سنا منه هذا ابني فاعتبر الرجحان في التكلم فصارت الحقيقة اولى وعندهما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي الحكم للمجاز رجحان لاشتغاله على حكم الحقيقة فصار اولى .

قوله : - ((فان كان اللفظه / حقيقة مستعملة)) - : أى معنى د (٢٢ / ب)

حقيقى مستعمل غير مهجور (١) ومتعذر . - ((ومجاز متعارف)) - : أى معنى

مجازى متبادر الى الفهم في العرف . . . الى اخره .

اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز غير مستعمل أو كانا مستعملين والحقيقة

أكثر استعمالاً ، أو كانا في الاستعمال سواء . فالعبرة للحقيقة بالاتفاق .

لما مر أن الأصل في الكلام هو الحقيقة ، ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به .

وان كان المجاز أغلب استعمالاً فعند ابي حنيفة - رحمه الله - العبرة

للحقيقة ، وعندهما العبرة للمجاز .

(١) في " ب " زيادة (لا) .

فاذا حلف لا ياكل من هذه الحنطة ، او حلف لا يشرب من الفرات
ولانياسة له . فعند أبي حنيفة - رحمه الله - :
إنما يحث بالكل عين الحنطة ، والكرع (١) من الفرات (٢)
و لا يحث (٣) بالكل الخبز ، وبالشرب (٥) من الاواني المتخذة من

(١) كرع يكرع كرا - من باب نفع - وهو الشرب من النهر او الساقية بالغم

من غير اناء ، ولا باليد .

انظره الصحاح (١٢٧٥ / ٣) الصباح الخير (٦٤٢ / ٢) النهاية

(١٦٤ / ٤)

(٢) وقول أبي حنيفة في مسألة " الحنطة " يوافق أحد قولي الشافعية

بينما قالت الحنابلة وأبو العباس ابن سريج من الشافعية : يحسب

بالكلها ولو صارت دقيقا ، أو سويقا أو خبزا وهذا موافق لما ذهب اليه

صاحب أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد بن الحسن .

وأما في " مسألة الشرب من الفرات " فذهب الجميع الى خلاف ما ذهب

اليه أبو حنيفة وقالوا : يحث سواء كرع في النهر أو اغترف منه ثم شرب

كما هو قول صاحبين .

المبسوط (١٨١ / ٨ و ١٨٢) فتح القدير (١٢٥ / ٥ ، ١٣٦) المغني

(٢٩٣ / ٨ ، ٨٠٠) " المذهب " مع شرحه " المجموع " (٣١٨ / ١٦)

و (٢٤٢) الروضة للنووي (٣٦ / ١١) اصول الشافعي (٥٢) اصول

السرخسي (١٢٤ / ١) القواعد والفوائد لابن اللحام (١٢٣) فمابعدا

غاية الوصول (٥١)

(٣) " الواو " سقطت من " ج " .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) في " ب " (والشرب) وفي " ج " (ولا بالشرب) .

الفرات . لأن الحقيقة مستعجلة في المسألتين ، إذ الحنطة عينها
 مأكولة (١) عادة / فانها تغلى وتغلى فتوكل ويتخذ منها الكشك (٢) ٩ (٣٢/ب)
 والهريسة ، وقد تؤكل أيضا نيا حبا حبا عند الضرورة . وكذا ممن
 اشترى حنطة يحنها كما هي ليختبرائها رطوبة أم علكسة (٣)
 وكذا الكرع الذي هو حقيقة كلامه في مسألة الشرب . فان
 " من " لا ابتداء الغاية فيقتضى أن يكون ابتداء شربه من القنرات
 مستعمل شرعا . فان النبي - صلى الله عليه وسلم - " مربيهم ^(٤)
 فقال : هل بات عندكم ماء في شئ ، والا كرهنا في الوادي " (٥)

- (١) في " ب " و " ج " (مأكول) .
 (٢) كشك : على وزن " فلس " طعام يعمل من دقيق الحنطة واللبن وربما
 عمل من الشعير . قال المطرزي : هو فارسي معرب .
 انظر: المغرب (٢٢١ / ٢) الصباح الخير (٦٤٦ / ٢) المعجم
 الوسيط (٧٨٩ / ٢) .
 (٣) العلك : ضرب من صمغ الشجر كاللبان يخضغ فلا يذوب والعلك : اللسج
 يقال : حنطة علكة أي تلتج كالعلك من جودتها وصلابتها .
 المغرب (٨٠ / ٢) الصباح الخير (٥٠٨ / ٢) المعجم الوسيط :
 (٦٢٣ / ٢) .
 (٤) في " د " (عليه الصلاة والسلام) .
 (٥) أخرجه البخاري رقم (٥٦١٣ ، ٥٦٢١) في (الاثرية) باب (شرب
 اللبن بالماء) وباب (الكرع في الحوض) فتح الباري (٧ / ٢٥٨ ، ٨٨)
 وأبو داود رقم (٣٧٢٤) في (الاثرية) باب (في الكرع) (١١٢ / ٤)
 وابن ماجه في (الاثرية) رقم (٣٤٣٢) باب (الشرب بالاكيف)

وهو عادة أهل البوادي والقرى . وإذا كان كذلك كان اللفظ محسولا

على الحقيقة دون المجاز .

وعندهما يحنت بأكل ما يتخذ من الحنطة ، كالخبز ونحوه ،

كما يحنت بأكل عنبها . وبالاغتراف من الفرات ، كما يحنت بالكراع .

لأن المتعارف في أكل الحنطة ، أكل ما في باطنها ، إذ المفهوم من

قولهم : أهل بلد كذا يأكلون الحنطة ، أن طعامهم من أجزاء / ج (٥٥)

الحنطة / لأم اجزاء الشعير . (١) هـ (٩ / ٣٤)

وفي الشرب من الفرات شرب ماء منسوب اليه (٢) ، فانه يقال :

بنو فلان يشربون من الوادي ، ومن (٣) الفرات . ويراد به (٤)

ما قلنا . وبالاخذ بالأواني لاتنقطع هذه النسبة . فوجب حمل

الكلام على ما هو المتعارف فيحنت بالأمرين في المسالتين . (٥)

(-) والكراع (١١٣٥ / ٢) والداري رقم (٢١٢٩) في (الأشربة)

باب (في الذي يكرع في النهر) (٤٥ / ٢)

(١) انظر : " الجامع الصغير " لمحمد بن الحسن (٢٠٩) .

(٢) فسي " ب " (إلى الفرات) .

(٣) " من " سقطت من " ج " .

(٤) " الواو " سقطت من " د " .

(٥) انظر : " الجامع الكبير " لمحمد بن الحسن (٣٠) .

قوله - ((وهذا)) - ^(١) : أى الاختلاف المذكور ((يرجع / ب (٣١ / ب)

الى أصل)) اخر مختلف بينهم . وهو : كذا .

وأعلم أنه لا خلاف فى : أن المجاز خلف عن الحقيقة ، بدليل

أنه لا يثبت الا عند فوات معنى الحقيقة ، وتعذر العمل به .

ولهذا يحتاج المجاز الى القرينة ، والحقيقة لا تحتاج اليها .

وأنه (٢) لا بد لثبوت الخلف من تصور الأصل (٣) ، لأن الخلف

من الإضافات فلا يتصور بدون الأصل ، كالأبن مع الأب .

وأن المصير الى المجاز لا يجوز الا عند تعذر الحقيقة ، كما أن

المصير الى الخلف لا يجوز الا عند فوات الأصل ، ولهذا لا يجوز

الجمع بين الحقيقة والمجاز .

- (١) أى حسب ما ذكره فى المتن .
- انظر : المتن مع شرحه " النامى " (٢٨) .
- (٢) أى ولا خلاف " أنه " . . . الخ .
- (٣) ولكن عند صاحبين تصور الأصل فى محل المجاز شرط ، وعند
- أبى حنيفة تصور الأصل فى الجملة شرط هامش " د " .

وأن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ ، لا من أوصاف المعاني

ولهذا قالوا : " الحقيقة لفظ استعمل / في كذا " ، والمجاز لفظ ب (٩ / ٢٨)
استعمل في كذا .

وانما الخلاف (١) : في أن الخلفية في التكلم ، بأن صار التكلم
بلفظ المجاز خلفاً عن التكلم بلفظ الحقيقة ثم يثبت الحكم بنسبة
على صحته (٢) بطريق الاستبداد (٣) لا خلفاً عن حكم الحقيقة .

(١) اتفق العلماء في أن المجاز خلف عن الحقيقة : أي فرع لها : بمعنى
أن الحقيقة منشأ له ، ومحل النزاع في المسألة منحصر في
جهة الخلفية .

فقال أبو حنيفة : هي في التكلم ، وقال أصحابه والشافعية : هي
في الحكم .

انظر : اصول الشافعي (٥٢) اصول السرخسي (١ / ١٨٤) تفسير
التحرير (٥٨ / ٢) التقرير والتحجير (٣٢ / ٢) كشف الاسرار (٧٧ / ٢)
" التلويح " على " التوضيح " (١٥٤ / ١) تخریج الفروع على
الاصول (٣٨٧) النامي (٣٩ / ١)

(٢) الضمير في (صحته) يعود على " التكلم " .

(٣) أي الاستقلال .

أو في الحكم ، : بان تعذر حكم الحقيقة بعارض فصير إلى المجاز
لإثبات لازم الحقيقة خلفاً عن الحقيقة في إثبات حكمها احترازاً عن
الغناء الكلام .

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم .
وقالاً : هو خلف عنها في الحكم .

ويتضح لك ما ذكرنا (١) في قوله للشجاع : " هذا أسد " .
فعندهما هو خلف في إثبات الشجاعة عن قوله : " هذا أسد " / في (٩/٢٣)
محل الحقيقة لإثبات الهيكل المعلوم .

وما فرغ سمعك أن حكم المجاز خلف عن حكم الحقيقة عندهما
فالمراد ما ذكرنا . لأن الخلفية بين المجاز والحقيقة - اللذين هما
من أوصاف اللفظ بالاتفاق - لا بين شجاعة الشجاع والهيكل المعلوم .
وعند أبي حنيفة - رحمه الله - التكلم بقوله : " هذا أسد " للشجاع
خلف عن التكلم بقوله " هذا أسد " للهيكل المعلوم / من غير نظر في (٩/٢٣)
ثبوت الخلفية إلى الحكم ثم يثبت الحكم به - وهو الشجاعة - بناءً على
صحة التكلم لا خلفاً عن شيء كما يثبت حكم الحقيقة بناءً على صحة التكلم .
وقوله لعبد الذي يولد مثله لعله (٢) ، وهو معروف النسب من
الغير : " هذا ابني " فعندهما هو خلف في إثبات العتق عن قوله :

(١) في " ج " (ذكر) .

(٢) والمراد إذا كان سنه يحتل أن يكون ابناً له ، لا المشاكلة حتى لو كان
المدعى أبيض ناصعاً والمقول له أسود حالك أو العكس وسنه يحتل
كونه ابنه ثبت النسب . انظره فتح القدير (٤٣٧ / ٤) .

" هذا ابني " / لابنه الحقيقي في اثبات البنوة والعنق^(١) هـ (٢٤/ب)

وعنده نفس التكلم بقوله : " هذا ابني " خلف عن التكلم

بقوله : " هذا ابني " في محل الحقيقة ثم يثبت العنق بناءً على

صحة التكلم ، كما تثبت البنوة والعنق في محل الحقيقة بناءً على صحة

الكلام (٢) .

لهما (٣) أن الحكم هو المقصود لا نفس العبارة ، فاعتبار

الخلفية (٤) والأصالة فيما هو المقصود ، أولى من اعتبارهما جـ (٥٦)

فيما هو وسيلة ، وهي (٥) العبارة .

وله (٦) أن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ باجماع أهل

اللغة فجعل المجاز خلفاً عن التكلم ، الذي هو استخراج اللفظ ،

(١) في " جـ " زيادة (هو) .

(٢) ويثبت العنق في هذه الصورة بالاتفاق . انظره هذه المسألة في

المبسوط (٦٦/٢) " الكتاب " مع شرحه الباب (١١٢/٣) (

فتح القدير (٤٣٦/٤) المغني (٣٣٢/٩) الروضة للنووي

(١٥٤/١٢)

(٣) الضمير في " لهما " يعود على صاحبي أبي حنيفة .

(٤) هنا بداية سقط من " جـ " ويستمر إلى قوله (كما في الصورتين

المذكورتين) .

(٥) في " د " (وهو) .

(٦) الضمير في " له " يعود إلى أبي حنيفة .

أولى ما ذكرنا ، لأن الحقيقة ، والمجاز لا يجريان في المعاني .

وتحقيقه : ان الاستعارة نقل ، وانه لا يتصور في المعنى

لأن المعنى هو تمام ما هية المستعار عنه ، وانه / لا يقبل النقل ب (١/٣٢)

الى المستعار له بحيث تصير عينه عينه . (١)

وكذا صفته لا تقبل الانتقال ، لأن صفة الشيء هي القائمة به

فكيف تقبل النقل ، وانما يتصور الانتقال بطريق الاعتبار في

اللفظ .

لا ترى (٢) أن الشجاعة التي في الأسد لا تنتقل الى

الانسان ، باستعارة لفظ الاسد له . ولكن اللفظ ينتقل اليه .

فنعرفنا أن الخلفية في التكلم لاغير .

ويظهر أثر هذا الاختلاف في قوله لعبداء الذي لا يولد مثله

لمثله : " هذا ابني " فعلى قولهما وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله -

الأول : والشافعي - رحمه الله - (٣) يلغو هذا الكلام . لأن المجاز

(١) أي : تصير عين المستعار عنه ، عين المستعار له .

(٢) في " د " (يرى) .

(٣) في أحد القولين وبه قالت الحنابلة .

انظره المبسوط (٦٧ / ٢) المغني لابن قدامة (٣٣٢ / ١) الروضة

للنووي (١٥٥ / ١٢) وراجع أيضا " فتح القدير " (٤٣٩ / ٤)

حيث الكلام عن القاعدة الأصولية التي بنى عليها هذا الفرع .

لما كان خلفا عن الحقيقة في اثبات الحكم عندهم ، ولابد لثبوت الخلف
من تصور الأصل يشترط (١) أن يكون الأصل في مخرجه صحيحا ،
موجبا للحكم على الاحتمال ، ولكن يتعذر العمل به لعارض فيخلفه
المجاز في اثبات الحكم ، وهذا الكلام في نفسه غير منعقد
لايجاب الحكم أصلا ، لأن معنى قوله : هذا ابني أنه مخلوق من
مائي . وابن خمسين سنة يستحيل أن يكون مخلوقا من ماء ابن عشرين
سنة / فلا يمكن أن يجعل المجاز خلفا عنه ، فيلغزو . كما في (٢٣/ب)
قوله : اعتقتك قبل أن أخلق ، أو قبل أن تخلق .

بخلاف قوله لمعروف النسب ، الذي يولد مثله لمثله : " هذا
ابني " . لأن الكلام في مخرجه صحيح موجب لحكمه وهو البنوة
لولا العارض لجواز أن يكون مخلوقا من ماء بالزنا ، أو بالوطء .
بشبهة ، لكنه لما اشتهر نسبه من الغير لوجود ظاهر الدليل
تعذر اثباته منه رعاية لحق الغير . فيصح أن يخلفه المجاز .
وعند أبي حنيفة - رحمه الله - في قوله الآخر
يعتق هذا العبد (٢) ويصير هذا الكلام عبارة عن قوله :

(١) في " د " (بشرط) .

(٢) في " ب " (يحل) .

(٣) وهو قول للشافعية أيضا ، وقال ابن قدامة : " وخرجه أبو الخطاب
وجها لنا " أي للحنابلة .

انظر : المراجع السابقة .

عتق عليّ من حين ملكته بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللانم . (١) لأن
 الخلفية لما كانت في نفس التكلم دون الحكم عنده / يشترط صحة هـ (٩/٣٥)
 التكلم وهي بأن يكون الكلام صالحا لإفادة المعنى في نفسه بكونه مبتدأ
 وخبرا موضوعا لاثبات المعنى ، وقد وجد ذلك فيما نحن فيه
 لأن قوله : " هذا ابني " موضوع لاثبات البنوة ، وقد تعمذر
 العمل بحقيقته ، وله مجاز متعين فيعمل بمجازه .
 بخلاف قوله : " اعتقتك قبل أن أخلق أو قبل أن تخلق "
 لأنه ليس له حقيقة أصلا ، فلم يصح التكلم به ، فلا يمكن جعله
 عبارة عن لازم حقيقة ، إذ ليس له حقيقة فيلغوض ضرورة .
 ولا معنى لما قالوا من اشتراط احتمال البنوة في هذا المحل .
 لأن أهل اللغة قاطبة اتفقوا على أن قوله للشجاع : " هذا
 أسد " استعارة صحيحة ، ومعلوم أن الشجاع لا يحتمل أن يكون الهيكل
 المعلوم بوجه ، ولكن قوله : " هذا أسد " موضوع لإفادة معنى
 وهو الاخبار عن الهيكل المعلوم ثم استعير لاثبات لازمه ، وهو :
 الشجاعة الموجودة في الشجاع ، الذي لا يتصور فيه الأسدية أصلا .
 فكذا قوله : " هذا ابني " مبتدأ وخبر موضوع للاخبار عن البنوة في محل
 وهو الابن الحقيقي ، واستعير لاثبات لازمه وهو الحرية / في الأكبر بـ (٣٢/ب)

(١) المراد بالملزوم " البنوة " وباللانم " العتق " ونذهب بعضهم إلى
 أنه من اطلاق السبب على السبب ، لأن البنوة من أسباب العتق
 وما ذكره المؤلف أظهر ، لأن العتق في الأكبر سنا لا يمكن بثبوت
 البنوة فلا يكون مسببا عنها . النار وشرحه وحواشيه (٤١٨) .

سنا منه ، فتصح هذه الاستعارة أيضا إذ ليس بينهما فرق .

وما ذكرني بعض الشروح أن قوله : " هذا أسد / للشجاع د (٢٣/ب) خلف عن قوله : " هذا شجاع " وأن قوله : " هذا ابني " في سالتنا خلف عن قوله : " هذا حرم من حين ملكه . " وأن عندهما ثبوت [الشجاعة] (١) بقوله : هذا أسد خلف عن ثبوت الهيكل المعلوم به ، وثبوت الحرية بقوله : " هذا ابني " لمعروف النسب ، الذي هو أصغر سنا منه ، خلف عن ثبوت البنوة ، غير متضح . لأن المجاز لا يكون خلفا إلا عن حقيقة (٢) التي نقلت عن محلها إلى محل المجاز . فاما عن الحقيقة الثابتة لمحل المجاز فلا .

ولو كان لفظ " الأسد " خلفا عن الشجاع " ، ولفظ " هذا / ٩ (٢٤/٩) ابني " خلفا عن " هذا حر " لا يتأتى الخلاف في قوله : " هذا ابني " لأبزر سنا منه ، لأن حكم الأصل وهو الحرية التي تثبت بقوله : " هذا حر " ليس بممتنع في هذا المحل ، بل هو متصور ، كما في الأصغر سنا منه ، فللزم أن يثبت العتق عندهما لوجود شرط المجاز ، وهو تصور حكم الأصل ، والأمر بخلافه .

(١) في " الأصل " و " ب " و " ج " و " هـ " . (الشجاع)

وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه من " د " .

(٢) في " د " (الحقيقة)

ولا يصح أيضا ، أن يكون الشجاع خلفا عن الهيكل المعلوم
لأن الخلفية حينئذ تكون بين المعاني لا بين الالفاظ والحقيقة
والمجاز من أوصاف اللفظ . بل المراد من الخلفية في الحكم ،
أونسي التكلم ما قلنا .

وإذا تمهد هذا الأصل ، فوجه بناء ما نحن فيه عليه
أن خلفية المجاز ، لما كانت في التكلم عنده لأنه تصرف من المتكلم
في عبارته / من حيث أنه يجعل عبارة قائمة مقام عبارة ثم يثبت هـ (٣٥ / ب)
الحكم بالمجاز مقصودا ، لا يثبت (١) المزاحمة بين الأصل والخلف .
وهو معنى قوله : ((فاعتبر)) : أي أبو حنيفة - رحمه الله -
((الرجحان في التكلم)) بأن جعل التكلم بالحقيقة عند إمكان (١ / ٢٩)
العمل بها راجعا على التكلم بالمجاز لأصله وخلفية الآخر ،
فصارت الحقيقة المستعملة أولى من المجاز وإن كان متعارفا .

وعندهما لما كانت الخلفية باعتبار اثبات الحكم لأنه هو
المقصود دون العبارة وجب الترجيح باعتبار الحكم ، وحكم المجاز
ههنا راجع على حكم الحقيقة . لدخول حكم الحقيقة تحت عمومها
من غير عكس . وكان العمل بالمجاز أولى

(١) في " ب " و " د " (تثبت) .

لكونه أكبر فائدة . (١)

وهذا تقرير ما أشير إليه في الكتاب ، وهذا انما يصلح دليلا لهما
على المدعى وهو ترجح (٢) المجاز المتعارف اذا ثبت العموم
في كل مجاز متعارف بالاستقراء ، كما ثبت في الصورتين / المذكورتين ج (٥٦)
فاما اذا لم يثبت ذلك وانقسم المجاز المتعارف الى ماله عموم
يتناول حكم الحقيقة كما ذكرنا - والى ما ليس (٣) كذلك

(١) وحاصل الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في هذه المسألة : انه
اذا استعمل لفظ وأريد به المعنى المجازي هل يشترط امكان
المعنى الحقيقي بهذا اللفظ أم لا ؟؟

فعندهما : يشترط فحيث يمتنع المعنى الحقيقي لا يصح المجاز
وعنده : لا يشترط بل يكفي صحة اللفظ من حيث العربية .
والمشهور من استدلالهما : أن الحكم هو المقصود لا نفس اللفظ
فاعتبار الاصلة والخلفية في المقصود أولى .
ومن استدلاله : ان الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ ، فاعتبار
الاصالة والخلفية في التكلم أولى .

انظره " المنار " مع شرحه وحواشيه (٤١٩) ، فتح الغفار
(١٣٦ / ١) المرأة (٢٢٤) تيسير التحرير (٤٦ / ٢) فما بعدها .

(٢) في " ب " (ترجيح) وبالهامش (ترجح) .

(٣) في " ب " زيادة (له) .

كما اذا جعل اكل الحنطة ، عبارة عن اكل ما يتخذ منها والشرب
من الفرات ، عبارة عن شرب ما يغترف منه (١) . حتى لم يحتسب
بأكل عين الحنطة ، والكرع عندهما كما ذهب اليه بعض المشايخ
فلا يتم هذا الدليل لكونه اخى من المدلول ، ويكون / الدليل ب(٩/٢٣)
الشامل للقسمين حينئذ ما ذكر في شرح الجامع البرهاني ؛
أن المجاز اذا كان أغلب استعمالا ، كانت العبرة للمجاز عندهما ،
لأن المرجوح بمقابلة الراجح ساقط ، فكانت الحقيقة بمقابلته
كالحقيقة المهجورة .

[ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض ؛ بأن المجاز المتعارف وان
كان على نوعين ، وان الدليل المذكور لا يشملها ، الا أن المذكور في
الكتاب أحد النوعين وهو الذى له عموم ، دون النوع الآخر
وهو الذى لا عموم له ، فان المذكور فيه ؛ وعندهما العمل بعموم
المجاز أولى . فهذا اشارة الى الخلاف الذى فى هذا النوع . والنوع
الآخر ، وهو الذى لا عموم فيه ، غير مذكور فيه . فكان الدليل المذكور
تاما لكونه مساويا للمذكور الاخر منه] (٢) .

(١) في " ب " و " ج " (منها) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من " د " .

ثم جملة ما تترك به الحقيقة خمسة :

قد تترك بدلالة : محل الكلام

وبدلالة العبادة : كما ذكرنا

وبدلالة : معنى يرجع الى المتكلم كما في يمين القصور

وبدلالة : سياق النظم كما في قوله تعالى : (فمن شاء فليؤم من

ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين نارا)

وبدلالة : اللفظ في نفسه : كما اذا حلف لا ياكل لحما فاكل لحم السمك

لم يحنث ، وكذا اذا حلف لا ياكل فاكهة ، فاكل العنب لم يحنث
عند أبي حنيفة ، لقصور في المعنى المطلوب في الاول وزيادة
في الثاني .

قوله : - ((ثم جملة ما تترك (١) به الحقيقة)) -

لما ذكر احكام الحقيقة / والمجاز ، شرع في بيان القرائن التي (١) (٢٤/ب)

يصرف بها الكلام الى المجاز ، فقال : " ثم جملة ما تترك به الحقيقة :
يعنى في الشرعيات خمسة (٢) انواع . عرف ذلك بالاستقراء .

(١) في " ب " (يترك) .

(٢) الحصر في هذه الخمسة انما هو على قول أبي حنيفة - رحمه الله - خاصة

لما على قول صاحبين فتترك الحقيقة بمعارضة المجاز المتعارف أيضا

كما مر قبيل هذا .

(٩)
تترك بدلالة العادة (١) ، لأن الكلام موضوع للأنهال والمطلوب
به ما يسبق إليه الأوهام فإذا تعارف الناس استعماله لشيء ونقلوه عن
موضوعه اللغوي كان يحكم الاستعمال كالحقيقة فيه ، وما سواه لعدم
العرف كالمجاز لا يثبت إلا بقريضة .

/ وذلك كوضع القدم ، تركت حقيقته في قوله : " لا أضع قدمي هـ (١/٣٦)
في دار فلان " حتى لم يحث بها . لاستفاضة بين الناس في معناه
المجازي وهو الدخول . كما يجئنا .

وكالصلاة ، والزكاة ، والحج ونحوها انتقلت عن معانيها اللغوية من الدعاء
(٣)
والطهارة ، والنماء والقصد إلى معانيها الشرعية ، من الأركان
المعروفة ، وإيتاء جزء من المال إلى الفقير ، وزيارة بيت الله حتى
صارت حقائقها مهجورة بحيث لو حلف على الصلاة ، أو الزكاة أو الحج
تدفع يمينه على العبادات المعهودة ، ولا يخرج عن المعهودة بمباشرة
حقائقها اللغوية . (٤)

(١) خالف المؤلف الماتن في ترتيب أنواع الفرائض التي تترك بها الحقيقة
حيث بدأ الماتن " بدلالة محل الكلام " والمؤلف بدأ " بدلالة
العادة " وترك الحقيقة بدلالة العادة مقيد بما إذا لم تكن الحقيقة
مستعملة ، إذ لو كانت الحقيقة مستعملة كانت أولى عند أبي حنيفة من
المجاز المتعارف كما مر .

(٢) في " ج " (الأنهال) .

(٣) في " ب " زيادة (من) .

(٤) راجع : الأشباه والنظائر لابن نجيم (١ / ٩٢) الشرح الكبير

للدردير (٢ / ١٤٠) الروضة للنووي (١١ / ٦٦) المغني (٨ / ٨١٢)

كشف القناع (٥ / ٢٥٨) .

وبدلالة محل الكلام : فان المحل لما لم يقبل حكم الحقيقة

تعين المجاز مراداً للتعذر ، كما في قوله : " لا اكل (١) من هذه

النخلة " . أو " من هذا القدر " فان يمينه / وقعت على د (٢٣/ب)

الشر (٢) ، أو الثمن (٣) وعلى ما يطبخ فيها حتى لو اكل عين

النخلة أو القدر لا يحنت .

وكما في قوله تعالى : (وما يستوى الأعمى والبصير) (٤)

(لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة)^(٥) فان محل الكلام لما لم

يقبل حقيقته ، وهي نفى المساواة على العموم لوجود المساواة في كثير

من الصفات ، تركت حقيقته وصرف الى المجاز ، وهو نفى المساواة

في بعض الأوصاف وهو ما دل عليه نحوى الكلام من نفى المساواة

في البصر (٦) ، والمفوز (٧) .

(٨)

— (وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم ، كما في يمين الفور) —

وهي ما اذا قال : " والله لا اتغدى " جواباً لمن دعاه الى غداء

فان حقيقة هذا الكلام للعموم لدلالته لغدة على مصدر منكرو واقع فسي ج (٥٧)

(١) في " ج " (ياكل) .

(٢) ان كان له ثمر .

(٣) ان لم يكن له ثمر .

(٤) سورة فاطر : اية : ١٩ .

(٥) وتام الآية (أصحاب الجنة هم الفائزون) الحشر : (٢١)

(٦) في الآية الأولى

(٧) في الآية الثانية

(٨) وهي كل يمين خرجت جواباً لكلام أو بناءً على أمر فتفيد بذلك بدلالة الحال

موضع النفي ، اذ التقدير لا اتغدى تغديا . فيقتضى ان يحث (١)
 بكل تغد يوجد بعد كما لو قاله ابتداء وقد تركت بدلالة حال
 المتكلم ، اذ من المعلوم انه اخرج الكلام مخرج الجواب لكلام الداعي
 وانه قد دعاه الى تغدى الغداء الذى بين يديه لا الى غيره
 فتقيد (٢) به ، فاذا تقيد كلام الداعي به تقيد الجواب به ايضا
 لانه بناء عليه وصار كانه قال : " والله لا اتغدى الغداء الذى
 دعوتنى اليه " (٣) وفس عليه ما / ٩ (٩ / ٢٥) لو قال : لامرأته / ب (٣٣ / ب)
 حين قامت تريد الخروج " ان خرجت فانت طالق " . فانه يقع على
 تلك الخرجة ، حتى لو رجعت ثم خرجت بعد ذلك لا تطلق (٤)

(-) انظر: تحفة الفقهاء (٢ / ٢٩٤) فتح القدير (٥ / ١١٤)

(١) وهو قول زفر . انظر: المرجعين السابقين .

(٢) في " ب " (فيقيد) وفسى " د " (فيتقيد)

(٣) انظر: " الجامع الصغير " لمحمد بن الحسن (٢١٣) المبسوط:

(٨ / ١٢١) مجمع الانهر (١ / ٥٥٥) .

(٤) وخالف في ذلك " زفر " فقال : تطلق . انظر هذه المسألة في :

فتح القدير (٥ / ١١٤) ، " الجامع الصغير " لمحمد بن الحسن

(٢١٤) المبسوط (١ / ١٨٦)

وهذا النوع من اليمين سبق به أبو حنيفة - رحمه الله - ولم يسبق به .

وكانوا يقولون قبل ذلك : اليمين مؤبدة كقوله (١) : " لا أفعل كذا " .

ومؤقتة كقوله : " لا أفعل اليوم كذا " فخرج أبو حنيفة - رحمه الله -

قسما آخر وهو ما يكون مؤبدا لفظا ، ومؤقتا معنى . وأخذه من حديث

جابر (٢) وابنه حيث دعيا / الى نصره انسان فحلفا ان لا ينصراه ثم هـ (٣٦/ب)

نصراه بعد ذلك ولم يحثا .

و " الفور " : في الأصل : هدر فارت القدر : اذا غلت فاستعير

للمسوعة ، ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث (٣) ، فقيس (٤)

جاء فلان من فوره أى من ساعته . (٥)

(١) في " ج " (كقولك) .

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي صاحب

من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم له ولأبيه صحبه

غزا تسع عشرة غزوة وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي

يؤخذ عنه العلم ، روى له الشيخان وغيرهما (١٥٤٠) حديثا . توفي

رضي الله عنه سنة ٢٨ هجرية .

الاصابة (٢١٣/١) الاستيعاب (٢٢١/١) تهذيب الاسماء (١٤٢/١)

(٣) في " ج " زيادة (فيها) .

(٤) في " ب " (وقيل) .

(٥) راجع : المغرب (١٥١/٢) الصحاح (٢٨٣/٢) الصباح النير :

(٥٨١/٢) .

وبدلالة سياق النظم : أى سوق الكلام : يعنى بترك قرينة لفظية التحقت به (١) سابقة عليه أو متأخرة (٢) إلا أن السياق أكثر استعماله في المتأخرة ، كما في قوله تعالى : (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) أنا اعتدنا للظالمين نارا (٣) فان حقيقة قوله : ((فليؤمن)) - تركت بقرينة ((فمن شاء)) • وحقيقة قوله : ((فليكفر)) تركت بدلالة العقل (٤) وبقرينة قوله : ((أنا اعتدنا للظالمين)) أى للكافرين ((نارا)) • وكذا تركت حقيقة التخيير بهذه القرينة (٥) ، فان موجه رفع الائم وهذه القرينة لاتناسبه •

وحمل الأمر في قوله : ((فليكفر)) على التوبيخ • والوعيد مجازا كما في قوله تعالى (اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير) (٦) •

- (١) أى بالكلام •
- (٢) ويسمى كل منهما : سياق الكلام إلا أن في الغالب يطلق سياق الكلام - بالتحتمانية المثناة - على القرينة اللفظية اللاحقة والسباق - بالتحتمانية الموحدة - على المتقدمة •
- " المنار " مع شرحه وحواشيه (٤٢٢) •
- (٣) سورة الكهف (٢٩) •
- (٤) لأن كقران نعم النعم لا يجوز عقلا •
- (٥) وهى قوله تعالى : (أنا اعتدنا للظالمين نارا) " د " •
- (٦) سورة حم السجدة (٤٠) •

وهذا من قبيل ذكر الضد وإرادة الآخر (١) لمعاقبة بينهما (٢)

اذ المراد من مثل هذا الأمر والنهي . (٣)

ونظيره من الفروع قول الرجل لآخر " طلق امرأتى ان كنت رجلاً " واصنع^(٤)
في مالى ما شئت ان كنت رجلاً " لا يكون توكيلاً . وكذا لو قال للكافر
المستأمن : " انزل ان كنت رجلاً " ، لا يكون أماناً بدلالة السياق .

- (١) أى الضد الآخر للملازمة بينهما من حيث المعاقبة على المحل .
(٢) في " د " زيادة (في الخطر بالبال) وهى عبارة تناسب المقام
(٣) والأولى أن يقال هنا : ان الأمر بالشئ اذا وجدت معه قرينة
دالة على تركه يستلزم الانكار والتوبيخ عادة فيكون على هذا من
اطلاق الملزوم على اللانم العادى . ما ذكره المؤلف يفتح باب
الاعتراض ، بأن يقال : يلزم من هذا القول أن تصح استتارة
الحياة للموت ، والوجود للعدم ، والسواد للبياض ، والنهار
للليل الى غير ذلك وبالعكس لوجود مناسبة المعاقبة .

(٤) فسي " ج " و " د " (او) .

قوله (١) : — ((وبدلالة اللفظ (٢) في نفسه)) هـ

ترك الحقيقة بدلالة اللفظ (٣) : هو أن يكون اللفظ متناولا لافراد بعمومه

على سبيل الوضع ولكنه (٤) يكون معنويا فيتخصص بالبعض بالنظر الى

ما أخذ اشتقاقه . كما اذا حلف لا يأكل لحما ولا نية له ، كان القياس

أن يدخل في عموم لحم السمك ، كما هو مذاهب مالك (٥) - رحمه الله -

لأنه لحم حقيقة . ولهذا لا يصح نفيه عنه . وقد ساء الله تعالى لحما

في قوله عزاسمه : (لتأكلوا / منه لحما طريا) (٦) ولكنه تخصص (٧) بدلالة ج (٥٨)

الاشتقاق : فان أصل تركيب هذا اللفظ يدل على الشدة والقوة . يقال :

التحم القتال : أى اشتد والملحمة : الوقعة العظيمة (٨) ثم سمي

اللحم بهذا الاسم لقوة فيه . باعتبار (٩) تولده من الدم الذى هو أقوى

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) في " د " زيادة (في نفسه) .

(٤) أى الوضع .

(٥) وظاهر مذهب الحنابلة وهو قول قتادة والثوري ورواية عن ابي يوسف .

ووافقت الشافعية - في الصحيح - الحنفية فقالوا : لا يحنث بأكله الا ان

ينويه . وبه قال أبو ثور .

انظره المبسوط (١٢٥ / ٨) " الكتاب " مع شرحه " اللباب " (١٤ / ٤)

فتح القدير (١٢١ / ٥) المدونة (١٢٩ / ٢) القوانين الفقهية (١٦١)

الشرح الكبير للدردير (١٤٣ / ٢) الروضة للنووي (٣٩ / ١١) مغني

المحتاج (٣٣٦ / ٤) المغني (٨١١ / ٨) رحمة الأمة (٢٣٥)

(٦) سورة النحل (١٤) (٧) في " ب " (يختص)

(٨) الصحاح (٢٠٢٧ / ٥) ، الصباح (٦٦٧ / ٢) المغرب (٢٤٤ / ٢)

(٩) في " د " (اعتبار) .

الاحتياط في الحيوان (١) وليس للسك (٢) دم ، اذ لو كان لما عاش في الماء . ولشروط الذبح (٣) لحله (٤) / فكان في لحمه ٩ (٣٥/ب) قصور من حيث المعنى فكان صرف مطلق الاسم الى ماله قوة ، أولى من صرفه الى ما فيه قصور وان كان الاسم له (٥) حقيقة كاسم الوجوه بالجواهر (٦) / (ب/ ٩/٣٤) أولى منه بالعرض / وان كان الاسم د (٢٤/ب) له حقيقة لقصور العرض في معنى الوجود لعدم ثباته ولتوقفه على وجود الجوهر .

يوضحه انه لا يذكر الا بقرينة للقصور الذي ذكرنا ، فلا يدخل / تحت هـ (٩/٣٧) مطلق الاسم ، كصلاة الجنازة ، لما لم تذكر الا بقرينة لقصور فيها ، لا يتناولها مطلق اسم الصلاة . كذا في عامة نسخ أصول الفقه (٧) وشرح هذا الكتاب .

ولقائل ان يمنع كونه اسما معنويا وكونه مأخوذا ما ذكر . بل الملحمة مأخوذة من اللحم ، لان القتال لما اشتد صار سببا لكثرة اللحم بكثرة القتلى (٨) . وكذا التحم القتال : مأخوذ منه (٩) أيضا لما ذكرنا . فلا يكون له مأخذ يدل على الشدة والقوة .

- (١) في " ج " (الحيوانات) .
- (٢) في " ب " (في السمك) .
- (٣) في " ج " و " د " زيادة (فيه) .
- (٤) في " ج " (للحل) وفي " د " (ليحل) .
- (٥) أي : لما فيه قصور .
- (٦) انظر : " أصول السرخسي " (١ / ١٩١) المغنى في أصول الفقه (١٤٣)
- (٧) في " ج " (القتل) .
- (٨) أي : من اللحم .

وعامة العلماء تسكوا في هذه المسألة بالعرف . فقالوا : انه لم يستعمل استعمال اللحم في الباجات (١) وبائعة لا يسمى لحاما ، والعرف نفسي اليمين معتبر فتخصص العموم به (٢) ، - ((كما تخصص)) - (٣) الرأس في قوله : " لا يأكل (٤) رأسا " برأس الغنم ، أو الغنم والبقر ، ولم ينصرف الى رأس البعير ، والعصفور بالاتفاق (٥) وان كان رأسا حقيقة ((وكذا اذا حلف)) - : أى وكما لا يحنث بأكل لحم السمك في تلك المسألة ، لا يحنث بأكل العنب والرطب والرمان ، عند ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا حلف لا يأكل فاكهة ولا نية له .

-
- (١) الباجات : جمع " باجه " بهمز ولا يهمز وهو معرب وأصله بالفارسية " باها " : أى السوان الاطعمة ، وقيل الاطعمة . الصحاح (٢٩٨ / ١)
- (٢) الضمير في " به " يعود الى " العرف " .
- (٣) نفسي " ج " (كخصيص)
- (٤) في " ج " (اكسل) .
- (٥) المراد به اتفاق علماء الاحناف حيث اتفقوا : انه اذا حلف لا يأكل رأسا ولا نية له ، لا يحنث بأكل رأس البعير والعصفور كما اتفقوا انه يحنث بأكل رأس الغنم . والمسألة من أصلها محل خلاف بين العلماء .
- فقال المالكية والحنابلة : يحنث بأكل رأس كل حيوان من الانعام والطيور والسمك والصبود والجراد .
- وقالت الشافعية : يحنث بأكل رأس الابل والبقر والغنم الا ان كان في بلد يباع رؤوس الصيد والاسماك منفردة حث .
-

وعندهما : يحنث بآكلها ، وهو قول الشافعي (١) - رحمه الله -
 وان نواها عند الحلف : يحنث بالاجماع (٢) قالوا : ان الفاكة
 مايؤكل (٣) على سبيل التكلفة : وهو التنعم ، وهذه الاشياء اكمل ما يكون
 من ذلك . ومطلق الاسم يتناول الكامل .

وابو حنيفة - رحمه الله - يقول : " الفاكة اسم مشتق من
 التفكة : وهو التنعم . قال الله تعالى : (انقلبوا فكهين) (٤) : أى
 متنعمين والتنعم زائد على ما به القوام والبقاء والرطب والعنب يتعلّق
 بهما القوام وقد يجتزأ بهما فى بعض المواضع والرمان فى معنى الدواة
 قد يقع به القوام أيضا ، وهو قوت من جملة التوابل اذا يـــــــ

(٥) وقال ابو حنيفة : يحنث بآكل رأس البقر والغنم خاصة .
 وقال صاحبان : يحنث بآكل رأس الغنم فقط .
 انظره المبسوط (١٨٢/٨) فتح القدير (١٢٢/٥) المدونة
 (١٢٩/٢) القوانين الفقهية (١٦١) المذهب (١٣٤/٢) رحمة
 الامة (٢٣٥) كشاف القناع (٢٥٩/٦) .

(١) كما هو مذهب المالكية والحنابلة .
 انظره المبسوط : (١٨٢/٨) فتح القدير (١٢٨/٥) ، البدائع
 والصنائع (٦٠/٣) تبين الحقائق (١٣٠/٣) القوانين الفقهية
 (١٦٣) الروضة للنووي (٤٣/١١) رحمة الامة (٢٣٥) مغنى المحتاج
 (٣٤٠/٤) المغنى (٨٠٤/٨) كشاف القناع (٢٥٤/٦)
 (٢) انظره المراجع السابقة ، وتحفة الفقهاء (٣٢١/٢)
 (٣) فى " ب " (تؤكل) .
 (٤) سورة المطففين (٣١) . . .

فكان في هذه الاشياء وصف زائد : وهو الغذائية وقوام البدن (١)
 بها . فلهذه الزيادة لايتناولها مطلق اسم الفاكهة ، كما ان مطلق
 اسم اللحم لايتناول لحم السمك والجراد للنقصان ، وهو معنى قوله
 — (لقصور في المعنى المطلوب) — : أى من اللحم وهو القوة في
 الأول وهو لحم السمك ولزيادة / في المعنى المطلوب من الفاكهة — (٥٩)
 وهو التفكه في الثاني وهو العنب . (٢)

ولا يلزم على ما ذكرنا دخول الطرار تحت اسم السارق ، وان كان
 في فعله وصف زائد : وهو القطع من / اليقظان لانا اثبتنا الحكم فيه (٦٣٦)
 بدلالة النص من غير مناقضة تلزم ، فان تلك الزيادة مكملة لمعنى (٣)
 السرقة ، كالضرب والشم مكملان لمعنى الايذاء فاما الاسم (٤) ههنا
 فواقع على ما هو تبع ، والزيادة ههنا مغيرة (٥) لمعناه : وهو التبعية / ب (٣٤)
 ان الاصله تنافي التبعية . فلذلك لا يصح دخول هذه الاشياء (٦)
 تحت مطلق الاسم .

وذكر في التحفة والمعنى وغيرهما : أن مشائخنا / قالوا : " هذا هـ (٣٧) / ب
 اختلاف عرف (٧) وزمان ، فأبو حنيفة — رحمه الله — أفتى على حسب

- (١) في " ب " (النفس) وبالهامش (البدن) .
- (٢) راجع : المبسوط (١٨٧ / ٨) ، فتح القدير (١٢٨ / ٥) .
- (٣) في " ج " (معنى) (٤) أى اسم الفاكهة .
- (٥) في " ج " (معتبرة) وهو تصحيف .
- (٦) وهى العنب والرطب والرمان .
- (٧) في " ب " و " ج " (عصر) .

عرف زمانه ، فانهم كانوا يعدونها من الفواكه (١) . وتغير العرف
في زمانها وفي عرفنا ينبغي أن يحث في يمينه أيضا بالاتفاق (٢)

.....

-
- (١) في " ب " (الفاكهة) .
(٢) انظره تحفة الفقهاء (٣٢١ / ٢) البسوط (١٢٨ / ٨) ، الهداية
مع شرحها " فتح القدير " (١٢٨ / ٥) " اللباب " شرح " الكتاب
(١٨ / ٤) شرح مختصر القدوري (٢٣٦) الدر المختار (١٠٢ / ٣)
البدائع والصنائع (٥٩ / ٣) .

* [الصریح والكناية]

وأما الصریح فمثل قوله : بعث واشتریت ، ووهبت ، وحكمته ؛
تعلق الحكم بعین الكلام وقیامه مقام معناه حتى استغنی عن
العزیمه ، لأنه ظاهر المراد .

قوله : - ((وأما الصریح)) - فكذا

لم یبین الشیخ - رحمه الله - تفسیره لحصول المقصود ببيان

النظائر : وهو ما ظهر المراد منه ظهوراً تاماً بالاستعمال . (١) .

واحترز (٢) بالظهور التام : عن الظاهر ، إذ الظهور فیـه (٣)

لیس بتام ، لبقاء الاحتمال .

وبالاستعمال : عن النص والمفسر : لأن ظهورهما بقرائن لفظیة

لا بالاستعمال .

وهو فعلیل بمعنى فاعل : من صرح یصرح صراحة وصروحة ، إذا خلص

* العنوان من زیادات المحقق

(١) انظر: تعریف " الصریح " فی الاصطلاح فی : أصول الشاشي (٦٤)

.. اصول السرخسي (١٨٢ / ١) ، أصول البزدوی (٦٥ / ١) ، میزان

الأصول (٣٩٣) ، " التلویح " علی " التوضیح " (١٣٥ / ١) .

" مسلم الثبوت " مع شرحه (فواتح الرحموت) (٢٢٦ / ١) ، تیسیر التحریر

(٦٠ / ٢)

(٢) فی " د " (احترزنا)

(٣) فی " ج " (فی الظاهر)

وانكشف (١) وكأنه لخلوصه (٢) عن احتملاته في العرف سي به .

((وحكمه)) : أى : حكم الصريح : ((تعلق الحكم بـ))

الكلام)) : أى بنفسه .

((وقيامه)) (٣) : أى قيام الكلام ، أو الصريح ((مقام

معناه)) : سواء كان حقيقة أو مجازا (٤) . من غير نظر إلى

أن المتكلم أراد ذلك المعنى أو لم يرد .

((حتى استغنى)) : أى الصريح في إثبات حكمه ((عن العزيمة))

(١) في المثل : " صرح الحق عن محضه " أى : انكشف ومنه سمي القصر
 " صرحا " لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية وفي حديث الوسوسة :
 " ذلك صريح الايمان " قال ابن الأثير الصريح : الخالص من كل شئ
 انظر : الصحاح (٣٨١ / ١) ، المصباح المنير (٣٩٨ / ١) المعجم
 الوسيط (٥١٠ / ١) ، " المطلع على أبواب المقنع (٣٣٤) " النهاية
 لابن الأثير (٢٠ / ٣) .

(٢) في " د " (بخلوصه)

(٣) بالرفع عطفًا على (تعلق)

(٤) كل من الحقيقة من المجاز ينقسم باعتبار تبادل المراد وعدمه إلى صريح
 وكناية .

انظر : " أصول البزدوى " مع شرحه " كشف الأسرار " (٦٥ / ١) ،
 (٢٠٣ / ٢) ، مسلم الثبوت مع شرحه " فواتح الرحموت " (٢٢٦ / ١)
 " التلويح " على " التوضيح " (١٣٥ / ١) ، التقرير والتحبير (٣٨ / ٢)
 تيسير التحرير (٦٠ / ٢) .

أى : النية لأن الحاجة الى النية لتمييز بعض احتمالات اللفظ عن البعض . فاذا تعين الواحد من الاحتمالات مراداً بالاستعمال لم يبق اليها حاجة .

فاذا اُضاف الطلاق ، أو العتاق مثلاً الى المحل ، فبأى وجه (١)

أضافهما (٢) يثبت الحكم . حتى لو قال : " يا طالق " أو " يا حر "

أو " أنت طالق " / . أو " أنت حر " أو طلقتك / . د (١/٢٥)

أو " حررتك " ، يكون إيقاعاً نوى أو لم ينو : لأن عينه أقيمت (٣)

مقام معناه فى ايجاب الحكم ، لكونه صريحاً فيه . (٤)

وكذا لو أراد أن يقول : سبحان الله ، فجرى على لسانه " أنت حر "

أو " أنت طالق " يثبت العتق والطلاق لما ذكرنا .

(١) أى : سواء ذكر هذه الالفاظ بصيغة النداء أو الوصف أو الخبر

المبسوط (٦٢/٧)

(٢) فـي " د " (أضافها)

(٣) فـي " د " (أقيم)

(٤) أجمع العلماء على أن حكم الصريح يثبت دون الافتقار الى النية .

وانظره أيضاً الصور من المسائل الفرعية التى ساقها المؤلف فى :

" الكتاب " مع شرحه " اللباب " (٤١/٣) المبسوط (٦٢/٧)

فتح القدير (٣/٤) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣٧٧/٢)

القوانين الفقهية (٢٣٠ ، ٢٧١) المذهب (٢/٢ ، ٨١) الروضة

للنوى (٢٣/٨) فما بعدها ، المغنى (١٢١/٧ ، ٣٣٠/١) كشاف

القضاع (٥٦٦/٤ ، ٢٧٦/٥) .

١ ما لو أراد أن يصرف (١) الكلام بالنية عن موجهه الى محتله ، فله
ذلك فيما بينه وبين الله تعالى (٢) . فاذا نوى فسي قوله :
" أنت طالق " رفع القيد حسا ، يصدق ديانته
لاقضاء . (٣)

.....

(١) في " د " زيادة (المتكلم) .

(٢) سقطت من " د " .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

وحكم الكناية : انه لا يجب العمل به الا بالنية ، لانه : أى النية

مستتر المراد وذلك مثل المجاز قبل أن يصير متعارفا .

XXXXXX

XXXXXX

XXXXXX

XXXXXX

قوله : ((وحكم الكناية)) كذا (١)

الكناية : ما استتر المراد به بالاستعمال (٢) : أى يحصل

الاستتار به . بأن استعمله قاصدا للاستتار . فانه قد يكون مقصودا / ١ (٣٦/ب)

(١) الكناية لغة : الستر عن الشيء ، وقيل : ان تتكلم بالشيء وتريد غيره

والكناية فى أصل الوضع : مصدر " كنى " بكذا عن كذا ولام الفعل

على هذا " باء " وهو المشهور . وقد يقال " كنوت " بالواو فتكون

لامه " واوا " ولكن هذه اللغة ينافيها المصدران لم يسمع كساوة

— بالواو — والتزام " الباء " فى المصدر يدل على أن لام الفعل

" باء " وأن الواو فى " كنوت " قلبت " ياء " سماعا .

انظر: الصحاح (٢٤٧٢/٦) ، الصباح (٦٥٢/٢) المعجم

الوسيط (٨٠٢/٢) الطراز (٣٦٨/١) الصاحبى (٢٦٠)

المطلع على أبواب المقنع (٣٣٤) مفتاح العلوم (٤٠٢)

(٢) انظر: تعريف الكناية اصطلاحا فى : اصول الناشئ (٦٥) اصول

السرخسي (١٨٧/١) فتح الخفارى (٤٢/٢) التلويح و " التوضيح "

(١٣٥/١) المفتاح (٤٠٢) المحلى على جمع الجوامع وحاشية

البناني (٢٢٣/١) شرح الكوكب المنير (١٩٩/١)

وان كان معناه ظاهرا في اللغة .

ولا يقال : ان هاء الكناية (١) وسائر الفاظ الضمير كنايات بالوضع

لأبلا استعمال فلا تكون داخلة في هذا التعريف . (٢)

لأننا نقول : انها انما وضعت ليستعملها المتكلم بطريق الكناية

فان المتكلم اذا اراد ان / لا يصرح باسم زيد مثلا يكتي عنه " بهو " كما ج (٦٠)
يكتي عنه " بأبي فلان " لانها كنايات قبل الاستعمال . فكما ان

(١) المراد بها " هاء الغائية " كما صرح المؤلف في الكشف .

كشف الاسرار (٦٢ / ١) أصول السرخسي (١٨٦ / ١) " المنا " مع شرحه وحواشيه (٥١٤) .

(٢) وقال الرضی فی شرح " الكافية " : ان " انا " و " انت " ليس

بكناية ، لأنه تصریح بالمراد . وضمير الغائب كناية ان هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه " ٩٠ هـ .

والظاهر ان هذا الاختلاف مبني على اختلاف الفنين في تفسير

الكناية . وسيذكر المؤلف تعريف علماء البيان للكناية . والذي

يظهر من الفرق بين التعريفين ، ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا

فان كل ما هو كناية عند علماء البيان ، كناية عند علماء الأصول

ولا عكس .

انظر :

شرح الكافية (١٠٤ / ١) فتح الغفار (٤٢ / ٢) .

الألفاظ الموضوعة لاتكون حقيقة قبل الاستعمال (١) ، لاتكون هذه

الألفاظ كنايةات قبل الاستعمال ، فتكون داخلة في التعريف .

وقيل : هي ترك التصريح بذكر الشيء ، الى ذكر ما يلزمه ،

لينتقل من المذكور الى المتروك . / كما تقول : فلان طويل النجاد ب (٩/٣٥)

لينتقل منه / الى ما هو ملزومه وهو طول القامة . (٢)

(١) واتفق الأصوليون على أن اللفظ قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز

انظره : (المحصول (٧٧/١/١) ، بيان المختصر (٢٠١/١) (

العضد على ابن الحاجب (١٥٣/١) المحلى على جمع الجوامع

وحاشية البناني عليه (٣٧٨/١) ، " نهاية السؤل " —

" سلم الوصول " (١٧٨/٢) فواتح الرحموت (٢٠٨/١) ،

ارشاد الفحول (٢٦) .

(٢) في " ب " (يقال) وفي سائر النسخ وفي " مفتاح العلوم "

الذي نقل المؤلف هذا التعريف منه (يقول)

(٣) وهذا الصق بتعريف علماء البيان للكناية .

انظره :

مفتاح العلوم " للسكالي " (٤٠٢) .

والفرق بين المجاز والكناية من وجهين :

أحدهما : ان الكناية لاتتافى ارادة الحقيقة بلفظها ، فلا يتمتع في قولك : " فلان طويل النجاد " ان تريد طول نجاده من غير ارتكساب تأويل ، مع ارادة طول قامته .
والمجاز ينافي ذلك . فلا يصح في نحو قولك : " في الحمام أسد " ان تريد معنى الأسد من غير تأويل .

والثاني : ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم . كذا في المفتاح (١) .
وقيل في الفرق بينهما : انه لا بد في المجاز من اتصال وتناسب بين المحليين . وفي الكناية لا حاجة اليه . فان العرب تكى عن الحبشي بأبي البيضاء ، وعن الضرير بأبي العينا . ولا اتصال بينهما ، بل بينهما تضاد .

ثم - ((حكم الكناية)) : ان - ((لا يجب العمل به)) - : أي بلفظ الكناية - ((الا بالنية)) - أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال (٢) - ((لانه)) -

(١) انظر : " مفتاح العلوم " (٤٠٣)

(٢) كحالة الغضب ، أو الخصومة أو المذاكرة بالطلاق أو طلبه فتفى دلالة الحال في بعض الصور عند الحنفية ، وبصورة مطلقة عند الحنابلة . خلافا للشافعية والمالكية ومن وافقهم كابى الخطاب من الحنابلة وغيره ان قالوا : لا اعتبار بالدلالة في الكنايات بل لا بد من النية .

انظر : " الكتاب " مع شرحه " الباب " (٤١ / ٣) ، الدر المختار : (٥٩٤ / ٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣٢٨ / ٢) ، القوانين الفقهية (٢٣٠) ، روضة الطالبين (٢٦ / ٨) .

أى لفظ الكناية - ((مستتر المراد)) - فكان فى ثبوت المراد تردد
 فلا يوجب الحكم ما لم يزل ذلك الاستتار والتردد - ((وذلك
 مثل المجاز قبل أن يصير متعارفا)) - : أى من نظائر الكناية المجاز
 الذى لم يتعارف بين الناس : لأن المتكلم باستعماله فى غير موضوعه
 ستر المراد عن السامع ، فصار المراد فى حقه (١) فى حيز التردد
 فكان كناية . فاما اذا صار متعارفا فقد صار صريحا . مثل قوله :
 " لا يضع قدمه فى دار فلان " .
 فانه عبارة عن الدخول مجازا وشاع استعماله فيه فصار
 صريحا .

(١) أى فى حق السامع .

وسمى البائن والحرام ونحوهما كنايةات الطلاق مجازا ، لأنها معلومة المعاني لكن الإبهام فيما يتصل به ، ويعمل فيه ، فلذلك شابهت الكنايات فسميت بذلك مجازا ، ولهذا الإبهام احتيج إلى النية ، فإذا زال الإبهام بالنية وجب العمل بموجباتها من غير أن تجعل عبارة عمن الصريح .

قوله : - ((وسمى البائن والحرام ونحوهما)) - :

مثل قوله (١) : حبلك على غارك (٢) ، الحقى باهلك ، أنت بنة (٣) بنة (٤) - ((كنايةات الطلاق مجازا)) - لاحقية : لأن الكناية

(١) في " ج " (قولك)

(٢) الغارب : ما بين العنق والسنام ، وهو الذي يلقي عليه خطام البعير إذا أرسل ليرعى حيث شاء . ثم استعير للمرأة وجعل كناية عن طلاقها فقل لها : " حبلك على غارك " أي : اذهبي حيث شئت كما يذهب البعير .

الصاح (١٩٣ / ١) ، المغرب (٩٩ / ٢) الصباح (٥٣٢ / ٢) ، " المستعذب " شرح غريب " المذهب " (٨١ / ٢) ، المطلع (٢٣٦)

(٣) بنة : بمعنى مقطوعة ، من بته ، بيته ويته إذا قطعه ، وطلقة بنة أي مقطوعة الوصل .

الصاح (٢٤٢ / ١) ، المغرب (٥٥ / ١) الصباح (٤٦ / ١) المستعذب (٨١ / ٢)

(٤) بتلة : من قولهم : بتل الشيء إذا قطعه وأبانه عن غيره ، وفي الحديث

نهى عن التبتل : أي الانقطاع عن النكاح وسميت مريم - عليها السلام - التبتل لانقطاعها عن الرجال . ويقال امرأة بتلة بمعنى متروكة النكاح .

الصاح (١٦٣٠ / ٤) ، الصباح (٤٧ / ١) ، المستعذب (٨١ / ٢)

مستترة المراد والمعنى وهذه الالفاظ معلومة المعاني غير مستترة على السامع ، لأن كل / أحد من أهل اللسان يعلم معنى البائن (١) والحرام (١/٣٢) والبهنة ونحوها فلا تكون كنايات حقيقة .

ثم بين وجه تسميتها كنايات بطريق المجاز بقوله : - ((لكن الابهام فيما تتصل به وتعمل فيه)) - . (و) الضمير في به وفيه راجع الى " ما " (٢) والاستدراك متصل بقوله : - ((معلومة المعاني)) - : يعنى انها وان كانت معلومة المعاني فالابهام واقع في المحل الذى تتصل هذه الالفاظ به ، وتعمل فيه .

(١) بائن : أى مفارقة أو منفصلة من بان يبين بينا وبينونة اذا انفصل وفارق . ويقال طلبة بائنة فاعله بمعنى مفعولة - وهى الطلقة التى لارجعة فيها للزوج على زوجته كالمطلقة قبل الدخول ، أو المطلقة ثلاثا أو دونها بعوض ، أو بدون عوض وقد انقضت عدتها . ثم ان بانة منه بالثلاث فتسمى بائن بينونة كبرى وفيما دون الثلاث بينونة صغرى .
الصباح (٢٠٨٢ / ٥) ، المطلع (٣٣٢ ، ٣٣٦) المستعذب (٨١ / ٢)
الروضة (٢١٤ / ٨) .

(٢) " الواو " سقطت من " ج " .

لأن البائن مثلا : يدل على البينة ، ولا بد لها من محل تحلوه

ويظهر أثرها فيه . ومحلها الوصلة وهي مختلفة متنوعة . قد تكون (١)

بالنكاح ، وقد تكون بغيره . فاستتر المراد بالنسبة الى المحل الذى

يظهر أثرها فيه ، لئلا لاندري أى محل / أراد ، وان كان معناه الذى ج (٦١)

هو مراد معلوما فى نفسه ، - ((فلذلك)) - أى لهذا الابهام الذى بينا

- ((شابهت)) - هذه الألفاظ - ((الكتابات)) - الحقيقية ، - ((فسميت)) - ب (٦٨/٩)

هذه (٢) الألفاظ - ((بذلك)) - أى باسم الكتابة - ((مجازا)) - .

- ((ولهذا الابهام)) - الذى ذكرنا - ((احتج)) - فيها - ((الى الفية)) -

لتتبعين (٣) البينة عن وصلة النكاح / عن غيرها ، اذ النية لتمييز د (٢٥/ب)

بعض المحتملات عن البعض ، فاذا زال الابهام بالنية ، بأن نوى

البينة عن وصلة النكاح ظهر أثر البينة فيها ، وكان (٤) اللفظ

(١) في " ب " (يكون) .

(٢) في " ب " (بهذه) والباء ههنا زائدة لامعنى لها

بل وجودها اخل بالمعنى .

(٣) في " د " (ليتعين) .

(٤) في " ب " (فكان)

عاملا بنفسه ، وهو معنى قوله : ((وجب العمل بموجباتها)) : أى ب (٣٥ / ب)
 بمقتضيات (١) هذه الالفاظ نفسها ((من غير ان تجعل عبارة عن
 صريح)) الطلاق ، وكناية عنه ، كما قال الشافعي (٢) - رحمه الله -
 فان قيل : لانسلم انها سميت كفايات مجازا ، بل هي كفايات

(١) في " د " (مقتضيات)

(٢) خلاصة اقوال العلماء في الطلاق الواقع بالكفايات مايلي :

قالت الشافعية : لا يقع الطلاق بالكناية الا بالنية ، فان نواه وقع طلقة
 واحدة رجعية الا ان نوى عددا وقع ما نوى والفاظ الكناية عندهم قسم
 واحد .

وقالت الحنفية : لا يقع الطلاق بالكفايات الا بنية او دلالة حـال
 وقسموا الكفايات قسمين :

قسم يقع بها الطلاق الرجعي ، ولا يقع بها الا واحدة وان نوى اكثر
 وهي : " اعتدى " و " استبرئ " رحمك " و " انت واحدة " و
 والقسم الثاني : بقية الكفايات ويقع بها واحدة باثنية ، وان نوى ثلاثا
 كانت ثلاثا ، وان نوى اثنتين كانت واحدة .

وقالت الحنابلة : لا يقع الطلاق بالكفايات الا مع النية او دلالة الحال
 وقسموا الكفايات قسمين ظاهرة وخفية .

فالظاهرة : يقع بها الثلاث مطلقا وهي مثل " انت بائن وستة " وستة
 وحبلك على غارك ونحوها .

والخفية : يقع بها واحدة رجعية مالم ينو اكثر ان كانت مدخولا بـها

حقيقة : لأن الكناية : ما هو مستتر المراد على ما ذكرنا . وإذا (١) قال :
 " أنت على حرام " فالمراد مستتر على السامع بدون القرينة الدالة
 عليه ، فكان داخلا في حد الكناية ، بل الاستتار فيه أقوى منه في قوله :
 " طويل النجاد " ، لأنه يمكن ان يتوصل الى مراد المتكلم ،

(-) والا وقعت واحدة بئانة . وهي مثل : " اعتدى " و " الحقسي
 بأهلك " و " استبرى " ونحوها .

أما المالكية : قسموا الكنايات قسمين : ظاهرة ، وخفية :

فالظاهرة : لها حكم الصريح يقع بها الطلاق دون الافتقار الى النية
 وهي أقسام :

منها : ما يلزم بها الثلاث مطلقا وذلك مثل " أنت بته ، وحبك على
 غاريك — على المعتمد — .

ومنها : ما يلزم فيها الثلاث في المدخول بها ، وواحدة في غيرها الا ان
 ينوى أكثر وذلك مثل " أنت حرام " .

ومنها : ما يلزم فيها الثلاث ابتداء ، وينوى في عدد الطلقات مطلقا أي
 في المدخول بها وغيرها . مثل : " أنت خلية " .

ومنها : ما يلزم فيها واحدة في المدخول بها وغيرها ، الا ان نوى أكثر
 وذلك مثل " اعتدى " .

أما الخفية : فلا يقع بها الطلاق الا مع النية ، ويقع واحدة رجعية
 الا ان نوى أكثر ، وإذا قال : انه لم ينو الطلاق قبل قوله .

انظره " الكتاب " مع شرحه " الباب " (٤١ / ٣) الشرح الكبير
 مع حاشية الدسوقي (٣٧٩ / ٢) القوانين الفقهية (٢٣٠) المهذب

(٨١ / ٢) روضة الطالبين (٢٦ / ٨) ، المغني (١٢٧ / ٢) ، كشف
 القناع (٢٨٢ / ٥) بداية المجتهد (٥٥ / ٢) .

(١) في " ج " (فإذا) .

وهو : طول القائمة بالتأمل في قرائن الكلام ، ولا يمكن
أن يتوصل إلى المراد في قوله " أنت عليّ إحرام "
إلا ببيان من جهة المتكلم . بمنزلة المجل .

وقوله : هذه الكلمات معلومة المعاني لا يجدي به
نفعاً لأنها مع كونها معلومة المعاني مستترة (١)
المراد ، وكل كناية بهذه المثابة . فإن قوله :
" طول النجاد " " كثير الرماد " معلوم المعنى
لعنفه ولكنه مستتر المراد .

(١) في " د " (مستتر) .

قلنا : قد ذكرنا أن مبنى الكناية على الانتقال من اللزم
 الى المزوم فانك في قولك : " طويل النجاد " ^(١) كثير الرماد " ^(٢)
 تنتقل (٢) من طول النجاد الى طول القامة ، ومن
 كثرة (٣) الرماد الى مزومه وهو الجود . هذا هو الاصل
 في الكنايات . وفي هذه الالفاظ / لا انتقال من معانيها الى
 شيء آخر ، فانك في قولك : " أنت " بائن " أو " أنت
 حرام " لا تنتقل من البينة والحرمة (٤) الى شيء آخر بل تقتصر
 عليهما اذا لم يكن شيء آخر (٥) هو المراد سواءهما .
 فلما لم يوجد فيها (٦) الانتقال الى شيء آخر
 لا تكون كنايات حقيقة . (٧)

- (١) في " ب " زيادة (واو) .
- (٢) في " ج " (منتقل) .
- (٣) في " د " (كثير) .
- (٤) في " ج " (الحرام) .
- (٥) العبارة ساقطة من " هـ " .
- (٦) في " ب " (فيهما) .
- (٧) جواب المؤلف هذا يصح تخريجه على تعريف الكناية عند علماء البيان
 لا على تعريف الأصوليين ، لأن علماء الأصول لم يشترطوا ذكر السلزم
 ثم الانتقال منه الى المزوم ، بدليل أنهم جعلوا المجاز الغير متعارف

ولانسلم على ما بينا أن ما هو المراد منها مستتر على السامع فان
المراد منها البينونة والحرمة والقطع ونحوها وهو معلوم للسامع ، الا ان
محل عملها مستتر عليه (١) كما بينا فلا يكون ما هو المراد مستترا
مطلقا بخلاف قوله : " طويل النجاد " فان طولله ليس بمقصود
أصلي ، بل المقصود الكلي طول القامة وذلك مستتر .

وتبين بما ذكرنا أنه أراد بقوله : ((معلومة المعاني)) المعاني
التي هي المرادة (٢) ^{للتأني} يعني أنها معلومة المراد ، والاستتار فسي
محل عملها فتخرج به عن حد الكناية .

(=) كناية ، لمجرد استتار المراد . والقول : بأن معاني هذه اللفاظ
ظاهرة غير مستترة ، لا يدفع الاعتراض الا بضرب من التكلف ، لأنه
ان أراد أن معانيها اللغوية ظاهرة فهذا لا ينافي الكناية وان اراد
أن ما اراده المتكلم بها ظاهر فممنوع كيف ولا يمكن التوصل اليه الا ببيان
من جهة المتكلم ، وهم مصرحون بأنها من جهة المحل مبهمة مستترة
ولم يفسروا الكناية الا بما استتر منه المراد سواء ، اكان ذلك باعتبار
المحل أم بغيره فتكون كنايات حقيقة لصدق التعريف عليها ولو انهم
فسروا الكناية بتفسير علماء البيان لما احتاجوا الى هذا التكلف .
" المنار " مع شرحه وحواشيه (٥١٣) ، " التلويح " والتوضيح

(١ / ٢٢٥)

(١) ساقطة من " د " .

(٢) فسي " د " (المراد) .

ولذلك جعلناها بوائن الا في قول الرجل " اعتدى " ، لان
 حقيقته للحساب ، ولا اثر لذلك في النكاح ، والاعتداد يحتمل
 ان يراد به ما يعد من غير الاقراء ، فاذا نوى الاقراء
 وزال الابهام بالنية وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاء
 وقبل الدخول جعل مستعاراً محضاً عن الطلاق ، لانه سببه
 فاستعير الحكم لسببه . وكذلك قوله : " استبرى رحمك "
 وقد جاءت به السنة ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
 لسودة - رضي الله عنها - اعتدى " ثم راجعها ، وكذلك : " انت
 واحدة " يحتمل نعتاً للطلقة ويحتمل صفة للمرأة فاذا
 زال الابهام بالنية كان دلالة على الصريح عاملاً
 بوجهه .

قوله : ((ولذلك)) : أي ولان هذه الالفاظ غالبة بنفسها

(١)

من غير ان تجعل كناية عن صريح الطلاق ((جعلناها بوائن)) كما تدل (٧٢٩) هـ

(١) في " د " (كما يدل) .

عليه معانيها : وهو مذهب علي ، وزيد بن ثابت (١) - رضي الله عنهما -

وقال الشافعي - رحمه الله - الواقع بها [طلاقات رجعية] (٢) وهو / ج (٦٢)

مذهب عمر وعبد الله بن مسعود (٣) - رضي الله عنهما - .

والخلاف راجع الى أن ما يطك الزوج ايقاعه نـوع واحد

(١) وروى أيضا عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة - رضي الله عنهم -

في وقائع مختلفة . واليه ذهب سفيان الثوري وربيعة وابن أبي ليلى

ومالك وأحمد - كما مر بيانه - .

انظره (سنن البيهقي (٢ / ٣٤٤) ، اختلاف الفقهاء للمروزي (١٦٦)

المعنى (٢ / ١٢٢) والمراجع السابقة .

(٢) في " ب " (طلاق رجعي) وبالهامش (طلاقات)

(٣) وقال به : أبو عبيد ، والشعبي ، وعطاء ، والحنن ، وعمرو بن دينار

وغيرهم .

انظره : الأم (٥ / ٢٥٩) سنن البيهقي (٢ / ٣٤٣) المحلى (١٠ / ١٨٨)

اختلاف الفقهاء للمروزي (١٦٦) معالم السنن (٢ / ٦٥٣) فتح

الباري (١ / ٣٢٠) والمراجع السابقة .

- عنده (١) وهو الطلاق (٢) فأما ايقاع البينونة فليس في ولايته (٣)
وانما يقع حكما لسقوط العدة ، أو لثبوت الحرمة الغليظة ، أو لوجوب
العوض ؛ لأن الله تعالى ذكر الطلاق بغير بدل وشرع بعده
الرجعة (٤) . وذكر الطلاق ببطلان ولم يذكر بعده الرجعة (٥)
وذكر الثلاث وبين أنها لا تحل له بعد (٦) فأثبت الطلاق
القاطع للرجعة بغير بدل يكون على خلاف النص .

- (١) الضمير في (عنده) يعود على (الشافعي)
(٢) في "ج" زيادة (الرجعي) وهو تناسب المقام .
(٣) والضمير في (ولايته) يعود على (الزوج) .
(٤) كما في قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل
لهن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم
الآخر ومولتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحا)
سورة البقرة : آية : (٢٢٨)
(٥) يشير إلى قوله تعالى : (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما اتبعوهن شيئا
إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فان خفتم ألا يقيما حدود الله
فلا جناح عليهما فيما افتدت به) سورة البقرة : آية : (٢٢٩)
(٦) كما قال الله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره)
سورة البقرة : آية : (٢٣٠)

واذا لم يكن في ولايته ايقاع / البائن عنه (١) كانت هذه الالفاظ ب (٩/٣٦)
 كذايات عن الطلاق حقيقة ، اذ لا يمكن أن تجعل عاملة بنفسها . (٢)
 فيكون الواقع بها (٣) راجع (٤) .

وعندنا الطلاق نوعان : رجعي (٥) ، وبائن . فكما يطسك
 الزوج ايقاع الرجعي ، يطسك ايقاع البائن ، لأن الابانة تصرف
 من الزوج في ملكه كايقاع أصل الطلاق ؛ وذلك لأن الطلاق انما صار
 ملوكا بالنكاح ، للحاجة الى التقصى عن عهدة الملك وذلك بالطلاق

- (١) في " ج " و " د " (عنده) ويستقيم المعنى اذا جعل مرد
 الضير الى " الشافعي " .
 (٢) في " د " (بأنفسها)
 (٣) ساقطة من " ج " .
 (٤) في " د " (رجعي) .

واذا كان الوقع بهذه الالفاظ هو الطلاق الرجعي عند الشافعي
 فيكون اطلاق الكذايات عليها حقيقة على أصله .

انظره الام (٢٥٨ / ٥) فما بعدها ، المذهب (٨٢ / ٢) (

(٥) الطلاق الرجعي : هو الذي يطسك فيه الزوج اعادة المعلقة السي
 الزوجية بغير عقد جديد مادامت في العدة ، رضيت بذلك الارجاع
 أو لم ترض .

" الكتاب " مع شرحه الباب (٥٤ / ٢) ، بداية المجتهد :

(٤٥ / ٢) (٢١٤ / ٨) روضة الطالبين (٢١٤ / ٨)

والإبانة جميعا . وكذلك (١) الإبانة ملوكة له (٢) قبل الدخول
 بملك النكاح ، وبالدخول يتأكد ملكه فلا يبطل ما كان ثابتا له من
 ولاية الإبانة ، وكذا (٣) بملك الاعتياض عن إزالة الملك ، وإنما
 بملك الاعتياض عما هو ملوك له فثبت أن الإبانة ملوكة لـه (٤)
 وإذا كانت الإبانة في ولايته . وجب جعل هذه الألفاظ عاملة / ١ (٩/٣٨)
 بنفسها (٥) إذ لا ضرورة في العدول عن حقائقها إلى جعلها
 كنايةات عن الطلاق . فلذلك كان الواقع بها بوائـن (٦)
 وما استدل به الخصم راجع / إلى أن لا دليل على كون د (٩/٢٦)
 الإبانة مشروعة ، والاحتجاج بلا دليل ساقط وقد أقمنا الدليل على
 ذلك .

-
- (١) في " هـ " (لذلك) وهو تصحيف .
 (٢) ساقطة مـنـن " جـ "
 (٣) في " بـ " (كذلك)
 (٤) ساقطة مـنـن " دـ "
 (٥) في " دـ " (بأنفسها)
 (٦) انظر : البسوط (٢٣ / ٦) فما بعدها .

قوله : ((الا في قوله اعتدى)) استثناء من قوله : سى البائن ،

والحرام ونحوهما كاياات الطلاق مجازا ، او من قوله : " وجب العمل

بموجباتها من غير أن تجعل عبارة عن الصريح : أى الا في قوله " اعتدى "

فانه يجعل عبارة عن الصريح ، وكناية عنه بطريق الحقيقة لانه لما تمسذر

اعمال اللفظ بحقيقته يجعل كناية عن الطلاق لان الاعتداد من لوازمه

على ما هو الأصل . فيكون " اعتدى " : ذكر اللانم وإرادة الطلـنـم

كما قال الشافعي - رحمه الله - في سائر اللفاظ ولهذا يقع الطلاق

بـ (١) في غير المدخول بها ، بمنزلة قوله : أنت واحدة "

ويجوز أن يكون استثناء من قوله : " جعلناها بوائن " (٢) يعنى الواقع

بهذا اللفظ / عند النية تطبيقه رجعية لا بائنة ، لان وقوع البينونة هـ (٢٩/ب)

باعتبار دلالة اللفظ عليها بحقيقته ، وحقيقة هذا اللفظ للحساب . يقال :

اعتدد مالك : أى احسب عدد مالك . ولا أثر للحساب فى قطع النكاح

وازالة الطك فلا يمكن أن يجعل عاملا بنفسه .

الا أن قوله : " اعتدى " محتمل فى نفسه يجوز أن يكون المراد منه

اعتدى نعم الله تعالى عليك ، أو اعتدى نعي عليك ، أو اعتدى الدراهم ،

(١) الضمير فى " به " يعود على لفظ " اعتدى "

(٢) وهذا ما رجحه المؤلف فى الكشف .

انظر: كشف الاسرار (٢/٢٠٦) " المنار " مع شرحه وحواشيه :

أو اعتدى من النكاح : أي أحسبي الأمر . ((فإذا نوى الأمر و زال
 الإبهام [بالنية] (١) وجب به)) : أي / ثبت (٢) بهذا اللفظ ج (٦٣)
 ((الطلاق بعد الدخول)) بطريق الاقتضاء . لأنه لما أمرها بالاعتداد
 ولم يكن واجبا عليها قبل ، لابد من تقديم (٣) ما يوجب (٤) ليصح
 الأمر به ، فقدم الطلاق عليه ضرورة صحة الأمر والضرورة ترتفع باثبات
 أصل الطلاق ، فلا حاجة الى اثبات وصف زائد وهو البينونة .

فلذلك كان الواقع به رجعيا ، ولا يقع أكثر من واحدة وان نسوى (٥)

- (١) (بالنية) ساقطة من الأصل ، مثبتة في أصل " المتن " وفي " د "
- (٢) في " ج " (يثبت) .
- (٣) في " د " (تقدم) .
- (٤) الضمير في (يوجب) يعود على (الاعتداد) .
- (٥) ووافق الحنفية في هذا القول سفيان الثوري ، وقالت المالكية : نسى
 " اعتدى " يلزمه طلاق واحدة بآئنة إلا أن ينوى أكثر فيلزمه ما نسوى
 وقالت الشافعية والحنابلة : لا يقع به إلا طلاق رجعية ما لم ينو أكثر .
 انظر : " اختلاف الفقهاء " للمروزي (١٦٣) المبسوط (٧٩ / ٦) الشرح
 الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٨١ / ٢) القرطبي (١٣٥ / ٣) الام (٢٥٩ / ٥)
 المغنى (١٣١ / ٧) المحلى لابن حزم (١٩٢ / ١٠) .

((وقبل الدخول جعل مستعاراً محضاً عن الطلاق)) : أى

للطلاق ، أو عبارة عنه : لأنه لا يمكن اثباته بطريق الاقتضاء ، إذ

لا بد للمقتضى (١) / من ثبوت المقتضى ، ولا وجود للمقتضى ههنا ب (٣٦/ب)

وهو الاعتداد ، لأنه غير ثابت قبل الدخول بالنسبة والاجتماع فجعل

مستعاراً محضاً (٢) عن الطلاق : لأن الطلاق سبب لوجوب

الاعتداد فجازان يستعار الحكم (٣) لسببه .

وفي قوله : ((محضاً)) إشارة إلى أن في إثبات الطلاق بعد

الدخول بطريق الاقتضاء جهة من المجاز من حيث أنه ليس بمذكور

حقيقة وإن كان فيه جهة الحقيقة أيضاً من حيث أنه بمنزلة المنطوق .

فأما (٤) إثباته ((بهذا اللفظ)) (٥) / قبل الدخول فجواز ١ (٣٨/ب)

محض ليس فيه جهة الحقيقة لأنه ليس بمنطوق تحقيقاً ولا تقديرًا .

فإن قيل : كيف جوزتم ههنا استعارة السبب للسبب (٦) ، وقد

انكرتموها فيما تقدم (٧) ؟

(١) وهو هنا (الطلاق)

(٢) ساقطة من " ج "

(٣) وهو هنا (العدة)

(٤) في " د " (وأما) .

(٥) العبارة ساقطة من " ج "

(٦) " السبب " ههنا " اعتدى " و " السبب " " الطلاق " .

(٧) أى عند الكلام على أحكام الحقيقة والمجاز (ص :

قلنا : قد بينا أن المسبب (١) إذا كان مختصا بالسبب (٢)

جازت الاستعارة من الطرفين .

يوئيد : ما ذكر الشيخ (٣) فخر الاسلام - رحمه الله - في بعض

مصنفاته (٤) : أن الطلاق يوجب العدة على ما عليه الأصل . لا تنفسك

العدة عن الطلاق ، ولا الطلاق عن العدة ، على ما هو الأصل فسي

النكاح ، إذ النكاح للدخول لعدم الدخول ، فكان الدخول فيه

أصلا لا عارضا (٥) . والسبب إذا كان متصلا بالسبب كاتصال

(١) في " ه " (السبب)

وقد انقلب الأمر على الناسخ .

(٢) في " ه " (السبب)

(٣) في " ب " زيادة (الامام) وفي " د " (الامام) بدلا عن

(الشيخ) .

(٤) وذكر المؤلف في (الكشف) أن مصنف البزدوى هذا : هو من

مصنفاته في " أصول الفقه " ولم يصرح باسمه . كشف الاسرار

(٢٠٧ / ٢)

(٥) وانما قلنا : أن الطلاق على ما عليه الأصل فله العدة ، لأن النكاح

عقد شرع لصلحة التوالد والتناسل ، ولا توالد الا بالدخول فيكون

الدخول مقصدا أصليا وغرضا كلياً والطلاق قبل الدخول يكون من

العوارض فلا مدخل للعوارض في قواعد الشرع " ب " .

المسبب بالسبب ، يجوز ان يصير احدهما كناية عن الآخر . كما في

قوله تعالى اخبارا : (اني اراني اعصر خيرا) (١) . وكما / في (٩/٤٠) هـ

العلقة مع الحكم . (٢)

ولا يقال : العدة لا تختص به (٣) ، فانها تجب على ام

الولد (٤) من غير طلاق ، وتجب بالوفاة وليس بطلاق .

لما نقول لما صارت هي (٥) فراشا اخذت حكم المنكوحه ، واخذ

زوال هذا الفراش شيها بالطلاق فأوجب العدة ، لانها تثبت بالشبهة

والواجب بالوفاة ترمى زمان مقدر لا اعتداد الاقراء الثابت بقوله :

"اعتدى" وكلامنا فيه (٦) كذا قيل .

(١) سورة يوسف : اية : (٣٦)

(٢) في " د " (المعلوم)

(٣) أي بالطلاق .

(٤) وهي التي حملت من سيدها .

(٥) أي ام الولد .

(٦) أي في اعتداد الاقراء .

أو نقول : المراد من السبب العلة ، كما يقال النكاح سبب الحمل
والبيع سبب الطك ، والمراد العلة . والطلاق علة لوجوب العدة فهي
وضع الشرع .

وفي قوله : — (فاستعير الحكم لسببه) — إشارة إليه اد الحكم
يذكر — (في مقابلة) — (١) / العلة ، والسبب — (في مقابلة) — (٢)
السبب وحيث لم يقل فاستعير المسبب لسببه دل أنه أراد به العلة .
ولا يلزم عليه : تخلف الحكم عنه في غير المدخول بها ، لأن ذلك
لفوات الشرط وهو الدخول .

ونذكر في بعض الشروح : أنه لا يصح أن تجعل " اعتدى " مستمارا
للطلاق لأنه إما أن تجعل عبارة عن قوله : " أنت طالق " أو " مطلقة "
أو " طلقتك " أو / " طلقي نفسك " .

لا تجوز (٣) الثلاثة الأولى (٤) للاختلاف في الصيغة ، لأن " اعتدى "
أمر ، والأول والثاني ليسا بفعلين فضلا عن الأمر ، والثالث انشاء أو (٥)
اخبار ، وليس بأمر . ولا بد للاستعارة من التوافق في الصيغة .
وكذا الرابع ، لأنه لو قال لها : " طلقي نفسك " لا يقع الطلاق بهذا
اللفظ وإن نوى .

(١) ، (٢) في " ب " (بمقابلة) .

(٣) في " ج " و " د " (يجوز)

(٤) في " د " (الأولى) .

(٥) في " ج " (و) والصحيح ما في الأصل .

وأجيب عنه : بأننا نجعله مستعاراً لقوله : " كوني طالقاً " وذلك

يوجب وقوع الطلاق ، والأظهر أن تقدير الكلام : اعتدى / لاني طلقنك ب (١/٣٢) فاكفى بذكر الحكم عن السبب ، فكان من باب الاضرار وأنه (١) من أنواع المجاز اليه أشير في المبسوط (٢) وغيره .

قوله : ((وكذلك)) : أي وكقوله " اعتدى " ^(٣) ((استبرئي رحمك)) / (٦٢١) ١

لأنه بمنزلة التفسير لقوله : " اعتدى " إذ هو تصريح بما هو المقصود من العدة إلا أن طلب الاستبراء يحتمل أن يكون للوطء وطلب الولد ويحتمل أن يكون للزوج بزواج آخر فاحتاج إلى النية ، فإذا وجدت النية ثبت (٥) الطلاق بعد الدخول اقتضاءً ، وقبله استعارة كما بيّننا .

(١) أي الاضرار .

(٢) انظر: المبسوط (٧٤/٦) ، الهداية مع شرحها " فتح القدير " (٦٢/٤)

(٣) في " ب " زيادة (قوله) .

(٤) الاستبراء : طلب براءة الرحم من قولهم : استبرأت الجارية إذا تركتها حتى يبرأ رحمها ويتبين حالها هل هي حامل أم لا ؟

انظره : النهاية لابن الأثير (١١١/١) المغرب (٦٥/١) الصحاح

(٣٦/١) المطلع (٣٣٦) .

(٥) في " ج " (يثبت) .

((وقد جاءت السنة)) : يعنى ما ذكرنا مؤيد بالسنة ومستفاد

منها ، ((فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة)) بنت زمعة (١)

رضى الله عنها [بفتح الميم] - (٢) ((اعتدى ثم راجعها)) (٣) وذلك

حين دخل النبي - صلى الله عليه وسلم - عليها وهى تبهكى على من قتل

من اقاربها يوم بدر وترثيهم بأشعار أهل مكة فكره النبي صلى الله عليه

وسلم ذلك منها / فقال لها " اعتدى " فندمت على ذلك واستشفعت هـ (٤٠/ب)

(١) هى أم المؤمنين سودة بنت زمعة القرشية العامرية ، تزوجها

النبي صلى الله عليه وسلم بمكة بعد وفاة خديجة رضي الله عنها

وكانت قبله تحت ابن عمها السكران بن عمرو - أخو سهل بن عمرو -

فتوفى عنها بعد ان قدم بها من الحبشة . توفيت رضي الله عنها

في اخر خلافة عمر رضي الله عنه . ويقال انها توفيت سنة ٥٤ هـ

الاصابة (٣٣٨ / ٤) الاستيعاب (٣٢٤ / ٤)

(٢) نسي " د " (بفتحين) .

(٣) اختلفت الروايات حول طلاق سودة رضي الله عنها على وجهين :

الاول : ان سودة لما كبرت خشيت الطلاق فاثرت عائشة بيومها

وليلتها لتبقى في عصمة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثاني : ان النبي صلى الله عليه وسلم طلقها طلاقا رجعيا ، فلما

رأت ذلك رغبت ان يسكها نظير تنازلها عن قسمها لمن شاء من

ازواجه .

ولكن احاديث - انها لما كبرت وهبت ليلتها - ارجح وأصح ،

فقد نصت على وقائع القصة بأساليب متحدة المعنى مختلفة المخارج

...

الى النبي صلى الله عليه وسلم ووهبت نوبتها لعائشة رضى الله عنها وقالت :
انى اكتفى بأن أهبث من أزواجك يوم القيامة فراجعها النبي صلى الله عليه
عليه وسلم . (١)

قوله : ((وكذلك أنت واحدة) : يعنى ومثل قوله : " اعتدى "
قوله : " أنت واحدة " فى أنه يقع به طلاق رجعي عند النية ، ولا يقع
به أكثر من واحدة وان نوى . (٢)

(٣) دين تليف من روايات متعددة ، وضدتها الأحاديث المتفق عليها ،
أخرج البخارى فى (النكاح) باب (المرأة تهب يومها مسن
زوجها لضررتها) من عائشة ، وفى (الهبة) وزاد فى آخره :
" تهتفى بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسلم وفيه :
لما كبرت جعلت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة
رضى الله عنها . قال ابن حجر : فتواردت الروايات على أنها
خشيت الطلاق فوهبت .

البخارى رقم (٥٢١٢) ، (٢٥٩٣) فتح البارى (٣١٢/٩) ،
(٢١٨/٥) ، ومسلم رقم (١٤٦٣) فى (الرضاع) باب :
(جواز هبتها نوبتها لضررتها) (١٠٨٥/٢) ، والحاكم
(١٨٦/٢) ، وسنن البيهقي (٧٤/٧) ، وأبو داود رقم
(٢١٣٥ ، ٢١٣٨) فى (النكاح) باب (فى القسم بين النساء)
(٦٠١/٢ ، ٦٠٣) ، مصنف عبد الرزاق (٢٣٩/٦) ، فتح
القدير (٥٢١/١) ، الجامع لأحكام القرآن (٤٠٣/٥) .

(١) لا أصل لهذه القصة التى ذكرها المؤلف كسبب لورود الحديث ، لم
أثر عليها فى الموضوعات فضلا عن غيرها ووددت لو أن المؤلف صان
كتابه عن مثلها .

(٢) وهو مذهب الحنابلة أيضا ، لكنهم خالفوا الحنفية فيما اذا نوى
أكثر من واحدة فقالوا : يقع ما نوى .

وقال الشافعي - رحمه الله - لا يقع بهذا اللفظ شيء وان نوى ،
 لأن " واحدة " صفة لها وهي لا تحتل طلاقا فلفيت النية ، كما اذا
 قال لها : " أنت قاعدة " ونوى طلاقا . (١)

(-) وقالت المالكية يقع بها ثلاثا اذا كانت مدخولا بها سواء نوى الثلاث
 أم لا .

انظره " الكتاب " مع شرحه " الباب " (٤١ / ٣) فتح القدير
 (٦١ / ٤) ، كشف القناع (٢٨٣ / ٥) حاشية الدسوقي على
 الشرح الكبير (٣٢٩ / ٢) فما بعدها .

(١) مذهب الشافعية في هذه المسألة على خلاف ما نقله المؤلف فعندهم
 " أنت واحدة " من كاياات الطلاق يقع بها الطلاق اذا نـوـاه
 واذا نوى معه عددا وقع ما نوى فعذهبهم في هذه المسألة كذهب
 الحنابلة .

اما الالفاظ التي لا تحتل الطلاق الا على تقدير متعسف فلا اثر
 لها فلا يقع بها طلاق وان نوى وذلك مثل " اتعدى " وحكى وجه
 في " اتعدى " وما اشبهها انها كناية وهو ضعيف .

انظره الام (٢٥٩ / ٥) فما بعدها ، المذهب (٨١ / ٢) روضة
 الطالبين (٢٦ / ٨) ، العدة والصلاح في احكام النكاح
 (٢٠٤)

(١)
 الا انا نقول : يجوز أن يكون قوله : " واحدة " نعتا لهما (٢) : أي
 واحدة عند قومك ، أو منفردة عندى ليس لى (٣) معك غيرك ، أو واحدة
 نساء البلد فى الحسن والجمال . ويحتل أن يكون نعتا لتطبيقه
 بطريق حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه . (٤) كقولك (٥) : أعطيتك (٦)

- (١) فى " ب " زيادة (أنت) .
 (٢) فان قيل : كيف يجوز أن يكون لفظ " واحدة " صفة للمرأة والصفة من
 شرطها أن تكون موافقة للموصوف فى التعريف والتكثير وهما ليسا كذلك
 لأن الموصوف وهو " أنت " معرفة ، والصفة وهى " واحدة " نكرة
 بل " واحدة " خبر المبتدأ ؟
 فالجواب : ان " واحدة " صفة للمرأة باعتبار الحقيقة لا باعتبار
 اصطلاح النحاة ، فان الخبر صفة أيضا فى الحقيقة . ألا ترى أن نفس
 قولك : " زيد مجتهد " أن لفظ " مجتهد " فى الحقيقة صفة
 لزيد غير أن النحاة على حسب اصطلاحهم لا يسمونه صفة بل يسمونه
 خبرا .

هامش " ب " .

- (٣) ساقطة من " ج " .
 (٤) وتقديره : " أنت طالق طليقة واحدة " .
 (٥) فى " ج " (كقولك)
 (٦) فى " د " (أعطيتك)

جزىلا : أى عطاء جزىلا ، وبطريق حذف المضاف والمضاف اليه وإقامة
صفة المضاف اليه مقامهما : أى أنت ذات طلقة واحدة وليسك نظائرك
كقول كعب (١) بن زهير (٢) :

وماسعاد غداة البين (٣) اذ رحلوا . . . الا أعن غضيف الطرف مكحول
أى الا مثل غلام أعن .

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) هو كعب بن زهير بن أبى سلمى - بضم السين - أحد فحول الشعراء
المخضرمين ، كان ممن أهدر الرسول صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح
فحذره أخوه بجير العاقبة وقال له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يأتيه أحد فيسلم الا قبل اسلامه فجاه كعب الى الرسول صلى الله
عليه وسلم فأسلم وحسن اسلامه .

الاصابة (٢٩٥ / ٣) ، الاستيعاب (٢٩٧ / ٣) تهذيب الاسماء
(٦٧ / ٢)

(٣) البين : البعد والفراق .

" النهاية " لابن الاثير (١٧٥ / ١) ، الصحاح (٢٠٨٢ / ٥)

(٤) الأعن - من الغزلان وغيرها - الذى فى صوته غنة .

النهاية (٣٩١ / ٣) ، الصحاح (٢١٧٤ / ٦)

(٥) غض طرفه : أى حفضه وأطرق ولم يفتح عينه ، و " غضيف " : فعيل بمعنى
مفعول وذلك إنما يكون من الحياء والخفر . والأمر من " غض " فى لغة
الحجاز " اغضض " وفى التنزيل (واغضض من صوتك) وأهل نجد يقولون :
" غض " - بالادغام - ومنه قول جرير :

فغض الطرف انك من نمير . . . فلا كعبا بلغت ولا كلابا

النهاية (٣٧١ / ٣) ، الصحاح (١٠٩٥ / ٣) .

فلا يقع الطلاق بدون النية ، فاذا نوى صار كأنه قال : " أنت تطليقة واحدة ، أو ذات تطليقة واحدة . ولو قال هكذا ونوى طلاقاً صحيحاً فإنها بنفسها لا تكون / تطليقة ، ولكن تكون طالقاً تطليقة فيصير ج (٦٥)

" تطليقة " قائمة مقام " طالق " فتتبع نعتها كذا في " الاستمرار "

*

والمبسوط .

ورأيت في " التهذيب " : " ولو قال لها " أنت واحدة " ونوى الطلاق ثنتين أو ثلاثاً فيه وجهان :

أحدها : لا يقع إلا واحدة ، لأن منويه خلاف ملفوظه ، والطلاق يقع باللفظ ومراعاة اللفظ أولى .

والثاني : - وهو الأرجح - : يقع ما نوى . ومعنى " واحدة " تتوحد منى هذا (١) العدد .

فكان ما ذكره أصحابنا غير مأخوذ عندهم .

/ وعن (٢) بعض مشايخنا - رحمهم الله - أنه (٣) إذا رفع الواحدة (١/٣٩ ب) لا تطلق ، وإن نوى : لأنها لا تصلح نعتاً للطلقة (٤) ، ((فيصير خبر المبتدأ)) (٥) . وإن نصبها تطلق من غير نية ، لأنها حينئذ لا تصلح

* الملبس ج (بهذا) و ب (٧٥ / ٦)

(١) في " ج " (عند) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) بل نعتاً لشخصها .

(٤) عبارة " د " (فتصير خبراً لمبتدأ) .

الانعتا للطلقة • وان أسكن / الباء فحينئذ يحتاج الى النية (١) د (٩/٢٧)

والمختار، أن حكم الكل واحد / في الاحتياج الى النية، ب (٣٢/ب)

لأن العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب •

((كان (٢) دلالة على الصريح)) : أي صريح الطلاق، إذ

لا حاجة الى اضارشي* اخرسواه فكان معقبا (٣) / للرجعة لاعاملا هـ (٩/٤١)

بموجبه، إذ موجبه التوحيد (٤) ولا أقوله في البيونة وقطع النكاح

بخلاف البائن ونحوه على ما بيّننا •

(١) لاحتمال الأمرين • وقيل هو قول محمد وعند أبي يوسف يقح فسي

الأحوال كلها، لأن نية الطلاق تعرب عن الغرض وإن أخطأ في

الاعراب •

• شرح العناية على الهداية (٦٣ / ٤) •

(٢) في " هـ " زيادة (ذلك) وهي غير موجودة في المتن •

(٣) في " د " (معتقبا)

(٤) في " ب " و " هـ " (التوحيد) •

قوله : ((ثم الأصل في الكلام هو الصريح)) : لأن الكلام موضوع
للافهام ، والصريح هو التام في هذا المقصود . والكناية قاصرة في هذا
المعنى ، لتوقف حصول المقصود فيها على النية . فكان الأول هو
الأصل .

وظهر هذا التفاوت فيما يدرك بالشبهات ، مثل الحدود (١) ، حتى
أن المقر على نفسه ببعض الأسباب الموجبة للحد لا يستوجب العقوبة
مالم يذكر اللفظ الصريح . فإذا قال : جامعت فلانة ، أو واقعتها ،
أو وطئتها ، لا يحد . مالم يقل نكحها ، أو زويت بها .

(١) الحدود : جمع حد وهو لغة : الضع ، وسمى البواب حدا إذا لمنعه
الناس من الدخول ، ويقال لحقيقة الشيء حد ، لأنه يجمع معانسي
الشيء ويمنع دخول غيره . وسميت العقوبات حدودا ، لكونها مانعة
من ارتكاب أسبابها .

وشعرا : عقوبة مقدرة وجبت حقا لله عز وجل .

المغرب (١٨٦ / ١) ، الصحاح (٤٦٢ / ٢) ، المطلع (٣٧٠)
الطلبية (٧٢) البصوط (٣٦ / ٩) مغنى المحتاج (١٤٤ / ٤)
مفردات الامام أحمد (٦٢١ / ٢)

لا يجب عليه حد القذف عندنا (١) . خلافا لمالك (٢) - رحمه الله -
 لأنه ان تصور معنى القذف بهذا اللفظ فهو بطريق المفهوم والمفهوم ليس بحاجة .

(-) كقولك : طويل النجاد وكثير الرماد تعنى أنه طويل القامة ومضيف
 والتعريض تضمن الكلام دلالة ليس لها فيه ذكر كقولك : ما أقبح البخل
 تعرض بأنه بخيل .

انظره المغرب (٥٤ / ٢) الصحاح (١٠٨٢ / ٣) الصبـاح
 (٤٧٩ / ٢) الفوائد المشوق الى علوم القرآن (١٢٣) فما بعدها
 الطراز (١ / ٣٨٠ - ٣٩٩) المحلى على جمع الجوامع وحاشية
 البناني (١ / ٣٢٣) .

(١) فعند الحنفية لاحد فى التعريض والكناية مطلقا سواء نوى به القذف
 ام لم ينو ، وسواء اكان ذلك فى حال الخصومة أم غيرها .
 المبسوط (١٢٠ / ٩) بدائع الصنائع (٤٢ / ٢ - ٤٤) تبين الحقائق
 (٢٠٠ / ٣)

(٢) فالامام مالك - رحمه الله - يوجب الحد عليه ان أهم تعرضه القذف
 بالزنا بالقرائن كالخصام وغيره . وقالت الشافعية : ان نوى به القذف
 وجب الحد والا فلا ، ولاحد روايتان : أحدهما لاحد عليه والاخرى
 كذهب الشافعي .

• المنتقى • على • الموطأ • (١٥٠ / ٧) الشرح الكبير مع حاشية
 الدسوقي ، القوانين الفقهية (٣٥٢) ، بداية المجتهد (٢ / ٣٣٠)
 المذهب (٢ / ٢٧٣) المغنى (٨ / ٢٢٢) كشف القناع (٦ / ١١١)
 دليل الطالب (٢٥٤) .

لأن العبارة وان كانت نظما الا ان نظرا المستدل الى المعنى دون

النظم ، اذا الحكم انما يثبت بالمعنى دون النظم نفسه .

فان اباحه قتل المشركين مثلا ثبتت بالمعنى الثابت بقوله تعالى:

(فاقتلوا المشركين) (١) لابعين النظم الا ان المعنى لما كان مفهوما

من النظم سمي الاستدلال به . استدلالا بالعبارة (٢) . وهو في الحقيقة

استدلال بالمعنى الثابت بالعبرة • فصلح أن يكون من أقسام المعنى بهذا

• الطريق

ويجوز أن يكون جميع الأقسام للنظم والمعنى جميعا على أن يكسبون / ج (٦٦)

بعض الأقسام للنظم / بعضها للمعنى من غير أن يعين (٣) القسم الرابع (٩/٤٠)

له (٤) فتكون الدلالة والاختفاء راجعين الى المعنى والباقي الى

النظم ، ويحتمل (٥) أن يكون النظم والمعنى داخلين في كل قسم .

ان هو (٦) في بيان اقسام القران الذى هو النظم والمعنى جميعا . فكسان

الخاص اسما للنظم باعتبار معناه وكذا العام وسائر الاقسام وعلى هذا الوجه

يمكن ان تجعل الدلالة والاقتضاء من اقسام النظم والمعنى / ايضا ، لان هـ (٤١/ب)

المعنى فيهما لا يفهم بدون النظم وهذه الأوجه كلها لا تخلو عن تكلــــــــــــــــف

• والله اعلم بحقيقة مراد المصنف

(١) سورة التوبة : آية (٥)

(٢) في " د " (بعبارة النص)

(۳) فی "ھ" (تعیین)

(۴) "لہ" سقط من "پ"

(۵) فی " د " (فیجتمل)

(٦) اى : الماتــــــــــــــن .

ثم الشيخ - رحمه الله - عند معرفة وجوه الوقوف من

أقسام الكتاب / وفيه تساهل ، لأن معرفتها ليست من الكتاب ب (٩/٢٨)

ولكن لما لم تلحق (١) هذه الأقسام بدون المعرفة والوقوف على معانيها

عدت معرفة وجوه الوقوف من أقسام الكتاب تسامحا .

الاستدلال : انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر (٢) . وقيل :

على العكس (٣) . وهو المراد ههنا (٤) .

(١) فسي " د " (يقد)

(٢) ويسمى هذا استدلالا من المعلول على العلة ، كما لو رأى دخانا

انتقل الذهن منه إلى النار .

التعريفات (١٢) ، الحدود للباجي (٤١) ، الانصاف

للقاضي الباقلاني (١٥) كشف اصطلاحات الفنون (٢/٢٩٩) فما

بعدها .

(٣) وعكسه : هو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر ، كما لو رأى نارا

انتقل الذهن منها إلى الدخان ، ويسمى استدلالا من العلة على

المعلول ، وهو أقوى وأظهر من دلالة المعلول على علته ، لأن العلة

المعينة تدل على معلول معين ، أما المعلول المعين فلا يدل إلا على

علة ما . إلا إذا كان المعلول مناويا لعلته فحينئذ يكون الاستدلال

من المعلول على العلة ، كاستدلال من العلة على المعلول فسي

الظهور .

انظره " المنار " مع شرحه وحواشيه (٥٢٠) كشف اصطلاحات الفنون

(٢/٣٠١)

(٤) لأن مقصود المجتهد اثبات الحكم بالأدلة وذلك إنما يحصل بالانتقال

من المؤثر - الذي هو الدليل - إلى الأثر الذي هو الحكم .

انظره المرجعين السابقين .

والعبارة لغة : تفسير الروى . يقال عبرت الروى يا عبرها عبارة :

- أى فسرتها . وكذا عبرتها (١) وعبرت عن فلان : اذا تكلمت عنه (٢)
 فسميت الالفاظ الدالة على المعاني عبارات ، لأنها تفسر ما فى الضمير
 الذى هو مستور ، كما أن المعبر يفسر ما هو مستور : وهو عاقبة الروى ،
 (٣)
 ولأنها تكلم عما فى الضمير .

وأعلم أنهم يطلقون اسم النص على كل ملفوظ مفهم المعنى من
 الكتاب والسنة سواء كان ظاهرا أو مفسرا ، حقيقة أو مجازا ، خاصا
 أو عاما . اعتبارا منهم للغالب ، لأن عامة ماورد من صاحب الشرع
 نصوص فهذا هو المراد من (٤) النص فى هذا القسم ، دون ما تقدم
 تفسيره (٥) حتى كان التمسك فى اثبات الحكم بظاهرا أو مفسرا ، أو خاص

- (١) فى " ج " (اعتبرتها) وهو خطأ . يقال : اعتبر الشئ اذا اختبره
 واعتبر فلانا عالما ، عده عالما وعامله معاملة العلماء . واعتبر به اتعظ
 انظره الصباح (٤٦٢ / ٢) المعجم الوسيط (٥٨٠ / ٢)

- (٢) انظره الصباح (٧٣٣ / ٢) فما بعدها ، تناج العروس (٣٧٦ / ٣)
 (٣) " السواو " سقطت من " ب "
 (٤) فى " د " (عن) والصحيح ما فى الاصل وسائر النسخ .
 (٥) أى المراد من النص هنا : الدليل من الكتاب والسنة الذى هو قسم
 الاجماع والقياس والاستنباط ، وليس المراد به بالنص ما هو قسم
 الظاهر والمفسر والمحكم الذى قد مر تفسيره .

أوعام ، أو صريح أو كناية استدلالا بعبارة النص لاغير وعبارة النص عينه .

/ ولهذا (١) قال القاضي الامام (٢) : الثابت بعين النص د (٢٧/ب)

ما أوجبه نفس الكلام وسياقه فكانت هذه الاضافة من قبيل قولك جميع

القوم (٣) ، وكل الدراهم (٤) ، ونفس الشيء . (٥)

(١) في " ب " (بهذا) والأصح ما في " الأصل " وسائر النسخ

لأن المقام مقام تعليل فتناسبه " اللام " .

(٢) في " د " زيادة (أبو زيد) .

(٣) أي من قبيل اضافة الشيء الى نفسه " د " .

(٤) في " ب " زيدت عبارة (وكل شيء) .

(٥) راجع " تفويم الأدلة " للدبوسي (٢٣١) مسطور عن

مخطوط دار الكتب المصرية .

[عبارة النص] (١)

أما الأول : فما سبق الكلام له وأريد به قصدا .

قوله : ((أما الأول)) : أى الوجه الأول ((فما سبق الكلام له وأريد به قصدا)) : الضمير في " له " (٢) ، و " أريد " راجع (٣) الى " ما " وفي " به " الى الكلام .
وقوله : ((ما سبق الكلام له)) : تعرض لجانب اللفظ . و " أريد به قصدا " تعرض للمعنى توكيدا . (٤)

ثم الاستدلال بعبارة النص هو العمل بظاهر ما سبق الكلام له " هكذا ذكر فخر الاسلام (٥) - رحمه الله - وأراد به عمل

- (١) وتسمى عند الجمهور " المنطوق الصريح " .
- انظره التقرير والتحبير (١١١/١) تيسير التحرير (١٤/١) " مسلم الثبوت " مع شرحه " فواتح الرحموت " (٤١٣/١) ابن الحاجب مع شرح المعضد وحواشيه (١٧١/٢) ، ارشاد الفحول (١٧٨)
- (٢) فسي " ب " زيادة (قوله) .
- (٣) فسي " ب " (يرجع) .
- (٤) القصد يكون باعتبار المعنى ، والسوق باعتبار اللفظ ولا شك أن أحدهما كاف في التعريف إلا أن الجمع بينهما يكون توخيا للتأكيد وللمزيد الإيضاح .
- (٥) انظر : " أصول البزدوى (٦٨/١) .

المجتهد ، كما (١) قيل : الصلاة فريضة لقوله تعالى (اقيموا الصلاة) (٢)

و " الزنا " حرام لقوله جل ذكره (٣) : (ولا تقربوا الزنا) (٤) .

فهذا وأمثاله : هو العمل بظاهر النص ، والاستدلال بعبارته .

فتبين بهذا : أن المذكور في الكتاب ، تفسير الثابت بعبارة

النص الذي هو لازم الاستدلال (٥) بالعبارة لا تفسير لنفس (٦)

الاستدلال .

واعلم أن دلالة الكلام على المعنى باعتبار النظم على ثلاث

مراتب :

أحدها : أن يبدل على المعنى ويكون ذلك المعنى هو

المقصود الأصلي منه ، كالعدد في قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم

من النساء مثنى وثلاث ورباع) (٧)

(١) في " ب " و " ج " زيادة (لو) .

(٢) سورة البقرة (٤٣)

(٣) في " د " (تعالى)

(٤) سورة الاسراء : آية : (٣٢)

(٥) في " ج " (للاستدلال)

(٦) ساقطة من " د "

(٧) سورة النساء : (٣)

والثانية : أن يدل على معنى ولا يكون مقصودا أصليا فيه

كإباحة / النكاح من هذه الآية . هـ (٩/٤٢)

والثالثة : أن يدل على معنى هو من لوازم مدلول اللفظ (٢)

وموضعه ، كانعقاد بيع الكلب من قوله صلى الله عليه وسلم " أن من

السحت ثمن الكلب (٣) الحديث " .

(١) أي في " الكلام " .

(٢) في " ب " زيادة (هو) .

(٣) أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار واللفظ له ، وابن حبان في صحيحه ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، والدارقطني من وجهين ضعيفين ، وأصل الحديث في الصحيحين عن ابن مسعود فأخرج البخارى ، ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن " وأخرج مسلم عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثمن الكلب خبيث ومهر البغى خبيث وحلوان الكاهن خبيث " ولمسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن ثمن الكلب " .

انظره معاني الآثار (٥٨ / ٤ - ٥٩) سنن الدارقطني (٢ / ٧٢)

البخارى : رقم (٢٢٣٧) كتاب (البيوع) باب (ثمن الكلب)

فتح البارى (٤ / ٢٦) مسلم رقم (١٥٦٢ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩)

كتاب (المساقاة) باب (ثمن الكلب) (٣ / ١١٩٨) الدراية

(٢ / ١٦١) التلخيص الحبير (٢ / ٣) نصب الراية (٤ / ٥٢) سنن

البيهقي (٦ / ٦) مصنف ابن أبي شيبة (٦ / ٢٤٣) .

فالقسم الأول : مسوق ليس الا والقسم الاخير ليس بمسوق

أصلا . والمتوسط مسوق من وجه : وهو / أن المتكلم قصد

ب (٣٨/ب)

الى التلغظ به ، لافادة معناه غير مسوق من وجه : وهو أنه انما

ساقه لاتتم بيان ما هو المقصود الاصيل اذ لايتأتى له ذلك الا به

توضيح الفرق بين القسمين الاخيرين . ان المتوسط يصلح أن

يصير مقصودا أصليا ((في السوق)) ^(١) بان انفرد عن القرينة (٢)

والقسم الاخير لا يصلح لذلك أصلا .

واذا عرفت هذا فاعلم أن المراد ههنا من كون الكلام مسوقا

لمعنى : أن يدل على مفهومه مطلقا ، سواء كان مقصودا أصليا ،

أو لم يكن . وفيما سبق في بيان النعم والظاهر المراد من

كونه مسوقا أن يدل على مفهومه مقيدا بكونه مقصودا أصليا فدخل

القسم المتوسط في السوق ههنا ولم (٣) يدخل فيه فيما سبق .

فاذا تمسك أحد في اباحة النكاح بقوله (٤) تعالى :

(فانكحوا ما طاب لكم) (٥) كان (٦) استدلالا بعبارة النص

لإبشارته . (٧)

(١) في " د " (بالسوق) .

(٢) وهي قرينة العسدد " د " .

(٣) في " ب " (فلم) .

(٤) في " د " (بمعوم قوله)

(٥) سورة النساء (٣)

(٦) في " ب " (يكون) وهي ساقطة من " ج " .

(٧) فالاية ظاهرة في اباحة النكاح ، نص في بيان العدد ، والاستدلال

بالظاهر استدلالا بالعبارة .

((اشارة النص))

والاشارة : ما ثبت بالنظم مثل الاول ، الا انه ما سبق الكلام له
 كما في قوله تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين (٠٠٠) الآية .
 سبق الكلام لبيان ايجاب سهم من الفنيمة لهم وفيه
 إشارة الى زوال املاتهم الى الكفار وهما سواء في
 ايجاب الحكم الا ان الاول احق عند التعارض .

قوله : ((والاشارة)) . أي الثابت بالاشارة ((ما ثبت
 بنظم الكلام)) : أي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان
 مثل الثابت بالعبارة ، ((الا انه)) الضمير عائذ الى " ما " :
 أي لكن ذلك الثابت ((لم يسبق له الكلام))

وقيل في تفسير اشارة النص : هي دلالة نظم الكلام
 لفئة على ما ضمن فيه من المعنى غير مقصود
 ونظيرهما : من المحسوس أن ينظر الانسان الى
 شخص مقبلا عليه ويدرك غيره بلحظاته بمنة ويسيرة . فكما
 أن ادراك ما ليس بمقصود بالنظر مع ادراك ما هو المقصود من كمال
 قوة الابصار فكذلك (١) سوق ما ليس بمقصود بالكلام في ضمن

(١) ساقطة من " ب " .

ما هو المقصود منه من محاسن الكلام وأقسام البلاغة .

(١) كما في قوله تعالى : (للفقراء المهاجرين)

الاية .

الثابت بالعبارة استحقاقهم سهبا من الغنينة ، لأنه يسدل

من قوله : (ولذى القرى اليتامى والمساكين وابن السبيل) بتكرير

العامل ، أو عطف على الأول بغير " واو " (٢) كما يقال :

هذا المال لزيد لبكر ^(٣) لعمرو (٤) كذا في التيسير / وعلى (١/٤١)٩

(١) سورة الحشر (٨) وهي الآية التي قبلها : (وما آتاه الله

على رسوله من أهل القرى فلله والرسول ولذى القرى واليتامى

والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم

وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله

شديد العقاب (٧) للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا

من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا

وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون (٨) ..

(٢) في " د " (الواو) .

(٣) في " د " (لعمرو لبكر) .

(٤) في " ب " (لكن) وهو خطأ .

الوجهين : السوق لبيان مآرف (١) الغنيمة (٢) (٣)

وفي هذا الكلام إشارة الى أن الذين هاجروا من مكة

قد زالت أملاكهم عما خلفوا بها باستيلاء الكفار عليه ، لأنه

تعالى وصفهم بالفقر مع أنهم كانوا مياسير بمكة ،

بدليل قوله جل ذكره (٤) : (أخرجوا من ديارهم وأموالهم) (٥)

والفقر على الحقيقة يزوال الملك لا يفجد اليد عن المال ،

لان ضده الغنى : وهو ملك المال ، لا قرب اليد / منه . ج (٦٨)

(١) في " ب " و " د " و " هـ " زيادة (الخمس ممن) وهي أولى

وفي " ب " (الخمس) .

(٢) ساقطة من " ب " .

(٣) أنظر: تفسير القرطبي (١٨ / ١٢ ، ١٩) ، الكشاف للزمخشري

(٨٠٤) أحكام القرآن للجصاص (٥ / ٣١٨) فما بعده ها

أحكام القرآن لابن العربي (٤ / ١٧٧١) مدارك التنزيل للنسفي

(٣ / ٥٠٢) أعراب القرآن للنحاس (٤ / ٣٩٦) ، فتح القدير

للشوكاني (٥ / ١٩٨ ، ٢٠٠) .

(٤) في " ب " (تعالى)

(٥) سورة الحشر (٨) .

ألا ترى (١) أن ابن السبيل غنى حقيقة / وان بعدت يده هـ (٤٢/ب)
 عن المال ، لقيام الملك ، ولهذا اوجب عليه الزكاة . والمكاتب فقير
 حقيقة ، وان أصاب مالا عظيما ، لعدم الملك حقيقة .
 فعرفنا بهذه الاشارة : أن استيلاءهم على مال المسلم بشرط
 الاحراز ، سبب للملك ، اذ لو لم يكن كذلك لساهم أبناء
 السبيل ، لانه اسم لمن بعدت يده من المال مع قيام
 الملك فيه . (٢)

الا أن الشافعي - رحمه الله - لم يعمل بهذه الاشارة قائلاً :
 بأنه تعالى انما ساهم فقرا ، ولم يسمهم أبناء السبيل ، / لانه اسم ب (٢٩/١)

-
- (١) في " د " (يرى)
 (٢) أما الكمال بن الهمام فقد خالف الآخرين من علماء الحنفية فسي
 التطبيق ويرى أن الدلالة على زوال الملك هي دلالة اقتضاء لا دلالة
 اشارة ، والصواب ما ذهب اليه غيره ، لأن دلالة الاقتضاء كما سيأتي -
 هي الدلالة على ما يتوقف عليه صحة الكلام شرعا أو لغة وهنا ليس
 الأمر كذلك ، بل الدلالة واقعة باللائم ، اذ يلزم من تسميتهم فقرا
 مع اضافة الديار والأموال اليهم - زوال الملكية كما تقدم .
 راجع : " التحرير " مع " التيسير " (٨٩ / ١) ، تفويم الأدلة
 (٢٣٢) " أصول البزدوى " مع شرحه " كشف الأسرار " (١ / ٦٩)
 " أصول السرخسي (١ / ٢٣٦) .

لمن له مال / في وطنه وهو بعيد عنه ويطمع أن يصل اليه ، وانهم د (٩/٢٨)
 لم يكونوا مسافرين بالمدينة بل توطنوا بها ، وانقطعت أطماعهم عن
 أموالهم بالكليسة فلم يستقم أن يسموا بآبن السبيل (١) ولكنهم
 لما كانوا محتاجين حقيقة وانقطعت عنهم ثمرات أموالهم ، وان كانت
 باقية على ملكهم ، صحت تسميتهم فقراء تجوزا لأنه لا مال
 لهم أصلا ، كما صحت تسمية الكافراص وأبكم ، وأعمى ، وعديم
 العقل في قوله تعالى (ص بكم عمى فهم لا يعقلون) (٢) بهذا
 الطريق . (٣)

لكننا نقول : صرف الكلام الى المجاز مع امكان العمل
 بالحقيقة خلاف الأصل ، فلا يصار اليه من غير ضرورة
 ودليل يصرفه اليه .

وقوله : ((وهما)) : أى العبارة والاشارة ((سواء فسي
 ايجاب الحكم)) : أى في اثباته ، لأن الثابت بكل واحد (٤)
 ثابت بنفس النظم .

(١) في " ب " (آبناء)

(٢) سورة البقرة (١٧١)

(٣) انظر: نهاية السؤل (٢٢/١) " التلويح " على " التوضيح "

(٢٥١/١)

(٤) في " ج " زيادة (منها)

وفي بعض الشروح : (١) هما سواء فسيان يثبت
الحكم بهما قطعاً ، ((الا ان الاول)) : أي الوجه الاول
وهو الثابت بالعبارة ((احق)) بالعمل به ((عند التعارض))
لكونه مقصودا بالسوق من الثابت بالاشارة لكونه غير
مقصود به .

مثاله : قوله - صلى الله عليه وسلم - في النساء * انهن
ناقصات عقل ودين ، فقل وما نقصان دينهن قال : تفعد
احدهن في قعر بيتها شطر درهم اي نصف عمرها - لاتصوم
ولا تصلي . (٢)

- (١) في " د " زيادة (واو) .
- (٢) قال البيهقي في المعرفة : " هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا
وقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب الحديث . ولم أجده
له اسنادا " .
- قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في المذهب : لم أجده
بهذا اللفظ إلا في كتب الفقهاء " وقال المنذرى : لم يوجد له
اسناد .
- وقال النووي في " المجموع " شرح " المذهب " : باطل
لا يعرف .
- وقال ابن حجر في " التلخيص " لا أصل له بهذا اللفظ
-

سبق الكلام لبيان نقصان دينهن ، وفيه اشارة الى أن أكثر
الحيض خمسة عشر يوما ، كما ذهب اليه الشافعي . وهو معارض

(=) وقرب من معنى الحديث في الصحيحين وغيرها :

روى البخارى ومسلم عن أبى سعيد الخدرى فى حديث طويل وفيه :
" ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من
أحداكن " . قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال :
" ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى
قال : " فذلك من نقصان عقلها ، ليس اذا حاضت لم تصل ولم
تصم " ؟ قلن : بلى قال : " فذلك من نقصان دينها " .
وروى مسلم من حديث ابن عمر يلفظ : " تمكث الليالى ما تصلين
وتفطر فى شهر رمضان فهذا نقصان دينها " .
قال ابن حجر فى التلخيص : " وانما أورد الفقهاء هذا محتجين على
أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما ، ولادلالة فى شئ من الأحاديث
على ذلك والله اعلم " اهـ .

والشافعي - رحمه الله - انما بنى رأيه فى المسألة على الاستقراء
والتتبع لعدد من الحالات عند بنات حوا نقلها اليه من يثق بدينه
وامانته وذلك ظاهر فى معرض حديثه عن المسألة .

البخارى : حديث رقم (٣٠٤) فى (الحيض) باب (ترك الحائض
الصوم) فتح البارى (١ / ٤٠٥) ومسلم : رقم (٢١ ، ٨٠) فى
(الايمان) باب (نقصان الايمان بنقص الطاعات) (١ / ٨٦) ،

بما روى أبوإمامة الباهلي (١) - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أقل الحيض ثلاثة أيام (٢) ، وأكثه عشرة أيام " (٣) وهو عبارة فترجح على الإشارة .

(-) أبو داود رقم (٤٦٢٩) في (السنة) باب (الدليل على زيادة الايمان ونقصانه) (٥٩ / ٤) ، الام (٦٤ / ١) المذهب مع شرحه " المجموع " (٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٦) التلخيص الجبير (١ / ١٦٢)

(١) هو الصحابي الجليل صدى - بالتصغير - بن عجلان بن وهب الباهلي أبوإمامة المشهور بكنيته ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو عثمان وعلى وأبى عبيدة وعدد غيرهم . له في كتب الحديث (٢٥٠) حديثا . توفي رضي الله عنه بحمص سنة ٨٦ هـ وقيل ٨١ هـ وهو آخر من توفي بالشام من الصحابة .

الاصابة (٢ / ١٨٢) الاستيعاب (٢ / ١٩٨) تهذيب الاسماء (٢ / ١٢٦)

(٢) في " ج " زيادة (ولياليها)

(٣) ورواه أيضا : معاذ بن جبل ، وواثلة ، وأبو سعيد الخدري ، وأنس وعائشة ، وأخرجه الطبراني والدارقطني في سننه وابن عدي في " الكامل " وكل طرقه لا تخلو من مقال .

المعجم الكبير للطبراني رقم (٧٥٨٦) (٨ / ١٥٢) الكامل لابن عدي (٣ / ١٠٩٩) سنن الدارقطني (١ / ٢١٩) العلل المتناهية (١ / ٣٨٣) الزوائد (١ / ٢٨٠) نصب الراية (١ / ١٩١) الدراية (١ / ٨٤)

وأما دلالة النص

• فما ثبت بمعنى النص لغة لاستنباطا بالرأى .

كالنهي عن التأنيف يوقف به على حرمة الضرب من غير واسطة التأمل والاجتهاد .

والثابت بدلالة النص مثل الثابت بالإشارة حتى صح إثبات الحدود

والكفارات بدلالات النصوص الا عند التعارض دون الإشارة .

قوله : ((وأما دلالة النص)) (١) : أي الثابت

(١) ولأن الحكم من هذه الدلالة يؤخذ من معنى النص لا من لفظه سماها بعضهم " دلالة الدلالة " وآخرون " مفهوم الخطاب " ويسمونها كثيرون " فحوى الخطاب " لأن فحوى الكلام معناه ، ولهذا المعنى أيضا يسمونها : " لحن الخطاب " ، لأن الفحوى واللحن والمعنى سواء . وقيل إن كان السكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق فيسمى " فحوى الكتاب " وإن كان مساويا له فهو " لحن الخطاب " وحكوا فروقا أخرى بين فحوى الخطاب ولحن الخطاب ومن العلماء من سماها " بالقياس الجلى " و " دلالة التنبيه " .

والاسم المشهور لهذه الدلالة عند جمهور الأصوليين من المتكلمين

" مفهوم الموافقة " .

انظر: تعريفات الأصوليين " لدلالة النص " وكلامهم على ما يرادها في : " أصول السرخسي (٢٤١/١) " أصول البزدوى " مع

بالدلالة (١) ((فما ثبت)) : أى الحكم الذى ثبت ((بمعنى النص
 لغة ، لاستنباطا)) (٢) أى بمعناه اللغوى (٣) دون معناه
 الشرعى (٤) المستخرج بالاستنباط .

قال الشيخ الامام فخر الاسلام - رحمه الله - في بعض مصنفاته
 ليس المراد منه المعنى الذى يوجب ظاهر النظم ، فان ذلك
 من قبيل العبارة ، وانما المراد به المعنى الذى أدى اليه
 الكلام ، كالإيلا من الضرب فانه يفهم من اسم الضرب / لغة لاشعرا هـ (٧٤٣)

(٥) شرحه " كشف الاسرار (٧٣/١) البرهان للجوينى (٤٤٩/١)
 مختصر المنتهى مع العقد (١٧٢/٢) الأحكام للامدى (٩٤/٣)
 مفتاح الوصول (٩٠) التمهيد للاسنوى (٢٤٠) شرح تنقيح الفصول
 (٥٥) العدة (١٥٢/١) المسودة (٣٥٠) أدب القاضى
 (٦١٧/١) ارشاد الفحول (١٧٨)

- (١) في " د " (بدلالة النص)
- (٢) قوله (لاستنباطا) تأكيد لقوله (لغة)
- (٣) أى : الموضوع لـ (د)
- (٤) احترازاً عن القياس فانه معنى شرعى مستنبط (د)

بدليل ان كل لغوى يعرف ذلك المعنى ثابتا بالضرب لفظة .

وذكر أيضا : ان دلالة النص ما يعرفه أهل اللغة بالتأمل

في معاني اللغة مجازها وحقيقتها .

وذكر غيره : ان دلالة النص هي فهم غير المنطوق من

المنطوق بسياق الكلام ومقصوده . (١)

وقيل : هي الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوى .

وقيل : هي المعنى الذى عرف (٢) بمعنى اللفظ الموضوع

له أو بالاجماع أنه متعلق بالحكم المنصوص عليه .

كما عرف بالمعنى اللغوى للتأنيف : وهو اظهار التيمم والسماة

بالتلفظ بكلمة " أف " ان المعنى الموجب للحرمة هو الايذاء

فيثبت الحكم فى الشتم والضرب به .

وكما عرف بالاجماع ان المعنى الموجب للرجم فى حق ما عزر (٣)

(١) وهو تعريف " الغزالي " فى " المستصنى " (١٩٠ / ٢)

(٢) فى " د " (يعرف)

(٣) هو الصحابي : ما عزين مالك الأسلمي يقال : اسمه " غريب " و " ما عزر "

لقب له ، معدود من المدنيين ، كتب له الرسول صلى الله عليه وسلم

كتابا باسلام قومه ، روى عنه ابنه عبد الله حديثا واحدا ، اعترف

بالزنا وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمه وقال عليه الصلاة

والسلام : " لقد تاب توبة لو تابها طائفة من امتى لأجزأت عنهم "

هو الزنا بعد الاحسان (١) ، فيثبت الحكم في حق غيره بالدلالة .
 وقوله : ((لا استنباطا)) : اشارة الى رد قول من زعم انه
 قياس .

واعلم أولا ان الحكم انما يثبت بالدلالة اذا عرف المعنى
 المقصود من الحكم المنصوص عليه ، كما عرف ان المقصود من تحريم
 التانيف كف الاذى عن الوالدين ، لان سوق الكلام لبيان
 احترامهما فيثبت الحكم فسي الضرب (٢) والشم بطريق التنبيه .
 وكما عرف ان الغرض من تحريم اكل مال اليتيم في قوله تعالى :
 (ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما) (٣) ترك التعرض لها

(١) وفي صحيح أبي عوانه ، وابن حبان وغيرهما عن جابر : ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما رجم ماعز بن مالك قال : " لقد رأيته
 يتحصن في انهار الجنة "
 الاصابة (٢٢٧ / ٢) الاستيعاب (٤٣٨ / ٣) تهذيب الأسماء
 (٧٥ / ٢)

(١) الاحسان : لغة المنع . وشرعا : وطء المكلف الحرفسي
 نكاح صحيح ، وهو المراد هنا ومن معانيه شرعا : الإسلام ، الحرية
 العفة ، التزوج .
 انظر : المغرب (٢٠٢ / ١) الصحاح (٢١٠١ / ٥) تهذيب الاسماء
 (٦٥ / ٣) ، النهاية في غريب الحديث (٣٩٢ / ١) الرسالة
 للشافعي (١٣٦) المبسوط (٣٩ / ١) ، مغنى المحتاج (١٤٦ / ٤)
 المطلق (٣٧١) (٢) في " د " (بالضرب)
 (٣) سورة النساء : (١٠)

فيثبت الحكم في الا حراق والاهلاك ولولا هذه المعرفة ، لما لزم
 من تحريم التأنيف تحريم الضرب . اذ قد يقول السلطان للجلاّد
 اذا امره بقتل ملك هنازع له : لاتقول له : آف ، ولكن اقتله ، لكون
 القتل أثمد نسي دفع محذور المنازعة من التأنيف ، وقد يقول
 الرجل : والله ما قلت لفلان آف وقد ضربه والله ما أكلت مال فلان
 وقد أحرقه فلا يحنث . (١)

ولما توقف ثبوت الحكم بالدلالة على معرفة المعنى ولا بد في (٢)
 معرفته من نوع نظر ظن بعض أصحابنا (٣) وأصحاب الشافعي وغيرهم
 أن الدلالة قياس جلي (٤) ، لأن ثبوت الحكم لما توقف على معرفة

(١) في " د " زيادة (به)

(٢) في " د " (مــــن)

(٣) راجع : أصول السرخسي (٢٤١ / ١) أصول البزدوى " مع شرحه
 " كشف الاسرار " (٧٣ / ١) ميزان الأصول (٣٩٨) فواتح
 الرحموت (٤١٢ / ١) التقرير والتحبير (١٠٩ / ١) قمر الاقمار
 (١٤٨) فتح الغفار (٤٥ / ٢)

(٤) نص عليه الشافعي في " الرسالة " ونقله عنه الشيرازي في " اللمع "
 وقال : " وهو الأصح " وسماه الشافعي أيضا بالقياس القطعي
 واختاره الرازي والبيضاوي في مباحث " القياس " خلافا لما
 صححاه في مباحث المنطوق والفهم وهو قول كثير من علمسنا
 الشافعية . ووافقهم فيه ابن أبي موسى ، وأبو الحسين الجزري
 وأبو الخطاب ، والحلواني وغيرهم .

المعنى وقد وجد أصل كالتأنيف مثلاً ، وفرع كالضرب ، وعلّة جامعة
مؤثرة كدفع الأذى يكون قياساً ، إذ لا معنى للقياس إلا ذلك / ٩ (١/٤٢)

(-) بينما ذهب جماعة من الشافعية إلى أنها ليست من قبيل القياس
منهم إمام الحرمين الجويني ، والفزالي والامدي وهو ما صححه
الرازي والبيضاوي في مباحث المنطوق والفهوم وهو قول أكثر
الأصوليين من الحنفية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر منهم :
أبو زيد الدبوسي والبرزدوي والسرخسي والقاضي أبو بكر
الباقلاني ، وابن الحاجب والقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل ،
وقال بعض الحنابلة نص عليه أحمد .

راجع : الرسالة (ص ٥١٢ فقرة ١٤٨٠) فما بعدها ، اللمع
(٢٥) ، البرهان (١/٤٤٨) المستصفي (٢/١٩٠) شفا
الغليل (٥٣) المنحول (٣٣٤) ، الأحكام للامدي (٣/٩٧) .
المحصول (١/١/٣٢٠) ، (٢/٢/١٧٠) نهاية السؤل مع
حاشية بخيت (٢/١٩٥ ، ٢٠٣) (٤/٢٦ ، ٢٩) مختصر
ابن الحاجب مع شرح العضد (٢/١٧٢) الاشارات للباجسي
(١٢) العدة (١/١٥٣) " روضة الناظر " مع شرحها " نزهة
الخاطر " (٢/٢٠١) التمهيد لأبي الخطاب (٢/٢٢٧)
المسودة (٣٤٦) القواعد والفوائد (٢٨٧) مختصر البعلبي (١٣٢)

لكه لما كان ظاهرا يسمى جليا .

فأشار الشيخ - رحمه الله - الى الفرق : بأن المعنى نسي

الدلالة لغوى وفى القياس شرعي ، فان معنى الايذاء من التأنيف

في قوله/ تعالى : (فلا تقل لهما أف) (١) مفهوم لغة لا رأيا د (٢٨/ب)

كمعنى الايلام ((من الضرب)) (٢) فانه اذا قيل : اضرب

فلانا أو قيل لا تضربه يفهم منه لغة : أن / المقصود إيصال الألم هـ (٤٣/ب)

بهذا الطريق اليه أو منعه عنه . ولهذا لو حلف لا يضربه

فضرره بعد الموت لا يحث . ولو حلف ليضره ، فلم يضره الا بعد

الموت لم يبر .

فكذا معنى الايذاء من التأنيف مفهوم لغة والحكم متعلق به

لأبالصورة حتى أن من لا يعرف هذا المعنى من هذا (٣) اللفظ

أو كان من قوم هذا في لغتهم اكرام لم تثبت الحرمة في حقه ولما تعلق

الحكم بالايذاء صار في التقدير كأن قيل : لا تؤذها تثبت الحرمة

عامة بمعنى النص لا بالقياس . (٤)

(١) سورة الاس - را (٢٣)

(٢) نسي " د " (بالضرب)

(٣) (هذا) سقطت من " هـ "

(٤) قال الغزالي في المستصفى : فان قيل الضرب حرام قياسا على

التأنيف ، لأن التأنيف انما حرم للايذاء وهذا الايذاء فوقه

قلنا : ان أردت بكونه قياسا انه محتاج الى تأمل واستنباط علته فهو خطأ ، وإن أردت أنه مسكوت ففهم من منطوق فهو صحيح بشرط أن يفهم أنه أسبق إلى الفهم من المنطوق .
أو صرحه ، وليس تناخرا عنه ، وهذا قد يسمى " مفهوم الموافقة " ، وقد يسمى " مخوى الخطاب " ، وكله في اصطلاح
فلا تلتفت إلى الألفاظ واجتهد في إدراك حقيقة هذا الجنس . « المستصفى (١٩١/٢) .

وحاصل الفرق أن المفهوم بالقياس نظري ، ولهذا شرط في القياس أهلية الاجتهاد ، بخلاف ما نحن فيه . لأنه ضروري أو بمنزلة ، لأننا نجد أنفسنا ساكنة اليه في أول سماعنا (١) هذه اللفظة . ولهذا شارك أهل الرأي غيرهم فيه ، فلا يكون (٢) قياسا لانتفاء شرطه .

والدليل على أن الدلالة ليست بقياس : أن الأصل في القياس لا يجوز أن يكون جزءا (٣) من الفرع بالاجتماع ، وقد يكون في هذا النوع ما تخيلوه أصلا ، جزءا (٤) مما تخيلوه فرعاً .

كما لو قال السيد لعبد : لالفظ زيدا ذرة ، فانه يدل على منعه من اعطاء ما فوق الذرة ، مع أن الذرة المنصوصة داخلة فيما زاد عليها ، وهذا النوع كان ثابتا قبل شرع القياس .

ولهذا اتفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به من مثبتى القياس

(١) في " د " (سماعها) .

(٢) في " د " (تكون) .

(٣) في " د " (جزء) . وهو تصحيف .

(٤) في " د " (جزء) . وهو تصحيف .

ونفاة ، الا ما نقل عن داود الظاهري (١) . فعلم انه من الدلالات اللفظية

وليس بقياس .

ثم أوضح ما ذكر بقوله : ((والثابت بدلالة النص مثل الثابت بالاشارة))

(١) اختلف النقل عن داود فمن العلماء من ينقل عنه : انه مع نفيه للقياس — من حيث الجملة — كان يقول ببعض أنواعه وهو القياس الجلي . نقل العطار عن ابن السبكي انه قال : * وعندى مختصر لطيف لداود — أيضا — في أدلة الشرع لم يذكر فيه القياس ، لكنه ذكر شيئا من الأقيسة الجلية سماها * الاستنباط * . ونفى ابن حزم أن يكون داود أو أحد من أصحابه قال بآى نوع من أنواع القياس .

وداود : هو أبو سليمان داود بن علي بن داود بن خلف الأصبهاني الظاهري ولد سنة ٢٠٢ هـ بالكوفة ، أخذ العلم عن : اسحاق بن راهويه وأبي ثور والقعنبي وغيرهم ، سكن بغداد واليه انتهت رئاسة العلم فيها . كان إماما ورعا زاهدا وخلاصة مذهبه : الأخذ بظاهر النصوص من الكتاب والسنة . من مؤلفاته : * إبطال القياس * وكتاب * خبر الواحد * وكتاب * الخصوص والعموم * وله كتاب في مناقب الشافعي . توفي ببغداد سنة ٢٢٠ هـ . * جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٢٨٨ ، ٩١) * جمع الجوامع * مع حاشية العطار (٢ / ٢٤٢) الأحكام للامدى (٣ / ١٦) المسودة (٣٤٦) القواعد والفوائد (٢٨٦) مختصر البعلي (١٣٢) الأحكام لابن حزم (٨ / ٧٦) ميزان الاعتدال (٢ / ١٤) تهذيب الاسماء (١ / ١٨٢) العبر (٢ / ٤٥) ، تذكرة الحفاظ (٢ / ١٣٦) وفيات الأعيان (٢ / ٢٥٥) .

يعنى : أن الثابت بالدلالة مضاف الى النص لا الى الرأى ، كالثابت
بالإشارة حتى صح اثبات الحدود ، والكفارات بدلالات النصـــــــــــــــــوس
بالاتفاق (١) وان لم يجز اثباتها بالقياس عندنا . خلافا للشافعي
ــــــــ رحمه الله . . لا لأن الدليل فيه شبهة . . والحدود تنسدرى
بالشبهات فلا يثبت بها فيه شبهة ، لأن مثل هذه الشبهة غير مانعة
من الثبوت لاتفاق (٢) أكثر الناس على التعلق بأخبار الاحـــــــــاد
في الحدود والكفارات ، واجماعهم (٣) على صحة اثبات أسباب الحدود
في مجالس الحكم بالبينات وفيها شبهة ، بل لأن الحدود شـــــــــرعت
عقوبة وجزاء على الجنایات التى هى أسبابها ، / وفيها معنى الطهيرة ٩ (٤٢/ب)
بشهادة صاحب الشرع ، والكفارات شرعت ماحية للأثم الحاصلة بارتكاب
أسبابها وفيها معنى العقوبة والزجر أيضا لما عرف ولا مدخل
للرأى في معرفة / مقادير الاجرام وأاثامها ومعرفة ما يحصل به ازالة هـ (٤٤/٩)
اثامها ، ومعرفة ما يصلح جزاء لها وزاجرا عنها ومقاديـــــــــر ذلك
فلا يمكن اثباتها بالقياس الذى مبناه على الرأى .

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) في " د " (لاجماع)

(٣) ساقطة من " د " .

بخلاف الاستدلال (١) ، فان مبناه على المعنى الذى تضمنه النص

لغة ، فيكون مضافا الى الشرع .

مثال اثبات الحدود بها ايجاب حد قطاع الطريق على الرد (٢)

لان عبارة النص اوجبت حد المحاربة وصورتها : مباشرة القتال ، ومعناها

لغة : قهر العدو والتخويف على وجه ينقطع به الطريق وهذا معنى

معلوم بالمحاربة لغة . والرد مباشر لذلك كالمقاتل ، ولهذا اشتركوا

في الغنيمة ، فيقام الحد على الرد (٣) بدلالة النص .

(١) أى " دلالة النص " .

(٢) الرد : مهزوز على وزن (حمل) المعين والناصر . قال تعالى :

(فأرسله معي رداه صدقنى) : أى معينا (القصص ٣٤) ويقال :

أردأته : أى أغنته .

الصاح (٥٢ / ١) ، الصباح (٢٦٧ / ١) ، النظم المستعذب :

(٢٨٥ / ٢) المطلع (٣٧٦)

(٣) وبهذا قالت المالكية والحنابلة أيضا ، وقالت الشافعية : ليس عليه

الا التعزير لا الحد .

انظر: المبسوط (١٨٩ / ١) القوانين الفقهية (٣٥٤) المهذب

(٢٨٥ / ٢) ، مغنى المحتاج (١٨٢ / ٤) .

وايجاب الرجم على غير ماعز من زنى فى حالة الاحسان ، فانه روى ان ماعزا زنى وهو محصن فرجم (١) ومعلوم انه لم يرجم ، لانه ماعز ، وصحابسي ،

(١) قصة ماعز رضي الله عنه - رواها عدد من الصحابة - كابن عباس وأبي هريرة ، وزيد بن خالد وغيرهم . وأخرجها : البخارى ومسلم وأبو داود ، والترمذى ، وأحمد ، وابن حبان ، وأبو عوانة وغيرهم بروايات متعددة والفاظ مختلفة ، وانفق الشيخان على اححدى الروايات دون تسمية صاحب القصة ، وفي رواية لابى داود : " جاء ماعز بن مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم - فاعترف بالزنا مرتين فطرده ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين فقال صلى الله عليه وسلم : شهدت على نفسك أربع مرات اذ هبوا به فارجموه "

البخارى (٥٢٧١) فى (الطلاق) باب (الطلاق فى الاغلاق والكراهة والسكران) فتح البارى (٣٨٩ / ١) مسلم (١٦٩١) فى (الحدود) باب (من اعترف على نفسه بالزنا) (١٣١٨ / ٣) ، أبو داود (٤٤٢٨) فى (الحدود) باب (رجم ماعز بن ماعز بن مالك) (١٤٨ / ٤) والترمذى (١٤٢٨) فى (الحدود) باب (ما جاء فى درء الحد عن المعترف على نفسه بالزنا) (٣٦ / ٤) مسند أحمد (٢٣٨ / ١ ، ٢٨٦ / ٢ ، ٢ / ٣ ، ٨٩ / ٥)

لأنه

بل / زنى في حالة الاحصان فيثبت هذا الحكم في حق غيره بدلالة ج (٧١)

النص . (١)

وايجاب حد الزنا في اللواطه عند أبي يوسف ومحمد والشافعي (٢)

- رحمهم الله على ما عرف .

- (١) وما تجدر الاشارة اليه : أن القول بأن حكم الرجم في حق غير ما عزاذا زنى وهو محصن ثبت بدلالة النص منه شيء من التكلف ، لأن الحكم ثبت في حق غيره بعبارة نص اخر وهو ما روى البخارى ومسلم وغيرهما عن عمر - رضي الله عنه - في حديث طويل وفيه :
 " لا وان الرجم حق على من زنى وقد احصن " .
 انظر: البخارى (٦٨٣٠) في (الحدود) باب (رجم الحبلى
 في الزنا) الفتح (١٤٤ / ١٢) مسلم : (١٦٩١) في (الحدود)
 باب (رجم الثيب في الزنا) (١٣١٧ / ٣) وأبو داود (٤٤١٨)
 في (الحدود) باب (في الرجم) (١٤٤ / ٤) والترمذى (١٤٣٢)
 في (الحدود) باب (ما جاء في تحقيق الرجم) (٣٨ / ٤) .

- (٢) وهو القول المشهور من مذهبه ، والقول الثاني : أنه يجب قتل
 الفاعل والمفعول به . بينما ذهب أبو حنيفة الى أنه لا حد بل يعزر
 وزاد في " الجامع الصغير " : ويودع في السجن . ومذهب مالك
 ان في اللواط الحد وحدها الرجم يرمي الفاعل والمفعول سواء اكانا
 محصنين أو غير محصنين وهو قول الليث وأحمد في أظهر الروايتين .
 " الهداية " مع " فتح القدير " و " العناية " (٢٦٢ / ٥) الجامع
 الصغير لمحمد بن الحسن (٢٣٠) " المنتقى " على (الموطأ)
 (١٤٢ / ٧) القوانين الفقهية (٣٤٨) المذهب (٢٦٨ / ٢) تخرىج
 الفروع على الأصول (٣٤٥) مغنى المحتاج (١٤٤ / ٤) المغنى (١٨٨ / ٨)

ومثال ايجاب الكفارات (١) بها (٢) : ايجاب الكفارة على من جامع
 في نهار رمضان عددا بدلالة نص الاعرابي (٣) وهو معروف ان وجوبها
 عليه للجناية على الصوم ، لا لكونه اعرابيا فتجب على غيره عند وجود
 هذه الجناية ايضا .

(١) في " ب " و " د " (الكفارة) .

(٢) أى : بدلالة النص .

(٣) الاعرابي هو : سلمة أو سليمان بن صخر البياضي وحديثه في الصحيحين
 وغيرهما عن عائشة ، وابى هريرة - رضي الله عنهما - قال : جاء رجل
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله قال : " ما
 أهلكك ؟ " قال : وقعت على امرأتي في رمضان . قال : " هل تجد
 ماتعتق رقبة ؟ " قال : لا قال : " فهل تستطيع أن تصوم شهرين
 متتابعين ؟ " قال : لا قال : " فهل تجد ماتطعم ستين مسكينا ؟ "
 قال : لا .

قال : ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تعرف قال
 صلى الله عليه وسلم " تصدق بهذا " فقال : أعلی أفقر منا ؟ فما بين
 لابتئها أهل بيت أحوج اليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 بدت أنيابه ثم قال : " اذهب فأطعمه أهلك " .

البخارى رقم (١٩٣٦) في كتاب (الصوم) باب (اذا جامع فسي
 رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر " الفتح (١٦٣ / ٤) مسلم
 رقم (١١١١) في (الصيام) باب (تغليظ تحريم الجماع في نهار
 رمضان على الصائم (٢ / ٧٨١) .

ابوداود في (الصوم) باب (كفارة من أتى أهله في رمضان) رقم
 (٢٣٩٠ - ٢٣٩٣) (٢ / ٣١٣) الترمذی : في الصوم ، باب

- وإيجابها على المرأة (١) لمشاركتها إياه في معنى الجنائبة .
 وإيجابها بالأكل والشرب لكونهما مثلى الجماع في معنى الجنائبة (٢)

(=) (ما جاء في كفارة الفطر في رمضان) رقم (٧٢٤) (١٠٢ / ٣) ومالك
 في الموطأ رقم (٢٨) في (الصيام) باب (كفارة من أفطر في رمضان
 (٢٩٦ / ١) وابن ماجه (٥٣٤ / ١) وابن خزيمة (٢٢٤ / ٣) الدارقطني
 (١٩٠ / ٢) والبيهقي في الكبرى (٢٢٦ / ٤)

- (١) ويقول الحنفية في إيجاب الكفارة على المرأة قالت المالكية أيضا • واليه
 ذهب أبو ثور ، وابن المنذر ، وأحمد في رواية عنه •
 وقال الشافعي - رحمه الله - في أصح قوليهِ لا كفارة عليها وبه قال ؛
 داود والحسن والأوزاعي ، وأحمد في الرواية الأخرى •
 انظره المبسوط (٧٣ / ٣) ، فتح القدير (٣٣٨ / ٢) " الموطأ " مع
 شرحه " المنتقى " (٥٤ / ٢) القوانين الفقهية (١٢١) المجموع
 " شرح " المذهب " (٦ /) الروضة (٣٧٤ / ٢) المغنني
 (١٢٣ / ٣) بداية المجتهد (٢٢٢ / ١) ، رحمة الأمة (٩٦) ٠٠٠
 (٢) ووافق الحنفية في وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عمدا في رمضان
 مالك وأصحابه ، وهو المحكى عن عطاء والزهرى ، والحسن ، والشورى ،
 والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبي ثور •

أما الشافعية ، وأحمد فلم يوجبا الكفارة بذلك وهو قول أهل الظاهر
 وسعيد بن جبيرة ، والنخعي ، وابن سيرين ، وحمام بن أبي سليمان •
 انظره المبسوط (٧٣ / ٣) فتح القدير (٣٣٨ / ٢) " الموطأ " مع
 شرحه " المنتقى " (٥٢ / ٢) القوانين الفقهية (١٢٠) الأم (١٠٠ / ٢)
 المجموع (٢٩١ / ٦ ، ٢٩٢) اختلاف العلماء للمروزي (٧٢) الرحمة في
 اختلاف الأمة (٩٧) بداية المجتهد (٢٢١) •

لأن تجب في العمد كان أولى . (١)

ويعارضه (٢) / قوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه

جهنم خالدا فيها) (٣) فانه يشير الى عدم وجوب الكفارة فيه (٤)

وذلك لانه تعالى جعل كل جزاء جهنم اذ الجزاء اسم للكامل التام

على ما عرف ، فلو وجبت الكفارة معه كان المذكور بعض الجزاء فلم

يكن كاملا تاما . فعرفنا / بلفظ الجزاء أن من موجب النص انتفاؤه (١/٤٣)

الكفارة فرجحنا الاشارة على الدلالة .

(١) انظر: مختصر المزني (٢٥٤) أحكام القرآن للشافعي (٢٨٧ / ١)

السنن الكبرى للبيهقي (١٣٢ / ٨) المذهب (٢١٧ / ٢) مغنى

المحتاج (١٠٧ / ٤)

(٢) في " ج " و " د " (يعارضها)

(٣) سورة النساء : الآية (٩٣)

(٤) وعدم وجوب الكفارة في القتل العمد قالت ايضا المالكية وهو المشهور

في مذهب الحنابلة ، وبه قال الثوري ، وأبو ثور ، وابن المنذر

انظر: البدائع (٢٥١ / ٧) القوانين الفقهية (٣٤٢)

المغنى (١٦ / ٨) كشف القناع (٦٥ / ٦) .

[المقتضى] (١)

ولما المقتضى : زيادة على النص ثبت شرطا لصحة المنصوص عليه . لما لم يستغن عنه فوجب تقديمه لتصحيح المنصوص فقد اقتضاء النص نصـار المقتضى بحكمه حكما للنص والثابت به يعدل الثابت بدلالة النص الا عند المعارضة .

قوله : ((ولما (٢) المقتضى فكذا)) .

الاقتضاء : الطلب . يقال (٣) : اقتضى الدين ، وتفاض : أى طلبه . (٤)

-
- (١) انظر : أصول الشاشي (١٠٩) ، " أصول البزدوى " مع شرحه كشف الاسرار (١ / ٧٥) ، أصول السرخسي (١ / ٢٤٨) فما بعدها الميزان للسمرقندى (٤٠١) فما بعدها ، المستصفى (٢ / ١٨٦) روضة الناظر مع شرحها " نزهة الخاطر " (٢ / ١٩٨) الأحكام للامدى (٣ / ٩١) المحصول (١ / ٣١٨) فما بعدها ، شرح تنقيح الفصول (٥٣ ، ٥٤) الآيات البينات (٢ / ٨) " كشف الاسرار " شرح المصنف على " المنار " (١ / ٢٩٣) المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه (١ / ٢٣٩) شرح العضد (٢ / ١٢٢) مناهج العقول (١ / ٣١٠) نهاية السؤل (١ / ٣١٣) شرح الكوكب المنير (٣ / ٤٧٥) تيسير التحرير (١ / ٩١) فتح الغفار (٢ / ٤٧) فواتح الرحموت (١ / ٤١٣) نشر البنود (١ / ٩٢) ارشاد الفحول (١٧٨) ابرز القواعد الاصولية لشيخنا د / عمر عبد العزيز . (١)
- (٢) في " ج " (فلما) (٣) ساقطة من " ج "
- (٤) انظر : الصحاح (٦ / ٢٤٦٤) المصباح المنير (٢ / ٦١٢)

ثم الشرع متى دل / على زيادة شيء في الكلام لصيانتة عن اللغو هـ (٤٤/ب)

ونحوه ، فالحامل على الزيادة وهو صيانة الكلام هو المقتضى (١) ،
والمزيد هو المقتضى (٢) . ودلالة الشرع على أن هذا الكلام
لا يصح (٣) إلا بالزيادة (٤) : هو الاقتضاء . كما ذكر بعض
المحققين .

وقيل : الكلام الذي لا يصح (٥) إلا بالزيادة (٦) هو المقتضى
وطلبه الزيادة هو : الاقتضاء . والمزيد هو : المقتضى وما ثبت به :
(٧)
هو حكم المقتضى .

وتفسيره على ما ذكر في الكتاب : أنه (٨) ((زيادة على النص))
أي المنصوص عليه .

أو المراد حقيقة النص .

((ثبت)) : أي المقتضى ، أو الزيادة على تأويل المزيد ،
والجملة صفة لها . (٩)

- (١) على صيغة اسم الفاعل .
- (٢) على صيغة اسم المفعول .
- (٣) في " ب " (يصلح)
- (٤) في " ب " زيادة (و) .
- (٥) في " ب " (يصلح)
- (٦) في " ب " زيادة (و) .
- (٧) في " ج " (يثبت)
- (٨) أي : المقتضى — بالفتح —
- (٩) أي للزيادة .

وانتصب ((شرطاً)) على أنه مفعول له : أى ثبتت تلك الزيادة لأجل أن

تكون شرطاً لصحة المنصوص .

أي المنصوص عليه « عنه » - أى عن المقتضى

وقوله : ((لما لم يستغن)) ، أو عن المزيد . متعلق بـ ثبت

شرطاً * .

وقوله : ((وجب تقديمه)) مستأنف .

وقوله : ((فقد اقتضاء النص)) : في معنى التعليل لـه :

أى وجب تقديم المقتضى ، أو المزيد لأجل تصحيح المنصوص (١) شرعاً ،

لأن النص اقتضاء : أى طلبه لصحته فكان من شروطه وتقديم الشرط على

المشروط واجب .

أو : " لما لم يستغن " مستأنف و " وجب تقديمه " / جوابه . ج (٧٢)

وقوله : " فقد اقتضاء النص " : بيان تسميته بهذا الاسم .

يعنى : لما لم يستغن النص عن تلك الزيادة وجب تقديمها عليه

ليصح ، إذ الشرط يتقدم (٢) على المشروط أبداً لصحته . فكان

النص مقتضياً إياها ، فسميت بهذا الاسم وهو المقتضى .

((نصار المقتضى بحكمه)) : أى مع حكمه حكيم ((للنص)) و (٣)

(١) في " ب " زيادة (عليه) .

(٢) في " ج " (مقدم)

(٣) " الواو " ساقطة من " ب " .

مضافين اليه ، لأن حكم المقتضى (١) تابع له (٢) ، وهو (٣) تابع
 للمقتضى (٤) ، فيكون المقتضى مضافا اليه بنفسه وحكمه بوساطته .
 كما اذا وقع خبر المبتدأ جملة مركبة / من مبتدأ وخبر ، كان المبتدأ ب (١/٤١)
 الثاني مع خبره ، خبرا للاول . كقولك : زيد أبوه منطلق .
 وكشراء القريب فانه موجب للملك والملك في القريب موجب للمعتق
 بالنص . فكان الملك (٧) مع حكمه وهو العتق مضافين الى الشراء
 حتى كان شراء القريب اعتاقا وناب (٨) عن الكفارة اذا نوى .
 ولا يقال : هذا يقتضى أن يكون المقتضى هو الأصل ، وتوقفه
 على المقتضى وافتقاره اليه يوجب أن يكون هو (٩) تبعا للمقتضى ،
 والشئ الواحد لا يجوز أن يكون أصلا لشيء وتبعا له .
 لأننا نقول : المراد من كون المقتضى أصلا أنه لا يثبت في ضمن
 المقتضى وانما يثبت ابتداء قصدا ومن تبعية المقتضى أنه يثبت ضمنا

(١) بالفتح

(٢) - (٣) الضمير يعود على (المقتضى) - بالفتح - .

(٤) بالكسر

(٥) أى : الى (المقتضى) - بالكسر -

(٦) في " ج " و " د " (بواسطته)

(٧) في " ب " (و) بدل (مع) .

(٨) في " ب " (فنساب)

(٩) ساقطة من " د "

٩ (٤٣ / ب)

وتبعاً له (١) /

ولا يلزم من توقفه عليه تبعيته له . كالصلاة توقفت على الوضوء وهي
أصل له ، وليست بتبعية .

وعلم بما ذكر الشيخ - رحمه الله - (٢) / جميع شرائط هـ (١ / ٤٥)

المقتضى فان ثبوته لما كان بطريق التبعية يلزم أن يكون صالحاً
لتبعية المقتضى .

فاذا قال لعبد : اعتق هذا العبد عن كفارة يمينك لا يصح
ولا يثبت عتق المأمور بهذا الأمر اقتضاء لصحته كما يثبت البيع اقتضاء
لصحته ، كما يثبت البيع اقتضاء لصحة قوله : " اعتق عبدك عني
بإلف (٣) ، لأن أهلية الاعتاق أصل لسائر التصرفات فلا تصلح تبعاً
لبعض فروعها .

وكذا لا يجوز أن يجعل الكفار مخاطبين بالشرائع عندنا (٤)

بأن يجعل الإيمان ثابتاً اقتضاء تصحيحاً للخطاب بالشرائع . لأن

(١) أي للمقتضى - بالكسر -

(٢) ساقطة من " ج "

(٣) في " ب " زيادة (درهم)

(٤) وهو قول أكثر الحنفية لاجتماعهم فيه قال أبو حامد الأسفراييني
من فقهاء الشافعية ، كما في " المحصول " والجبائي كما نقله
عنه إمام الحرمين في " البرهان " .

- الايمان أصل العبادات ورأسها ، فلا يصلح تبعاً لما هو (١) دونـه .
- وكذا لا يثبت الفعل الحسي بطريق الاقتضاء في ضمن القول .
- كالقبض في قوله : اعتق عبدك عني بغير شيء * ، حتى لو اعتقه يقع عن

(=) وقال الشافعي وأكثر أصحابه : أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وهو مذهب المالكية والحنابلة وبه قال من الحنفية : أبو بكر الرازي الجصاص ، والكرخي وجماعة .

وفي المسألة أقوال أخرى منها : —

(١) أنهم يخاطبون بالنواهي دون الأوامر وهو رواية عن الشافعي وأحمد .

(٢) أنهم مكلفون فيما عدا الجهاد .

(٣) أنهم غير مخاطبين بما عدا المرتد .

انظر: تفصيل ذلك في : —

كشف الاسرار (٢٤٣/٤) ، تيسير التحرير (١٤٨/٢) فوائح
الرحموت (١٢٨/١) " التلويح " و " التوضيح " (٤١١/١)
المحصل (٣٩٩/٢/١) البرهان (١٠٩/١) المنحول (٣١)
المستصفى (٩١/١) شرح تنقيح الفصول (١٦٢) حاشية التفتازاني
على العضد (١٢/٢) " التمهيد " لأبي الخطاب (٢٩٨/١)
تخريج الفروع على الأصول (٩٩) شرح الكوكب المنير (٥٠١/١)
القواعد والفوائد الأصولية (٤٩) المدخل الى مذهب أحمد (٥٨)
المجموع للنووي (٥ / ٣)

(١) ساقطة من " هـ " .

المأمور (١) ، لا عن الأمر عند أبي حنيفة ومحمد (٢) — رحمهما الله —
لأن الفعل الحسي لا يصلح تبعا للقول ، فلا يمكن اثباته بطريق
الافتضاء .

ويلزم أن يكون ثابتا بشروط المقتضى (٣) لا بشروط نفسه (٤)
اظهارا للتبعية . ولو اعتبر شرائط نفسه لصار مقصودا بنفسه فلزم
اعتبار شرائط المتبوع وهو المقتضى . كالعبد يصير مقيما ، وإن كان
في غير موضع الإقامة بنية الإقامة من المولى ، وكذا الجندي بنية
السلطان ، والمرأة بنية الزوج .

- (١) في " هـ " زيادة (به) .
- (٢) وقال أبو يوسف يقدح عن الأمر ، ويكون هذا مقتضيا فكأنه قال ،
هب عبدك هذا لي وكن وكيلني في الاعتاق . يقال المأمور : وهبت
وصرت وكيلك فاعتقت .
- انظر: أصول الشاشي (١١٢) ، أصول السرخسي (٢٤٩ / ١)
المعنى في أصول الفقه للخجاري (١٦٢) .
- (٣) بالكسر .
- (٤) وشرطه أن لا يكون المقتضى — بالفتح — مبطلا للأصل وهو المقتضى
وأن لا يتغير المذكور عند التصريح بالمقتضى ، ولزم أن لا يصح
أن لو صح لما احتج إلى اثباته بالافتضاء . (د) .

ويلزم أن لا يتغير المذكور عند التصريح به ، إذ لو تغير صار

التبع مبطلا لأصله ، وفساده ظاهر . (١)

ويلزم أن لا يصح به ^(٤) [إذ لو صح به (٢)] ، لما احتج إلى

إثباته بالافتضاء ، وحينئذ يكون ثابتا بشروط (٤) نفسه / لا بشروط د (٢٩ / ب)
المقتضى .

ومثاله المشهور : قول الرجل / لغيره : اعتق عبدك عني ج (٧٣)

بالف درهم ، فإن هذا الأمر يقتضى ثبوت الملك للأمر ، لأن الاعتاق

لا يصح بدون الملك بالنسب وهو قوله عليه الصلاة والسلام (لاعتق

فيما لا يملكه ابن آدم) (٥) .

(١) أى بالمقتضى - بالفتح - .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٣) " به " سقطت مسن " ب " .

(٤) في " ج " (بشوط) وهو تحريف مخل .

(٥) أخرجه أبو داود ، والترمذى وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده وزاد " ولا طلاق ولا نذر " وابن ماجه عن المسور
ابن مخرمه " والدارقطني عن ابن عباس - رضي الله عنهما -
وقال الترمذى : حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء روى نفسي
هذا الباب .

أبو داود : رقم (٢١٩٠) كتاب (الطلاق) باب (الطلاق
قبل النكاح) (٢ / ٦٤٠) والترمذى رقم (١١٨١) في (الطلاق)

والملك يقتضى سببا ، فيثبت البيع سابقا على الاعتراف (١) وصار / ب (١٤١/ب)
 لأنه قال : بيع عبدك عنى (٢) بألف ثم كن وكيلني في الاعتراف . فإذا
 فعله المأمور ، كان العتق واقعا عن الأمر وتجب الألف عليه . ولكن
 لما ثبت البيع بالاقتضاء لم يعتبر فيه شرائط نفسه حتى لا يشترط فيه
 القبول ، ولا يثبت فيه خيار العيب ، ولا خيار الرجوع ، بل تثبت شروط
 المقتضى وهو الاعتراف [فيعتبر] (٣) في الأمر أهلية الاعتراف ، حتى
 لو لم يكن أهلا له بأن كان صبيا عاقلا قد أذن له وليه في التصرفات
 لم يثبت البيع بهذا .

ومثاله من النصوص : قوله تعالى : (فتحرير رقبة) (٤) فإن
 التحرير لما لم يصح شرعا بدون الملك / كان المراد فتحرير رقبة ٩ (١٤٤/٩)

(١) باب (لا طلاق قبل النكاح) وابن ماجه رقم (٢٠٤٨) فسي
 (الطلاق) باب (لا طلاق قبل النكاح) (١ / ٦٦٠) ، سنن
 الدارقطني (١٦ / ٤) .

- (١) ساقطة من " ج "
- (٢) في " ب " (منى)
- (٣) في الأصل (فيعتق) وهو خطأ ظاهر .
- والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ .
- (٤) سورة النساء : (١٢) .

ملوكة له (١) فكان الملك ثابتا / بطريق الاقتضاء . هـ (٤٥/ب)

قوله : ((والثابت به)) أى بالمقتضى ((يعدل)) أى
يساوى ((الثابت بدلالة النص)) حتى كان الثابت به مضافا الى
النص ، بحيث لا يعارضه القياس . ((الا عند المعارضة))
فان الثابت بالدلالة عند التعارض أقوى من الثابت بالمقتضى ، لأنه (٢)
ثابت بالمعنى اللغوى ، فكان ثابتا من كل وجه
والمقتضى ليس من موجبات الكلام لغة ، وانما يثبت شرعا للحاجة الى
اثبات الحكم به فكان (٣) ضروريا ثابتا من وجه دون وجه اذ هو
غير ثابت فيما وراء ضرورة تصحيح الكلام فكان الأول أقوى .
وما وجدت لتعارض المقتضى والدلالة مثلا (٤) ولا حاجة
لصحة الاصل بعد اقامة الدليل عليه الى ايراد المثال
بل ايراد المثال للبالغة في الايضاح والتفريب .

وقد تحمل بعض الشارحين في ايراد المثال فيه فقال : اذا باع
من آخر عبدا بالفى درهم ، ثم قال البائع للمشتري قبل نقد الثمن :

(١) سقطت من " ب "

(٢) أى الثابت بالدلالة

(٣) فـي " ب " (وكان)

(٤) في " د " (نظيرا) وما في الاصل يناسب السياق .

اعتق عبدك هذا عني بألف درهم فاعتقه ، لا يجوز البيع ، لأن دلالة
النص الذي ورد في حق زيد بن أرقم (١) بفساد شراء ما يباع
بأقل مما باع (٢) قبل نقد الثمن (٣)

(١) هو زيد بن أرقم بن زيد الأنصاري الخزرجي صحابي شهد مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة ، واستنصر يوم أحد
سكن الكوفة . وتوفي بها سنة ٦٨ هـ .

الاصابة (١/ ٥٦٠) ، الاستيعاب (١/ ٥٥٦) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) يشير إلى ما رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما عن يونس بن
أبي اسحاق عن أمه العالية بنت أنفع قالت : " حججت أنا وأم محبة
فدخلنا على عائشة رضي الله عنها فقالت أم محبة يا أم المؤمنين
كانت لي جارية واني بيعتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة
درهم إلى عطائه وأنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة درهم نقدا
فقالت رضي الله عنها : بشئ ما شريت وما اشتريت ، فابلى زيد
أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب .
فقالت لها : أرايت أن لم اخذ منه إلا رأس مالي ؟ قالت رضي الله
عنها : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف " .

قال الدارقطني : " أم محبة والعالية مجهولتان لا يحتج بهما .
وقال صاحب الجوهر النقي قلت : العالية معروفة روى عنها زوجها
وابنها وهما امان . وذكرها ابن حبان في الثقات من التابعين
وذهب إلى حديثها هذا الثوري والأوزاعي ، وأبو حنيفة وأصحابه
ومالك ، وابن حنبل ، والحسن بن صالح " ----

توجب (١) أن لا يجوز ، والاقتضاء يدل على الجواز فترجح الدلالة على الاقتضاء .

قال (٢) : وأنا قلط ، إنه دلالة ، لأن ثبوت الحكم في حق غير زيد (٣) كان بمعنى النص لا بالنظم ، كثبوت الرجم في حق غير ماعز .

ولكن لقائل أن يقول : لا أسلم (٤) المعارضة ، لأن من شرطها تساوى الحجتين ولا تساوى ، لأن المقتضى الذى قام المقتضى به كلام (٥) الامر ، والدلالة ثابتة بالاثرفائى يتعارضان .

(=) انظر: سنن الدارقطني رقم (٢١١) ، كتاب (البيوع) (٥٢ / ٣)
 سنن البيهقي (البيوع) باب (الرجل يبيع الشئ الى اجملى
 ثم يشتريه باقل) (٣٣٠ / ٥) الجوهر النقي (٣٣٠ / ٥)
 تخریج احاديث الهداية لابن حجر (١٥١ / ٢) نصب الراية :
 (١٦ / ٤)

(١) في " ب " (موجب) وفي الهامش (توجب) .

(٢) أى قال بعض الشارحين (د)

(٣) في " د " زيادة (ابن ارقم) .

(٤) في " ب " و " ج " (نسلم) .

(٥) وهو قوله (اعتق)

ولأن عدم الجواز فيما ذكره من الصورة - ان ثبت - ليس لترجح
 الدلالة على المقتضى فانهما لو صرحا بالبيع بأن قال المشتري:
 بعت هذا العبد منك بألف درهم و قال البائع: قبلت، لا يجوز^(١)
 أيضا . بل لأن موجب ذلك النص عدم الجواز من غير معارضة نص آخر
 آياه (٢) فلا يكون هذا نظير معارضة الدلالة المقتضى .

..... ❦

(١) (الواو) سقطت من " د " .

(٢) ساقطة من " ج " .

[الفرق بين المقتضى والمحذوف]

وقد يشكل على السامع الفصل بين المقتضى والمحذوف وهو ثابت لغة ، والمقتضى شرعا ، وآية ذلك ان ما اقتضى غيره ثبت عند صحة الاقتضاء ، واذا كان محذوفا فقد رذكورا انقطع عن المذكور كما في قوله تعالى (واسأل القرية) فان السؤال : يتحول عن القرية السـى المحذوف وهو الـهل عند التصريح به .

قوله : ((وقد يشكل على السامع / الى اخره ٠٠٠)) : اعلم (ج٢٤) ان عامة الاصوليين من اصحابنا المتقدمين ، / واصحاب الشافعي وغيرهم ب(٧٤٢) جعلوا المحذوف من باب المقتضى ولم يفسلوا بينهما فقالوا في تعريف المقتضى : هو جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق وانه يشمل الجميع (١) ، ثم اختلفوا في عمومه .

المعنوان من زيادات المحقق

(١) انظر: اصول الشافعي (١٠٩) ، كشف الاسرار (٧٦/١) روضة الناظر مع شرحها " نزهة الخاطر (١٩٨/٢) فواتح الرحموت (٢٩٤/١) شرح العضد على ابن الحاجب (١٧٢/٢) التعريفات (٢٢٦) .

فذهب أصحابنا جميعا الى انتفاء العموم عنه (١)
 وذهب الشافعي - رحمه الله - (٢) وعامة أصحابه الى القول بجواز

(١) وقال بعدم عموم المقتضى من غير الحنفية كثير من علماء الأصول منهم :
 الغزالي في " المستصفى " والرازي في " المحصول " وعقيد
 " الامدى " في باب العموم فصلا خاصا بعنوان : " المقتضى لاعموم
 له " . وقال المجد ابن تيمية في المسودة : " وقال أكثر الحنفية
 وبعض الشافعية لا يثبت العموم في ذلك بل هو مجمل واختاره القاضي
 في أوائل العدة وآخر العهدة وزعم أن أحمد أو ما اليه ، وذكر
 كلاما لا يدل عندى على ما قال بل على خلافه " .

انظر : المستصفى (٦١ / ٢) المحصول (٦٢٤ / ٢ / ١) الأحكام
 للامدى (٣٦٣ / ٢) المسودة (٩٠) فما بعدها ، اللص (١٦)

(٢) سلك المؤلف - رحمه الله - سلك الكثير من أصولي الحنفية فـ
 القطع بنسبة هذا القول للشافعي - رحمه الله - فقد سبق ان قطع
 بنسبته له أبو زيد الدبوسي في كتابه " تقويم الأدلة " و " البزدوى "
 والسرخسي والسمرقندى وغيرهم . ونقل هذه النسبة - من غير جزم
 السعد في " التلويح " حيث قال : " وقد ينسب القول بعموم
 المقتضى الى الشافعي - رحمه الله تعالى "
 وليس هناك دليل يؤيد ذلك ، ولكن قال بهذا القول أكثر أصحاب
 الشافعي .

انظر " تقويم الأدلة " (٢٢٤) اصول البزدوى " مع شرحه (٢٣٧ / ٢)
 " اصول السرخسي (٢٤٨ / ١) ميزان الأصول (٤٠٤) " التلويح "
 (٢٦٣ / ١) المحلي على " جمع الجوامع " (٤٢٤ / ١)

العموم فيه (١)

والقاضي الامام أبو زيد - رحمه الله - تابع المتقدمين وجعل الكل

تسما واحدا فقال (٢) : / المقتضى زيادة على النص لم يتحقق معني (٣) هـ (٩/٤٦)

النص بدونها فاقتضاها النص / ليتحقق معناه ولا يلغو . (٤) ٩ (٤٤/ب)

ففي تعريفه هذا دخل المحذوف أيضا .

ثم قال (٥) : " ومثاله : قوله تعالى اخبارا : (واسأل القرية) (٦)

(١) راجع هذه المسألة في المراجع السابقة ولمزيد الاطلاع : انظره كشف الاسرار * شرح المصنف على المنار * (٣٩٨/١) مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه (١١٥/٢) نهاية السؤل (٨٩/٢) تيسير التحرير (٢٤٢/١) مختصر البعلبي (١١١) تيسير التحرير (٢٤٢/١) ارشاد الفحول (١٣١) ابرز القواعد الاصولية لشيخنا د/ عمر عبد العزيز (٢)

(٢) في " ج " (وقال) .

(٣) ساقطة من " ج "

(٤) انظره : تقديم الأدلة (٢٢٤) صور عن مخطوط دار الكتب المصرية ،

كشف الاسرار (٢٤٤/٢)

(٥) أي : القاضي أبو زيد .

(٦) سورة يوسف (٨٢)

أى : أهلها اقتضاء ، لأن السؤال للتبيين (١) ، فاقضى موجب هذا الكلام أن يكون المسئول من أهل البيان ليفيد . فثبت لأهل اقتضاء ليفيد * (٢)

والشيخ الإمام فخر الإسلام وعامة المتأخرين لما رأوا أن العموم متحقق في بعض أفراد هذا النوع مثل قوله : " طلقي نفسك " و " ان خرجت فعبدى حر " . فان " طلاقا " و " خروجا " غير مذكورين ، ونية الثلاث والعموم فيهما صحيحة على ما عرف ، سلكوا طريقة (٣) أخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم وما لا يقبله وجعلوا ما يقبل العموم تسماً آخر

(١) في " ج " (لتبيين)

(٢) ساقطة من " د "

(٣) ويدوان الذى بدأ سلوك سبيل التفريق بين المقتضى والمحذوف هو البزدوى - رحمه الله - وجاء السرخسي فصل في الأمر واعتبر من السهو التسوية بينهما ، لأن المحذوف غير المقتضى ، وتابعهما من جاء من بعدهما .

انظر : " أصول البزدوى " مع " الكشف " (٢٥٠ / ١ - ٢٦)

(٢٤٣ / ٢ - ٢٤٤) " أصول السرخسي (٢٥١ / ١) الميزان :

(٤٠١) التوضيح مع " التلويح " (٢٦٢ / ١) فما بعدها ، فواتح

الرحموت (٤١٢ / ١) ، فتح الغفار (٤٦ / ٢) كشف الاسرار شرح

المصنف على المنار (٣٩٥ / ١) .

غير المقتضى وسموه " محذوفا " .

• ووضعوا علامة يميز (١) بها المحذوف عن المقتضى .

فتابعهم (٢) الشيخ المصنف في بيان الفرق وإيراد تلك العلامة

وقال : ((وقد يشكلك)) : أى يشتبه ((على السامع الفصل بين

المقتضى والمحذوف)) لتشابهيهما من حيث أن كل واحد منهما من

باب الاختصار ويزاد على الكلام لتصحيحه ((وهو ثابت للغة))

أى المحذوف ثابت للغة فكان غير ((المقتضى)) إذ هو ثابت ((شرعا))

للالغة .

ولهذا قيل (٣) : في تعريف المحذوف : هو ما اسقط من الكلام

اختصارا لدلالة الباقي عليه ، فكان ثابتا للغة .

((وآية ذلك)) : أى علامة الفصل والفرق بينهما ((أن)) الكلام (٤)

((الذى اقتضى غيره)) وهو الذى نسميه مقتضيا ((ثبت عند صحة

الاقتضاء (٥))) : أى تقرر عند التصريح بالمقتضى .

(١) في " ب " (تمييز)

(٢) في " د " (وتابعهم)

(٣) في " د " (قيد)

(٤) ساقطة من " ج " و " د " .

(٥) لأنه ثبت شرطا لصحته ، والشرط لا يغير المشروط بل يصححه .

- ((وإذا كان محذوفا)) / : أى إذا كان الذى يحتاج اليه المنطوق د (٩/٣٠)
- محذوفا ((فقد رذكورا انقطع عن المذكور)) أى انقطع ما أضيف الى المذكور وتعلق به (١) عنه (٢) وانتقل الى المقدر كما في قوله تعالى اخبارا (واسأل القرية) (٣) فان السؤال مضاف الى القرية وواقع عليها فاذا صرح بالاهل الذى هو المحذوف يصير السؤال واقعا عليه ويتغير اعراب القرية من النصب الى الجر (٤) فكان من قبيل المحذوف لان قبيل المقتضى ، لأن المقتضى لتحقيق المقتضى للتغييره .
- فان قيل : قد يتقرر الكلام بعد اظهار المحذوف أيضا . . . مثل تقرره في الاقتضاء كما في قوله تعالى : (فقلنا . . . اضرب بعضناك الحجر فانفجرت) (٥) : أى فاضرب فانشق الحجر فانفجرت .
- وقوله / عز وجل : (فادلى دلوه قال يا بشرى) (٦) : أى فنزع ج (٧٥)
- فراى غلاما / متعلقا بالرشاء (٧) فقال : يا بشرى .
- ب (٤٢/ب)

(١) - (٢) الضمير في " به " و " عنه " يعود الى قوله (المذكور)

(٣) سورة يوسف (٨٢)

(٤) في " ب " (الخفض) وفي الهامش (الجر) .

(٥) سورة البقرة (٦٠)

(٦) سورة يوسف (١٩)

(٧) الرشاء - بكسر الراء المهملة - جبل الدلو ، والجمع " أرشية " مثل كساء ، وأكيسة ، وأصله من رشا الفرج : اذ مد رأسه الى أمه لتزوجه .
 الصحاح (٢٣٥٧ / ٦) الصباح المنير (٢٧٠ / ١) المغرب (٣٣١ / ١)
 النهاية (٢٢٦ / ٢)

[وقوله عزاسمه] (١) : / (فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا هـ (٤٦/ب))

باياتنا فدمرناهم تدميرا (٢) : أى فذهبا فلم يؤمنوا وأصبروا (٣)

على الكفر فدمرناهم تدميرا .

وفي نظائرها كثرة ولا يمكن أن تجعل هذه المحذوفات من باب

الاقتضاء على ما ذكرتم / لأنها ليست بأمر شرعية ، وإذا كان كذلك (١/٤٥)

لا يتحقق الفرق بينهما بهذه العلامة .

قلنا ما ذكرنا من العلامة في جانب المقتضى وهو : التقرر عند
التصريح به لازم ، وذلك (٤) في جانب
المحذوف غير لازم ، فان الكلام عند التصريح به قد يتقرر وقد لا يتقرر
كما في قوله تعالى (واسأل القرية) (٥) . فبلزومه في المقتضى
وعدم لزومه في المحذوف يتحقق الفرق بينهما . وفيه ضعف سنبينه

والحاصل : أن الفرق بينهما يتحقق من أوجه : أحدها : أن

المقتضى شرعي ، كنبوت الصدر الذى هو " التطبيق " في قوله :

" أنت طالق " فانه لما وصفها بالطالقية اقتضى ذلك وجود التطبيق

(١) العبارة في " ب " (وقال تعالى) .

(٢) سورة الفرقان (٣٦)

(٣) في " ج " (فاصبروا) .

(٤) أى : " التقرر " .

(٥) سورة يوسف (٨٢) .

من قبله ليصح وصفها بالطلاق شرعا ، والمحذوف لغوى كما أشار إليه بقوله : ((وهو ثابت لغة)) مثل ثبوت المصدر في قوله : " طلقسي نفسك " .

والثاني : [أن الكلام لا يتغير بتصریح المقتضى] (١) وتصریح المحذوف قد يتغير كما بينا .

والثالث : أنه ليس من شرط (٢) المحذوف انحطاط رتبته عن المظهر (٣) ، لأنه ليس بتابع .

فإن الأهل ليس يتبع للقرية ، وشرط في المقتضى ذلك (٤) لأنه تبع .

والرابع : أنه (٥) في باب الاقتضاء يكون المنصوص المقتضى والمقتضى مرادين للمتكلم . كما في قوله : " اعتق عبدك عنى بالـف " يكون الاعتناق والتملك مقصودين للأمر .

(١) العبارة في " د " (أن بتصریح المقتضى لا يتغير الكلام)

(٢) في " ب " (شروط) وبالهامش (شرط) .

(٣) و (المظهر) في المثال المذكور هو (القرية) .

(٤) " ذلك " إشارة إلى انحطاط الرتبة .

(٥) ساقطة من " ب " .

وفي باب الحذف يكون المحذوف هو المراد دون المصرح به .

فان المراد (في السؤال) (١) في قوله تعالى (واسأل

القرية) (٢) هو الأهل دون القرية .

والخامس : أن المقتضى لا يقبل العموم عندنا . والمحذوف يقبله

عند من فصله عن المقتضى .

ولا يقال : لما انفصل المحذوف عن المقتضى صار أقسام هذا

الفصل خمسة .

لأننا نقول : لما كان المحذوف كالمذكور ، كان له حكم

العبارة فبقيت الأقسام أربعة . (٣)

ثم من (٤) سلك طريقة المتقدمين يمكنه أن يجيب عن كلام المتأخرين

بأن يقول : العلامة التي ذكرتموها لاتصلح فارقة بينهما ، [لأن الكلام

قد يتغير في المقتضى أيضا] (٥) فان قوله : " اعتق عبدك عني "

يتغير بالتصريح بالمقتضى وهو البيع ، لأنه لم يبق العبد على

(١) في " ج " (بالسؤال)

(٢) سورة يوسف (٨٢)

(٣) في " ب " (الأربعة) وبالهامش (أربعة) .

(٤) كالفاضي أبي زيـد .

(٥) العبارة في " د " (لأن في المقتضى قد يتغير الكلام أيضا) .

تقدير ثبوته (١) / ملكا للمأمور بل يصير ملكا للامر . وصار على ذلك هـ (٩/٤٧)
 التقدير كأنه قال : اعتق عبدى عنى وهذا تغيير (٢) وفي المحذوف
 ((قد لا)) (٣) يتغير الكلام بعد اظهاره كما بينا في قوله تعالى
 (فقلنا اضرب بعصاك الحجر) وأمثاله .

وما ذكرتم من الجواب لا يغنى شيئا ، لأنه لو وجد كلام يحتاج فيه
 الى اضرار ولا يتغير الكلام باظهاره (٤) لا يعرف بلزوم / تقرر (٥) الكلام جـ (٢٦)
 في المقتضى وعدم لزومه في المحذوف أنه في هذه الصورة من أى
 القسمين لا شراكهما في التقرر (٦) وان امتاز أحدهما / بجواز التغيير (٧)
 وإذا كان كذلك يجعل الكل بابا / واحدا .
 بـ (٩/٤٣)

-
- (١) أى ثبوت البيع .
 - (٢) فـي " ب " (تغيير)
 - (٣) فـي " ج " (فلا)
 - (٤) فـي " ج " زيادة (و)
 - (٥) فـي " د " (تقدر)
 - (٦) فـي " ج " و " د " (التقدير) .
 - (٧) فـي " هـ " (التغيير)

وقولكم المقتضى لتصحيح المقتضى وتقديره ، فلا يصلح مغيرا له مسلم .
ولكن المقتضى لتصحيح مجموع الكلام وتكوين معناه لا لأفراد كلماته
وذلك حاصل مع التغير (١) الذى ذكرتم فلا يكون مبطلا لـــــــ (٢)
بل يكون مفسرا مصححا .

وأما المسائل التى صحت فيها نية العموم وهى التى حطمتكم على مخالفة
المتقدمين فليست من باب الاقتضاء على هذه الطريقة أيضا لان المصدر
في قوله : " طلقي نفسك " مثلا ليس بمقدر ولا غير (٣) مذكور بـ
معناه افعلي فعل التطبيق فالكلامان ينبئان عن شئ واحد ، الا ان^(٤)
أحدهما أوجز مثل الأسد والفضنفر . فكان المصدر مذكورا فيصح فيه نية
التعميم . (٥)

- (١) في " ج " (التغير) .
(٢) أى " للمقتضى " — بالكسر — .
(٣) ساقطة من " ج " .
(٤) في " ج " (ينبئا) وهو خطأ نحوى فالفعل من الأفعال الخمسة
ومحله الرفع ويرفع بثبوت النون .
(٥) والذى يبدو أنه لا مبرر للتفريق بين " المقتضى " والمحذوف " واعطاء
كل واحد منهما تسمية معينة الا اعتبار الاصطلاح انسجاما مع قول عامة
الحنفية المتقدمين منهم والمتأخرين بما فيهم الدبوسي بعدم عموم المقتضى
ولما كانت هناك مسائل لا يمكن الاغماض عن العموم فيها ، فرق المتأخرون
بين " المحذوف " و " المقتضى " .

وأعلم أن التعريف المذكور في الكتاب هو اختيار القاضى الامام
أبي زيد - رحمه الله - وهو مستقيم على أصله حيث جعل المقتضى
والمحذوف تسماً واحداً .

لكن عند من فصل بينهما لا بد من أن يزداد فيه قيد يتميز به المقتضى
من المحذوف ليصير الحد مانعاً . بأن يقال : " وأما المقتضى فزيادة
على النص ثبتت شرطاً لصحة (١) المنصوص (٢) شرعاً أو نحوه ، والا فلم
يستقم الحد .

وقد رأيت في بعض مصنفات فخر الاسلام - رحمه الله - المقتضى
عبارة عن زيادة . ثبت شرطاً لصحة حكم شرعي .

ونرى الرضاوى - من الحنفية - يشير إلى مسألة الاصطلاح ، ثم لا
يرى مبرراً غيرها إلا الاعتراف بالإشكال في حالة الجنوح إلى عدم التفرق ، فقال
- رحمه الله - في حاشيته على شرح ابن ملاق : « والحاصل أن الفرق بين المقتضى والمحذوف
لا اختاره بحسب الأئمة ، وفخر الإسلام ، ومن تابعهما - شك ، ولذا جعلها من
قبيل واحد - لما اختاره القاضى أبو زيد ومن تابعه - ؛ لأن علماءنا اتفقوا على
أن المقتضى لا عموم له ، والمحذوف له عموم بالإجماع ، فلا يمكن جعلها من قبيل واحد .
والتمنى : أن التفرق إن كان اصطلاحياً فلا مشاحة في الاصطلاح ، فإن
كُل طائفة أن يصطلحوا بما شاءوا ، وإن كان غير اصطلاحى ، فلا بد لمن يرجع مذهبه
أن يقيم الدليل على ما ذكره » .

حاشية الرضاوى على شرح ابن ملاق (٥٢٨)

(١) في " د " (لتصحيح)

(٢) في " ب " و " ج " و " د " زيادة (عليه)

(٣) في " ج " (تثبت)

ثم الثابت بمقتضى النص لا يحتل التخصيص ؛ حتى لو حلف لا يشرب
ونوى شرابا دون شراب لاتعمل نيته ، لأن المقتضى لاعموم له . خلافا
للشافعي والتخصيص فيما يحتل العموم وكذلك الثابت بدلالة النص
لا يحتل التخصيص ، لأن معنى النص اذا ثبت كونه علة لا يحتل أن يكون
غير علة واما الثابت باشارة النص فيحتل أن يكون عاما يخص ، لأنه ثابت
بصيغة الكلام والعموم باعتبار الصيغة .

قوله : ((ثم الثابت بمقتضى النص لا يحتل التخصيص)) : لأن
التخصيص انما يتحقق فيما يتصور فيه التعميم اذ هو : قصر
العام على بعض سمياته بدليل مستقل ، فلا بد له من سابقة عموم ،
والمقتضى لاعموم له عندنا .

وقال الشافعي - رحمه الله - انه يقبل العموم ، لأنه بمنزلة النص
حتى كان الحكم الثابت به بمنزلة الثابت بالنس دون القياس ، فيجوز فيه
العموم كما يجوز في النص .

وقلنا : العموم من عوارض الالفاظ ، وهو (١) غير ملفوظ حقيقة ولا تقديرا

(١) أى المقتضى .

فلا يجوز فيه العموم ، وذلك لأن ثبوت المقتضى للحاجة/والضرورة هـ (٤٧/ب)
 حتى اذا كان المنصوص مفيدا للحكم بدونه لا يثبت المقتضى أصلا .
 والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ولا حاجة الى اثبات صفة العموم
 للمقتضى فان الكلام مفيد بدونه فبقى فيما وراء موضع الضرورة - وهو
 صحة الكلام - على أصله وهو العدم ، فلا يثبت فيه العموم وهو
 نظير تناول الميتة لما أبيح للحاجة تقدر بقدرها وهو سد الرمق
 وفيما وراء ذلك من الحمل والتناول الى الشبع والتمول لا يثبت حكم
 الاباحة (١) .

بخلاف النص فانه عامل بنفسه فيكون بمنزلة حل الذكية يظهر نفسي
 حكم التناول وغيره مطلقا .

/ قوله : (((٢) حلف لا يشرب)) اذا قال ان شربت
 فعبدي حر " او قال : ان اكلت فعبدي حر ((ونوى شرايـ

(١) وهذا أيضا قول القاضي الدبوسي في التقويم . وقد تابعه
 في التنظير باكل الميتة من كتب بعده من المتأخرين كالبسزدي
 والسرخسي وغيرهما .

انظر: تقويم الأدلة (٢٤٥) ، " أصول البزدي " مع شرحه
 " كشف الاسرار (٢٣٧/٢) " أصول السرخسي (٢٤٨/١)
 نور الانوار (٤٠٠/١)

(٢) في " ج " و " د " زيادة (حتى لو) كما هي في المتن .

دون شراب (١) ، أو طعاما دون طعام لم يصدق أصلا عندنا (١) / لا (ج) (٧٨)
 قضاء ولا ديانة ، لأن الشرب أو الأكل اسم للفعل ، والمشروب
 أو المأكول محل الفعل . واسم الفعل لا يكون / اسما للمحل ولا دليلا
 عليه (٢) لغة ، إلا أن الفعل لا يكون بدون المحل فيثبت المحل
 مقتضى فكان ثابتا في حق ما تلفظه من الشرب أو الأكل دون صحبة
 النية إذ هو فيما وراء الملفوظ غير ثابت فكانت النية واقعة في غير الملفوظ
 فتلفو (٣) ، وأما حنثه بكل شراب وكل طعام فليس من باب العموم ، بل
 لحصول المحلوف عليه فانه لو تصور الأكل والشرب بدون الطعام
 والشراب لحصل الحنث أيضا وهو كالوقت والحال فانه لو شرب وهو راكب
 أو راجل أو خارج الدار ، أو داخلها يحنث للعموم اللفظ ، ولكن
 لحصول الملفوظ في الأحوال كلها فكذا هذا .

(١) وعند غير الحنفية : لو نوى به ما كولا معينا قبل ، ولا يحنث بأكل غيره
 بناء على عموم لفظه وقبول العام للتخصيص ببعض مدلولاته .
 انظر: تلقيح الفهم (٤١١) فما بعدها ، " التلويح " (٢٦٤/١)
 كشف الاسرار (٢٤١/٢) فما بعدها .

(٢) أي على المحل .

(٣) في " ب " و " د " (فيلغو) ...

وأعلم ان ايراد مسألة ((الشرب والاكل)) من قبيل المقتضى على قول من شرط في المقتضى ان يكون أمرا شرعيا مشكلا (١) ، لأن افتقار الاكل الى الطعام ، والشرب الى الشراب لا يستفاد من الشرع بل يعرفه من لم يعرف الشرع أصلا ، الا أن يقال : المقتضى هو الذي ثبت^(٢) ضرورة تصحيح الكلام شرعا أو عقلا لا لغة ، كما ذكر بعض المحققين (٣) أن المقتضى : " هو الذي لا يدل عليه اللفظ ، ولا يكون منطوقا بسـه لكن يكون من ضرورة اللفظ ، اما من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا الا به كقوله (٤) : " اعتق عبدك عنى " أو يمنع وجوده عقلا بدونه مثل قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) (٥) فانه يقتضى اضرار الفعل وهو الوطى ، أو (٦) النكاح ، لأن الاحكام لا تتعلق بالاعيان ، بل

- (١) لأن المقتضى في المثال المذكور عقلي .
 (٢) في " د " (يثبت)
 (٣) يشير الى ما ذكره " الغزالي " في المستصفى وتابعه عليه ابن قدامة في الروضة .
 المستصفى (١٨٦/٢ - ١٨٨) الروضة مع " نزهة الخاطر " (١٩٨/٢)
 (٤) في " ب " (لقوله) وهو تحريف .
 (٥) سورة النساء : آية (٢٣)
 (٦) في " د " (و) والصحيح ما في الاصل .

لا يعقل تعلقها إلا بأفعال المكلفين .

أو يمتنع كون المتكلم صادقا إلا به . مثل : قوله عليه الصلاة والسلام

" رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " (١)

(١) أخرجه ابن ماجه ، والحاكم ، وابن حبان ، والطحاوى ، والطبراني وأبو نعيم ، وابن عدى ، والبيهقي بالفاظ مختلفة عن ابن عباس وأبي ذر ، وثوبان ، واضطربت أقوال العلماء في صحته وضعفه . قال عبد الله بن الإمام أحمد : سألت أبا عنه ، فأنكره جـدا . واستنكره أيضا أبو حاتم .

وقال المناوى : " ورمز المصنف (السيوطي) لصحته وهو غير صحيح فقد تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة وهو ضعيف . وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي وصححه أيضا ابن حبان . ونقل ابن حجر في " التلخيص " عن النووي قوله : أنه حديث حسن . وقال ابن الربيع في كتابه " تمييز الطيب من الخبيث " رواه ثقات " اهـ ويلاحظ : أن الحديث لم يرد باللفظ الذي أورده المؤلف ، وإن كان الفقهاء والأصوليون يوردونه كذلك وإنما ورد بلفظ : (إن الله تجاوز) ولفظ (إن الله وضع) .

وأقرب لفظ ورد للفظ المؤلف هو لفظ ابن عدى في " الكامل " : رفع عن هذه الأمة ثلاثا : الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه (راجع : ابن ماجه : رقم (٢٠٤٣ ، ٢٠٤٥) في (الطلاق) باب (طلاق المكره والناسي) (١ / ٦٥٩) المستدرک (٢ / ١٩٨)

/أو نقول : اذا ثبت عليه معنى النص للحكم والمعنى شيء واحد (١٦٤/ب)
 لاتعدد فيه . فلو (١) قلنا بالتخصيص لا يكون ((علة لهذا)) (٢)
 الحكم في بعض الصور فيلزم كونه علة الحكم ، وغير علة له . وهو
 محال .

وأما الثابت بإشارة النص فعند بعض مشايخنا منهم القاضي الامام
 أبو زيد - رحمه الله - لا يحتل التخصيص أيضا ، لأن معنى العموم
 فيما يكون سياق الكلام لأجله ، فأما / ما يقع الاشارة اليه من غير (١٦٤/ب)
 أن / يكون سياق الكلام له فهو زيادة على المطلوب بالنص . ومثل ج (٧٨)
 هذا لا يسع فيه معنى العموم حتى يكون محتملا للتخصيص .

قال القاضي الامام (٣) : * الاشارة زيادة معنى [على معنى] (٤)
 النص ، وانما يثبت بإيجاب النص اياه فلا يحتل الخصوص وبيان أنه
 غير ثابت * (٥) .

قال شمس الأئمة - رحمه الله - * والأصح (٦) أنه يحتل ذلك (٧)

- (١) في " ب " (فان) وبالهامش (فلو) .
- (٢) ما بين المعقوفتين مضموس في " ١ " .
- (٣) في " ب " زيادة (أبو زيد) .
- (٤) ساقطة من " ب " .
- (٥) انظر: تقويم الأدلة (٢٤٥) فما بعدها .
- (٦) في أصول السرخسي زيادة (عندي) .
- (٧) الاشارة الي (الخصوص) .

لان الثابت [بإشارة النعم] (١) كالثابت بالعبرة (٢) من حيث انه ثابت
 بصيغة الكلام (٣) فكذا ان الثابت بعبرة النعم يحتل الخصوص (٤) فكذا
 (٥)
 الثابت بإشارته " . (٦)

وذكر بعض الشارحين ، ان صورته : ما قال الشافعي (٢) رحمه الله / د (٧٣)
 لا يعلسى علي الشهيد ، لانه حي حكما ثبت

- (١) في " أصول السرخسي " (بالاشارة)
- (٢) في " ج " (بعبرة النعم) وما في الاصل وثيقة النسخ مطابق لما
 في " أصول السرخسي " .
- (٣) في " أصول السرخسي زيادة (والعموم باعتبار الصيغة)
- (٤) في أصول السرخسي (التخصيص)
- (٥) في " أصول السرخسي (فكذا لك)
- (٦) انظره أصول السرخسي (٢٥٤ / ١) .
- (٧) ومالك واحمد في رواية ، وهو قول اهل المدينة ، واسحاق وعطاء
 والنخعي ، والليث ، وأبي ثور ، وابن المنذر وغيرهم ، وحكى امام
 الحرمين ، والبهقي وغيرهما وجها : انها تجوز ولا تجب .
 وقالت الحنفية : بوجوب الصلاة عليه وهو قول ابن عباس ، وابن الزبير
 وعقبة بن عامر ، وعكرمة ، وابن المسيب ، والحسن البصري ، ومكحول
 والثوري ، والاوزاعي ، والنهزي من الشافعية ، واحمد في الرواية الاخرى
 واختاره الخلال . قال ابن قدامة : ان كلام احمد في هذه الرواية
 يشير الى ان الصلاة عليه مستحبة غير واجبة .
 انظره " الكتاب " مع " اللباب " (١٣٤ / ١) تحفة الفقهاء (٢٦٠ / ١)
 القوانين الفقهية (١٣) المجموع للنووي (٢٠١ / ٥ ، ٢١٣) .
 المغني (٢١ / ٢) حلية العلماء (٣٠٢ / ٢) .

فاجاب بأن تلك الآية خمت في حقه أو هو خص من عموم تلك الإشارة

فبقيت في حق غيره على العموم .

وفيه ضعف قد بيناه في الكشف (١) والله اعلم .

(١) انظر: كشف الاسرار (٢٥٣/٢)

* [مفهوم الموافقة والمخالفة] *

فصل : ومن الناس من عمل في النصوص بوجوه أخر فاسدة عندنا

قوله : ((ومن الناس من عمل في النصوص)) أي استدل بها

((بوجوه أخر)) غير ما ذكرنا (١) ((هي فاسدة)) عندنا .

وأعلم : أن عامة الأصوليين / من أصحاب الشافعي رحمه الله ^(٢) هـ (٤٨/ب)

قسموا دلالة اللفظ إلى منطوق ومفهوم وقالوا : دلالة المنطوق : ما دل

عليه اللفظ في محل النطق . (٣)

* العنبر من زيادات المحقق

(١) في " ب " (ذكرناها) .

(٢) بل هو تقسيم عامة الأصوليين من المتكلمين . البرهان (٤٨ / ١)

المستصفي (١٩٠ / ٢) الأحكام للآمدى (١٢ / ٢) " الوصول "

شرح الكوكب المنير (٤٧٢ / ٢) الآيات البينات (٢ / ٢)

" ابن الحاجب والمضد عليه (١٧١ / ٢) المحلي على جميع

الجوامع وحاشية البناني (٢٣٥ / ١) مناهج العقول (٣٠٩ / ١)

(٣) انظره مختصر ابن الحاجب مع المضد (١٧١ / ٢) " جميع

الجوامع " مع شرح المحلي (٢٣٥ / ١) .

وجعلوا ما سميناه عبارة ، وإشارة ، واقتضاه من هذا القبيـــــــــــــــــســـــــــــــــــل .

قولوا : دلالة المفهوم : ما دل عليه اللفظ لا في محل

النطق . (١)

ثم قسموا المفهوم الى : مفهوم موافقة : وهو ان يكون

المسكوت عنه موافقا في الحكم للمنطوق . (٢)

ويسمونه : فحوى الخطاب ، ولحن الخطاب أيضا وهو الذي

سميناه دلالة النعى . (٣)

(١) المرجع السابق .

(٢) راجع : " الوصول الى الأصول (٢٣٥/١) شرح الكوكب

المنير (٣٨١/٣) البرهان (٤٤٩/١) شرح مختصر

ابن اللحام للجراحي (١٢٤/ ألف) المنحول (٢٠٨)

(٣) انظره أصول السرخسي (٢٤١/١) كشف الاسرار (٧٣/١)

فتح الغفار (٤٥/٢) فوائذ الرحوت (٤٠٨/١) تيسير

التحرير (٩١/١) التلويح على " التوضيح " (٢٥٥/١)

والى مفهوم مخالفة : وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق

بـه في الحكم . (١)

ويسمونه : دليل الخطاب وهو المعبر عندنا بتخصيص الشيء

بالذكر . (٢)

(١) " الوصول الى الاصول (١ / ٣٣٥) ، شرح الكوكب المنير

(٣ / ٤٨٩) البرهان (١ / ٤٤٩) ، المحصول (١ / ٣ / ١٤)

الحدود للباجي (٥٠) شرح تنقيح الفصول (٥٣) المنقول

(٢٠٨) المسودة (٣٤٦) اللمع (٢٥) الايات البيئات (٢ / ٢٤)

العدة (٢ / ٤٨٠) مختصر ابن الحاجب مع شرح العنود (٢ / ١٢٣)

المستصفي (٢ / ١٩١) " جمع الجوامع " مع حاشية البنانسي

(١ / ٢٤٥) ابرز القواعد الاصولية لشيخنا د / عمر عبد العزيز (١٤)

(٢) انظر :

كشف الاسرار (٢ / ٢٥٣) ، فوائد الرحموت

• (١ / ٤١٤)

ثم قسموا هذا القسم من المفهوم الى اقسام :

* [مفهوم اللقب] (١)

منها : ما قال بعضهم : ان التخصيص على الشئ باسمه العلم
يوجب التخصيص ، ونفي الحكم عما عداه وهذا فاسد لان النعم ليس
يتناوله فكيف يوجب الحكم فيه نفيا او اثباتا .

فمنها : ما بدأ الشيخ (٢) - رحمه الله - بذكره بقوله :
((منها)) (٣) : أي من الوجوه الفاسدة ما قال بعض العلماء

* العنوان من زيارات (المحقق)

(١) ليس المراد من " اللقب " خصوص ما اصطلح عليه النحويون :
وهو ما اشهر بمدح أو ذم ولم يصدر باب أو أم ، وإنما
المراد به كل ما يدل على الذات سواء كان علما
أم كنية أو لقبا مثل زيد ، وأبى علي ،
وألف الناقصة .

(٢) مطبوعة من " ٩ " .

(٣) ساقطة من " ب " .

منهم : أبو بكر الدقاق (١) / وأبو حامد [المروزي] (٢) وبعض (٩/٤٢) الحنابلة والأشعرية ((أن التنصيص على الشيء باسمه المعلوم)) أي بالاسم الذي ليس بصفة سواء كان اسم جنس كالنساء في حديث

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر، المعروف بابن الدقاق نسبة إلى الدقيق وعلمه وسبحه ، فقيه شافعي أصولي كانت فيه دعابة وله خبرة بكثير من العلوم . له كتاب في الأصول وشرح لمختصر المزني ولى قضاء الكرخ ببغداد . توفي سنة ٣٩٢ هجرية .

انظر : " تاريخ بغداد (٢ / ٢٢٩) ، النجوم الزاهرة (٤ / ٢٠٦)

(٢) في " الأصل " وفيه النسخ (المروزي) وهو خطأ والصحيح ما أئتمناه من " ه " .

وأبو حامد : هو القاضي أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي ، نسبة إلى " مروزي " أشهر مدن خراسان ، أحد فقهاء المذهب الشافعي ، له احاطة بالفروع والأصول ، أخذ العلم عن أبي إسحاق المروزي ، ومنه أخذ فقهاء البصرة من مؤلفاته ، شرح " مختصر المزني " و " الجامع في المذهب " قال النووي : " هو من أنفس الكتب " توفي سنة ٣٦٢ هجرية . تهذيب الأسماء (٢ / ٢١١) وفيات الأعيان (١ / ٦٩) طبقات ابن هداية الله (٨٦)

الفصل ، والأشياء الستة في حديث الري ، أو أسما علما : كريد قام
أوقائهم .

((يوجب التخصيص)) : أى تخصيص الحكم بالمنصوص عليه

وقطع المشاركة بينه وبين غيره . ويسى هذا مفهوم اللقب (١)

(١) حاصل أقوال العلماء في حجية مفهوم اللقب ثلاثة أقوال :

الأول : ليس بحجة مطلقا : وهو قول الحنفية وأكثر علماء الأصول

من المتكلمين منهم : أبو إسحاق الشيرازى ، وأبو عباس بن سريج

والقال الشاشي ، والغزالي ، والقرافي والامدى وعزاه صاحب

" شرح الكوكب المنير " إلى القاضي أبي يعلى ، ولكن سبب

أنه فصل في " العدة " وهو المختار للبيضاوى .

الثاني : حجة مطلقا : وقال به مع الدقاق وأبى حامد ، الصيرفي

وابن فورك من الشافعية ، وابن خوير منداد من المالكية ، ونسبه

في المسودة إلى بعض الحنابلة .

الثالث : التفصيل : أما أهل التفصيل فاختلفوا منهم من قال : أنه

حجة في أسماء الأنواع - كالغنم - دون أسماء الأشخاص - كريد -

وحكاه ابن برهان عن بعض الشافعية .

ومنهم من قال : حجة فيما دلت عليه قرينة دون غيره . وهو رأى القاضي

أبى يعلى في " العدة " . . .

متسكين في ذلك : بأن مفهوم اللقب لو لم يوجب التخصيص ، لم يظهر للتخصيص عليه (١) فائدة . اذ لفائدة له سواء ، ولا يجوز أن يكون كلام صاحب الشرع غير مفيد .

وبأنه لو قال لمن يخاصه : ليست أُمي بزانية ، ولا أختي زنت تبادر إلى الفهم نسبة الزنا إلى أم خصه وأخته . ولو لم يكن دليلاً ب (٤٤/ب) لما تبادر إلى الفهم ذلك اذ لا موجب للتبادر إلا الدلالة . ج (٢٨)

-
- (٢) انظره اللع (٢٦) ، العدد (٤٧٥/٢) المعتمد (١٤٨/١) البرهان (٤٧١/١) المستصفي (٢٠٤/٢) المنقول (٠٢١٤) الوصول لابن برهان (٣٣٨/١) المحصول (٢٢٥/٢/١) ٢٢٨ شرح تنقيح الفصول (٢٧١) ، الايات البينات (٣٢/٢) نهاية السؤل (٣١٨/١) التمهيد للاسنوي (٢٦١) مختصر ابن الحاجب والعضد عليه (١٨٢/٢) الاحكام للأمدى (٩٣/٣) المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه (٢٥٢/١) * مسلم الثبوت * مع شرحه فواتح الرحموت (٤٣٢/١) ، تيسير التحرير (١٠١/١ ، ١٣١) ، مذهب العقول (٣١٤/١) ارشاد الفحول (١٨٢) ، نشر البنسود (١٠٣/١) .

(١) ساقطة مسن " د " .

يؤيده قوله - عليه الصلاة والسلام - " الماء من الماء " (١) فان
الانصار - رضي الله عنهم - فهموا التخصيص منه حتى استدلوا به على
نفي وجوب الاغتسال بالاكسال (٢) لعدم الماء . وانهم كانوا ممن
اهل اللسان وفصحاء العرب .

(١) رواه مسلم رقم (٣٤٣) في (الحيض) باب (انما الماء من الماء)
(٢٦٩ / ١) ، وابوداود رقم (٢١٢) في (الطهارة) باب
(في الاكسال) (١٤٨ / ١) والنسائي في (الطهارة) باب
(الذي يحتلم ولا يرى الماء) (١١٥ / ١) والترمذي رقم (١١٢)
في (الطهارة) باب (ما جاء ان الماء من الماء) والبيهقي
في سننه (١٦٢ / ١) ولعمري الاطلاع على الحديث راجع :
الدراية تخريج احاديث الهداية (٤٨ / ١ ، ٥٠) نصب الراية :
(٨٠ / ١) بذل المجهود (١٢٩ / ٢) التلخيص الحبير (١٣٥ / ١)
والمراد من الماء الاول ماء الغسل ، والثاني المني وفيه
من البديع الجناس التام .

(٢) الاكسال : صدر قولك : (اكسل الرجل) : اذا خالط اهله ثم
ادركه فتور فلم ينزل ، ومعناه : صار ذا كسل .
انظر : النهاية (١٢٤ / ٤)

ومن أوجب الغسل بالاكسال لم ينع الفریق الاول من الاستدلال
بمفهوم هذا الحديث . ولكنهم قالوا بنسخ (١) مفهومه بقوله

(١) في " ب " (انتسخ)

والقول بالنسخ مذهب الجمهور ، والناسخ له الحديث الذي ذكره
المؤلف ، وحديث أبي هريرة المتفق عليه : " اذا جلس بين شعبها
ثم جهدها فقد وجب الغسل " وزاد مسلم : " وان لم ينزل " .
ومارواه أبو داود ، والترمذي ، وأحمد وغيرهم عن أبي بن كعب
أنه قال : " ان الفتيا التي كانوا يفتون أن في " الماء من الماء " .
كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام
ثم أمر بالاعتصال بعد " وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح
وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان .

وابن عباس تأول الحديث بأن الماء من الماء في الاحتلام .
وقد انعقد الاجماع أخيراً على وجوب الغسل اذا التقى الختانان
هكذا نقل الحافظ ابن حجر في " التلخيص " عن القاضي ابن العربي .
انظر: البخاري رقم (٢٩١) في (الغسل) باب (اذا التقى
الختانان) فتح الباري (٣٩٥/١) مسلم رقم (١٤٨) في (الحيض)
باب (نسخ الماء من الماء) (٢٢١/١) أبو داود رقم (٢١٥ ، ٢١٤)
في (الطهارة) باب (في الاكسال) (١٤٦/١) الترمذي رقم
(١١٠ ، ١١١) في (الطهارة) باب (ما جاء أن الماء من الماء)
" التلخيص الحبير " (١٣٥/١) اختلاف الحديث للشافعي (٥٩)
الام (٣٩/١) الاعتبار للحازمي (٣٠ - ٣٦)

عليه الصلاة والسلام " اذا التقى الختانان وجب الغسل " (١)

فكان هذا دليلا على اتفاق الفريقين على أن مفهوم اللقب

حجة .

قوله : ((وهذا فاسد)) : أي ما قالوا : ان التخصيص

بالاسم العلم يدل على التخصيص فاسد ، لأن الله تعالى

(١) رواه الشافعي في الأم ، وابن ماجه ، والطحاوي بسندهم

الى عائشة وفيه أنها قالت : " فعلته أنا ورسول الله صلى الله

عليه وسلم فاغتسلنا . ورواه ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده مرفوعا وزاد فيه " وتوارت الحشفة " وذكر

الطحاوي فيه عدة روايات .

ورواه مسلم بلفظ : " اذا جلس بين شعبها الأربع وجاوز

الختان الختان فقد وجب الغسل " .

الأم في (الطهارة) باب (ما يوجب الغسل ولا يوجب)

(٢٦ / ١) فطبعها ، ابن ماجه رقم (٦٠٨ ، ٦١١)

(الطهارة) باب (ما جاء في وجوب الغسل اذا التقى

الختان) (١٩٩ / ١ ، ٢٠٠) معاني الآثار للطحاوي (١ / ٦٠)

مسلم رقم (٣٤٩) في (الحيض) باب (نضح الماء من الماء)

(٢٧٢ / ١) المحلى لابن حزم (٢ / ٢) هتف ابن أبي شيبة

(١ / ٨٥) .

- قال : (فلا تظلموا فيهن) (١) : أي في الأشهر الحرم الأربعة (٢)
 (أنفسكم) ولم (٣) يدل ذلك على إباحة الظلم في غيرها (٤)
 وقال عز ذكره (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء
 الله) (٥) : أي إلا أن تقول إن شاء الله ولم يبدل
-

(١) سورة التوبة (٣٦)

- والآية : (أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب
 الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم
 فلا تظلموا فيهن أنفسكم وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة
 واعلموا أن الله مع المتقين)
 (٢) ساقطة من " ب " و " ج " .
 (٣) في " ب " (فلم) .
 (٤) قال العلماء : إن تخصيص الأشهر الحرم بالذكر والنهي عن
 الظلم فيها ، إنما هو تشريف لها وبيان لعظم حرمتها . قال
 القرطبي : " خص الله تعالى الأربعة الأشهر الحرم بالذكر
 ونهى عن الظلم فيها تشريفا لها ، وإن كان منهيًا عنه في كل
 زمان كما قال (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
 في الحج) .

انظر : القرطبي (١٣٨ / ٨)

(٥) سورة الكهف (٢٤)

ذلك على تخصيص الاستثناء بالغد دون غيره من الأوقات في المستقبل .

/ وقال - عليه الصلاة والسلام - " لا يبولن أحدكم في الماء " هـ (١/٤٩)

الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة " (١) ثم لم يدل ذلك على

التخصيص بالجنابة دون غيرها من أسباب الاغتسال .

و ((لأن النص لم يتناوله (٢))) يعنى المحل الذي أوجبوا

الحكم فيه بالمفهوم ((فكيف يوجب الحكم فيه)) : أى لا يوجب في ذلك

المحل ((نفيا ولا اثباتا))

قال الشيخ (٣) فخر الاسلام - رحمه الله - (٤) في شرح "التقويم"

النص متى أوجب حكما مقيدا باسم ، يكون دليلا على ثبوته في ذلك

(١) رواه البخارى : رقم (٢٣٩) في (الوضوء) باب (البول فسي

الماء الدائم) فتح البارى (١/٣٤٦) ، وسلم رقم (٢٨٢)

في (الطهارة) باب (النهى عن البول في الماء الراكد)

(١/٢٣٥) إيو داود رقم (٦٩ ، ٧٠) في (الطهارة) باب

(البول في الماء الراكد) (١٨/١) والنسائي في (الطهارة)

باب (الماء الدائم) وفي كتاب (الفصل) باب (ذكر نهى

الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم) (١/٤٩ ، ١٩٢)

(٢) (يتناوله) مطبوس من " ب " .

(٣) في " ج " و " هـ " زيادة (الامام)

(٤) ساقطة من " ج " .

المسي ولا يتناول غيره فلا يصير النمى بذلك الاسم مانعا لثبوت الحكم
في سائر المحال ، لأنه (١) لم يتناولها . ألا ترى (٢) أنه لم يتناول
سائر المحال في إيجاب ذلك الحكم مع أنه وضع للإيجاب ، فـلأن
لا يتناول سائر المحال لنفي الحكم ، مع أنه لم يوضع للنفي كان أولى .

ورأيت في بعض النسخ : " لو كان مفهوم اللقب حجة لكان يلزم

من / قول القائل : " زيد موجود " و " محمد رسول الله " كقوله (٤٧/ب)
القائل ظاهرا ، لأنه يؤدى بظاهره الى أن غير زيد ليس بموجود .
وفيه انكار وجود الصانع جل جلاله . وأن غير محمد ليس برسول
وفيه انكار الأنبياء المتقدمين . وكل ذلك باطل فكذا ما يؤدى اليه .

وأما الاستدلال من الانتصار - رضي الله عنهم - على انحصار الحكم
على الماء فلم يكن لما توهم الخصم من دلالة التنصيص على التخصيص
بل يلام المعرفة (٣) المستغرقة للجنس المعرفة له عند عدم المعهود
الموجبة (٤) للانحصار . أو بما روى في بعض الروايات " لا ماء الا من
الماء " وفي بعضها " انما الماء من الماء " فان ذلك يوجب الحصر

(١) أى النعمى .

(٢) في " د " (يرى)

(٣) في " د " (التعريف)

(٤) في " د " (الموجب)

والتخصيص بالاتفاق ، الا انه لما دل الدليل على وجوب الاغتسال من
الحديث والنفاس أيضا بقي الانحصار فيما وراء ذلك مما يتعلق بالمنى
وصار معناه وجوب جميع الاغتصالات التي تتعلق بقضاء / الشهوة ب(٧٤٨)
منحصر في المنى لا يجب بغيره .

فعلى هذا / (د) (٢١/ب) كان / ينهي ان لا يجب الاغتسال د (٢١/ب)
بالاكسال لعدم الماء ، لكن الماء فيه ثابت تقديرا ، لان الماء يثبت
عيانا مرة وهو ظاهر ، ومرة دلالة . فان التقاء الختانين ، وتسواري
الحشفة لما كان سببا لنزول الماء كان دليلا عليه فاقم مقامه عند تعذر
الوقوف عليه .

كالقوم^{كانهم} اقيم مقام الحدث ، والسفر مقام المشقة . فثبت ان وجوب
الغسل في الاكسال مضاف الى الماء (١) فكان هذا منا قولا بموجب
العلية .

• ولما فائدة التخصيص عندنا فهي : ان يتأمل المستنبطون في علية
النس فيثبتون الحكم بها في غير النصوص من المواضع لينالوا درجة
المجتهدين وثوابهم وهذا لا يحصل اذا ورد النص عاما متناولا للجنس
كذا ذكر الامام شمس الائمة (٢) - رحمه الله - .

(١) في " د " ، " هـ " زيادة (أيضا)

(٢) انظر : أصول السرخمي (٢٥٦ / ١)

[مفهوم الشرط (١) والصفة]

ومنها ما قال الشافعي - رحمه الله - ان الحكم متى علق بشرط
أو اضيف الى معنى يوصف خاص أوجب نفى الحكم عند عدم الشرط
أو الوصف ولهذا لم يحق نكاح الأمة عند فوات الشرط أو الوصف المذكورين
في قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات
فما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات) .

وحاصله انه الحق الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا فسي
منع الحكم دون السبب ، ولذا لك ابطال تعليق الطلاق والعتاق بالملك
وجوز التكبير بالمال قبل الحنث ، لأن الوجوب حاصل بالسبب على أصله
ووجوب الاداء متراخ عنه بالشرط .

والمالي يحتل الفصل بين وجوبه ووجوب ادائه أما البدني
فلا يحتل الفصل فلما تأخر الاداء لم يبق الوجوب .

(١) ليس المراد بالشرط هنا الشرط الشرعي الذي هو قسم السبب والمانع
وانما المراد به الشرط اللغوي وهو : ما علق من الحكم على شئ " بأداة
الشرط مثل " ان " و " اذا " أو ما يقوم مقامهما ما يدل على سببية
الاول وسببية الثاني " .

ولقد عنون جماعة من الأصوليين منهم : " الرازي " في " المحصول "
والآمدي في " الأحكام " لهذه المسألة بقوله : " الحكم المعلق على
شئ بكلمة " ان " .

قوله : ((ومنها)) : أى (١) من الوجوه الفاسدة التى عطا بها
 ((ما قال الشافعي - رحمه الله -)) الى آخره .

لا خلاف أن المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ، ولكن هذا
 المعدوم عندنا هو المعدوم الأصلي الذى كان قبل التعليق .

وعنده (٢) : هو ثابتت بالتعليق .

ففي قوله : ان دخلت الدار فانت طالق عدم الطلاق قبل وجود الشرط
 ولكن بالمعدوم الأصلي الذى كان قبل التعليق واستمرالى زمان وجود
 الشرط . وعنده وهو ثابت بالتعليق مضاف الى عدم الشرط .

(-) انظر: الكوكب الدرى (١٧ ٤) المحصول (٢٠٥ / ٢ / ١) الاحكام
 للأمدى (١٢٦ / ٢) الآيات البينات (٣٠ / ٢) شرح المضد (١٨٠ / ٢)
 المستصفي (٢٠٥ / ٢) مناهج العقول (٢٢٠ / ١) تيسير التحرير
 (١٠٠ / ١) فواتح الرحموت (٤٢١ / ١) القواعد والفوائد (٢٨٨)
 شرح الكوكب المنير (٥٠٥ / ٢) .

(١) زيادة (و) في " د " .

(٢) أى عند الشافعي .

فالشرط يدل على وجود المشروط بالاتفاق وعدمه يدل على انتفائه عند
 الشافعي - رحمه الله - . وعند جميع القائلين بالمفهوم ويسى هذا
 مفهوم الشرط . (١)

- (١) والحاصل أن العلماء اختلفوا في حجية مفهوم الشرط علي قولين :
- الأول : أنه ليس بحجة . بمعنى أن الحكم إذا علق بالشرط فإنه لا يدل
 على ثبوت نقيض الحكم عند انتفاء الشرط . وهو مذهب الحنفية والمالكية
 ونقله القراني عن مالك ، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني ، وعبد الجبار
 وأبو عبد الله البصري وأكثر المعتزلة . وهو ما صححه الغزالي فسي
 " المستصفى " دون " المنخول " واختاره الأمدى في " الأحكام " .
- الثاني : أنه حجة بمعنى أن الحكم إذا علق بشرط فإنه يدل على
 انتفاء الحكم وثبوت نقيضه عند انتفاء الشرط .
- وهو مذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبي الحسن الكرخي
 من الحنفية ، وابن سريج وإمام الحرمين ، وأبو الحسن البصري وغيرهم .
- انظره البرهان (٤٥٢/١) المعتمد (١٥٢/١) المستصفى (٢٠٥/٢)
 المنخول (٢١٥) المحصول (٢٠٥/٢/١) العدد (٤٥٤/٢) شرح
 الكوكب المنير (٥٠٥/٣) المسودة (٣٥١ ، ٣٥٢) الأحكام للأمدى ،
 (١٢٦/٣) شرح تنقيح الفصول (٢٢٠) نهاية السؤل (٣٢٠/١)
 مفتاح الوصول (٩٥) ارشاد الفحول (١٨١) أبرز القواعد الأصولية
 لشيخنا الدكتور / عمر عبد العزيز (٢٢)

[مفهوم الصفة] (١)

وكذا الحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص .

بأن كان الاسم عاما ولكنه قيد بوصف يختص (٢) بالبعض كقوله عليه الصلاة والسلام - : " في الغنم السائمة زكاة " (٣) . فان

(١) لا يراد بالصفة هنا خصوص النعت النحوي ، بل المراد تقييد لفظ يتناول عدة أفراد بلفظ آخر يختص ببعض أفراد ، ليس بشرط ولا غاية ولا عدد . فهي أعم تشمل ما اصطلح عليه النحاة وغيره .

فتشمل النعت : مثل " في الغنم السائمة زكاة " والمضاف مشمل " في سائمة الابل زكاة " وظرف الزمان والمكان مثل حديث " من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع ، الا أن يشترط المبتاع وقوله تعالى : (فاذا اقمتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) والمضاف اليه مثل حديث : " مطل الغني ظلم " والحال كقوله تعالى : (ولا تأكلوها اسرافا ويدا را أن يكبروا) والجوار والمجرور مثل حديث : " لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها " وبدل البعض من الكل مثل قوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) .

انظره " المنهاج " للبيضاوي مع شرحه للاسنوي (٣١٤ / ١) فما بعدها
اللمع (٢٥) تسهيل الوصول للمحلاوي (١٠٩)

(٢) فسي " د " (مختص)

(٣) الحديث بهذا اللفظ ليس بوارد ، كما نبه عليه الحفاظ . قال الزركشي قال ابن الصلاح في " مشكل الوسيط " احسب أن قول الفقهاء " والاصوليين : " في سائمة الغنم الزكاة " اختصار منهم للفصل فسي لفظ الحديث من مقادير الزكاة المختلفة باختلاف النصب " اهـ . . .

اسم الغنم عام في جنسه ، ووصف السوم / مختص ببعضه ، لا بأكمله . (٩/٤٨)

(١)

بخلاف قوله تعالى : (يحكم بها النبيون الذين أسلموا)

فانه وصف يعم النبيين أجمع .

وقوله : - عليه الصلاة والسلام - : " في كل ذات كبد رطبة

أجر " (٢) فان وصف رطوبة الكبد يعم جميع الحيوانات .

(=) وفي معناه ما رواه البخاري وأبو داود والنسائي ، وابن ماجه وغيرهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا وهو الحديث الطويل الذي روى فيه كتاب أبي بكر - رضي الله عنه - وفيه ذكر أحكام الزكاة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه : " وفي صدقة الغنم في سائتها اذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة " لفظ البخاري .

وفي رواية لأبي داود : " وفي سائمة الغنم اذا كانت أربعين ففيها شاة " .

انظره البخاري (١٤٥٤) في " الزكاة " باب (زكاة الابل والغنم) فتح (٣١٧/٣) أبو داود (١٥٦٢) في " الزكاة " (٢١٤/٢) ، والنسائي في الزكاة باب (زكاة الابل) باب (زكاة السائمة) (١٨/٥ - ٢٣) وابن ماجه رقم (١٨٥٠) في (الزكاة) باب (ان أخذ المصدق سنا دون سن) (٥٧٥/١) المعتمر (١٧٠) نصب الراية (٢٣٥/٢) التلخيص الحبير (١٥٠/٢)

(١) سورة المائدة (٤٤)

(٢) متفق عليه : البخاري رقم (٢٣٦٣) في (المساقاة) باب (فضل

سقي الماء) (٤١/٥) وفي (المظالم) باب (الابار التي على

يدل على وجود الحكم عند وجود ذلك الوصف ، وعلى انتفاء الحكم عند
عدم ذلك الوصف عندهم ، كما لو نص عليه . ويسمى هذا مفهوم الصفة (١)
((ولهذا)) : أى ولأن عدم الشرط أو الوصف يوجب عدم الحكم
((لم يجوز)) الشافعي - رحمه الله - ((تكاح الأمة عند فوات الشرط))

(-) الطريق إذا لم يتأد بها ((١١٣ / ٥)) وفى ((الأدب)) باب
(رحمة الناس والبهائم) ((٤٣٨ / ١٠)) .
مسلم : رقم (٢٢٤٤) فى (السلام) باب (فضل سائر البهائم
المحترمة وأطعمها) ((١٢٦١ / ٥))

(١) اعتبر الأصوليون مفهوم الصفة من أهم أنواع مفهوم المخالفة . قال امام
الحرمين الجويني : " لو عبر معبر عن جميع المفاهيم بالصفة لكان ذلك
متجها ، لأن المعدود ، والمحدود موصوفان بعددهما وحدهما
وكذا سائر المفاهيم " اهـ . وقد اتسع مدى الاختلاف بين العلماء فى
حجية مفهوم الصفة ، وأبرز الأقوال فيه أربعة :

الأول : أنه ليس بحجة مطلقا ، وذهب اليه أبو حنيفة وأصحابه والقاضي
أبو بكر الباقلاني من المالكية ، وابن سريج ، والقفال الشافعي والغزالي
فى " المستصفى " والامدى ، والرازي فى " المحصول " و " المنتخب "
ولكنه قال فى " المعالم " : أنه يدل عرفا لا لغة ، ونسبه الرازي للجويني
والصحيح على ما فى البرهان أنه فصل - كما سيأتى - ومن الحنابلة قال به
أبو الحسن التميمي .

ومن المعتزلة : أبو الحسين البصري وعبد الجبار ، ومن أهل اللغة :
الأخفش ، وابن فارس ، وابن جني .

وهو عدم طول الحرة . أو الوصف)) وهو الايمان ((المذكورين فسي

(=) الثاني : انه حجة مطلقا وهو مذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد بن حنبل وأكثر أصحابهم واختاره أبو اسحاق الشيرازي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين وجماعة من أهل اللغة .

الثالث : انه حجة اذا كان الوصف مناسبا للحكم ، كما في " في الغنم السائمة زكاة " فان التقييد بالسؤم — وهو الرعي في الكلا المباح دون إرهاب صاحب الماشية بشمن العلف — يشعر بسهولة الانتفاع وخفسة المونة وهذا يناسب فرض الزكاة .

وليس بحجة اذا انتفت المناسبة بين الوصف والحكم كما لو قيل : " في الغنم البيضا زكاة " .

وهو قول : الغزالي في " المنخول " والجويني في " البرهسان "

الرابع : انه حجة في أحد أحوال ثلاث :

(١) أن يكون الخطاب واردا مورد البيان كما في " الغنم السائمة الزكاة "

(٢) أن يكون الخطاب واردا للتعليم كما في " التحالف عند التخالف والسلفة قائمة .

(٣) أن يكون ماعدا الصفة داخلا تحت الصفة ، كالحكم بالشاهدين فانه

يدل على نفيه عن الشاهد الواحد لانه داخل تحت الشاهدين .

والى هذا ذهب أبو عبد الله البصري .

انظر: البرهان (١ / ٤٥٤ ، ٤٦٦) ، التبصرة (٢١٨) ، المستصفي

(٢ / ١٩٢) المنخول (٢١٥) ، المحصول (١ / ٢٢٦) ، شرح

تنقيح الفصول (٥٤) ، الأحكام للأمدى (١٠٢ / ٣) ----

(١)
 قوله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات)
 أي ومن لم يملك زيادة في المال يملك بها نكاح الحرة (فمن ما ملكت
 إيمانكم من فتياتكم المؤمنات) (٢) : أي فلينكح مملوكة من الأمهات
 السلمات .

والطول : الفضل ، والفتى والفتاة : الشاب والشابة . ويسمى
 العبد والامة : فتى وفتاة ، وإن كانا كبيرين ، لأنهما لا يؤقـرـان

(-) " جمع الجوامع " مع " المحلي " و " البناني " (٢٤٩ / ١) ،
 أصول الجصاص (٢٩١ / ١) المعتمد (١٦١ / ١) ، رفع الحاجب
 (ق ١٦٦ / ب) ، المعتمد على ابن الحاجب (١٧٤ / ٢) والقواعد
 والفوائد لابن اللحام (٢٨٦) أصول السرخسي (٢٥٢ / ١) الكوكب
 المنير (٥٠٠ / ٣) المسودة (٣٥١ ، ٣٦٠) المدة (٤٥٢ / ٢)
 الايات البيئات (٣٦٠ ، ٣٣ / ٢) نهاية السؤل (٣١٩ / ١) التفسير
 والتحبير (١١٥ / ١) تيسير التحرير (١٠٠ / ١) فواتح الرحموت
 (٤١٤ / ١) كشف الاسرار (٢٥٣ / ٢) حاشية العطار على جمع
 الجوامع ، ارشاد الفحول (١٨٠) .

(١) سورة النساء : (٢٥)

(٢) سورة النساء : (٢٥)

توفير / الكبار لرقبها .

ج (٨١)

فأله تعالى لما علق جواز نكاح / الأمة بعدم طول الحرية وقيد ب (١٤٥ / ب)

الفتيات بالمومنات ، أوجب ذلك عدم الجواز عند عدم الشرط الوصف .

فلا يجوز نكاح الأمة وإن كانت مومنة عند وجود طول الحرية لفوات

الشرط . ولا نكاح الأمة الكتابية ، وإن لم يوجد طول الحرية لفوات

الوصف . (١)

ورأيت في بعض النسخ : أن جواز نكاح الأمة عنده (٢) متعلق

بشروط أربعة سوى الشرط المتفق عليه : من عدم الحرية تحتـه

وهي :

عدم طول الحرية ، وكون الأمة مومنة وخشية العنت ، وهو الزنا ، وإن لا

(١) ويقول الشافعية قالت المالكية والحنابلة ، والثوري ، والأوزاعي وإسحاق .

وقالت الحنفية بالجواز مطلقا ، سواء أكانت الأمة مسلمة أم كتابية

وسواء قدر على طول الحرية أم لم يقدره ، خشي العنت أم لم يخش

والمنوع عندهم : هو نكاح الأمة إذا كان تحت حرة .

انظره نهاية المحتاج (٦ / ٢٨١) المذهب (٢ / ٤٤) الشرح الكبير

(٢ / ٢٦٢) المغني لابن قدامة (٦ / ٥٩٦) فما بعدها . فتش

القدير (٣ / ٢٣٤) .

(٢) أي عند الشافعي .

تكون تحته أمة أخرى بنكاح ، أو بملك يمين ، لأن جواز نكاح الأمة عنده
 ضروري / وهي (١) انما تتحقق عند استجماع هذه الشرائط (٢) . هـ (٦/٥٠)
 (٣)
 ولا يلزم عليه أنه لم يعمل بفهم قوله : (المحصنات المؤمنات)
 حتى جعل طول الحرية الكتابية ، مانعا من نكاح الأمة كطول (٤) الحرية
 المؤمنة . وفهمه يقتضي أن لا يكون طول الكتابة مانعا ، إذ لو كان
 مانعا لما كان لقيد الايمان فائدة . (٥)

- (١) أي الضرورة .
 (٢) انظر هذه الشروط في كتاب " الام " (٦/٥)
 (٣) سورة النساء (٢٥)
 (٤) في " هـ " (طول) وهو تحريف
 (٥) لقد أحاط القائلون بحجية مفهوم المخالفة مذهبهم بأطوار من الاحتراس
 والدقة فاشتروا للحجية شروطا ، اذا توفرت اعتبروه طريقا للدلالة
 على الحكم واذا لم تتوفر بأن تخلفت كلها أو واحد منها سقط الاحتجاج
 بفهم المخالفة عندهم من أصله .
 وهذه الشروط تقرب الى حد بعيد وجهات نظر العلماء بعضهم
 من بعض ، كما أن فيها جوابا عن كثير من الاعتراضات الواردة على قول
 القائلين بحجية المفهوم . لذا وردت لو أن المؤلف جمعها في موضع واحد
 ويحبها بحثا وافيا .
 (فمنها) ما أومأ اليه المؤلف وهو : ان لا يكون للقيد الذي قيد به النص

لأنه يقول : العمل بالمفهوم انما يجب ، اذا لم يعارضه دليل

(-) فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت ، وإثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت فان ظهر للقيد فائدة أخرى فلا اعتبار لمفهومه ، ولا يكون حجة .

ومن الفوائد الأخرى كان يكون القيد : -

(١) خرج مخرج الغالب : كقوله تعالى (وريائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن)

ومن ذلك ما اعترض به المؤلف على الشافعي لما لم يأخذ بقيد الايمان في قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم) وذلك لأنه خرج مخرج الغالب فلا اعتبار لمفهومه . كذا قاله النووي في الروضة .

(ب) أول الامتنان : كقوله تعالى (وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا)

(ج) أول للتفجير : كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة .

(د) أول للتفخيم وتأكيد الحال : مثل قوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " .

آخر (١)

(١) (ومنها) ما ذكره المؤلف صريحا واضحا وهو : ان لا يعارضه دليل خاص يدل على حكم المسكوت عنه .

ومن أمثله أيضا كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص^{في} القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى) ولا يقال بعدم قتل الذكربالأنتى لوجود نص خاص يبين حكم قتله بها وهو قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)

(ومنها) أن يذكر القيد مستقلا ، فلو ذكر على وجه التعمية لشيء آخر فلا مفهوم له ، وذلك كقوله تعالى (ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) فان قيد " في المساجد " لا مفهوم لـه ، لأن المساجد تابعة للاعتكاف اذ لا اعتكاف الا فيها فلو اضطر المعتكف الى الخروج لاتباح له المباشرة .

(ومنها) ان لا يكون القيد في المنطوق قد ورد جوابا عن سؤال كقوله صلى الله عليه وسلم : " صلاة الليل مثنى مثنى " . الحديث فان هذا الحديث ورد عن سؤال سائل عن صلاة الليل فلا مفهوم لـه في صلاة النهار .

(ومنها) ان لا يظهر من السياق قصد التعميم ومنه - ما ذكره المؤلف قريبا - قوله تعالى (يحكم بها النبيون الذين أسلموا) وقوله صلى الله عليه وسلم " في كل ذات كبد رطبة أجر " .

انظره البرهان (١ / ٤٧٢) ، الملح (٢٦) الأحكام للامد (٢ / ١٤٤)

وقد عارضه ههنا فان صيانة الحر (١) عن الاسترقاق واجب ما أمكن
 وقد أمكن الصيانة بتكاح الحرة الكتابية مع راية وصف الايمان في الولد
 فانه يتبع خير الأبوين دينا على أن (٢) طول الحرة الكتابية لا يمنع عنده
 في قول كذا في " التهذيب " .

وقال أبو سعيد الاصطخرى (٤) من أصحابه : اذا وجد طول ذمية

(-) المنخول (٢١٨) المحلى على جمع الجوامع " وحاشية البنانسي
 (١/٢٤٥) السوداء (٣٦٢) الايات البيئات (٢/٢٤) مناهج
 الحقول (١/٣١٥) القواعد والفوائد (٢٩٠) مفتاح الاصول (٩٢)
 شرح الكوكب المنير (٣/٤٨٩) تيسير التحرير (١/٩٩) مختصر
 ابن الحاجب مع العضد (٢/١٢٤) فواتح الرحموت (١/٤١٤)
 نشر البنود (١/٩٨) ارشاد الفحول (١٢٩) أبرز القواعد الاصولية
 لشيخنا الدكتور / عمر عبد العزيز (١٤) ، روضة الطالبين (٧/١٢٩)

(١) في " د " (الجز) وهو تحريف .

(٢) - (٣) لفظ (عنده) تقدم في " ج " .

(٤) هو : الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل الاصطخرى
 بكسر الهزة وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الخاء
 المعجمة - نسبة الى " اصطخر - أعيان حصون فارس ومدنها . ولد
 سنة ٢٤٤ هـ وكان من كبار فقهاء الشافعية وأصوليين لهم من المؤلفات
 " كتاب الاقضية " وقد تولى القضاء بسجستان . توفي سنة ٣٢٨ هـ
 انظره : وفيات الاعيان (٢/٧٤ - ٧٥) ، طبقات السبكي (٢/١٩٣)

ولم يجد (١) مؤنة ترضى منه بذلك الطول كان له نكاح الأمية (٢)

قوله ((وحاصله)) : أى حاصل ما قال الشافعي - رحمه الله -

في مسألة المفهوم / ، أو حاصل هذا الكلام (٣) أن الشافعي ١ (٤٨/ب)

- رحمه الله - (٤) الحق الوصف بالشرط في كونه موجبا للمعدم عند

المعدم ، لأن اثر الوصف في المنع كالأثر الشرط . بدليل أن الحكم

يتوقف عليه كما يتوقف على الشرط ، فانه لولا الوصف لثبت الحكم

بمطلق الاسم كما انه لولا الشرط لثبت الحكم في الحال .

الا ترى (٥) أن الطلاق كما يتعلق بدخول الدار في قوله :

" ان دخلت الدار فانت طالق " يتعلق به ، وبالركوب في قوله :

" ان دخلت الدار راكبة فانت طالق " فلما ظهر للوصف اثر المنع

كما ظهر للشرط الحق به .

(١) فسي " د " زيادة (طول) .

(٢) انظره " الروضة للنووي (١٢٩ / ٢) ، المذهب (٤٥ / ٢) (

(٣) عبارة " د " (الامر والشأن) .

(٤) سقطت ممن " ب " .

(٥) فسي " د " (يرى) .

قوله : ((واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون

السبب)) (١)

أثر التعليق في المنع بالافتاق ، لكنه يمنع الحكم عن الثبوت الى زمان وجود الشرط ، ولا يمنع السبب عن الانعقاد عنده (٢) فكان السبب موجودا موجبا للحكم في الحال . لكن التعليق يمنع وجود الحكم الى زمان وجود الشرط فكان عدمه (٣) مضافا الى عدم الشرط .

وعندنا : التعليق يمنع السبب عن الانعقاد على ما سنبينه فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال فيكون عدم الحكم بناء على عدم الاصل الذي كان قبل التعليق ، لا على عدم الشرط . هو (٤) يقول : التعليق يؤثر في الحكم دون السبب . فان من قال لامراته : " انت طالق ان دخلت الدار (٥) " لا يؤثر

(١) انظر هذه المسألة .

تخريج الفروع على الاصول (١٤٨) " سلم الثبوت " مع شرحه " فواتح الرحموت " (٤٢٣ / ١) ، النامي (٥٥ / ١) " المنا " مع " شرحه وحواشيه " (٥٥٣) .

(٢) أي عند الشافعي .

(٣) الضمير في (عدمه) يعود الى (الحكم)

(٤) أي الشافعي .

(٥) فالسبب في المثال " انت طالق " والشرط الداخل عليه هو قوله :

" ان دخلت الدار " والحكم : وقوع الطلاق .

التعليق في قوله / " انت طالق " بمنعه من الوجود ، وانما يؤثر ب (٩ / ٤٦)
 في حكمه بمنعه / من الثبوت فانه لولا التعليق لكان الحكم ثابتا فسي ج (٨٢)
 الحال . (١)

الا ترى (٢) ان قوله : " انت طالق " ثابت مع الشرط كما هو
 ثابت بدون الشرط ، وهو علة تامة بنفسه ، ولكن حكمه لا يثبت لمكان الشرط .
 فتبين : ان اثر التعليق في منع الحكم دون السبب بمنزلة التأجيل
 والاضافة ، ومنزلة شرط الخيار / في البيع فانه يدخل على الحكم دون
 السبب فيوجب انتفاء الحكم قبل وجود الشرط (٣) وهو نظير التعليق الحسي .

(١) انظره " تخریج الفروع على الأصول " (١٤٨)
 (٢) فسي " ب " و " د " (يرى)
 (٣) فعند الشافعي : البيع بشرط الخيار ينعقد سببا لنقل الملك فسي
 الحال ، وانما يظهر تأثير الشرط في تأخير حكم السبب وهو اللازم
 الذي لولا دخول الشرط لثبت .
 وقال أبو حنيفة : لا ينعقد سببا لنقل الملك بل دخول الشرط
 منع سببته في مدة الخيار ، فاذا سقط الخيار وزال الشرط انعقد
 حينئذ سببا .

انظره " المنهاج " مع شرحه " مغنى المحتاج " (٤٨ / ٢) تخریج
 الفروع على الأصول (١٤٩) فتح القدير (٢٩٨ / ٦) فما بعدها

فان تعليق القنديل لا يؤثر في ثقله (١) الذي هو سبب السقوط بالاعدام
وانما يؤثر في حكمه وهو السقوط .

وكذا التقييد بالوصف في معنى الشرط لما بيننا أن الحكم ثابت
بالاسم المطلق لولا الوصف فكان الوصف هو المانع لثبوت الحكم فكان
عدم الحكم مضافا الى عدمه (٢) كما كان مضافا الى عدم الشرط ولو لم
يدل التعليق بالشرط والتخصيص بالوصف على إنتفاء الحكم عند عدمهما
لم تكن (٣) لذكرهما فائدة .

فانه لو استوت العلوفة والسائمة في وجوب الزكاة ، واستوى عدم الطول
ووجوده / في جواز تكاح الامة لم يبق لذكر السائمة ، والتعليق بعدم (٧٤٩)
الطول فائدة . وتخصيص احاد الفقهاء (٤) والبلغاء وتعليقهم
بالشرط بغير فائدة مستترة . تخصيص الشارع وتعليقه أولى .

(١) في " ب " (نقله) وهو تصحيف .

(٢) أى الى عدم الوصف .

(٣) في " ب " (يكن)

(٤) في " ب " (للفقهاء) وهو خطأ .

ألا ترى (١) أن تخصيص غير الشارع وتعليقه يوجب العدم عند العدم .
 فان من قال لغيره : ان دخل عبدى الدار فاعتقه * يفهم منه لغته :
 ولا تعتقه ان لم يدخل الدار ، حتى كان عدم الدخول يمنع جواز الاعتناق
 كما ان وجوده يجوزه .

ومن قال لغيره : اشترلى عبداً اسود يفهم لغة : نفى شراء الأبيض
 فكذا تعليق صاحب الشرع وتخصيصه .

لأن كلام صاحب الشرع وارد على أصاليب اللغة وقواعدها .

قوله : ((ولذلك)) : أى ولأن التعليق يؤثري منع الحكم
 دون السبب ، أبطل الشافعي — رحمه الله — تعليق الطلاق والعتاق
 بالملك . بأن قال لأجنبية : ان تزوجتك فانت طالق * أو قال : ان
 تزوجت امرأة * أو * كلما تزوجت امرأة فهي طالق * أو قال * ان اشتريت
 عبداً فهو حر * أو قال * لعبد الغير : * ان ملكك ، أو (٢) اشتريتك
 فانت حر * كان هذا كله باطلا حتى لا يقع الطلاق والعتاق بهـ—

(١) في " ب " ، " ج " ، " د " (يرى)

(٢) في " ب " زيادة (ان)

الايان بحال • (١)

لان السبب لما كان موجودا عند التعليق لا بد لانه لانه من وجود
 الملك في المحل ، لانه لا ينعقد بدون الملك فيشترط الملك في المحل
 ليتقرر السبب ثم يتأخر الحكم الى وجود الشرط بالتعليق • فسادا
 خلا المحل عن الملك لغا • (٢) كما لو قال لاجنبية : " ان دخلت

(١) ويقول الشافعي قالت الحنابلة أيضا •

وقال أبو حنيفة : (ان تعليق الطلاق بالنكاح ، والعتاق بالملك
 يصح ويقع به الطلاق أو العتاق ، لان التظليق معلق بالشرط
 فلم يكن سببا لوقوع الطلاق ، فلا يشترط لصحته ملك المحلل •
 وفصلت المالكية فقالوا : ان عم المطلق جميع النساء لم يلزمه
 كان قال : " كل امرأة اتزوجها فهي طالق " فلا تطلق امرأة
 تزوجها • وان خصم لزمه كان قال : " كل امرأة اتزوجها من بني
 فلان ، أو بلد كذا فهي طالق "

انظره فتح القدير (١١٤ / ٤ ، ١١٣) البدائع والصنائع (١٠١ / ٣ -

١١٢) الشرح الصغير (٥٥٩ / ٢) القوانين الفقهية (٢٢٢)

مغنى المحتاج (٢٩٢ / ٣) المغنى (١٣٥ / ٧) كشف القناع

(٢٢٦ / ٥) تخریج الفروع على الاصول (١٥٠)

(٢) أى السبب •

الدار فانت طالق * . حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط في الملك لا يقع

شئ * (١)

((وجوز التكفير بالمال قبل الحنث)) بأن اعتق رقبة أو أطعم / ب (٤٦/ب)

عشرة مساكين ، أو كساهم قبل الحنث جازعنده (٢) ، لأن اليمين

(١) واتفق الحنفية والشافعية على عدم وقوع الطلاق في هذه الصورة ،

قالت الحنفية : لأنه في هذه الصورة ليس بالملك ولا أضافه الشئ

الملك أو سببه ولا بد من واحد منهما .

انظر : فتح القدير (١١٩ / ٤) " الكتاب " مع شرحه " الباب "

(٤٦ / ٣) المذهب (١٨ / ٢)

(٢) أي عند الشافعي وهو مذهب المالكية والحنابلة . وقالت المالكية

والحنابلة بالجواز مطلقا سواء كانت الكفارة صوما أو غيره ، وفصلت

الشافعية فأجازوا التقديم في الاعتاق والاطعام والكسوة دون الصوم

ومن روى عنه جواز تقديم الكفارة عمر بن الخطاب وابنه ، وابن عباس

وسلمان الفارسي ، ومسلم بن مخلد - رضي الله عنهم - وبه قال

الحسن ، وابن سيرين ، وربيعه ، والأوزاعي ، والثوري وابن المبارك

واسحاق وغيرهم . وعزاء ابن قدامة لأكثر أهل العلم .

وزهد الحنفية إلى عدم الجواز مطلقا وهو قول للمالكية .

انظره المغني لابن قدامة (٢١٢ / ٨) ، المبسوط (١٤٧ / ٨)

المذهب (١٤١ / ٢) ، القوانين الفقهية (١٦٣) ، تخریج

الفروع على الأصول (٣٦٨)

سبب للكفارة (١) ، ولهذا (٢) تضاف الكفارة اليها . فيقال : كفارة
 اليمين ، الا ان الحنث شرط لوجوب ادائها . فكان / التعليق به ج (٨٣)
 بقوله تعالى (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم) : اى حلقتم وحنثتم ،
 مؤخرا للحكم الى حين / وجوده بمنزلة التأجيل وهو معنى قوله : هـ (١/٥١)
 ((ووجوب الاداء متراخ)) : اى متأخر ((عنه)) : اى من
 السبب ((بالشرط)) : اى بسبب التعليق بالشرط فلا يمنع جواز
 التعجيل ، لان الاداء بعد السبب ، قبل وجوب الاداء جائز كتعجيل
 الزكاة والدين المؤجل وكالتكفير بعد الجرح .
 ((و)) قوله : ((والمالي يحتل الفصل (٤) ، بين وجوبه ووجوب
 ادائه)) : اشارة الى الفرق بين الكفارة بالمال ، وبين الكفارة بالمصوم
 حيث لا يجوز تعجيلها قبل الحنث عنده ، بخلاف الاولى .
 فقال : الواجب المالي قد ينفصل نفس وجوبه عن وجوب ادائه ،
 لان المال يغير الفعل فجاز ان يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب

(١) في " ب " (الكفارة)

(٢) في " ب " (ولهذا)

(٣) (الواو) سقطت من " ج "

(٤) في " د " (الفصل) — بالمعجمة — وهو تصحيف .

الاداء الذى هو الفعل . (١)

١/ لا ترى (٢) أن من اشترى شيئاً الى شهر، يثبت الوجوب بنفسه ١(٤٩/ب)

العقد ولا يثبت وجوب الاداء قبل حلول الاجل . فلا يدل عدم وجوب

الاداء على عدم الوجوب .

ف(١) اما البدني فلا يحتل الفصل (١) : أى بين وجوبه ، وبين

وجوب ادائه . يعنى ليس وجوبه الا وجوب ادائه ، لأن الصلاة ليست

الا امعالا معلومة . وكذا الصوم . فوجوب الصلاة والصوم لا يكون الا

وجوب الاداء فعدم وجوب الاداء فيه يكون عدم أصل الوجوب ضرورة . ولما

تأخر وجوب الاداء الى وجود الشرط بالاجماع ، علم أن أصل الوجوب

منتف قبله فلا يجوز الاداء قبل الوجوب . ولهذا لا يجوز تعجيل الصوم

قبل الشهر ويجوز تعجيل الزكاة قبل الحول . (٢)

(١) ويمكن أن نفرق من وجه آخر ، وهو أن التكفير بالصوم لا يجوز الا عند

تحقق المعجز عن المال وقبل الحنث لا يتحقق المعجز . " ج "

(٢) في " ج " و " د " (يرى)

(٣) انظره المذهب (١٤١ / ٢)

ولنا نقول : ان أقصى درجات الوصف إذا كان مؤثرا ان يكون
 علة للحكم كما في قوله تعالى : الزاني والسارق ولا أثر للعلة في النفسي
 بلا خلاف ولو كان شرطا فالشرط داخل على السبب دون الحكم فنمنعه
 من اتصاله بمحله وبدون الإتيان بالمحل لا ينعقد سببا ولهذا لو حلف
 لا يطلق فعلى الطلاق بالشرط لا يحث مالم يوجد الشرط وهذا بخلاف
 خيار الشرط في البيع لأن الخيار داخل على الحكم دون السبب ولهذا
 لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحث وإذا ثبت ان التعليق تصرف نفسي
 السبب باعداه الى زمان وجود الشرط لا في احكامه صح تعليق الطلاق
 والعتاق بالملك وبطل التكفير بالمال قبل الحث وفرقه بين المالي والبدني
 ساقط لأن حق الله تعالى في المال فعل الاداء والمال الة وانما يقصد عين
 المال في حقوق العباد .

قوله : ((ولنا إن)) (١) أقصى درجات الوصف)) : أي أعلاها
 الى آخره .

معنى هذا الكلام : إنما لانسلم المقدمة الاولى : ان الوصف ملحق

(١) في المتن (ولنا نقول : بأن) .

بالشرط على الاطلاق ، بل الوصف قد يكون بمعنى العلة وهو اعلى
 درجاته ، وقد يكون بمعنى الشرط وقد يكون اتفاقيا وهو ادنى احواله .
 والقسم الاخير لا يوجب العدم عند العدم . بلا خلاف ، لانه
 لما لم يذكر على سبيل الشرط ، كان وجوده وعدمه سواء .

ولهذا لم يجعل الشافعي - رحمه الله - (١) وصف الايمان
 في قوله تعالى (ان ينكح المحصنات المؤمنات) (٢) معتبرا فسي
 شرط الجواز حتى جعل طول الحرية الكتابية مانعا من / جواز نكاح
 الامة ، كطول الحرية المسلمة ، لانه ذكر على سبيل التشريف (٣) ، لا على
 سبيل الشرط . كما في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم
 المؤمنات (٤)) الآية .

فان المسلمة والكتابية في عدم وجوب العدة في الطلاق قبل الدخول
 سواء وان ذكر الحكم في المؤمنات . كذا في " التهذيب " .

(١) سقطت من " ب "

(٢) سورة النساء (٢٥)

(٣) وقال النووي : انه خرج مخرج الغالب . روضة الطالبين (١٢٩ / ٢)

(٤) سورة الاحزاب (٤٩) والاية : (يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم

المؤمنات ثم طلقتهن من قبل ان تسوهن فما لكم عليهن من عدة

تعتدون بها فمتعهن وسرحوهن سراحا جميلا .

وكذا اذا كان الوصف بمعنى العلة بأن كان مؤثرا في الحكم كما
 في قوله تعالى (والزاني) (١) (والسارق) (٢) . فان وصف
 الزنا هو المؤثر في وجوب الجلد / ووصف السرقة هو المؤثر في ب (٧٤٢)
 وجوب القطع ، لان الحكم / متى رتب على اسم مشتق كان مأخوذ
 اشتقاقه علة للحكم على ما عرف لا يدل عدمه على عدم الحكم ايضا ، لان
 عدم العلة ، لا يدل على عدم الحكم بلا خلاف / اذا لم يثبت اختصاصه ج (٨٤)
 بهـ

فكذا عدم الوصف الذي هو بمعنى العلة لا يدل على عدم الحكم
 اذا لم يثبت اختصاصه به .

((وان (٢) كان شرطا)) : اي ان (٤) كان الوصف في

- (١) سورة النور (٢) والآية : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
 مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله
 واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين .
- (٢) سورة المائدة (٣٨) والآية : (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .

(٣) في المتن (اذا)

(٤) في " ب " (اذا)

معنى الشرط وطبقا به فعدمه لا يدل على عدم الحكم عندنا أيضا ،
 لأن عدم الشرط لا يدل على عدم الحكم • فكذا عدم الوصف الملحق به ،
 وذلك لأن تأثير التعليق في منع السبب عندنا لاني حكمه قصدا ،
 لأن التعليق دخل في السبب وهو قوله : " أنت طالق " مثلا
 لأنه هو المذكور دون غيره •

فاذا قال : ان دخلت الدار فأنت طالق • فقد علقه بهذا
 الشرط ، وقصد / التطبيق عند دخول الدار لاني الحال فلم يكن (١/٥٠)٩
 السبب موجودا قبل وجود الشرط • فكان عدم الحكم لعدم سببه
 لا لمنع التعليق اياه قصدا •

يوضحه : أنه جعل قوله " أنت طالق " ، جزاء (١) لدخول
 الدار ، والجزاء عند أهل اللغة متعلق بوجوده بوجود الشرط •

فان من قال لغيره : " ان تكرمني أكرمك " كان معلقا إكرامه
 بإكرام صاحبه اياه ، فكان إكرامه معدوما قبل إكرام صاحبه اياه •
 فكذلك ههنا : لما جعل التطبيق جزاء دخول الدار ، كان
 التطبيق معدوما قبل وجود الشرط ، فكان عدم وقوع الطلاق ، لعدم
 التطبيق ، لعدم الشرط •

ولامعنى لقولهم : انت طالق * قد صار موجودا ، فلا وجه الى جعله
معدوما بالتعليق فنجعل التعليق مانعا لحكمه : وهو وقوع الطلاق
كشرط الخيار في البيع .

لانا لانجعل قوله * انت طالق * معدوما ، ولكن نجعل التعليق
مانعا من وصوله الى المحل ، وذلك مانع من انعقاده علة ، لان العلة
الشروطية لاتصير علة قبل وصولها الى محلها كما لاتصير علة قبل تمامها .
الأتري (١) : ان شرط البيع (٢) كما لا يكون علة لعدم تمام
الركن ، لا يكون بيع الحرسبيا أيضا لعدم اضافته الى المحل كما
لا يكون قوله * انت * سببا للطلاق قبل قوله : * طالق * .
فكذا اذا اضيف * انت طالق * الى ميتة ، أو بهيمة ، أو اجنبية
لا يكون سببا لعدم المحل .

ولما دخل التعليق على قوله * انت طالق * منعه من الوصول الى
المحل كتعليق التنديل يمنع وصوله الى الارض .
واذا لم يتصل بالمحل (٣) لم يصر قوله * انت طالق * علة .

(١) في * د * (يرى)

(٢) شطرا البيع الايجاب والقبول .

(٣) في * ج * و * د * (الى المحل)

وكان ينبغي أن يلغوا [لما لم] (١) يتصل بالمحل كقوله لاجنبية^(٢)

"انت طالق" إلا أن وصوله إلى المحل لما كان مرجوا بوجود الشرط

وانحلال التعليق جعلناه كلاما صحيحا له عرضية أن يصير سببا كشرط^(٣)

البيع له عرضية أن يصير سببا بوجود الشرط الآخر في المجلس حتى

لو علقه بشرط لا يرجى وجوده / ولا يمكن الوقوف عليه لغا أيضا كما هـ (٦٥٢)

لو قال : " انت طالق " ان شاء الله .

ونظيره من الحسيات : الرمي فان نفسه ليس يقتل ولكنه بعرض

أن يصير قتلا اذا اتصل السهم بالمحل / واذا حال (٤) بينه ب (٤٧/ب)

وسين (٥) الرمي إليه (٦) ترس منع الرمي من انعقاده علة للقتل (٧)

لا أنه منع القتل مع وجود سببه .

(١) مطبوعة في " ج " .

(٢) في " ج " (لقوله) وهو تحريف .

(٣) في " د " (كشرط) وهو تحريف

(٤) في " هـ " (جال) وهو تصحيف

(٥) في " ب " و " د " زيادة (المحل)

(٦) (إليه) سقطت من " ج "

(٧) في " ج " (للقتل) .

/ فكذا التعليق بالشرط في الشرعيات ، وتبين بهذا أن المعلق ج (٨٥)
 بالشرط يصير كالمنجز عند وجود الشرط فان الشرط اذا وجد ارتفع
 التعليق فصار ذلك الكلام تنجيذا في هذه الحالة .

فان قيل (١) : اذا قال العاقل لامرأته : * ان دخلت الدار ،
 فانت طالق * ثم جن فدخلت الدار تطلق ، ولو نجز في هذه الحالة
 لا يفسح .

قلنا : انما يصير ذلك / الكلام المعلق تنجيذا عند وجود ج (٥٠ / ب)
 الشرط وذلك الكلام كان صحيحا منه ، والتنجز انما لا يصح من المجنون
 لعدم اعتبار كلامه شرعا فاذا كان هذا تنجيذا بكلام صحيح شرعا
 عمل في حقه أيضا ، واذا ثبت أنه بمنزلة التنجز يراعى للوقوع وجود
 المحل عند وجود الشرط .

فالحاصل : ان التكلم من الحالف يوجد عند التعليق فتراعى (٢)
 اهلية التكلم في ذلك الوقت والوصول الى المحل / عند وجود الشرط د (٢٢ / ٩)
 فيراعى وجود المحل في ذلك الوقت . كذا في شرح الجامع لشمس الائمة
 — رحمه الله —

(١) في " هـ " (قلت)

(٢) في " ب " ، " هـ " (فيراعى)

قوله : ((ولهذا)) : أى ولأن المعلق (١) لا ينعقد سببا (٢)

حالة التعليق : لو حلف لا يطلق بأن قال : " والله لا أطلق امرأتي " أو قال : " ان طلقت امرأتي فعبدى حر " ثم قال لها : " ان دخلت الدار فانت طالق " لا يحنث في اليمين الأولى (٣) قبل وجود الشرط في اليمين الثانية ، لأن قوله : " انت طالق " لما لم ينعقد سببا لم يوجد شرط الحنث وهو التطبيق في اليمين الأولى . (٤)

وهو مذهب الشافعي أيضا فقد ذكرني " الوجيز " و " التهذيب " و " الملخص " اذا قال : " ان طلقتك فانت طالق " ثم قال لها : " ان دخلت الدار فانت طالق " لم يقع شيء (٥) لأنه ليس بتطبيق . فيكون هذا استدلالا بما هو مجمع عليه والزاما به على الخصم .

قوله : ((وهذا)) : أى دخول الشرط في الطلاق والعتاق واخواتها ، بخلاف [شرط الخيار] (٦) في البيع حيث جعل شرط

(١) في " ب " زيادة (بالشرط)

(٢) في " ج " زيادة (لـ)

(٣) في " ب " (الأول)

(٤) في " ج " (الأول)

(٥) انظره الوجيز (٦٥ / ٢) ، الروضة للنووي (١٢٩ / ٨) ، مختصر من

قواعد العلائي وكلام الاسنوي (٤٩٤ / ٢)

(٦) في " د " (خيار الشرط)

- الخيار داخل على الحكم دون السبب وهو البيع ، لأن البيع لا يحتل
الخطر ، لأنه من قبيل الاثباتات وهي لا تحتل الخطر ، لأنه يسود
الى القمار الذي هو حرام . وفي جملة متعلقات بالشرط خطر تمام فكان
القياس ان لا يجوز البيع مع شرط الخيار كما لا يجوز مع سائر الشروط . (١)
ولهذا نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بيع وشروط (٢)
الا ان الشرع جوز ذلك ضرورة دفع الغبن فكان نظير اكل الميتة

- (١) انظره فتح القدير (٢٩٨/٦) فما بعده .
(٢) رواه الطبراني في " الأوسط " وابن حزم في " المحلى " والحاكم
في " معرفة علوم الحديث " في النوع التاسع والعشرين
من طريق عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة حدثني عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه
نهى عن بيع وشروط . . أورده في قصة .
والحديث لا يخلو من مقال .
انظره " مجمع الزوائد (٨٥ / ٦) معرفة علوم الحديث (١٢٨)
المحلى (٤١٥ / ٨) الدراية (١٥١ / ٢) ، نصب الراية
(١٨ / ٤) .

حالة المصلحة (١) ، فيقدر بقدر الضرورة وهي تندفع بجعله (٢)
 داخل على الحكم (٣) دون السبب ، لأنه [لوجعل داخل على
 السبب (٤) لتعلق حكمه أيضا بضرورة استحالة ثبوت الحكم قبل
 السبب] (٥) ، ولوجعل داخل على الحكم لانهقد (٦) السبب في

(١) المصلحة : المجاعة ، وهو مصدر مثل * المغضبة يقال : خصه
 ومغضه ، وخص الشخص خصا فهو غميم : اذا جاع مثل
 قرب قريبا فهو قريب . ومنه قوله تعالى : (فمن اضطر في
 مغبة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم)

الصالح (١٠٣٨ / ٣) ، الصالح المنير (٢١٨ / ١)
 تفسير القرطبي (٦٤ / ٦) ، فتح القدير
 - للشوكاني - (١١ / ٢)

- (٢) أي خيار الشرط .
- (٣) والحكم هنا هو الطلوك .
- (٤) وهو البيع .
- (٥) ما بين المعقوفتين مقط من * هـ .
- (٦) في دج . (يعتقد) وهو خطأ أصل بالمعنى

الحال ولم يتعلق (١) بالشرط الا ان حكمه / يتأخر عنه (٢) والحكم هـ (٥٢/ب)
 مما يحتل التأخر عن السبب فكان جعله داخلا على الحكم اولى
 تقيلا للخطر مع حصول المقصود ، وهو تدارك الخبن .

فاما الطلاق والعتاق ونحوهما فيحتل التعليق بالشرطه فوجب

ان يجعل الشرط داخلا على اصل السبب . ان لو جعل / داخلا (٣) جـ (٨٦)
 على الحكم كان تعليقا من وجه دون وجب ————— .

والاصل / (ب) (٩/٤٥) هـ و/ الكمال في كل شيء اذ النقصان (٩/٥١)
 بالموارض وقد عدم العارض (٤) ههنا فوجب القول بكسالة التعليق .
 وقيل : في الفرق بين شرط الخيار وسائر التعليقات : ان ثبوت
 الشرط في البيع بكلمة " على ان " اذ هي المستعملة فيه . فيقال :

- (١) في " جـ " (يعقد)
- (٢) أي عن السبب .
- (٣) في " جـ " (دلالا) وهو خطأ واضح .
- (٤) في " جـ " و " هـ " (الموارض) .

"بعثك على ائسى بالخيار " أو " على ائسى
 بالخيار " . وهذه الكلمة وان كانت للشرط
 لكن عليها على خلاف عمل (١) كلمة
 التعليق . فانك إذا قلت : " ائورك إن فورتنى " .
 كنت معلقا زيارتك بزيارة صاحبك . وإذا قلت :
 " ائورك على أن تزورنى " كنت معلقا بزيارة
 صاحبك بزيارتك وتكون زيارتك سابقة على زيارته .
 على هذا إجماع أهل اللغة وإذا كان كذلك
 لا توجب هذه الكلمة تعليق نفس البيع بهذا الشرط
 بل توجب تعليق الخيار بالبيع وثبوته به فينعقد
 البيع سابقا ثم يثبت الخيار ، وإذا ثبت الخيار
 امتنع اللزوم . وثبوت الحكم وهو الملك ، لأن
 نلك حكم الخيار في الشرع .

(١) ساقطة من " ج " .

(ولهذا) ، أى ولأن (١) شرط الخيار داخل على الحكم
دون السبب ، (لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحنث) ،
لأن البيع قد تحقق لما لم يمنعه شرط الخيار عن الانعقاد ،
وينبغي أن يكون هذا بالاتفاق (٢) أيضا ، لأن الشرط لما كان
داخلا على الحكم دون السبب في غير البيع عنده (٣) كان داخلا
على الحكم في البيع بالطريق الأولى .

-
- (١) في " ب " و " هـ " زيادة (في الشرع)
(٢) وخالف أبو يوسف فقال لا يحنث ، لأنه يرى أن وجود شرط
الخيار يمنع نقل الملكية فأشبهه حالة وجود الإيجاب فقط من أحد
المتعاقدين دون القبول .

انظره

- بدائع الصنائع (٨٣ / ٣) ، تحفة الفقهاء للسمرقندي
(٢ / ٢٥٠) " المجموع " شرح " المذهب " (١ / ٢٠٠)
المغنى لابن قدامة (٨ / ٢٢١) .
(٣) أى عند الشافعي

واليه اشير في " الوسيط " للغزالي - رحمه الله - (١) حيث
 قيل فيه : الثابت بشرط الخيار جواز العقد واستحقاق الفسخ،
 ولا يؤثر في تأخير الملك في قول ، بل يثبت الملك للمشتري . والأصح :
 أن الملك موقوف ان كان الخيار لهما ، وان كان (٢) لأحدهما
 فالملك لمن له الخيار . (٣)

- (١) ساقطة من (ب)
 (٢) في " ب " زيادة (الخيار)
 (٣) بل نص الشافعي - رحمه الله - على ذلك في " الأم " في باب
 " زكاة الفطر " فقال : " وهكذا لو باع عبدا بالخيار فأهمل
 شوال قبل أن يختار انفاذ البيع ، ثم انفذه كانت زكاة الفطر على
 المشتري ، لأنه ملكه بالعقد الأول ، وان كان الخيار للمشتري
 وقت زكاة الفطر ، فان اختاره فهو على المشتري وان رده فهو
 على البائع .

انظر :

" الأم " للشافعي (٦٢ / ٢) .

واذا (١) ثبت ان مذهبه (٢) في المسألتين مثل مذهبننا فقد

صح الفرق وتم الالتزام .

قوله : ((واذا ثبت ان التعليق)) بالشرط ((تصرفني

السبب باعدام (٣))) السبب قصدا ((الى زمان وجود الشرط

لا في احكام)) السبب قصدا ، كما قال الشافعي - رحمه الله -

((صح تعليق الطلاق والمعتاق بالملك)) ، لان التعليق قبل

وجود الشرط يمين (٤) ، ومحل الالتزام باليمين الذمة ، وهي

موجودة . فلما الملك في المحل فانما يشترط لايجاب الطلاق

والمعتاق .

وهذا الكلام ليس بايجاب لما بيننا . فلا يشترط الملك في الحال

الا انه بعرض ان يصير ايجابا فان تيقنا بوجود الملك في المحل حين

(١) في " ب " (ان)

(٢) أي مذهب الشافعي

(٣) في " ج " (بانعدام) وفي المتن (باعدامه) .

(٤) وتعليق الطلاق بأمر يدل على معنى الشرط يسمى يميناً عند الحنفية

وهو في الحقيقة شرط وجزء (وسى يميناً تجوزاً) .

انظر :

" الهداية " مع " فتح القدير " و " العناية " (١١٤ / ٤)

يصير ايجابا بوصوله الى المحل صححنا التعليق باعتباره ، وان لم
نتيقن بذلك بأن كان الشرط مما لا اثر / له في اثبات الملك فسي
المحل ، شرطنا الملك في الحال ليصير كلامه ايجابا عند وجود
الشرط باعتباره الظاهر ، وهو : أن ما علم ثبوته فالأصل بقاؤه
ولكن هذا [الظاهر دون] (١) الملك / الذي يتيقن به عند وجود
الشرط فصحة التعليق باعتباره ذلك الملك دليل على صحته باعتباره
هذا الملك بالطريق الأولى .

ويطل التكفير بالحال قبل الحنث / كالتكفير بالصوم ، لأن اليمين (ج) ٨٧
سبب الوجوب ، بشرط الحنث والتقدير : ان حنثت فعلي كفارة (٢)
بتلك اليمين فمنع التعليق به / اليمين عن صيرورتها سببا
للكفارة / في الحال ، ولكنها بعرضية أن تصير سببا فصحت (ب) ٤٨ / ب
الإضافة إليها ، فقبل أن تصير سببا بالحنث لا يتصور الأداء كما
لا يتصور قبل اليمين وكما لا يتصور تعجيل الصوم قبل الحنث .

(١) ما بين المعقوفتين مطبوس من " ١ " .

(٢) في " ب " (الفارة) وهو تحريف .

والدليل على أن اليمين ليست بسبب للكفارة في الحال ،
 أن أدنى درجات السبب أن يكون مفضيا إلى الحكم
 واليمين شرعت موجبة للبر ، مانعة من الحنث الذي هو ضده ،
 فيستحيل أن يكون طريقا إلى الكفارة التي بنيت على الحنث .
 إلا أنها (١) لما احتلت أن تصير سببا بعد الحنث
 بطريق الانقلاب (٢) ، أضيفت الكفارة إليها توسعا ، لا أنها
 سبب للكفارة في الحال حقيقة .

وهذا بخلاف تعجيل الزكاة ، لأن السبب وهو : ملك النصاب ،
 متحقق في أول الحول ، إلا أن وجوب الأداء تأخر إلى صيرورته
 حوليا . ومتى تم الحول يستند هذا الوصف إلى أول الحول ، فيظهر
 أن الأداء وقع بعد تمام السبب .

فأما فيما نحن فيه (٤) فالسببية ((تثبت)) (٥) مقتضرة

(١) أي اليمين .

(٢) لأن الانقلاب : صيرورة الشيء الذي ليس بسبب سببا
 " هـ "

(٣) أي النصاب .

(٤) الضمير في (فيه) يعود إلى " ما " وهي عبارة عن كفارة اليمين .

(٥) في " د " (تثبت) .

على الحال (١) فيكون الأداء قبل السبب من كل وجهه .
 (٢)
 (و) بخلاف التأجيل ، لأن الأجل لا يمنع السبب عن الانعقاد
 لأنه لا يمنع عن اتصاله بمحله ، بل يؤخر وجوب الأداء الى حين
 المحل لاغير فيجوز الأداء قبل حلوله (٣) لتحقق السبب ونفس
 الوجوب .

وبما ذكرنا تبين الفرق بين التعليق والاضافة فان الغرض من
 التعليق في مثل قوله : " ان دخلت الدار فانت طالق " أو " انت
 حمر " لما كان الامتناع عن مباشرة الشرط وهدم نزول الجزاء
 كما أن الغرض من اليمين بالله تعالى حصول البر وهدم الحنث لايجوز
 أن يكون المعلق مفضيا الى الحكم قبل وجود الشرط ، لأنه يؤدي الى
 خلاف موضوع التعليق فلا يكون سببا . والمقصود من الاضافة في مثل

(١) أي حال الحنث .

(٢) الواو سقطت من " جـ "

(٣) فهي " د " (الحلول)

قوله : " امت طالق غدا " أو " امت حريم الجمعة " لما كان
 ثبوت الحكم في ذلك الوقت وذكره / لتعيين زمان الوقوع لا للمنوع هـ (٥٣/ب)
 لاتنافي (١) الاضافة انعقاد السبب بل تحققه . فلذلك قلنا :
 اذا (٢) قال " لله علي ان اصدق بدرهم غدا " فعجله يجوز .
 ولو قال : " ان فعلت كذا فعلي ان اصدق بدرهم " فاداه قبل
 الفعل المحلوف عليه لا يجوز ، لتحقيق السبب في الفصل الاول / وهدمه ١ (١/٥٢)
 في الثاني .

ولا يلزم على ما ذكرنا عدم جواز تطبيق التدبير مع ان التدبير

تعليق العتق بالموت . (٣)

ولو كان التعليق مانعا للسبب من الانعقاد ، لجاز تطبيقه كما فسي
 التعليق بغيره من الشروط .

(١) في " ج " (ينافي)

(٢) في " هـ " زيادة (اذا) وقد زادها النسخ —————

(٣) ما ذكره المؤلف هو تعريف " التدبير " اصطلاحاً .

١ ما لغة : فلأخوذ من " الدبر " أى الظهر ، وفي التنزيل :

(ويولون الدبر) . ودبر الأمر : آخره ، وسى العتق بعدد

الموت " تدبيراً " ، لأنه اعتاق في دبر الحياة : أى آخرها

ونهايتها . ومنه حديث البخارى رقم (٢٠٣٤) وسلم (١٩٧)

عن جابر بن عبد الله — رضي الله عنهما — أن رجلاً أعتق غلاماً

له من دبر فاحتاج فلأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

" من يشتريه مني " فاشتراه نعيم بن عبد الله .

لأننا نقول المانع من السببية (١) في سائر التعليقات قائم قبل وجود الشرط ، لأنه يمين واليمين مانعة والمنع هو المقصود .
 فلما (٢) هذا التعليق فليس للمنع بل المقصود منه ثبوت الحكم وحكمه حكم التجيز ، لأن الجزاء متعلق بما هو كائن لا محالصة
 ١ لأن الحكم تأخر لحق المولى فلا يمتنع السبب عن الانعقاد / واخذ ب(١/٤٩)
 حكم الخلافة لتضمنه معنى الوصية على ما عرف ولأن الأصل هو تأخير السببية الى زمان وجود الشرط كما بينا ، إلا أنه لا يمكن ههنا ، لأن زمان وجود الشرط زمان بطلان الاهلية بالكلية فكان جعله سبباً في الحال أولى . اليه أشير في " الهداية "

/ قوله : ((وفرقه)) : أي فرق الشافعي - رحمه الله - ج (٨٨)
 ((بين المالي والبدني ساقط)) أي ساقط اعتباره فان وجوب الاداء

(-) انظر: النهاية (١٨ / ٢) ، الصحاح (٦٥٣ / ٢) ، المنسوب (٢٨٠ / ١) المطلق (٣١٥) شرح مفردات الامام أحمد (٤٨٣)

(١) في " د " (السبب) .

(٢) في " د " (وأما) .

بعد تمام السبب قد ينفصل عن نفس الوجوب في البدني أيضا .
 فان المسافر اذا صام في رمضان جاز بالاتفاق وان تأخر
 وجوب الاداء الى ما بعد الاقامة بالاجماع لحصول أصل الوجوب
 بالسبب . (٢)

وهذا لأن الواجب لله تعالى على العبد هو الفعل في جميع
 الحقوق لحصول الابتلاء به .

وانما المال ومنافع البدن آلتان يتأدى بهما الواجب فكما ان
 الاداء في البدني المعلق (٣) بالشرط لا يجوز قبل وجود الشرط
 لعدم تمام السبب فكذا (٤) في المالي .

بخلاف حقوق العباد فان الواجب للعبد مال لا فعل ، لأن المقصود
 حصول ما ينتفع به العبد او يندفع به الخسران . وذلك بالمسـال

- (١) انظره " الهداية " مع شرحها فتح القدير (٢١ / ٥) فما بعدها .
 (٢) وهو شهود الشـهر .
 (٣) في " د " (معلق)
 (٤) في " د " (فكذلك) .

دون الفعل ، ولهذا اذا ظفر بجنس حقه واخذه تم الاستيفاء
ويؤخذ من التركة بدون الوصية وان عدم الفعل ، وانما يجنب
الفعل بطريق التبع .

وفي الاجمير المشترك وجوب الفعل بطريق التبع والمستحق هو
ما يحصل بالفعل وهو صيرورة الثوب مخيطا او مقصودا مثلا .

فاما حقوق الله تعالى فواجبة بطريق العبادة / ونفس المال هـ (٩/٥٤)
ليست بعبادة . انما العبادة فعل يباشره العبد بخلاف هـ
النفس لا بتفاه مرضات الله تعالى باذنه فكان المال آلة للاداء مثل
البدن من غير فرق . ولهذا لا يؤخذ الواجب العالي من التركة
بلا وصية (١) لفوات المقصود وهو الفعل .

(١) في " ج " زيادة (مثل الزكاة والكفارة)

وبالوصية : يخرج من الثلث لامن رأس المال : وهو ايضا قسول
الشعبي والنخعي ، وابن سيرين ، وحمام بن سليمان ، والثوري ،
وغيرهم .

وقالت الشافعية ، والحنابلة : يؤخذ من رأس المال مطلقا سواء
أوصى بها اولم يوص . وهو قول عطاء ، والحسن ، والزهرى وقتادة
وابن صوري ، وابن المنذر ، واسحاق وغيرهم .

ولا يقال : لو كان الفعل هو المقصود لم يتبادر بالناشب

كالصلاة .

لأننا نقول : المقصود وهو حصول المشقة بقطع طائفة من المال

يحصل (١) بالنائب ، والائابة فعل منه فاكفى به عند حصول

المقصود .

بخلاف الصلاة ، لأن المقصود وهو اتعاب النفس بالقيام للخدمة

(=) انظر : تبين الحقائق (٨٣ / ٢ - ٨٥) الدر المختار (٣٢٦ / ٨)

الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١٠ / ٢) " الفروق " للقرافي

(٢٠٥ / ٢) معنى المحتاج (٤٦٢ / ١) " المجموع شرح المذهب

(٢٥٠ / ٦ ، ٧٢ / ٧) القواعد في الفقه الاسلامي لابن رجب

(٣١٨) المعنى لابن قدامة (٦٨٣ / ٢ ، ٢٤١ / ٣) تخریج

الفروع على الأصول (١٤٠) فما بعدها .

(١) مطبوعة في " ٩ " .

لا يحصل بالنائب فلم يتاد بفعله / وعلى هذا الأصل جوزنا (١) نكاح ٩ (٥٢/ب)
 الأمة حال طول الحرية ، لأنه تعالى أباح نكاح الأمة حال عدم
 الطول بقوله جل ذكره (ومن لم يستطع منكم طولا) (٢) الآية
 لأنه لم يحرم حال وجوده بل لم يذكره ، والتعليق بالشرط لا يوجب
 نفي الحكم قبل وجوده فنحصل الحل ثابتا قبل وجود الشرط بالآيات
 الموجبة للحل . (٣)

/ فان قيل : لا خلاف ان الحكم المتعلق (٤) بالشرط يثبت عند (٥/٣٤)
 وجود الشرط واذا كان الحكم ثابتا ههنا قبل وجود الشرط فكيف يتصور
 ثبوته عند وجود الشرط ، ان [لايجوز] (٥) ان يكون الحكم الواحد

(١) في " د " (جواز)

(٢) سورة النساء (٢٥)

(٣) يشير المؤلف الى عموم قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء

مثنى وثلاث ورباع . الآية . (النساء : ٣)

وقوله جل ذكره (واحل لكم ما وراء ذلكم) (النساء : ٢٤)

(٤) في " ب " و " د " (المعلق)

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

ثابتا في الحال ومتعلقا بشرط منتظر .

قلنا : حل الوطء ليس بثابت قبل النكاح ، ولكنه متعلق بالنكاح

في الايات التي ليس فيها هذا الشرط . (١) الزائد ، ومتعلق به

وبهذا الشرط في هذه الاية / وانما يتحقق ما ادعى (٢) من التضاد ب(٤٩/ب)

فيما هو موجود ، فاما فيما هو متعلق فلا ، لانه يجوز ان يكون الحكم

متعلقا بشرط وذلك الحكم متعلقا (٣) بشرط اخر قبله او بعده .

الا ترى (٤) : ان من قال لعبد / " اذا جاء يوم الخميس فانت حر " (٨٩)

حر " ثم قال : " اذا جاء يوم الجمعة فانت حر " كان الثاني صحيحا

وان كان مجيء الجمعة بعد يوم الخميس . حتى لو اخرجته عن ملكه

فجاء يوم الخميس ثم اعاده الى ملكه فجاء يوم الجمعة يعتق باعتباره

التعليق الثاني .

(١) وهو عدم طول الحرية .

(٢) أي الشئانفي .

(٣) فسي " د " (متعلق)

(٤) فسي " د " (يرى)

فان قيل : مع هذا لا يجوز ان يكون الشيء الواحد كمال
 الشرط لاثبات حكم وهو بعض الشرط لاثبات ذلك الحكم ايضا .
 وما قلتم يؤدى الى هذا . فان عقد النكاح كمال الشرط في سائر
 الآيات ، وهو بعض الشرط في هذه الآية اذا قلتم بان الحكم يثبت
 ابتداء عند وجود هذا الشرط .

قلنا : انما لا يجوز هذا بنى واحد ، فاما (١) بنصين
 فهو جائز .

الا ترى (٢) انه لو قال لعبد : " انت حران اكلت " ثم

قال له : " انت حران اكلت وشربت صح كل واحد منهما ويكون الاكل
 كمال الشرط . بالتعليق الاول ، وبعض الشرط في التعليق / (٣)

الثاني حتى لو باعه فاكل في غير ملكه ثم اشتراه فشرب انه يعتق لتسام
 الشرط في التعليق الثاني وهو ملكه .

فان قيل : اى فائدة في تعليق الجواز بهذا الشرط اذا كان

يجوز بدونه ؟

(١) في " د " (واما)

(٢) في " د " (يرى)

(٣) في " د " (بالتعليق)

قلنا : فائدته : كراهة نكاح الأمة حال طول الحرية فان نكاح
 الأمة وان جاز عندنا حال الطول ، لكن المستحب لمن
 قدر على تزوج الحرة ، ان لا يتزوج الأمة ويكره له ذلك اذا تزوجها (١)
 وهو شرط خرج على وفاق العادة كقوله تعالى : (فكاتبوهم
 ان علمتم فيهم خيرا) (٢)

(فليس عليكم جناح ان تنصروا من الصلاة ان خفتن) (٣) (وريائكم)

(١) انظر : المبسوط (١٠٨/٥ - ١١٠) .

(٢) سورة النور (٣٣)

(٣) سورة النساء (١٠١)

ولم يعتبر الفهم المخالف في الآية وذلك لوجود دليل خاص
 يدل على حكم السكوت عنه . وبين ان رخصة القصر عامة في
 حالتي الخوف والأمن .
 فقد ورد ان يعلى بن أمية توقف في هذه الآية ، فقال عمر
 ابن الخطاب - رضي الله عنه - كيف تنصرون قد آمننا ؟ والله يقول
 (واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تنصروا من الصلاة
 ان خفتن ان يفتكم الذين كفروا) فقال عمر : عجبت مما عجبت
 منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " صدقة تصدق
 الله بها عليكم فاقبلوا صدقته " .

....

اللاتي في حجوركم (١)

وذلك لأن الرجل لا يتزوج بالامة في العادات الا عند المعجز

عن نكاح / الحرة ، ويستتفك عن ذلك ، فأخرج الله تعالى هذا (١/٥٣)

الكلام على وفاق العادة . كذا في الطريقة للامام فخر الدين

البغوي^(٢) - رحمه الله -

..... ❦
..... ❦
..... ❦

(-) مسلم رقم (٦٨٦) في (صلاة المسافرين) باب (صلاة

المسافرين وقصرها) (٤٢٨ / ١) وأبو داود رقم (١١٩٩)

في (الصلاة) باب (صلاة المسافر) (٢ / ٢) والنسائي

في (الصلاة) باب (تقصير الصلاة في السفر) (١١٦ / ٣)

والترمذي رقم (٣٠٣٢) في (التقصير) باب (ومن سورة النساء)

(١) سورة النساء (٢٤) .

(٢) لم أعمد على ترجمة له

[المطلق والمقيد] *

ومن هذا الجملة : ما قال الشافعي رحمه الله ان المطلق محمول على المقيد وان كانا في حادثتين مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لأن قيد الايمان زيادة وصف يجرى مجرى الشرط فيوجب نفي الحكم عند عدمه في المنصوص عليه ، وفي نظيره من الكفارات لانها جنس واحد .

وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وان كانا في حادثة واحدة بعد ان يكونا في حكمين ، لا مكان العمل بهما .

قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد فيمن قرب التي ظاهر منها فسي خلال الصوم ليلا عامدا او نهارا ناسيا انه يستأنف . ولو قربها في خلال الاطعام لم يستأنف لأن شرط الاخلاء عن المسيس من ضرورة شرط التقديم على المسيس وذلك منصوص عليه في الاحتاق والصيام دون الاطعام .

XXXXXXXX

XXXXXXXX

XXXXXXXX

XXXXXXXX

قوله : ((ومنها)) وفي بعض النسخ (١) ((ومن هذه الجملة))
 أى من الوجوه الفاسدة ما قال الشافعي رحمه الله : ان المطلق محمول على المقيد : أى محكم بأن المراد منه ما هو المراد من المقيد .

* المنران من زيارات المحقق

(١) المراد من " النسخ " هنا : أى بعض نسخ المتن .

انظر : " الحسامي " بشرح " النامي " (٦٠ / ١) .

واعلم : أن كل شيء من المحدثات له ماهية وحقيقة (١) ، وكل
 أمر لا يكون المفهوم منه عين المفهوم من تلك الماهية كان مغايرا لها
 سواء كان لازما (٢) لها (٣) أو مفارقا (٤) ، لأن الانسان — من
 حيث انه انسان — ليس الا الانسان . فاما أنه واحد^(٥) ، أولا واحدا ،
 فهما قيدان مغايران لكونه انسانا ، وان كنا نعلم أن المفهوم من كونه
 انسانا لا ينفك عنهما . (٦)

- (١) والحقيقة — هنا — بمعنى الماهية وهي : ما به الشيء^{لهو} هو كالحيوان
 الناطق للانسان .
 انظره الموافق في علم الكلام (٥٩) ، التعريفات (١٩٥) كشف
 اصطلاحات الفنون (٨٤ / ٢) .
- (٢) كظل الانسان مغاير لماهيته ولكنه ملازم لتلك الماهية — د . .
 (٣) ساقطة من ب . .
 (٤) كاحمرار وجه الانسان واصفراره عند الحياة فانه مغاير للماهية ومفارق
 لها أيضا ، لأنه يزول بزوال الحياة د . .
 (٥) في هـ (و) .
 (٦) أي عن الأحدية ، واللاحدية . كذا صرح بهما في المصـول :
- (٥٢١ / ٢ / ١)

فاللفظ الدال على الحقيقة من حيث أنها هي من غير أن يكون

فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة هو المطلق . (١)

((والدال عليها)) (٢) مع قيد هو المقيد (٣) كذلك ذكر

(١) انظر : تعريف الأصوليين للمطلق في : -

المحصل (١ / ٢ / ٥٢٢) ، البرهان (١ / ٣٥٦) الواضح
(١ / ٥٤ ألف) " الحدود " للباجي (٤٢) ، الأحكام
للأمدي (٢ / ٣) شرح تنقيح الفصول (٣٩ ، ٢٦٦) " روضة
الناظر " مع شرحها نزهة الخاطر (٢ / ١٩١) المسودة (١٤٢)
المحلى على " جمع الجوامع " وحاشية البناني (٢ / ٤٤)
العضد على ابن الحاجب (٢ / ١٥٥) " أصول البزدوى " مع
كشف الأسرار (٢ / ٢٨٦) فواتح الرحموت (١ / ٣٦٠) شرح
الكوكب المنير (٣ / ٣٩٢) إرشاد الفحول (١٦٤) نشر البنود
(١ / ٢٦٤) ، أبرز القواعد الأصولية لشيخنا د. عمر عبد العزيز
(٨١)

(٢) في المحصول : (١٩١ اللفظ الدال على تلك الحقيقة) .

(٣) انظر : تعريف الأصوليين للمقيد في :

الواضح (١ / ٥٤ ب) ، شرح تنقيح الفصول (٣٩ ، ٢٦٦)
مختصر الطوخي (١١٤) القواعد والفوائد (٢٨٠) مناهج العقول
(٢ / ١٢٨) مختصر ابن اللحام (١٢٥) التلويح على التوضيح
(١ / ١١٨) الحدود للباجي (٤٨) فواتح الرحموت (١ / ٣٦٠)
كشف الأسرار (٢ / ٢٨٦) شرح العضد (٢ / ١٥٥) المدخل
لبدران (١١٩) . أبرز القواعد الأصولية لشيخنا د. عمر عبد العزيز
(٨٣)

• في المصنوع (١)

وهو معنى قول المشائخ رحمهم الله : المطلق ، هو المتعرض

للذات دون الصفات / لا بالنفي ولا بالاثبات (٢) كقربة فانها اسم ب (١/٥٠)

يدل (٣) على البنية الملوكة من غير تعرض لكونها مسلمة أو غير مسلمة .

والفريد : ما دل على مدلول المطلق مع صفة زائدة (٤) اما

بالاثبات كقوله تعالى : (فتحرير رقبة مؤمنة) (٥) أو بالنفي كقوله

((عز وجل)) (٦) : (انه عمل غير صالح) (٧) .

(١) المصنوع (١/٢/٥٢١ - ٥٢٢)

(٢) انظره الميزان (٣٩٦) " كشف الاسرار " شرح المصنف على " المنار "

(١/٤٢٣)

(٣) في " ب " (تدل) .

(٤) انظره هذا التعريف في : المصنوع (١/٣/٢١٦) الاحكام

للإمداد (٣/٣) ، روضة الناظر مع شرحها (٢/١٩١) ، " كشف

الاسرار " شرح " أصول البزدوى " (٢/٢٨٦) ، شرح تنقيح الفصول

• (٣٩)

(٥) سورة النساء (١٢)

(٦) في " ب " (تعالى)

(٧) سورة هود (٤٦)

وبما ذكرنا ظهر الفرق بين العام والخاص ، وبين المطلق (١)

فان العام : هو اللفظ الدال على الحقيقة مع التعرض للكثرة

(١) فالفرق بين العام والمطلق : أن العام يدل على شمول اللفظ

لجميع أفراد من غير حصر . بينما المطلق : يدل على فرد شائع

أو أفراد شائعة في جنسه لا على جميع الأفراد .

فالعام يتناول دفعة واحدة كل ما ينطبق عليه معناه من الأفراد

بينما لا يتناول المطلق إلا فردا شائعا من الأفراد .

ولذلك قال الأصوليون : عموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي .

فقوله تعالى : (فتحرير رقبة) من أمثلة المطلق . فيجوز للمكلف

أن يعتق أي رقبة شاء سواء أكانت طويلة أم قصيرة ، سوداء أم بيضاء

أو غيرها من الصفات والهيئات ، ولا يجب عليه أن يعتق كل ما يسمى

رقبة .

بخلاف عموم الشمول فإنه يلزمه تتبع الأفراد الداخلة تحت اللفظ

العام فمثل قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين) لا يمكن للمكلف أن

يقصر حكمه على فرد واحد من أفراد المشركين بل يلزمه تتبع الأفراد

حيث وجدها ، فلو قتل مشركا ثم وجد آخر وجب عليه قتله امتثالا

للامر الأول .

ومن هنا قال الأصوليون : ان شمول المطلق من حيث الصفات

وشمول العام من حيث الأفراد .

انظره شرح تنقيح الفصول (٢٢٠) الفروق (١٧٢ / ١) تلخيص

الفهم في تنقيح صيغ العموم (٩٩) ارشاد الفحول (١٦٤) .

أبرز القواعد الأصولية لشيخنا د . عمر عبد العزيز محمد (٨٢)

البيهية • (١)

والخاص : هو الدال عليها (٢) مع التعرض للوحدة

والمطلق : ليس بتعرض لما سوى الحقيقة •

وفرق بعضهم بين المطلق / وبين النكرة والمعرفة والعام وغيرها • جـ (١٠)

بأن اللفظ الدال على التاهية من غير تعرض لقيد ما هو المطلق (٣)

ومع التعرض لنكرة معينة : الفاظ الأعداد (٤) ولكن

غير معينة (٥) العام (٦) •

• ولوحد معينة (٧) المعرفة •

• ولوحد غير معينة (٨) النكرة •

والأظهر أنه (٩) لافرق / بين النكرة والمطلق في اصطلاح هـ (٩/٥٥)

(١) انظره المحصول (٥٢٢/٢/١) •

(٢) أي على الحقيقة •

(٣) انظره المحصول (٥٢٢/٢/١ ، ٢١٦ / ٣ / ١) " جمع الجوامع "

مع شرحه " المحلي " وحاشية البناني (٤٤/٢)

(٤) المحصول (٥٢٢/٢/١) •

(٥) في " جـ " زيادة (هو) •

(٦) المحصول الموطن السابق •

(٧) (٨) في " بـ " و " جـ " و " دـ " و " هـ " (معينة) وفي هامش

" بـ " (معينة)

(٩) في " بـ " (أن) •

الأصوليين . اذ تشمل جميع (١) العلماء . المطلق بالنكرة في كتبهم
يشعر بعدم الفرق بينهما . (٢)

(١) سقطت من " ب " .

(٢) اختلف الأصوليون في المطلق : هل هو فرد من أفراد النكرة ؟

أوليس فردا منها ، وانما هو مغاير لها .

فذهب فريق منهم الأمدى ، وابن الحاجب - الى أن

المطلق فرد من أفراد النكرة ، وذلك الفرد هو النكرة المحضة
التي لم تتقيد بوحدة ولا بكثرة مثل : رقبه ، وانسان حتى أنهم
عرفوا المطلق بالنكرة في سياق الاثبات .

وذهب الفريق الآخر : منهم ابن السبكي ، والبيضاوى : الى

أن المطلق يبين النكرة .

فالنكرة عندهم ما دل على شائع في جنسه سواء كان الشائع

واحدا ، كرجل أو متنى كرجلين ، أو جمعا كرجال .

والمطلق عندهم : ما دل على الحقيقة من غير تقييد ، والمراد

من الحقيقة ماهية الشئ التي بها يوجد الشئ ويتحقق مثل قولك

" الرجل خير من المرأة " أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة

فالمراد من كل منهما الحقيقة دون الأفراد ، لأن من أفراد النساء

ما هو خير من بعض أفراد الرجال ، كعائشة أم المؤمنين - رضي الله

عنها - .

١٠ ادوا عن كل حر وعبد من المسلمين كذا (١) (٢)

(١) أخرجه الدارقطني ، وعبد الرزاق ، والطحاوي ، والبيهقي ، والحاكم وأبو داود وغيرهم وهو لا يخلو من مقال . وأصله في الصحيحين وروى بالروایتين ، رواية فيها زيادة (من المسلمين) والأخرى بدون هذه الزيادة وهو الغرض الذي من أجله ساق المؤلف الحديث .

روى الشيخان — وغيرهما — عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر ، صغير أو كبير .

وفي رواية : " على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين وفي رواية : فعدل الناس به نصف صاع من بر .

انظر : البخاري رقم (١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥١١ ، ١٥١٢) في (الزكاة) باب (فرض زكاة الفطر) فتح الباري (٣ / ٣٦٧) فما بعدها ، مسلم : رقم (٩٨٤) في (الزكاة) باب (زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير) (٢ / ٦٧٧) أبو داود (١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٩) في (الزكاة) باب (كم يؤدى في زكاة الفطر) وباب (من روى نصف صاع من قمح) (٢ / ٢٦٥) فما بعدها . الترمذي (٢٧٦) في (الزكاة) باب (في صدقة الفطر) (٣ / ٦١) والنسائي في (الزكاة) باب (فرض زكاة رمضان) (٥ / ٤٧) ومالك رقم (٥٢) في (الزكاة) باب (مكيمة زكاة الفطر) (١ / ٢٨٤) وابن ماجه رقم (١٨٢٥) — (١٨٢٦) في (الزكاة) باب (صدقة الفطر) (١ / ٥٨٤) الدارقطني (٢ / ١٤٧) فما بعدها ، شرح معاني الآثار للطحاوي (٢ / ٤٠) فما بعدها ، المستدرک (٣ / ٢٧٩) الدراية (١ / ٢٦٩) نصب الراية (٢ / ٤٠٨) .

(١) الحديث السابق

(٢) فالحكم في النصين واحد وهو : وجوب زكاة الفطر ، والحادثية

ومثل قوله - عليه الصلاة والسلام : " لانكاح الا بشهود " (١)

" لانكاح الا بولي وشاهدي عدل " . (٢)

(-) - أو الموضوع - واحد وهو : زكاة الفطر ، وجاء الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، وهو : من يئونه المزكى ، فانه سبب لوجوب صدقة الفطر .

(١) قال ابن حجر عند تخريجه لهذا الحديث : " لم أره بهذا اللفظ " اهـ

وقد اخرج قريبا من هذا اللفظ البيهقي في سننه عن الحارث عن
عن علي رضي الله عنه قال : " لانكاح الا بولي ، لانكاح الا بشهود " .
انظر: سنن البيهقي (١١١ / ٧) ، الدراية تخريج احاديث
الهداية (٥٥ / ٢) .

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه وقال : لا يصح في ذكر الشاهدين غيره
والدارقطني في سننه ، والبيهقي في سننه ، وابن حزم في " المحلى " وصححه ، وله شواهد تقويه .

انظر : موارد الظمآن رقم (١٢٤٧) (٣٠٥) ، الدارقطني
(٢٢١ / ٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧) ، البيهقي (١٢٥ / ٧)
التلخيص الحبير (١٦٢ / ٣) ، نصب الراية (١٦٧ / ٣ ، ١٨٢ ، ١٨٧)

أو في حكم واحد في حادثة واحدة اثباتا كما لو قيل فسي

الظهار : اعتق ربة " ثم قيل : " اعتق ربة مسلمة " (١)

أو نفيا (٢) كما لو قيل : " لاتعتق مدبرا " لاتعتق مدبرا

كافرا " .

أو في حكمين في حادثة واحدة : مثل تقييد صوم

الظهار بأن يكون قبل التماس ، وإطلاق

(١) ومثاله من السنة حديث الاعرابي الذي واقع أهله في رمضان

ففي رواية قال له النبي صلى الله عليه وسلم " صم شهرين " وفي

رواية أخرى " صم شهرين متتابعين "

البخاري رقم (١٩٣٦) في (الصيام) باب (اذا جامع فسي

نهار رمضان) فتح الباري (١٦٣ / ٤) مسلم : رقم (١١١١)

في (الصيام) باب (تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان)

(٧٨١ / ٢) البيهقي (٢٢٥ / ٤)

(٢) وهذا هو القسم الثالث .

اطعامه عن ذلك • (١)

/ أو في حكيم في حادثتين : كتفيد الصيام بالتتابع (٢) ١ (٥٣/ب)

في كفارة القتل (٣) ، وإطلاق الإطعام في كفارة الظهار .

(١) وذلك في قوله تعالى من سورة المجادلة (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلکم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللکافرين عذاب أليم)

(٢) في " ب " (بالتتابع) .

(٣) وذلك في قوله تعالى من سورة النساء (١٢) (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما .

أو في حكم واحد في حادثتين كإطلاق الرقبة في كفارتي (١)
الظهار واليمين (٢) وتقييدها بالإيمان في كفارة القتلى .

والله أشير / بقوله : " وإن كان في حادثتين فهذه ستة د (٢٤/ب)

أقسام .

واتفق الأصوليون على أنه لا محل في القسم الثالث ، والرابع

والخامس (٣) ، لعدم المناقاة في الجمع بينهما .

(١) في " ج " (كفارة)

(٢) وذلك في قوله تعالى من سورة المائدة (٨١) (لا يؤخذكم
الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته
أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم
إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم
تشكرون) .

(٣) انظر :

المنحول (١٧٢) ، الأحكام (٥ / ٣) " المنار " مع شرحه

(٥٣٦) مختصر ابن الحاجب مع العضد (١٥٦ / ٢) مسلم

النبوت مع شرحه (٣٦١ / ١) . أبرز القواعد (٨٥ - ٩٩)

وذكر بعض أصحاب الشافعي رحمه الله الحل في القسم

الرابع . (١)

واتفق أصحابنا وأصحاب الشافعي رحمهم الله على وجوب

حل المطلق على المقيد في القسم الثاني . (٢)

(١) عزا هذا الى بعض الشافعية * القراني * كما جعل ابن السبكي

والمحلى هذا القسم من المختلف فيه ، بينما نقل الامدى ،

وابن الحاجب وغيرهما ، الاتفاق على عدم الحل . يقول الامدى

” ... فلا خلاف في امتناع احدهما على الآخر ... ”

الامدى (٢/٣) ، * ابن الحاجب * (١٥٥/٢) ، شرح

تنقيح الفصول (٢٦٦) المحلى على * جمع الجوامع * (٥١/٢)

(٢) يقول الامدى بصدور هذا القسم ، فان كان الاول كما لو قال

في الظهار ” اعتقوا رقية ” ثم قال : ” اعتقوا رقية مسلمة ” فلانعلم

خلافا في محل المطلق على المقيد ههنا .

ويقول الغزالي : * وان اتحدت الواقعتان فهو مقول به باجماع

الامة .

انظر: الاحكام (٤/٣) المنحول للغزالي (١٧٢) المحصول

(١/٢١٥) اللع (٢٤) المستصنى (١٨٥/٢) المسودة

(١٤٦) ، كشف الاسرار (١/٢٩٠) اصول السرخي (١/٢٦٧)

العدة (٢/٦٢٨) تخريج الفروع على الاصول (١٣٤) ---

والى الاحتراز عن هذا القسم أشار الشيخ - رحمه الله -

بقوله : " بعد أن يكونا حكيمين " .

واختلفوا في القسم الأول والآخر :

فعند بعض أصحابنا (١) وجميع أصحاب الشافعي رحمه الله :

الحل واجب في القسم الأول من غير حاجة الى قياس ونحوه .

(٢) " المنار " مع شرحه وحواشيه (٥٦٣) نهاية السؤل (١٤٠ / ٢)

مناهج العقول (١٣٩ / ٢) شرح تنقيح الفصول (٢٦٦)

القواعد والفوائد (٢٨١) " التلويح " على " التوضيح " (١٨ / ١)

" المحلى " على " جمع الجوامع " (٥٠ / ٢) فواتح الرحموت

(٢٦٢ / ١) ، الايات البينات (٩٣ / ٣) المعتمد (٣١٢ / ١)

ابرز القواعد لشيخنا د . عمر عبد العزيز (٨٥)

(١) انظره

" التوضيح " لصدر الشريعة (١١٨ / ١) مسلم الثبوت

مع شرحه (٣٦٦ / ١) التقرير والتحبير (٢٩٦ / ١) كشف

الاسرار (٢٩٠ / ٢) .

وعند عامة أصحابنا : لا حمل فيه .

واتفق أصحابنا في القسم الأخير على أنه لا حمل فيه . (١)

وعند أصحاب الشافعي يجب الحمل . لكنهم اختلفوا :

فقال بعضهم (٢) يحمل المطلق فيه على المقيد بموجب

(١) وذكر صاحب نشر البنود أن جل المالكية لا يحملون المطلق على المقيد مع اتحاد الحكم إذا اختلف السبب ، وقال القرافي في شرح تنقيح الفصول : " أما إذا اختلف السبب واتحد الحكم فالذي حكاه القاضي عبد الوهاب في كتاب " الافادة " وكتاب " المخلص " عن المذهب عدم الحمل إلا القليل من أصحابنا وحكى أيضا عن بعض الحنابلة وذكر ابن قدامة أنه روى عن أحمد ما يدل على ذلك .

انظر : شرح تنقيح الفصول (٢٦٢) نشر البنود (١ / ٢٦٨)
 " روضة الناظر " مع شرحها " نزهة الخاطر " (٢ / ١٩٤) القواعد والفوائد الأصولية (٢٨٣) المسودة (١٤٥) فواتح الرحموت (١ / ٢٦٥) كشف الاسرار (٢ / ٢٨٢) .

(٢) وهو قول الأكثر وقال به من غيرهم بعض المالكية والحنابلة منهم القاضي أبو يعلى .

الاحكام للامدى (٣ / ٥) شرح تنقيح الفصول (٢٦٦) العدة (٢ / ٦٣٨) المسودة (١٤٥) روضة الناظر مع شرحها (٢ / ١٩٣)

اللغة من غير ((نظرا إلى)) (١) قياس ودليل . وجعلوه من
باب المحذوف الذي سبق إلى الفهم معناه . كقوله تعالى :
(والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) (٢)

وقال أهل التحقيق (٣) منهم : انه يحل على المقيد بقياس
ستجمع لشرائطه . وهو الصحيح عندهم .

استدل من أوجب الحل في حادثة واحدة سواء كان المقيد
والإطلاق في السبب والشرط ، أو في الحكم بأن الحادثة اذا كانت ب (٥٠ / ب)
واحدة كان الإطلاق والمقيد في شيء واحد اذا لم يكونا في حكمين

(١) معطوسة من " جـ "

(٢) سورة الأحزاب (٣٥)

(٣) منهم الشيرازي ، والبيضاوي ، وغيرها فهو لا المحققون : يرون
حل المطلق على المقيد اذا توفرت فيه العلة الجامعة بينهما
والا فلا يقيدون المطلق بالمقيد واعتبر الرازي هذا المذهب أمدا
المذاهب ونسبه الأمدى وغيره إلى الشافعي .

وقال به المحققون أيضا من المالكية والحنابلة كالباقلائي ،
وابن الحاجب ، وابن الخطاب وغيرهم .

والشيء الواحد لا يجوز أن يكون مطلقا ومقيدا للتثاني فلا بد من (١)

أن يجعل أحدهما أصلا ويبنى الآخر عليه .

والمطلق ساكت عن القيد (٢) لا يدل عليه / ولا ينفيه والمقيد ناطق جـ (١١)

به يوجب الجواز / عند وجوده ، وينفيه عند عدمه فكان أولى بأن هـ (٥٥/ب)

يجعل أصلا ويبنى المطلق عليه .

(-) والحاصل أن لعلماء الأصول في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

(١) عدم الحمل مطلقا .

(٢) الحمل مطلقا .

(٣) الحمل بطريق القياس المستجمع لشروطه وأركانه .

انظر : التبصرة (٢١٦) ، اللمع (٢٤) ، المحصول (٢١٨/٣/١)

الاحكام للأمدى (٧/٣) روضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر

(١٩٤/٢) المستغنى (١٨٦/٢) ابن الحاجب مع

شرح العضد (١٥٦/٢) التمهيد للأسنوى (٤١٥) نهاية

السؤل (١٤١/٢) مناهج العقول (١٣٩/٢) الآيات البينات

(٩٢/٣) المحلى على جمع الجوامع (٥١/٢)

المسودة (١٤٥) إرشاد الفحول (١٦٥) أبرز القواعد (٩١)

(١) سقطت من " ج " .

(٢) في " د " (المقيد) وهو تصحيف

ولأن المطلق محتل أو مجمل والمقيد مفسر، فيحصل المحتل عليه
ويجعل المقيد بياناً (١) له على ما هو المختار لا نسخاً (٢) فيثبت
الحكم بهما مقيداً .

وحاصل هذا الدليل راجع إلى أن المفهوم حجة . ولأن المطلق
لو لم يحمل على المقيد ، لم يكن في المقيد فائدة ، وأدى إلى الغشاء
(٣) صفة المقيد [لأن العمل بالمطلق والمقيد كان جائزاً قبل ورود المقيد]
فبعد وروده لو جاز العمل بالمطلق كما جاز بالمقيد لم يكن في المقيد
فائدة . (٤)

واستدل (٥) من أوجب الحمل في حكم واحد في حادثتين
من غير حاجة إلى قياس بأن أهل اللغة يتركبون التقييد في موضع

(١) في " ج " (تبياناً) .

(٢) في " د " (ناسخاً) .

(٣) العبارة في " د " (لأن قبل ورود المقيد كان العمل بالمطلق والمقيد
جائزاً) .

وفي " ج " : (لأن العمل بالمطلق والمقيد قبل ورود المقيد كان
جائزاً) .

(٤) سقطت من " هـ " .

(٥) انظر: التبصرة (٢١٣) .

اكتفاءً بذكره في موضع آخر . كقوله تعالى : (والحافظين

فروجهم والحافظات والذاكرين / الله كثيرا والذاكرات) (١) (١/٥٤)

أي والحافظاتها والذاكراته كثيرا .

وقول الشاعر : (٢)

نحن بما عندنا وأنت بما . . . عندك راض والرأي مختلف

(١) سورة الاحزاب (٣٥)

(٢) نسب سيويه هذا البيت لقيس بن الخطيم ، واستشهد به الجرد

ولم ينسبه لاحد ، ونسبه صاحب " خزنة الادب " لعمرو

ابن امرئ القيس ، وغلط من نسب لقيس بن الخطيم وبين كيف

وقع الخلط حتى قال (والشاهد الثاني وهو : -

" نحن بما عندنا وأنت بما . . . عندك راض والرأي مختلف

والحال : ان هذين البيتين من قصيدة عمرو بن امرئ القيس "

بينما صوب محيى الدين عبد الحميد انه لقيس بن الخطيم .

انظر :

" الكتاب " لسيويه (١ / ٣٧ - ٣٨) " المقنضب " للبرد

(٣ / ١١٢) " خزنة الادب " للبغدادى (٤ / ٢٨٣) " منح

الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١ / ٢٤٤) .

أى نحن بما عندنا راضون .

وهذا كلام ساقط لأن الأصل في كل كلام حمله على ظاهره إلا أن يمنع عنه مانع وإذا كان كذلك لا يجوز ترك ظاهر الإطلاق إلى التقييد من غير ضرورة ، ودليل بمجرد الظن والتشبهى . كما لا يجوز عكسه .

وثبت المقيد (١) في الحافظات ، والذاكرات ، والشعر للعطف وعدم الاستقلال .

وأما من جوز الحمل بالقياس كما أشار إليه في الكتاب (٢) بقوله :
 " وفي نظيره من الكفارات ، لأنها جنس واحد : فقد بنى كلامه أيضا
 على أن المفهوم حجة قاطلة : بأن التقييد بالوصف بمنزلة التعليق بالشرط
 وأنه يوجب عدم الحكم عند عدمه ، كما يوجب الوجود عند الوجود على
 ما بيننا . فلما كان النفي حكم النص المقيد كالأثبات يتعدى إلى نظيره
 المنصوص عليه بعلة جامعة كما إذا كان النفي منصوصا عليه وكما يتعدى
 الأثبات .

والرقبة في الكفارة القتل مفيدة بوصف الايمان فأوجب هذا الوصف
 عدم الجواز عند عدمه . فيتعدى هذا الحكم إلى نظائرها من الكفارات

(١) في " ب " (القيد) .

(٢) أى في المتن .

وعشرة ساكنين ونحوها وذلك يوجب الوجود عند الوجود ولا يوجب
العدم عند العدم وإذا لم يثبت العدم به في المحل المنصوص لا يمكن
تعديته إلى غيره ، لأن تعديته [المعدوم محال] (١)

.....

(١) ما بين المعقوفتين مطبوس من (٩) .

قوله : ((وعندنا لا يحل المطلق على المقيد)) : يعني اذا

وردا في الحكم ، بدليل انه (١) ذكر ورودها في السبب بعد هذا

وقوله : ((ان كانا في حادثة واحدة)) : يشير الى انهما

ان كانا في حادثتين لا يحل المطلق على المقيد بالطريق الاولى (٢)

وقوله : ((بعد ان / يكونا حكيم)) : اي بعد (١٠٤/ب)

ان يكون المطلق والمقيد / وردا في حكيم ، او بعد ان يكون الثابت د (١٠٥/٦)

بالمطلق والمقيد حكيم ، يشير الى انهما ان كانا في حكم واحد

لا ينتفي الحل .

وقد عرفت : انهما اذا كانا في حكم واحد في حادثتين

لا يجوز الحل ، فكان هذا احترازا عن اجتماعهما من حكم واحد في

حادثة واحدة لا في حادثتين فيكون معنى هذا الكلام : لا يحل المطلق

على المقيد في حادثتين أصلا : لا في حكيم ، ولا في حكم واحد . (٣)

ولا يحل أيضا : في حادثة واحدة اذا كانا في حكيم .

(١) اي الماتن

(٢) مطبوعة من (الاصل)

(٣) اي اذا كانا في حادثتين .

كالتقييد ، فإن الإطلاق

فأما في حكم واحد فيحمل ، وذلك لأن الإطلاق أمر مقصود^(١) ينبىء عن

توسعة الأمر وتسهيله على المخاطب كالتقييد ينبىء عن التضييق والتشديد

فعند إمكان العمل بهما لا يجوز إبطال الإطلاق بالتقييد كما لا يجوز عكسه .

ففي الحادثتين ، يمكن العمل بكل واحد منهما ، إذ يجوز أن يكون

التوسعة هو المقصود للشارع في حكم حادثة ، والتضييق هو المقصود لـ

في مثل ذلك الحكم في حادثة أخرى . كما في اعتاق الرقبة في كارتسى

[القتل واليمين] (١) .

وكذا يجوز أن يكون التشديد مقصودا له في حكم حادثة ، والتسهيل مقصودا

لـ في حكم آخر في تلك الحادثة ، كالصوم والأطعام في كارة الظهار

فلا يجوز إبطال أحدهما بالآخر .

ولا وجه إلى إثبات القيد بالقياس أيضا ، لاستلزامه إبطال النسخ المطلق

والقياس المؤدى إلى إبطال النسخ باطل .

فأما إذا كانا في حكم واحد في حادثة واحدة فلا يمكن الجمع بينهما

لأن الإطلاق والتقييد متنافيان فلا يتصور أن يكون الحكم الواحد ، في حادثة

واحدة / في حالة واحدة مقيدا بقيد ، وغير مقيد به (٥/ب)

فيجب الحمل / ضرورة ولا يجوز حمل المقيد على المطلق بالاجتماع (٢) فيجب هـ (٦/ب)

(١) في ب * (اليمين والقتل)

(٢) مطبوعة مـ ج *

حمل المطلق على المقيد لا محالة .

فلذلك حملنا الصيام المطلق عن التتابع في قوله تعالى (فصيام
ثلاثة أيام) (١) على المقيد به في قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه -
" فصيام ثلاثة أيام متتابعات " (٢) لأن قراءته لما اشتهرت حتى جازت
الزيادة بها على الكتاب اجتمع المطلق والمقيد في حكم واحد ، فسي
حادثة واحدة والصوم الواحد لا يتصور ان يجب متتابعاً وغير متتابع فسي
حالة واحدة ، فوجب حمل المطلق على المقيد ضرورة ، ولو لم يحمل لسنم
أيضاً أن يجب عليه صوم ستة أيام ، ثلاثة متتابعة بالنسب المقيد ، وثلاثة
مطلقة عن التتابع بالنسب المطلق وهو خلاف الاجماع والنسب (٤) فوجب
الحمل لا محالة .

والدليل / على أن العمل بالاطلاق واجب قوله تعالى : (لا تسألوا
عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) (٥) . فهي عن السؤال عن المسكوت
عنه والوصف في المطلق مسكوت عنه فكان في الرجوع / الى المقيد (٦/٥٥)

(١) سورة المائدة (٨٦)

(٢) ساقطة من " ب "

(٣) انظره أحكام القرآن لابن العربي (٦٥٤ / ٢) فتح القدير للشوكاني
(٧٢ / ٢)

(٤) سقطت من " ج "

(٥) سورة المائدة (١٠١)

ليتعرف (١) حكم المطلق مع امكان العمل به اقدام على هذا النهى
عنه فلا يجوز .

واما قوله التقييد بالوصف بمنزلة التعليق بالشرط فغير مسلم
على الاطلاق كما بينا .

ولئن سلم فالتقييد لا يوجب النفي عند عدم القيد كالتعليق
لا يوجب النفي عند عدم الشرط بل التقييد اوجب الحكم في محله ابتداء
من غير تعرض له بالنفي عند العدم ، لان الاثبات لا يوجب النفي عبارة
ولا اشارة وهو ظاهر ولا دلالة ، لان النفي ضد الاثبات فلا يثبت بالدلالة
ضد موجب النص . ولا اقتضاء ، لان الحكم في محل بوصف مستغن عن
النفي عند عدم الوصف . فانه لو صرح بالجواز عند عدم الوصف لا يخل
الكلام شرعا ولا عرفا . فكان الاحتجاج بالتقييد لاثبات القيد في المطلق
باعتبار ان التقييد يوجب العدم عند العدم احتجاجا بلا دليل ، لان
المسكوت (٢) عدم والعدم ليس بدليل .

واما عدم جواز المطلق عند عدم الوصف فلكونه غير مشروع على ما كان
قبل ورود التقييد لا لان التقييد نفاه فان الرقبة الكافرة انما لم تجز

(١) في " هـ " و " د " (ليعرف) .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " زيادة (عنه) .

في كفارة القتل ، لأنها لم تشرع كفارة كما لم يجز تحرير النصف وبيع
 الشاة لأن العقيد نفي جوازه اذ الكفارة في نفسها وقدرها
 لاتعرف (١) الا شرعا فلا يحتاج الى الشرع للانعدام كفارة كذا
 في التقويم . (٢)

ثم بين الشيخ - رحمه الله - مثالا لبقاء المطلق على اطلاقه
 والعقيد على تقييده في حادثة واحدة بعد أن يكونا حكمين . فقال :
 ((قال : أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - فيمن / قرب التي ظاهره (٧٠٢)
 منها في خلال الصوم ليلا عامدا ، أو نهارا ناسيا)) : أي للصوم

(١) في " ب " (يمسرف)

(٢) ولزيد من الاطلاع على الأدلة ومناقشتها انظر:

كشف الاسرار (٢٩١ / ٢) أصول السرخسي (٢٦٨ / ١) مسلم
 الثبوت (٣٦٥ / ١) " التلويح " " مع " التوضيح " (١١٨ / ١)
 التبصرة (٢١٨) البرهان (٤٣٢ / ١) المحصول (٢١٤ / ٣ / ١)
 العدة (٦٤٠ / ٢) شرح تنقيح الفصول (٢٦٨) التمهيد للاستنوي
 (٤١٥) الأحكام للآمدی (٤ / ٣) شرح العضد على ابن الحاجب
 (١٥٢ / ٢) ارشاد الفحول (١٥٢ / ٢)

((انه يستأنف)) الصوم (١)

وقال أبو يوسف والشافعي - رحمهما الله - لا يستأنف (٢) لأن

التقديم على المسيس شرط في الصوم بقوله تعالى (نصيام شهرين ب (١/٥٢)

متتابعين من قبل أن يتماسا) وقد فاته تقديم الكل عليه ولكنه لو اتم

ما بقي عليه من الصيام وقع البعض قبل المسيس والبعض بعده

ولو استأنف وقع الكل بعد المسيس فكان الاتمام أولى لكونه أقرب إلى

الامتثال + .

لهما (٣) : أنه قد ثبت بمقتضى النص أن الإخلا عن المسيس

شرط الصوم كما ثبت (٤) بصريحه أن التقديم عليه شرطه لأن الإخلا

(١) ويقول أبي حنيفة ومحمد قالت المالكية والحنابلة ، وهو قول الثوري

وأبي عبيد .

انظر : " الدر المختار ورد المحتار (٢ / ٨٠٠) المغني (٧ / ٣٦٧ ،

٣٨٣) الشرح الصغير (٢ / ٦٥١) القوانين الفقهية (٢٤١)

(٢) وهو رواية الاثم عن أحمد وبه قال : أبو ثور وابن المنذر ، وانفق

العلماء : أنه لو وطئ غير المظاهر منها ليلا لا ينقطع التتابع .

قال ابن قدامة : وليس في هذا اختلاف نعلمه .

المهذب (٢ / ١١٧) المغني (٧ / ٣٦٧)

(٣) أي : لا يبي حنيفة ومحمد .

(٤) في " ب " (يثبت) وبالهامش (ثبت)

من ضرورة التقديم اذ لا يتصور التقديم بدونه والثابت بضرورة النص كالمخصوص

فكان الواجب عليه شيئين عجز عن أحدهما وهو التقديم / (١) على (٥٥/ب)

المسيح ، وقدر على الآخر / : وهو الا خلا عنه فيجب عليه حفظ د (٢٥/ب)

ما قدر عليه وذلك بالاستئناف ، ولولم يستأنف لفاته الامران جميعا التقديم

الاخلا ولا اعتبار لتقدم (٢) البعض على المسيح ، لأن المأمور به

تقديم الكل لا تقديم البعض .

فان قيل : الخلو عن المسيح ثبت ضمنا لاشتراط القلبية ، والقلبية

سقط اعتبارها في هذه المسألة فسقط ما في ضمنها .

قلنا : لم يسقط اعتبارها في هذه المسألة فان الحكم لا يتبدل بمعصية

العبد بل / الكفارة بعد ما جامعها مشروطة بشروطها (٣) الا انه (ج) (٩٤)

لا يؤخذ بفعل عجز عن اقامته كما لا تؤخذ المرأة بالتتابع أيام الحيض فهي

صوم (٤) شهرين متتابعين لا لسقوط شرط التتابع بل لعجزها (٥)

عن الاقامة مع قيام الخطاب به حتى لزمها اقامة التتابع بسائر الوجوه التي

تقدر عليها .

(١) وهو تقديم الكفارة .

(٢) في " ب " و " هـ " (لتقديم)

(٣) وهي : التقديم ، والاخلا ، والتتابع " د " .

(٤) ساقطة من " هـ " وفي " ب " (الصيام)

(٥) في " ج " (بعجزها) .

ولما كان شرط القلبية قائما بقي ما في ضمنه من الخلو . والسقوط
كان بالعجز ، . . فسقط ما عجز عنه ، دون ما قدر عليه كالمرأة نسي
اقامة شرط التتابع . كذا نسي الاسرار .

وقوله : ((لبلا عامدا)) : ليس بقيد لكوله : " نهـاـرا
ناسيا " : لأن العمد والنسيان في الليل سواء وقد نسي عليه
في شرح الطحاوى فقيـل : ولو جامعها بالليل ناسيا أو عامدا .
وقوله : " أو نهـاـرا ناسيا " : احتراز عن العمد ، فإنه
إذا جامعها بالنهار عامدا ، فسد صومه وانقطع التتابع فيجب عليه
الاستيناف بالاتفاق (١) لانقطاع التتابع .

ولو قربها في خلال الاطعام لم يستأنف بالاتفاق (٢) ، لأن الاخلاء

(١) نقل الاجماع على ذلك ابن المنذر في كتابه الاجماع .

انظره الاجماع (١٠٢) المغنى لابن قدامة (٣٦٢/٢)

(٢) ان كان الاتفاق الذي يقصده المؤلف ، هو اتفاق في المذهب
الحنفي وحده ، أو اتفاق الحنفية مع الشافعية والحنابلة فنفسل
الاتفاق في هذين الحالين صحيح وان أراد اتفاق الامة جميعا
فلا يصح ، وكيف يكون صحيحا وقد قال الامام مالك - رحمه الله -

عن المسيس انما يثبت (١) شرطا ضرورة وجوب التقديم .

وذلك : أي التقديم منصوص عليه / في الاحتاق والصيام بقوله جل ذكره هـ (٥٢/ب)

(فتحري رقبة من قبل أن يتماسا) (٢) (نصيام شهرين متتابعين من

قبل أن يتماسا) (٣) دون الاطعام حيث لم يذكر فيه الا قوله تعالى :

(فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) (٤) ولم يجز اشتراط التقديم

(=) بوجوب الاستئناف مطلقا ولو في أثناء الاطعام ولو لم يبق عليه

الا مد واحد .

جاء في المدونة : * قلت - أي السائل - رأيت ان صام

تسعة وخمسين يوما ثم جامع ليلا أو نهارا أيستأنف الكفارة أم لا ؟

قال : قال مالك يستأنف الكفارة ولا تجزئه تلك الكفارة . قلت :

وكذلك ان أطعم بعض المساكين ثم جامع ؟ قال : قال مالك

يستأنف وان كان بقي مسكين واحد * اهـ . انظر المدونة (٦٦ / ٣)

(١) في * هـ * (ثبت) .

(٢) سورة المجادلة (٣)

(٣) سورة المجادلة (٤)

(٤) سورة المجادلة (٤)

فيه حملا له على الصيام أو الاعتاق ، لأن الحكمين مختلفان فلا يلزم
من تقييد نص أحدهما بإبطال إطلاق نص الآخر ، بل يجري كل
واحد منهما على سننه ولما لم يشترط التقديم على المسيس فيسـه
بوجه ، لم يشترط الاخلا عنه فلا يلزم الاستيناف (١) .

فان قيل : قد ذكرني ظهار المبسوط وغيره أن كفارة المظاهر
لو كانت بالاطعام ليس له أن يجامعها قبل التكفير (٢) وذلك يدل
على اشتراط التقديم فيه ولا وجه له سوى الحمل .

(١) جاء في المدونة : قلت : - أي السائل - رأيت الطعام
إذا أطمع عن ظهاره بعض الساكنين ثم جامع امرأته ، لم قال
مالك هذا يستأنف الطعام ولم يذكر الله تبارك وتعالى فسي
التنزيل في اطعام الساكنين من قبل أن يتامسا ؟ وانا قال
ذلك في العتق والصيام ٢٢ .

قال : انا محل الطعام عند مالك محل العتق والصيام
لأنها كفارة الظهار كلها ، فكل كفارة الظهار تحل محملا واحدا
تجعل كلها قبل الجماع " اهـ .

المدونة : (٦٢ / ٣) .

(٢) المبسوط (٢٢٥ / ٦) .

قلنا : لم يشترط (١) ذلك لمعنى (٢) / في ب (٥٢/ب)
 الاطعام بل لمعنى اخر وهو احتمال ان يقدر
 على الاعتقاد او الصيام قبل الاطعام فتنتقل
 الكفارة (٣) اليه . فلو وطئها لوقع التكفير بالاعتقاد
 او الصيام بعد التماس وذلك حرام . (٤)

.....

(١) مطبوعة مسن (٦)

(٢) في " ب " و " ج " (المعنى)

(٣) مطبوعة مسن (٦)

(٤) انظر :

وكذلك : اذا دخل الاطلاق والتقييد في السبب

يجرى كل واحد منهما على سنته .

كما قلنا في صدقة الفطر انه يجب اداؤها عن العبد الكافر بالنسبة المطلق

باسم العبد وعن العبد المسلم بالنسبة المقيّد بالاسلام لانه لا مزاحمة

في الاسباب فوجب الجمع .

وهو نظير ما سبق ان التعليق بالشرط لا يوجب النفي عند عدمه فصار

الحكم الواحد قبل وجوده معلقا مرسلًا لان الارسال والتعليق يتنافيان

وجودا واما قبل وجوده فهو معلق بالشرط أي معدوم بتعلق وجوده

بالشرط ومرسل عن الشرط أي معدوم محتمل للوجود قبله والعدم

الاصلي كان محتملا للوجود ولم يتبدل العدم فصار محتملا للوجود

بطريقتين .

/ قوله : ((وكذلك اذا دخل الاطلاق والتقييد في السبب)) : أي (٧٥٦)

ومثل دخول الاطلاق والتقييد في الحكم دخولهما في السبب (١) فهي

ان يجرى كل واحد منهما على سنته ، ولا يحل المطلق منهما على

المقيّد .

(١) مطبوعة من " ج " .

كما قلنا في صدقة الفطر (١) : أنه يجب أدائها عن العبد
الكافر (٢) : أي بسببه بالنس المطلق : وهو قوله عليه الصلاة
والسلام : أدوا عن كل حروجد كذا .

ومن العبد المسلم : أي بسببه بالنس المقيد بالاسلام وهو
قوله عليه الصلاة والسلام : " أدوا عن كل حروجد من المسلمين كذا " .
ولا يحل المطلق منهما على المقيد ، لأنه لا مزاحمة ، أي
لامدافعة في الأسباب ، إذ يجوز أن يكون لشيء واحد

- (١) في " ج " زيادة (حتى لا يشترط الاسلام)
(٢) ومن قال بهذا القول : عطاء ، والنخعي ، والثوري ، وإسحاق
وسعيد بن جبير .
وقالت المالكية ، والشافعية ، والحنابلة بعدم وجوب صدقة
الفطر على السيد عن عبده الكافر بل عن عبده المسلم فقط .
قال الشافعي في الأم بعد ذكره للحديثين : " . . . وفي
حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
يفرضها الا على المسلمين ، وذلك موافقة لكتاب الله - عز وجل -
فانه جعل الزكاة للمسلمين طهورا لا يكون الا للمسلمين .
انظره الأم (٦٣ / ٢) المبسوط (١٠٣ / ٣) حاشية الدسوقي
(٥٠٥ / ١) المذهب (١٦٣ / ١) المغني لابن قدامة
(٥٦ / ٣)

أسباب متعددة شروا وحسا كالملك والموت (١) فوجب الجمع بين
النصين والعمل بكل واحد منهما من غير حمل كما وجب / الجمع فسي جد (١٥)
حكمن في حادثة واحدة وفي حكم واحد في حادثتين .

فان قيل : اذا لم يحل المطلق على المقيد ههنا أدى الى
الغاء المقيد فان حكمه يفهم من المطلق فان حكم العبد المسلم
يستفاد من اطلاق اسم العبد ، كما يستفاد حكم العبد الكافر .
واذا كان كذلك لم يبق في ذكر المقيد فائدة ؟

قلنا : ليس كذلك . فان قيل ورود المقيد يعمل به ممن
حيث انه مطلق وبعد وروده / يعمل به من حيث انه مقيد وفيه
فائدة وهي : ان يكون النص المقيد دليلا على ان مفهومه / أولى هـ (٩/٥٨)
بالسببية ، وان شرعه أهم للشارع حيث جعله سببا بالنص المطلق ضمنا
ثم بالنص المقيد قصدا .

فاذا أمكن العمل بهما واحتمال الفائدة قائم لا يجعل النصان
نصا واحدا بالحمل على انه لو لم يكن فيه فائدة جديدة لا يجوز ابطال

(١) فالملك له أسباب كثيرة منها : الشراء ، والهبة ، والارث وغيرها .
أما الموت فقد قيل فيه :
ومن لم يمت بالسيف مات بغيره . . . تعددت الأسباب والموت واحد .

صفة الاطلاق لطلب فائدة المقيد عند امكان الجمع وتجعل سببية مفهوم المطلق ثابتة بالنسبة المطلق وسببية مفهوم المقيد ثابتة بالمقيد والمطلق جميعا .

وليس بمستبعد في الشرع اثبات شيء بنصين ونصوص كالصلاة ، والزكاة وغيرها .

وكذا اذا دخل الاطلاق والمقيد في الشرط كما في نصي شهود النكاح - كما قلنا - لايحل المطلق على المقيد ايضا حتى انعقد النكاح بشهادة فاسقين كما ينعقد بشهادة عدلين (١) لامكان العمل بهما اذ يجوز ان يكون كل واحد منهما شرطيا على معنى انه ينعقد بأيهما وجد ولا ينعقد عند عدمهما ويكون فائدة المقيد الاستحباب والفضل / حتى كان د (٩/٢٦) استحضر عدلين للنكاح أولى من استحضر فاسقين .

واما اشتراط العدالة في عامة الشهادات فليس بطريق حمل المطلق وهو قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) (٢)

(١) واشترط الشافعية ومن وافقهم لصحة انعقاد النكاح حضور شاهدين عدلين .

انظر: المبسوط للسرخسي (٣١ / ٥) المذهب (٤ / ٢) المغني

(٤٥١ / ٦) فما بعدها .

(٢) سورة البقرة (٢٨٢)

- (واشهدوا اذا تبايعتم) (١) على المقيّد وهو قوله تعالى :
 (واشهدوا ذوى / عدل منكم) (٢) (ب (١/٥٣) / بل لوجوب (١/٥٦) ب)
 التوقف في خبر الفاسق الثابت بقوله عز وجل (٣) : (ان جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا) (٤) (٥) .

وكذا (٦) اشتراط السوم في نصب الزكوات ليس بطريق حمل النص
 المطلق عن السوم مثل قوله عليه الصلاة والسلام : * في خمس من
 الابل شاة (٧) على المقيّد به وهو قوله عليه الصلاة والسلام

- (١) سورة البقرة (٢٨٢)
 (٢) سورة الطلاق (٢)
 (٣) في " ب " و " ج " (تعالى) وبالحامش (عز وجل) .
 (٤) سورة الحجرات (٦)
 (٥) في " ب " زيادة أى فتبينوا .
 (٦) في " ج " (ولذا) وهو تحريف .
 (٧) أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، وابن ابي شيبة
 وهو جزء من حديث طويل بهذا اللفظ الذى ذكره المؤلف .
 قال الترمذى : حديث حسن والعمل على هذا الحديث عند عامة
 الفقهاء .

انظره أبو داود (١٥٦٨) في (الزكاة) باب (في زكاة السائمة)
 (٢٢٤ / ٢) والترمذى رقم (٦٢١) في (الزكاة) باب

" في خمس من الابل السائمة شاة " (١) بل لنص (٢) ينفي الزكاة عن غير السائمة وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " ليس في العوامسل والحوامل ولا في البقر (٣) المثيرة صدقه " . (٤)

- (٥) (في زكاة الابل والغنم) وابن ماجه (١٢٩٨) في (الزكاة) باب (صدقة الابل) (٥٢٣ / ١) وابن أبي شيبة في مصنفه في (الزكاة) باب (زكاة الابل وما فيها) (١٢١ / ٣) .
- (١) هذا معنى حديث رواه أبو داود ، والنسائي ، وأحمد والحاكم وصححه ووافقه الذهبي . وهو عن بهز - بفتح أوله وسكون ثانيه - ابن حكيم عن أبيه عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " في كل سائمة ابل : في أربعين بنت لبون الحديث .
- انظر: أبو داود رقم (١٥٢٥) في (الزكاة) باب (في زكاة السائمة) (٢٣٣ / ٢) ، والنسائي في (الزكاة) باب (سقوط الزكاة عن الابل اذا كانت رسلا لاهلها ولحولتهم) (٢٥ / ٥) مسند الامام أحمد (٢ / ٥ - ٤) البيهقي (١٠٥ / ٤) ، وابن أبي شيبة (١٢٢ / ٣) والداري (٣٩٦ / ١) ، وعبد الرزاق (١٨ / ٤)

- (٢) في " ج " (النص) .
- (٣) سقطت من " ب " و " ج " .
- (٤) أخرجه أبو داود من حديث علي رضي الله عنه (١٥٢٢) (الزكاة) باب (في زكاة السائمة) (٩٩ / ٢ - ١٠٠) والدارقطني فسي

وكذا اشتراط تبليغ هدى المتعة والقران الى الحرم لم يثبت بحمل
النص المطلق عن التبليغ وهو قوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة السي
الحج فط استيسر من الهدى) (١) على المقيد به وهو قوله عز وجل (٢)
في جزاء الصيد (هديا بالغ الكعبة) (٣) بل بعبارة قوله تعالى :
(ثم محلها الى البيت العتيق) (٤) وباشارة اسم الهدى فانه اسم
لما يهدى وينقل الى مكان ولا مكان وجب النقل والاهداء اليه سوى الحرم .

(-) (الزكاة) باب (ليس في العوامل صدقة) (١٠٣ / ٢) والبيهقي

في سننه (١١٦ / ٤) ، وصححه ابن قطان .

ورواه ابن أبي شيبة (١٣٠ / ٣) موقوفا ، وعبد الرزاق في

صنعه (١١٦ / ٤) وفي سننه ابو اسحاق السبيعي يدلس وقد

عننه .

ولمزيد من الاطلاع على الحديث . انظره نصب الراية

(٢٦٠ / ٢) ، تخريج احاديث البزدوى (١٣٤)

(١) سورة البقرة (١٩٦)

(٢) في " ب " (تعالى)

(٣) سورة الطائدة (١٥)

(٤) سورة الحج (٣٣)

قوله : ((وهو نظير ما سبق)) ادج الشيخ - رحمه الله -

في هذا الكلام جواب سؤال يرد على مسألة التعليق بالشرط ولم يذكره

هناك . وهو أن يقال : لما علق الحكم بالشرط لا يتصور أن يجعل

ثابتا قبل وجوده (١) فإن حل الامة لما علق بشرط عدم الطول (٢)

لا يمكن أن يجعل / ذلك الحل بعينه ثابتا قبل وجود الشرط ، لأن ج (١٦)

الشيء الواحد / لا يجوز أن يكون منجزا ومعلقا كالقنديل اذا علق هـ (٥٨/ب)

لا يبقى موضوعا في المكان .

فقال : " وهو " : أي العمل بالمطلق والمقيد الوارد ين

في السبب وعدم حمل أحدهما على الآخر . نظير ما سبق : أن

تعليق الشيء بالشرط لما لم يوجب النفي عند عدمه جاز أن يكون

الحكم الواحد قبل وجوده معلقا بالشرط ومرسلا : أي مطلقا عنه ،

لأن الارسال والتعليق يتتافيان وجودا : يعني وجود الحكم يمتنع

أن يثبت بالارسال والتعليق جميعا كالملك يمتنع أن يثبت بالبيع

والهبة جميعا لكن قبل ثبوته يحتل أن يثبت بالبيع والهبة وغيرهما

على سبيل البدل فكذا ما علق بالشرط قبل وجوده يجوز أن يكون

(١) في " د " (وجود الشرط)

(٢) في " د " (طول الحرة)

معلقا : أي معدوما يتعلق وجوده بالشرط ومرسلا عن الشرط : أي
محتملا للوجود قبل الشرط بسبب آخر كالطلقات الثلاث المعلقة بالشرط

يحتمل أن يتحقق وجودها عند وجود الشرط .

ويحتمل أن توجد قبل وجود الشرط بالتنجيز .

وكذا العتق المعلق وذلك لأن العدم الأصلي قبل التعليق

كان محتملا للوجود بالارسال والتعليق ، وبعد التعليق (١) لم

يتبدل العدم لما بيننا أنه لا يؤثر في المنع فيبقى محتملا للوجود

بالطريقين (٢) كما كان .

وإذا ثبت هذا في الارسال والتعليق ثبت في الاطلاق والتقييد ،

لأن الحكم الواحد قبل وجوده يجوز [أن يثبت] (٣) بسبب مقيد ،

ويحتمل أن يثبت بسبب مطلق على سبيل البديل وإن امتنع ثبوته

بهما جميعا ، فلذلك وجب الجمع ولم يجر الحل .

(١) في " د " (التعليق) .

(٢) في " د " (بطريقين) : وهما التعليق والارسال .

(٣) ما بين المعقوفتين مطبوس من " ٩ " .

ومنها ما قال بعضهم ان العام يخمس بسببه

وعندنا انما يخمس بسببه :

- اذا لم يكن مستقلا بنفسه : كقولك : " نعم " او " بلى " .
- او خرج مخرج الجزاء كقول الراوى : سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد .
- او خرج مخرج الجواب : كالمدعو الى الغداء ويقول : والله لا اتغدى .
- اما اذا زاد على قدر الجواب فقال : والله لا اتغدى اليوم - وهو موضع الخلاف - .
- فعندنا يصير مبتدأ احترازاً عن الغاء الزيادة .

XXXXXXXXXX

XXXXXXXXXX

XXXXXXXXXX

XXXXXXXXXX

/ قوله ((ومنها)) أى من الوجوه القاسدة ((ما قال)) (٦/٥٧)
بعضهم (٠٠٠) الى اخره . (١)

/ اللفظ العام اذا ورد بناء على سبب خاص ب(٥٢/ب)

(١) الكلام على هذه المسألة يستدعى تحرير محل النزاع فان المؤلف لم يبينه : -

لورود العام بناء على سبب خاص اربع حالات : -

الحالة الاولى : ان يخرج العام مخرج الجزاء للسبب ففى هذه

الحالة يختم العام بسببه باتفاق مثل حديث : " ان النبي صلى الله

عليه وسلم سها فسجد " .

.....

الحالة الثانية : أن يخرج العام مخرج الجواب لسؤال تقدمه

ولا يستقل العام بنفسه بحيث لا يصح الابتداء به * كنعم ، ولى * ، فحكى ابن مالك والمضد وغيرها الاتفاق بأن العام يختص بسببه ، ونسب الخلاف فيه للشافعي والصحيح خلافه .

الحالة الثالثة : أن يخرج مخرج الجواب ويستقل بنفسه ولم يسزد

على قدر الجواب ، ففي هذه الحالة يختص العام بما سبقه ويصير معاداً في الجواب .

الحالة الرابعة : أن يخرج مخرج الجواب ، ويستقل بنفسه ، ويكون

زائداً على قدر الجواب ففي هذه الحالة لا يخلو العام من أمرين : -

الأول : أن يكون أهم من السبب في غير ذلك الحكم فاتفق

العلماء أن العبرة فيه بعموم اللفظ : مثاله : لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم الوضوء بما به البحر قال صلى الله عليه وسلم : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .

الثاني : أن يكون العام أهم من السبب في ذلك الحكم

لا غير وله أربع صور :

الأول : أن توجد قرينة تدل على التعميم . فالعبرة بعموم

اللفظ بإطلاق .

.....

مثاله : قوله تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها)

فالآية نزلت بشأن مفتاح الكعبة ، لما اخذ على رضي الله عنه من عثمان بن
ابن طلحة .

الثانية : ان توجد قرينة تدل على التخصيص . فالعبرة بخصوص
اللفظ باتفاق .

الثالثة : ان لا توجد قرينة ، ولكن المتكلم نوى الجواب دون قصد
لمعنى ما جاء زيادة على مقدار الجواب ، كما لو قال رجل لأخترت عال تغد
معى فأجابه ان تغديت اليوم فعبدى حره ففي هذه الصورة : العبرة
بخصوص السبب ديانة لاقضاء .

الرابعة : وهى ان يكون هذا العام الذى هو أهم من السبب في ذلك
الحكم لا غير خاليا من قرينة تدل على العموم ، أو تدل على التخصيص ، ولم
يكن المتكلم به ناويا الجواب دون قصد لمعنى ما جاء زيادة على مقدار
الجواب فهذه الصورة محل خلاف الفقهاء هل العبرة فيها بعموم اللفظ
أم بخصوص السبب ؟؟؟

ومن أمثلته : قوله صلى الله عليه وسلم : " ابدأوا بما بدأ الله به "
أنظر هذه الاقسام في :

البرهان (٣٧٤ / ١) العدد (٥٩٦ / ٢) شرح تنقيح الفصول (٢١٦)
المنقول (١٥٠) المستصفي (٥٨ / ٢) ، المعتمد (٣٠٣ / ١) ، المحصول
(١ / ٣ / ١٨٢) فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (٢٨ / ٣١) ، الاحكام
للأمدي (٢ / ٣٤٧) اصول السرخسي (١ / ٢٧١) نهاية السؤل (٢ / ١٥٨)
المضد على ابن الحاجب (٢ / ١١٠) " النار " مع شرحه وحواشيه (٥٦٩)

يجرى على عمومه عند عامة العلماء (١) سواء كان السبب ——— وال
سائل — على التفصيل الذي نذكره — أو وقوع حادث ——— .
ومعنى الورد على سبب : صدوره عند أمر دعا السبي
نذكره .

ومعنى الاختصاص بالسبب اختصاره (٢) عليه وعدم تعديه عنه

(-) السوداء (١٠٩) روضة الناظر * مع شرحها * نزهة الخاطر
(١٤١ / ٢) ، فتح الغفار (٥٩ / ٢) التقرير والتحبير .
(٢٣٤ / ١) * المحلى * على * جمع الجوامع * (٧٣ / ٢)
شرح الكوكب المنير (١٧٧ / ٣) ارشاد الفحول (١٣٣) . . .
(١) منهم أبو بكر الجصاص ، والشيرازي ، والقاضي أبي يعلى الحنبلي
والباقلاني ، وإمام الحرمين الجويني ، والغزالي ، والسررازي ،
وأبى الخطاب ، وابن قدامة ، وابن الحاجب ، والبيضاوي ،
وغيرهم .

انظر :

أصول الجصاص (٣٣٧ / ١) ، التبصرة (١٤٤) ، العدة (٦٠٧ / ٢)
البرهان (٣٧٤ / ١) ، المنحول (١٥١) المحصول
(١ / ١٨٧ / ٣) ، التمهيد لأبي الخطاب (١٦٢ / ٢) ،
ابن الحاجب (١١٠ / ٢) ، نهاية السؤل (١٥٩ / ٢)

(٢) في " د " (اختصاره) .

حتى كان الحكم ثابتا في حق غير السائل وصاحب الحادثة بنفسه
آخره أو بدلالة أو بقياس .

وقال مالك (١) والشافعي (٢) - رحمهما الله - يختص

(١) نقل القرافي في "تنقيح الفصول" روايتين عن مالك . وقال أكثر
المالكية على القول بأن العبارة بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب .
شرح تنقيح الفصول (٢١٦)

(٢) اختلف النقل عن الإمام الشافعي - رحمه الله - :
نقل إمام الحرمين أن الشافعي - رحمه الله - يرى أن العبارة
بخصوص السبب وقال : " . . . وأنه هو الذي صح عندي من
مذهب الشافعي " . وتابعه الرازي في "المحصل" والآمدي
وابن الحاجب .

بينما نقل آخرون منهم : السنوي : أن العبارة عنده بمصوم
اللفظ لا بخصوص السبب .

والإمام الشافعي قد ذكر في "الأم" رأيه واضحا جليا لا يحتاج
الاعتماد على غيره . فقال في باب "ما يقع به الطلاق" مانعه :
(ولا تصنع الأسباب شيئا إنما تصنع الالفاظ ، لأن السبب قد
يكون ويحدث الكلام على غير السبب ، ولا يكون مبتدأ الكلام
الذي له حكم فيقع ، فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئا لم يصنع
بما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم إذا قيل " اهـ .

بـسببه وهو اختصار المنزلي (١)

فظاهر كلام الشافعي : أن السبب لا يؤثر ، وإنما الذي يؤثر هو اللفظ ، وأن السبب لا يمنع اللفظ من أن يعمل بما اشتغل عليه من حكم وهذا صريح تام الصراحة في أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

يؤيد هذا أن الرازي الذي اعتمد في " المحصول " نقل
إمام الحرمين نراه في كتابه " مناقب الشافعي " يؤم من قال أن الشافعي يرى أن العبارة بخصوص السبب .

قال ابن اللحام : " قال الإمام فخر الدين في مناقب الشافعي عن قول امام الحرمين ومن نقل هذا عن الشافعي فقد التبس على ناقله " انظر : الرسالة (٢٠٦ ، ٢٢١) الأم (٢٥٩ / ٥) ، البرهان (٢٧٢ / ١) ، المحصول (١٨٩ / ٣ / ١) ، ابن الحاجب مع المضد (١١٠ / ٢) الأحكام (٢٤٧ / ٢) ، نهاية السؤل (١٥٩ / ٢) التمهيد للأسنوي (٤١٠) المستصفى (٦٠ / ٢) القواعد والفوائد (٢٤٠) .

(١) المزني : هو أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ابن اسماعيل المزني ، صاحب الشافعي ومن أهل مصر . ولد سنة ١٧٥ هـ كان زاهدا عالما مجتهدا قوي الحجة ، من كتبه : الجامع الكبير والجامع الصغير ، والترغيب . توفي سنة ٢٦٤ طبقات السبكي (٢٢٨ / ١) وفيات الأعيان (٢١٧ / ١)

والقفال (١) ، وأبي بكر الدقاق ، وأبي ثور (٢) .

ونذهب بعض العلماء : ومنهم أبو الفرج (٣) من أصحاب الحديث إلى أن السببان كان سؤال سائل يختص به ، وإن كان

(١) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الشافعي نسبة إلى (الشافعي) مدينة وراة نهر سيحون . ولد سنة ٢٩٠ هـ أخذ الفقه عن ابن سريج ، وروى عن محمد بن جرير الطبري ، وروى عنه الحاكم له مصنفات كثيرة ، وله كتاب في أصول الفقه ، وشرح الرسالة للشافعي . توفي سنة ٣٣٦ هـ . طبقات السبكي (١٧٦ / ٢) وفيات الأعيان (٢٠٠ / ٤) تهذيب الأسماء (٢٨٢ / ٢)

(٢) أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلي الفقيه الشافعي البغدادي ، أحد أصحاب الشافعي ، جمع بين الفقه والحديث . قال الإمام أحمد بن حنبل : " هو عندي في سلاح سفيان الثوري " - والمسلخ الأهاب - أي الجلسد يريد أنه نظيره وعلى طريقته ومنهجه . توفي ببغداد سنة ٢٤٦ هـ تذكرة الحفاظ (٥١٢ / ١) وفيات الأعيان (٢٦ / ١)

(٣) هو : عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرني التيمي جمال الدين أبو الفرج المعروف بابن الجوزي ، ولد ببغداد سنة ٥٠٨ هـ . وقيل غير ذلك له من التأليف نحو (٣٠٠) مصنفاً منها : (زاد المسير) في التفسير و (الموضعات) في الحديث . توفي سنة ٥١٢ هـ .

(طبقات الحنابلة (٣٩٩ / ١) وفيات الأعيان (١٤٠ / ٣)

وقوع حادثة لا يختص به . (١)

احتج من قال بالتخصيص مطلقا : بأن السبب لما كان هو
الذي اثار الحكم لانه لم يكن موجودا قبله تعلق (٢) به تعلق
المعلول بالعلة فيختص به .

وبانه لو كان ~~ممكن~~ عاما / لم يكن في نقل السبب فائدة ، هـ (٧٠٩)
ان لا فائدة له الا اقتصار الخطاب عليه وقد اتفقوا على نقله . وبانه
لو كان عاما لجاز تخصيص السبب .

- (١) المؤلف اكتفى بأهم الاقوال في المسألة والا فقد بقي فيها قولان
لم يذكرهما :
- (١) التوقف : ونقل الشوكاني حكاية الباقلاني له في "التقريب"
(٢) ان عارض هذا العام الوارد على سبب عموم اخر خرج ابتداء
بلا سبب ، فانه يقصر على سببه ، وان لم يعارضه فالعبارة
بعمومه : المستغنى (٦٠/٢) ، المعتمد (٣٠٣/١)
حاشية المطار على جمع الجوامع (٧٣/٢) السوداء (١٣٠)
ارشاد الفحول (١٣٤)
- (٢) جواب (لما) .

واخراجه عن العموم بالاجتهاد كما يجوز تخصيص غيره به ، لأن نسبة

العموم الى جميع الصور الداخلة تحته متساوية .

وبأن من شرط الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، وإنما / يكون ج (١٧)

مطابقا بالمساواة وإذا (١) أجريناه على عمومه لم يبق مطابقا بسـ

يصير ابتداء كلام . (٢)

واحتج من فرق بين وروده بناء على وقوع حادثة وبين وروده بناء

على سؤال سائل بأن الشارع إذا ابتدأ بيان الحكم في حادثة قبل

أن يسأل عنه فالظاهر أنه أراد مقتضى اللفظ أن لا مانع منه وليس كذلك

إذا سئل عنه / لأن الظاهر أنه لم يورد الكلام ابتداء وانما د (٣٦ / ب)

(١) فـ ب * و * ج * (فإذا) .

(٢) انظر أدلة القائلين بالخصوص في : البرهان (٣٧٧ / ١) فابعدها

المستصفي (٦٠ / ٢) الأحكام للأمدى (٣٤٧ / ٢) الميزان (٣٣١)

* ابن الحاجب * مع شرح العضد (١١٠ / ٢) حاشية العطار

على جمع الجوامع (٧٣ / ٢) " نزعة الخاطر " شرح " روضة

الناظر (١٤٢ / ٢) السوداء (١٣١) العدة (٦١٣ / ٢) مختصر

الطوفي (١٠٢) ، فواتح الرحموت (٢١٠ / ١) تيسير

التحرير (٢٦٥ / ١) ، تخریج الفروع على

الأصول (٠٠٣٦٠)

أوردته (١) ليكون جواباً عن السؤال ، وكونه جواباً عنه يقتضى قصره

عليه . (٢)

وحجة العامة : أن الاعتبار للفظ في كلام الشارع لأن التمسك

به دون السبب ، واللفظ يقتضى العموم باطلاً فيجب إجراؤه على

عمومه إذا لم يمنع عنه مانع ، والسبب لا يصلح مانعاً ، لأنه لا ينافي

عمومه والمانع هو المتنافي .

يبينه : أنه (٣) لو كان مانعاً لكان تصريح الشارع بإجرائه

على العموم إثبات العموم مع انتفاء العموم وهو فاسد ، أو (٤) إبطال

الدليل المخصص وهو خلاف الأصل . (٥)

(١) في " ب " و " د " (أوردته) .

(٢) كشف الأسرار (٥٨٦/٢) فصول البدائع للفنارى (٢٣/٢) (

شرح المعتمد على ابن الحاجب (١١٠/٢) التقرير والتحبير

(٢٣٥/١)

(٣) الضمير في (أنه) يعود على (السبب) .

(٤) في " د " و " و " .

(٥) التبصرة (١٤٦) أصول الجصاص (٢٣٨/١) العدة (٦٠١/٢) (

المحصل (١٨٩/٣/١) ، التهيد لابن الخطاب (١٦٢/٢) (

فتاوى شيخ الإسلام (٢٨/٣١) أصول الجصاص (٢٣٨/١) (

أصول السرخصي (٢٢٢/١) شرح تنقيح الفصول (٢١٦) ----

يؤيد ما ذكرنا اجماع الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم -

على اجراء النصوص الواردة بقيدة باسباب على عمومها .

(٢)
فان ايسة الظهار (١) نزلت في خولة (٣)

(٥) المستغنى (٦٠ / ٢) الاحكام (٣٤٧ / ٢) المعتمد (٣٠٤ / ١)

روضة الناظر مع شرحها * نزهة الخاطر (١٤٣ / ٢) المضد على

ابن الحاطب (١١٠ / ٢) السميزان للمرقندي (٣٣١)

(١) آية الظهار هي قوله تعالى (الذين يظاهرون منكم من نسائهم

ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا

من القول وزورا وان الله لعفو غفور) سورة المجادلة (٢) .

(٢) في " د " زيادة (حق) .

(٣) اختلف في اسمها فقيل : " خولة " وهو الاكثر وقيل : " خويلة "

وقيل : " جميلة " واختلف في اسم أبيها فقيل " ثعلبة " - وهو

المشهور - وقيل : " مالك بن ثعلبة " وقيل " خويلد " وقال

الطوردي : إنها نسبت تارة الى أبيها وتارة الى جدها فهي خولة

بنت ثعلبة بنت خويلد .

أنظره تهذيب الأسماء (٣٤٢ / ٢) ، الاصابة (٢٨٩ / ٤) الاستيعاب

(٢٩٠ / ٤) وللإطلاع على قصة مظاهرة زوجها منها .

أنظره أحكام القرآن لابن العربي (١٢٤٧ / ٤) ، فتح القدير

للمشوكاني (١٨١ / ٥)

امراة اوس بن الصامت (١) ، وايدة اللعان (٢) نزلت في

هلال بن أمية (٣) / حين قذف امرأته بشريك

(١) هو الصحابي : اوس بن الصامت بن قيس الأنصاري ، أخو عبادة بن الصامت ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وكان به لم فاشتد به لعمه ذات يوم فظاهر زوجته . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - وكان ذلك أول ظهار جرى في الإسلام . كان اوس شاعرا سكن بيت المقدس ، وقيل الرملة . وتوفي بالرملة سنة ٣٢ هـ . الاصابة (٨٥ / ١) الاستيعاب (٢٨ / ١) تهذيب الاسماء (١٢٩ / ١)

(٢) اية اللعان هي قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا انفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين (٦) والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين (٧) سورة النور .

(٣) هو الصحابي : هلال بن أمية بن عامر الأنصاري المدني شهد بدرًا وأحدا ، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك وتاب الله عليهم وذكرهم في سورة التوبة ، وهم هلال ، وكعب ابن مالك ، ومرارة بن الربيع .

الاصابة (٦٠٦ / ٣) ، الاستيعاب (٦٠٤ / ٣)

ابن سحما (١) " أو في عويمر العجلاني " (٢)

(١) هو الصحابي : شريك بن سحما - بفتح السين وسكون الحاء المبهملتين - وهي أمه ، واسم أبيه عبده بن معتب بن الجند ابن العجلان حليف الأنصار قيل أنه شهد مع أبيه أحـمـدا وشهد أبوه بدرًا . وكان أحد الأمراء بالشام في خلافة أبي بكر الصديق ، وبعثه عمر رسولاً إلى عمرو بن العاص حين أراد أن يتوجه إلى فتح مصر ذكره ابن عساکر ولم ينبه أنه ابن سحما لأنه عنده آخر .

انظر :

تهذيب الاسماء (٢٤٤ / ١) ، الاصابة (١٥٠ / ٢)

الإستيعاب (١٥٠ / ٢)

(٢) هو الصحابي : عويمر بن أبي بن الأضرار العجلاني وقال الطبري هو عويمر بن الحارث بن زيد بن حارثة بن الجند العجلاني .

تهذيب الاسماء (٤١ / ٢) .

والؤلف أشار إلى اختلاف الروايات في أيهما نزلت الآية هل نزلت في " هلال بن أمية " أو في " عويمر العجلاني " فالبخاري أخرج قصة هلال ، وقصة عويمر ، وأخرجهما أيضا مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه وغيرهم .

فمن العلماء من سلك سلك الترجيح بين هذه الروايات فبعضهم رجح نزولها في " هلال " وبعضهم رجح نزولها في عويمر

وآية القذف (١) نزلت في قذفة عائشة - رضي الله عنهما -
 وآية السرقة في سرقة ردا صفوان (٢) أو سـ_____رقة

(-) وآخرون سلّكوا مسلك الجمع بين الأحاديث وقالوا إن الآية
 نزلت في شأنها معاً فقد وقعت الحادثة أولاً لهلال نسـ
 صادف مجيء عويمر .

البخارى ، رقم (٤٧٤٥) و (٤٧٤٧) في (التفسير) فتح
 (٤٤٨ / ٨) مسلم (١٤٩٢) و (١٤٩٥) و (١٤٩٦) في
 (اللعان) (١١٢٩ / ٢) فما بعدها ، تفسير القرطبي
 (١٨٢ / ١٢) أحكام القرآن لابن العربي (١٢٤٠ / ٣) فتح
 القد ير للشوكاني (١٠ / ٤) .

(١) قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)
 فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ^{أبداً} أولئك هم
 الفاسقون (سورة النور (٤)

(٢) هو صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح
 القرشي الجمعي المكي ، أسلم بعد حنين ، وشهد اليرموك
 توفي بمكة المكرمة سنة ٤٢ هـ . وقيل غير ذلك ، روى عنه ابنه
 عبد الله ، وعبد الله بن الحارث ، وابن المسيب ، وعطاء وغيرهم .
 تهذيب الاسماء (٢٤٩ / ١) ، أسد الغابة (٣٣ / ٣)

المجن (١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم (إياها ب (٢) دبغ

فقد طهر (٣) في شاة ميمونة . (٤) .

(١) المجن : - بكسر الميم - الترس - من جنه بمعنى : -ستره
لأن صاحبه يتستر به ، ويجمع على " مجان " - بالفتحة -
وازن دواب . ويقال : قلب له ظهر المجن : اذا عاداه
بعد مودة .

النهاية (٢٠٨/١) ، الصحاح (١٠٩٤/٥) ، المغرب (١٦٥/٨)
الصبح المنير (١٣٦/١) ، المعجم الوسيط (١٤١/١)

(٢) الإهاب : الجلد قبل أن يدبغ ، وقيل هو كل جلد وزعم
قوم أن جلد ما لا يؤكل لا يسمى إهابا . ويجمع على " إهاب " .
النهاية (٨٣/١)

(٣) رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه
وأحمد ، ومالك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعا ، روى
البخاري معناه عن ابن عباس أيضا مرفوعا .

مسلم (٣٦٦) في (الحيض) باب (طهارة جلود الميتة بالدباغ)
(١ / ٢٧٧) ، وأبو داود رقم (٤١٢٣) في (اللباس) باب
(إهاب الميتة) (٤ / ٣٦٢) ، النسائي (٧ / ١٧٣) ، الموطأ
في (الصيد) ، باب (ما جاء في جلود الميتة) (٢ / ٤٩٨)
وابن ماجه (١ / ٣٦٠) في (اللباس) باب (جلود الميتة
إذا دبغت) . (٢ / ١١٩٣) ، وأحمد (١ / ٢١٩ ، ٢٢٢)

(٤) هي الصحابية : ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية
أم المؤمنين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سبع
في ذي القعدة لما اعتمر عمره القضا .

لسم يخلصوا هذه العمومات بهذه الاسباب فعرشنا ان العام

لا يخلص (١) بسبب الورود .

واما قولهم : السبب مشير للحكم فصار كالمعلول مع العللة

فنقول : ليس الكلام في مثل هذا السبب حتى لو كان السبب المنقول

هو المؤثر كان (٢) الحكم متعلقا به ايضا .

وقولهم : / ان من شرط الجواب ان يكون مطابقا للسؤال . ب (٦/٥٤)

(-) وهي آخر امرأة تزوجها صلى الله عليه وسلم ماتت بمصر

- مكان قريب من مكة ، عشرة ايام الى جهة المدينة

ودفنت هناك سنة ٥٠١ هـ .

الاصابة (٤/١١١) ، الاستيعاب (٤/٤٠٤) تهذيب الاسماء

. (٢/٢٥٥)

(١) في " د " (يختص) .

(٢) في " ب " و " ج " (لكان) .

قلنا : ان اردتم باشتراط المطابقة ان يكون الجواب مساويا

للسؤال فهو ممنوع عادة وشرعية .

لما عادة : فلان المجيب قد يزيد على قدر الجواب من

غير انكار يرد عليه .

ولما شرعية : فلاكه تعالى لما سأل موسى - عليه السلام -

عما في يمينه بقوله - عزاسمه - (وما تلك بيمينك يا موسى) (١) . زاد

موسى عليه السلام على قدر الجواب ، فقال : / (هي عصا اتوكلا هـ (٥٩ / ب)

عليها واشربها على غني ولي فيها مأرب اخرى) (٢) .

والنبي - عليه الصلاة والسلام - لما سئل عن التوضؤ بماء البحر

(٣)

قال : " هو الطهور ماؤه و الحل ميتته " (٤) فأجاب وزاد .

(١) سورة طه (١٧)

(٢) سورة طه (١٨)

(٣) (الواو) سقطت من " ب " و " ج " .

(٤) رواه الامام مالك واحمد ، وابوداود ، والترمذي وقال : حسن

صحيح ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وصححه

والبيهقي ، وابن أبي شيبة ، والدارقطني ، والداري ، وغيرهم

عن أبي هريرة وجابر - رضي الله عنهما - أن رجلا سأل النبي

صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : انا نركب البحر ونحمل

معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) .

.....

وان اردتم باشتراطها الكشف عن السؤال وبيان حكمه ، فلا نسلم

عدم المطابقة ، لانه مطابق وزاد .

ولا يقال : الاولى ترك الزيادة في الجواب راية للتناسب بينهما .

لما نقول : ان افادة الاحكام الشرعية أولى من راية الاحكام

اللفظية .

وقولهم : لو كان عاما لجاز تخصيص السبب

بالاجتهاد .

قلنا : انما لا يجوز ، لانه داخل في الخطاب قطعاً اذ الكلام

في انه بيان له ولغيره ، أم/بيان له خاصة فانه لا يجوز ان يسأل عن (جـ) (١٨)

شيء فيجب عن غيره ولكن يجوز ان يجيب عنه وعن غيره .

وقولهم : لو كان عاما لم يكن في نقل السبب

فائدة .

(-) الموطأ : في الطهارة ، باب (الطهور للوضوء) (٢٢ / ١) ،

أبو داود رقم (٨٢) في (الطهارة) باب (الوضوء بماء البحر)

(٦٤ / ١) ، الترمذى (٦٩) في (الطهارة) باب (ما جاء

في ماء البحر انه طهور) (١٠٠ / ١) ، النسائي في (المياه) باب

(الوضوء بماء البحر) (١٧٦ / ١) ، وابن ماجه (٢٨٦) في

(الطهارة) باب (الوضوء بماء البحر) (١٢٦ / ١) ، والداري

في سننه في (الوضوء) باب (الوضوء من ماء البحر) (١٨٦ / ١)

وأحمد في المسند (٣٦١ / ٢) .

قلنا : فائدة معرفة أسباب (١) التنزيل والسير والقصص واتساع
علم الشريعة ، وأيضا امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد (٢)
ثم الشيخ - رحمه الله - لما بين أن العام يختص بالسبب
عند البعض ، ولم يبين أن المراد به سبب الورد ، أم سبب الوجوب
وأن المراد لو كان سبب الورد أريد به السبب الخاص أو العام ولا يبد

- (١) بين المجد ابن تيمية أنواع الأسباب وذكر فائدتها ثم قال :
" ومن لم يحط علما بأسباب الكتاب والسنة والا عظم خطؤه ، كما
وقع لكثير من المتفهمين والأصوليين والفسرين . المسودة (١٣١)
(٢) انظر مناقشة هذه الأدلة في : - أصول الجصاص (١/٣٣٨)
التبصرة (١٤٥) المنحول (١٥١) المستصفي (٦١/٢) العدة
(٦١٣/٢) ، الأحكام (٣٤٨/٢) ، نهاية السؤل (١٥٩/٢)
التمهيد لأبي الخطاب (١٦٣/٢) ، فوائد الرحوت (٢٩٢/١)
تيسير التحرير (٢٦٦/١) نزهة الخاطر (١٤٢/٢) ابن الحاجب
مع شرح " العضد " (١١١/٢) المسودة (١٣١)

من تفصيل ذلك ليتين محل النزاع (١) ، شرع في بيان ما يختصم
 بالسبب وما لا يختص به سواء كان سبب ورود أو سبب وجوب ،
 وسواء (٢) كان اللفظ عاما أو خاصا وبين ذلك في أقسام أربعة .
 فقال : ((وعندنا)) انما يختص بالسبب (٣) ما لا يستقل
 بنفسه وهذا هو القسم الأول منها : أى لا يستبد بانها المسمى

(١) من الخرب أن المؤلف - رحمه الله - حاول أن يحرر المعنى المراد
 بالسبب هنا استدراكا على " الماتن " حيث لم يبينه ، ولكن
 عبارته اضطرت حتى لا يكاد يفهم منها : أن المراد بالسبب هو
 سبب الوجوب أو سبب الورد .

وما تقدم يتضح أن السبب هنا معناه : الداعي الى الخطاب
 على طريق الورد ، لا على طريق الوجوب والتأثير ، أى ليس هو
 بمعنى : وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرفا
 لحكم شرعي ، سواء كانت المناسبة بينه وبين الحكم ظاهرة تدركها
 عقولنا أو غير ظاهرة لاتدركها عقولنا .

(٢) سقطت من " جـ "

(٣) مطبوعة من " ٩ " .

بدون / ما (١) تقدمه من السبب ، لأنه لما لم يستقل بنفسه : أي (١/٥٨)

لم يقد ما لم يرتبط (٢) بما قبله من السبب صار كـ بعض الكلام ممن .
جملة فلا يمكن فصله للعمل به .

كقوله : " نعم " و " بلى " فان كل واحد منهما غير مستقل بنفسه ومن حروف التصديق فلم يكن بد من تعلقه بما قبله .

ثم موجب " نعم " تصديق ما قبله من كلام منفي أو مثبت استفهاما كان أو خبرا كما اذا قيل لك : " قام زيد " أو " اقام زيد " ؟
(٣) أو " لم يقم زيد " أو " اقم يقم زيد " ؟ فقلت : نعم . كان تصديقا لما قبله ، وتحقيقا لما بعد الهمزة .

وموجب " بلى " ايجاب ما بعد النفي استفهاما كان أو خبرا .
فاذا قيل : " لم يقم زيد " أو " اقم يقم زيد " ؟ فقلت : بلى " كان معناه قد قام .

فاذا قال الرجل لآخر : اليس لي عليك ألف درهم ؟ فقال : بلى يكون اقارارا ، لأنه لما كان تصديقا لما بعد النفي كان معناه : لك علي

(١) " ما " سقطت من " ج " .

(٢) في " ب " (ترتبط) .

(٣) في " د " زيادة (أولم يقم) .

قوله : ((أو خرج مخرج الجزاء)) وهو القسم الثاني

منها فان الكلام لما جعل جزاء لما تقدمه كان المتقدم سبب وجوبه

فيتعلق به ، لان الحكم يتعلق بعلمته ضرورة تعذر الاثر بلا مؤثر ،

((كقول الراوى سها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسجد))
(١)

فانه لما خرج مخرج الجزاء للسبب بدلالة الفاء تعلق به .

وان كان مستقلا بنفسه وكان (٢) السهو سبب وجوبه ، كالزنا

لوجوب الجلد في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا)
(٣)

والسرقة للقطع في قوله عز وجل (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)
(٤)

(١) يشير الى حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه - ان النبي

صلى الله عليه وسلم - صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم

تشهد ثم سلم . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه .

أبو داود رقم (١٠٣٩) في (الصلاة) باب (سجدتي السهو

فيهما تشهد وتسلم) (١ / ٦٣٠) والترمذي رقم (٣٩٥)

في (أبواب الصلاة) باب (ما جاء في التشهد في سجدتي

السهو) ، موارد الظمآن : في (الجماعة) باب (سجود

السهو) حديث رقم (٥٣٦) (ص ١٤٢)

(٢) في " د " (فكان)

(٣) سورة النور (٢)

(٤) سورة المائدة (٣٨)

ولولم يتعلق به لم يبق لذكر السهو ولا لكلمة الفاء فائدة وكان (١)
 "فسجد" معناه : فسجد للسهو حكما له . وهكذا قوله :
 "زنى ما عز فرجم" .

قوله : ((أو خرج مخرج الجواب)) وهو القسم الثالث من
 الأقسام الأربعة فإن الكلام المستقل لما خرج مخرج الجواب لما
 تقدمه (٢) غير زائد على قدر الجواب تفيد بما سبق وصار ما ذكر
 في السؤال كالعماد في الجواب لأنه بناء عليه ولكنه يحتل الابتداء
 لاستقلاله فإذا نواه يصدق ديانة وقضاء كالمندعو إلى الغداء بأن قال
 له آخر تغدى معي . فقال : " والله لا اتغدى " أو قال / " ان
 تغديت فعبدى حر " انصرف إلى ذلك الغداء ، حتى لو تغدى
 في ذلك اليوم في منزله أو تغدى معه في يوم آخر لم يحنت .
 خلافا لزمير (٣) ، لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب رد عليه وهو انما

(١) في " د " (فكان) .

(٢) في " ب " (تقدم) .

(٣) انظره

وعندنا يصير مبتدأً ولا يتعلق بالكلام الأول حتى لو تفسد
اليوم في منزله أو في موضع آخر أو اغتسل (١) من غير الجنابة
يحنث .

لأننا لو جعلناه متعلقاً به كان فيه اعتبار الحال والغاء الزيادة
ولو جعلناه مبتدأً كان على عكسه فكان أولى ، لأن العمل بالكلام
لا بالحال ، لأنه / ظاهر والحال أمر بطن فيكون الكلام صريحاً بـ (١/٥٥)
في إفادة العموم والحال دلالة في اختصاصه بالسبب ولا عبرة لها
مع الصريح ، فلذلك رجحنا (٢) اللفظ وجعلناه ابتداءً .

وما ذهب إليه المخالف من حمله على الجواب باعتبار الحال
عمل بالمسكوت ، وترك للعمل (٣) بالدليل . فان عني به الجواب
صدق فيما بينه وبين الله تعالى ، لأنه مع الزيادة يحتل الجواب
فانه قد يزداد على الجواب للتأكيد كما مر . ولا يصدق القاضي ، لأنه
خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه .

(٤)
وذكرني بعض الشروح أن العموم في الاقسام الأربعة ثابت
لأن قوله : " نعم " أو " بلى " عام لا يهاجم من حيث أنه يصلح جواباً

(١) في " د " و " هـ " زيادة (في تلك الليلة) .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) في " جـ " (العمل) .

(٤) من هنا بياض في " هـ " ويستمر إلى قوله (اثبات حكم السبب) .

لأنواع / من الكلام فعند ذكر السبب يتعلق به . ج (١٠٠)

وكذلك (١) قوله : فسجد يحتل وقعه للتلاوة ، أو لقضاء
المتروكة ، أو لشرع زيادة في الصلاة ، أو للسهو فلما نقصل
السبب معه تخصص به .

وعوم القسمين الأخيرين ظاهره لأن الصدر الذي دل عليه
الكلام نكرة واقعة (٢) في موضع النفي لأن الشرط في معسني
النفي فيعم ولكنه لا يخلو عن تحمل وتكلف وما ذكرناه أولاً أظهر
وأنفق [لعامة الكتب] . (٣)

فان قيل : ما الفرق لأبي يوسف بين مسألتى الغداء والاعتسال
وبين قوله : كل امرأة [لى فهى] (٤) طالق في جواب
ما لو قالت له : انك تزوجت علي . حيث يتخصص هذا العمام
عنده / بهذا السبب حتى لم تطلق هذه المرأة عنده مع أن فيه (١/٥١)
زيادة على قدر الجواب .

(١) في " ب " (ولذلك) وهو تحريف .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " (واقع)

(٣) مطبوعة في " ٩ " .

(٤) مطبوعة من " ٩ " .

قلنا : ليس هذا من قبيل تخصيص العام بسبب الورد بل هو من قبيل التخصيص بالغرض وهو قسم آخر نرى عليه فسي مختصر التقويم .

والدليل عليه أن في التخصيص بالسبب دخل السبب فسي العموم بلا خلاف والكلام فيما وراءه وههنا السبب خارج عنه فكان قسما آخر .

ثم النظر في الكلام الى مقصود المتكلم ويجوز ان يكون مقصوده هناك (١) اثبات حكم السبب (٢) وغيره بطريق العموم واللفظ يدل عليه فيجب العمل به .

وههنا غرضه ارضاؤها وذلك يحصل بتطبيق غيرها لا بتطبيقها فلا يثبت العموم بل يتخصص بغرضه ولم تدخل هي في الايجاب (٣)

/ لكن ابا حنيفة ومحمدا - رحمهما الله - يقولان كذا هـ (٩/٦١)

احتمل أن يكون غرضه ارضاها ، احتمل أن يكون اسخاطها وزجرها لجرائها عليه بهذا الاعتراض ، فلا يجوز ترك العمل باللفظ بهذا المحتمل .

(١) أي في مثالي : (ان اغتسلت ، وان تغديت)

(٢) نهاية البياض في " هـ " .

(٣) أي في ايجاب الطلقات .

ومنها ما قال بعضهم : ان القرآن في النظم يوجب القرآن
 في الحكم مثل قول بعضهم في قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا
 الزكاة ان القرآن يوجب ان لاتجب الزكاة على الصبي قالوا لان
 العطف يقتضى المشاركة واعتبروا بالجملة الناقصة اذا عطفست
 على الكاملة وهذا فاسد ، لان الشركة انما وجهت في الجملة
 الناقصة لافتقارها الى ما يتم به فاذا تم بنفسه لم تجب الشركة
 الا فيما يفتقر اليه ولهذا قلنا في قول الرجل لامرأته ان دخلت
 الدار فانت طالق وهبى حره ان العتق يتعلق بالشرط لانسه
 في حق التعليق قاصر .

قوله : ((ومنها)) أى من الوجوه الفاسدة ما قال
 بعض أهل النظر من لاسلف له ((ان القرآن في النظم)) أى الجمع
 بين الكلامين (١) / بحرف " الواو " ((يوجب القرآن)) بينهما جـ (٢٢/ب)

(١) في " د " (الكلامين) وهو تحريف .

((في الحكم)) (١) ، [خلافا للعامة] (٢)

وصورته : أن حرف الواو متى دخل بين جملتين تامتين
فالجملتان المعطوفتان تشارك المعطوف عليهما في الحكم المتعلق بهما
عندهم .

حتى قالوا : أن قرآن الجملتين في قوله تعالى (واقموا
الصلاة واتوا الزكاة) (٣) يوجب سقوط الزكاة عن (٤) الصبي
/ كسقوط الصلاة عنه تحقيقا للمساواة في الحكم ب(٥٥/ب)

(١) ونسبه السرخسي الى بعض الحنفية دون أن يسميهم فقال :
" ومن ذلك ما قاله بعض الاحداث من الفقهاء : أن القرآن
في النظم يوجب المساواة في الحكم "

وهذا الشيرازي في " التبصرة " الى المزني من الشافعية .
انظره

اصل السرخسي (٢٧٢ / ١) التبصرة (٢٢٩) ، المستصفى
(٢٣ / ٢) التمهيذ للاسنوي (٢٧٣) .

(٢) ساقطة من " د "

(٣) سورة البقرة (٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠) ، النساء (٧٧) ، النور
(٥٦) ، الروم (٣١) .

(٤) في " ب " (من) .

وأجمعوا : أن المعطوف إذا كان ناقصا تشارك الجملة المعطوف
عليها في [الخبر والحكم] (١) جميعا .

تسكوا في ذلك : بأن " الواو " للمعطف في اللغة ولهـذا
تسمى واو المعطف وموجب المعطف الاشتراك (٢) وأنه يقتضى التسوية
ولهذا إذا كان المعطوف متعريا عن الخبر فإنه يشارك الكلام^{الأول} في خبره
وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم إذا كانا كلامين تامين وهو معنى
قوله : ((واعتبروا)) : أى قاسوا ((بالجملة الناقصة)) .

والدليل عليه : أن القرآن في كلام الناس يوجب الاشتراك (٣) فإن
قوله : " أن دخلت الدار فانت / طالق وعبدى حره " يوجب تعليق جـ (١١)
الطلاق والحرية جميعا بالشرط وإن كان كل واحد من الكلامين تاما
مفيدا بنفسه فكذا في كلام صاحب الشرع .

وتمسكت العامة : بأن عطف الجملة على الجملة في اللغة لا يوجب
الشركة في الحكم ، لأن الأصل في كل كلام أن يستبد بنفسه ويتفسر

(١) في " جـ " (الحكم والخبر) .

(٢) في " بـ " " جـ " " دـ " (الاشتراك) .

(٣) في " بـ " و " جـ " و " دـ " (الاشتراك) .

بحكمه لا يشارك فيه كلام آخر .

كقولك : جاءني زيد وذهب عمرو^(١) . لان في اثبات الشركة
جعل الكلامين كلاما واحدا وهو خلاف الحقيقة فلا يحار اليه الا عند
الضرورة وهي (٢) في الجملة الناقصة فانها لما افتقرت الى الخبر
أوجب (٣) عطفها على الكاملة الشركة في الخبر ضرورة الافادة وهذه
الضرورة عدت في عطف الجملة التامة على مثلها فلم تثبت (٤) الشركة .

واليه اشار بقوله : ((وهذا)) أي استدلالهم بالجملة الناقصة

في اثبات الشركة ((فاسد ، لان الشركة انما وجبت)) أي ثبتت

((في الجملة الناقصة)) : أي في عطفها على الكاملة

((لافتقارها الى ما يتم به)) وهو الخبر ((فاذا تم)) أي الكلام

المعطوف ((بنفسه لم تجب الشركة)) لعدم الموجب وهو الضرورة

((الا فيما يفتقر اليه)) يعني بعد ما تم الكلام بنفسه قد تثبت الشركة

اذا / تحقق الافتقار فثبت ان موجب الشركة هو الافتقار (٥) دون نفس هـ (١١ب)
العطف .

(١) في " د " زيادة (و)

(٢) أي الضرورة .

(٣) في " د " (وجب)

(٤) في " هـ " (يثبت)

(٥) في " د " (الاتصاف)

الخبر كما في قوله : " وهبدي حرر " (١)

ولا يلزم عليه ما اذا قال : ان دخلت الدار فانت طالق ، وهبدي

حران كلمت فلانا ان شاء الله حيث ينصرف الاستثناء الى اليمين عند

محمد - رحمه الله - كذا في الايجاح ، مع ان كل واحد من

الكلامين تام بنفسه خبرا وتعليقا غير مفتقر الى الاول .

لانا نقول : التعليق نوعان : تعليق ابطال ، وهو التعليق

بشرط لا يوقف عليه ، كالتعليق بمشيئة الله تعالى ونحوها .

وتعليق تحصيل ، وهو التعليق بشرط يوقف عليه ، كالتعليق

بدخول الدار ونحوه .

وغرض الحالف ههنا الابطال ، حيث الحق الاستثناء (٢) بكلامه

بعد تامة . والاول ناقص في حق (٣) هذا التعليق كقوله : " وهبدي

حرر " في حق اصل / التعليق (ج) (١٠٢) فينصرف / الاستثناء السبي (٧٦)

اليمينين .

وكذا لو ذكر مكان الاستثناء مشيئة فلان بان قال : " ان شاء فلان "

ينصرف الى اليمينين ايضا ، لانه يتضمن التفويض حتى اقتصر على المجلس

(١) انظر: اصول الجصاص (١/٨٣)

(٢) مطبوعة من (٩)

(٣) سقطت من (ج)

والاول ناقص في معنى التفويض فلذلك ينصرف اليهم .

وذكر في بعض النسخ أن العطف لا يوجب الشركة في الحكم

الا اذا كان المعطوف مفتقرا الى المعطوف عليه في جميع ما ذكر

فيه أو (١) في بعضه . ومع الافتقار يكون صالحا للشركة فيما

يفتقر اليه ويوجد أيضا من جهة المتكلم ما يدل (٢) على ارادة الشركة

فانذا (٣) فقد شئ من هذه الجملة لم تثبت الشركة ، ولذلك (٤)

قلنا بانتفاء الشركة في قوله : " هذه طالق ثلاثا / وهذه طالق (١/٦٢))

ثنتين لعدم الاقتدار . وفي قوله : " هذه طالقي " وهذه " مشيراً

الى عبد لعدم الصلاحية وفي قوله : " هذه طالق ثلاثا وهذه

طالتي * لعدم القرينة فان المتكلم لو كان مريدا للشركة لما جاء.

بالخير في الجملة الثانية ، لأن مراده يحصل بأن يقول : " وهذه "

لوجود صلاحية الثانية لمشاركة الاولى في نفس الخبر وهو الطلاق" ٧ د (٦/٣٨)

وفي وصفه وهو " العدد " .

(۱) (ا) سقطت من "ج" .

(٢) في "ج" زيادة (أيضا) .

(۳) فی "پ" (واذا) •

(٤) في "جـ" (فلذلك) .

بخلاف قوله : " أنت طالق ان دخلت الدار وهدي حر "

على ما بينا .

فان قيل : قد ثبت في قوانين علم " المعاني " ان غاية
التناسب بين الجمل شرط حتى لو قال قائل : " زيد منطلق " ودرجات
الحمل ثلاثون ، وكم الخليفة في غاية الطول ، وفي
عين الذباب جحوظ (١) ، وكان جالينوس ماهرة في الطب ،
والختم في التراويح سنة ، والقرد شبيه (بالآدي) (٢) سجل
عليه بكمال السخافة (٤) أوعد مسخرة من الساخر فدل ان القرآن
في النظم يوجب القرآن في الحكم ليحصل التناسب .

(١) يقال : جحظت عينه ، تجحظ جحوظا عظمت مقلتها ونشأت .

الصاح (١١٢١ / ٣)

(٢) في " ج " (٩) .

(٣) في " ب " (في الآدي)

(٤) في " د " (السخاوة) وهو تحريف .

قلنا : نحن لاننكر (١) ان التناسب من محسنات الكلام
ولكننا ننكر ثبوت الحكم به فانه محتمل وبالمحتل لا يثبت الحكم .
وهذا كالفهم فاننا لاننكر انه من محتملات الكلام
وعليه بنسي كثير من مسائل علم " المعاني " ولكنه
لا يصلح متهماً للحكم ، لانه (٢) لا يثبت بالاحتمال
والله اعلم .

.....

(١) في " ج " (ننكن) وهو خطأ .
(٢) أي الحكم ————— .

فصل
فِ الْأَمْرِ

فصل في الأمر

وهو من قبيل الوجه الأول من القسم الأول مما ذكرنا من الأقسام فإن
صيغة الأمر لفظ خاص من تصانيف الفعل وضع لمعنى خاص وهو : طلب الفعل .

فصل في الأمر (١)

قيل في حد الأمر (٢) : هو اللفظ الداعي الى تحصيل الفعل

(١) اهتم الأصوليون غاية الاهتمام بمباحث " الأمر والنهي " لأنهما مدار
التكليف فخرج المكلف عن العهدة لا يمكن الا بضبط ما تدل عليه الأوامر
والنواهي ، حتى يكون على بينة من أمره في أداء ما أمر به واجتناب المنهي
عنه ومن هنا تولاهما علماء الأصول بالبحث والتحصيل ، وجعلهما كثير من
المؤلفين كالشيرازي ، والمجد ابن تيمية ، والسرخسي وغيرهم ، في مقدمة
كتب الأصول .

يقول السرخسي : أحق ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي ، لأن
معظم الابتلاء بهما ومعرفتهما تتم معرفة الأحكام ويتميز الحلال من الحرام
أصول السرخسي (١١/١) ، التبصرة (١٢) ، المسودة (٤)
(٢) الأمر لغة : طلب الفعل جزماً ، يقال أمره أمراً نقيض نهاء ، وفي التنزيل
(وأمر أهلك بالصلاة) .

وتأتي بمعنى الحال والشأن . ومنه (ما أمر فرعون برشيد)
وتجمع على : " أوامر " اذا كانت بمعنى الطلب ، وعلى " أمور " اذا كانت
بمعنى الحال والشأن .

بطريق العلو . (١)

(٢)
واحترز بقوله : " بطريق العلو " عن صدوره (٣) / عن هو مثل ب (٥٦/ب)
المأمور ، أو دونه فانه " التماس " أو " دعا " وليس بأمر .

(-) جاء في تاج العروس : " . . . وقد وقع في مصنفات الأصول الفرق في الجمع ، فقالوا : الأمر إذا كان بمعنى ضد النهي فجمعه أوامره وإذا كان بمعنى الشأن فجمعه أمور ، وعليه أكثر الفقهاء ، وهو الجارى في السنة القوم ، وحقق شيخنا في بعض الحواشي الأصولية ما نصه : اختلفوا في واحد أمور وأوامر . فقال الأصوليون : إن الأمر بمعنى القول المخصوص يجمع على أوامر ومعنى الفعل والشأن يجمع على أمور ، ولا يعرف من وافقهم إلا الجوهري : أمر بكذا أمرا وجمعه أوامر . . . ونقول
الاصفهانى عن الأبيارى كلاما طويلا في شذوذ جمع " أمر " على " أوامر " .

انظر: تاج العروس مادة " أمر " (١٧ / ٣) ، الصباح (٥٨٠ / ٢)
الصباح المنير (٢٩ / ١) ، المعجم الوسيط (٢٦ / ١) ، الكاشف
(١ / ٢٢٩ - ٩) .

(١) وغزا السمرقندى هذا التعريف الى أبى منصور من الحنفية .

ميزان الأصول (٨٥)

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) مطبوعة في " ج " .

ويلزم على اطرادہ : أن صيغة الأمر لو صدرت من الأعلى نحو

الادنى على سبيل التضرع والشفاعة لا يسمى أمرا .

(١) وعلى انعكاسه : أنها لو صدرت من الأدنى نحو الأعلى بطريق الاستعلاء

يسمى " أمرا " ولهذا ينسب قائله الى الحق وسوء الأدب .

(١) الفرق بين الاستعلاء والعلو : فالعلو معناه : أن الأمر في رتبة أعلى من

رتبة المأمور باعتبار الواقع ونفس الأمر .

أما الاستعلاء : اعتبار الأمر نفسه في رتبة أعلى من رتبة المأمور وإن لم

يكن ذلك حاصلًا باعتبار الواقع .

ولذا قالوا :

الاستعلاء : من صفات النطق ، بأن يكون النطق باللفظ بصوت مرتفع

مع غلظة فيه ، فهو هيئة ترجع الى الكلام والنطق به .

والعلو : من صفات الناطق ، فهو يرجع الى هيئة الأمر من شرفه

وعلو منزلته بالنسبة الى المأمور .

وهل يشترط في الأمر العلو أو الاستعلاء ؟ أو العلو دون الاستعلاء ،

أو عكسه ؟ ؟ اختلف العلماء على أقوال أربعة : —

(١) اشتراط العلو : وهو قول أبي اسحاق الشيرازي والمجد ابن تيمية

وأبي نصر ابن الصباغ ، وأبي المظفر السمعاني ، والقاضي أبي يعلى

=====

وابن عقيل وأكثر المعتزلة .

وقيل : هو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء بصيغة " افعل " (١)

أو ما هو في معناها .

(٢) (٢) اشتراط الاستعلاء : وهو قول الرازي ، والامدى من الشافعية

والباجي ، وابن الحاجب من المالكية ، وابن الخطاب ، وابن قدامة ،
والطوفي ، وابن مفلح من الحنابلة ، وابن عبد الشكور و صدر الشريعة
من الحنفية ورجحه الكمال بن الهمام منهم .

(٣) عدم اشتراطهما معا : وهو المختار للبيضاوي ، وقال الرازي قال
أصحابنا : لا يعتبر العلو والاستعلاء وصححه صاحب " تشنيف السامع "
وأختره غير واحد من متأخري الأصوليين منهم العفد ، وابن السبكي في
" رفع الحاجب " و " الإبهاج " .

(٤) اشتراطهما معا : وهو قول القشيري والقاضي عبد الوهاب من المالكية
انظر: تعريف الأمر في : البرهان (٢٠٣ / ١) الستصنى (٤١١ / ١)
المنحول (١٠٢) ، التبصرة (١٧) ، اللمع (٧) ، المحصول (٢٢ / ٢ / ١)
الامدى (٢٠٤ / ٢) ، الميزان (٨٥) ، شرح تنقيح الفصول (١٣٦)
الحدود للباجي (٥٣) ، " ابن الحاجب " (٧٧ / ٢) ، الإبهاج (٦ / ٢)
نهاية السؤل (٧ / ٢) ، " الروضة " مع " نزهة الخاطر " (٦٢ / ٢)
العدة (٢١٣ / ١) ، المعتمد (٤٩ / ١) ، " جمع الجوامع " (٣٦٩ / ١)
فوائح الرحوت (٣٦٩ / ١) ، تيسير التحرير (٣٣٧ / ١) ، التمهيد (٢١٥)
" التوضيح " على " التنقيح " (٢٨٦ / ١) ، القواعد والفوائد الأصولية
(١٥٨) ، ارشاد الفحول (٩٢) .

(١) وهذا ما عرفه به الرازي في " المحصول " وصححه وتابعه الامدى وغيره .

المحصل (٢٢ / ٢ / ١) ، الأحكام للامدى (٢٠٤ / ٢) .

واحترز بقوله : " على سبيل الاستعلاء " عن " الالتماس " والدعاء " .

ويقوله : بصيغة " افعل " عن " الطلب " بقوله : " أوجبت عليك

۱ن تفعّل کذا * / او * واجب علیک فعل کذا * فانـــــــــــــــــــــــه ۱(۶۰/ب)

/ ليس بامر ، بل هو اخبار عن الايجاب أو " الوجوب " . (١) ج (١٠٣)

ومختار بعض المتأخرين : أن الأمر اقتضاء فعل غير كف على جهة

الاستعلاء (٢)

وأريد بالاعتناء (٣) : ما يقوم بالنفس من الطلب ، لأن الأمر

بالحقيقة هو ذلك الاقتضاء ، والمصلحة سميت به مجازا لدلائها عليه .

واحترز بقوله : " فعل غير كف " عن " النهي " .

ويقوله : على " جهة الاستعلاء " عن " الالتماس " و " الدعاء " .

وذكرني القواطع : أن حقيقة الكلام معنى قائم في نفس المتكلم (٤)

والأمروالنهي كلام فيكون قوله : " افعل " أو " لاتفعل " عبارة عن

(۱) انظر: التمهيد للاسنوی (۲۶۴) .

(٢) وهذا التعريف عرفه ابن الحاجب بلفظه ، واختاره الكمال ابن الهمام

• من الحرفية •

١٠ ابن الحاجب مع شرح العضد (٢ / ٢٢٧) ، " التحرير " مع " التيسير "

(۲۲۶/۱)

(٣) في " د " (الاستعلاء) وقد التبس على الناسخ .

(٤) هذه المسألة من مسائل أصول الدين الهامة ، حتى قيل : انه لم يسم

.....

(-) علم الكلام الا لاجلها .

وقد ذكر شارح الطحاوية : أن افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال وأورد لها مع أدلتها وناقش الأدلة وبين قول أئمة الحديث وأهل السنة والجماعة وسلف الأمة وهو : أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وهو يتكلم بصوت وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا .

قال العزيز بن عبد السلام - رحمه الله - : " ومذهبنا أن كلام الله سبحانه وتعالى قديم أزلي قائم بذاته لا يشبه كلام الخلق كما لا تشبه ذاته ذات الخلق ، ولا يتصور في شيء من صفاته أن تفارق ذات الله ، إذ لو فارقت لصار ناقصا - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا " .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ما ذكر الخلاف في هذه المسألة ثم رجع مذهب السلف قال : -

" وإذا تبين هذا فنحن ننبه على ما يتميز به أهل السنة عن المعتزلة ، ومن هو أبعد عن الحق منهم كالمعتزلة .

فنقول : " الذي أخبر به الرسل : أنه متكلم كلاما قائما بنفسه هذا هو الذي نبينه وهذا هو الذي فهمه عنهم أصحابهم ثم تابعهم بأحسان بل علموا هذا من دليل الرسل بالاضطرار ، ولم يكن في صدور الأمم وسلفها من ينكر ذلك .

وأول من ابتدع خلاف ذلك الجعد بن درهم ، ثم صاحبه الجهم بن صفوان وكلاهما قتل .

" الأمر " و " النهي " ولا يكون حقيقة الأمر والنهي ، ولكن لا يعرفه / هـ (٦٢ / ب)
 الفقهاء ، وإنما يعرفون قوله " افعل " حقيقة في الأمر ، ولا تفعل
 حقيقة في النهي .

(-) وقال : " من المعلوم بالاضطرار - من دين الاسلام - أن الكلام
 العربي الذي بلغه محمد صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى
 أعلم أمته أنه كلام الله تعالى ، لا كلام غيره ، ولهذا قال تعالى :
 (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم
 أبلغه مأمنه) التوبة (٦) فإخبر أن ما يسمعه المستجير كلام الباري) هـ .

هذا وقد نقل ابن القيم في النونية : أن ابن تيمية رحمه الله تعالى
 رد كلام النفس من تسعين وجها .

راجع :

شرح العقيدة الطحاوية (١٨١ - ٢٠٣) ، مجموع الفتاوى
 لشيخ الاسلام (٧٤ / ١٢ ، ٢٤٣ ، ٢٩٢ ، ٤٠٧) " كتاب الايمان
 لشيخ الاسلام (١١٠) ، شرح العقيدة الاصفهانية (٨) فما
 بعد ها " الكافية " بشرح " النونية " (٢٠٦ / ١) ، ٢٢٤ ،
 . (٢٦٤)

قوله : — ((وهو)) — : أى الأمر : وهو قوله : " افعل " — ((من قبيل الوجه الأول)) — : أى الخاص — ((من القسم الأول)) — : أى قسم الصيغة واللغة . — ((ما ذكرنا)) — : أى — ((من الأقسام)) — العشرين و " من " الأولى للتبعيض ، والثانية والثالثة للبيان ، وتحتمل أن تكون للتبعيض أيضا .

وقوله : — ((فان صيغة الأمر ٠٠)) — الى آخره اقامة الدليل على أن الأمر من قبيل الخاص .

ولا يقال : هذا الاستدلال غير صحيح ، لأنه جعل نفس المدعى دليلا عليه ، اذ معنى قوله : " هو من قبيل الوجه الأول " أنه خاص نصاركائه قال : " هو خاص [لأنه خاص] (١) وفساده ظاهر .

لأننا نقول : انه اقامة الدليل على الحاق هذا الفرد بنوعه (٢) فيكون صحيحا ، وذلك لأن الخاص نوع وحقيقته معلومة للسامع ولكن لا علم له (٣) بأن الأمر من هذا النوع فالحقه الشيخ بهذا النوع ثم بين أنه إنما كان من هذا النوع لأنه : لفظ خاص وضع لمعنى خاص فكان (٤) من هذا النوع فيكون استدلالا صحيحا .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٢) أى بنوع الخاص .

(٣) أى للسامع .

(٤) في " ج " (فيكون) .

- كما يقال : الانسان اسم لنوع من الحيوان الذي صفته كيت وكيت .
- ثم يقال لفرد معين هو داخل في هذا النوع لانه انسان كسائر افراده .
- وأعلم : ان اللفظ قد يكون مختصا بالمعنى ، ولا يكون المعنى مختصا به .
- كالألفاظ المترادفة مثل : أسد وليث . وقد يكون على العكس كالأعلام المنقولة وبعض الألفاظ المشتركة . وقد يكون الاختصاص من الجانبين كالألفاظ المتباينة . (١)

فالشيوخ رحمه الله (٢) بقوله : " لفظ خاص وضع لمعنى خاص " أشار إلى أن لفظ " افعل " من القسم الأخير .

وأشار أيضا بقوله : " لفظ خاص " إلى رد قول من زعم من " الواقفية "

أنه مشترك بين الوجوب والندب والاباحة والتهديد بالاشتراك اللفظي . (٣)

ويقوله : " وضع لمعنى خاص " : / إلى رد قول من قال من أصحابنا (٩/٦١)

" مالك " و " الشافعي " رحمه الله : أن صيغة الأمران كانت مختصة

(١) مثل : الماء والنار والهواء " د " .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) وهذا هو قول أبي الحسين جنم به وأقام الأدلة عليه في " المعتمد "

ولكنه لم يجزم به ثم شرح العهد " نقل ذلك عنه الأصفيهاني في " الكاشف "

انظر: المعتمد (١/ ٤٥ - ٤٧) الكاشف (١/ ٢٣٠ - ب) .

- بالوجوب وليس (١) الوجوب / مختصا بها . بل انه كما يستفاد منها ب(٩/٥٢)
 يستفاد من غيرها وهو الفعل ويسمى الفعل أمرا كما سميت الصيغة به .
 (٢)
 حتى قالوا : أعمال النبي عليه الصلاة والسلام موجبة كالأمره .
 والحاصل : أنهم وافقونا على أن الأمر موجب وأن الإيجاب لا يستفاد
 إلا من الأمر ، وأن الصيغة المخصوصة تسمى أمرا على الحقيقة فيحصل / به ج(١٠٤)
 الإيجاب (٣) .

- (١) في " د " زيادة (لكن) .
 (٢) انظر: هذا القول وأدلته ومناقشتها في :
 العدة (٢٢٣/١) ، المحصول (٧/٢/١) ، اللمع (٧) ، شرح
 تنقيح الفصول (١٢٦) ، العضد على " ابن الحاجب " (٢/٧٦) ،
 تيسير التحرير (٣٣٤/١) ، مختصر البعلبي (٩٧) ، القواعد والفوائد
 (١٥٨) ، " التلويح " على التوضيح (٢٨٦/١) ، المسودة (١٦)
 ارشاد الفحول (٩١) .
 (٣) انظر: ما ذكره المؤلف من محل الاتفاق بين العلماء في :
 المحصول (٧/٢/١) ، الأحكام للامدي (١٨٨/٢) ، " جمع الجوامع "
 (٣٦٦/١) ، نهاية السؤل (٦/٢) ، مناهج العقول (٢/٢)
 اصول السرخسي (١١/١) الاسرار (١٠١/١) ، فواتح الرحموت
 (٣٦٧/١) .

ولكنهم خالفونا في الفعل فقالوا : انه يسمى أمرا حقيقة فيحصل به الايجاب

ويكون لفظ الامر مشتركا (١) / بينهما . هـ (١/٦٣)

وعندنا لا يسمى الفعل أمرا على الحقيقة فلا يستفاد منه الايجاب ويكون

لفظ الامر مختصا بالصيغة .

وصورة المسألة : انه اذا نقل الينا من أعماله صلى الله عليه وسلم

التي ليست بسهو مثل الزلات ، ولا طبع مثل الأكل والشرب ، ولا هي

من خصائصه مثل : وجوب الضحى والسواك / والتهجد وتزوج الزيادة د (٣٨/ب)

على الأربع ، ولا ببيان لمجمل مثل : قطعه صلى الله عليه وسلم يد السارق

من الكوع فانه بيان لقوله تعالى : (فاقطعوا أيديهما) (٢) وتيمم الي

المرفقين فانه بيان لقوله - عزاسمه - (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) (٣)

هل يجب علينا اتباعه في ذلك ؟ وهل يسعنا أن نقول : أمر النبي صلى الله

عليه وسلم بكذا ؟ .

فعند مالك في إحدى الروايتين (٤) عنه وأبى العباس

(١) في «ج» (مشترك) وهو خطأ ، والصواب ما في الأصل لأنه خبر كان ،

(٢) سورة المائدة (٣٨) .

(٣) سورة النساء (٤٣) .

(٤) واختاره ابن السمعاني وقال : هو أشبه بذهب الشافعي .

انظره شرح تنقيح الفصول (٢٢٨) ، نهاية السؤل (٢ / ٢٤١)

اللمع (٣٧) ، المنحول (٢٢٥) ، المحلى على جمع الجوامع (١٩٩ / ٢)

المسودة (١٨٧) ، كشف الاسرار (٢٠١ / ٣) ، ارشاد الفحول (٣٦)

ابن سريج (١) ، وأبي سعيد الاصطخري ، وأبي علي بن أبي هريرة (٢)
 وأبي علي بن خيران (٣) من أصحاب الشافعي رحمهم الله يجب علينا
 الاتباع فيه ويصح إطلاق الأمر عليه بطريق الحقيقة .

وعند عامة العلماء : لا يجب الاتباع ، ولا يصح إطلاق الأمر عليه
 بطريق الحقيقة .

(١) في " ب " و " هـ " (سريج) وهو تصحيف .

وابن سريج هو : أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس من كبار فقهاء
 الشافعية ، كان يقال له : الباز الأشهب " ولي قضاء " شيراز له تصانيف
 ومناظرات . توفي سنة ٣٠٦ هـ .

طبقات السبكي (٨٧ / ٢) ، وفيات الأعيان (٦٦ / ١) .

(٢) هو القاضي : الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ، أبو علي تفقه على
 ابن سريج وله مسائل فقهية نفيسة وأراء سديدة ، شرح مختصر المزني .
 توفي سنة ٣٤٥ هـ .

طبقات السبكي (٢٠٦ / ٢) ، وفيات الأعيان (٧٥ / ٢)

(٣) هو : أبو علي الحسين بن صالح بن خيران . قال السبكي : " أحمد
 أركان المذهب كان إماماً زاهداً ورعاً " قال الذهبي : " شيخ الشافعية
 في بغداد بعد ابن سريج " توفي سنة ٣١٠ وقيل غير ذلك .
 طبقات السبكي (٢١٣ / ٢) ، وفيات الأعيان (١٣٣ / ٢) .

تسك الفريق الأول في ذلك : بأن الله تعالى سمي الفعل أمرا
في قوله - عز ذكره - (١) (وما أمر فرعون برشيده) (٢) أي فعله وطريقته
لأن الفعل هو الذي يوصف بالرشد لا القول .

وقوله - جل جلاله - (وأمرهم شورى بينهم) (٣) : أي فعلهم
وقوله تعالى (وتنازعتم في الأمر) (٤) : أي فيما تقدمون عليه
من الفعل .

وقوله - عز اسمه (٥) اخبارا (أتعجبين من أمر الله) (٦) : أي
صنعه .

والأصل في الإطلاق هو الحقيقة وما هو أمر على الحقيقة موجب بلا خلاف
بيننا وبينهم فكان الفعل موجبا كالمصيغة .

وبأن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم

(١) في " ج " و " د " (اسمه) .

(٢) سورة هود (٩٧) .

(٣) سورة الشورى (٣٨) .

(٤) سورة آل عمران (١٥٢) .

(٥) في " د " (ذكره) .

(٦) سورة هود (٧٣) .

الخندق فقضاها مرتبة ، وقال : " صلوا كما رأيتموني أصلي " (١)

وقال أيضا في حجة الوداع : " خذوا عني مناسككم فاني امرؤ مقبوض " (٢)

(١) لقد ضم المؤلف هنا حديثين وجعلهما حديثا واحدا .

فالأول : حديث ابن مسعود : أن المشركين شغلوا رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق الحديث " رواه الترمذى ، وأحمد في مسنده ، والنسائي . وقال الترمذى : حديث عبد الله ليس بأسناده بأس إلا أن أبا عبيد ، لم يسمع من عبد الله " اهـ . والمعنى انه منقطع .

والثاني : حديث " صلوا كما رأيتموني أصلي " أخرجه البخارى من

حديث طويل عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث ورواه أحمد والداري . البخارى رقم (٦٣١) في (الأذان) باب (الأذان للمسافرين اذا كانوا جماعة) فتح البارى (١١١ / ٢) ، مسند أحمد (٣٢٥ / ١) ، الترمذى رقم (١٢٩) ، في (الصلاة) باب (ما جاء في الرجل تغوته الصلوات بأيتهم يبدؤ) والنسائي في (الأذان) باب (الاجتزأ لذلك كله بالأذان واحد) (١٥ / ٢) .

(٢) هذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي

بالفاظ متقاربة عن جابر مرفوعا ولفظه " خذوا عني مناسككم فاني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه " .

وفي رواية النسائي " فاني لا أدري لعلى لا أعيش بعد عامي هذا " أما " فاني امرؤ مقبوض " فقد ورد في حديث " تعليم الفرائض " لا في

فجعل المتابعة لازمة / فثبت بالتنصيص أن فعله موجب . كما ثبت (٦١/ب)

بالتنصيص — وهو قوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) (١) أن

قوله موجب .

واحتج الجمهور في نفي الاشتراك : بأن الأمر لو كان مشتركاً بين

القول المخصوص والفعل لما سبق أحدهما إلى الفهم دون الآخر ، لأن

تناول المشترك للمعاني على السواء والأمر بخلافه .

وبأنه حقيقة في القول المخصوص فوجب أن لا يكون حقيقة في غيره دفعا

للاشتراك .

(=) الحج ، رواه الترمذی والدارمي وفيه : * تعلموا الفرائض والقرآن

وعلموا الناس فأنى أمره مقبوض * .

مسلم (١٢٩٢) ، في (الحج) باب (استحباب رمي جمرة العقبة)

(١٤٣ / ٤) أبو داود رقم (١٩٢٠) ، في (المناسك) باب (في رمي

الجمار) (٤٩٦ / ٢) ، والنسائي في (الحج) باب (الركوب إلى الجمار)

(٢٧٠ / ٥) ، وأحمد (٣٧٨ / ٣) ، الترمذی (٢٠٩٢) ، في (الفرائض)

باب (ما جاء في تعليم الفرائض) الدارمي في (المقدمة) (٦٤ / ١) .

(١) سورة النساء (٥٩) المائدة (٩٢) .

يوضحه : أنه لا يصح نفي / الأمر عن القول المخصوص ويصح نفيه ب(٥٧/ب)

عن الفعل حتى صح أن يقال : لم يأمر فلان اليوم بشئ مع كثرة أفعاله ولم يصح ذلك إذا تكلم بعبارة الأمر وصحة النفي من علامات المجاز ، كما أن عدم صحته من إمارات الحقيقة وبه خرج الجواب عما تمسكوا به من الأبيات .

فإن الأمر / يطلق على الفعل بطريق المجاز اطلاق اسم السبب ه(٦٢/ب)

على المسبب إذ الأمر سبب وجوب الفعل .

وما ذكروا من السنة معارض بانكاره عليه الصلاة والسلام على أصحابه

(١)

حين وافقوه في صوم الوصال بقوله : وأيكم مثلي يطعمني / ربي ويسقين . ج(١٠٥)

(١) رواه البخاري ومسلم ومالك وغيرهم . . .

من حديث أبي هريرة ولفظه : " . . . وأيكم مثلي ؟ اني أبيت

يطعمني ربي ويسقيني " - اللفظ للبخاري - .

البخاري (١٩٦٥) ، في (الصوم) باب (التنكيل لمن أكثر

الوصال) فتح (٢٠٥ / ٤) ، ومسلم : (١١٠٣) ، في (الصيام)

باب (النهي عن الوصال في الصيام) (٧٢٤ / ٢) ومالك في الموطأ

(الصيام) باب (النهي عن الوصال في الصوم) (٣٠١ / ١) .

وفي خلع النعال في الصلاة بقوله : " مالكم خلعتن نعالكم " (١) الحديث ولو كان فعله موجبا كالامر لم يكن لانكاره عليه الصلاة والسلام معنى كما لو كان امرهم بذلك وامثلوا به .

قال الغزالي (٢) رحمه الله : " انهم لم يتبعوه في جميعه

(١) حديث خلع النعال رواه أبو داود ، وأحمد ، والداري عن أبي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : " ما حملكم على لقاء نعالكم " ؟ قالوا : رأيناك القيت نعليك فالتقينا نعالنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا ، أو قال أدي وقال : " اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر قدرا اذا رأى في نعليه قدرا أو أدي فليمسحه وليصلي فيهما " .

أبو داود (٦٥٠) ، (الصلاة) باب (الصلاة في النعل) (٤٢٦ / ١)
 وأحمد في مسنده (١٣ / ٢) ، والدارمي (٢٦٠ / ١) .

(٢) هو محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي الملقب بحجة الاسلام
قال ابن السبكي : " جامع اشئآت العلوم والبرزني المنقول منها والمفهوم ،
صاحب التصانيف المفيدة في الفنون العديدة " .
من مؤلفاته " المستصفي " و " المنخول " في أصول الفقه و " الوسيط " .
و " البسيط " و " الوجيز " و " الخلاصة " في الفقه . توفي سنة ٥٠٥ هـ
وفيات الاعيان (٢١٦ / ٤) ، طبقات الشافعية للسبكي (١٠١ / ٤) .

أفعاله (١) فكيف صار اتباعهم للبعض دليلا ولم يصر (٢) مخالفتهم فسي

البعض دليلا " (٣) (٤)

والمتابعة انما وجبت فيما ذكروا بلفظ الأمر في ذلك الفعل المعين المأمور

بـه لا في جميع أفعاله اذ الأمر لم يتناول الجميع ولو كان الفعل

بنفسه موجبا لما احتج الى قوله : " صلوا " بعد قوله تعالى :

(أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) كما لا يحتاج قوله : " افعلوا كذا "

الى شيء آخر يوجب الامتناع به .

(١) في " المستصفي " زيادة (وعباداته) .

(٢) في " المستصفي " (تصر) .

(٣) في " المستصفي (دليل جواز المخالفة) .

(٤) المستصفي (٢١٩/١) .

وموجه عند الجمهور الالتزام إلا بدليل

قوله : — (وموجه عند الجمهور الالتزام إلا بدليل) — : يحتصل
أن يكون الاستثناء متصلاً وأن يكون منقطعاً ، ويحتل أن يكون المراد
من الدليل دليل الوجوب ، ودليل الصرف عن الوجوب .

فعلى تقدير الاتصال تقدير الكلام موجب الأمر الالتزام عند البعض
دون البعض إلا الأمر المقترن بدليل فانه ليس بمختلف فيه بل هو
للا التزام عند الكل ان كان المقترن دليل الوجوب ولعدم الالتزام ان كان
المقترن دليل عدم الوجوب فالمستثنى على هذا الوجه داخل تحت صدر
الكلام ، لان الأمر باطلاقه يتناول المقترن بالدليل وغيره .

وعلى تقدير الانقطاع تقديره (١) : موجب الأمر المجرد عن
القرائن الالتزام عند البعض / دون البعض إلا الأمر المقترن بدليل (١٦٢)
فانه للالتزام بالاتفاق ولعدم الالتزام بالاتفاق فلا يكون المستثنى داخل في
الصدر على هذا الوجه ويكون " إلا " بمعنى " لكن " (٢)

ومثال الأمر المقترن به دليل الوجوب قوله تعالى (اقيموا الصلاة
وآتوا الزكاة) (٣) . فان قوله تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين
كتاباً موقوتاً) (٤) .

(١) أى الكلام .

(٢) في " د " زيادة (كذا قيل)

(٣) سورة البقرة (٤٣) .

(٤) سورة النساء (١٠٣) .

وقوله جل ذكره (١) : (والذين يكنزون الذهب والفضة) (٢) الآية .
وماورد من التكليف بالصلاة في حال شدة الخوف والمرض وماورد من
التهديدات في ترك الصلاة والزكاة دلت على أنهما للوجوب .

ومثال : الأمر المقترن به دليل عدم الوجوب الأمر بالانتشار بعدد

أداء الجمعة (٣) ، فان الأحاديث الواردة في فضائل التوقف/نسي ب(٥٨/٦)
الجامع بعد الجمعة الى العصر، أو الى غروب الشمس دلت على أنه
ليس للوجوب . وكذا الأمر بالاصطباذ بعد التحلل ^(٤) لما ~~سـ~~نبينه .

وللارشاد الى الاوثق : كقوله (١) تعالى (واشهدوا ذوى عسدر

منكم) (٢)

/ والفرق بين الارشاد والندب : ان الندب لثواب الاخرة ، د (١/٣٩)

والارشاد للتنبيه على (٣) مصلحة الدنيا ولا ينقص ثواب بترك الاشهاد

في البدايات ولا يزيد بفعله . (٤)

وللاباحة : كقوله تعالى (فكلوا مما أمسكن عليكم) (٥)

وللاكسرام : كقوله / تعالى : (ادخلوها بسلام آمنين) (٦) ج (١٠٦)

وللامتان : كقوله تعالى : (وكلوا مما رزقكم الله) (٧)

(١) في " ب " (لقوله) وهو تحريف .

(٢) سورة الطلاق (٢) .

(٣) في " ج " (عن) .

(٤) المحصول (١ / ٢ / ٥٨) ، المستصفي (١ / ٤١٩ ، ٤٢٢) ، " المحلى "

على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه (١ / ٣٧٢) ، الاحكام للأمدى

(٢ / ١٤٢) نهاية السؤل (٢ / ١٢) ، كشف الاسرار (١ / ١٠٧)

فوائح الرحموت (١ / ٣٧٢) .

(٥) سورة المائدة (٤)

(٦) سورة الحجر (٤٦)

(٧) سورة المائدة (٨٨)

وجعل أبو المعالى هذا من قبيل : الانعام ، وتبعه ابن السبكي في

(١) وللاهة : كقوله تعالى : (ذق انك انت العزيز الكريم)

(٢) وللتسوية : كقوله تعالى : (اصبروا ولا تنصبروا)

(٣) وللتعجب : كقوله تعالى : (اسمع بهم وابصروا) (٤)

أى ما أسمعهم وما أبصرهم . (٥)

(٦) وللتكوين ، وكمال القدرة : كقوله تعالى : (كن فيكون)

وللاحتقار : كقوله تعالى اخبارا (القوا ما أنتم ملقون) (٧)

(=) " جمع الجوامع " وحقيقته اسداء النعمة ، وفتح بعضهم بين الانعام

والامتنان ، باختصاص الانعام بذكر أعلى ما يحتاج اليه .

البرهان (٣٦٥ / ١) " المحلى " على " جمع الجوامع " وحاشية

البناني عليه (٣٧٣ / ١) .

(١) سورة الدخان (٤٩) .

(٢) سورة الطور (١٦) .

(٣) في " ب " (لقوله) وهو تحريف .

(٤) سورة مريم (٢٨)

(٥) في " ب " (بصرهم) وهو تحريف .

(٦) سورة يس (٨٢) والاية (انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون) .

(٧) سورة الشعراء (٤٣) .

وللاخبار : كقوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) (١)
 وللتهديد : كقوله تعالى : (اعملوا ما شئتم) (٢) (٣) واستغفر
 من استطعت (٤)

ويقرب منه الانذار : كقوله تعالى : (قل تمتعوا) (٥) وان كانوا
 جعلوه قسما اخر . (٦)

- (١) سورة التوبة (٨٢)
- (٢) سورة فصلت (٤٠) ، وجعل بعضهم هذا من قبيل التوبيخ .
- (٣) في " د " زيادة (وكقوله) وهي تناسب المقام .
- (٤) سورة الاسراء (٦٤) وجعل البزدوى هذا من قبيل التقرع ، وبين
 المؤلف في " الكشف " الفرق بين التقرع والتوبيخ .
- فقال : ان التقرع : لا يكون المأمور قادرا على الاتيان بالمأمور به
 وفي التوبيخ يكون المأمور قادرا على الاتيان بالمأمور به .
- انظر : اصول السرخسي (١٤ / ١) ، كشف الاسرار (١٠٨ / ١)
- المستغنى (٤١٨ / ١) فواتح الرحموت (٢٢٢ / ١) .
- (٥) سورة ابراهيم (٢٠) والاية (قل تمتعوا فان مصيركم الى النار) .
- (٦) جعل الفخر الرازي " الانذار " قسما من " التهديد " كما هو
 ظاهر كلام البيضاوي .
- والصواب : المغايرة بينهما . والفرق : ان " التهديد " هو التخويف و " الانذار " ابلاغ المخوف .
- قال الجوهرى : " التهديد " التخويف و " الانذار " ابلاغ ،

[كقوله تعالى : (فاتوا بسورة من مثله)^(١) وللتسخير] (٢) وللتعجيز،

كقوله تعالى : (كونوا فردة خاسئين) (٣)

وللتنبي : كقول الشاعر :

لا أيتها الليل الطويل إلا أنجلي (٤)

(=) ولا يكون إلا في التخويف .

قال الأسنوي بعد نقل هذا الفرق عن الصحاح قال : " وقد فـرق

الشارحون بفروق أخرى لا أصل لها فاجتنبها .

انظره

المحصول (٥٩ / ٢ / ١) ، نهاية السؤل شرح " منهاج الوصول " (١٥ / ٢) ،

١٨ جمع الجوامع (٣٧٣ / ١) ، فواتح الرحموت (٣٧٢ / ١) الصحاح

• (٢٥ / ٢)

(١) سورة البقرة (٢٣)

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

(٣) سورة البقرة (٦٥) ولقد استدل كثير - كالبيضاوي - بهذه الآية

على أن الصيغة ترد للتسخير واستدل بها " الشيرازي " على " التكوين " .

قال الأسنوي : والفرق بين التكوين والتسخير : أن التكوين : سرعة

الوجود عن العدم ، وليس فيه انتقال من حالة إلى حالة .

والتسخير : هو الانتقال إلى حالة متبهة ، إذ التسخير في اللغة هو

الذل والامتهان في العمل .

انظره تفسير القرطبي (٤٣٩ / ١) ، نهاية السؤل (١١ / ٢) .

(٤) وهذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس وعجزه

" بصبح وما الأصباح منك بأمثل " .

وللتأديب : كقوله عليه الصلاة والسلام - لابن عباس - رضي الله عنهما

(كل ما يليك) (١) . وهو قريب من النذب (٢) اذ الادب مندوب

اليه .

(-) وهو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو ، قال الاصمعي : وكان

يقال له : * الطك الخليل * مات بانقرة من بلاد الروم ، والبيت

الذي ساقه المؤلف من معلقته ومطلعها :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل . . . بسقط اللوى بين الدخول فحول .

ديوان امرؤ القيس (٨) ، معجم شواهد العربية (٣٠٤) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم ، ومالك ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم

رووه في عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما قال : * كنت غلاما في حجر

رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل

ما يليك) فما زالت تلك طعمتي بعد * .

انظره البخاري رقم (٥٣٧٦) في (الاطعمة) باب (التسمية على

الطعام والاكل باليمين ، وباب الاكل ما يليه) فتح الباري (٩ / ٥٢١)

مسلم رقم (٢٠٢٢) في (الاثنية) باب (اداب الطعام والشراب

واحكامها (٢ / ١٥٩٩) ، الموطأ في (صفة النبي صلى الله عليه وسلم

باب (جامع ما جاء في الطعام والشراب) (٢ / ٩٣٤)

وابو داود رقم (٣٧٧٧) في (الاطعمة) باب (الاكل باليمين)

(٤ / ٣٤٤) والترمذي رقم (١٨٥٨) في (الاطعمة) باب (ما جاء

في التسمية على الطعام . وابن ماجه رقم (٣٢٦٢) في (الاطعمة)

باب (الاكل باليمين) (٢ / ١٠٨٧) .

(٢) ومن قال ان هذا يقرب من النذب : الفخر الرازي وسعد الدين

• وللدعاء : كقولك : اللهم اغفر لـ

ثم لا خلاف أن صيغة " افعل " ليست حقيقة في جميع هذه الوجوه ،

لأن معنى التسخير والتعجيز • والتسوية مثلاً غير مستفاد / من ب (٦٢/ب)

• مجرد الصيغة ، وإنما يفهم ذلك من القرائن —

(١) إنما الذي وقع الخلاف فيه أمور أربعة : الوجوب ، والندب ، والاباحة

• والتهديد •

فقال بعض الواقفية : هي مشتركة بين هذه الوجوه الأربعة بالاشتراك

اللفظي كلفظ الحين ، ونقل ذلك عن الأشعرى في بعض الروايات وابن سريج

• وبعض الشيعة •

وقيل : هي مشتركة بين الوجوب (٢) والندب ، والاباحة بالاشتراك

اللفظي • (٣)

(٢) التفنازاني ، والمولف في " الكشف " •

• وقال آخرون منهم البيضاوى ، والأمدى : أنه يدخل في قسم الندب •

انظر: المحصول (٥٧ / ٢ / ١) ، " التلويح " على " التوضيح "

(٥١ / ٢) ، كشف الاسرار (١٠٧ / ١) ، نهاية السؤل (١٤ / ٢)

• فوائح الرحموت (٣٧٢ / ١)

(١) في " د " زيادة (و) •

(٢) في " د " (الايجاب)

(٣) حكاه ابن السبكي في " الابهاج " عن بعض الواقفية : كابى الحسن

والقاضي الباقلاني •

• الابهاج (٢٣ / ٢) ، ابن الحاجب (٧٩ / ٢) •

وقيل بالمعنوى : وهى أن يكون حقيقة فى الاذن الشامل للثلاثة

وهو مذهب المرتضى من الشيعة . (١)

فعلى هذين القولين تكون فى التهديد مجازا .

وقيل هى مشتركة فى الايجاب والندب لفظا : وهو منقول عن

الشافعي . (٢)

وقيل : معنى : بأن يجعل حقيقة فى معنى الطلب الشامل لهما^(٣) (٤)

وهو ترجيح الفعل على الترك . (٥)

(١) انظر: كشف الاسرار (١٠٨/١) تيسير التحرير (٣٤٢/١) ،

ابن الحاجب (٧٩/٢) القواعد والفوائد (١٦٠) .

(٢) نقله امام الحرمين عن الشافعي ، وهو الصحيح عن ابي اسحاق ، وهو

ظاهر كلام الامدى ، واختاره جلال الدين المحلي ، ومن الحنفية

ابن نجيم ، وابن عبد الشكور .

انظر: البرهان (٢٢٣/١) ، اللمع (٨) ، الاحكام (٢١٠/٢) (

فتح الغفار (٣١/١) ، فوائح الرحموت (٣٧٧/١)

(٣) فى " د " (تجعل) .

(٤) فى " د " زيادة (جميعا) .

(٥) وينسب هذا القول الى ابي منصور من الحنفية ، وعزاه السمرقندى ،

وصاحب تيسير التحرير لمشايع سمرقند .

انظر: الميزان (٩١) تيسير التحرير (٣٤٧/١) ، القواعد والفوائد

(١٦٠) .

وقال ابو الحسن الأشعري ، والقاضي الباقلاني ، والغزالي ومن

(١)
تبعهم لا يدري أنها حقيقة / في الوجوب فقط ، أو في الندب فقط بـ (٥٨ / ب)
أو فيها معا بالاشتراك . (٢)

فعلى قول هؤلاء جميعا لاحكم له / أصلا بدون القرينة الا التوقف
مع اعتقاد أن ما أراد صاحب الشرع منها حق لأنها مجملة لازدحام
المعاني فيها وحكم المجل التوقف . الا أن التوقف عند البعض في
نفس الموجب ، وعند البعض في تعيينه .

وعامة العلماء من الفقهاء والمتكلمين قالوا : أنها حقيقة في أحد هذه
المعاني عينا من غير اشتراك ولا اجمال الا أنهم اختلفوا في تعيينه .
فذهب (٣) الجمهور من الفقهاء ، وجماعة (٤) من المعتزلة
كأبي الحسين (٥) والجبائي في أحد قوليه : السى أنها حقيقة

(١) في " ج " ، " د " (تابعهم) .

(٢) وهو ما صححه الأمدى ، وصرح به الغزالي في المستصنى واختاره
قائلا : " والمختار أنه متوقف فيه " ثم ساق الأدلة على ما ارتضاه
وهو خلاف ما ارتضاه في " المنحول " حيث قال بعد ذكر صيغ
الأمر " فظاهر الأمر الوجوب وما عداه فالصيغة مستعارة فيه " .

المستصنى (٤٢٣ / ١) ، المنحول (١٣٤) احكم الأمدى (١٠ / ٢)

(٣) في " ج " (فذهب)

(٤) في " د " (عامة)

(٥) في " ب " و " د " " هـ " (الحسن) .

في الوجوب مجاز فيما عداه . (١)

ونذهب (٢) / جماعة من الفقهاء ، والشافعي (٣) رحمه الله في (ج١٠٢)

(١) وهو قول جمهور العلماء من أرباب المذاهب الأربعة .

قال الجويني والآمدی وغيرهما من علماء الشافعية : " انه مذهب الشافعي ، وقال ابن اللحام وغيره من الحنابلة : " نص عليه أحمد " وبه قالت الظاهرية ونسبه الامدی الى الجبائري أحد تلاميذه ، وهو اختيار أبي الحسين البصري ، والشيрази وذكرني شرح اللامع " ان الأشعري نص عليه " واختاره امام الحرمين ، والفزالي في " المنقول " دون المستغنى ، وابن الحاجب ، وفخر الدين الرازي ، والبيضاوي ، وعزاء السمرقندي الى عامة الفقهاء والمتكلمين . انظر : (التبصرة (٢٦) ، اللامع (٨) البرهان (٢١٦/١) (عدة (٢٢٤/١) المنقول (١٠٥) ، المستغنى (٤٢٣/١) المحصول (٦٤/٢/١) التمهيد (٢٢٦) المعتمد (٥٧/١) أصول السرخسي (١٤/١) الميزان للسمرقندي (٩٠) ، كشف الاسرار (١٠٨/١) الاحكام للآمدی (٢١٠/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٢٧) ، الواضح (١/٢٤١/ب) ، السوداء (٣) ، ابن الحاجب (٧٩/٢) نهاية السؤل (٢١/٢) ، القواعد والفوائد (١٥٩) ، العبادي على الورقات (٨٠) ، فتح الغفار (٣١/١) تيسير التحرير (٣٤١/١) " جمع الجوامع " (٣٧٥/١) فواتح الرحموت (٣٧٣/١) ارشاد الفحول (٩٤) أبرز القواعد الاصولية لشيخنا الدكتور/ عمر عبد العزيز (١١٦) .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " (ذهب) .

(٣) نقله عنه الفزالي والآمدی وعزاء الشيрази في التبصرة لبعض الشافعية .

التبصرة (٢٧) المستغنى (٤٢٦/١) ، الاحكام (٢١٠/٢)

أحد قوليه وعامة المعتزلة (١) الى انها حقيقة في النذب ، مجاز
فيما سواه .

وذهبت (٢) طائفة : الى انها حقيقة في الاباحة ونقل ذلك
عن بعض اصحاب مالك (٣) — رحمه الله — .

(١) نقله أبو حامد عن المعتزلة وهو قول أكثرهم منهم : أبو هاشم .
التبصرة (٢٢) ، المعتمد (٥٧/١) نزهة الخاطر (٢/ ٢٠)
(٢) في " د " (ذهب) .

(٣) عزاء السرخسي الى بعض اصحاب مالك .
قال الزركشي : " قال الاستاذ أبو اسحاق في شرح الترغيب ، حكى
عن بعض اصحابنا : ان الامر للنذب ، وأنه للاباحة ، وهذا
لا يعرف بل المعروف من عصر الصحابة الى وقتنا هذا ، ان الامر
على الوجوب ، وأن هذا قول قوم ليسوا من الفقهاء ادخلوا
انفسهم فيما بين الفقهاء " .

وهناك مذاهب أخرى لم يذكرها المؤلف ، ذكر الزركشي منها :
اثني عشر مذاهباً ، وابن اللحام من قواعد : خمسة عشر مذاهباً
والأسنوى ستة عشر .
انظر هذه المذاهب في : —

البحر المحيط (١/٣٠١) ، أصول السرخسي (١/ ١٥) التبصرة
(٢٦ — ٣٥) ، البرهان (١/٢٢٢) المستصفى ، الميزان (١٠)
(١/٤١٢ — ٤٢٠) المحصول (١/٢٢) ، المعتمد (١/ ٥١)

احتج الفريق الأول من الواقعية : بأن صيغة الأمر استعملت فسي

معان مختلفة من غير أن يثبت ترجيح لأحدهما على الباقي ، والأصل
في الاستعمال الحقيقة فيثبت (١) الاشتراك الذي هو من أقسام الأجمال
عندهم ، فلا يجب العمل بها إلا بدليل زائد يرجح أحد المعاني على
سائرهما ، لاستحالة ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح . (٢)

(-) العدد (٢٢٩/١) " روضة الناظر " مع " نزهة الخاطر (٢٠ / ٢)
شرح تنقيح الفصول (١٢٢) التمهيد للسنوى (٢٦٦) الأحكام
(٢١٠ / ٢) مختصر الطوخي (٨٦) ، نهاية السؤل (١٩ / ٢)
القواعد والفوائد (١٥٩) شرح الكوكب المنير (٣٩ / ٣) مسلم
الثبوت (٢٧٣ / ١) إرشاد الفحول (٩٤) أبرز القواعد الأصولية
لشيخنا د . عمر عبد العزيز محمد (١١٦) فما بعدها .

(١) في " ب " و " د " (فثبت) .

(٢) انظر : أدلة القائلين بالوقف في : المستصفى (٤٢٧ / ١) ،
ابن الحاجب مع المضد (٨١ / ٢) ، الميزان (٩١) ، الأحكام
(٢١٠ / ٢) نزهة الخاطر (٧١ / ٢) ، العدد (٢٤١ / ١)
التمهيد لابی الخطاب (١٦٦ / ١)

وهذا هو المتمسك للباقيين من القائلين بالاشتراك اللفظي . الا أنهم

قالوا : حمل الأمر المطلق على الاباحة والتهديد الذي هو المنع بعيد

لأننا ندرك التفرقة في اللغات كلها بين قوله " افعل " (١) وقوله " لا تفعل " .

(٢)

وقوله : " ان شئت فافعل وان شئت فلا تفعل " . حتى اذا قدرنا / ١ (٧٦٣)

انتقاء القرائن كلها سبق الى فهمنا اختلاف معاني هذه الصيغ وعلما قطعاً

أنها ليست بالفاظ مترادفة على معنى واحد . كما ندرك التفرقة بين قولهم

قام زيد ويقوم زيد . في الأول للماضي والثاني للمستقبل وان كان

قد يعبر بالماضي عن المستقبل وبالعكس (٣) لقرائن (٤) تدل عليه .

فعرّفنا أن قوله " افعل " يدل على ترجيح جانب الفعل على جانب

الترك والتهديد الذي هو المنع خلافه .

(٥)

وكذا قوله : أبحث لك ان شئت فافعل وان شئت فلا تفعل " يرفع

الترجيح فبقى الاشتراك بين الندب والوجوب .

(١) في " ج " زيادة (بين)

(٢) في " د " (لا) .

(٣) في " ج " زيادة (ايضاً) .

(٤) في " د " (بقرائن)

(٥) في " د " (لا) .

ومن قال بالاشتراك المعنوي تمسك فان جعل " افعل " حقيقة
في الاذن المشترك بين الثلاثة اذ (١) الطلب المشترك بين الوجوب
والندب أولى دفعا للاشتراك والمجاز .

والقائلون بالاباحة (٢) احتجوا بان الامر لطلب وجود المأمور به
ولا وجود له الا بالائتمار فدل ضرورة على انفتاح طريق الائتمار عليه
وإدناء الاباحة .

والنادبون قالوا : (٣) لا يجوز ان يكون موجه الاباحة ، لان الامر
لطلب الفعل ولا بد فيه (٤) / من ان يكون (٦) جانب ايجاد
الفعل راجحا على جانب الترك وليس في الاباحة ذلك ، لان كليهما د (٣٩/ب)

- (١) في " ج " و " هـ " (ا و) وقد اخل بالمعنى .
(٢) انظر : أدلة القائلين بالاباحة ومناقشتها فسي ؛
الوصول الى الأصول لابن برهان (١٣٥ / ١) ، أصول السرخسي
(١٢ / ١) " التحرير " مع " التقرير والتحبير " (٣٠٦ / ١) .
(٣) انظر : أدلة القائلين بالندب ومناقشتها فسي ؛
" ابن الحاجب (٧٩ / ٢) ، أصول السرخسي (١٦ / ١) شرح
تنقيح الفصول (١٣٢) البرهان (٢١٥ / ١) التبصرة (٢٢) ،
كشف الاسرار (١٠٨ / ١ - ١١١) نهاية السؤل (٢٢ / ٢ - ٣٢)
المسودة (٥) تيسير التحرير (٣٤١ / ١) العدة (٢٤٥ / ١)
(٤) في " ج " (فلا) (٥) سقطت من " ج " .
(٦) في " ج " زيادة (فيه) .

فيها سواءً ولما لم يكن بد من الترجيح (١) ولا يحصل / ذلك الا بـ (١/٥٩)
 بالوجوب أو الندب يثبت أدناهما للتيقن به ، ولا تثبت (٢) الزيادة
 لأن معنى الطلب قد تحقق فلا معنى لاثبات صفة زائدة بعد من غير
 ضرورة .

وانما يحصل الترجيح بالندب لاقتضائه كون الفعل أحسن
 من الترك وتعلق الثواب به .

وتمسك الجمهور (٣) القائلون بأنه حفيظة في الوجوب بالكتساب
 والاجماع واللغة .

(١) في " ب " (الترجيح) .

(٢) في " ج " (يثبت) .

(٣) انظر: أدلة القائلين بالوجوب في :

المحصل (٦٩ / ٢ / ١) ، المنحول (١٠٥) ، العدة (٢٩ / ١)

المعتمد (٥٨ / ١) ، روضة الناظر * مع نزعة الخاطر ()

شرح تنقيح الفصول (١٣٧) ، فتح الغفار (٣٣ / ١) التمهيد

لابي الخطاب (١٤٨ / ١) ، التبصرة (٢٧) ، ارشاد الفحول

(١٤) مذكرة شيخنا الدكتور / عمر عبد العزيز (١١٧) فما بعدها .

(١) لما الكتاب فقوله تعالى لابليس : (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك)

والمراد من الأمر قوله تعالى : (اسجدوا لادم) (٢) فانه ورد

في معرض الذم على المخالفة (٣) لافي معرض الاستفهام اتفاقا

وهو دليل الوجوب والا لما ذمه (٤) الله تعالى على الترك وكان / ج (١٠٨)

لابليس أن يقول انك ما التزمتني السجود .

وقوله تعالى : (واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون) (٥) ذم على

مخالفة الأمر وهو دليل الوجوب .

وقوله - عزاسمه - (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم

فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) (٦) الحق الوعيد بمخالفة أمر النبي

صلى الله عليه وسلم مطلقا ومخالفة أمره هي : ترك ما أمر به ، إذ المخالفة

ضد الموافقة وموافقة : الاتيان بما أمر به فيكون مخالفته ترك ذلك ولو لم يكن

(١) ، سورة الاعراف (١٢) .

(٢) " " (١١)

(٣) في " ب " (للمخالفة) وبالهامش (على) .

(٤) في " د " (ذم) .

(٥) سورة المرسلات (٤٨) .

(٦) سورة النور (٦٣) .

مخالفة أمره حراما مطلقا لما ألحق الوعيد به وإن كانت مخالفة أمره

وهي : / ترك المأمور به مطلقا حراما يكون الاتيان بالمأمور به واجبا ١ (٦٣/ب)

ضرورة وإذا (١) كان الاتيان بما أمره الرسول واجبا كان الاتيان بما أمره

الله تعالى كذلك بالطريق الأولى . (٢)

ولا يقال : لو كانت المخالفة ترك المأمور به لكنا مخالفين (٣) أمر

الشارع في ترك النوافل المأمور بها .

لأننا نقول : الأمر بالنوافل متضمن (٤) جواز الترك ، لأنه عـرف

بالقرائن أن معناه : الأولى لكم أن تفعلوا كذا ، ويجوز لكم أن لا تفعلوا

فلا تتحقق (٥) المخالفة بخلاف الأمر المطلق الخالي عن القرينة لأنه

لا ينبىء عن جواز الترك بل يدل على الاتيان بالمأمور به لا محالة

فتتحقق (٦) المخالفة بتركه .

١ ما الاجماع : فلان الأمة في كل عصر لم يزل (٧) كانوا يرجعون

في ايجاب العبادات وغيرها الى الاوامر والاستدلال بمطلق الصيغة

(١) في " ب " (وان) .

(٢) في " د " (الاول) وهو تحريف .

(٣) في " د " (بمخالفين)

(٤) في " د " (يتضمن) .

(٥) ، (٦) في " هـ " (يتحقق)

(٧) في " > " (تنزل) .

المجردة عن القرائن على الوجوب كما استدل أبو بكر رضي الله عنه
على وجوب الزكاة على أهل الردة بقوله تعالى (واتوا الزكاة)
والصحابة بالأمري قوله عليه الصلاة والسلام " سنوا بهم سنة
أهل الكتاب " (١) " فليصلها إذا ذكرها " (٢)

(١) الحديث وارد بشأن أخذ الجزية من المجوس وفيه : أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ذكر المجوس ، فقال ما أدرى كيف أصنع
في أمرهم ، فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب "
أخرجه : مالك في الموطأ في (الزكاة) باب (جزية أهل
الكتاب والمجوس) (٢٧٨ / ١) .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه
عن أنس بن مالك رضي الله عنه ولفظ الحديث : " من نسى
صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك " .
البخاري رقم (٥٩٧) في (مواقيت الصلاة) باب (من نسى
الصلاة) (٧٠ / ٢) ، مسلم (٦٨٤) في (المساجد) باب
(قضاء الصلاة الفائتة) (٤٧٧ / ١) وأبو داود رقم (٤٤٢)
في (الصلاة) باب (من نام عن الصلاة أو نسيها) (٣٠٧ / ١)
والنسائي في (المواقيت) باب (فيمن نسي صلاة) (٢٩٣ / ٢)
والترمذي رقم (١٧٨) في (الصلاة) باب (ما جاء في الرجل ينسى
الصلاة) وابن ماجه رقم (٦٩٦) في (الصلاة) باب (من نام
عن الصلاة أو نسيها) (٢٢٧ / ١) .

" فليغسله سبعا أو ثلاثا " (١) / ونحوها على الوجوب من غير توقف هـ (٦٥/ب)
وما كانوا يعدلون الى غير الوجوب الا لمعارض (٢) ^(٣) شاع وذاع ذلك

(١) يشير الى حديث أبي هريرة في " الولوغ " والامر الوارد بالسبع متفق عليه ، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " طهورانا " أحكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات أولاهن بتراب وفي لفظ " فليرقه " وللمترمذى " أخراهن أو أولاهن " .

وأما الامر الوارد بالثلاث ، أخرجه الدارقطني في سننه والطحاوى في " شرح معاني الآثار " موقفا على أبي هريرة .

انظره البخارى (١٧٤) في (الوضوء) باب (الماء الذى يغسل به شعر الانسان) فتح (١ / ٢٧٤) ، مسلم (٢٧٢٩) فسي (الطهارة) باب (حكم ولوغ الكلب) (١ / ٢٣٤) ، أبو داود رقم (٢١ - ٢٣) في (الطهارة) باب (الوضوء بسور الكلب) (١ / ٥٧) الترمذى (٩١) (الطهارة) باب (ما جاء في سور الكلب) (١ / ١٥١) والنسائي في كتاب (الطهارة) باب (سور الكلب) (١ / ٥٢ - ٥٣) وابن ماجه رقم (٣٦٣ - ٣٦٤) في (الطهارة وسننها) باب (غسل الاناء من ولوغ الكلب) (١ / ١٣٠) والدارقطني (١ / ٦٦) والطحاوى في شرح معاني الآثار (١ / ٢٣) الدراية تخريج أحاديث الهداية (١ / ٦٠) .

(٢) في " د " (بمعارض) .

(٣) في " د " زيادة (و) .

فيما بينهم من غير تكثير أحد فكان اجماعا منهم على أنه للوجوب كما نسي
العمل بالأخبار بعينه .

وأما من جهة اللغة : فلأن (١) السيد إذا قال لعبده : خط
هذا الثوب * فلم يفعل حسن من أهل اللغة الحكم بذهمه واستحقاقه
العقاب وكونه عاصيا ولولا أن / الأمر للوجوب لما حسن ذلك .

ب(٥٩/ب)

ولا يلزم عليه أنه لا يذم لغة لو كان المأوربـــــــــــــــــه معصية .
لأننا لانسلم أنه لا يذم لغة وإنما لا يذم شـــــــــــــــــرعا وهو غير
مفـــــــــــــــــيد .

سلمنا أنه لا يذم لغة لكن المعصية لما خرجت بدليل وجب فيها وراها
حمل كلامهم على ظاهره .

وما ذكر النادبون : أنه يحمل على أدنى الطلب فاسد ، لأن
الموضوع للنسب * محمول على الكامل منه ، لأنه ثابت من كل وجه دون
الناقص منه ، لأنه ثابت من وجه دون وجه والكامل من الطلب ما لا يكون
فيه رخصة الترك وذلك في الوجوب دون التنب [والله أعلم] (٣)

(١) في " د " (فسان) .

(٢) في " ج " (لسم) .

(٣) سقطت من " ب " و " ج " و " د " .

والامر بعد الحظر وتليه سوا

قوله : — ((والامر قبل الحظر ويعد سوا)) — :

ذهب جمهور الأصوليين الى أن موجب الامر المطلق قبل الحظر

ويعد سوا .

فمن قال بأن موجب التوقف أو الندب أو الإباحة / قبل الحظر ج (١٠٩)

فكذلك يقول بعينه . (١)

ومن قال بأن موجب الوجوب قبل الحظر فعاتهم على أن موجب

الوجوب بعد الحظر أيضا . (٢)

(١) انظر: البرهان (٢٦٤ / ١) ، المنحول (١٣١) ، الاحكام (٢٦٠ / ٢)

السود (١٢) ، جمع الجوامع * (٣٢٨ / ١) .

(٢) وبه قال بعض المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وعامة متأخري الحنفية
وهو قول الظاهرية والمعتزلة ، واختاره القاضي أبو الطيب الطبري
والباقلائي ، وأبو اسحاق الشيرازي ، والرازي ، والبيضاوي ، والاسنوي
وغيرهم .

انظر: أصحاب هذا القول مع أدلته ومناقشتها :

البرهان (٢٦٣ / ١) ، المعتمد (٨٢ / ١) ، الأمدى (٢٦٠ / ٢)

التبصرة (٣٨) ، أصول السرخسي (١٩ / ١) ، المحصول (١٥٩ / ٢ / ١)

نهاية السؤل (٤٠ / ٢) * جمع الجوامع * (٣٢٨ / ١) ، كشف الاسرار

(١٢٠ / ١) ، اللع (٨) ، المنحول (١٣١) ، فتح الغفار (٣٢ / ١) ، السود

(١٦) ، تيسير التحرير (٣٤٥ / ١) .

وذهبت طائفة من أصحاب الشافعي - رحمه الله - الى أن / موجب ٩ (٦٤/٩)
 قبل الحظر الوجوب ، وبعده الاباحة (١) وعليه دل ظاهر قول

(١) وهو قول جمهور المالكية والحنابلة وبعض الحنفية ، ونقله عن الشافعي
 - كما ذكره الاسنوي - القيرواني في كتاب " المستوعب "
 وابن التلمساني في شرح " المعالم " والاصفهاني في شرح " المحصول "
 كما نقله أبو الخطاب ، وابن برهان ، والامدي عن أكثر الفقهاء
 ورجحه ابن الحاجب في " مختصر المنتهى " والتلمساني في
 " مفتاح الوصول " واختاره ابن قدامة ، وابن السبكي في " جمع
 الجوامع " والطوفي ، وقال الشيرازي في " التبصرة " : هو
 ظاهر قول الشافعي .

انظر: هذا القول وأصحابه وأدلته في :

نهاية السؤل (٤٠ / ٢) ، الكاشف (٢٩٢ / ١ - ٢٩٣) ابن الحاجب
 مع العضد (٩١ / ٢) ، مفتاح الوصول (٢٣) شرح تنقيح الفصول
 (١٢٩) ، الأحكام للامدي (٢٦٠ / ٢) ، المستصفي (٤٣٥ / ١)
 العدة (٢٥٦ / ١) ، نزهة الخاطر شرح " الروضة " (٢٦ / ٢)
 القواعد والفوائد (١٦٥) ، فواتح الرحموت (٣٢٩ / ١) " جمع
 الجوامع " مع حاشية العطار (٤٧٢ / ١) مختصر الطوفي (٨٦)
 التمهيد لابی الخطاب (١٧٩ / ١) ، أبرز القواعد الأصولية لشيخنا
 الدكتور / عمر عبد العزيز محمد (١٨٠) فما بعدها .

الشافعي - رحمه الله - في " أحكام القرآن " (١) . [كذا ذكره] (٢)
صاحب القواطع .

ورأيت في نسخة من أصول (٣) الفقه (٤) : أن الفعل أن (٥) كان

(١) عليه يشير إلى قوله " في أحكام القرآن " عند قوله تعالى (وانكحوا
الأيام منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) .

قال الشافعي : " ولم أعلم دليلاً على إيجاب إنكاح صالحي
العبيد والإماء ، - كما وجدت الدلالة على إنكاح الحرائر - المطلقاً .

ثم قال : " ولا يبين لي أن يجبر أحد عليه ، لأن الآية محتسنة
أن تكون أريد بها : الدلالة لا الإيجاب " اهـ .

انظر :

" أحكام القرآن " للشافعي (١ / ١٢٦) .

(٢) في (ب) (كما ذكر) وبالهامش (كذا ذكره)

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) هذا التفصيل الذي يذكره المؤلف ، ذكره الغزالي في المستصفى

(١ / ٤٣٥) .

(٥) فسي " ب " ، " ج " (إذا) .

مباحا في أصله ثم ورد حظر معلق بغاية أو بشرط أو بعللة (١) عرضت .
 فالأمر الوارد بعد زوال ما علق الحظر به يفيد الإباحة عند جمهور أهل
 العلم كقوله تعالى : (وإذا حللتم فاصطادوا) (٢) لأن الصيد كان
 حلالا على الإطلاق ثم حرم بسبب الأحرام فكان قوله تعالى : (فاصطادوا)
 إعلاما بأن سبب التحريم قد ارتفع وعاد (٣) الأمر إلى أصله .
 وإن كان الحظر واردا ابتداءً غير معلل بعللة عارضة ولا معلق بشرط ولا غاية
 فالأمر الوارد بعده هو المختلف فيه . (٤)

(٥)
احتج من قال بأنه يفيد الإباحة : بأن هذا النوع من الأمر للإباحة

(١) في " ب " (لعللة) .

(٢) سورة المائدة (٢) .

(٣) في " ج " (أعاد) .

(٤) وهناك قول آخر لم يذكره المؤلف وهو : أنه يرد على ما كان عليه قبل
 الحظر : واليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ، والكمال ابن الهمام من
 الحنفية ، وقال العضد في شرح المختصر : " وهو غيـر بعـيد " .
 المسودة (١٨) ، التقرير والتحجير (٣٠٨ / ١) ، العضد (٩١ / ٢)

(٥) في " د " (الإباحة) .

(٢)
 في أغلب الاستعمال (١) كقوله تعالى : (وإذا حللتم فاصطادوا) (٣)
 (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا) (٤) (فإذا تطهرن فأتوهن) (٥) *
 وقوله عليه الصلاة والسلام : * كنت نهيتكم عن الدباء (٦) والحنتم (٧)
 والنقيير (٨) والمزفت (٩) ألا فانتبذوا * (١٠)

- (١) في " د " (للاستعمال) .
 (٢) في " ج " (لقوله) .
 (٣) سورة الطائفة (٢)
 (٤) سورة الجمعة (١٠)
 (٥) سورة البقرة (٢٢٢)
 (٦) الدباء : — على وزن فعال — القرع واحدا دباءة . النهاية (١ / ٩٦)
 (٧) الحنتم : جرار مدهونة خضر كانت تحمل الخمر فيها الى المدينة ثم اتسع
 فيها فليل للخرز كله حنتم ، واحدها حنمة وانما نهى عن الانتباز
 فيها ، لأنها تسرع الشدة فيها لأجل دهنها ، وقيل لأنها كانت تعمل
 من طين يعجن بالدم والشعر ، والاول أوجه . النهاية (١ / ٤٤٨)
 (٨) النقيير : أصل النخلة ، ينقروسطه ثم ينبذ فيه . النهاية (٥ / ١٠٤)
 (٩) المزفت : هو الاناء يطلّى بالزفت ، وهو نوع من القار ثم ينتبذ فيه .
 النهاية (٢ / ٣٠٤)
 (١٠) أخرجه بهذا اللفظ الطحاوي في شرح معاني الآثار عن جابر بن عبد الله
 عن أبيه ، وفي آخره * . . . ولا أحل مسكرا * . . .

وكقول الرجل لعبده : " ادخل الدار " بعد ما قال له " لا تدخل

الدار " (١) فانه يفهم منه الاباحة دون الوجوب وهذا لان الحظر / هـ (٧٦٦)

قرينة دالة على ان المقصود رفع الحظر لا الايجاب كما ان عجز المأمور^(٢)

عن الاتيان بالمأمور به / في امر التعجيز قرينة دالة على ان المقصود د (١/٤٠)

ظهور عجزه لا وجود الفعل فصار كان الامر قال : " قد كنت منعك

عن كذا فرفعت ذلك المنع وادنت لك فيه .

واحتجت العامة : بأن مقتضى للوجوب قائم وهو الصيغة الدالة

على الوجوب ، اذ الوجوب هو الاصل فيها والعارض الموجود لا يصلح

(-) واصله في الصحيح اخرجه مسلم عن ابن بريدة عن ابيه ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : " نهيتكم عن الظروف وان الظروف

— او ظرفا — لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام .

شرح معاني الآثار للطحاوي (٢٢٨ / ٤) مسلم رقم (١٩٩٩) في

(الاثنية) باب (النهي عن الانتباه في المزفت والدباء والحنتم

والنفير وبيان انه منسوخ) (١٥٨٥ / ٣) الدراية (٢٥٢ / ٢) ، نصب

الراية (٣٠٩ / ٤)

(١) ساقطة من " ب " .

(٢) في " ب " زيادة (به) وهو خطأ .

معارضاً لذلك ، لأنه كما جاز الانتقال من المنع الى الاذن جاز الانتقال
منه الى الايجاب والعلم به ضرورى .

كيف وقد ورد الامر بعد الحظر للوجوب ايضا كقوله تعالى : (فاذا انسلح
الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين) (١) وقوله عزاسمه (٢) : (ولكن اذا
دعيتم فادخلوا) (٣)

/ وكالامر للحائض والنفساء بالصلاة والصوم بعد زوال الحيض والنفساء بـ (١٢)

وكالامر بالصلاة بعد زوال السكر .

وكالامر بالقتل في شخص حرام القتل بالاسلام ، او الذمة

بارتكاب اسباب موجبة للقتل من الحراب ، والردة وقطع الطريق .

وكالامر بالحدود بسبب الجنايات بعد ما كان الابداء محظورا .

وكقول الرجل لعبده " اسقني " بعد ما قال له : " لاتسقينني " .

فهذه الاوامر كلها تفيد الوجوب وان كانت بعد الحظر ، فثبت بما ذكرنا

ان الحظر المتقدم لا يصلح قرينة لصرف الصيغة عن الوجوب الى الاباحة

كما ان الايجاب المتقدم لا يصلح قرينة لصرف النهي الوارد بعده / عن (١٤ / ب)

التحريم الى الكراهة او التنزيه بالاتفاق .

(١) سورة التوبة (٥) .

(٢) في " ب " و " هـ " (ذكره) .

(٣) سورة الاحزاب (٥٣) .

وانما (١) فهمت الاباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن / غير ج (١١٠)
 الحظر المتقدم فانه لولا الحظر المتقدم لفهمت منها الاباحة ايضا
 وهي ان الاصطياد واخوانه (٢) شرعت حقوقا للعبد فلو وجبت عليه
 لصارت حقوقا عليه فيعود الامر على (٣) موضوعة بالنقض .
 ولهذا لم يحل الامر بالكتابة عند المدائنة ولا الامر (٤) بالارشهاد
 عند المبايعة على الايجاب وان لم يتقدمه حظره لئلا يصير حقا علينا
 بعدما شرع حقا لنا .

..... ❦

(١) في " ج " (اذا)

(٢) في " د " (اخواتها)

(٣) في " ج " (الي)

(٤) في " ب " (والالزام)

ولا موجب له في التكرار ولا يحتمله

لأن لفظ الأمر صيغة اختصرت لمعناها من طلب الفعل ، لكن لفظ الفعل

فرد فلا يحتل العدد .

ولهذا قلنا : في قول الرجل لامرأته طلق نفسك انه يقع على الواحدة

ولا تعمل نية الثنتين فيه ، لأنه لا تصح نية العدد إلا أن تكون المرأة واحدة

لأن ذلك جنس طلاقها فصار من طريق الجنس واحدا .

قوله : ((ولا موجب له)) - أي للأمر - ((في التكرار ولا يحتمله)) -

أي الأمر التكرار .

اختلف القائلون بالوجوب في الأمر المطلق (١) في إفادته التكرار .

ومعنى التكرار : أن يفعل فعلا ثم بعد فراغه عنه يعود إليه .

(١) لا خلاف بين علماء الأصول في أن الأمر المقيد بالمرة ، أو بالتكرار يحصل

على ما قيد به ، وكذلك لا خلاف في أن المرة ضرورية من حيث أن الماهية

لا وجود لها في الخارج إلا ضمن أفرادها لا من حيث أنها مدلوله .

وانما الخلاف في : دلالة الأمر على ما زاد على القدر الذي تتحقق به

الماهية إذا لم يقيد بما يدل على التكرار أو المرة .

انظر : القواعد والفوائد (١٧١) .

فقال بعضهم : انه يوجب التكرار المستوعب لجميع العمر الا اذا قام
 دليل^{يمنع} منه (١) . ويحكى هذا عن المزني وهو اختيار أبي اسحاق
 الاسفراييني من اصحاب الشافعي - رحمه الله - وعبد القاهر البغدادي
 من ائمة الحديث وغيرهم . (٢)

- (١) في " د " عنه .
- (٢) هو : عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي ، الاستاذ أبو منصور
 البغدادي ، الاستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي ، الفقيه
 الاصولي النحوي اشتهر بمصنفاته " تفسير القرآن " و " فضائح المعتزلة " و
 " الفرق بين الفرق " و " التحصيل " في اصول الفقه . توفي سنة
 ٤٢٩ هـ .
- انظر : طبقات السبكي (٢٣٨ / ٣) وفيات الاعيان (٢٠٣ / ٣) طبقات
 المفسرين للداودي (٣٢٧ / ١) .
- (٣) وحكاه ابن القصار والقرافي عن مالك ، وذكره ابن عقيل مذهب أحمد
 واصحابه ، ونقله الشيرازي في " شرح اللمع " عن شيخه أبي حاتم
 القزويني ، والقاضي أبي بكر وهو مذهب الاستاذ وهو اشتهر قولسي
 القاضي أبي يعلى وحكاه في المسودة عن اكثر الحنابلة ، ونقله
 الفزالي في " المنحول " عن أبي حنيفة .
- انظر : التبصرة (٤١) ، شرح تنقيح الفصول (١٣٠) ، الواضح
 (١ / ٢٥٩ / ٩) مقدمة ابن القصار (١٨ / الف) ، المنحول (١٠٨)
 المدة (٢٦٤ / ١) " جمع الجوامع " (٢٩٥ / ١) " ابن الحاجب " مع
 " العضد " (٨٢ / ٢) ، السرخسي (٥٢١ / ١) المعتمد
 (١١٠ / ١) ، نهاية السؤل (٤٣ / ٢) القواعد والفوائد (١٧١) ،
 تيسير التحرير (٣٥١ / ١) ، المسودة (٢٠) .

وقال بعض أصحاب الشافعي : انه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله

• ويروى هذا عن الشافعي - رحمه الله - (١) .

والفرق بين الموجب والمحتمل : أن الموجب يثبت من غير قرينة

• والمحتمل لا يثبت بدونها .

وقال بعض مشائخنا : الأمر المطلق لا يوجب التكرار ولا يحتمله لكن

المعلق بشرط كقوله تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) (٢) أو المقيد

بوصف كقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا) (٣) يتكرر بتكرره .

وهو قول بعض أصحاب الشافعي (٤) من قال : انه لا يوجب التكرار ولكن

يحتمله .

(١) وهو المختار عند الأمدى .

• انظر : الأحكام للامدى (٢٢٥ / ٢) ، تفسير التحرير (٣٥١ / ١) .

(٢) سورة المائدة (٦)

(٣) سورة النور (٢)

(٤) ونقله السعد التفتازاني عن ابى زيد الدبوسي ، واختاره المجدد

ابن تيمية . حيث قال بعد حكاية هذا القول : (وهو أصح عندى)

وفصل الأمدى ، وتابعه ابن الحاجب والعضد ، فقالوا : ان متعلق

الأمر اذا كان شرطا أو صفة وثبت كونه علة ثابتة في نفس الأمر لوجوب

الفعل المأمور به ، كالتزنا لأقامة الحد ، فحكوا الاتفاق على وقوع التكرار

وان لم يثبت كونه علة ثابتة فهو محل النزاع . والمختار عدم التكرار

....

والمذهب الصحيح عندنا أنه لا يوجب التكرار ولا يحتمله سواء كان
مطلقا ، أو معلقا بشرط أو مخصوصا بوصف إلا أن الأمر بالفعل يقع على
أقل جنسه وهو أدنى ما يعد به مثالا ويحتل كل الجنس بدليله وهو

(=) واختاره أيضا الغزالي في المستصفى ، وابن السمعاني والشييرازي ،
وأبو الحسين البصري ، وابن مفلح ، وغيرهم .

غير أن دعوى الاتفاق لم تسلم لمخالفة بعض الحنفية وغيرهم .
قال ابن عبد الشكور : " صيغة الأمر المعلق بشرط أو صفة قيل :
للتكرار مطلقا ، وقيل : ليس له مطلقا " . ثم قال : " فان كان
علة فهل يتكرر بتكررها ؟ الحق نعم . وقيل : لا ، فدعوى الاجماع
في العلة كما في المختصر وغيره غلط " .

انظر

" التلويح على التوضيح " (٣٠٥ / ١) ، الأحكام للامدي
(٢٣٥ / ٢ - ٢٤١) ، " ابن الحاجب " مع " المعتمد " (٨٢ / ٢)
فواتح الرحموت (٣٨٦ / ١) ، المعتمد (١١٥ / ١) ، المستقصى
(٧ / ٢) ، العدة (٢٧٥ / ١) ، مختصر البعلبي (١٠١) ، المسودة
(٢٠) ، القواعد والفوائد الاصولية (١٧٢) .

النية وهو قول بعض المحققين من أصحاب الشافعي رحمه الله (١)

(١) ونقل هذا القول عن مالك ، والشافعي ، وذكره ابن عقيل مذهب أحمد ، وأصحابه ، واختاره امام الحرمين الجويني ، والغزالي ، والرازي ، والبيضاوي ، وابن قدامة ، وابو الخطاب ، وعزاه القاضي أبو يعلى : الى أكثر الفقهاء ، والمتكلمين . وقال السبكي : وأراه رأى أكثر أصحابنا .

ثم أصحاب هذا القول اختلفوا بعد ذلك على قولين : -

الأول : أنه للمرة الواحدة وغير محتمل للتكرار .

الثاني : أنه لطلب تحصيل ماهية الفعل من غير اشعار بمرة أو تكرار

أنظر : أصحاب هذا القول وأدلتهم عليه في :

التبصرة (٤١) ، البحر المحيط (١/٨ ٣٠ ألف) ، الوصول لابن برهان (١/١٤١) ، الميزان (١١٢) ، البرهان (١/٢٢٤-٢٢٨) ، المدة (١/٢٦٤) ، المحصول (١/١٦٢) ، اللسع (٨) ، التمهيد لابی الخطاب (١/١٨٦) ، المنحول (١٠٨) ، المستصفى (٢/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٣٠) ، المسودة (٢١) نهاية السؤل (٢/٤٣) ، الشاشي (١٢٣) ، مختصر المنتهى مسع العضد والسعد (٢/٨٢) ، الأحكام للامدي (٢/٢٢٥) ، نزهة الخاطر شرح " الروضة " (٢/٧٨) ، مختصر البعلبي (١٠٠) ، كشف الاسرار (١/١٢٢) ، تيسير التحرير (١/٣٥١) ، فتح الغفار (١/٣٦) ، فوائح الرحموت (١/٣٨٠) ، القواعد والفوائد (١٧١)

احتج الفريق الأول : بأن لفظ الأمر مختصر من طلب الفعل
 بهدرك ذلك الأمر . فان " اضرب " مختصر من قولك : " اطلب منك
 الضرب " ، أو " افعل فعل الضرب " كما أن " ضرب " مختصر من
 قوله (١) : " فعل الضرب في الزمان الماضي . والمختصر من
 الكلام والمطول في افادة المعنى (٢) سواء . فان قولك : " هذا جوهر
 منى " محرق " وقولك هذا " نار " سواء . وقولك : " هذا
 شراب مسكر مختصر من العنب وقد غلى واشتد " وقولك : " هذا
 خمر " سواء . / فيكون قوله : " اضرب " وافعل الضرب " سواء . ب (٦٠/ب)
 ثم المصدر الذي دل عليه الأمر اسم عام لجنس الفعل شامل لجميع أفراد
 لوجود حرف الاستغراق فوجب القول بعمومه عند الامكان كما في سائر
 ألفاظ العموم .

واعتبروا الأمر بالنهي / فان النهي في طلب الكف عن الفعل مثل (٦٠/٦)
 الأمر في طلب الفعل وأنه يوجب التكرار والدوام حتى لو ترك الفعل مرة

(-) أصول السرخسي (١/٢٠) ، " التلويح " على " التوضيح (١/٣٠٥)
 ارشاد الفحول (١٢) ، ابرز القواعد الأصولية لشيخنا د . عمر عبد العزيز
 (١٤٢ - ١٦٢) .

(١) في " ج " (قول) .

(٢) في " ج " زيادة (فعل)

(٣) مطبوعة في " ج " .

ثم فعل يكون / تاركا للنهي فكذا الامر يوجب الدوام حتى لو فعل مرة ج (١١١)
ثم (١) لم يفعل يكون تاركا للامر .

وبانه لو اقتضى الفعل مرة وجب ان لا يجوز عليه النسخ ولا يصح
الاستثناء منه ، لان النسخ يؤدي الى البداء (٢) اذ الفعل الواحد
لا يكون حسنا وقبيحا في زمان واحد والاستثناء يؤدي الى استثناء الكل
من الكل وكلاهما فاسد .

واحتج الفريق الثاني : بما ذكرنا ان الامر مختصر من طلب الفعل

بالمصدر ، غير ان الثابت به مصدر نكرة ، لانه لا دلالة في صيغة الامر
على الالف واللام ولهذا جعل اهل النحو الجمل نكرات لان دلالتها

(١) في " ج " زيادة (لو) .

(٢) البداء : قال في المعجم الوسيط : البداء ظهور الرأي بعد ان لم
يكن ، واستصواب شيء علم بعد ان لم يعلم ، يقال : بدا لي فسي
هذا الامر بداء : أي ظهر في فيه رأي آخر .
وعرفه الفتوح بقوله : " هو تجدد العلم " . ولا يجوز علي الله
سبحانه وتعالى عند كافة المسلمين .

انظره

المعجم الوسيط (٤٥ / ١) ، شرح الكوكب المنير (٥٣٦ / ٣) ، العدة

(٧٧٤ / ٣) .

على مجرد حصول مدلولاتها لا على التعريف والنكرة في الاثبات تخص
ولكنها تقبل العموم بدليل يقترب بها ، لأنها اسم جنس وهو يقبل العموم .
لا ترى الى قوله تعالى : (لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا) (١) فانه تعالى وصف الثبور / بالكثرة ولو لم يحتل اللفظ العموم هـ (٦٢ / ١)
لما صح وصف الثبور بها .

... ***** ...

/ وما ذكرنا ظهر الفرق بين الأمر والنهي ، لأن المصدر في النهي د (٤٠/ب) نكرة في موضع النفي فتعم ضرورة فلما (١) ههنا فهى (٢) نسي موضع الاثبات فتخصى الا اذا قام (٣) دليل على خلافه .

فلما صحة النسخ والاستثناء ، فلأن ورودهما (٤) عليه قرينة دالة (٥) على أنه يريد به العموم كما أن (٦) الاستثناء في قولك (٧) : ما رأيت اليوم الا زيدا دليل على أن المستثنى منه انسان .

استدلوا بحديث الاقرع بن حابس (٨) حيث سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين قال : " قد فرض الله عليكم الحج فحجوا "

(١) سقطت من " ب " .

(٢) سقطت من " د " .

(٣) في " د " (كام)

(٤) في " ج " (وردهما)

(٥) في " ج " (دلالة)

(٦) في " ج " (نسي)

(٧) في " ج " (قوله)

(٨) الاقرع بن حابس رضى الله عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد معه فتح مكة وحنينا وحضر الطائف وشهد مع خالد بن الوليد فتح العراق والانباء ، واسمه " فراس " ولقبه " الاقرع " لقرع اصابه في رأسه . وكان شريفا في الجاهلية

...

أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت . حتى قالها ثلاثا فقال : " لو قلت
نعم لوجبت ولما استطعتم " (١) فسأله وهو من فصحاء العرب
وقول النبي صلى الله عليه وسلم " لو قلت نعم لوجبت " دليل واضح
على أن الأمر يحتمل التكرار .

(=) والاسلام واستعمله عبد الله بن عامر على جيش سيره الى خراسان
فاستشهد سنة ٥٣١ هـ .

تهذيب الاسماء (١ / ١٢٤) ، الاصابة (١ / ٥٨) الاستيعاب
(١ / ٩٦)

(١) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والحاكم في المستدرک
عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال : " حديث صحيح الاسناد
الا انهما لم يخرجاه لسفيان بن حسين ، وهو من الثقات الذين
يجمع حديثهم " ٥٠١ هـ .
روافقه الذهبي وسفيان بن حسين وهو ثقة فيما ينقله عن غير
الزهري ، هذا ما ذكره أئمة الجرح والتعديل وهو هنا يروي
عن الزهري . قال الزيلعي " قد تابعه عليه عبد الجليل بن حميد
ومحمد بن حفص ، وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمن بن خالد
فرووه عن الزهري ، ورواه يزيد بن هارون عن أبي سنان بنحو ذلك .
والحديث له شواهد منها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أيها الناس
قد فرس الله عليكم الحج فحجوا " فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟
فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم " لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم " الحديث . - - -

وتمسك الفريق الثالث بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة مقيدة

ومعلقة . مثل قوله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس) (١) ، (وان كنتم
جنباً فاطهروا) (٢) (" ادوا عن تمونون " (٣)

(-) أبو داود رقم (١٧٢١) في (المناسك) باب (فرض الحج)
(٣٤٤ / ٢) ، ابن ماجه : رقم (٢ ٨٨٦) في (المناسك) باب
(فرض الحج) (١٦٣ / ٢) والنسائي في (مناسك الحج) باب
(وجوب الحج) (١١١ / ٥) المستدرک (٤٤١ / ١) مسلم رقم
(١٢٣٧) في (الحج) باب (فرض الحج في العمر) (١٧٥ / ٢)
نصب الراية (١ / ٣) ، ميزان الاعتدال (١٦٥ / ٢)

(١) سورة الاسراء (٧٨)

(٢) سورة الطائدة (٠٦)

(٣) أخرجه الشافعي في " زكاة الفطر " والدارقطني في " زكاة الفطر " .
والبيهقي في " السنن الكبرى " في " زكاة الفطر " والحديث لا يخلو
من ضعف وإرسال .

قال في الجوهر النقي : " الحديث الذي فيه " عن تمونون " لا يخلو من ضعف كما بينه البيهقي . . .

الأم (٦٢ / ٢) ، سنن الدارقطني (٤١٣ / ٢) السنن الكبرى
للبيهقي (١٦١ / ٤) ، التلخيص الحبير (١٨٣ / ٢) .

" صوموا شهركم " ^(١) فانها تتكرر بتكرر الشروط والأوصاف لتعلقها بها

وبأن الشرط كالعلة فانه اذا وجد الشرط وجد المشروط مثل ما اذا

وجدت العلة وجد المعلول بل أقوى منها لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط

عند البعض . بخلاف العلة ، لأن المعلول لا ينتفى بانتفاء العلة

بالاتفاق . ثم لاختلاف أن الحكم المتعلق بالعلة يتكرر بتكررها فكذا

المتعلق بالشرط .

(١) هذا جزء من حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع فقال : " اتقوا الله ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا إذا أمركم تدخلوا جنة ربكم " .

أخرجه الترمذى وقال : حسن صحيح ، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي . ورواه أيضا أحمد في " المسند " .

الترمذى (٦١٦) في (الصلاة) باب (ما ذكر في فضل الصلاة)

المستدرک (١ / ١) ، مسند الإمام أحمد (٢٥١ / ٥) .

وجه قول العامة ما قال الفريق الأول والثاني ان صيغة الامر

اختصرت لمعناها من طلب الفعل لكن لفظ الفعل الذي دلت عليه

الصيغة فرد سواء قدر معرفا كما / قال الفريق الأول ، أو منكرا كما (١) (٦٥/ب)

قال / الفريق الثاني فلا يحتل العدد ، لأن بين الفرد والعدد ب (١/٦١)

تنافيا . اذ الفرد : ما لا تركب فيه والعدد ما تركب من الأفراد (٢)

والتركب وعدمه متنافيان فكما لا يحتل العدد معنى الفرد / مع أن الفرد جل (١١٢)

موجود في العدد لا يحتل الفرد معنى العدد مع أنه ليس بموجود

فيه أصلا فثبت أنه لا دلالة لهذا اللفظ على عدد من الأفعال بوجه

كالضرب لا يدل على خمس ضربات أو عشر ضربات ولا يحتل ذلك بل دلالة

على مطلق الضرب الذي هو معنى واحد .

الا أن المصدر الثابت بالامر اسم جنس وأنه (٣) يقع على الأدنى

المتيقن بفرديته ويحتل كله باعتبار معنى الفردية فيه لا باعتبار التعدد / هـ (٦٢/ب)

ولا يقدح كونه (٤) ذائجا في الخارج في تفرد من حيث الجنس ، لأن

(١) في " ب " و " ج " (و) والصحيح ما في الأصل .

(٢) في " د " (أفراد)

(٣) في " د " (فأنه)

(٤) في " هـ " (لونه) وهو تحريف مخجل .

ذلك باعتبار المعنى الذهني ولا تعدد فيه فلما كان فردا من حيث
المعنى صح أن يكون محتمل اللفظ .

فأما ما بين الكل والأكمل فليس بفرد بوجه فلا يكون محتمل اللفظ
البتة فلا تعمل فيه النية ، لأنها لتعيين محتمل اللفظ للاثبات ما لا يحتمله .
وتبين بما ذكرنا أن الاستدراك في قوله : " لكن لفظ الفعل " متعلق
بمحذوف والتقدير : أن لفظ الأمر صيغة اختصرت لمعناها من
طلب الفعل فيوم هذا أنه يوجب التكرار أو يحتمله كما ذهب إليه قوم
لكن لفظ الفعل كذا .

قوله : ((ولهذا)) - : أي ولأن الأمر لا يوجب التكرار ولا يحتمله
((قلنا في قول الرجل لامرأته طلقي نفسك أنه يقع على الواحدة)) - أن لم
ينو شيئا ، أو نوى واحدة أو اثنتين . وإن نوى ثلاثا فعلى ما نوى ، لأن
الثلاث كل جنس الطلاق فكان واحدا من حيث الجنس ولهذا يصح وصفه
بالوحدة فيقال : الطلاق جنس واحد من التصرفات الشرعية كالنكاح والبيع
والاجارة فيصالح محتمل اللفظ فإن طلقت نفسها ثلاثا وقعن جميعا وإن
طلقت نفسها واحدة فلها أن تطلق نفسها ثانية وثالثة في المجلس .

وعند الفريق الأول (١) يقع على الثلاث فتملك أن تطلق نفسها واحدة

وثنيتين وثلاثا جملة أو على التفريق كذا ذكره أبو اليسر رحمه الله
وهذا إذا لم ينو الزوج شيئاً أو نوى ثلاثاً ، فأما إذا نوى
واحدة أو اثنتين فينبغي أن يقتصر على ما نوى عندهم ، لأنه وإن أوجب

(=) وخلاصة هذه المسألة :

اختلف المفسحها في حق المرأة المفوضة بالطلاق ، وكذا في
حق الوكيل به .
فلو قال لامرأته : طلقي نفسك ، أو قال لأجنبي طلقي عني فلانه .
فهو يملك كل من الزوجة والوكيل أكثر من طلقة واحدة ؟؟؟؟؟
فمن قال : ان الأمر يقتضي التكرار أجاز للمفوضة والوكيل الطلاق
طلقة واحدة ، واثنتين وثلاثاً .
أما من قال لا يقتضي التكرار فعنده لا يملك الوكيل أو المفوضة الا
طلقة واحدة .

انظر هذه المسألة وغيرها من المسائل المتفرعة عن الاختلاف في
هذا الأصل في : —

فتح القدير (٧٦ / ٤) فما بعدها ، القوانين الفقهية (٢٢٣)
حاشية الدسوقي (١٤٧ / ١) ، الروضة للنووي (٤٦ / ٨) فما بعدها
المهذب (٨٠ / ٢) المغني (٢٦٢ / ١ ، ١٤١ / ٧) تخريج
الفروع على الأصول (٧٥) ، التمهيد للأسنوي (٢٨٢) ، مختصر
من قواعد العلائي وكلام الأسنوي (٣٢١ / ١) ، أصول الشاشي (١٢٣)
كشف الاسرار (١٣١ / ١) ، حاشية البناني على جمع الجوامع
(٣٧٩ / ١) .

التكرار عندهم قد يمتنع عنه بدليل والنية دليل .

وعند الفريق الثاني (١) : يقع على الواحدة ان لم ينو الزوج

شيئا ، أو نوى واحدة وان نوى اثنين أو ثلاثا فهو على ما نوى .

قوله : — ((ولا تعمل نية الثنتين)) — : يعنى لاتصح ولا تؤثر

في تغيير موجب الكلام ، — ((لانه)) — : أى ما نوى — ((نية العدد)) —

والكلام لا يحتمله بوجه فتلفونيته / كما اذا قال " استنى " ونوى به (١/٦٦)

الطلاق .

— ((الا ان تكون المرأة امة)) — بأن تزوج امة الغير وليست تحته حرة

فحينئذ (٢) تصح نية الثنتين لا باعتبار ايمانه عدد ولكن باعتبار

— ((ان ذلك)) — أى الثنتين — ((جنس طلاقها)) — أى كل جنس

طلاق الامة اذ لا مزيد للطلاق في حقها / على الثنتين — ((نصار)) — ب (٦١/ب)

الثنتان في حقها — ((من طريق (٣) الجنس واحدا)) — كالشلاث

في حق الحرة فيصلح محتمل اللفظ ايضا .

(١) الى القائلين : بان الامر لا يوجب التكرار ولكن يحتمله .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) سقطت من " ج " .

ولا يصح تمسكهم بصحة النسخ والاستثناء / لأننا لانسلم صحة النسخ ج (١١٣)
 في الأمر المطلق الذي لم يتم الدليل على أن المراد به التكرار ، لأنه
 يؤدي / الى البداء وصحة الاستثناء لاتدل على احتمال التكرار والعدد هـ (١/٦٨)
 أيضا ، لأن ذلك بمنزلة قرينة دالة على أنه أريد به ما هو محتمل وهو
 الكل أو الحق به على وجه الزيادة ما ليس بمحتمل لغة كما يلحق الشرط
 به فكله قيل في قوله : صم الا يوم السبت صم الايام كلها الا يوم السبت
 أو صم الاسبوع الا يوم السبت .

وما ذهب اليه الفريق الثالث غير صحيح أيضا ، لأنه لا أثر للشرط
 ولا للوصف في التكرار ، لأن (١) قوله : اضربه / ان لم يقتض التكرار
 فقوله : اضربه قائما ، أو ان كان قائما لا يقتضيه أيضا بل لايزيده
 الا اختصاص الضرب الذي يقتضيه بحالة القيام وهو كقوله لو كي له : طلق
 زوجتي ان دخلت الدار ، ولعبده : اشتر اللحم ان دخلت السوق .
 وقول القاضي للجلاد : اجلد فلانا الزاني ان حضر عندك ، فانه لا يقتضى
 التكرار بتكرر الدخول والحضور بالاجماع . فكذا أوامر الشارع (٢)

(١) في " ج " (في) والصحيح ما في الأصل .

(٢) في " ب " (الشرع) .

وكان قول الشارع (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (١) ، " وإذا زالت الشمس فصل " ، كقول الرجل لزوجاته " من شهد منكم الشهر فليطلق نفسها " ، [ومن زالت عليه الشمس فليطلق نفسها] (٢)

ولما تكرار الأمر الشرع فليس من موجب اللغة ، بل بدليل شرعي فسي كل شرط . فقد قال الله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ولا يتكرر الوجوب بتكرر (٣) الاستطاعة ، فإن أحالوا ذلك على الدليل ، أحلنا ما تكرر أيضا على الدليل .

كيف ومن كان جنبا فليس عليه أن يظهر إذا لم يرد الصلاة فلم يتكسر مطلقا لكن اتبع فيه موجب الدليل ، كذا (٤) ذكر الغزالي (٥) رحمه الله واعتبارهم الشرط بالعلة ضعيف ، لأن العلة موجبة للحكم ، والموجب لا ينفك عن الموجب ، فإما الشرط فليس بموجب ، ولهذا يوجد الشرط بدون المشروط ، والمشروط بدون الشرط عندنا .

(١) سورة البقرة (١٨٥)

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج "

(٣) في " ب " (بتكر) وهو من سهو الناسخ .

(٤) في " ج " (لهذا) وهو تحريف مغل .

(٥) انظر المستصفى (٨ / ٢) .

/ فاما سؤال الاترع فلم يكن بناء على احتمال التكرار لغسة ٩ (٦٢/ب)
ولكن لانه رأى سائر العبادات متعلقا بأسباب متكررة
كتعلق (١) الصلوات (٢) بالآوقات ، والصوم بالشهر ، والزكاة
بالأموال النامية وقد رأى الحج متعلقا بالوقت الذي هو متكرر
بحيث لم يصح أدائه قبله ، وبالبيت الذي هو غير متكرر فاشتبه
عليه فسأل لدفع هذا الاشتباه ، لا لاحتمال الامر التكرار
لغسة .

ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام : * لو قلت نعم لوجبت
فريضة الحج في كل عام * . وحينئذ (٤) صار الوقت سببا / فانه هـ (٦٨/ب)
عليه الصلاة والسلام كان صاحب الشرع ، واليه نصب الشرائع كذا
ذكر فخر الاسلام في مختصر التتويم .

-
- (١) في " ب " ، " ج " (كتعليق) وسهام " ب " (تعلق)
(٢) في " ب " ، " (الصلاة) .
(٣) في " ب " و " ج " (فريضة)
(٤) في " د " (فحينئذ) .

ثم : الأمر المطلق عن الوقت

كالأمر بالزكاة ، وصدقة الفطر والعشر والكفارات وقضاء رمضان والنذر المطلق لا يوجب الأداء على الفور في الصحيح من مذهب أصحابنا .

قوله : ثم الأمر المطلق عن الوقت الى آخره .

اختلف في الأمر المطلق عن الوقت : وهو الذي لم يتعلق أداء

المأمور به فيه بوقت محدود على وجه يفوت / الأداء (١) بفواته : كالأمر ب (٩/٦٢)

بالزكاة وصدقة الفطر ، والعشر / والكفارات وقضاء رمضان و [النذر

المطلق] (٢) انه على الفور أم على التراخي ؟ ؟

فذهب أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي وعامة المتكلمين : الى أنه

على التراخي (٣) . واليه أشار بقوله (في الصحيح من مذهب أصحابنا)

(١) أي أداء المأمور به .

(٢) في " ب " (النذر المطلق)

(٣) ونسب الى أبي حنيفة ، والشافعي ، وهو رواية الاشم عن الامام أحمد ، واختاره الغزالي في " المستصفى " والرازي ، والأمدى والبيضاوي ، ونقله ابن السبكي عن ابن أبي هريرة ، وأبي بكر القفال

.....

(=) وابن خيران ، وأبي علي الطبري ، وابن السمعاني ونقله القرافي عن الباقلاني واختاره ابن الحاجب من المالكية واعتبره هو الصحيح وجري في بحثه على الاستدلال له ، والرد على أدلة الاخرين : وجنح اليه التلسماني في " مفتاح الوصول " واعتبره : ما جرى عليه المحققون . واختاره أيضا أبو الحسين البصري .

وسيدوان نسبة هذا المذهب الى أبي حنيفة ، والشافعي ان هي الاستنتاج من فروعهما في الأحكام .

قال ابن برهان : لم ينقل عن الشافعي ، وأبي حنيفة نص وانما فروعهما تدل على ذلك .

وقال امام الحرمين : " وهذا ينسب الى الشافعي — رحمه الله تعالى — واصحابه وهو الالليق بتفريعاته في الفقه — وان لم يصرح به في مجموعات الاصولية .
انظر هذا القول مع الأدلة والمناقشة في : —

التبصرة (٥٢ — ٥٣) ، البرهان (٢٣٢ / ١) ، العدة (٢٨٢ / ١)
الوصول الى الأصول (١٤٩ / ١) الأحكام لابن حزم (٢٩٤ / ١) ،
المحصول (١٨٩ / ٢ / ١) ، الامدى (٢٤٢ / ٢) اصول البزدرى
(٢٥٤ / ١) المستصفي (٩ / ٢) الابهاج (٣٥ / ٢) ، جمع الجوامع
(٣٨١ / ١) ، نهاية السؤل (٥٥ / ٢) مختصر ابن الحاجب — مع
العضد والسعد (٨٣ / ٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٢٩) ، اصول
السرخسي (٢٨ / ١) مفتاح الوصول (٢٦) ، المعتمد (١٢٠ / ١)
اللمع (٨ ، ٩) ، المسودة (٢٤ ، ٢٥) ، القواعد والفوائد —
(١٢٩ — ١٨٠) ، التمهيد لابي الخطاب (٢١٥ / ١) ، تيسير
التحرير (٣٥٦ / ٢) .

وذهب بعض أصحابنا منهم : الشيخ أبو الحسن الكرخي ، وبعض
أصحاب الشافعي منهم : أبو بكر الصيرفي (١) وأبو حامد : إلى أنه
على الفور . (٢)

(١) هو : محمد بن عبد الله البغدادي فقيه أصولي شافعي ، روى عن
أحمد بن منصور الرمادي ، وتفقه على ابن العباس بن سريج ، وكان
قويا في المناظرة والجدل قال القفال : ما رأيت أعلم بالأصول بعد
الشافعي من أبي بكر الصيرفي من مؤلفاته كتاب (البيان في دلائل
الأعلام على أصول الأحكام) وكتاب في الإجماع وشرح لرسالة
الشافعي . توفي سنة ٣٣٠ هـ .
وفيات الأعيان (١٩٩ / ٤) ، طبقات السبكي (١٦٩ / ٢) الفتح
البيان (١٨٠ / ١)

(٢) ونقله القراني قولا للامام مالك - رحمه الله - وعليه جمهور المالكية
غير المغاربة واختاره القاضي أبو يعلى في " العدة " وقال : إنه
الذي يقتضيه ظاهر كلام أحمد ، وقال أبو الخطاب : هو الذي يقتضيه
ظاهر المذهب ، وقال المجد ابن تيمية : " . . . فهو على الفور عند
أصحابنا " .

وهذا أيضا قول داود الظاهري ، والقاضي أبي الطيب الطبري ،
وأبي بكر الدقاق وغيرهم .

ولقد عزا : إمام الحرمين ، والرازي ، والامدي ، وأبو الحسين
البصري ، والغزالي في " المنحول " والبيضاوي وتابعه الأسنوي
وابن السبكي في " الإبهاج " والقاضي أبو يعلى ، وأبو الخطاب

(٢) والقرافي ، والفتوحى وغيرهم — القول بالفورية الى الحنفية ، ومن العجيب ان تتضافر اقوال كل هؤلاء على عزو هذا القول للحنفية مع ان المعروف في كتبهم لا يدل على الفور ، والصحيح انه مذهب الكرخي منهم والاكترون على خلافه .

قال السرخسي : " والذي يصح عندي فيه من مذهب علمائنا — رحمهم الله — انه على التراخي ، فلا يثبت حكم وجوب الاداء على الفور نص عليه في الجامع " — اي محمد بن الحسن — الى ان قال : " وكان ابو الحسن الكرخي — رحمه الله — يقول مطلق الامر بوجوب الاداء على الفور " اهـ .

وصرح بذلك ايضا البزدوى ، وصدر الشريعة في " التنقيح " والنسفي في " المنار " وابن الهمام في " التحرير " وغيرها ممن كتب الاحناف ، هذا المذهب إنما هو مذهب الكرخي منهم فقد نقلوه عنه ولم يقرؤوه عليه بل اختاروا خلافه .

وبالمقابل عزا بعض الحنفية منهم السرخسي والخبازي وغيرهما القول بالفورية الى الامام الشافعي ووافقهم الزنجاش الشافعي من كتابه " تخریج الفروع على الاصول " وفرع على ذلك الخلاف بين الشافعية والحنفية في مسألة وجوب اخراج الزكاة فالشافعي يقول هو على الفور فيأثم بالتأخير ، والحنفية تقول على التراخي فلا يأثم . ومسألة : ضمان الزكاة اذا تلف المال بعد الوجوب والتكفل فالشافعي يقول بالضمان ، والحنفية تقول بعدم الضمان .

غير ان عامة كتب الشافعية لا تؤيد نسبة الفور الى الشافعي قال الفزالي في (المنحول) : قال الشافعي : وجوب البداء الى

.....

(-) المأمورية لا يفهم من مطلق الأمر " .

وعلى هذا : تكون الفورية المنقولة في بعض الأحكام عن الشافعي - كما

في أداء الزكاة - مأخوذة من أدلة أخرى " .

أنظر: تحقيق المسألة وأقوال العلماء فيها مفصلة مع الأدلة والمناقشة

في :

شرح تنقيح الفصول (١٢٨) ، المسودة (٢٤) العدد (٢٨٢ / ١)

التمهيد لأبي الخطاب (٢١٥ / ١) ، البرهان (٢٣١ / ١) ، ٢٣٣ ،

(٢٤١) الأحكام للامدني (٢٤٢ / ٢) المنحول (١١١) الوصول إلى

الأصول (١٤٨ / ١) المستصفى (٩ / ٢) المعتمد (١٢٠ / ١) ،

الواضح (٢٧١ / ١ ب - ٢٧٩ ب) التبصرة (٥٢ - ٥٣) المحصول

(١٨٩ / ٢ / ١) تخريج الفروع على الأصول (١٠٨) " روضة الناظر "

مع شرحها (٨٥ / ٢) ميزان الأصول (٢١٠) ، نهاية السؤل - مع

حاشية بخيت (٢٨٧ / ٢) ، أصول السرخسي (٢٦ / ١) البحر المحيط

(٩٣١٢ / ١) ، الإبهاج (٣٦ / ٢) " مسلم الثبوت " مع " فواتح

الرحمات (٣٨٧ / ١) الأحكام لابن حزم (٢٩٤ / ١) المدخل لابن يدران

(١٠٣) تيسير التحرير (٣٥٦ / ١) ، مفتاح الوصول (٢٦) ، مختصر

ابن الحاجب مع العضد والسعد (٨٣ / ٢) ، جمع الجوامع (٣٨١ / ١)

القواعد والفوائد (١٨٩) ، " التوضيح " على " التنقيح " (٣٨٨ / ١)

إرشاد الفحول (٩٩) أبرز القواعد الأصولية لشيخنا الدكتور/ عمر عبد العزيز

(١٧٢ - ١٧٨)

وكذا كل من قال بالتكرار والدوام يلزمه القول بالفور

لا محالة • (١)

ومعنى قولنا : على الفور : أنه يجب تعجيل الفعل في أول أوقات

الامكان •

ومعنى قولنا : أنه يجب على التراخي : أنه يجوز تأخيره عنه (٢)

(١) فالقول بالتكرار يقتضى القول بالفور ضرورة ، لأنه يلزم منه استغراق الأوقات

بفعل المأموره ومنها الوقت الأول عقيب التكليف ، وعليه فالخلاف محصور

بين من لا يقول بالتكرار •

(٢) ينبه المؤلف - هنا - الى ما وقع تساهلا في عبارات بعض علماء الأصول

أن الأمر يقتضى التراخي وينسبونه الى الشافعية ، وقد اعترض عليه

جمع من الأصوليين - كامام الحرمين - وبينوا أن التعبير يكونه يفيد

التراخي أو يقتضيه غلط ، لأنه لا يوجد بين علماء الأصول من يقول :

ان مقتضى الأمر التراخي بمعنى أنه لا يعتد بفعل من

قام بالفعل على الفور ، وإنما المقصود

أن التأخير جائز •

انظر : البرهان (١ / ٢٢٣)

[لأنه] (١) يجب تأخيره عنه بحيث لو أتى به فيه لاعتد به ، لأنه

ليس مذهباً لأحد .

والفور (٢) في الأصل : مصدر فلت القدر : اذا غلت فاستعير للسرعة

ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث ، فقليل جاء (٣) فلان من فوره :

أي من ساعتـه (٤)

(١) العبارة في " ب " (وليس معناه أنه) .

(٢) المؤلف كرر تفسير معنى " الفور " فقد سبق أن ذكره عند كلامه على

" يمين الفور " ثم أعاده ههنا بلفظه " .

(٣) في " ب " (جاءني) .

(٤) وفي المسألة قول ثالث لم يذكره المؤلف هنا ، وذكره في " الكشف "

وهو القول : بالوقف : وهو منسوب لامام الحرمين . ولكن الوقف

عنده بمعنى : من يادر في أول الوقت كان ممثلاً قطعاً ، فان آخر

وأوقع الفعل المقتضى في آخر الوقت فلا يقطع بخروجه عن عهدة الخطاب .

ولهذا زيف - امام الحرمين - قول غلاة الواقعية ووصفهم بالاسـرافه

وخلاصة قولهم : أن من وقع منه الفعل عقيب فهم الصيغة لم يقطع

بكونه ممثلاً . قال الغزالي في " المنحول " : " وهذا بعيـد " .

انظره

البرهان (٢٣٢ / ١) ، المنحول (١١١) ، الأحكام للامـدى

(٢٤٢ / ٢) ، المحصول (١٨٩ / ٢ / ١) ، شرح تنقيح الفصول (١٢٨)

كشف الأسرار (٢٥٤ / ١) .

تمسك القائلون بالفور : بأن الأمر يقتضي وجوب الفعل فسي أول
أوقات الامكان بدليل أنه لو أتى به فيه سقط الفرض عنه بالاتفاق ،
فتأخيره عنه نقض لوجوبه ، إذ الواجب ما لا يسع (١) تركه ، ولا شك
أن تأخيره ترك لفعله في وقت وجوبه فثبت أن في التأخير نقض الوجوب
في وقت الوجوب وهو باطل .

وبأن الوقت ثبت اقتضا ، لأنه ثبت ضرورة امكان الأداء وقد أريد
أول أوقات الامكان بالاجماع فلا يبقى غيره مراداً ، لأن الثابت بالضرورة
يتقدر بقدره ————— .

وبأن التأخير تفويت لأنه لا يدري أي قدر على الأداء في الوقت الثاني
أو لا يقدر وبالاختمال لا يثبت التمكن / من الأداء على وجه يكون معارفاً (١/٦٧)
للمتيقن به فيكون تأخيراً (٢) عن أول أوقات الامكان تفويتاً ولهذا
يستحسن أنه على ذلك (٣) إذا عجز عن الأداء .

وبأن (٤) المتعلق بالامراعتقاد الوجوب وأداء الفعل واحد هما
وهو الاعتقاد يثبت (٥) بمطلق الأمر للحال فكذا الثاني .

(١) أي : ما لا يجوز .

(٢) ساقط من " د "

(٣) أي ذلك التفويت

(٤) في " ج " (ولأن)

(٥) في " ب " (ثبت)

ويعتبر (١) الأمر بالنهي فان الانتهاء بالنهي يثبت على الفور

(فكذا) (٢) الائتمار الواجب بالأمر .

وتمسك القائلون بالتراخي : بأن صيغة الأمر ما وضعت الا لطلب

الفعل / باجماع أهل اللغة فلا تفيد زيادة على موضوعها كسائر الصيغ هـ (١/٦٩)

الموضوعة للأشياء . وهذا لأنه لا تعرض للوقت في صيغة " افعل " بوجه (٣)

كما لا تعرض في " فعل " و " يفعل " لزمان قريب أو بعيد ومتقدم (٤)
(٥)

أو متأخر فكما (٦) لا يجوز تقييد الماضي والمستقبل بزمان ، لا يجوز

تقييد الأمر به أيضا ، لأن التقييد (٧) في المطلق يجري مجرى النسخ

ولهذا لم يتقيد بمكان دون مكان .

يزيد (٨) ما قلنا أيضا حان أن مدلول الصيغة طلب الفعل والفور

والتراخي خارجيان إلا أن الزمان من ضرورات حصول الفعل ، لأن الفعل

(١) في " د " (تعتبر)

(٢) في " ب " (وكذا)

(٣) العبارة في " ج " ، " د " (لأن في صيغة " افعل " لا تعرض

للوقت بوجه) .

(٤) " الواو " سقطت من " ب "

(٥) في " ب " (أو)

(٦) في " ب " (وكما)

(٧) في " ج " (القيد)

(٨) في " ب " (يؤيد) وبالهامش (يزيد) .

من العباد لا يوجد الا في زمان والزمان الاول / والثاني في صلاحيته ب(٦٢/ب)
 للحصول واحد فاستوت الازمنة كلها / وصار كما لو قيل " افعل " في
 أي زمان شئت فيبطل تخصيصه وتقييده بزمان دون زمان .

الا ترى (١) : انه لو امره بالضرب مطلقا لا يتقيد / بآلة دون آلة ج(١١٥)
 وشخص دون شخص وان كان ذلك من ضروراته لما ذكرنا فكذا الزمان
 فثبت ان الامر بصيغته لا يفيد الفور .

وكذا بحكمه وهو الوجوب ، لان الفعل يجوز ان يكون واجبا وان
 كان المكلف في اول الوقت مخيرا بين فعله وتركه فيجوز (٢) له التأخير
 ما لم يغلب على ظنه فواته ان لم يفعله فيكون هذا الامر مقتضيا طلب (٣)
 الفعل في مدة عمره بشرط ان لا يخلي زمان العمر منه فيثبت الوجوب عليه
 بوصف التوسع لا بوصف التضييق .

والتكليف على هذا الوجه جائز عقلا وشرعا .

اما عقلا : فلانه لو قال لعلامة : افعل كذا في هذا الشهر او في
 هذه السنة في أي وقت شئت شرط ان لا تخلي هذه المدة عن الواجب
 صح ولم يستنكر .

(١) في " د " (يرى) .

(٢) في " د " (ويجوز)

(٣) في " ب " (لطلب) .

وأما شرعا : فلأن الصلوات المفروضة في الأزمنة المعلومة وقضاء

الواجبات في العمر بهذه المثابة ، ولهذا يكون مؤديا في أي وقت فعله لا قاضيا ، لأنه أتى بالمأمور به على الوجه الذي أمر به . فثبت أنه لا دليل على الفور لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة الحكم فبطل القول به .

وأما ما ذكروا في أن في التأخير (١) نقض الوجوب فذلك (٢) حكم / ١ (٦٧/ب)

الواجب (٣) الضيق . فلما الموسع فيجوز تأخيره الى وقت مثله شرط (٤) أن لا يخلو الوقت ، ولو (٥) أخلى عصى وأثم .

(٦) ولا يلزم من التأخير نقض الوجوب وليس في مجرد التأخير تفويت لأنه يتمكن من الاداء في جزء يدركه بعد الجزء الأول حسب تمكنه في الجزء الأول وموت الفجأة نادر لا يصلح لبناء الأحكام عليه . فيجوز له التأخير الى أن يغلب على ظنه بأمارة أنه اذا أخرجت المأمور به ، والظن عن

(١) في " ب " (تأخيره) .

(٢) في " ب " (فبذلك) وفي " د " (فلذلك) .

(٣) في " ب " (الموجب)

(٤) في " ج " و " هـ " (بشرط) .

(٥) في " ب " و " ج " (فلو) .

(٦) في " ج " و " هـ " (فلا) .

أما دليـل من دلائل الشرع كـالاجتهاد في الأحكام فيجوز بنا
الحكم عليه .

واعتقاد (١) الوجوب يستغرق جميع العمرومن ضرورته تعجيل وجوبه
وكذا الانتهاء في النهي .

فأما أداء الواجب فلا يستغرق جميع العمر فلا يتعين للأداء
جزء من العمر إلا بدليل .

على أن نقول : يجب اعتقاد وجوبه على التوسع كما يلزم فعله

على التوسع فإذا وجب الفعل على حسب ما يعتقد من الوجوب ووجب (٢)

الاعتقاد على حسب ما يفعله من الفعل لم يقع الفرق بينهما بوجه .

[والله اعلم] (٣)

(١) وهذا رد على اعتراض تقديره : إذا وجب تعجيل الاعتقاد فيجب

تعجيل الفعل .

انظر: كشف الاسرار (٢٥٦ / ١) .

(٢) في " ب " (وجوب) وبالهامش (وجب) .

(٣) سقطت من " د " .

ثم الشيخ - رحمه الله - ذكر الكفارات كلها والنذور المطلقة وقضا

رمضان من هذا القبيل كما ذكرني " التقويم " (١) و " أصول الفقه " (٢)

لشمس الأئمة (٣) لعدم تعيين وقت الأداء فيها حتى لم يكن لها فوات

الابفوات العمر .

وذكر فخر الاسلام (٤) - رحمه الله - صوم الكفارات ، وصوم النذر

المطلق ، وقضا رمضان في أنواع المؤقتة ، / لأنها مقدرة بوقت محدود ب(٧١٣)

كتقدر (٥) صوم الكفارات بالشهرين وثلاثة أيام ، وتقدر الصوم المنذور

بما سى من المدة ، وتقدر القضا بما فات من الصوم وكلا الوجهين حسن .

(١) انظره تفويم الأدلة للدبوسي (١١٩) .

(٢) انظره أصول السرخسي (١ / ٢٦٠) .

(٣) في " د " زيادة (رحمه الله)

(٤) انظره " أصول البزدوى " مع شرحه الكشف (١ / ٢١٤)

(٥) في " د " (لتقدر) وهو تحريف .

والمقيد بالوقت أنواع :

نوع : جعل الوقت ظرفا للمؤدى وشرطا للاداء وسببا للوجوب : وهو وقت الصلاة . الا ترى انه يفضل عن الاداء ، فكان ظرفا لامعيارا ، والاداء يفوت بفواته ، فكان شرطا . والاداء يختلف باختلاف صفة الوقت ويفسد التعجيل قبله ، فكان سببا .

قوله : ((والمقيد بالوقت أنواع)) - : أى ما تعلق اداءه بوقت

محدود ، بحيث لو فات ذلك الوقت فات الاداء .

(١)

((أنواع)) - ثلاثة كما ذكرني الكتاب ، لانه : اما ان

يكون موسعا ، أو مضيقا ، أو لا يعرف توسعه وتضييقه ، فيكون منحصرافا في

الاتسام / المذكورة . ج (١١٦)

((نوع (٢) : جعل الوقت ظرفا للمؤدى وشرطا للاداء)) -

(٣)

فان قيل : قد تستفاد الشرطية من الظرفية ، لأن الظروف محال ، والمحال

(١) في " ب " زيادة (فان الاداء) .

(٢) وهذا هو : النوع الاول .

(٣) الظرف : لغة الوعاء ، وكل ما يستقر غيره فيه ، ومنه ظرف الزمان

وظرف المكان عند النحاة . والجمع ظروف مثل : فلس وفلوس .

شروط على ما عرف . فما فائدة قوله : ^(١) " شرطاً لاداء " ؟؟

قلنا : المراد من المودى الركعات التي تحصل في الوقت ،
ومن الاداء اخراجها من العدم الى الوجود فكانا غيريين .

(-) والظرفية : حلول الشيء في غيره .

والظرف عند أهل اللغة : اسم عام يشمل الظرف الذي يفضل عن
المظروف ، والظرف الذي لا يفضل عنه . ففي اصطلاح النحاة :
هو اسم للوقت او للمكان المتضمن معنى " في " مفيداً بهـا
المكث .

وفي اصطلاح الأصوليين : اختص هذا الاسم بكل ظرف يفضل عن

المظروف كوقت الصلاة ، والذي لا يفضل عن المظروف يسمى معياراً
كوقت الصوم .

انظره المغرب (٢ / ٣٣) ، الصحاح (٤ / ١٣٩٨) ، المعجم
الوسيط (٢ / ٥٧٦) ، أصول الشاشي (١٣٥) ، " المنار "
مع شرحه وحواشيه (٢٢٤) .

(١) في " ب " و " د " زيادة (و) .

واعتبر هذا بالزكاة فان اداءها تسلم الدراهم - مثلا - الى الفقير ،
والمؤدى نفس تلك الدراهم التى حصلت في يده واذا كان كذلك لاستفاد
من ظرفية المؤدى شرطية الاداء ، اذ لا يلزم / من كون الشئ شرطاً لشئ^١ (١/٦٨)
ان يكون شرطاً لغيره .

على انا لانسلم : انه يلزم من كون الشئ المعين ظرفاً لشئ ان يكون
شرطاً لوجوده كالوعاء ظرفاً لما فيه وليس بشرط له ، لانه يوجد بدون هذا
الظرف .

ثم الغرض من ايراد هذه الجمل الثلاث بيان ما وقع به الاشتراك
والامتيار لوقت الصلاة والصوم . فامتاز وقت الصلاة عن وقت الصوم بكونه ظرفاً ،
واشتركا في كون كل واحد منهما شرطاً للاداء ، وسبباً للجوب فيكون فـي
قوله : و شرطاً للاداء * فائدة عظيمة .^(١)

/ قوله : ((الا ترى (٢) انه)) - أى وقت الصلاة - (يفضل عن هـ) (١/٧٠)
ادائها)) - : يعنى اذا اكتفى في الاداء على القدر المفروض يفضل الوقت
عن الاداء (٣) ، ولو اطال ركناً منه مضى الوقت قبل تمام الاداء ، وكذلك
يجوز الاداء في أى جزء شاء من اجزاء الوقت ، ولو كان معياراً

(١) (الواو) سقطت من " د " .

(٢) في " د " (يـرى) .

(٣) وهذا دليل على " الظرفية " ، لانه لا يشترط استيعاب كل الوقت بالصلاة .

لم يجرز فثبت أنه ظرف لا معيارا .

(١)

أذ تفسير الظرف ههنا : أن يكون الفعل واقعا فيه ولا يكون مقدرا به ،

(٢)

وتفسير المعيار : أن يكون الفعل المأمور به واقعا فيه ومقدرا به فيزداد (٣)

وينتقص (٤) بطول الوقت وقصره كالكيل في المكيلات ووقت الصلاة [من القبيل

الأول] (٥) دون الثاني . (٦)

(١) في " ب " " و " ، وفي " د " (١٩) .

(٢) (الواو) سقطت من " ج " .

(٣) في " د " (ويزداد) .

(٤) في " د " (ينقص)

(٥) في " ب " (من هذا القبيل) وفي الهامش (من القبيل الأول) .

(٦) انظر :

أصول السرخسي (٢ / ١) ، أصول الشاشي (١٣٥) " أصول

البيزدي " مع " الكشف " (٢١٩ / ١) .

نهاية السؤل (١١٢ / ١) ، المستصفي (٦٩ / ١) ، ابن الحاجب

(٢٤١ / ١) ، تخریج الفروع على الأصول (٩٠) ، القواعد والفوائد

الأصولية (٧٠) ، مناهج العقول (١٠٨ / ١) ، المدخل الى مذهب

الامام أحمد (٦٠) ، شرح جمع الجوامع (١٨٧ / ١) ، ارشاد الفحول

(٦) .

والأداء يفوت بفواته فكان شرطاً ، لأن فعل الصلاة لا يختلف بالاتيان
به في الوقت وخارج الوقت صورة ومعنى (١) . فعلم أن التفاوت انما وقع
باعتبار الوقت حتى سمي أحدهما أداءاً ، والاخر قضاءً فكان الوقت شرطاً
للأداء . (٢)

— ((والأداء)) : أى المؤدى — ((يختلف باختلاف صفة الوقت)) —

فان الأداء في الوقت الصحيح كامل ، وفي الوقت الناقص ناقص وان وجد
جميع شرائطه وتغيره بتغير الوقت علامة كون الوقت سبباً له كالبيع لما كان
سبباً للملك تغير الملك بتغيره / حتى لو كان البيع صحيحاً كان الملك د (٧٤٢)
صحيحاً ولو كان فاسداً كان الملك فاسداً حتى ظهر أثره في حل الوطء وثبوت
الشفعة (٣) / وغيرهما على ما عرف في فروع الفقه . ب (٦٣ / ب)

(١) مطبوعة من " ج " .

(٢) في " ج " (الأداء) وهو تصحيف أضرب بالمعنى .

(٣) الشفعة : لغة يسكون الفاء على المشهور ، وقيل بالضم — الضم

مأخوذة من الشفع ضد الوتر ، لأن الشفع يضم الحصة التي يأخذها
الى حصته فتصير شفعا . أو هي من الشفاعة : بمعنى الزيادة والتقوية .
وشرعاً : هي : استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقل عنه

من يد من انتقلت اليه ، وغايتها دفع الضرر عن الشريك .

انظر: المغرب (١/٤٤٨) ، الصحاح (٣/١٢٣٨) ، المطلع (٢٧٨)

الطلبية (١١٩) ، مفردات الامام احمد (٢/٤٣٩) ، المبسوط (١٤/٩٠)

مغنى المحتاج (٢/٢٩٦) ، المغنى (٥/٢٢٩) .

ولا يقال : يجوز أن يكون اختلاف صفة الاداء باختلاف / صفة الوقت ج (١١٢)

لكونه ظرفا لا لكونه سببا كما في صوم يوم النحر كيف والوقت ليس بسبب

للاداء بل السبب فيه الخطاب فلا يصح هذا الاستدلال .

لأننا نقول : الأصل هو اختلاف الحكم باختلاف السبب فيحمل عليه

ما لم يقدّم دليل يصرّفه عنه .

ولأن المراد من اختلاف الاداء اختلاف الواجب في الذمة فانه يجب

كاملا وناقضا بكمال الوقت ونقصانه . وجوب الاداء / وان كان بالخطاب ١ (٦٨ / ب)

ولكنه ليس الا تسليم ذلك الواجب الذي ثبت في الذمة بالسبب فيختلف ايضا

باختلاف الواجب فتبين (١) أن الاستدلال صحيح .

(٢)

و قوله : — (ويفسد التعجيل قبله) — : أي تعجيل الاداء قبل

الوقت دليل آخر على سببية الوقت .

ولا يقال : لا يصلح هذا دليلا على السببية لأن التعجيل كما لا يجوز

قبل السبب لا يجوز قبل الشرط ايضا كالصلاة قبل الطهارة .

(٣)

لأننا نقول : ذلك اذا لم توجد (٤) قرينة ترجح أحد الجانبين ، وقد

وجد ههنا (٥) ما يدل على أن الفساد لعدم السبب وهو تغير الاداء

(١) في " ب " (فيتبين) .

(٢) (الواو) سقطت من " ب " و " ج " .

(٣) في " هـ " (انما) .

(٤) في " ج " و " د " و " هـ " (يوجد) .

(٥) سقطت من " هـ " .

بتغير الوقت اذ الشروط لا يختلف (١) / باختلاف صفة الشرط فتعيّن هـ (٧٠/ب)

أن الفساد لعدم السبب لا لعدم الشرط فصلح دليلا على السببية
فان قيل : لا بد من مناسبة بين الاسباب ومسبباتها كالمناسبة بين العقوبات
والجنايات ، ولا مناسبة بين الاوقات ووجوب العبادات فكيف تصلح سببا لها .

قلنا : الاوقات ليست بأسباب على الحقيقة (٢) ، بل السبب تتابع
النعم على العباد فيها وذلك يصلح سببا لوجوب الشكر شرعا^(٣)
وعقلا لكن ترادف النعم لما كان في الاوقات جعلت الاوقات التي هي
محل حدوث النعم أسبابا للعبادات التي هي شكر النعم تيسيرا وأقيمت
مقام النعم كذا ذكر ابو اليسر - رحمه الله - .

(١) في " ج " (يخلف) وهو تحريف مغل بالمعنى .
(٢) السبب الحقيقي لوجوب العبادات ايجاب الله تعالى ولما سبب وجوبها
في الظاهر في حقنا فهو الوقت .
انظره

اصول البزدوى " مع الكشف (٢ / ٣٤١) ، اصول السرخسي (١ / ١٠٢)
" كشف الأسرار " شرح المصنف على المنار (١ / ١١٦) فما بعدها .
نور الانوار (١ / ١١٦) ، " التحرير " مع شرحه " تيسير التحرير
(٤ / ٦١)

(٣) في " ج " زيادة (لا) وهي زيادة اخلت بالمعنى وعكسته رأسا على
عقب .

والأصل في هذا النوع

أنه لما جعل الوقت ظرفاً للمؤدى ، وسبباً للوجوب ، لم يستقم أن يكون كل الوقت سبباً لأن ذلك يوجب تأخير الأداء عن وقته أو تقديمه على سببه فوجب أن يجعل بعضه سبباً وهو الجزء الذى يتصل به الأداء . فان اتصل الأداء بالجزء الأول كان هو السبب ، والا ينتقل السببية الى الجزء الذى يليه لانه لما وجب نقل السببية عن الجملة ، وليس بعد الجملة جزء مقدروجب الاقتصار على الأدنى ولم يجز تقريره على ما سبق قبيل الأداء لان ذلك يؤدى الى التخطى عن القليل بلا دليل .

ثم كذلك ينتقل الى ان يتضيق الوقت عند زفر .

والى آخر جزء من أجزاء الوقت عندنا ، فتعين السببية فيه لما يلى
الشروع في الأداء ، ان لم يبق بعده ما يحتل انتقال السببية اليه .
فيعتبر حاله في الاسلام والبلوغ والعقل والجنون والسفر والاقامة ،
والحيض والطهر عند ذلك الجزء ويعتبر صفة ذلك الجزء .

فان كان ذلك الجزء صحيحاً كما في الفجر وجب كاملاً فاذا اعتصر
الفساد بطلوع الشمس بطل الغرض .
وان كان ذلك الجزء فاسداً كما في العصر يستأنف في وقت الاحمرار
وجب ناقصاً فيتأدى بصفة النقصان .

قوله : ((والأصل في هذا النوع)) - : وهو وقت الصلاة (٢)

(١) سقطت من " ج " .

(٢) أى النوع الأول من الوقت : وهو وقت الصلاة .

— ((انه)) — : الضمير للشأن — ((لما جعل (١) الوقت ظرفا للمؤدى
وسببا للوجوب ، لم يستقم أن يكون كل الوقت سببا)) — : يعنى لا يمكن
جعل جميع الوقت سببا مع رعاية هذين المعنيين ، — ((لأن ذلك)) —
أى جعل كل الوقت سببا يوجب فوات أحد المعنيين (٢) ، فانه لو روعي
معنى السببية يلزم منه تأخير الأداء عن الوقت ، لأنه لا اعتبار للسبب
قبل تمامه (٣) فلا يتحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت فلا يصح الأداء قبله
وفيه ابطال معنى الظرفية والشرطية المنصوص عليها بقوله تعالى (٤)
الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (٥) .

- (١) في " ج " (جعلت) .
(٢) أى يوجب فوات الظرفية ، لأن أعمال أحدهما يؤدى الى إهمال
الأخر ، ففي أعمال السببية إهمال الظرفية ، وفي أعمال الظرفية
إهمال السببية ، فتعذر اجتماعهما فوجب أن يجعل بعض الوقت سببا .
انظر :

" كشف الاسرار " شرح الصنف على " المنار " (١١٨ / ١)

" أصول البزدوى " مع شرحه (٢١٤ / ١) .

(٣) في " ب " (تامه) وهو تحريف .

(٤) في " ب " (لقوله) وهو تحريف .

(٥) سورة النساء (١٠٣) .

ولو روعي (١) معنى الظرفية وأدت الصلاة في الوقت يلزم منه
تقديم الحكم على سببه وهو مستنع بدلالة العقل • وإذا لم يمكن
أن يجعل كل الوقت سببا مع رعاية معنى الظرفية وليس بد من اعتبار
معنى السببية وجب أن يجعل البعض سببا ضرورة •

ولا يقال : لا يجب ذلك ، لأنه يمكن أن يجعل مطلق الوقت / ب (١/٦٤)

والمطلق / مغاير للكل والبعض • (١/٦١)١

لأننا نقول : لا يمكن ذلك ، لأنه يدخل الكل
والبعض في الإطلاق فيلزم حينئذ أن يصح

(١) أي السبب •

جعل الكل سببا من حيث هو مطلق الوقت / وقد بيننا أن ذلك ج (١١٨)
لا يجوز فثبت أنه لابد من تقيده بالبعث ، ولأنه لابد من تعيين
السبب ولا يمكن ذلك في مطلق الوقت .

ثم : لما سقط اعتبار الكل ، ووجب اعتبار البعض جعل الجزء
الذى لا يتجزى من الوقت سببا لما سنذكره (١) والجزء السابق
به [أولى] (٢) لعدم ما يزاوجه فان اتصل الاداء به تقرر
السببية عليه لحصول المقصود ، اذ المقصود من نفس الوجوب تحصيل
الاداء نظرا الى الظاهر وان كان المقصود الاصلي الابتلاء . (٣)

ـ (والا) ـ : أى ان لم يعمل به الاداء ـ (انتقلت

السببية الى الجزء الذى يليه) ـ : أى يلي (٤) الجزء الاول

وتقرر عليه ان / اتصل الاداء به .
(٥)
و قوله : ـ (لانه) ـ : متصل بقوله : " وهو الجزء الذى

(١) في " ج " (سنذكر) .

(٢) مطبوعة من " ١ " .

(٣) في " د " (الابتداء) وهو تحريف مغل .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) " الواو " سقطت من " ج " .

يتصل به الاداء * : يعنى لما وجب نقل السببية من الكل الى
 مادونه للضرورة التى ذكرناها وليس بعد الكل جزء مقدار
 معلوم يمكن ترجيعه على سائر الاجزاء مثل الربع والخمس والعشر
 ونحوها لعدم الدليل عليه ، وفساد الترجيح بلا مرجح وجب
 الاقتصار على الادنى وهو الجزء الذى لا يتجزؤ اذ هو مـراد
 بكل حال ولا دليل على الزائد عليه فتعين للسببية . (١)

ولهذا لو ادى بعد مضي جزء من الوقت جاز ولما وجب
 الاقتصار على الادنى كان الجزء المتصل بالاداء اولى بالسببية من غيره
 لانه اقرب الى المقصود ، ولان الاصل اتصال السبب بالسبب فان
 اتصل الاداء بالجزء الاول كانت السببية متغيرة عليه ، والا تنتقل (٢)
 الى الثانى والثالث الى آخر الوقت . (٣)

قال ابو اليسر - رحمه الله - : الصلاة تجب على المصلى بالجزء
 القائم من الوقت لا بالفائت ، لانه لو وجب بالجزء الفائت يصير مفوتاً
 للصلاة بضمي ذلك الجزء ، لان الوقت شرط الاداء كما هو سبب الوجوب .

(١) " فتح القدير " مع " المعناية " (٢٣٤ / ١) .

(٢) في " ب " (ينتقل) .

(٣) المؤلف لم يتعرض لاقوال العلماء في هذه المسألة .

وحاصلها : انه اذا ورد امر بعبادة في وقت اوسع من قدر العبادة

.....

(=) — كالصلاة — فبأي جزء من الوقت يتعلق الوجوب ؟؟ اختلفت

العلماء في ذلك على أقوال أهمها :

الأول : يتعلق الوجوب بأول الوقت وجوبا موسعا إذاً وهو قول

المالكية ، والشافعية ، والحنابلة وأكثر المتكلمين ونقله السرخسي

محمد بن شجاع من الحنفية ثم قال : " وهو الأصح " .

ثم أصحاب هذا القول اختلفوا : —

منهم : من اشتراط العزم على بدل الفعل أول الوقت إذا أخره

عن أوله وذلك لجواز التأخير .

وقد اشترطه : أكثر المالكية والشافعية والحنابلة ونقله الرازي

عن جمهور المتكلمين وعليه القاضي الباقلاني ، والغزالي فسي

" المستصفي " والأمدى واختاره القاضي أبو يعلى في " العدة "

ومنهم :

— من لم يشترط العزم على الفعل : وذهب إليه محمد بن

شجاع من الحنفية ، والرازي ، وابن السبكي من الشافعية ،

وابن الحاجب من المالكية ، وأبو الخطاب ، ومجد الدين ابن تيمية

من الحنابلة ، وأبو الحسين البصري من المعتزلة واختاره الغزالي

في " المنحول " .

الثاني : يتعلق الوجوب بآخر الوقت : وهو ما نقله السرخسي

عن العراقيين من الحنفية حيث قالت : " وأكثر العراقيين من

مشايخنا يقولون الوجوب لا يثبت في أول الوقت وإنما يتعلق بآخر الوقت .

....

.....

(-) واختلف هؤلاء في صفة المؤدى في أول الوقت :-

منهم من قال : هو نفل يضع لزوم الغرض في آخر الوقت

ومنهم من قال : هو موقوف على ما يظهر من حاله في آخر الوقت

أي ان جاء آخر الوقت وهو من أهل تلك العبادة علمنا انه فعله

واجبا ، وان كان بخلاف ذلك ، علمنا انه فعله نفلا .

الثالث : ما ذكره المؤلف وما ليه وهو : ان الوجوب يتعلق

بالجزء الذي يتصل الاداء به ، فان اتصل الاداء بأوله تعلق به

والا انتقل الى ما يليه حتى آخر الوقت .

وعزاء الكمال بن الهمام الى عامة الحنفية ، وتابعه الانصارى في شرح

" مسلم الثبوت " وغلط من نسب الى الحنفية القول بأن الوجوب

يتعلق بآخر الوقت وقال : انما روى عن بعض الحنفية من العراقيين .

الرابع : يتعلق الوجوب بآخر الوقت ، فان اخرجت عنه

صارت قضاة .

وقد عزى هذا القول لبعض الشافعية ، والصواب ان هذا القول

لا يعرف له قائل من الشافعية . قال ابن السبكي في " الابهـاج "

بعد ذكره لهذا القول " وهذا القول نسب الى بعض اصحابنا ، وقد

كثر سؤال الناس من الشافعية عنه فلم يعرفوه ، ولا يوجد في شيء من

كتب المذهب ، ولى حين من الدهر اظن ان الوهم سرى الى ناقله

من قول اصحابنا : ان الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا .

وقول بعضهم : " تجب في أول الوقت " . وينصبون الخلاف في ذلك

(١) وقوله : « (و لم يجر تقريره) » - : أى تقرير معنى السببيه
 ((على ما سبق قبيل الأداء)) - جواب عما يقال : ان الانتقال الى
 البعض للضرورة [ولا ضرورة] (٢) في اقتصار السببيه على الجزء

(-) مع الحنفية وقولهم : " انما يجب بأخيره " وقصد أصحابنا
 بقولهم : " تجب الصلاة في أول الوقت " كون الوجوب في أول
 الوقت ، لا كون الصلاة في أول الوقت واجبة " الى ان قال : " وعلى
 كل تقدير لا يخرج نقله عن أصحابنا عن الوهم " اهـ .

انظر هذه الأقوال والقائلين بها مع الأدلة والمناقشة في
 المستغنى (٦٩ / ١) المنحول (١٢١) ، ابن الحاجب
 (٢٤١ / ١) المحصول (٢٨٩ / ٢ / ١ - ٢٩٢) اللمع (٩)
 العدة (٣١٠ / ١) أصول البزدوى (٢٢٠ / ١) ، أصول
 السرخسي (٣٠ / ١) فما بعدها ، الميزان (٢١٧) المجموع
 للنووى (٤٦ / ٣ ، ٤٩) التمهيد لابي الخطاب (٢٤٠ / ١)
 الابهاج (٦٢ / ٢) ، السوداء (٢٨) ، الأحكام للامدى
 (١٤٩ / ١) جمع الجوامع (١٨٩ / ١) ، تيسير التحرير
 (١٨٩ / ٢) ، فواتح الرحموت (٧٣ / ١) ، شرح تنقيح الفصول
 (١٥٠) ، القواعد والفوائد (٧١) نهاية السؤل (١١٤ / ١)
 المدخل الى مذهب الامام أحمد (٦٠) .

- (١) (الوار) سقطت من " ج " .
- (٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

المتصل بالاداء ونقلها من الجزء الاول بل أمكن أن يجعل ما تقدم / د (٤٢/ب)
 من الاجزاء على الاداء سببا لحصول المقصود به وهو تقدم السبب مع
 صفة الاتصال بالمسبب .

فقال : — ((لم يجز تقرير السببية)) — على الاجزاء السابقة

على الاداء ، — ((لأن ذلك)) — أي التقرير — يؤدي الى

التخطي — أي (١) التجاوز — ((عن القليل)) — وهو / ١ (٦١/ب)

الجزء المتصل بالاداء — ((بلا دليل)) — يوجب (٢) ذلك لأن

الدليل انما يدل على أن الكل سبب أو الجزء الأدنى سبب فائتات

السببية (٣) لما وراء الكل والأدنى يكون اثباتا بلا دليل .

(٤) و قيل معناه : أن الجزء المتصل بالاداء لما صلح (٥) سببا

بنفسه لم يجز تقرير معنى السببية على الجزء الاول

والغاء هذا الجزء ، لأن ذلك يؤدي الى التخطي عن القليل وهو

(١) في " ج " زيادة (الى) .

(٢) مطبوعة من " ج " .

(٣) فسي " ج " (سببية)

(٤) (الواو) سقطت من " ج "

(٥) فسي " ج " (صلح) .

(٦) سقطت من " ج " .

الجزء المتصل بالاداء بلا دليل وذلك لايحوز كمن (١) سبقه الحدث

في الصلاة فانصرف فاستقبله نهر ووراءه / نهره اخره وتسرك (٢) ب(٦٤/ب)

الاقرب ومضى الى الأبعد لايحوز وتفسد صلاته ، لانه اشتغال

بما لايعنيه فكذلك هذا .

قلت : هذا وجه حسن ويشير اليه قوله : " ولم يجز تفريره " .

ولكن / قوله : " يؤدي الى التخطي عن القليل " لا يوافقـه . ج(١١٩)

ولو كان المعنى ما ذكر لوجب أن يقال : يؤدي الى التخطي عن

القريب الى البعيد بلا دليل .

/ وقوله : " بلا دليل " : احتراز عن انتقال السببية عن الجزء ه(٧١/ب)

الاخير الى الكل ان لم يوجد الاداء في الوقت فانه وان كان

تخطيا عن القليل الى الكثير ولكنه بالدليل .

وحاصل هذا أن السببية لو (٣) لم تنتقل عن الجزء الاول فاما

أن تضم اليه (٤) الاجزاء المتقدمة على الاداء أم لا ، فان لم

(١) في " ج " (لمن) وهو تحريف .

(٢) في " ه " (فتسرك) .

(٣) " لو " سقطت من " د " .

(٤) سقطت من " ب " .

تضم (١) اليه يلزم ترجيح المعدوم على الموجود مع صلاحية الموجود للسببية واتصال المقصود به (٢) وأنه فاسد .

وان ضمت اليه يلزم التخطي عن القليل بلا دليل وهو فاسد فتعين الانتقال .

وقد استدلوا عليه أيضا : بدلالة الاجماع : فان الاهلية لو حدثت في أثناء الوقت بأن أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو أفاق المجنون بعد انقضاء الجزء الأول لزم عليهم الصلاة بالاجماع ، فلو استقرت السببية على الجزء الأول ، ولم تنتقل جزءا فجزأ لما وجبت الصلاة عليهم ، كما لو حدثت الاهلية بعد خروج الوقت .

وكذلك أداء المصروقات الأحمرار جائز ناصا واجماعا ولولا الانتقال لم يجز كما اذا قضى عصر الالمس في هذه الحالة فهذه الضرورة دعوتهم الى القول بالانتقال . (٣)

قوله : — ((ثم كذلك تنتقل)) — السببية : أى كما انتقلت السببية من الجزء الأول الى الثاني عند عدم الشروع في الأداء تنتقل من الثاني

(١) في " ب " (يضم) .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) انظر " فتح القدير " مع " العناية " (٢٣٥ / ١) .

الى الثالث والرابع — ((الى أن يتضيق الوقت)) — بحيث لا يسع
فيه الا الاداء المفروض — ((عند زفر — رحمه الله — والى / آخر (١/٧٠))
جزء من اجزاء الوقت عندنا)) — .

واعلم : ان خيار تاخير الاداء ثابت الى أن يتضيق الوقت بحيث
لا يسع منه الا فرض الوقت بالاجماع حتى لو اخرعنه يأم . فلما انتقل
السببية فكذاك يثبت الى (١) تضيق (٢) الوقت أيضا عند زفر
رحمه الله ، لأنه مبني على ثبوت الخيار عنده ولم يبق ذلك .

وعندنا : الانتقال ثابت الى آخر جزء من الوقت لما ذكرنا أن كل
جزء صالح للسببية وأن المعدم لا يعارض الوجود وانما لا يسعه
التأخير لكيلا يفوت شرط الاداء وهو الوقت .

(٣)
و قوله : — ((فتعين السببية فيه)) — يصلح نتيجة لقول
زفر ، ولقول اصحابنا أيضا .

فعنده : لما لم يبق اختيار التأخير اذا ضاق الوقت تعينت
السببية ((فيه)) — : أي في وقت التضيق لجزء يلي الشروع في الاداء
اذ لم يبق بعد هذا الجزء ما يحتل انتقال السببية اليه . فانها

(١) في " ج " زيادة (أن) .

(٢) في " ج " (يتضيق) .

(٣) (الواو) سقطت من " ب " و " ج " .

لوانتقلت الى ما بعده والواجب لايسع فيه لادى الى تكليف ما ليس
 في الوسع . ((فيعتبر حاله)) - : أى حال المكلف - ((فسي
 الاسلام والعقل)) - ٠٠٠ وكذا وكذا - ((عند ذلك الجزء)) - ، فان
 أسلم الكافر / أو بلغ الصبي ، أو أفاق المجنون ، أو طهرت الحائض بـ (٩/٦٥)
 عند هذا الجزء وجبت الصلاة عليه ، وان حدثت هذه الموارض بعد
 مضي هذا الجزء لا تلزمه الصلاة عنده (١) ، وان كان الوقت باقيا .
 وعندنا لما وجب (٢) انتقال السببية الى اخر جزء من أجزاء
 الوقت لصلاحيه / كل جزء للسببية تعينت السببية في اخر الوقت للجزء جـ (١٢٠)
 الذى يلى الشروع في الاداء : يعنى تعينت السببية للجزء الاخير
 الذى يتصل به الاداء غالبا اذ لم يبق بعد ذلك الجزء جزء يحتمل
 انتقال السببية اليه . (٣)

فيعتبر حال المكلف في حدوث الموارض المذكورة وزوالها عند ذلك
 الجزء فان كان الشخص المكلف عاقلا بالغاً مسلماً طاهراً عن الحيض
 والنفاس في ذلك الجزء وجبت عليه الصلاة ، وان (٤) فات واحد من
 هذه الاوصاف في ذلك الجزء لم تجب .

(١) أى عند زفر .

(٢) في " جـ " (وجبت) .

(٣) انظر: المبسوط (١ / ١٥٢)

(٤) في " بـ " و " جـ " (فان)

وكذا ان كان مقيما في ذلك الجزء وجب (١) عليه صلاة الاقامة ،
وان كان مسافرا في سائر الاجزاء وان سافر في ذلك الجو وجب عليه
صلاة السفر وان كان مقيما في الاجزاء المتقدمة . (٢)

ـ (وتعتبر صفة ذلك الجزء) ـ اي في الصحة والفساد ايضا .

ـ (فان كان ذلك الجزء صحيحا) ـ اي لم يوصف بالكراهة

ولم ينسب الى الشيطان . ـ (كما في الفجر) ـ اي (٣) وقت

الفجر ـ (وجب) ـ / اي الغرض به (٤) ـ (كاملا ، فاذا ١ (٦١/ب)

اعترض الفساد) ـ اي في الوقت ـ (بطلوع الشمس) ـ فـ

(١) فـ د * (وجبت) .

(٢) انظر ما وقع من الخلاف بين زفر وغيره من علماء الحنفية فـ ؛ ـ

أصول السرخس (٣٣ / ١) الميزان (٢١٥)

تيسير التحرير (١٩٤ / ١) النامي (٧٣ / ١) .

(٣) فـ ج * و * ب * زيادة (فـ) .

(٤) سقطت من ج * .

خلال الفجر - (بطل الفرض) - عندنا (١) خلافا للشافعي

- رحمه الله - (٢) .

(٢) لأن الجزء الذي تقررت السببية عليه : وهو الجزء الذي قبيل طلوع

الشمس سبب صحيح / فيثبت به الواجب كاملا في الذمة فلا يتأدى د (٩/٤٣)

بالناقص كالصوم المنذور والمطلق لا يتأدى في أيام النحر والتشريق

وكالسجدة اذا قرأها نازلا فركب وسجدها (٤) بالايضا لا يتأدى به

لأنها وجبت كاملة ، فلا تتأدى ناقصة .

ولا يقال : الكامل (٥) قد يتأدى بالناقص : كما لو ترك بعض

واجبات الصلاة أو كلها ولكنه انتهى بأصل الأركان يخرج به عن العبادة وان

(١) انظر كتاب الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني (١٥٣/١)

فما بعدها . " فتح القدير " مع " العناية (٢٣٤/١)

فما بعدها ، المبسوط (١٥٢/١)

(٢) وهو قول جمهور العلماء : " المجموع " شرح المذهب (٤٤/٣) ،

المغني (١٠٨/٢) النووي على مسلم (١٠٦/٥) ولمزيد الاطلاع

على المسائل التي تفرعت عن هذا الأصل انظر :

تخريج الفروع على الأصول (٩٠) .

(٣) في " ب " و " ج " زيادة (و) .

(٤) في " د " (فسجدها) .

(٥) ساقطة من " ج " .

تحقق فيه النقصان حتى وجب جبره بسجود السهو ان كان التارك
بالسهو .

لأننا نقول : انما لم يمنع ذلك النقصان عن الخروج عن العهدة
لأنه ليس برافع الى نفس المأمور به فانه أمر بنفس القيام والركوع
والسجود والقراءة وقد أتى بما أمر به الا أنه لم يعمل بما ثبت بأخبار
الاحاد التي لا يزداد بها على الكتاب فتمكن به نقصان نفسي الاداء
فينجبر بالسهو .

فأما (١) النقصان الواقع بسبب الوقت فراجع الى نفس المأمور به
فانه أمر بالصلاة في الوقت الكامل بقوله (٢) تعالى : (اقم الصلاة
لدلوك الشمس . . .) (٣) الآية .

وقوله عز ذكره : (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) (٤) : أي
فرضا مؤقتا . فاذا أدى الصلاة في الاوقات المكروهة (٥) فقد أدخل

- (١) في " د " (وأما) .
(٢) في " ب " و " ج " (لقوله) وهو تحريف .
(٣) سورة الاسراء (٢٨)
(٤) سورة النساء (١٠٣)
(٥) مطبوعة من " ج " .

النقصان في نفس المأوربه ، لأن هذا الوقت انقضى مما أمر بالاداء فيه
فلا (١) تخرج به عن العهدة .

فان قيل : ما ذكرتم مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام : " من
أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر " —
رواه ابو هريرة رضي الله عنه . (٢)

(١) مطبوعة من " ج " .

(٢) هو ابو هريرة الدوسي ، الصحابي الجليل ، حافظ الصحابة
اختلف في اسمه واسم ابيه ، قيل : عبد الرحمن بن صخر ، وقيل :
عبد الله بن عائذ ، وقيل غير ذلك كثير مما وقف عليه الحافظ
ابن حجر ، وقال : واختلف في أيها ارجح فذهب الاكثرون الى
الاول . روى عنه الشيخان ، وأصحاب السنن وغيرهم ، مات
رضي الله عنه سنة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان
وسبعين سنة .

انظر :

الاصابة (٢٠٢/٤) ، الاستيعاب (٢٠٢/٤) (

تقريب التهذيب (٤٨٤/٢) .

وفي رواية أخرى : عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم * اذا أدرك
أحدكم سجدة من صلاة (١) العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته
واذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم
صلاته . (٢)

(٤)
قلنا : تأويلهما (٣) عندنا : ما ذكر / أبو جعفر الطحاوي

— رحمه الله — في شـ

(١) سقطت من * د * .

(٢) أخرجه البخاري رقم (٥٢٩) في (مواقيت الصلاة) باب
(من أدرك من الفجر ركعة) فتح (٥٦ / ٢) ومسلم رقم (٦٠٨)
في (المساجد) باب (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
تلك الصلاة) (٤٢٤ / ١) ومالك في الموطأ في (وقوت الصلاة)
(٦ / ١) وأبو داود رقم (٤١٢) في (الصلاة) باب (ما جاء
فيم أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس) والنسائي
في (المواقيت) باب (من أدرك ركعتين من العصوياب من
أدرك ركعة من الصبح) (٢٥٧ / ١ ، ٢٥٨) .

(٣) في * د * (تأويلها) .

(٤) هو : أبو جعفر : أحمد بن محمد بن سلامه الأزدي الحنبري
المصري الطحاوي . الامام الفقيه الحافظ المحدث . قال
ابن عبد البر : * كان الطحاوي ، كوفي المذهب وكان عالما
بجميع مذاهب الفقهاء * .

الاثار (۱) : ۶ / ان ورودها كان قبل نهيه - عليه الصلاة والسلام ب (۶۵/ب)

ولا يقال : كان ذلك نهياً عن التطوع خاصة كالنهى عن الصلاة / (٩/٢١)

لأننا نقول : بل هو نهى عن الفرائض والنوافل فان قضاء الفرائض

١٩ لا ترى (٣) * ١٩ النبي - صلى الله عليه وسلم - لما فاتته صلاة

الفجر غداة التعميس (٤) انتظرفي قضائها الى ان ارتفعــــــــــــت

(۱) انظر: شرح معاني الآثار* (۱/۱۵۰-۱۵۳).

(٢) انظر: البخاري رقم (٥٨٦) من (مواقيت الصلاة) باب

(لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس) فتح الباری (٦١ / ٢) (٦)

ومسلم رقم (٨٢٥ - ٨٣١) في (صلاة المسافرين) باب

(الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها) (١ / ٥٦٧) فما بعدها .

(۳) فی "د" (یری) .

(٤) التعريس : نزول المسافرين اخر الليل للنوم والاستراحة . هكذا

قاله الخليل والجمهور وقيل : هو النزول في ١٥ وقت كان من ليل

النهاية (٢٠٦/٤) النورى على مسلم (١٨٢/٥)

الشمس (١) " . فدل [هذا على] (٢) أن ما رواه نسخ به (٣)

(١) وحديث ليلة التعريس رواه مسلم وغيره من حديث طويل وفيه

عن أبي قتادة - رضي الله عنه قال : " فقال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - عن الطريق فوضع رأسه ثم قال :

" احفظوا علينا صلاتنا (فكان أول من استيقظ رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - والشمس في ظهره ، قال : فقمنا

فزعين ثم قال : " اركبوا " فركبنا فسرنا حتى ارتفعت الشمس

ثم دعا بمبضأة كانت معي فيها شيء من ماء فتوضأ منها وضوءاً

دون وضوء . قال وبقي فيها شيء من ماء . ثم قال لأبي قتادة

" احفظ علينا مبضأتك فسيكون لها نبي " ثم أدن بلال بالصلاة

فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم صلى الغداة " .

مسلم : رقم (٦٨١) في (المساجد ومواضع الصلاة) بسبب

(قضاء الصلاة الغائبة واستحباب تعجيلها) (١ / ٤٧٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٣) وجمع الجمع وربين الأحاديث فخصوا أحاديث النهي بالنوافل

دون الفرائض وأجابوا عن حديث التعريس بأجوبة منها : -

(١) أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يستيقظ هو وأصحابه إلا حين

أصابهم حر الشمس كما ثبت في بعض روايات الحديث : " فلم

يفزعوا إلا بحر الشمس في وجوههم " ولا يوقظهم حرها إلا وقد

ارتفعت وزالت الكراهة .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - أن الفجر لا يفسد بطلوع الشمس ولكنه يصير (١) حتى إذا ارتفعت الشمس أتم صلاته وكأنه استحس هذا ليكون مؤدياً بعض الصلاة في الوقت ولو أقسدها كان مؤدياً جميع الصلاة خارج الوقت [وأداء بعض الصلاة في الوقت أولى من أداء الكل خارج الوقت] (٢) كذا في المبسوط . (٣)

(٢) أنه قد بين - صلى الله عليه وسلم - وجه تأخير أدائها عند الاستيقاظ بأنهم في واد حصر فيه الشيطان ، فخرج - صلى الله عليه وسلم - عنه وصلى في غيره .
انظر : اختلاف الحديث للشافعي (٢٩) فما بعده ،
المجموع للنووي (٧١ / ٤) ، المغني (١٠٨ / ٢) ، سبيل السلام (٢٣٦ / ١) .

(١) في بقية النسخ (يصبر) كما هو كذا لك في المبسوط .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٣) انظر :

المبسوط (١٥٢ / ١) ، الباب في الجمع بين

السنة والكتاب (٢١٩ / ١) .

وفي قوله : " بطل الفرض " : اشارة الى نفي ما روى عن
 محمد - رحمه الله - ان اصل الصلاة يبطل ببطلان جهة الفرضية
 على ما عرف (١) .

قوله : - ((وان كان ذلك الجزء)) - [أى الجزء] (٢) الاخير
 الذى وجد الشروع فيه - ((فاسدا)) - : أى ناقصا بأن صار
 منسوبا الى الشيطان - ((كالعصر يستأنف في وقت الاحمرار)) -
 أى كوقت الاحمرار اذا استأنف فيه عصر ذلك اليوم - ((وجب)) -
 أى الفرض به - ((ناقصا)) - ، لأن نقصان السبب يؤثر في نقصان
 المسبب ، كالبيع الفاسد يؤثر في فساد الملك - ((فيتأدى بفساد
 النقصان)) - : أى بهذا الشروع الواقع في الوقت الناقص ، لأنه
 أدى الواجب كما لزم بمنزلة ما اذا نذر صوم يوم النحر واداه فيه . فاذا
 غربت الشمس بعد الشروع لم تنتقص (٣) ولم تفسد (٤) ، لأن ما بعد
 الغروب ليس بناقص (٥) بل هو كامل فيتأدى الواجب بالاداء فيه لأنه
 اكمل مما وجب فيه (٦) فكان أولى بالجواز . (٧)

(١) انظر المبسوط (٤/٨٧) (٢) ما بين المحقوقيتين سقط من «د»

(٣) في " ب " (ينتقص) وفي " د " (تنتقص) وهو تصحيف .

(٤) في " ب " (يفسد)

(٥) في " د " (بناقص) وهو تصحيف .

(٦) سقطت من " ب " و " ج " .

(٧) انظره كتاب الاصل لمحمد بن حسن (١ / ١٥٤) " الباب "

في الجمع بين السنة والكتاب (١ / ٢٢١) .

ثم الشيخ رحمه الله انما قيد تعين سببية الجزء الأخير بالشروع في
الاداء ليتأتى له تفريع طلوع الشمس في الفجر وغروبها (١) في العصر
والا تعين هذا الجزء للسببية بعدما مضى سائر الأجزاء من غير
اداء (٢) لا يقتصر الى الشروع حتى ظهرت سببته في حق المكلف
بحسب أحواله من الاسلام والبلوغ وسائر العوارض وان لم يشرع ففي
الصلاة في هذا الجزء وذلك لأننا انما شرطنا الشروع للتعين ففي
الأجزاء المتقدمة ليمنع انتقال السببية عما اتصل به الاداء الى الأجزاء
(٣)
الباقية بترجحه عليها باتصال المقصود به فاذا انتقلت السببية الى الجزء
الأخير وليس بعده ما يحتل انتقال / السببية اليه لم نحتاج الى (٧١/ب)
اشتراط الشروع لتعينه .

ويؤيده ما ذكره صدر الاسلام ابو اليسر (٤) - رحمه الله - ان الجزء
الأخير يبقى سببا بعد المضي بخلاف الأجزاء المتقدمة، (٥) لانه
كان سببا (٦) للوجوب حال قيامه فاذا لم يؤد فيه (٧) حتى مضى

-
- (١) في " د " (وغروبها)
 - (٢) في " ج " (اداء) وهو تصحيف .
 - (٣) في " ج " (الجزء) .
 - (٤) سقطت _____ من " د " .
 - (٥) في " ب " و " ج " زيادة (و) .
 - (٦) في " ب " (سببا) .
 - (٧) سقطت _____ من " ج " .

يبقى سببا للوجوب كما كان حتى يجب الاداء (١) في وقت اخر
 لان الشرع اوجب الاداء في غير الوقت ولا يتصور ذلك الا ببقاء
 هذا الجزء سببا للوجوب . فعلمنا ان الشرع بقاء سببا للوجوب .
 بخلاف الاجزاء الاخر فان الشرع ما جعلها سببا للوجوب
 بعد مضيتها ، لانها جعلت اسبابا ليوهى الواجب فيها لا فسي
 غيرها / وبعد مضيتها لا يتصور ذلك .
 ب(٦٦/٩)

وقيل : انما قيد بالشروع في الاداء وان تعينت السببية فيه
 بدون الشروع / لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الصلاة (٢)
 / ولا يؤخرها عن وقتها فيشرع في الاداء في هذا الجزء إن لم يكن د (٤٣/ب)
 اداها قبله .

(١) أى أداء القضاء .

(٢) في " ب " و " ج " (لم) .

ولا يلزم على هذا ما اذا ابتداء العصر في أول وقته ثم مـدده
الى ان غربت الشمس فانه لا يفسد ، لأن الشرع جعل له حق شغل
كل الوقت بالاداء فجعل ما يتصل به من الفساد بالبناء عفسوا لأن
الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلاة متعذر .

واما اذا خلا الوقت عن الاداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت
لنزول الضرورة الداعية لانتقال السببية عن الكل الى الجزء ، فوجب
بصفة الكمال فلا يتأدى بصفة النقصان في الأوقات الثلاثة المكروهة
بمنزلة سائر الفرائض .

XXXXXXXXXX

XXXXXXXXXX

XXXXXXXXXX

XXXXXXXXXX

قوله : (ولا يلزم) — : جواب عن سؤال يرد على قوله
" فان كان ذلك الجزء صحيحا الى آخره .

ووجه وروده انه قد ذكر : ان ما وجب كاملا لا يتأدى بصفة النقصان
كله ولا جزء منه حتى لو قضى (١) الظهر ووقع آخره في وقت (٢)
الكره (٣) لا يجوز فاذا استأنف العصر في أول الوقت ومدده الى أن

(١) في " ج " (بد) وفي " د " (مضى) .

(٢) في " ج " (وقع)

(٣) في " ب " و " ج " (الكراهة) .

احمرت الشمس أو غربت ينبغي أن تفسد العصر كما تفسد الفجر لطلوع الشمس .

فقال (١) : ان الشارع جعل للعبد ولاية شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة ، لان الاصل (٢) أن يكون العبد مشغولا بخدمة ربه في جميع الاوقات لتوارد نعمه عليه على التوالي لا سيما في اوقات الصلاة ، لانها اوقات وجوب الخدمة الا أنه تعالى جعل له ولاية صرف بعض هذه الاوقات الى حوائج نفسه رخصة فنبتت أن شغل كل الوقت بالعبادة هو العزيمة .

ولهذا جعلنا الوقت في حق صاحب العذر مقام الاداء لحاجته الى شغل كل الوقت بالاداء ولا يمكنه الاقبال على العزيمة في العصر الا بأن يقع بعض ادائها في الوقت الناقص فيصير ذلك البعض ناقصا ولما لم يمكن الاحتراز عنه مع الاقبال على العزيمة سقط اعتباره لانه حصل (٣) حكما لتكميل العزيمة لا قصدا فانه بناء على الاول .

كما قال محمد رحمه الله في النوادر : " أن من شرع في الخامسة بعد ما قعد قدر التشهد في صلاة العصر يضيف (٤) اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان تطوعا .

(١) أي الماتن .

(٢) مطبوعة من " ج " .

(٣) في " ب " ، " ج " (جعل) .

(٤) في " د " (يضم) .

ومعلوم أن التطوع بعد العصر مكروه ، ولكن لما كان بناء على

الأول وقد حصل / حكما لا قصدا لم يعتبر حتى لم تثبت صفة الكراهة (١/٧٢)

كذا هذا • هكذا ذكره أبو اليسر - رحمه الله - •

قوله : ((ولما إذا خلا الوقت عن الأداء)) - : يجوز أن يكون

ابتداء كلام ، ويحتمل أن يكون جواب سؤال وهو أن يقال : لما انتقلت

السببية إلى الجزء الأخير وتعين هو للسببية لعدم ما يحتمل الانتقال

إليه بعده لنم أن يجوز الأداء في الأوقات الناقصة إذا كان الجزء

الأخير ناقصا كالعصر إذا فاتت عن وقتها ينبغي أن يجوز قضاؤها في

الأوقات المكروهة فأشار إلى الجواب •

وقال : ((إذا خلا الوقت عن الأداء يضاف)) - (١) الوجوب

((إلى كل الوقت)) - لأننا إنما جعلنا جزءا من الوقت سببا لضرورة وقوع

الأداء في الوقت ، لأن الوقت شرط الأداء وظرفه وسبب الوجوب أيضا

ولا يجوز أن يكون الوقت الواحد ظرفا وسببا فجعلنا جزءا منه سببا والباقي

ظرفا وهذه الضرورة فيما إذا جعله ظرفا متحققة ، فإذا لم يجعله ظرفا

بأن لم يؤد في الوقت حتى فاتت سقطت الضرورة ووجب العمل بالأصل وهو

أن يجعل الوقت سببا يكمله ، لأن الإضافة الدالة (٢) على السببية

(١) مطبوعة من " ج " •

(٢) فسي " ج " (الدال) •

/وجدت (١) الى جميع الوقت . يقال : صلاة الظهر، والظهر^(٢) ب(٦٦/ب)
اسم لجميع الوقت .

ولما جعل الكل سببا ولا فساد في كل الوقت كان الواجب على
وفقه فلا يصح ادائه / في وقت ناقص كما في الفجر [والظهر] (٣) وقت
الطلوع .

ولا يقال : لو اضيف الوجوب الى الكل لزم منه ان لا يكون
الوجوب ثابتا في الوقت فوجب ان لا يكون اثما بترك الاداء .

لانا نقول انما تنتقل السببية الى الكل بعد اليأس عن الاداء في
الوقت فلا يلزم منه انتفاء الوجوب في الوقت .

فان قيل لو اضيف الوجوب الى جميع (٤) الوقت وبعضه ناقص
في المعصية يكون الواجب ناقضا ضرورة فينبغي ان يجوز قضاؤه فسي

(١) في " ج " (جرت) وهو تحريف .

(٢) سقطت _____ من " ج " .

(٣) عبارة (والظهر) موجودة في كل النسخ ولا معنى لوجودها
وال المؤلف قد ساق هذا الكلام بلفظه في (الكشف) دون ذكرها
ويحذفها يستقيم المعنى .

انظره كشف الاسرار (٢٢٨ / ١) .

(٤) في " د " (كـ) .

وقت مثله .

قلنا : السبب كامل من وجه ناقص من وجه ، والواجب كذلك

فلا يتأدى في الوقت الناقص من كل وجه .

كذا في مختلفات القاضي عبد الغنى - رحمه الله - إلا أنه يقتضى

أنه لو قضى العصر في اليوم الثاني فوق آخره في الوقت الناقص كان

جائزا وليس كذلك فان وقت التغير ليس بوقت لقضاء شيء - من

الصلوات (١) . كذا ذكر القاضي الامام فخر الدين - رحمه الله -

في شرح الجامع الصغير .

وقيل في الجواب عنه : ان الوقت الكامل من العصر أكثر من الوقت

الناقص فكان (٢) اعتبار الأكثر الذي له / حكم [الكل في بعض المواضع (١) (٧٢/ب)]

أولى من اعتبار الأقل وكذا [(٣) الكامل موجود بأصله ووصفه والناقص

موجود بأصله دون وصفه] فكان الموجود أصلا ووصفا راجحا على

الموجود أصلا لاوصفا [(٤) والمرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة

المععدم فكان الاعتبار للكامل منه دون الناقص فصار كل الكل كاملا .

()

() في " د " (الصلاة)

() فسي " د " (وكان)

() ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

() العبارة في " ج " (فكان الموجود أصلا لاوصفا مرجوح) .

والجواب الصحيح ما ذكره شمس الائمة (١) - رحمه الله - انه (٢)

اذا لم يشتغل بالاداء حتى تحقق التقويت (٣) بضى الوقت صار

دينا في ذمته فيثبت بصفة الكمال وانما يتأدى بصفة النقصان عند

ضعف السبب اذا لم يصر دينا في الذمة وذلك بأن يشتغل بالاداء لانه (٤)

يمنع صيرورته دينا في الذمة .

وهذا هو الجواب عما اذا اسلم الكافر أو بلغ الصبي أو طهرت

الحائض في اخر وقت العصر ثم قضاها في اليوم الثاني في ذلك الوقت

حيث لا يجوز ، لانه اذا مضى الوقت صار الواجب دينا في ذمته بصفة الكمال

فلا يتأدى ناقصا . . كذا ذكر شمس الائمة - رحمه الله - .

على أن صدر الاسلام وفخر الاسلام (٥) - رحمه الله - ذكرنا

انه لا رواية في هذه المسألة عن السلف فيحتل (٦) أن يجوز .

(١) انظر: اصول السرخسي (٣٤ / ١ ، ٣٥) .

(٢) سقطت من (ج) .

(٣) في " د " (التفتوت) .

(٤) أي : الاشتغال بالاداء " ه " .

(٥) انظره " اصول البزدوى " (٢٢٨ / ١) .

(٦) في " ج " (ويحتل) .

ولا يقال : ثبوته / في الذمة بصفة الكمال غير مسلم ، لأن السبب د (٩/٤٤) -

لما كان ناقصا كان ما ثبت به في الذمة ناقصا أيضا فبعد مضي الوقت

لا يتصف بالكمال .

لأما نقول : النقصان في الوقت لم يكن لمعنى فيه ، لأنه وقت

كسائر الأوقات ، بل لمعنى في غيره وهو الفعل فان في الاشتغال

بالعبادة في هذا الوقت تشبها بعبادة أهل الكفر وتعظيمهم ما يعتقدونه

الهيئة في هذا الوقت ، فإذا مضى من غير فعل / لم يتحقق فيه نقصان ب (٩/٦٢)

وصار كسائر الأوقات في حق ما يرجع الى الإيجاب إلا أن النقصان كان

محتملا في الوقت للأمر بالأداء فإذا مضى لم يبق محتملا ، لأن الواجب

تحقق في الذمة كاملا فلا يتأدى ناقصا .

هذا بيان ما ذكر في الكتاب ، وحاصل ما ذكر في الشرح .

واعترض عليه : بأن ما ذكرتم من تعيين الجزء الأخير للسببية غير

مستقيم ، فانكم ان قلتم بتعيينه (١) على تقدير الشروع فيه دون غيره

فكل جزء / من أجزاء الوقت متعين على ذلك التقدير فلا معنى لتخصيصه ج (١٢٤)

بالحكم بالتعين .

(١) في " ج " (تعيينه) .

وان قلتم تعينه مطلقا ، وجد فيه الشرع اولم يوجد فلا يستقيم
بعد ذلك اضافة الوجوب الى كل الوقت وجعله سببا على تقدير عدم
الشرع ، لان تعيين جزء للسببية مانع من اضافة الوجوب الى غير
لاستلزامها / عدم تعيين (هـ) (٧٤ / ب) ذلك الجزء للسببية (١ / ٢٣)

واجب باننا قد حكمنا بتعينه وجد فيه الشرع اولم يوجد حتى
اعتبرنا حال المكلف في هذا الجزء وان لم يوجد منه شروع في الاداء ولكن
تعيينه لا يمنع من اضافة الوجوب الى كل الوقت بعد مضي ذلك الجزء .
وبيانه : انا انما جعلنا جزءا من الوقت سببا حال قيام الوقت
ضرورة وقوع الاداء في الوقت والاداء في الوقت لا يجب الا بالخطاب
والخطاب بالاداء لا يتوجه الى العبد قبل الجزء الاخير ، لان الشرع
خير في الاداء ولهذا لو مات قبل اخر الوقت لا يلزمه شيء لانه
في التأخير ليس بفطر ، فلذلك لا يتعين جزء منها للسببية الا بالشرع
لانه لو تعين ولم يتصل به الاداء كان تفويتا كما في الجزء الاخير ولا وجه
بجعله (٢) ففوت مع بقاء الوقت والاختيار فاذا شرع في الاداء في جزء

(١) تدخل هذه المسألة في القاعدة الأصولية وهي : " الامر الذي اريد
به التراضي ، اذا مات المأمر به بعد تمكنه منه وقبل الفعل " لم
يمت عاصيا عند الجمهور .

وقال قوم : يموت عاصيا واختار ما للجويني وأبو الخطاب .
انظر : (المستصفي (١ / ٧٠) " ابن الحاجب " (١ / ٢٤٣)
شرح جمع الجوامع (١ / ١٩١) مختصر الطوخى (٢٣) المدخل
الى مذهب احمد (٦٠) .

(٢) في " ب " و " ج " و " هـ " (لجعله) .

تعيين ذلك الجزء سببا للوجوب لتوجه الخطاب اليه باختياره (١) الشرع

فيه فلما في الجزء الاخير فقد توجه اليه الخطاب بالاداء حتما لسقوط

خياره ولهذا لو لم يشرع فيه كان مفرضا انما فلا جرم تعيين هذا الجزء
الذي هو مطالبة للتواجب في الزمة
للسببية (٢) وجد الشرع فيه اولم يوجد ، لان الخطاب بالاداء لا يتحقق

الا بتقرر الوجوب فكان (٣) من ضرورته تعيين هذا الجزء للسببية .

ثم اذا وجد الشرع فيه فقد تقرر هذا التعيين سواء اختلف حال المكلف

في اجزاء (٤) الوقت اولم يختلف .

فلما اذا لم يوجد فيه حتى مضى فقد فات الغرض الذي ثبت التعيين

لاجله وهو حصول الاداء في الوقت فلا وجه الى ابقائه سببا مع امكان

العمل بالاصل وهو اضافة الوجوب الى كل الوقت .

ثم العمل بالاصل انما يمكن في حق من لم يختلف حاله في اخر الوقت

فيضاف الوجوب الى كل الوقت في حقه .

فلما في حق من اختلف حاله فيها كالكاfer الذي اسلم في اخر

الوقت ، والصبي الذي بلغ فيه ونحوهما فلا امكان لعدم اهليتهما

(١) في " د " (باختيار) .

(٢) في " ج " زيادة (ثم اذا) .

(٣) في " ب " و " د " (وكان)

(٤) في " ب " و " د " (اخر) .

للولجوب في جميع الأجزاء فتقرر تعيين الجزء الأخير للسببية في حقهم
وان لم يوجد منهم الشروع في الأداء .

ولا يلزم عليه عدم جواز قضاء العصر من أسلم أو بلغ في آخر وقت / ب (٦٢/ب)

العصر في وقت مثله ، لأن ذلك لا يروى عن السلف كما بيَّنا (١)

فالحاصل (٢) أن التعيين يثبت بتوجه الخطاب لأنه ممن

ضروراته فيختم بالجزء الأخير لاختصاص التوجه به . وتقرر (٣) هذا

التعيين بأحد شيئين : بالشروع / في الأداء ، أو باختلاف حال جل (١٢٥)
المكلف في أجزاء الوقت .^(٤)

فإذا لم يوجد واحد منهما ونفى الوقت / سقط هذا التعيين جل (١٢٥)^(٥)

لفوت (٦) غرضه ويضاف الوجوب إلى كل الوقت .

ونذهب أبو اليسر - رحمه الله - إلى أن الجزء الأخير متعين / هـ (٦٥/٦)

(١) في " د " زيادة (فيحتل ان يجوز) .

(٢) في " د " (والحاصل) .

(٣) في " د " (تقدر) .

(٤) في " ب " و " ج " و " د " (آخر)

(٥) في " د " (التعيين) .

(٦) في " ب " و " ج " (لفوات) .

للسببية من غير أن يضاف الوجوب الى كل الوقت بعد ضيقه بحال
ولكن يلزم عليه عدم جواز قضاء العصر الفائت في الاوقات المكروهة .
ويمكن أن يجاب عنه بما اشرنا اليه : أن النقصان في الفعل
لا في الوقت ، فكان الجزء الاخير موجبا بصفة الكمال الا أنه يتأدى
ناقصا في الوقت ضرورة محافظة الوقت الذي هو شرط الاداء .

فان اداء العبادة [في وقتها] (١) مع النقصان أولى من
ادائها خارج الوقت بدون النقصان ، فاذا مضى الوقت ذهبست
الضرورة الداعية الى تحمل النقصان وقد تحقق الواجب في الذمة
كاملا فلا يتأدى ناقصا .

• • • • •

(١) في " ج " (فيها) .

((والنوع الثاني))

ما جعل الوقت معيارا له وسببا لوجوبه • وهو وقت العصر لا ترى
أنه قدر به وأضيف اليه •

XXXXXXXX

XXXXXXXX

XXXXXXXX

XXXXXXXX

قوله : ((والنوع الثاني)) - : أي من أنواع المقيد بالوقت
((ما جعل الوقت (١) معيارا)) - : أي مقدرا ((له وسببا
لوجوبه)) - وهو شرط لادائه أيضا إلا أنه لم يذكره ، لأنه يعرف
بكونه مؤقنا إذ الوقت شرط الاداء في كل مؤقت بوقت معين (٢) بخلاف
كونه سببا أو معيارا لأن الوقت قد لا يكون سببا كما في الصوم المنذور
المضاف الى وقت معين •

وقد لا يكون معيارا : كوقت الصلاة ، فلذلك (٣) خصها
بالذكر •

((ألا ترى أنه)) - : أي الصوم ((قدر به)) - أي بالوقت

حتى ازداد بازدياد الوقت وانتقص بانتقاصه ولم يفضل الوقت / عن د (٤٤/ب)

(١) في " ب " (الوقت) والصحيح ما في الأصل كما هو في المتن •

(٢) في " د " زيادة (لادائه) •

(٣) فسي " ج " (ولذلك) •

الاداء فيه فكان معيارا لاظرفا اذ المعيار ما يقاس به (٢) غيره

ويسوى (٣) به وهذا الوقت (٤) بهذه المثابة .

بخلاف وقت الصلاة فانه ظرف على ما مر بيانه .

— (واضيف اليه) — : أى اضيف الصوم الى الوقت ففيل

صوم شهر رمضان كما اضيفت (٥) الصلاة الى الوقت ، فقل : صلاة

الظهر ، وصلاة العصر فكان سببا له كوقت الصلاة لها ، لأن الاضافة

دليل السببية ، فانها للاختصاص واقتوى وجوه الاختصاص اختصاص (٦)

المسبب بالسبب وسياطيك بيانه — ان شاء الله — عز وجل (٧)

(١) (ما) سقطت من " ب " .

(٢) في " ب " " ج " (عليه)

(٣) في " ج " (يوعى) وهو خطأ .

(٤) أى وقت الصوم .

(٥) فسي " ب " (اضيف) .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) في " ب " " ج " و " د " (تعالى) .

ومن حكمه : ان لا يبقى غيره مشروعاً فيه ، فيصاب بمطلق الاسم

ومع الخطأ في الوصف .

الا في المسافرين واجباً عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولو نوى

النفل ففيه روايتان .

قوله : - ((ومن حكمه)) - : أى حكم هذا النوع من الوقت

- ((ان غيره)) - أى غير هذا الوقت - ((لا يبقى مشروعاً فيه)) -

أى في هذا الوقت ، لأنه معيار واحد فإذا شرع فيه صوم (١) وصار / (٩/٧٤)

معياراً له لا يسع فيه غيره مع قيامه فيه فكان من ضرورة تعيين الفرض

مشروعاً انتفاء مشروعية غيره عنه ، لأنه لا يتصور أداء صومين باسمك

واحد ، ولا يتصور في هذا الوقت إلا اسمك واحد وهو لا يفضل عن

المستحق فلا يكون غيره مشروعاً فيه .

وانذا كان كذلك - ((يصاب بمطلق الاسم)) - : أى يتبادى

الواجب / عن الصحيح المقيم بنية مطلق الصوم من غير تعرض لجهة ب (٧٦٨)

الفرض - ((ومع الخطأ في الوصف)) - أى وصف الواجب بأن نوى

(١) في " ج " زيادة (رمضان) .

صوم القضاء أو النذر أو الكفارة أو النفل . (١)

وقال الشافعي رحمه الله ولا يتأدى عن أحد إلا بنية فرض رمضان ؛

(٢)

لأن الصوم متنوع في أوصافه / فرضا ونفلا كاصل الاساك متنوع ج (١٢٦)

الى عادة وعبادة ومعنى العبادة معتبر (٣) في الوصف كما هو

(١) وهذا هو مذهب الحنفية حيث لم يشترطوا وجوب تعيين النية في صوم رمضان ، فلو نوى فيه صوما واجبا ، أو صوما مطلقا أو تطوعا وقع عن رمضان ان كان مقبلا صحيحا . وحكى أبو حنيس العكبري هذا القول عن بعض الحنابلة . وهو رواية عن أحمد . وذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في أظهر روايتيه واسحاق ، وداود الظاهري الى وجوب تعيين النية في صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب .

راجع في صفة نية الصوم ما يأتي :

* كتاب الأصل * لمحمد بن الحسن (١٩٢ / ٢ ، ٢٠٩ ،)
المبسوط (٦٠ / ٣) ، فتح القدير (٣٠٨ / ٢) ، شرح العيني على البخاري (٢٣ / ١) ، القوانين الفقهية (١١٦) ، الأم (١٦ / ٢)
المجموع (٢٦٠ / ٦) ، المغنى لابن قدامة (١٤ / ٣ - ١٥) .

(٢) فسي " ج " (أو) .

(٣) في " ج " (يعتبر) .

معتبر في المحل فانه ما موربه ويحصل به زيادة ثواب ويستحق تاركه
 زيادة تغليظ في العقاب فكان الوصف بنفسه عبادة كالاصول .
 ومن الممتنع حصول عبادة لاعن اختيار من العبد (١) فكما
 شرطت العزيمة للأصل نفيًا للجبر يشترط للوصف لهذا المعنى كما
 في الصلاة .

وتعين المحل لقبول المشروع دون غيره لا يغني عن تعيين (٢)
 الوصف ، لانا ما اعتبرنا النية للتمييز حتى سقط اعتبارها بتعين المحل .
 وانما اعتبرت للحصول على ما بيَّنا .

ونحن نقول لا بد للوصف من التحصيل بالنية على ما قلت الا ان
 النية الموجودة بمثابة الأصل والوصف .

وبيانه : انا اجمعنا على ان الشرط نية الصوم المشروع فيه حتى
 اذا نوى بهذا الطريق اجزائه بالاتفاق (٣) لم ينوفرض
 وهو بنية أصل الصوم نوى مشروع الوقت ، لان المشروع (٤) فيه واحد
 وهو الفرض بلا خلاف ، والواحد في زمان أو مكان ينال باسم جنسه
 كما ينال باسم نوعه وباسمه (٥) العلم .

(١) في " ب " ، " ج " (العباد) .

(٢) فسي " د " (تعين) .

(٣) في " ب " و " ج " (ولو) وبهاض " ب " (وان) .

(٤) في " ج " (الوقت)

(٥) في " ب " ، " ج " (باسم) .

فان زيدا لو نوى : يا انسان ^(١) ، او يا رجل ^(٢) وهو

متفرد في الدار كان كما قيل : " يا زيد " .

فكذا فيما نحن فيه الاساك قد وجد بصورته ومعناه ، لانه

نوى الصوم وهو واحد فيتناوله مطلق الاسم .

وكذلك : اذا نوى النفل ، لان الموصوف بانه نفل غير مشروع

فلغت نية النفل وبقيت نية الصوم فصار كما لو نوى الصوم مطلقا بمنزلة

ما اذا نوى الفرض في غير رمضان ولا فرض عليه يكون نفلا لان الوصف

لغا فبقى مطلق النية . (٣)

فان قيل : الواحد في المكان انما / ينال باسم جنسه اذا كان (١/٧٤ ب)

موجودا وههنا الصوم معدوم يوجد بتحصيله فكيف ينال المعدوم باسم

جنسه ؟؟ .

قلنا : كونه معدوما لم يمنع ان ينال باسم نوعه بان نوى الصوم

المشروع في الوقت فكذلك باسم جنسه ، لان اسم جنسه اسمه ، كما

ان اسم نوعه اسمه . وهذا لانه وان لم يكن موجودا تحويلا ، فهو / هـ (١/٧٦) -

(١) (٢) في " ب " و " ج " (بيا) .

(٣) راجع : فتح القدير (٢ / ٣٠٨) ، المبسوط (٣ / ٦٠) .

والاعراض لو ثبت انما يثبت في ضمن نية النفل أو القضاء وقد

لغت بالاتفاق فيلغوما في ضمنها .

ونظيره (١) الحج علي مذهبه . (٢)

فان قيل : لما تعين الغرض مشروعا في هذا الوقت ينبغي

أن يتأدى بلا نية من الصحيح المقيم - كما قال زفر (٣) رحمه الله .

لان الامر بالفعل متى تعلق بمحل بعينه أخذ حكم المعين (٤)

المستحق فصار ما يتصور من الامساك في هذا الوقت مستحقا على المكلف

فعلى أى وجه وجد وقع عن المأوربه . كالامر برد المغصوب والودائع

لما كان متعلقا بمحل بعينه وقع عن الجهة المستحقة على أى وجه وقع .

(٥)
وكالامر بإداء الزكاة لما تعلق بمحل عين (٦) كان الصرف الى

الفقير واقعا عن الجهة المستحقة / وان لم ينو الزكاة . د (١/٤٥)

وهذا كمن استأجر غياطا ليخيط له ثوبا بعينه كان الفعل الواقع

فيه (٧) من جهة ما استحق عليه ، سواء قصد به التبصرع ابتداء

(١) في " ج " (نظيره)

(٢) أى على مذهبه الشافعي .

(٣) انظره المبسوط (٥٩ / ٣) ، فتح القدير (٣٠٧ / ٢)

(٤) في " ج " (المعين)

(٥) " الواو " سقطت من " ج " .

(٦) ساقطة من " ج " .

(٧) سقطت من " ج " .

(١) أو أداء الواجب بالعقد . (٢)

بخلاف المريض والمسافر حيث لا يتأدى صوم الشهر عنهما بلا نية

لأن الأداء غير مستحق عليهما في هذا الوقت فلا يتعين إلا بالنية .

/ قلنا : الشارع وان عيّن الوقت لأداء الفرض ولم يشرع غيره (١/٧٥)

فيه لكن أبقى منافع العبد التي بها يتمكن من أداء العبادة وغيرها

على ملكه وأمره بأن يؤدي بها ما هو مستحق عليه من العبادة باختياره

فلم يكن بد من العزيمة ، لأنه ما لم يعزم لا يكون صارفاً ماله إلى ما عليه

ولا يحصل ذلك بعدم العزيمة ، لأن العدم ليس بشيء .

ولا يقال : الإمساك قد وجد منه / اختياراً فلا حاجة إلى النية (١/٧٦ ب)

لتحصيل الاختيار .

لأننا نقول : إنما شرطنا الاختيار في صرف هذا الفعل عن

العادة إلى العبادة ، لا اختياراً أصل الفعل ولم يوجد وإنما لا يمكنه صرف

منافعه إلى أداء صوم آخر ، لأنه غير مشروع لأن المنافع مستحقة عليه

كما لا يمكنه ذلك في الليل .

وهذا بخلاف الزكاة فإن المستحق صرف جزء من المال إلى المحتاج ليكون

كفاية له من الله تعالى وقد تحقق ذلك ، فالهبة صارت عبارة عن الصدقة فسي

(١) فسي " ج " (و)

(٢) في " د " (بالعقل) وهو تحريف مخل .

لا
حقه مجازا حتى ^١ يملك الواهب الرجوع فيها لأن المبتغى بها وجسه
الله تعالى دون العوض من المصروف اليه وقد حصل كمالا ^(١)
الصدقة على الغنى صارت عبارة عن الهبة حتى ملك ^(٢) المتصدق ^(٣)
الرجوع بدلالة في المحل . (٤)

^(٧)
ويخلاف الاجير فان المستحق ^(٥) منافعه ان كان اجيرا ^(٦) وحده

- (١) (الواو) سقطت من " ج " .
- (٢) فسي " ج " (يملك) .
- (٣) فسي " ج " (المتصدق) .
- (٤) انظره نتائج الافكار (٥٦ / ٩) .
- (٥) في " ج " (المسمى) ولاتناسب السياق .
- (٦) في " ج " (اجيرا) وهو خطأ نحوي حيث يجب حذف التنوين
عند الاضافة ، للتناهي بين علامة الاتصال والانفصال .
يقول ابن مالك :
نونا تلى الاعراب او تنوينا . . . ما تضيف احذف كطور سينا
انظره شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (٤٢ / ٣)
- (٧) الاجير ضربان : —

(١) اجير خاص : ويسمى اجيرا الواحد أو الواحد : وهو الذي يعمل

لشخص واحد مدة معلومة .

ومن أحكامه : أنه لا يجوز له العمل لغير مستأجره ، وأنه يستحق

الاجر بتدليم نفسه في السدة المعقود عليها وان لم يعمل .

(١) أو الوصف الذي (٢) في الثوب ان كان أجيرا مشتركا فيه وذلك لا يتوقف على عزم منه .

ولا يلزم على (٣) ما ذكرنا اشتراط نية [تعيين الصلاة] (٤) عند ضيق الوقت ، لأن التوسعة أعادت شرطا زائدا وهو التعيين فلا يسقط بالعوارض / ولا بتقصير العباد . ب (٦٩/٦)

(٥) (٢) الأجير المشترك : وهو من يعمل لعامة الناس ، أو لواحد

من غير توقيت ، كالمباغ والحداد ، والخياط ، ونحوهم . ومن أحكامه : أنه يجوز له العمل لكافة الناس ، وليس لمن استأجره ان يمنعه عن العمل لغيره . وأنه لا يستحق الأجرة حتى يعمل العقود عليه .

انظره

* الكتاب * مع شرحه * اللباب * (١٣ / ٢) المبسوط (١٥ / ٧٩ ،

(٨) فتح القدير (٦٥ / ٩) بدائع الصنائع (٤ / ١٧٤) (

القوانين الفقهية (٢٧٣) المذهب (١ / ٣٩٩) المغنى (٥ / ٥٢٤)

(١) في " ج " (اذ) .

(٢) في " ج " زيادة (يحدث) .

(٣) سقطت من " ب " .

(٤) في " ب " (التعيين للصلاة) .

قوله : — (الا في المسافر ينوى واجبا آخر) — الاستثناء

متعلق (١) بقوله : " ومع الخطأ في الوصف " لا بقوله : " فيصاب

بمطلق الاسم " (٢) أي : يصابهم الشهر بنية أصل / الصوم (ج ١٢٨)

مع الخطأ في الوصف في حق الجميع الا في المسافر [إذا نوى] (٣)

واجبا آخر . فان هذا الصوم لا يصاب في حقه بهذه النية بل يقع صومه

عما نوى عند أبي حنيفة ^(٤) رحمه الله .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - (٥) المسافر كالقيم في هذا

الحكم حتى إذا نوى واجبا آخر في رمضان أو تطوعا أو أطلق النية وقع عن

فرض الوقت ، لأن شرع الصوم عام في حق القيم والمسافر لأن وجوبه

بشهود الشهر وقد تحقق في حقه كما تحقق في حق القيم (٦)

ولهذا لوصام عن فرض الوقت يجزيه عند جمهور الصحابة والفقهاء / (٧٥/ب)

وقد بينا أن شرعه ينفي شرعية الغير فلا يبقى غير صوم الوقت مشروعا فسي

(١) في " ج " (يتعلق)

(٢) في " ج " و " د " و " هـ " زيادة (على الأصح كما ستعرفه)

(٣) في " ج " (ينسوى) .

(٤) انظر : " كتاب الأصل " لمحمد بن الحسن الشيباني (٢ / ٢٢٣)

المبسوط (٢ / ٦١ ، ١٤٢) ، " فتح القدير " مع شرح " العناية "

(٢ / ٣١٠) .

(٥) في " ج " (رحمه الله) .

(٦) راجع : كتاب الأصل (٢ / ٢٣٣) المبسوط (٢ / ٦١ ، ١٤٢) فتح

القدير (٢ / ٣٠٩)

حق المسافر أيضا ، إلا أن الشرع أثبت له الترخص بالفطر دفعا
للمشقة ، فإذا (١) ترك الترخص كان هو والمقيم سواء فيقع صومه عن
فرض الوقت بكل حال . (٢)

ولابى حنيفه - رحمه الله - طريقان : -

أحدهما : أن نفس الوجوب وإن كان ثابتا في حق المسافر لوجود
سببه وهو شهود الشهر إلا أن الشرع أثبت له الترخص بترك الصوم تخفيفا
عليه عند وجود السفر الذي هو محل المشاق .

ومعنى الترخص : أن يدع مشروع الوقت / لنفع يرجع إليه . هـ (٧٧٧)
وانتفاعه نوعان : -

- انتفاع في الدنيا بالافطار دفعا للضرر العاجل .
- وانتفاع في الآخرة بدفع (٣) ضرر العقاب .
- وللمرء أن يصرف ماله إلى ما شاء بالميل إلى الأخف .

فإذا اشتغل بواجب آخر كان مترخصا ، لأن إسقاطه من ذمته لكونه
أهم أخف عليه من إسقاط فرض الوقت ، لأنه لو لم يدرك عدة من أيام
آخر لا يكون مؤاخذا بفرض الوقت ويكون مؤاخذا بذلك الواجب .

(١) في " ب " (فإن) وبالهامش (إذا) .

(٢) المبسوط (٣ / ١٤٣)

(٣) في " د " (لدفع)

ولما جازله الترخص بالفطره لانه اخف عليه نظرا الى منافع بدنه
فلان يجوز له الترخص بما هو اخف عليه نظرا الى صالح دينه كان أولى (١)
وهذا الوجه يوجب انه اذا نوى النفل يقع عن فرض الوقت ، كما
روى ابن ساعه عنه (٢) ، لانه لا يمكن اثبات معنى الرخصة بهذه النية
اذ هو يتجشم للحال مرارة الجوع ويلزمه (٤) قضاء فرض الوقت في الثاني
ولافائدة في النفل الا الثواب وهو في فرض الوقت اكثر فكان هذا ميلا الى
الانقل لا الى الاخف .

واذا لم يثبت معنى الترخص بقي صوم الوقت مشروعا فيتأدى بنية
النفل كما في حق المقيم .

(١) انظره المبسوط (١٤٣ / ٣)

(٢) هو محمد بن ساعه بن هلال بن وكيع ، أبو عبد الله التميمي ، حدث
عن الليث بن سعد ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأخذ الفقه
عنهما وعن الحسن بن زياد ، وكتب النوادر عن أبي يوسف ، ومحمد
وولي القضاء للماون ببغداد سنة ١٩٢ هـ . بعد موت يوسف بن
أبي يوسف . له كتاب " أدب القاضي " وتفقه عليه أبو جعفر أحمد
ابن أبي عمران شيخ الطحاوي . ولد سنة ١٣٠ هـ . ومات سنة ٢٢٢ هـ
انظره الفوائد البهية (١٧٠) ، تاج التراجم (٥٤)

وانظره رواية ابن ساعه هذه عن أبي حنيفة في المبسوط (٦١ / ٣)

" فتح القدير " مع شرح " العناية " (٢ / ١٠٣) .

(٣) أي نية النفل . (٤) في " ج " زيادة (عليه) .

فان (١) قيل : انما يجوز له الترخص باداء واجب آخر كما جاز (٢)

الترخص (٣) بالفطر اذا كان الوقت قابلا له والوقت ليس بقابل لهـ

الترخص لعدم شرعية صوم آخر فيه .

فان المشروع فيه ليس الا فرض الوقت ، ولهذا يتأدى بمطلق النية

ونية النفل ولا يجب التعيين فكان نية واجب آخر ونية النفل سواء (٤)

قلنا : لما اثبت الشرع شرعية / الفطر له في هذا الوقت ، كان ذلك بـ (٦٩/ب)

اثباتا لشرعية واجب آخر في هذا الوقت في حقه بطريق الدلالة فكان الوقت

قابلا له كصوم (٥) الوقت وكان ينبغي ان يجب عليه التعيين ولا يتأدى (٦)

فرض الوقت عنه بمطلق النية لتعدد / المشروع فيه (٧) في حقه / (جـ ١٢٩) د (٤٥/ب)

كالظاهر المضيق الا ان ثبوت شرعية واجب آخر على تقدير الاقبال على الترخص

والاعراض عن العزيمة ولا يتحقق ذلك بهذا النية . (٨)

(١) مطبوعة في " ج " .

(٢) في " ب " و " ج " زيادة (له)

(٣) في " هـ " زيادة (له)

(٤) لكون الوقت غير قابل لغير فرض الوقت " د "

(٥) في " ج " (لصوم) وهو تحريف .

(٦) في " ب " و " د " (فلا)

(٧) ساقطة من " ج "

(٨) المبسوط (٦١ / ٣) فتح القدير مع " شرح العناية " (٢ / ٣١٠) .

/ والثاني (١) : ان انتفاة شرعية سائر الصيامات ليس من حكم الوجوب ٩ (٦/٧٦)

فانه موجود في الواجب الموسع بل من (٢) حكم تعين هذا الزمان
لا ٥ الفرض ولا تعين في حق المسافر ، لانه مخير بين الاداء فيسه
والتأخير الى عدة من ايام اخر فصار هذا الوقت في حق تسليم ما عليه
من الواجب بمنزلة شعبان فيصح منه اداء واجب اخر كما يصح اداء فرض
الوقت . (٣)

وهذا الطريق يوجب انه لو نوى النفل يقع عما نوى وهو رواية

الحسن عن أبي حنيفة (٤) - رحمهما الله - (٥) .

وما اذا اطلق النية فعلى الرواية التي لا يصح منه نية النفل لانشك

انه يقع عن رمضان ، لان صومه بنية النفل لما وقع عن فرض الوقت مع انها

لا تحتل / الفرض فبالنية المطلقة التي تحتلها أولى ان يقع عنه . هـ (٧٧/ب)

وعلى الرواية التي تصح (٦) نية النفل ويقع عنه ، قيل : اذا اطلق

النية لا يقع عن الفرض ، لان رمضان في حقه لما صار كشعبان حسبي

(١) أي الطريق الثاني لأبي حنيفة : في أن المسافر اذا نوى فسي

رمضان واجبا آخر يقع عما نوى .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) وهو صوم رمضان .

(٤) انظره المبسوط (٦١ / ٣) ، فتح القدير (٢ / ٣١٠)

(٥) فسي " ج " (رحمه الله)

(٦) في " ب " (يصح) .

قيل سائر أنواع الصيام لابد من تعيين النية كما في الظهر المضيق، ولأن المطلق يحتل الفرض والنفل والوقت يقبلهما (١) فكان الحمل على النفل الذي هو أدنى أولى كما في خارج رمضان .

والصحيح : أنه يقع عن فرض الوقت على جميع الروايات (٢) ، لأن الترخص وترك العزيمة وهي أدنى صوم الوقت لا يثبت بهذه النية ، لأنه إنما يثبت بنية واجب آخر أو بنية صريح النفل على رواية الحسن وهذه النية لا تحتل واجبا آخر غير فرض الوقت ، لأنه لا يتأدى بمثل هذه النية في غير رمضان ففيه أولى ، وليست بنية (٤) صريح النفل أيضا بل هي تحتله كما تحتل فرض الوقت ولما لم يثبت الترخص التحق بالمقيم فاطلاق النية منه ينصرف إلى صوم الوقت .

(٥)
و صار الحاصل (٦) : أن الرخصة عنده متعلقة بالفطر وما في معناه من ترفيه يرجع إليه .

وعندهما : هي متعلقة بالفطر لا غير .

(١) في " ب " و " ج " (يحتلها) وبهاض " ب " (يقبلها)

(٢) انظر البسوط (٦١ / ٣ ، ١٤٣)

(٣) في " د " (و) .

(٤) في " ج " (نية) وفي " د " (نيته) .

(٥) (الواو) سقطت من " ج " .

(٦) في " ج " زيادة (عنده) .

وأما المريض : فالصحيح عندنا أنه يقع صومه عن الفرض بكل حال ، لأن
رخصته متعلقة بحقيقة المعجز فيظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فيلحق بالصحيح .

وقوله : - ((وأما المريض فالصحيح عندنا)) - إلى آخره : -
(١) احتراز به عما روى أبو الحسن الكرخي - رحمه الله - أن الجواب
في المريض والمسافر سواء على قول أبي حنيفة (٣) - رحمه الله -
وبهذا الرواية أخذ [شيخ الاسلام] (٤) خواهرزاده رحمه الله
فقال : إذا كان مريضا أو مسافرا فصام رمضان بنية واجب آخر فعند
أبي حنيفة (٥) يصير صائما عما نوى ، ولو صام بنية التطوع ففي ظاهر
الرواية يصير صائما عن رمضان .

وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يصير صائما عما نوى .

(١) في " ب " و " ج " زيادة (واو) .

(٢) في " د " (الواجب) .

(٣) راجع رواية الكرخي في : -

المبسوط (٦١ / ٢) ، شرح العناية على " الهداية " (٢ / ٣١٠)

(٤) في " ج " (الشيخ الامام) .

(٥) في " هـ " زيادة (رحمه الله) .

وهو اختيار شيخ الاسلام صاحب الهداية (١) ، والقاضي / الامام (١٩٦/ب)
 فخر الدين والامام ظهير الدين (٢) الولوالجي (٣) والقاضي الامام

(١) علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المروغيناني الحنفي
 فقيه فرضي محدث حافظ مفسر من تعانيفه " شرح الجامع
 الكبير " " بداية المبتدى " وشرحها " الهداية " و " كفاية
 المنتهى " في نحو ثمانين مجلدا ، مات سنة ٥١٣ هجرية .
 انظر :

الفوائد البهية (١٤١) ، تاج التراجم (٤٢) .

(٢) سقطت من (ج)

(٣) هو : عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق بن عبد الله
 الولوالجي (ظهير الدين) و (ولوالج) سقط رأسه ومحل
 وفاته ، سكن سمرقند امام فاضل ، فقيه حنفي له الفتاوى
 الولوالجية . ولد سنة ٤٦٧ هـ . وتوفي سنة ٥٤٠ هجرية .
 تاج التراجم (٣٤) ، معجم المؤلفين (٦ / ٢٢٠)

ظهير الدين البخارى (١) والشيخ الكبير أبى الفضل الكرمانى رحمهم الله .^(٢)

فقد ذكر أبو الفضل في الايضاح : " وكان بعض مشايخنا / يفصل ب (١/٢٠)

بين المسافر والمريض وأنه ليس بصحيح والصحيح أنهما يتساويان"^(٣)

(١) محمد بن أحمد بن عمر البخارى (ظهير الدين) فقيه أصولي

تولى الحسبة ببخارى ، من آثاره ، الفتاوى الظهيرية ، توفى

سنة ٦١١ هـ .

انظر الفوائد البهية (١٥٦) تاج التراجم (٥٢) .

(٢) هو : عبد الرحمن بن محمد بن أميروه بن محمد الكرمانى ، فقيه

حنفي ولد " بكرمان " في شوال سنة ٤٥٢ هـ ، وقد م موفته

وسرع حتى صار امام الحنفية بخراسان من مؤلفاته : كتاب شرح

الجامع الكبير وكتاب " التجريد " وشرحه بكتاب سماه الايضاح .

مات بمرور ليلة العشرين من ذى القعدة سنة ٥٤٣ هـ .

الفوائد البهية (٩١) ، تاج التراجم (٣٣) .

(٣) في " ج " (متساويان)

وراجع هذه المسألة في :

" الهداية " مع شرحها " فتح القدير " و " العناية " (٢ / ٣٠٩)

فما بعدها ، " الكتاب " مع " اللباب " (١ / ١٦٣) البسوط

(٢ / ٦٠ ، ١٤٢) بدائع الصنائع (٢ / ٨٥) .

وما ذكرهنا (١) اختيار المصنف اتباع فيه فخر الاسلام (٢)

وشمس الائمة (٣) - رحمهم الله - .

قلت : وكشف هذا ان الرخصة لاتتعلق بنفس المرض باجماع بين

الفقهاء ، لأن / المرض متنوع الى ما يضربه الصوم نحو : الحميات ج (١٣٠)

المطبة ، ووجع الرأس ، والعين وغيرها . (٤)

والى ما لا يضربه الصوم : كالأمرض الرطوبية ، وفساد الهضم

• وغير ذلك .

والترخص انما ثبت للحاجة الى دفع المشقة والضرر ترفيها فمن البعيد

ان يثبت فيما لا حاجة فيه الى دفع ضرر ، فلذلك شرط كونه (٥) مفضيا الى

الحرج .

(١) في المتن .

(٢) انظر : " اصول البزدوى " مع " كشف الاسرار " (٢٣٢ / ١)

(٣) انظر : " اصول السرخسي " (٣٦ / ١) فما بعدها .

(٤) في " ج " (غيرها) .

(٥) في المـرض .

بـخلاف/ السفرقانه يوجب المشقة بكل (١) حال فتعلق الترخيص (٤) هـ (١٩/٧٨)

بنفس السفره واقيم (٤) السفر مقام المشقة لما عرف .

ثم عندنا يثبت الترخيص للمريض بخوف ازدياد المرض ؛ بأن غلب
على ظنه ذلك أو أخبره (٥) الطبيب . كما يثبت بحقيقة المعجزه ، لاخلاف
فيه بين اصحابنا . (٦)

فان من ازداد وجعه ، أو حماء بالصوم يباح له الفطروان لم يعجز
عن الصوم . ولم يرو عن أحد من اصحابنا خلاف ذلك .

فهذا المريض ان تحمل زيادة المرض وصام عن واجب آخره ، لا شك
انه يقع عما نوى عند أبي حنيفة رحمه الله ان لا فرق بينه وبين المسافر بوجه
فعلى هذا لا يستقيم الفرق المذكور في الكتاب (٧) إلا بتأويل وهو :

(١) في " د " (لكل) .

(٢) في " د " (فيتعلق) .

(٣) في " ب " و " ج " (الرخصة) وفي هامش " ب " .
(الترخيص) .

(٤) في " ج " (فاقيم) .

(٥) في " ج " (أخبر) .

(٦) انظر :

المراجع السابقة .

(٧) في المتن .

أن المرض لما تنوع كما ذكرنا تعلق الترخيم (١)
 في النوع الأول وهو الذي يخربيه الصوم بخوف
 ازدياد المرض ولم يشترط (٢) فيه العجز
 الحقيقي دفعا للحج وتعلق في النوع الثاني
 بحقيقة العجز ، لأنه وإن لم يخربيه الصوم
 لكن لما ال أمر المرض إلى الضعف الذي عجز
 به عن الصوم لا بد من أن يثبت له الترخيم
 بالفطر دفعا للهلاك (٣) عن نفسه كما
 يثبت (٤) بالاكراه .

اذ معنى العجز : أنه لو صام لهلك
 غالبا .

-
- (١) في " ب " و " ج " (الرخصة) .
 (٢) في " د " (يشترط) .
 (٣) في " ب " و " ج " (للاهلاك) وفي هامش " ب "
 (للهلاك) .
 (٤) في " ج " (ثبت) .

فاذا صام هذا المريض عن واجب اخر او عن النفل ولم يهلك ظهر انه

لم يكن عاجزا ولم يثبت له الترخص (١) فيقع عن فرض الوقت .

فظهر (٢) : ان مراد الشيخ ابي الحسن من قوله : ^(٣) " الجواب

في المريض والمسافر سواء المريض الذي اضربه الصوم وتعلق ترخصه بازدياد

المرض " .

ومراد المصنف من قوله : " لان / رخصته متعلقة بحقيقة المعجز (١/٢٢)٩

المريض الذي لم يضربه (٤) الصوم وتعلق ترخصه بحقيقة المعجز .

ثم الشيخ رحمه الله انما قال : " فالصحيح عندنا " ، لان رواية

ابي الحسن ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول ابي حنيفة

— رحمه الله — لو اجريت على ظاهرها وعمومها من غير تأويل لا وجبت تعميم

الحكم في حق كل مريض كعمومه (٥) في حق / المسافر وذلك فاسد (٦/٤٦)د

فالشيخ نظر الى عمومها الظاهري وأشار الى الفساد بقوله : " فالصحيح

عندنا " : أي عندى كذا .

(١) نسي " ج " (الرخص) .

(٢) في " ب " و " ج " (وظهر) .

(٣) في " ب " و " ج " زيادة (ان) .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) في " ج " (لعمومه) وهو تحريف .

يوضح ما ذكرنا ما قال (١) شمس الأئمة - رحمه الله - في المبسوط :

"فأما المريض إذا نوى واجبا آخر فالصحيح [أنه يقع صومه] (٢) عن

رمضان ، لأن إباحة الفطر له عند العجز عن أداء الصوم ، فأما عند

القدرة فهو (٣) والصحيح سوا بخلاف المسافر " .

ثم قال : " وذكر أبو الحسن الكرخي - رحمه الله - أن الجواب

في المريض والمسافر سوا " . على قول أبي حنيفة / وهو سهو أو مؤول بـ (٢٠/ب)

ومراد مريض يطيق الصوم ويخاف (٤) زيادة المرض " (٥)

فهذا يدل على تأمل على صحة ما ذكرنا .

(١) مطبوعة من " ج " .

(٢) في المبسوط (أن صومه يقع) .

(٣) فبسي المبسوط (هو) .

(٤) في " ج " و " د " زياده (منه) وهي كذلك في المبسوط .

(٥) راجع المبسوط (٦١/٣) .

وأما المسافر : فيستوجب الرخصة بعجزه عن القيام بسببه ، وهو السفر
فلا يظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة فلا يبطل الترخيص فيتعدى حينئذ
بطريق التنبيه الى حاجته الدينية .

قوله : ((أما المسافر فيستوجب الرخصة بعجز (١) مقسود)) -

يعنى (٢) / أنه يستحق الترخيص بالا فطار / (جل ١٣١) بعجزه عن القيام به (٧٨/ب)
لاتحقيقى .

((بقاء (٣) سبب)) - العجز ((وهو السفر)) - فانه فسي

الغالب مض الى المشقة (٤) والتعب ، ولهذا قيل : السفر قطعة من

السفر (٥) ، وفي قطع المسافات من افات ، والغالب في حكم المتحقق

شرعا كما عرف في النوم مع الحدث ، والتقاء الختامين مع الانزال فاقم السبب

وهو السفر مقام السبب وهو المشقة .

(١) في " ج " و " د " (لعجز) .

(٢) في " د " و " هـ " (حتى) .

(٣) في " هـ " (لقيام) وهو موافق لما في المتن .

(٤) في " هـ " (للمشقة)

(٥) في " ب " و " ج " (سفر) .

فإذا صام المسافر لا يظهر بقدرته على الصوم فوات شرط ترخصه بالانقطاع
وهو العجز التقديرى ، لقيام سبب العجز وهو السفر فلا يبطل حق ترخصه
بهذا الصوم .

ـ ((فيتعدى)) - : أى حق الترخص ـ ((حينئذ)) - أى حين
لم يبطل ولاية ترخصه بظهور قدرته على الصوم . ـ ((بطريق التنبيه)) -
أى بطريق الدلالة ـ ((الى حاجته الدينية)) - : يعنى جواز الترخص
بالانقطاع لحاجته الدنياوية وهى دفع المشقة عن البدن (١) فسي
العاجل ينبه على جواز الترخص بأداء الصوم ، لحاجته الدينية وهى دفع
العذاب عن نفسه في الاجل بالطريق الأولى لأنه أهم .

(١) في " د " (البدل) وهو تحريف مغل .

ومن هذا الجنس الصوم المنذور في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر
صوم الوقت واجبا لم يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين
فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف
وتوقف مطلق الامساك على صوم الوقت وهو المنذور لكنه اذا صامه عن
كفارة او قضاء عليه يقع عما نوى لان التعيين انما حصل بولاية الناذر ولا يفتق
لاتعدوه فصح التعيين فيما يرجع الى حقه وهو ان لا يبقى النفل مشروعا فاما
فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت محتلا لحقه فلا .

XXXXXXXXXX

قوله : ((ومن هذا الجنس)) - : أى من جنس ما صار الوقت متعينا
له (١) كـشهر رمضان للصوم المشروع فيه ((الصوم المنذور في وقت بعينه)) -
أى (٢) وقت معين مثل أن يقول : " لله عليّ أن أصوم رجب " أو " يوم
الخميس " .

واحتزبه / عن النذر المطلق مثل أن يقول : " نذرت أن أصوم يوما "
أو " شهرا " أو " سنة " .

(١) في " ب " و " ج " زيادة (كصوم) .

(٢) في " د " زيادة (في) .

ـ (لما انقلب بالنذر صوم الوقت) ـ وهو النفل ، لأنه هو الأصل في غير رمضان وسائر الصيامات بمنزلة العوارض ، ولهذا يشترط فيها التعيين والتبیت (١) ـ (واجبا لم يبق نفلا لأن) ـ الصوم المشروع في وقت ـ (لا يقبل وصفين متضادين) ـ أى : متنافيين وهما كونه نفلا وواجبا ، لأن النفل ما لا يستحق العبد العقوبة بتركه ، والواجب ما يستحقها بتركه .

فان ثبت الوجوب بالنذر انتفى النفل ضرورة ـ (فصار) ـ أى : الصوم المشروع في هذا الوقت ـ (واحدا من هذا الوجه) ـ : أى

(١) حاصل أقوال العلماء في اشتراط تبیت نية الصوم ما يلي : ـ
 (أ) قالت المالكية : يشترط لصحة نية الصوم تبيتها من الليل سواء كان الصوم فرضا أو نفلا .

(ب) وفصلت الشافعية والحنابلة : فاشتروا التبیت ان كان فرضا كصيام رمضان ، في أدائه وقضائه ، والنذر والكفارات ، وصوم القران والتمتع وأما صوم النفل فقالوا بجواز نيته من النهار اذا لم يكن طعم بعبد الفجر .

واشترطت الشافعية ان تكون النية قبل الزوال وأطلقت الحنابلة وقالوا :

أى وقت من النهار نوى أجزاءه سواء كان قبل الزوال أم بعد .

أما الحنفية : فقسموا الصيام الى نوعين : ـ

- من حيث انه لم يحتل صفة التفلية وان بقي محتملا لصفة القضاء والكفارة .
- ولا يقال : كيف يكون الصوم واحدا وانه مشتمل على امساكات كثيرة .
- لأننا نقول ذ لك بحسب الحقيقة ولكن باعتبار الحكم هو
- شيء واحد .

ولهذا لو وجد المفسد في جزء يشيخ في الكل .

- (٢) ولأن الجملة متى ثبتت (١) بخطاب واحد [صارت كشيء واحد] حتى صار جميع البدن كشيء واحد في الفصل لدخوله تحت خطاب

(-) (١) نوع يشترط له تبييت النية وتعيينها وهو ما ثبت في الذمة : كفء

رمضان ، والنذر المطلق ، وقضاء ما أقسده من نفل وصوم الكفارات ، وصوم التمتع والقران .

(٢) نوع لا يشترط له تبييت النية وتعيينها : وهو ما يتعلق بزمان

بعينه ، كهوم رمضان ، والنذر المعين زمانه ، وصيام النفل .
انظر : " الكتاب " مع " اللباب " (١ / ١٦٣) ، بدائع
الصنائع (٢ / ٨٥) ، الشرح الكبير (١ / ٢٠٥) ، مغنى
المحتاج (١ / ٤٢٣) ، المغنى (٣ / ٩١ ، ٩٦) .

(١) في " د " (تثبت)

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

ـ (فاطموا) ـ ولهذا جاز له نقل البلة من عضوا الى عضو / هـ (٩/٧١)
 في الغسل بخلاف الوضوء .

ـ (فأصيب بمطلق الاسم) ـ أى يقع عن المندور بالنية المطلقة
 ـ (ومع الخطأ في الوصف) ـ أى بنية النفل كصوم رمضان ـ (١)
 وتوقف مطلق الامساك على صوم الوقت وهو المندور) ـ حتى جاز
 بنية من النهار كصوم النفل وصوم رمضان .

١ ـ (ولكنه) ـ أى النادر ـ (إذا صام) ـ أى صوم الوقت
 أو صام الوقت على طريق الاتساع ـ (عن) ـ واجب آخر من الكفارة
 أو قضاء يقع عما نوى) ـ يعنى اذا نواه من الليل .

/ أما اذا نواه من النهار فانه يقع عن صوم الوقت وهو المندور ، لأن بـ (٩/٧١)
 النية من النهار في حق القضاء والكفارة لغوء لانهما من محتملات الوقت
 فصارت نية القضاء ونية النفل بمنزلة فيقع عن صوم الوقت .

ـ (لأن التعيين) ـ : أى تعيين النادر / الوقت للصوم المندور فيه جـ (١٢٢)
 أو تعيينه الصوم المشروع وهو النفل للمندور وخروجه عن كونه نفلا ـ (حصل
 بولايته ، وولايته لاتعدوه) ـ : أى لاتتجاوز (٢) عنه الى غيرـه
 ـ (فصح (٣) التعيين) ـ الذى هو تصرف في مشروع الوقت فيما

(١) في " د " (ان) .

(٢) في " هـ " (يتجاوز) .

(٣) في " هـ " (فيصح) .

يرجع الى حقه وهو ان لا يبقى النفل مشروعا فيه . فان النفل في سائر

الايام شرع حقا للعبد لينفتح (١) عليه طريق اكتساب الخيرات ونيل

السعادات من غير / عود اثم عليه في ذلك على تقدير الترك . (٨ ٧/٩)

— (فاما فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو) — : اى الرجوع

الى حقه — (ان لا يبقى الوقت محتملا لحقه فلا) — : اى فلا يصح التعيين .

يعنى كان الموجب الاصلى في هذا اليوم هو النفل حقا للعبد

وصوم القضاء والكفارة كان محتملا ، فاذا نذر صوم ذلك اليوم فقد تصرف

فيما هو حقه بالايجاب لانما هو حق الشرع وهو احتمال الوقت : صوم القضاء

والكفارة اذ لو ظهر اثره في ذلك صار العبد مبدلا للمشروع الذى ليس بحقه

من قبل نفسه وذلك لا يصح .

/ كمن سلم وعليه سجدة السهو يريد به قطع الصلاة لاتعمل ارادته د (٤٦/ب)

فيه ، لانه تبديل للمشروع فكذا هذا .

ولا يقال : التعيين حصل بفعله لكن باذن الشارع اياه في ذلك حيث

جعل له (٢) ولاية الالتزام (٣) فينبغي ان يتعدى الى حق صاحب

الشرع ايضا كما لو عينه بنفسه .

(١) في " د " (لتفتح) وفي " هـ " (لتفتح) .

(٢) (له) سقطت من " جـ " .

(٣) في " جـ " (الالتزام) .

لأننا نقول : اذنه مقتصر على التصرف فيما هو حق العبد دون غيره

فلا يتعدى الى حقه .

فان قيل : لما لم يتعد الى حقه بقى الوقت محتملا لصوم القضاء

والكفارة فينبغى أن يشترط التعيين ^(١) ولا يتأدى بمطلق النية ونية النفل

كالظهر المضيق ، لأن صحته بهاتين النيتين من ضرورة اتحاد مشروع

الوقت ولم يوجد .

قلنا : صوم القضاء / والكفارة من عوارض الوقت ومحتلاته ، وأصل هـ (٢٩/ب)

المشروع فيه صوم النفل الذى صار واجبا بالنذر وهو واحد فينصرف (٢)

مطلق النية ونية النفل اليه ، بخلاف الظهر المضيق فان تعيين الوقت

للايجاب حصل بالعارض وهو التقصير في الأداء الى زمان التضيق فيجعل

عدما في حق سقوط التعيين الواجب في حال التوسع كما مر بيانه .

وأعلم أن ظاهر اللفظ (٣) وهو قوله : " ومن هذا الجنس " وان كان

يوهم أن الوقت (٤) سبب في هذا القسم لعود اسم الإشارة الى " النوع الثاني "

الذى جعل الوقت معيارا له وسببا لوجوبه ، لكنه ليس بسبب ، بل السبب

فيه هو النذر دون الوقت على ما عرف ، فكان إيراد في هذا النوع باعتبار

تعيين الوقت له لا غير . والله أعلم . (٥)

(١) في " ب " و " ج " (فلا) .

(٢) في " ب " و " ج " (فيصرف) .

(٣) مطبوعة فسي " ج "

(٤) في " ج " (للوقت) .

(٥) سقطت من " ج " ، " د " .

النوع الثالث

المؤقت بوقت مشكل توسعه ، وهو الحج فانه فرض العمر ووقته أشهر

الحج ، وحياته مدة يفضل بعضها لحجة أخرى مشكل .

ومن حكمه : أن عند محمد يسهل التأخير لكن بشرط أن لا يفوته في عمره .

وعند أبي يوسف : يتعين عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول

احتياطا ، احترازاً عن القوات .

وظهر ذلك في حق المأثم لا غير حتى يبقى النفل مشروعاً ، وجوازه عند

الاطلاق بدلالة تعين من المؤدى ، إذ الظاهر أنه لا يقصد النفل وعليه حجة

الاسلام .

قوله : ((والنوع الثالث)) - : أى من أنواع العقيد بالوقت .

((المؤقت بوقت مشكل توسعه)) - وتضييقه / ((وهو الحج)) - ب (٧١ / ب)

فان في وقته اشكالا من وجهين :

(١)

أحدهما : بالنسبة الى سنة واحدة : فان الحج عبادة تتأدى بركان

معلومة ولا يستغرق الأداء جميع الوقت فمن هذا / الوجه يشبه وقت الصلاة (٧٨ / ب)

(١) والاشكال من هذا الوجه : أن وقته يشبه المعيار من وجه ، والظرف من

وجه : فلأنه يؤدى في بعض عشرة من ذى الحجة ، ويدخل وقته من شوال

يكون وقته فاضلا ، فمن هذا الوجه يكون ظرنا كوقت الصلاة ، ومن حيث

...

ثم أبو يوسف - رحمه الله - اعتبر جانب التضييق وقال تتعين الأشهر
من العام الأول للاداء ، كآخر وقت الصلاة للصلاة (١) حتى لو أخر عنه
يأثم . (٢)

وعند محمد - رحمه الله - وجوبه بطريق التوسع حتى لا تتعين أشهر
العام الأول للاداء ويجوز له التأخير الى العام الثاني والثالث بشرط ان

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) وحاصل هذه المسألة : ان من وجب عليه الحج ، وأمكنه فعله هل يجب
عليه على الفور أو يجوز له تأخيره . اختلف العلماء على قولين :
الأول : أنه يجب على الفور : وبه قال أبو حنيفة في رواية عنه وأبو يوسف
وأبو منصور ، ومحمد بن شجاع والكرخي وغيرهم من الحنفية .
وهو مذهب المالكية في أرجح الروايتين ، والحنابلة وأختاره المزني من
الشافعية .

الثاني : جواز التأخير والمستحب التعجيل ، وهو مذهب الشافعية

وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية والأوزاعي والثوري ، ونقله الماوردي عن
ابن عباس ، وجابر ، وأنس ، وعطاء ، وطاوس - رضي الله عنهم .
راجع هذه المسألة في : -

تحفة الفقهاء (٢٨٠ / ١) ، بدائع الصنائع (١١٩ / ٢) ، المنتقى (٣٦٨ / ٢)
حاشية الدسوقي (٣ / ٢) ، الشرح الصغير (٤ / ٢) ، الأم (١١٨ / ٢)
المجموع شرح " المذهب " (٧٦ / ٢) ، مغنى المحتاج (١ / ٤٦٠ ، ٤٧٠)
المغنى (٢٤١ / ٣) ، كشف القناع (٤٦٥ / ٢) ، حلية العلماء (٣٠٤ / ٣) .

لا يفوته عن العمر . (١)

(٣)
فان قيل : لما ثبت أن وقته متضيق (٢) عند أبي يوسف - رحمه الله -
لم يبق مشكلا كوقت الصوم ، ولما ثبت أنه متوسع عند محمد رحمه الله -
زال الاشكال عنه أيضا كوقت الصلاة .

قلنا : انما حكم أبو يوسف - رحمه الله - بالتضيق (٤) على سبيل
الاحتياط حتى لا يؤدي الى / تفويت العبادة لا من حيث انه انقطع جهة هـ (٩/٨٠)
التوسع بالكلية فانه لو أدرك العام الثاني جازا دأوه فيه بالاتفاق .
وانما قال محمد رحمه الله بالتوسع نظرا الى ظاهر الحال لا أنه
لا يحتمل التضيق عنده . (٥)

بدليل : أنه لو مات قبل ادراك الأشهر من العام الثاني ، كان أشهر
العام الأول متعينة للأداء عنده ، فثبت أن الاشكال لم يزل بما قلناه .
ثم انه لو أخره ومات قبل ادراك السنة الثانية يأنم بالاتفاق (٦)

(١) في " ج " و " د " و " هـ " زيادة (وعن أبي حنيفة - رحمه الله - روايتان)

(٢) في " د " (مضيق) .

(٣) ساقطة من " ج " و " هـ " .

(٤) في " د " (بالتضيق)

(٥) انظر : " الهداية " مع " فتح القدير " والعناية (٤٧٣ / ٢) فتابعدها .

(٦) بل في المسألة ثلاثة أقوال : عند القائلين بالتراخي :

(١) يأنم مطلقا

(٢) لا يأنم مطلقا

أما عند أبي يوسف - رحمه الله - فظاهر ، وأما عند محمد فلا

التأخير كان بشرط عدم الفوات وقد فوت فيأثم .

(١) استدل محمد - رحمه الله - بأن النبي صلى الله عليه وسلم -

حج سنة عشر من الهجرة ، وقد نزلت فرضيته سنة ست منها فعلم أن التأخير

جائز وبأن الحج فرض العمر ، فكان (٢) جميع العمروقت أدائه إلا أنه

لا يتأدى في كل عام إلا في وقت خاص وهو أشهر الحج فيكون وقته فسردا

من أفراد أشهر الحج ، لا أشهر الحج / من هذا العام بعينها . وما من (١/٧١)

سنة تضي إلا ويتوهم ادراك الوقت بعدها وإنما يثبت العجز بعارض الموت

فرجحنا الحياة عليه ، لأن ما كان ثابتا فالظاهر بقاءه إلى أن يظهر المزيل

وفيه شك فلم يعتبر . وإذا كان كذلك لا يتعين إلا بتعيينه فعلا كصوم القضاء

فانه مؤقت بالعمروقت أدائه النهر دون الليالي كما أن وقت الحج أشهر

الحج دون باقي السنة ، ثم لا يتعين (٤) إلا بتعيين / العبد فعلا فكذا بـ (١/٧٢)

(-) (٣) التفصيل : ان خاف الفوت بأن ظهرت له إمارات العجز، أثم بالتأخير

وان مات فجأة قبل أن يظهر له إمارات العجز لم يأثم .

انظر: حلية العلماء (٢٠٤/٣) ، فتح القدير (٤١٣/٢)

المجموع (٨٣/٧)

(١) في " د " زيادة (ثم)

(٢) في " د " (وكسان)

(٣) النهر : جمع " نهار " قال الجوهري : " النهار " لا يجمع كما لا يجمع

" العذاب " و " السراب " فان جمعته قلت في قلبه " نهر " مسلسل

سحاب وسحب . انظر: الصحاح (٤٣٩/٢)

(٤) أي : القضاء

هــذا (١)

واحتج أبو يوسف - رحمه الله - بأن أشهر الحج من السنة الأولى في حق المخاطب به آخر الوقت فيحرم / عليه التأخير عنه ، كما في آخر (ج) (١٣٤) وقت الصلاة ، وذلك لأن الوقت في حقه أشهر الحج من عمره لا من جميع الدهر ، والأشهر التي من عمره ما [كان متصلاً] (٢) بعمره وهذه الأشهر هي المتصلة بعمره يقينا / والتي لم تجزى بعد غير متصلة د (٩/٤٧) بعمره فلا تصير (٣) وقت حجه الا بالاتصال وذلك مشكوك والانفصال فسي الحال ثابت فلا يرتفع بالشك وعلى اعتبار الانفصال لا يبقى وقت لحجته غير الوقت الحاضر فيكون التأخير عنه تفويتا كتأخير الصلاة عن آخر وقتها فلذلك يتعين العام الأول للأداء وهو معنى قوله (٤) : " يتعين عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول احتياطا احترازاً عن الفوات " يحققه : أن وقت الحج يفوت للحال بغض يوم عرفة ولا يرجى عوده الا بالعيش الى العام المقابل وفيه شك ، لأن العيش الى سنة ليس بأرجح من الموت فلا يثبت العود بالشك ، ولا يرتفع حكم الفوات . (٥)

(١) انظر: " فتح القدير " مع " العناية " (٤١٣/٢ - ٤١٤)

(٢) العبارة في " ب " (كان متصلة) وفي " ج " (كانت المتصلة)

(٣) في " ب " (يصير) ، والصحيح ما في الأصل .

(٤) أي قول الماتن .

(٥) انظر: فتح القدير (٤١٣/٢) ، أصول السرخسي (٢٩ / ١) .

بخلاف الواجب المطلق عن الوقت حيث يجوز تأخيرهُ ، لأن الفوت فيه بالموت والعمر ثابت للحال والموت محتمل فلا يرتفع الثابت بالمحتمل فأما الثابت ههنا فالفوت بضمى الوقت فلا يرتفع بالمحتمل وهو العيش الى السنة القابلة .

وبخلاف تأخير صوم القضاء والكفارة ، لأن الموت في ليله نادر فلم يعد تفويتها .

فأما تأخير النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد كان لعذر وهو اشتغاله بأمر الحروب وغيره .

على أن التأخير إنما حرم للفوت وذلك بالشك في العيش وقد ارتفع ذلك في حقه صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعلم أنه يعيش الى أن يبين (١) أمر الحج الذي هو أحد أركان الدين ويعلم الناس المناسك ولم يكن علم قبل عام الحج ، فلما ارتفع الشك في حقه اتسع الوقت وصار كآول وقت الصلاة / ٩ (٢٩/ب) وهذا الدليل لم يثبت في حق غيره . كذا في الأسرار .

وأعلم : أن ما ذهب اليه محمد من القول بجواز التأخير بشرط سلامة العاقبة على ما ذكر في (٢) الكتاب وعامة الكتب مشكل ، لأن العاقبة مستورة فلا يمكن بناء الأمر عليها ، فإنه اذا سألنا سائل وقال : قد وجب عليّ حج

(١) في " د " (يتبين) .

(٢) في " د " زيادة (هذا) .

وأريد أن أؤخره الى السنة التي تأتي ، والعاقبة مستورة غني (١) هل يحل

لي التأخير مع الجهل بالعاقبة أم لا ؟؟

فان قلنا : نعم فلم يَأثم بالموت الذي ليس اليه ؟

وان قلنا : لا يحل فهو مخالف مذهبهم .

وان قلنا : ان كان في علم الله تعالى انك تموت قبل ادراك السنة الثانية

لا يحل لك التأخير . وان كان في علمه انك تحيي فلك التأخير .

فيقول : وما يدريني (٢) ماذا في علم الله . فما فتواكم في حق

الجاهل ؟؟

فلا بد من الجزم بالتحليل أو التحريم فيلزم منه القول بعدم الاثم وان مات

كما [هو مذهب] (٣) الشافعي (٤) أو الاثم بنفس التأخير وان لم

يمت - كما هو مذهب أبي يوسف - رحمه الله - .

كذا ذكر بعض المحققين في أصول الفقه ، فثبت أن الصحيح / من قول ح (١٣٥)

محمد - رحمه الله - ما ذكر الشيخ أبو الفضل الكرمانى في " اشارات الأسرار " :

(١) في " د " (علي) .

(٢) في " د " زيادة (به)

(٣) العبارة في " ج " (ذهب اليه)

(٤) الأصح في مذهب الشافعي : أنه يموت عاصيا . به قطع جماهير العراقيين

من الشافعية ، ونقل القاضي أبو الطيب وآخرون الاتفاق عليه .

انظره " المجموع " شرح " المذهب " (٨٣ / ٧) روضة الطالبين (٣٣ / ٣)

أن الحج يجب موسعا [يحل فيه] (١) التأخير، إلا إذا غلب على ظنه أنه إذا أخر يفوت .

ثم ذكر (٢) في آخر كلام محمد : " وأما إذا مات قبل أن يحج ، فإن كان الموت فجأة لم يلحقه أثم وإن كان بعد ظهور أمارات / يشهد ب(٧٢/ب) قلبه بأنه لو أخر يفوت لم يحل له التأخير ويصير متضيقا عليه . لقيام الدليل فإن العمل بدليل القلب واجب عند عدم الأدلة " .

قوله : ((وظهر ذلك في حق الأثم لا غير)) - يعني ظهور أثر تعيين الأشهر من العام الأول للأداء في حق الأثم ، أو ظهور أثر الاختلاف المذكور في حق الأثم لا غير . حتى لو أتى بالحج في العام الثاني (٣) أو الثالث كان أداءه بالاتفاق لا قضاء ، لأن تعيين / أشهر الحج هـ (٩/٨١) من العام الأول ثبت ضرورة التحرز عن الفوات وإدراك الأشهر من العام الثاني وقع الأمن عن الفوات فيسقط العام الأول ، وتعين الثاني للأداء وكذا الحكم في كل عام فلا يظهر أثر التعيين في صيرورة الحج قضاءً بالفوات عنه .

وكذا لا يظهر في حق النفل حتى لو نوى حج النفل من عليه حجة الاسلام وقع عن النفل لأن (٤) الغرض عندنا (٥) ، لأن هذا الوقت

(١) سقطت من " ج " .

(٢) أي الكرمانسي .

(٣) في " ب " و " ج " (و)

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) وهو مذ هب مالك وأحمد في رواية والثوري ، وابن المنذر .

في نفسه قابل للنفل كما هو قابل للفرض . ولهذا صح اداء الحج
 (١)
 النفل فيه من ادى حجة الاسلام بالا اتفاق الا انا حكمنا بتعيينه للفرض / (٩/٨٠)
 في حقه ضرورة التحرز عن الفوات ، فلا يظهر هذا التعيين في حـق
 المنع عن صحة النفل كاخسروقت الصلاة لما تعين للفرض ظهر ذلك
 في حرمة التأخير لا في المنع عن صحة صلاة اخرى .

وعند الشافعي - رحمه الله - تلغونية النفل ويقع عن حجة الاسلام (٢)
 لان تحمل المشاق ، وترك حجة الاسلام واختيار النفل عليه مـنع ان

(=) انظر: اصول السرخسي (٤٣ / ١) ، القوانين الفقهية (١٢٨)
 الشرح الكبير (٦٢ / ٢) ، حلية العلماء (٢٠٩ / ٣) المغنـى
 (٢٤٦ / ٣)

(١) سقطت من * ج * .
 (٢) وبهذا قال ابن عمر ، وأمس - رضـى الله عنهم - كما هو مذهب الحنابلة .
 انظر :

حلية العلماء (٢٠٩ / ٣) ، المغنـى (٢٤٦ / ٣)

الثواب في أداء الفرض أكثره وأن العقاب على تركه بعد التمكن من
 أدائه مستحق عليه من السفه • والسفيه عندي (١) مستحق الحجر في
 أمر الدنيا صيانة لماله ، ففي أمر الدين أولى • فتجعل (٢) نية النفل
 منه لغوا تحقيقا لمعنى الحجر ويبقى أصل نية الحج وبه يتأدى فرض الحج
 بالاجماع •

والجواب : أن الحج عبادة وإنما لا تتأدى إلا عن اختيار ، فلو حجر
 عن النفل وجعل حجه واقعا عن الفرض مع أن نية النفل اعراض عن
 الفرض بابلغ من ترك أصل النية لكان مؤديا للفرض من غير اختيار فكان (٣)
 القول به باطلا وقد عرف تمامه في الكشف • (٤)

قوله : ((وجوازه عند (٥) الاطلاق)) - الى آخره جواب عما (٦)
 يقال : لما لم يظهر التعيين (٧) في حق النفل حتى بقى مشروعا كان

(١) أي عند الشافعي •

(٢) في " ج " (فتجعل)

(٣) في " ج " (وكان)

(٤) انظر: كشف الاسرار (٢٥٢/١)

(٥) في " ب " (عن)

(٦) في " ب " و " ج " (لما)

(٧) في " ب " (التعيين)

مشروع الوقت متعددا فينبغي أن يشترط التعيين في النية ولايتأدى الواجب

بمطلق النية كالصلاة / في آخر الوقت ، لأن المتأدى (١) بمطلق النية د (٤٧/ب)

من ضرورات اتحاد المشروع في الوقت ولم يوجد .

فقال : في الجواب : جواز حج الاسلام عند اطلاق النية بدلالة

تعيين من المؤدى لأن التعيين ساقط ، لأن الظاهر من حال المسلم

الذى وجب عليه حجة الاسلام أنه لايتحمل المشاق الكثيرة ولايتكلف للحج

النفل ، فصار الفرض متعينا بدلالة الحال ، فاستغنى عن التعيين

صریحا وانصرف مطلق النية / اليه ، فاذا سمي شيئا آخر صريحا اندفع ج (١٣٦)

به ما تعين بالحال ، لأن الدلالة لا تقاوم الصريح كقصد البلد يتمين

في / عقود المعلوضة بدلالة الحال وهي (٢) تيسر الاصابة وتبطل عند

التصريح بذكر نقد بلد آخر .

بخلاف صوم الشهر فانه متعين لا مزاحم له بوجه فيتأدى بجميع النيات

[والله اعلم] (٣)

(١) في " د " و " هـ " (التأدي) .

(٢) في " ب " و " ج " (هو) .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من " ب " و " ج " .

فصل
في حكم الواجب بالأمر

فصل في حكم الواجب بالامر

وهو نوعان :

- ١- أداء : وهو تسليم عين الواجب بسببه التي مستحقه .
وقضاء : وهو إسقاط الواجب بمثل من عنده هو حقه .

فصل

(في حكم / الواجب بالامر) - ب (١/٧٣)

((وهو)) - : أي الواجب بالامر ((نوعان)) - : أداء ، وقضاء

والأداء (١) : ينقسم الى : -

أداء محمض .

والى : الأداء الذي له شبه القضاء . (٢)

(١) أنظر: تعريف الأداء وأقسامه في : -

(الميزان) (٦٢) ، كشف الاسرار (١٣٣ / ١) ، أصول السرخسي (٤٨ / ١)

المغنى للخبازي (٥٤ ، ٥٢) ، المستصفى (١٥ / ١) ، شرح تنقيح الفصول

(٧٢) ، " ابن الحاجب " مع " العضد " (٢٣٢ / ١) ، نهاية السؤل

(٨٤ / ١) ، البدخشي (٨١ / ١) ، فواتح الرحموت (٨٥ / ١) ، مختصر

الطوفي (٣٢) ، التعريفات (١٣) .

(٢) في " د " بالقضـاء .

والمحض منه ينقسم الى :-

والى : كامل .

قاصر .

والقضاء (١) أيضا ينقسم الى :-

والى : القضاء المحض .

القضاء الذى له سببه الاداء .

والاول ينقسم الى :-

والى : القضاء بمثل معقول

القضاء بمثل غير معقول

(١) انظر : " القضاء " اقسامه وتعريفه في :-

الميزان (٦٣) ، المغنى للخبازي (٥٣ ، ٥٦) ، أصول السرخسي (٤٩ / ١)

تيسير التحرير (١٩٩ / ٢) ، أصول الشاشي (١٤٦) ، بيان المختصر

(٣٤٠ / ١) ، الواضح (٢٨٤ / ١) ، " روضة الناظر " مع " نزهة الخاطر "

(١٩٨ / ١) ، شرح الكوكب المنير (٣٦٣ / ١) ، شرح تنقيح الفصول (٧٣)

غاية الوصول لشيخنا د / جلال عبد الرحمن (٢١٩ / ١) .

والمثل المعقول ينقسم الى :-

المثل الكامل : كقضاء الفائتة بجماعة . (١) والى :

القاصر : كقضاءها بالانفراد .

فصارت (٢) الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام توجد في حقوق الله

تعالى وتوجد (٣) في حقوق العباد فكانت الاقسام اربعة عشر ، بهذا

الاعتبار والى الكل اشارة (٤) في الكتاب على ما ستعرف .

قوله : (- وهو تسليم عين الواجب بسببه الى مستحقه)) - الباء للسببية

وهي (٥) تتعلق بالواجب ، و " الى " تتعلق بالتسليم ، والضمير فسي

" بسببه " للواجب ، وفي " مستحقه " للواجب " او " للتسليم " .

أى : الاداء : تسليم نفس الواجب الثابت في الذمة بالسبب الموجب لـ

كالوقت للصلاة ، والشهر للصوم ونحوهما ، الى من يستحق ذلك الواجب

أو الى من يستحق التسليم اليه .

وهذا التعريف يشمل تسليم المؤقت في وقته كالصلاة والصوم ، وتسليم غير

المؤقت كالزكاة وصدقة الفطر .

(١) في " د " (بالجماعة) .

(٢) في " ج " (صارت) .

(٣) في " ب " (يوجد) .

(٤) في " ج " (اشارة) .

(٥) أى " الباء " .

ولا يقال : كيف يمكن تسليم عين الواجب وهو وصف في الذمة ، لا يقبل
التصرف من العبد .

لأننا نقول : لما شغل الشرع الذمة بالواجب ثم أمر بتفريغها ، أخذ
ما يحصل به فراغ الذمة حكم ذلك الواجب كأنه عينه ، لأنه لا يتصور تسليمه
إلا بهذا الطريق .

وقيل : قوله : " بسببه إلى مستحقه " بيان لما يحصل به تسليم عين
الواجب لا إتمام التعريف ، لأن التسليم لو لم يكن بسببه لم يكن تسليم عين
الواجب ، بل يكون تسليم واجب آخر ، لأن الواجب يختلف باختلاف الأسباب
وكذا (١) لو لم يكن المسلم إليه مستحقا لما سلم إليه لا يكون تسليم الواجب .
قوله : — ((وقضاء : وهو إسقاط الواجب بمثل من عنده و هو حقه)) — (٢)

الباء تتعلق بالإسقاط : أي القضاء : إسقاط ما وجب في الذمة بسببه بمثل
من عنده أي (٣) بتسليم مثل الواجب من عند المكلف وهو حقه : أي ذلك
المثل حق المكلف ، واحتراز بقوله : " من عنده " عن مثل صرف العصر السي
الظهر ، أو ظهر اليوم إلى ظهر الأس ، فان ذلك / لا يكون قضاء . هـ (١٨٢)

(١) في " ب " (ولذا) وهو تحريف .

(٢) (الوار) سقطت من " ج " .

(٣) مطبوعة من " ج " .

وان كانت المعاملة ثابتة بين الفئات وبين ما يصرفه اليه ، لأن ذلك ليس

من عنده ، بل هو حق الغير ولهذا أكد : بقوله : " وهو حقه " لأن

لمتوهم (١) أن يتوهم (٢) : أن اسقاط الدين / بصرف دراهم الوديعة (٣) (٤) (١/٨١)

اليه يكون قضاء حقيقة ، لأنه اسقاط بمثل من عنده فدفعه بقوله : " هو (٥)

حقه " أي المراد من قوله : " من عنده " أن يكون ذلك حقه لا مجرد

الحضرة .

هذا حقيقة كل واحد منهما في اصطلاح / الشرع . ويدل على ما ذكرنا ج (١٣٢)

قوله تعالى : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) (٦) فإنه

(١) في " ب " (للمتوهم) .

(٢) في " ج " (يوهـم) .

(٣) في " د " (الدراهم) .

(٤) الوديعة : لغة فعيلة بمعنى مفعوله مأخوذة من الودع) — بفتح الواو —

بمعنى الترك . وفي صحيح مسلم : " لينتهين عن ودعهم الجمعيات

أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين " .

وشرعا هي : مال موكل على حفظه .

انظر :

المغرب (٣٤٦ / ٢) ، الصحاح (١٢٩٦ / ٣) ، الطلبية (٩٨)

المطلع (٢٧٩) ، " اللباب " شرح " الكتاب " (١٩٦ / ٢) ، الغاية

الفصول (٧١١ / ٢) ، صحيح مسلم حديث رقم (٨٦٥) ، (١ / ٥٩١)

(٥) في " د " زيادة (و) .

(٦) سورة النساء (٥٨) .

نزل في تسليم مفتاح الكعبة حين أخذه النبي صلى الله عليه وسلم من عثمان
 (١) (٢)
 ابن طلحة وسلمه النبي العباس (٣) . فلما
 نزل رده الى عثمان . (٤)

- (١) في " ج " و " د " زيادة (أبى) والصحيح عدمها .
 (٢) هو عثمان بن طلحة بن أبى طلحة : الصحابي ، أسلم رضى الله عنه
 مع خالد بن الوليد وعمرو بن العاص في هدنة الحديبية ، وشهد فتح
 مكة ، فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الكعبة اليه ، والنبي
 ابن عمه شبيه بن عثمان بن أبى طلحة ، وقال : خذوها يا بنى طلحة
 خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا ظالم .
 توفي بمكة سنة ٤٢ هـ . وقيل قتل يوم أجنادين .
 تهذيب الاسماء (١ / ٣٢٠) ، الاصابة (٤ / ٤٥٠)
 (٣) هو الصحابي الجليل عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو الفضل العباس
 ابن عبد المطلب ، أجود قريش كفا ، وأوصلهم رحما ، وقد كان رئيسا
 في قومه زمن الجاهلية ، واليه كانت عمارة المسجد الحرام والسقاية قبل
 الاسلام .
 توفي بالمدينة المنورة سنة ٣٢ هـ .
 الاصابة (٢ / ٢٧١) ، الاستيعاب (٣ / ٩٤) ، تهذيب الاسماء
 (١ / ٢٥٧) ، صفة الصفوة (١ / ٥٠٦) .
 (٤) أخرج ابن جرير ، وابن المنذر ، وابن عساكر عن ابن جريج : أن هـذ
 الآية نزلت في عثمان بن طلحة لما قبض منه صلى الله عليه وسلم مفتاح الكعبة
 فدعاه ودفعه اليه .
-

فعرّفنا أن الأداة " تسلّم عين الواجب .

وقوله عليه الصلاة والسلام : " ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأفضوا " (١)

(-) انظر :

تفسير الطبري (٨٦ / ٥) ، لباب النقول (١٦٨) ، تفسير القرطبي
(٢٥٦ / ٥) ، الكشاف (٢٧٥ / ١) ، الكافي الشاف (٤٥ / ٤) أحكام
القران لابن العربي (٤٤٩ / ١) ، فتح القدير للشوكاني (٤٨٠ / ١)
الدر المنثور (١٢٤ / ٢) .

(١) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون
وأتوها تمثون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتوا " .
ولفظ الجميع فيه " فاتوا " .

وأخرجه أحمد في مسنده ، وابن حبان في صحيحه عن سفيان بن
عيينه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً
بلفظ وما فاتكم فأفضوا " .

ولابى داود من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة رفعه :

" اتوا الصلاة وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم وأفضوا ما سبقكم " .

وقوله عليه الصلاة والسلام للخشعية : رأيت لو كان على أبيك ديسن

فقضيته (١) اكان يقبل منك الحديث (٢)

فعلم أنه مستعمل في تسليم المثل بعد فوات / الأصل ب (٢٢ / ب)

(١) في " ب " و " د " (ففضيته) .

(٢) حديث الخشعية أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم :

البخارى رقم (١٥١٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٢٢٨)

في الحج باب (وجوب الحج وفضله) وباب (الحج عن لا يستطيع
الثبوت على الراحلة) وباب (حج المرأة عن الرجل) وفي (الاستئذان
باب) قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير

بيوتكم حتى تستأمنوا) فتح الباري (٣ / ٣٧٨) ، مسلم رقم (١٢٣٤) ،

(١٢٣٥) باب (الحج عن العاجز لزمانه ونحوهما) (٢ / ٩٧٣) ،

الترمذى رقم (٩٢٨) ، باب (ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت)

وأبو داود رقم (١٨٠٩) ، في (المناسك) باب (الرجل يحج عن

غيره) (٢ / ٤٠٠) ، والنسائي في (الحج) باب (الحج

عن الحي الذي لا يستمسك على الرجل) وباب (تشبيه قضاء الحج بقضاء

الدين) وباب (حج المرأة عن الرجل) (٥ / ١١٧ و ١١٨) وابن ماجه

رقم (٢٩٠٩) ، في (المناسك) باب (الحج عن الحي اذا لم

يستطع) (٢ / ٩٧١) والموطأ (١ / ٣٥٩) .

فأما استعمال القضاء في موضع الأداء مثل قوله تعالى (فإذا قضيتُم

(٣)

مناسككم) (١) : أى أدبتم . وقوله جل ذكره (٢) (فإذا قضيت الصلاة)

أى أدبتم بدليل أن الجمعة لا تقضى .

واستعمال الأداء في موضع القضاء كما يقال : " أدى فلان دينه "

أى قضاءه ، لأن أداء حقيقة الدين متعذر بل الديون تقضى بأمثالها

لا بأعيانها على ما عرف .

وكما يقال : نويت أن أؤدى ظهرا لأمس : أى أقضى ، لأن أداء ظهر

الأمس بعد مضيه محال فمن باب المجاز فإن في القضاء معنى التسليم

وفي الأداء معنى الاسقاط فيجوز استعمال أحدى العبارتين في (٤) الأخرى .

إليه أشير في التوقيم . (٥)

(١) سورة البقرة (٢٠٠)

(٢) سقطت من " ب " و " ج "

(٣) سورة الجمعة (١٠)

(٤) ففي " د " (مكان)

(٥) توقيم الأدلة (١٤١)

واختلف المشايخ في : أن القضاء يجب بنص مقصود أم بالسبب الذي

يوجب الأداء

فقال عامتهم : بأنه يجب بذلك السبب وهو الخطاب ، لأن بقاء

أصل الواجب للقدرة على مثل من عنده قربة وسقوط فضل الوقت لا إلى مثل وضمان

للعجز أمر معقول في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلاة ، فيتعدى إلى

المنذورات المتعينة من الصلاة والصيام والاعتكاف .

وفيهما إذا نذر أن يعتكف شهر رمضان ، فصام ولم يعتكف ، إنما وجب

القضاء بصوم مقصود ، لأنه لما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت عاد شرطه إلى الكمال

الأصلي ، لا لأن القضاء وجب بسبب آخر .

قوله : ((واختلف المشايخ)) - أي مشايخنا و " اللام " بـ بدل

" الإضافة " - ((في أن القضاء يجب بنص مقصود)) - : أي بنص قصد به

إيجاب القضاء - ((أم بالسبب الذي يوجب الأداء)) - وهو الأمر : فإن

وجوب الأداء يضاف إلى الأمر لا إلى السبب إذ لا يثبت بالسبب إلا نفس الوجوب .

وان شئت أبهت السبب كما أبهت الشيخ - رحمه الله - فقلت يجب القضاء

بما / يجب به الأداء ، سواء كان الموجب نصاً أو غيره . د (٩/٤٨)

وقيل معنى قوله : " بنص مقصود " (١) بسبب ابتدائي غير سبب الأداء

(١) في " د " زيادة (أي) .

عرف بالنص انه سبب له .

ويدل على صحة الوجه الأول : ما ذكر في " الميزان " : أن مشايخنا
اختلفوا في الأمر الموقت إذا خرج الوقت قبل تحصيل الفعل حتى وجب القضاء
أنه يجب بالأمر السابق أو بامر مبتدأ (١) ؟؟

قال بعضهم : يجب بالأمر السابق .
وقال بعضهم : يجب بامر مبتدأ (٢)

(١) بين ابن السبكي معنى الخلاف في هذه المسألة فقال في رفع الحاجب
ومعنى الخلاف في هذه المسألة أنه هل يستفاد من الأمر ضمناً الأمر
بالقضاء - أي يستلزم ذلك - كما تستفاد منه جميع الفوائد الضمنية ؟؟
فالجمهور يقولون : لا يستفاد منه ذلك بوجه . وغيرهم يقولون : الخطاب
الأول اقتضى إيجاب الأداء ، واقتضى ضمناً القضاء ، ولا يزعمون أن الأول
دل عليه مطابقة ، خلافاً لما زعمه الأصهباني شارح المحصول " اهـ .
رفع الحاجب (١ / ق ٣٣٧) .

(٢) انظر : " الميزان " للسمرقندي (٢٢٠) .

وهكذا ذكرني عامة نسخ (١) (٢) /أصول الفقه هـ (٨٢ /ب)

والحاصل : ان وجوب القضاء (٣) لا يتوقف على أمر جديد وانما يجب

بالأمر الأول عند القاضي الامام أبي زيد / (٤) وشمس الاثنية (٥) ٩ (٨٢/ب)

وفخر الاسلام (٦) والصنف ومن تابعهم (٧) واليه ذهب بعض أصحاب

(١) في " د " (النسخ) .

(٢) في " د " زيادة (في) .

(٣) في " د " (الاداء) وهو خطأ واضح

(٤) تفويض الأدلة (١٤١)

وقال ابن برهان والأمدى : " ونقل عن أبي زيد الدبوسي أنه قال بوجوب

القضاء بقياس الشرع " فيكون قولاً ثالثاً " .

الأحكام للأمدى (٢٦٢ /٢) ، الوصول الى الأصول (١٥٦ /١)

(٥) انظر: اصول السرخسي (٤٦ /١) .

(٦) انظر: اصول البزدوى مع " الكشف " (١٣٨ /١ ، ١٣٩) .

(٧) منهم : الكمال بن الهمام . وقد اختاره الجصاص من الحنفية وهو قول

جمهورهم .

" التحرير " مع " تيسير التحرير " (١٩٩ /٢) ، كشف الاسرار

(١٣٨ /١) ، فواتح الرحموت (٨٨ /١) .

الشافعي والحنابلة (١) وعامة أصحاب الحديث . (٢)

وعند العراقيين من أصحابنا ، وصدر الاسلام أبي اليسر صاحب الميزان (٣)

(١) كالقاضي أبي يعلى ، والحلواني ، وابن قدامة ، والطوخي وغيرهم .
وقال القاضي في العدة : " وقد أومأ إليه أحمد - رحمه الله - في
رواية اسحاق بن هاني في الرجل ينسى الصلاة في الحضر فيذكرها
في السفر : " يصلها أربعاً " تلك وجبت عليه أربعاً " فأوجب القضاء
بالأمر الأول ، الذي به وجبت عليه في الحضر ، لأنه قال : " تلك
وجبت عليه أربعاً ، معناه حين المخاطبة بها .

العدة (٢٩٣ / ١) ، " الروضة " مع شرحها " نزهة الخاطر "

(٢ / ١٢) ، شرح الكوكب المنير (٥٠ / ٣) ، .

(٢) ونسبه الفزالي في المنحول إلى الفقهاء ، أما الامدي فقد عزاه إلى الحنابلة
وكثير من الفقهاء ، وهو اختيار أبي الحسين البصري ، والقاضي عبد الجبار
من المعتزلة . انظر هذا القول مع أدلته ومناقشتها في : -

المستصفى (١١ / ٢) ، المنحول (١٢١) ، الأحكام للامدي (٢٦٢ / ٢)

المعتمد (١ / ١٤٤) ، القواعد والفوائد (١٨٠) ، جمع الجوامع -

(٢٨٢ / ١) ، فتح الغفار (١ / ٤٢) ، مختصر الطوفي (١٠) التقرير

والتحبير (١٢٥ / ٢) ، البحر المحيط (١ / ٣١٤) ، شرح العضد

(٢ / ٩٢) .

(٣) انظره ميزان الأصول للسمرقندي (٢٢٠) .

لا يجب بالامر الاول بل بامر آخر، أو بدليل
آخر . وهو مذهب عامة أصحاب الشافعي (١)
وعامة المعتزلة .

-
- (١) قال ابن السبكي : " عليه جماعة من المحققين من أصحابنا " أي
الشافعية منهم : امام الحرمين ، والشيرازي ، والغزالي ، وابن
الصباغ ، والرازي ، والامدي ، وأبو بكر الباقلاني ، وابن خويزمنداد
والباجي ، .
ومن الحنابلة : أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وقواء المجد بن تيمية .
انظر هذا القول والقائلين به مع أدلتهم في : -
رفع الحاجب (١ ق / ٣٣٧) ، البرهان (١ / ٦٥) ، التبصرة
(٦٤) ، اللمع (٩) ، المستصفى (١١ / ٢) ، المنحول (١٢٠)
المحصول (١ / ٢ - ٤٢٠) ، الأحكام للامدي (٢ / ٢٦٢)
شرح تنقيح الفصول (١٢٩ ، ١٤٤) ، المعتمد (١ / ١٤٦) مختصر
ابن الحاجب (٢ / ٩٢) ، التمهيد لابي الخطاب (١ / ٢٥٢) الواضح
(١ / ٢٨٤ - ٢٨٧) المسودة (٢٧) ، مختصر البعلبي (١٠٢)
العدة (١ / ٢٩٦) ، ارشاد الفحول (١٠٦) ، غاية الوصول لشيخنا
د / جلال عبد الرحمن (١ / ٢٢٠) .

والخلاف في القضاء بمثل معقول ، فأما القضاء بمثل غير معقول

فلا يمكن ايجابه الا بنص جديد بالاتفاق .

(١)

احتج من قال : بانه يجب بأمر مبتدأ بأن الواجب بالامر

أداء العبادة لا مدخل للرأى في معرفتها ، وانما يعرف بالنسب .

فإذا كان الأمر مقيدا بوقت كان كون المأمر به عبادة مقيدا به أيضا

ضرورة توقعه (٢) / على الأمراد العبادة مفسرة : بأنها فعل يأتي به (ج) (١٣٨)

المؤ على وجه التعظيم لله تعالى بأمره .

وإذا كان كذلك لا يكون الفعل في وقت آخر عبادة بهذا الأمر لعدم

دخوله تحت الأمر كما قال لغيره : " افعل كذا يوم الجمعة " لا يتناول

هذا الأمر ما عدا الجمعة بحكم الصيغة كما لو كان (٣) مقيدا بالمكان ، بأن

قيل : " اضرب من كان في الدار " لا يتناول من لم يكن فيها .

وإذا لم يتناوله الأمر كان الفعل [بعد الوقت وقبله] (٤) سواء فيحتاج (٥)

الى أمر آخر ضرورة .

(١) في " ب " و " ج " زيادة (و) .

(٢) في " د " (توقعه) وهو تحريف .

(٣) في " د " (قال) وهو خطأ .

(٤) العبادة في " ب " و " ج " (قبل الوقت وبعده) .

(٥) وهذا الدليل مبني على قياس ما بعد الوقت على ما قبله في أن الثاني

لم يشمل الأمر فكذا الأول .

ويمكن أن يجاب : بأنه قياس مع الفارق : لأن قبل الوقت لم يجب الفعل

ولا يمتنع أن يكون الفعل مصلحة في وقت دون غيره (١) ولهذا / ب (٩/٢٤)
كانت الصلوات مخصوصة بأوقات والصوم كذلك .

ولا يقال : نحن لاندعى انه يتناوله من حيث الصيغة ، لأنه لو كان
كذلك (٢) لما سمى قضاء ، ولكنا نقول : المأوربه لما فات يضمن بالمثل
من غير توقف على أمر آخر كما في حقوق العباد .

لأننا نقول : من شرط ايجاب الضمان المماثلة ولا مدخل للرأي فسي
مقادير العبارات وهيئاتها فلا يمكن اثبات المماثلة فيها بالرأي وكيف يمكن
ذلك والأداة مشتت (٣) على الفعل واحراز فضيلة الوقت .

ولهذا لم يجز قبل الوقت وقد فاتت [فضيلته] (٤) بحيث لا يمكن
تداركه . قال عليه الصلاة والسلام " من فاته صوم (٥)

(-) أصلاً ، أما بعد الوقت فقد وجب ولم يفعل فلم يسقط عنه إلا بالأداة
أو الاسقاط .

التبصرة (٦٤) ، كشف الاسرار (١ / ١٤٠) .

(١) في " د " (وقت) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) فسي " هـ " (يشتتل) .

(٤) في " ب " و " ج " (فضيلة الوقت) .

(٥) ساقطة من " ج " .

يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهركله * (١)

فكيف يكون الفعل بعد الوقت مثلا للفعل في الوقت ، ولما لم يكن ايجابه

بالأمر الأول توقف على دليل (٢) اخسر ضرورة .

(١) اخرجه الترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني وابن أبي شيبة وغيرهم عن أبي هريرة مرفوعا ، وذكره البخارى عنه تعليقا . وقال :
* ويذكر عن أبي هريرة رفعه * .

ولفظه : * من أطر من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صوم الدهركله وان صامه * .

وفى اسناده أبو المطوس . قال الترمذى : لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وسمعت محمدا - يعنى البخارى - يقول : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ولا أعرف له غير هذا الحديث * . وصححه ابن خزيمة .
الترمذى (٧٢٣) ، فى الصوم ، باب (ما جاء فى الإفطار متعمدا)
وأبو داود رقم (٢٣٩٦) فى (الصوم) باب (التغليب فىمن أطر متعمدا)
(٧٨٩ / ٢) ، وابن ماجه رقم (١٦٢٢) ، فى (الصوم)
باب (كفارة من أطر يوما من رمضان) ، سنن الدارقطني (٢١٢ / ٢)
مصنف ابن أبي شيبة (١٠٥ / ٣) ، البخارى فى (الصوم) باب
(اذا جامع فى رمضان) فتح البارى (٤ / ١٦٠ ، ١٦١) .

(٢) فى " ب " ، " ج " (أمر) وفى هامش " ب " (دليل) .

واحتج من قال : بأنه يجب بالأمر الأول : بالقياس وهو : أن

الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى / (١/٨٢) ١

(فمن كان منكم مريضا أو على سفر / فعدة من أيام آخر) (١) : أى هـ (١/٨٣)

فأمطر فعليه عدة من أيام آخر .

وقال عليه الصلاة والسلام * من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها

إذا ذكرها فان ذلك وقتها * وما ورد فيه معقول المعنى فوجب الحاق

غير المنصوص به .

وبيانه : ان الاداء قد صار مستحقا عليه بالأمر في الوقت ، ومعلوم

بالاستقراء في قواعد الشرع : ان المستحق لا يسقط عن المستحق عليه

الا بالاداء ، أو بالاسقاط ، أو بالعجز ولم يوجد الكل (٢) فبقى كما كان

قبله [أما عدم] (٣) وجود الاداء فظاهر وكذا عدم الاسقاط لانه

لم يوجد صريحا بيقين ولا دلالة ، لانه لم يحدث الا خروج الوقت وهو

بنفسه لا يصلح سقطا ، [لأن ترك الامتثال بقرار بخروج الوقت] (٤)

وذلك لا يجوز أن يكون سقطا بل هو يقرر ما عليه من العهدة وانما

(١) سورة البقرة (١٨٤) .

(٢) في " ج " (شئ منها) .

(٣) مطبوس في " ج " .

(٤) حصل في " ب " و " ج " و " د " تقديم وتأخير في العبارة على

النحو التالي : (لأن بخروج الوقت بقرار ترك الامتثال) .

(٥) مطبوسة في " ١ " .

يصلح الخروج مسقطا باعتبار العجز ولم يوجد العجز الا في حق ادراك
الفضيلة لبقاء القدرة على أصل العبادة لكونه مقصود الوجود منه حقيقة
وحكما فيتقدر السقوط بقدر العجز ، فيسقط عنه استدراك شرف الوقت
الى الاثم ان تعمد التفويت ، والى عدم [الثواب] (١) ان لم يكن
تعمد للعجز ويبقى أصل العبادة الذي هو المقصود / مضمونا عليه (ج) (١٣٩)
لقدرته عليه فيطالب بالخروج عن عهده بصرف المثل اليه كما في حقوق
العباد .

فان قيل : لانسلم ان القدرة على أصل الواجب تبقى بعد فوات
الوقت ، لان الأمر مقيد بالوقت بحيث لو قدم الاداء عليه لا يصح فيكون
الواجب فعلا موصوفا بصفة ومن وجب عليه فعل موصوف بصفة لا يبقى بدون
تلك الصفة كالواجب بالقدرة الميسرة لا يبقى بعد فوات تلك القدرة لفوات
وصفه وهو اليسر .

قلنا : هذا اذا كان الوصف مقصودا ونحن نعلم ان نفس الوقت
ههنا ليس بمقصود / لان معنى العبادة في كون الفعل عملا بخلاف هوى (ب) (٧٤)
النفس ، او في كونه تعظيما لله تعالى وثناء عليه ، وهذا لا يختلف باختلاف
الأوقات كما لا يختلف باختلاف الأماكن ، وكان (٢) هذا كمن أمر بان يتصدق

(١) كذا في كل النسخ ولو قال (الاثم) لكان أنسب .

(٢) في " ب " ، " ج " (فكان) .

درهما (١) من ماله باليد اليمنى فشلت [يده] (٢) اليمنى / يجب د (٤٨/ب)
أن يتصدق باليسرى ، لأن الغرض به يحصل فكذا ههنا .

فأما عدم صحة الأداء قبل الوقت فليس لكونه مقصودا بل لكونه سببا

للموجب . والأداء قبل السبب لا يجوز ولما كان / الوقت تبعاً غير مقصود ٩ (٨٢/ب)

لم يجز أن يسقط بسقوطه ما هو / المقصود الكلي وهو أصل العبادة كمن

أتلف مثلبا (٣) وعجز عن تسليم المثل صورة يسقط عنه ذلك للعجز ولا يسقط

بسقوطه ما هو المقصود / وهو المثل معني فيجب (٤) عليه القيمة كذا هـ (٨٣/ب)

ههنا .

ولما ثبت أن النسي معقول المعنى تعدى الحكم وهو وجوب القضاء به

إلى الفروع : وهي الواجبات بالنذر المؤقت من الصلاة والصيام والاعتكاف

وغيرها .

(٥)
ومما ذكرنا : خرج الجواب عن قولهم مثل العبادة لاتصير عبادة إلا بالنسي

لأننا سلمنا ذلك ولكن الكلام في أن الفعل الذي شرع عبادة في غير هذا

(١) في " ج " (بدرهم) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) المثلى : ما ضبطه كيل ، أو وزن ، أو ضبطه عدد أو ذرع وتفاوتت أحاده .

(٤) فـ (و يجب) مجمع الأنهر (٤٥٦ / ٢) .

(٥) في " ب " و " ج " و " هـ " (بما) .

الوقت حقا للعبد هل يجب اقامته مقام الفعل الواجب في الوقت عند
فواته . فنقول بأنه يجب لأن الشرع قد أقامه (١) في الصوم والصلاة
بمعنى (٢) معقول فيقاس عليهما غيرهما .

ولا يقال : لما وجب القضاء في الصوم والصلاة بالنسبة لولاه لما
عرف وجوب القضاء كيف يستقيم قولكم : القضاء يجب بالأمر الذي يوجب
الأداء ؟

لأننا نقول : قد عرفنا بالنص الموجب للقضاء أن الواجب لم يكن سقط
بمخرج (٣) الوقت ، وأن هذا النص طلب (٤) لتفريع (٥) الذمة عن
ذلك الواجب بالمثل ولهذا سمي قضاء ولو وجب به ابتداء لما صح (٦)
تسميته قضاء حقيقة .

وهذا كمن غصب شيئا وهلك عنده يجب الضمان لورود النصوص الموجبة
له ، ولكنه يضاف الى الغصب السابق الموجب للأداء وهو رد العيـن

(١) في " د " (قامه) .

(٢) في " ج " (لمعنى)

(٣) في " د " (لمخرج)

(٤) في " ب " و " ج " (لطلب) .

(٥) في " ب " و " ج " (لتفريع)

(٦) في " ج " (لم يصح) .

والنصوص لتفريخ الذمة عن ذلك / الواجب فكذا ههنا وضمن السقوط ج (١٤٠)
 معنى الا انتهاء في قوله : " وسقوط فضل الوقت " فوصل بكلمة السى
 " لا الى مثل " حيث لم يجب من جنسه " وضمان " حيث لم يجب
 من خلاف جنسه أيضا .

— ((فيتعدى)) — : أى الحكم وهو وجوب القضاء أو بقاء الواجب
 للقدرة على المثل — ((الى المنذورات المتعينة)) — وهذا الكلام يشير
 الى أن ثمة الاختلاف (١) تظهر فيما ذكر من المنذورات المتعينة .

فعند العامة : يجب قضاؤها بالقياس .

وعند الفريق الأول : لا يجب لعدم ورود النص مقصودا فيه .

ولكن ذكر أبو اليسر في أصوله : أنه اذا نذر صوم هذا الشهر أو نذر

أن يصلى في هذا اليوم أربع ركعات فضى اليوم والشهر ولم يف بالقضاء

واجب بالاجماع بين الفريقين ، ولكن على قول الفريق الأول / بسبب آخر ج (١٧٥)

مقصود غير النذر وهو التثويت ، / وعلى القول الآخر بالنذر (١ / ٨٣)

(١) انظر : مزيدا من المسائل الفقهية الخلافية المتفرعة عن هذا الأصل

في : — التمهيد للاسنوى (٦٨) مختصر من قواعد العلائي

(١ / ٣٢٢) أصول الشاشي (١٤٦) فما بعدها .

وأعلم : ان التفويت انما يوجب القضاء عندهم ، لأنه بمنزلة نسي مقصود فكله اذا فوت فقد التزم المندور ثانيا ، أو التزم قضاء المندور قصدا .
فعلى هذا اذا فات ، لا بالتفويت بأن مرض أو جن في الشهر المندور صومه ، أو أعني عليه في اليوم المندور فيه الصلاة يجب أن لا يقضى عندهم لعدم النسي المقصود صريحا أو دلالة فتظهر (١) ثمة الاختلاف .

/ وما ذكره شمس الأئمة (٢) — رحمه الله — أن وجوب القضاء عندهم بدليل آخر : وهو تفويت الواجب من الوقت على وجه هو معذور فيه ، أو غير معذور ، يشير إلى أن الفوات بمنزلة التفويت عندهم في إيجاب القضاء .
فحينئذ لا تظهر فائدة الاختلاف في الأحكام بين أصحابنا وانما تظهر — (٣)
في التخرج .

(١) في " ب " (فيظهر) .

(٢) انظره

أصول السرخسي (٤٦ / ١) .

(٣) في " ب " و " هـ " (يظهر) .

وقوله : - ((وفيما اذا نذر)) - . . الى آخره : جواب عما يقال : لو كان القضاء واجبا بالسبب الأول لكان ينهني ان لا يجب القضاء فيما اذا نذر أن يعتكف شهر رمضان ، فصامه ^(١) ولم يعتكف لأنه لا أثر للسبب الموجب للاعتكاف وهو النذر في ايجاب الصوم لكونه مضافا الى وقت لا أثر للنذر في ايجاب ^(٢) صومه بوجه ، ولا يمكن ايجاب القضاء بلا صوم ، لأنه لا اعتكاف الا بالصوم ^(٣) ، [ولا ايجابه بالصوم] ^(٤) ، لأنه يزيد على ما التزمه فوجب أن يبطل ^(٥) كما ذهب

(١) في "ج" (فصام) .

(٢) مطموسة من "ج" .

(٣) وهو أيضا مذهب مالك ورواية عن أحمد ، وروى ذلك عن

ابن عمرو وابن عباس وعائشة ، وبه قال : الزهري ، والليث والثوري - رضى الله عن الجميع - ، ومذهب الشافعية ، والمشهور في مذهب الحنابلة أن الاعتكاف يصح بغير صوم ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود ، وسعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وعطاء وطاوس ، وإسحاق .

انظر : فتح القدير مع العناية ٢/ ٣٩٠ ، الشرح

الصغير ١/ ٢٢٥ وما بعدها ، والمهذب ١/ ١٩٠-١٩٢

والمغني ٣/ ١٨٥-١٨٧ .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من "د" .

(٥) واذا بطل لا يلزمه شيء .

انظر : المبسوط ٣/ ١٢١ .

اليه الحسن بن زياد ^(١) ، وأبو يوسف - رحمهما الله - في رواية عنه ^(٢) وحيث لم يبطل ووجب القضاء بصوم مقصود باتفاق بين أصحابنا فمضى ظاهر الرواية ^(٣) دل أنه وجب بسبب آخر غير السبب الأول .

فقال : (انما وجب القضاء بصوم مقصود لأن السبب الأول كان موجبا في نفسه للصوم ، لأنه شرط صحة الاعتكاف وشرط الشيء تابع له . / فالسبب الموجب للاعتكاف يكون مؤثرا في إيجابه جـ (١٤١) لأنه ما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب كوجوبه تبعاً له .

الا أنه امتنع إيجاب الصوم به ههنا لعارض شرف الوقت وحصول المقصود بصوم الشهر اذ الشرط يعتبر وجوده لا وجوده قصداً كالطهارة ، ولهذا صح نذره بهذا الاعتكاف فكان كمن نذر أن يصلي ركعتين وهو متطهر يجوز له ^(٤) أن يصلي المنذور بتلك الطهارة .

فـ (لما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت) : بأن صام ولم يعتكف بقي مطلق الاعتكاف واجبا في ذمته بذلك السبب ، وصار ذلك النذر بمنزلة نذر / مطلق عن الوقت / فيظهر أثره في إيجابه دـ (١/٤٩) الصوم لزوال العارض فكان الصوم المقصود واجبا بذلك السبب ^(٥) .

(١) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي أبو علي الكوفي من أصحاب أبي حنيفة ومن أخذ عنه وسمع منه ، ولي القضاء كان يختلف الى أبي يوسف وزفر ، قال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد ، وقال محمد بن سماعه : سمعت الحسن بن زياد يقول : كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديثاً كلها يحتاج اليها الفقهاء - توفي سنة ٢٠٤ هـ .

تاج التراجم (٢٢) ، ومعجم المؤلفين ٢٢٦/٣ .

(٢) ، (٣) انظر المبسوط ١٢١/٣ .

(٤) ساقطة من " ب " ، " ج " .

(٥) وهو النذر الأول " هـ " .

لا بسبب آخر كمن نذر أن يصلي ركعتين وهو متطهر لا يجب عليه التوضوء لأداء المنذور ، فإذا انتقض وضوءه لزمه التوضوء حينئذ لأداء^(١) المنذور بذلك السبب لا بسبب آخر .

وهو معنى قوله :- « عاد شرطه » - أي شرط الاعتكاف وهو

الصوم ، « إلى الكمال الأصلي » :- / وهو أن يجب مقصوداً بالنذر ب (٧٥ / ب)
~~أن يجب مقصوداً بالنذر الموجب للاعتكاف وفي قوله : " لما انفصل~~
 الاعتكاف عن صوم الوقت " إشارة إلى أنه لو لم ينفصل ، بأن فاته الصوم والاعتكاف جميعاً يخرج عن العهدة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم^(٢) هـ (٨٤ / ب)
 لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكماً نص عليه في الجامع^(٣) وأصول الفقه
 لشخص الأئمة - رحمه الله - .^(٤)

ولا يقال : لما صار النذر السابق كالنذر المطلق لزوال العارض وهو شرف الوقت ينهضي أن لا يتأدى الواجب بصوم القضاء بل يجب له صوم مقصود كما لو كان النذر مطلقاً ابتداءً .

لأننا نقول : امتناع وجوب الصوم في هذا الاعتكاف يجوز أن يكون لشرف الوقت ويجوز أن يكون لاتصاله بصوم الشهر^(٥) فان زال شرف الوقت لم يزل الاتصال بقاء الخلف فيجوز لبقاء إحدى علتين .

(١) في " د " (لأن) .

(٢) في " ج " زيادة (أيضا) .

(٣) انظر الجامع الكبير لمحمد بن الحسن (١٤) .

(٤) أصول السرخسي (٤٧ / ١) .

(٥) أي شهر رمضان " هـ " .

ثم انه لما وجب بصوم مقصود لا يتأدى بواجب آخر حتى لو قضى هذا الاعتكاف في رمضان القابل لا يخرج عن العهدة عندنا ^(١) . خلافا
لزفر - رحمه الله - ^(٢) لأن الصوم وان كان شرطاً لكنه مما يلتزم ^(٣) بالنذر
لكونه عبادة مقصودة في نفسه فاذا ظهر أثر النذر في ايجابه لا يتأدى
بعد بواجب آخر كما اذا نذر بالاعتكاف مطلقاً ، أو مضافاً الى شهر
غير رمضان ، لا يتأدى بصوم رمضان لما قلنا .

بخلاف ما اذا نذر المتطهر بالصلاة فانتقض ^(٤) وضوءه ثم
توضأ لصلاة أخرى حيث يجوز له أداء المنذور بذلك الوضوء ، لأن الوضوء
مما ^(٥) لا يلتزم ^(٦) بالنذر أصلاً بل هو شرط محض فكان التوضوء للمنذور
ولو اوجب آخر سواه في حصول المقصود وهو صحة أداء المنذور ، فيتأدى
بأي طهارة كانت .

-
- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | المبسوط ١٢١/٣ . |
| (٢) | ساقطة من " ج " . |
| (٣) | في " ج " (يلزم) . |
| (٤) | في " د " (فالنقض) . |
| (٥) | في " د " (عما) . |
| (٦) | في " ب " و " ج " (يلزم) . |

ثم : الأداء المحض :

ما يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع .
 مثل : أداء الصلاة بجماعة ، وأما فعل الفرد فأداء فيه
 قصور .

ألا ترى : أن الجهر ساقط عن المنفرد ، وفعل اللاحق بعد
 فراغ الامام أداء يشبه القضاء باعتبار أنه التزم الاداء مع الامام حين تحرم معه
 وقد فات ذلك حقيقة .

ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة في هذه الحالة ، كما لو
 صار قضاء محضاً بالفوات ثم وجه المغير .
 بخلاف المسبوق لأنه مؤد في اتمام صلاته .

***** *

قوله :- ((ثم الأداء المحض)) - أي الأداء الخالص الكامل :

- ((ما يؤديه الانسان بوصفه)) - أي مع وصفه أو ملتبساً بوصفه - ((على الوجه

الذي شرع مثل أداء الصلاة بجماعة)) - / يعني من أولها الى آخرها ، ج (١٤٢)

لأن هذه الصلاة توفر عليها حقها من الواجبات / والسنن فيكون أداء (٨٤ / ١)

كاملاً ، إذ الأداء ينهى عن الاستقصاء وشدة الرعاية وفيها ذلك .

وهذا في الصلاة التي سنت الجماعة فيها ، مثل المكتوبات
 والوتر في رمضان والتراويح . فأما فيما لم تسن الجماعة فيه مثل الوتر
 في غير رمضان والنوافل المطلقة على قول من جعل النفل داخلاً في قسم
 الأداء فالجماعة فيه صفة قصور كالاصبع الزائدة .

- ((وأما ^(١) فعل الفرد)) - : أي أداء المنفرد في الوقت

- ((فأداء فيه قصور)) - لعدم وصفه المرغوب فيه شرعاً وهو الجماعة ، لأن صلاة

(١) في " هـ " (فأما) .

الجماعة تفضل على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة كما نطق به الحديث ^(١) .

- ((ألا ترى أن الجهر)) أى وجوبه دون شرعيته ساقط عن ^(٢)

المنفرد والجهر صفة كمال فى الصلاة التى يجهر ^(٣) بالقراءة فيها بدليل

وجوب سجدة السهو بتركه فكان سقوط وجوبه دليل القصور ^(٤) .

فان قيل : ^(٥) ينبغي أن يكون أداء المنفرد / كاملاً لانا قصاب (٧٦ / ١)

لأنه هو الواجب بالأمر والجماعة لم تجب بالأمر / بل هي ^(٦) سنة ^(٧) فيكون هـ (٨٥ / ١)

(١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ومالك فى الموطأ

وفيه عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - قال : (صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد

بسبع وعشرين درجة) .

وفى بعض الروايات : (بخمس وعشرين) ، وبعضها :

(ببضع وعشرين) .

البخارى رقم (٦٤٥) فى (الأذان) باب " فضل صلاة الجماعة "

فتح (١٣١ / ٢) .

مسلم رقم (٦٥٠) فى (المساجد) باب " فضل صلاة

الجماعة " (٤٥٠ / ١) .

الموطأ فى (صلاة الجماعة) باب " فضل صلاة الجماعة "

(١٢٩ / ١) .

الترمذى (٢١٥) فى (الصلاة) باب " ما جاء فى فضل

الجماعة " (٤٢٠ / ١) .

والنسائى فى (الإمامة) باب " فضل الجماعة " (١٠٣ / ٢) .

(٢) فى " د " و " هـ " (يرى) .

(٣) فى " د " (تجهو) .

(٤) فى " ج " (للقصور) .

(٥) فى " هـ " (قلت) .

(٦) فى " ج " (هو) .

(٧) فى " د " زيادة (مؤكدة) .

الأداء بالجماعة أكمل ، لا أن تركه يوجب النقصان كمن أمر بأداء درهم زيف إذا أداءه يكون أداء كاملاً ، لأنه هو الواجب بالأمر^(١) ولو أدى درهما جيداً يكون أكمل منه ، لا أن يكون الأداء الأول ناقصاً فكذا ههنا .

قلنا :^(٢) الجماعة سنة مؤكدة^(٣) وهي في حكم الواجب فكانت داخلة في الأمر الذي يثبت بمثله الواجبات فكان تركها موجباً للنقصان كترك الفلحة وترك ضم السورة اليها .

(١) في " د " (بالاداء) .

(٢) في " هـ " (قلت) .

(٣) اختلف العلماء في حكم صلاة الجماعة على أربعة أقوال :-

١ - سنة مؤكدة : وهو مذهب الحنفية والمالكية وقال به بعض الشافعية .

٢ - فرض كفايه : وهو الأصح عند الشافعية ، وبه قال طائفة من العلماء .

٣ - فرض عين وليست شرطاً لصحة الصلاة : وهو مذهب الحنابلة ويروى عن ابن مسعود وأبي موسى ، وبه قال : عطاء ، والأوزاعي ، وأبو ثور وقال النووي في مجموعته : " وهو قول اثنين من كبار أصحابنا المتكئين من الفقهاء والحديث أبو بكر بن خزيمة ، وابن المنذر .

٤ - فرض عين وشرط لصحة الصلاة : وهو قول داود الظاهري أنظر : الدر المختار (٥١٥ / ١) ، وتبيين الحقائق (١٣٢ / ١) ، والشرح الصغير (٤٢٤ / ١) ، والمجموع للنووي (٧٥ / ٤ ، ٧٧) ، والمغنى (١٧٦ / ٢) .

قوله :- ((وفعل اللاحق ^(١) بعد فراغ الامام)) وهو الذى أدرك أول الصلاة مع الامام ثم فاته الباقي بأن ثام خلف الامام ثم انتبه بعد فراغه أو احداث خلفه فانصرف للوضوء ففاته الباقي - ((أدأه)) - باعتبار بقاء الوقت - ((يشبه القضاء باعتبار)) - غوات - ((ما التزمه من الأدأه مع الامام)) - بفراغه وقد صح اجتماعهما فى فعل واحد [مع تنافيهما] ^(٢) ،
لاختلاف الجهة .

وانما جعل فعله ^(٣) أدأه يشبه القضاء ولم يعكس ، لأنه باعتبار أصل الفعل مؤدٍ ، وباعتبار الوصف قاضٍ والوصف تبع ، فلا اعتبار

(١) للمقتدى عند الحنفية أحوال ثلاثة : مدرك ، ولاحق ، ومسبوق :

١ - المدرك : من أدرك الصلاة مع الامام كاملة . وهذا صلاته تامة لا شىء فيها .

٢ - اللاحق : وقد عرفه المؤلف - وحكمه أنه كمؤتم حقيقة فيما فاته ، فلا تنقطع تبعيته للامام ، فلا يقرأ فى قضاء ما فاته من الركعات ولا يسجد للسهو ، لأنه لا سجود على المأموم فيما يسهوه خلف امامه ويبدأ بقضاء ما فاته أثناء صلاة الامام ، ثم يتابعه فيما بقى ان ادركه ويسلم معه ، فان لم يدركه مضى فى صلاته .

٣ - المسبوق : من سبقه الامام ببعض الركعات أو كلها كأن اقتدى به بعد ركوع الركعة الأخيرة - وحكمه : أنه كالمنفرد بعد البدء بقضاء ما فاته ، فيكمل صلاته بعد سلام الامام وتلزمه القراءة فلو ترك القراءة فسدت صلاته .

انظر : المبسوط للسرخسى (٢٢٩ / ١) ، والدر المختار (١ / ٥٥٥ - ٥٦٠) ، وتبيين الحقائق (٣ / ١٣٢) فما بعدها .

(٢) فى " ب " و " د " (مع كونهما متنافيين) .

(٣) سقطة من " د " .

معنى الاداء ،

قلنا : اذا احدث الرجل والمرأة خلف الامام فتوضاً [وقد فرغ]^(١)

الامام فحاذته في حال أداء ما فاتهما فسدت صلاة الرجل^(٢) ، لأن

اللاحق في الحكم خلف الامام حتى لم يلزمه القراءة وسجدة السهو

فتتحقق الشركة بينهما تحريمه وأداء فكانت^(٣) محاذاتها اياه في هذه

الحالة كمحاذاتها في / حال الاداء قبل الحدث^(٤) . أ (٨٤ / ب)

بخلاف / ما اذا سبقا ببعض الصلاة فحاذته في قضاء د (٤٩ / ب)

ما سبقا به حيث لا تفسد صلاته لأن المسبوق في حكم المنفرد ، حتى

لزمه سجود السهو والقراءة فلا تتحقق الشركة التي هي شرط المحاذاة

بينهما في الأداء فلا تفسد .^(٥)

ولا اعتبار شبه القضاء قلنا : لا يتغير فرض اللاحق بعد

فراغ الامام بالمنعير مع بقاء الوقت .

(١) ما بين المعقوقتين مطموس من " ج " .

(٢) بسبب المحاذاة ، لأن محاذاة المرأة الرجل في الجماعة -

عند الحنفية - مفسدة لصلاة الرجل ، فتفسد صلاة

الرجل الذي عن يمينها والذي عن يسارها ، والذي كان

خلفها بحذاتها فهؤلاء الثلاثة يعيدون الصلاة .

المبسوط (١٨٣ / ١) ، وكتاب الاصل لمحمد بن الحسن

• (١٨٩ / ١)

(٣) في " د " (وكانت) .

(٤) أنظر : كتاب الأصل (١٩٢ / ١) ، والمبسوط (١٨٦ / ١)

(٥) انظر : كتاب الاصل (١٩١ / ١) ، والمبسوط

• (١٨٦ / ١)

/ حتى لواقته مسافر بمسافر في الوقت فسبقه ج (١٤٣)

الحدث ، أو نام حتى فرغ الامام ثم نوى الإقامة في موضع الإقامة ،
أو دخل مصره للوضوء والوقت باق لا يتغير فرضه الى الرابع عندنا .^(١)

خلافا لزفر - رحمه الله ^(٢) - لأن اللاحق مع كونه

مقتديا قاض شيئا فاته مع الامام ، لأن الشرع جوز أدائه بعد فراغ
الامام اذا فاته الأداء بعذر وجعل أدائه في هذه الحالة كالأداء
مع الامام وهذا هو تفسير القضاء : فان معناه أن يؤدي شيئا بمثل
ما وجب عليه قبل ذلك . فصار اللاحق بمنزلة القاضي الحقيقي بعد
الوقت فلا يؤثر في فعله نية الإقامة .

بخلاف ما اذا وجد المغير منه قبل فراغ الامام حيث يصير
به فرضه أربعاً ، لأن شبه القضاء في فعله انما يثبت باعتبار فراغ
الامام ولم يوجد .

ولأن الامام اذا فرغ صارت صلاته بحيث لا يؤثر فيها المغير

بوجه / فكذا ما بنى عليها وهو أداء اللاحق / لأن ب (٧٦ / ب) هـ (٨٥ / ب)
التبع لا يفارق الأصل في الحكم فأما اذا لم يفرغ فصلاته ^(٣) قابلية

(١) انظر كتاب الاصل لمحمد بن الحسن (٢٩٧ / ١) ،

المبسوط (١٠٩ / ٢) .

(٢) ساقطة في " ج " .

(٣) في " ج " (وصلاته) .

للتغير بالمغير لبقاء الوقت فكذا صلاة ^(١) التبع ، فاذا وجد المغير في هذه الحالة يؤثر لا محالة .

و- (بخلاف المسبوق) حيث ^(٢) يتغير فرضه بالمغير —
^(٣) في قضاء ما سبق به ، وان فرغ الامام عن صلاته - (لأنه) - منفرد () هؤد
 شيئا عليه في الحال وليس في فعله شبه القضاء حيث لم يلتزم ^(٤) الأداء
 مع الامام فيما سبق به فيؤثر المغير في حقه كما لو كان منفردا تحريمه
 وأداءه .

وتسمية الشرع فعله قضاء بقوله - عليه الصلاة والسلام - ^(٥)
 وما فاتكم فاقضوا ليس على سبيل الحقيقة بل بطريق المجاز لما فيه
 من اسقاط الواجب ، أو باعتبار حال الامام ، واليه أشير في قوله :
 " وما فاتكم " ^(٦) .

ونحن إنما نجعله مؤديا باعتبار حال نفسه ويؤديه ما ذكر
 في صحيح البخارى " وما فاتكم فأتوا " .

-
- | | |
|-----|---------------------------------------|
| (١) | سقطت من " د " . |
| (٢) | في " ج " (بحيث) . |
| (٣) | في " د " (مودى) . |
| (٤) | في " ج " (يلزم) . |
| (٥) | في " د " زيادة (وما أدركتم فصلوا) . |
| (٦) | في " د " زيادة (فاقضوا) . |

القضاء نوعان :

قضاء بمثل معقول : كما ذكرنا

وبمثل غير معقول : كالفدية في باب الصوم في حق الشيخ الفاني ، واحججاج الغير .

ولا نعقل المعاشلة بين الصوم والفدية ، ولا بين الحج والنفقة ، لكنه يحتمل أن يكون معلولا بعلة العجز ، والصلاة نظير الصوم بل هي أهم منه ، فأمرناه بالفدية عن الصلاة احتياطاً ورجونا القبول من الله فضلاً . وقال محمد - رحمه الله - في " الزيارات " : يجزئه ان شاء الله تعالى - كما اذا تطوع به الوارث به - في الصوم ، ولا نوجب التصديق بالشاة ، أو بالقيمة باعتبار قيامه مقام التضحية ، بل باعتبار احتمال قيام التضحية في أيامها مقام التصديق أصلاً ، اذ هو المشروع في باب المال ، ولهذا لم يعد الى المثل بعود الوقت .

ولهذا قال أبو يوسف فيمن أدرك الامام في العيد راكعاً لم يكبر ، لأنه غير قادر على مثل من عنده قرينة ، لكننا نقول بأن الركوع يشبه القيام فباعتبار هذه الشبهة لا يتحقق الفوات فيوتى بها في الركوع احتياطاً .

قوله :- ((والقضاء نوعان)) أي القضاء الخالص نوعان ، أما

القضاء الذي خالطه معنى الأداء فقسم آخر .

والقضاء بالنظر الى كون المثل معقولا وغير معقول نوعان : (أ/ ٨٥)

فدخل فيه جميع أقسامه ، لأن القضاء الذي فيه معنى الأداء لا يخلو من أن يكون : قضاء بمثل معقول أو غير معقول .

ثم قسمه بالنظر الى خلوصه وعدم خلوصه لا يضر بالتقسيم الأول كما أن اللفظ يقسم ^(١) على : اسم ، وفعل ، وحرف ، وبالنظر

الى معنى ، ثم يقسم ^(١) الى : مفرد ، ومركب بالنظر الى معنى آخر .
ولا يضر ذلك بالتقسيم الأول فكذلك هذا .

- ((بمثل معقول)) - أي مدرك بالعقل مماثلته للغات ، - ((كما

ذكرنا)):- من قضاء الصلاة بالصلاة ، والصوم بالصوم ويدخل فيه
المثل الكامل كقضاء الفائتة بالجماعة ، والمثل الناقص كأدائها ^(٣) بالانفراد .

١٠- ((وبمثل غير معقول)) :- أى غير مدرك بالعقل مماثلته للفائض

لا أن العقل ينفيه ويحكم بعدم مماثلته له ، لأن العقل من حجج^(٤) الشرع

وأنها لا تتناقض ،/((كالغدية في باب الصوم))- فانها شرعت خلفا ج (١٤٤)

عن الصوم عند العجز المستدام عن الصوم كمعجز الشيخ الفاني ومن بحاله .

والفدية : والفداء : البذل الذى يتخلص به عن مكروه توجه

٥. الب

-(واجب الغیر^(۶) بماله) فانہ جائز ولكنه فی الحج الفرض

مشروط بالعجز الدائم حتى جاز عن العمل _____ ت ، وعن

(۱) فی "ج" (منقسم) .

(۲) فی "ج" (مثل) .

(۳) فی "د" (کفائتها) وهو الانسب .

(۴) فی "د" (حج) •

(٥) انظر الصحاح (٢٤٥٣/٢) ، المغرب (١٢٧/٢) ،

• الصباح (٥٥٢/٢)

(٦) قال بعض أئمة النحاة : منع قوم ادخال "أل" على "غير" و

"كل" و "بعض" ، لأن هذه لا تتعرف بالاضافة فلا تتعرف

بالألف واللام .

وقال ابن عابدين : " انها تدخل عليها ، لأن الألف واللام

هنا ليست للتعريف ، ولكنها المعاقبة للاضافة "

رد المختار (٢/٣٢٣) .

المريض^(١) الذى لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات . فان
صح فعليه حجة الاسلام^(٢) ، والمودى تطوع لانا عرفنا جوازه بحديث
الحنفية وقد ورد فى عجز الشيخوخة ، وانها دائمة لازمة

(١) ويسميه الفقهاء (المعصوب) . ومذهب الجمهور (غير المالكية)
صحة النيابة عنه فى حج الفرض ، بل قالوا : متى وجد من
ينوب عنه ، وما لا يستنبيه به لزمه ذلك : وهو قول على ابن ابي
طالب ، والحسن البصرى ، والثوري ، وأبي حنيفة ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وأدود ،
وغيرهم .

قال المالكية - على الصحيح - : لا تجوز النيابة عن الأحياء فى
الحج .
انظر أقوال العلماء فيما يقبل النيابة من العبادات وما لا يقبلها
فى :

المبسوط (١٥٢ / ٤) ، وبدائع الصنائع (٢١٢ /) ، فمما
بعدها ، وتبيين الحقائق (٨٣ / ٢ - ٨٥) ، والدر المختار
(٣٢٦ / ٢) ، والشرح الكبير للسوقي (١٠ / ٢) ، والفروق
للقرافي (٢٠٥ / ٢) ، والشرح الصغير (١٤ - ١٥) ،
والقوانين الفقهية (١٢٨) ، والمجموع (٨٩٧ / ٤ - ٨٩٨) ، ومغنى
المحتاج (٤٦٨ / ١) ، والمغنى (٢٢٧ - ٢٣٠) ، والقواعد
لابن رجب (٣١٨) .

(٢) ووافق الحنفية فى هذا الشافعية وابن المنذر ، ونقله
القاضي عياض عن جمهور العلماء . وقال أحمد وإسحاق لم
يجب عليه حج آخر .
كتاب الأصل (٥٠٥ / ٢) ، والمجموع (٧٥ / ٧) ، والمغنى
(٢٢٨ / ٣) .

ولأنه فرض العمر فيعتبر فيه عجز يستغرق ^(١) بقية العمر ليقع به اليأس
عن الأداء بالبدل .

وفى التطوع ليس بمشروط / بالعجز ، حتى أن صحيح البدن هـ (١/٨٦)
إذا أحج بماله رجلا على سبيل التطوع عنه ^(٢) يجوز ^(٣) ، لأن منهي
التطوع على التوسع .

(ثبتا بالنص) : وهو فى الفدية قوله تعالى (وعلى الذين
يطبقونه) ^(٤) : أى لا يطبقونه (فدية طعام مسكين) ^(٥) ، وذلك
لأن / الصوم فرض على الجميع بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا بـ (١/٢٧)
كتب عليكم الصيام) ^(٦) . فلو أجريت هذه الآية على ظاهرها لكانت
الفدية واجبة على المطبق والصوم واجبا على العاجز وهو قلب المعقول ،
أو كان الصوم حتما على العاجز عن الفدية وغير حتم على القادر عليها ،
وهو لا يليق بالحكمة .

فعرفنا أن كلمة " لا " مضمرة كما فى قوله تعالى : (يبين الله
لكم أن تضلوا) ^(٧) ، (وألقى فى الأرض رواسى أن تمتد بهم) ^(٨) :
أى لئلا ^(٩) تمتد بهم ومثله كثير .

- (١) فى " د " (مستغرق) .
- (٢) فى " ج " زيادة (لأنه) .
- (٣) خلافا للشافعي ، وعن أحمد روايتان .
- انظر كتاب الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني (٥٠٥ / ٢) ،
والمجموع (٨٦ / ٧) ، والمغني (٢٣٠ / ٣) .
- (٤) و(٥) سورة البقرة (١٨٤) .
- (٦) سورة البقرة (١٨٣) .
- (٧) سورة النساء (١٧٦) .
- (٨) سورة النحل (١٥) .
- (٩) فى " ج " (لا) .

[وهذا على]^(١) قول من لم يجعل الآية منسوخة .

فأما على / قول من جعلها منسوخة^(٢) فلا تمسك فيها أ (٨٥ / ب)

لوجوب الفدية ، وانما يثبت وجوبها في حق الشيخ الفاني باجماع الصحابة عندهم .

وفي الاحجاج : حديث الخشعية وهي : أسماء بنت عميس^(٣)

كانت من المهاجرات ويقال لها : ذات الهجوتين / لهجرتها الى د (٥٠ / أ)
الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب^(٤) رضى الله عنه ، وهجرتها
الى المدينة وهي التي نزل فيها (ان المسلمين والمسلمات)^(٥) .

أنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقالت^(٦) : " ان أبى
أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة أفيجزئني أن أحج
عنه ؟؟ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - (أرأيت لو كان على
أبيك دين فقضيته^(٧) أكان يقبل منك) ؟ قالت : نعم ، قال :
(فدين الله أحق) .

(١) العبارة في " ج " (وعلى هذا) .

(٢) انظر : تفسير القرطبي (٢٨٧ / ٢) ، اعراب القرآن للنحاس
(٢٨٥ / ١) ، وأحكام القرآن لابن العربي (٧٩ / ١) ،
وأحكام القرآن للجصاص (٢١٩ / ١) ، والكشاف (١١٢ / ١)
وفتح القدير (١٨٠ / ١) .

(٣) انظر : تهذيب الاسماء (٣٣٠ / ٢) .

(٤) هو : جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي
ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأخو علي
ابن أبي طالب لأبويه ، وهو جعفر الطيار وكان أشبه الناس
برسول الله - صلى الله عليه وسلم - خلقا وخلقا ، اسلم بعد
اسلام اخيه على بقليل قتل شهيدا في غزوة مؤتة عن احدى
وأربعين سنة على الأشهر - رضى الله عنه .

اسد الغابة (٣٤ / ١) .

(٥) سورة الاحزاب (٣٥) .

(٦) في " ب " (فقالت) .

(٧) في " ب " و " د " (فقضيته) .

روى " أن أحج " بفتح الهمزة وضم الحاء : أى أحرم عنه
بنفسى ، وأؤدى الأفعال عنه . وهذا هو المشهور من الرواية .

(١) وعلى هذا الوجه لادلالة فى الحديث على أن الانفاق قائم
مقام الأفعال فلا يستقيم التمسك به فى هذه المسألة ، إلا أن يشهدت
أن أباهما كان أمرها بذلك وانفق عليها .

وفى بعض الروايات : / " أن أحج " - بضم الهمزة وكسر ج (١٤٥)
الحاء - : أى أمر أحدا أن يحج (٢) عنه .

وعلى هذا الوجه صح التمسك به ويجوز أن يكون معنى قولها :
" أن أحج " - بفتح الهمزة - أن أمر أحدا بأن يحج عنه .

لأن فعل الأمر يجوز أن ينسب إلى الأمر مجازا كما يقال :
بنى الأمير الدار ، وضرب الدينار والدرهم . أى أمر بالبناء والضرب .
فعلى هذا التأويل يصح التمسك بالرواية الأولى أيضا .

ومعنى قوله : " فدين الله أحق " أنه أحق بالقبول ، لأنه
أكرم الأكرمين فأدلى (٣) بكرمه ، وأجدر برأفته أن يقبل منه حالة
العجز ، فعل الغير ، أو الانفاق (٤) الذى لا يقدر إلا عليه .

وقيل معناه : دين الله أولى بالقضاء ، لأن حقه أقوى من
حقوق العباد .

ويؤيده : ما ذكر فى " المصابيح " (٥) : فى حديث آخر

(١) (الواو) سقطت من " ج " .

(٢) فى " د " (حج) .

(٣) فى " ب " و " ج " (وأولى) .

(٤) فى " ج " (لانفاق) .

(٥) انظر : مشكاة المصابيح (٢٢١) .

فاقضى / الله فهو أحق بالقضاء . هـ (٨٦ / ب)

قوله :- ((ولا نعقل المماثلة بين الصوم والفدية)) - إذ ليس

بينهما مشابهة صورة ولا معنى .

أما صورة : فظاهر .

وأما معنى : فلأن معنى الصوم اتعاب النفس بالكف عن اقتضاء

الشهوتين .

ومعنى الفدية : تنقيص المال ودفع حاجة الغير فلم تكن

الفدية مثلاً له قياساً .

وكذا لا مماثلة ، بين أفعال الحج : التى هي امراض

وبين الانفاق الذى هو صرف مال من الى الغير .

فعرفنا أن المماثلة ثابتة بالنص غير معقول المعنى .

وأعلم : أن المتأخرين من اصحابنا اختلفوا فى هذه المسألة .

فقال طهتهم : / للأمر ثواب النفقة ، ويسقط الواجب ب (٧٧ / ب)

عن الأمر ، فأما الحج فيقع عن / الأمر : وهو رواية عن (٨٦ / أ)
محمد ^(١) - رحمه الله - .

لأن الحج عبادة بدنية ولا تجرى النية فى البدنيات

ولكن له ثواب الانفاق ، لأنه فعله فيثاب عليه .

وانما يسقط الحج عن الأمر باقامة الانفاق الذى هو سبب مقام

المسبب وهو الحج .

أو باقامة الانفاق المجرد مقام الانفاق والحج عند العجز

عن أداء الحج .

والدليل عليه : أنه يشترط أهلية النائب لصحة الأفعال حتى

لو أمر ذمياً لا يجوز ، ولو كان الفعل ينتقل الى الأمر بشرط ^(٢) أهليته ،

(١) انظر " الهداية " مع " فتح القدير " (٣ / ١٤٥) .

(٢) فى " د " (ليشترط) .

لا أهلية النائب كما فى الزكاة .

وانما لا يسقط الفرض عن الأمور بهذه الأفعال ، لأن الفرض لا يتأدى الا بنية الفرض ، أو بمطلق النية ولم توجد وانما وجدت النية عن الأمر .

وقال بعضهم : الحج يقع ^(١) عن الأمر ^(٢) : وهو اختيار شمس الأئمة فى المبسوط ^(٣) ، وهو ظاهر المذهب . ^(٤)

لأن ظواهر الأخبار فى هذا الباب يدل عليه . فانه - صلى الله عليه وسلم - قال لسائلة ^(٥) : حجى ^(٦) من أبىك واعتبرى .

وقال رجل ^(٧) : يا رسول الله : ان أبى مات ولم يحج أفجزئنى أن أحج عنه ، فقال : " نعم " .

وحديث الخثعمية فى هذا الباب مشهور فدل أن أصل الحج يقع عن المحجج عنه ، ولهذا يشترط نية الحج عنه ، ولو نوى الحج لنفسه يصير ضامنا .

(١) سقطت من " ج " .

(٢) وعزا ابن حجر هذا القول لجمهور العلماء .

فتح البارى (٧٠ / ٤) .

(٣) المبسوط (١٥٣ / ٤) .

(٤) " الهداية " مع " فتح القدير " (١٤٤ / ٣) .

(٥) فى " د " (للسائلة) .

(٦) فى " ج " (حج) .

(٧) قال ابن حجر فى الفتح : " وافقت الروايات كلها عن ابن

شهاب أن السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبىها .

وخالفه يحيى بن أبى اسحاق عن سليمان فاتفق الرواة عنه على

أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه فى اسناده ومثله " أهـ .

فتح البارى (٦٨ / ٤) .

يوضحه : أن الواجب عليه الفعل لا الانفاق بدليل أنه لو حج
من غير أن ينفق من ماله يسقط عنه الفرض ، ولو أنفق في الطريق ولم يحج
لا يسقط ، فثبت أن النيابة في الفعل .
فتبين بهذا أن قوله : " (١) ولا مماثلة بين الحج والشفقة " إنما
يصح على المذهب الأول دون الثاني ، لأن الفعل فيه أقيم مقام الفعل
لا الشفقة .

ثم على هذا المذهب بيان أن المماثلة بين الفعل والفعل غير
مفعولة ، [مع كونها مفعولة] (٢) ظاهراً أن يقال : إنما جعل فعل
نفسه مثلاً لفعل نفسه / في قضاء الصلاة والصوم لحصول المشقة جـ (١٤٦)
واتعاب النفس في الفعل الثاني كحصولها في الفعل الأول .
فأما فعل الغير فلا يحصل به المشقة له فكيف / يكون مثلاً هـ (٨٧ / ١)
لفعل نفسه .

(١) " الواو " سقطت من " د " .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطة من " جـ " .

الا ترى (١) : أنه لا مدخل للقياس فيه حتى لم نجوز أن يقضى
 الابن صلاة أبيه ولا صيامه بأمره وبغير أمره ولو كانت الثلثة معقولة بهنهما
 لجاز اثباته (٢) بالقياس كما في المنذورات المتعمنة (٣) .

قوله : - ((لكنه)) - ... الى آخره . جواب عما يقال : لو
 كان وجوب الفدية في الصوم عند اليأس غير معقول المعنى ، فكيف أوجبتم
 الفدية في الصلاة بلا نص يوجبها قياسا على الصوم من غير معنى يعقل ؟؟

فأشار الى الجواب بقوله : / " ولكنه " : أى : لا تعقل (٨٦/ب)

المماثلة بين الصوم والفدية ظاهرا فلا يمكن إلحاق غير الصوم به في هذا الحكم
 " ولكنه " : أى لكن الفدية على تأويل الفداء ، أولكن إيجاب الفدية ،

أولكن النص الموجب للفدية - ((يحتمل أن يكون معلولا)) - : بمعنى / د (٥٠/ب)
 معقول في نفس الأمر ، وإن كنا لا نفقه
 عليه لقصور عقولنا عن دركه .

- ((والصلاة نظير الصوم)) - من حيث أن كل واحد منهما عبادة

بدنية محضة لا تعلق لوجوبها (٤) / ، ولا لأدائها (٥) بالمال . ب (٧٨/أ)

- ((بل أهم)) - من الصوم ، لأنها عبادة لذاتها لكونها

تعظيم الله تعالى بنفسها ، والصوم عبادة بواسطة قهر النفس على ما يعرف

(١) في " د " (يرى) .

(٢) أى اثبات القضاء .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) في " ج " (لوجوبها) .

(٥) في " ج " (لأدائها) .

بعد . فاذا وجب تدارك الصوم بالغدية عند العجز ، فالصلاة بهذا التدارك أولى .

قال الشيخ الامام فخر الاسلام في شرح التقويم : " واذا أقام الشرع الغدية مقام الصوم ثبتت المسألة شرعا بين الغدية والصوم ، والمخالفة بين الصوم والصلاة قاطبة فيجوز أن يكون الغدية مثالا للصلاة ، لأن شل الشيء مثل لثله كما هو مثله " .

ويحتمل ان لا يكون معلولا ، بل يكون أمرا تعبديا محضا ، فلا يجب العمل بذلك الاحتمال لمعارضة الاحتمال (١) الثاني اياه . لكن أمرناه بالغدية بناء على الوجه الأول على سبيل الاحتياط لا بطريق الحتم . فإن كان هذا الحكم في الصلاة مشروعا فقد صار مودى (٢) ، والا فليس به بأس ، لأنه حينئذ يكون برا مبتدئا يصلح ماحيا (٣) للسيئات .

- (ورجونا (٤) القبول) - : أى الجواز في الصلاة - (من

الله تعالى فضلا) - فان القبول في جميع الصور مرجو غير مقطوع به .

وقد أريد من " القبول " : الجواز في قوله عليه الصلاة والسلام -

" لا يقبل الله تعالى (٥) صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه " (٦) : أى لا تجوز صلاته .

(١) في " ب " (احتمال) .

(٢) في " هـ " (مؤديا) .

(٣) مطبوسة من " جـ " .

(٤) في " د " (جوزنا) .

(٥) سقطت من " ب " .

(٦) رواه بلفظ موافق للفظ المؤلف ، الطبراني في مسند رافعة .

- ((قال محمد - رحمه الله - في الزيادات)) - في هذا

الحكم - ((يجزئه ان شاء الله تعالى كما)) - قال كذلك في فداء الصوم

فيما - ((اذا تطوع به الوارث)) - . بان (١) مات من عليه الصوم من

غير قضاء ولا ايضاء بالفدية فثبت أن ايجاب الفدية في الصلاة بهـذا

الطريق لا بالقياس ، ان لو كان ثابتا بالقياس لما احتاج الى الحساق

الاستثناء به كما في سائر الأحكام الثابتة / بالقياس . هـ (٨٢ / ب)

ولا (٢) يقال : لما كانت الصلاة / مثل الصوم أو أهم منه جـ (١٤٢)

يلزم أن يثبت الحكم فيه بالدلالة وان كان غير معقول المعنى كما يثبت الحكم

في الأكل والشرب بدلالة النص الوارد في الجماع وان كان غير معقول المعنى

حتى لم يكن للقياس فيه مدخل .

/ لأننا نقول : لا بد في الدلالة من كون المعنى المؤثر في الحكم أ (٨٢ / أ)

معلوما سواء كان تأثيره في الحكم معقولا كالأبدا في التأنيف ، أو غير معقول

كالجنابة على الصوم في ايجاب الكفارة المكيفة المقدرة .

وههنا المعنى الذي هو المؤثر في ايجاب الفدية غير معلوم فسللا

يمكن اثباته بالدلالة كما لا يمكن بالقياس .

== أنظر : المعجم الصغير للطبراني (٣٩ / ١) ، التلخيص الحبير (١ /

٢١٧) .

(١) في " ج " (فان) .

(٢) (ولا) سقطت من " ج " .

ثم اذا مات وعليه صلوات يطعم منه لكل صلاة نصف صاع من حنطة
أو صاع من غيرها (١)

وكان محمد بن مقاتل (٢) يقول أولا : يطعم منه (٣) لكل (٤)
يوم نصف صاع على قياس الصوم ، ثم رجع فقال : كل صلاة فرض على حدة
بمنزلة صوم يوم — وهو الصحيح كذا في المبسوط (٥) وغيره .

وهذا اذا أوصى بالغذية عن الصلوات ، فان لم يوص بها وتبرع
بها الوارث قيل : لا تسقط الصلوات عن الميت ، لأن الاختيار معدوم
أصلا ولأنه أدنى رتبة من الایما* فيحكم فيه بعدم الجواز اظهارا لانحطاط
رتبته كما حظ درجة التبرع عن الایما* في الصوم .

وقيل تسقط ان شاء الله كما في الایما* ، لأن دليل الجواز هنا
الرجاء الى سعة رحمة الله وكمال كرمه وفضله وذلك يشمل الایما* والتبرع
جميعا .

(١) في " ج " (شعير) .

(٢) هو محمد بن مقاتل الرازي ، قاضي الري ، عن اصحاب محمد بن الحسن
ومن طبقة سليمان بن شعيب وعلى بن معبد روى عن أبي مطيع . توفى
سنة ٢٤٨ .

انظر : الجواهر الضیئة (٣٧٢/٤) الفوائد المہیة (٢٠١) أخبار أبي
حنيفة وأصحابه (١٥٧) تهذيب التهذيب (٤٦٩/٩) تقريب التهذيب
(٢١٠/٢) .

(٣) (عنه) ساقطة من " د " .

(٤) في " ج " زيادة (صلاة) .

(٥) انظر المبسوط (٩٠/٣) .

يوضحه : ما ذكر في النوازل : سئل أبو القاسم (١) عن امرأة ماتت وقد فاتتها صلوات عشرة أشهر ولم تترك مالا . قال : لو استقرض ورثتها قفيز حنطة ودفعوها سكيناً ، ثم يهبها المسكين لبعض ورثتها ، ثم يتصدق بها على المسكين فلم يزل يفعل كذلك حتى يتم لكل صلاة نصف صاع أجرى ذلك عنها .

فتبين بهذا أن التبرع في هذا كالأبصاء (٢) .

قوله : - ((ولا نوجب التصديق)) - جواب عن سؤال آخر يرد عليه وهو : أن التضحية عرفت قرينة بالنص ولا مثل لهذا عقلا ولا نصا بعد فواتها عن وقتها فكان ينبغي أن تسقط بالفوات كصلاة (٣) العيد ورعى الجمار . وقد أقيم (٤) التصديق بالعين فيما إذا كانت الشاة التي عينت للتضحية بالنذر أو بالشراء الصادر من الفقير بمنية الأضحية باقية بعد أيام النحر ، أو بالقيمة فيما إذا (٥) استهلك / الشاة المعينة للتضحية بالنذر أو ب (٧٨ / ب) غيره ، أو كان من وجبت (٦) عليه غنما (٧) ولم يضح حتى مضت أيام النحر

(١) هو : أبو القاسم بن يوسف السمرقندي الحنفى ، يلقب : بناصر الدين من آثاره : الطتقط في الفتاوى ، أتمه وأمله سنة ٥٤٩ هـ ، القانون المنشور وكلها في الفروع في الفقه الحنفى .

تاج التراجم (٨٩) معجم المؤلفين (١٢٦ / ٨) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " و " د " .

(٣) في " ب " (الصلاة) .

(٤) في " ج " (أقيم) .

(٥) (إذا) سقطت من " ج " و " د " .

(٦) في " د " (وجب) .

(٧) في " د " (عينا) وهو تصحيف .

فانه يلزمه التصدق بالقيمة ، كذا في الايضاح ، والبسوط مقام التضحية وذلك غير جائز بدون نص .

فقال : - ((نحن لا نوجب التصدق بالشاة ، أو بالقيمة باعتبار قيام التصدق مقام التضحية ، بل لاحتمال كون التصدق أصلاً في التضحية ، لأنه هو المشروع في باب المال)) - (١) كما في سائر العبادات المالية ، ولهذا شرط / لوجوبها الغنى كما في الزكاة وصدقة الفطر . هـ (٥٨ / ١)

وذلك لأن معنى العبادة : وهو مخالفة هوى النفس بازالة المحبوب من يده . يحصل به ، إلا أن الشارع نقل القرية (٢) من تطيبك العين أو القيمة الى الأراقة في أيام النحر لتطيب الطعام فان الناس أضياف الله تعالى يوم العيد . ولهذا كره الأكل قبل الصلاة ليكون أول ما تناولوا (٣) من طعام الضيافة . ومن عادة الكرم أن يضيف بالطيب (٤) ماعنده ومال الصدقة يصير من الأوساخ لازالته (٥) الآثام بمنزلة الماء (٦) المستعمل واليه أشار الله تعالى في قوله : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) (٧) ولهذا حرم على النبي - عليه الصلاة والسلام - وعلى من التحق به نسبا

(١) نقل المؤلف كلام الماتن بتصريف يسير .

(٢) في " ب " (الفدية) وهو تحريف .

(٣) في " ج " (ينالوا) .

(٤) في " د " (بالطيب) .

(٥) في " ج " (لازالة) وفي " د " (بازالته) .

(٦) مطموسة من " أ " .

(٧) سورة التوبة (١٠٣) .

لكرامتهم . وعلى الغنى لعدم حاجته ، فلا يليق بالكريم المطلق الغنى
على الحقيقة أن يضيف عادة (١) بالطعام الخبيث / فنقل القرية من أ (٨٢/ب)
عين الشاة الى الراقعة لينتقل الخبيث الى الدماء فتبقى اللحوم طيبة فيتحقق
معنى الضيافة في هذه الأيام باستواء الغنى والفقير فيه .

الا أن ما ذكرنا محتمل ثابت بالرأى . ويحتمل أن يكون معنى
التضحية أصلاً دون التصديق فلم يعتبر هذا / الموهوم - وهو التصديق - ج (١٤٨)
في معارضة النصوص (٢) السيقن به وهو التضحية .

فإذا فات السيقن به (٣) وهو التضحية بفوات وقته وجب العمل
بالموهوم وهو التصديق أخطأ لا احتمال أصالته ، مع احتمال أن لا يكون
معتبراً لا باعتبار خلافته كما قلنا بهوجب الفدية في الصلاة أخطأ .

- ((ولهذا)) - أى ولأن إيجاب التصديق لا احتمال (٤) الأضالة

لا بطريق الخلافة / (٥) لم يعد الحكم وهو الوجوب من التصديق السى د (٥١/أ)
المثل يعود الوقت حتى إذا جاء أيام النحر من العام القابل قبل أن يتصدق
بشيء لم يجزله قضاء ما فات من الأضحية في العام الماضي مع قدرته على
المثل الكامل من عنده قرينة لشرعية التضحية بطريق النقل (٦) في هذه

(١) في " ج " (عادة) وهو تحريف .

(٢) في " ج " (النصوص) .

(٣) (به) سقطت من " ج " .

(٤) في " د " (لاحتماله) .

(٥) في " ج " زيادة (و) .

(٦) في " ب " (النقل) وهو تصحيف .

الأيام ، ولو كان الوجوب بطريق الخلافة عن التضحية لانتقل الحكم الى
الاراقة التى هى مثل الاراقة الفائتة من كل وجه عند حصول القدرة (١)
عليها .

كن وجب عليه الفدية اذا قدر على الصوم تسقط عنه الفدية (٢)
وينتقل الحكم الى الصوم الذى هو مثل للفائت من كل وجه .

وكن وجب عليه قيمة المعضوب (٣) المثل ~~بالمضروب~~
بانقطاع المثل عن الأسواق ، ثم قدر / على المثل قبل حكم القاضى بالقيمة ب (٢٩ / ١)
ينتقل الحكم عن القيمة الى المثل .

ولما لم ينتقل عرفنا أن المعتبر فيه جهة الأصالة دون الخلافة .

قوله : - ((وقال أبو يوسف رحمه الله)) - الى آخره :

اذا أدرك الامام فى الركوع من صلاة العيد بأى بتكبيرات العيد
قائما ، ان كان يعلم أنه يدرك الامام فى الركوع ، لتكون التكبيرات فى
القيام من كل وجه ، وان كان هذا / اشتغالا بقضاء ما سبق قبل فراغ هـ (٨٨ / ب)
الامام كيلا يفوت أصلا . فان خاف أن يرفع الامام رأسه لو اشتغل
بالتكبيرات فانه يكبر للافتتاح - وهو فرض - ثم يكبر للركوع - وهو واجب

(١) فى " ب " (المقدرة) .

(٢) (الواو) ساقطة من " ج " .

(٣) فى " ب " (المعضوب) وهو تصحيف .

ثم يكبر في الركوع تكبيرات العيد من غير أن يرفع يديه ، لأن الرفع ، ووضع
الأكف (١) على الركبة سنتان ، فلا يجوز الاشتغال بسنة فيها ترك سنة .
وعن أبي يوسف - رحمه الله - أنه لا يأتي بها في الركوع ،
لأنها فاتت (٢) موضعها وهو القيام وهو غير قادر على مثل من عنده قهسة
في الركوع ، فلا يصح ادائها فيه / كالقراءة والقنوت وتكبير الافتتاح ، أ (٨٨/١)
فانه اذا نسي الفاتحة أو السورة ، لا يأتي بها في الركوع (٣) .
وكذا (٤) لو أدرك الامام في الركوع الأخير من الوتر في رمضان
وخشي أنه لو قنت قائما يفتوت الركوع فركع فانه لا يقنت في الركوع .
وكذا الامام اذا نسي التكبيرات ، لا يأتي بها في الركوع .
وجه (٥) ظاهر الرواية : أن الركوع يشبه القيام حقيقة وحكما
أما حقيقة فلاستواء النصف الأسفل فيه ، وبه فارق القيام القعود
لا باستواء النصف الأعلى لوجوده فيهما وما تمكن من النقصان فيه بالانحناء
غير مانع من تحقق الشبه ، لأن قيام بعض الناس قد يكون بهذه الصفة .

- (١) في " ج " (الكف) .
(٢) في " ب " و " ج " و " د " زيادة (عن) .
(٣) الجامع الكبير (١١) المسوط (٢٣٤/١) مجمع الأنهر (١٧٤/١)
تحفة الفقهاء (٢٠٥/١) فما بعدها .
(٤) مطبوعة في " ج " .
(٥) في " ج " (وجه)

وأما حكما : فلأن من أدرك الامام في الركوع وشاركه فيه يصير مدركا لتلك

الركعة فهما هذا الشبه لم يتحقق الفوات لبقاء محل الأداء من وجه / وقد شرع ج (١٤٩) من جنسها فهما له شبه بالقيام وهو تكبير الركوع .

حتى أن من سها عنه وهو الإمام ، أو سبق بمسجد للسهو ، وإن (١) سها عنه ثم تذكر في ذلك الركوع كبر فيه .

وإذا شرع من (٢) جنسها فهما له شبه بالقيام احتمل أن يكون سائرهما ملحقا بها لاتحاد الجنس ، واحتمل المفارقة وهذا الحكم قد يثبت بالشبهة ، لأن التكبير عبادة فكان الاحتياط في فعلها لبقاء جهة الأداء بقاء المحل من وجه ، لا باعتبار جهة القضاء .

بخلاف القراءة والقنوت وتكبير الافتتاح لأنها غير مشروعة فهما له شبه القيام (٣) بوجه .

وبخلاف الامام إذا سها عن التكبيرات ، لأنه قادر على حقيقة الأداء بالعود (٤) الى القيام فلا يعمل بشبهه (٥) وهذا عجز عن حقيقة الأداء فيعمل (٦) بشبهه .

فكان ما ذكرنا نظير الغائت الذي لا مثل له عند من وجب عليه عند أبي يوسف - رحمه الله - فيسقط كتكبيرات التشريق .

وعندهما : نظير القضاء الذي له شبه الأداء على عكس فعل اللاحق .

(١) في " د " (فان) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) في " د " (بالقيام) .

(٤) ، ، (بالعود) .

(٥) العبارة في " ج " (فلا تعمل شبهة بشبهة) .

(٦) في " د " (فيحتمل) وفي " ج " (فعل) .

وهذه الأقسام كلها يتحقق في حقوق العباد :

فتسليم عين العبد المغضوب ، أداء كامل . ورده مشغولا بالدين
أو الجنابة بسبب كان في يد الغاصب أداء قاصر .

وإذا أمهر عبد الغير ثم اشتراه ، كان تسليمه أداء - حتى
تجبر على القضا - شبهها بالقضا من حيث انه مملوك قبل التسليم . حتى
ينفذ اعتاقه دون اعتاقها .

وضمان الغصب قضا بمثل معقول ،

وضمان النفس والأطراف بالمال قضا بمثل غير معقول .

وإذا تزوج على عبد بغير عينة كان تسليمه القيمة قضا وهو في حكم

الأداء ، حتى تجبر على القبول كما لو أتاها بالسي .

قوله : - ((وهذه الأقسام)) - : أى الأقسام السبعة المذكورة

- ((تتحقق في حقوق العباد)) - ، كما تحقق في حقوق الله تعالى .

- ((فتسليم العبد / المغضوب)) - (١) : يعنى على الوصف هـ (٨٩ / أ)

الذى ورد عليه الغصب - ((أداء كامل)) - ، لأنه أدى ما عليه أصلا

ووصفا ، فكان بمنزلة أداء الصلاة / بالجماعة في حقوق الله عز وجل (٢) ب (٧٩ / ب)

(١) مضموسة في " أ " .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " (تعالى) .

- ((ورد مشغولا بالدين)) - بأن استهلك المصوب في يده .

مال / انسان فتعلق الضمان برقبته - ((أو بالجناية)) - بأن جنى في يده أ (٨٨ / ب)
جناية يستحق بها رقبته أو طرفه ، - ((أدا * (١) قاصر)) - ، لأنسه
أدا * لا على الوصف الذي وجب بمنزلة صلاة المنفرد . فلو جود أصل الاداء
قلنا : ان هلك في يد المالك قبل الدفع أو البيع في الدين يرى الغاصب ،
وللقصور فيه قلنا اذا دفع أو قتل بذلك السبب ، أو بيع في ذلك الدين رجع
المالك على الغاصب بالقيمة كأن الرد لم يوجد .

قوله : - ((واذا أمهر عدا الغير)) - أى عدا بعينه - ((ثم
اشتراه كان تسليمه أدا *)) - يشبه القضاء كقفل اللاحق .

أما كونه أدا * ، فلأنه سلم اليها عين ما وجب عليه بالتسليم
فانها قد صحت بالاجماع . حتى وجب عليه تسليم قيمة العبد عند العجز
لا مهر المثل فثبت أن الواجب عليه تسليم السبي في العقد عند القدرة وقد
فعل .

وأما شبهه بالقضاء ، فلأن تبدل الطك بمنزلة تبدل العين شرعا
بدليل أن أبا طلحة (٢) - رضى الله عنه - تصدق بحديق له على أمه

(١) في " د " (اذا *) وهو تصحيف .

(٢) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصارى الخزرجى من فضلاء
الصحابة وشجعانهم ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - جعل صدره يوم أحد درعا لصدر رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - وقال " نحري دون نحره " ==

ثم ماتت فورثها منها ، فسأل عن ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
فقال : " ان الله تعالى قبل صدقتك ورد عليك حديثك " . (١)

وأن عائشة - رضى الله عنها - / قالت : دخل رسول الله د (٥١ / ب)

- صلى الله عليه وسلم - والبرمة (٢) تفور بلحم فقرب اليه خبز آدم (٣)
من آدم البهت .

فقال - صلى الله عليه وسلم - " ألم أربمة فيها لحم ؟ " .

=== توفي سنة ٣٤ هـ وقيل غير ذلك .

أنظر : تهذيب الأسماء (٢٤٥ / ٢) الاصابة (٥٦٧ / ١) .

(١) أخرجه ابن ماجه ، والطحاوى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ،
وليس في الحديث تصريح باسم السائل والذي فيه : أن رجلاً أتى
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله أنسى
أعطيت أمى حديقة وأنها ماتت ولم تترك وارثاً غيرى فقال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - " وجهت صدقتك ورجعت اليك حديثك " .
قال في الزوائد : " اسناده صحيح عند من يحتج بحديث عمرو بن
شعيب .

ابن ماجه : (٢٣٩٥) في (الصدقات) باب (من تصدق
بصدقة ثم ورثها) (٨٠٠ / ٢) الطحاوى : في " شرح معاني
الآثار " (٨٠ / ٢) .

(٢) البرمة : قال ابن الأثير : هي القدر مطلقاً . وجمعها ، برم ،
وبرام ، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجـاز
النهاية (١٢١ / ١) الصباح (٥٨ / ١) .

(٣) في " ج " (آدم) والجمع (آدم) : وهو ما يؤكل مع الخبر ، أى شىء
كان . النهاية (٣١ / ١) الصباح (١٤ / ١) .

قالوا : بلى . ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة (١) ،

وأنت لا تأكل / الصدقة . ج (١٥٠)

فقال — صلى الله عليه وسلم — " هو عليها صدقة ولنا هدية " (٢)

فجعل اختلاف السبب بمنزلة اختلاف العين .

ولا يقال : كيف يصح هذا والصدقة لا تحل لبني هاشم ومواليهم .

لأننا نقول : إنها (٣) كانت مولاة عائشة — رضى الله عنها —

وهي من بني تميم لا من بني هاشم . كيف وكان ذلك التصديق تطوعا بدليل

كونه لحما وحرمة مختصة بالنبي — صلى الله عليه وسلم — ولأن يتبدل

الوصف بتغيير حكم العين حسا وشرعا ، كالخمر اذا تخللت تغيير حكمها

(١) هي : بريرة بنت صفوان ، مولاة عائشة أم المؤمنين — رضى الله عنها

كانت لعتبة بن أبي لهب ، وقيل لبعض بني هلال ، فكاتبوها ثم

باعوها فاشتريتها عائشة واعتقها وعاشت الى زمن يزيد بن معاوية .

انظر : تهذيب الأسماء (٣٣٢/٢) الاصابة (٢٥١/٤) .

(٢) أخرجه الشيخان ومالك في الموطأ وأبو داود وابن ماجه وغيرهم .

البخارى في مواضع منها : في (الزكاة) باب (الصدقة على موالى أزواج

النبي — صلى الله عليه وسلم — رقم (١٤٩٣) فتح البارى (٣٥٥/٣)

وسلم رقم (١٠٧٤ و ١٠٧٥) في (الزكاة) باب (اباحة الهدية

للنبي — صلى الله عليه وسلم — ولبنى هاشم) (٧٥٥/٢) ومالك في

(الطلاق) باب (ما جاء في الخيار) (٥٦٢/٢) وأبو داود رقم

(١٦٥٥) في (الزكاة) باب (الفقير يهدى للغنى) (٣٠١/٢) وابن

ماجه رقم (٢٠٧٦) في (الطلاق) باب (خيار الأمة اذا اعتقت (٦٧١/١)

(٣) في " ب " (لأنها) .

الطبيعى من الحرارة الى البرودة ، ومن الاسكار الى عدمه . وحكمها الشرعى من الحرمة الى الحل .

وقد يتغير بتبدل الطلک حل التصرف للبائع الى الحرمة ، وحرمته للمشتري الى الحل أيضا .

فيجوز أن تجعل العين باعتباره بمنزلة (١) شىء آخر .
و (٢) اذا ثبت هذا ، [كان هذا] (٣) التسليم من الزوج أداه مال من عنده مكان ما استحق عليه فكان (٤) شيئا (٥) بالقضاء ، من هذا الوجه .

فلا اعتبار معنى الأداة .

قلنا : / لا يملك الزوج أن يمنحها إياه ، وتجبر المرأة على (٨٩/أ)
القبول / كما لو كان فى ملكه عند العقد . هـ (٨٩/ب)

ولا اعتبار جهة القضاء . قلنا : لا يثبت الطلک للمرأة قبل التسليم أو القضاء ، فلا ينفذ اعتاقها وتصرفاتها (٦) فيه ، وينفذ اعتاق الزوج وتصرفاته فيه من الكتابة والبيع والهبة وغيرها ، لأنه مملوكه قبل التسليم

(١) فى " ب " (منزلة) .

(٢) " الواو " سقطت من " ج " .

(٣) ما بين المعقوفتين سقطت من " د " .

(٤) فى " ب " و " ج " (وكان) .

(٥) فى " ب " (شبيها) .

(٦) فى " ج " (وتصرفها) .

و (١) القضاء فكانت هذه التصرفات صادقة محلها فتنفذ .

قوله : - ((وضمان الغصب قضاء بمثل معقول)) - :

أما كونه قضاء ، فلأنه إسقاط الواجب وهو رد العين بمثل / ب (٨٠ / ١) من عنده .

وأما كونه بمثل معقول : فلأن المثل الواجب ، أما أن يكون كاملاً وهو المثل صورة ومعنى كما فى المثليات ، أو قاصراً ، وهو المثل معنى ، كالقيمة فى ذوات القيم والمماثلة بين الغائت وبين كل واحد منهما مدركة بالعقل ، إلا أن الأول - وهو المثل صورة ومعنى سابق على المثل معنى لأن الضمان واجب بطريق الجبر فان الغاصب فوت على المفصوب منه الصورة والمعنى فالجبر التام أن يتداركه بأداء مال من عنده هو مثل لما فوت عليه صورة ومعنى كالحنطة للحنطة حتى يقوم مقام (٢) المفصوب من كل وجه فكان سابقاً على المثل معنى .

حتى لو أدى القيمة فى غصب المثل مع القدرة على المثل الكامل بأن يوجد فى الأسواق لا يجبر المالك على القبول رعاية لحقه فى الصورة عند الامكان ، كما لو أدى المثل الكامل مع القدرة على رد العين ، فاذا عجز عن المثل الكامل فحينئذ يجبر المالك على قبول القاصر للضرورة .

(١) فى " ج " (أو) .

(٢) مطبوعة فى " ج " .

وقوله : - ((وضمان النفس والأطراف بالمال)) - بمعنى في حالة

الخطأ - ((قضاء بمثل غير معقول)) - على مقابلة الفدية في الصوم ، لأن

المماثلة لا تعقل بين الفاتت والمال صورة : وهو ظاهر ، ولا معنى : لأن

الآدمي مالك / مبتذل والمال ملوك مبتذل فلا يتماثلان . ج (١٥١)

ولأن المال جعل مثلاً للمال آخر يخالفه (١) صورة بتساويهما

في قدر المالية لا غير وهذا المتفليس بمال فكان طريق المماثلة بينهما

مفسداً .

ولأن المثل معنى عبارة عن قيمة الشيء : أي عن قدرته ماليته

بالدراهم أو (٢) الدنانير ، وإذا لم يكن الشيء مالا لم يكن له قيمة

كذا في الأسرار .

- ((وإذا تزوج)) - امرأة - ((على عهد بخير عنه)) - صحبته

التسمية عندنا ، خلافاً للشافعي - رحمه الله - ووجب الوسط .

فإن أتاها بالعين أجبرت على القبول ، لأنه أدى عين الواجب .

وان أتاها بالقيمة أجبرت على القبول / أيها وان كان تسليم قيمة

الشيء قضاء له (٣) لا محالة ، إذ هو تسليم مثل الواجب ، ولكن

(١) في " ج " (مخالفه) .

(٢) في " ج " (و) .

(٣) (له) سقطت من " ب " و " ج " .

العبد ههنا لما كان مجهولا باعتبار الوصف لا يمكنه تسليمه قبل التعيين
 [ولا تعيين] (١) الا بالتقويم فصارت القيمة أصلا من هذا الوجه ، ان
 هي بهذا الاعتبار [مثل] (٢) العبد الذى يحكم به فكان تسليمها من هذا
 الوجه أداء / لا قضاء ، لأن القضاء خلف عن الأداء فيثبت بعد ثبوت
 الأصل لا قبله فصارت القيمة مثل المسمى فى الوجوب ، لأنها صارت أصلا
 فى الإيفاء اعتبارا ، والعبد [أصل تسمية] (٣) فكانه وجب بالعقد
 أحد الشئيين فيخير الزوج وتجبر المرأة على قبول القيمة كما تجبر على
 قبول المسمى وهو العبد الوسط . بخلاف العبد المعين أو المكمل أو
 الموزون الوصف ، لأن المسمى معلوم جنسا ووصفا فكانت قيمته قضاء
 خالصا فلا يعتبر عند القدرة على الأصل .

فان قيل : فعلى ما ذكرتم يصير كأنه تزوجها على عبد أو قيمته ،
 وذلك يوجب فساد التسمية فيجب مهر المثل اذا قال الشافعى —
 رحمه الله — ألا ترى أنه لو عين العبد فقال : " تزوجتك على هذا
 العبد أو قيمته لم تصح التسمية فعند جهالة العبد أولى .

قلنا : انما تفسد التسمية فى السألة المذكورة ، لأنه اذا قال :

(١) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٢) فى " الأصل " وفى " ج " و " د " و " ه " (قبل) والصحيح
 ما أثبتناه من " ب " .

(٣) فى " د " (أصلا تسمية) .

على عهد أوقيته صارت القيمة واجبة بالتسمية ابتداءً وهي مجهولة ، لأنها
دراهم / مختلفة العدد ، (١) لأنه لا بد من اختلاف يقع بين المقومين
فصار كأنه قال (٢) : " على عهد أودراهم فتفسد (٣) للجهالة .

فأما اذا قال : " على عهد " فقد صحت التسمية ، لأن جهالته
لا تمنع الصحة ولم تجب القيمة بهذا العقد (٤) ، لأنه ما سماها فيه
لكنها اعتبرت بناءً على وجوب تسليم المسمى لما ذكرنا أنه لا يتمكن منه الا
بمعرفتها ولما كانت مهنية على تسمية مسمى معلوم جاز أن تثبت كما اذا
تزوجها على عهد بعينه فاستحق أو هلك فان القيمة تجب مهرا وتتنصف (٥)
بالطلاق قبل الدخول ، لأنها وجهت بناءً على مسمى معلوم لا ابتداءً كذا
في الاسرار .

(١) زيادة " و " في " ج " .

(٢) سقطت من " ب " و " ج " .

(٣) في " ب " و " ج " (فيفسد) .

(٤) من هنا فسقط في " د " بدأ من وسط ورقة (٥٢) والساقط عدد

من الأوراق ولم يشر الناسخ الى ذلك واحتفظ بتسلسل أرقام
الأوراق وكأن لم يكن هناك سقط .

(٥) في " ج " (تنتصف) .

ثم الشرع فرق بين وجوب الأداء وجوب القضاء :

فجعل القدرة الممكنة شرطا لوجوب الأداء ، دون القضاء ، لأن القدرة شرط الوجوب ، ولا يتكرر الوجوب في واجب واحد ، والشرط كونه متوهماً الوجود ، لا كونه متحقق الوجود ، فان ذلك لا يسبق الأداء .

ولهذا قلنا : اذا بلغ العصى ، او أسلم الكافر في آخر الوقت تلزمه الصلاة ، لجواز أن يظهر في الوقت امتداد بتوقف الشمس كما كان لسليمان — عليه السلام .

فصار الأصل مشروعا ووجوب النقل للمعجز فيه ظاهرا . كما في الحلف على من السماء .

وهو : نظير من هجم عليه وقت الصلاة وهو في السفر ، أن خطاب الأصل يتوجه اليه ، ثم يتحول الى التراب للمعجز الحالي .

قوله : ثم الشرع فرق الى آخره .

اختلفت الأمة في جواز التكليف بالمتنع وهو المسمى بتكليف

مالا يطاق (١) .

(١) ويسمى أيضا : التكليف بالمحال ، ولبيان أقوال العلماء في السألة لابد من توضيح محل النزاع .

فالمحال نوعان :

الأول : المحال لذاته : وهو المتنع في نفسه — كالجمع بين الضدين ونحوه ما يمتنع تصوره .

==

.....

== الثاني : المحال لغيره وتحت ثلاثة أقسام :
 " أ " المستنع لعدم تعلق القدرة الحادثة به لا عقلا ولا
 عادة كالتكليف بخلق الاجسام .

" ب " المستنع عادة فقط : وهو ما كان مستنعا بطريق اطراد
 العادة كالمشي على الماء والطيوان في الهواء .

" ج " المستنع عقلا فقط : وهو المستنع لتعلق علم الله بعدم
 وقوعه كإيمان أبي لهب .

وكون هذا القسم من المحال منازع فيه . قال الهناني في حاشيته :
 " جرى عليه كثير والذي عليه الغزالي وغيره فمن المحققين ، أن ذلك
 ليس محالا عقلا — أيضا — بل ممكن مقطوع بعدم وقوعه ، ولا يخرج
 القطع عن كونه ممكنا بحسب ذاته " اهـ

ولحصر محل النزاع نقول : تحصل أن الأقسام أربعة أو ثلاثة
 على قوم المحققين .

واتفق العلماء : على جواز التكليف بالمستنع عقلا فقط — كما —
 أبي لهب — كما اتفقوا على عدم وقوعه شرعا .

واختلفوا : في الأقسام الأخرى على ثلاثة أقوال :
القول الأول : جواز التكليف مطلقا : وهو قول الأشعري نسبة إليه
 الغزالي في المستصفي وقال : " وهو لازم مذهبه " وقال الآمدي
 " أن ذلك لازم على أصله " وقد عبر " الغزالي " و " الآمدي " " يلزم
 الأشعري " أن لم يثبت تصريح الأشعري بالتكليف بالمحال ، وإنما
 أخذ من مضمون كلامه .

وأختار هذا القول ، الرازي ، والقرافي ، والشاطبي وتاج الدين
 السبكي والطوفي .

.....

== القول الثانى : المنع مطلقا : وأختاره ابن الحاجب ، وحكى نص الشافعى عليه ، وهو اختيار امام الحرمين فى " البرهان " خلافا لما فى كتابه " الارشاد " فقد نص فيه على الجواز ، كما اختاره الفتوحى وعزاه لأكثر العلماء .

القول الثالث : التفصيل : فنعموه فى المحال لذاته ، وفيما امتنع لعدم تعلق القدرة به وجوزوه فى المحال لغيره عادة .
وبهذا قالت الحنفية ، واختاره الآمدى ، وهو اختيار القاضى البهضاوى .

انظر هذه الأقوال والقائلين بها مع الأدلة والناقشة فى :
المحصول (٣٦٣/٢/١) الاحكام للآمدى (١٩١/١) شرح تنقيح
الفصول (١٤٣) المستصطفى (٨٦/١) البرهان (٢٧٤/١) -
٢٧٧) الموافقات للشاطبى (٧٢/٢) " نهاية السؤل " - مع
" سلم الوصول " (٣٤٨/١) الارشاد لامام الحرمين (٢٢٦) ،
المنقول (٢٤) الوصول الى الأصول (٨١/١) المعتمد (١ /
١٧٧) كشف الاسرار (١٩١/١) شرح الكوكب النير (٤٨٥/١)
السودة (٧٩) رفع الحاجب عن ابن الحاجب (٧٤/١) جمع
الجوامع مع حاشية البنائى (٢٠٦/١) السعد على العضد على
ابن الحاجب (٩/٢) شرح الأصول الخمسة (٣٩٠) فواتح
الرحموت (١٢٣/١) تيسير التحرير (١٣٩/٢) مختصر الطسوفى
(١٥) المدخل الى مذهب أحمد (٥٩) ارشاد الفحول (٩) .

فقال أصحابنا : لا يجوز ذلك عقلا ، ولهذا لم يقع شرعا .

وقالت الأشعرية : انه جائز عقلا .

واختلفوا في وقوعه ، والأصح عدم الوقوع . (١)

والخلاف فيما هو مستنع لذاته كالجمع / بين الضدين ، والعقد أ (١/٩٠)

بين شعيرتين .

فأما التكليف بما هو مستنع لغيره : كإيمان من علم الله تعالى

أنه (٢) لا يؤمن / مثل فرعون وأبي جهل وسائر الكفار الذين ماتوا على جد (١٥٣)

كفرهم فقد اتفق الكل على جوازه عقلا وعلى وقوعه شرعا .

فالأشعرية تسكوا : بأن التكليف منه تصرف في عباده وساليكه

فيجوز سواه أطاق العبد أو لم يطق .

وهذا لأن امتناع التكليف اما ان كان لاستحالته في ذاته أو لكونه

قبيحا .

لا وجه الى الأول لتصوّر صدور الأمر من (٣) الله تعالى بالمتنع

للعبد .

(١) وقال المجد " المحال لذاته متنع سمعا اجماعا وانما الخلاف في الجواز

العقلي ، والاسم اللغوي " .

السودة (٧٩) شرح تنقيح الفصول (١٤٣) الموافقات (٢/٧٦) نهاية

السؤل (١٨٦/١) العبد على ابن الحاجب (٢/١١) فواتح الرحموت

(١٢٣/١) تيسير التحرير (٢/١٣٧ ، ١٣٩) ارشاد الفحول (٩)

كشف الاسرار (١/١٩١) .

(٢) مطبوسة في " ج " .

(٣) في " ب " و " ج " (عن) .

ولا الى الثانى : لأن القبح (١) انما يكون باعتبار عدم حصول

الغرض والقديم منزّه عن الغرض .

وتسك أصحابنا : بأن تكليف العاجز عن الفعل بذلك الفعل / هـ (٩٠ / ب)

يعد سفها فى الشاهد (٢) كتكليف الأعمى بالنظر ، فلا يجوز نسبته الى الحكيم جل جلاله .

تحقيقه : ان حكمة التكليف هي الابتلاء عندنا وانما يتحقق ذلك

فيما يفعله العبد باختياره فيثاب عليه أو يتركه باختياره فيعاقب عليه .

فان كان بحال لا يمكن وجود الفعل منه كان مجبورا على تركه

الفعل فيكون معذورا فى الامتناع فلا يتحقق معنى الابتلاء ، وباقى الكلام يعرف فى علم الكلام .

ثبت بهذا أن القدرة الممكنة وهي أدنى ما يتمكن به العبد

من أداء ما لزمه شرط فى وجوب أداء كل ما ثبت بأمر (٣) بطريق العدل

أو بطريق الفضل بدنيا كان الأمور به أو ماليا للاحتراز عن الجبر وعن تكليف

ما ليس فى الوسع .

ثم هذه القدرة شرطت لوجوب الأداء دون وجوب القضاء ، حتى

لو قدر على الأداء فى الوقت ثم زالت القدرة بعد خروج الوقت وجب

(١) فى " هـ " (القبح) .

(٢) أى الحاضر .

(٣) فى " ب " و " ج " (بالأمر) .

القضاء ، لأن هذه القدرة شرطت في ابتداء الوجوب لصحة التكليف ، / ب (٨١ / أ)
ولم يتكرر الوجوب في واجب واحد ، لما بينا أن القضاء يجب بالسبب
الذى يجب به الأداء ، فكان وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب بعينه
لا وجوبا آخر وقد تحقق بوجود القدرة في ابتداء التكليف فلا يحتاج الى اشتراط
قدرة أخرى لذلك الوجوب ، لأن الوجوب لا يتكرر في واجب واحد ، فلا
يتكرر شرطه .

ولأن وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب وبقاء الشئ غير وجوده ،
ولهذا صح اثبات الوجود ونفى البقاء ، بأن يقال : وجد ولم يبق فلا يلزم
أن يكون ما هو شرط الوجود شرط البقاء ، لأن ما هو شرط لشيء لا يلزم أن
يكون شرطاً لغيره (١) كالشهود في النكاح شرط لابتدائه دون بقاءه .

ولا يلزم منه / تكليف ما ليس في الوسع ، لأن بقاء التكليف (١٠٠ / ب)
الأول الذى وجد شرطه لا تكليف (٢) ابتدائى . فلهذا لم يشترط فيه
القدرة .

والدليل عليه : أن في النفس الأخير من العمر يلزمه تدارك ما فاتته
من الصلوات ، والصيامات ، والحج وغير ذلك وقد تيقنا أنه ليس بقادر
على تداركها ولهذا يبقى عليه بعد الموت وليس ذلك كالجزء الأخير من
الوقت في حق الأداء ، لأننا اعتبرنا ذلك لمظهر أثره في خلفه ولا خلف

(١) مطبوعة في (ج) .

(٢) في " ب " و " ج " (تكليف) .

للقضاء فلم تعتبر وقد بقيت الفوائت عليه (١) فعلم (٢) أن القدرة مختصة بالأداء .

ولا يلزم عليه ما اذا فاتته صلوات في الصحة فقضاها في المرض / ج (١٥٤)

قاعدا أو مؤميا أو (٣) مضطجعا حيث يخرج به عن العهدة ولو لم تشتط القدرة في القضاء لما خرج عن العهدة ، لأن القيام والركوع والسجود كانت واجبة ولم يأت بها .

لأننا نقول : انه قضاها كما وجب عليه الأداء ، لأن الشرط

في الأداء أصل القدرة التي تمكنه من الأداء قائما أو (٤) قاعدا ،

لا قدرة مكيفة فظهر بهذا أن استطاعته على القيام ما كانت شرطا في الابتداء

بل شرطنا ذلك لكونه قادرا على القيام / لا أن تكون القدرة على القيام هـ (١/٩١) مشروطة في الصلاة (٥) .

ألا ترى أنه لو كان مريضا في الوقت تلزمه الصلاة على ما يستطيعه

فعلم أن الشرط هو مطلق القدرة لا القدرة المكيفة كذا في بعض الشروح وليس بمتضح .

والحاصل أن بقاء الوجوب مستغنٍ عن القدرة وان كانت لا تثبت

ابتداء بدون القدرة .

(١) سقطت من " ج " .

(٢) مطبوعة من " ج " .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) في " ج " (و) .

(٥) في " ب " و " ج " (الصلوات) .

وتظهر شرته : فيما اذا مات قبل أن يقدر ثانيا أثم لما فيه من

الفوت (١) بتأخير مختارا .

وان لم تكن (٢) القدرة موجودة أصلا لم يَأْثَم .

فانذا قدر على الحج مثلا بترك الزاد والراحلة حال أمن الطريق وجب

عليه الأداء ، فان لم يحج ولم يقدر بعد يؤخذ به يوم القيامة .

وان لم تكن له (٣) قدرة عليه أصلا لم يؤخذ به .

وهذا اذا لم يكن الفعل حالة البقاء مطلوباً منه فاما اذا كان

مطلوباً ، فلا بد له (٤) من القدرة ، لأن طلب الفعل بدون القدرة لا يجوز

ألا ترى أن المنظور اليه في اشتراط القدرة حالة الفعل فيجب

الفعل بحسب القدرة في تلك الحالة .

فان الصلاة اذا وجبت عليه في حالة الصحة قائما يقضيها فـ

حالة المرض مضطجعا ، / ويخرج به عن العهدة ، ولو وجبت عليه في ب (٨١ / ب)

حالة المرض مضطجعا يقضيها في حالة الصحة قائما لا مضطجعا .

فلولم تشترط / القدرة حالة البقاء ولم تكن حالة البقاء منظورا أ (٩١ / أ)

اليها في ذلك لكان الجواب على العكس .

(١) في " ب " و " ج " (الفوات) .

(٢) في " ب " (يمكن) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) ، ، ، ، .

يؤكد (١) ما ذكر في الأسرار : في مسألة التفريط أن الأصل أن القدرة المشروطة لا تبدأ وجوب الأداء ، تشترط (٢) لبقاء وجود (٣) الأداء ، لأنها شرط الأداء . فان الله تعالى : لم يكلف أداء ما ليس في القدرة ، واسقط بالحرج كثيرا من حقوقه . والأداء حقيقة وقت الفعل أيضا .

ألا ترى : أنا نشترط القدرة على التوضيء بالماء حين المباشرة وقيام القدرة (٤) على أداء الصلاة قائما حين الأداء لا حين الوجوب .

وبعض الحذاق من تلامذة شيخنا - رحمه الله - كان يقول : لا فرق في اشتراط القدرة بين الأداء أو القضاء ، لأن الأداء إذا كان مطلوباً بنفسه تشترط فيه القدرة التي هي سلامة الآلات حقيقة وإن كان مطلوباً لغيره يشترط فيه نفس التوهم لا غير على ما سبقه ، فكذا القضاء إذا كان الفعل منه مقصوداً تشترط فيه القدرة وإن لم يكن الفعل فيه (٥) مقصوداً يشترط فيه التوهم (٦) أيضا .

ففي النفس الأخير / إنما يبقى عليه وجوب قضاء الصلوات المتكثرة ج (١٥٥) والصلوات المتعددة بناءً على توهم الامتداد ليظهر أثره في المؤاخظة كما

(١) في " ج " (يؤيده) .

(٢) في " ب " (يشترط) .

(٣) في " هـ " (وجوب) .

(٤) في " ج " (القدرة) .

(٥) في " ب " و " ج " (منه) في هامش " ب " (فيه) .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من " ج " .

أن وجوب الأداء يثبت (١) فى الجزء الأخير من الوقت بناءً على التوهم ليظهر أثره فى القضاء .

ألا ترى : أن الأداء إنما يفوت مضمونا (٢) إذا كان قادراً على

المثل حتى لو عجز عن المثل سقط كما فى سقوط / فضل الوقت . فلو لم هـ (٩١ / ب)

تكن القدرة شرطاً فى القضاء لما سقط بالمعجز ، إلا أن (٣) ما (٤)

وجب بالقدرة الممكنة يبقى بعد فوات تلك القدرة لتوهم حدوث القسرة

فان تحقق التوهم وجب الفعل والأظهر أثره فى المؤاخذه فى الدار الآخرة

قوله : - ((والشرط كونه)) - : أى كون القدرة ، على تأويل

المذكور . أو كون ما يتمكن به من الأداء - ((متوهم الوجود)) - ، لأن

حقيقة القدرة التى بنى التكليف عليها لا تسبق الفعل لما عرف فى مسألة

الاستطاعة . ولا بد للتكليف من أن يكون سابقاً على الفعل فدعت الضرورة

الى نقل الشرطية الى قدرة سلامة الآلات وصحة الأسباب التى تحدث

القدرة الحقيقية بها عند ارادة الفعل عادة . فثبت أن شرط التكليف

توهم القدرة لا حقيقتها .

- ((ولهذا)) - : أى ولأن الشرط هو التوهم - ((قلنا : اذا بلغ

الصبي ، أو أسلم الكافر)) - أو أفاق المجنون أو طهرت الحائض

(١) فى " ج " (ثبت) .

(٢) ، ، (مضمونا) .

(٣) ، ، (أنه) .

(٤) ، ، (لما) .

فى - ((آخر)) - جزء من - ((الوقت تلزمه الصلاة)) - عندنا استحسانا .

وقال زفر : - رحمه الله - لا يجب لأنه ليس بمقادر على الفعل

حقيقة / لفوات الوقت الذى هو من ضرورات القدرة فلم يثبت التكليف أ (٩١ / ب)

لعدم شرطه / ولا وجه لاعتبار احتمال حدوث القدرة باعتداد الوقت ، ب (٨٢ / ب)

لأن ذلك احتمال بخفيده وهو لا يصلح شرطا للتكليف ، لأن المقصود لا يحصل

به .

ألا ترى : ان احتمال سفر الحج بدون زاد وراحلة واحتمال

القدرة على الصوم للشيخ الغانى ، واحتمال القدرة على القيام والركوع

للمريض المدنف (١) والمقعد بزوال المرض والزمانة ، واحتمال الابصار للأعمى

بزوال العمى أقرب الى الوجود من هذا الاحتمال ، ومع ذلك لم يصلح (٢)

شرطا للتكليف فهذا أولى .

ووجه الاستحسان أن سبب الوجوب وهو جزء من الوقت قد وجد

فى حق الأهل فثبت به أصل الوجوب انه هو (٣) ليس بمفتقر الى شئ

آخر وشرط وجوب الأداء وهو توهم القدرة موجود لجواز أن يظهر فى ذلك

(١) دنف المريض ، دنفنا - من باب تعب - فهو دنف - بالتحريك -

انما ثقل من المرض ودنا من الموت . و " أدنفه " المرض : أثقله

ومريض مدنف .

انظر : المغرب (٢٩٦ / ١) الصباح (١٣٦٠ / ٥) الصباح السير

(٢٣٩ / ١) المعجم الوسيط (٢٩٨ / ١) .

(٢) مطموسة فى " ج " .

(٣) (هو) سقطت من " ج " .

الجزء امتداد بتوقف الشمس فيسبح الأداة فيثبت بهذا القدر وجوب الأداة .

وهو معنى قوله : -((فصار الأصل))- أى الأداة -((مشروعا))-

أى واجبا بهذا الاحتمال ثم بالعجز الحالى ينتقل الحكم الى خلفه وهو
القضاء .

فان قيل : سلمنا أن توهم القدرة كاف لصحة التكليف اذا كان

منها على سلامة الآلة ووجودها ، ولكن لا نسلم أن توهم حدوث الآلة / ج (١٥٦)

وسلامتها كانت لصحته فان توهم حدوث آلة الطيران للانسان ثابت ، وكذا

توهم حدوث سلامة آلة الابصار ، والمشى ، للأعشى والمقعّد ، ومع ذلك

لا يصح التكليف بالطيران والابصار والمشى . والتوهم الذى ذكرتم من هذا

القبيل ، لأن / الوقت للفعل بمنزلة الآلة له كالميد للبطش والرجل هـ (١٩٢ / ١)

للمشى ، فلا يصح بناء التكليف عليه .

قلنا : توهم هذه القدرة انما لا يصلح شرط التكليف اذا كان

ال مطلوب منه عين ما كلف به .

فأما اذا كان المطلوب منه غيره فهو كاف لصحته كالأمر بالوضوء

اذا كان المقصود منه حقيقة الوضوء لا يصح الا عند وجود الماء حقيقة . فأما

اذا كان المقصود منه خلفه وهو التيمم فتوهم الماء وان كان بعيدا كاف لصحته

ليظهر أثره فى حق الخلف وبشروط حينئذ سلامة آلات الخلف ، لأنه هو

المقصود لا سلامة آلات الأصل .

وفى سألنا : المقصود من هذا التكليف ايجاب الخلف لا حقيقة

الأداء فيشترط سلامة الآلات في حق الخلف وهو القضاء ، لا سلامة آلات الأصل وهو الأداء بل يكفي فيه توهم الحدوث .

ورأيت / في طريقة الخلاف لبعض مشائخنا : أن بادراك الجزء (١/٩٢)

الأخير تلزمه الصلاة ، لأن بذلك الجزء يتمكن من أداء الصلاة ، بأن يأتي بالتحريمة ويشرع فيها ثم يتمها بعد خروج الوقت ، لأنه إذا شرع في الوقت ثم أتم بعد خروج الوقت كان ذلك أداء لا قضاء هذا هو المذهب فيجب على هذا الوجه ثم يخرج عن العهدة بالقضاء وهذا في الظهر والعصر

والمغرب والعشاء ظاهر . فأما في الفجر فلا يجب عليه أداء الفجر ، / ب (٨٢/ب) لأنه لا يتصور بل يجب عليه قدر ما يتصور وهو الشروع في الفجر . فإذا لم يشرع في الفجر أو شرع ثم فسد (١) يجب عليه قضاء ذلك القدر ثم إذا قضى ذلك القدر يجب عليه الباقي صيانة لذلك القدر عن الفساد .

قوله : - ((كما كان لسليمان صلوات الله عليه)) - :

(روى أن سليمان : عليه السلام - لما عرض عليه الخيل الصافنات (٢)

(١) في " ج " (أفسد) .

(٢) الصافنات : جمع " صافن " والصافن من الخيل القائم على ثلاث قوائم وقد أقام الرابعة على طرف الحافر يقال : صفن الفرس يصفن صفونا . وقيل الصافن : الذي يجمع بين يديه

والجياذ : جمع جواد ، يقال للفرس إذا كان شديد العدو .

وقيل : إنها طوال الأعناق من الجيد وهو العنق .

وقيل " جياذ " جمع " جيد " .

==

الجهاد وفاتمة (١) صلاة العصر ، أو ورد له كان في ذلك الوقت باشتغاله
 بها وأهلك تلك الخيل بالعقرو ضرب الأعناق كما قال الله تعالى :
 (فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) (٢) تشاؤماً بها حيث شغلته عن ذكر
 ربه وعبادته وقهرها للنفس بمنعها عن حظوظها . جازاه الله تعالى بأن
 أكرمه ببرد الشمس الى موضعها من وقت الصلاة ليتدارك ما فاتته من الصلاة ،
 أو الورد ، وبتسخير الريح بدلا عن الخيل * فتجربى بأمره رخاء حيث
 أصاب (٣) .

اليه أشير في كتاب " عصمة الأنبياء " (٤) وكتاب " حصص
 الأتقياء " من قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

- ((كما في الحلف على من السماء)) - فان من حلف ليسن السماء

=== ووصفها بالصفون والجودة : ليجمع لها الوصفين المحمودين جارية
 وواقفة ، فوصفها في جريها بالسرعة ، وفي وقوفها بالسكينة
 والطمانينة ، لأن ذلك من لوازم الصفون غالبا .

انظر :- الصحاح (٤٦٠ / ٢ ، ٢١٥٢ / ٦) الكشاف (٣٢٢ / ٣)

فتح القدير (٤٣١ / ٤) .

(١) في " ج " (فاتته) .

(٢) سورة ص (٣٢) .

(٣) أنظر : تفسير القرطبي (١٩٥ / ١٥) الكشاف (٣٢٢ / ٣) فتح

القدير للشوكاني (٤٣٢ / ٤) .

(٤) انظر : عصمة الأنبياء (١٠٦) .

أوليجولن (١) هذا الحجر ذهباً ، انعقدت يمينه عندنا (٢) ،
 لتوهم البر . فان السماء عين مسوسة . قال الله تعالى / اخبارا (٣) ج (١٥٧)
 عن الجن : (وأنا لسنا السماء) (٤) والملائكة يصعدون / اليها (٥) هـ (٩٢/ب)
 ولو أقدره الله تعالى على صعودها لصعدوا كعيسى ومحمد — عليهم
 السلام فينعقد يمينه بناءً على هذا التوهم وان كان بعيداً ثم يحنت في الحال
 لعجزه عن ايجاد شرط البر ظاهراً وذلك كاف للحنث .

(١) في " ج " (ليقلبن) .
 (٢) أى عند أبى حنيفة . وصاحبه خلافاً لزفر من الحنفية ويقول أبى
 حنيفة وصاحبه قال مالك والشافعى وأحمد . وفى هذه الحالة
 يحنت فى الحال وتجب عليه الكفارة ، لأنه مأیوس من البر فى يمينه
 وقال زفر : لا ينعقد يمين هذا الحالف ، لأنه مستحيل عادة
 فيلحق بالاستحيل حقيقة .

انظر : بدائع الصنائع (١١/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق
 (١٣٥/٣) الدر المختار (١١١/٣) الشرح الكبير للدردير
 (١٢٦/٢) المهذب (١٤٠/٢) مغنى المحتاج (٢٢٠/٤) ،
 المغنى (٧٣٠/٨) .

(٣) فى " ج " (اخبر) .
 (٤) سورة الجن (٨) .
 (٥) فى " ب " و " ج " (عليها) .

ولا يقال : إعادة الزمان الماضي في قدرة الله تعالى أيضا وقد
فعل لسليمان - عليه السلام - فكان (١) ينفى (٢) أن ينعقد
الغسوس (٣) بهذا الطريق أيضا حتى لزمته (٤) الكفارة بها .

لأننا نقول : هناك أخبر عن فعل قد وجد منه كاذبا فالصدق
مستحيل فيه فان الله تعالى وان أعاد الزمان الماضي لا يصير الفعل موجودا
من الحالف حتى يفعل فلهذا لم ينعقد الغسوس كذا في المسوط (٥)

- ((وهو نظير من هجم عليه وقت الصلاة)) - : أي (٦) اعتبار

(١) سقطت من " ج " .

(٢) في " ب " (فينفى) والصحيح ما في الأصل .

(٣) الغسوس : لغة : " من " غسه في الماء غساً : أي أدخله فيه
والغسوس : على وزن فعول للمبالغة ، واليهين الغسوس : هي
الفاجرة الكاذبة كالتي يقطع بها الحالف مال غيره ، سميت غوسا
لأنها تغس صاحبها في الاسم أو النار .

وفي الاصطلاح : الحلف على أمر ماض أو في الحال متعمدا الكذب
فيه .

انظر : المغرب (١١٣ / ٢) الصباح (٥٤٣ / ٢) الصباح (٣) /

٩٥٦ (الطلع (٣٨٨) المسوط (١٢٧ / ٨) تبين الحقائق (٣) /

١٠٧ (الشرح الكبير (١٢٨ / ٢) القوانين الفقهية (١٦٠) المفسني
٠ (٦٨٦

(٤) في " ج " (يلزمه) .

(٥) انظر المسوط (١٢٧ / ٨) فما بعدها .

(٦) سقطت من " ج " .

التوهم وان كان بعيداً في وجوب الأداء خلفه وهو القضاء / : نظير اعتباراً (٩٢/ب)

التوهم البعيد في حق من هجم : أى دخل عليه وقت الصلاة في السفر

وانما اختار لفظ الهجوم دون الدخول ، لأن معناه الاتيان

بغته ، والدخول من غير استئذان واتيان وقت الصلاة بهذا الصفة .

ولأن العجز في هذه الحالة أكثر فأن من دخل عليه باستئذان

ربما (١) يتهيأ لذلك فاما اذا دخل عليه بغته فالظاهر أنه لا يمكنه

التهيؤ لذلك فهجوم وقت الصلاة على السافر مع اشتغاله بتعب السفر وعدم

من يعلمه بالوقت من مؤذن ونحوه يحقق العجز عن استعمال الماء لعدم

تهيئته (٢) الماء قبل ذلك ومع ذلك يتوجه عليه خطاب الأصل : أى الوضوء

وهو قوله تعالى : (فاعسلوا) لتوهم حدوث الماء بطريق الكرامة كما كان

لبعض / المشايخ . ولهذا يجب عليه الطلب ان ظن أن بقره ماء ثم ب (٨٣/أ)

ينتقل بالعجز الظاهر الى خلفه وهو التراب .

(١) في " ج " (انما) .

(٢) في " ب " و " ج " (تهيئه) وهو تحريف .

وفي هامش " ب " (تهيئته) .

ومن الأداة : مالا يجب الا بقدره مهسرة : للأداة وهى زائدة على الأولى بدرجة .

وفرق ما بينهما : ان بالثانية تتغير صفة الواجب ، فيصير سمحا سهلا . فيشترط دوامها لبقاء الواجب ، لان الحق متى وجب بصفة ، لا يبقى واجبا الا بتلك الصفة .

ولهذا قلنا بانه يسقط الزكاة بهلاك النصاب ، والعشر بهلاك الخراج ، والخراج اذا اصطلم الزعافة ، لأن الشرع أوجب الأداة بصفة اليسر .

الا ترى انه خص الزكاة بالسال التامى الحولى ، والعشر بالخراج حقيقة ، والخراج بالتمكن من الزراعة .

قوله : - ((ومن الأداة مالا يجب الا بقدره مهسرة)) -

واذا ثبت أنه لا بد لصحة التكليف من أصل القدرة فاعلم أن الله تعالى تفضل على عباده ومن عليهم فى بعض الواجبات فبنى التكليف فيها على قدرة كاملة زائدة على أصل القدرة وتسمى " قدره مهسرة " لحصول اليسر فى الأداة بواسطة اشتراطها .

- ((وهى زائدة على الأولى)) - : [أى الممكنة] (١)

(١) ما بين المعقوفتين مضموس فى " ج " .

- ((بدرجة)) - ، لأن الامكان يثبت بها ثم اليسر ، وبالأولى لا يثبت الا
الامكان ، ولهذا شرطت هذه (١) القدرة في أكثر الواجبات المالية
دون البدنية ، لأن أدائها أشق على النفس من البدنيات ، ان المال
شقيق الروح ، محبوب النفس في حق العامة ، والمفارقة عن المحبوب
بالاختيار أمر شاق ، اليه أشار أبو اليسر .

- ((وفرق ما بينهما)) - : أى بين القدرتين في الحكم أن الأولى

وهى الممكنة شرطت للتمكن / من أصل الفعل ان لا وجود له بدونها هـ (١٣ / ١)
فلا يتغير بها صفة الواجب بل يثبت أصل الوجود (٢) فكانت شرطاً محضاً
فلم يشترط دوامها لبقاء الواجب كالطهارة شرط لجواز / الصلاة ، ولم جـ (٥٨ / ١)
يشترط دوامها لبقاء الجواز وكذا الشهود في النكاح .

والثانية : وهى الميسرة ، شرطت للتيسير فكانت مغيرة صفة

الواجب من مجرد الامكان الى صفة السهولة واليسر فشرط بقاؤها لبقاء الواجب
لا لكونها شرطاً ، فان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم ، ولكن لأن صفة
الواجب تتبدل من اليسر الى العسر بزوالها وبزوال الصفة يبطل الواجب ،

لأنه لم يشرع الا بتلك الصفة / فلم يكن بد لبقاء الواجب من بقائها . أ (١٣ / ١)

(١) أى القدرة الميسرة .

(٢) فى " ب " و " ج " (الوجوب) .

وليس معنى التغيير (١) أن الحق كان واجبا بصفة العسر بقدره
 ممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى وصف اليسر ، بل معناه : أنه
 لو كان واجبا بقدره ممكنة لكان جائزا ، فلما توقف الوجوب على هذه القدرة
 دون الممكنة صار كأن الواجب تغير من العسر الى اليسر بواسطتها فكانت
 صغيرة .

قوله : - ((ولهذا)) - : أي ولاشتراط بقاء هذه القدرة لبقاء
 الواجب الذي تعلق بها ، - ((قلنا بأنه)) - : الضمير للشأن (٢)
 (يسقط) (٣) الواجب وهو : - ((الزكاة بهلاك النصاب ، والعشر
 بهلاك الخاج ، والخراج (٤) اذا اصطلم الزرع)) - : أي استأصله (٥)

- (١) في " ج " (اليسر) .
 (٢) ، ، (الشأن) والصحيح ما في الأصل .
 (٣) ، ، (فسقط) .
 (٤) الخراج : لغة : - بفتح الخاء - ما يخرج من غلة الأرض ويجمع
 على : أخراج وأخرجه .
 ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجا ، فيقع على الضريبة والجزية
 ومال الفس* ويختص في الغالب بضريبة الأرض .
 انظر : المغرب (٢٤٩/١) الصباح الخير (١٩٩/١) الصحاح
 (٣٠٩/١) النهاية (١٩/٢) المطلع (٢١٨) حاشية ابن عابد بن
 (١٢٧/٤) الكافي (٤٨٢/١) النظم المستعذب (٢٦٤/٢) .
 (٥) انظر : الصحاح (١٩٦٦/٥) .

- ((آفة)) - لأن كل واحد منها (١) متعلق بمقدرة مهسرة (٢) .

وقال الشافعى (٣) - رحمه الله - اذا تمكن من الأداء ولم يؤثر ضيق ، لأن الوجوب تقدر عليه بالتمكن من الأداء ثم يهلك المال والخارج عجز عن الأداء لعدم ما يؤدي ، ومن تقدر عليه الوجوب ، لم يسهر بالعجز عن الأداء فبقى عليه كما فى ديون العباد ، وصدقة الفطر .

ولأن الواجب جزء من النصاب فلما لم يؤد حتى ذهب المال (٤) بعد تمكنه صار مفوتاً للحق عن محله فيضن كمن لم يصل حتى ذهب الوقت .

ولنا : أن الشرع أوجب الأداء / بصفة اليسر ، لأنه طلقها (٥) ب (٨٣ / ب) بمقدرة مهسرة والحق المستحق متى وجب بوصف لا يبقى الا كذلك ، لأن الباقي عين الواجب ابتداءً كالطك اذا ثبت مبيعا يبقى كذلك ، وان (٦)

(١) فى " ب " (منها) .

(٢) انظر : فتح القدير (٢٠١ / ٢) فما بعدها ، الدر المختار (٢) / ٢٨ ، ١٠٠) بدائع الصنائع (١٥ / ٢) .

(٣) ومالك وأحمد وهو قول الزهرى ، وحامد ، والثورى ، وأبو عبيد .
انظر : القوانين الفقهية (١٠٠) المذهب (١٤٤ / ١) المغنى (٦٨٥ / ٢) .

(٤) فى " ب " و " ج " (ماله) .

(٥) فى " ج " (عقلها) .

(٦) فى " ب " (وانذا) .

ثبت هبة يبقى كذلك .

وكذلك ما فى الذمة من صلاة ، أو صوم أو مال (١) وهذا الواجب
وجب (٢) بعض نما المال حقيقة أو تقديرًا فلو بقى بعد هلاك ذلك المال
الذى هو نماء لانقلب غرامة تأتى على أصل ماله فلا يكون الباقي ما كان واجبا
ابتداءً بل يكون شيئًا آخر ، فلا تجب الا بسبب جديد .

ولا يلزم عليه بقاء الواجب بعد استلاك النصاب وان كان الباقي
غرامة محضة ، لأنه لما تعدى على محل مشغول بحق الغير عد الستهلك
قائما زجرا عليه . فيبقى (٣) الواجب ببقاء المال تقديرًا .

ثم استوضح وجوبها بقدره ميسرة / فقال : - ((ألا ترى أنه)) - هـ (٩٣ / ب)
أى الشارع - ((خص الزكاة بالمال النامي)) - : أى علق وجوبها بوصف
النما كيلا ينتقص أصل المال وانما يفوت به بعض النما ، غير أن الشرع أقام
المدة (٤) فى النصاب المعد للنمو مقام حقيقته تيسيرا ، لأن فى التعليق
بحقيقة النمو ضرب حرج . وكذلك أوجب قليلا من كثير وهو ربع العشر .
فعرفنا أنها متعلقة بقدره ميسرة فشرط دوامها لبقاء الواجب .

(١) فى " ب " زيادة (غرامة) .

(٢) ، ، ، (بصفة) .

(٣) فى " ج " (ضيق) .

(٤) ، ، زيادة (فى المدة) .

ولا يلزم عليه ما اذا هلك بعض النصاب / حيث يبقى الواجب أ (٩٣ / ب)
 بقدر الباقي وان كان لا يجب به في الابتداء ، لأن اشتراط النصاب فسخ
 الابتداء لم يكن للميسر لأن / الواجب ربع العشر ، وأداء درهم من أربعين ج (١٥٩)
 درهما ، مثل أداء خمسة من مائتي درهم في الميسر ، بل اشتراطه (١) في
 الابتداء ليصير المكلف به أهلا للوجوب ، فان السطوب اغناء الفقير والاغناء
 بصفة الحسن لا يتحقق من غير الغنى .

الا أن الشرع أكد هذا الشرط في باب : " الزكاة " فاعتبر الغنى
 بالمال الذي جعل سببا للوجوب فكان النصاب هنا بمنزلة القدرة السكينة
 في العبادات البدنية فلم يشترط بقاؤه لبقاء الواجب .

وكان ينهض ان لا تسقط الزكاة بهلاكه الا أنها تسقط لفوات النما
 الذي تعلق الميسر به لا لفوات النصاب . فاذا هلك بعضه تبقى بقسط
 الباقي لبقاء الميسر بقاء النما في ذلك القدر (٢) .

قوله : - ((والعشر بالخارج)) - : يعنى وجوب العشر متعلق
 بقدرة ميسرة أيضا ، لأنه (٣) من مؤن الأرض وقد تعلق بحقيقة الخارج
 الذي هو نماؤها ، لا برقبة الأرض ، ولا بمال آخر مع امكان الاجتناب
 فیهما ووجب قليل من كثير مع امكان اجتناب الكل ، فلذلك يشترط بقاؤها

(١) في " ج " (اشترط) .

(٢) انظر : " الهداية " مع " فتح القدير " و " العناية " (٢ / ٢٠٢) وما بعدها

(٣) في " ج " (لأن) .

لهقاء الواجب فاذا هلك الخارج يسقط .

- ((والخراج بالتمكن من الزراعة)) - : معنى أنه واجب بصفة

اليسر أيضا (١) ، لأنه من مؤن الأرض كالعشر وتعلق (٢) وجوبه بنما

الأرض لا يرقبها ، حتى لو كانت الأرض سبخة (٣) لا يجب عليه

شيء . وكذا لو لم يسلم الخارج ، بأن زرعها ولم تخرج شيئا .

ولم يتعلق بكل النما بل ببعضه حتى لو زاد الخراج / على ب (٨٤ / ١)

نصف الخارج يحط الى النصف فثبت أنه واجب بصفة اليسر ، الا أن النما

هنا اعتبر تقديرا بالتمكن من الزراعة لأن الواجب ليس من جنس الخارج

(١) سقطت من " ب " .

(٢) في " ب " " ج " (فتعلق) .

(٣) يقال : سبخت الأرض سبخا - من باب تعب - فهي

" سبخة " - بكسر الباء واسكانها للتخفيف - ويجمع المكسور

على " سبخات " مثل : كلمة وكلمات ، والساكنة على

" سبخ " . وأرض سبخة : أى ملحة .

الصباح المنير (٣١٢ / ١) ، المعجم الوسيط

(١ / ٤٦٢) .

فامكن اعتبار (١) النما التقديرى بالتمكن من الزراعة . فلا يجعل
تقصيره عذرا فى ابطال حق الفزاة ويجعل النما موجودا حكما لتقصيره
كما يجعل موجودا بعد الحول فى مال الزكاة .

بخلاف العشر : لأنه اسم أضافى فلا يمكن ايجابه الا فى
النماء الحقيقى .

وبخلاف ما اذا أصاب الزرع آفة حيث يسقط الخراج ، لأنه
لم يقصر حيث لم يعطلها الا أنه أصيب فلا يخرم شيئا كيلا يؤدى الى
استثصاله ، حتى لو كان / بعد الاصطلام مدة يمكن فيها استغلال
الأرض الى آخر السنة لا يسقط الخراج أيضا كذا سمعت من شيخى
قدس الله روحه

(١) فى " ج " (اعتبا) .

ولهذا قلنا : ان الحائث في اليمين ، اذا ذهب ماله ، كفر بالصوم ، لان التخيير في انواع التكفير بالمال ، والنقل عنه الى الصوم للعجز في الحال ، مع توهم القدرة فيما يستقبل تيسيرا للاداء ، فكان من قبيل الزكاة .

الا ان المال ههنا غير عين ، فاي مال اصابه من بعد دامت به القدرة ، ولهذا ساوى الاستهلاك الهلاك ههنا ، لانعدام التعدى على محل مشغول بحق الغير .

* * * * *

قوله : - ((ولهذا)) - أى و ولاشترط بقاء القدرة الميسرة لبقاء الواجب المتعلق (١) بها . - ((قلنا ان الحائث في اليمين)) - الذى له قدرة / التكفير بالمال - ((اذا ذهب ماله)) - بعد ما وجبت (١ / ٩٤) عليه الكفارة بالمال وجب عليه التكفير بالصوم ، لأن هذه الكفارة تجب بقدرة ميسرة لوجهين :

أحدها : أن الشارع خيره بين أنواع الكفارة وذلك تيسير ، لأن الخيار اذا ثبت له ، ترفق (٢) بما هو الايسر عليه . كالسافر يخير بين الصوم والفطر ولو كان الواجب ههنا كان أشق عليه .

(١) مطبوعة في " ج " .

(٢) في " ب " (توقف) .

كالمقيم يجب عليه الصوم معنا .

ولا يلزم عليه صدقة الفطر حيث خير فيها بين نصف صاع من بر ،

وبين صاع من شعير أو تمر أو غير ذلك .

ولم يفد التخيير : التيسير حتى قلنا : وإنها (١) واجبة بقدر

مكة ، لأن ذلك ليس بتخيير معنى فلا يفيد التيسير .

/ وتحقيقه . أن المقصود من التخيير قد يكون تأكيد الواجب جـ (١٦٠)

وقد يكون [تيسير الأمر] (٢) على المكلف .

فنظير الأول : قوله تعالى (أن اقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من

دياركم) (٣) : أي لا بد من أن يصدر واحد منهما منكم .

وقولك (٤) لولدك حين غضبت عليه : " أما أن تقرأ الليلة

ربع القرآن ، أو تقرأ الكتاب الفلاني ، أو تكتب كذا جزءاً من العلم ثم تنام

والا لانتقم منك " فالمقصود منه تأكيد ما أوجبت عليه من السهر في التعب

لا التيسير (٥) ، ومعناه : لا بد لك من أن تفعل أحد هذه الأشياء

الته وإن لا يفوت عنك السهر لا محالة .

(١) أي صدقة الفطر .

(٢) في " جـ " (تيسيراً لأمر) .

(٣) سورة النساء (٦٦) .

(٤) في " بـ " و " هـ " (وقولك) .

(٥) في " بـ " و " جـ " و " هـ " زيادة (عليه) وأشار في هامش " بـ " إلى

زيادتها .

ونظير الثاني : قولك لغلامك : " اشتر بهذا الدرهم لحمًا أو خبزًا أو فاكهة . فالمقصود منه التيسير . ومعناه : اختر منها ما تيسر عليك .

ثم يعرف المقصود في التخييرات الشرعية (١) بكون تلك الأشياء التي خير المكلف فيها متماثلة في المعنى وغير متماثلة فيه ، لأنها اذا كانت متماثلة في المعنى فالتخير يقتصر على الصورة ولا عبرة بالصور فيفيد تأكيد الواجب ، وان كانت مختلفة في المعنى غير متماثلة فيه كما في الصورة فحينئذ يتعدى أثر التخير الى المعنى فيفيد / التيسير لا محالة . ب (٨٤ / ب)

فصدقة الفطر من القبيل الأول ، لأن الواجب فيها مقدار مالية نصف صاع من بر ، وقيمة صاع من شعير أو تمر تساويه (٢) عندهم . وكذا (٣) المقصود دفع حاجة الفقير في هذا اليوم والكل فيه سواء ، فلا يفيد التخيير والتيسير قصدا بل يفيد التأكيد ويصير معناه : لا بد من أن يقع الأداء لا محالة اما بأداء نصف صاع من بر ، أو غير ذلك مما يماثله في المالية .

وكفارة اليمين من القبيل الثاني : لا لأن مالية تلك الأشياء هـ (٩٤ / ب) مختلفة اختلافا ظاهرا ، فالتخير فيها يقع على الصورة والمعنى / فيفيد أ (٩٤ / ب)

(١) في " ج " (الشرعيات) .

(٢) ، ، (يساويه) .

(٣) ، ، (ولذلك) وهو تحريف .

التيسير .

والثانى : (١) أنه نقل الحكم الى الصوم بالعجز الحالى مع توهم القدرة فيما بعد ولم يعتبر العجز الستدام فى العمر كما اعتبر فى حق الشيخ الغانى وكما اعتبر العدم المستمر فى قوله : ان لم آت البصرة فعبدى حر " وقوله : " ان لم أطلقك فأنت طالق " فدل ذلك على تيسير الأمر على المكلف وفتح باب التدارك عليه بالخروج عن العهدة بالصوم فى الحال .

واذا ثبت أنها وجبت بقدرة مهسرة كان : أى وجوب الكفارة من قبيل الزكاة فى اشتراط بقاء القدرة لبقاء الواجب ، فاذا (٢) هلك المال انتقل الوجوب الى الصوم ضرورة .

قوله : - ((الا أن المال)) - : أى لكن المال . . . الى آخره جواب عما يقال : لما كانت الكفارة من قبيل الزكاة حتى (٣) سقطت بهلاك (٤) المال كالزكاة كان ينفى أن لا يعود الوجوب بحصول مال آخر بعد السقوط ، كما فى الزكاة .

(١) أى الوجه الثانى على أن كفارة اليمين متعلقة بقدرة مهسرة .

(٢) فى " ج " (واذا) .

(٣) ساقطة من " ج " .

(٤) فى " ج " (بهلال) وهو تحريف .

فقال (١) : الوجوب في الزكاة متعلق بمال عين ، فان الشرع اعتبر القدرة على الأداء بالمال الذي وجبت (٢) الزكاة بسببه ، لا بمال آخر ، وجعل النصاب ظرفا للواجب .

قال الله تعالى : / (الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ) (٣) ج (١٦١) وقال عليه السلام والسلام - + : " في الرقة (٤) ربع العشر " (٥) " في أربعين شاة شاء " " في خمس من الابل شاة " .

فبحصول مال آخر بعد فواته لا تثبت القدرة على الأداء فلا يعود الوجوب .

(١) أى الماتن ، والمؤلف تصرف في كلام الماتن ، وفي " ج " (فيقال) .

(٢) في " ج " (وجب) .

(٣) سورة المعارج (٢٥) .

(٤) الرقة : الغضة ، والدراهم المضروبة منها ، وأصل اللفظ " الورق " .

وهي الدراهم المضروبة خاصة ، فحذفت " الواو " وعوض منها

" الهاء " وتجمع " الرقة " على " رقات " و " رقيين " .

النهاية (٢٥٤ / ٢) .

(٥) أخرجه البخارى ، ومالك ، وأبو داود وغيرهم من حديث طويل .

البخارى رقم (١٤٥٤) في (الزكاة) باب (زكاة الغنم) (٣١٧ / ٣)

الموطأ في (الزكاة) باب (ما جاء في صدقة الماشية) (٢٥٧ / ١)

أبو داود رقم (١٥٦٢) في (الزكاة) باب (زكاة السائمة

٠ (٢٢٤ / ٢)

فأما في الكفارة فلم يتعلق الوجوب بمال عين بل بطلق المال ،
لأن المقصود ما يصلح للتقرب الموجب للثواب الساتر لا ثم الحنث ولهذا لم
يشترط فيه النما فكان المال الموجود وقت الحنث والمستفاد بعد فيه سواء .

- ((فأى مال أصابه من بعد)) - : أى من بعد الحنث ، أو بعد

الهلاك - ((دامت به القدرة)) - : أى حصلت وثبتت بخلاف الزكاة .

- ((ولهذا)) - : أى ولأن المال غير عين في الكفارة - ((ساوى (١)))

الاستهلاك - ((فيها)) الهلاك - حتى سقط وجوب التكفير (٢) بالمال
بالاستهلاك ، كما سقط بالهلاك ، بخلاف الزكاة : لأن المال في الزكاة
لما كان هنا كان استهلاكه تعدى على محل مشغول بحق الغير فيوجب
الضمان .

ولما لم يتعين المال ههنا (٣) لم يكن الاستهلاك تعدى على

حق الغير / بوجه فكان الهلاك والاستهلاك سواء . ب (٨٥ / ١)

(١) في " ب " (يساوى) .

(٢) في " ب " و " ج " (الكفارة) .

(٣) أى في الكفارات .

وأما الحج : فالشرط فيه ، المكنة من السفر المعتاد براحلة ،
وزاد ، والمسر لا يقع الا بخدم واعوان ومراكب . وليس ذلك بشرط بالاجماع
فلذلك لم يكن شرطا لدوام الواجب .

وكذلك صدقة الفطر ، لم تجب بصفة اليسر ، بل بشرط القدرة
وهو الغناء ، ليصير الموصوف به اهلا للاغناء .

ألا ترى انه يجب بثياب البذلة ، ولا يقع بها اليسر لانها ليست
بنامية ، فلم يكن البقاء مفتقرا الى دوام شرط الوجوب .

قوله : -((وأما الحج))- الى آخره :

يحتمل أن يكون جوابا عما يقال : " الحج وجب بقدرة ميسرة

بدليل : أنه يشترط فيه القدرة على الزاد / والراحلة وهما زائدان على (١/٩٥)

أصل القدرة ، فان أدنى القدرة فيه صحة البدن بحيث يقدر على المشي

واكتساب الزاد في الطريق . ولهذا صح النذريه ماشيا ثم لم يشترط بقاؤها

لبقاء الواجب حتى لم يسقط عنه الحج بغوات القدرة على الزاد والراحلة ، / هـ (١/٩٥)

بعد تقرر الوجوب عليه وبقي تحت عهده .

وكذلك صدقة الفطرو جبت بقدرة ميسرة بدليل : أن الغنى

بالنصاب شرط لوجوبها ، وأصل القدرة يحصل بملك نصف صاع من بر ،

أو صاع من شعير أو نحوها ، ثم لم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب ،

حتى بقى فى ذمته بعد فوات الغنى (١) .

فأشار الى الجواب بما ذكره (٢) .

ويحتمل أن يكون ابتداءً بيان : أن هاتين العبادتين تَجِبَانِ
بقدره ممكنة ، أما الحج فلأن الشرط فيه نفس (٣) الاستطاعة لقوله تعالى
(من استطاع اليه سبيلاً) (٤) ولا تتحقق الاستطاعة (٥) للنائسى
عن الكعبة الا بالزاد والراحلة فانهما من ضرورات مثل هذا السفر على ما عليه
العادة فكان اشتراطهما للبيان أدنى التمكن من هذا السفر ، لا للتيسير ،
ان اليسر لا يقع الا بخدم ومراكب وأعوان ، وليست هذه الأشياء بشرط
بالاجماع .

فثبت أن القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا شرط اليسر
فلم يشترط دواها لبقاء الواجب .

وانما لم يعتبر التوهم الذى ذكره السائل فى كونه أدنى القدرة ،

كما اعتبر فى الصلاة ، لأن فى اعتباره فيه (٦) حرجاً عظيماً فانه يؤدى الى
الهلاك فى الغالب والحرج منفى واعتبر فى أدائه / الصلاة ليمظهر أثره ج (١٦٢)
فى خلفه وهو القضاء لا لعين الأداء . ولا خلف للحج ينتفى بمباشرته

(١) راجع : " الدر المختار " مع حاشية ابن عابدين (٩٩ / ٢) فما بعدها
الفتاوى الهندية (١٨٣ / ١) فتح القدير (٢٨٤ / ٢) .

(٢) فى " ج " و " هـ " (ذكر) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) سورة آل عمران (٩٧) .

(٥) مطبوعة من " ج " .

(٦) أى فى الحج .

الحرج فلذلك لم يعتبر .

- ((وكذلك)) - أى ومثل الحج - ((صدقة الفطر)) - فى أنها

- ((لا تجب بصفة اليسر)) - بل تجب بقدرة مكنه . واشتراط الغنى

فهيها ليس لليسر بل ليصير الموصوف به : أى بالغنى أهلاً للاغناء : يعنى

هذه الصدقة وجبت اغناءً للفقير بقوله عليه الصلاة والسلام : " أغنوهم " (١)

فلم يكن بد من اعتبار صفة الغنى فى المكلف ليصير بواسطته أهلاً للاغناء ،

ان (٢) الاغناء من غير الغنى لا يتحقق كالتملك من غير المالك .

واعترض عليه : بأن المراد من الاغناء المذكور فى الحديث ليس

الاغناء الشرعى ، بل المراد اغناؤه عن السألة بايتاء كفاية يوم اليه (٣)

فلا يكون الغنى الشرعى شرطاً لأهليته به .

وأجيب عنه بأنه ثبت بالدليل أن المراد [من الاغناء] (٤)

(١) أخرجه الدارقطنى فى سننه عن ابن عمر قال : " فرض رسول الله صلى

الله عليه وسلم زكاة الفطرو قال : " أغنوهم فى هذا اليوم " وابن عدى عنه

وفيه " أغنوهم عن الطواف فى هذا اليوم " .

وفى اسناده أبو معشر وقد ضعفوه .

أنظر : سنن الدارقطنى (١٥٣ / ٢) نصب الرأية (٤٣٢ / ٢) .

(٢) فى " ج " (و) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) فى " ب " و " ج " (بالاغناء) .

كفاية الفقير بقريئة قوله (١) : " عن السألة " فبقى الغنى المشروط فى

جانب المودى / مطلقا فينصرف الى ما هو المتعارف فى الشرع . أ (٩٥ / ب)

وهذا ضعيف : لأن اشتراط الغنى فى المودى ثبت ضرورة وجوب

الأغناء (٢) فإذا ثبت أن المراد منه ليس الغنى الشرعى فكيف يثبت

اشتراطه فى المودى به ؟ فالأولى أن يقال : انما / اعتبر الغنى الشرعى ب (٨٥ / ب)

لأنها شرعت لأغناء الفقير عن السؤال بالنص ، فلو كان الفقير أهلا لوجوبها

لصارت مشروعة لاحواجه الى السؤال . وذلك لا يجوز .

وبهانه : أنه اذا ملك ما يتمكن به من اغناء الفقير عن السألة / هـ (٩٥ / ب)

وهو نصف صاع من بر مثلا كان هو غنيا عن السألة به متمكنا من الاغناء فلو

اعتبر هذا الغنى ، وأمر بالاغناء لعاد الأمر على موضوعه بالنقض ، لأنه

حينئذ يصير محتاجا الى السألة وهذا لا يجوز ، لأن دفع حاجة نفسه لثلا

تحتاج الى السألة أولى من دفع حاجة الغير .

(١) أى قوله — صلى الله عليه وسلم — والمؤلف يشير الى لفظ آخر للحدیث

وهو : " أغنوهم عن السألة فى مثل هذا اليوم " قال الزيلعى : " غريب

بهذا اللفظ " اهـ .

وقد رواه بهذا اللفظ محمد بن الحسن فى كتاب الأصل بسنده :

عن أبى معشر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم

أنه كان يأمرهم أن يؤدوا صدقة الفطر قبل أن يخرجوا الى الصلوى وقال

" أغنوهم عن السألة فى مثل هذا اليوم " .

انظر : " كتاب الأصل " لمحمد بن الحسن (٢٤٦ / ٢) نصب الراية (٤٣٢ / ٢)

(٢) فى " ب " (الغنى) .

ولهذا شرط الشافعى - رحمه الله (١) - أن يملك من وجبت عليه (٢) صاعا فاضلا من (٣) قوته وقوت من يقوته يوم الفطر وليلتنه (٤) .

الا أن عندنا : ما دون النصاب له حكم العدم فى الشرع حتى حل لمالكه الصدقة فشرطنا النصاب ليثبت حكم الوجود شرعا فيتحقق الاغناء .

- (١) فى " ج " (رضى الله عنه) .
 (٢) فى " هـ " زيادة (الصدقة) .
 (٣) فى " هـ " (من) .
 (٤) ولم يعتبر الشافعى فى وجوبها النصاب ، وبهذا قال : أبوهرة وأبو العالية ، والشعبى ، وعطاء ، وابن سيرين ، والزهرى ومالك ، وأحمد وابن المبارك وأبو ثور .
 بل قالت المالكية : لو كان قادراً على الفطرة بالاستدانة مع رجاء الوفاء لزمته ، لأنه قادر حكما .
 انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١ / ٥٠٤ ، ٥٠٦) ،
 المنتقى (٢ / ١٨٦) مغنى المحتاج (٢ / ٤٠٢) فما بعدها
 المغنى (٣ / ٧٣) .
 (٥) أنظر : " الكتاب " مع " اللباب " (١ / ١٥٩) الدر المختار
 (٢ / ٩٩ ، ١٠١) فتح القدير (٢ / ٢٨١) الفتاوى الهندية
 (١ / ١٧٩ - ١٨١) .

ثم استوضح ما ذكر أن الغنى (١) شرط للأهلية لا للميسر (٢)
 بقوله - ((ألا ترى أنه)) - أى هذا الواجب وهو صدقة الفطر تجب
 - ((بشياب البذلة)) - أى بالثياب التى تهتدل وتستعمل فى اللبس ،
 أو بشياب الحمال التى تلبس فى المواسم ، حتى لو ملك من هذه الثياب
 فاضلة عن (٣) حاجته (٤) الأصلية ما يساوى نصابها وجهت عليه
 صدقة الفطر .

وبهذا النوع من المال يحصل أصل التمكن والغنى دون الميسر
 لأن حصوله متعلق بالمال النامى ليكون الأداة من الفضل وليس ذلك
 بشرط ههنا .

ولهذا لا يشترط حولان الحول المحقق للنما ، بل إذا ملك
 نصاباً ليلة الفطر تلزمه صدقة الفطر . وتلزمه بسبب رأس الحر والمدهر
 وأم الولد والعبد المديون .

فعرفنا أن الغنى شرط التمكن (٥) لا شرط الميسر فلم يشترط
 دوامها لبقاء الواجب . وإنما يمنع الدين عن وجوب هذه الصدقة ،

(١) فى " ب " (الاغناء) .

(٢) فى " ج " (الميسر) .

(٣) فى " ب " (من) .

(٤) ، " ب " و " ج " (حوائجه) .

(٥) فى " ب " (للتمكن) .

لأنه بعدم الغنى لا لأنها وجبت بصفة اليسر . والغنى من شروط
الأهلية فيمتنع الوجوب بعدمه لا محاله .

ولهذا لا يمنع / (١) العبد عن سببته للوجوب اذا ملك ج (٢٦٣)

المولى نصابا فاضلا عن حاجته الأصلية لأن الغنى بهذا العبد ليس
بشرط ، ودين العبد لا يمنع حصول الغنى بمال آخر فلا يمنع الوجوب .

بخلاف دين عهد التجارة حيث يمنع وجوب الزكاة ، لان الشرط
في الزكاة الغنى بعين النصاب حتى سقطت الزكاة بهلاك النصاب وان كان
غنيا بمال آخر ودين العبد بعدم الغنى فيمنع وجوب الزكاة — [والله
أعلم (٢)] — .

(١) في " ب " و " ج " زيادة (دين) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ب " و " ج " .

فصل

في صفة الحسن للمأمور به

فصل

في صفة الحسن للمأثور به

المأثور به نوعان :

حسن لمعنى في عينه .

وحسن لمعنى في غيره .

والذى حسن لمعنى في عينه نوعان :

— ما كان المعنى في وضعه كالصلاة : فانها تتأدى بافعال وأقوال

وضعت للتعظيم . والتعظيم حسن في نفسه . الا أن يكون في غير حينه
أو حاله .

— وما التحق بالواسطة بما كان المعنى في وضعه : كالزكاة

والصوم والحج .

فان هذه الأفعال بواسطة حاجة الفقير ، واشتياؤ النفس ،

وشرف المكان ، تضمنت اغناء عباد الله ، وقهر عدوه ، وتعظيم شعائره

فصارت حسنة من العبد للرب — عزت قدرته — بلا ثالث معنى لكون هذه

الوسائط ثابتة بخلق الله تعالى ومضافة اليه .

فصل

في صفة الحسن للمأثور به

اعلم ان حسن الشيء عند من جعله عقليا : عبارته عن كونه عاقبته

حميدة ، والقبح بخلافه (١) .

وعند من جعله شرعيا : هو موافقة الغرض (٢) .

والقبح : مخالفة ذلك .

وقيل : الحسن : عبارة عن كون الشيء ' مطلوب الوجود .

والقبح : عبارة عن كونه مطلوب العدم .

(١) هذه السألة كلامية ، قد ذكرت في علم الكلام بأدلتها ، غير أن علماء الأصول اضطروا الى بحثها في فقههم ، لأن المعتزلة بنوا عليها بعض السائل الأصولية .

انظر معنى الحسن والقبح وكلام العلماء فيه في :
السودة (٤٧٣ ، ٥٧٧) الارشاد للجويني (٢٥٨) حاشية
البناني على " جمع الجوامع " (٥٧/١) الستصفي (٥٦/١) ،
المنحول (١٥) شرح تنقيح الفصول (٨٨) مدارج السالكين
(٢٣١/١) الرد على المنطقيين (٤٢٠) غاية المرام (٢٣٤) كشف
الاسرار (٢٣١/٤) تيسير التحرير (١٥٠/٢) الأحكام لابن حزم
(٥١/١) ابن الحاجب (٢٠٠/١) الوصول الى الأصول (٥٦/١)
الميزان (٤٥ ، ١٧٥) بيان المختصر (٢٨٧/١) نهاية السؤل
(١٤٥/١) شرح البدخشى (١٤٤/١) فواتح الرحموت (٢٥/١)
ارشاد الفحول (٧) .

(٢) عبر بعض الاصوليين " بملامة الطبع " بدلا من " موافقة الغرض " .

ومرادهم بالطبع الطبيعة الانسانية العائلة الى جلب المنافع ودفع

المضار . المحصول (١٥٧/١/١) شرح تنقيح الفصول (٨٨) .

وفى تحقيق : / الحسن والقبح وكونهما عقليين أو شرعيين ب (٨٦ / ١)

/ كلام طويل لنا وللشعرية ليس هذا موضع تقريره (١) . هـ (٩٦ / ١)

ثم ان حسن الأمور به من قضايا الشرع لا من موجبات اللغة ،
لأن صيغة الأمر تتحقق [فى القبح] (٢) كالكفر والسفه والعبث ، كما
تتحقق فى الحسن .

ألا ترى أن السلطان الجائر اذا أمر انسانا باتلاف مال انسان ،
أو نفسه بخير حق كان أمرا حقيقة حتى اذا خالفه الأمور ولم يأت بها (٣)
أمره ، يقال : خالف أمر السلطان . الا أن الأمر لما كان طلب الأمور
به بآك الوجوه حتى صار واجب الاقدام عليه والشارع حكيم على الاطلاق
اقتضى الأمر الصادر منه كون الأمور به حسنا ، لأنه لا يليق بالحكمة
طلب ما هو قبيح بآك الوجوه .

قال الله تعالى : (قل ان الله لا يأمر بالفحشاء) (٤)

وقال جل جلاله : (وينهى عن الفحشاء والمنكر) (٥)

(١) راجع : " سلم الثبوت " مع " فواتح الرحموت " (٢٥ / ١ ، ٢٦) ،
الميزان (١٢٦) نور الأنوار (٦٦ / ١) " جمع الجوامع " مع " حاشية
العطار " (٨١ / ١ - ٨٣) مختصر ابن الحاجب (١٩٨ / ١) تخریج
الفروع للزنجاني (٢٤٤) فما بعدها ، ارشاد الفحول (٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٣) فى " ب " (لما) .

(٤) سورة الاعراف (٢٨) .

(٥) ، النحل (٩٠) .

فدل أن الأمر منه على كون الأمور به حسنا والعقل آلة يعرف بها
الحسن لا أنه موجب له بنفسه . إذ لو كان حسن الأمور به بالعقل لما
جاز وروى النسخ عليه ، لأن الحسن العقلي لا يرد عليه (١) التهديد
كحسن شكر (٢) المنعم ، وحسن العدل والاحسان .

فثبت أن حسن المشروعات من قضية الشرع . والعقل يدرك
الحسن في بعضها في ذاته وفي بعضها في غيره .

فان قيل : الفعل عرض ، وانه صفة ، والصفة لا تقوم بها الصفة
فكيف يصح وصفه بالحسن والقبح والوجوب حقيقة ؟؟

وأيضاً : الفعل قبل الوجود يوصف بكونه (٣) حسنا وقبيحا ،
وواجبا ، وحراما ، والمعدوم لا يقبل الصفة حقيقة .

قلنا : هذه صفات راجعة الى الذات ، كالوجود مع الموجود ،
والحدوث مع الحدث ، وكالعرض الواحد الذي يوصف بأنه موجود / ومحدث أ (٩٦ / ب)
ومصنوع وعرض وصفة ولون وسواد فهذه صفات راجعة الى الذات لامعان (٤)
زائدة عليها .

(١) في " ج " (على) .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) مطبوعة في " ج " .

(٤) في " ب " و " ج " (معاني) .

ولأن الفعل يوصف بأنه حسن وتبيح لدخوله تحت تحسين الله تعالى وتقيحه كما أنه يوصف بأنه حادث ومحدث لدخوله تحت أحداث الله تعالى لا أنه محدث لحدوث قام به ، لأن ذلك الحدوث محدث فيحتاج الى حدوث آخر فيؤدى (١) الى القول بمعان (٢) لا نهائية لها وأنه باطل .

ولأن هذه صفات اضافية ، وأسماء نسبية والصفات / الاضافية ج (١٦٤) ليست بمعان (٣) قائمة بالذات وتكون الذات موصوفة بها على الحقيقة وانما تقتضى وجود غير (٤) يكون علة بين الصفة والموصوف والاسم والسمى كما فى لفظ الأب والابن والأخ فالذات موصوفة بهذه (٥) الصفات حقيقة لا مجازا وان لم تكن الأبوة والبنوة والأخوة معانى / قائمة بالذات زائدة هـ (١٦٦ ب) عليها .

ثم يوصف المعدوم بهذه الصفات على الطريق الأول والثانى مجازا لأن صفات الذات لا تتصور قبل الذات ، وكذا الأحداث لا يتعلق بالمعدوم

لاحالة الحدوث وعلى الطريق الثالث على سبيل / الحقيقة كوصف المعدوم ب (٨٦ ب)

(١) فى " ج " (فىوى) وهو تحريف .

(٢) فى " ب " و " ج " (بمعانى) .

(٣) فى " ب " (بمعانى) .

(٤) فى " ج " (عين) .

(٥) فى " ب " (بهذ) .

بانه معلوم ومذكور ومخبر عنه كذا فى الميزان (١) .

قوله : - ((الأمور به نوعان)) - : يعنى فى صفة الحسن :

- ((لمعنى فى عينه)) - : أى اتصف بالحسن لحسن ثبت فى ذاته .

- ((وحسن لمعنى فى غيره)) - : أى اتصافه بالحسن لحسن ثبت

فى غيره .

والقسم الأول (٢) ينقسم على قسمين :

- ((ما كان المعنى)) - اللام للعهد : أى الضمى الذى اتصف

به الأمور به بالحسن - ((فى وضعه)) - (٣) من غير نظر الى واسطة

- ((كالصلاة : فانها تتأدى بأفعال وأقوال وضعت للتعظيم)) - قدم الأفعال

فى الذكر على الأقوال ، لأن معنى الصلاة على الأفعال (٤)

الا ترى : أنها تجب على القادر على الأفعال دون الأقوال ولا

تجب فى (٥) عكسه .

(١) انظر ميزان الأصول (١٢٥) فما بعدها .

(٢) وهو : ما كان حسنا لمعنى فى غيره ولو عبر هنا " بالنوع " بدلا عن

" القسم " لكان أحسن ، فانه سيوافق الماتن وسيسلم من الوقوع

فى الخلط بين الأقسام - كما سيأتى .

(٣) فى " ج " (وصفه) .

(٤) فى " ج " زيادة (دون الأقوال) .

(٥) فى " ج " (على) .

ثم قيام العبد بين يدي الرب واضعا لليمين على الشمال صارفا طرفه الى الأرض تعظيما له في نفسه (١) ثم اعقابه بالركوع زيادة في التعظيم ثم (٢) الحاق السجود به نهاية في التعظيم بوضع أشرف أعضائه على التراب .

وكذا التكبير والثناء وتلاوة القرآن والتسبيحات وسائر أركان الصلاة تدل على نهاية التعظيم والمبالغة في التنزيه والتقديس وبذل / المجهود (١/٩٧) في اظهار العبودية والسكينة لخالقه فتبت أن أفعال الصلاة وأذكارها جميعا موضوعة للتعظيم ، وتعظيم الله تعالى (٣) حسن في نفسه ، لأنه من باب الشكر ، وشكر النعم حسن عقلا .

والايمان من هذا القسم أيضا بل هو أعلى درجة في الحسن من الصلاة ، لأن حسنه لا يحتل السقوط بحال ، بخلاف الصلاة (٤) ولهذا قدم الامام فخر الاسلام (٥) ذكره على ذكر الصلاة ، الا أن الشيخ لم يذكره

(١) في " ب " و " ج " (نفس) .

(٢) ، ، ، ، زيادة (في) .

(٣) العبارة في " ب " و " ج " (التعظيم لله) .

(٤) ولهذا قسم بعضهم النوع الأول من القسم الاول الى قسمين :

الأول : ما يقبل السقوط كالإيمان .

الثاني : ما يقبل السقوط - كالصلاة .

انظر : " النامى " على " الحسامى " (١/٦٩) .

(٥) انظر أصول البزدوى (١/١٨٥) .

ههنا اعتمادا على ذكر الصلاة ، فانه لما ذكر أن حسن الصلاة لعينها (١)
عرف به أن الايمان بهذا الوصف (٢) أولى .

قوله : - ((ألا أن يكون في غير حينه ، أو حاله)) - : الضائر
كلها راجعة الى التعظيم : أى ألا أن يكون التعظيم في غير وقته : كالصلاة
في الأوقات المكروهة ، وكأداء الغرض قبل الوقت .

أو غير حاله : كالصلاة (٣) في حالة الحيض والنفاس
والحدث والجنابة .

فان هذه الحالة ليست بمصالحة للتعظيم لفقد شرطه وهو الطهارة
(٤) كذا حكم سائر الشروط ، فحينئذ يشوبه نوع قبح بهسندا
العارض فيصير حراما .

قوله : - ((وما التحق بالواسطة بما كان المعنى في وضعه)) - وهو

القسم الثانى من القسمين (٥) الأولين / ، فالزكاة صارت حسنة بواسطة هـ (٩٧ / ١)

(١) في " ج " (بعينها) .

(٢) ، ، (الصوف) وهو تحريف .

(٣) مطبوسة في " ج " .

(٤) (الواو) سقطت من " ب " و " ج " .

(٥) الأولى أن يقول : من القسم الأول : لأنه قسم القسم الأول وهو : ما

كان حسنا لعينه الى قسمين فذكر القسم الأول : وهو ما كان المعنى في

دفع حاجة الفقير ، لأنها (١) / ابتداءً جزءاً مقدراً من النصاب الحولى ج (١٦٥)
 للفقير المسلم الذى ليس بها سى ولا مولا ولا يتم هذا العمل الا بواسطة
 دفع حاجة الفقير الذى هو من خواص الرحمن فصارت حسنة بهذه الوساطة
 لا بنفسها ، لأن تطييك المال وتنقيصه فى ذاته إضاعة وهى حرام شرعاً ،
 برونوع عقلاً .

والصوم صار حسناً لحصول - / قهر النفس - الأمانة بالسوء التى ب (٨٧ / ١)
 هى عدو الله وعدوك - به (٢) ، كما جاء فى الخبر : أنه تعالى
 أوحى الى داود - عليه السلام - " عاد نفسك فانها انتصبت لمعادتى " .
 وقال : عليه الصلاة والسلام - " لأعدى عدوك نفسك التى بين
 جنبيك " (٣) .

=== وضعه ، وهذا هو القسم الثانى منه ، ولو سلك المؤلف مسلك
 الماتن فى التقسيم ، بأن جعل الأمور به نوعين - لا قسمين -
 وتحت كل نوع أقسام ، لما حصل هذا الالتباس .

- (١) فى " ج " (لأنه) .
 - (٢) الضمير فى " به " يعود الى " الصوم " .
 - (٣) أخرجه البيهقى فى " كتاب الزهد " من حديث ابن عباس .
- قال العراقى : وفيه محمد بن عبد الرحمن بن غزوان أحد الوضاعين
 وقال العجلونى : رواه البيهقى فى (الزهد) بأسناد ضعيف وله
 شواهد من حديث أنس . " كتاب الزهد " حديث رقم (٣٤٥) ص
 (١٩٠) تخرج أحاديث الأحماء (٤ / ٣) كشف الخفاء (١ / ١٦٠) .

ولهذا كان الجهاد مع النفس أقوى من الجهاد مع أهل الحرب حتى
سمى الجهاد الأكبر في قوله صلى الله عليه وسلم : " رجعنا من الجهاد
الأصغر إلى الجهاد الأكبر " (١) .

فصار حسنا بهذه الوسطة ، لا أنه حسن في ذاته ، لأن تجويع
النفس ، ^{منع} وهنغ نعم (٢) الله تعالى (٣) عن سلوكه مع النصوص
البيهة لها ليس بحسن .

والحج : صار حسنا بواسطة أنه زيارة أمكنة معظمة محترمة
عظمها الله وشرفها على غيرها وفي زيارتها تعظيم صاحبها فصار حسنا
بواسطة / شرف المكان لا لذاته . إذ قطع السافة وزيارة أماكن معلومة أ (٩٧/ب)
يساويان في ذاتيهما سفر التجارة وزيارة البلاد .

- (١) أخرجه البيهقي في " كتاب الزهد " في حديث جابر ، وقال : اسناده
ضعيف والخطيب في تاريخه عن جابر ، والحديث في " الاحياء " .
قال العراقي : رواه البيهقي عن جابر بسند ضعيف .
وقال ابن حجر - في تسديد القوس - : هو مشهور على الألسنة
وهو من كلام ابراهيم بن علية .
كتاب الزهد (٣٧٤) ص (١٩٨) تاريخ الخطيب (١٨١/١) تخرجه
أحاديث الاحياء (٧/٣) كشف الخفاء (٥١١/١) .
(٢) ما بين المعقوفتين مطوس في " أ " .
(٣) سقطت من " ج " .

غير أن هذه الوسائط ثبتت بخلق الله تعالى بلا اختيار للعبد (١)
 فان الفقير ليس يستحق عبادة اذ العبادة لا يستحقها الا الله
 تعالى ، وحاجته (٢) الى الكفاية ثابتة بخلق الله - جل جلاله -
 بدون اختياره . قال الله تعالى : (وانه هو أغنى وأقنى) (٣) : أى
 أفقر ، فى قول (٤) .

والنفس ليست بجانبية فى صفتها ، بل هى مجبولة على تلك الصفة
 كالنار على صفة الاحراق . ولهذا لا يلام أحد على الميل الى الشهوات ،
 ولا يسأل عنه يوم القيامة .

ولا يقال : لما لم تكن النفس جانبية فى صفتها كيف استحقت القهر؟
 لأننا نقول : انما وجب قهرها بمخالفة (٥) هواها لكلا يقع
 المرء فى الهلاك بسبب متابعة هواها ، كما أن التباعد وجب عن النار
 احترازاً عن الهلاك وان كانت مجبولة على الاحراق غير مختارة فيه .

والبيت ليس يستحق للتعظيم بنفسه اذ هو (٦) حجر كسائر
 البهوت بل يجعل الله تعالى اياه (٧) معظماً وأمره ايانا بتعظيمه .

(١) فى " ب " (العبد) .

(٢) أى حاجة الفقير .

(٣) سورة النجم (٤٨) .

(٤) انظر : القرطبي (١١٨ / ١٧) فتح القدير للشوكاني (١١٦ / ٥) .

(٥) فى " ب " (لمخالفة) .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) مطبوسة فى " ج " .

ولما ثبت أن هذه الوسائط (١) ثبتت بخلق الله تعالى بلا
اختيار العبد كانت مضافة الى الله - جل جلاله - (٢) وسقط اعتبارها
في حق العبد فصارت / هذه العبادات حسنة خالصة من العبد للرب هـ (٩٧ / ب)
بلا واسطة كالصلاة .

ولذلك شرط لها الأهلية الكاملة (٣) فلا تجب على الصبي
كالصلاة خلافا للشافعي - رحمه الله - في فصل الزكاة (٤) .

فان قيل : الصلاة صارت قرينة بواسطة الكعبة أيضا فينبغي
أن تكون من هذا القسم كالحج .

قلنا : انما أردنا بالواسطة ههنا ما يتوقف شئ من الحسن
للأمر به عليه ، كما بينا أن حسن هذه العبادات يتوقف على / جـ (١٦٦)
هذه الوسائط المذكورة حتى شابهت باعتبارها الحسن لغيره والصلاة
تعظيم الله تعالى وهو حسن في ذاته ، من غير توقف له على جهة الكعبة

(١) في " ج " (الواسطة) .

(٢) في " ب " و " ج " (تعالى) .

(٣) وهو : الاسلام ، والبلوغ والعقل ، كما في القسم الأول .

(٤) قال الحنفية : لا زكاة على صبي ومجنون في مالهما ، لأنهما غير
مخاطبين بأداء العبادات كالصلاة والصوم .

وقالت المالكية والشافعية والحنابلة : تجب الزكاة في مال الصبي

والمجنون ويخرجها الولي من مالهما .
==

فانها قد كانت حسنة حين كانت القبلة بهيت المقدس وجهة المشرق ، وقد تبقى حسنة عند فوات هذه الجهة ، حالة اشتباه القبلة .

فلما لم يتوقف حسنهما :/ على الواسطة كانت من القسم الأول ب(٨٢/ب)
بخلاف تلك العبادات فانها لا تكون حسنة بدون وسائطها فكانت من القسم الثاني .

اليه أشار الشيخ الامام (١) / العلامة مولانا بدر الدين^(٢) أ(١/٩٨)
- رحمه الله - في " فوائد التقديم " .

== " الكتاب " مع " اللباب " (١٣٦/١) القوانين الفقهية (٩٩)
المهذب (١٤٠/١) المغنى (٦٢٢/٢) .

- (١) سقطت من " ج " .
(٢) اي الكردي " ه " .

وحكم هذين النوعين واحد .

وهو : أن الوجوب متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب ، أو

باعتراض ما يسقطه بعينه .

قوله : - ((وحكم النوعين)) - : أى الحسن لمعنى فى عينه

والملتحق به - ((واحد : وهو أن الوجوب (١) متى ثبت لا يسقط الا

بفعل الواجب)) - : أى بالالتزام به - ((أو باعتراض ما يسقطه (٢)

بعينه)) - : أى ما له أثر فى اسقاط نفسه بلا واسطة : مثل الحيض

والنفاس ونحوهما ، وهو احتراز عما وجب لغيره ، فانه يسقط بسقوط

ذلك الغير ، ويبقى ببقائه : كالوضوء والسمى الى الجمعة .

واعترض عليه بأن المراد من الواجب ان كان ما ثبت فى الذمة

بالسبب يصح قوله " باعتراض ما يسقطه بعينه " ، لأنه قد يسقط

بعد الوجوب بالمعارض الحادثة فى الوقت ، ولكن لا يستقيم إيرادُه فى

هذا الموضع .

(١) فى " ج " (الواجب) .

(٢) فى " ج " (يسقطه) .

لأنه في بيان حسن ما ثبت بالأمر (١) ، لا في بيان حسن ما ثبت بالسبب (٢) وقد عرفت (٣) أن ما ثبت بالسبب وهو نفس الوجوب لا يتعلق بالخطاب .

وان كان المراد منه (٤) ما يثبت بالأمر وهو وجوب الأداة ، لا يستقيم قوله : أو باعتراض ما يسقطه (٥) ، لأن وجوب الأداة بمعد ما ثبت لا يسقط بعارض .

وأجيب عنه : بأن المراد منه ما ثبت بالسبب ، الا أن السبب لما عرف بالأمر صحت اضافة ما ثبت به الى الأمر بواسطته ، كما صحت اضافة ما ثبت بالمقتضى الى المقتضى على ما مر بهانه .

(١) وهو الأداة " هـ " .

(٢) وهو نفس الوجوب " هـ " .

(٣) في " ج " (عرف) .

(٤) منه " سقطت من " ج " .

(٥) في " ب " و " ج " زيادة (بعينه) .

والذى حسن لمعنى فى غيره نوعان :

ما يحصل المعنى بعده بفعل مقصود : كالوضوء والسعى الى
الجمعة .

وما يحصل المعنى بفعل المأوربه : كالصلاة على الميت ،
والجهاد ، واقامة الحدود .

فان ما فيه الحسن من قضاء حق السلم وكبت اعداء الله تعالى
والزجر عن المعاصى يحصل بنفس الفعل .

قوله : - ((والذى حسن لمعنى فى غيره نوعان)) - :

كالقسم الأول : - ((ما يحصل المعنى بعده بفعل مقصود)) - (١)

الضمير راجع الى " ما " : يعنى به (٢) أن الغير / الذى شرع هذا هـ (١ / ٩٨)
المأوربه لأجله وثبت الحسن له بواسطته لا يحصل بعد حصول المأوربه
الا بفعل قصدى - ((كالوضوء والسعى الى الجمعة)) -

فان الوضوء فى نفسه ليس بحسن ، لأنه تبرد وتطهر فى نفسه
وليس فى ذلك حسن ، وانما حسن للتوصل به الى أداء (٣) الصلاة
فكان (٤) حسنا لغيره .

(١) وهذا هو النوع الأول منه .

(٢) (به) سقطت من " هـ " .

(٣) سقطت من " ب " .

(٤) فى " ب " و " ج " (فكانت) .

وكذا السعى ليس بحسن فى نفسه . ان هو مشى ونقل الأقدام ،
وليس فى ذاته حسن ، وانما حسن وصار مأثورا به لاقامة الجمعة ان به
يتوصل الى أدائها فكان حسنا لمعنى فى غيره أيضا .

ثم الصلاة لا تتأدى بالوضوء بحال ، والجمعة لا تتأدى بالسعى
بوجه بل بفعل مقصود بعد حصول كل واحد منهما فكان هذا القسم هو القسم
الثالث كاملا فى كونه حسنا لغيره كالقسم الأول فى كونه حسنا لمعينه .

والنوع الثانى من هذا القسم ، وهو رابع الأقسام : / ما حسن

لمعنى فى غيره ولكن ذلك الغير يتأدى بالمأثور به من غير حاجة الى فعل أ (٩٨ / ب)
مقصود / له كالصلاة / على الميت والجهاد واقامة الحدود . ب (٨٨ / ١)
ج (١٦٧)

فان صلاة الجنازة ليست بحسنة فى ذاتها ان هى بدون الميت
عبث . كذا ذكر القاضى الامام أبوزيد (١) - رحمه الله - وانما صارت
حسنة بواسطة اسلام الميت .

ألا ترى : أن الميت لو لم يكن مسلما كانت الصلاة عليه قبيحة
منهبا عنها . قال الله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) (٢)
الآية .

فثبت أنها حسنت لمعنى فى غيرها وهو قضاء حق الميت السلم .

(١) انظر تقويم الأدلة لابی زهد الدهوسى (٥٥) .

(٢) سورة التوبة (٨٤) .

وكذا الجهاد : ليس بحسن في وضعه ، لأنه تعذيب عباد الله تعالى ، وتخریب بلاده (١) وليس في ذلك حسن . كيف وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : " الأذى بنيران الرب ، طعون من هدم بنيران الرب " .

وانما صار حسنا بواسطة كفر الكافر فانه لما صار عدو [الله للمسلمين] (٢) وقصد الى محاربتهم شرع الجهاد اعداما للكفرة ، وقهرا لهم ، واعزازا للدين (٣) الحق ، فكان حسنا لغيره .

وكذا اقامة الحدود ليست بحسنة في نفسها فانها تعذيب للعباد وايضاؤهم كالجهاد ولكنها صارت حسنة بواسطة الزجر عن المعاصي المنفضة الى الفساد وتأديتها الى تحقيق صيانة النفس والمال والعرض والنسب فكانت حسنة لغيرها . لكن المعنى الذي شرع المأموره لأجله في هذا القسم يحصل بنفس الاتيان بالمأموره .

فان قضاء حق الميت واعلاء الدين بقهر أعدائه والزجر عن المعاصي يحصل بنفس الصلاة والجهاد واقامة الحدود من غير توقف على (٤) فعل

(١) في " ج " (بنائة) .

(٢) في " ج " (لله تعالى والمسلمين) .

(٣) في " ب " و " ج " (لدين) .

(٤) في " ج " (الى) .

آخر . فكان هذا القسم (١) فى كونه حسنا لغيره / دون القسم الثالث
 لشبهه بالحسن لعينه من وجه . فكان فى مقابلة القسم الثانى فانه حسن
 لعينه شبهه بالحسن لغيره ، وهذا القسم حسن لغيره شبهه بالحسن لعينه .
 وانما اعتبرت الوسائط : وهى اسلام الميت وكفر الكافر وارتكاب
 المنهى عنه ههنا دون الصوم ونظيره (٢) ، لأنها وان كانت بتقدير الله
 تعالى ومشيتته فهى ثبتت باختيار العبد وصنعه عن طوعية فوجب اعتبارها
 واذا اعتبرت كانت العبادة حسنة لمعنى فى غيرها ، لأن العبادة تتم
 بالعبد للرب عزت قدرته فتكون الوسطة المضافة الى غير الله تعالى غير
 فعل العباد صورة ومعنى بخلاف تلك (٣) الوسائط فانها تثبت (٤) بصنع
 الله تعالى ، / لا صنع للعبد فيها (٥) فسقط اعتبارها فبقية (١ / ٩٩ / ١)
 العبادة حسنة من العبد للرب (٦) بلا واسطة .

(١) أى القسم الرابع .

(٢) فى " ج " (نظرية) وهو تحريف .

(٣) مطموسة فى " ج " .

(٤) فى " هـ " (ثبتت) .

(٥) فى " ج " (فيه) .

(٦) فى " ج " (الى الرب) .

وكذا اذا قام به الولي سقط عن الباقيين لحصول المقصود .

وكذا اذا لم تنكسر شوكة الكفار بالقتال مرة لم يسقط الغرض

و (١) وجب القتال ثانيا .

ولو تصور اسلام الخلق عن آخرهم سقط فرض القتال وان كان

ذلك خلاف الخبر فان النبي - عليه الصلاة والسلام قال " لن يـبرح

هذا الدين قائما يقاتل عليه عصاة من المسلمين حتى تقوم الساعة " (٢)

(١) " الواو " سقطت من " ج " .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده .

مسلم رقم (١٩٢٢) في (الامارة) باب (قوله صلى الله عليه وسلم - لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم) (١٥٢٤/٣) مسند أحمد (١٠٣/٥) .

فصل فِي النِّهْيِ

فعل

فى النهى

وهو : فى صفة القبح ينقسم الامر فى صفة الحسن : ما قبح
لعينه وضعا : كالكفر والعبث .
وما التحق به بواسطة عدم الأهلية ، والمحلية شرعا : كصلاة
المحدث ، وبيع الحر ، والضامين ، والملاقيح .
وحكم النهى فيهما : بيان انه غير مشروع اصلا .

فعل

فى النهى

النهى فى اللغة : المنع ومنه النهيبة للعقل ، لأنه مانع عن
القبیح (١)

وفى اصطلاح أهل الأصول (٢) : هو استدعاء ترك الفعل

(١) أنظر : المصباح المنير (٧٧٢/٢) الصحاح (٢٥١٦/٦) لسان

العرب (٣٤٣/١٥) .

(٢) وعند الأصوليين له تعريفات كثيرة راجعها فى :
===

بالقول من هو دونه (١) .

وقيل : هو قول القائل لغيره : لا تفعل على جهة الاستعلاء (٢)

وقيل : هو (٣) اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء (٤)

وهذه العبارات بعضها قريب من بعض ويفهم ما فيها من

الاحترازا عما ذكرنا في حد الأمر .

== اللع (١٣) الستصفى (٤١١/١) التمهيد لابی الخطـاب

(٣٦٠/١) " أصول البردوى " مع " كشف الاسرار (٢٥٦/١)

أصول السرخسى (٧٨/١) العبادى على الورقات (٩٣) التمهيد

للاسنوى (٢٩٠) جمع الجوامع مع البنانى (٣٩٠/١) فواتح الرحموت

(٤٩٥/١) تيسير التحرير (٣٧٤/١) فتح الغفار (٧٧/١) الكافية

فى الجدل (٣٣) ابرز القواعد الأصولية لشيخنا د / عمر بن عبد العزيز

• (١٩٢)

(١) ومن عرفه بهذا التعريف القاضى أبو يعلى .

العدة (١٥٩/١ ، ٤٢٥/٢) .

(٢) انظر هذا التعريف فى : ميزان الاصول (٢٢٣) التمهيد لأبى

الخطاب (٣٦٠/١) " النار " مع شرح المصنف (١٤٠/١) .

(٣) " هو " سقطت من " ج " .

(٤) وهذا تعريف ابن الحاجب :

انظر : " ابن الحاجب " (٩٤/٢) .

ثم صيغة النهي وان كانت مترددة بين :

التحريم كقوله تعالى : (ولا تقربوا الزنى) (١) .

والكراهة كقوله (٢) تعالى (وذرّوا البيع) (٣) / : ان هـ (٩٩ / ١)

معناه لا تباعوا (٤) .

والتحقير كقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك) (٥) الآية .

وبيان العاقبة كقوله تعالى : (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل

الظالمون) (٦) .

والدعاء (٧) كقول الداعي : لا تكلني الى نفسي .

(١) سورة الاسراء (٣٢) .

(٢) في " ب " و " ج " (قوله) .

(٣) سورة الجمعة (٩) .

(٤) في " ج " (لا تباعوا) .

(٥) سورة طه (١٣١) والآية (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجنا

منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى)

فالمقصود بيان حقارة متع الحياة الدنيا الى جانب ما عند الله

من ثواب وأجر .

(٦) سورة ابراهيم (٤٢) .

(٧) ومثاله من القرآن : (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل

علينا اصراً كما حملته على الذين من قبلنا) .

- والأئسي : كقوله تعالى : (لا تعتذروا اليوم) (١) .
- والإرشاد : كقوله تعالى : (لا تسألوا عن أشياء) (٢) .
- والشفقة : كقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تتخذوا الدواب كراسي " (٣) .

- (١) سورة التحريم (٧) .
- (٢) ، المائدة (١٠١) .
- (٣) رواه باللفظ الذي أورده المؤلف أحمد في مسنده في حديث سهل بن معاذ ، قال العراقي : وسنده ضعيف .
- والحاكم في مستدركه من رواية وابصة بن معبد ولفظه : " لا تتخذوا ظهور الدواب منابر ... " .
- وأبو داود عن أبي هريرة ولفظه : " إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر فان الله انما سخرها لكم لتبلغكم الى بلد لم تكونوا بالفيه الا بشق الأنفس ، وجعل لكم الأرض فاعلمها فاقضوا حاجتكم " .
- انظر :
- مسند أحمد (٤٤١ / ٣) المستدرک (٦٢١ / ٣) أبو داود رقم (٢٥١٧) في (الجهاد) باب (الوقوف على الدابة) (٣ / ٦٠) تخريج أحاديث أحياء علوم الدين للعراقي (٢٦٥ / ١) .

فهى (١) مجاز فى غير التحريم والكراهة بالاتفاق .

فأما الكلام فى أنها حقيقة فى التحريم / دون الكراهة أو على (٩٩/ب)

العكس أو مشتركة بينهما بالاشتراك اللفظى أو المعنوى ، أو (٢) موقوف

فعلى ما تقدم فى (٣) الأمر (٤) من المزيف والمختار (٥) .

كذا فى عامة نسخ الأصول .

(١) أى صيغة النهى .

(٢) فى " ج " (و) .

(٣) ، ، (من) .

(٤) انظر مباحث النهى وأنه يقابل الأمر فى كل أحواله فى :

البرهان للجوينى (٢٨٣/١) " أصول البزدوى " مع الكشف

(٢٥٦/١) المعتد (١٨١/١) المستصفى (٢٤/٢) العدة

(٤٢٦/٢) النحول (١٢٦) اللمع (١٤) التمهيد لاهى الخطاب

(٣٦٠/١) الأحكام للأمدى (٢٧٤/٢) نزهة الخاطـر

(١١١/٢) مختصر ابن الحاجب (٩٥/٢) ميزان الأصول (٢٢٤)

شرح تنقيح الفصول (١٦٨) فتح الغفار (٧٧/١) نهاية السؤل

(٦٢/٢) تيسير التحرير (٣٦٤/١) مختصر اليعلى (١٠٣) .

(٥) ساقطة من " ج " .

ثم : موجب النهى عند الجمهور (١) : وجوب الانتهاء عن
مباشرة النهى عنه ، لأنه ضد الأمر فكما أن طلب الفعل يبالغ الوجوه مع
بقاء اختيار المخاطب يتحقق بهوجب الائتثار ، فكذلك طلب الاعتناع عن
الفعل يأكّد الوجوه يتحقق بهوجب (٢) الانتهاء .

ونذكر في الميزان (٣) حكم النهى صيرورة الفعل النهى عنه
حراما ، وثبوت الحرمة فيه فان النهى والتحريم واحد وموجب التحريم هو
الحرمة كموجب التملك هو ثبوت الملك . ٤٠

- (١) ومنهم الأئمة الأربعة وغيرهم ، وبالحق الشافعى - رحمه الله -
في انكار قول من قال أنه للكرهية ، وهو الصحيح عند الفخر الرازى
والآمدى وغيرهما .
- الرسالة للشافعى (٢١٧ ، ٢٤٣ ، ٣٥٣) التبصرة (٩٩) ،
البرهان (٢٨٣/١) الحصول (٤٦٩/٢/١) اللع (١٤) ،
الاحكام للآمدى (٢٧٥/٢) وما بعدها " أصول البزدوى " مع
" كشف الاسرار " (٢٥٦/١) التمهيد لابهى الخطاب (٣٦٢/١)
المسودة (٨١) شرح تنقيح الفصول (١٦٨) تحقيق المراد (٦٣)
مختصر الطوفى (٩٥) القواعد والفوائد (١٩٠) نهاية السسول
(٦٣/٢) ، فواتح الرحموت (٣٩٦/١) .
- (٢) في " ج " (بوجود) .
- (٣) في " ب " و " هـ " زيادة (أن) .
- (٤) انظر : ميزان الاصول للسمرقندى (٢٣٥) .

هذا هو حكم النهي من حيث أنه نهى .

فأما وجوب/الانتها* (١) : فحكم (٢) النهي (٣) من ب(٨٩/أ)

حيث إنه أمر بضده . ففي الحقيقة وجوب الانتها* : حكم الأمر الثابت بالنهي

وكون الفعل المنهى عنه حراما حكم النهي .

ومقتضى النهي شرعا : قبح المنهى عنه ، كما أن مقتضى الأمر

حسن الأمور به ، لأن الحكم لا ينهى عن فعل إلا لقبحه ، كما لا يأمر

بشيء إلا لحسنه . قال الله تعالى : (وينهى عن الفحشاء والمنكر) (٤)

فكان القبح من مقتضياته شرعا لا لغة (٥) .

فذلك انقسم المنهى عنه في صفة القبح أربعة أقسام كما انقسم

المأمور به في صفة الحسن كذلك .

قوله : - ((والنهي)) - (٦) : أى المنهى عنه - ((فى -

صفة القبح ينقسم انقسام / الأمر)) - : أى المأمور به - ((فى صفة الحسن)) ج(١٦٩)

(١) فى "ج" (الانتها*) .

(٢) ، ، ، زيادة (فهو) .

(٣) سقطت من "ج" .

(٤) سورة النحل (٩٠) .

(٥) فى "هـ" زيادة (كما ذكرنا فى الأمر) .

(٦) فى "ج" (والمنهى عنه) .

- ((ما قبح لعينه (١) وضعاً)) - : أى كان قبيحاً فى ذاته

بحيث يعرف قبحه بمجرد العقل قبل ورود الشرع - ((كالكفر والعبت)) -

فان قبح الكفر بالله - عز وجل - يعرف بمجرد العقل ، لأن قبح

كفران المنعم مركوز فى العقول بحيث لا يتصور زواله . ولهذا لا يتصور

نسخ حرمة الكفر كما لا يتصور نسخ وجوب الايمان .

وكذلك العبت فانه لما كان عبارة عن فعل خال عن الفائدة أو عما

ليس له عاقبه حميدة - على ما قيل - يعرف قبحه بمجرد العقل من غير

توقف على ورود الشرع فان الاشتغال به تضییع للوقت (٢) بلا فائدة .

وقبحه / لا يخفى على ذى لب . هـ (٩٩ / ب)

وهذا القسم فى مقابل الايمان ، والصلاة .

(١) فى " ج " (لعنه) وهو تحريف .

(٢) فى " ب " و " ج " (الوقت) .

- ((وما التحق به)) - : أى بما قبح لعينه - ((بواسطة عدم

الأهلية أو (١) المحلية شرعا كصلاة المحدث وبيع الحر ، والضاميين والملاقيح)) - .

فان الصلاة وان كانت حسنة فى نفسها لكن الشرع لما قصر أهلية العبد لأداء الصلاة على حال طهارته عن الحدث ، صار فعل صلاته مع الحدث مباحا لخروجه من غير أهله نحو كلام الطائى والمجنون .

/ وكذا البيع وان كان فى نفسه ما يتعلق به الصالح لكن الشرع (١٠٠ / ١)

لما قصر محله على مال متقوم حال (٢) العقد ، والحر ليس بمال .

وكذا الماء قبل أن يخلق منه الحيوان . ليس بمال .

صار بيع هذه الأشياء مباحا لحلوله فى غير محله نحو ضرب الميت

وأكل مالا يتغذى به فالتحقا بالقبح وضعا بواسطة عدم الأهلية والمحلية شرعا

كذا فى التقويم (٣) .

وهذا فى مقابلة الصوم (٤) والزكاة والحج (٥) .

والضاميين : ما تضمنته (٦) أصلاب الفحول : جمع مضمون

(١) فى " ب " و " ج " (و) .

(٢) فى " ج " (حالة) .

(٣) انظر : تقويم الأدلة (٦٨) .

(٤) فى " ب " زيادة (الصلاة) .

(٥) ساقطة من " ب " .

(٦) فى " ج " (تضمنه) ،

من ضمن الشيء بمعنى تضمنه يقال : ضمن كتابه كذا ، وكان مضمون كتابه كذا (١) .

والملاقح : ما في البطون من الأجنة جمع ملقوح أو ملقوحيه : ممن لقحت الدابة : اذا حبلت (٢) وهو فعل لازم فلا يجي اسم المفعول منه الا موصولا بحرف الجر ، الا أنهم استعملوه محذوف الجار .

وصورته : أن يقول بعث الولد الذي سيحصل من هذا الفعل ، أو من هذه الناقة وكان ذلك من عادة العرب فنهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك (٣) .

- ((وحكم / النهي فيه)) - : أي فيما قبح لعينه : اما وضعا أو شرعا (ب / ٨٩)

- ((بمان أنه)) - أي المنهى عنه - ((غير مشروع أصلا)) - لأن ما قبح لعينه لا يتصور ان يكون مشروعا بوجه .

ثم ان كان المنهى عنه (٤) من الأفعال الحسية ، كالزنى وشرب الخمر يبقى النهي على حقيقته ، لبقا شرطه وهو تصور المنهى عنه [من المنهى] (٥) مع تحقق القبح فيه .

وان كان من الأفعال الشرعية كما في بيع الحر ، والمضامين والملاقح

صار النهي فيه بمعنى النفي مجازا لمشابهة بينهما في اقتضاء كل واحد منهما

عدم الفعل وان كان اقتضاء النهي عدم من قبل العبد ، واقتضاء النفي عدم من الأصل .

(١) أنظر : الصحاح (٢١٥٥ / ٦) . النهاية (١٠٢ / ٢)

(٢) ، الصحاح (٤٠١ / ١) النهاية (٢٦٣ / ٤) المصباح المنير (٦٧٤ / ٢)

(٣) روى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا ربا في الحيوان وانما نهى عن الحيوان عن ثلاثة : عن المضامين والملاقح وحبل الحبل والمضامين : بيع ما في بطون اناث الابل ، والملاقح بيع ما في ظهور الجمال الموطأ في (البيوع) باب (مالا يجوز من بيع الحيوان) (٦٥٤ / ٢) .

(٤) في " ب " زيادة (غير مشروع) .

(٥) ساقطة من " ج " .

وما قبح لمعنى فى غيره وهو نوعان :

* ما جاوره المعنى جمعا ، كالبيع وقت النداء* ، والصلاة فى الأرض

المنصوبة ، والوطء فى حالة الحيض .

وحكمه :-

انه يكون صحيحا مشروعا بعد النهى .

ولهذا قلنا : ان وطئها فى حالة الحيض ، يحللها للزوج الأول ، ويشته به

احسان الواطئ* .

* وما اتصل به المعنى وصفا ، كالبيع الفاسد ، وصوم يوم النحر .

قوله : -((ما جاوره المعنى))- : أى اجتماعا والضمير راجع

الى " ما " : أى نوع منه ما جاوره المعنى الموجب للقبح من حيث انهما

اجتماعا معا من غير أن يصير ذلك المعنى وصفا (١) له / أو داخلا فى ج (١٧٠)

حقيقته ويتصور الانفكاك بينهما ، مثل البيع وقت النداء* ، فان النهى فى البيع

وقت النداء* متعلق بالا خلال / بالسعى الواجب الى الجمعة حقيقة وهو أمره (.. ١ / ١)

مجاور (٢) البيع قابل للانفكاك عنه ، فان البيع يوجد بدون الا خلال بان

يتبايعا فى الطريق ذاهبين والاخلال بالسعى يوجد بدون البيع بـ

مكث (٣) فى الطريق من غير بيع .

(١) فى " ب " (وضما) .

(٢) فى " ج " (مجاور) .

(٣) ، ، (يمكث) .

وكذا النهى عن الصلاة فى الأرض المفضوبة متعلق بشغل الأرض

حقيقة ، وهو معنى مجاور قابل للانفكاك اذا الشغل (١) يوجد / أ (١٠٠ / ب)
بدون الصلاة والصلاة توجد بدون الشغل .

وكذا النهى عن الوطى* حالة الحيض متعلق باستعمال الأذى وهو
معنى مجاور للوطى* غير متصل به وصفا فثبت أن النهى عن هذه الأشياء لأغيارها
لا لأعيانها .

(١) : - ((وحكمه)) - : أى حكم هذا النوع - ((أنه يكون
صحيحا مشروعا بعد النهى)) - بلا خلاف بين الفقهاء* حتى انعقد البيع
وقت النداء* (٣) موجبا للملك من غير توقف على القبض .

(١) فى " ج " (والشغل) .

(٢) ، ، زيادة (قوله) .

(٣) بعد أن اتفق الفقهاء* على حرمة البيع وقت النداء* لصلاة الجمعة ،

اختلفوا فيها اذا وقع هل يكون صحيحا ؟

قالت الحنفية والشافعية : هو صحيح .

وقالت الحنابلة : لا يصح هذا البيع أصلا .

وقالت المالكية : انه من البيوع الفاسدة ويفسخ على
المشهور .

أنظر : الدر المختار (٧٧٠ / ١) بدائع الصنائع (٢٧٠ / ١) القوانين

الفقهية (٣١) حاشية الدسوقي (٣٨٦ / ١) تبصرة الحكام لابن

فرحون بهامش فتح العلى (٣٧٨ / ٢) الشرح الصغير (٥١٤ / ١) ،

المهذب (١١٠ / ١) المغنى (٢٩٧ / ٢) .

وتأدى الغرض بالصلاة في الأرض المنصوبة (١) لأن القبـح

(١) الصلاة في الأرض المنصوبة حرام بالاجماع ، لأن اللبث فيها يحرم في غير الصلاة ، فلأن يحرم بالصلاة أولى . وهل تصح الصلاة في الأرض المنصوبة ؟؟

قال الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية : الصلاة صحيحة ويسقط بها الغرض مع الاثم ، وهو رواية عن أحمد واختاره من الحنابلة : الخلال وابن عقيل والطوفي .

وزهد أحمد في الرواية الأخرى وطبها أكثر الحنابلة : إلى أن الصلاة في الأرض المنصوبة لا تصح ولا تسقط الطلب بها وهو قول الظاهرية أيضاً واختاره أبو شمر الحنفى وحكاه الماورى عن أصبغ المالكي ، وهو رواية عن مالك ، ووجه لأصحاب الشافعى .

وقال القاضى أبو بكر الباقلانى والفخر الرازى :

يسقط الطلب عندها لا بها أى ان الصلاة ليست صحيحة ولكن تسقط عن المكلف وتبترأ بها ذمته ، ولا يطالب بها يوم القيامة .

انظر : بدائع الصنائع (١١٦ / ١) المذهب (٦٤ / ١) المغنى (٥٨٨ / ١ و ٧٤ / ٢) المجموع (١٦٩ / ٣) الستتنى (٧٧ / ١) ، اصول السرخسى (٨١ / ١) المحصول (٤٨٥ / ٢ / ١) كشف الأسرار (٢٧٨ / ٢) الفروق (٨٥ / ٢) السودة (٨٣ ، ٨٥) بيان المختصر (٣٧٩ / ١) شرح العضد على ابن الحاجب (٣ / ٢) " المحلى " على " جمع الجوامع " (٢٠٣ / ٣) تيسير التحرير (٢١٩ / ٢) الدخلى الى مذهب احمد (٦٤) مختصر الطوفى (٢٦) فواتح الرحموت (١٠٥ / ١)

لما كان باعتبار معنى مجاور للنهي (١) عنه غير متصل به وصفا (٢) لم يؤثر في ازالة مشروعته أصلا ولا وصفا فأوجب الكراهة دون الفساد .

كالصائم اذا ترك الصلاة ، يكون مطيعا بالصوم عاصيا بترك الصلاة ولا يؤثر ترك الصلاة في افساد أصل الصوم ولا وصفه ، لأنه مجاور للصوم غير متصل به وصفا .

- ((ولهذا)) - : أى ولأن حكم هذا النوع ما ذكرنا ، أولأن النهي عن الوطئ* في الحيض لمعنى مجاور (٣) - ((قلنا : إن وطئها في حالة الحيض يحلها للزوج الأول)) - : بمعنى فيما اذا طلقها ثلاثا وتزوجت (٤) آخر ، لأن حرمة لمعنى مجاور يقبل الانفكاك ، فلا يمنع عن احداث الحل كما لو ثبتت حرمة باليمين (٥) .

ويثبت به احصان الواطئ* بمعنى اذا تزوج امرأة ووطئها في (٦) حالة الحيض يصير محصنا بهذا الوطئ* كما لو وطئها في حالة الطهر . حتى لو زنى بعد ذلك / كان حده الرجم دون الجلد لما ذكرنا . ب (١٠ / ١)

(١) في " ج " (للنهي) .

(٢) في " ب " و " ج " (وضعا) وهو تصحيف .

(٣) في " ج " زيادة (ولهذا) .

(٤) في " ب " و " ج " و " هـ " زيادة (بنزوح) .

(٥) في " هـ " (زيادة) (كالظهار وكالايلا) .

(٦) في " سقطت من " ب " .

ولا يبطل أيضا به احصان القذف حتى وجب الحد على قاذفه
بعد هذا الوطء كذا في بعض الشروح . وهذا القسم في مقابلة السعى (١)
والطهارة .

قوله : - ((وما أتصل به المعنى وصفا)) - : أى النوع الثانى ما
قبح لغيره : ما اتصل به المعنى الموجب للقبح بحيث صار وصفا له ، ولم
يتصور انفكاكه عنه - ((كالبيع الفاسد ، وصوم يوم النحر)) - .

فان البيع الفاسد : كبيع الربا ، والبيع بشرط على خلاف مقتضى
العقد ، والبيع بالخرق قد وجد فيه ركن البيع من أهله فى محله ، فلا يكون
قبيحا بأصله ولكن اتصل به ما يوجب قبحه على وجه صاروصفا له .
ففى بيع الربا : هو اشتراط الفضل الذى قامت به المساواة المشروطة
لجواز بيع الجنس بالجنس .

/ وكذا الشرط المفسر هو الذى لا يقتضيه العقد وفيه نفع لـ ———
المتعاقدين ، أو للمعقود (٢) عليه وهو من أهل الاستحقاق فى معنى
الربا ، لأنه عاره عن فضل خال عن العرض يستحق بعقد المعاوضة / وهذا (١٠١ / ١)
/ الشرط بهذه الثابة فأخذ حكمه . ج (١٧١)

(١) أى السعى الى الجمعة .

(٢) فى " ج " (المعقود) .

(٣) أى الربا .

ثم الفضل أو الشرط اذا دخل فيه (١) صار من حقوقه فكان كوصفه .

فباشتراطه لا يختل ركن (٢) التصرف ولا محله ولا أهلية التعاقد فلا يزول به أصل المشروعية ولكن فات به (٣) شرط الجواز فعارفاً .

وفى البيع بالخمر هو : الخلل الذى تمكن فى الثمن . ان الخمر ليست بحقوقية وهى ما وجب الاجتناب عنه فلا يجوز تسليمها وتسلمها والثمن فى البيع بمنزلة الوصف فيفسد به البيع ولا يبطل .

وفى صوم يوم النحر : المعنى الموجب للقبح ، وان كان غير الصوم لكنه اتصل به وصفاً . فان الصوم : هو الاساك عن الفطرات الثلاث نهاراً مع النية وهو فى نفسه حسن ، ولكنه قبح لمعنى اتصل بالوقت الذى هو محل أدائه ، وهو أنه يوم عهد وضيافة ، والوقت داخل فى تعريف الصوم فكان الخلل العادى فيه من قبل الوقت بمنزلة الوصف له ، ان (٤) لا يتصور انفكاكه عنه ،

ولما صار المعنى الموجب للقبح فى هذا القسم بمنزلة الوصف كان أشد اتصالاً به (٥) من القبح فى القسم الذى تقدمه فأوجب فساد المشروع ، كما أوجب ذلك القبح الكراهة فيما تقدمه ليكون الحكم ثابتاً بقدر دليله .

(١) أى فى العقد .

(٢) فى " ج " (بركن) .

(٣) أى بالفضل .

(٤) " ان " سقطت من " ب " .

(٥) " به " ، ، " ج " .

والنهي عن الأفعال الحسية : يقع على القسم الأول .

والنهي عن الأفعال الشرعية : يقع على القسم الأخير .

وقال الشافعي - في الباين - : انه ينصرف الى القسم

الأول الا بدليل . لأن النهي في اقتضاء القبح حقيقة كالأمر في اقتضاء

الحسن ، فينصرف مطلقه الى الكامل منه كالأمر .

ولا يلزم الظهار ، لأن كلامنا في حكم مطلوب تعلق بسبب مشروع

له ، أبقى سببا والحكم به مشروفا مع وقوع النهي عليه ؟

وأما ما هو جزاء شرع زاجرا فيعتد حرمة سببه كالقصاص .

قوله : - ((والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول)) -

أى النهي - المطلق الخالى عن القرينة الدالة على أن النهي عنه قبيح

لعينه أو لغيره (١) - عن الأفعال الحسية وهي التي تعرف حشا -
- (يقع) -

ولا يتوقف تحققها على الشرع كالزنا والقتل وشرب الخمر : أى يحمل طمس

(١) اعلم أن الحنفية يفرقون - كما بينه المؤلف - بين ما قبح لعينه

فيسونه " باطلا " وبين ما قبح لغيره فيسونه " فاسدا " بخلاف

الجمهور فلا فرق عندهم بين الباطل والفاسد في المنهى عنه سواء كان

النهي لعينه أو لغيره .

وانما التفريق بين الفاسد والباطل عندهم : يكون بسبب الدليل .

قال الفتوحى : " وفرق أصحابنا ، وأصحاب الشافعي بين الباطل

القسم الأول وهو القبيح لعينه بلا خلاف (١) لأن الأصل أن يثبت القبح باقتضاء النهي (٢) فيما أضيف إليه النهي لافيها لم يضاف إليه . فلا يترك

== والفاسد في الفقه في مسائل كثيرة . قال في شرح " التحرير " :
قلت غالب المسائل التي حكوا عليها بالفساد اذا كانت مختلفا فيها
بين العلماء والتي حكوا عليها بالبطلان اذا كانت مجمعا عليها أو
الخلاف فيها شاذ " أهـ

ومن المسائل التي فرق فيها الجمهور بين الفاسد والباطل :
الحج ، والنكاح ، والوكالة ، والخلع ، والاجارة .
انظر : شرح الكوكب المنير (٤٧٣/١ ، ٤٧٤) القواعد والفوائد
الأصولية (١١١) مختصر المعلق (٦٧) كشف اصطلاحات الفنون
(٢١٢/١) السودة (٨٠) شرح الورقات (٣٢) نهاية السؤل
(٧٤/١) فوائح الرحموت (١٢٢/١) التعريفات (٤٢) الفروق
(٨٢/٢) .
وراجع للتفصيل : الأشباه والنظائر لابن نجيم (٣٣٧) والتصهيد
للاسنوى (٥٩) .

(١) أنظر : تقديم الأدلة (٧٧) ميزان الأصول (٢٣٨) كشف
الأسرار (٢٥٧/١) فتح الغفار (٧٨/١) فابعدها ، فوائح
الرحموت (٣٩٦/١) .

(٢) في " ب " زيادة (فيه) .

هذا (١) الأصل من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا لأنه أمكن تحقيق هذه (٢)
الأفعال مع صفة القبح ، لأنها " (٣) توجد حسا فلا يمتنع وجودها بسبب
القبح .

الا اذا قام الدليل / على خلافه ، كالنهي عن الوطئ في حالة
الحيض (٤) وعن اتخاذ الدواب كراسى والمشى في نعل واحد ونحوها (٥)

(١) سقطت من "ج" .

(٢) في "ج" (هذا) .

(٣) في "ج" (لأنه) .

(٤) فانه حرام لغيره مع أنه فعل حسى ، لأن الدليل قد دل على أن النهى
فيه لمعنى الأذى ، لا لعينه ، ومثله النهى عن اتخاذ الدواب كراسى
والنهي عن المشى في نعل واحد .

(٥) يشير المؤلف الى حديث " أبى هريرة " في النهى عن المشى في نعل
واحد ، وقد أخرجه الشيخان ومالك في الوطأ وأبو داود والترمذى
وغيرهم ولفظه : " لا يمشى أحدكم في نعل واحد ليحفهما أوليين عليهما
جميعا " واللفظ للبخارى .

البخارى رقم (٥٨٥٥) في (اللباس) باب (لا يمشى في نعل واحد)
(٣٠٩ / ١٠) .

مسلم : رقم (٢٠٩٧) في (اللباس) باب (استحباب لبس النعل
اليمنى أولا) (١٦٦٠ / ٢) وأبو داود رقم (٤١٣٩) في (اللباس)
باب (في الانتعال) (٣٧٦ / ٥) والترمذى رقم (١٧٧٥) في (اللباس)
باب (كراهة المشى في النعل الواحد) والوطأ في (اللباس) باب (ما
جا في الانتعال) (٩١٦ / ٢) .

فان الدليل قد دل على أن النهى عنها لمعنى الأذى ، وللشفقة (١)
لا لمعنى هذه الأشياء .

و " النهى " : أى المطلق — كما ذكرنا — اذا ورد عن الأفعال

الشرعية : وهى التى يتوقف حصولها وتحققها على الشرع كالصلاة والصوم

والبيع والاجارة وسائر العبادات والمعاملات تقع على القسم الأخير / : وهو هـ (١٠١ / أ)

الذى يكون القبح فيه لغيره متصلا به وصفا حتى يبقى النهى (٢) عنه

بعد النهى مشروفا بأصله عندنا ، وان لم يكن مشروفا بوصفه (٣) .

/ وقال الشافعى — رحمه الله — : ((إِنَّهُ)) - : أى النهى أ (١٠١ / ب)

المطلق - ((ينصرف الى القسم الأول)) - : وهو الذى يكون قبحه (٤)

لمعناه - ((ألباين)) - : أى النوعين وهما الأفعال الحسية والشرعية

حتى لم يبق النهى عنه مشروفا بعد النهى عنده أصلا ، حسيا كان أو شرعا .

- ((الا بدليل)) - : الاستثناء يحتل أن يكون راجعا الى

المذهبين فى الصورتين : أى النهى عن الفعل الحسى يقع على القبح لمعناه

عندنا الا بدليل ، كالنهى عن قهران الحائض .

(١) فى " ب " و " ج " (الشفقة) .

(٢) مطبوسة فى " ج " .

(٣) بمعنى : أنه يكون فاسدا لا باطلا — كما عرفت أن الحنفية تفرق

بين الفاسد والباطل .

(٤) فى " ب " (القبح) .

وعن الفعل الشرعى / يقع على القبح لغيره ويدل على بقائه ج (١٧٢)

المشروعية الا بدليل كالنهي عن بيع المضامين ، والملاقيح ، وصلاة المحدث

وعنده (١) : النهى عن الفعل الحسى ، أو الشرعى يدل على

القبح فى عين المنهى عنه وانتفاء مشروعيته الا بدليل . كالنهي عن وطء

الحائض ، والبيع وقت النداء .

ويحتمل أن يكون راجعا الى مذهبه وهو الأظهر لدلالة السوق عليه .

والحاصل : ان النهى - المطلق - (٢) عن الأفعال الشرعية

مثل العبادات والمعاملات يدل على بطلانها عند أكثر أصحاب الشافعى (٣)

(١) أى عند الشافعى .

(٢) أى المجرى عن القرائن الدالة على أن النهى قبح بلعينه أو لغيره .

(٣) حكاه الغزالى فى " المنحول " عن مذهب الشافعى ، والشيرازى فى

" التبصرة " عن عامة أصحاب الشافعى ، وهو قول جماهير الفقهاء

من أصحاب مالك وأحمد . قال فى السودة : " نص عليه فى مواضع

تسك فيها بالنهى المطلق على الفساد " اهـ

ونسبه الآدى أيضا لبعض الحنفية أيضا .

ونقل هذا القول عن " الغزالى " الآدى وتابعه المؤلف ، وفى هذا

النقل نظر ، ان أن الغزالى صرح فى " المستصفى " بخلافه كما نقول

التأخرين عنه تحالفه أيضا .

فمذهبه : التفضيل حيث فرق بين العبادات والمعاملات فقال :

ان النهى يقتضى الفساد فى العبادات دون المعاملات " وهو قول :

وهو الظاهر في مذهبه واليه ذهب بعض المتكلمين .

وعند أصحابنا : لا يدل على ذلك : واليه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي ، كالغزالي ، وأبي بكر القفال الشافعي وهو قول عامة المتكلمين .

== أبي الحسين البصري وقد تابعها عليه فخر الدين الرازي وآخرون .

وهذا هو المذهب الثالث في السألة وفيها مذاهب أخرى وقد ذكر العلائي في كتابه " تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد " سبعة عشر مذهباً .

انظر هذه الأقوال والقاتلين بها مع الأدلة والناقشة في :

- التبصرة (١٠٠) اللع (١٤) البرهان (٢٨٣/١ - ٢٩٣) البحر المحيط (٣٢٦/ب - ٣٣٣/أ) المستصفى (٢٤/٢ - ٣١) ، النخول (١٢٦ ، ٢٠٥) السوداء (٨٢) التمهيد للاسـنوى (٢٩٢) أصول السرخسي (٨٠/١ - ٨٢) المحصول (٢/١ / ٤٨٦ - ٥٠٠) الأحكام للآلدي (٢٧٥/٢) فما بعدها ، تحقيق المراد (٧٤) فما بعدها ، التمهيد لأبي الخطاب (٣٦٩/١) ابن الحاجب (٩٥/٢) العدة (٤٣٢/٢) كشف الاسرار (٢٥٧/١) فما بعدها . تيسير التحرير (٣٧٦/١) ، المعتد (١٨٤/١) نهاية السؤل (١٣/٢) جمع الجوامع (٣٩٣/١) فواتح الرحموت (٣٩٦/١) القواعد والفوائد (١٩٢) ارشاد الفحول (١١٠) أبرز القواعد الأصولية لشيخنا د / عمر بن عبد العزيز (٢٠٤) .

والقاطلون بأنه لا يدل على البطلان اختلفوا :

فذهب أصحابنا : الى أنه يدل على الصحة .

ونذهب غيرهم ، كالغزالي ، وغيره : الى أنه لا يدل عليها .

ثم لا بد من تفسير : الصحة ، والبطلان والفساد توضيحا لهذه

الأقوال :

فالصحة : في العبادات عند الفقهاء : عبارة عن كون الفعل

مستقلا للقضاء . (١)

وعند المتكلمين : عن موافقة أمر (٢) الشرع (٣) وجب

القضاء أم لم يجب (٤) .

(١) المقصود بالقضاء هنا : فعل العبادة ثانيا في الوقت وهو الاعادة

اصطلاحا وليس القضاء بالمعنى الاصطلاحي : وهو فعل العبادة

خارج الوقت .

انظر : حاشية البناني (١٠٠ / ١) .

(٢) في " ج " (الأمر) .

(٣) ساقطه من " ج " .

(٤) أنظر معنى الصحة في العبادة في : كشف الاسرار (٢٥٨ / ١) ،

ميزان الأصول (٣٧) تيسير التحرير (٢٣٥ / ٢) فواتح الرحموت

(١٢٢ / ١) نهاية السؤل (٧٥ / ١) الستصفي (٩٤ / ١) شرح

تنقيح الفصول (٧٦) شرح الورقات (٣٠) الموافقات (١٩٧ / ١)

حاشية البناني (١٠٠ / ١) مختصر الطوفي (٣٣) ارشاد الفحول

• (١٠٥)

فصلاة من ظن أنه متطهر - ولم يكن كذلك - صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصلاة على حسب حاله .

غير صحيحة عند الفقهاء : لكونها غير سقطة للقضاء (١) .

وفى عقود المعاملات : [معنى الصحة كون العقد سببا لترتيب

ثمراته المطلوبة طيه شرعا كالبيع للملك (٢) .

(١) قال علماء الأصول : والقضاء واجب على قول الفقهاء وقول المتكلمين ومن هنا يتبين أن الخلاف بينهما لفظي لا حقيقي ، فالمتكلمون نظروا : لظن المكلف ، بينما نظر الفقهاء لا لما في نفس الأمر ، يقول القرافي في شرح التنقيح : " فاتفقوا على أنه لا يجب القضاء إذا لم يطلع على الحدث ، وأنه يجب طيه القضاء إذا اطلع ، وإنما اختلفوا في وضع لفظ الصحة ، هل يضمنونه لما وافق الأمر سواء وجب القضاء أم لا ، أو لما لا يمكن أن يتعقبه قضاء .

شرح تنقيح الفصول (٧٧) السستفي (٩٥/١) تيسير التحرير (٢٣٥/١) نهاية السؤل (٧٥/١) المدخل الى مذهب أحمد (٦٩) شرح الوراقات (٣٠) مختصر الطوفى (٣٣) فواتح الرحوت (١٢١/١) الآدى (١٨٧/١) .

(٢) أنظر معنى الصحة فى المعاملات : الموافقات (١٩٧/١) بيان المختصر (٤٠٧) مناهج العقول (٧٣/١) الاحكام للآدى (١/١) (١٨٦) شرح تنقيح الفصول (٧٦) " روضة الناظر " مع " نزهة الخاطر " (١٦٤/١) التعريفات للجرجانى (١٣٧) فواتح الرحوت (١٢٢/١) .

وأما البطلان فمعناه فى العبادات : عدم سقوط القضاء بالفعل (١)

وفى عقود المعاملات [(٢) تخلف الأحكام عنها وخروجها عن كونها
اسبابا مفيدة للأحكام على مقابلة الصحة (٣) .

وأما الفساد : فيرادف البطلان عند أصحاب (٤) الشافعى

وكلاهما (٥) عبارة عن معنى واحد .

وعندنا هو قسم ثالث مغاير [للصحيح والباطل] (٦) : وهو (١٠٢/١)

ما كان / مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه^(٧) على ما سيأتى بهانه : هـ (١٠١/ب)

(١) انظر البطلان فى العبادات فى : الميزان (٣٩) كشف الاسرار

(٢٥٩/١) السوداء (٨٠) المستصطفى (٩٥/١) التمهيد لأبى

الخطاب (٦٨) الموافقات (١٩٨/١) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من "ج" .

(٣) انظر : شرح تنقيح الفصول (٧٦) "المحلى" على جمع الجوامع

(١٠٥/١) الميزان (٣٩) الدخلى الى مذهب أحمد (٦٩) .

(٤) ساقطة من "ب" .

(٥) فى "ب" (فكلاهما) .

(٦) فى "ب" و "ج" (للصحة والبطلان) .

(٧) انظر هذه الاقسام عند الحنفية والجمهور :

المحصول (١٤٣/١/١) بيان المختصر (٤٠٧) أصول السرخسى (١)

(٨١/ السوداء (٨٠) المحلى على جمع الجوامع (١٠٣/١) امين

الحاجب (٨/٢) فواتح الرحموت (١٢٢/١) ===

وأعلم أن الصحة عندنا : قد تطلق أيضا على مقابلة الفاسد كما
تطلق على مقابلة الباطل .

فإذا حكنا على شئ " بالصحة / فمعناه : أنه مشروع بأصله ووصفه ب (٩١ / أ)
جميعا . بخلاف الباطل : فإنه ليس بمشروع أصلا ، وبخلاف الفاسد ،
فإنه مشروع بأصله دون وصفه .

فالنهي عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول (١)
عندنا : من حيث أن النهي (٢) عنه يصلح لاسقاط القضاء في العبادات
كما إذا نذر صوم يوم النحر وأداء فيه ، لا يجب عليه القضاء . ولترتب
الأحكام في المعاملات و (٣) لا يدل عليها (٤) بالمعنى الثاني (٥) ،
لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشروعا بأصله .

تسك الغريق الأول : بأن الكلام أقسام ، كالخبر ،
والاستخبار ، والأمرو والنهي ولكل (٦) منها (٧) موجب أصلي لا ينفك
عنه في أصل (٨) الوضع والعمل بحقيقة كل واحد واجب ، لأنها هي الأصل

=== المستصفي (٩٤ / ١) التمهيد للسنوى (٥٩) تهسير التحرير (٢٣٦ / ٢)

الفروق (٨٢ / ٢) القواعد والفوائد (١١٠) .

- (١) أي كونه سقطا للقضاء " هـ "
- (٢) في " ج " (النهي) .
- (٣) (الواو) ساقطة من " ج " .
- (٤) أي على النهي عن التصرفات الشرعية " هـ "
- (٥) والمعنى الثاني : أن تكون الصحة في مقابلة الفاسد " هـ " .
- (٦) في " ب " و " ج " زيادة (واحد) .
- (٧) في " ب " (منها) .
- (٨) سقطت من " ج " .

- ((والنهى فى اقتضا القبح حقيقة كالأمر (١) فى اقتضائهما

الحسن)) - : يعنى حقيقة النهى شرعا أن يكون مقتضيا للقبح فى عين

النهى عنه ، كما أن حقيقة الأمر شرعا / : أن يكون مقتضيا للحسن فى عينه (١٧٣)

المأمور به لما ذكرنا من ضرورة حكمه الأمر والنهى .

ألا ترى أنه لو قيل [: نهى الشارع لا يقتضى القبح " يكذب

القاتل كما] (٢) لو قيل : أمره لا يقتضى الحسن ، وصحة تكذيب النافى

من أمارات الحقيقة .

ثم العمل بحقيقة الأمر واجب ، حتى أن حقيقته (٣) تقتضى

حسن المأمور به لعينه لا لغيره الا بدليل فوجب العمل بحقيقة النهى :

وهو أن يثبت قبح النهى عنه لعينه لا لغيره الا بدليل لأن الطلب

يصرف (٤) الى الكمال اذ الناقص موجود من وجه دون وجه ومع شبهة

العدم لا تثبت حقيقة الوجود .

والكمال فى القبح أن يكون فى عين النهى عنه كما فى جانب الحسن

فكان (٥) هذا هو (٦) الموجب الأصلى فوجب القول به .

(١) فى " ج " زيادة (شرعا) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من " ج " .

(٣) فى " ب " و " ج " (حقيقة الأمر) .

(٤) ، ، ، ، و " هـ " (ينصرف) .

(٥) فى " ج " (وكان) .

(٦) ساقطة من " ج " .

وإذا ثبت أن حقيقته تقتضى قبح النهى عنه لذاته . لا يتصور أن يبقى مشروعاً بعد النهى ، لأن أدنى درجات المشروع أن يكون مباحاً مطلق الاقدام عليه والقبيح لعينه حرام فى نفسه ، فكيف يتصور أن يكون مشروعاً فكان النهى (١) عنه نسخاً لمشروعيته فلم يحتج الى بقاء تصوره بعد النسخ .

قوله - ((ولا يلزم)) - جواب عما يرد نقضاً عليه .
يعنى : لا يلزم على ما ذكرنا : أن النهى عن التصرفات الشرعية يقتضى رفع المشروعية .

- ((الظهار)) - فانه تصرف منهى عنه محظور وقد انعقد - بعد ما

صار منها عنه - سبباً / للكفارة التى هى عبادة ولم ينعدم / بالنهى . ^أ(٢/١٠٢) هـ (١/١٠٢)

لأن كلامنا فى النهى الوارد عن التصرف الموضوع لحكم مطلوب (٢)
شرعاً كالبيع للظنك ، والنكاح للحل أنه هل يبقى سبباً لذلك الحكم بعد
النهى أم لا ؟ .

والظهار ليس بتصريف موضوع لحكم مطلوب شرعاً ، بل هو حرام فانه
" منكر من القول وزور " .

والكفارة انما وجهت جزاءً لتلك الجريمة وثبوت وصف الحظر (٣)

(١) فى " ج " (النهى) .

(٢) فى " ب " زيادة (منه) .

(٣) أى المنع " هـ " .

ولنا : ان النهى يراد به عدم الفعل مضافا الى اختيار العباد
وكسبهم فيعتمد التصور ليكون العبد مبتلى ان يكف عنه باختباره فيشأب
عليه ، وبين ان يفعله باختياره فيعاقب عليه هذا هو الحكم الاصلى فى
النهى .

فاما القبح فوصف قائم بالنهى ، يثبت مقتضى به تحقيقا لحكمه ،
فلا يجوز تحقيقه على وجه يبطل به ما اوجبه واقتضاه ، بل يجب العمل
بالأصل فى موضعه ، والعمل بالمقتضى بقدر الامكان : وهو ان يجعل
القبح وصفا للمشروع ، فيصير مشروفا باصله ، غير مشروع بوصفه ، فيصير
فاسدا مثل الفاسد من الجواهر .

ولا تنافى بينهما فالمشروع يحتمل الفساد بالنهى كالا حرام الفاسد
فوجب اثباته على هذا الوجه ، رعاية لمنازل المشروعات ، ومحافظة
لحدودها .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله : - ((ولنا / أن النهى يراد به عدم الفعل (١) (٠٠٠) - ج (١٧٤)

الى آخره .

بيانه : أن الله تعالى : ابتلى عباده بالأمر والنهى بنا على
اختيارهم فمن أطاعه بالاعتصام بما أمر ، والانتها عما نهى باختياره نال
الجنة بفضلته .

ومن عهء : بترك الائتثار والانتهاء باختياره استحق النار
بعدله .

والابتلاء بالنهى : انما يتحقق اذا كان النهى عنه متصوـر
الوجود ، بحيث لو أقدم عليه المكلف يوجد حتى يبقى العبد مبتلى بين أن
يقدم على الفعل فيعاقب أو يكف عنه فيثاب بامتناعه عن تحقيق الفعل
مختاراً فيكون عدم الفعل مضافاً الى كسبه واختياره هذا موجب حقيقة
النهى .

وأما النسخ ^{الفعل} : فليمان أن ^{الفعل} التكل لم يبق متصور الوجود شرعاً ،
كالتوجه الى بيت المقدس ، وحل الأخوات لم يبق مشروعاً ، وصار باطلاً
شرعاً فامتناع العبد عن ذلك بناءً على عدمه فى نفسه لا تعلق له باختياره .

ولهذا لا يثاب على / الامتناع فى المنسوخ . (١ / ١٠٣)

ونظيره (١) : ما ذكرنا أن من امتنع عن شرب الخمر مع القدرة
يثاب عليه ، لأن عدم بناءه على امتناعه وكسبه ، ولو امتنع عنه ^{لأنه} ألا يجدها / هـ (١٠٢ / ب)
لا يثاب عليه ، لأن امتناعه عنه بناءً على عدمها .

ثم النهى كما يقتضى تصور النهى عنه يقتضى قبحه (٢) أيضاً لما مر
فان أمكن الجمع بينهما وجب العمل به والا وجب الترجيح .

(١) فى " ج " (ونظير) .

(٢) ، ، (صحه) .

ففى الفعل الحسى أمكن الجمع بينهما ، لأن وجوده لا يمتنع
بسبب القبح .

فاما التصرف الشرعى فلا يمكن فيه الجمع بينهما ، لأنه لا يتحقق
مع القبح فوجب الترجيح .

ثم اما أن يرجح (١) جانب القبح كما هو مذهب الخصم أو جانب
التصور . فقلنا : ترجيح جانب التصور أولى من وجوه :

أحدها : أن التصور هو الموجب الأصلى للنهى لغة وعرفا وشرعا
أما لغة : فلأنه متعدد لازمه " انتهى " يقال : نهيته فانتهى
كما يقال : أمرته فاتمر .

وأما عرفا : فلأنه (٢) يستقبح أن يقال للأمر لا تبصر .

/ وأما شرعا : فلما قلنا : أن تحقق الابتلاء به والقبح ليس ب (١٢ / ١)

كذلك (٣) بل هو من مقتضياته الشرعية ، فكان اعتبار الموجب الأصلى
الذى لا وجود لحقيقته بدون (٤) شرعا وعرفا ولغة أولى من اعتبار ما هو
دوناه وهو ثابت شرعا لا لغة .

(١) فى " ب " و " ج " (ترجح) .

(٢) فى " ج " (فلا) وخطأه بين .

(٣) أى ليس بموجب أصلى " هـ " .

(٤) أى بدون النهى " هـ " .

وقيل : معناه : يراد به عدم الفعل في حق من علم الله تعالى

منه الامتناع عن (١) مباشرة المنهى عنه .

/ فأما في حق الكل فالمراد من المنهى وجوب الانتهاز لا حصوله أ (١٠٣ / ب)

ومن الأمور وجوب الائتمار ، لا وجود المأمور به والأول هو الوجه .

- ((فيعتمد التصور)) - : الضمير الستكن للنهى : أى يتوقف

صحته على تصور المنهى عنه .

- ((بين أن يكف عنه)) - : أى يمتنع عن المنهى عنه .

- ((هو الحكم / الأصل في النهى)) - : أى كون (٢) العدم هـ (١٠٣ / أ)

مضافا الى اختيار العبد هو الموجب الأصل .

أو كون المنهى عنه متصور الوجود هو الحكم الحقيقي الأصل فيه .

- ((فأما القبح)) - : أى قبح المنهى عنه - ((فوصف قائم (٣)

بالنهى ^(٤))) - للنهى عنه ، لا أنه قائم بحقيقة النهى ، لأنه منع من القبح

وذلك حسن - ((يثبت مقتضى به)) - : أى يثبت القبح مقتضى بالنهى

- ((تحقيقا لحكمه)) - : أى لأجل تحقيق حكم النهى ، وهو طلب الاعداد

(١) فى " ج " (غير) .

(٢) فى " ج " (لون) وهو تحريف .

(٣) أى ثابت " ب " .

(٤) " الباء " فى " بالنهى " للسببية " هـ " .

- ((فلا يجوز تحقيقه)) - : أى اثبات القبح الذى ثبت اقتضاه - ((على وجه يبطل به)) - : أى بالقبح - ((ما أوجب)) - القبح : أى أثبتته - ((واقتضاه)) - : وهو النهى . لما قلنا انه يصير عائدا على موضوعه بالنقض ، لأن المقتضى حينئذ (١) يصير دليلا على فساد المقتضى بعد أن كان دليلا على صحته .

- ((بل يجب العمل)) - : اضراب عن قوله : " فلا يجوز

تحقيقه : أى يجب العمل - ((بالأصل)) - وهو النهى - ((فى موضعه (٢))) -

وهو ما ورد النهى فيه وذلك بابقاء شروعيته ليهبى النهى على / حقيقته . ب (٩٢ / ب)

- ((و)) - يجب - ((العمل بالمقتضى)) - : وهو القبح - ((بقدر

الامكان ، وهو أن يجعل القبح وصفا للمشروع)) - : أى يجعل القبح راجعا

الى وصف للمشروع (٣) النهى عنه لا الى ذاته . - ((فيصير)) : أى

المشروع النهى عنه - ((مشروعا بأصله)) - : أى فى نفسه - ((غير مشروع

بوصفه)) - : لاتصال القبح به - ((فيصير فاسدا)) - لفوات وصفه .

- ((مثل الفاسد من الجواهر)) - : " الجوهر " معرب " كوهر " (٤)

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) فى " ج " (موضعه) .

(٣) ، ، (المشروع) .

(٤) انظر الصحاح (٦١٩ / ٢) .

والمراد منه ههنا : ما هو المفهوم فيما (١) بين الناس . يقال : لؤلؤة فاسدة : اذا بقى أصلها وذهب لمعانها وبياضها واصفرت .

وكذا يقال : لحم فاسد : اذا بقى أصله وتغير وصفه ، بأن خنز (٢) فكذا التصرف الفاسد : ما هو مشروع بأصله غير مشروع بوصفه .
وفى بعض الشروح : الفاسد فى الجواهر : ما بقى منتفعا بأصله بعد (٣) أن قام الفساد به ، بخلاف الباطل : فانه لا يبقى منتفعا به أصلا .

يقال : اللحم اذا أنتن ، ولكنه بقى صالحا للغذاء لحم فاسد ، واذا صار بحيث لا تبقى له صلاحية الغذاء ، يقال له : لحم باطل .
وذكر أبو المظفر السمعاني (٤) فى " القواطع "

(١) سقطت من " ج " .

(٢) خنز اللحم — بالكس — ويخنز ، خنزاً — من باب تعب — أى انتن .

الصراح (٨٧٧/٣) الصباح الخير (٢١٩/١) .

(٣) مطبوعة من " ج " .

(٤) هو منصوب بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي الشهير بابن السمعاني أبو المظفر ، ابن الامام أبي منصور الفقيه الأصولي الثبت . قال ابن السبكي عنه : " الامام الجليل العلم الزاهد الورع ، أحد ائمة الدنيا " ثم قال : " وصف فى أصول الفقه " القواطع " وهو يفتنى عن كل ما صنف فى ذلك الفن ...

فى (١) جواب ما ذهبنا اليه : ان الفعل المشروع وجوده بأمرين :
 بفعل العبد ، وبإطلاق الشرع ، فبالنهي انتهى / إطلاق الشرع (٢) أ (١٠٤ / ١)
 فلم يبق مشروعا .

فأما تصور الفعل من العبد فعلى حاله فيصح النهي بناء عليه .

يبينه : أن العبد مأذون بالصوم ، وأموره وليس فى وسعه
 الا النية والاساك . فأما اعتباره وصيرورته عبادة / ففوض الى الشرع لا ج (١٢٦)
 الى العبد فبالنهي خرج الفعل عن الاعتبار ، وصيرورته صوما لزوال اذن
 الشرع وإطلاقه فلم يكن الفعل صوما نظرا الى زوال إطلاق الشرع ، وكان
 صوما نظرا الى فعل العبد . واذا بقى تصور الفعل من العبد صح النهي
 وتحقق .

ولهذا لو ارتكبه كان عاصيا مستحقا للعقاب لارتكابه النهي عنه
 وإتيانه بما فى وسعه وطاقته من فعل الصوم ان ليس فى وسعه فى جميع
 الأحوال الا هذا القدر الذى وجد منه .

قال : وهذا لأن الصحة والفساد معنيان متلقيان من الشرع وليس

== ولا أعرف فى أصول الفقه أحسن من كتاب " القواطع " ولا أجمع " . وله
 مصنفات أخرى أشهرها : " البرهان " فى الخلاف " و " الاوسط " و
 المختصر " . توفى سنة ٤٨٩ هـ .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي (٢٥٩ / ٤) وفيات الاعيان (٢١١ / ٣)

النجوم الزاهرة (١٦٠ / ٥) شذارات الذهب (٣٩٣ / ٣) .

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) فى " ب " (المشرع) .

الى العبد ذلك ، وانما اليه ايّاق (١) الفعل باختياره فان وقع على وفق
أمر الشرع واطلاقه صح والا فلا .

قال (٢) : ولهذا أبطلنا صوم الليل وصوم الحائض مع تحقق
الاساك حسا وصورة ، لأنه لما لم يوافق أمر الشرع لم يثبت له الحقيقة
الشرعية .

قلت : وحاصله ^{يؤزل} يؤزل الى أن النهي راجع الى الفعل المتصور من
العبد حسا لا شرعا .

والجواب عنه : أنا لا نسلم أن فعل العبد بدون اعتبار الشرع
ايما يسمى بالاسم الشرعي حقيقة .

فان الصوم : اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فدون اعتبار الشرع
لا يسمى صوما حقيقة .

ألا ترى (٣) : أن الاساك [في الليل] (٤) لا يسمى صوما

/ وان وجدت النية لعدم اعتبار الشرع ايما . ب (٩٣ / ١)

واذا كان كذلك كان صرف النهي اليه مجازا لا حقيقة ، والنهي
ورد عن بطلق الصوم فيحمل على حقيقته عند الامكان وعدم المانع .

(١) الى هنا ينتهي السقط من " د " .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) في " د " (يرى) .

(٤) ساقطة من " ج " .

يوضحه : ان الصوم انما صار صوما بصورته ومعناه ، وكذا

البيع .

ومعنى الصوم : كونه صوما فى حكم الله تعالى .

ومعنى البيع : كونه سببا للطك شرعا ، فاذا لم يوجد المعنى لم

تبقى للصورة عبرة فلا يسمى صوما وبيعا الا مجازا كتسمية (١) صورة الأسد
أسد .

وما ذكر بعض أصحاب الشافعى : أن تصور الفعل عند النهى

كاف [لصحة النهى] (٢) فلا حاجة الى ابقائه مشروعا [بعد ذلك] (٣)

فاسد ، لأن النهى لا يدام النهى عنه من قبل النهى فى المستقبل . كالأمر

للايجاد فى المستقبل فلا بد من أن يكون متصورا (٤) فى المستقبل ليتحقق

الانتها بالنهى كما فى الأمر . وليس ذلك الا بهيقائه مشروعا .

/ قوله : ولا تنافى : اشارة الى الجواب عما يقال : ان (١٠٤ / ب)

ما ذكرتم من ابقائه المشروعية بصفة الفساد انما يصح فى الافعال الحسية ،

لأنها توجد بصفة القبح والفساد .

فأما الأفعال الشرعية فلا تقبل وصف (٥) الفساد مع بقاء مشروعيتها

(١) فى " ج " (التسمية) وهو تحريف .

(٢) فى " د " (لصحته) .

(٣) ساقطة من " ج " .

(٤) فى " د " (مقصورا) .

(٥) ساقطة من " ج " .

للتنافي بين المشروعية والقبح فان / المشروعية تقتضى بقاءها ، والقبح هـ (١٠٤ / ١)
 يقتضى عدمها فلم يكن بد من اقامة الدليل : على أن المشروعات تقبل وصف
 الفساد . مع بقاء المشروعية .

فقال : - ((المشروع يحتمل الفساد بالنهي)) - : أى يقبله مع بقاء
 مشروعته كالأحكام الفاسدة ، فان المحرم بالحج لو جامع قبل الوقوف بعرفة فسد
 حجه حتى لو مضى على إحرامه لا يخرج به (١) عن العهدة ويجب عليه القضاء
 في العام القابل ولكن بقى إحرامه حتى وجب عليه الضى على ذلك ، ووجب عليه
 الجزاء بارتكاب المحذور في هذا الإحرام .

وكذا لو أحرم مجامعا لأهله . منعقد إحرامه بصفة الفساد ، فثبت أن جـ (١٧٧)
 الجمع بين الفساد والمشروعية متصور شرعا وأنه لا تنافي بينهما .
 - ((فوجب اثباته)) - : أى اثبات (٢) كون النهى عنه مشروعاً
 - ((على هذا الوجه)) - : أى صفة الفساد .

أو وجب اثبات موجب النهى على الوجه الذى بهيئنا : وهو : أن يبقى
 المنهى عنه مشروعاً مع صفة الفساد - ((رعاية لئلازالمشروعات)) - وهو أن
 ينزل الأصل وهو المقتضى (٣) فى منزله ، والتبع وهو المقتضى (٤) فى منزله
 بان لا يجعل التبع (٥) مطلاً للأصل .

- ((ومحافظة لحدودها)) - : وهى أن يجعل النهى نهياً والنسخ نسخاً
 لأن يجعل كلاهما فى المشروعات واحد امن غير ضرورة . وفيه تعريض لفساد ما ذهب اليه
 الشافعى .

(١) " به " ساقطة من " ر " .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) أى النهى " ر " .

(٤) أى القبح " ر " .

(٥) ساقطة من " ج " .

وعلى هذا الأصل قلنا ان البيع بالخمر مشروع باصله وهو وجود ركنه
 فى محله غير مشروع بوصفه وهو الثمن لان الخمر مال غير متقوم فيصلح ثمننا من
 وجه دون وجه فصار فاسدا لا باطلا وكذلك بيع الرها غير مشروع بوصفه وهو
 الفضل فى العوض وكذلك الشرط الفاسد فى معنى الرها .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله : - ((وعلى هذا الأصل)) - : وهو أن النهى عن التصرفات
 الشرعية ، يقتضى بقاء مشروعيتها - ((قلنا : ان البيع بالخمر مشروع
 باصله)) - (١) الى آخره .

أعلم : أن البيع مبنى على البدلين ، لأنه مبادلة المال بالمال ب (٩٣ / ب)
 عن تراض ، لكن الأصل فيه المبيع دون الثمن ولهذا يضاف العقد الى المبيع
 وتشترط القدرة عليه ، دون القدرة على الثمن ، وينفسخ العقد بهلاك
 المبيع دون الثمن ، وذلك لأن المقصود من شرعيته الوصول الى يحتاج اليه
 من الانتفاع بالأعيان .

(١) للحنفية تفصيل فى مسألة " البيع بالثمن المحرم " هذا حاصله : -
 القاعدة المقررة فى هذا الشأن : أن أحد العوضين ، اذا لم يكن
 مالا فى دين سماوى ، فالبيع باطل سواء كان مبيعا أم ثمننا ، فبيع
 الميتة ، والدم ، والانسان الحر باطل وكذا البيع به .
 وان كان العوض فى بعض الأديان مالا دون بعض : فان امكن اعتباره
 ثمننا ، فالبيع فاسد ، فبيع الثوب بالخمر ، أو الخمر بالثوب فاسد ، وان
 تعين كونه مبيعا ، فالبيع باطل فبيع الخمر بالدراهم أو بالدراهم بالخمر
 باطل .
 ===

فان من احتاج الى طعام ، أو ثوب مثلا وليس عنده ذلك (١)
لا تندفع حاجته الا بالظفر على مقصوده فشرع البيع وسيلة الى حصول المقصود
ولما كان الانتفاع يتحقق / بالأعيان لا بالأثمان ، ان ليس فى ذوات أ (١٠٥ / أ)
الأثمان نفع الا من حيث الوسيلة (١) الى المقاصد . كانت الأعيان أصولا
فى البيهات وكانت الأثمان اتباعا لها فيها (٢) بمنزلة الأوصاف .
فاذا باع عبدا معينا بالخير كان فاسدا لكونه (٣) منهيما عنه ،
لأن أحد البدلين وهو الخمر واجب الاجتناب ، فلا يجوز تسليمه وتسليمه
الا أنها فى ذاتها مال ، لأن المال : ما يحيل اليه / الطبع ويمكنه (١٠٤ / ب)
ادخاره لوقت الحاجة كذا قيل (٤) .

وقيل : هو (٥) خلق لمصالح الآدمى ويجرى فيه الشح والضنة
وهى (٦) بهذه الثابة ، لأن الطباع تميل اليها (٧) وكذا تمسول
الخمر للتخليل / أمر معتاد مشروع ، ولأنها كانت مالا متقوما قبل التحريم (٥٢ / ب)

== وعلى هذا اذا كان الثمن محرما منعقد البيع بالقيمة وهذا البيع عند
غير الحنفية يقع باطلا مطلقا .

انظر: رد المحتار (١٠٥ / ٤ ، ١٠٨) بدائع الصنائع (١٤١ / ٥) .

(١) فى " ج " (الوسيلة) وهو تصحيف .

(٢) أى فى البياعات .

(٣) أى البيع بالخمر .

(٤) انظر : البحر الرائق (٢٢٧ / ٢) .

(٥) ساقطة من " د " .

(٦) أى الخمر .

(٧) بمعنى تميل لتخليها وادخارها خلا للانتفاع بها وقت الحاجة .

وثبت بالنص حرمة التناول ونجاسة العين وليس في ضرورتها انتفاء^١
 المالية (١) كالدّهن النجس والسرقين (٢) ولكنها ليست بمتقومة ،
 لأن المتقدم ما يجب ابقاؤه بعينه أو بمثله أو بقيته وليست هي كذلك ولهذا
 لا يجب الضمان باتلافها فصلحت ثمتا من حيث انها مال ، ولم تصلح من
 حيث انها ليست بمتقومة فلا يمنع أصل الانعقاد ، لأن ما هو ركن العقد ؛
 وهو الايجاب والقبول صدر من الأهل مصادفا لمحلّه وهو البيع من غير خلل
 في الركن ولا في المحل (٣) وانما الخلل في التبع الذي هو جار مجرى
 الوصف لتوقفه على الأصل ، توقف الوصف على الوصف / وهو الثمن ج (١٧٨)
 فصار العقد مشروعاً بأصله (٤) ، غير مشروع بوصفه وهو الثمن فكان فاسداً
 لا باطلاً .

- (١) في " ب " (الملكية) وهو تحريف .
 (٢) السرقين : لغة في السرجين — بفتح السين وكسرهما — لفظ
 معرب ، والأصل : " سركين " بالكاف فعربت الى الجيم والقاف .
 وهو : الزبل — بكسر أوله وسكون ثانيه .
 انظر : المصباح المنير (٣٢٣ / ١) المعجم الوسيط (٤٢٥ / ١) .
 (٣) مطبوعة من " ج " .
 (٤) لوجود مبادلة المال بالمال على سهيل التراضى
 . " ر " .

وكذا اذا باع خمرًا بعبد معين ينعقد البيع فاسداً ولا يبطل ، وان
 دل دخول " الباء " على العبد على أنه هو الثمن ، لأنها (١) تدخل
 في الاتباع والوسائل وان الخمر هي (٢) المبيعة وذلك يقتضى بطلان البيع
 كما اذا باع الخمر بدراهم ، لأن هذا بيع مقايضة : أى بيع عرض بعرض
 فكان كل واحد منهما ثمنًا لصاحبه فلذلك ينعقد فى العبد بالقيمة حتى
 يثبت الهلك فيه بالقبض بأذن المالك ، ولا ينعقد فى الخمر كما فى السألة
 الأولى (٣) .

بخلاف بيعها بالدراهم ، لأن الدراهم تعينت للثمنية فبقيت/ب (١/٩٤)
 الخمر مبيعة وهى (٤) لا تصلح لذلك لعدم تقوسها فان محل البيع مال
 متقوم مملوك مقدور التسليم فلذلك لا ينعقد البيع (٥) أصلاً .
 وبخلاف البيع بالهبة أو الدم حيث يبطل لأنه ليس بمال فى الحال
 ولا فى المال ، ولا يعد مالا فى دين سماوى فوق العقد بلا ثمن فبطل
 لعدم ركنه وهو مبادلة المال بالمال .

(١) أى " الباء " .

(٢) فى " د " (هو) .

(٣) أنظر : المسوط (٢٣/١٣) بدائع الصنائع (٣٠٤/٥) رد

المحتار (١٣٦/٤) .

(٤) مضموسة من " ب " .

(٥) ساقطة من " ج " .

قوله : - ((وكذلك بيع الربا)) - : أى مثل البيع بالخسربيع / أ (١٠٥ / ب)

الربا : وهو معاوضة مال بمال فى أحد الجانبين فضل خال عن العوض
مستحق بعقد المعاوضة - ((غير مشروع بوصفه : وهو الفضل فى العوض)) -
أى بالفضل تفوت المساواة التى هى شرط الجواز وهو تبع كالوصف .

- ((وكذلك الشرط الفاسد فى معنى الربا)) - : والشرط الفاسد :

ملا يقتضيه العقد ولأحد المتعاقدين فيه نفع أو (١) / للمعقود عليه هـ (١٠٥ / أ)
وهو من أهل الاستحقاق .

والربا : قد يكون اسماً للعقد . ولنفس الفضل فى قوله : " بيع

الربا كذا . . " المراد منه العقد : أى بيع هو ربا .

وفى قوله : " الشرط الفاسد فى معنى الربا " : المراد منه

نفس الفضل : أى الشرط الفاسد فى افساد البيع وهدم النفع من الانعقاد

مثل الدرهم الزائد ، لأن الشرط الفاسد على (٢) ما وصفنا فى معنى

الدرهم الزائد من حيث أنه فضل استحق بعقد المعاوضة فأخذ حكمه .

ثم النهى فى السألتين وهو قوله تعالى : (وحرّم الربا) (٣)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - " لا تبيعوا الذهب بالذهب

(١) فى " ج " (و) .

(٢) فى " ب " و " ج " زيادة (معنى) .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) .

ولا (١) الورق بالورق الا سوا* بسوا* * الحديث .

وما روى أنه - عليه الصلاة والسلام - " نهى عن بيع وشرط " ورد لمعنى فى غير البيع : وهو الفضل الخالى عن العوض ، والشرط الفاسد فلا ينعدم به (٢) أصل المشروع ، لأنه ايجاب وقبول ، من أهله (٣) فى محله ولا يختل شئ* منها بالدرهم الزائد ولا بالشرط الفاسد فكانا (٤) أمرين زائدين على العقد فكانا غيره ، لكن تثبت به صفة الفساد والحرمة وملك اليمين يحتمل ذلك .

فان صيد الحرم مملوك للمالك ، وكذا الخمر وجلد الميتة ، وحرم الانتفاع بها . فلما كانت الحرمة لا تنافى ملك اليمين ، لا تنافى سببه (٥)

وكان ينهى أن لا يفسد العقد ، لما ذكرنا أن النهى لمعنى فى

غيره الا أن الفضل أو الشرط اذا دخل فيه صار من حقوقه وكوصفه فانه يقال :

بيع رايح لمكان / زيادة ما اشترى . وبيع لازم ، وغير لازم لمكان شرط ج (١٧٩) الخيار ، وبيع حال ونساء* لمكان الأجل ولما ورد النهى لمعنى فى صفته

(١) " لا " سقطت من " ب " .

(٢) كذا فى كل النسخ ولو قال " بهما " لكان أفضل ، لأن الضمير يعود

الى الفضل ، والشرط .

(٣) فى " د " زيادة (و) .

(٤) ، ، (فكان) وهو تحريف .

(٥) أى سبب ملك اليمين وهو البيع " د " .

لا أصله رفع وصف البيع لا أصله . ووصف المشروع أنه بيع حلال جائز فارتفع
الوصف ، وصار (١) حراما فاسدا وبقي الأصل موجبا للملك .

[ولما بقي أصله موجبا للملك] (٢) كان ينعى أن لا يتوقف ثبوت

الملك على القبض ، إلا أن السبب لما ضعف / بصفة (٣) الفساد لم ي (١٤ / ب)
ينقض سببا للملك إلا بأن يتقوى بالقبض كالهبة والتبرعات فلم يثبت الملك
قبل القبض لقصور السبب كذا في الأسرار .

(١) في " ج " و " د " (فصار) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

(٣) في " ج " (لصفة) .

وكذلك صوم يوم النحر مشروع بأصله وهو الاساك لله تعالى في وقته
غير مشروع بوصفه وهو الاعراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت بالصوم
الا يرى ان الصوم يقوم بالوقت ولا خلل فيه والنهي يتعلق بوصفه وهو انه
يوم عيد فصار فاسدا ولهذا يصح النذره عندنا لانه نذر بالطاعة وانما وصف
المعصية متصل بذاته فعلا لا بأسه ذكرا .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله : - ((وكذلك)) - : أى ومثل البيع بالخمر ، وبيع الربا / أ (١٠٦ / ١)
- ((صوم يوم النحر مشروع بأصله)) - الى آخره .

صوم يوم النحر ، والفطر وأيام التشريق مشروع عندنا (١) حتى
صح النذره . وهو استحسان .

(١) بناء على أصلهم : من أن النهي راجع الى الوصف لا يوجب بطلان
النهي عنه ، وقالوا : يجب على الناذر الفطر والقضاء في يوم
آخر ، لكن لو صام يوم العيد أجزاء مع الحرمة ، لأن النهي لم
يرد على ذات الصوم ، فانه مشروع بأصله بل وارد على وصفه وهو
الاعراض عن ضيافة الله ، أما أصل الصوم فمشروع .

انظر : المبسوط للسرخسي (١٢٤ / ٢ ، ٩٤ / ٣ ، ٩٥) ،
شرح الكنز للزيلعي (٣٤٥ / ١) أصول السرخسي (٨٥ / ١) " سلم
الوصول " على " نهاية السؤل " (٢٩٩ / ٢) .

وعند زفر والشافعي (١) - رحمهما الله - : غير مشروع حتى
لم يصح النذر به : وهو رواية ابن المبارك عن أبي حنيفة - رحمهما الله
لأن الصوم المشروع اسم لاساك هو قرية ، واساك هذه الأيام
منهى عنه فيكون معصية فلا يكون مشروعاً .

ألا ترى (٢) : أنه لا يصح أداء شيء من الواجبات به ، ولو
بقي مشروعاً ، بعد النهي لصح (٣) كالصلاة في الأرض المغصوبة .

فعرفنا / أن عدم الجواز لصيرته معصية وعدم بقاء مشروعته . د (٥٣ / أ)

(١) وهو مذهب المالكية والحنابلة وأهل الظاهر : فقالوا : هو صوم
معصية ، فنذره باطل لا ينعقد ، ولا تجب فيه الكفارة .

وللحنابلة في ذلك روايتان : أحدهما : أنه صوم معصية وعلى
نادرها الكفارة فقط .

والثانية : أن عليه القضاء والكفارة .

ورجح ابن قدامة الأولى ، لأن هذا نذر معصية فلا يوجب القضاء
كسائر المعاصي .

انظر : المذهب (١ / ١٨٩ ، ٢٤٢) مغنى المحتاج (١ / ٤٣٣)

المغنى (٩ / ٢٣) تخرىج الفروع على الأصول (٢٤٧) .

(٢) في " د " (يرى) .

(٣) في " ج " (يصح) .

واذا ثبت ذلك لا يصح النذربه لقوله — عليه الصلاة والسلام —

" لا نذر في معصية الله " (١) .

ونحن نقول : الصوم في هذه الأيام مشروع بأصله ، لأن في

الصوم حصول التقوى لمباشره ان لا مشروع أدل على التقوى منه واليه الإشارة

في قوله عز وجل : (لعلكم تتقون . أيا ما معدودات) (٢) .

وفيه : معرفة قدر النعم (٣) ، ومعرفة ما عليه الفقراء من

تحمل مرارة الجوع فيحمله (٤) على المساواة (٥) اليهم .

(١) أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين ، واللفظ له والحاكم في

الستدرك ، وأبو داود ، والنسائي وابن ماجه وغيرهم ولاهى داود

من حديث عمر بن الخطاب بلفظ " لا نذر في معصية الرب " .

مسلم رقم (١٦٤١) في (النذر) باب (لا وفاء لنذر في معصية

الله) (١٢٦٣ / ٣) الستدرك (٣٠٥ / ٤) أبو داود رقم

(٣٢٧٢ — ٣٢٧٤) في (الأيمان والنذور) باب (اليمين في

قطيعة الرحم) (٥٨١ / ٣)

والنسائي : في (الايمان والنذر) باب (كفارة النذر) (٧ /

٢٨) وابن ماجه رقم (٢١٢٤) في (الكفارات) باب (النذر

في المعصية) (٦٨٦ / ١) .

(٢) سورة البقرة (١٨٣ ، ١٨٤) .

(٣) في " ج " (النعمة) .

(٤) ، ، (ويحمله) .

(٥) ، ، (المساواة) .

كالوصف / له بحيث لا تصور لوجود ذلك الغير الا به فصار قبيحا - ((غير (١٨٠)
مشروع بوصفه)) - .

ثم ذلك الغير : ترك الاجابة و (الاعراض عن الضيافة الموضوعة)

/ بلحوم القرابين وتوسعة النعم - ((في هذا الوقت بالصوم)) - . أ (١٠٦ / ب)

وانما قيد بالصوم ، لأن الاعراض لا يحصل الا به فان الاساك حمية

أو لعدم اشتها ، أو عدم طعام وليس باعراض / بالاجماع . ب (٩٥ / أ)

والدليل : على المغايرة تصور الصوم بدون الاعراض وكفى ثبوت المغايرة

بين الشبهتين تصور وجود أحدهما بدون الآخر .

ثم (١) استوضح ما ذكره بقوله : - ((الا ترى (٢) أن الصوم

يقوم (٣) بالوقت)) - : أى يوجد به ، لأنه معيار له ولا تصور للصوم بدونه .

- ((ولا خلل (٤) فيه)) - : أى في الوقت نفسه فلا يجوز أن يتعلق

النهى [بالصوم باعتبار نفس الوقت أيضا .

- ((والنهى يتعلق [(٥) بوصفه (٦))) - : أى يتعلق بالصوم باعتبار

وصف الوقت - ((وهو أنه يوم عهد)) - : أى يوم ضيافة ، والمتصل بالوقت كالمتصل

بالصوم ، لأنه يقوم به فأوجب فساد الصوم وبقي أصل الصوم مشروعاً .

(١) ساقطة من " د " .

(٢) في " ب " (يرى) .

(٣) في " د " (بقوله) .

(٤) في " ج " و " د " (خلد) وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٦) في " ج " (وصفه) .

قوله : - ((ولهذا صح)) - : أى ولأن صوم يوم النحر مشروع

بأصله ، صح - ((النذر به عندنا ، لأنه)) - : أى هذا النذر

- ((نذر / بالطاعة)) - ، لأن كف النفس عن الشهوات فى هذا اليوم هـ (١٠٦ / ١)

بذاته قرينة لما بهنا .

وهو (١) جواب عن قولهم : الصوم فى هذه الأيام معصية فلا

يصح النذر به .

- ((وانما (٢) وصف المعصية متصل بذاته فعلا لا بأسه ذكر)) -

أى الوصف الذى هو معصية وهو الاعراض عن الضيافة متصل بفعل (٣) الصوم

حتى لو شرع فيه يصير عاصيا لا بذكر الصوم ، لأنه ليس باعراض ولم يوجد منه

الا ذكر الصوم الذى هو بذاته قرينة وهو قوله : " لله على أن أصوم يوم

النحر " أو " أصوم هذا " . وقد يوم النحر فلا (٤) يمنع صحة النذر .

ولهذا (٥) يفتى له فى ظاهر الرواية بالافتطار فى هذا اليوم

ثم القضاء فى وقت آخر ليحصل له العبادة على الخلو ويتخلص من المعصية .

ولو صام فى هذه الأيام خرج عن العهد لأنَّه أداه

(١) سقطت من " د " .

(٢) فى " د " (وأما) .

(٣) ساقطة من " ج " .

(٤) فى " ب " و " ج " و " د " (فلم) .

(٥) أى لاجل أنه لم يمنع صحة النذر .

كما التزمه (١) كن نذر أن يعتق هذه الرقبة وهي عيا ، خرج عن نذره باعتاقها ، لأنه ما التزم بنذره الا هذا القدر .

ولهذا لو شرع فيه ثم أفسده ، لا يجب عليه القضاء في ظاهره

الرواية (٢) خلافا لأبي يوسف فيما روى عنه بشر بن الوليد (٣) لأن المعصية

لما كانت متصلة بفعل الصوم صار بالشروع مرتكباً للمنهاى عنه وهو ترك الاجابة

فلم يجب عليه اتمامه وحفظه بل أمر بقطعه رعاية لحق صاحب الشرع ،

وهو (٤) الاحتراز عن المعصية فصار كأن صاحب الشرع قال له : اقطع

لأجل حقى ، فلا يجب على القاطع شىء كن (٥) أمر غيره / بالتلاف

ماله فاتفقه ~~على القاطع~~ لا يجب عليه شىء لحصول الاتلاف بأمره كذا (١/١٠٧)

هذا .

(١) فى " ج " (الزمه) والصحيح ما فى الأصل .

(٢) انظر : المسوط (١٢٤/٢ ، ٩٤/٣ ، ٩٥) .

(٣) هو : بشر بن الوليد بن خالد ، الكندى أحد أصحاب أبي يوسف

ومن المقدمين عنده ، روى عنه كتبه وأماله وولى القضاء ببغداد فى

زمان المعتصم توفى سنة ٢٨٨ ، وبلغ سبعا وتسعين سنة .

الطبقات السنية (٢٣٩/٢) الفوائد البهية البهية (٥٤) .

(٤) فى " ج " (عن) .

(٥) ، ، (لمن) وهو تحريف .

ووقت طلوع الشمس ودلوكها صحيح باصله فاسد بوصفه وهو انـسـة
منسوب الى الشيطان كما جاءت به السنة الا ان اصل الصلاة لا يوجد الا
بالوقت لانه ظرفها لا معيارها وهو سببها فصارت الصلاة فيه ناقصة لا فاسده
فقيل لا يتادى بها الكامل ويضمن بالشروع والصوم يقوم بالوقت ويعرف بهـ
فازداد الاثر فصار فاسدا فلم يضمن بالشروع .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله : - ((ووقت طلوع الشمس)) - : الصلاة في الأوقات
الثلاثة المكروهة مشروعة بأصلها ، لأن النهي يقتضى المشروعة ولا قبح في
أركانها : من القيام الركوع والسجود ، لأنها تعظيم الله تعالى فتكون
حسنة في نفسها كما في سائر الأوقات .

ولا في شروطها : من الطهارة وستر العورة وغيرها لتحقيقها

بصفة الكمال حسب تحققها في غير هذه الاوقات فبقيت الصلاة مشروعة / ج (١٨١)
بعد النهي كما كانت قبله .

- ((ووقت طلوع الشمس ودلوكها)) - : أى زوالها أو غروبها .

يقال : دلكت الشمس : أى زالت أو غابت (١) / - ((صحيح ب (٩٥ / ب)

بأصله)) - ، لأنه زمان صالح لظرفية العبادة كما في الأزمـة

- ((فاسد بوصفه ، وهو أنه منسوب الى الشيطان)) - كما جاء في حديث

الصنابحي (١) أن النبي - عليه الصلاة والسلام - نهى عن الصلاة

عند / طلوع الشمس وقال : انها تطلع بين قرني الشيطان وأن الشيطان د (٥٣ / ب)

يزينها في عين من يعبدها حتى يسجدوا لها فاذا ارتفعت فارقها ، فاذا

كانت عند قيام (٢) الظهيرة قارنها ، فاذا مالت فارقها ، فاذا دنت

للغروب قارنها ، فاذا غربت / فارقها فلا تصلوا في هذه الأوقات (٣) هـ . (١٠٦ / ب)

فهذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان .

وقرنا الشيطان : ناحيتا رأسه .

قيل : انه يقابل الشمس وقت طلوعها فينتصب حتى يكون طلوعها

بين قرنيه فينقلب سجود الكفار للشمس عبادة له .

(١) هو عبد الرحمن بن عسيلة ، أبو عبد الله الصنابحي ، كان مسلماً على

عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يره ، قدم المدينة

بعد موت النبي بخمسة أيام .

ثقة ، من كبار التابعين ، مات في خلافة عبد الملك ، أخرج له

السنن . تقريب التهذيب (١ / ٤٩١) الخلاصة (١٩٦) .

(٢) في " ب " (قام) وهو تحريف .

(٣) أخرجه ابن ماجه عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصنابحي قال في

الزوائد : اسناده مرسل ورجاله ثقات .

ابن ماجه رقم (١٢٥٣) في (اقامة الصلاة والسنة فيها) باب (ماجه

في الساعات التي تكره فيها الصلاة) (١ / ٣٩٧) .

وقيل : هو مثل لتسلطه : أى أنه يتسلط (١) فى هـ .
 الأوقات على عدة الشمس ويحركهم على عاداتها فكانت هذه الأوقات فى
 حق الصلاة مثل يوم النحر فى حق الصوم فكان ينبغى أن تقع الصلاة فيها
 صحيحة بأصلها ، فاسدة بوصفها كالصوم فى يوم النحر إذ النهى فى
 صورتين لمعنى فى الوقت .

فأشار (٢) الشيخ - رحمه الله - الى الفرق بينهما بقوله :
 - ((الا أن الصلاة)) : أى لكن الصلاة - ((لا (٣) توجد بالوقت لأن الوقت
 ظرف الصلاة (٤))) - ولا تأثير للظرف فى ايجاد للظرف بل هى توجد
 بأفعال معلومة (٥) ، فلا يكون فساد مؤثرا فيها ، لأنه مجاور بمنزلة
 الصلاة فى الأرض المفصولة .

بخلاف الصوم : لأنه (٦) يوجد بالوقت ، لأنه معيار له على
 ما مر .

وقوله : - ((وهو (٧) سببها)) - : اشارة الى الجواب عما
 يقال : فساد الظرف لما لم يؤثر فى المظروف ، لأنه مجاور كان ينبغى

(١) فى " ج " (يتسلطه) .

(٢) مطبوعة من (أ) .

(٣) فى " هـ " (لم) .

(٤) فى " ب " و " ج " (للصلاة) .

(٥) ساقطة من " ب " و " ج " .

(٦) فى " ب " و " ج " (فانه) .

(٧) سقطت من " ر " .

[والبقاء اليه] (١) نعمة (٢) ، فيستدعى شكرا وكان (٣) ينبغي أن
يجب عليه الاشتغال بالخدمة في كل الأئمة شكرا ، الا أن الله تعالى
رخص بالايجاب في بعض الأئمة دون البعض . فاذا نذر ، أو شرع فقد
أخذ بما هو العزيمة فثبت أن مطلق الوقت سبب .

فقيل : - ((لا يتأدى بها)) - : أي بالصلاة في هذه الأوقات
- ((الكامل)) - : وهو ما وجب في غير هذا الوقت لأن الكامل / لا يتأدى ب (١/٩٦)
بالناقص .

فان قيل : لا يمنع النقصان عن الجواز كما لا تمنع الكراهة عنه ،
بدليل أن من ترك الفاتحة أو بعض الواجبات في أداء الصلاة أو فغ قضاها
يخرج عن العهدة وان تمكن فيه النقصان / حتى وجب جبره بالسجود ج (١٨٢)
/ وان كان ساهيا واذا كان كذلك وجب أن يتأدى به الكامل كما يتأدى ه (١/١٠٧)
بالصلاة في الأرض المفصولة .

قلنا : (٤) النقصان انما يمنع اذا كان راجعا الى نفس المأمور
به أصلا أو وصفا ، لأن ذلك (٥) دخل تحت الأمر فلا بد من أن يمنع

(١) مطبوس في " ج " .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) في " د " (فكان) .

(٤) في " ب " و " ج " زيادة (ان) .

(٥) ساقطة من " ج " .

فوات ما دخل تحت الأمر عن الجواز . فأما ما لم يدخل تحت الأمر ففواته لا يمنع عنه لأنه لا يدخل بالمأمور به .

وذلك كمن أعتق رقبة عمياً عن كفارة يمينه لا يجوز لأن الوصف دخل تحت الأمر وإن كانت كفارة يجوز وإن تمكن فيها نقصان بفوات الإيمان ، لأن وصف الإيمان لم يدخل تحت الأمر فنقصانه لا يمنع عن أدائه الواجب .

ثم الوقت في الصلاة داخل تحت الأمر بالدلائل القطعية فنقصانه يمنع عن (١) الجواز كوصف العسى في الرقبة . فأما واجباتها فلم تدخل تحت الأمر ففواتها لا يؤثر في المنع عن الجواز كفوات وصف الإيمان في المرتبة الرقبة ، لأن المأمور به كامل (٢) أصلاً ووصفاً / وإنما حكمنا (١/٨) بالنقصان عملاً بأخبار الآحاد التي لا يزداد بها على الكتاب وتوجب العمل لا العلم .

ولهذا قلنا ينجبر بالسجود فلا يظهر في حق المأمور به (٣) . وكذا المكان في الصلاة لم يدخل في الأمر فلا ينتقص المأمور به بنقصانه .

قوله : - ((وتضمن بالشروع)) - حتى لو قطعها وجب عليه القضاء

(١) في " ج " (من) .

(٢) في " ب " و " ج " (كاملاً) وهو خطأ نحوي .

لأنه خبر " ان " فيكون مرفوعاً

(٣) " به " ساقطة من " ب " و " ج " .

وينبغي أن يقضيها في وقت تحل فيه الصلاة فان قضاها في وقت آخر مكروه
أجزأه وقد أساء ، لأنه لو اتسها في ذلك الوقت أجزأه فكذا اذا قضاها
في وقت مثل ذلك (١) .

وقال زفر : وهو رواية عن أبي حنيفة - رحمهما الله - لا تضمن
بالشروع ، لأنها منهي عنها فلم تجب صيانتها عن البطلان كالصوم المنهي
عنه .

ولنا : / أن فساد الوقت لما لم يؤثر في افسادها بقيت صحيحة
وان صارت ناقصة فوجب صيانتها عن البطلان .

بخلاف الصوم ، لأنه (٢) يقوم بالوقت على ما بينا فيؤثر
فساده في فساد .

- ((ويعرف به)) - : أى يعرف مقدار الصوم بالوقت حتى
ازداد بازدياده ، وانتقص بانتقاصه .

ويقرأ بالتشديد أيضا أى " يعرف " الصوم بالوقت . يعنى الوقت
داخل في ماهيته حتى قيل : هو الاساك عن المفطرات الثلاث نهارا ،
فازداد الأثر : أى أثر فساد الوقت في الصوم فعار الصوم فاسدا فلم يضمن
بالشروع .

(١) في " ب " و " ج " و " د " زيادة (الوقت) .

(٢) في " ج " (فانه) .

يبينه : أن الأداء في الصلاة يمكنه (١) بذلك الشروع

لا بصفة الكراهة بأن يصير حتى تبيض الشمس . فلهذا لزمه وفي الصوم بعد

الشروع لا يمكنه الأداء بدون صفة الكراهة فلم يلزمه (٢) .

وحقيقة الفرق : أن ما تركب من أجزاء متفقة (٣) كان للبعض / ب (٩٦ / ب)

اسم الكل ، كالما واللبن والدهن ونحوها ، وما تركب من أجزاء مختلفة

لا يكون للبعض اسم الكل كالسكنجبين (٤) / المركب من السكر والماء هـ (١٠٧ / ب)

والخل ، لا يكون للبعض منه اسم الكل . فان الخل لا يسمى سكجبهنا .

والصوم من القسم الأول لتركبه من لمساكات متوالية . فبالشروع

[فيه يصير صائما] (٥) مرتكبا للنهي عنه فوجب عليه الامتناع عنه فلا يلزمه

القضاء بالافساد .

والصلاة / من القسم الثاني لتركبها من قيام وركوع وسجود فالشروع جـ (١٨٣)

لا يكون مصليا فلا يصير مرتكبا للنهي عنه . واذا كان كذلك انعقدت عبادة

(١) في " ر " زيادة (الأداء) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) في " ج " (متفرقة) وهو خطأ مخل .

(٤) قال في المعجم الوسيط هو شراب مركب من حامض وحلو ، معسرب

فارسيته سركا انكين (١ / ٤٤٠) .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

محضة ، فوجبت (١) صيانتها قبل صيرورته مرتكبا للجنه عن التقبيد بالسجدة ، فلذلك وجب عليه القضاء اذا أفسدها .

فصارالحاصل : ان اتصال القبح بالشرع على ثلاثة أوجه :

كامل ، ووسط ، وناقص .

/ فالكامل : في صوم يوم العيد لأنه بطريق الاتصاف فلذلك أ (١٠٨ / ب)

لم يضمن بالشرع ولم يتأدى به الكامل .

والوسط : في الصلاة في الأوقات المكروهة ، ان اتصال القبح به

بها أقل بالنسبة الى الصوم ، وأكثر بالنسبة الى الصلاة في الأرض المغصوبة

فلذلك لا يتأدى به الكامل ويضمن بالشرع .

وأما (٢) الصلاة في الأرض المغصوبة فالقبح [فيها أقل] (٣)

من القسمين الأولين فلذلك ثبت فيها الكراهة ، ولم يورث (٤) الفساد

ولا النقصان ، لأن القبح فيها على طريق المجاورة المجردة كذا في بعض

الشرح .

(١) في " ج " و " د " (فوجب) .

(٢) في " ب " (فأما) وكان الأولى بالمؤلف هنا أن يقول : " والناقص "

تمام التقسيم .

(٣) في " ب " و " ج " (أقل فيها) .

(٤) في " د " (يؤثر) .

ولا يلزم النكاح بغير شهود لانه منقضى بقوله — عليه السلام — لا نكاح الا بشهود فكان نسخا ولان النكاح شرع لملك ضرورى لا ينفصل عن الحل والتحريم بضاده بخلاف البيع لانه شرع لملك العين والحل فيه تابع الا ترى انه شرع فى موضع الحرمة نفيها لا يحتمل الحل اصلا كالامة المجوسية والعبيد والهائم ولا يقال فى الغصب بانه يثبت الطك مقصودا به بل يثبت شرطيا لحكم شرعى وهو الضمان لانه شرع جبرا فيعتمد الفوات وشرط الحكم تابع له فصار حسنا بحسنه .

* * * *

* * * *

* * * *

* * * *

قوله (١) : - ((ولا يلزم النكاح بغير شهود)) - : أى لا يلزم على الأصل المذكور — وهو : أن النهى عن المشروع يقتضى بقاء مشروعيته (٢) النكاح بغير شهود فانه لم يبق مشروفا مع أنه منهى عنه بدليل تحقيق حكم النهى فيه وهو الحرمة .

وبدليل أن لو حمل قوله — عليه الصلاة والسلام — " لا نكاح الا بشهود " على حقيقته ، يلزم الخلف فى كلام صاحب الشرع لوجود النكاح بغير شهود ابتداء عند مالك (٣) وبقاء عند الجميع فوجب حمله على النهى

(١) مطبوعة من " ب " .

(٢) فى " ج " (مشروعيته) .

(٣) أنظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢ / ٢٢٦) .

كما حمل قوله تعالى : (فلا رقت ولا فسوق ولا جدال فى الحج) (١)
عليه (٢) لهذا المعنى .

لأننا لا نسلم ذلك بل نقول : هو منقضى (٣) فكان ذلك اخباراً
عن عدمه كقوله عليه الصلاة والسلام : " لا صلاة الا بطهارة " (٤)

=== ومالك : هو الامام مالك بن أنس بن مالك الأصبحى ، امام دار
الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة ، جمع بين الفقه والحديث والرأى
ولا يفتى أحد ومالك بالمدينة ، كان يعظم حديث رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — ولم يركب دابة فى المدينة ، مناقبه
كثيرة جداً ، جمع الحديث فى " الموطأ " روى له أصحاب الكتب
الستة .

انظر : الديباج الذهب (٦٢/١) شذرات الذهب (٢٨٩/١)
تهذيب الأسماء (٧٥/٢) .

(١) سورة البقرة (١٩٧) .

(٢) أى على النهى .

(٣) أى قوله " لا نكاح " .

(٤) حديث " لا صلاة الا بطهارة " : قال ابن حجر : لم يرو بهذا

اللفظ ، وانما رواه الترمذى من حديث ابن عمر بلفظ : " لا تقبل

صلاة الا بطهور " ورواه مسلم : بلفظ : " لا تقبل صلاة بغير

طهور " ورواه أبو داود والنسائى والبيهقى بما يدل على هذا المعنى

كما رواه البخارى بلفظ : " لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث

حتى يتوضأ " .

===

وكقولك : " لا رجل في الدار " وذلك (١) لا يوجب بقاء المشروعية بل يوجب انتفاؤها ضرورة صدق الخبر .

وما ذكر أنه يلزم الخلف غير مسلم ، لأن الكلام في النكاح الشرعي وهو منتف أصلا .

وأما سقوط الحد ، وثبوت النسب ، ووجوب العدة والمهر فيه فللمشبهة وهي وجود صورة العقد في محله ، لا لانعقاد أصل العقد ، وهذه الأحكام تثبت بالمشبهة على ما عرف .

و- ((لأن النكاح / شرع لملك ضروري)) - : بمعنى ولو كانت (٢) ب (١٧ / ١)

صيفته نهيا ، لا يمكن العمل بحقيقتها ، والقول ببقاء المشروعية ولو يجب صرفها الى (٣) النفي أيضا ، لأن النهي إنما يوجب بقاء المشروعية (٤) فيها أمكن اثبات موجهه وهو : الحرمة مع المشروعية لا فيما لا يمكن (٥) ذلك

=== البخاري (١٣٥) في (الوضوء) باب (لا تقبل صلاة بغير طهور)
 (٢٣٤ / ١) سلم رقم (٢٢٤) في (الطهارة) باب (وجوب الطهارة للصلاة) (٢٠٤ / ١) الترمذي رقم (١) في (الطهارة) باب (ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور) التلخيص الحبير (١٢٩ / ١) .

(١) أي النفي في قوله (لا نكاح) .

(٢) في " د " (كان) .

(٣) مطبوعة من " ج " .

(٤) في " ب " و " ج " (المشروعية) وهو تحريف .

(٥) في " د " (يملك) .

والنكاح من هذا القبيل ، لأنه شرع لملك ضرورى لا ينفصل عن الحل لأن الأصل فيه ، أن لا يكون مشروعا ، لأنه استملاء على حرة مثله فى الشرف والكرامة واستحقاق لها حكما من غير جنائية ، ولكنه انما شرع ضرورة بقاء النسل اذ لو لم يشرع لاجتماع الذكور والاناث على وجه السفاح بداعية الشهوة وفيه / من الفساد مالا يخفى فشرع النكاح / سببا للملك (١) ليظهر (١٨٤/١) أثره فى حل الاستتاع ولهذا سمي ذلك الملك حلا فى نفسه . ولهذا لا يظهر أثره (٢) فيما وراء ذلك حتى بقيت حرة مالكة لأجزائها ومنافعها بعد النكاح كما كانت قبله حتى لو قطع طرفها ، أو آجرت نفسها ، أو وطئت بشبهة كان الارش (٣) والأجر ، والعقر (٤) لها دون الزوج .

(١) ساقطة من " ب " .

(٢) أى أثر النكاح .

(٣) الأرض : لغة : بالهمزة المفتوحة وسكون الراء - الفساد .

والجمع : أروش مثل فلس وفلوس .

يقال : أرض بينهم : أعزى بعضهم ببعض .

واصطلاحا : العوض المالى الذى يقدر شرعا بدلا عن الجنابة فى غير

النفس أو الأعضاء . فاذا كان العوض عن النفس أو العضو فسمى دية

وأطلق الحنفية الدية على بدل النفس ، والارش على الواجب فيما

دون النفس .

المغرب (٣٥/١) الصحاح (٩٩٥/٣) المصباح السنير (١٨/١) المعجم

الوسيط (١٣/١) طلبه الطلبة (١٦٦) معنى المحتاج (٥٣/٤) " اللباب "

شرح " الكتاب " (١٥٢/٣) الدر المختار (٤٠٦/٥) .

(٤) العقر : - بضم فسكون - من عقر معنى : جرح ، وعقر الدار وسطها ==

وإذا كان الموجب الأصل في النكاح الحل وموجب النهي الحرمة
لا يمكن الجمع بين موجبهما لتضاد بينهما والحرمة ثابتة بالاجماع ، فينعدم
الحل ضرورة ، ومن ضرورة عدمه خروج السبب من أن يكون مشروعا ، لأن
الأسباب الشرعية تراد لأحكامها ، لا لذواتها ومن ضرورة / خروج د (٥٤/ب)
السبب عن افادة المشروعية صيرورة النهي فيه بمعنى النفي والنسخ .

- ((بخلاف البيع)) - حيث أمكن القول (١) فيه بهقـا
المشروعية والعمل بحقيقة النهي - ((لأن)) - البيع - ((شرع لملك اليمين)) -
والتحريم لا يضافه فأمكن الجمع بينهما ، لأن التحريم يضاف الحـل دون
الملك ، - ((والحل)) - في ملك اليمين - ((تابع)) - لأنه ليس بموضوع
للحل لا محالة فهفوات التبع عند (٢) وجود ضده (٣) لا يلزم فسوات
الأصل .

== وفي الاصطلاح : صداق المرأة اذا وطئت بشبهة .
وسى عقرا ، لأنه يجب على الواطئ بحقه اياها بازالة بكارتها
أى : بجرحه بكارتها .

انظر : المغرب (٨٤/١) الصباح (٧٧٥/٢) الصباح (٢) /
٥٠٢ تهذيب الأسماء واللغات (٢٩/٢) حاشية ابن عابدين
(١٧٩/٣) الكافي (٥٦٥/٢) .

(١) في " د " (العدل) .

(٢) في " ج " (عن) .

(٣) ، ، (هذه) .

- ((ألا ترى (١) : أنه)) - : أى البيع أو ملك اليمين

- ((شرع فى وضع الحرمة ، كالأمة المجوسية ، وفيها لا يحتل الحل

أصلا : كالعبيد والمهائم)) - والأخت من الرضاع .

ولو كان الحل مقصودا بملك اليمين كما هو مقصود بملك النكاح لم

يشترع البيع والملك فى هذه الصورة لعدم الفائدة .

ولا يلزم على ما ذكرنا انعقاد النكاح وبقاؤه مع حرمة الاستمتاع فى

حالة الاحرام والاعتكاف والحيف وكذا بقاؤه مع الظهار الموجب للحرمة .

[لأنه] (٢) انما انعقد وبقي فى هذه الصور ليظهر أثره بعد

زوال هذه العوارض فانها تزول لا محالة .

فالأحرام ينتهى بفسده ، والحيف ينتهى بالطهر وحرمة الظهار

تزال بالكفارة فكان بمنزلة من تزوج امرأة وهناك مانع لا [يمكنه] (٣) ب (٩٧ / ب)

الوصول اليها حسا الا برفعه ، لا يمنع ذلك عن صحة النكاح ، [لأن أثره (٤)

يظهر بعد رفع المانع] (٥) .

(١) فى " د " (يرى) .

(٢) فى " ج " (لا أنه) .

(٣) فى " ب " و " ج " (يمكن) .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) العبارة فى " ب " و " ج " و " د " (لأن بعد رفع المانع يظهر أثره) .

فأما فيما نحن فيه فالحرمة ليست بمنغية الى غاية يمكن اظهار أثر
النكاح بعد انتائها فلا يكون في الانعقاد فائدة أصلا .

ثم ما ذكر (١) جواب عما يرد نقضا على الأصل المختلف فيه (٢)
وهو : أن النهي عن التصرفات الشرعية يوجب بقاء المشروعية (٣) . فلما
فرغ عنه أشار الى الجواب عما يرد نقضا على الأصل المتفق عليه وهو : أن
النهي عن الأفعال الحسية يوجب انتفاء المشروعية أصلا .

فما يرد نقضا عليه مسألة الغصب فانه : فعل حسي قبيح لعينه
/ منهي عنه بقوله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بهينكم بالباطل) (٤) ثم أ (١٠٩ / ب)
جعلتموه مشروعا بعد النهي ، سببا لطلب المصوب / عند أداء الضمان . ج (١٨٥)

/ وكذا الزنا : فعل حسي قبيح لعينه منهي عنه بقوله تعالى :
(ولا تقرهوا الزنا) (٥) وقد قلتم بمشروعيته بعد النهي حيث جعلتموه
سببا لحرمة المصاهرة : التي هي نعمة ان النعمة لا تنال الا بسبب مشروع
وهذا تناقض ظاهر .

(١) أي ما ذكره الماتن بعد قوله : " والأمة المجوسية والعبيد والبهايم"
وهو قوله : " ولا نقول في الغصب بأنه يثبت بالطلب مقصودا " .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) في " د " (مشروعيته) .

(٤) سورة البقرة (١٨٨) .

(٥) ، الاسراء (٣٢) .

فقال : (١) - ((نحن لا نقول فى الغصب بأنه يثبت الطك

مقصودا به)) - كما يثبت (٢) بالبيع والهبة ، وكما يثبت الحل بالإنكاح

- ((بل يثبت الطك شرطا (٣) ...)) - لكذا (٤) .

وبيانه : أن الضمان الواجب بالغصب بدل العين عندنا ، لا

بدل اليد ، كما ذهب اليه الشافعى - رحمه الله - .

لأن الضمان انما يجب بمقابلة ما هو المقصود ، ومقصود صاحب

الدرهم مثلا عين الدراهم لا امتلاء كيمه ويده وانما يجب بطريق الجبر

بالاتفاق حتى لو غصب جماعة عينا وهلكت فى أيديهم تجب عليهم قيمة واحدة

لحصول الجبر بها والجبر يستدعى الفوات لا محالة ، لأن الفات ، هو

الذى يجبر دون القائم فكان من ضرورة القضاء بقيمة العين عدم ملكه فسى

العين ليكون جبرا لما فات .

ولثلا يجتمع البدل والعدل فى ملك واحد . ولتحقق الماثلة التى

هى شرط ضمان (٥) العدوان (٦) .

(١) أى الماتن .

(٢) فى " ج " (ثبت) .

(٣) فى " ج " زيادة (لطق الضمان) .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) فى " د " (زمان) .

(٦) فى " ب " (للعدوان) .

وبالا يمكن اثباته الا بشرط فاذا وقعت الحاجة الى اثباته يقدم شرطه عليه لا محالة كما في قوله : " اعتق عبدك عنى [بألف] (١) درهم فاعتقه يقدم التملك منه على نفوذ العتق عنه ضرورة كونه شرطاً فى المحل ، لا أن يكون قوله " اعتقه عنى سبباً للتملك مقصوداً .

وتبين (٢) بما ذكرنا [أنا تثبت] (٣) بالعدوان المحض ما هو حسن مشروع به : وهو القضاء بالقيمة / جبر الحق فى الفات . ب (١٨ / ١)
ثم انعدام الملك فى العين لما كان من شرط هذا المشروع يثبت به فيكون حسناً بحسنه .

وصح الأمر بإيجاب البدل وان لم يثبت شرطه بعد وهو (٤) عدم ملك الأصل اذا كان الشرط ما يثبت بالائتماره مقتضى كالأمر بالاعتاق صح وان لم يثبت ملك العبد ، لأنه ما يثبت مقتضى الائتماره فاذا اعتق يثبت الملك بالشراء أولاً ثم العتق (٥) كما لو صح بالشراء ثم أمر بالاعتاق .

فكذا ههنا يزول / ملك الأصل أولاً مقتضى به ثم يترتب عليه ملك هـ (١٠٩ / ١) البدل .

(١) فى " ب " (على ألف) . (٢) فى " د " و " هـ " (يتبين)
(٣) فى " د " (إنما يثبت)
(٤) أى الشرط .

(٥) لأن الملك يزول بعد أداء الضمان .

كما لو أتى بما ينص على الإزالة (١) من ضمان بيع .

وتبين أن الغصب موجب للملك في البدلين كالبيع إلا أنه أوجب

اقتضاء ، والشراء نصا . وشرط الحكم (٢) / تابع له ، لأنه يثبت (١٠٠ / أ)

لتصحیح الغير لا أن يثبت مقصوداً بنفسه . ولهذا يثبت بثبوت المشروط

ويسقط بسقوطه كالطهارة للصلاة .

- ((فصار)) - : أي ثبوت الملك للغاصب الذي هو شرط - ((حسنا

بحسن)) - الحكم الشرعي الذي هو مشروطه وهو الضمان . وأن قبـح

ان لو ثبت الملك للغاصب مقصودا بالغصب .

ولا يلزم عليه غصب المدهر حيث لا يوجب الملك فيه للغاصب وان جـ (١٨٦)

أدى الضمان .

لأننا نقول : بزواله عن ملك المغصوب منه بعد تقرير حقه فـ

القيمة تحقيقا / لشرط المشروع وهو الضمان ولهذا لو لم يظهر المدهر بعد د (٥٥ / أ)

ذلك ، وظهر له كسب كان للغاصب دون المغصوب منه ولكن لا يدخل في

ملك الغاصب صيانة لحق المدهر ، فان حق العتق ثبت له بالتدبير

والملك في المدهر يحتمل الزوال ولكن لا يحتمل الانتقال والزوال كاف لتحقيق

(١) مطبوعة من " ج " .

(٢) في " ج " و " د " (الشئ) .

الشرط (١) فثبت هذا (٢) القدر .

ونظيره الوقف (٣) : فانه يخرج عن ملك الواقف ولا يدخل

في ملك الوقف عليه .

لأن ما حصره شرطه وهو عدم الملك في العين

أقول : القيمة في المدير ليست ببدل عن العين / متعذر في

المدير . فيجعل خلفا عن النقصان الذي حل بهده ولكن هذا عند الضرورة ،

ففي كل محل أمكن ايجاد . الشرط فيه لا تتحقق الضرورة فتجعل بدلا عن

العين واذا تعذر ايجاد فيه (٤) الشرط يجعل خلفا عن النقصان الذي حل بهده .

(١) وهو عدم ملك المشروط " د " .

(٢) أى الزوال " هـ " .

(٣) الوقف لغة : الحبس عن التصرف ، يقال وقفت كذا : أى حبسته ،

ولا يقال : أوقفته الا في لغة تميم قد أنكرها الأصمعي ، وعليها العامة

ويقال : أحبس لا حبس عكس وقف .

وفي الاصطلاح : هو حبس مال يمكن الانتفاع به ، مع بقاء عينه ،

يقطع التصرف في رقبته من الواقف وغيره على مصرف مباح موجود —

أو بصرف ربحه على جهة خير — تقربا الى الله تعالى .

الصباح (١٤٤٠ / ٤) المغرب (٣١٦ / ٢) الصباح (٨٣٦ / ٢) ،

اللباب (١٨٠ / ٢) الدر المختار (٣٩١ / ٣) مغنى المحتاج (٣٧٧ / ٢)

كشف القناع (٢٦٧ / ٤) .

(٤) ساقطة من " د " .

وكذلك الزنا : لا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً بنفسه ، بل إنما هو سبب للماء ، والماء سبب للولد ، والولد هو الأصل في استحقاق الحرمات ، ولا عصيان ، ولا عدوان فيه ، ثم تتعدى منه السبب أطرافه ويتعدى إلى أسبابه .

وما قام مقام غيره إنما يعمل بعلة الأصل .
 ألا ترى أن التراب لما قام مقام الماء نظر إلى كونه الماء مطهراً وسقط عنه وصف التراب .

فكذلك ههنا يهدر وصف الزنا بالحرمة ، لقيامه مقام ما لا يوصف بذلك في إيجاب حرمة المصاهرة .

قوله : - ((وكذلك الزنا)) -^(١) : أى وكما أن الغصب^(٢) لا يوجب الملك بنفسه قصداً - ((لا يوجب)) - الزنا^(٣) - ((حرمة المصاهرة بنفسه أصلاً)) - : يعنى نحن لا نثبت حرمة المصاهرة بالزنا من حيث كونه زناً ، ولكن جعلناه موجبا لهذه الحرمة من حيث أنه سبب للماء ، كالوطء الحلال ، والماء سبب لوجود الولد الذى

(١) فى "ج" (لذلك) وهو تحريف .

(٢) فى "ب" (المصعب) وهو تحريف .

(٣) ساقطة من "ج" .

هو المستحق للكرامات والحرمات .

وبيانه : أن أصل هذه الحرمة فى الوطء الحلال ليس لعين

الملك ولكن لمعنى البعضية : وهو أن ماء الرجل يختلط بماء

المرأة فى الرحم / ويصيران شيئاً واحداً ويثبت له حكم الانسان ، ب (٩٨ / ب)

يعتق ، ويوصى له ، ويرث . وبين الواطئ وهذا الماء بعضية

وكذا بين الموطوءة وهذا الماء ، فيصير بعضهما مختلطاً ببعضه

فيثبت حكم البعضية التى بينهما ، وبين أمهاتها وبناتها ، والبعضية

التى بين الواطئ / وآبائه وأبنائه لذلك الماء الذى هو بعضها . هـ (١٠٩ / ب)

واذا ثبت للماء ، والماء بعضهما تعدت البعضية اليهما .

ثم لما صار هذا الماء انساناً استحق سائر كرامات البشر ومن

جملتها ^(١) حرمة المحارم فثبتت الحرمة فى حقه للبعضية : أغنى

تحرم عليه أمهات الموطوءة وبناتها / وآباء الواطئ وأبنائه للبعضية ^(٢) أ (١١١ / ب)

الحقيقية التى بينه وبينهم .

ثم تتعدى منه ^(٣) هذه الحرمة الى الطرفين لتعدى البعضية

منه اليهما : أى تتعدى ^(٤) حرمة آباء الواطئ وأبنائه من الولد

الى المرأة ، وحرمة أمهات الموطوءة وبناتها منه الى الرجل لصيرورة

(١) فى " د " (جملتها) .

(٢) فى " ج " (والبعضية) .

(٣) أن من الولد .

(٤) فى " هـ " (يتعدى) .

كل واحد من الرجل والمرأة بعضا للآخر بواسطة^(١) ، لأن جزءه صار جزءا منها ، اذ الولد مضاف بكماله اليها ، وجزؤها صار جزءا منه لأنه مضاف اليه بتمامه أيضا .

فصار الولد على هذا التحقيق سببا لثبوت الحرمة بينهما
بالبعضية التي تحدث بينهما بواسطة حكما .

والى ما ذكرنا : أشار عمر^(٢) - رضى الله عنه - فى تعليل / عدم ج (١٨٢)

جواز بيع أمهات الأولاد بقوله : " كيف تبيعونهن وقد اختلطت
لحومكم بلحومهن ، ودماؤكم بدماهن " .^(٣)

(١) أى بواسطة الولد .

(٢) هو الفاروق : عمر بن الخطاب بن نفيل العدوى ، أبو حفص
ثاني الخلفاء الراشدين ، وأحد فقهاء الصحابة ، وأحد
المبشرين بالجنة ، أول من سمي بأمر المؤمنين وأول من
دين الدواوين ، وأول من اتخذ التاريخ . أسلم سنة
ست من البعثة وأعز الله به الاسلام وهاجر جهارا ، روى ٥٣٩
حديثا وكان شديدا فى الحق ، ولد قبل البعثة بثلاثين
سنة ، وتولى الخلافة بعد أبي بكر وفتح الله فى أيامه
عدة أمصار ، استشهد فى آخر سنة ٢٣ هـ . مناقبه كثيرة .
الاصابة (٥١٨ / ٢) ، والاستيعاب (٤٥٨ / ٢) ، وصفة
الصفوة (٢٦٨ / ١) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة فى مصنفه ، وعبد الرزاق ، وسعيد
ابن منصور فى سننه ، عن محمد بن عبد الله بن قارب الثقفى
عن أبيه أنه اشترى من رجل جارية بأربعة آلاف قد كانت
أسقطت من مولاها سقطا فبلغ ذلك عمر فأتاه ، فعلاه بالدره

ثم أقيم الوطء مقام الولد ، لأن الوقوف على حقيقة العلوق
متعذر وهو سبب ظاهر مفض إليه فأقيم مقامه وجعل الولد كالحاصل
تقديرا واعتبارا للاحتياط .

وكما أن الوطء الحلال مفض إليه ، الوطء الحرام مفض إليه
من غير تفاوت بينهما في الافضاء إليه ، فيجوز أن يقوم مقامه في
اثبات الحرمة أيضا .

وكان ينبغي أن تثبت الحرمة بين الواطئ والموطوءة لما
بيننا أن كل واحد منهما صار بعضا (للآخر) ^(١) والاستمتاع ببعض
حرام بقوله تعالى : (فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) ^(٢)
وبقوله - عليه الصلاة والسلام - " ناكح اليد ملعون " ^(٣) .
الا أنا تركناه في حق ^(٤) الموطوءة ضرورة اقامة النسل كما
سقط حقيقة البعضية في حق آدم - عليه السلام لهذا المعنى

(= =) ضربا وقال : " بعدما اختلطت لحومكم بلحومهن ، ودماؤكم
بدماثهن بعتموهن لعن الله اليهود ، حرمت عليهم
الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها " .
انظر : مصنف ابن أبي شيبة (٤٠٦ / ٦) ، ومصنف عبد الرزاق
(٢٩٦ / ٧) ، سنن سعيد بن منصور (٦١ / ٢) .

- (١) في " ج " (من الآخر) .
- (٢) سورة المؤمنون (٧) ، والمعارج (٣١) .
- (٣) أخرجه ابن لهيعة من حديث طويل في سننه . وقال الرهاوي
في حاشيته على شرح " المنار " للنسفي : (لا أصل له) .
انظر : الاسرار المرفوعة للاعلى قارى (٥٦٩) ، وكشف
الخفاء (٤٣١ / ٢) .

حتى حلت حواء له ^(١) ، وقد خلقت منه حقيقة . وحرمت ^(٢) بنته .

ثم هذه البعضية لا تختلف بالحل والحرمة فلا يختلف حكم

الحرمة .

فتبين ^(٣) بما ذكرنا أن هذا الفعل من حيث أنه زنا موجب

للحد لا يصلح سببا للكرامة ، ولكنه مع ذلك حرث للولد وهو مباح

من هذا الوجه فيصلح أن يكون سببا للحرمة والكرامة باعتبار أنه

حرث فتكون هذه الحرمة مضافة الى ما هو مباح ، لا الى ما هو ^(٤)

محظور .

/ ألا ترى ^(٥) : أن ^(٦) في جانبها الفعل زنا ترجم ^(٧) عليه ، ب (٩٩ / أ)

وإذا حبلى به كان لذلك الولد من / الحرمة ما لغيره من بنى هـ (١١٠ / أ)

آدم ويكون نسبه ثابتا منها ، وتحرم هي عليه ، ويتوقف في رجم

الأم الى أن تلده ^(٨) وينقطع الرضا ع .

وثبوت هذه الأحكام كلها بطريق الكرامة ، لأنه حرث ، لا لأنه

زنا فكذلك ههنا .

(١) في " ب " و " ج " (الآدم) .

(٢) في " هـ " زيادة (عليه) .

(٣) في " هـ " (وتبين) .

(٤) " هو " سقطت من " د " .

(٥) في " د " (يرى) .

(٦) في " د " زيادة (ما) .

(٧) في " ب " (يرجم) .

(٨) في " د " و " هـ " (تلد) .

فان قيل : فعلى ما ذكرتم يكن الزنا محظورا من وجه ، مباحا من وجه ، وهذا قول باطل ، فانه لو كان كذلك لما وجب به العد كما فى الجارية المشتركة .

/ قلنا : هذا الفعل من حيث كونه زنا محظور من كل (أ / ١١١) وجه ^(١) ، لكن من حيث كونه سببا للبعضية ليس بمحظور ويجوز أن يشهد للفعل جهتان :

أحدهما ^(٢) : مشروع .

والأخرى ^(٣) : محظور .

فمن أمر بالتحرك الى اليمين ونهى عن التحرك الى اليسار ، فتحرك أمامه ، كان هذا التحرك : تركا للتحرك الى اليمين ^(٤) الذى هو واجب ، - وترك الواجب حرام - وترك التحرك الى اليسار الذى هو نهى عنه وترك المنهى عنه واجب .

/ وهذا الترك فعل واحد فى ذاته وصف بالوجوب وبالحرمة د (ه / ب) بالنسبة الى شيئين .

فكذا ههنا ^(٥) وجوب العد من حيث كونه زنا . ومن هذا الوجه هو محظور من كل وجه ، وشبهت وصف آخر لأصل الفعل لا يتقدح

(١) فى " ج " زيادة (و) .

(٢) فى " ب " و " هـ " (أحديهما) .

(٣) فى " د " (الآخر) .

(٤) مطموسة من " ج " .

(٥) فى " د " زيادة (و) .

فى الفعل من حيث كونه زنا ، لأنه لا يوجب فيه ملكا ولا شبهة ^(١) فلا
يوقع ^(٢) خلا فيما هو سبب للحد فيجب الحد .

ويمكن أن يقال : ^(٣) "أعرض عن تلك" الشبهة لتعذر الاحتراز
عنها .

/ قوله : - ((والولد هو الأصل فى استحقاق الحرمات)) - : ج (١٨٨)
أى الحرمات الأربع وهى : حرمة أمهات المرأة ، وحرمة بناتها على
الرجل ، وحرمة آباءه وحرمة ابنائه على المرأة - ((ولا عصيان)) -
بالنظر الى حقوق الله تعالى ، - ((ولا عدوان)) - بالنظر الى
حقوق العباد ^(٤) أيضا فى الولد ، لأنه مخلوق بخلق الله تعالى
ولا عصيان ولا عدوان فى صنعه .

ولهذا استحق هذا الولد جميع كرامات البشر التى استحقها
المخلوق من ماء الرشدة ^(٥) كما ذكرنا .

ثم - ((تتعدى)) - أى الحرمات المذكورة - ((منه)) -
أى من الولد - ((الى أطرافه)) - : أى طرفيه : وهما الأب والأم

(١) فى " ب " (ولا) .

(٢) فى " د " (يقع) .

(٣) فى " د " (ذلك) .

(٤) فى " ج " زيادة (و) .

(٥) أى الحلال " هـ " ، والرشدة - بكسر الراء ، والفتح لغة .

المصباح المنير (١ / ٢٧٠) .

لا غير ، لأن حرمة أمهات الموطوءة وبناتها لا تتعدى منه الا ^(١) الى الأب . وكذلك ^(٢) حرمة آباء الواطيء وابنائهم لا تتعدى الا الى الأم .

ولا يستقيم تفسير الأطراف بالأبوين والأجداد كما هو مذكور في عامة الشروح فافهم .

- ((وتتعدى)) - : أى سببية ثبوت هذه الحرمة وهي حرمة المصاهرة - والضمير المستكن راجع الى المفهوم ، لا الى المذكور ، ولا يجوز أن يكون راجعا الى ما رجع اليه الضمير المستكن فى " تتعدى " الأول ، لأن الحرمة لا تتعدى الى الاسباب / ولهذا ب (٨٩ / ب) أعيد لفظة " تتعدى " والا كان يكفيه / أن يقول والى أسبابه . هـ (١١٠ / ب) - ((الى أسبابه)) ^(٣) - : أى أسباب الولد من النكاح والوطء والتقبيل واللمس بشهوة عندنا ^(٤) .

-
- (١) ساقطة من " ج " .
 (٢) فى " ج " (ولذلك) وهو تحريف .
 (٣) ساقطة من " ج " .
 (٤) ألحق الحنفية بالزنا مقدماته من تقبيل ولمس بشهوة فأوجبوا حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته .
 ومن ذهب الى ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا الا امام أحمد وروى نحوه عن عمران بن الحصين ، وبه قال الحسن وعطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري واسحاق وغيرهم .
 انظر : بدائع الصنائع (٢ / ٢٦٠) ، فتح القدير ()
 والمغنى لابن قدامة (٦ / ٥٧٦) .

خلافا للشافعي . (١)

والنظرة الى الفرج بشهوة خلافا له ، ولا بن أبي ليلى . (٢)

- ((وما قام مقام غيره فانما يعمل بعله الأصل)) - : أى

بالمعنى الذى يعمل به الأصل من غير نظر الى أوصاف نفسه وصلاحيته

للحكم (٣) بل ينظر فى ذلك الى صلاحية الأصل كالنوم والتقاء

الختانين ، / والسفر لما أقيمت مقام خروج النجاسة وخروج المنى أ (١١١/ب)

والمشقة عملت عملها من غير نظر الى أوصاف أنفسها وصلاحيته

للحكم .

وكالتراب لما أقيم مقام الماء فى افادة التطهير نظر الى

صلاحية (٤) الماء للتطهير ولم يلتفت الى وصف التراب الذى هو

(١) وهو المشهور فى مذهب المالكية ، وروى عن ابن عباس ،

وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر ، وعروة ،

والزهري ، وأبو ثور وابن المنذر وغيرهم .

انظر :

الشرح الصغير (٣٤٧/٢) ، والمهذب (٤٣/٢) ، ومغنى

المحتاج (١٧٥/٣ ، ٤١٩) ، والمغنى (٥٧٦/٦) ،

وتخريج الفروع على الأصول (٢٧٢) .

(٢) هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى الكوفى

قاضي الكوفة ، وفقه من أعلام فقهاءها ، أبوه عبد الرحمن

من كبار التابعين . توفى سنة ١٤٨ هـ .

تهذيب التهذيب (٣٠/٩) ، والميزان (٦١٣/٣) .

(٣) فى " ب " و " ج " (الحكم) .

(٤) فى " د " (صاحبة) .

تلويث ^(١) ، فكذا ^(٢) ههنا أقيم الزنا مقام الولد بمعنى السببية
فأخذ حكم الولد ، وأهدر وصف الزنا بالحرمة ، لأنه مع هذه
الصفة سبب صالح للولد ولهذا أقيم مقامه والولد لا يوصف بالحرمة
والقبح لما ذكرنا .

وما روى أنه عليه الصلاة والسلام - قال : * ولد الزنا شر
الثلاثة * ^(٣) فذلك في مولود خاص ، لأننا نشاهد أن ولد الزنا
قد يكون أصلاح ، ومنفعته أعود الى الناس من ولد الرشدة ، كذا في
طريقة الصدر الحجاج قطب الدين القنطري ^(٤) - رحمه الله - .

- ((لقيامه)) - : أى الزنا - ((مقام ما لا يوصف)) - وهو
الولد - ((بذلك)) - : أى يوصف الحرمة - ((فى إيجاب حرمة

(١) فى " ج " (ثابت) .

(٢) فى " ج " (فذلك) وهو تحريف .

(٣) أخرجه أبوداود فى سننه عن أبي هريرة رضى الله عنه ، واحد

فى المسند ، والبيهقى والحاكم . وروى عائشة - رضى الله
عنها - * هو أشرف الثلاثة إذا عمل بعمل أبويه يعنى ولد
الزنا * كما فى مسند أحمد والسنن الكبرى للبيهقى .

والحديث لا يخلو من مقال ، قال ابن الجوزى فى " العلل "
هذا حديث لا يصح .

انظر : أبوداود رقم (٣٩٦٣) ، فى (العتق) باب
(فى عتق ولد الزنا) (٢٧١/٤) ، ومسند أحمد

(٣١١/٢ ، ١٠٩/٦) ، وسنن البيهقى (٥٨٠٥٧/١٠)

والمستدرک (٢١٤/٢ ، ١٠٠/٤) .

المصاهرة)) - أى قيامه مقام الولد وإهدار وصف ^(١) الحرمة فى حق
هذا الحكم خاصة لا فى ^(٢) سقوط الحد (والله أعلم) ^(٣) .

-
- (١) فى " د " زيادة (ضد) .
(٢) فى " ب " و " ج " و " د " زيادة (حق) .
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

فصل

فِي حُكْمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

فِي خِذِّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ

فصل

في حكم الأمر والنهي في ضد ما نسب اليه

اختلف العلماء في ذلك ، والمختار عندنا : أن الأمر
بالشيء يقتضى كراهة ضده ، لا أن يكون موجبا له ، أو دليلا عليه
لأنه ساكت عن غيره . ولكنه يثبت به حرمة الضد ضرورة حكم الأمر .
والثابت بهذا الطريق يكون ثابتا بطريق الاقتضاء دين دلالة .

فصل

في حكم الأمر والنهي في ضد ما نسب اليه

يعنى : ضد الأمور به والمنهى عنه فان طلب الفعل ففى
قولك : " تحرك " منسوب الى التحرك وضده السكون .
وطلب الامتناع فى قولك : " لا تسكن " منسوب الى السكون
وضده التحرك .

فاذا قيل : (١) " تحرك " هل له أثر فى المنع من السكون

/ حتى كان بمنزلة قوله : " لا تسكن " ؟؟ ج (١٩٠)

وإذا قيل : (٢) " لا تسكن " هل له أثر فى طلب الحركة

حتى كان بمنزلة قوله " تحرك " ؟؟

(١) فى " ب " زيادة (له) .

(٢) فى " ب " و " ج " (فاذا) .

(٣) فى " ب " و " ج " زيادة (له) .

فهو محل الخلاف ^(١) وهذا الفصل لبيانته ^(٢) :-

- (١) في " هـ " (اختلاف) .
- (٢) لقد طال كلام الأصوليين في هذه المسألة ، وتشعبت فيها أقوالهم واليك خلاصة أقوالهم مقترنة بتحرير محل نزاعهم :
- اتفق الأصوليون على أن الأمر بشئ غير معين - كالواجب المخير لا يكون الأمر به نهياً عن ضده .
- وانحصر محل نزاعهم في : الأمر بشئ معين هل يكون نهياً عن ضده ؟؟
- اختلفوا في ذلك على أقوال أهمها :
- الأول : - أنه نهى عن ضده مطلقاً ، سواء أكان له ضد واحد أم أضداد كثيرة . وزاد القاضي أبو يعلى : وسواء كان مطلقاً ، أو مقيداً بوقت .
- وهذا هو مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والمحدثين ، وذكره أبو الخطاب عن الفقهاء ، وذهب إليه الكعبى ، والباقلاني في أول أقواله ، وابن حزم ، وبعض المعتزلة .
- ثم هؤلاء اختلفوا :
- أ - فمنهم من عم : فقال انه نهى عن ضده في الأمر الإيجابي ، والندبي ، ففي الأول نهى تحريم وفي الثاني نهى كراهية .
- ب - ومنهم من خصص : فقال انه نهى عن ضده في الأمر الإيجاب دون الندب .
- الثاني : انه ليس نهياً عن ضده ولكنه يتضمن النهي عن ضده : وهو مذهب بعض أصحاب الشافعي ، وبعض المعتزلة ، منهم القاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري ، وبه قال أبو بكر ، والباقلاني في قوله الثاني وأبو منصور الماتريدي . وغيرهم .

.....

== الثالث : أنه ليس نهياً عن ضده ولا يتضمنه : وهو قول أكثر

المعتزلة ، وبه قال الجويني ، والفزالي في كتابه " المستصفى "

و " المنحول " وتبعهم عليه ابن الحاجب .

الرابع : أن الأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده : وهو قول

الخصاص ، والبهزودي ، والدبوسى ، والسرخسى وأتباعهم

من المتأخرين .

وفي المسألة أقوال أخرى لا يتسع المقام لذكرها ، انظر تفصيل

هذه المسألة فى :

أصول الخصاص (١٥٨ / ٢) ، والتبصرة (٨٩) ، والبرهان

(٢٥٠ / ١) ، والمستصفى (٨١ / ١) ، والمنحول (١١٤)

والمعتمد (١٠٦ / ١) ، والبحر المحيط (١ / ٣١٩) ،

واللمع (١١) ، وأصول السرخسى (٩٤ / ١) ، والمسودة

(٤٩) ، والمعدة (٣٦٨ / ٢) ، والمحصول (٣٣٤ / ٢ / ١)

والوصول لابن البرهان (١١٤ / ١) ، والميزان (١٤٣) ،

والواضح (١ / ٣١١ ب) ، والأحكام للآمدى (١٧٠ / ٢) ،

وابن الحاجب (٨٥ / ٢) ، وشرح تنقيح الفصول (١٣٥) ،

وجمع الجوامع (٣٨٦ / ١) ، والتمهيد لابن الخطاب (٣٢٩ / ١)

والأحكام لابن حزم (٣١٤ / ١) ، والعبادى على الورقات

(٩١) ، ومختصر الطوفى (٨٨) ، وشرح الكوكب المنير

(٥١ / ٣) ، والقواعد والفوائد (١٨٣) ، والمغنى

للخبارى (٦٧) ، وفواتح الرحموت (٩٧ / ١) ، وارشاد

الفحول (١٠١) ، وغاية الوصول لشيخنا (٣٢١ / ١) .

- ((اختلف العلماء)) - : يعنى الذين قالوا : بأن موجب

الأمر الوجوب - ((فى ذلك)) - : أى فى حكم الأمر والنهي فى ضد

ما نسبوا اليه اذا لم يقصد الضد [بأمر أو بنهي] . (١)

فذهب (٢) عامة العلماء : من أصحابنا وأصحاب الشافعي

وأصحاب الحديث رحمهم الله : الى أن الأمر بالشئ نهى عن ضده

ان كان له ضد واحد : كالأمر بالإيمان نهى عن الكفر .

واقى كان له أضداد : كالأمر بالقيام فان له أضداد من القعود (٣)

والركبوع والسجود والاضطجاع/ ونحوها يكون الأمر به نهيا عن الأضداد هـ (١١١ / أ)

كلها . (٤)

وقال بعضهم : يكون نهيا عن واحد منها غير من (٥)

/ وفصل بعضهم : بين أمر الايجاب والندب : فقال : أمر ب (١٠٠ / أ)

الايجاب : يكون نهيا عن ضد الأمور به واضداده لكونها مانعة

عن فعل الواجب .

(١) فى " ب " ، " ج " ، " د " (بنهى أو أمر) .

(٢) فى " ب " و " ج " و " د " (فذهب) .

(٣) ساقطة من " ج " .

(٤) ونسبه ابن الهمام الى عامة العلماء فى الحنفية والشافعية

والمحدثين . ونسبه ابن تيمية : الى الحنابلة وأصحاب

أبي حنيفة والشافعي والكعبى ومالك .

المسودة (٤٩) ، تيسير التحرير (١ / ٣٦٢) .

(٥) وهذا القول استبعده ابن الهمام ، تيسير التحرير

وأمر الندب : لا يكون كذلك . فكانت أضداد المندوب غير

منهي عنها لا نهى تحريم ، ولا نهى تنزيه . (١)

ومن لم يفصل : جعل أمر الندب نهيا عن ضده ، ونهى ندي

حتى يكون الامتناع عن ضد المندوب مندوبا ، كما يكون فعله مندوبا . (٢)

وأما / النهي عن الشيء فأمربضده ان كان له ضد واحدا (١١٢ / أ)

باتفاقهم . (٣)

كالنهي عن الكفر يكون أمرا بالايان ، والنهي عن الحركة

يكون أمرا بالسكون .

وان كان له أضداد : فعند بعض أصحابنا ، وبعض أصحاب

الحديث يكون أمرا بالأضداد كلها كما في جانب الأمر . (٤)

(١) وعزاه السمرقندي الى بعض أصحاب الحديث . وحكاه القاضي

عبد الوهاب عن الأشعري . الميزان (١٤٣) شرح تنقيح

الفصول (١٣٩) ابن الحاجب والعقد عليه (٨٥ / ٢) .

(٢) وعزاه السمرقندي الى عامة أصحاب الحديث .

الميزان (١٤٤) .

(٣) قال الزركشي : (النهي عن الشيء أمر بضده ، ان كان له

ضد واحد بالاتفاق ، كالنهي عن الحركة أمر بالسكون ، وان

كان له أضداد فاختلّفوا فيه) .

البحر المحيط (٣٢١ / أ) .

العدة (٣٧٢ / ٢ ، ٤٣٠) ، والمسودة (٨١) ، وأصول

السرخسي (٩٤ / ١ ، ٩٦) .

(٤) وقد استبعده ابن الهمام ، لاشتغاله الجمع بين الأضداد

اتيانا لا تركا . تيسير التحرير (٣٦٣ / ١) .

وعند عامة أصحابنا ، وعامة أصحاب الحديث لا يكون أمرا

بجميع الأضداد .

ثم عند بعضهم : لا يكون أمرا بشيء منها . (١)

وعند / بعضهم : يكون أمرا بواحد من الأضداد غير (أ/٥٦)

(٢) عين .

فهذا بيان الاختلاف بين أهل السنة .

فأما المعتزلة : فقد اتفقوا على أن عين الأمر لا يكون

نهيًا عن ضد الأمور به ، وكذا النهي عن الشيء لا يكون أمرًا بضد
النهي عنه (٣) .

(١) نقل الزركشي عن صاحب اللباب من الحنفية أنه قال :

" النهي يقتضي الأمر بضده ، ان كان ذا ضد واحد
فان كان له أضداد فقال أبو عبد الله الجرجاني : لا يقتضي
أمرًا بها " .

البحر المحيط (١/٣٢١/أ) ، العدة (٢/٤٣٠) .

(٢) قال الجويني : وذهب إليه جميع الأصحاب ، وقال ابن الهمام

ذهب إليه العامة من الحنفية والشافعية والمحدثين
والقول الأول للباقلاني " . وهو قول المالكية والحنابلة .

البرهان (١/٢٥٠) ، وتيسير التحرير (١/٣٦٣) ، وشرح
تنقيح الفصول (١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٧٢) ، وأصول الجصاص

(٢/١٦٢) ، والعدة (٢/٤٣٠) ، والتمهيد

لابن الخطاب (١/٣٦٤) ، وأصول السرخسي (١/٩٦)

والمسودة (٨١) .

(٣) انظر المعتمد (١/١٠٦) + .

لكنهم اختلفوا فى أن كل واحد منهما هل يوجب حكما فى ضد ما أضيف اليه .

فذهب أبو هاشم ومن تابعه من متأخري المعتزلة : الى أنه له ^(١) لا حكم فى ضده أصلا بل هو مسكوت عنه .

واليه ذهب الفزالي ^(٢) ، وإمام الحرمين ^(٣) من أصحاب الشافعي - رحمهم الله - .

وذهب بعضهم : منهم عبد الجبار ، وأبو الحسين : الى أن الأمر يوجب حرمة ضده . ^(٤)

وقال بعضهم : يدل على حرمة ضده .

(١) له " سقطة من " ج " .

(٢) المستصفى (٨١ / ١) .

(٣) البرهان (٢٥٠ / ١ - ٢٥٥) ، وإمام الحرمين هو : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن حيويه الجويني ، برع فى جميع العلوم والفنون ، وجمع طرق المذهب الشافعي . أشهر مؤلفاته " المطلب " فى الفقه ، " والبرهان " فى الأصول ، و " غياث الأمم " فى الأحكام السلطانية ، توفى سنة ٤٧٨ هـ . انظر ترجمته فى :

وفيات الأعيان (١٦٧ / ٣) ، وطبقات الشافعية للسبكي

(٢٤٩ / ٣) ، وشذرات الذهب (٣٥٨ / ٣) .

(٤) ونسبه الآمدى الى العارضى - أيضا - من المعتزلة .

الأحكام الآمدى (٢٥١ / ٢) .

وقال بعضهم : يقتضى حرمة ضده . (١)

هكذا ذكر فى الميزان (٢) وغيره .

وقال بعض الفقهاء : يدل على كراهة ضده .

وهختار المصنف - رحمه الله - أنه يقتضى كراهة ضده وهو -

مختار [القاضى الامام] (٣) أبى زيد (٤) ، وشخص الأئمة (٥) ، وفخر الاسلام (٦) ، وصدر الاسلام ومن تابعهم من المتأخرين .

وذكر صاحب القواطع : أن المسألة مصورة : فيما اذا كان

الأمر يوجب تحصيل المأمور به على الفور ، فأما اذا كان الأمر على

(١) ذكر أمير باد شاه شاح التحرير الفرق بين القول بأنه يوجب ، أو يدل ، أو يقتضى فقال : " فمن قال يوجب اشارة الى ثبوتها ضرورة تحقق حكم الأمر ، كالنكاح أوجب حل فى حق الزوج بصيغته ، والحرمة فى حق الغير بحكمه دون صيغته .

ومن قال " يدل " : اشارة الى أنها تثبت بطريق الدلالة كالنهي عن التأفيف يدل على حرمة الضرب .

ومن قال " يقتضى " : اشارة الى ثبوتها بالضرورة المنسوبة الى غير لفظ الأمر .

انظر تيسير التحرير (٣٦٣ / ١) .

(٢) انظر ميزان الأصول (١٤٥) فما بعدها .

(٣) فى " ب " ، " ج " (الامام القاضى) .

(٤) انظر : تقويم الأدلة (٦١) .

(٥) اصول السرخسى (١ / ٩٤) .

(٦) أصول البزدوى مع الكشف (٢ / ٣٢٠) .

التراخي فلا تظهر المسألة هذا الظهور .

وهكذا ذكر شمس الأئمة ^(١) ، وأبو اليسر أيضا .

وذكر عبد القاهر البغدادي : أن الأمر بالشئ إنما يكون

نهيًا / عن ضده إذا كان ^(٢) الأمر به مضيق الوجوب : بلا بدل ج (١٩١)

ولا تخيير كالصوم .

فأما إذا لم يكن كذلك فلا يكون نهياً عن ضده كالكفارات :

واحدة منها واجبة ، مأمور بها ، غير منهي عن تركها ، لجواز تركها

إلى غيرها .

احتجت العامة : بأن الأمر يوجب الائتثار بأبلغ الوجوه فكان

من ضرورته حرمة الترك الذي هو ضده والحرمة حكم النهي فكان موجباً

النهي من ضده بحكمه ويستوى في ذلك : ما يكون له ضد واحد وما يكون

له أضداد ، لأنه بأي ضد اشتغل يفوت ما هو المطلوب .

ألا ترى ^(٣) : أنه لو قال لغيره : أخرج من هذه السدار

الساعة سواء اشتغل / بالقعود فيها أو بالاضطجاع أو القيام ج (١٠٠ / ب)

يفوت المأمور به وهو الخروج .

فأما النهي : فلاعدام المنهي عنه بأبلغ الوجوه / فإن كان أ (١١٢ / ب)

له ضد واحد لا يمكن اعدام المنهي عنه إلا بإثبات ضده ، فيكون

النهي حينئذ أمراً بضده .

(١) أصول السرخسي (١ / ٩٤) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) في " د " (يرى) .

وان كان له أضداد لا يمكن أن يجعل أمرا بجميع الأضداد ،
لأن الأمر بالضد انما ثبت ^(١) ضرورة النهي ، وأنها ترتفع بشبوت الأمر
بضد واحد فلا يجعل أمرا بجميع الأضداد .

ثم قال بعضهم : اذا لم يجعل أمرا بجميع الأضداد لا يمكن
اثبات الأمر بضد واحد أيضا ، لأن بعض الأضداد ليس بأولى من
البعض فلا يثبت .

بخلاف جانب ^(٢) الأمر لأن الاتيان بالمأمور به ^(٣) لا يمكن
الا بترك جميع الأضداد . وترك جميع الأضداد متصور ، فان ترك
أفعال كثيرة في ساعة واحدة من ^(٤) شخص واحد متصور .

أما ههنا : فيمكن تحقيق حكم النهي باثبات ضد واحد فان
الاتيان بأفعال شتى لا يتصور من واحد في ساعة واحدة ، وانما يتصور
الاتيان بفعل واحد ولكن ذلك الفعل غير متعين فلم نجعله [أمرا به] ^(٥)
أيضا .

يوضح الفرق بينهما : أن ^(٦) التصريح بالاباحة لا يستقيم
مع ^(٧) التصريح بالنهي ^(٨) ^(٩) فيما له ضد واحد ، فانه لو قال :

-
- | | |
|-----|--------------------------|
| (١) | في " ب " (يثبت) . |
| (٢) | ساقطة من " ج " . |
| (٣) | " به " سقطت من " ج " . |
| (٤) | في " ب " (في) . |
| (٥) | في " د " (نهيا عنه) . |
| (٦) | في " د " زيادة (مع) . |
| (٧) | ساقطة من " د " . |
| (٨) | في " د " (بالاباحة) . |
| (٩) | في " ب " زيادة (عنه) . |

نهيته عن التحرك وأبحث لك السكون ، أو أنت مخير في السكون كان
كلاما مختلا ، لأن موجب النهي تحريم المنهي عنه وذلك يوجب
الاشتغال بالضد . والاباحة والتخيير ينافيان (١) .

فأما إذا كان للمنهي عنه أضرار فيستقيم التصريح بالاباحة في
جميع الأضرار . بأن يقول : لا تسكن وأبحث لك التحرك من أي
جهة شئت .

أو يقول : لا تقم وأبحث لك ما شئت من القعود والاضطجاع
.. وكذا .. وكذا . فثبت أنه لا موجب لهذا النهي في شيء من
الأضرار .

وقال بعضهم : يجعل أمرا بواحد من الأضرار غير عين ،
لأن النهي لما اقتضى أمرا بضده ضرورة تحقيق حكم النهي ولا يمكنه
تحقيقه إلا بترك المنهي عنه إلى ضد واحد ثبت الأمر بضد واحد غير
عين والأمر قد ثبت في المجهول كما في أحد أنواع الكفارة .

/ واحتجت المعتزلة : بأن كل واحد من الأمر والنهي هــ (١١٣ / أ)
خلاف الآخر صيغة ، وهو ظاهر .

ومعنى : لأن الأمر للطلب والنهي للمنع فلو كان الأمر
بالشيء (٢) نهيا عن ضده وبالعكس (٣) لصار الأمر نهيا والنهي أمرا
وهو محال .

(١) في " ج " (ينافيه) .

(٢) في " ج " (بالنهي) .

(٣) أي : لو كان النهي بالشيء أمرا عن ضده .

وبأن كل واحد منهما ساكت عن غيره ، والسكوت فى / ج (١٩٢)

مثل هذا الموضع لا يصلح دليلا .

ألا ترى ^(١) : أن الأمر بالشئ وضع للطلب ولا دلالة له

على ثبوت موجه وهو : الطلب فيما لم يتناوله الا بطريق التعليم

لأنه ساكت عنه ، فلأن لا يكون دليلا على ثبوت ما لم يوضع لـ

وهو / التحريم فيما لم يتناوله كان أولى . أ (١١٣ / ١)

وذكر الشيخ أبو المعين ^(٢) - رحمه الله - / فى " التبصرة " ب (١٠١ / ١)

أن [عندنا : الأمر بالشئ] ^(٣) نهى عن ضده ، وعلى

القلب .

لأن كلام الله تعالى عندنا واحد وهو بنفسه أمر بما أمر ،

ونهى عما نهى فكان ^(٤) ما هو الأمر بالشئ نهيا عن ضده وعلى

العكس .

(١) فى " د " (يرى) .

(٢) هو ميمون بن محمد بن معتمد بن محمد بن مكحول أبو المعين

المكحولي النسفى ، ولد سنة ٤١٨ هـ ، امام فاضل تفقه

عليه : علاء الدين أبوبكر بن محمد السمرقندى ، له من

المصنفات : كتاب " تبصرة الأدلة " ، و " تمهيد قواعد

التوحيد " ، و " المناهج " و " شرح الجامع الكبير "

توفى سنة ٥٠٨ هـ .

الفوائد البهية (١٥٨ ، ٢١٦ ، ٢٣٦) ، وهديّة

العارفين (٤٨٧ / ٢) ، وتاج التراجم (٧٨) .

(٣) فى " ب " و " ج " (الأمر بالشئ عندنا) .

(٤) فى " د " (وكان) .

وعند المعتزلة : كلام الله تعالى هذه العبارات ، وللأمر

صفة مخصوصة ، وكذا للنهي ، فلا يتصور كون الأمر نهياً ولا كون

النهي أمراً ، ولا شك أن ضد الأمور به منهي عنه ، وضد المنهي

عنه مأمور به . فاختلفت / عباراتهم . د (٥٦ / ب)

فزعم بعضهم : أن الأمر بالشئ يدل على النهي عن ضده

وعلى العكس .

وزعم بعضهم : أن الأمر بالشئ يقتضى نهياً عن ضده

وعلى القلب .

ومنهم من يطلق ما يتفق له من اللفظ ولا يفرق بين لفظ

الدلالة ولفظ الاقتضا .

وتمسك من قال منهم : الأمر بالشئ بوجوب حرمة الضد بما

تمسكت به العامة ، إلا أنه قال ^(١) : لما لم يمكن جعل الأمر نهياً

والنهي ^(٢) أمراً صيغة جعل كل واحد منهما ^(٣) موجبا في ضد ما

أضيف إليه من الأمور به ، والنهي ^(٤) عنه ضد ما أوجب فيما أضيف

إليه ضرورة تحقق حكمه ، كالنكاح أوجب الحل في حق الزوج بصيغته

والحرمة في حق الغير بحكمه دون صيغته .

(١) في " هـ " زيادة (بعضهم) .

(٢) في " جـ " (والشئ) .

(٣) أى الأمر والنهي .

(٤) في " د " (النهي) .

ومن اختار لفظ الدلالة قال : لما لم يكن بد من القول بحرمة

الضد ولم يمكن اضافتها الى الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة .

اذ الصيغة ^(١) تدل على الحرمة وان لم تكن هي من موجباتها .

كالنهي عن التأفيف يدل على حرمة الضرب وان لم تكن هي من موجبات لفظ التأفيف .

ومن اختار لفظ الكراهة دون الحرمة : قال : يثبت بهذا

النوع من النهي : وهو النهي الثابت في ضمن الأمر أقل مما يثبت به اذا ورد مقصودا ، لأن الثابت ضرورة الغير لا يكون مثل الثابت ^(٢)

بنفسه مقصودا فكان هذا النهي بمنزلة / نهى ورد لمعنى في غيره (١١٢/ب)

المنهي عنه فثبت به الكراهة دون الحرمة .

ووجه ما اختاره الشيخ في الكتاب ما أشار اليه : أن النهي

الثابت بالأمر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء ، لأن طلب الوجوب

بالأمر يقتضى طلب انتفاء ضده فكان ^(٣) ينبغي أن تثبت الحرمة في

[الضد باقتضاء] ^(٤) الأمر ، الا أن الضرورة تندفع باثبات الكراهة

فلا تثبت الحرمة .

فلذلك قلنا : ان الأمر يقتضى كراهة الضد لا أنه يوجبها

أو يدل عليها ، لأن الثابت بالدلالة مثل الثابت بالنص أقوى منه ^(٥) ،

(١) في " د " (المعصية) .

(٢) في " ج " (زيادة) بالأمر ثابت .

(٣) في " د " (وكان) .

(٤) مطموسة من " ج " .

(٥) كحرمة الضرب والشتم " د " .

وليس المراد بالاقتضاء ههنا : جعل غير / المنطوق منطوقا لتصحيح أ (١١٣ / ب)
 المنطوق ، اذ لا توقف لصحة المنطوق عليه ، بل المراد به : أنه
 ثابت بطريق الضرورة غير مقصود كما أن المقتضى ثابت بطريق الضرورة
 فكان شبهها بمقتضيات الشرع / من حيث أن كل واحد منهما ثابت ب (١٠١ / ب)
 لضرورة ^(١) ، فلذلك يثبت موجب النهي والأمر ههنا بقدر ما / تندفع ج (١٩٣)
 به الضرورة وهو الكراهة ^(٢) ، والترغيب ^(٣) كما يجعل المقتضى مذكورا
 بقدر ما تندفع به الضرورة وهو صحة الكلام .

وذكر الشيخ أبو المعين - رحمه الله - في "التبصرة" في مسألة
 الاستطاعة : أن بعض المتأخرين من أهل ديارنا ذكر أن الأمر
 بالشئ يقتضى كراهة ضده ، ولا أقول : انه نهى عن ضده ، ولا انه
 يدل . ^(٤)

ولست أدري ما اذا كان رأيه أن توجه الوعيد على تارك الأمور
 به لارتكابه ضده ^(٥) المنهى عنه : وهو الترك الذى هو فعل كما هو
 مذهب جميع أهل القبلة .

أم لانعدام ما أمر به فحين غير فعل ارتكبه كما هو مذهب أبي هاشم .
 فان كان الوعيد متوجها لانعدام الأمور به - كما هو مذهب
 أبي هاشم - فأى حاجة الى اثبات الكراهة فى الضد . والوعيد

(١) فى "ج" (بالضرورة) ، وفى "ب" (للضرورة) .

(٢) فى ضد النهي "د" .

(٣) فى ضد الأمر "د" .

(٤) انظر : كشف الاسرار (٢ / ٣٣٣) .

(٥) فى "ج" (ضد) .

بدونه متوجه وان لم يكن بد لتوجه الوعيد من فعل محظور يرتكبه وذلك فعل^(١) الترك فكيف يزعم بتوجه كل الوعيد لتارك الفرائض وثبوت العقوبة له، لو لم يتغمده الله برحمته لمباشرة فعل مكروه ليس بمنهي عنه ولا محظور. وهذا مما يأباه^(٢) جميع أهل العلم ، واليه أشار صاحب الميزان أيضا فقال : " وما قاله بعض المشايخ : انه يقتضى كراهة ضده فهو خلاف الرواية ، فان ترك صلاة الفرض والامتناع عن تحصيلها حرام يعاقب عليه والمكروه لا يعاقب على تركه " (٣) .

وأجيب عنه بأن الضد انما يجعل مكروها اذا لم يكن الاشتغال هـ (١١٣ / أ) به مفوتا للأمر به . فأما اذا تضمن الاشتغال به تفويته لا محالة ، فحينئذ يحرم بالنظر الى التفويت ويصير سببا لتوجه الوعيد ، واستحقاق العقوبة ، وان كان في ذاته مباحا .

كصوم^(٤) يوم النحر حرام وسبب للعقوبة باعتبار ترك الاجابة ومباح بل عبادة وسبب للثواب باعتبار قهر النفس على ما عرف .

وكونه حراما لغيره ، لا يمنع استحقاق العقوبة كأكل مال الغير .

-
- (١) ساقطة من " د " .
 (٢) في " ج " (يأباه) .
 (٣) انظر : الميزان للسمرقندي (١٥٥) .
 (٤) في " ج " (لصوم) وهو تحريف .

وفائدة هذا الأصل :

ان التحريم ، لما لم يكن مقصودا بالأمر ، لم يعتبر الا من حيث
انه يفوت الأمر ، فاذا لم يفوته كان مكروها كالأمر بالقيام ، ليس
ينهي عن القعود قصدا ، حتى اذا قعد ثم قام لا تفسد صلاته ، ولكنه
يكره .

وعلى هذا القول يحتمل أن يكون النهي مقتضيا في ضده ، اثبات
سنة تكون في القوة كالواجب .

ولهذا قلنا : ان المحرم لما نهى عن لبس المخيط كان من السنة
لبس الازار والرداء .

قوله : - ((وفائدة هذا الأصل)) - : وهو ما ذكرنا أن الأمر
بالشيء يقتضى كراهة ضده - ((أن التحريم لما لم يكن مقصودا بالأمر)) -
لأن الأمر لم يوضع للتحريم ، وانما ثبت ^(١) التحريم / ضرورة على ما بينا . أ (١١٤ / ١)
- ((لم يعتبر)) - : أى لم يجعل التحريم فى الضد ثابتا
- ((الا من حيث تفويت الأمر)) : أى الأمور به . يعنى انما يجعل
التحريم ثابتا فى الضد اذا أدى الاشتغال به ^(٢) الى فوات الأمور به
فحينئذ يحرم لأن تفويت الأمور به حرام . - ((فاذا لم يفوته)) - : أى لم
يفوت الاشتغال بالضد الأمور به - ((كان)) - الاشتغال بالضد - ((مكروها)) - ^(٣)
لا حراما .

(١) فى " ب " و " ج " (يثبت) .

(٢) ساقطة من " ب " و " ج " .

(٣) " لا " طمست من " ب " .

- ((كالأمر بالقيام)) - : يعنى فى الصلاة - ((ليس ينهى عن القعود .)) - بطريق الاصاله والقصد ، - ((حتى اذا قعد ثم قام لم تفسد صلاته)) - بنفس القعود ، لأنه لم يفت به ما هو الواجب بالأمر .

/ - ((ولكنه)) - : أى القعود - ((يكره)) - ، لأن الأمر - (١٠٢/أ) بالقيام اقتضى كراهته .

ثم سياق هذا الكلام ينزع^(١) الى ما ذهب^(٢) اليه / العامة ج (١٩٤) / فى التحقيق لأنهم بنوا حرمة الضد على فوات المأمور به أيضا كما د (٥٢/أ) بناء الشيخ - رحمه الله - .

فلا يظهر الخلاف معهم الا فى الأمر المطلق ، لأن الواجب المضيق على الفور بالاتفاق مثل الصوم فيفوت المأمور به بالاشتغال بـضده فى أى جزء حصل من أجزاء^(٣) الوقت فيحرم بالاتفاق .

والواجب الموسع مثل الصلاة على التراخي بالاتفاق ، فلا يحرم الضد الا عند تضيق الوقت بالاتفاق ، لأن التفويت^(٤) لا يتحقق قبله فيكون مكروها على ما اختاره^(٥) الشيخ - رحمه الله - .

وينبغي أن لا يكون مكروها اذا لم يكن التأخير مكروها لعدم تأديته الى أمر حرام ، أو مكروه .

(١) فى " ب " (ينزع) .

(٢) فى " ب " (ذهب) .

(٣) فى " ب " و " ج " (آخر) .

(٤) فى " د " (التفوت) .

(٥) فى " ج " (اختار) .

فأما الأمر المطلق فعلى التراخي عندنا كالموسع ، وعلى الفور عند بعضهم كالضيق . فلا يحرم الضد عندنا لعدم التفويت ويكرهه على ما اختاره الشيخ - رحمه الله - .

وكان ينبغي أن تكون الكراهة على تقدير كراهة التأخير كما قلنا ^(١) .
وعند بعضهم : يحرم الضد ^(٢) لفوات المأمور به .

والخلاف فى التحقيق راجع الى أن الأمر المطلق على التراخي أم على الفور ولم ينكشف لى سر هذه المسألة .

قال صاحب الميزان : " هذا ^(٣) فصل / مشكل " ^(٤) . هـ (١١٣ / ب)

قوله :- ((وعلى هذا القول)) - : هو أن الأمر يقتضى كراهة الضد - ((يحتمل أن يكون النهي مقتضيا فى ضده)) - : أى ضد المنهى عنه - ((اثبات سنة تكون فى القوة كالواجب)) - : لأن النهي الثابت فى ضمن الأمر لما اقتضى الكراهة التى هى أدنى من الحرمة بدرجة وجب أن يقتضى الأمر الثابت فى ضمن النهي سنة الضد التى هى أدنى من الواجب بدرجة اعتبارا لأحدهما بالآخر .

ولم يرد بالسنة ما هو المصطلح بين الفقهاء : وهو ما فعله ^(٥)

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأن ذلك لا يثبت الا بالنقل .

(١) فى " ج " (لما) .

(٢) ساقطة من " ب " و " ج " .

(٣) فى الميزان (فانه) .

(٤) انظر : ميزان الأصول (١٦٠) .

(٥) فى " د " (فعل) .

وانما أراد به ترغيبا يكون قريبا الى الوجوب .

وانما قال : " يحتمل كذا .. " ، لأنه لم ينقل هذا القول نصا^(١)

من السلف ، ولكن القياس اقتضى ذلك .

قال القاضي الامام أبو زيد - رحمه الله - فى " التقويم " : انى

لم أقف على أقوال الناس فى حكم النهي على الاستقصاء كما وقفت على

حكم الأمر ، ولكنه ضد الأمر فيحتمل أن يكون للناس فيه أقوال على حسب

أقوالهم فى الأمر .

- ((ولهذا)) - : أى ولأن^(٢) النهي يقتضى سنية الضد - ((قلنا :

ان المحرم لما نهى عن لبس المخيط)) - بقوله - عليه الصلاة والسلام - :

" لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين ،
! لا أن لا يجر العليين
أفيقطعهما أسفل من الكعبين " ^(٣) رواه ابن عمر - رضى الله عنهما - .

(١) فى " ج " و " د " (أيضا) .

(٢) فى " ج " (لأن) .

(٣) أخرجه البخارى رقم (١٥٤٢) فى (الحج) باب (ملابس المحرم

من الثياب) (٤٠١ / ٣) ، وسلم رقم (١١٧٢) فى (الحج)

باب (ما يباح للمحرم بحميص أو عمرة) (٨٣٤ / ٢) ، وأبو داود

فى المناسك رقم (١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٥) ، والترمذى رقم

(٨٣٣) ، فى كتاب (الحج) باب (ما جاء فيما لا يجوز للمحرم

لبسه)) (١٩٤ / ٣ - ١٩٥) ، ومالك فى الموطأ فى (الحج)

باب (ما ينهى عنه من لبس الثياب فى الاحرام) (٣٢٤ / ١) ،

والنسائي فى (الحج) باب (النهي عن الثياب المصبوغة) (١٢٩ / ٥) .

- ((كان من السنة لبس الازار والرداء)) - : أى كان لبسهما

مرغوبا فيه بهذا النمرى ، لأنه لما نهى عن لبس المخيط صار مأموورا

لبس غير المخيط / اقتضاء فثبت بهذا الأمر سنية لبس الازار والرداء ب (١٠٢ / ب)

/ لأنهما أدنى ما يقع به الكفاية عن غير المخيط - [والله أعلم] ^(١) . ج (١٩٥)

(١) ساقطة من "ب" و"ج" و"د" .

فَصْل

فِي بَيَانِ أَسْبَابِ الشَّرَائِعِ

فصل

في بيان أسباب الشرائع

أعلم أن أصل الدين وفروعه مشروعة بأسباب جعلها الشرع أسبابا لها .

كالحج بالبيت ، والصوم بالشهر ، والصلاة بأوقاتها ، والعقوبات بأسبابها ، والكفارة : التي هي دائرة بين العبادة والعقوبة بما تضاف اليه من سبب متردد بين الحظر والاباحة والمعاملات بتعلق البقاء المقدور بتعاطيها ، والايمان بالآيات الدالة على حدوث العالم .

فصل

في بيان أسباب الشرائع

(١) أي بيان الطرق التي يعرف بها المشروعات وتثبت بها .

(١) لا خلاف بين العلماء أن المؤثر الحقيقي في الأشياء كلها هو الله تعالى ، ولكنهم بعد اتفاقهم هذا اختلفوا في نسبة الأحكام من حيث الظاهر الى أسباب تدل عليها . ويمكن حصر هذا الخلاف في ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : اثبات الاسباب للأحكام كلها .

المذهب الثاني : انكار الأسباب للأحكام كلها .

المذهب الثالث : التفصيل : اثباتها فيما سوى العبادات .

انظر :

المستصفي (٩٣/١) ، الميزان للسمرقندي (٧٤٥) المسودة (٣٨٥) ، والموافقات (١٢٩/١) ، " أصول البزدوى " مع " الكشف " (٣٣٩/٢) ، مدارج السالكين (٤٠٢/٢) ، اعلام الموقعين (١٢٨/٣) ، نور الأنوار (٤٧٣١/) ، الأحكام للآمدى (١٨١/١) ، وأصول السرخسى (١٠٠/١) ، (٣٠١) ،

قال عامة أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعي ، وعامة المتكلمين - رحمهم الله - : إن لأحكام الشرع أسبابا تضاف إليها ، والموجب للحكم في الحقيقة ، والشارع له : هو الله تعالى ، دون السبب لأن الإيجاب إلى الشرع دون غيره : وهو اختيار الشيخ أبي منصور - رحمه الله - . (١)

وقال جمهور الأشعرية (٢) : للعقوبات ، وحقوق العباد أسباب يضاف وجوبها إليها .

فأما العبادات ، فلا يضاف وجوبها إلا إلى إيجاب الله تعالى وخطابه . (٣)

= نهاية السؤل (١/٧٠ ، ٧٣) ، " التلويح " و " التنقيح " (٢/٢٨١) " المنار " مع " شرحه " وحواشيه (٦٠٦) ، وفصول البدائع (١/٢١٦) ، والمدخل إلى مذهب أحمد (٦٧) ، وأصول الشاشي (٣٦٤) ، والمعتمد (٢/٧٧٣) ، والمغني للخبازي (٨٠) ، المحلى على جمع الجوامع (١/٩٥) ، مختصر الطوفي (٣٢) ، تقارير الشريبي (١/٩٤) ، ارشاد الفحول (٦) . (١) وقد أسند شيخ الإسلام - ابن تيمية - رحمه الله - إثبات الأسباب للأحكام إلى السلف والأئمة ، وتابعه تلميذه ابن القيم الجوزية . قال شيخ الإسلام : " أن السلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحكم خلقا وأما " . انظر :

مجموع الفتاوى (٨/٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧) ، ومدارج السالكين (٣/٤٠٩) .

(٢) في " ب " زيادة (الموجب) .

(٣) انظر : كشف الاسرار (٢/٣٣٩) ، حاشية الرهاوي شرح ابن ملك

للمنار (٦٠٦) ، التلويح (٢/٢٨٢) .

وأنكر بعضهم الأسباب أصلاً وقالوا : الحكم فى المنصوص عليه
يثبت بظاهر النص ، وفى غير المنصوص عليه يتعلق ^(١) بالوصف الذى
جعل علة ويكون ذلك أمانة لثبوت الحكم فى الفرع بإيجاب الله تعالى
واثباته . ^(٢)

متسكين فى ذلك / بأن الموجب للأحكام ، والشارع لها هو (١١٤ / أ)
الله - جل جلاله - ^(٣) كما أن موجب ^(٤) الأشياء المحسوسة وخالقها
هو الله سبحانه ^(٥) . وصفه الإيجاب صفة خاصة له لا يجوز اتصاف

(١) فى " ج " (معلق) .

(٢) وإلى هذا القول ذهب البيضاوى وتابعه الاسنوى وهو قول كثير
من المالكية والشافعية وبعض الحنابلة ، وجاء فى " المسودة " :
" وقد أطلق غير واحد من أصحابنا : القاضي ، وأبو الخطاب ،
وابن عقيل ، والحلوانى ، وغيرهم فى غير موضع : أن علل
الشرع إنما هي أمارات وعلامات نصبها الله أدلة على الأحكام
فهي تجرى مجرى الأسماء " أهـ .
انظر :

فتاوى شيخ الاسلام (٤٨٥ / ٨) ، " المحلى " على " جمع
الجوامع " (١٣٢ / ١) ، " المنهاج " مع " شرح الاسنوى "
(٧١ / ١) ، " التلويح " (٢٨٢ / ٢) ، المسودة (٣٨٥) ،
كشف الأسرار (٣٤٤ / ٢) ، أصول السرخسى (١٠٠ / ١) ،
المنار مع شرحه وحواشيه (٦٠٦) .

(٣) فى " ب " و " ج " و " د " (تعالى) .

(٤) فى هامش " ب " (موجد) .

(٥) فى " ج " (تعالى) .

الغير بها كصفة التخليق فكان في اضافة الايجاب الى الأسباب قطعه
عن الله سبحانه ^(١) وذلك لا يجوز .

لكنه تعالى : جعل بعض أوصاف النص علامة وأمانة على الحكم
في الفروع ، فيقال : أسباب موجبة ، أو علل موجبة مجازا لظهور / أ (١١٥ / أ)
أحكام الله تعالى عندها ، وبأن الأسباب كانت موجودة قبل الشرع
ولأحكام معها . وقد توجد ^(٢) بعد الشرع أيضا بلا أحكام . كما في
حق المجانين والصبيان وغيرهم .

ولو كانت عللا للأحكام لما تصور انكاسها عن الأحكام كما في
العلل العقلية .

فان الكسر لا يتصور بدون الانكسار ، والدليل عليه : أن
العبادات لا تجب على من لم تبلغه الدعوة : وهو الذي أسلم في
دار الحرب ولم يهاجر اليها .

ولو كان الوجوب بالأسباب دون الخطاب لوجبت عليه العبادات
لتحقق السبب في حقه . ^(٣)

واحتج من فرق بين العبادات وغيرها : بأن العبادات وجبت
لله تعالى على الخلو فتضاف الى ايجابه ، لأننا ما عرفنا وجوبها
الا بالشرع .

(١) في " ج " و " ب " (تعالى) .

(٢) في " ج " (بغير) .

(٣) انظر : كشف الاسرار (٣٤٠ / ٢) ، التلويح (٢٨٢ / ٢) ،

فما بعدها ، ميزان الاصول للسعرقندی (٧٤٦) .

وأما العقوبات : فتضاف الى الأسباب ، لأنها أجزء الأفعال

المحظورة فتضاف اليها تغليظا .

وكذا المعاملات تضاف / الى الأسباب ، لأنها حاصلة بكسب د (٥٢ / ب)

العبد فتضاف اليه .

وبأن الواجب في العبادات ليس الا بالفعل ، ووجوبه بالخطاب

بالاجماع ، فلا يمكن اضافته الى شئ آخر .

فأما المعاملات فالواجب فيها شيان : المال والفعل فيمكن

اضافة وجوب المال الى السبب ، واطافة وجوب / الفعل الى ب (١٠٣ / أ)

الخطاب .

وكذا العقوبات فان الواجب على الجاني ليس الا تسليم النفس
عند الولاية

وتحمل العقوبة وانما وجب الفعل / فيجوز أن يضاف ما وجب عليه / الى ج (٢٩٧)

السبب ، وما وجب على الولاية الى الخطاب لتوجهه اليهم حيث قيل :

(فاقطعوا أيديهما) ^(١) (فاجلدوهم ثمانين جلدة) ^(٢) (فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة) ^(٣) .

فعلى هذا الطريق يجوز أن تضاف العبادات العالية الى

الأسباب عندهم أيضا . ^(٤)

(١) سورة المائدة (٣٨) .

(٢) سورة النور (٤) .

(٣) سورة النور (٢) .

(٤) انظر : كشف الأسرار (٢ / ٣٤٠) ، والميزان (٧٤٨) .

وأما العامة : فقالوا : ان الله تعالى شرع للعبادات أسبابا

يضاف وجوبها اليها ، والموجب في الحقيقة هو الله تعالى .

كما شرع لوجوب القصاص والحدود أسبابا يضاف الوجوب اليها

والموجب هو الله تعالى . فجعل سبب وجوب القصاص القتل ، وسبب

وجوب الضمان الاتلاف وسبب / حل الوطء النكاح . هـ (١١٤ / ب)

فكذا شرع لوجوب العبادات أسبابا عرفت سببيتها بإشارات النصوص

أيضا . (١)

فمن أنكر جميع الأسباب وعطلها وأضاف الإيجاب الى الله تعالى

فقد خالف النص والاجماع وصار جبريا خارجا عن مذهب (٢) السنة

والجماعة . (٣)

ومن أنكر البعض وأقر البعض فلا وجه له أيضا لأنه لما جاز إضافة

بعض الأحكام الى الأسباب بالدليل جاز / إضافة سائرهما الى الأسباب أ (١١٥ / ب)

أيضا بالدليل .

(١) انظر : كشف الاسرار (٢ / ٣٤٠) ، الميزان (٧٤٧) .

(٢) في " ب " و " ج " زيادة (أهل) وهو أولى

(٣) يقول ابن القيم في " مدارج السالكين " : " ومعلوم أن طقس "

بساط الأسباب والعلل تعطيل للأمر والنهي والشرائع والحكم " .

ويقول : " قال شيخنا - ابن تيمية - : " وهذا أصل (انكار

الأسباب) مخالف للكتاب والسنة واجماع السلف وأئمة الدين ،

بل مخالف لصريح العقل والحس والمشاهدة " .

الى أن قال : " وبالجمله فالقرآن من أوله الى آخره يبطل هذا

المذهب ويرده ، كما تبطله الفطر ، والعقول ، والحس " .

انظر : مدارج السالكين : (٣ / ٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤٩٧) ،

مجموع فتاوى شيخ الاسلام (٨ / ٤٨٥) .

وقولهم : لو أضيف الوجوب الى الأسباب لزم أن لا يكون مضافا الى الله - عز وجل - ^(١) فاسد ، لأننا لا نجعل ^(٢) الأسباب موجبة بذواتها اذ الايجاب والالزام لا يتصور الا من مفترض الطاعة . لكن السبب ما يكون موصلا الى الحكم وطريقا اليه فإضافة الحكم الى السبب لا تمنع من اضافته الى غيره .

فان من قتل انسانا بالسيف يحصل القتل ^(٣) حقيقة بالسيف ، ثم لا يمنع ذلك من اضافته الى القاتل حتى يجب القصاص عليه . وكذا الشبع يحصل بالطعام ^(٤) والروا بالما ، ثم يضاف ذلك الى المطعم والساقى فكذا هذا .

وقولهم : الأسباب كانت ولا حكم فاسد ، لأننا نجعلها موجبة بجعل الله تعالى اياها كذلك لا بانفسها فلا تكون أسبابا قبل ذلك . كأسباب العقوبات وحقوق العباد كانت موجودة قبل الخطاب ، ولم تكن أسبابا ، ثم صارت ^(٥) أسبابا بجعل الله تعالى [اياها كذلك] ^(٥) والى ما ذكرنا أشار الشيخ بقوله :- ((بأسباب جعلها الشرع أسبابا)) .

وأما الذى أسلم فى دار الحرب ولم يهاجر ^(٦) اليها فانما لا تجب عليه العبادات قبل بلوغ الخطاب اليه لأنه لا وجه الى ايجاب الأداء فى

(١) نـ "ب" و "جـ" (تعالى)

(٢) فى "ب" (نجل) وهو تحريف .

(٣) ساقطة من "جـ" .

(٤) فى "ب" و "جـ" (صار) .

(٥) ما بين المعقوتين ساقط من "جـ" .

(٦) مطموسة فى "جـ" .

حقه تحقيقا ولا تقديرا ، اذ لا ثبوت للخطاب في حقه أصلا ، ولا الى
 ايجاب القضاء ، لأنه مبنى على الأداء ، ولأن في ايجابها عليه حرجا
 لاجتماع / عبادات كثيرة عليه لطول ^(١) مدة ^(٢) مقامه في دار الحرب ب (١٠٣ / ب)
 عادة فتسقط ^(٣) عنه دفعا للحرج ، والقصر لندرتة ملحق بالكثير ^(٤)
 وسيأتيك باقي الكلام في اثناء التقرير .

قوله : - ((واعلم أن أصل الدين)) - : وهو الايمان / بالله ج (١٩٨)
 تعالى كما هو بأسمائه وصفاته - ((وفروعه)) - وهي سائر الأحكام الشرعية
 من العبادات والمعاملات والكفارات والعقوبات - ((مشروعة)) - أي ثابتة
 في الشرع - ((بأسباب جعلها الشرع)) - أي الشارع - ((أسبابا لها)) -
 أي لتلك الفروع والأصل .

والمراد بالأسباب : العلل ، لأنها هي الموجبة للأحكام ظاهرا
 لكن المشايخ اختاروا لفظ السبب لأنه أعم ، ولأن هذه الأسباب هي
 الحقيقة أمارات ^(٥) / على ايجاب الشارع الذي هو غيب عنا ، لا أنها هـ (١١٥ / أ)
 موجبة في الحقيقة بذواتها ، لأن الوجوب حادث فلا بد له من
 محدث ، ولا محدث الا الله سبحانه ^(٦) ، لاستحالة ثبوت صفة الاحداث

-
- (١) في " د " (بطول) .
 (٢) ساقطة من " ج " .
 (٣) في " ب " و " ج " و " د " (فيسقط) .
 (٤) انظر : الميزان للسمرقندي (٧٤٨) ، وكشف الاسرار (٣٤١ / ٢) .
 (٥) في " ج " (اشارات) .
 (٦) في " ب " و " ج " زيادة (تعالى) .

لغيره ، إلا أنه تعالى جعل الاسباب أمارات / على الايجاب ، تيسيرا
على العباد ، لكن^(١) الايجاب غيبا عنا ، فيضاف الايجاب اليها
مجازا لا حقيقة .^(٢)

قوله :- ((كالحج بالبيت)) - : سبب [وجوب الحج]^(٣)
البيت ، لأنه يضاف الى البيت^(٤) ^(٥) في الشرع . قال الله تعالى :
(والله على الناس حج البيت)^(٦) .

والاضافة من دلائل السببية على ما سنبينه .

قال أبو اليسر - رحمه الله - : " ان للبيت حرمة شرعا فيجوز
أن يصير^(٧) سببا لزيارته شرعا ، فان المكان المحترم قد يـزار^(٨)

- (١) في " ب " و " ج " (لكن) .
(٢) انظر الكلام على فائدة نصب الاسباب أسبابا للأحكام في :
المستصفى (٥٩ / ١) ، الأحكام للآمدى (١٨١ / ١) ،
اصول البزدوى مع الكشف (٣٤١ / ٢) ، أصول السرخسى
(١٠١ / ١ و ٣٠٢ / ٢) ، تسير التحرير (٦٠ / ٤) ،
التلويح (٢٨٢ / ٢) ، " كشف الاسرار " شرح المصنف على
" المنكر " (٤٧٦ / ١) ،
وانظر هذا الموضوع بتوسع وتوضيح بالأمثلة في " شرح مختصر
الروضة " للطوفى مخطوط ورقة (٥٥) .

- (٣) في " د " (وجوبه) .
(٤) في " ج " (الشرع) .
(٥) في " ج " زيادة (و) .
(٦) سورة آل عمران (٩٧) .
(٧) في " ج " و " د " (يكون) .
(٨) في " ج " (فكان) .

تعظيما له واحتراما ، إلا أن احترامه لله تعالى فتكون ^(١) زيارته تعظيما لله - عز وجل - ^(٢) لا له .

وأما الوقت فشرط جواز الأداء ، لعدم صحة الأداء بدونه وليس بسبب ، بدليل أنه ينسب إليه ولا يتكرر بتكرره ^(٣) .
وتوقف صحة الأداء عليه مع انتفاء تكرر ^(٤) الوجوب بتكرره دليل الشرطية .

/ ولا يقال أشهر الحج : شوال ، وذو القعدة ، وعشر منى (٥٨/أ)
ذى الحجة ، والأداء غير جائز لأول شوال ^(٥) فكيف يقال : أنه شرط الأداء ^(٦) ، ولما لم يكن شرط الأداء ، كان سبب الوجوب ، إذ لو لم يكن سببا له لم يكن إضافة الوقت إليه مفيدة . وقد يقال : أشهر الحج كما يقال : وقت الصلاة فدل أنه سبب .
لأننا نقول : الوقت ^(٧) شرط الأداء لكن هذه عبادة ذات أركان شرع أدائها متفرقا منقسما على أمكنة وأزمنة ، واختص كل ركن بوقت

-
- (١) فى " ج " (فيكون) .
(٢) فى " د " (تعالى) .
(٣) انظر : المستصفى (٩٣/١) ، اصول السرخسى (١٠٥/١)
كشف الاسرار (٣٥٢/٢) ، تيسير التحرير (٦٣/٤) ، كشف
الاسرار شرح المصنف على المنار (٤٧٨) .
(٤) فى " ج " و " د " (تكرر) .
(٥) ساقطة من " د " .
(٦) فى " ب " و " ج " (للأداء) .
(٧) ساقطة من " ب " .

معين كما اختص بمكان مخصوص فلم يجز قبل وقته الخاص كما لا يجوز
 في غير مكانه . فلذلك لم يجز طواف الزيارة يوم عرفة مع أنه وقست أداء
 الركن الأعظم وهو الوقوف ، ولم يجز رمي اليوم الثاني في اليوم الأول
 ولا قبل الزوال حتى ان ما كان منها غير مؤقت بوقت خاص يتأدى في
 جميع وقت الحج ، / كالسعى فان من طاف وسعى في رمضان لم ب (١٠٤ / أ)
 يكن سعيه معتدا به من سعى الحج ، حتى اذا طاف للزيارة يوم
 النحر يلزمه السعي .

ولو كان طاف وسعى في شوال كان سعيه معتدا به حتى لم تلزمه
 اعادته يوم النحر ، لأن السعي غير مؤقت بوقت خاص فجاز ادائه في
 جميع أشهر الحج . (١)

قوله : - ((والصوم بالشهر)) - : أى صوم شهر رمضان مشروع
 أى / واجب (٢) بشهر رمضان . واللام فيهما للعهد . ج (١٩٩)
 اتفق المتأخرون من مشايخنا مثل القاضي الامام أبى زيد (٣) ،
 والامام شمس الأئمة (٤) ، وفخر الاسلام (٥) ، وصدر الاسلام أبى اليسر ،
 ومن تابعهم (٦) على أن سبب وجوب الصوم الشهر ، لأنه يضاف اليه

-
- (١) انظر : اصول السرخسى (١٠٥ / ١) ، كشف الاسرار (٣٥٣ / ٢) .
 (٢) فى " ج " (وجب) .
 (٣) انظر : تقويم الأدلة
 (٤) انظر : اصول السرخسى (١٠٦ / ١ ، ١٠٧) .
 (٥) انظر : اصول البزدوى مع كشف الاسرار (٣٤٩ / ٢) .
 (٦) انظر : كشف الاسرار شرح المصنف على " المنار " (٤٧٣ / ١) و
 (٤٧٦) ، المغني للخبازى (٨٠) ، حاشية الرهاوى لشرح ابن ملك
 على " المنار " (٦٠٥) ، فصول البدائع (٣٦٩ / ٢) ، التوضيح
 (٢٨٣ / ٢) .

ويتكرر بتكرره ، ويصح الأداء / بعد دخول (١١٦ / ب)
الشهر / ولا يصح قبله . هـ (١١٥ / ب)

ولكنهم اختلفوا بعد ذلك :

فذهب الامام شمس الأئمة السرخسى - رحمه الله - : الى أن
السبب مطلق شهود الشهر حتى استوى فى السهبة الأيام
والليالي . (١)

متمسكا : بأن الشهر اسم لجزء من الزمان مشتمل على الأيام
والليالي ، وانما جعله الشرع سببا لظهار فضيلة هذا الوقت
وهي ثابتة للأيام والليالي جميعا .

والدليل عليه : أن من كان مفيقا فى أول ليلة من الشهر
ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم أفاق يلزمه القضاء .
ولو لم يتقرر السبب فى حقه بما شهد من الشهر فى حال الافاقـة
لم يلزمه القضاء .

وكذلك لك المجنون اذا أفاق فى ليلة من الشهر ثم جن قبل
أن يصبح (٢) ثم أفاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء .
وكذا إذا أدا الفرض تصح بعد وجود الليلة الأولى بغروب
الشمس قبل أن يصبح . ومنعوم أن نية أداء الفرض قبل تصور سبب
الوجود لا تصح . (٣)

(١) أصول السرخسى (١ / ١٠٣) .

(٢) فى " هـ " (تصحيح) .

(٣) فى " د " (تصحيح) .

ألا ترى أنه لو نوى قبل غروب الشمس لا تصح نيته .

ويؤيده : قوله - عليه الصلاة والسلام - " صوموا لرؤيته " (١)

فانه نظير قوله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس) (٢) . (٣)

وزهب القاضي الامام أبو زيد ، وفخر الاسلام ، وصدر

الاسلام - رحمهم الله - : الى أن سبب وجوب الصوم الأيمام دين

الليالي ، فالجزء الذى لا يتجزأ من أول كل يوم سبب لصوم ذلك

اليوم فيجب صوم جميع اليوم مقارنا له ، لأن الواجب فى الشهر

أشياء متغايرة ، اذ صوم كل يوم عبادة على حدة غير مرتبط بغيره

(١) من حديث رواه : أبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ،
والبراء بن عازب مرفوعا ، وأخرجه : البخارى ، ومسلم ،
والترمذى ، وابن ماجه ، والبيهقى ، ومالك ، وأحمد
فى مسنده .

البخارى رقم (١٩٠٩) فى (الصوم) باب (قول النبى
- صلى الله عليه وسلم - : اذا رأيتم الهلال فصوموا) (١١٩ / ٤)
ومسلم رقم (١٠٠٨٠) فى (الصيام) باب (وجوب صوم
رمضان) (٧٥٩ / ٢) ، وأبو داود رقم (٢٣٢٠) فى
(الصوم) باب (الشهر يَكُونُ تسعا وعشرين) (٢٩٧ / ٢) ،
والنسائي فى (الصوم) باب (ذكر الاختلاف عن الزهري)
(١٣٤ / ٢) ، ومالك فى الموطأ فى (الصيام) باب (ما جاء
فى رؤية الهلال للصوم) (٢٨٦ / ١) ، مسند أحمد
(٣٢١ / ٤) نصب الراية (٤٣٧ / ٢) .

(٢) سورة الاسراء (٧٨) .

(٣) انظر : أصول السرخسى (١٠٤ / ١) .

لاختصاصه بشرائط وجوده وانفراده بالارتفاع عند طروء الناقص
كالصلوات ^(١) في أوقاتها ، بل التفرق في الصيامات أكثر منه في
الصلوات ^(٢) باعتبار أن أداء الظهر لا يجوز في وقت الفجر ، ويفوت
بمجيء وقت العصر قبل أداء الظهر وهذا المعنى فيما نحن فيه
موجود وزيادة : وهي ^(٣) أن بين كل يومين وقتا لا يصلح للصوم
أداء ، ولا قضاء ، ولا نفلا ، فكان كل عبادة متعلقا بسبب على
حدة ، وذلك بالطريق الذي قلنا .

ولأن الله تعالى إذا جعل وقتا سببا لعبادة فذلك بيان

شرف ذلك الوقت لحق تلك العبادة ، والعبادة في الأداء دين ب (١٠٤ / ب)
الايجاب فانه ^(١) صنع الله تعالى فلم يستقم الوقت المنافي للأداء
شرعا سببا لوجوبه ، فعلم أن الأسباب هي : الأيام دون الليالي ^(٤) .
والجواب على كلام شمس الأئمة - رحمه الله - أن شرف الليالي
باعتبار شرعية الصوم في أيامها فكان شرفها تابعا لشرف الأيام ،
أ و شرفها باعتبار أنها أوقات لقيام رمضان وكلامنا في شرف يحصل (١١٧ / أ)
باعتبار السببية وذلك بأن يكون محلا لأداء مسببه .

-
- (١) في " ب " و " ج " (الصلاة) .
(٢) في " ج " و " د " زيادة (فان التفرق في الصلوات) .
(٣) في " ب " و " ج " (وهو) .
(٤) انظر : تقويم الأدلة (أصول البزوى " مع
" كشف الاسرار " (٣٥٠ / ٢) .

- ((والعقوبات بأسبابها)) - : سبب العقوبات الجنائيات التي تضاف اليها مثل حد الزنا ، وحد السرقة ، وحد الشرب ، وحد القذف فانها شرعت جزاءً على الجنائيات فكانت الجنائيات هي المؤثرة ففى ايجابها فكانت أسبابها لها .^(١)

قوله - ((والكفارة التي هي دائرة . .)) - الى آخره .
سبب وجوب الكفارات ما أضيفت الكفارات اليه من أمر متردد بين حظر وإباحة . مثل الفطر العمد فى رمضان ، والقتل الخطأ ، وقتل الصيد فى حالة الاحرام ، واليمين المنعقدة المنتقضة بالحنث .
وذلك لأن الكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة لأنها تتأدى بما هو عبادة كالصوم ، والاعتاق ، والصدقة ، ولأنها تكفر الذنوب وتمحوه ، ولهذا سميت كفارة ، ولن يقع التكفير الا بما هو عبادة ، ولهذا كانت النية فيها شرطاً وفوز أداؤها الى من وجبت عليه لليؤديها باختياره تحقيقاً لمعنى العبادة .

فان العبادة : فعل مباشره^(٢) العبد باختياره للـ^(٣)
- عز وجل -^(٤) فكان فى أداؤها معنى العبادة ، ولكنها لم تجب

(١) انظر : اصول السرخسى (١٠٩/١) ، " المنار " مع شرحه وحواشيه (٦١٠) ، " كشف الاسرار " شرح المصنف على " المنار " (٤٧٣/١ و ٤٨١) ، " التوضيح " (٢٨٤/٢) ، " اصول البزدوى " مع " الكشف " (٣٥٦/٢) ، تيسير التحرير (٦٧/٤) ، فصول البدائع (٣٧٠/٢) .

(٢) فى " د " (يأتيه) .

(٣) سقطت من " د " .

(٤) فى " ب " (تعالى) .

الا أجزية^(١) على أفعال توجد من العبد فيها معنى الحظر

كالحدود ، ولم تجب مبتدئة^(٢) على وجه التعظيم لله تعالى ،

كما وجبت العبادات فكان في إيجابها معنى العقوبة .

از العقوبة هي التي تجب جزاءً على ارتكاب المحظور

/ الذي يستحق المأثم به . وإذا كانت مترددة بين الأمرين ، ب (١٠٥ / أ)

وجب أن يكون سببها مشتتاً على صفتي الحظر والاباحة ليكون معنى

العبادة مضافاً إلى صفة الاباحة ومعنى العقوبة مضافاً إلى صفة

الحظر ، لأن الأثر أبداً^(٣) يكون على وفق^(٤) المؤثر ولذلك

/ لا يصلح المحظور المحض كالقتل العمد واليمين الغموس سبباً أ (١١٧ / ب)

لها . كما لا يصلح المباح المحض كالقتل بحق ، واليمين المعقود

قبل الحنث سبباً لها .^(٥)

(١) في " ج " زيادة (لا) .

(٢) في " ج " (مبدأ) .

(٣) في " هـ " (زيادة) (لا) .

(٤) في " ب " و " ج " (حكم) وبها مش " ب " (وفق) .

(٥) انظر : اصول السرخسي (١٠٩ / ١) ، " أصول البزدوى "

مع الكشف (٣٤٧ / ٢) ، " كشف الاسرار " شرح المصنف

على " المنار " (٤٧٣ / ١) ، شرح " ابن ملك " على

" المنار " (٦١٠) ، " التلويح " و " التوضيح "

(٢٨٤ / ٢) ، فصول البدائع (٣٧٠ / ٢) ، نـ

الأنوار (٤٨٠ / ١) ، تيسير التحرير (٦٧ / ٤) .

ثم الافطار عمدا مباح من حيث انه يلاقى فعل نفسه الذى

هو مملوك له ، ومحظور من حيث انه / جناية على الصوم فيصلح سببا

للكفارة . هـ (١١٦ / ب)

ولا يلزم عليه الافطار بالزنا أو بشرب^(١) الخمر ، لأن الزنا

وشرب الخمر ليسا بسببين للكفارة بدليل أنه لو كان ناسيا لصومه لا تجب

الكفارة ، وإنما الموجب للكفارة الفطر .

وقد بينا أن الافطار من حيث انه يلاقى فعل نفسه الذى هو

مملوك له تمكنت فيه جهة الاباحة ولا تفاوت فى تحقق هذه / الجهتين (٢٠١)

بين أن يكون الافطار بالزنا وشرب الخمر ، أو بوقاع الأهل وشرب الماء .

ولم تعتبر هذه الشبهة فى سقوط الحد ، لأن الشبهة الدائرية^(٢)

للحد هي التى تورث خلافا فى حرمة الزنا وشرب الخمر وهي ليست

بهذه المثابة .

ولأن الصوم لما لم يكن حقا مسلما الى صاحب الحق تاما وقت

الجناية ، اذ الجناية بالافطار لا تتصور بعد التمام ، كان الافطار

قاصرا فى كونه جناية فيتمكن باعتبار القصور شبهة اباحة فيه من هذا

الوجه ، وان كان حراما فى ذاته باعتبار كونه زنا وشرب خمر .

قال القاضى الامام أبوزيد - رحمه الله - فى " الاسرار " :

" اذا زنى فى رمضان ، فذلك الزنا حرام فى نفسه لا لحق الصوم

وحرام لغيره وهو الصوم ، فوجب بكونه حراما فى نفسه الحد الذى هو

(١) فى " ج " (شرب) .

(٢) فى " د " (الدائرة) .

(١٠١٠)

عقوبة ، وبسبب المعنى الآخر كفارة ، لأنه لما صار حراما لغيره بالنسبة الى الصوم ، لابد من أن يأخذ شيها بالحلال بهذه النسبة من حيث أن الغير لو لم يكن لما كانت هذه الحرمة ثابتة .

والقتل الخطأ : دائر بين الحظر والاباحة أيضا لأنه من حيث الصورة هي الى صيد^(١) ، أو الى كافر وهو مباح ، وباعتبار ترك الثبوت ، أو باعتبار المحل هو محظور ، لأنه أصاب آدميا محترما معصوما فيصلح سببا لها .

وكذا الاصطياد : مباح في الأصل وباعتبار الاحرام حرام فيكون مترددا بين الأمرين .

ولذا اجتمع في اليمين المعقوبة صفتا^(٢) الحظر والاباحة من وجهين :

أحدهما : أنها تعظم الله تعالى / وذلك مندوب اليه . أ (١١٨ / ١)

ولهذا شرعت في بيعة نصره الحق فانهم كانوا يحلفون / ففى ب (١٠٥ / ب)

البيعة مع النبي - صلى الله عليه وسلم - على أنهم لا يتركونه ، ولا يؤثرون أنفسهم على نفسه . وعلى - رضى الله عنه -^(٣) كان يحلف فى المبايعة البعض وهي أيضا منهي عنها بقوله تعالى : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم)^(٤) : أى بذلة فى كل حق وباطل ، وقولـه

(١) فى " ب " و " ج " (الصيد) .

(٢) فى " ج " (صفة) .

(٣) فى " ب " و " ج " (كرم الله وجهه) .

(٤) سورة البقرة (٢٢٤) .

(١٠١١)

- عزاسمه - ^(١) (واحفظوا ايمانكم) ^(٢) : أى امتنعوا عن اليمين
واحفظوا انفسكم عنها .

والثاني : أن اليمين الصادقة عقد مشروع يحلف بها فى

الخصومات وتلزمنا شرعا فكانت مباحة / الا أنها تأخذ معنى العنصره (١١٧ / أ)
باعتبار الحنث فكانت دائرة بين الأمرين فتصلح سببا للكفارة ، وهذا
الوجه يشير الى أن اليمين مع الحنث سبب ، والوجه الأول يشير
الى أن نفس اليمين سبب والحنث شرط . والى كل واحد ذهب
فريق من العلماء / وعلى هذا الوجه يخرج سائر أسباب الكفارات . د (٥٩ / أ)
قوله : - ((والمعاملات بتعلق البقاء المقدور بتعاطيها)) - :
" الباء " الأولى متعلقة بمشروعة ، والثانية بالتعلق : أى وكالمعاملات
مشروعة بكذا .

سبب شرعية المعاملات ، " تعلق البقاء المقدور " : أى
المحكوم من الله تعالى ، وهو بقاء العالم والنفس والجنس ^(٣) ،
" بتعاطيها " : أى بمباشرتها من قولك : فلان يتعاطى كذا ،
أى يخوض فيه ويتناوله .

ولا يقال : لما كان البقاء متعلقا بها كانت هي / سببا ج (٢٠٢)

للبقاء ، فكيف يكون البقاء سببا لها .

لأننا نقول : وجودها سبب للبقاء ، ولكن تعلق البقاء
بها واقتضاه اليها سبب لشرعيتها وهو أمر سابق على شرعيتها

(١) فى " ب " و " ج " (عزوجل) .

(٢) سورة المائدة (٨٩) .

(٣) انظر : المستصفى (١ / ٩٣) ، " التلويح " و " التوضيح "

(٢٨٣ / ٢) ، تيسير التحرير (٦٨ / ٤) .

(١٠١٢)

(١) فيصلح سببا لها .

وبيانه : ما ذكر المشايخ الثلاثة : القاضي الامام أبوزيد
 وشمس الأئمة ، وفخر الاسلام - رحمهم الله تعالى - : " أن الله
 تعالى خلق هذا العالم وقدر بقاءه الى قيام الساعة ، وهذا
 البقاء انما يكون ببقاء الجنس وبقاء النفس .

فبقاء الجنس بالتناسل وذلك باتيان الذكور والاناث في
 مواضع الحرث فشرع له طريق يتأدى به ما قدر الله - عز وجل - ^(٢) من
 غير أن يتصل به فساد ولا ضياع وهو طريق الازدواج بلا شركة في
 المرأة ، لأن في التغالب فسادا ، وفي الشركة ^(٣) ضياعا .

فان الأب متى اشتبه يتعذر ايجاب المؤنة عليه وليس للام
 قوة كسب الكفايات في أصل الجيلة .

وكذا لا طريق لبقاء النفس الى أجله غير اصابة المال بعضهم

من بعض وما تحتاج اليه كل نفس/ لكفايتها لا يكون حاصلا في أ (١٨ / ب)

يدها ، وانما يتمكن من تحصيله بالمال فشرع سبب اكتساب المال
 وسبب اكتساب ما فيه كفاية لكل واحد ^(٤) وهو التجارة من تراض في

/ لما في التغالب من الفساد والله لا يحب الفساد . ب (١٠٦ / أ)

(١) في " ج " (له) .

قوله : - ((والايمن بالآيات الدالة على حدث ^(١) العالم)) :-

وجوب الايمان بالله تعالى كما هو بأسمائه وصفاته ثابت بايجاب الله تعالى في الحقيقة كسائر الايجابات لكنه في الظاهر منسوب الى حدث العالم ، لأن ايجابه غيب عنا فنسب الى سبب ظاهر يمكن الوصول الى ^(٢) معرفة الايجاب بواسطته ^(٣) تيسيرا على العباد ، وقطعا لشبه المعاندين ، اذ لو لم يوضع له ^(٤) سبب ظاهر ربما أنكر المعاند وجوبه ولم يمكن الالتزام عليه ، فوضع السبب الظاهر الزاميا للحجة عليه وقطعا لشبهته ^(٥) بالكلية .

وحدث العالم يصلح سببا لوجوبه ^(٦) ، لأنه يدل على المنفعة والحدوث وهي تدل على الصانع .

ولهذا سمي عالما ، لأنه علم على وجوده ووجدانيته فيستدل

به ^(٧) على أن له / صانعا موصوفا بصفات الكمال منزها عن النقص - (١١٢ / ب والزوال .

والله أشار : عمر - رضى الله عنه - بقوله : " البعرة تدل

على البعير ، وآثار المشى تدل على المسير ، فهذا الهيكل

(١) في " ج " (حدوث) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) أى بواسطة السبب .

(٤) في " ج " (عليه) .

(٥) في " ج " (للشبهة) .

(٦) أى لوجوب الايمان .

(٧) ساقطة من " ج " .

(١٠١٤)

العلوى ، والمركز السفلى ، أما ^(١) يدلان على الصانع العليم
الخبير " ٤٢ " ^(٢)

هذا الذى ذكرنا : هو طريقة القاضي الامام أبى زيد ^(٤) ،
وتابعه فيه عامة المتأخرين .

فأما المتقدمين من مشايخنا - رحمهم الله - فقالوا : سبب
وجوب العبادات نعم الله تعالى على كل واحد من ^(٥) عباد الله ، فانه
أسدى الى كل واحد منا من أنواع النعم ما تقصر العقول عن الوقوف
على كثرتها فضلاً عن ^(٦) القيام بشكرها ، وأوجب
هذه العبادات علينا بأزائها ، ورضى ^(٧) بها شكراً لسوايغ نعمه
بفضله وكرمه وان كان بحيث لا يمكن لأحد الخروج عن شكر نعمه ،
وان قلت مدة / عمره وان طالت . ^(٨)

ب (٢٠٣)

-
- (١) ساقطة من " ج " .
(٢) انظر : اصول السرخسى (١٠٢ / ١) ، كشف الاسرار على
" اصول البزدوى " (٣٤٥ / ٢) ، المستصفى (٩٣ / ١) ،
فصول البدائع (٣٦٢ / ٢) ، " التلويح " و " التوضيح "
(٢٨٣ / ٢) ، تيسير التحرير (٦٠ / ٤) .
(٣) ساقطة من " ج " .
(٤) فى " ب " و " ج " (أبو) وهو خطأ ، اذ محله الجر
والأسماء الخمسة تجر " بالياء " .
(٥) فى " ب " و " ج " (على) وبهاش " ب " (من) .
(٦) فى " د " (من) .
(٧) فى " ب " زيادة (علينا) .
(٨) انظر : كشف الاسرار (٣٥٨ / ٢) ، تيسير التحرير (٦١ / ٤) .

فالإيمان وجب شكرا لنعمة الوجود وقوة النطق ، وكمـ

العقل : الذى هو أنفس المواهب .

والصلاة وجبت شكرا لنعمة الأعضاء السليمة .

والصوم وجب شكرا لنعمة اقتضاء الشهوات والاستمتاع بها .

والزكاة وجبت شكرا لنعمة المال .

والحج وجب شكرا لنعمة البيت . فان الله تعالى لما أضافه

الى نفسه كرامة له صار أمان الخلق لحرمة فوجبت ^(١) زيارته أدا

لشكر هذه ^(٢) النعمة وتحصيلا للأمان من النيران ^(٣) .

فثبت أن أسباب هذه العبادات النعم ، والى هـذا

الطريق مال صدر الاسلام ، وصاحب الميزان ^(٤) فى المتأخرين .

(١) فى " ج " (فوجب) .

(٢) فى " ج " (لهذه) .

(٣) انظر : كشف الاسرار (٣٥٨ / ٢) ، شرح ابن ملك على

" المنار " (٦١٢) ، تيسير التحرير (٦١ / ٤) .

(٤) ميزان الأصول (٧٤٩) .

وانما الأمر لالزام أدائه ما وجب علينا بسببه السابق ، كالبيع
يجب به الثمن ثم يطالب بالأداء .

ودلالة هذا الأصل اجماعهم على وجوب الصلاة على النائم
والمجنون والمغمى عليه . اذا لم يزد الجنون والاعماء على يوم
وليلة .

/ قوله :- ((وانما الأمر . . .)) - الى آخره : رد لقول أ (١١٩ / أ
من قال : وجوب هذه العبادات بالخطاب لا غير ، لأن الوجوب
لا يستفاد الا بالأمر .

فقال : " ليس الأمر الا لالزام أدائه ما وجب بسببه " . (١)

أو هو جواب عما يقال : لما ثبت الوجوب بالأسباب ففى
حقنا فما فائدة الأمر ؟؟

فقال : " انما ورد الأمر لالزام أدائه (٢) ما وجب علينا

/ بسببه (٣) ، كالبيع يجب به الثمن فى ذمة المشتري ثم لا يلزمه ب (١٠٦ / ب
الأداء الا بالطلب .

(١) ذكر المؤلف كلام الماتن بتصريف .

(٢) فى " د " (أدائها) وقد سقطت من " ب " و " ج " .

(٣) فى " ب " (نسبه) وهو تحريف .

فان قيل : لا يفهم من وجوب العبادة شىء سوى وجوب

الأداء . فلما ثبت وجوب الاداء بالخطاب فما الذى يكون واجبا

بسبب الوقت ؟ ؟

قلنا : الواجب بسبب الوقت : ما هو المشروع نقلا فى

غير الوقت الذى هو سبب الوجوب .

وبيان هذا فى الصوم فانه مشروع نقلا فى كل يوم ، وجسد

الأداء أو لم يوجد / . وفى رمضان يكون مشروعاً واجبا بسبب د (٥٩ / ب)

الوقت سواء وجد الخطاب بالأداء لوجود شرطه وهو التمكن من

(١)

الأداء ، أو لم يوجد . كذا ذكر شمس الأئمة - رحمه الله - .

قوله : - ((ودلالة هذا الأصل)) - : أى الدليل على (٢)

أن نفس الوجوب / بالسبب وجوب الأداء بالخطاب : اجماعه (١٨ / أ)

الفقهاء على وجوب الصلاة على من لا يصلح للخطاب ، مثل :

النائم ، والمجنون ، والمغمى عليه ، اذا لم يزد (٣) [الاغماء

والجنون] (٤) على يوم وليلة حتى أمروا بالقضاء بعد الانتباه

والافاقة ، والقضاء لا يجب الا بدلا عن الفائت .

فعرفنا أن الوجوب ثابت فى حقهم بالسبب قبل توجه

الخطاب اليهم ، اذ لولا الوجوب لما تصور الفوات والقضاء .

(١) انظر : اصول السرخسى (١٠٣ / ١) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) فى " ج " (يزد) .

(٤) فى " ب " و " ج " (الجنون والاغماء) .

ولا يقال : ذلك ابتداء عبادة تجب عليهم بعد الانتباه

والإفاقة بخطاب جديد يتوجه عليهم .

لأننا نقول : تجب رعاية شرائط القضاء فيه كالنية وغيرها ،

ولو كان ^(١) ذلك ابتداء فرض لما روعي فيه شرائط القضاء ، بل كان ^{ذلك} أداء في نفسه كالمؤدي في الوقت .

ألا ترى ^(٢) : أن الصلاة متى لم تجب في الوقت ، لا يجب

قضاؤها بعد خروجه ، كالكافر والصبي والحائض إذا أسلم ،

أو بلغ ، أو طهرت بعد خروج الوقت ، لا يجب عليهم القضاء

لعدم الوجوب في الوقت ، وحيث وجب ههنا ومع الوجوب روعي

شرائط القضاء دل أن الأمر على ما ذكرنا .

واعلم : أن التمسك بالاجماع ، والالزام به على الخصم ^(٣)

انما يستقيم في حق النائم دون المغمى عليه والمجنون ، لأن [الصلاة

عند الشافعي] ^(٤) - رحمه الله - لا تجب على / المجنون والمغمى جـ (٢٠٤)

عليه ، حتى لا يجب عليهما القضاء / بعد الإفاقة إذا كان الجنون أ (١١٩ ب)

والاغما مستوعبا وقت صلاة واحدة .

الا إذا كان الكلام مع من أنكر سببية الأوقات للعبادات

من أصحابنا فحينئذ يصح التمسك بالاجماع في حق المجنون والمغمى

عليه أيضا .

(١) مطموسة من " ج " .

(٢) في " د " (يرى) .

(٣) في " د " (الخصام) .

(٤) العبارة في " د " (عند الشافعي الصلاة) .

وانما يعرف السبب : بنسبة الحكم اليه ، وتعلقه به ،

لأن الأصل في اضافة الشئ الى الشئ أن يكون سببا له .

وانما يضاف الى الشرط مجازا .

وكذا اذا لازمه فتكرر بتكرره دل أنه يضاف اليه

قوله : - ((وانما يعرف السبب)) - : ثم بين الشيخ

- رحمه الله - أمانة ^(١) كون الشئ سببا فقال : " انما يعرف السبب "

أي سببية الشئ . - ((بنسبة الحكم)) - أي اضافته / اليه ب (١٠٢ / ١) .

كقولك : صلاة الظهر ، وصوم الشهر ، وحج البيت ، وحدث الشرب

وكفارة القتل . ^(٢)

- ((وتعلقه به)) - : أي تعلق الحكم بالسبب بأن

لا يوجد بدونه ، ويتكرر بتكرره . - ((لأن الأصل في اضافة

الشئ الى الشئ أن يكون)) - الشئ المضاف اليه - ((سببا)) -

للمضاف ، وان يكون الشئ المضاف حادثا بالمضاف اليه . كقولك :

كسب فلان ، أي حدث بفعله واختياره ، لأن الاضافة لما كانت

(١) في " ب " (أمارات) وبالهامش (أمانة) .

(٢) انظر : المستصفى (٩٣ / ١) ، " اصول البزدوى " مع

الكشف (٣٤٣ / ٢) ، أصول السرخسى (١٠١ / ١) ،

" المنار " مع شرحه وحواشيه (٦١١) ، فصول البدائع

(٣٦٢ / ٢) ، " المحلى " على " جمع الجوامع (٩٥ / ١) .

موضوعة للتمييز^(١) كان الأصل فيها الاضافة الى أخص الأشياء
به ليحصل التمييز وأخص الأشياء بالحكم سببه ، لأنه ثابت به
فكانت الاضافة اليه أصلا .

فأما الشرط فانما يخاف اليه ، لأنه يوجد عنده فشابه
العلة من هذا الوجه فكانت الاضافة اليه مجازا ، والمعتبر هو
الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز .

وتحقيقه : أن الاضافة للتعريف ، فان المضاف نكرة
قبل الاضافة ، وقد تعرف بعدها بالمضاف اليه ، لأن الاضافة
توجب الاختصاص والشيء متى اختص في نفسه تعرف .

فاذا قلت : جاء في غلام كان نكرة لشيء في الغلمان ،
ولو قلت : جاء في غلام زيد صار معرفة لاختصاصه به .

ثم اختصاص الشيء بغيره قد يكون بمعان ، فاختصاص
الغلام بزيد بمعنى الملك ، واختصاص الابن بالأب في قولك :
" ابن فلان " بمعنى النسب . واختصاص اليد بزيد في قولك
" يد زيد " بمعنى الجزئية وقس عليه .

ثم تعرف^(٢) الصلاة والصوم باضافتهما الى الوقت ، اما
بمعنى السببية بأن يكون كل واحد منهما واجبا بما أضيف اليه ،
أو بمعنى الشرطية على معنى أن الوجوب يثبت عنده .

(١) في " ج " (التمييز) .

(٢) في " ج " (تعريف) .

أو بمعنى الطرفية باعتبار أن وجود الواجب يحصل فـسـى
 هذا الوقت ثم ترجح معنى السببية على الشرطية والطرفية ، لأن
 مطلق اضافة الحادث الى شىء^(١) يدل على حدوثه به كقولك :
 عبدالله ، وكفارة القتل ، وهذا كسب فلان وتركته والوجوب هو
 الحادث فدل على أنه كان بالوقت .^(٢)

/ قوله : - ((وكذا اذا لازمه)) - : أ (١٢٠ / ١)

دليل قوله : " وتعلقه به " : بمعنى كما أن الاضافة
 تدل على السببية ، تدل ملازمة الشىء الشىء وتعلقه به^(٣) وتكرره
 بتكرره على السببية أيضا ، لأن الأمور تضاف الى الأسباب الظاهرة
 فلما تكرر الحكم بتكرر شىء دل على أنه حادث به ، اذ هو السبب
 الظاهر لحدوثه .^(٤)

ثم الوجوب فيما نحن فيه أمر حادث متكرر ولا بد له من
 سبب يضاف اليه وليس ههنا الا الأمر والوقت ، ولا يجوز أن يضاف

(١) فى " ج " (الشىء) .

(٢) انظر : كشف الاسرار (٣٤٣ / ٢) .

(٣) به " سقطت من " هـ .

(٤) انظر :

" أصول السرخسى " (١٠١ / ١) ، " أصول البزدوى "

مع " الكشف " (٣٤٣ / ٢) ، المستصفى (٩٣ / ١) ،

" المنار " مع شرح ابن ملك وحواشيه (٦١١) ، " كشف

الاسرار " شرح المصنف على " المنار " (٤٧٥ / ١) ، فصول

البدائع (٣٦٧ / ٢) .

الى الأمر ، لأن الأمر / بالفعل لا يقتضى التكرار ولا يحتمله ج (٢٠٥)
وان تعلق بوقت أو بشرط : فان من قال لعبد : " تصدق
بدرهم من مالي اذا أمسيت ، أو اذا دلت الشمس " لا يقتضى
التكرار كما لو قال : " تصدق / من مالي بدرهم مطلقا " ، ب (١٠٢ / ب)
على ما مر بهانه .

فتعين أن الوقت هو السبب ، وأن أصل الوجوب مضاف
اليه ، وأن تكرره بسبب تكرره / كسائر الأحكام المتعلقة بالأسباب د (٦٠ / أ)
مثل الحدود والكفارات فانها تتكرر بتكرر أسبابها . (١)

(١) وذكر الفناى هذين النوعين مما يعرف به السبب وزاد

عليهما أربعة أخرى وهي : دخول لام التعليل ،
وباء السببية والاختلاف باختلاف صفة السبب ،
وبطلان التقديم عليه .

فصول البدائع (١ / ٣٦٢) .

وفى صدقة الفطر انما جعلنا الرأس سببا ، والفطر شرطاً
مع وجود الاضافة اليهما ، لأن وصف المؤنة يرجح الرأس فى كونه
سببا ، وتكرر الوجوب بتكرر الفطر بمنزلة تكرر وجوب الزكاة بتكرر
الحول ، لأن الوصف الذى لأجله كان الرأس سببا هو المؤنة ،
يتجدد بتجدد الزمان .

كما أن النماء الذى لأجله كان المال سببا لوجوب الزكاة يتجدد
بتجدد الحول فيصير السبب يتجدد الوصف بمنزلة المتجدد بنفسه .
وعلى هذا تكرر العشر والخراج مع اتحاد السبب ، وهو
الأرض النامية فى العشر حقيقة بالخارج . وفى الخراج حكما بالتمكن
من الزراعة .

قوله : - ((وفى صدقة الفطر . .)) - الى آخره :

جواب عما يقال : لما كانت الاضافة دليل السببية شرعا ،

وفى صدقة الفطر وجدت الاضافة الى الرأس كما فى قول الشاعر :

زكاة رؤس الناس ^(١) بكرة ^(٢) فطرهم . . بقول رسول الله صاع من البر

ووجدت الاضافة الى الوقت فقيل / صدقة الفطر ——— ر ، هـ (١١٩ / ١)

والمراد وقته .

(١) ساقطة من

(٢) فى " ج " (صحوة) .

(١٠٢٤)

(١) وكذا يتكرر الواجب بتكرر الوقت مع اتحاد الرأس كما يتكرر
بتكرر الرأس مع اتحاد الوقت (فلم جعلتم الرأس سببا والوقت
شرطا ، ولم تهجعلوا (٢) الوقت سببا كما جعله الشافعي (٣)
- رحمه الله - ؟ مع أن اضافة هذا الواجب الى الوقت أشهر من
اضافته الى الرأس ؟؟

فقال : لما وجدت الاضافة (٤) اليهما (٥) رجحنا الرأس
في كونه سببا بوصف المؤنة .

فان هذه الصدقة وجبت وجوب المؤن ، فان النبي
- عليه الصلاة والسلام - أجراها مجرى المؤن في قوله - صلى الله
عليه وسلم - : (أدوا عن تمونين) : أى تحملوا (٦) هذه
المؤنة عن وجبت (٧) مؤنته (٨) عليكم .

والأصل في وجوب المؤن رأس يلى عليه دين الوقت .

فان تفقه العبيد والدواب تجب بالرأس لا بالوقت ، اذ

الرأس هو المحتاج الى المؤنة دين الوقت .

(١) في " ج " (ولذا) وهو تحريف .

(٢) في " ج " (تحلو) .

(٣) انظر المذهب (١ / ١٦٣) .

(٤) أى اضافة الصدقة .

(٥) في " ج " زيادة (و) .

(٦) في " ج " (تحمله) .

(٧) في " ج " (وجب) .

(٨) ساقطة من " ج " .

(١٠٢٥)

وكذلك ^(١) مؤنة الشيء سبب لبقائه ، وذلك يتصور في الرأس

دين الوقت .

فعرفنا : أن الرأس سبب الوجوب ، كما هو سبب وجوب النفقة

والوقت شرطه كالأقامة في حق المسافر .

وأما تكرر الوجوب عند تكرر الوقت مع اتحاد الرأس فليس لتكرر

الوقت ، بل لتكرر الرأس تقديرا .

فإن الرأس لما صار سببا بوصف المؤنة وهي تتجدد / في كل (١٣٠ / ب)

وقت ، كان الرأس بمنزلة المتجدد تقديرا لتجدد المؤنة كالنصاب

لما صار سببا بوصف النماء ، صار كالمتجدد عند تجدد النماء

بحولان الحول حتى تكرر وجوب الزكاة بتكرر الحول في نصاب واحد . ^(٢)

قوله : - ((وعلى هذا)) - : أي على هذا الطريق الذي

ذكرنا أن السبب - بتجدد الوصف - يصير ^(٣) كالمتجدد حكما

- ((تكرر العشر والخراج ^(٤) مع اتحاد السبب)) - فإن سبب

(١) في " ج " (ولذلك) وهو تحريف .

(٢) انظر :

أصول السرخصي (١٠٧ / ١ - ١٠٨) ، " أصول البزدوى "

مع " الكشف " (٣٥٠ / ٢) ، التوضيح (٢٨٣ / ٢) ،

" كشف الاسرار " شرح المصنف على " المنار " (٤٧٧ / ١) ،

نور الأنوار (٤٧٤ / ١) ، " التحرير " مع " تيسير التحرير "

٠ (٦٤ / ٤)

(٣) في " ب " زيادة (السبب) .

(٤) مضموسة من " ج " .

(١٠٢٦)

كل واحد منهما الأرض النامية ^(١) . كما أن سبب الزكاة المال
النامي .

والدليل على سببية الأرض إضافة العشر والخراج إليها .

يقال : عشر الأرض وخراج الأرض ، ويوصف الأرض بهما ،

يقال : أرض عشرية ، وأرض خراجية على اعتبار صفة النماء أن العشر

اسم لجزء ^(٢) من النماء فلا يمكن إيجابه بدين النماء ، وإن الخراج

يسقط / إذا اصطلم الزرع آفة ، ولم يبق من السنة ما يمكن ب (١٠٨ / ١)

استغلال الأرض فيه .

فعرفنا : أن صفة النماء معتبرة في الأرض كما هي ^(٣) معتبرة

في مال الزكاة ، إلا أن (النماء الحقيقي) ^(٤) اعتبر في العشر ،

/ لأنه مقدار بجزء من الخارج فلا يمكن إيجابه إلا بعد تحقق ج (٢٠٦)

الخارج .

(١) وذهب الشافعي ومن وافقه إلى أن سبب وجوب العشر

الخارج ، أما الأرض فهي سبب لوجوب الخراج .

المهذب (١٥٧ / ١) .

(٢) في " د " (جز) .

(٣) في " ب " (هو) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

وفى الخراج اعتبر النماء التقديرى بالتمكن^(١) من الزراعة ،
 لأن الخراج من غير جنس الخارج فلا حاجة الى تعليقه بالنماء
 الحقيقى ، بل يكتفى فيه بالنماء التقديرى رعاية لجانب المقاتلة^(٢) ،
 ثم ان كل واحد منهما يتكرر بتكرر النماء مع اتحاد الأرض ، [لأن
 الأرض]^(٣) تصبح كالمتجددة بتجدد النماء تقديرى
 / فكذا لك الرأس^(٤) فى صدقة الفطر^(٥) [والله أعلم]^(٦) . هـ (١١٩ / ب)

(١) فى " ج " (والتمكن) .

(٢) فى " د " (المقابلة) وهو تصحيف .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من " ج " .

(٤) ساقطة من " د " .

(٥) انظر :

" التلويح " و " التوضيح " (٢٨٤ / ٢) ، " التحرير " مع

" تيسير التحرير " (٦٥ / ٤) ، " كشف الاسرار " شرح

المصنف على " المنار " (٤٢٩ / ١) ، نور الأنوار (٤٧٤ / ١)

أصول السرخسى (١٠٨ / ١) ، " أصول البزدوى " مع

" الكشف " (٣٥٤ / ٢) .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من " ب " و " ج " و " د " .

فصل

في العزيمة والرخصة

فصل

فى العزيمة والرخصة

وهي : فى أحكام الشرع : اسم لما هو أصل منها غير متعلق بالعوارض .

والرخصة : اسم لما بني على أضرار العباد .

فصل

فى العزيمة والرخصة

العزيمة : فى اللغة : القصد المؤكد ، يقال عزمته على كذا ^(١) عزمًا وعزيمة ، اذا أردت فعله وقطعت عليه .

ولهذا كان قوله : " أعزم أن لا أفعل كذا " أو " أن أفعل

كذا " يمينا ، لأن توكيده بصيرورته يمينا

ويقال : عزمته عليه : أى أقسمت عليه .

(١) فى " د " (هذا) .

(٢) ومنه قوله تعالى : (فاذا عزمتم فتوكل على الله) - آل عمران

(١٥٩) - أى : فاذا قطعت الرأى فتوكل على الله فى امضاء أمرك .

وسمي بعض الرسل أولى العزم لتأكيد قصدهم فى طلب الحق . والعزيمة والعزم والعزمة جميعا مصور : عزم من باب ضرب يضرب .

انظر تعريف العزيمة لغة فى :

مادة " عزم " فى : القاموس (١٤٩ / ٤) ، صحاح الجوهري

(١٩٨٥ / ٥) ، لسان العرب (٢٩٢ / ١٥) ، المصباح

(٤٨٥ / ٢) ، وانظر تفسير الزمخشري (٤٧٥ / ١) .

والرخصة : فى اللغة : اليسر والسهولة . ومنه :
 رخص الشئ رخصاً : اذا تيسرت (١) اصابته . (٢)
وفى الشريعة : العزيمة (٣) : اسم لما هو أصل —
 الأحكام (٤) - كما ذكره فى الكتاب .

-
- (١) فى " ج " و " د " (تيسر) .
 (٢) الرخصة : بضم الراء واسكان الخاء ، أو بضم انشراء والخاء -
 للاتباع - مصدر : رخص يرخس من باب كرم ويكرم ، وتجمع
 الرخصة - على رخص ، ورخصات .
 انظر تعريف الرخصة لغة فى :
 مادة " رخص " فى : القاموس (٣٠٤ / ٢) ، الصحاح للجوهري
 (١٠٤١ / ٣) ، لسان العرب (٣٠٦ / ٨) ، المصباح المنير
 (٢٦٥ / ١) .
 (٣) ساقطة من " د " .
 (٤) اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريف العزيمة اصطلاحاً ، وذلك
 بسبب اختلافهم فى : اختصاص العزيمة ببعض الأحكام الشرعية
 أو شمولها لجميع الأحكام .
 فيرى الغزالي ، والآمدى وابن قدامة وغيرهم : أنها تختص
 بالواجب فقط ، ويرى القرافي أنها تختص بالواجب والمندوب
 وقال الطوفى : انها تشمل : الواجب والحرام والمكروه .
 وقال الحنفية : انها تشمل : الفرض ، والواجب ، والسنة
 والنفل .
 انظر :
 المستصفى (٩٨ / ١) ، الأحكام للآمدى (١٨٧ / ١) ،
 " روضة الناظر " مع " نزهة الخاطر " (١٧١ / ١) فما بعدها ،
 شرح تنقيح الفصول (٨٥ ، ٨٧) ، أصول السرخسى
 (١١٧ / ١) ، كشف الأسرار (٢٩٨ / ٢) ، تيسير التحرير
 (٢٢٩ / ٢) ، القواعد والفوائد الأصولية (١١٤) ،
 " المنار " مع شرحه وحواشيه (٥٧٩) ، ابن الحاجب
 (٨ / ٢) ، أصول الشاشى (٣٨٣) ، نهاية السؤل (٩١ / ١)

والرخصة : اسم لما بني على اعذار العباد ^(١) ، كالآذن باجراً

كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه .

== مختصر الطوفى (٣٤) ، غاية الوصول لشيخنا د . جلال

٠ (٢٣٤ - ٢٣١)

(١) لقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الرخصة ، ومع ذلك قل ان سلم تعريف من اعتراض ، والتعريفان اللذان أوردهما المؤلف ذكرهما الرهاوى وزاد عليهما ثالثاً وهو : " ما استبيح بعذر مع قيام الدليل المحرم " ، ثم علق على الثلاثة بقوله : " وفي كل نظر " .

ولعل أولى التعاريف - للرخصة - هو أحد تعريفين :
الأول :

ما ذكره ابن قدامة ، والفتوحى من أنها : " ما ثبت على خلاف دليل شرعى لمعارض راجح " .

الثاني :

ما ذكره الشاطبى من أنها : " ما شرع لعذر شاق استثناء من اصى كلى ، مع الاقتصار على موضع الحاجة فيه " .

وقد درج على هذين التعريفين جماعة من المتأخرين .

انظر الرخصة في الاصطلاح الأصولي في :

السرخسى (١١٧/١) ، أصول البزدوى (٢٩٩/٢) ،

شرح الكوكب المنير (٤٧٨/١) ، " روضة الناظر " مع

" نزهة الخاطر " (١٧٢/١) ، الموافقات (٢٠٥/١) ،

المحصول (١٥٤١/١) ، شرح تنقيح الفصول (٨٦) ،

ابن الحاجب (٢/٢ - ٨) ، نهاية السؤل (٨٧/١) ،

تيسير التحرير (٢٢٨/٢) ، المدخل الى مذهب أحمد

(٧١) ، القواعد والفوائد الأصولية (١١٥) ، غاية

الوصول لشيخنا د . جلال (٢٣٤/١ - ٢٣٦) .

واباحة الافطار في رمضان بعذر المرض والسفر . (١)

/ وعبارة بعضهم : العزيمة : ما استمر على الأمر (١٢١/أ)

الأول واستقر علينا بحكم أنه الهنا ونحن عبده . (٢)

والرخصة : ما تغير من عسر الى يسر بواسطة ^{عذر} (٣) المكلف . (٤)

(١) في " ج " (السفر والمرض) .

(٢) وعزا المؤلف هذا التعريف في الكشف الى القاضي أبي زيد

الدهوسي . كشف الاسرار (٢٩٨ / ٢) . ^{تكرم} الأدلة (١٢٨)

(٣) ونسبه المؤلف في كشفه لصاحب الميزان ، ومن عـرف

الرخصة بتعريف مشابه لهذا التعريف ابن السبكي فـي
" جمع الجوامع " .

كشف الاسرار (٢٩٩ / ٢) . ، الميزان للسمرقندي (٥٥) ،

" جمع الجوامع " بـشرح الجلال وحاشية العطار (١٦٠ / ١) .

(٤) هذا ولقد اختلف الاصوليون في الرخصة والعزيمة ، هل

هما من أقسام الحكم التكليفي ، أو من أقسام الحكم
الوضعي .

فذهب جمع : الى أنهما من أقسام الحكم التكليفي ، ومن

ذهب الى هذا القول : ابن السبكي ، والاسنوي ، والعـضد

من الشافعية ، وصدر الشريعة من الحنفية .

وذهب آخرون : الى أنهما من أقسام الحكم الوضعي ،

وهو ما ذهب اليه الغزالي ، والشاطبي ، وابن حمدان ،

- في مقنعه - والآمدي .

وعند التحقيق نجد أن الخلاف لفظي لا يترتب عليه ثـمرة

فقهية سوى المنهجية في الكتابة والتبويب .

انظر : التقرير والتحبير (١٥٣ / ٢) ، غاية الوصول

لشيخنا (٢٢٩ / ١) .

(١٠٤٩)

فى بيان الحكم . سواء سلكها الرسول - عليه الصلاة والسلام -
أو غيره ممن هو علم فى الدين . (١)

- ((وحكمها . .)) - كذا :

قال شمس الأئمة^(٢) : - رحمه الله - / " حكم السنة هو : هـ (١٢١ / ب
الاتباع فقد ثبت بالدليل أن رسول الله^(٣) - صلى الله عليه وسلم
متبع فيما سلك من طريق^(٤) الدين^(٥) ، وكذا الصحابة بعده . وهذا
الاتباع الثابت بمطلق السنة خال عن صفة الفرضية والوجوب ، إلا أن تكون
من أعلام الدين نحو صلاة العيد ، والأذان ، والاقامة ، والصلاة
بالجماعة ، فان ذلك بمعنى الواجب فى حكم العمل ، لأنها طريقة
أمرنا بأحيائها بقوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة)^(٦)

(١) انظر تعريف السنة فى العرف الشرعى فى :

الميزان (٢٧) ، كشف الاسوار (٣٠٢ / ٢) ، فواتح
الرحموت (٩٧ / ٢) ، " التلويح " على " التوضيح "
(٣ / ٢) ، الحدود للبايجي (٥٦) ، أصول السرخسى
(١١٣ / ١) ، الأحكام للآمدى (٢٤١ / ١) ، تيسير
التحرير (٢٠ / ٣) ، حاشية الفتاوانى على ابن الحاجب
(٢٢ / ٢) ، المدخل الى مذهب أحمد (٨٩) ، " جمع
الجوامع " مع حاشية العطار (١٢٨ / ٢) ، ارشاد الفحول
(٣٣) .

(٢) نقل المؤلف كلام السرخسى بتصرف . أصول السرخسى (١١٤ / ١) .

(٣) فى " ب " و " د " (الرسول) .

(٤) فى " ب " (طريقة) .

(٥) فى أصول السرخسى زيادة (قولاً وفعلاً) .

(٦) سورة الأحزاب (٢١) .

(١٠٥٠)

ويقوله - عز اسمه - : (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (١) .

ويقوله - عليه الصلاة والسلام - : " عليكم بسنتي ... " (٢)

الحديث . ويقول - صلى الله عليه وسلم - : " من ترك سنتي لم أ (١٢٣ / أ)
تنله شفاعتي " .

والأحياء : فى الفعل ، فبترك الفعل يستوجب اللائمة

أى الملامة فى الدنيا ، وحرمان الشفاعة فى العقبى .

(١) سورة الحشر (٧) .

(٢) وتعام الحديث : " . . . سنة الخلفاء المهديين الراشدين

تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ " .

أخرجه الترمذى ، وأبو داود واللفظه ، وابن ماجه ،
وأحمد وغيرهم .

وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

الترمذى رقم (٢٦٧٨) فى (العلم) باب (الأخذ
بالسنة واجتناب البدعة) .

أبو داود رقم (٤٦٠٧) فى (السنة) ، باب (لزوم
السنة) (١٤ / ٥) .

وابن ماجه : رقم (٤٢) فى (المقدمة) باب (اتباع
سنة الخلفاء الراشدين) (١٦ / ١) .

وأحمد فى مسنده (١٢٦ / ١ ، ١٢٧) .

/ وذكر أبو اليسر - رحمه الله - : وأما حكم السنة فهو : ج (٢١٠)

أن كل فعل واطب عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مثل
التشهد في الصلوات ^(١) والسنن الرواتب يندب الى تحصيله
ويلام على تركه مع لحوق اثم يسير .

وكل فعل لم يواظب عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
بل تركه في حالة كالطهارة لكل صلاة ، وتكرار الغسل في أعضاء
الوضوء ، والترتيب في الوضوء ، فانه يندب الى تحصيله ولكن
لا يلام على تركه ، ولا يلحقه بتركه وزر .

وأما التراويح في رمضان : فانها ^(٢) سنة الصحابة
اذ لم يواظب عليها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل واطب
عليها ^(٣) الصحابة - رضى الله عنهم - وهي مما يندب الى
تحصيله ، ويلام على تركه ، ولكنها دون ما واطب عليه رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - .

فان سنة النبي - عليه الصلاة والسلام - أقوى من سنة
الصحابة - رضى الله عنهم - .
قال ^(٤) : وهذا عندنا .

وأصحاب الشافعي - رحمه الله - يقولون : السنة
نفل ^(٥) واطب عليه النبي - عليه الصلاة والسلام - .

(١) في " د " (الصلاة) .

(٢) في " د " (فانه) ، وفي " ب " (وانها) .

(٣) في " د " (عليه) .

(٤) أى : أبو اليسر .

(٥) في " ج " (فعل) .

فأما النفل الذى واظب عليه الصحابة - رضى الله عنهم -

فليس بسنة .

وهو على أصلهم مستقيم : فانهم لا يرون أقوال الصحابة

حجة ^(١) ، فلا يرون أفعالهم أيضاً ^(٢) سنة .

وعندنا : أقوالهم حجة فتكون أفعالهم سنة .

وذكر غيره ^(٣) أنه لا خلاف / فى أن السنة هي الطريقة د (٦١ / ب)

(١) فى " ب " (سنة) .

(٢) وهذا هو قول الشافعى فى " الجديد " وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه ، والكرخى ، والدبوسى من الحنفية ، وهو اختيار امام الحرمين والغزالي والآمدى ، وابن الحاجب وغيرهم .

وقال الشافعى فى " القديم " : هو حجة يقدم على القياس .
انظر :

الرسالة (٥٩٦) ، التبصرة (٣٩٥) ، المستصفى (١٣٢ / ١) ، الأحكام للآمدى (١٣٠ / ٤) ، المنتهى لابن الحاجب (١٥٤) ، فواتح الرحموت (١٨٦ / ٢) ، " جمع الجوامع " مع " المحلى " و " البهاني " (٣٥٤ / ٢) .

(٣) انظر : شرح الكوكب المنير (١٦٠ / ٢) ، المدخل إلى مذهب أحمد (٨٩) ، ارشاد الفحول (٣٣) .

(١٠٥٣)

السلوك في الدين سواء كانت للنبي - عليه الصلاة والسلام -
أو لغيره من أعلام الدين .

ولكن الاختلاف في : أن اطلاق لفظ ^(١) السنة يقع
على سنة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ، أو يحتل سنته
وسنة غيره على ما عرف ٢٢٠

(١) ... (المراد ...)

(١٠٥٤)

والسنة نوعان :سنة الهدى : وتاركها يستوجب اساءه وكراهة .والزوائد : وتاركها لا يستوجب اساءه وكراهة كسير

النبي - عليه الصلاة والسلام - في قيامه ، وتعوده ولباسه .

وعلى هذا تخرج الألفاظ المذكورة في باب الأذان من

قوله : يكره ، أو قد أساء ، أو لا بأس به .

وحيث قيل : يعيد فذلك من حكم الوجوب .

قوله : - ((سنة الهدى)) - : يعنى سنة أخذها من

تكميل الهدى ، أى : الدين : وهي التى تعلق بتركها كراهة
أو اساءة ..

والاساءة دين الكراهة مثل الأذان والاقامة والجماعة

وصلاة العيد ، والسنن الرواتب .

ولهذا قال محمد - رحمه الله - في بعضها انه يصير

مسيئا : / يعنى بالترك . ب (١١٠ / ب)

وفى بعضها : انه يَأثم .

/ وفى بعضها : يجب القضاء : وهي سنة الفجر هـ (١٣٣ / ل)

ولكن لا يعاقب بتركها ، لأنها ليست [بواجبة]^(١) .

واذا أصر أهل مصر على ترك الأذان والاقامة أمروا بها ،

فان أبوا قوتلوا على ذلك بالسلاح عند محمد - رحمه الله - كما

(١) فى " د " (بفريضة ولا واجبة) .

يقاتلون عند الاصرار على ترك الفرائض والواجبات .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - المقاتلة بالسلاح عند ترك

الفرائض والواجبات ، / فأما السنن ، فانما ^(١) يؤدبون على (١٢٣ / ب)

تركها ولا يقاتلون ، ليظهر الفرق بين الواجب وغيره .

ومحمد - رحمه الله - يقول : ما كان من أعلام الدين ،

فالاصرار على تركه اسخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك كذا فى

المبسوط . ^(٢)

قوله : - ((وتاركها يستوجب اساءة ^(٣) وكراهية)) - : أى

يستحق جزاء الاساءة ، وجزاء ارتكاب المكروه : وهو اللـوم

والعتاب . ^(٤)

أو : سعى جزاء الاساءة ، وارتكاب المكروه اساءة وكراهية .

كما قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ^(٥) .

قوله : - ((والزوائد)) - : أى ^(٦) النوع الثانى :

السنن الزوائد ، وهي التى أخذها حسن ، ولا يتعلق بتركها

كراهة ولا اساءة . نحو : تطويل القراءة فى الصلاة ، وتطويل

(١) فى "ج" (فانها) .

(٢) انظر : المبسوط (١٣٣ / ١) .

(٣) فى "د" (الاساءة) .

(٤) فى "ب" و"ج" (العتاب) .

(٥) سورة الشورى (٤٠) .

(١٠٥٦)

الركوع^(١) والسجود وسائر أفعاله^(٢) التي كان يأتي بها في الصلاة في حالة القيام والركوع والسجود .

وأفعاله^(٣) خارج الصلاة من المشي واللبس والأكل :
فإن العبد لا يطالب بإقامتها ، ولا يأثم بتركها ، ولا يصير مسيئاً والأفضل أن يأتي بها .

- ((وعلى هذا)) - : أي على السنن نوعان وإن ترك ما هو من سنن الهدى يوجب الكراهة أو الاساءة . وترك ما هو من سنن الزوائد لا يوجب شيئاً منهما اختلفت اجوبة مسائل باب الأذان في المبسوط^(٤) .

فقل مرة : يكره ، ومرة / أساءة^(٥) ، ومرة لا بأس . ج (٢١١)

وذلك مثل قول محمد - رحمه الله - يكره الأذان قاعداً ، لما روى في حديث الرويا^(٦) : أن الملك

(١) في " د " (الروع) وهو تحريف .

(٢) في " د " (أفعال) .

(٣) في " ب " و " ج " (التي) .

(٤) انظر : المبسوط (١ / ١٢٧) .

(٥) في " ب " (اساءة) .

(٦) يشير الى حديث عبد الله بن زيد في بدء الأذان .

انظر : سنن أبي داود رقم (٤٩٨) في (الصلاة)

باب (بدء الأذان) (١ / ٣٣٦) ، عقود الجواهر

المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة (١ / ٥٣) .

(١٠٥٧)

قام على جذم ^(١) حائط : أى أصله .

ويكره تكرار الأذان فى مسجد محلة .

ويكره ترك استقبال القبلة لمخالفة السنة .

وان صلى أهل المصر بجماعة بغير أذان ولا إقامة فقد

أساءوا لترك السنة المشهورة .

وان صلين بأذان وإقامة جازت صلاتهن مع الاساءة .

فلا ساءة لمخالفة السنة والتعريض للفتنة .

ولا بأس بأن يؤذن رجل ويقيم آخر ، لأن كل واحد منهما ^(٢)

ذكر مقصود ، فلا بأس بأن يأتى بكل واحد منهما رجل آخر .

ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ، ويعاد فى الوقت ،

(١) قال فى النهاية : وفى حديث الأذان : " فعلا جذم

حائط فأذن " .

الجذم : الأصل ، أراد بقية حائط ، أو قطعة من

حائط .

انظر :

النهاية (٢٥٢/١) ، المغرب (١٣٧/١) ، المصباح

المنير (١١٥/١) .

(٢) أى من الأذان والاطمة .

- لأن المقصود وهو اعلام الناس بدخول الوقت لم يحصل .
- ويعاد أذان الجنب ، وكذا أذان القاعد ^(١) ففى
- بعض الروايات ، لأنه خلاف السنة المتواترة . ^(٢)
- فما ذكرنا وأمثاله يخرج على هذا الأصل .

(١) فى "ب" و"ج" و"د" وهامش "هـ" زيادة
(وكذا أذان المرأة) .

(٢) انظر هذه المسائل التى ساقها المؤلف :
كتاب الأصل (١٣١/١) ، فما بعدها ، المبسوط
(١٣٢/١) فما بعدها .

(١٠٥٩)

والنفل :-

اسم للزيادة ، فنوافل العبادات زوائد مشروعة لنا ،

لا علينا .

وحكمه :

أنه يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه .

ويضمن بتركه بالشروع عندنا ، لأن المؤدى صار لله تعالى

مسئلاً اليه وهو كالنذر صار لله تسمية لا فعلاً ، ثم وجب لصيانته

ابتداءً الفعل ، فلأن يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاؤه أولى .

قوله : - ((والنفل . .)) . كذا

النفل في اللغة : ^(١) اسم للزيادة ، ومنه سميت الغنيمة

/ نفلا ، لأنه زيادة على ما شرع له الجهاد : وهواء ————— ب (١١١ / أ)

/ دين ^(٢) الله تعالى . وكبت أعداء الله ^(٣) ، وتحصيل هـ (١٣٣ / ب)

ثواب الآخرة .

(١) انظر معنى النفل لغة في :

الصباح (١٨٣٣ / ٥) ، المغرب (٣١٩ / ٢) ، الصباح

• (٧٥٧ / ٢)

(٢) في " ج " (كلمة) .

(٣) في " ب " و " ج " (أعدائه) .

وسمى ولد الولد نافلة لكونه زائدا على مقصود النكاح ،
فانه شرع^(١) لتحصيل الولد من صلبه ، وولد الولد / زيادة أ (١٢٤ / ١)
عليه .

فكذا النفل في الشريعة :^(٢) اسم لما شرع زيادة على
الفرائض ، والواجبات والسنن ، شرع لنا لا علينا حتى لم يتعلق
بتركه ملامة .^(٣)

- (١) ساقطة من " ج " .
- (٢) انظر معنى النفل في عرف الشرع فسي :
اصول السرخسي (١١٧ / ١) ، وأصول البزدوى مع
" الكشف " (٣٠١ / ٢) . ، الميزان للسمرقندي
(٢٨) .
- (٣) اختلف العلماء في النسبة بين السنة والنفل والمستحباب
والتطوع ، والمندوب ، والمرغب فيه ، والاحسان على
ثلاثة مذاهب :
الأول : انها مترادفة : هو قول الاكثرو به قال الرازي
في المحصول ، والبيضاوي ، وأبو الحسين البصري ،
وابن النجار ، وأكثر الشافعية والحنابلة .
الثاني : أنها متباينة : قال في " المحلى " وبه
قال : القاضي الحسين من أصحابنا وغيره .
وهو ما مال اليه السمرقندي من الحنفية .
الثالث : التفصيل : وهو قول أكثر الحنفية ، ففرقوا
بين السنة وقالوا : هي الطريقة السلوكية في الدين من
غير افتراض ولا وجوب .

(١٠٦١)

- ((وجكمه)) - : أنه يثاب المرء على فعله ، لأن فعله

عبادة وأداء العباداة سبب لنيل الثواب ، ولا يعاقب على تركه
لخلوه عن الفرضية والوجوب ، ولا يلام ولا يعاقب أيضا لخلوه عن
صفة السنية .

قوله : - ((ويضمن بالشروع)) - : اذا شرع في نفل

العبادة يؤاخذ بالمضي فيه ولو لم يمتز يؤاخذ بالقضاء عندنا .

وعند الشافعي - رحمه الله - لا يؤاخذ بواحد منهما ^(١) ،

[لأن النفل] ^(٢) لما شرع غير لازم حتى يثاب على فعله ولا يعاقب

على تركه ، وجب أن يبقى كذلك بعد الشروع ، لأن حقيقة
الشيء لا يتغير بالشروع .

== وبين النفل والمستحب والتطوع والمندوب وجعلوهما
مترادفة .

وعند التحقق : نجد أنه خلاف لفظي قال السبكي :
" والخلاف لفظي " أي اختلاف اصطلاحي ولا مشاحة
في الاصطلاح .

انظر :

المحصول (١٢٨ / ١ / ١) ، ومناهج العقول (٥٩ / ١) ،
" جمع الجوامع " مع المحلى " (٨٩ / ١) ، المعتمد
(٣٦٧ / ١) ، شرح الكوكب المنير (٤٠٣ / ١) ،
أصول السرخسي (١١٣ - ١١٥) ، كشف الاسرار
(٣٠٢ / ٢) ، الميزان للسمرقندي (٢٧) ، فمابعدا
ارشاد الفحول (٦٠) ، الدخول الى مذهب أحمد (٦٢) .

(١) في " ج " (منها) .

(٢) في " ج " (لأنه) .

(٣) ساقطة من " ج " .

(١٠٦٢)

ألا ترى ^(١) أنه بعد الشروع نفل كما كان قبله ، ولهذا يتأدى بنية النفل ، ولو أتمه كان مؤديا للنفل لا مسقطا للواجب ولا يمنع صحة الخلوة عندكم ، وبإباح الإفطار بعذر الضيافة ، ولو صار فرضا لما ثبتت هذه الأحكام ، وإذا كان نفلا حقيقة وجب أن يكون مخيرا في الباقي كما كان مخيرا في الابتداء تحقيقا للنفلية ، كمن أخرج عشرة دراهم للتصدق نفلا ، فتصدق ب درهم وسلم كان بالخيار في الباقي .

^(٢) وكذا إذا تصدق ولم يسلم كان بالخيار في التسليم .

فكذا إذا صلى ركعة كان بالخيار في الركعة الأخرى .

وإذا ثبت له الخيار في الباقي وحل له ترك ما لم يأت به

لأنه لم يلتزمه ، يبطل المؤدى ضمنا وتبعاً لترك ما ليس عليه فلا

يكون / ابطالا حكما . د (٦٢ / أ)

كسافر صلى الظهر لا يحل له ابطالها لكن يحل له

اقامة الجمعة ، ثم الظهر تبطل حكما لما حل له وجعل اليه .

وكن / أحرق حصائد أرض ^(٣) نفسه فاحترق أرض جاره ج (٢١٢)

(١) في " د " (يرى) .

(٢) في " د " زيادة (وكذا إذا تصدق ولم يسلم كان بالخيار

في الباقي) .

(٣) في " ب " (أرضه) .

(١٠٦٣)

أوسقى أرض نفسه فنزت^(١) أرض جاره لا يجعل ذلك اتلافاً ،
لأنه ثبت تبعاً لما هو حلال له .

ولما كان بطلان المؤدى أمراً حكماً لا يصنعه لا يضمن
بالقضاء .

كمن شرع في صلاة أو صوم على ظن أنه عليه فتبين أنه
ليس عليه ، يصير شارعاً في النفل^(٢) بالاتفاق ، ولو أنفسده
لا يجب عليه القضاء لما ذكرنا أنه مخير في الأداء وأن البطـلان
ضمني فكذا ههنا .

ولا معنى لاعتبار الشروع بالنذر ، لأن النذر التزام بالقول
وله ولاية ذلك ، فإذا أتى بكلمة الالتزام لزمه ، فأما الشروع فليس
بالتزام بل هو أداء بعض العباداة ، ولم يوجد فيما بقي
التزام / فلا يلزمه .

أ (١٢٤/ب) / ونظيره^(٣) الكفالة مع القرض [أو الصدقة ، فإن]^(٤) هـ (١٢٣/أ)

(١) النز : ما تحلب من الأرض من الماء ، يقال نـزـت
الأرض نـزاً - من باب : ضرب - إذا كثرت نـزها ، تسمية
بالمصدر ، ومنهم من يكسر النون ويجعله اسماً .
انظر :

الصحاح (٨٩٩/٣) ، المغرب (٢٩٦/٢) ، المصباح
النير (٧٣٣/٢) ، المعجم الوسيط (٩١١/٢) .

(٣) في " ج " (الفعل) وهو تحريف .

(٤) أى نظير النذر .

(٥) مطموس في " ب " .

الكفيل لما التزم بالقول يلزمه ما التزم .

فأما المقرض أو المتصدق فلم يلتزم بالقول [ولكنه شرع

(١)

في] الخطأ فيقدر ما أدى يصح ولا يلزمه ما لم يعط / على ب (١١١ ب)

أن الشروع أداءً بالفعل والنذر ايجاب في الذمة بالقول . ثم

في النذر يلزمه بقدر ما سعى فكذا [في الشروع] (٢) يلزمه

بقدر ما أدى وما لم يؤده لا يلزمه كما أن ما لم يسعه بالنذر

لا يلزمه .

ونحن نقول : ان المؤدى صار لله تعالى مسلماً إليه ؛

لأنه لما شرع في الصوم أو الصلاة وأدى جزءاً منه فقد تقرب الى الله

تعالى بأداء ذلك الجزء وصار (٣) العمل لله تعالى حقاً له ،

ولهذا لو مات كان مثاباً على ذلك (٤) وحق الغير محترم لا يجوز

التعرض له بالافساد ، مضمون عليه اتلافه بالنص والاجماع فوجب

حفظه وصيانته احترازاً عن ارتكاب المحرم [ووجوب الضمان

ولا وجه الى حفظه الا بالزام (٥) الباقي فوجب عليه الاتمام ضرورة

صيانة حق الغير] (٦) .

(١) ما بين المعقوفتين طمس من " ب " .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " (بالشروع) .

(٣) في " ب " (فصار) .

(٤) في " ج " زيادة (العمل) .

(٥) في " ب " (بالالزام) .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من " د " .

فان قيل : لا نسلم أن المؤدى صار عبادة لله تعالى ،
لأن ما شرع فيه عبادة صوم أو صلاة وهي مما لا يتجزأ فلا يكون
الموجود طاعة الا بانضمام الباقي اليه ، واذا لم يكن طاعة لم
يحرم ابطاله .

ولئن سلمنا كونه عبادة فلا نسلم أن أداء الباقي
شرط لبقائه عبادة ، لأنه عرض يستحيل بقاءه فكما وجد انقضى
وعدم ولا تصور ^(١) للتغيير بعد العدم .

والدليل عليه : أن المؤدى باعتراض الموت لا يخرج
عن كونه عبادة حتى ينال به الشواب بلا خلاف بين الأئمة ، ولو كان
أداء الباقي شرطاً لبقائه عبادة [لبطل بغوات الشرط .

ولئن سلمنا : كون الباقي شرطاً لبقائه عبادة ^(٢) فلا
نسلم أن الامتناع [عن أداء الباقي] ^(٣) ابطال له ، لأن ^(٤) الابطال
انما يحصل بمصادفة الفعل المحل ^(٥) وذلك فيما مضى من الأفعال
محال ، ولكنه اذا امتنع فوات وصف العبادة عن المؤدى فلا يكون
مضافاً الى فعله كما ذكرنا من النظائر .

(١) مطموسة من " ج " .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٣) مطموس في " ج " .

(٤) مطموس في " د " .

(٥) ساقطة من " ج " .

قلنا : نحن لا ندعي أن المودى صوم أو صلاة في الحال
ولكننا نقول : هو من أفعال الصوم أو ^(١) الصلاة على معنى : أنه
يصير مع غيره صوما تاما شرعيا فكان له عرضية أن يصير صوما أو صلاة
بضم الغير اليه فيكون المودى متقربا الى الله تعالى بهـذا
الفعل فيكون عبادة من هذا الوجه ، ولكنه باعتبار أنه جزء مما
لا يتجزأ لا حكم / له بدون الأجزاء الأخر ضرورة ثبوت الاتحاد ج (٢١٣)
فكان كل جزء عبادة متعلقة / بما قبله وبما بعده من الأجزاء أ (١٢٥ / أ)
از لا بد له من التعلق لضرورة الاتحاد / فجعل هو عبادة ، هـ (١٢٣ / ب)
وجعل كل جزء تقدم عليه شرطا لانعقاده عبادة ^(٢) ، وكل جزء
يوجد بعده شرطا لبقائه على وصف العبادة ، فانعقد الجـز
الأول عبادة ، وجعل شرطا لانعقاد الأجزاء التي بعده عبادة ،
وانعقد الجزء الأخير عبادة وجعل شرطا لبقاء الأجزاء التي تقدمته
على وصف العبادة ، وكل جزء من الأجزاء المتوسطة انعـد
عبادة وكان / شرطا لبقاء ما تقدمه على وصف العبادة ب (١١٢ / أ)
وشرطا / لانعقاد ما يعقبه عبادة . فقلنا ^(٣) هكذا عملا بالدلائل
بقدر الامكان .

-
- (١) في " ج " (و) .
(٢) ساقطة من " ج " .
(٣) في " د " (فعلنا) .

ولا معنى لقولهم : انه لا يحتمل التغير بعد العدم ،

[لأن ذلك] ^(١) خلاف النص والاجماع ، فانه تعالى قال :

(أولئك الذين حبطت أعمالهم) ^(٢) .

وقال - عزاسمه - : (ولا تبطلوا أعمالكم) ^(٣) .

وقال - جل ذكره - : (لا تبطلوا صدقاتكم باليمن

والأذى) ^(٤) . ولا يرد النهي الا عما يتصور ، ولا خلاف بين

الامة أيضا أن الردة ^(٥) تبطل الأعمال المتقدمة ، وان كان

قد أعطى لها حكم الحكم التمام والفراغ . ولما كان الختم على

الايمان شرطاً لبقاء ما مضى فلم لا يجوز أن يكون وجود الجزء

المتعقب شرطاً لبقاء ما تقدم على وصف العبادة .

وأما في اعتراض الموت فجعل في التقدير كأن العبادة

لم تكن مشروعة في حقه الا هذا القدر ، لأنه تعالى جعل هكذا

في فضل المهاجرين لم يحصل ما هو المقصود بالهجرة ممن

تأيد البعض بالبعض ، والتقوى على الذب عن الحوزة ، فكذا

فيما نحن فيه ، وذلك لأن الموت منه لا يبطل على ما عرف .

(١) في " ج " (لا في ذلك) .

(٢)

(٣) سورة محمد (٣٣) .

(٤) سورة البقرة (٢٦٤) .

(٥) العبارة في " د " (أن بالردة أيضا) .

وقولهم : الامتناع عن أداء الباقي ليس بابطال فاسد ،

لأنه لما أتى بما يناقض العبادة فسدت الأجزاء المتقدمة ولم

يوجد سوى فعله ، ووجد الفساد لا محالة عند هذا الفعل

فجعل هو مفسداً ، لأن الفساد فعل يحصل به الفساد ،

وليس من ضرورته أن يصادف المحل الذي حصل فيه / الفساد د (٦٢ / ب)

كمن قطع حبلاً مملوكاً له علق به قنديل غيره فسقط القنديل وانكسر

جعل متلفاً له حقيقة وشرعاً وان لم يصادف فعله القنديل ،

وكذا شق زق نفسه وفيه ما يع لغيره .

ومسألة احراق الحصاد ، وسقي الأرض غير لازم ^(١) ، فان

ذلك غير مضاف الى فعله ، بل الى رخاوة الأرض ، وهبوب الريح

واشبهاء ذلك .

ألا ترى ^(٢) : أن ذلك يتفصل عن فعله على العبادة

الجارية ، بخلاف ما نحن فيه ، حتى لو كان ذلك على وجه

/ يحصل به الفساد لا محالة ، بأن ^(٣) كان الماء كثيراً بحيث أ (١٢٥ / ب)

يعلم أن أرضه لا تحتله ، أو كان الاحراق في يوم ريح لأضيف

اليه . فيضمن ما فسد من الأرض والزرع .

وأما صلى الظهر اذا راح الى الجمعة فمبطل لصفة

الفرضية / أيضاً غير أنه ليس بمنهي عنه ، لأنه نقض وأبطل هـ (١٣٤ / أ)

(١) في " د " (لازمة) .

(٢) في " د " (يرى) .

(٣) مطموسة من " ج " .

ليؤدى أحسن مما أدى ^(١) ، والهادم ليعنى أحسن مما كان
لا يعد هادما عرفا وشرعا ، كهادم المسجد ليعنى أحسن
مما كان لا يعد ساعيا فى خرابه .

وصارالحاصل : أن ما أدى يوجب عليه حفظ المودى

وطريق حفظه أداء الباقي فصار الشروع موجبا أداء الباقي بهذه
الواسطة ، وكل صوم أو صلاة يجب أدائه يجب قضاءه اذا فسد .

قوله : - ((وهو كالنذر)) - : أى الشروع / فى ب (١١٢ / ب) ج (٢١٤)

العبادة فى كونه موجبا لمعنى فى غيره مثل : النذر ، أو الجزء
المؤدى بمنزلة المنذور من حيث أن كل واحد منهما صار حقا
لله تعالى .

أما المودى : فلما ذكرنا أنه وقع لله تعالى مسلما
اليه .

وأما المنذور فلأنه جعل لله تعالى تسمية ، ولا شك
ان ما وقع لله تعالى فعلا أقوى مما صار له تسمية ، لأنه بمنزلة
الوعد ، وأن ايجاب ابتداء الفعل أقوى من ايجاب بقاءه لما عرف
أن البقاء أسهل من الابتداء حتى شرطت الشهادة فى ابتداء
النكاح دون بقاءه ، وعدة الغير تمنع ابتداء النكاح دون البقاء
والشروع يمنع صحة ابتداء الهبة دون بقائها ثم وجب لصيانة أدنى
الأمرين وهو التسمية ما هو أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل

(١) ساقطة من " ب " .

فلأن يجب لصيانة ما هو أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل أدنى الأمرين وهو ابقاء الفعل واتمامه كان أولى .

وما ذكر الخصم : أن النذر والشروع بمنزلة ^(١) الكفالة ^(٢)

والاقراض ضعيف ، لأن الكفالة وإن كانت كالنذر باعتبار أنها

التزام فالشروع ليس كلاقراض ، لأن الاقراض والتصدق تبرع بالعين

والمقصود منه دفع حاجة المستقرض أو الفقير فلا يثبت ذلك قبل ^{فكان كل واحد قبل التسليم} التسليم / نظير النية في الصلاة ، والتطهير ^(٣) واستقبال القبلة

فأما المقصود في البدنيات فعمل يستوفي وقد حصل البعض

منه فكان كبعض المال المسلم الى الفقير أو المستقرض واليه أشير

بقوله : " مسلما اليه " . ثم اذا تصدق ببعض المال لزمه

أن لا يبطله بالرجوع ، فكذا اذا أتى ببعض العمل وصار مسلما

الى الله تعالى لزمه أن لا يبطله بالامتناع عن أدائه الباقي .

وانما افترقا من حيث أن القدر الموجود / من الصدقة أ (١/٢٦)

يبقى صدقة بدون ما لم يوجد والقدر الموجود من فعل الصلاة

والصوم لا يبقى قرينة بدون الباقي فيلزمه المضي ههنا ، ولا يلزمه

في الصدقة .

(١) مطموسة في " د " .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) في " ب " و " ج " (التطهير) .

وأما فضل المظنون فالقياس فيه ^(١) ما قاله زفر - رحمه الله -

لأن المؤدى انعقد عبادة فيجب صيانتها بالمضي فيه ، إلا أن علماءنا

- رحمهم الله - استحسنوا وقالوا : ان سبب الوجوب / وهو هـ (١٢٤ ب)

الشرع صادف الواجب فيلغو ، لأن الوجوب ^(٢) لا يتكرر في شئ

واحد كما لو قال : " الله علي ظهر اليوم " ، وذلك لأن العبد

انما يؤخذ بما عنده ، لا بما عند الله تعالى ، لأن ذلك ليس

في وسعه وعنده أنه شرع في الواجب فكان كما لو شرع في الظهر ،

أو صوم القضاء ثم أفسده ، لا يجب عليه بهذا الشرع والافساد

شئ فكذا هذا .

ونحن لا نقول : ان جميع القرب ^(٣) يلزم حفظها ويضمن

المرء بافسادها ، بل يجب عليه حفظ عبادة نفل التزامها وحصلها

باختياره ، وهذه القربة حصلت له بدون اختياره من جهة الشرع ب (١١٣ أ)

واذا لم يلتزمه باختياره لم يصير ضامنا للعهد فلا يجب عليه صيانته .

(١) مطموسة في " ج " .

(٢) في " ج " (الموجب) .

(٣) في " د " زيادة (لم) .

وأما الرخص فأنواع أربعة :-

- نوعان من الحقيقة : أحدهما أحق من الآخر .
ونوعان من المجاز : أحدهما أتم من الآخر .

فأما أحق نوعي الحقيقة :

- فما استباح من قيام المحرم ، وقيام حكمه جميعا .
مثل : اجراء المكروه بما فيه الجاء كلمة الشرك على لسانه ، وافتاراه
في نهار رمضان ، واتلافه مال الغير ، وجنابته على الاحرام ،
وتناول المضطر مال الغير ، وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف .
وحكمه : أن الأخذ بالعزيمة أولى .

قوله : - ((وأما الرخص ..)) - فكذا ..

ولما كانت ^(١) الرخص ^(٢) مبنية على اعذار العباد واعذارهم
مختلفة ، اختلفت ^(٣) أنواع الرخص ، فانقسمت على أنواع أربعة ^(٤)

-
- (١) في " ج " (كان) .
(٢) في " ج " (الرخصة) .
(٣) في " ج " (فاختلفت) وفي " د " (اختلف) .
(٤) وقسم النووي - رحمه الله - في " الأصول والضوابط " الرخص
الى ثلاثة أقسام :
أحدها : رخصة يجب فعلها : كمن غص بلقمة ولم يجد
ما يسيغها به الا خمرا ، يجب اساقطها بها .
كالمضطر الى أكل الميتة وغيرها من النجاسات ، يلزمه أكلها
على الصحيح الذي قطع به الجمهور .

(١٠٧٣)

وعرف ذلك بالاستقراء^(١) . وهو تقسيم لما يطلق عليه اسم الرخصة لا لحقيقة الرخصة .

- ((أحق من الآخر)) - : يجوز / أن يكون ، أفعل^(٢) ج (٢١٥)

تفضيل من حق الشيء : إذا ثبت : أى أحدهما فى كونه حقيقة أقوى من الآخر .

ويجوز : أن يكون من^(٣) حق لك أن تفعل كذا : أى

أنت^(٤) خليف به ، يعنى : أحدهما فى اطلاق اسم الرخصة عليه أولى من الآخر .

- ((أتم من الآخر)) - أى أكمل فى كونه مجازا .

- ((فما يستباح)) - : أى يعامل به معاملة المباح^(٥)

لا أنه يصير مباحا حقيقة ، لأن دليل الحرمة قائم والاباحة تضاد الحرمة فلا يمكن الجمع بينهما ، الا أنه لا يؤاخذ بتلك الحرمة

== الثاني : رخصة مستحبة : كقصر الصلاة فى السفر ،

والفطر لمن شق عليه الصوم .

الثالث : رخصة تركها أفضل من فعلها كالفطر لمن

لا يتضرر بالصوم .

انظر : الأصول والضوابط (٣٧) .

(١) فى " د " زيادة (التام) .

(٢) ساقطة من " ج " .

(٣) ساقطة من " ج " .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) فى " ج " (استباح) .

(١٠٧٤)

بالنص ، وليس من ضرورة سقوط المؤاخذة انتفاء الحرمة ، فان من ارتكب كبيرة وعفا الله عنه ولم يؤاخذه بها لا تسمى مباحة في حقه لعدم المؤاخذة .

/ ولهذا ذكر صدر الاسلام أبو اليسر : الرخصة تترك د (١/٦٣)

المؤاخذة بالفعل مع وجود السبب المحرم للفعل ، وحرمة الفعل وترك المؤاخذة بترك الفعل مع قيام السبب الموجب للفعل وكون الفعل واجبا .

ثم لما كانت الحرمة مع سببها قائمين في هذا القسم ومع ذلك شرع للمكلف الاقدام على الفعل من غير مؤاخذة بناء على

عذره كان هذا القسم في أعلى^(١) درجات / الرخص ، لأن كمال أ (١٢٦/ب) الرخصة بكمال العزيمة . فلما كانت العزيمة كاملة كانت الرخصة في مقابلتها كذلك .

قوله : - () مثل اجراء المكروه بما فيه الجاء كلمة الشرك

على لسانه () - : أي مثل ترخص من أكره^(٢) بما يخاف منه على

نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، حتى فسد اختياره وانعدم رضاه به باجراء كلمة الشرك على لسانه مع اطمئنان قلبه بالايمان .

فان العزيمة في الصبر / ، والامتناع عنه^(٣) . لأن حرمة الكفر هـ (١٢٥/أ)

(١) ساقطة من " د " .

(٢) في " ج " و " د " زيادة (على الكفر) .

(٣) أي عن اجراء كلمة الشرك على لسانه .

بأنة ^(١) مصمتة ^(٢) لا تنكشف بحال بناء على أن حق الله تعالى
 فى وجوب الايمان به قائم لا يحتمل السقوط ، لأن الموجب وهو
 وحدانية الله تعالى وحقية صفاته وجميع ما أوجب ^(٣) الايمان به
 لا يحتمل التغير ، لكن العبد رخص له الاجراء على اللسان عند
 الاكراه التام ، لأن حقه فى نفسه يفوت عند الامتناع صورة بتخريب
 البنية ، ومعنى بزهوق الروح . وحق الله تعالى لا يفوت معنى ،
 لأن التصديق الذى هو الركن الأصلى باقى ولا يفوت صورة من كل
 وجه ، لأنه لما أقر مرة ، وصدق بقلبه / حتى صح ايمانه لم يلزم عليه ب (١٣٣ / ب)
 الاقرار ثانيا ، اذ التكرار فى الاقرار ليس بركن فى الايمان ^(٤)
 فلم يفت حقه من هذا الوجه .

لكن يلزم من اجراء كلمة الكفر بطلان ذلك الاقرار فى
 حال البقاء فبطل حقه فى الصورة من هذا الوجه فكان ^(٥) له تقديم
 حق نفسه ^(٦) باجراء كلمة الكفر على اللسان ترخصا .

(١) فى " ج " (ثابتة) .

(٢) قال فى المغرب : باب (مصمت) : مغلق ، ومنه :

" حرمة الكفر حرمة مصمتة " : أى مقطوع بها لا طريق
 الى هتكها .

انظر : المغرب (٤٨١ / ١) .

(٣) فى " د " (وجب) .

(٤) فى " د " (للايمان) .

(٥) فى " د " (وكان) .

(٦) مطموسة من " ج " .

ولو بذل نفسه لأقامة حقه واعزاز دينه بصيانة^(١) حرمة

عن الهتك كان مجاهدا شهيدا .^(٢)

والأصل^{فيه} ما روى أن مسيلمة الكذاب^(٣) - لعنه الله -

أخذ رجلين من أصحاب رسول الله - عليه الصلاة والسلام - فقال

لأحدهما : ما تقول في محمد ؟ قال : " رسول الله " . قال :

" فما تقول في " قال : " أنت أيضا " . فخلاه .

وقال للآخر : ما تقول في محمد ؟ قال : " رسول الله "

قال : " فما تقول في " ؟ قال : " أنا أصم " . فأعاد عليه^(٤)

ثلاثا ، فأعاد جوابه فقتله .

(١) في " د " (لصيانة) .

(٢) قال ابن العوفي : " ان الكفران كان بالاكراه جائز عند العلماء ، فان من صبر على البلاء ولم يفتتن حتى قتل فانه شهيد ، ولا خلاف في ذلك وعليه تدل آثار الشريعة التي يطول سردها " .

انظر : أحكام القرآن (١١٢٩/٣) ، المبسوط للسرخسي (٤٤/٢٤ ، ٥٠) .

(٣) هو مسيلمة بن حبيب أبو ثمامة ، من بني حنيفة ، ادعى النبوة وسمى بمسيلمة الكذاب ، وتزوج سجاج التي تنبأت أيضا ، وفي السنة الحادية عشرة للهجرة ، أرسل أبو بكر - رضي الله عنه - خالد بن الوليد لقتاله ، فظهروا عليه فقتلوه كافرا ، قتله وحشى بن حرب ، وقيل غيره ، وقتل خلائق من أتباعه ، وانهزم من أفلت منهم وطفيت آثارهم . تهذيب الأسماء (٩٥/٢) ، البداية والنهاية (٣٢٣/٦) .

(٤) في " ب " و " ج " زيادة (القول) .

فبلغ ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : " أما

الأول فقد / أخذ برخصة الله تعالى ، وأما الثاني ، فقد صدع ج (٢١٦)
بالحق فهنيئاً له " (١)

فثبت : أنه ان امتنع منه حتى قتل كان أخذاً بالعزيمة .

قوله : - ((وافتاره في رمضان)) - : اذا أكره الصائم

على الافطار ، أو اضطر ^(٢) بمخمة يرخص له ذلك لأن حقه غنى

نفسه يفوت أصلاً ، وحق الله تعالى يفوت الى بدل وهو القضاء .

فله أن يقدم حق نفسه ، وان صبر ولم يفطر حتى قتل وهو صحيح مقيم

كان مأجوراً ، لأن حق الله تعالى في الوجوب لم يسقط فكان لله

بذل / نفسه لاقامة حق الله تعالى ، وفيه اظهار الصلابة في الدين أ (١٢٧ / ١)
واعزازه .

الا أنه اذا كان مسافراً ، أو مريضاً فلم يفطر حتى قتل كان

آثماً ، لأن الله تعالى : أباح له الفطر ، بقوله :

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، وذكره الزمخشري - بهذا
اللفظ - وابن كثير في تفسيريهما . وقال ابن حجر : " ذكر
الواحد في " المغازي " أن اسم المقتول : حبيب بن زيد ،
عم عباد بن تميم ، واسم الآخر : عبد الله بن وهب الأسلمي .
انظر :

مصنف ابن أبي شيبة (٣٥٧ / ١٢) ، الكشاف (٣٤٥ / ٢) ،
تفسير ابن كثير (٥٨٨ / ٢) ، الكافي الشاف في تخریج
أحاديث الكشاف (٩٦ / ٤) .

(٢) في " د " زيادة (اليه) .

(١٠٧٨)

(فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر)^(١) .

فعند خوف الهلاك ، رمضان في حقه كشعبان في حق غيره ، فيكون آثما بالامتناع حتى يموت ، بمنزلة المضطر في فصل الميتة .

وكذا حكم الجناية على الاحرام ، لأن حق صاحب الشرع لا يسقط بالاكراه .

قوله : / - ((واتلافه مال الغير)) - : اذا أكره على هـ (١٢٥ / ب) اتلاف مال غيره ، رخص له ذلك ، لرجحان حقه في النفس ، فان حقه يفوت في النفس صورة ومعنى ، وحق غيره لا يفوت معنى لانجباره بالضمان .

فاذا صبر حتى قتل كان شهيدا ، لأن السبب الموجب للحرمة وهو الملك^(٢) ، وحكمه : وهو حرمة التعرض قائمان ، فان حرمة اتلاف ماله لمكان عصته واحترامه ، وذلك لا يختل بالاكراه ، فكان في الصبر آخذا بالعزيمة مقيما فرض الجهاد ، لأنه أتلف نفسه صيانة لحق الغير صورة فيكون مثابا .

كذا ذكر^(٣) فخر الاسلام^(٤) - رحمه الله - في بعض كتبه .

(١) سورة البقرة (١٨٤) .

(٢) أى ملك الغير " د " .

(٣) فى " د " (ذكره) .

(٤) انظر : المبسوط (٩٢ / ٢٤) .

(١٠٧٩)

وذكر محمد - رحمه الله - في هذه المسألة : " فان أبى

أن يفعل حتى قتل كان مأجورا ان شاء الله تعالى .

قيده بالاستثناء ، ولم يذكر الاستثناء فيما سواه ، لأنه

لم يجد فيه نضا بعينه ، وانما قاله بالقياس على الاكراه على الافطار

/ وافساد الصلاة ونحوهما .^(١) ب (١١٤ / أ)

وليس هذا في معنى تلك المسائل من كل وجه . لأن الامتناع

عن^(٢) الاتلاف ههنا لا يرجع الى اعزاز الدين فلهذا قيده به .

وعلى هذا تناول المضطر مال الغير حتى لو صبر ومات

جوعا ، لم يكن آثما بل يكن مشابها آخذا بالعزيمة ، الا أنه لو

ترخص وأكل يجب عليه الضمان لصاحبه .

بخلاف ما اذا أكره على الاتلاف لما عرف في العوارض .

قوله : - ((وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف)) - :

الأمر بالمعروف مثل : الأمر بالصلاة ونحوها ، أو الناهي عن

المنكر ، اذا خاف التلف على نفسه ، رخص له أن يترك ، لأنه

لو أقدم / يفوت حقه صورة ومعنى ، ولو ترك يفوت حق الله تعالى د (٦٣ / ب)

صورة لا معنى ، لأن اعتقاد^(٣) حرمة الترك باق ويدل عليه

قوله تعالى : (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا أن تتقوا

منهم تقاة)^(٤) .

(١) في " ج " (ونحوها) .

وانظر المبسوط (١٥٢ / ٢٤) .

(٢) في " ب " و " ج " (من) .

(٣) في " ب " و " ج " (اعتقاد) .

(٤) سورة آل عمران (٢٨) .

وأما النوع الثاني :

فما يستباح مع قيام السبب ، وتراخي حكمه ، كفطر المريض
والمسافر ، يستباح مع قيام السبب ، وتراخي حكمه فيهما .
ولهذا صح الأداء منهما ، ولو ماتا قبل ادراك عدة من أيام
آخر لم يلزمهما الأمر بالفدية .

وحكمه :

أن الصوم أفضل عندنا : لكمال سببه وتردد في الرخصة
فالعزيمة تودي معنى الرخصة من حيث تضمنها بسر موافقة المسلمين .
الا أن يخاف الهلاك على نفسه فليس له أن يبذل نفسه لأقامة
الصوم ، لأن الوجوب عنه ساقط بخلاف النوع الأول .

قوله : - ((وأما النوع الثاني)) - : وهو الذى دون القسم
الأول فى كونه رخصة - ((فما يستباح)) - : أى يعامل به معاملة المباح
لعذر اعترض - ((مع قيام السبب)) - [أى السبب]^(١) المحرم موجبها
لحكمه^(٢) - ((وتراخي حكمه)) - الى زمان زوال العذر فمن حيث
ان السبب الموجب قائم كانت^(٣) الرخصة حقيقة . ومن حيث ان

(١) ساقطة من " د " .

(٢) فى " ب " و " ج " زيادة (وهو الحرمة) .

(٣) فى " ج " (كان) .

(١٠٨٢)

الحكم متراخ غير ثابت في الحال كان هذا القسم دون الأول فان كمال
الرخصة بكمال العزيمة ، فاذا كان الحكم ثابتا مع السبب فهو أقوى
مما تراخى حكمه عنه ، كالبيع بشرط الخيار مع البيع البات ، والبيع
بشمن مؤجل مع البيع بشمن حال ، فان الحكم وهو الملك في المبيع
والمطالبة بالشمن ثابت في البات متراخ عن السبب المقرون بشرط الخيار
والأجل كذا ذكر شمس الأئمة^(١) - رحمه الله - .

- ((كفطر المريض^(٢) والمسافر)) - : أي : كافتارهما فانه

يستباح مع / قيام السبب الموجب للصوم ، المحرم للفطر وهو - - - - - (١١٤ / ب
شهود الشهر وتوجه الخطاب العام نحوهما وهو قوله تعالى : (فمن
شهد منكم الشهر فليصمه)^(٤) .

الا أن الحكم وهو وجوب أداء الصوم ، وحرمة الافطار تراخى في
حقهما الى ادراك عدة من أيام أخر فكانت العزيمة أدنى حالا منها
في المكروه على الافطار في^(٥) الصوم ، لأن الحكم هناك وهو حرمة
الافطار لم يتأخر عن السبب ، فلا جرم كانت الرخصة المبنية على هذه
العزيمة أدنى حالا من الرخصة المبنية على العزيمة الأولى ، لأن كمالها
وانتقاصها بكمال العزيمة وانتقاصها ، فمن هذا الوجه أخذت شبهها

(١) انظر : أصول السرخسي (١ / ١١٩) .

(٢) (الواو) ساقطة من " ج " .

(٣) في " ج " (مع) .

(٤) سورة البقرة (١٨٥) .

(٥) ساقطة من " د " .

بالمجاز ، لأن الحكم وهو الوجوب وحرمة الافطار لما تراخى ولم يكن ثابتاً في الحال لم يعارض الرخصة وهي اباحة الافطار وترك الصوم حرمة فكان شبهها بالافطار في غير رمضان فلم يكن رخصة حقيقية محضة ، لأن للمجاز فيها مدخلا من هذا الوجه ، ولم يكن له مدخل في القسم الأول بوجه .

- ((ولهذا)) - : أى ولأن السبب قائم موجب للحكم فى حقها كما هو موجب فى حق غيرهما صح الأداء* منهما فى الحال .

ولأن الحكم تراخى فى حقهما الى ادراك عدة من أيام آخر لم يلزمهما الأمر بالفدية لو ماتا قبل ادراكها ، كما لو ماتا / قبل (١٢٨ / أ) رمضان .

ولو كان الوجوب ثابتاً للزمهما الأمر بالفدية لأن ترك الواجب^(١) بعذر يرفع الائم ، ولكن لا يسقط الخلف كالمكره على الفطر فى رمضان ، اذا أفطروا قبل ادراك زمان القضاء يلزمه الأمر بالفدية ، وكذا الحائض ، فعرفنا أن الحكم ليس بثابت فى الحال . قوله : - ((وحكمه)) - : أى حكم هذا النوع أن العمل بالعزيمة أولى حتى كان الصوم فى السفر أفضل من الافطار عندنا .^(٢)

وقال الشافعي - رحمه الله - فى أحد قوله : / ان العمل هـ (١٢٦ / ب) بالرخصة أولى حتى كان الافطار فى السفر أفضل . وهو قول الشعبي

(١) مطموسة من " ج " .

(٢) انظر : المبسوط (٩١ / ٣) .

وسعيد بن المسيب^(١) والأوزاعي^(٢) وأحمد^(٣) اعتبار لظواهر

تراخي حكم العزيمة ، فان وجوب أدائها / الصوم لما تأخر إلى ج (٢١٨)

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي ، أبو محمد القرشي المدني سيد التابعين الإمام الجليل ، فقيه الفقهاء ، قال الإمام أحمد : " سيد التابعين سعيد بن المسيب ، وقال يحيى بن سعيد : " كان أحفظ الناس لأحكام عمر وأقضيته ، جمع الحديث ، والتفسير ، والفقه ، والورع والعبادة والزهد . توفي سنة ٩٣ هـ ، وقيل ٩٤ هـ .

تذكرة الحفاظ (١ / ٥٤) ، طبقات الفقهاء (٥٧) .

(٢) هو : أبو عمر : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي إمام أهل الشام ، قال ابن حبان : " أحد أئمة الدنيا فقها وعلماء وورعا وحفظا وفضلا ، وعبادة ، وضبطا وزهادة " . وكان إماما في الحديث ، وهو من تابعي التابعين . توفي سنة ١٥٢ هـ .

تذكرة الحفاظ (١ / ١٧٨) ، وفیات الأعيان (٣ / ١٢٧) ، تهذيب الأسماء (١ / ٢٩٨) .

(٣) هو الإمام الجليل أحمد بن حنبل الشيباني ، أحد الأئمة الأربعة الأعلام ، ولد ببغداد ، ونشأ بها ، وطلب العلم وسمع الحديث فيها ، وسافر في سبيل العلم أسفارا كثيرة ، أعرف من أن يعرف ، فضائله ومناقبه وخصاله لا تكاد تعد . من كتبه : " المسند " ، و " الزهد " و " التاريخ " و " المناسك " و " الناسخ والمنسوخ " و " علل الحديث " . توفي سنة ٢٤١ هـ .

انظر : المنهج الاحمد (١ / ٥) ، وفیات الأعيان (١ / ٦٣) ، حلية الأولياء (٩ / ١٦١) .

ادراك عدة من أيام آخر اقتضى أن لا يجوز^(١) الأداء قبله ، كما ذهب اليه أصحاب الظواهر ، الا أنه ترك في حق عدم الجواز للأحاديث الواردة فيه فبقي معتبرا في افضلية الفطر .^(٢)

ونحن نقول : ان السبب الموجب وهو : شهور الشهر بكماله لما كان قائما ، وتأخر الحكم بالأجل غير مانع من التعجيل كالدين المؤجل ، كان المودى للصوم عاملا لله تعالى في أداء الفرض ، والمترخص بالفطر عامل^(٣) لنفسه فيما يرجع الى الترفه فكان الأولى أولى .

(١) في "ب" (يكون) .

(٢) وحاصل أقوال العلماء في الصوم في السفر أربعة :

أ - الصوم أفضل مطلقا : وهو مذهب الاحناف .

ب - الفطر أفضل مطلقا : وهو مذهب الحنابلة .

ج - التفصيل : أن لحقته مشقة الفطر أفضل ، والا فالصوم وهو مذهب المالكية والشافعية .

د - الصوم لا يصح في السفر والفطر واجب : وهو قول أهل الظاهر .

انظر :

المبسوط (٩١/٣) ، فتح القدير (٣٥١/٢) ، القوانين

الفقهية (١١٩) ، المذهب (١٧٨/١) ، المعقنى

(١٤٩/٣) ، المحلى لابن حزم (٢٤٣/٦) ، قواعد

ابن اللحام (٢٤٤) .

(٣) في "ب" و "ج" (عاملا) .

- ((وتردد فى الرخصة)) - : يعنى لم يتعين اليسر فى

الفطر / بل فى العزيمة نوع يسر أيضا فان الصوم مع المسلم ————— ب (١١٥ / أ)

فى شهر رمضان أيسر من التفرد به بعد مضي الشهر .

فكانت - ((العزيمة تؤدى)) - : أى تحصل - ((معنى

الرخصة)) - وهو اليسر من هذا الوجه فكملت العزيمة لحصول

معنى الرخصة فيها مع تحقق معنى العزيمة وهو إقامة حق الله

تعالى .

وحقيقة المعنى فيه : أن العزيمة كانت ناقصة باعتبار تأخر

حكمها الى زمان الإقامة . وهذا يقتضى أن تكون الرخصة أولى كما

قال ^(١) الشافعي - رحمه الله - .

(٢)

الا أن هذا التأخر ثبت لرفق المسافر ، وتيسر الأمر عليه .

وفى الصوم نوع يسر أيضا فانجبر ذلك النقصان بهذا اليسر فتمت

وكملت ، فكان الأخذ بها أولى كما فى القسم الأول .

قوله : - ((الا أن يضعفه الصوم)) - : استثناء من قوله :

" الصوم أفضل " : يعنى اذا أضعفه الصوم فحينئذ كان الفطر

/ أولى ، ولو صبر حتى مات كان آثما ، لأن الافطار لزمه فى د (٦٤ / أ)

هذه الحالة ، فلو بذل نفسه لإقامة الصوم صار ^(٣) قتيلا بالصوم

(١) فى " ب " (قاله) .

(٢) فى " د " (تيسر) .

(٣) فى " ب " و " ج " (كان) .

وهو المباشر لفعل الصوم فيصير ^(١) قاتلا نفسه / بما صار به أ (١٢٨ / ب)

مجاهدا ^(٢) وهو الصوم من غير تحصيل المقصود ، وهو إقامة حق

الله تعالى ، لأنه أخر عنه وذلك حرام ، كمن قتل نفسه

بالسيف الذي يجاهد به مع الكفار كان حراما وفيه تغيير

المشروع أيضا ، لأن المشروع في حقه اما التأخير ^(٣) ، أو جواز

التعجيل على وجه تضمن يسرا .

فأما التعجيل على وجه يؤدي الى الهلاك فليس بمشروع ، فكان نفعه

تغير المشروع فيكون حراما .

وهو معنى قوله : - ((لأن الوجوب)) - : أي وجوب

الأداء - ((عنه ساقط)) - : أي متأخر الى ادراك عدة من

أيام آخر ، فلا يكون بالصبر على الهلاك مقيما حق الله تعالى .

بخلاف النوع الأول : لأن الحكم لما لم يتأخر عن

السبب ولم يسقط كان الصابر على الهلاك مقيما حق الله تعالى

مظهرا لطاعته فكان مأجورا ، / لأن ذلك عمل المجاهدين . هـ (١٢٧ / أ)

(١) في " ب " و " ج " (فيكون) .

(٢) في " د " (أو) .

(٣) في " د " (التأخر) .

وأما أتم نوعي المجاز :-

فما وضعنا من الاصرار ، والأغلال . فان ذلك يسمى رخصة مجازا ، لأن الأصل ساقط ، لم يبق مشروعا فلم يكن رخصة إلا مجازا تمحض تخفيفا .

قوله : - ((وأما أتم نوعي المجاز . .)) - الى آخره . . .
تسمية ^(١) : ما حططنا من الاصر والأغلال التي وجبت على من قبلنا ، رخصة مجاز ، لأن ما لم يجب علينا ولا على غيرنا لا يسمى رخصة أصلا . وهي لما وجبت ^(٢) على غيرنا ، كأن السقوط في حقنا توسعة وتخفيفا اذا قابلنا أنفسنا بهم فحسن اطلاق اسم الرخصة عليه باعتبار الصورة تجوزا لا تحقيقا ، لأن السبب الموجب للحرمة مع الحكم معدوم ^(٣) أصلا ، بالرفع والنسخ . والایجاب على غيرنا لا يكون تضيقا في حقنا والرخصة فسحة في مقابلته التضييق .

والإصر : الأعمال الشاقة ، والأحكام المغلظة / كقتل ج (٢١٩)
النفس في التوبة ^(٤) ، وقطع الأعضاء ^(٥) الخاطئة .

-
- (١) في " د " (تسميته) .
(٢) في " ج " (وجب) .
(٣) في " ج " (معدوم) .
(٤) كما جاء في قوله تعالى : (فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم) البقرة (٥٤) .
(٥) في " ج " (الأعضاء) .

والأغلال : المواثيق اللازمة لزوم الغل . كذا في عيين

المعاني .

وفي الكشف^(١) : الإصر الثقل الذي يأصر صاحبه - : أى

يحبسه من الحراك لثقله ، وهو مثل لثقل / تكليفهم وصعوبته ، ب (١١٥ / ب)

نحو : اشتراط قتل النفس في صحة التوبة .

وكذلك الأغلال : مثل لما كان في شرائعهم من الأشياء

الشاقة ، نحو : بت القضاء بالقصاص عمداً كان أو خطأ من غير

شرع الاية ، وقطع الأعضاء^(٢) الخاطئة ، وقرض موضع النجاسة

من الجلد والثوب ، واحراق الغنائم ، وتحريم العروق (فى

اللحم)^(٣) وتحريم السبت .

وروى أن الإصر كان فى بنى اسرائيل فى عشرة أشياء : كانت

الطيبات تحرم عليهم بالذنوب ، وكان الواجب عليهم خمسين صلاة

فى اليوم والليلة ، وزكاتهم كانت ربع المال ، ولا يطهرهم من

الجنابة والحدث غير الماء ، ولم تكن صلاتهم جائزة فى غير

المسجد ، ويحرم عليهم الأكل بعد النوم^(٤) فى الصوم . / وحرم أ (١٢٩ / أ)

[الجماع عليهم]^(٥) بعد العتمة والنوم كالأكل .^(٦)

(١) الكشف (١٧٢ / ١) .

(٢) فى " ج " (الأجزاء) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من " د " .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) ساقطة من " ج " .

(٦) انظر : " الكشف " (١٧٢ / ١) ، فتح القدير للشوكاني

- وكانت علاقة قبول قربانهم احتراقه^(١) بنار تنزل من السماء .
 وحسناتهم كانت بواحدة ، ومن أذنب منهم ذنبا بالليل كان
 يصبح وهو مكتوب على باب داره .
 فرفعت هذه الأمور عن هذه الأمة تكريما للنبي - صلى الله
 عليه وآله وسلم - [ورحمة عليهم]^(٢) .

(١) فى " د " (احراقه) .
 (٢) ساقط من " ب " و " ج " .

وأما النوع الرابع :

فما سقط عن العباد مع كونه مشروعا في الجملة . كالعينية المشروطة في البيع سقط اشتراطها في نوع منه وهو : السلم حتى كانت العينية في المسلم فيه مفسدة للعقد .

وكذلك الخمر والميتة ، سقط حرمتها في حق المكروه ، والمضطر أصلا للاستثناء حتى لا يسعها الصبر عنهما .

وكذلك لرجل سقط غسله في مدة المسح أصلا لعدم سراية الحديث اليه .

وكذلك قصر الصلاة في حق المسافر رخصة اسقاط عندنا . ولهذا قلنا : ان ظهر المسافر وفجره سواء لا يحتمل الزيادة عليه .

قوله : - ((وأما النوع الرابع)) - : وهو القسم الأخير من أنواع الرخص - ((فما سقط عن العباد)) - باخراج السبب من أن يكون موجبا للحكم في محل الرخصة ، - ((مع كون)) - ذلك الساقط - ((مشروعا في الجملة)) - .

فمن حيث : انه ^(١) سقط في محل الرخصة أصلا كان نظيره القسم الثالث ، فكان مجازا اذ ليس في مقابلته عزيمة .

ومن حيث انه : بقي السبب والحكم مشروعا في الجملة ، أخذ شبهة بالحقيقة فضعف وجه المجاز فكان دون القسم الثالث ،

(١) ساقطة من "ب" و"ج" .

(١٠٩٢)

ولكن جهة المجاز / غالبية على شبه الحقيقة ، لأن جهة المجاز هـ (١٢٧ / ب)
بالنظر الى محل الرخصة ، وشبه الحقيقة بالنظر الى غير محلها
فكانت جهة المجاز أقوى .

ويسمى هذا النوع : "رخصة اسقاط" : على معنى : ان
حكم العزيمة فيها ساقط أصلا . (١)

قوله : - ((كالعينية المشروطة في المبيع)) - : روى أن النبي
- عليه الصلاة والسلام - نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص
في السلم . (٣) (٤)

وكان من عادتهم أنهم يبيعون الشيء الذي لا يملكونه ، ثم
يشترونه بثمن رخيص ، ويسلمونه الى المشتري .

فالنبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن ذلك ورخص في السلم
للحاجة . فشرطت العينية في عامة البيوع (٦) لتثبت القدرة على
التسليم ، ثم سقط هذا الشرط في السلم بحيث لم يبق مشروعاً ،
حتى كانت العينية في السلم فيه مفسدة للعقد (٧) ، لا مصحح له .

(١) ساقطة من " ج " .

(٢) في " د " (البيع) .

(٣) مطموسة من " ج " .

(٤) هذا الحديث لا يوجد بهذا اللفظ ، وهو مركب من حديثين
حديث حكيم بن حزام في النهي عن بيع ما ليس عند الانسان ،
وحديث الرخصة في السلم وقد سبق الكلام عليه في القسم
الدراسي فلا نعيده .

(٥) ساقطة من " ب " .

(٦) في " د " (البيعات) .

(٧) في " ج " (العقد) .

وذلك لأن سقوط هذا الشرط للتيسير على المحتاجين

ليتوصلوا الى مقاصدهم من الأثمان ^(١) قبل ادراك غلاتهم مع

توصل صاحب الدراهم الى مقصوده من / الربح فكانت رخصة ج (٢٢٠)

مجازا من حيث ان العينية سقطت ^(٢) فيه أصلا للتخفيف ولم تبق

مشروعة كالأصر / والأغلال ، لكن لها شبه بالحقيقة من حيث ب (١١٦ / أ)

ان العينية مشروعة في الجملة .

قوله : - ((وكذلك الميتة والخمر سقط حرمتها)) - : أي

وكسقوط العينية - في السلم سقوط حرمة الخمر والميتة - ((في

حق المكروه والمضطر)) - حيث لم تبق مشروعة - ((أصلا)) -

عندنا ، وتبدلت بالاباحة . ^(٣)

وروى عن أبي يوسف - رحمه الله - ان الحرمة لا ترتفع ولكن

ترخص الفعل في حالة الاضطرار ابقاء للمهجة كما في الاكراه على

الكفر / وأكل مال الغير . أ (١٢٩ / ب)

/ واليه ذهب الشافعي - رحمه الله - في أحد قوله وكثيره (٦٤ / ب)

من العلماء . ^(٤)

(١) في " ب " (الثمن) .

(٢) في " ب " و " ج " (تسقط) .

(٣) انظر : المبسوط (٤٨ / ٢٤) .

(٤) انظر : الشرح الكبير للدردير (١١٥ / ٢) ، القوانين

الفقهية (١٧٢) ، المجموع للنووي (٣٤ / ٩) ، فاعدها ،

المفني (٥٩٥ / ٨) ، المستصفي (٩٩ / ١) .

(١٠٩٤)

وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا صبر حتى مات ، ولا يكون
آثما عندهم . (١)

ويكون آثما عندنا .

وفيما (٢) اذا حلف لا يأكل حراما يحنث بأكل هذه المحرمات
في حالة المخصصة عندهم .

ولا يحنث عندنا .

تمسكوا : في ذلك بقوله تعالى : (فمن اضطر في مضمضة
غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم) (٣) : أى فمن دعت الضرورة
الى تناول شئ من هذه المحرمات (٤) المذكورة في مجاعة غير ما قبل
الى ما يؤثم : وهو أن يأكل فوق سد الرمق ، فان الله غفور
يفخر له ما أكل مما حرم عليه حين اضطر اليه .

" رحيم " بأوليائه في شرع (٥) الرخصة لهم في ذلك ، كذا
قال ابن عباس - رضى الله عنهما - .

(١) قال الشيرازي في " المذهب " : " ومن اضطر الى أكل
الميتة أو لحم الخنزير ، فله أن يأكل منه ما يسد به الرمق
لقوله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)
وهل يجب أكله ؟ فيه وجهان :
أحدهما : يجب لقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) .
والثاني : لا يجب ، لأن له غرضا في تركه وهو أن يجتنب
ما حرم عليه .

" المذهب " مع شرحه " المجموع " (٣٢ / ٩) .

(٢) في " ب " (وهما) .

(٣) سورة المائدة (٣) .

(٤) في " د " (الحرمات) .

(٥) ساقطة من " ج " .

فدل اطلاق المغفرة على قيام الحرمة ، الا أنه تعالى رفع

المؤاخظة رحمة على عباده كما في الاكراه على الكفر .

وبأن حرمة هذه الأشياء / بناء على صفات فيها من الخبث هـ (١٢٨ / ١)^(٢)

والضرر ولا تنعدم تلك الصفات في حال الضرورة فبقيت محرمة كما

كانت ورخص الفعل للضرورة .

ولنا : قوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم —

الا ما اضطررتم اليه)^(٣) .

فاستثنى حالة الضرورة ، والكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة

عما وراء المستثنى فثبت التحريم في حالة الاختيار وقد كانت مباحة

قبل التحريم ، فبقيت في حالة الضرورة على ما كانت .

وهذا على مذهب من جعل الأصل في الأشياء الاباحة قبل

الشرع .^(٤)

(١) انظر : فتح القدير للشوكاني (١٦٧/١ ، ٨/٢) ، وأحكام

القرآن لابن العربي (٥١/١ ، ٥٣٧/٢) .

(٢) ساقطة من " ب " .

(٣) سورة الأنعام (١١٩) .

(٤) انظر :

المسودة (٤٧٤ ، ٤٧٥) ، نهاية السؤل (١٥٤/١) ،

١٥٥ ، ١٥٣/٣) ، شرح الهدى (١٥٤/١) ،

المستصفى (٦٥/١) ، تيسير التحرير (١٥٠/٢ ، ١٦٨)

شرح العضد (٢١٨/١) ، جمع الجوامع (٦٢/١ ، ٦٤)

الأحكام لابن حزم (٤٧/١) ، مختصر الطوفي (٢٩) ،

فوائح الرحموت (٤٩/١) .

وأما على مذهب من قال الحل والحرمة لا يعرفان الا شرعاً ،
فيقال : الاستثناء من الحظر اباحة ، فصار كأنه قال : هذه
الأشياء محرمة في حالة الاختيار ، مباحة في حالة الاضطرار ،
فثبتت الاباحة في حالة الاضطرار بالنص أيضاً .

ولا يلزم عليه استثناء اجراء كلمة الكفر في حالة الاكراه ،
بقوله تعالى : (الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) ^(١) . فانه لم
يدل على اباحته .

لأننا لا نسلم أنه استثناء من الحظر ليدل على الاباحة بل
هو استثناء من الغضب والعذاب ، اذ التقدير : من كفر بالله بعد
ايمانه فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ، الا من أكره فينتفي
الغضب والعذاب بالاستثناء ، ولا يدل انتفاؤهما على ثبوت الحل .
وحرمة ^(٢) الخمر والميتة تثبت ^(٣) صيانة للعقل عن الاختلاط

والبدن عن تعدى خبث الميتة اليه ، / فاذا خاف بالامتناع فسوات ب (١١٦ / ب)
نفسه لم يستقيم صيانة البعض / بفوات الكل ، لأن في فسوات أ (١٣٠ / أ)
الكل فوات البعض ضرورة فسقط المعنى المحرم فكان اطلاق الفعل
في هذه الحالة اسقاطاً لحرمة هذه الأشياء . فاذا صبر لم يصبر ^(٤)
مؤدياً حق الله تعالى ، لأنه قد سقط ، بل صار مضيعاً دمه
من غير تحصيل / ما هو المقصود بالحرمة ، فكان آثماً . ج (٢٢١)

(١) سورة النحل (١٠٦) .

(٢) في " ج " (والحرمة) .

(٣) في " د " (ثبتت) .

(٤) في " ج " (يصير) وهو خطأ ، لأن الفعل الأجوف يحذف وسطه
في حالة الجزم .

(١٠٩٢)

ويؤيده ما نقل عن مسروق^(١) وغيره : من اضطر الى ميتة
ولم يأكل حتى مات دخل النار .

الا أن حرمة هذه الأشياء مشروعة في الجملة ، فلم تكن هذه
الرخصة مثل سقوط الإصر والأغلال ، بل كانت دونه في المجازفة
كما قلنا في العينية .

وأما اطلاق اسم المغفرة مع الإباحة فباعتبار أن الاضطرار^(٢)
المرخص للتناول يكون بالاجتهاد ، وعسى يقع التناول زائدا على
قدر ما يحصل به سد الرق ، وبقاء المهجة ، إذ مثل من ابتلى
بهذه المخصة يعسر عليه رعاية هذا الاضطرار المرخص ، والتناول
بقدر الحاجة . فإله تعالى ذكر المغفرة لهذا التفاوت .

/ قوله^(٣) : - ((وكذلك الرجل سقط غسلها)) - : هـ (١٢٨/ب)

أى : وكما سقطت العينية والحرمة فيما تقدم ، سقط غسل
الرجل الذى هو عزيمة فى حال شرعية رخصة المسح ، وهي حال

(١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك ، من همدان ، ويكنى :
أبا عائشة الامام الكوفي القدوة الفقيه العابد ، صاحب
ابن مسعود ، وروى عن أبي بكر ، وعمر ، ومعاذ ، وعلي .
وروى له أصحاب الكتب الستة ، كان يعلى حتى تورمت قدماه ،
قال الشعبي : " ما رأيت أطلب للعلم منه " .

طبقات الفقهاء (٧٩) ، تذكرة الحفاظ (٤٩ / ١) ، تذكرة
القراء (٢٩٤ / ٢) ، الخلاصة (٣٧٤) .

(٢) فى " د " (اضطرار) .

(٣) ساقطة من " هـ " .

التخفف ^(١) ، لأن استتار القدم بالخفى يمنع سراية الحدث الى ^(٢) القدم ، ولا يجب غسل شئ من البدن بدون الحدث أصلاً فى الطهارة الحكيمة ، فثبت أن الغسل ساقط وأن المسح شرع ليسر ابتداءً ، لا أن الواجب من غسل الرجل يتأدى به .
 ألا ترى ^(٣) : أنه يشترط أن تكون ^(٤) الرجل طاهرة وقت اللبس ، وأن يكون أول الحدث بعد اللبس طارفاً على طهارة كاملة ولو كان الغسل يتأدى بالمسح لما شرط ذلك ، لأن المسح حينئذ يصلح رافعاً للحدث السارى الى القدم .

فعرفنا : أن الشرع أخرج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملاً فى الرجل ما دامت مستترة بالخوف . [وقدم الخوف^{الحف} ^(٥) على الرجل فى قبول حكم الحدث فجعله مانعاً من سراية الحدث الى القدم ، لا أن يثبت الحدث فى الرجل ، ويجب الغسل ثم ينوب ^(٦) المسح عنه إلا أن أصل السبب بقى موجباً فى الجملة كما فى حال عدم التخفف ^(٧) فكانت رخصة المسح نظير رخصة السلم ، فكانت رخصة اسقاط .

(١) فى " ج " (التخفيف) .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) فى " د " (يرى) .

(٤) ساقطة من " ج " .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من " ج " .

(٦) فى " د " (يفوت) وهو تحريف .

(٧) مطموسة من " أ " .

قوله : - ((وكذلك)) - : أى ومثل ما تقدم من الأمثلة

- ((قصر الصلاة فى حق المسافر رخصة اسقاط عندنا)) - (١) .

(١) اختلف الفقهاء فى حكم القصر : هل هو رخصة أم عزيمة واجب .

وحاصل أقوالهم ثلاثة :

١ - قال الحنفية : انه واجب ، وفرض المسافر فسمى الرباعية ركعتان ، لا تجوز له الزيادة عليهما عمدا ، ويجب سجود السهود ان كان سهوا ، فان أتم أربعاً وقعد على رأس الركعتين قدر التشهد أجزأته الركعتان عن فرضه وكان الركعتان الأخريان له نافلة ويكون مسيئا ، وان لم يقعد بطلت صلاته .

٢ - وقال المالكية على المشهور الراجح : القصر سنة مؤكدة .

٣ - وقال الشافعية والحنابلة : القصر رخصة على سبيل التخبير ، والقصر أفضل من الاتمام ومطلقا عند الحنابلة ، وعند الشافعية هو أفضل اذا بلغ سفره ثلاث مراحل . • انظر :

" اللباب " شرح " الكتاب " (١٠٧/١) ، الدر المختار

(٧٣٥/١) ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي

(٣٥٨/١) ، مغني المحتاج (٣٧١/١) ، المهذب

(١٠١/١) ، المغني (٢٦٧/٢ - ٢٧٠) .

وقال الشافعي - رحمه الله - هورخعة ترفيه ، والعزيمة

هي / الأربع . أ (٣٠ / ب)

حتى لو فات الوقت يقضى أربعاً ، سواء قضاها في السفر

أو في الحضر في قول . وفي قول له أن يقضى في السفر
ركعتين ^(١) دون الحضر .

واحتج : بقوله تعالى : (وإذا ضربتم في الأرض فليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ^(٢) .

شرع القصر بلفظ : " لا جناح " : وأنه / للباحة ب (١١٢ / أ)
دون الإيجاب .

وبأن الوقت سبب للأربع ، والسفر سبب للقصر ^(٣) ،

لا على رفع الأول وتغييره ، فانه لو اقتدى بمقيم صح ويلزمه ^(٤)

الأربع ، ولو ارتفع لما لزمه ، كصلى الفجر إذا اقتدى بمن

يصلى الظهر فيعمل بأيهما شاء ، إلا أن القصر سبب مـارض

/ فما لم يعمل به لا يرتفع حكم الأصل . د (٦٥ / أ)

وهكذا كالعبء إذا أذن له مولاه بالجمعة يتخير بمن

أن يؤدي الجمعة ركعتين ، وبين أن يؤدي الظهر أربعاً ،

فكذا المسافر يميل إلى أيهما شاء .

(١) في " ب " و " ج " و " د " (ركعتين في السفر) .

(٢) سورة النساء (١٠١) .

(٣) مطموس في " ج " .

(٤) في " ب " (تلزمه) .

(١١٠١)

وكذا المسافر في حق الصوم بالخيار ، ان شاء أخر ،
وان شاء عجل ، ولا يسقط به أصل الفرضية المتعلقة بالوقت ،
الا أن يترخص بالترك والتأخير . (١)

وعندنا : القصر / رخصة اسقاط حتى قلنا : ان ظهره ج (٢٢٢)
وفجره سواء ، لأن السبب في حقه لم يبق موجبا الا ركعتين ، هـ (٢٢٩/أ)
فكانت الآخرين نافلة ، وخط النفل بالفرض قصدا لا يحل ،
وأداء النفل قبل (٢) اكمال الفرض مفسد للفرض .
فاذا صلى أربعاً وقعد على رأس الركعتين كره له ذلك ،
وان لم يقعد فسدت صلاته كما في الفجر . (٣)

- (١) قال الشافعي : ((فلاختيار والذي أفعل مسافراً ، وأحب
أن يفعل هو قصر الصلاة في السفر ، ومن أتم الصلاة فيه
لم تفسد صلاته ، وأكره ترك القصر ، وأنهى عنه ان كان
رغبة فعن السنة فيه)) الأم (١٧٩/١) .
(٢) ساقطة من "ب" .
(٣) انظر : بدائع الصنائع (١٤٢/١) .

(١١٠٢)

وانما جعلناها اسقاطا محضا استدلالا بدليل الرخصة
ومعناها .

اما الدليل فما روى عن عمر ، انه قال : انقصر الصلاة
ونحن آمنون ؟ فقال النبي - عليه السلام - : هذه صدقه
تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة .

سماء صدقة ، والتصدق بها لا يحتمل التملك اسقاط محض
لا يحتمل الرد كالعفو عن القصاص .

وأما المعنى : فهو أن الرخصة لطلب الرفق ، والرفق متعين
القصر ، فسقط الاكمال أصلا .

ولأن الاختيار بين القصر والاكمال ، من غير أن يتضمن رفقا
لا يليق بالعبودية .

بخلاف الصوم لأن النعجا بالتأخير دون الصدقة واليسر
فيه متعارض فصار التخيير فيه لطلب الرفق لا يلزم العبد المأذون في
الجمعة ، لأن الجمعة غير الظهر ، ولهذا لا يجوز بناء أحدهما
على الآخر . وعند المغيرة لا يتعين الرفق في الأقل عدداً .
وأما ظهر المسافر والمقيم واحد فبالتخيير بين القليل والكثير لا يتحقق
شيء من معنى الرفق .

- ((وانما جعلناها)) - : أى هذه الرخصة - ((اسقاطا)) -

للعزيمة - ((استدلالا بدليل الرخصة)) - : أى بدليل يوجب

هذه الرخصة ((و)) استدلالا - ((بمعنى)) - هذه الرخصة .

(١١٠٣)

أما الدليل : فما روى عن علي بن ربيعة الوالبي ^(١) قال
 سألت عمر - رضي الله عنه - : ما بالنا نقصر الصلاة ولا نخاف شيئاً
 وقد قال الله تعالى : (ان خفتم) ؟؟
 فقال : أشكل على ما أشكل عليك ، فسألت رسول الله
 - صلى الله عليه وسلم - فقال : " ان هذه صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا صدقته " .

وفى بعض الروايات : " انها صدقة " . والضمير أو اسم
 الإشارة راجع الى الصلاة المقصورة ، أو الى القصر .
 و " التأنيث " : لتأنيث الخبر كما فى قوله تعالى : (بل
 هي فتنة) ^(٢) .

فالشافعي - رحمه الله - تمسك بهذا الحديث . وقال :
 أخبر النبي - عليه الصلاة والسلام - : أن القصر صدقة ، والصدقة
 لا تثبت ولا تتم الا بقبول المتصدق عليه ، ولهذا قال - صلى الله
 عليه وسلم - : " فاقبلوا " ^(٣) فقبل قبوله بقي على ما كان .

(١) هو : علي بن ربيعة الوالبي - بلام مكسورة وموحدة أبو المغيرة
 الكوفي ، ثقة ، روى له الجماعة . روى عن علي وسلمان ،
 وعنه الحكم وأبو اسحاق . مات بعد المائة .

انظر : تقريب التهذيب (٣٧/٢) ، الخلاصة (٢٧٤) .

(٢) سورة الزمر (٤٩) .

(٣) فى " د " زيادة (صدقته) .

فالشَّيْخ - رحمه الله - أدرج في تقريره رد هذا الكلام

وقال : - ((سماء)) - : أي القصر - ((صدقة ، والتصدق

بما لا يحتمل التملك اسقاط محض لا يحتمل الرد)) فلا يتوقف

/ على قبول العبد . فيكون معنى قوله - صلى الله عليه وسلم - أ (١٣١ / أ)

" فاقبلوا صدقته " : فاعملوا بها واعتقدوها كما يقال : فلان

قبل الشرائع : أي اعتقدوها وعمل بها .

وأراد بقوله : " بما لا يحتمل التملك " : ما لا يحتمله

من كل وجه . فأما ما يحتمل التملك من وجه فالتصدق به وتملكه^(١)

لا يكون اسقاطا محضا . حتى لو قال لمديونه : تصدقت بالدين^(٢)

عليك ، أو ملكتك ، فقبل ، أو سكت ، يسقط^(٣) الدين . ولو

قال لا أقبل يرتد ، لأن الدين^(٤) يحتمل التملك من المدينين

ولا يحتمله من غيره ، لأنه مال من وجه دون وجه ، فلا يكون

التصدق به اسقاطا محضا ، بل فيه معنى التملك ، ولهذا لم

يصح تعليقه / بالحظر كتملك العين فيرتد بالرد . ب (١١٧ / ب)

وانما قلنا : ان التصديق بما لا يحتمل التملك اسقاط محض

لأن التصديق أحد أسباب التملك ، والتملك المضاف الى محل

يقبله مثل : أن يقول لآخر : وهبت لك هذا العبد ، أو ملكتك

(١) في " ب " و " ج " (التملك) .

(٢) في " ج " زيادة (الذي) .

(٣) في " ج " (لسقط) .

(٤) في " ج " زيادة (لا) وزيادتها تخل بالمعنى .

أو تصدقت به عليك إذا صدر من العباد ، قد يقبل الرد حتى
لو قال الآخر : لا أقبل ، لا يثبت له ولاية التصرف فيه ، وإذا صدر
من الله تعالى لا يرتد بالرد ، لأنه مفترض الطاعة لا يمكن
رد ما أشتهه وأوجبه سواه كان / لنا أو علينا . هـ (١٣٩ / ب)

مثل الارث : فانه تملك من الله تعالى الى الوارث . فاذا
قال لا ^(١) أقبل ، لا يعتبر قوله .

والتملك المضاف الى محل لا يقبله اذا صدر من العباد
لا يقبل الرد . مثل أن يقول لامرأته : وهبت ملك الطلاق أو النكاح
منك ، أو تصدقت به عليك .

أو يقول ولي القصاص لمن عليه القصاص : وهبت القصاص لك
أو ملكتك ، أو تصدقت به عليك .

فتطلق المرأة ، ويسقط القصاص من غير قبول ولا يرتد

/ بالرد ، لأن معناه : الاسقاط ، والساقط لا يحتمل الرد . ج (٢٢٣)

فالتصدق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل ^(٢) التملك

وهو شرط الصلاة أولى أن لا يحتمل الرد ، ولا يتوقف على قبول
العبد ، لأنه مفترض الطاعة فثبت أن المراد من التصديق الاسقاط .
وقد سعى ^(٣) الله تعالى الاسقاط تصدقا في قوله - عز ذكره - ^(٤)

(وان تصدقوا خيرا لكم) ^(٥) .

(١) (لا) ساقطة من " ج " .

(٢) في " ب " (يحتمله) .

(٣) في " د " (سماء) .

(٤) في " ب " (عز وجل) .

(٥) سورة البقرة (٢٨٠) .

(١١٠٦)

والمراد بالآية قصر الأحوال لا قصر الذات على ما عرف .

وأما المعنى : أى الاستدلال بمعنى الرخصة فوجهان :

أحدهما : أن الرخصة الحقيقية اذا ثبتت فى شىء ثبت

للعبد الخيار بين الاقدام على الرخصة ، وبين الاتيان بالعزيمة ،

لأن الرخصة وان تضمنت يسرا ، فالعزيمة اما أن تضمنت فضل

ثواب كتضمن العزيمة فى الاكراه على الكفر ثواب الشهادة / أو تضمنت أ (١٣١ / ب)

يسرا آخر ليس ذلك فى الرخصة كتضمن الصوم فى السفر يسر موافقة

المسلمين ، فاذا لم يكن فيها فضل ثواب ولا نوع يسر سقطت

لحصول المقصود بالرخصة وتعين اليسر فيها .

وفيما نحن فيه تعين اليسر فى القصر وهو ظاهر ولا يتضمن

الاكمال فضل ثواب ، لأن تمام الثواب فى فعل العبد جميع ما عليه

لا فى أعداد الركعات ، والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم

فكان كالجمعة أو الفجر مع الظهر فانه لا فضل لظهر المقيم على

فجره ، ولا لظهر العبد على جمعة الحر .

واذا كان كذلك وجب القول بسقوط الاكمال أصلا .

والثانى : أن التخيير لو ثبت لا يتضمن رفقا بالعبد

والاختيار (١) الخالي عن الفرق ليس الا لله - جل جلاله - فانه

تعالى يفعل ما يشاء ويختار من غير نفع يعود اليه ، أو (٢) مضرة

(١) فى " ج " (والاخيار) .

(٢) فى " ب " و " ج " (ولا) .

تندفع عنه ، فاثبات مثل هذا / التخيير لا يليق بالعبد ، ب (١٨ / ١)
لأنه ينزع الى الشركة ^(١) فيما هو من خصائص الربوبية فيكون
فاسدا .

بخلاف الصوم ، لأن الدليل الرخصة فيه لا يدل على
الاسقاط / لأن ^(٢) النص جاء فيه بالتأخير [بقوله] ^(٣) تعالى :
(فعدة من أيام أخر) ^(٤) ، دون الصدقة بالصوم فثبت العزيمة
مشروعة ، لأن المؤجل مما يقبل التعجيل كالدين المؤجل ،
وأداء الزكاة قبل الحول .

وكذا معنى الرخصة لا يدل ^(٥) على سقوط / العزيمة هـ (١٣٠ / ١)
أيضا ، لأن اليسر فيه : أى فى الصوم متعارض فان اليسر
الحاصل ^(٦) فى جانب العزيمة بسبب موافقة المسلمين يعارض
اليسر الحاصل فى جانب الرخصة فيجوز أن يثبت التخيير فيه ^(٧)
بين العزيمة والرخصة ليختار العبد ما هو الأرفق عنده .

ثم شرع فى جواب ما يرد نقضا على هذا الأصل فقال :
- ((ولا يلزم)) - : اذ أذن العبد ^(٨) فى الجمعة
حيث يخير بين أن يصلى أربعاً : وهو الظهر ، وبين أن يصلى

(١) فى " ج " (الشرع) .

(٢) فى " د " (أن) .

(٣) فى " ب " و " ج " (فى قوله) .

(٤) سورة البقرة (١٨٥) .

(٥) فى " ج " (تدل) .

(٦) فى " ج " (حاصل) .

(٧) ساقطة من " ج " .

(٨) فى " ب " و " ج " (للعبد) .

ركعتين وهما : الجمعة وهذا تخيير ^(١) بين الكثير والقليل ^(٢)
من غير رفق .

لأننا لا نسلم أنه مخير ^(٣) بينهما ، بل الواجب عليه حضور
الجمعة عينا عند الاذن كما في الحر ، حتى لو تخلف عنها يكره
له ذلك ، كما في الحر كذا في المغني ^(٤)

ولئن سلمنا أن التخيير ثابت فهو غير لازم أيضا ، لأن الجمعة
والظهر مختلفان حتى لا يجوز أداء أحديهما بنية الأخرى ، ولا
يصح ^(٥) اقتداء مصلي الظهر بمصلي الجمعة ولا عكسه . ويشترط

للجمعة مالا يشترط للظهر فيصح التخيير / طلبا للرفق . جـ (٢٢٤)

بخلاف ظهر المسافر والمقيم ، لأنهما واحد ، ولهـذا

/ صح بناءً أحديهما على الأخرى ^(٦) فيتعين الرفق فـى أ (١٣٢ / ١)

الأقل فلا يفيد التخيير بين القليل والكثير لعدم تضمنه رفا .

(١) في " ج " (التخيير) .

(٢) في " ب " و " ج " و " د " (القليل والكثير) .

(٣) في " ج " (يخير) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من " ج " .

(٥) في " ب " و " ج " (يجوز) .

(٦) في " ب " (أحدهما على الآخر) .

وعلى هذا يخرج : من نذر بصوم سنة ان فعل كذا ، ففعل وهو معسر
 يخير بين صوم ثلاثة أيام ، وبين سنة في قول محمد - رحمه الله -
 وهو رواية عن أبي حنيفة أنه رجع اليه قبل موته بثلاثة أيام ، لأنهما
 مختلفان حكما :

أحدهما : قرينة مقصودة .

والثاني : كفارة .

وفي مسألتنا : هما سواء فصار كالمعسر اذا جنى لزم مولاه الأقل
 من الأرض ومن القيمة .
 بخلاف العبد لما قلنا .

قوله : - ((وعلى هذا)) - : أى على ^(١) الجواب الذى ذكرنا
 فى العبد - ((يخرج ما اذا نذر بصوم سنة اذا فعل كذا)) - : بأن
 قال : ان دخلت الدار فعلى صوم سنة ، فدخلها وهو معسر فأنه
 يخير بين الوفاء بالنذر وهو صوم سنة وبين كفارة اليمين وهو صوم ثلاثة
 أيام عند محمد - رحمه الله - ^(٢)

وروى عن أبي حنيفة - رحمه الله - ^(٣) أنه رجع اليه قبل موته بثلاثة
 أيام ^(٤) ، وهذا تخير بين القليل والكثير فى جنس واحد .

(١) فى " د " زيادة (هذا) .

(٢) انظر : المبسوط (١٣٥ / ٨) .

(٣) فى " ب " و " ج " (رضى الله عنه) .

(٤) وفى المبسوط : أنه - رحمه الله - رجع اليه قبل موته بسبع أيام .

- ((لأنها)) - : أى صوم السنة ، وصوم ثلاثة أيام مختلفان
معنى ، [وإن اتفقا] ^(١) صورة ، لأن صوم السنة قرينة مقصودة خالية
عن معنى الزجر والعقوبة .

وصوم الثلاثة كفارة لما لحقه من خلف الوعد المؤكد باليمين ،
وفيها معنى العقوبة والزجر فصح التخيير طلبا للأرفق عنده .
وهذا إذا كان التعليق بشرط لا يريد وقوعه كما ذكرنا ، فإن
المقصود منه المنع من الدخول .

فإن كان التعليق بشرط يريد وقوعه مثل أن يقول : إن شفى الله
مريضى ، أو إن قدم غايهى فعلى كذا ، فلا تخيير ، بل ^(٢)
الواجب هو الوفاء بالنذر لا غير هو الصحيح . ^(٣)

- ((وفى مسألتنا)) - : / أى فى مسألة ظهر المسافر ب (١١٨ / ب)
- ((هما سواء)) - أى القصر والاكمال سواء بدليل اتفاق الاسم
والشرط فلا يفيد التخيير شيئا . - ((فصار)) - : أى ما ذكرنا
من تعيين القصر فى حق المسافر ، وتخيير العبد المأذون فى الجمعة
نظير ^(٤) تعيين لزوم الأقل من الارش والقيمة / على المولى فى جناية هـ (٣٠ / ب)
المدير ، وتخييره بين الدفع والفداء فى جناية العبد . ^(٥)

-
- (١) فى " ج " (واتفقا) .
(٢) فى " ج " (بيمين) .
(٣) انظر : المبسوط (١٣٥ / ٨) .
(٤) فى " ج " (نظيره) .
(٥) انظر : كتاب الأصل (٦٣٣ / ٤ - ٦٣٢) .

فان المدبر اذا جنى لزم المولى الأقل من الارش ومن قيمة المدبر
من غير خيار له في ذلك لاتحاد الجنس . اذ المالية هي المقصودة
لا غير وتعين الفرق في الأقل كالمقصر في حق المسافر .
بخلاف العبد اذا جنى حيث خير المولى بين الدفع والفداء
وان كانت قيمة العبد أقل أو أكثر من الفداء ، لأن الدفع والفداء
مختلفان صورة ومعنى [فان أحدهما مال والآخر ^(١) رقبة ^(٢)] فاستقام
التخيير طلبا للفرق كتخيير العبد المأذون في الجمعة ، بينها وبين
الظهر .

ولا يلزم على ما ذكرنا ^(٣) تخيير موسى - عليه السلام - في الرمي
بين ثمانين سنين ، وعشر سنين على ما أخبر الله تعالى عنه ^(٤) بقوله
- عز وجل - : (قال ذك ببنى وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان
علي والله على ما نقول وكيل) ^(٥) : فانه تخيير / بين الأقل والأكثر (١٣٢ / ب
في جنس واحد .

لأننا لا نسلم أن الزيادة على الثمانية كانت واجبة ، بل المهر
هو الرعي ثمانين سنين لا غير ، والفضل كان برا منه بدليل قوله :
(فان اتممت عشرا فمن عندك) ^(٦) .

-
- (١) في " ب " (والأخرى) .
 - (٢) ما بين المعقوفتين سقط من " هـ " .
 - (٣) في " ب " زيادة (- فان أحدهما مال والآخر رقبة - الى) .
 - (٤) (عنه) ساقطة من " د " .
 - (٥) سورة القصص (٢٨) .
 - (٦) سورة القصص (٢٧) .

وهكذا نقول : الفرض في مسألتنا ركعتان ، والزيادة عليهما
 نفل ^(١) مشروع للعبد تبرع من عنده ، الا أن الاشتغال بأداء
 النفل قبل اكمال الاركان مفسد للفرض وبعد اكمالها قبل انتهاء
 التحريمه مكروه .

ولا يلزم أيضا ما ذكر في باب النوافل ويصلى أربعاً قبل
 العصر وان شاء ركعتين ، وأربعاً بعد العشاء وان شاء ركعتين .
 وما ذكر في باب الأذان : ولو فاتته صلوات أذن للأولى

وأقام . وكان مخيراً في الثانية / ان شاء أذن وأقام ، وان شاء ج (٢٢٥)
 اقتصر على الإقامة . فان هذا كله تخيير بين القليل والكثير في
 جنس واحد .

لأننا لا نسلم أن الرفق تعيين في القليل ، بل في الكثير
 زيادة الثواب ^(٤) ، وان كان في القليل يسر فكان ^(٥) التخيير
 مفيداً .

وعلى هذا الحرف يخرج جميع ما يرد نقضا عليه - والله أعلم -

(١) في " ج " (فعل) .

(٢) ساقطة من " د " .

(٣) في " ج " (بمتعين) .

(٤) في " د " (ثواب) .

(٥) في " ب " و " ج " (وكان) .

واذا ^(١) فرغنا بحمد الله جل جلاله عن بيان القسم الأول
 والبحث عن حقائقه ، والفحص عن غوامضه والكشف
 عن دقائقه ، فلنشرع في تفسير القسم الثاني
 وتفكيره ، بإذلين الجهد في تنقيح وتقريره
 مستعينين بالله عز وجل في استنباط
 لطائفه ، وتحقيق معانيه مستمدين
 التوفيق منه في استخراج غرائبه
 وتمهيد مبانيه ، شاكرين لله
 على نعمائه ، و ^(٢) مصلين
 على خير رسله وأنبيائه
 والحمد لله أولا
 وآخر

(١) في " د " زيادة (قد) .

(٢) " الواو " سا قطة من " ب " .

الفهارس

الآيات الكريمة

أولا : فهرس الآيات الكريمة

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة البقرة (٢) :</u>		
(فأتوا بسورة من مثله)	٢٣	٦٢٢
(تجرى من تحتها الأنهار)	٢٥	٢٦٢
(وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة)	٤٣	٦١٧ - ٥٩١ - ٣٩٢
(فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم)	٥٤	١٠٨٨
(فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)	٦٠	٤٣٨
(كونوا قردة خاسئين)	٦٥	٦٢٢
(من كان عدوا لله وملائكته وجبريل وميكال)	٩٨	٧٥
(صم بكم عني فهم لا يعقلون)	١٧١	٣٩٩
(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام)	١٨٣	٨٠٢
(لعلكم تتقون ، أياما معدودات)	١٨٣ - ١٨٤	٩٣٥
(فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة		
من أيام آخر)	١٨٤	١٠٧٨
(فعدة من أيام آخر)	١٨٤	١١٠٧ - ٣٧
(وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)	١٨٤	٨٠٢
(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)	١٨٥	١٠٨٢ - ٦٦٣
(فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر		
من الهدى)	١٩٦	٥٥٩
(فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)	١٩٧	٩٥٠
(فاذا قضيتم مناسككم)	٢٠٠	٧٧٣

تابع : فهرس الآيات الكريمة

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
تابع : سورة البقرة :		
(هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة)	٢١٠	٢٠٤
(فإذا تطهرن فأتوهن)	٢٢٢	٦٤٢
(فأتوا حرثكم انى شئتم)	٢٢٣	١٨٥
(ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم)	٢٢٤	١٠١٠
(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولتهن أحق بربدهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا)	٢٢٨	٣٦٦
(ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيموهن شيئا الا أن يخاف الا يقيما حدود الله فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به)	٢٢٩	٣٦٦
(فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)	٢٣٠	٣٦٦
(فنصف ما فرضتم)	٢٣٧	١٠٣٥
(ولا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذنى)	٢٦٤	١٠٦٧
(وأحل الله البيع وحرم الربا)	٢٧٥	٩٤ - ١٤٠ - ٩٣٠
(وان تصدقوا خير لكم)	٢٨٠	١١٠٥

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(واستشهدوا شهيدين من رجالكم)	٢٨٢	٥٥٦
(واشهدوا اذا تباعدتم)	٢٨٢	٥٥٧
(لله ما في السموات وما في الأرض)	٢٨٤	٩٠
<u>سورة آل عمران (٣) :</u>		
(هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات)	٧	٦٣
(وما يعلم تأويله الا الله)	٧	٢٠٨
(والراسخون فى العلم)	٧	٢٠٩
(آمنا به كل من عند ربنا)	٧	٢٠٩ - ٢١٢
(ربنا لا تزققلوبنا بعد اذ هديتنا)	٨	٢١٢
(ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ)		
(الا أن تتقوا منهم تقاة)	٢٨	١٠٧٩
(وكفلها زكريا كلما دخل عليها المحراب وجد عندها رزقا قال مریم انى لك هذا قالت هو من عند الله ، ان الله يرزق من يشاء بغير حساب)	٣٧	١٨٥
(واذا قالت الملائكة يا مریم)	٤٢	١٤٩
(ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا)	٩٧	٦٦٣ - ١٠٠٠
(من استطاع اليه سبيلا)	٩٧	٨٥٩

تابع : فهرس الآيات الكريمة °

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون)	١٣٩	٢٧٤
(وتنازعتم في الأمر)	١٥٢	٦١١
(فإذا عزمتم فتوكل على الله)	١٥٩	١٠٢٢
(بل أحياء عند ربهم يرزقون)	١٦٩	٤٥٣
<u>سورة النساء (٤) :</u>		
(يا أيها الناس اتقوا ربكم)	١	١٤٠
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى		
وثلاث ورباع)	٣	٣٩٢-١٥٤-١٤٣-١٣٨ ٥١٤
(فانكحوا ما طاب لكم)	٣	١٤٧- ١٤٣- ١٤١
(مثنى وثلاث ورباع)	٣	١٤٤-١٤٣-١٤٢-١٤١
(فان خفتن الا تعدلوا فواحدة)	٣	١٤٢
(أو ما ملكت أيمانكم)	٣	١٤٤
(ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما)	١٠	٤٠٦
(يوصيكم الله في أولادكم)	١١	٢٣٥
(فان كن نساء)	١١	٢٧٦
(ولا تنكحوا ما نكح آبائكم)	٢٢	٢٦٧
(حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم		
وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الاخت		
.. الآية)	٢٣	٤٤٨- ٢٧١- ١٤٣
(وربائبكم اللاتي في حجوركم)	٢٣	٥١٧

تابع : فهرس الآيات الكريمة
مممم

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(وأحل لكم ما وراء ذالك)	٢٤	١٥٨ - ٥١٤
(ومن لم يستطع منكم طولا)	٢٥	٥١٤
(أن ينكح المحصنات المؤمنات)	٢٥	٤٩٢
(المحصنات المؤمنات)	٢٥	٤٧٨
(ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات)	٢٥	٤٧٦
(فمن ما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات)	٢٥	٤٧٦
(أولاستم النساء)	٤٣	٢٦٧
(ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها)	٥٨	٧٦٩
(أطيعوا الله وأطيعوا الرسول)	٥٩	٦١٣
(أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم)	٦٦	٨٥٣
(ومن قتل مؤمنا فتحرير رقبة مؤمنة)	٩٢	٤١٨
(فتحرير رقبة)	٩٢	٤٢٨-٢٦٣
(فتحرير رقبة مؤمنة)	٩٢	٥٣٢
(ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها)	٩٣	٤١٩
(فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم)	١٠١	١١٠٠ - ٥١٧
(ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)	١٠٣	٧٠٠ - ٦٨٦ - ٦١٧

تابع : فهرس الآيات الكريمة

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(يبين الله لكم أن تضلوا)	١٧٦	٨٠٢
<u>سورة المائدة (٥) :-</u>		
(وإذا حللتم فاصطادوا)	٢	٦٤٢-٦٤١
(فكلوا مما أمسكن عليكم)	٤	٦١٩
(وإن كنتم جنبا فاطهروا)	٦	٦٥٦-٦٤٨-١٨٩
(أولامستم النساء)	٦	٢٦٧
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما		
جزاء بما كسبا نكالا من الله والله		
عزیز حكيم)	٣٨	٥٤-١٤٠-١٧٧-٣٩٣- ٩٩٦-٥٨٤
(يحكم بها النبيون الذين أسلموا)	٤٤	٤٧٣
(بل يداه مبسوطتان)	٦٤	٢٠٣
(وكلوا مما رزقكم الله)	٨٨	٦١٩
(فصيام ثلاثة أيام)	٨٩	٥٤٤
(واحفظوا أيمانكم)	٨٩	١٠١١
(هديا بالغ الكعبة)	٩٥	٥٥٩
(لا تسألوا عن أشياء)	١٠١	٨٨٩
(لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم	١٠١	٥٤٤
سورة الأنعام (٦) :-		
(هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة		
أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك)	١٥٨	٢٠٤

تابع : فهرس الآيات الكرـيـمـة

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الايـمـة</u>
<u>سورة الأعراف (٧) : -</u>		
٦٣٣	١١	(اسجدوا لآدم)
٦٣٣	١٢	(ما منعك الا تسجد اذا امرتك)
	٢٦ و	(يا بني آدم)
	٢٧ و	
	٣١ و	
٢٧٩	٣٥	
٨٦٧	٢٨	(قل ان الله لا يأمر بالفحشاء)
٢٥٨	٣١	(خذوا زينتكم عند كل مسجد)
٣٠٥	١٢٣	(آمنتم به)
٥٨٣	١٧٢	(أأستبرئكم)
<u>سورة الأنفال (٨) : -</u>		
٣١٤	٤٨	(ولا تنازعوا)
<u>سورة التوبة (٩) : -</u>		
(فاذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا		
٣٨٧ - ٦٣	٥	المشركين)
٦١٨	٣٤	(والذين يكتزون الذهب والفضة)
٤٦٥	٣٦	(فلا تظلموا فيهن انفسكم)
٦٢١	٨٢	(فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا)
٨٨١	٨٤	(ولا تصل على أحد منهم مات أبدا)
٦٢١	١٠٣	(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم)

تابع : فهرس الآيات الكريمة

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة هود (١١) :</u>		
(واصنع الفلك بأعيننا ووحينا)	٣٧	٢٠٤
(وقيل يا أرض ابلغي ماءك ويا سماء		
اقلعي)	٤٤	٢٦٢
(انه عمل غير صالح)	٤٦	٥٢٢
(أتعجبين من أمر الله ؟)	٧٣	٦١١
<u>سورة يوسف (١٢) :</u>		
(انا انزلناه قرآنا)	٢	٤٠
(فأولى دلوه قال بشرى)	١٩	٨٣٨
(انى أرينى أعصر خمرا)	٣٦	٢٤٩
(واسأل القرية)	٨٢	٤٤١-٤٣٩-٤٣٨-٤٣٥
<u>سورة ابراهيم (١٤) :</u>		
(قل تمتعوا فان مصيركم الى النار)	٣٠	٦٢١
(ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل		
الظالمون)	٤٦	٨٨٨
<u>سورة الحجر (١٥) :-</u>		
(فسجد الملائكة كلهم اجمعون)	٣٠	١٤٩-١٤٨
(ادخلوها بسلام آمنين)	٤٦	٦١٩

تابع : فهرس الآيات الكريمة

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة النحل (١٦) :</u>		
(لتأكلوا منه لحما طريا)	١٤	٣٤١
(وألقى فى الارض رواسى أن تميد بكم)	١٥	٢٠٨
(وينهى عن الفحشاء والمنكر)	٩٠	٨٦٧
<u>سورة الاسراء (١٧) :-</u>		
(فلا تقل لهما أف)	٢٣	٤٠٩
(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة)	٢٤	٢٦١
(ولا تقربوا الزنا)	٣٢	٨٨٨-٣٩٢
(واستفز من استطعت)	٦٤	٦٢١
(ولقد كرمنا بنى آدم)	٧٠	١٤٦
(أقم الصلاة لدلوك الشمس)	٧٨	١٠٠٤-٦٦٤-٦٥٦
<u>سورة الكهف (١٨) :</u>		
(ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا)		
(الا أن يشاء الله)	٢٤ و ٢٣	٤٦٥
(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا)		
(اعتدنا للظالمين نارا)	٢٩	٣٣٤
(فوجدنا فيها جدادا يريد أن ينقض)		
(فأقامه)	٧٧	٢٦٢

تابع : فهرس الآيات القرآنية الكريمة

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>
		<u>سورة مريم (١٩) :</u>
		(قال رب اني يكون لي غلام وكانت امرأتى عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا)
١٨٥	٨	
٦٢٠	٣٨	(اسمع بهم ولبصر يوم)
		<u>سورة طه (٢٠) :</u>
٢٠٤	٥	(الرحمن على العرش استوى)
٥٧٨	١٧	(وما تلك بيمينك يا موسى)
		(قال : هي عصا اتوكوا عليها وأهش بها على غنى ولي فيها مآرب اخرى)
٥٧٨	١٨	
٥٤	١٢٤	(معيشة ضنكا)
٨٨٨	١٣١	(ولا تمدن عينيك)
		<u>سورة الحج (٢٢) :-</u>
٢٣١	١٥	(فليمدد بسبب الى السماء)
٥٥٩	٣٣	(ثم محلها الى البيت العتيق)
		<u>سورة المؤمنون (٢٣) :</u>
		(فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون)
٩٦٣	٧	

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
<u>سورة النور (٢٤) : -</u>		
(سورة أنزلناها وفرضناها)	١	١٠٣٥
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)	٢	٩٩٦-٦٤٨-٥٨٤-٤٩٣
(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون)	٤	٩٩٦-٥٧٥
(الا الذين تابوا بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم)	٥	١٦١
(والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين)	٧٩٦	٥٥٣
(وأنكحوا الأيامي منكم)	٣٢	١٤١
(فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا)	٣٣	٦١٨-٥١٧
(والله خلق كل دابة من ماء)	٤٥	٢٢٠

تابع : فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)	٦٣	٦٣٣
<u>سورة الفرقان (٢٥) :</u>		
(لا تدعوا اليوم شهورا واحدا وادعوا شهورا كثيرا)	١٤	٦٥٣
(فقلنا اذهبوا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا)	٣٦	٤٣٩
<u>سورة الشعراء (٢٦) :</u>		
(ألقوا ما أنتم ملقون)	٤٣	٦٢٠
(آمنتم له)	٤٩	٣٠٥
<u>سورة النمل (٢٧) :</u>		
(انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم)	٣٠	٤٢
<u>سورة القصص (٢٨) :-</u>		
(فان أتممت عشرا فمن عندك)	٢٧	١١١١
(قال ذلك بينى وبينك ايما الأجلين قهيئت فلا عدوان على والله على ما تقول وكيل)	٢٨	١١١١
(فأرسله معي رداءا يصدقني اني اخاف أن يكذبون)	٣٤	٤١٣

تابع : فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة لقمان (٣١) :</u>		
(وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك ان ذلك من عزم الأمور)	١٧	١٠٨٠
<u>سورة الأحزاب (٣٣) :</u>		
(لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة)	٢١	١٠٤٩
(ان المسلمين والمسلمات)	٣٥	٨٠٣
(والحافظين فروجهم والحافظات)	٣٥	٥٣٨
(والذاكرين الله كثيرا والذاكرات)	٣٥	٥٣٢
(يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم		
المؤمنات)	٤٩	٤٩٢
(ولكن اذا دعيتن فادخلوا)	٥٣	٦٤٤
<u>سورة فاطر (٣٥) :</u>		
(وما يستوى الاعى والبصير)	١٩	٣٣٦
<u>سورة يس (٣٦) :</u>		
(يا بني آدم)	٦٠	٢٧٩
(انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له		
كن فيكون)	٨٢	٦٢٠
<u>سورة ص (٣٨) :</u>		
(وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب)	٢٠	١١

تابع : فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(فطفق مسحاً بالسوق والاعناق)	٣٣	٨٤٠
(فسجد الملائكة كلهم أجمعون)	٧٣	١٤٨
<u>سورة فصلت (٤١) :</u>		
(اعملوا ما شئتم)	٤٠	٦٢١
(اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير)	٤٠	٣٣٩
<u>سورة الشورى (٤٢) :</u>		
(ليس كمثله شيء)	١١	٢٢٣
(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا)	١٣	٢٣
(وأمرهم شورى بينهم)	٣٨	٦١١
(وجزاء سيئة سيئة مثلها)	٤٠	١٠٥٥ - ٣١٥
<u>سورة الدخان (٤٤) :-</u>		
(ذق انك انت العزيز الكريم)	٤٩	٦٢٠
<u>سورة محمد (٤٧) :-</u>		
(ولا تبطلوا أعمالكم)	٣٣	١٠٦٧
(فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وانتم		
الأعلن)	٣٥	٢٧٤
<u>سورة الفتح (٤٨) :-</u>		
(يد الله فوق أيديهم)	١٠	٢٠٣

تابع : فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الحجرات (٤٩) :</u>		
(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)	٦	٥٧٥
<u>سورة الطور :</u>		
(فاصبروا أولا تصبروا)	١٦	٦٢٠
<u>سورة النجم (٥٣) :</u>		
(وأنه هو أغنى وأقنى)	٤٨	٨٧٥
<u>سورة الرحمن (٥٥) :</u>		
(ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام)	٢٧	٢٠٣
<u>سورة الحديد (٥٧) :</u>		
(ان الله بكل شىء عليم)		
<u>سورة المجادلة (٥٨) :</u>		
(فتحرير رقبة)	٣	٢٦٣
(فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا)	٣	٥٥٠
(فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا)	٤	٥٥٠ - ٥٤٧
(فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا)	٤	٥٥٠
(يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا		
العلم درجات)	١١	٧٤

تابع : فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الحشر (٥٩) :</u>		
(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)	٧	١٠٥٠
(للفقراء المهاجرين)	٨	٣٩٥
(لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة)	٢٠	٣٣٩
<u>سورة الجمعة (٦٢) :</u>		
(وذروا البيع)	٩	٨٨٨
(فإذا قضيت الصلاة)	١٠	٧٧٣
(فإذا قضية الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)	١٠	٦١٨
<u>سورة الطلاق (٦٥) :</u>		
(واشهدوا ذوى عدل منكم)	٢	٥٥٧ - ٦١٩
<u>سورة التحريم (٦٦) :</u>		
(يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك)	١	٣٠٠
(قد فرض الله لكم تحله أيمانكم)	٢	٣٠١
(لا تعتذروا اليوم)	٧	٨٨٩
<u>سورة المعارج (٧٠) :</u>		
(ان الانسان خلق هلوعا ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا)	٢١ و ٢٠ و ١٩	١٩٤

تابع : فهرس الآيات القرآنية

<u>الاية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)	٢٥	٨٥٦
(فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون)	٣١	٩٦٣
<u>سورة الجين (٧٢) :</u>		
(وأنا لمسنا السماء)	٨	٨٤١
<u>سورة المزمل (٧٣) :</u>		
(فاقرأوا ما تيسر منه)	٢٠	١٠٤٦-٥٤-٤٨
<u>سورة الفجر (٨٩) :</u>		
(وجاء ربك والملك صفا صفا)	٢٢	٢٠٤
<u>سورة القدر (٩٧) :</u>		
(ليلة القدر خير من ألف شهر)	٣	١٨٦

الأحاديث الشريفة

ثانيا : فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
	" ايتوا الصلاة وعليكم السكينة فصلوا ما أدركتم واقضوا ما سبقكم "
٧٧١	
٢٥٢	" الآدمي بنيان الرب ملعون من هدم بنيان الرب " .
١٥	" آلى كل مومن تقى " .
	" اتقوا الله وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا إذا أمركم تدخلوا جنة ربكم " .
٦٥٧	
٧٠٤	" احفظ علينا ميثأتك فسيكون لها نأ " .
٧٠٤	" احفظوا علينا صلاتنا " .
١٠٢٤-٦٦٦	" أدوا عن تمونين " .
٥٢٦	" أدوا عن كل حر وعبد كذا " .
٥٢٧	" أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين كذا " .
	" إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته " .
٧٠٢	
	" إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا " .
٧٧١	
	" إذا جلس بين شعبها الأربع وجاوز الختان الختان فقد وجب الغسل " .
٤٦٤	
	" إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم " .
٣١٢	
١٢٧	" إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك " .

تابع : فهرس الاحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث
٤٦٤	" اذا التقى الختانان وجب الغسل "
	" رأيت لو كان على أبيك دين فقضيتيه أكان يقبل منك ؟ "
٨٠٣	قال : نعم " قال : دين الله أحق "
٨٧٣	" أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك "
٨٦٠	" أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم "
٨٦١	" أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم "
٤٠٢	" أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام "
٤١٥	" ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحسن "
	" ألم أربمة فيها لحم ؟ " قالوا : بلى ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة " فقال صلى الله عليه وسلم وهو عليها صدقة ولنا هدية "
٨١٦	" أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله "
١٤	" أما الأول فقد أخذ برخصة الله تعالى ، وأما الثاني فقد صدع بالحق فهنئنا له "
١٠٧٧	" أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاق كاف "
٤٩	" أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة في تحريم مارية "
٣٠١	" أن النبي صلى الله عليه وسلم - توطأ فمسح بناصرته وعلى العمامة وعلى الخفين "
١٣٢	" إنما الماء من الماء "
٤٦٢	" أن من السحت ثمن الكلب "
٣٩٣	

الصفحةالحديث

- " انها تطلع بين قرنى الشيطان ، وان الشيطان
يزينها فى عين من يعبدها حتى يسجدوا لها ،
فاذا ارتفعت فارقتها ، فاذا كانت عند قيام الظهيرة
قارنها ، فاذا مالت فارقتها ، فاذا دنت للغروب
قارنها ، فاذا غربت فارقتها ، فلا تصلوا فى هذه
الأوقات "
- ٩٤١
- " انهن ناقصات عقل ودين " فقيل : وما نقصان
دينهن ؟ " قال : تقعد احداهن فى قعى بيتها
شطر دينها - أى نصف عمرها - لا تصوم ولا تصلى "
- ٤٠٠
- " انى لأعرف حجرا كان يسلم على فى مكة "
- ٢٦٣
- " اياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر فان الله انما
سخرها لكم لتبلغكم الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق
الأنفس وجعل لكم الأرض فعلية فاقضوا حاجتكم "
- ٨٨٩
- " اياها أهاب دبح فقد طهر "
- ٥٧٦
- " أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا "
- فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت صلى الله
عليه وسلم - حتى قالها ثلاثا " فقال صلى الله عليه
وسلم : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم "
- ٦٥٥

(التـا)

- " تعلموا الفرائض والقرآن وعلّموا الناس فانى امرؤ مقبوض "
- ٦١٣

تابع : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
	(الحاء)
٢٧	" الحنطة بالحنطة مثلاً بعثل "
	(الخاء)
٦١٢	" خذوا عني مناسككم فاني امرؤ مقبوض "
	(الدال)
	" الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلاً بعثل ، من
١٣١	زاد او ازداد فقد أربى "
	(الراء)
٨٧٤	" رجعنا من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر "
٤٤٩	" رفع عن أمتي الخطأ والنسيان "
	(السين)
	" سنوا بهم سنة أهل الكتاب "
	(الشين)
٣٥	" الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموها البتة نكالا من الله "
	(الصاد)
٧٩٣	" صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة "
٢٥٢	" صلى بهم فسجد فسجدتین ثم تشهد ثم سلم "
٤٥٣	" صلى على حمزة سبعين صلاة "
٦١٢	" صلوا كما رأيتموني أصلي "
٦٥٧	" صوموا أشهركم "
١٠٠٤	" صوموا لرؤيته "

تابع : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث
١١٩	" طلاق الأمة شتان وعدتها حيضتان "
٦٣٦	" طهور افاء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب "
	(العين)
١٠٥٠	" عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ "
	(الفاء)
٨٥٦-٥٥٧	" في خمس من الابل شاة "
٥٥٨	" في خمس من الابل السائمة شاة "
٤٧٢	" في الغنم السائمة زكاة "
٥٥٨	" في كل سائمة ابل في أربعين بنت لبون . . الحديث "
	(القاف)
٤٣	" قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين . . الحديث "
	(الكاف)
٦٤٢	" كنت نهيتكم عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت فانتبهوا "
	(السلام)
٢٥٧	" لا تتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين "
	" لا تتبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين اني اخاف عليكم الرماة "
٢٥٧	" لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا سواه بسواه "
٩٣٠	

تابع : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
معد

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٨٨٩	" لا تتخذوا الدواب كراسى "
٩٢٩	" لا تتخذوا ظهور الدواب منابر "
	" لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع فيها رب العزة تبارك وتعالى قدمه فتقول : قط قط ، وعزتك ويزوى بعضها الى بعض "
٢٠٤	
	" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم "
٨٨٥	
	" لا صاعى تمر بماع ، ولا صاع حنطة بماع ولا درهم بدرهمين "
٢٥٧	
٩٥٠	" لا صلاة الا بطهارة "
١٠٤٧-١٢٦	" لا صلاة الا بفاتحة الكتاب "
٤٢٧	" لا عتق فيما لا يملك ابن آدم "
٩٣٥	" لا نذر فى معصية الله "
	" لا نكاح الا بشهود "
٥٢٨	" لا نكاح الا بولي وشاهدى عدل "
	" اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم "
١٦	
	" لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ولا يغتسلن فيهم من الجنابة "
٤٦٦	

تابع : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث
	" لا يقبل الله تعالى صلاة امرئ حتى يضع الطهــــــــــــــــور مواضعه "
٨٠٩	
	" لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين "
٩٩٠	
	" لا يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة "
٨٨٥	
٥٥٨	" ليس في العوامل والحوامل ولا في البقر المثيرة صدقة "
	(الميم)
٧٧١	" ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا "
	" ما حملكم على القاء نعالكم ؟ " فقالوا : رأيناك القيت نعليك ، فألقينا نعالنا . " فقال - صلى الله عليه وسلم ان جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا ، أو قال أذى " وقال : " اذا جاء أحدكم المسجد فليتنظر ، فاذا فسى نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما "
٦١٥	
	" ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل
٤٠١	الحازم من احداكن "
١٥٨-١٢٥	" المستحاضة تتوضأ لكل صلاة "
١٥٨	" المستحاضة تتوضأ وقت كل صلاة "

تابع : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث
٧٠١	" من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر "
٧٨١	" من أفطر من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صوم الدهر وإن صامه "
١٠٥٠	" من ترك سنتي لم تنله شفاعتي "
٣٠٧	" من خرج يطلب بابا من العلم ليرد به باطلا من حق أو ضلالا من هدى كان كعبادة متعبد أربعين عاما "
٧٨٠	" من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله "
٣١٧	" من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا "
٢٨٥	" من ملك ذا رحم محرم فهو حر "
٦٣٥	" من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك "

(النون)

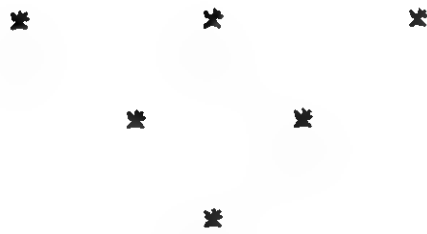
٩٦٣	" ناكح اليد ملعون "
١٠٩٢	" نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ، ورخص في السلم "
٤٩٩	" نهى عن بيع وشرط "

(الهاء)

٣٢١	" هل بات عندكم ماء في شن والا كرعنا في الوادي "
-----	---

تابع : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٥٧٨	" هو الطهور ماؤه والحل ميتته "
٨٢١	" هو عليها صدقة ولنا هدية "
(الواو)	
٦١٤	" وأيكم مثلي ؟ انى أبيت يطعمنى ربى ويستقبنى "
٩٦٩	" ولد الزنا شر الثلاثة "
(اليا)	
٦٢٣	" يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك "



المصطلحات العامية
والكلمات الغريبة

ثالثا : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
	((أ))
٣٥٠	الآبال
٣٧	الآجاد
٢٣٠	الأبخر
٤	الأثر
٣٩٢	الاجارة
٧١٩	الأجير الخاص والمشترك
٢٧	الاجماع
٤٠٦	الاحصان
٧٦٥	الأداء
٨٢٠	الادم
٩٥٢	الارش
٣٨٨	الاستدلال
٣٧٥	الاستبراء
٩٩	الاستثناء
٢٢٩	الاستعارة
٦٠١	الاستعلاء
٢٩	الاستقراء
٢٥	الاستنباط
١٠٨	الاستنكاف
٣٩٥	الاشارة
٣٩٥	اشارة النص
١٨٣	الاشتقاق
١٨٤	الأشكال
١٠٨٨	الاصر

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
١٧	الأصل
١٦٨	الاضداد
٣٢	الاطراد
٣٨٠	الاغن
٣٠٢	الاقالة
٤٦٢	الاكسال
٢٧٨	الأمان
٢٧٢	أم الشيء
٥٩٩	الأمير
٣٢	الانعكاس
٥٧٦	الاهاب

((ب))

٣٥٦	بائن
٣٤٣	الباجات
٣٥٦	يتلة
٣٥٦	بنة
٦٥٢	البدا
٨٢٠	البرمة
	البدل
٣٨٠	البيين

((ت))

٧	التجنيع
٥٠٩ ، ٢٩٣	التدبير

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
١٧	الأصل
١٦٨	الاضداد
٣٢	الاطراد
٣٨٠	الاغن
٣٠٢	الاقالة
٤٦٢	الاكسال
٢٧٨	الأمان
٢٧٢	أم الشيء
٥٩٩	الأمير
٣٢	الانعكاس
٥٧٦	الاهاب

((ب))

٣٥٦	بائن
٣٤٣	الباجات
٣٥٦	يتلة
٣٥٦	بنة
٦٥٢	البداء
٨٤٠	البرمة
	البدل
٣٨٠	البين

((ت))

٧	التجنيع
٥٠٩ ، ٢٩٣	التدبير

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغربية

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
٦	التذنيب
١٤٤	التصريف
٧٠٣ ، ٤٨٧	التفريس
٣٨٤ ، ١٦٨	التعريض
٤٢	التفصى
٣٦	التواتر
((ج))	
٥٩٧ ، ٣٨١	الجحوظ
٢٧٧ ، ٦١	الجزية
٢٦	الجم
٢٢١	الجمع
٢٦١ ، ٤٥	الجناح
١٠٦	الجوهر
٨٣٩ ، ٦٢٣	الجياد

((ح))

٣٣٥	الحج
٣٠	الحد
٣٨٣	الحدود
٦٦	الحروف الرخوة
٦٥	الحروف الشديدة
٦٥	الحروف المجهورة
٦٦	الحروف المستعلية

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
٦٧	الحروف المطبقة
٦٦	الحروف المنخفضة
٦٧	الحروف المفتحة
٦٥	الحروف المهموسة
٢٢٦ ، ٢١٨	الحقيقة
٦٤٢	الحنتم
٢٣٢	الحوالة
((خ))	
٧١	الخاص
٠١	الخبر
٨٤٦	الخراج
١٧٣	الخفى
٣١٢	الخلاف
٢٤٩	الخير
((د))	
٢٢٠	الدابة
٦٤٢	الدباء
٣٥٤	دلالة (الحال)
٤٠٥	دلالة (النص)
٤٥٧	دليل الخطاب
٨٣٧	دنف (المريض)
٤١	الدور

تابع: فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
((ذ))	
٣١	الذاتى
((ر))	
٢٧٢	الراهن
٢٥٠	ربابة
١٠٢٩	الرخصة
٤١٣	الرداء
٤٣٨	الرشاء
٩٦٦	الرشده
٨٥٦	الرقه
١٠٣	الرهايين
٨٤	الرهط
٢٧٢	الرهن
٣١١	الريباس
((ز))	
٣٣٥	الزكاة
٢٥٨	الزينة
((س))	
١٧٧	السارق
٣٣٩	السباق
٢٠	السبب
٨٥٠	سبهة

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
٢٥١	السراية
٩٢٨	السرقين
٩٤٧	السكنجبين
١١٨	سلى
١٠٤٨	السنة
٣٣٩	السياق
((ش))	
٢١	الشرط
١٩	الشرع
٢٢	الشريعة
٦٨٢	الشفعة
	الشمول
((ص))	
٨٣٩	الصافنات
١٤٤	الصرف
٣٤٧	الصريح
٢٧	الصفر
٣٣٥ ، ١٤	الصلاة
((ض))	
١٤٧	ضمير الشأن

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
((ط))	
١٧٣	الطرار
٤٧٦	الطول
((ظ))	
١٣٦	الظاهر
٦٧٨	الظرف
٣٨٩ ٣٩١ ٣٢	العبارة هبة النص العارض
٢٧٠	العارية
٧٧	العام
١٨٠	العرف
١٠٢٨	العزيمة
٩٥٣	العقر
٣٢١ ٦٠١	العلك العلو
((غ))	
٣٥٦	الغارب
٣٨٠	غضيف
٨٤٢	الغموس
((ف))	
٣٤٤ ٤٥٦ ٨٠٠	الفاكة فحوى الخطاب الفدية

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
١٠٣٥	الفرض
٢٢١	الفرق
٣٣٨	الفور

((ق))

١	القاعدة
٣٨٤	القذف
١١٨	القرء
٥٩٠	القران
٦	القوم
٧٦٥	القضاء
٢٢١	القلب
٣	القياس
٤٠٧	القياس الجلى
٢٤	القياس المنطقي

((ك))

٢٨٤	الكتابة
٣٢٠	الكرع
٣٢١	الكشك
٢٣٤	الكفالة
٣٥١	الكناية
٢٢	الكون

((ل))

٤٥٦	لحن الخطاب
٢٥٢	اللزوم

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

الصفحة	الكلمة
	((م))
٥٢٠	العامية
٢٠٢	المتشابه
٧٨٤	المثلى
٢٢٧ ، ٢١٨	المجاز
٥	المجهول
١٩٢	المجمل
٥٧٦	المجن
٤٣٧	المحذوف
١٥٣	المحكم
٥٠٠	المخخصة
٢٧٢	المرتبه
٢٧٢	المرهون
٦٤٢	المزفت
٢٥٠	المستن
١٠٤	المشترك
١٨٢	المشكل
٣٩	المشهور
٢٣٣	المضاربة
٨٩٥	المضامين
٥٢٢	المطلق
٧٢٠	المعيار
	المفسر

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

الصفحة	الكلمة
٤٥٦	المفهوم
٤٦٩	مفهوم (الشرط)
٤٧٢	مفهوم (الصفة)
٤٥٨	مفهوم (اللقب)
٤٥٧	مفهوم المخالفة
٤٥٦	مفهوم الموافقة
٤٣٣ ، ٤٢٠	المقتضى
٥٢٢	المقيد
٨٩٥	الملاقيح
٤٥٥	المنطرق
١٢١	المؤول
٢٣٤	الميراث

((ن))

١٧٤	النباش
٢٨٨	النذر
١٠٦٣	النز
١٠٠	النسخ
١٣٨	النص
١٠٥٩	النفل
٢٢١	النقض
٦٤٢	النقير
٨٨٦	النهي

تابع : فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
١٤	النوال
٢٦	النورة
((ه))	
٢٣٥	الهبة
((و))	
١٠٣٩	الواجب
٧٦٩	الوديعة
٢٣٤	الوصية
٩٥٩	الوقف
((ي))	
٢٢٨	اليمين

الشواهد الشعرية

رابعاً : فهرس الشواهد الشعرية

<u>البيت</u>	<u>الصفحة</u>
طربت وما شوقا الى البيض أطرب	
ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب؟	١٠٣٨
وطائفة قد أكفروني بحبك	
وطائفة قالوا مسى* ومذ نسب	١٠٣٨
إذا نزل السماء بأرض قوم	
رعيناه وان كانوا غضا	٢٣١
ففض الطرف انك من غير	
فلا كعبا بلغت ولا كلابا	٣٨٠
أبني حنيفة أحكموا سفهاكم	
انى أخاف عليكم أن أعضبا	١٥٥
ما ان رأيت ولا سمعت به	
كاليوم طالي أنق جرب	٤٤٠
فاصبحت أنى تأتها تستجر به	
تجد خطبا جزلا ونارا تأججا	١٨٨

تابع : فهرس الشواهد الشعرية

<u>البيت</u>	<u>الصفحة</u>
ومن لم يمت بالسيف مات بغيره	
تعددت الأسباب والموت واحد	٥٥٥
نحن بها عندنا وأنت بمـ	
عندك راض والرأى مختلف	٥٣٨
ان تلق يوما على غلاته هرمـ	
تلق السماحة منه والندى خلقا	١٩
فما زالت القتلى تمور دماؤهـ	
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل	١٨٤
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنـزل	
بسقط اللوى بين الدخول فحومك	٦٢٣
وجيد كجيد الريم ليس بفاحش	
إذا هي نصته ولا بمعطـل	١٣٨
ألا أيها الليل الطويل الا انجل	
بصبح وما الصباح منك بأمثل	٦٢٢

البيت

فلا تطلبا لي انما ان طلبتمــــــــــــــا
١٨٤ فان الأيامي لسن لي بشكـــــول

وما سعاد غداة البين اذا رحلــــــــوا
٣٨٠ الا أغنى غضيض الطرف مكحــــــــول

وأنت الشهير بخفض الجنــــــــاح
٢٦١ فلاتك في رفعه أجــــــــدلا

في مهمة فلقت به هاماتهنـــــــــا
٢٦٢ فلق الفؤوس اذا أردن نصــــــــولا

يريد الرمح صدر أبى بــــــــرا
٢٦٢ ويعدل عن دجاء بني عقيــــــــل

ومن هاب أسباب المنايا ينلنـــــــــــه
٢٠ ولورام أسباب السعــــــــاه بسلم

مشتقة من رسول الله نبعــــــــتــــــــه
١٨٣ طابت مغارسه والخيم والشيــــــــم

أقبل في المستن من ربابــــــــة
٢٥٠ أسنة الآبال في سحابــــــــه

الأعلام

خامسا : فهرس الأعلام ^(١)

العلم	الصفحة
(الألف)	
ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان (أبو ثور)	٥٦٨
أبي بن كعب الأنصاري	٣٦
أحمد بن أسعد الخريفعي البخاري	
أحمد بن اسماعيل التمرتاشي	٤٥
أحمد بن بشر بن عامر (أبو حامد)	٤٥٩
أحمد بن حنبل الشيباني الامام	١٠٨٤
أحمد بن علي ، أبو بكر الرازي (الجصاص)	٣٩
أحمد بن عمر بن سريج	٦١٠
أحمد بن محمد بن سلامة (أبو جعفر الطحاوي)	
أحمد بن مسعود القرنوي	
اسماعيل بن يحيى ، أبو ابراهيم المزني	٥٦٧
الأقرع بن حابس	٦٥٤
أوس بن الصامت بن قيس	٥٧٣
(الباء)	
بريرة بنت صفوان	٨٢١
بشر بن الوليد بن خالد	٩٣٩
أبو بكر الصديق	٣٠١

(١) وقد اقتصرنا على الاشارة الى الصفحة التي ورد فيها العلم وترجمته والأعلام مرتبة ترتيبا هجائيا مع اسقاط (ابن) و (أبو) و (آل) من الاعتبار .

<u>العلم</u>	<u>الصفحة</u>
(الجيم)	
جابر بن عبد الله	٣٣٨
جالينوس	٥٩٧
جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب	٨٠٣
جلال الدين الكرلاني	
(الحاء)	
الحسن بن أحمد بن يزيد ، أبو سعيد الاصطخرى	٤٨١
الحسن بن الحسين بن أبي هريرة	٦١٠
الحسن بن زياد اللؤلؤى	٧٨٩
الحسن بن يسار ، أبو سعيد البصرى	٣٠٢
الحسين بن صالح بن خيران	٦١٠
الحسين بن على السفناقي	
حمزة بن عبد المطلب	
(الخاء)	
الخليل بن أحمد	١٢
خولة بنت ثعلبة بن خويلد	٥٧٢
(الدال)	
داود بن أغلبك بن على الرومى	
داود بن على الظاهرى	٤١١
(الزاى)	
زفر بن الهذيل بن قيس العنبرى	٣١٣
زيد بن أرقم	٤٣٠

تابع : فهرس الأعلام

<u>الصفحة</u>	<u>العلم</u>
٣٠١	زيد بن ثابت
٨١٩	زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري
	(السين)
١٠٨٤	سعيد بن المسيب
٣٠٢	سفيان الثوري
٤١٦	سلمة بن صخر البياضي
٣٧٦	سودة بنت زمعة
	(الشين)
١٢	شريح بن الحارث بن قيس
٥٧٤	شريك بن سحماة
	(الصاد)
٤٠٢	صدي بن عجلان بن وهب ، أبو أمانة الباهلي
٥٧٥	صفوان بن أمية بن خلف
	(الطاء)
	طاهر بن اسلام الخوارزمي
١٣	طاووس بن كيسان
	(العيمن)
٢١٣	عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين
١٢	عامر بن شراحيل الشعبي
٧٧٠	العباس بن عبد المطلب

تابع : فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
عبد الأول بن برهان الدين	
عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار القاضي	٢٦٦
عبد الرحمن بن أبي الحسن ، أبو الفرج (ابن الجوزي)	٥٦٨
عبد الرحمن بن صخر ، أبو هريرة	٧٠١
عبد الرحمن بن عسيلة ، أبو عبد الله الصنابجي	٩٤١
عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي	١٠٨٤
عبد الرحمن بن محمد الكرمانى	٧٣٩
عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق اللؤلؤى	٧٣٨
عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ، أبو هاشم	١٠٩
عبد القاهر طاهر بن محمد البغدادى	٦٤٧
عبد الله بن العباس بن عبد المطلب	١٣٠
عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى	٥٦
عبد الله بن مسعود	٣٨
عبد الملك بن عبد الله الجوينى (امام الحرمين)	٩٧٧
عبد الله المحبوبي	
عثمان بن طلحة	٧٧٠
علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني	٧٣٨
علي بن ربيعة الوالى	١١٠٣
علي بن محمد بن الحسين البزدوى	٥٦
عمر بن الخطاب	٩٦٢
عمر بن عبد العزيز	٢١٤
عمر بن محمد الخبازى	
عويمر بن أبيض الأنصارى العجلاني	٥٧٤

<u>العلم</u>	<u>الصفحة</u>
(القاف)	
أبو القاسم بن يوسف السمرقندى	٨١٢
قطب الدين القنطرى	
(الكاف)	
كعب بن زهير	٢٣٠
الكميت بن زيد	١٠٣٧
(الميم)	
ماعرز الأسلمى	٤٠٥
مالك بن أنس	١٣٠
محمد بن أحمد بن عمر ، ظهير الدين	٧٣٩
محمد بن أحمد ، أبو بكر الاسكافى البلخى	٢٤٠
محمد بن ادريس الشافعى	١٣
محمد بن الحسن الشيبانى	١٣
محمد بن الحسن بن فورك	١١١
محمد بن الحسين بن الحسن البخارى (خواهرزاده)	٥١
محمد بن سماعة بن هلال	٧٣٣
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٩٦٨
محمد بن عبد الستار الكردى	
محمد بن عبدالله البغدادى (أبو بكر الصيرفى)	٦٦٧
محمد بن علي بن اسماعيل (أبو بكر القفال الشاشى)	٥٦٨
محمد بن الفضل الكمارى	٥٥
محمد بن محمد البخارى	

الصفحة	العلم
٦١٥	محمد بن محمد الغمزالي
	محمد بن محمد السكاكي
	محمد بن محمد الكردي
	محمد بن محمد اللؤلؤي
	محمد بن محمد المايبرغي
٤٥٩	محمد بن محمد بن جعفر ، أبو بكر الرقاق
٧٦	محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (أبو اليسر)
٨٧	محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي
٨١١	محمد بن مقاتل الرازي
	محمود بن أبي بكر الكلاباذي
	محمود بن أبي بكر ، أبو العلا البخاري الغرضي
٣٠١	مقاتل بن سليمان
١٠٩٧	مسروق بن الأجدع
١٠٧٦	مسيلة الكذاب
١٣٢	المغيرة بن شعبة
٩٢١	منصور بن محمد ، أبو العظفر السمعاني
٩٨٢	ميمون بن محمد بن معتمد (أبو المعين)
٥٧٦	ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ، أم المؤمنين
	(النـبـون)
٥٦	نوح بن ابن أبي مريم
	(الهـاء)
	هبة بن أحمد التركستاني
٥٦٣	هلال بن أمية

المصادر والمراجع

سادسا : المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(الألف)

الآثار :

لأبي يوسف ، يعقوب بن ابراهيم الأنصارى المتوفى سنة ١٨٢ هـ ،
طبعة حيدرآباد ، الطبعة الأولى .

آداب الشافعي ومناقبه :

لابن محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ ،
تحقيق : عبدالغني عبدالخالق ، مكتبة التراث الاسلامي .

" الآيات البينات " على شرح المحلى " جمع الجوامع " :

لأحمد بن قاسم الصباغ العبادى المصرى المتوفى سنة ٩٩٢ هـ ،
طبعة : مصر سنة ١٢٨٩ .

" أبرز القواعد الأصولية المؤثرة فى اختلاف الفقهاء " :

لشيخنا د / عمر بن عبدالعزيز محمد .

مذكرة للسنة المنهجية للدراسات العليا بالجامعة .

" الابهاج " فى شرح " المنهاج " :

لتقى الدين على بن عبدالكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

ولده تاج الدين عبدالوهاب بن على السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ

طبعة : دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر :

لأحمد الدمياطي الشهير بالبنا .

طبعة : مصر سنة ١٣٠٦ هـ .

" الاتقان في علوم القرآن " :

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١

مطبعة : دار الفكر - بيروت .

" الاجماع " :

لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨

تحقيق : أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف .

طبعة : دار طبية الرياض . ط : أولى سنة ١٤٠٢ هـ .

" الاجمال والبيان "

لشيخنا د . / جلال الدين عبدالرحمن جلال .

مطبعة السعادة بمصر .

" الاحكام في أصول الأحكام " :

لسيف الدين : علي بن أبي علي بن محمد الآمدي المتوفى

سنة (٦٣١) هـ .

دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان سنة ١٤٠٠ هـ .

" الاحكام في أصول الأحكام " :

لابي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري

المتوفى (سنة ٤٥٦) هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

مطبعة : العاصمة بالقاهرة . نشر : زكريا علي يوسف .

" أحكام الأحكام " شرح " عمدة الأحكام " :

للكافظ تقي الدين ، محمد بن علي بن وهب ، المعروف

بأبن دقيق العيد المتوفى (سنة ٧٠٢ هـ) .

الطبعة : السلفية .

" أحكام القرآن "

للامام أبي عبدالله ، محمد بن إدريس الشافعي المتوفى

(سنة ٢٠٤ هـ) .

تحقيق : الشيخ عبدالغني عبدالخالق .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٣٩٥ هـ .

" أحكام القرآن " :

لأبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى

(سنة ٣٧٠ هـ) .

مطبعة الأوقاف الإسلامية في استنبول ١٣٣٥ هـ + دار احياء

التراث العربي ببيروت ، بتحقيق : محمد الصادق قمحاوي .

" أحكام القرآن " :

لأبي بكر ، محمد بن عبدالله ، المعروف بأبن العربي

المالكي المتوفى (سنة ٥٤٣ هـ) .

تحقيق : علي محمد البجاوي .

طبع : دار المعرفة ببيروت - لبنان .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" أخبار أبي حنيفة وأصحابه "

للقاضي : أبي عبدالله ، حسين بن علي الصيمري المتوفى

(سنة ٤٧٦ هـ) .

طبعة مصورة عن طبعة وزارة المعارف بالهند سنة ١٣٩٤ هـ -

نشر : دار الكتاب العربي ببيروت .

" اختلاف الحديث " :

للإمام : أبي عبدالله ، محمد بن إدريس الشافعي المتوفى

سنة (٢٠٤) هـ .

تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز

دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .

" اختلاف العلماء " :

لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي المتوفى (سنة ٢٩٤) هـ .

تحقيق : صبحي السامرائي .

طبع : عالم الكتاب . بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

" أدب القاضي " :

للقاضي أبي الحسن ، علي بن محمد بن حبيب الماوردي

البصري المتوفى (سنة ٤٥٠) هـ .

تحقيق : محي هلال سرحان .

مطبعة : الارشاد ببغداد ١٣٩١ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

- " ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول " :
- لمحمد بن على الشوكاني المتوفى (سنة ١٢٥٠ هـ) .
- طبع : مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨ هـ .
- " الارشاد الى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد " :
- لامام الحرمين ، أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
- الجوينى المتوفى (٤٧٨ هـ) .
- تحقيق : محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد .
- مطبعة : السعادة بمصر ، نشر مكتبة الخانجي ١٩٥٠ م .
- " الأزهية فى علم الحروف " :
- لعلى بن محمد الهروى النحوى المتوفى (٤١٥ هـ) .
- تحقيق : عبد المعين الملوحي .
- طبع : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .
- " أساس البلاغة " :
- لأبى القاسم ، محمود بن عمر الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ .
- تحقيق : عبد الرحيم محمود .
- طبع : دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- " أسباب النزول " :
- للعلامة : أبى الحسن ، على بن أحمد النيسابورى الواحدى
- المتوفى (٤٦٨ هـ) .
- تحقيق : احمد صقر ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الاستغناء في أحكام الاستثناء " :

لشهاب الدين : أحمد بن إدريس القرافي المتوفى (٦٨٢) هـ .

تحقيق د . طه محسن .

طبع : مطبعة الرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .

" الاستيعاب في أسماء الأصحاب " :

لأبي عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي

المتوفى (٤٦٣) .

مطبعة السعادة بالقاهرة - على هامش الاصابة .

" أسد الغابة في معرفة الصحابة " :

لعزالدين : أبي الحسن ، علي بن محمد المعروف بابن الأثير

الجزري المتوفى (٦٣٠) هـ .

طبع : دار الشعب بالقاهرة ١٩٧٠ م .

" الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة " :

لملا علي قاري .

تحقيق : محمد الصباغ ، طبع : المكتب الاسلامي بدمشق .

" أسرار البلاغة " :

لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى (٤٧١) هـ .

تعليق : محمد رشيد رضا .

طبع : دار المعرفة للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" أسماء الكتب المتم لكشف الظنون " :

لعبد اللطيف بن محمد رياض زاده المتوفى (١٠٧٨) هـ .

تحقيق : محمد التونجي .

طبع : مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٧ م .

" أسنى المطالب " شرح " روض الطالب " :

للعلامة : زكريا محمد بن أحمد الأنصارى المتوفى (٩٢٦) هـ .

طبعة : البابي الحلبي ١٣١٣ هـ بالمدينة المصرية .

" الاشارات الى أسماء المبهات " :

لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى (٦٧٦) هـ .

طبعة : لاهور .

" الاشارات فى الأصول " :-

لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الاندلسي المتوفى (٤٧٤) هـ .

الطبعة الرابعة بمطبعة التليلي بتونس ١٣٦٨ هـ .

" الاشباه والنظائر فى قواعد وفروع الشافعية " :

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى (٩١١) هـ .

طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .

" الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان " :

للعلامة : زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم المتوفى (٩٧٠) هـ .

طبعة مؤسسة الحلبي بالقاهرة ١٣٨٧ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الاشتقاق " :

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى (٣٢١) هـ

تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .

مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ .

" الاشراف على مذاهب العلماء " :

لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى (٣١٨) هـ

تحقيق : أبو حماد صغير أحمد محمد حنيف .

طبع : دار طبية بالرياض .

" الاصابة في تمييز الصحابة " :

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢) هـ .

الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨ هـ .

" أصول البزدوى " :

علي بن أحمد بن حسين البزدوى المتوفى (٤٨٢) هـ .

طبع : دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ١٣٩٤ هـ بهامش

شرحه كشف الأسرار .

" أصول الجصاص " :

لأبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الحنفي المعروف بالجصاص المتوفى

(٣٧٠ هـ) .

تحقيق : د . عجيل جاسم النشمي .

وزارة الأوقاف الكويت . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" أصول السرخسى " :

لأبى بكر ، محمد بن أبى سهل السرخسى الحنفى المتوفى (٤٩٠) .

تحقيق : أبو الوفاء الأصفهاني .

مطبعة : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

" أصول الشاشى " :

لابى على ، أحمد بن محمد بن اسحاق الشاشى المتوفى (٣٤٤ هـ) .

دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ .

" الأصول والضوابط " :

للامام محيى الدين يحيى بن شرف النووى المتوفى (٦٧٦ هـ) .

تحقيق د . محمد حسن هيتو .

دار البشائر الاسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

" أصواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن " :

للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطى .

المطابع الأهلية بالرياض ١٤٠٣ هـ .

" الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار " :

للحافظ أبى بكر ، محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني

المتوفى (٥٨٤) هـ .

مطبعة الأندلس ، حمص - سوريا ١٣٨٦ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" اعراب القرآن " :

لابي جعفر ، أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس المتوفى (٣٣٨ هـ)

تحقيق د . زهير غازي زاهد .

عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

" اعلام الموقعين عن رب العالمين " :

لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية المتوفى (٧٥١ هـ) .

تحقيق : طه عبدالرؤف سعد .

طبعة : مطابع الاسلام بالقاهرة ١٤٠٠ هـ ، نشر مكتبة الكليات

الآزهرية .

" الأعلام " :

لخير الدين الزركلي .

الطبعة الثالثة ، بيروت ١٣٨٩ هـ .

" الاقتضاب في شرح أدب الكتاب " :

لابن السيد البطليوسي .

طبع بيروت ١٩٧٣ م .

" الاكليل في التشابه والتأويل " :

لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتوفى

(٧٢٨ هـ) .

مطبعة دار التأليف بمصر .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الأم " :

للامام محمد بن ادريس الشافعي (٢٠٤) هـ .

طبع : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٣

" الأمل " :

لعلي بن حوزة بن الشجرى .

طبع الهند ١٣٤٩ هـ .

" املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات فى جميع القرآن " :

لابى البقاء ، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبرى المتوفى (٦١٦)

تحقيق : ابراهيم عطوة عوض .

طبع : مصطفى الباهي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٠ هـ .

" الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفضلاء " :

للكافظ أبى عمر يوسف بن عبدالبر النمرى القرطبي المتوفى (٤٦٣ هـ)

مطبعة المعاهد ، نشر مكتبة القدسي بالقاهرة .

" الانساب " :

لابى سعد ، عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني المتوفى (٥٦٢)

تعليق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي .

مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٨٢ هـ .

" الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به " :

للقاضي أبى بكر بن الطيب الباقلاني ، المتوفى (٤٠٣) هـ .

طبع : السنة المحمدية بالقاهرة .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" أنوار الحلك على شرح المنار لابن ملك " :

لرضى الدين محمد بن ابراهيم الشهير بابن الحلبي المتوفى ٩٧١ هـ .

مطبوع مع شرح المنار .

مطبعة دار سعادت عثمانية ١٣١٥ هـ .

" ايضاح المبهم من معاني السلم " :

لأحمد عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري المتوفى ١١٩٢ هـ .

طبع : دار احياء الكتب العربية .

" ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون " :

لاسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادى المتوفى (١٣٣٩ هـ)

نشر مكتبة المثنى ببغداد .

" الايمان " :

لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية المتوفى (٧٢٨)

طبعة المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨١ هـ .

" ايران ماضيها وحاضرها " :

(ب)

" البحر الرائق " شرح " كنز الدقائق " :

لذين العابدين بن ابراهيم بن نجيم المتوفى (٩٧٠ هـ) .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٣٤ هـ .

" البحر المحيط " :

لبدر الدين ، محمد بن عبدالله الزركشي المتوفى (٧٩٤ هـ)

مخطوط مصور بالجامعة الاسلامية تحترق ٨٣٧ - ٨٣٩ .

" بدائع الزهور " :

(١١٧٢)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع " :

لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى المتوفى (٥٨٧ هـ) .

مطبعة الجمالية بمصر الطبعة الأولى (١٣٢٨) هـ .

" بداية المجتهد ونهاية المقتصد " :

لأبى الوليد محمد بن أحمد بن رشيد المتوفى (٥٩٥ هـ) .

مطبعة الاستقامة بمصر + دار الفكر ببيروت .

" البداية والنهاية فى التاريخ " :

للحافظ اسماعيل بن عمر بن كثير القرشى المتوفى (٧٧٤ هـ) .

مكتبة المعارف ببيروت . الطبعة الأولى ١٩٦٦ م .

" البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع " :

لمحمد بن على الشوكانى المتوفى (١٢٥٠ هـ) .

مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ ، نشر دار المعرفة

ببيروت .

" بذل المجهود فى حل ألفاظ أبى داود " :

لخليل بن أحمد السهارنفورى المتوفى (١٣٤٦ هـ) .

دار اللواء للنشر والتوزيع - بالرياض .

" البرهان فى أصول الفقه " :

لامام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى المتوفى

(٤٧٨ هـ) ، تحقيق : د . عبد العظيم الديب .

طبع : مطابع الدوحة - قطر - ١٣٩٩ .

" البرهان في المنطق " :

لإسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخزاده الكلنوي المتوفى (١٢٠٥ هـ)

طبع : السعادة / فرج الله الذكي الكردي .

" البرهان في تجويد القرآن " :

لمحمد الصادق قمحاوي .

عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

" البرهان في علوم القرآن " :

لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى (٧٩٤) هـ .

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار احياء الكتب العربية بالقاهرة لعيسى الحلبي ١٣٧٧ هـ .

" بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " :

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى (٩١١ هـ) .

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة : عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (١٣٨٤ هـ) .

" بيان المختصر " :

لأبي الثناء محمود بن عبد الرحمن شمس الدين الأصفهاني المتوفى

(٧٤٩) هـ ، تحقيق د . محمد مظهر بقا .

مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" البيان في غريب اعراب القرآن " :

لابي البركات ، عبدالرحمن بن محمد بن الانباري المتوفى (٥٧٧ هـ)

تحقيق : طه عبدالحميد طه .

نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة (١٣٨٩ هـ) .

(ت)

" تاج التراجم في طبقات الحنفية " :

لأبي العدل ، زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى (٨٧٩ هـ) .

مطبعة كراتشي باكستان (١٤٠١)

" تاج العروس في جواهر القاموس " :

لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى (١٢٠٥ هـ)

المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ + الطبعة الكويتية .

" تاريخ بغداد " :

للكاتب أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى (٤٦٣ هـ)

طبعة : الخانجي بالقاهرة ١٣٤٩ هـ .

" التاريخ الصغير " :

لمحمد بن اسماعيل البخاري المتوفى (٢٥٦ هـ) .

فالكن بريس لاهور ١٣٩٧ هـ .

تاريخ الأدب العربي :

لكارل بروكلمان ، دار المعارف ، ط : الرابعة .

تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير الأعلام :

لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) .

تحقيق : حسام الدين المقدسي ، الترجمة النبوية .

تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي :

لحسن ابراهيم حسن ، الطبعة السابعة ١٩٦٤م .

التاريخ الاسلامي العام :

د . علي ابراهيم حسن ط : السنة المحمدية ، الطبعة الثالثة ١٩٦٣م .

تاريخ الأمم الاسلامية :

لمحمد عفيف الحضري (١٣٤٥هـ) . المكتبة التجارية الكبرى -

مصر .

تاريخ التمدن الاسلامي :

لجرجي زيدان - مؤسسة خليفة للطباعة . بيروت .

تاريخ الحضارة الاسلامية والفكر الاسلامي :

لابي زيد شلبي . مطبعة الاستقلال ١٣٨٣ هـ .

" تأويل مشكل القرآن " :

لابي محمد ، عبدالله بن مسلم بن قتيبة المتوفى (٢٧٦ هـ)

تحقيق : الاستاذ سيد أحمد صقر .

مطبعة الحضارة العربية بالقاهرة ١٣٩٣ هـ - الطبعة الثانية .

" التبصرة في أصول الفقه " :

للشيخ أبي اسحاق ، ابراهيم بن علي الفيروز ابادي المتوفى

(٤٧٦ هـ) ، تحقيق : د محمد حسن هيتو .

طبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ

" التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي " :

للمحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى (٨٠٦ هـ)

تحقيق محمد بن الحسين العراقي .

المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤ هـ .

" تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام " :

لابراهيم بن علي برهان الدين اليعمرى المتوفى (٧٩٩ هـ) .

بهاشم فتح العلي المالك للشيخ عليش مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٣٥٥ هـ .

" التبصرة في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة " :

لأبي المظفر طاهر بن محمد الاسفرائني المتوفى (٤٧١ هـ) .

مطبعة الانوار - القاهرة ١٣٥٩ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" تبیین الحقائق " ، بشرح " كنز الدقائق " :

لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي المتوفى (٧٤٣ هـ) .

المطبعة الاميرية - بولاق - ١٣١٣ هـ .

" التبيين شرح المنتخب الحسامي " :

لفرام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الحنفي المتوفى (٧٥٨ هـ) .

مخطوط مصور بالجامعة الاسلامية تحت رقم (٨٨٧) هـ .

" التحرير في أصول الفقه " :

لابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندري

المتوفى (٨٦١ هـ) .

مطبوع مع شرحه " تيسير التحرير " مطبعة الباي الحلبي مصر . ١٣٥٠ هـ .

" تحرير القواعد المنطقية " :

لقطب الدين ، محمود بن محمد الرازي المتوفى (٧٦٦ هـ)

طبعة : مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .

" تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول " :

" لعلاء الدين علي بن سليمان المرادي المتوفى (٨٨٥ هـ) .

ميكروفيلم مصور بالجامعة الاسلامية تحت رقم (٢٦٠٢) .

" تحفة الخل الودود في معرفة الضوابط والحدود "

لأبي حامد محمد المقدسي .

ميكروفيلم بالجامعة الاسلامية تحت رقم (٢١١١) .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" تحفة الفقهاء " :

لعلاء الدين ، أبى بكر ، محمد بن أحمد السمرقندى المتوفى (٥٣٩)

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

" تحقيق المراد فى أن النهي يقتضى الفساد "

للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلى العلالى المتوفى (٧٦١)

مطبعة : زهد بن ثابت دمشق ١٣٩٥ هـ .

" تخريج أحاديث البزدوى " :

لابى العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى (٨٧٩) هـ

أصح المطابع بكراتشى باكستان (على هامش أصول البزدوى) .

" تخريج الفروع على الأصول " :

لابى المناقب ، شهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني المتوفى

(٦٥٦ هـ) ، تحقيق د . محمد أديب الصالح .

مؤسسة الرسالة بيروت . الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ .

" تدريب الراوى " فى شرح " تقريب النواوى " :

لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى المتوفى (٩١١ هـ) .

تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف .

منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .

" تذكرة الحفاظ "

لأبى عبدالله شمس الدين محمد الذهبى المتوفى (٧٤٨) هـ .

تصوير احياء التراث العربى عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند .

" ترتيب القاموس " :

للاستاذ الطاهر أحمد الزاوي

طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

" تسهيل الوصول الى علم الأصول " :

لمحمد بن عبد الرحمن المحلاوي .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤١ هـ .

" التعريفات " :

للعلامة : علي بن محمد لأشرف الجرجاني الحنفي المتوفى (٨١٦ هـ)

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

" تفسير التنقيح " :

لابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بمفتي

الثقلين المتوفى (٩٤٠) هـ .

طبعة استنبول ١٣٠٨ هـ الطبعة الأولى .

" تفسير البغوى = معالم التنزيل "

للامام أبي محمد الحسين بن الفراء البغوى المتوفى (٥١٦ هـ)

طبع : المكتبة التجارية الكبرى بمصر على هامش تفسير الخازن .

" تفسير الطبرى = جامع البيان عن تأويل آي القرآن "

لابي جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى (٣١٠) هـ

الطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" تفسير القاسمي = محاسن التأويل " :

لمحمد جمال الدين القاسمي المتوفى (١٣٣٢ هـ) .

تصحيح وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .

طبع : دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٦ ط . الأولى .

" تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن " :

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى (٦٧١ هـ)

طبع : دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ .

" تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم " :

للامام أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى (٧٧٤)

نشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٨ هـ .

" تقريب التهذيب " :

للمحافظ : أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى (٦٠٦ هـ) .

تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف .

دار المعرفة للطباعة والنشر . الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ .

" التقرير والتحبير " :

للعامة ابن أمير الحاج المتوفى (٨٧٩ هـ) .

دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ الطبعة الثانية .

" تقارير الشربيني على حاشية البنانى " :

لعبدالرحمن بن محمد الشربيني المتوفى (١٣٢٦ هـ) .

مطبعة عيسى البابى الحلبي .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" تقويم الأدلة " :

- لأبى زيد ، عبيد الله بن عمر الدبوسي المتوفى (٤٣٠ هـ) .
- مصور بالجامعة الاسلامية برقم (١٨٢٢) عن النسخة المخطوطة
- بدار الكتبر برقم (٢٥٥) .

" التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعي الكبير " :

- للحافظ : أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى المتوفى
- (٨٥٢ هـ) تصحيح : عبدالله هاشم يماني .
- شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة ١٣٨٤ هـ .
- " تلخيص المفتاح " :

لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزوينى المتوفى

- (٧٣٩) ، تحقيق : محمد هاشم دويدرى .
- طبع : دار الحكمة ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .
- " تلقيح الفهوم فى تنقيح صيغ العموم " :

للعلامة الحافظ خليل بن كيكلى العلانى المتوفى (٧٦١)

- تحقيق د . عبدالله بن محمد بن اسحاق آل الشيخ .
- الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- " التلويع " على " التوضيح " :

لسعد الدين بن عمر التفتازانى المتوفى (٧٩٢) .

• مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" التمهيد في أصول الفقه " :

للعلامة محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الحنبلي المتوفى
(٥١٠) .

طبع : دار المدني جدة . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، توزيع
المركز العلمي بجامعة أم القرى .

" التمهيد في تخريج الفروع على الأصول " :

لجمال الدين أبي محمد عبدالرحيم الاسنوي المتوفى (٧٧٢ هـ) .
تحقيق د . محمد حسن هيتو .

مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

" تمييز الطبيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث " :

للشيخ العلامة عبدالرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيبانسي
المتوفى (٩٤٤) .

دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

" تهذيب الأسماء واللغات " :

للامام الفقيه الحافظ ، أبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي
المتوفى (٦٧٦) .

طبع : ادارة الطباعة المنبرية بعصر ، تصوير دار الكتب العلمية
ببيروت .

" تهذيب التهذيب " :

للحافظ أحمد بن علي بن حجر المتوفى (٨٥٢ هـ) .

تابع : فهرس المصادر والمراجع
مممم

تصوير عن مطبعة دائرة المعارف الهندية ، دار صادر بيروت ١٣٣٥

" تهذيب اللغة " :

لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

تحقيق عبد الحليم النجار .

مطالع سجل العرب ، الدار العربية للتأليف والترجمة .

" توجيه النظر فى أصول الأثر " :

لظاهر بن صالح الجزوائرى المتوفى (١٣٣٨)

المكتبة العلمية بالمدينة لمنورة .

" التوضيح فى خل غوامض التنقيح " :

لصدر الشريعة : عبيد الله بن مسعود المتوفى (٧٤٧ هـ)

مطبعة

" تيسير التحرير " :

لأمير باد شاه الحسينى ، محمد أمين المتوفى (٩٨٧ هـ) .

مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٥٠ هـ .

(ج)

" جامع الأصول من أحاديث الرسول " :

لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى المتوفى (٦٠٦)

تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط .

مكتبة الحلواني بدمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع
معد

" جامع بيان العلم وفضله " :

لأبي عمرو يوسف بن عبد البر القرطبي (٤١٣ هـ) .

دار الفكر - بيروت .

" الجامع الصغير " :

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) .

مطبوع مع شرحه - فيض القدير . دار المعرفة للطباعة والنشر ،

بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ .

" الجامع الصغير " :

للامام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى (١٨٩) .

مطبوع مع شرحه " النافع الكبير " إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

كراتشي - باكستان .

" جامع العلوم والحكم " :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي

المتوفى (٧٩٥) .

مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٤٦ هـ .

" الجامع الكبير " :

للامام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى (١٨٩ هـ) .

دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .

" جامع التواريخ " :

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الجرح والتعديل " :

للحافظ : محمد بن ادريس بن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧ هـ)

مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .

" جمع الجوامع " :

لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، المعروف بابن

السبكي المتوفى (٧٧١) .

مطبوع مع حاشية البناني على شرح المحلى .

مطبعة دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بمصر .

" الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية " :

لعبد القادر بن محمد بن نصر القرشي المتوفى (٧٧٥) هـ .

تحقيق : عبد الفتاح الحلوى .

دار العلوم بالرياض ١٣٩٩ + طبعة حيدر اباد بالهند ١٣٣٢ هـ .

(ح)

" حاشية الباجورى على شرح ابن القاسم الغزى لغاية الاختصار

لأبى شجاع " :

للشيخ / ابراهيم بن محمد الباجورى المتوفى (١٢٧٢ هـ)

مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ١٩٥٧ م .

" حاشية البناني على شرح المحلى " :

لعبد الرحمن بن جاد الله البناني المالكي المتوفى (١١٩٨) هـ

طبع دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

- " حاشية التفتازاني على شرح العضد " :
- لسعد الدين بن مسعود التفتازاني المتوفى (٧٩١هـ) .
- المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
- " حاشية الجرجاني على شرح العضد " :
- لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني المتوفى (٨١٦هـ)
- المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
- " حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل " :
- لمحمد عرفة الدسوقي المتوفى (١٢٣٠هـ) .
- مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة .
- " حاشية الرهاوي على شرح المنار لابن ملك " :
- لشرف الدين يحيى المصري المتوفى بعد (٩٤٢هـ) .
- مطبوع مع شرح المنار . مطبعة دار سعادت عثمانية ١٣١٥ هـ .
- " حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لخليل " :
- لأبي عبد الله ، محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني
- المغربي المالكي المتوفى (١٢٣٠هـ) .
- الطبعة الأميرية ١٣٠٦ هـ .
- " حاشية عزمي زاده على شرح المنار لابن ملك " :
- للشيخ مصطفى بن بهر علي بن محمد المعروف بعزمي زاده المتوفى
- (١٠٤٠هـ)
- مطبوع مع شرح المنار ، مطبعة دار سعادت عثمانية ١٣١٥ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

- " حاشية ابن عابدين = رد المختار على الدر المختار " :
- لمحمد أمين عابدين بن عمر بن عابدين المتوفى (١٢٥٢ هـ) .
مطبعة الباي الحلبي بمصر .
- " حاشية العدوى على شرح أبي الحسن على متن الرسالة القيروانية " :
- للشيخ على بن أحمد الصعیدی العدوى المتوفى (١٠٨٩) .
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان ، توزيع دار البازيمكة .
- " حاشية العطار على شرح الجلال المحلي " :
- لأبي السعادات حسن محمد العطار المتوفى (١٢٥٠ هـ)
مطبعة مصطفى الباي الحلبي .
- " الحدود في الأصول " :
- للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الاندلسي المتوفى (٤٧٤)
تحقيق : د / نزيه حماد .
- طبع مؤسسة الزعبي بيروت ١٣٩٢ هـ .
- " الحسامي (المنتخب في أصول المذهب) :
- لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكتي المتوفى (٦٤٤) .
أصح المطابع بدكراتشي باكستان .
- مطبوع مع شرحه ، النامي ، والنظامي .
- " حلية (الفقصا " :
- لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال المتوفى (٥٠٧) .
تحقيق د / ياسين أحمد ابراهيم .

(١١٨٨)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .

" حلية الأوليات وطبقات الأصفياء " :

للكافظ أبى نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني المتوفى (٤٣٠ هـ)

تصوير عن مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ هـ .

(خ)

" خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب " :

لعبدالقادر بن عمر البغدادى المتوفى (١٠٩٣ هـ)

المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ .

" خلاصة تهذيب تهذيب الكمال فى أسماء الرجال " :

للكافظ : صفى الدين أحمد بن عبدالله الخزرجى الأنصارى

المتوفى (٩٢٣ هـ) .

تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق بمصر ١٣٠١ هـ .

(د)

" الدارس فى تاريخ المدارس " :

لعبدالقادر بن محمد بن عمر النعيمي المتوفى (٩٢٧) .

مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٦٧ .

" الدر المختار شرح تنوير الأبصار " :

لمحمد على بن عبدالرحيم الحصكى المتوفى (١٠٨٨) .

مطبعة البابى الحلبي بمصر .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الدر المنثور فى تخريج أحاديث الهداية " :

لشهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى
المتوفى (٨٥٢ هـ) .

مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة ١٣٨٤ هـ .

" درء تعارض العقل والنقل " :

لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتوفى
(٧٢٨) ، تحقيق : محمد رشاد سالم .

طبع : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ .

" الدرر الحكام فى شرح غرر الأحكام " :

للقاضى محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو الحنفى المتوفى
(٨٨٥) .

طبع دار السعادة ١٣٢٩ هـ .

" الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة " :

للكافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى (٨٥٢ هـ) .
مطبعة المدنى بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .

" الدقائق المحكمة فى شرح المقدمة الجزرية " :

للشيخ زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى المتوفى (٩٢٦ هـ) .
تحقيق الدكتور / نسيب نشادى .

دمشق ١٤٠٠ هـ .

" دلائل الاعجاز " :

لعبدالقاهر الجرجاني المتوفى (٤٧١) .

دار المنار بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٦٦ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" دليل الطالب لنيل الطالب " :

- للشيخ فرعى بن يوسف الحنبلى المتوفى (١٠٣٣) .
- تحقيق عبدالله عمر البارودى .
- مؤسسة الكتب الثقافية . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

" الدول الاسلامية " :

" الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب " :

- للقاضى برهان الدين ابراهيم بن على المعروف بابن فرحون
- اليعمرى المالكي المتوفى (٧٦٩) .
- تحقيق : د . محمد الأحمدي أبو النور .
- طبع : دار التراث للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٩٤ هـ .

" ديوان امرى القيس " :

- تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
- طبع : دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٨ م .

" ديوان جرير " :

- طبعة دار صادر بيروت - لبنان ١٣٧٩ هـ .

" ديوان الفرزدق " :

- طبع : دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ .

(ذ)

" ذيل تذكرة الحفاظ " :

- للحافظ أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن المتوفى (٧٦٥)
ومعه لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المكي ،
وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي .
دار احياء التراث العربي بيروت لبنان .

" ذيل طبقات الحنابلة " :

- لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد
البغدادى الدمشقي (٧٩٥) .
مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ هـ .

(ر)

" رحمة الأمة في اختلاف الأئمة " :

- لابي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني الشافعي
المتوفى (٩٦٩) .
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأولى
١٣٧٩ هـ .

" الرد على المنطقيين " :

- لتقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني المتوفى (٧٢٨) .
طبعة ادارة ترجمان السنة بـلاهور باكستان ١٣٩٦ هـ .

" رصف المباني في شرح حروف المعاني " :

- لاحمد بن عبدالنور المالقي المتوفى (٧٠٢)
تحقيق اد / احمد محمد الخراط

- دار القلم للطباعة والنشر بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب " :

- لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي المتوفى (٧٧١) .
- مخطوط مصور عن نسخة الأزهر .

" روضة الطالبين " :

- للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى (٦٧٦)
- طبع المكتب الاسلامي بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

" روضة الناظر وجنة المناظر " :

- للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى
- (٦٢٠) هـ .

دار الكتاب العربي ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

(ز)

" زاد المسير في علم التفسير " :

- للامام أبي الفرج جمال عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي
- المتوفى (٥٩٧) هـ .

طبع : المكتب الاسلامي بدمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ .

(س)

" سبل السلام " :

- لمحمد بن اسماعيل الصنعاني المتوفى (١١٨٢) هـ .
- دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

" سلم الوصول ، بشرح نهاية السؤل " :

• لمحمد بخيت المطيعي .

جمعية نشر الكتب العربية ١٣٤٥ ، نشر عالم الكتب ببيروت ١٩٨٢

تابع : فهرس المصادر والمراجع

• السلوك لمعرفة دول الملوك • :

• سنن الترمذى • :

للمحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المتوفى (٢٧٩ هـ) .
تحقيق أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم
عطوة عوض .

دار احياء التراث . طبعة مصورة ١٣٥٦ هـ .

• سنن الدارقطنى • :

للمحافظ : على بن عمر الدارقطنى المتوفى (٣٨٥ هـ) .
تصحیح عبدالله هاشم يمانى المدنى .
دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .

• سنن الدارمى • :

لابى محمد ، عبدالله بن عبدالرحمن الفضل الدارمى المتوفى
(٢٥٥ هـ)

تعليق وتحقيق عبدالله هاشم يمانى المدنى .
حديث أكادemy للنشر والتوزيع ، فيصل آباد باكستان ١٤٠٤ هـ .

• سنن أبى داود • :

للمحافظ : سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى (٢٧٥ هـ) .
تعليق عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد .
حمص ، نشر محمد على السيد ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .

تابع : فهرس المصادر والعراجع

" السنن الكبرى = سنن البيهقي " :

للمحافظ أبي بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي المتوفى (٤٥٨)
الطبعة الأولى بحيدرآباد الدكن بالهند ١٣٥٥ هـ .

" سنن ابن ماجه " :

للمحافظ : أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى (٢٢٥)
تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي .

طبع : دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة
(١٣٧٢ هـ) .

" سنن النسائي " :

للمحافظ : أحمد بن شعيب بن علي المتوفى (٣٠٣ هـ) .
مع شرح المحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندی .
تصوير دار الكتاب العربي بهروت عن الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ ،
المطبعة المصرية بالأزهر .

(ش)

" شجرة النور الزكية في طبقات المالكية " :

لمحمد بن محمد مخلوف .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

" شذرات الذهب في أخبار من ذهب " :

لعبدالحى بن العماد الحنبلي المتوفى (١٠٨٩ هـ) .
طبعة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠ هـ .

" شرح الأشعوني على ألفية ابن مالك " :

لابي الحسن علي بن محمد الاشعوني .
مطبعة الحلبي بالقاهرة .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" شرح الأصول الخمسة " :

- للقاضي عبد الجبار بن أحمد . تحقيق د . عبد الكريم عثمان .
- مطبعة الاستقلال الكبرى ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .

" شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول " :

- لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى (٦٨٤) هـ .
- نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ودار الفكر ١٣٩٣ هـ .

" شرح صحيح ومسلم " :

- للإمام الحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى (٦٧٦)
- المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة ١٣٤٩ هـ .

" الشرح الصغير على أقرب المسالك " :

- لأحمد بن محمد الدردير المتوفى (١٢٠١) .
- طبع : دار المعارف .

" شرح العضد على ابن الحاجب " :

- للقاضي عضد الملة والدين ، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار
- الأيجي المتوفى (٧٥٦٥) هـ .
- نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٣٩٣ هـ .

" شرح العقيدة الاصفهانية " :

- لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتوفى (٧٢٨)
- تقديم : حسنين محمد مخلوف .
- دار الكتب الحديثة .

" شرح العقيدة الطحاوية " :

لابن أبي العز الحنفى .

تحقيق ومراجعة جماعة من العلماء .

طبع المكتب الاسلامي بدمشق .

" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المتوفى (٦٧٢ هـ) .

لابى محمد عبدالله بن عبدالرحمن المشهور بابن عقيل المتوفى

(٧٦٩ هـ) .

الطبعة الخامسة عشر ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٨٦ هـ .

" شرح الكافية (لابن الحاجب) المتوفى (٦٤٦ هـ) :

لمحمد بن حسن الرضى المتوفى (٦٨٣ هـ) .

طبع وزير خاني ابراهيم أفندى .

" شرح كتاب السير الكبير (لمحمد بن الحسن الشيباني ١٨٩ هـ) :

املاء محمد بن أحمد السرخسى المتوفى (٤٨٣ هـ) .

تحقيق : صلاح الدين المنجد .

منشورات ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ، كراتشي باكستان .

" الشرح الكبير على مختصر خليل " :

لأحمد بن محمد بن أحمد العدوى الشهير بالدردير المتوفى

(١٢٠١ هـ) .

طبع عيسى الحلبي بالقاهرة .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" شرح الكوكب المنير " :

لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحى المشهور

بابن النجار المتوفى (٩٧٢ هـ) .

تحقيق : د . محمد الزحيلي ، ونزيه حماد .

طبع : دار الفكر دمشق ١٤٠٠ هـ .

" شرح المحلى على جمع الجوامع " :

لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى المتوفى (٨٦٤ هـ) .

مطبعة دار احياء الكتب العربية ، لعيسى البابى الحلبي بالقاهرة .

" شرح مختصر الروضة " :

لسليمان بن عبد القوى الطوفى المتوفى (٧١٦ هـ) .

ميكروفيلم بالجامعة الاسلامية تحت رقم (٣٦٥٠) .

" شرح مختصر ابن اللحام فى أصول الفقه " :

لابى بكر الجرايى بن زيد بن أبى بكر الحسينى المتوفى (٨٨٣ هـ) .

مصور بالجامعة الاسلامية تحت رقم (٦١٣٥) .

" شرح المعالم " :

لعبدالله بن محمد بن علي بن التلمسانى المتوفى (٦٤٤ هـ) .

مصور بالجامعة الاسلامية برقم (٩٤٦) .

" شرح معاني الآثار " :

للإمام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى المتوفى (٣٢١)

تحقيق : محمد زهرى النجار .

مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة .

" شرح مفردات الامام أحمد " :

- للعلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي المتوفى (١٠٥١)
- تحقيق ودراسة الدكتور : محمد بن عبدالرحمن المطلق .
- ادارة احياء التراث الاسلامي - قطر .

" شرح المنار (للنسفي المتوفى ٧١٠) " :

- للعلامة عز الدين عبداللطيف بن عبدالعزيز المتوفى (٨٠١ هـ) .
- مطبعة دار سعادت عثمانية ١٣١٥ .

" شرح منتهى الارادات " :

- للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البهوتي الحنبلي المتوفى (١٠٥١ هـ)
- طبعة القاهرة .

" الشعر والشعراء " :

- لعبدالله بن مسلم بن قتيبة المتوفى (٢٢٦ هـ) .
- تحقيق الاستاذ أحمد محمد شاكر .
- طبع : عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٦٤ هـ .

" شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل " :

- لابي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى (٥٠٥ هـ) .
- تحقيق د . حمد الكبيسي .
- مطبعة الارشاد ببغداد ١٣٩٠ .

(ص)

" الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها " :

- لابي الحسين أحمد بن فارس المتوفى (٣٩٥ هـ) .
- مطبعة المؤيد القاهرة ١٣٢٨ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الصحاح " :

لإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى (٤٠٠ هـ) .

تحقيق : أحمد عبدالغفار العطار .

مطابع دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

" صحيح البخاري " :

للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى

(٢٥٦ هـ) .

مطبوع مع " فتح الباري " . المكتبة السلفية .

" صحيح ابن حبان " :

للحافظ الإمام محمد بن حبان البستي المتوفى (٣٥٤)

طبعة المكتبة السلفية .

" صحيح مسلم " :

للحافظ الإمام : أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

النيسابوري المتوفى (٢٦١) .

تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي .

طبع : عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٤ هـ .

" صفة الصفوة " :

لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن لجوزي المتوفى

(٥٩٧) ، تحقيق : محمود فاخوري ، ومحمد رواش قلعة جي .

نشر دار الوعي بحلب الطبعة الأولى بمطبعة الأصيل ١٣٨٩ .

(١٢٠٠)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الصنائع " :

لحسين بن عبدالله بن سهل أبي هلال العسكري المتوفى (٣٩٥)
تحقيق على الجاوي ، وأبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٥٢ م .

(ط)

" طبقات الحفاظ " :

للحافظ : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى
(٩١١) ، تحقيق على محمد عمر .
طبعة مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٣ هـ .

" طبقات الحنابلة " :

للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي المتوفى
(٥٢٦) ، تحقيق : محمد حامد الفقي .
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .

" طبقات ابن سعد " :

لابي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري المتوفى (٢٣٠)
طبع : دار صادر ، دار بيروت - لبنان ١٣٨٠ هـ .

" الطبقات السنية في تراجم الحنفية " :

لتقى الدين عبدالقادر التميمي الدار الحنفي المتوفى (١٠١٠)
تحقيق د . عبدالفتاح محمد الحلو .
دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" طبقات الشافعية " :

لأبى بكر بن هداية الله الحسينى ، الملقب بالمصنف المتوفى (١٠٤١)
دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

" طبقات الشافعية الكبرى " :

لتاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى المتوفى (٧٧١)
دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان - الطبعة الثانية .

" طبقات الفقهاء " :

للشيخ أبى اسحاق ، ابراهيم بن على الشيرازى المتوفى (٤٧٦)
تحقيق : الدكتور / اجسان عباس .
نشر دار الرائد العربى بيروت ١٩٧٠م .

" طبقات المفسرين " :

للمحافظ شمس الدين محمد بن على بن أحمد الداوودى المتوفى
(٩٤٥) ، تحقيق على محمد عمر .
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ١٣٩٢ .

" الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز " :

ليحيى بن حمزة بن على بالعلوى اليمنى المتوفى (٧٤٩) .
مطبعة المقتطف بمصر ١٣٣٢ .

" طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية " :

للشيخ نجم الدين حفص النسفى المتوفى (٥٣٧)
طبع فى المطبعة العامة ١٣١١ .

(١٢٠٢)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

(ع)

" العبر في أخبار من عبر " :

لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى (٥٧٤٨ هـ) .

تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، فؤاد سيد .

طبع الكويت ١٩٦٠ .

" العدة في أصول الفقه " :

للقاضي : أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء المتوفى (٤٥٨)

تحقيق د . أحمد على المباركى .

طبع مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ .

" العدة والسلاح في أحكام النكاح " :

لمحمد بن أحمد با فضل المتوفى (٩٠٣ هـ) .

ومعه شرحه " مشكاة المصابيح " وحاشية " النقول الصحاح " .

" عصمة الأنبياء " :

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازى المتوفى (٦٠٦ هـ) .

دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

" العقد المنظوم في الخصوم والعموم " :

لأحمد بن إدريس القرافي المتوفى (٦٨٤)

مصور بالجامعة الإسلامية تحت رقم (١٧٩١) .

" عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة " :

لمحمد مرتضى الزبيدي المتوفى (١٢٠٥) .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

- تصحيح عبدالله هاشم اليماني المدني .
- مطبعة الشيكسى بالأزهر بمصر .

" العلل " :

- لأبى محمد عبدالرحمن بن أبى حاتم الرازى المتوفى (٣٢٢)
- مكتبة المثنى ، بغداد ١٣٤٣ هـ .

" العلل المتناهية " :

- لأبى الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزى المتوفى (٥٩٢) .
- تحقيق : ارشاد الحق الأثرى .
- ادارة العلوم الأثرية ، فيصل آباد باكستان ١٤٠١ هـ .

" عمدة القارى " شرح صحيح البخارى :

- لبدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى (٨٥٥ هـ) .
- المطبعة المنيرية بالقاهرة .

" العناية شرح الهداية " :

- لمحمد بن محمد البابر بنى المتوفى (٧٨٦ هـ) .
- مطبوع مع " فتح القدير " لابن الهمام " دار الفكر للطباعة .
- والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

(غ)

" الغاية القصوى فى دراية الفتوى " :

- لقاضى القضاة عبدالله بن عمر البيضاوى المتوفى (٦٨٥ هـ)
- تحقيق : على محي الدين على القرداغي
- طبع : دار النصر بمصر ، نشر دار الاصلاح للطبع والنشر والتوزيع
- السعودية الدمام .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" غاية المنتهى فى الجمع بين الاقناع والمنتهى " :

- للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلى المتوفى (١٠٣٢) .
- الطبعة الأولى بدمشق .

" غاية الوصول الى دقائق علم الأصول " :

- لشيخنا الدكتور جلال الدين عبدالرحمن جلال .
- مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ .

" غاية الوصول شرح لب الأصول " :

- لشيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى المتوفى (٩٣٦ هـ)
- طبعة عيسى البابى الحلبي بمصر .

(ف)

" الفائق فى غريب الحديث " :

- للعلامة جلال الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى (٥٣٨)
- تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البجاوى .
- طبعة : عيسى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٩١ .

" فتاوى ابن تيمية " :

- لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام
- ابن تيمية للمتوفى (٧٢٨) هـ
- جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي
- طبعة خادمين الحرمين ، اشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين
- ١٤٠٤ هـ

" الفتاوى الظهيرية " :

- لمحمد بن أحمد بن عمر ظهير الدين البخارى المتوفى (٦١٩) .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" فتاوى قاضى خان " :

لفخر الدين أبى المحاسن الحسن بن منصور بن محمد —
ابن عبدالعزيز الفرغانى الحنفى المعروف بقاضى خان المتوفى (٥٩٢)
الطبعة المصرية .

" فتح البارى شرح صحيح البخارى " :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى (٨٥٢)
المطبعة السلفية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٧٩ .

" فتح الرحمن على لقطة العجلان وبلة الضمان " :

للشيخ أبى يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى المتوفى
(٩٢٦ هـ) .

طبع : مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٥٥ هـ .

" فتح الغفار بشرح المنار " :

للشيخ زين الدين بن ابراهيم الحنفى المشهور بابن نجيم
المتوفى (٩٧٠ هـ) .

طبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٣٥٥ هـ .

" فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير " :

للعلامة : محمد بن على الشوكانى المتوفى (١٢٥٠ هـ) .
الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٣٨٣ هـ .

" فتح القدير شرح الهداية " :

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى
(٨٦١) .

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الفتح المبين فى طبقات الأصوليين " :

للشيخ عبدالله مصطفى المراغى .

الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ، الناشر : محمد أمين دمج وشركاه

بيروت .

" الفرق بين الفرق " :

لعبدالقاهر بن طاهر البغدادى المتوفى (٤٢٩) .

تحقيق الاستاذ محمد محي الدين عبدالحميد

مطبعة المدني بالقاهرة .

" فرق وطبقات المعتزلة " :

للقاضى عبدالجبار بن أحمد المعتزلى المتوفى (٤١٥) هـ .

تحقيق د . على سامى النشار ، والاستاذ عصام الدين محمد

دار المطبوعات الجامعية بمصر ١٣٩٢ هـ .

" الفروق " :

للعلامة شهاب الدين أبى العباس أحمد بن ادريس القرافى

المتوفى (٦٨٤ هـ) .

مطبعة البابى الحلبي .

" فصول البدائع فى أصول الشرائع " :

لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد الفنارى المتوفى (٨٣٤) .

مطبعة شيخ يحيى أفندى استنبول ١٢٨٩ هـ .

" الفقيه والمتفقه " :

للحافظ أبى بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى المتوفى

(٤٦٣) هـ .

(١٢٠٧)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

طبع دار الكتب العلمية ببيروت لبنان ١٤٠٠ هـ .

" الفوائد البهية في تراجم الحنفية " :

لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي المتوفى (١٣٠٤ هـ)

تصوير دار المعرفة - بيروت - عن طبعة كراتشي ١٣٩٣ هـ .

" الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان " :

لشمس الدين محمد بن القيم الجوزية المتوفى (٧٥١ هـ) .

مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .

" فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت " :

للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري المتوفى (١١٨٠)

الطبعة الأميرية بولاق ١٣٢٣ الطبعة الأولى مطبوع مع المستصفي .

" فيض القدير شرح الجامع الصغير " :

للعلامة محمد بن عبد الرؤوف المناوي المتوفى (١٠٣١)

الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .

(ق)

" القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه " :

لشيخنا د . جلال الدين عبد الرحمن جلال .

مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

الناشر : دار الكتاب الجامعي .

" القاموس المحيط " :

لمجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى (٨١٧) هـ

المؤسسة العامة للطباعة والنشر بيروت .

(١٢٠٨)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" قمر الأتقار على نور الأنوار شرح المنار " :

لمحمد بن عبد الحليم بن محمد أمين اللكنوى المتوفى (١٢٨٥ هـ) .
حاجي عبدالغفار - افغانستان .

" قواعد التحديث " :

للقاسمي : جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم المتوفى
(١٣١٢ هـ) .

دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ .

" القواعد فى الفقه الاسلامي " :

لابى الفرج عبدالرحمن ابن رجب المتوفى (٧٩٥ هـ) .
دار المعرفة - بيروت .

" القواعد والفوائد الاصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية " :

لابن اللحام البعلبي علاء الدين أبى الحسن على بن محمد بن عباس
الحنبلئ المتوفى (٨٠٣ هـ) .

تحقيق : الشيخ محمد حامد الفقي .

مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٥ هـ .

" القوانين الفقهية " :

لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزئ الكلبي المتوفى (٧٤١ هـ) .
دار الكتاب العربئ ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

" القياس الشرعي " :

لابئ الحسين البصرئ : محمد بن على بن الطيب المتوفى (٤٣٦ هـ)
دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

"تابع : فهرس المصادر والمراجع"

(ك)

"الكشف عن المحصول " :

- لشمس الدين محمد بن محمود الأصفهاني المتوفى (٦٢٨ هـ) .
- مخطوط مصور عن دار الكتب المصرية برقم (٤٧٣) أصول .

" الكافي " :

- (للإمام يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر المتوفى)
- مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .

" الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف " :

- للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر المتوفى (٨٥٢ هـ) .
- مطبوع مع " الكشاف " دار المعرفة بيروت ، توزيع دار البازيمكة .

" الكافية في الجدل " :

- للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني
- المتوفى (٤٧٨ هـ) .
- تحقيق : الدكتورة / فوقيه حسين محمود .
- طبع : مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٩٩ هـ .

" الكامل "

" الكامل في ضعفاء الرجال " :

- للحافظ : عبدالله بن عدى الجرجاني المتوفى (٣٦٥ هـ) .
- دار الفكر ، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

(١٢١٠)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الكتاب " :

- لسيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى (١٨٠ هـ) .
- تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .
- عالم الكتب بيروت .

" الكتاب " :

- للقديري : أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالقديري الحنفي
- المتوفى (٤٢٨ هـ) .
- مطبوع مع شرحه " اللباب " .
- طباعة ونشر وتوزيع : دار الحديث - حمص .

" كتاب الأصل " :

- للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى (١٨٩) .
- ادارة القرآن والعلوم الاسلامية - كراتشي - باكستان .

" كشف اصطلاحات الفنون " :

- لمحمد أعلى بن علي التهانوي المتوفى (١١٥٨) هـ .
- تحقيق : د . لطفى عبد البديع .
- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٢ هـ .
- + تصوير عن طبعة كلكتا بالهند ١٨٦٢ هـ .

" الكشف عن حقائق غوامض التنزيل " :

- لجار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى (٥٣٨ هـ) .
- دار المعرفة بيروت - توزيع دار البازيمكة المكرمة .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" كشف القناع على متن الاقناع " :

للعلامة : منصور بن يونس بن ادريس البهوتي المتوفى (١٠٥١)

مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٤ هـ .

" كشف الأسرار شرح المصنف على المنار " :

لابي البركات عبدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النفسى المتوفى

(٧١٠) .

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

" كشف الاسرار عن أصول البزدوى " :

لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخارى المتوفى (٧٣٠ هـ)

مطبعة دار سعادت باستنبول ١٣٠٨ هـ .

" كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس " :

للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى (١١٦٢ هـ) .

مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٣ هـ .

" كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون " :

لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة .

طبعة المثنى بغداد ١٣٨٧ هـ .

" الكشف عن وجوه القراءات السبع " :

للعلامة : مكي بن أبي طالب القيسى المتوفى ٤٣٧ هـ .

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان .

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الكليات " :

لابى البقاء : أوب بن موسى الكفرى المتوفى (١٠٩٤) هـ .
المطبعة العامة بمصر ١٣٨١ هـ .

" كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال " :

لعلى المتقى بن حسام الدين الهندى المتوفى (٩٧٥) هـ .
مطبعة البلاغة بحلب الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .

" الكوكب الدرى فىما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية " :

للامام جمال الدين الاسنوى المتوفى (٥٧٧٢ هـ) .
تحقيق الدكتور حسن عواد .
جمعية عمال المطابع التعاونية بالاردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥
نشر دار عمار .

(ل)

" لباب اللباب " :

لابى البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير .
طبع تونس ١٣٤٦ هـ .

" اللباب " شرح " الكتاب " :

للشيخ عبد الغنى الغنى المشقى الميدانى الحنفى المتوفى ()
من علماء القرن الثالث عشر .
طباعة ونشر وتوزيع دار الحديث - حمص .

" اللباب " فى تهذيب الأنساب :

لعزالدين أبى الحسن على بن محمد بن محمد المعروف بابن الاثير
المتوفى (٦٣٠) هـ .
دار صادر بيروت ١٤٠٠ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" اللباب في الجمع بين السنة والكتاب " :

لأبي محمد علي بن زكريا المنبجي المتوفى (٦٨٦ هـ) .

تحقيق د / محمد فضل عبدالعزيز مراد .

دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

" لباب النقول في أسباب النزول " :

" لسان العرب " :

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المتوفى ٧١١ هـ .

دار صادر بيروت .

" اللمع في أصول الفقه " :

للشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي المتوفى (٤٧٦ هـ)

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٨ هـ .

" م "

" المبسوط " :

لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

المتوفى (٤٩٠ هـ) .

دار المعرفة للطباعة والنشر . الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ .

" المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين " :

لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي المتوفى (٦٣١ هـ) .

تحقيق وتقديم د / حسن محمود الشافعي .

القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

(١٢١٤)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" مجمع الأنهر بشرح ملتقى الأبحر " :

لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي

المتوفى (١٠٨٧ هـ) .

دار الطباعة العامة ١٣١٦ هـ نشر دار احياء التراث العربي .

" مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " :

لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى (٨٠٢ هـ) .

طبعة القدسي ١٣٥٢ هـ .

" المجموع شرح المذهب " :

للإمام الحافظ : أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي المتوفى

(٦٧٦ هـ) .

دار التراث العربي للطباعة بالقاهرة ، نشر مكتبة الارشاد بجدة .

" محاسن التأويل " :

لمحمد جمال الدين القاسمي المتوفى (١٣٣٢ هـ) .

دار احياء الكتب العربية ١٣٨٦ هـ القاهرة .

" محاضرات في تاريخ الامم الاسلامية " :

" المحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل " :

لابي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى

(٦٥٢)

مطبعة السنة المحمدية بعصر ١٣٢٩ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" المحصول في علم أصول الفقه " :
للامام الأصولي النظار فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
الرازي المتوفى (٦٠٦ هـ) .
تحقيق : الدكتور طه جابر فياض العلواني .
مطابع الفرزدق بالرياض ١٣٩٩ هـ ، الطبعة الأولى .

" المحلي " :
للمحدث أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى
(٤٥٦) .
المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .

" مختار الصحاح " :
للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي المتوفى (٦٦٦ هـ) .
عني بترتيبه : محمود خاطر .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
" المختصر في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل " :
لعلاء الدين أبي الحسين علي بن محمد البعلي الدمشقي
المعروف بابن اللحام المتوفى (٨٠٣ هـ) .
تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا .
طبع : دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ .

" مختصر ابن الحاجب " :
لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور
بابن الحاجب المتوفى (٦٤٦ هـ) .
مطبوع مع شرحه " العضد " وحاشية التفتازاني ، نشر مكتبة الكليات
الازهرية بالقاهرة ١٣٩٣ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" مختصر روضة المناظر " :

- للعلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي المتوفى (٧١٦ هـ) .
- طبع مؤسسة النور للطباعة بالرياض ١٣٨٣ هـ .
- مطبوع باسم البلبل .

" مختصر الصواعق المرسلّة " :

- للمحقق محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية المتوفى (٧٥١)
- اختصره : محمد الموصلي .
- الناشر : مكتبة الرياض الحديثة .

" مختصر الطحاوي " :

- للإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
- الحنفى المتوفى (٣٢١ هـ) .
- تحقيق : أبو الوفاء الأفغانى .
- دار احياء العلوم بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

" مختصر المزني " :

- لابی ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني المتوفى (٢٦٤ هـ) .
- طبع : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .

" مختصر من قواعد العلائى وكلام الأسنوى " :

- لابی الثناء نور الدين محمود بن أحمد الحموى الفيومى المعروف
- بابن خطيب الدهشة المتوفى (٨٣٤ هـ) .
- تحقيق : د . مصطفى محمود البنجوشي .
- طبع : مطبعة الجمهور الموصل ١٩٨٤ م .

" مدارج السالكين " :

للامام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزية

المتوفى (٧٥١ هـ) .

تحقيق محمد حامد الفقي .

مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٧٥ هـ .

" مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) " :

لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي الحنفي المتوفى (٧٠١ هـ) .

طبع : دار الكتاب العربي بيروت .

" المدخل الى مذهب الامام أحمد " :

للشيخ العلامة : عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى المعروف

ابن بدران المتوفى (١٣٤٦ هـ) .

طبعة ادارة الطباعة المنبرية بالقاهرة .

" المدونة الكبرى " :

للامام مالك (١٩٧ هـ) رواية سخون بن سعيد التنوخي (٢٤٠ هـ)

عن عبدالرحمن بن قاسم العتقي المتوفى (١٩١ هـ) .

طبع : مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .

" مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول " :

لمحمد فراموز الشهير بمنلا خسرو المتوفى (٨٨٠ هـ) .

طبعة استنبول ١٩١٦ .

" مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان " :

لابي محمد عبدالله بن أسعد بن علي الياضي اليمني المكي المتوفى

(٧٦٨ هـ) .

منشورا مؤسسة الاعظمي ببيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

- " مراقي السعود " :
- لعبدالله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي المتوفى (١٢٣٣هـ) .
مطبوع مع شرحه " نشر البنود " مطبعة فضالة بالمغرب .
- " المزهري في علوم اللغة وأنواعها " :
- لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى (٩١١)
مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- " المساعد على تسهيل الفوائد " :
- لبهاء الدين أبي محمد القاضي عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل
الشافعي المتوفى (٧٦٩هـ) .
تحقيق د / محمد كامل بركات .
طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ .
- " المستدرک على الصحيحين في الحديث " :
- للكافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوري
المتوفى (٤٠٥هـ) .
تصوير عن مطبعة حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٣٥ هـ .
- " المستصفى في علم أصول الفقه " :
- لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى (٥٠٥هـ) .
المطبعة الأميرية بولاق ، الطبعة الأولى ١٣٣٤ هـ .
- " مسلم الثبوت " :
- لمحب الدين بن عبدالشكور البهاري المتوفى (١١٩هـ) .
مطبوع وشرحه مع المستصفى ، المطبعة الأميرية بولاق ١٣٣٤ هـ .

" مسند الامام أحمد بن حنبل " :

للامام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى (٢٤١ هـ) .
المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٣ هـ .

" المسودة في أصول الفقه " :

لثلاثة أئمة من آل تيمية تتابعوا على تأليفها :

١ - مجد الدين أبو البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية

المتوفى (٦٥٢ هـ) .

٢ - شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبدالسلام بن تيمية

المتوفى (٦٨٢ هـ) .

٣ - شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم

ابن تيمية المتوفى (٧٢٨ هـ) .

جمعها وبيضا : أحمد بن محمد بن أحمد الحراني الدمشقي

الحنفلي المتوفى (٧٤٥ هـ) .

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٤ هـ .

" مشكاة المصابيح " :

لولي الدين أبا عبدالله ، محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي ،

المتوفى بعد (٧٣٧ هـ) .

الطبعة الهندية .

" المصباح المنير في غريب الشرح الكبير " :

لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى (٧٧٠ هـ) .

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" مصنف ابن أبي شيبة " :

للامام الحافظ : عبدالله بن محمد بن أبي شيبة المتوفى (٢٣٥)

تحقيق : عبد الخالق الأفغاني .

الدار السلفية بومباي ١٣٩٩ هـ .

" مصنف عبد الرزاق " :

للحافظ أبي بكر ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى (٢١١)

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .

المكتب الاسلامي الطبعة الأولى .

" المطلع على أبواب المقنع " :

لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي (٧٠٩)

المكتب الاسلامي للطباعة والنشر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ .

" معترك الأقران في أعجاز القرآن " :

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى (٩١١ هـ) .

تحقيق : علي محمد البجاوي .

طبع : دار الفكر العربي بالقاهرة ١٣٦٩ هـ .

" المعتمد في أصول الفقه " :

لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي المتوفى

(٤٣٦) ، تحقيق : الدكتور محمد حميد الله .

طبع : المعهد العلمي الفرنسي بدمشق (١٣٨٤ هـ) .

" معجم البلدان " :

لياقوت بن عبدالله الحموي المتوفى (٦٢٦ هـ) .

مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ .

(١٢٢١)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" معجم الشعراء " :

- لابی عبدالله محمد بن عمران المرزبانی المتوفى (٣٨٤ هـ) .
- البابى الحلبي ١٣٥٤ هـ .

" معجم شواهد العربية " :

- للاستاذ : عبدالسلام هارون .
- طبع : مكتبة الحانجي بالقاهرة ١٩٧٢ م .

" المعجم الكبير " :

- للحافظ : أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى (٣٦٠)
- تحقيق : حمدى عبدالمجيد السلفي .
- وزارة الأوقاف - بغداد - مطبعة الوطن العربى ١٣٩٨ هـ .

" معجم متن اللغة " :

- لأحمد رضا .
- دار مكتبة الحياة ببيروت ١٣٧٨ هـ .

" ١ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم " :

- محمد فؤاد عبدالباقى .
- مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ .

" المعجم المفهرس لألفاظ الحديث " :

- ليدن هولندا ، يربل ، الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ .

" معجم مقاييس اللغة " :

- لابی الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى (٣٩٥ هـ) .
- تحقيق عبدالسلام هارون .
- طبع : دار الفكر ببيروت ١٣٩٩ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" المعجم الوسيط " :

لابراهيم مصطفى وآخرين .

مجمع اللغة العربية ، مطبعة مصر بالقاهرة .

" معجم المؤلفين " :

لعمر رضا كحالة .

مكتبة المثنى ، لبنان ، دار احياء التراث العربى للطباعة والنشر

بيروت .

" معرفة علوم الحديث " :

للحافظ أبى عبدالله محمد بن عبدالله ، المعروف بالحاكم

النيسابورى المتوفى (٤٠٥ هـ) .

المكتب التجارى للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية .

" المغرب فى ترتيب المعرب " :

لأبى الفتح ناصر بن عبد السيد بن على المطرزى الخوارزمي

المتوفى (٦١٦ هـ) .

طبعة مطبعة النجمة حلب - سوريا ١٣٩٩ هـ الطبعة الأولى .

" مغول ايران " :

" المغني " شرح " مختصر الخرقى المتوفى (٣٣٤ هـ) :

للإمام موفق الدين أبى محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة

المتوفى (٦٢٠ هـ) .

الطبعة الثالثة ، بدار المنار بالقاهرة .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" المغني " في أصول الفقه :

لجلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي المتوفى

٠ (٦٢٩هـ)

تحقيق د / محمد مظهر بقا .

الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ مركز البحث العلمي جامعة أم القرى .

" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " :

لجمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى (٧٦١هـ) .

تحقيق : د . مازن المبارك ، والاستاذ محمد علي حمد الله .

طبع بيروت ١٩٦٤ م .

" مغني المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج " :

للشيخ محمد الخطيب الشربيني المتوفى (٩٩٧هـ) .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٧ هـ .

" مفتاح السعادة ومصباح السيادة " :

لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده المتوفى (٩٦٨هـ) .

تحقيق : كامل بكري وعبد الوهاب أبي النور .

مطبعة الاستقلال بالقاهرة ١٩٦٨ م .

" مفتاح العلوم " :

لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى (٦٢٦هـ) .

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

" مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول " :

لمحمد بن أحمد التلمساني ، أبو عبد الله المالكي المتوفى (٧٧١هـ)

تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .

(١٢٢٤)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان ١٤٠٣ هـ .

" المفردات في غريب القرآن " :

لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرغب الاصفهاني

المتوفى (٥٠٢ هـ) .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٩٦١ م .

" المفضليات " :

للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي .

تحقيق الاستاذين : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون .

طبع : دار المعارف بمصر ١٣٨٣ هـ .

" المقتضب " :

لابي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى (٢٨٥ هـ) .

تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة .

الطبعة المصرية ١٣٨٥ هـ .

" مقدمة ابن خلدون " :

لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون المتوفى (٨٠٨ هـ) .

طبع : دار الشعب .

" مقدمة ابن القصار (في أصول الفقه) " :

لأبي الحسين علي بن عمر البغدادي الشهير بابن القصار

المتوفى (٣٩٧ هـ) .

مخطوط مصور بالجامعة الاسلامية .

(١٢٢٥)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الملل والنحل " :

- لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى (٥٤٨ هـ) .
- تحقيق محمد سيد كيلاني .
- مطبعة الحلبي بمصر ١٣٨١ هـ ، الطبعة الأولى .

" المنار " :

- لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى (٧١٠ هـ) .
- مطبوع مع شرح مصنفه " كشف الاسرار " .
- دار الكتب العلمية بيروت للبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

" مناهج العقول في شرح منهاج الأصول " :

- لمحمد بن الحسن البدخشي المتوفى () .
- مطبعة : محمد علي صبيح بالقاهرة .
- مطبوع مع نهاية السؤل .

" مناهل العرفان " :

- للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني .
- مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة - لعيسى الحلبي -
- الطبعة الثالثة .

" المنتقى شرح الموطأ " :

- لأبي الوليد سليمان بن خلف الهاجي الاندلسي المتوفى (٤٧٤)
- مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٣٢ هـ .

" منح الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل " :

- للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
- دار الاتحاد العربي للطباعة و ، نشر المكتب التجارية الكبرى
- بمصر ، الطبعة الخامسة عشر ١٣٨٦ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" المنحول من تعليقات الأصول " :

• لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى (٥٠٥ هـ) .

تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .

دار الفكر دمشق ١٤٠٠ هـ .

" منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز " :

• لمحمد الأمين الشنقيطي المتوفى (١٣٩٣ هـ) .

• مطبوع في آخر الجزء العاشر من تنمة أضواء .

• المطابع الأهلية بالرياض ١٤٠٣ هـ .

" منهاج الوصول الى علم الأصول " :

• للقاضي ناصر الدين عبدالل بن عمر البيضاوي المتوفى (٦٨٥ هـ) .

• مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .

" المنهج لأحمد في تراجم أصحاب أحمد " :

• لمجد الدين عبدالرحمن بن محمد العلمي المتوفى (٩٢٨ هـ) .

• الطبعة الأولى بمطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٤ هـ .

" منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات " :

• للشيخ محمد الأمين الشنقيطي المتوفى (١٣٩٣ هـ) .

• طبع : مؤسسة مكة للطباعة والاعلام ، توزيع الجامعة الإسلامية .

" المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي " :

• لابن تعزى بردى الأتابكي جمال الدين يوسف المتوفى (٨٧٤ هـ)

• طبع : دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" المذهب فى فقه الامام الشافعي " :

لأبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى المتوفى (٤٧٦ هـ)
مطبعة البابى الحلبي .

" موارد الظمان الى زوائد ابن حبان (المتوفى ٣٥٤) " :

للحافظ : نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي المتوفى (٨٠٧ هـ) .
تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة .
المطبعة السلفية ومكتبتها بعصر ١٣٥١ هـ .

" الموافقات فى أصول الفقه " :

لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المتوفى (٧٩٠ هـ)
مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة .
" موافقة صريح المعقول ، لصريح المنقول " :
لتقي الدين شيخ الاسلام ابن تيمية المتوفى (٧٢٨ هـ) .
مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠ هـ .

" المواقف فى علم الكلام " :

لعبدالرحمن بن أحمد فاضل الدين الايجي المتوفى (٧٥٦ هـ) .
عالم الكتاب العربي .

" الموطأ " :

للامام مالك بن أنس الأصبحي المتوفى (١٧٩ هـ) .
تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي .
مطبعة دار احياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي بالقاهرة
١٣٧٠ هـ .

(١٢٢٨)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" ميزان الاعتدال في نقد الرجال " :

للمحافظ المؤرخ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
المتوفى (٧٤٨هـ) .

" " الميزان في الأصول " :

لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر ، محمد بن أحمد السمرقندي
المتوفى (٥٣٩هـ) .
تحقيق : د / محمد زكي عبدالبر .
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، مطابع الدوحة الحديثة .

" ن "

" النامي على الحسامي " :

لابي محمد ، عبدالحق بن محمدة أمير .
كتب خانة مجيدة بالهند ١٣٢٢ هـ .

" نبراس العقول " :

للشيخ عيسى منون .
طبعة التضامن ١٣٤٥ هـ .

" نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار " :

لشمس الدين أحمد بن قسودر المعروف بقاضي زاده أفندي المتوفى
(٩٨٨هـ) .

وهو تكملة " فتح القدير شرح الهداية للكمال ابن الهمام .
طبع : دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

(١٢٢٩)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة " :

لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكسي

المتوفى (٨٧٤ هـ) .

الطبعة الأولى ، بدار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٩ هـ .

" نزهة الخاطر شرح روضة الناظر " :

للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدمشقي

المتوفى (١٣٤٦ هـ) .

المطبعة السلفية بمصر .

" نزهة المشتاق شرح اللمع لأبي اسحاق " :

للعلامة : محمد يحيى أمان .

طبعة حجازى ١٩٥١ م .

" نسمات الاسحار حاشية على افاضة الأنوار " :

لمحمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين المتوفى (١٢٥٢ هـ) .

طبع الاستانة ١٣٠٠ هـ .

" نشر البنود على مراقبي السعود " :

لعبدالله بن ابراهيم العلوى الشنقيطي المالكي المتوفى (١٢٢٣ هـ) .

مطبعة فضالة بالمغرب .

" النشر في القراءات العشر " :

لمحمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى المتوفى (٨٣٣)

طبع : المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد بمصر .

(١٢٣٠)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" نصب الراية لأحاديث الهداية " :

للكافظ جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي المتوفى (٧٦٢هـ)

الطبعة الثانية ، المكتب الاسلامي بدمشق .

" النظامي على الحسامي " :

لمحمد نظام الدين الكيرا نوى .

طبعة سعيدى قران بالهند .

" النظم المستعذب فى شرح غريب المذهب " :

لمحمد بن أحمد بن بطلال الركبى المتوفى (٦٣٣هـ) .

مطبوع مع المذهب ، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

" نهاية الأدب فى فنون الأدب " :

لأحمد بن عبدالوهاب بن أحمد النويرى الشافعي المتوفى (٧٣٣هـ)

طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .

" نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول " :

لجمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الاسنوى المتوفى (٧٧٢هـ) .

مطبعة : محمد على صبيح بالقاهرة .

" النهاية فى غريب الحديث " :

لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير المتوفى

(٦٠٦هـ) .

(١٢٣١)

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" نهاية المحتاج الى شرح المنهاج " (للنووي ٦٧٦) :

لشخص الدين محمد بن أحمد بن شهاب الدين الرملي المتوفى

(١٠٠٤ هـ) .

الطبعة الميمنية بمصر .

" نور الأنوار شرح المنار للنسفي ٧١٠ " :

للشيخ أحمد ملاجيين المتوفى (١١٣٠ هـ) .

دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان - ١٤٠٦ هـ الطبعة الأولى .

" هـ "

" الهداية شرح بداية المبتدى " :

للعلامة : علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى (٥٩٣ هـ) .

مطبوع مع " فتح القدير " .-

دار الفكر للطباعة والنشر . الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

" هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين " :

لإسماعيل بن محمد أمين المتوفى (١٣٣٩ هـ) .

مطبعة المثنى بغداد ، طبع بالأوفست .

" و "

" الواضح في أصول الفقه " :

لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي المتوفى

(٥١٣ هـ) .

مخطوط مصور بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٥٣٤ - ٢٥٣٧) .

" الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي " :

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى (٥٠٥ هـ) .

دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٩٩ هـ .

تابع : فهرس المصادر والمراجع

" الورقات " :

- لآمام الحرمین عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى (٤٧٨هـ) .
- تقديم : عبد اللطيف محمد العبد .
- طبع : دار العلوم القاهرة .

" الوصول الى الأصول " :

- لأحمد بن علي بن برهان البغدادى المتوفى (٥٢٠هـ) .
- تحقيق : د / عبد الحميد على أبو زنيد .
- مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣ هـ .

" وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان " :

- لآبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان المتوفى (٦٨١)
- تحقيق : د / احسان عباس .
- طبع : دار صادر بيروت .

" ى "

" الياقوت النفيس فى مذاهب ابن ادريس " :

- للعلامة أحمد بن عمر الشاطرى المتوفى (١٣٦٠هـ) .
- دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .

الموضُوعات

(۱۲۳۳)

فهرس الموضوعات

(أ) فهرس المقدمة

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
كلمة الشكر	١
الافتتاحية	٣
خطة مقدمة التحقيق	٨
التمهيد : فى عصر المؤلف	
المبحث الأول : الحالة السياسية وأثرها فى شخصية المؤلف	١٤
المبحث الثانى : الحالة الاجتماعية وأثرها فى شخصية المؤلف	٣٥
المبحث الثالث : الحالة العلمية وأثرها فى شخصية المؤلف	٤١
الباب الأول : حياة المؤلف ومكانته العلمية	
الفصل الأول : التعريف بالمؤلف	٥٣
المبحث الأول : فى اسمه ولقبه ونسبته	٥٦
المبحث الثانى : مولده	٥٩
المبحث الثالث : نشأته وأسرته	٥٣
المبحث الرابع : شيوخه	٦٦
المبحث الخامس : تلاميذه	٧٣
الفصل الثانى : فى حياته العلمية وآثاره	
المبحث الأول : طبiquه عند الحنفية	٨٣
المبحث الثانى : مكانته عند الأصوليين وثنا الناس عليه	٩٤
المبحث الثالث : مؤلفاته	١٠١

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : رحلاته العلمية	١١٠
المبحث الخامس : اخلاقه وتواضعه	١١٤
المبحث السادس : وفاته	١١٧
الباب الثاني : التعريف بالكتاب ودراسته	١٢٠
الفصل الأول : وصف الكتاب	١٢١
تمهيد فى : طرق التأليف فى علم الأصول	١٢٢
المبحث الأول : فى اسم الكتاب ، ونسبته الى المؤلف ، وتاريخ تأليفه	١٣٥
المبحث الثاني : فى وصف نسخ الكتاب	١٤١
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب " التحقيق "	١٤٩
المبحث الأول : مصادر الكتاب	١٥٠
المبحث الثاني : التحقيق اسلوبا ومنهجاً	١٦٦
المبحث الثالث : الامام الشافعى فى كتاب التحقيق	١٩٧
المبحث الرابع : تقويم الكتاب	٢١٦
المبحث الخامس : أثر " التحقيق " فى كتب الأصول	٢٢٤
المبحث السادس : سرعة انتشاره ، ورد قواعده	٢٣٣
المبحث السابع : مقارنة بين " الكشف " و " التحقيق " ...	٢٣٨
المبحث الثامن : ملاحظات حول " التحقيق "	٢٤٣
الباب الثالث : ترجمة موجزة عن مؤلف المتن الامام الاخسيكتى	٢٥١
الفصل الأول : التعريف بالمؤلف	٢٥١
المبحث الأول : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته	٢٥٣

تابع : فهرس المقدمة
مم

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٥٥	المبحث الثاني في : مكانته وثناء الناس عليه
٢٥٧	المبحث الثالث في : شيوخه وتلاميذه
٢٦١	المبحث الرابع في : مولده ووفاته
٢٦٢	الفصل الثاني : التعريف بالكتاب
٢٦٣	المبحث الأول في : اسمه وتوثيقه ونسخه
٢٦٥	المبحث الثاني في : أهميته ومميزاته
٢٦٩	المبحث الثالث في : شروحه
٢٧٤	الخاتمة : منهجي في التحقيق
	نماذج : من صور المخطوطات من كتابي " التحقيق " و " رد
٢٨٤	قوادح التحقيق "

تابع : فهرس الموضوعات

" ب " : فهرس التحقيق

الصفحة	الموضوع
٨ - ١	خطبة الشارح
١	معنى القاعدة لغة واصطلاحاً (ت)
١	معنى الخبر لغة واصطلاحاً (ت)
٣	معنى القياس لغة واصطلاحاً (ت)
٤	معنى الأثر لغة واصطلاحاً (ت)
٥	بيان أهمية علم أصول الفقه
٦	وصف مختصر الحسامي
٦	معنى التذنيب لغة واصطلاحاً (ت)
٧	ردواعي تصنيف الكتاب
٧	الخطوط العريضة لمنهج المؤلف
٨	سبب تسمية الكتاب بالتحقيق
١٥ - ٩	خطبة العاتن
٩	شروع المؤلف في شرح خطبة العاتن
٩	تلقى المؤلف المتن عن عمه عن العاتن
٩	سبب اختلاف النساخ في كتابة ديهاجة المؤلف
١١	الكلام على " أما "

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
استعمالات "أما" فى الكلام	١١
أول من تكلم بـ "أما"	١١
الكلام على "بعد"	١٢
تعريف الحمد فى اللغة والاصطلاح	١٢
معنى الصلاة فى اللغة والاصطلاح	١٤
تعريف الرسول والنبي	١٥
التعريف بالآل	١٥
بيان أصول الشرع :	١٧-٢٩
معنى الأول فى اللغة والاصطلاح	١٧
معنى الشرع فى اللغة والاصطلاح	١٩
المشروع يتناول العلل والاسباب والشروط كما يتناول	
الأحكام	١٩
تعريف العلة لغة واصطلاحاً (ت)	١٩
تعريف السبب لغة واصطلاحاً (ت)	٢٠
تعريف الشرط لغة واصطلاحاً (ت)	٢١
لماذا عدل الماتن عن لفظ "الفقه" الى لفظ "الشرع"	
فقال "أصول الشرع"	٢٣
لماذا أفرد الماتن "القياس" بالذكر عن الأصول	
الثلاثة	٢٤
تعريف القياس المنطقي	٢٤
معنى الاستنباط فى اللغة والاصطلاح	٢٥

تابع : فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
فائدة عدول الماتن عن لفظ "لا استخراج" الى لفظ	
"الاستنباط"	٢٦
مثال الاستنباط من "الكتاب"	٢٦
مثال الاستنباط من "السنة"	٢٦
مثال الاستنباط من "الاجماع"	٢٧
وجه انحصار الأصول في الأربعة	٢٨
تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً (ت)	٢٩

أما الكتاب :

تعريف الكتاب الذى هو القرآن	٣٠
معنى الحد فى اللغة والاصطلاح	٣٠
أقسام الحد	٣٠
الحد الحقيقي	٣١
الحد الرسمي	٣٢
الحد اللفظي	٣٢
معنى الاطراد	٣٢
معنى الانعكاس	٣٢
شرح تعريف الكتاب وذكر محترزاته	٣٤
معنى التواتر فى اللغة والاصطلاح (ت)	٣٦
معنى الآحاد فى اللغة والاصطلاح (ت)	٣٧
تعريف بعض الأصوليين للكتاب	٤٢

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الاختلاف في " البسمة " هل هو من القرآن	٤٣
حاصل أقوال العلماء في " البسمة "	٤٦
فساد قول من نسب الى أبي حنيفة جواز القراءة بالفارسية	
في الصلاة بغير عذر	٤٨
معنى قوله - صلى الله عليه وسلم - أنزل القرآن على	
سبعة أحرف	٤٩
الاختلاف في جواز قراءة القرآن بالفارسية	٥١
حكاية رجوع أبي حنيفة الى قول العامة	٥٥
حاصل أقوال العلماء في القراءة بغير العربية في	
الصلاة	٥٧
أقسام النظم والمعنى فيما يرجع الى معرفة أحكام الشرع	
أربعة	٥٨ -
القسم الأول : في وجوه النظم صيغة ولغة : وهي أربعة	٥٨ - ١٣٤
الخامس :	٧١ - ٧٥
تعريفه لغة واصطلاحاً	٧١
ذكر كلمة " كل " في التعريف	٧١
شرح التعريف وذكر محترزاته	٧٢
دليل أن النسخة " أ " هي نسخة المؤلف	٧٥
العام :-	٧٧ - ١٠٠
تعريفه لغة واصطلاحاً	٧٧
تعريف العائن مبني على عدم الاستغراق (ت)	٧٧

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
اكثر الحنفية لا يشترطون الاستغراق	٧٨
الشافعية ومن وافقهم يشترطون الاستغراق	٧٩
تعريفه عند من يشترط الاستغراق	٧٩
الاختلاف في " العموم " هل هو من عوارض المعاني (ت)	٨٠
شرح التعريف وذكر محترزاته	٨٢
حكم العام	٨٥
الاتفاق على أن موجب الخاص قطعي	٨٦
الاختلاف في موجب العام الذي لم يخص منه شيء ..	٨٦
اختلاف العلماء فيما وضعت له الفاظ العموم على	
ثلاثة مذاهب (ت)	٨٦
أدلة القائلين بأن موجب العام الذي لم يخص منه	
شيء ليس بقطعي	٨٩
أدلة القائلين بأن موجب قطعي	٩١
الاختلاف في العام بعد التخصيص هل يبقى حجة	
في الباقي	٩٣
معنى الاستثناء لغة واصطلاحاً (ت)	٩٩
معنى النسخ لغة واصطلاحاً (ت)	١٠٠

٣- المشترك :

١٢٠ - ١٠٤

تعريفه لغة واصطلاحاً	١٠٤
شرح التعريف	١٠٤
ما يؤخذ على تعريف المصنف (ت)	١٠٤
تعريف القراني للمشارك (ت)	

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تعريف الفخر الرازى	١٠٤
الكلام على ذكر كلمة "أو" فى الحد	١٠٦
الاشتراك خلاف الأصل	١٠٨
مسألة : اللغة هل توقفية أم اصطلاحية	١١٠
حكم المشترك	١١٣
حاصل أقوال العلماء فى مسألة : "عموم المشترك" ..	١١٣
ما المراد "بالقرء" فى قوله تعالى "ثلاثة قروء" ..	١١٨
٤- المؤلف :	١٢١-١٣٤
تعريفه لغة واصطلاحاً	١٢١
شرح التعريف	١٢١
اعتراض الشارع على التعريف	١٢١
تعريف الشارح للمؤول	١٢٣
تعريف الغزالي	١٢٣
حكم المؤول	١٣٤
القسم الثانى : فى وجوه البيان بذلك النظم وهى أربعة	١٣٥-٢١٦
١- الظاهر :	١٣٦-١٣٧
تعريفه لغة واصطلاحاً	١٣٦
تعريف الجمهور	١٣٧
تعريف الفخر الرازى	١٣٧

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
٢ - النص :	١٣٨ - ١٤٧
تعريفه لغة واصطلاحاً	١٣٨
شرح التعريف	١٣٩
تعريف السرخسي	١٣٩
من أمثلة النص	١٣٩
الفرق بين النص والظاهر	١٤٠
٣ - المفسر :	١٤٨ - ١٥٣
تعريفه	١٤٨
ما يؤخذ على التعريف (ت)	١٤٨
حكمه	١٥١
٤ - المحكم :	١٥٣ - ١٦٦
تعريفه	١٥٣
تعريف أبي الحسن الكرخي	١٥٣
تعريف الماوردي	١٥٣
قول ابن عباس في المحكم	١٥٤
قول الشعبي وسفيان الثوري واختيار الجويني	١٥٤
قول الامام أحمد	١٥٤
حكم تعارض الظاهر والنص والمفسر والمحكم	١٥٧
مثال التعارض بين الظاهر والنص	١٥٨
مثال التعارض بين النص والمفسر	١٥٨
وجه التعارض بين حديثي : " المستحاضة تتوضأ لكل صلاة " و " المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة "	١٥٨

الموضوع	الصفحة
مثال تعارض المفسر والمحكم	١٦١
أقوال العلماء في قبول شهادة المحدود بالقذف	
إذا تاب	١٦٢
حكم الظاهر والنص والمفسر والمحكم	١٦٥
محل الاتفاق	١٦٥
محل الخلاف	١٦٥
مذهب العراقيين من الحنفية كابى الحسن الكرخي ..	١٦٥
مذهب أبى منصور الماتريدى ومن وافقه	١٦٥
مذهب أهل الحديث وأكثر أصحاب الشافعي	١٦٦
ولهذه الأساس أضداد تقابلها	١٦٨
اعتراض الشارح على تقسيمات الماتن	١٦٩
أقسام التقابل	١٧٠
تقابل المتناقضين	١٧٠
تقابل المتضايقين	١٧١
تقابل الملكة والعدم	١٧١
تقابل الضدين	١٧١
الفرق بين النقيضين والضدين (ت)	١٧١

الخفي : ١٧٢ - ١٨١

تعريفه لغة واصطلاحاً	١٧٢
ما يؤخذ على التعريف (ت)	١٧٢
اعتراض أورده الشارح على التعريف وأجاب عنه	١٧٤

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٧٧	بيان الخفاء في آية السرقة
١٨١	أقوال العلماء في حكم النباش (ت)
١٩١-١٨٢	المشكل :
١٨٢	تعريفه
١٨٢	ما يؤخذ على التعريف (ت)
١٨٣	تعريف السرخسي للمشكل
١٨٥	معنى قوله تعالى : ((فأتوا حرثكم انى شئتم)) ...
١٨٧	حكم المشكل
١٨٧	الفرق بين الخفي والمشكل
١٩٠	اختلاف العلماء في حكم الاكتحال للصائم (ت) ...
٢٠١-١٩٢	المجمل :
١٩٢	تعريفه لغة واصطلاحاً
١٩٢	اختلاف الأصوليين في تعريفه (ت)
١٩٤	أنواع المجمل
	مسألة : اذا أوصى لمواليه وله موالى اعتقوه ومـوال
١٩٥	اعتقهم
١٩٧	تعريف السرخسي " للمجمل "
١٩٧	تعريف الدبوسى " للمجمل "
١٩٨	الاجمال في آية الرها
٢٠٠	حكم المجمل

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٠٢ -	المتشابه :
٢٠٢ - ٢١٦	تعريفه لغة واصطلاحاً
٢٠٢	اختلاف العلماء في تعريف المتشابه (ت)
٢٠٢ + ٢٠٧	حكم المتشابه
	الاختلاف في موضع الوقف في قوله تعالى : (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون
٢٠٨	آمنّا به كل من عند ربنا)
٢٠٩	هل الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه
٢١٠	قول شيخ الاسلام ابن تيمية
٢١٧ - ٣٨٥	القسم الثالث : وجوه استعمال النظم
٢١٨ - ٣٤٦	✓ الحقيقة والمجاز :
٢١٨ —	تعريف الحقيقة والمجاز
٢١٨	الاختلاف في أصل وقوع المجاز في اللغة (ت) ...
٢١٨	اختلاف المثبتين في وقوع المجاز في القرآن (ت) ...
٢٢٠	أنواع الحقيقة
٢٢٣	الكلام على قوله تعالى (ليس كمثله شيء)
	هل لفظ " الحقيقة " فعيلة بمعنى فاعل ، أو بمعنى
٢٢٦	مفعول
٢٢٨	أنواع المجاز
٢٢٩	بيان طريق الاستعارة

الصفحةالموضوع

٢٣٠	الاتصال نوعان :
٢٣٦	الأول : اتصال الحكم بالعلة
	مسألة : لو قال ان ملكك عقدا فهو حر فملك نصف
٢٣٩	عبد وباعه ، ثم ملك النصف الآخر
٢٤٦	الثاني : اتصال الفرع بالسبب المحض
	الاتصال بين السبب والمسبب نظير اتصال الجملة
٢٥٤	الناقصة بالكاملة
٢٥٧	حكم الحقيقة والمجاز
٢٥٨	الخلاف في عموم المجاز
	هل يجوز اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي
٢٦٥	والمجازي
٢٦٧	دليل القائلين بالجواز
<u>٢٦٨</u>	دليل المانعين
٢٧٤	مسألة : لو أوصى لمواليه وله موال اعتقهم وموال اعتقوه
٢٧٤	مسألة : لو أوصى عربي لمواليه
٢٧٥	مسألة : لو أوصى لا قاربه وله أعمام وأخوال
	مسألة : اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان ولم يسم دارا
٢٨٦	بعينها
٢٨٨	مسألة : اذا قال : لله على أن أصول رجبا
٢٩٧	مسألة : اذا قال لزوجته : أمرك بيدك يوم يقدم فلان
٣٠٨	اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز يحمل على الحقيقة .
٣١٠	مسألة : اذا حلف لا ينكح فلانه وهي منكوحته

تابع : فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مسألة : اذا حلف لا ينكح فلانة وهي أجنبية	٣١٠
الحقيقة المتعذرة	٣١١
الحقيقة المهجورة	٣١١
مسألة : اذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة	٣١١
مسألة : اذا وكل رجلا بالخصوصية	٣١٢
مسألة : اذا حلف لا يكلم هذا الصبي	٣١٥
المجاز خلف عن الحقيقة	٣١٩
الخلاف فيما اذا كان المجاز اغلب استعمالا	٣١٩
مسألة : اذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة	٣٢٠
مسألة : اذا حلف لا يشرب من الفرات	٣٢٠
مسألة : اذا قال لعبد هذا ابني	٣٢٥
القرائن التي يصرف بها الكلام الى المجاز خمس	٣٣٤
دلالة العادة	٣٣٥
دلالة محل الكلام	٣٣٦
دلالة معنى يرجع الى المتكلم	٣٣٦
دلالة سياق النظم	٣٣٩
دلالة اللفظ	٣٤١
الصريح والكناية :	٣٤٧ -
معنى الصريح لغة واصطلاحا	٣٤٧
حكم الصريح	٣٤٨

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٥١	معنى الكناية لغة واصطلاحاً
٣٥٤	الفرق بين المجاز والكناية
٣٥٤	حكم الكناية
	وجه تسمية " حبلك على غاربك " الحقى باهلك أنت قبله ...
٣٥٦	الخ كنايات
٣٥٩	خلاصة أقوال العلماء في الطلاق الواقع بالكتابات (ت) ...
٣٦٤	مسألة : إذا قال لزوجته " اعتدى "
٣٦٧	انواع الطلاق
٣٧٧	مسألة : إذا قال لزوجته " أنت واحدة "
٣٨٤	مسألة : التعريض بالزنا
٤٥٤-٣٨٦	القسم الرابع : في معرفة وجوه الوقوف على النظم وهي أربعة
٣٩١	الأول : عبارة النص
٣٩١	تعريفها
٣٩٥	الثاني : إشارة النص
٣٩٥	تعريفها
٣٩٥	الفرق بين العبارة والإشارة
٤٠١	مسألة : الاستدلال على أقل الحيز وأكثره
٤٠٣	الثالث : دلالة النص
٤٠٣	تعريفها
٤٠٥	تعريف الغزالي
٤٠٧	الخلاف في كون دلالة المنص من قبيل القياس الجلي

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الفرق بين دلالة النص والقياس الجلي	٤١٠
تعارض الدلالة مع الاشارة	٤١٨
مسألة : الخلاف في وجوب الكفارة في القتل العمد	٤١٨
الرابع : المقتضى :	٤٢٠
تعريفه لغة واصطلاحاً	٤٢٠
مسألة : هل الكفارة مخاطبين بالشرائع	٤٢٤
هل يثبت الفعل الحسي بطريق الاقتضاء	٤٢٥
شروط المقتضى (ت)	٤٢٦
مسألة : لو قال لغيره : " اعتق عبدك عنى بألف درهم "	٤٢٧
تعارض الثابت بدلالة النص مع الثابت بالمقتضى	٤٢٩
الفرق بين المقتضى والمحذوف	٤٣٣
الخلاف في عموم المقتضى	٤٣٣
تعريف المحذوف	٤٣٧
حاصل الفرق بين المقتضى والمحذوف	٤٣٩
الثابت بالمقتضى لا يحتل التخصيص	٤٤٥
مسألة : لو حلف لا يشرب ، وقوى شرباً دون شراب	٤٤٦
الثابت باشارة النص هل يحتل التخصيص	٤٥١
مسألة : هل يصلى على الشهيد	٤٥٢
المفاهيم : مفهوم الموافقة والمخالفة	٤٥٥ - ٥١٨
الفرق بين تقسيم الحنفية والمتكلمين	٤٥٥
تعريف دلالة المنطوق عند المتكلمين	٤٥٥

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تعريف دلالة المفهوم	٤٥٦
تعريف مفهوم الموافقة	٤٥٦
تعريف مفهوم المخالفة	٤٥٧
مفهوم اللقب :	٤٥٨ - ٤٦٨
حاصل أقوال العلماء في حجية مفهوم اللقب	٤٦٠
أدلة القائلين بحجيته	٤٦١
أدلة القائلين بعدم حجيته	٤٦٤
مفهوم الشرط :	٤٦٩ - ٤٧١
المراد بالشرط (ت)	٤٦٩
حاصل الخلاف في حجية مفهوم الشرط (ت)	٤٧٠
مفهوم الصفة :	٤٧٢
المراد بالصفة (ت)	٤٧٢
مفهوم الصفة أهم أنواع مفهوم المخالفة (ت)	٤٧٤
حاصل أقوال العلماء في حجيته (ت)	٤٧٤
مسألة : متى يجوز نكاح الأمة	٤٧٤
حاصل قول الشافعي في مسألة المفهوم	٤٨٢
التعليق بالشرط يمنع الحكم دون السبب عند الشافعي .	٤٨٣
مسألة : لو قال لاجنبيه : ان تزوجتك فانت طالق	٤٨٦
مسألة : ولو قال : ان اشتريت عبدا فهو حر	٤٨٦

الموضوع	الصفحة
مسألة : هل يجوز التفكير قبل الحنث	٤٨٨
الشرط داخل عن السبب دون الحكم عند الحنفية ...	٤٩١
الفرق بين شرط الخيار وسائر التعليقات	٥٠١
مسألة : لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحنث	٥٠٣
المطلق والمقيد :	٥٦١-٥١٩
تعريف المطلق	٥٢١
تعريف المقيد	٥٢١
الفرق بين العام والمطلق (ت)	٥٢٣
اختلاف الأصوليين في المطلق هل هو فرد من أفراد	
النكرة	٥٢٥
وجوه ورود المطلق والمقيد	٥٢٦
الأول : ورودهما في غير الحكم من السبب والشرط	٥٢٦
الثاني : ورودهما في حكم واحد في حادثة واحدة اثباتا .	٥٢٩
الثالث : ورودهما في حكم واحد في حادثة واحدة نفيا ...	٥٢٩
الرابع : ورودهما في حكمين في حادثة واحدة	٥٢٩
الخامس : ورودهما في حكمين في حادثتين	٥٣٠
السادس : ورودهما في حكم واحد في حادثتين	٥٣١
تحرير محل النزاع	٥٣٣
حاصل أقوال العلماء (ت)	٥٣٥

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
متمسك القائلين بحمل المطلق على المقيّد	٥٣٥
متمسك القائلين بعدم الحمل	٥٤٢
مسألة : من قرب التّى ظاهر منها فى خلال الصوم ليلا عامدا	
أونهارا ناسيا	٥٤٦
إذا دخل الاطلاق والتقييد فى السبب	٥٥٣
مسألة : هل تجب زكاة الفطر على السيد عن عبده الكافر(ت)	٥٥٤
اللفظ العام اذا ورد عن سبب خاص	٥٦٢ - ٥٨٩
تحرير محل النزاع (ت)	٥٦٢
معنى الورود على السبب	٥٦٥
أقوال العلماء	٥٦٥
أدلة القائلين بالتخصيص	٥٦٩
أدلة من فرق بين وروده بناء على حادثة وبين وروده	
بناء على سؤال	٥٧٠
دليل الجمهور القائلين العدة بعموم اللفظ	٥٧١
العام يخس بسببه	٥٨١
الأول : اذا لم يستقل بنفسه	٥٨١
الثاني : اذا خرج مخرج الجزاء	٥٨٤
الثالث : اذا خرج مخرج الجواب	٥٨٥
الرابع : اذا زاد على قدر الجواب - وفيه خلاف -	٥٨٦

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٤٨	القول بأن المعلق شرط أو وصف يوجب التكرار
٦٤٨	القول بأنه لا يوجب التكرار
٦٤٩	المذهب الصحيح الذى اختاره المؤلف وعزاه للمحققين
٦٥١	أدلة الفريق الأول
٦٥٢	أدلة الفريق الثانى
٦٥٦	أدلة الفريق الثالث
٦٥٩	مسألة : قول الرجل لزوجته : " طلقي نفسك "
٦٦٠	خلاصة مذاهب العلماء فى هذه المسألة (ت)
	الرد على متمسك القائلين بأن المطلق بالشـرط
٦٦٢	أو المقيد بالوصف يوجب التكرار
٦٦٥	الأمر المطلق عن الوقت :
٦٦٥	هل يوجب الأداء على الفور أم على التراخي
٦٦٥	أقوال العلماء فى المسألة
٦٦٥	القول بأنه على التراخي
٦٦٧	القول بأنه على الفور
٦٧٠	معنى : أنه يجب على الفور
٦٧٠	معنى : أنه يجب على التراخي
٦٧٢	مسلك القائلين بالفورية
٦٧٣	مسلك القائلين بالتراخي

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٧٨	الأمر المقيد بالوقت :
٦٧٨	المقيد بالوقت أنواع ثلاثة :
	النوع الأول : جعل الوقت ظرفاً للمؤدى وشروطاً
٦٧٨	للأداء
٦٧٨	معنى الظرفية لغة واصطلاحاً
٦٨١	الفرق بين الظرفية والمعيار
٦٨٥	الأصل فى هذا النوع من الوقت (وقت الصلاة) ...
	مسألة : اذا ورد أمر بعبادة فى وقت أوسع من قدر العبادة
٦٨٩	— كالصلاة — فبأى جزء من الوقت يتعلق الوجوب ..
٦٩٢	السببية تنتقل الى آخر الوقت
٦٩٨	مسألة : هل تبطل صلاة الفجر بعارض طلوع الشمس
٧٠٦	مسألة : هل تبطل صلاة العصر بعارض الغروب —
	مسألة : الكافر اذا أسلم فى آخر الوقت والصبي اذا بلغ
٧١٧	ونحوهما
٧٢٠	النوع الثانى : ما جعل الوقت معياراً له وسبباً لوجوبه
٧٢٢	حكم هذا النوع من الوقت
	مسألة : هل يجب تعيين النية فى صوم رمضان وغيره — من
٧٢٢	الصوم الواجب
٧٢٨	الفرق بين المقيم وبين المسافر والمريض
٧٤٥	الفرق بين المريض وبين المسافر
	هل يجب تعيين النية وتبيتها فى الصوم المنذور فى
٧٤٧	وقت بعينه ؟

الموضوع	الصفحة
حاصل أقوال العلماء في اشتراط تهييت نية الصوم . .	٧٤٨
النوع الثالث : الموقت بوقت مشكل توسعه	٧٥٣
مسألة : هل الحج يجب على الفرد أم على التراخي . .	٧٥٤
مسألة : لو قوى حج النفل وعليه حجة الاسلام	٧٦١
فصل في حكم الواجب الأمر :	٧٦٥ -
الواجب بالأمر نوعان : أداء وقضاء	٧٦٥
أقسام الأداء	٧٦٥
أقسام القضاء	٧٦٦
تعريف الأداء	٧٦٧
تعريف القضاء	٧٦٨
هل القضاء يجب بأمر جديد	٧٧٤
اختلاف العلماء في ذلك	٧٧٥
تحرير محل النزاع	٧٧٩
مسلك القائلين بأنه يجب بأمر جديد	٧٧٩
مسلك القائلين بأنه يجب بالأمر الأول	٧٨٢
مسألة : اذا نذر أن يعتكف شهر رمضان فصامه ولم يعتكف	٧٨٨
الأداء المحض	٧٩٢
تعريفه	٧٩٢
أقوال العلماء في حكم صلاة الجماعة (ت)	٧٩٤
أحوال المقتدى عند الحنفية (ت)	٧٩٥

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٩٦	مسألة : محاذاة المرأة للرجل في صلاة الجماعة
٧٩٧	مسألة : لو اقتدى مسافر بمسافر فأحدث ثم نوى الإقامة ...
٧٩٩	القضاء نوعان :
٨٠٠	الأول : قضاء بمثل معقول
٨٠٠	الثاني : قضاء بمثل غير معقول
٨٠١	مسألة : النية في السحج
٨٠٥	هل يسقط الواجب عن الأمر ؟ أوله ثواب النفقة
٨٠٨	مسألة : الغدية في الصوم والصلاة
٨١٢	مسألة : الأضحية اذا فات وقتها
٨١٥	مسألة : اذا أدرك المسبوق الامام في الركوع من صلاة العيد
	مسألة : اذا ادرك المسبوق الامام في الركوع الأخير من الوتر
٨١٦	في رمضان
٨١٨	جميع أقسام الأداء والقضاء تحقق في حقوق العباد أيضا ...
٨٢٣	ضمان الغصب قضاء بمثل معقول
٨٢٤	ضمان النفس والأطراف بالمال قضاء بمثل غير معقول

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٢٤	مسألة : اذا تزوج امرأة على عهد بغير عينه
٨٢٧	الفرق بين وجوب الأداء وجوب القضاء
٨٢٧	هل يجوز التكليف بالمحال
٨٢٧	أقوال العلماء (ت)
٨٣٠	التكليف بما هو ممتنع لغيره
٨٣١	القدرة الممكنة شرط لوجوب الأداء دون القضاء
	مسألة : اذا بلغ الصبي ، أو أسلم الكافر ، أو أفاق المجنون
٨٣٦	أو طهرت الحائض في آخر وقت الصلاة
٨٤٤	ومن الأداء ما لا يجب الا بقدرة ميسرة
٨٤٥	الفرق بين القدرة الممكنة والقدرة الميسرة
٨٤٩	وجوب العشر متعلق بقدرة ميسرة
٨٥٠	وجوب الخراج متعلق بقدرة ميسرة
٨٥٢	القدرة الميسرة يشترط دوامها لبقاء الواجب
٨٥٢	الكفارة تجب بقدرة ميسرة لوجهين
٨٥٢	الكفارة تجب بقدرة ميسرة لوجهين
٨٥٩	الحج وصدقة الفطر يجبان بقدرة ممكنة
٨٦٢	شرط وجوب صدقة الفطر
٨٨٥ - ٨٦٥	فصل : في صفة الحسن للمأمور به :
٨٦٥	المأمور به نوعان :
٨٦٥	حسن لمعنى في عينه

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٦٥ وحسن لمعنى فى غيره
٨٦٦ معنى الحسن
٨٦٦ معنى القبح
٨٧٠ الذى حسن لمعنى فى عينه نوعان
٨٧٠ الأول : ما كان لمعنى فى وضعه
 الثانى : ما التحق بالواسطة بما كان المعنى فى
٨٧٢ وضعه
٨٧٨ حكم هذين النوعين
٨٨٠ والذى حسن لمعنى فى غيره نوعان :
٨٨٠ الأول : ما يحصل المعنى بعده بفعل مقصود
٨٨١ الثانى : ما يحصل المعنى بفعل المأمور به
٨٨٤ حكم هذين النوعين
٩٧٠ - ٨٨٦	فصل فى النهي :
٨٨٦ النهي فى اللغة
٨٨٦ النهي فى اصطلاح الأصوليين
٨٨٨ وجوه استعمال صيغ النهي
٨٨٨ التحريم
٨٨٨ الكراهة
٨٨٨ التحقير
٨٨٨ بيان العاقبة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٨٨	الدعاء
٨٨٩	الياس
٨٨٩	الارشاد
٨٨٩	الشفقة
٨٩١	دلالة النهي
٨٩١	المذاهب في ذلك
	ينقسم المنهي عنه في صفة القبح أربعة أقسام :
٨٩٢	كأقسام الأمور به في صفة الحسن
٨٩٦	مسألة : حكم البيع وقت النداء لصلاة الجمعة
٨٩٧	أقوال العلماء في المسألة (ت)
٨٩٧	مسألة : حكم الصلاة في الأرض المغصوبة
٨٩٨	أقوال العلماء في المسألة (ت)
٩٠٢	النهي عن الأفعال الحسية والأفعال الشرعية ..
٩٠٢	الفرق بين الفاسد والباطل (ت)
٩٠٦	أقوال العلماء في دلالة النهي المطلق
٩٠٦	قول القائلين باقتضاء الفساد مطلقا
٩٠٧	قول القائلين بعدم اقتضاء الفساد
٩٠٨	معنى الصحة في العبادات عند الفقهاء
٩٠٨	معنى الصحة عند المتكلمين
٩٠٩	معنى الصحة في المعاملات
٩١٠	معنى البطلان في العبادات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
معنى البطلان فى المعاملات	٩١٠
متمسك القائلين باقتضاء النهي الفساد مطلقا	٩١١
متمسك القائلين بأنه لا يدل على الفساد ولا على	
الصحة	٩١٤
متمسك القائلين بعدم اقتضاء الفساد	٩١٥
هل النهي عن التصرفات الشرعية يقتضى بقاء مشروعيتها	٩١٥
لا منافاة بين المشروع بأصله ، والقبيح بوصفه	٩٢٦
مسألة : البيع بالثمن المحرم (ت)	٩٢٦
مسألة : اذا نذر صوم يوم النحر	٩٣٣
اقوال العلماء فى المسألة (ت)	٩٣٤
الصلاة فى الأوقات المكروهة مشروعة بأصلها غير مشروعة	
بوصفها	٩٤٠
الفرق بين صوم النحر والصلاة فى الأوقات المكروهة ..	٩٤٢
الفرق بين النكاح والبيع فيما شرع له	٩٤٩
ما قام مقام غيره انما يعمل بعله الأصل	٩٦٠
مسألة : الزنا يوجب حرمة المصاهرة	٩٦٠
آراء العلماء فى المسألة	٩٦٧
فصل فى حكم الأمر والنهي فى ضد ما نسب اليه :	٩٧١ - ٩٩١
اختلاف العلماء فى : الأمر بالشئ هل يكون نهيا	
عن ضده	٩٧٢

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٧٢	تحرير محل النزاع (ت)
٩٧٢	أقوال العلماء
٩٧٩	مسلك عامة العلماء
٩٨١	مسلك المعتزلة
٩٨٢	مسلك من قال أنه يوجب حرمة ضده
٩٨٧	فائدة هذا الأصل
٩٩٢ - ١٠٢٧	فصل فى بيان أسباب الشرائع :
	اختلاف العلماء فى نسبة الأحكام ظاهرا الى أسباب
٩٩٢	تدل عليها
٩٩٤	تمسك من أنكر الأسباب مطلقا
٩٩٥	تمسك أهل التفصيل
٩٩٧	تمسك المشبتهين الأسباب للأحكام كلها
١٠٠٠	سبب وجوب الحج
١٠٠٢	سبب وجوب الصوم
١٠٠٦	سبب وجوب الصلاة المفروضة
١٠٠٧	سبب العقوبات
١٠١١	سبب شرعية المعاملات
١٠١٣	سبب وجوب الايمان
١٠١٤	طريقة المتقدمين من الحنفية فى أسباب العبادات ..
١٠١٥	ذكر من مال من المتأخرين الى طريقة المتقدمين ..

الموضوع	الصفحة
الأصل فى اضافة الشئ الى الشئ أن يكون سببا له	١٠١٦
امارة كون الشئ سببا	١٠١٩
سبب وجوب صدقة الفطر	١٠٢٣
سبب وجوب الزكاة	١٠٢٣
يصير السبب بتجدد الوصف كالتجدد بنفسه	١٠٢٥
سبب وجوب العشر والخراج	١٠٢٥
فصل فى العزيمة والرخصة :	
١١١٢ - ١٠٢٨	
معنى العزيمة لغة	١٠٢٨
معنى الرخصة لغة	١٠٢٩
معنى العزيمة فى الشريعة	١٠٢٩
اختلاف الأصوليين فى تعريف العزيمة (ت)	١٠٢٩
معنى الرخصة فى الشريعة	١٠٣٠
اختلاف الأصوليين فى تعريف الرخصة	١٠٣٠
العزيمة أقسام أربعة	١٠٣٢
معنى انحصار العزيمة فى هذه الأقسام	١٠٣٣
الفرض :	
١٠٣٥	
تعريفه لغة	١٠٣٥
تعريفه شريعة	١٠٣٦
حكم الفرض	١٠٣٦
الواجب :	
١٠٣٩	
معنى الواجب لغة	١٠٣٩

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠٤٠	معنى الواجب اصطلاحاً
١٠٤٠	حكم الواجب
١٠٤٢	الكلام على الفرق بين الفرض والواجب
١٠٤٥	الحاصل في هذه المسألة
١٠٤٨	السنة :
١٠٤٨	معنى السنة لغة
١٠٤٨	معنى السنة شريعة
١٠٤٩	حكم السنة
١٠٥١	تعريف السنة عند الشافعية
١٠٥٤	السنة نوعان :
١٠٥٤	الأول : سنة الهدى
١٠٥٤	تعريفها
١٠٥٤	حكمها
١٠٥٥	الثاني : السنن الزوائد
١٠٥٥	تعريفها
١٠٥٥	حكمها
١٠٥٩	النفل :
١٠٥٩	معنى النفل لغة
١٠٦٠	معنى النفل شريعة

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
اختلاف الفقهاء فى النسبة بين السنة والنفـل	
والمستحب والتطوع والمندوب والمرغب فيه (ت) . . .	١٠٦٠
حكم النفل	١٠٦١
هل يلزم قضاء النفل	١٠٦١
حاصل هذه المسألة	١٠٦٩
الرخص أربعة أنواع :	١٠٧٢
سبب انقسامها الى أربعة أنواع	١٠٧٢
تقسيم النووى للرخص (ت)	١٠٧٢
النوع الأول : ما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه . . .	١٠٧٣
حكم المكروه على كلمة الكفر	١٠٧٤
حكم المكروه على الافطار فى رمضان	١٠٧٧
حكم المكروه على اتلاف مال الغير	١٠٧٨
حكم ترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف	١٠٧٩
النوع الثانى : ما يستباح مع قيام السبب وتراخي حكمه	١٠٨١
مثال : انظر العريض والمسافر فى رمضان	١٠٨٢
حكم هذا النوع	١٠٨٣
حاصل أقوال العلماء فى الصوم فى السفر (ت)	١٠٨٥
أيهما أولى ، العزيمة أو الرخصة	١٠٨٦
النوع الثالث : فى الاصر والاغلال التى كانت من قبلنا	١٠٨٨
معنى الاصر	١٠٨٨
معنى الاغلال	١٠٨٩

تابع : فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	النوع الرابع : ما سقط عن العباد تيسيرا مع كونـهـ
١٠٩١	مشروعا في الجملة
١٠٩٢	تسمية هذا النوع رخصة اسقاط
١٠٩٢	من امثله : سقوط شرط العينية في السلم
	سقوط حرمة الخمر والميتة في حق المكره والمضطر ..
١٠٩٧	سقوط غسل الرجل حل شرعية رخصة المسح على الخف
١٠٩٩	مسألة : اختلاف الفقهاء في القصر هل هو رخصة أو عزيمة
١١٠٩	مسألة : من نذر صوم سنة ان فعل كذا ، ففعل وهو معسر
١١١١	مسألة : المدبر اذا جنى لزم مولاه الأقل من الارش أو القيمة
١١١٣	(الخاتمة)
١١١٤	الفهارس
١١١٤	فهرس الآيات الكريمة
١١٣١	فهرس الأحاديث النبوية
١١٤٠	فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة
١١٥١	فهرس الشواهد الشعرية
١١٥٤	فهرس الأعلام
١١٦٠	فهرس المصادر والمراجع
١٢٣٣	فهرس الموضوعات